السياسة الدولية
د. بطرس بطرس غالى
المفكر السياسى
الصحفى المتخصص
الدبلوماسى الدولى
[ملف العدد]
١٠٨

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير :

إبراهيم نافع

السياسة الدولية

• مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
• صدر العدد الأول فى أول يوليو ١٩٦٥

أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)

د . بطرس بطرس غالى

سعر بيع النسخة
داخل مصر : ٢٠٠ قرش
الاردن ١٥٠٠ فلس ، الكويت ١٠٠٠ فلس ، السعودية ١٥,٠٠ ريال ، تونس ٢٥٠٠ مليم ،
سوريا ٥٠ ليرة ، لبنان ١٧٠٠ ليرة ، دبى ١٥,٠٠ درهم ، ابو ظبى ١٥,٠٠ درهم ، مسقط
المغرب ٤٠,٠٠ درهم ، البحرين ١٥٠٠ فلس ، الدوحة ١٥,٠٠ ريال ، لندن ٤٠٠ بنى ، استراليا ٦٠٠ سنت
١٥٠٠ بيزة ، الجمهورية اليمنية ٥٠ ريال ، غزة/ القدس ٢٠٠ سنت

رئيس التحرير :

د . أسامة الغزالى حرب

مدير التحرير :

أحمد يوسف القرعى

مستشار التحرير :

نبية الأصفهانى

نائب مدير التحرير :

سوسن حسين

سكرتير التحرير : نادية عبدالسيد

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ٨ جنيهات . اتحاد البريد العربى الافريقى بالبريد الجوى ٣٥ دولارا . باقى دول العالم بالبريد الجوى ٤٠ دولارا

الإدارة والتحرير والإعلانات :
شارع الجلاء - القاهرة
ت : ٧٥٥٥٠٠ - ٧٤٥٦٦٦

ميثاق عمل « السياسة الدولية »

هذا هو أول اعداد مجلة السياسة الدولية الذى يصدر بعد ان ترك الاستاذ/الدكتور بطرس بطرس غالى رئاسة تحريرها ، بسبب توليه مهام منصبه الرفيع : امينا عاما للأمم المتحدة .

ولاشك انه حدث جلل فى تاريخ هذه المجلة العريقة : فالدكتور غالى هو الذى تولى رئاسة تحرير السياسة الدولية والاشراف عليها منذ صدور عددها الاول فى يوليو ١٩٦٥ وحتى عددها الماضى (رقم ١٠٧) فى يناير ١٩٩٢ ، اى لمدة تزيد على سبعة وعشرين عاما متواصلة . واذا كنت قد شرفت باختيارى رئيسا لتحرير السياسة الدولية ، خلفا للدكتور غالى ، فان يقينى هو أن الوفاء بمسئوليات هذا الاختيار ، مرهون بالتعاون الكامل مع زملائى الاعزاء اعضاء اسرة تحرير السياسة الدولية ، واعضاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ومع كافة اساتذة وباحثى العلوم السياسية فى مصر والعالم العربى .

والواقع اننى عندما شرعت فى كتابة هذه « الافتتاحية ـ الاولى لم اتردد فى ان اعود الى افتتاحيات د . بطرس غالى ، طوال الاعوام السابقة . فلفت نظرى منها عدة افتتاحيات اعتقد ان من المناسب ، والمفيد ، استعادة بعض فقراتها هنا :

ـ ففى افتتاحية العدد الاول الذى صدر فى اول يوليو ١٩٦٥ وكان موضوعها « التضامن الافريقى الآسيوى » كتب د . غالى يقول فى ختام هذه المقدمة :

« ومجلة السياسة الدولية ، اذ تقدم عددها الاول فى اول شهر يوليو ١٩٦٥ تأخذ على عاتقها ان تكون سجلا لاعمال وآراء المجموعة الافريقية الآسيوية ، وأن تكون منبرا لآراء العالم الثالث ، وكشافا موضحا لايديولوجية العالم الشيوعى والعالم الرأسمالى . إيمانا منها بأن تلاقى التيارات الفكرية النابعة من شتى امم الارض ، سيكون من عوامل تحقيق التعايش السلمى الذى سيكون بدوره عاملا من عوامل تحقيق السلام العالمى » .

وفى افتتاحية العدد الثامن والثلاثين فى اكتوبر ١٩٧٤ بعنوان « السياسة الدولية فى مفتتح عقدها الثانى » . كتب د . غالى يقول :

« من أشق الأمور على مجلة متخصصة فى الشئون الدولية ، وتصدر كل ثلاثة اشهر ، ان تشبع رغبة قارئها فى مسايرة الاحداث الدائمة التغير والتطور ، بين ان دراسة تلك الاحداث دراسة علمية متعمقة ، لاتنضج الا بعد فترة من حدوثها ـ ولكن لابد منها لوضوح الرؤية ، وتمكن الباحث من بلورة عناصر القضية ، والتفريق بين الاهم والمهم ، والتخلص من تلك الضرورة ، والتى تعترض المجلات المتخصصة الراغبة فى مجاراة الاحداث مع الاحتفاظ بالطابع العلمى . حاولت مجلة « السياسة الدولية » فى اكثر من مناسبة ان تسبق الاحداث ، وان تقدم للقارىء ملفات متكاملة للقضايا المنتظر ان تتبلور فى مدى قريب .. »

« وفى افتتاحية عدد اكتوبر ١٩٧٧ بعنوان « العدد الخمسون » كتب د . غالى :

« أن اهتمامات (السياسة الدولية) بالايديولوجية الماركسية وتأثيرها على العلاقات الدولية ، لاتزال فى حاجة الى التأكيد والعناية ، لان اهتمامنا بما يجرى من تغيرات وتحولات فى الفكر الماركسى ، يجب ان لايقل عن اهتمامنا بما يجرى من تغيرات وتحولات فى الفكر الليبرالى الغربى ، لو اردنا ان نعزز ايديولوجية عدم الانحياز التى اخذناها لبلادنا »

أما فى افتتاحية العدد المئوى من السياسة الدولية الذى صدر فى ابريل ١٩٩٠ فقد كتب د . غالى تحت عنوان « ربع قرن من عمر السياسة الدولية » يقول :

« وضعنا لانفسنا ميثاق عمل يتلخص فى التزامنا بأن تكون مجلة « السياسة الدولية » مفتوحة لجميع التيارات السياسية ولكل الايديولوجيات الفكرية ، على ان تكون لقضايا العالم الثالث الاولوية مع القضايا الاخرى ، لأن البلاد العربية تنتمى الى الدول النامية .

أما تبويب المجلة فقد جاء على صورة تقليدية مما نجده فى اغلب المجلات العلمية . فالقسم الاول خصصناه للدراسات الطويلة التى تلتزم بالاشارة الى المراجع التى استخدمها الباحث فى كتابتها وبتفصيل الحواشى الاسنادية لها . بينما جاء القسم الثانى مخصصا للتقارير السياسية المختصرة التى تتناول موضوعات الساعة . كما تضمنت المجلة قسما لشهريات الاحداث الدولية ، وقسما آخر لنشاط التنظيمات الدولية ، واخيرا قسما للوثائق التاريخية والنصوص الرسمية » .

وفى اخر افتتاحية كتبها د . غالى فى العدد الماضى (يناير ١٩٩٢) أشار الى بعض التوصيات حول مستقبل المجلة :

« ان تواصل المجلة صدورها مرة كل ثلاثة اشهر اتساقا مع التقليد الذى تنتهجه اغلب المجلات المخصصة فى شتى بقاع العالم ... »

« حبذا لو تحافظ المجلة على طابعها وشكلها وان تتفادى التغييرات فى شكل الغلاف او الحجم . ذلك ان تقديرى ان الرغبة فى التغيير لمجرد التطوير او التجديد ربما يصلح للمجلات غير العلمية وغير المتخصصة ... »

« ان تواصل السياسة الدولية كونها إسما على مسمى ، بمعنى ان تستمر فى معالجة كافة القضايا الدولية لتتفتح على كافة مشكلات قارات العالم ، لا أن تحصر اهتماماتها بقضايا منطقة على حساب منطقة أخرى ....

« ان تظل المجلة منفتحة على كافة التيارات السياسية الدولية ومختلف الايديولوجيات .... »

إن هذه العبارات القليلة تتضمن ما اسماه د . بطرس غالى بحق - فى افتتاحية العدد المئوى - « ميثاق عمل » السياسة الدولية . وهو الميثاق الذى لم يكن ابدا ميثاقا مكتوبا ، ولكنه كان حقيقة واقعة لمسها قراء السياسة الدولية وآلاف الذين تتلمذوا عليها ، طوال ما يزيد عن ربع قرن من الزمان .

ان هذه الاستمرارية والثبات فى « روح » السياسة الدولية ، وطابعها وتبويبها وشكلها ، هى التى جعلت لها « تقاليد » وقواعد نحرص عليها ونعتز بها فى وقت اختفت فيه التقاليد والقواعد - بشكل يثير القلق - من كثير من نواحى حياتنا !

غير أن حرصنا على القواعد والتقاليد واحترامنا للاصول والمعايير فى اعمالنا ونشاطنا ، لايتناقض ابدا مع امكانية - بل وحتمية - التطوير والتغيير نحو الافضل . وهذا هو فهمنا لميثاق عمل السياسة الدولية كما ارساه د . غالى ، وكما سوف يحرص عليه الذين يحملون الامانة من بعده .

- لثبات طابع المجلة وشكلها ، لايتناقض مع تطوير طباعتها وادخال الاشكال البيانية والرسوم التوضيحية ، والقضاء على الاخطاء النحوية والمطبعية

واستمرار الابواب الرئيسية للمجلة ، لابد ان يواكبه تطوير لتلك الابواب وترقيه مستواها فضلا عن امكانية اضافة ابواب جديدة ، تحتمها التطورات الكبيرة فى مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

والانفتاح على كل الايديولوجيات ، وإتاحة الفرصة لكل الافكار لكى تعبر عن نفسها بكل حرية وموضوعية هو القيمة العظيمة التى سوف نحرص عليها ، طالما توافر الالتزام بقواعد الحوار الموضوعى المتعارف عليها وسوف يزيد على ذلك ، سعى دؤوب لتقصى الافكار البازغة والجديدة التى يتفتق عنها عالم اليوم ، الذى يختلف كثيرا عن العالم الذى ولدت فى ظله السياسة الدولية .

والمتابعة العلمية لكافة القضايا الدولية ، وتغطية كل المناطق ، لايتناقض معها بعض التركيز على القضايا الاكثر اهمية لبلادنا ، والاكثر تاثيرا على مصالحنا الحيوية وأمننا القومى .

- وتعبير السياسة الدولية الذى حرصت عليه منذ يومها الأول عن قضايا العالم الثالث سوف يكمله ويزيد عليه مزيد من التعبير بالذات عن قضايا العالم العربى والشرق الاوسط . ذلك هو انتماؤنا القومى والاقليمى وتلك هى الدوائر التى علينا ان نبادر بدور رائد فى التعبير من مشاكلها ، وبلورة رؤيتها للعالم وللتطورات السياسية من حولنا .

والدراسة العلمية الرصينة للقضايا الدولية والاقليمية ، بما تستلزمه من فرصة للبحث والتقصى ، لاتتعارض مع مزيد من الاهتمام بالدراسات المستقبلية ، وتتبع اتجاهات التطور فى مرحلة انتقالية حاسمة فى تاريخ النظام الدولى كله ، وتاريخ نظامنا الاقليمى .

ولعل الوفاء بهذه الطموحات سوف يستلزم فتح ابواب السياسة الدولية للمزيد من اسهام اساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية من كافة الاقطار العربية فيها ، لتكون السياسة الدولية - بحق - منبرا عربيا ، للتحليل السياسى ودراسات العلاقات الدولية .

ذلك هو فهمنا لميثاق عمل السياسة الدولية كما أرساه د . بطرس غالى وكما سوف نحاول ترسيخه وتطويره باذن الله .

د . أسامة الغزالى حرب

دراسة

التصنيع العسكرى العربى

الحوافز الأمنية والوضع الاقتصادى

يزيد صايغ

عشية أزمة الخليج والحرب التى تلتها ، فى عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ، كانت ثلاث من أصل ٢١ دولة عربية تملك فعليا ، أو كانت تقوم بتطوير ، صناعات حربية محلية ذات شأن . وتلك الدول هى مصر والعراق والعربية السعودية . ومن بين الدول الثلاث ، كانت لدى مصر الصناعة الأقدم ، ولها سجل طويل من المحاولات الطموحة فى مجال التصميم والتطوير المحلى لنظم تسليحية سلاحية رئيسية كالطائرات والصواريخ الباليستيكية . أما العراق ، فكانت صناعته الحربية أحدث شأنا بكثير ، غير أنها خطت خطوات سريعة تحت وطأة الاحتياجات القتالية خلال حرب الخليج الأولى (أى ضد إيران) ؛ فكادت أن تعادل مصر من حيث التنوع (باستثناء صناعة الطائرات) وحجم الانتاج ونسبة المُدْخَل المحلى . وبالمقابل ، كانت المنشآت الانتاجية الحربية السعودية متواضعة ، غير أن المملكة إمتلكت الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطط الواسعة التى سبق اعدادها لتحقيق التصنيع العسكرى ، لو شاءت المضى بذلك الاتجاه .

وبالطبع ، فإنه من البديهيات أن مخلفات الاجتياح العراقى للكويت وما تبعه من حرب وتدمير وإنفاق وظروف أمنية جديدة ، سوف تلقى ظلالها على الجهود العربية للتصنيع العسكرى . وأبسط ما يشار إليه هو تعرض الصناعة الحربية العراقية الى الأضرار المادية الهائلة اثناء حرب الخليج الأخيرة ، وسوف تعانى أيضا من النقص الحاد (بل والكاسح) فى الموارد المالية بسبب العقوبات التعويضية المفروضة على العراق ، والتى ستستمر لسنين قادمة ؛ كما ان الحظر الذى تفرضه الامم المتحدة ، أو الدول الصناعية المتقدمة منفردة ، سوف يعيق نقل المكوِّنات والادوات والات الورش والتكنولوجيا العسكرية الى القطاع الصناعى . ويأتى كل ذلك إلى جانب القيود والحدود التى فُرضت ، أو ستفرض ، على حجم القوات المسلحة العراقية وعلى انواع نظم

* تستند هذه الدراسة الى كتاب المؤلف ، الصناعة العسكرية العربية : الواقع والقدرات والافاق ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩١ .

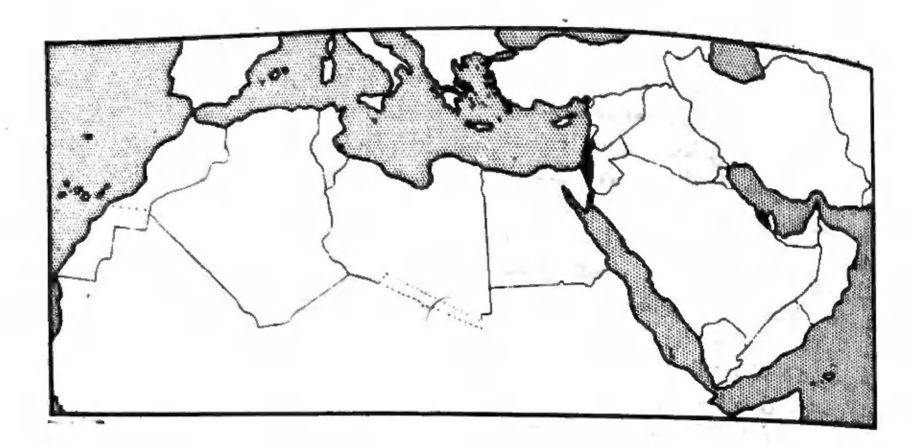

الاسلحة المسموح لها بإقتنائها او الاحتفاظ بها .(١)

أما من جهتها ، ربما إستنتجت القيادة السعودية من تجربة ازمة الخليج أن المساعدة الخارجية (أى غير العربية) هى اكثر موثوقية من القوة العسكرية المحلية ، وبالتالى فقد تقلص أو تلغى تماما خططها الاصلية الهادفة الى إقامة قدرة صناعية حربية محلية . هذا ، ومن المحتمل نظريا ان تصل مصر ايضا الى استنتاجات مشابهة ، لتستفيد من الفرصة التى اتيحت لها بفضل الغاء ثلث ديونها الخارجية إلى البلدان الغربية ، وذلك من اجل تحويل المزيد من الموارد الى التنمية الاقتصادية ، بدلا من إعادة الاستثمار بالصناعة الحربية . ويضاف الى كل ذلك أن التفوق الهائل الذى أحرزته القوات الغربية اثناء حرب الخليج ، بفضل الاسلحة والذخائر ومعدات الاسناد ذات التكنولوجيا المرتفعة ، قد تقلل من جاذبية والفضليات خيار التصنيع المحلى بالبلدان العربية ـ لانه يفوق قدراتها الفنية والصناعية الحالية ـ أو قد تزيد من كلفته زيادة مفرطة .

إلا أنه توجد ثمة عوامل موجبة ، قد تدفع الدول العربية الرئيسية المنتجة للسلاح إلى تحديد جهودها التصنيعية ، رغم ما سبق ومثلا ، فإن القيود المفروضة على العراق ربما لن تمنعه كليا من إعادة بناء ولو جزء من الصناعة الحربية المحلية ، مهما كانت قاسية وشاملة . بل إن حالة الحظر الخارجى قد تشجع القيادة العراقية على زيادة تركيزها على الانتاج المحلى من اجل رفع حالة الكفاية الذاتية ولو قليلا . ولعل قطاعات معينة من الصناعة الحربية ستجد سهولة اكبر نسبيا بمزاولة نشاطها بعد إعادة التجهيز وتجديد التزويد : ومنها القطاعات التى ترتكز إلى العمليات الانتاجية ذات التكنولوجيا المنخفضة ، والتى تصنع منتجات كالذخائر وقطع الغيار ، مثلا ، أو التى تتقاطع وتتلاقى مع

١ ـ ان قرار مجلس الامن الدولى الصادر فى نيسان (ابريل) ١٩٩١ قد منع نقل اى شيء يتصل بتصميم وتطوير وانتاج واستخدام الاسلحة ، ضمن قيود اخرى على البرامج النووية والجرثومية والكيماوية والصواريخ الباليستيكية . جينز ديفنس ويكلى (لندن) ، ١٩٩٧/٧/١٣ . كما اعدت وزارة الخزينة الاميركية ، قائمة سوداء ، بإسماء الشركات والاشخاص الذين تعتقد انهم ساعدوا « شبكة العراق السرية فى عالم الاسلحة والتجارة والعمليات المالية المصرية » .

الصناعة المدنية ، مثل الالكترونيات . ومن الجهة المقابلة ، فإن عددا من منتجى الأسلحة الرئيسيين بالعالم لهم مصلحة مادية فى الحفاظ على جزء (على الأقل) من السوق العراقية ، بغض النظر عمن هو بالحكم فى بغداد ـ وليس مستبعدا تماما أن تقوم شركات خاصة غربية أو بلدان متعاطفة من العالم الثالث بالمساعدة على نقل التكنولوجيا العسكرية الى العراق . وقد تشعر روسيا الاتحادية خصوصا ، بحساسية عالية نسبيا تجاه الاحتياجات الدفاعية لدول عربية كالعراق وسورية ، لأسباب سياسية وإستراتيجية وتجارية مجتمعة ، بينما تبحث مجموعة واسعة من البلدان الاخرى ، مثل الصين وكوريا الشمالية والبرازيل وجنوب افريقيا ، علاوة على دول أوروبا الشرقية ، عن الاسواق العالمية لمنتجاتها من الأسلحة .

تختلف الحوافز لدى مصر . فإذا كان الدافع الأساسى لدى أى جهد إنتاجى حربى عراقى هو ضمان الامن القومى (القطرى) ، فإن الحافز الرئيسى لمصر هو المحافظة على الاستثمار الكبير الذى تم وتراكم عبر السنوات الماضية فى مجال التصنيع العسكرى . وبتعبير عملى ، أن الاعتبارات التجارية ثم الاقتصادية هى التى ستحدد السياسة المصرية بهذا المجال ، وحسب ذلك التتالى من حيث درجة الأهمية . وبهذا الاطار ايضا ، قد تتمثل الحجة لمواصلة الانتاج الحربى المحلى ولتجديد جهود التسويق والتصدير بالقول أن الفرصة مفتوحة أمام مصر كى تعرض نفسها بمثابة حامية للخليج وكى تطرح نفسها كقوة إقليمية عربية قائدة مجددا (وذلك عبر دفع عملية السلام الفلسطينى ـ الاسرائيلى وتنشيط جامعة الدول العربية وإعادة لحمتها) . وقد تجد الصناعة الحربية المصرية مجالا للنشاط طالما ان القوات البرية العربية ، فى الخليج وفى أماكن أخرى ، ستظل تحتاج الى المعدات العسكرية ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة . بل أن مثل هذه المقولة تشجع ايضا العراق والعربية السعودية على المضى بعملية التصنيع العسكرى .

تواجه العربية السعودية مأزقا خاصا ، إذ أظهرت أزمة الخليج عدم كفاية سياستها الدفاعية السابقة القائمة على سكتين إثنتين[٢] . فمن جهة ، إعتمدت على نظم الأسلحة ذات التكنولوجيا المرتفعة ، التى عجزت المملكة عن خدمتها وصيانتها لولا الاتكال الكلى ... الفنيين الاجانب ، بينما إستندت من جهة أخرى ... الابقاء على قوات مسلحة صغيرة نسبيا ومقسمة تنظيميا (بين جيش نظامى دائم وحرس وطنى) ، من اجل منع ظهور التهديدات الى الأسرة الحاكمة والنظام السياسى والاجتماعى القائم[٣] . إنما ستضطر القوات السعودية فى مرحلة ما بعد حرب الخليج ، الى رفع زيادة الت... المحلى الى الدفاع الوطنى ، وأما عبر توفير نسبة أكبر من خدمات الاسناد الفنية ذاتيا (الصيانة والتصليح والتدريب والامداد) أم عبر توسيع حجم الجيش النظامى ، أم عبر السبيلين معا . وبالحالتين ، سوف يزداد الطلب للكادر المهيأ وللتكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة وللمعدات الناجمة عنها ، مما يزيد من أسباب التصنيع العسكرى المحلى .

رغم ما سبق ، يمكن تعلم الكثير من تحليل حوافز التصنيع العسكرى وأثره فى كل من مصر والعراق والعربية السعودية ، قبل أزمة الخليج . وفى كل من هذه البلدان ، فإن الصناعة الحربية مملوكة للدولة كليا تقريبا ، علما بأن عددا من الشركات الخاصة تعمل بهذا القطاع فى مصر والعربية السعودية على حد سواء . وقد تصاعد الانتاج الاجمالى بشكل ملموس خلال عقد الثمانينات ، إذ تم تقدير سعة الانتاج المصرية وحدها بمبلغ ١,٥ مليار دولار سنويا (ووصلت الصادرات الذروة عام ١٩٨٢ بمبلغ مليار دولار ، لتستقر عند مستوى ٣٠٠ ـ ٥٠٠ مليون دولار سنويا فى فترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨[٤] . وصحيح أن نسبة كبيرة من تلك الصادرات جاءت بالواقع نتيجة إعادة تصدير الذخائر والمعدات المسحوبة من مخازن الجيش المصرى والتى إشترتها مصر أصلا من المُوَرّدين الاجانب ، غير أن المسئولين المصريين أكدوا قدرة الصناعة المحلية على توفير ٦٠٪ من إجمالى احتياجات التسليح ،(لو توفرت الأموال الكافية)[٥] . لاتتوفر الاحصاءات المشابهة للعراق ، ولكن يفترض أنه وفر لنفسه معظم حاجته من « المستهلكات القتالية » فى فترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨ ، بينما أكد أحد التقارير فى عام ١٩٨٩ أن الحكومة العراقية كانت تنوى إستثمار ما مجموعة ٢٠ مليار دولار بالصناعة الحربية خلال السنوات التالية[٦] . وكانت الصناعة المناظرة المصرية تحتاج إلى مبلغ ٤ ـ ٦ مليار

٢ ـ تم وصف ذلك بالتفصيل فى Anthony Cordesman, The Gulf and the Search for strategic stability (Boulder and London: Westview and Mansell, 1984).

٣ ـ انترناشونال هيرالد تريبيون (باريس) ، ١٩٩١/٧/١٣ ، الاهرام (القاهرة) ، ١٩٨٨/٧/٣

٤ ـ حجم الانتاج حسب وزير الدولة للانتاج الحربى اللواء جمال السيد ، الاهرام ، ١٩٩١/٨/٢٠

٥ ـ حسب رئيس هيئة التسليح المصرية ، اللواء محمد مصطفى ـ الاهرام ، ١٩٩١/٨/٢٢

٦ ـ حسب المصادر الخليجية المذكورة فى جينز ديفينس ويكلى ، ١٩٩١/٧/٢٢

دولار لتحقيق التطوير المنشود ، الا ان جزءا فحسب من ذلك المبلغ كان متوفرا وقد عمل حوالى ١٠٠ الف شخص بالانتاج الحربى فى كل من البلدين المذكورين ، وعدد أقل بكثير فى العربية السعودية حيث تم إنتاج مجموعة صغيرة فقط من الاسلحة الفردية والذخائر الخفيفة والمتوسطة .

بل التوسيع الملفت للانتاج الحربى المحلى خلال عقد الثمانينات على الاهمية التى علقتها الحكومات العربية بالقطاع . ولكن حصل ذلك فى وقت شهد إشتداد التنافس التجارى عالميا ـ وعاد ذلك جزئيا الى الزيادة العامة فى عدد ونشاط منتجى ومصدّرى الأسلحة فى العالم الثالث ـ وتسارع التغيير التكنولوجى ، فكانت النتيجة توفر المعدات الحربية بكثرة فى الأسواق العالمية وتهديد المنتجات المحلية بالتقادم المبكر . لماذا إذن تم إستثمار الموارد المالية والصناعية الرئيسية من اجل تطوير قاعدة انتاجية حربية محلية ؟

تتمثل المقولة الأولى المطروحة فى هذه الدراسة فى ان الرؤى العربية لضرورات الامن القومى هى التى شكلت الحافز الرئيسى للتصنيع العسكرى . وكما سيظهر ، إن الحجج الاقتصادية التقليدية التى طالما تتقدم تأييدا للانتاج الحربى المحلى ، كانت بالواقع اما ثانوية او غير صائبة بالحالة العربية . وسوف تقوم هذه الدراسة ، على ذلك الأساس ، بمناقشة الاهمية المستمرة للدفاع / الامن بمثابة الحافز المهيمن فى الأمد المنظور ، وتاليا بمناقشة الأبعاد الاقتصادية للتصنيع العسكرى ولوقعه على التنمية .

العوامل المؤسسية :

غير أنه لابد من إشارة منهجية ، قبل المضى . إذ لايمكن فهم عملية التصنيع العسكرى باية بلد فقط فى إطار الحجج العقلانية بخصوص الامن القومى بالاقتصاد والتى تشكل الاساس الرسمى لصنع القرار الحكومى . بل إن هوية صانعى القرار انفسهم وطبيعة العمليات والأطر التى من خلالها يتم التوصل الى القرار او التأثير عليه ، تكون بحد ذاتها عوامل ذات أهمية متساوية . وبكلمة اخرى ، ينبغى النظر الى التصنيع العسكرى كوظيفة لتطور المؤسسات والنخب العسكرية ، أو على الأقل كإنعكاس لعملية بناء الدولة بالبلدان المعنية .

ويلاحظ أحد الباحثين ، مثلا ، أن عملية التصنيع بالاقتصادات العربية كانت إمتدادا مباشرا لدور الدولة فى حقبة ما بعد الاستقلال ، الى درجة أن مؤسساتها باتت ، منغرسة بقوة ضمن البنية المؤسسية للاقتصاد فى

جميع البلدان العربية المعاصرة تقريبا ، ويضيف ان هذا الاتجاه قد تسارع فى عقد الثمانينات ، « حين بدأت مجموعة واسعة من الهيئات الانشائية والانتاجية ، تحت الاشراف المباشر للقوات المسلحة ، بلعب دور بارز بالشئون الاقتصادية الداخلية لسورية والعراق ومصر »[٧] هذا ، وتشدد باحثة أخرى على حقيقة ان متطلبات الدفاع الحديث تولّد ميلا نحو تحديث المعدات وزيادة مستوى تعقيدها ، مما يزيد الكلفة ويشجع على جهود إحلال البدائل المحلية ، وفى الحالتين تمارس النخب العسكرية ضغطا من أجل الحصول على الموارد الحكومية اللازمة . وقد أيدت القوات المسلحة الانتاج المحلى من أجل « الهروب من النقص العام للسلع » . ومن اللافت أن المؤسسة العسكرية ببلدان عربية عدة قد تمكنت ، بفضل الدعم الخفى للأسعار والتعاون الوثيق مع القطاع العام ، وأن تتشعب الى مجالات أخرى من الاقتصاد المدنى ، بما فيها الزراعة[٨]

لاتوجد المعلومات الكافية ، للأسف ، لفحص هذه الظاهرة بعمق بالاطار العربى ، فلايمكن إطلاق الأحكام الاكيدة حول مدى وأشكال التأثير الذى تمارسه القوات المسلحة دعما للتصنيع العسكرى . غير ان حالة مصر ، بما لديها من تاريخ عريق بالانتاج الحربى ، تشير الى وجود صلة وثيقة بين ذلك التصنيع وبين بناء الدولة . وتتعزز الصلة بسبب الاشتراك المستمر للضباط السابقين فى المشاريع الاقتصادية المختلفة ، بما فيها القطاع العام بشكل خاص .

ومن الاهمية ذاتها بروز الجيش المصرى خلال عقد الثمانينات ، أى فى عهد وزير الدفاع السابق المشير عبد الحليم أبوغزالة ، كمركز قوة شبه مستقل ذاتيا يحوز بموارد مالية وإقتصادية هامة . بل تجاوز نفوذه تخصيص تلك الموارد للتصنيع والتطوير العسكريين ، ليؤثر على رسم السياسة الخارجية ، حيث تمتع الضباط الكبار وممثلو الصناعة الحربية بحرية كبيرة فى مجال تسويق المنتجات ، وعقد صفقات التصدير . وكان لذلك الوضع نتائج مختلطة بالنسبة الى مصر : من الناحية الايجابية ، أدى تصدير الاسلحة أثناء الحرب العراقية ـ الايرانية الى تجديد العلاقات الدبلوماسية مع العراق ؛ ومن الناحية السلبية ، تأثرت الروابط المصرية ـ الامريكية إثر إنكشاف أمر محاولة تهريب تكنولوجيا ومواد عسكرية الى مصر عام ١٩٨٨ . وبشتى الأحوال ، فإن القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد تتخذها مجموعة صغيرة من القادة الكبار ، تحت إشراف رئيس الجمهورية ووزراء الدفاع والمالية والشؤون الخارجية .

٧ ـ Fred Lawson,

٨ ـ Elisabeth Picard,

ليس واضحا كم تمتعت به القوات المسلحة العراقية من إستقلال ذاتى او نفوذ حتى اب « اغسطس » ١٩٩٠ ، بالمقابل . وليس واضحا أيضا بالتالى ، اى من الشرائح ضمن الدولة او الاقتصاد هى التى شجعت بالماضى على تطوير الانتاج الحربى وإستفادت منه ماديا او مؤسسيا (وسياسيا) . وتتكرر هذه الصعوبات التحليلية فيما يتعلق بالعربية السعودية ، إذ لايبدو ان الصناعة الحربية المتواضعة - بشقيها الخاص والعام - تلقى دعما خاصا من اى « مجمع عسكرى صناعى » متميز او انها شجعت على قيام مثل ذلك المجمع . وكذلك ، فإن التركيز الهائل للثروة لدى الدولة السعودية (بفضل عائدات النفط) لم يؤدِ الى نمط مشابه للنمط فى مصر والعراق - حيث شجع الطابع « الريعى » للدولة على التصنيع العسكرى - ولعل سبب ذلك هو تباين الظروف الاجتماعية والتاريخية للدولة السعودية الحديثة .

وهكذا ، يظهر بوضوح انه لايمكن تفسير كافة التعقيدات والتنوعات تفسيرا مرضيا الآن ، علما انه يمكن الاستنتاج تحليليا ببعض الثقة عن السياسة الداخلية واثرها على التصنيع العسكرى بالبلدان العربية . ويشير الدور المؤسسى والاقتصادى الغالب للدولة الى عدم ترجيح وجود « مجمع عسكرى صناعى » من النوع التقليدى (نظرا الى غياب او ضعف القطاع الخاص) ، ولكنه يشير أيضا إلى وجود شرائح نخب فرعية قوية ومتميزة داخل أجهزة الدولة والحزب الحاكم والقوات المسلحة ، والتى تتمتع بالقدرة على صنع القرار والتأثير به ، حتى ولو يصعب إثبات ذلك بالمعلومات المتوفرة علنا .

اولوية الأمن القومى

ثم إتفاق عريض فيما بين المحللين ومسئولى الحكومة والصناعة على أن الأهداف الرئيسية وراء تطوير قدرة صناعية حربية محلية فى العالم الثالث ، وبمجال الأمن القومى ، هى التالية : تحقيق قسط من الاكتفاء الذاتى ، مما يعزز القدرة على خوض الحرب ، تقليص الاعتماد على (المورِّدين) المصدرين الاجانب ، مما يقلل حدة التعرض الى اعمال الحظر الخارجى او الضغوط السياسية ، الحصول على المعدات القتالية عند الحاجة وبالكماليات المطلوبة ، تقوية الردع تجاه المنافسين المجاورين ، تعزيز المكانة الاقليمية والروابط بالبلدان النامية الاخرى .

وتدل الدراسة على ان هذه الاهداف تنطبق ... حالة الدول العربية المنتجة للسلاح ، حيث يكون ... الامن القومى هو دوما الحافز الاول على يده ... الحربى (رغم تفاوت اهمية ذلك بين حالة واخرى) عند النظر الى مصر ، اولا ، يتضح ان صناعتها الحربية قد تاسست فى اعقاب حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، حين عانت القوات المصرية بشدة من نقص التجهيز وفقدان « المستهلكات القتالية(٩) . كما تمثلت دوافع اخرى فى الاتفاق الثلاثى المعقود فى عام ١٩٥٠ بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، من اجل الحد من نقل الاسلحة الى الشرق الاوسط ، والرفض الامريكى بيع الاسلحة الى مصر فى عام ١٩٥٥ ، مما حدا بمصر الى تطوير قدرة انتاجية محلية . وتلقت العملية دفعا اضافيا فى اواخر الخمسينات واوائل الستينات ؛ بموازاة محاولات القيادة المصرية بزعامة عبد الناصر لتدعيم سياسة عدم الانحياز ورفع نسبة الاكتفاء الذاتى وتقديم نفسها بصفة الدولة العربية القائدة فى اطار السياسة الاقليمية العربية والصراع العربى - الإسرائيلى . ويبدو ان ابعاد الامن القومى (القطرى) والاقليمى قد شكلت دوما الاعتبار الاساسى فى تشكيل السياسة المصرية تجاه التصنيع العسكرى . ويمكن تاكيد الامر ذاته فيما يخص حوافز انشاء « الهيئة العربية للتصنيع » فى عام ١٩٧٥ وثم احصاؤها تحت اشراف مصرى منفرد فى عام ١٩٧٩ .

غير ان غلبة حوافز الامن القومى تبرز بروزا اكبر فى حالة العراق . اذ انه انتقل من انشاء بضعة ورش انتاجية فى اواسط السبعينات ، الى التصنيع الواسع والمتسارع فقط بعد اندلاع حرب الخليج الاولى فى ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠ . وتتضح اهمية الامن القومى (القطرى) كذلك من حقيقة ان كافة انواع المعدات التى تم انتاجه او تعديله محليا قد تم انتقاؤها او تصميمها خصيصا لخدمة الاحتياجات القتالية الفورية للقوات المسلحة العراقية ، دونما اهتمام بفرض تصديرها . وظلت إعتبارات القدرة الحربية والامن القومى هى الهدف الاول للصناعة الحربية المحلية حتى بعد وقف اطلاق النار فى اب (اغسطس) ١٩٨٨ ، وانعكس ذلك باستمرار اعمال البحث والتطوير والانتاج بمجالات محددة من الاسلحة والذخائر . ولعل التصدير ...

٩ - لمناقشة اولى للصناعة الحربية المصرية ، انظر : Mohammad Selim, «Egypt», in James Katz, ed., Arms production in Developing countries (Lexington, Mass: Lexington Books, 1984)., R. Vayrynen and T. Ohlson, «Egypt: arms production in the transnational context,» in Michael Brzoska and Thomas ohlson, eds., Arms production in the Third World (London: Taylor and Francis, 1986)., and Michael Dunn, «Egypt: From Domestic Needs to Export Market,» in James Katz ed., The Implications of Third world Military Industrialization: Sowing the serpents'Teeth (Lexington, Mass: Lexington Books, 1986).

محتملا ، وربما زادت اهمية متابعة الانتاج بحسابات اقتصادية أشد فى اوقات السلم ، انما بقيت العوامل السابقة هى اساسا التى تحدد اختيار نظم الاسلحة والمعدات للتصنيع . وقد اكد مسئول رفيع عراقى على استمرار التشديد على الامن القومى فى اواخر عام ١٩٨٩ ، حين قال ان « الحل الوحيد للخطر الذى يهدد وجودنا هو ان نؤسس صناعتنا العسكرية وان نزود قواتنا المسلحة بالاسلحة العراقية(١٠) . وقد كشف اجتياح الكويت ، فعلا ، بان افاق الصراع والحرب هى اكبر واقرب مما توقعه المرء .

تقدم العربية السعودية البرهان العكسى على أهمية الامن القومى كحافز على التصنيع العسكرى : فهى الدولة العربية المنتجة للسلاح الوحيدة التى لم تكن قد خاضت اية حرب فعلية فى تاريخها المعاصر ، حتى اندلاع حرب الخليج الثانية فى اوائل عام ١٩٩١ ، وكانت ايضا الابطأ بتطوير الصناعة الحربية المحلية . ولكن لايعنى ذلك ان الحسابات الاقتصادية كانت هى الحافز البديل و الاهم . اذ تركزت الجهود السعودية الانتاجية حتى الان على صنع الاسلحة الفردية والذخائر ، او على تعديل بعض المعدات المستوردة الكائنة بخدمة القوات المسلحة ، مما يدل على محاولة تامين امداد بعض الاحتياجات الاساسية وتكييف بعض نظم الاسلحة حسب المطلبات المحلية(١١) . وتمثل دافع اضافى بالرؤية السعودية لمكانة المملكة الاقليمية ؛ وذلك ما اثر باشتراكها فى تاسيس وتمويل الهيئة العربية للتصنيع فى فترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ . وهكذا ، فان الحافز الاول لم يكن هو الاعتبارات الاقتصادية ، التى طالما كانت ضعيفة او مشتتة . بل ان تلك الاعتبارات تهم القطاع الخاص الجنينى فحسب ، ويتضح من السياسة الحكومية تجاه ضمان ظهور قطاع خاص صناعى حربى حيوى ، وهى سياسة غير مكترثة ومتلكئة . ان الحسابات الاقتصادية بمعنى التجارية لم تحرك اهتمام الدولة .

موانع الحجج الاقتصادية

رغم تاكيد اولوية اعتبارات الامن القومى ، يبقى من المفيد تفحص وقع الحجج الاقتصادية . وتوجز هذه بالادبيات المتوفرة فيما يلى : توظيف العمالة ؛ تنشيط الصناعات المدنية المرتبطة ؛ تغذية القطاع المدنى بنتائج البحث والتطوير العسكرى ؛ توفير العملة الصعبة وتخفيض الواردات ، تحسينا لميزان المدفوعات ؛ زيادة القيمة المضافة محليا وزيادة اجمالى الناتج المحلى ؛ واكتساب التكنولوجيا

وقد اشار مسئولو البلدان العربية وهيئاتها الصناعية ، فى كل حالة ، الى الحوافز والمنافع الاقتصادية والمالية ، من اجل تبرير اقامة الصناعات الحربية المحلية . وتشمل ، اضافة الى ما سبقت الاشارة اليه اعلاه ، احلال المنتجات المحلية بدلا من الواردات ، تحفيز التصنيع المتقدم وتدريب القوة البشرية الفنية ، تحسين استخدام الموارد الوطنية (من طبيعية وبشرية) ، والاستفادة من الارباح الكبيرة التى تتحقق عبر تجارة السلاح الدولية(١٢) . واتسمت الاعتبارات الاقتصادية بالاهمية أيضا فى مصر فى اوائل الستينات ، حيث تلاءم تطوير الانتاج الحربى المحلى مع التشديد السائد انذاك على الصناعة الثقيلة والاقتصاد المخطط مركزيا وسياسة احلال الواردات . وينطبق الأمر ذاته على مصر فى الثمانينات ، اذ سعت وراء جنى الارباح من خلال تصدير الاسلحة .

يشير كل ما سبق الى استناد التصنيع العسكرى العربى فعلا الى التفكير الاقتصادى . غير ان الفحص الدقيق يبين محدوديات الحجة الاقتصادية ، وخضوعها الحازم الى حافز الأمن القومى . وتقدم مصر فى الثمانينات مرة أخرى ، المثال . فبالرغم من سعى صناعتها الحربية لجنى الارباح وللسير على أسس تجارية صحيحة خلال ذلك العقد ، الا ان غالبية المشاريع الانتاجية قد تم اقرارها قبل الارتفاع المطرد بحجم التصدير الى العراق بعد عام ١٩٨٢ او تم تنفيذها دون تحقيق عائدات اقتصادية منظورة وواضحة . اى ان المقياس الأول لاتخاذ قرار البدء بمشروع انتاجى ما تمثل باحتياجات القوات المسلحة وبقدرة الحكومة على تسديد الفواتير ، وليس ضمان تنشيط الصناعة المدنية او حفزها بمجال البحث والتطوير او تحسين الميزان التجارى . بل ان عملية الغاء او تاجيل او تقليص عدة مشاريع صناعية حربية خلال الثمانينات ، بسبب نقص الاموال ، اكدت على حقيقة غياب المنافع الاقتصادية الرئيسية ومدى

١٠ - فاينانشال تايمز (لندن) ، ١٩٨٩/٩/١١

١١ - لايعرف الكثير عن الصناعة الحربية السعودية ، ولكن هناك بعض التقارير هى : نبيل ابراهيم ، « الصناعة الحربية العربية : نظرة مستقبلية » ، الباحث العربى (لندن) ، العدد ١٤ ، كانون الثانى (يناير) - اذار (مارس) ١٩٨٨ ، ومقالات فى الشرق الاوسط (لندن) ، ١٩٨٦/٧/٣٠ ، و الحوادث (لندن) ، ١٩٨٦/٧/٨١ ، وايضا : Gulf centre for strategic studies (London), Defence Industries of the Middle East, 1, 1 (Summer 1988).

١٢ - انظر مثلا قاسم العقابى ، الثورة (بغداد) ، ١٩٨٧/١٠/٨١ . ويشار تحديدا الى استبدال الواردات فى نبيل ابراهيم ، « مقومات الصناعة العربية » ، الجزء الثانى ، الباحث العربى ، العدد ١٣ ، تشرين الاول (اكتوبر) - كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ ، ص ٧٨ .

الاعتماد على الاموال الحكومية او القروض الاجنبية .

لم تظهر منافع ملموسة يعود الفضل فيها الى القطاع العسكرى ، رغم استخدام بعض من السعة الزائدة فيما المصانع الحربية المصرية لانتاج السلع المدنية . وتنطبق الملاحظة ذاتها ، وبقوة اكبر على حالة العراق خلال الثمانينات حيث كان التفاعل فيما بين القطاعين الصناعيين العسكرى والمدنى ام بين الصناعة الحربية والاقتصاد الوطنى عامة ، على ادناه . وحتى العربية السعودية ، التى وظفت صفقات شراء الاسلحة الغربية من اجل تامين الشروط التبادلية التعويضية التعاقد من الباطن loffset وتشجيع الصناعات المحلية ، لم تنشط ولم تنجح بشكل ملحوظ فى هذا المسعى ، كما انها لم تحاول بجهد كبير ان تقيم ربطا حقيقيا بين التوسع الصناعى العسكرى والمدنى .

ويكشف ذلك المرتبة المتدنية من الاهمية التى تحتلها بالواقع الدوافع الاقتصادية المزعومة للتصنيع العسكرى .

ولكن تبقى الحجة الاقتصادية ذات اهمية ، ولو بمعنى انها تقيد التصنيع العسكرى . ان الاعتبار الاقتصادى الرئيسى لدى صانعى القرار هو ليس اهل تقوم الصناعة الحربية المحلية فعلا بخدمة وبدفع التنمية الاقتصادية ، بل هل هى تتمتع بدرجة كافية من الجدوى التجارية مما يجعل البلد قادرا على تدشين وتحمل التصنيع العسكرى . وكانت هذه الحسابات تؤثر على مصر قبل غيرها من منتجى الاسلحة العرب لانها الافقر أى حتى تدمير الجزء الاكبر من القاعدة الصناعية العراقية خلال حرب الخليج الثانية وتؤثر على العربية السعودية اقل من غيرها . وببسيط العبارة ، تتوقف المسالة عند التمويل . وهكذا ، تسقط الحجج الاقتصادية عمليا وتزول من الجدال ، ويتركز النقاش على القدرة المالية على تطبيق البرامج التى تحددها اصلا اعتبارات الامن القومى ، وليس مهما عند تلك اللحظة هل تاتى الاموال المطلوبة من خلال الفائض النفطى (كما فى العراق سابقا او مستقبلا ، ام فى العربية السعودية) او عبر التجارة (الصادرات المصرية) .

قد تتبدل هذه الصورة الاجمالية فى المستقبل ، كما ازدادت اهمية الحسابات الاقتصادية للانتاج الحربى . وحتى لو لم تتراجع اهمية ضرورات الامن القومى ، فان تحقيق الجدوى التجارية ستكتسب المزيد من الالحاحية بالنسبة الى ضمان حيوية وبقاء الصناعات الحربية العربية المختلفة . وتزداد ضرورة تحقيق الجدوى مع تفاقم القيود المالية فى المنطقة العربية ، كما يفرض ذلك ايضا ارتفاع المستوى التكنولوجى المطلوب (من اجل تطوير مجال الطيران ، مثلا) . وسوف تضطر الصناعات الحربية المحلية ، اذن ، ان تحسن باستمرار من قدرتها على المنافسة بالاسواق المحلية والاقليمية والعالمية ، والا فانها ستتكبد ثمنا متناميا باستمرار بسعى لمواكبة التطورات التسليحية والتكنولوجية . وسيتوقف مدى نجاحها (او فشلها) على عدة عوامل منها مهارات وكفاءات قوة العمل المحلية ، بحجم الاستثمار بالبحث والتطوير ، ودور القطاع الخاص هذا ، وتتاثر مصر بصورة خاصة بالمقولة الطروحة اعلاه ، نظرا الى ما تتمتع به من صناعة ناشئة وسياسة متبلورة نسبيا للأمن القومى ومؤسسة عسكرية كبيرة ربما امكن قول الشيء ذاته عن العراق ما قبل حرب الخليج الثانية . وبالمقابل ، يحتمل ان تلجا العربية السعودية مجددا الى ارجاء عملية التصنيع العسكرى على نطاق واسع الى اجل غير مسمى ، الا اذا لاح احتمال واضح لتحقيق الكسب التجارى . ويتمثل استنتاج جوهرى آخر فى ان التخلف العام للقاعدة العلمية والصناعية العربية والاختلالات البنيوية بالاقتصادات الوطنية (المحلية) تفرض العلاقة الجدلية التالية : ان محاولة تعزيز القدرة التجارية وتحسين اقتصاديات الانتاج الحربى (اى تحسين الحسابات والشروط الاقتصادية) سوف تؤدى نهاية الى البحث عن كيفية تطبيق الحجج الاقتصادية المطروحة اصلا لتبرير وتأييد الانتاج الحربى . اى ان الحكومات العربية سوف تتحرك ، تحت دفع تحسين جدوى الصناعة الحربية ، نحو الربط ربطا مقصودا ونشطا بين الانتاج الحربى والتنمية الاقتصادية عبر توسيع الصناعات الدنيا المغذية (feeder industries) ام تدريب العمالة الفنية مثلا . اما الامال بان تؤدى صدمة حرب الخليج الاخيرة الى قلب اتجاه سباق التسلح الاقليمى قلبا تاما ، فانها قد تتعثر اذا ما غابت الحلول السياسية لجذور الصراعات ولمسببات النزاعات المسلحة . ومعنى ذلك ان الانفاق العسكرى قد يستمر بوتيرة مرتفعة ، رغم الأزمة الاقتصادية العامة ، مما يبقى الاهتمام بالتصنيع العسكرى حيا .

يبدو ، عند الاستخلاص من الاتجاهات الراهنة ، ان الاعتبارات الاقتصادية لن تكون هى الحاسمة فى الامد المنظور ، وانه لن يتم قياس التصنيع العسكرى (سوى هامشيا) بمقياس مساهمته فى التنمية الاقتصادية . بل انه يصعب ربط بين الاستثمار بالانتاج الحربى وبين شرط التقدم المسبق فى القطاعين العسكرى والصناعى ، نظرا الى تخلف الاقتصادات المدنية ، بما فيها بنيان الاقتصاد وحالة الصناعة ووضع البنية التحتية وتخلف العلوم . اذن ، فان السؤال ليس هو كيفية تبرير التصنيع العسكرى على ارضية انه يحفز نمو الاقتصاد المدنى ، بل يتمثل السؤال فى انه لم يكن للصناعات الحربية العربية ان تتقدم دون حدوث تطور هام مواز بالقطاعات المدنية ذات الصلة ؟ ولكن نعود مجددا الى الاستنتاج ان هذه النظرة لن تؤدى الى تخفيض حجم الاستثمار بالتصنيع

العسكرى (وهو قطاع يتطلب استثمارا باهظا ، مقارنة بمجالات اخرى) فى الظروف الاعتيادية . وذلك نظرا الى الاولوية العالية التى توليها الحكومات العربية للدفاع والأمن . حتى انه من الممكن ان تتطور الصناعات العربية بسرعة اكبر من نظيراتها المدنية رغم العوائق ، بسبب استمرار تركيز موارد الدولة (البشرية والمالية) ، لتبقى حالة ضعف الاتصال فيما بين نمو كل من القطاعين .

الاحتياجات الامنية وعبء الدفاع :

بعد اثبات اولوية الامن القومى كحافز للتصنيع العسكرى العربى ، كيف ستؤثر قضيتا الامن والدفاع على الجهود الصناعية العربية فى الأمد المنظور ؟

لقد حافظت مصر على وتيرة ثابتة من التطور العسكرى ، رغم التوقيع على معاهدة كامب ديفيد فى عام ١٩٧٩ ، ولم تؤكد الحكومة المصرية رسميا على انها ستبدأ بتخفيض الانفاق الدفاعى سوى فى ١٩٨٩ ، ذلك تحت الضغوط السياسية الامريكية والضائقة المالية فى ظل تعاظم عبء المديونية . فاعلنت ان ميزانية الدفاع (ماعدا المعونة الامريكية) لن تزيد عن سقف جديد هو ١٠٪ من الميزانية العامة لسنة ١٩٩٠[١٣] اما الواضح فهو ان الاتجاه الغالب للانفاق الدفاع المرتفع كان سيستمر لولا تلك القيود . وخير دليل على ذلك هو ان الطرفين المصرى والامريكى قد تركا باب المعونة العسكرية الامريكية مفتوحا .. بل قدمت ازمة الخليج مثل تلك الفرصة ، اذ حصل اعفاء ما قيمته ٧ مليارات دولار من الديون العسكرية وتمت الموافقة على بيع مصر صفقة رابعة من طائرات القتال « ف ـ ١٦ » . وكانت القوات المسلحة المصرية تشهد تطويرا حتى قبل ازمة الخليج ورغم حالة السلم الرسمية مع الخصم السابق الدود - اسرائيل - لأن القيادة العسكرية المصرية اختارت ان تحسن القدرة القتالية مقابل تقليص عدد الافراد ، وذلك بحجة التوفير المالى[١٤] . ويرجع ان تؤدى حرب الخليج الثانية والدور المصرى المطروح فى الخليج الى تعزيز ذلك الاتجاه .

ان التشديد على النوعيه مقابل الكمية يعنى تحويل القوات البرية الى وحدات متحركة ذات قوة نارية متشددة وغطاء جوى كامل ، مما يستوجب زيادة استثمارى الراسمال بالمعدات . الا ان الحجم الاجمالى للقوات المسلحة المصرية لن ينخفض دون حد أدنى معين لفترة طويلة قادمة ، واحد اسباب ذلك وفرة القوى البشرية والتدنى كلفتها لدى مصر ، بينما يتمثل سبب آخر

فى ان اية عملية تحول نوعى تستغرق وقتا طويلا بالنسبة الى اى بلد يعانى من تدنى مستويات الامية والتعليم العلمى . ويلاحظ ان فكر الامن القومى المصرى يعير اولوية كبيرة الى الدفاع ، مما يتطلب الحفاظ على قوات مسلحة كبيرة نسبيا .

ان محصلة ما سبق هى ان مصر ستظل تحتاج الى كمية كبيرة من المعدات الحربية ذات التكنولوجية المنخفضة والمتوسطة ، وهى معدات يمكن انتاج بعضها محليا . وسوف تحتاج ايضا الى نسبة اعلى من ماسابق من نظم الاسلحة ذات التكنولوجيا المرتفعة ـ علاوة على الذخائر « الذكية » وغيرها التى اثبتت جدارتها خلال حرب الخليج الأخيرة والتى باتت جيوش العالم الثالث متحمسة فورا لاقتنائها ـ ولكن ربما تقدر صناعتها المحلية على الضلوع فى ذلك المجال جزئيا . اى ان الاحتياج الدفاعى قائم ، فيدفع عجلة الانفاق العسكرى مما يؤمن بدوره الطلبات لمنتجات الصناعة الحربية المحلية . وتتمتع هذه الاخيرة بما يكفى من الكفاءة الخبرة لتتيح تراكم القدرات وصولا ، نهاية ، الى توفير حصة اكبر من احتياجات البلاد من الاسلحة ذات التكنولوجيا المرتفعة ، ولكنها تفتقر حتى الآن الى الاموال المطلوبة لتحقيق المستوى المطلوب من التصنيع والانتاج .

عند الوهلة الاولى يبدو العراق وكانه بوضع مشابه ، رغم التقلبات الهائلة التى تعرض لها منذ اجتياح الكويت فى آب (اغسطس) ١٩٩٠ : الحرب والدمار والاقتتال الأهلى واحكام نزع أو ضبط التسلح . فليس بمقدوره ان يرجع موقفه الدفاعى دون الحد الادنى ، نظرا الى خبرة حرب السنوات الثمانى مع ايران والى التوتر المستمر بالمنطقة . يحتاج العراق نظريا ، الى الاحتفاظ بقوات مسلحة دائمة يبلغ تعدادها ٢٥٠ ـ ٣٠٠ الف رجل على الاقل فى الأمد المنظور علما بان اية حرب اهلية ستتطلب تجنيد ٤٥٠ ـ ٥٠٠ الفا ـ والى تحديث تسليحه . ان هذه الحقائق تجتمع مع تجربة الاعتماد العراقى المكثف على الاسلحة المتقدمة خلال المعارك مع ايران ، ومع الجهود الايرانية الحالية لاعادة تسليح وتحديث قواتها ، ومع دروس الحرب الاخيرة ، لتشير الى احتياج العراق لنظم الاسلحة ذات التكنولوجيا المرتفعة . انما تثار الاسئلة الملحة حول قدرة العراق على تحقيق كل ذلك ، نظرا الى الدمار والمديونية والخطر والعقوبات ، وتجدر الملاحظة ان القوى الخارجية ربما لن تترك العراق بلا دفاعات ، سوى اذا حصلت اتفاقات ضبط ونزع التسلح على صعيد اقليمى شامل . ولابد من الاشارة الى أن ايران (وربما

١٣ ـ تصريح وزير التخطيط كمال الجنزورى ، وكالة رويتر ، ١٩٨٩/٧/٢٨

١٤ ـ حسب لوزير الدفاع السابق ابو غزالة ، جينز ديفينس ويكل ، ١٩٨٧/٨/٠٧ .

تركيا) لا تزال هي الخصم المحتمل الاول بالنسبة الى العراق ، وليس اسرائيل ، نظرا الى القرب الجغرافي ، مما يعين ان حاجة العراق الى الاسلحة المتقدمة ستكون اقل من حاجة مصر ، مثلا . أما فيما عدا ذلك ، فان احتياجات البلدين العربيين متشابهة عموما : قوات برية كبيرة تتطلب ذخائر ومعدات ذات تكنولوجيا منخفضة ومتوسطة . هذه هي الحاجة التي حفزت وأتاحت ، في آن ، الظهور السريع للصناعة الحربية العراقية خلال النصف الثاني من الحرب مع ايران . وهكذا ، تشير الاتجاهات الماضية والحاضرة الى استمرار وجود القوات المسلحة العراقية كزبون للمنتجات الحربية المحلية ، علما ان القدرة الفعلية على تمويل الانفاق الدفاعي أو الاستثمار بالتصنيع امر مشكوك به تماما .

للمقارنة ، كانت العربية السعودية الدولة الوحيدة من بين البلدان العربية الرئيسية الثلاثة المنتجة للسلاح التي لم تخض حربا حقيقية في تاريخها المعاصر ، قبل عام ١٩٩١ . فتحيط بها المياه والدول الصغيرة من جوانب ثلاثة والصحراء المفتوحة من الجانب الرابع . ولا تشارك بحدود برية مباشرة مع القوتين الاقليميتين غير العربيتين ـ اسرائيل وايران ـ رغم القرب الجغرافي منهما . فلم تشعر المملكة سابقا بضرورة توسيع قواتها المسلحة ، وخاصة انها تعاني من العدد الصغير نسبيا للسكان المحليين ، ولم تضطر الى تكديس او استهلاك الكميات الضخمة من العتاد والذخائر كالتي استهلكتها الحروب الحديثة في عام ١٩٧٣ (العربية ـ الاسرائيلية) و١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ (الخليج) . ونظرا الى قلة حجم الاحتياج السعودي سابقا ، بات بامكان الصناعة المحلية ان تقدم جزءا منه بجهودها الخاصة أو ان تخطط لاشكال اضافية من النشاط الصناعي تلبية لجوانب اخرى من خدمات الاسناد العسكرية (الصيانة ، مثلا) .

إلا ان حرب الخليج الثانية اثارت التساؤلات حول استمرار هذه الحالة . فكان الدفاع السعودي يعتمد بشدة ، حتى اب (اغسطس) ١٩٩٠ ، على نظم الاسلحة الرئيسية المتقدمة كالطائرات وسفن القتال . وعاد ذلك الى ضخامة الرقعة الجغرافية السعودية وقلة عدد السكان وصغر حجم القوات المسلحة . (وتمثل عامل آخر بالرغبة في تجنب التهديدات الداخلية ، من الجيش او بعض قطاعات المواطنين)[١٥] ولذلك السبب شكلت النظم ذات التكنولوجيا المرتفعة ـ بدلا من المنخفضة والمتوسطة ـ العمود الفقري للدفاع السعودي . غير ان تلك هي النظم التي يصعب على البلدان غير الصناعية انتاجها محليا ، وتفوق بالتاكيد قدرات الصناعة الحربية السعودية ، الحالية والمنظورة . وبالمقابل ، فان « المستهلكات القتالية » ، التي يمكن انتاجها الآن ، أم مستقبلا ، لم تشكل عنصرا رئيسيا بالاحتياجات الدفاعية .

وهكذا ، فان بنية الدفاع السعودي وطبيعة مقتنياته من الاسلحة والمعدات تشير الى استمرار التشديد على نظم الاسلحة الرئيسية المتقدمة التي لا يرجع انتاجها محليا ، على عكس محاولات مصر والعراق (حتى ١٩٩٠) . ولم تتوجه السياسة السعودية ، بالتالي ، نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في أي مجال من مجالات الصناعة الحربية . انما طرحت حرب الخليج الثانية التحديات الجديدة . اذ قد تؤدي الحاجة السعودية لزيادة الاعتماد على الذات للدفاع الى توسيع الجيش الدائم وتوسيع الوحدات البرية والمقاتلة (ومعها زيادة خدمات الاسناد المختلفة) ، مما يولد الطلب على انواع المعدات التي يمكن انتاجها محليا . كما يمكن ان يؤدي تشجيع الاطر المشتركة لمجلس التعاون للخليج ام التعاون الامني مع مصر والبلدان العربية الاخرى ايضا الى زيادة الطلب على « المستهلكات » ومنتجات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة ، وان يؤدي الى تحسين جدوى زيادة الاعتماد على الذات في مجال الاسناد (الصيانة والتدريب واللوجيستيل والانشاءات) .

إلا أنه توجد ثمة فرصة واسعة لانشاء صناعة حربية محلية تركز على مجالات الاسناد الفني والتجهيزي ، نظرا الى كثافة استثمار الراسمال . ومما يعزز ذلك التصور هو حقيقة ان نسبة واردات الاسلحة الى اجمالي الانفاق الدفاعي السعودي هي ٨,٢ فقط ـ أي انها ادنى بكثير من نسبة ٤٨٪ في مصر (نصفها في المعونات الامريكية) و ٢٥,٢ ٪ في العراق (اثناء الحرب مع ايران) . وقد يكون بمقدور المملكة ان تحقق وفورات كبيرة وفعالية اعلى عبر التركيز على الجوانب الاسنادية لعملية التصنيع العسكري المحلي قطع الغيار والتصليحات والصيانة والعمرة والتصميم الهندسي والانشاءات والتدريب وغيرها من الخامات التابعة ـ بدلا من الانتاج الفعلي للاسلحة . وخطت السعودية بضعة خطوات في هذا الاتجاه . علما ان ضعف قاعدتها الصناعية والعلمية التعليمية والبشرية يشكل قيدا رئيسيا .

الابعاد الاقتصادية ووقعها :

لو سلمنا بان اعتبارات الامن القومي ، وليس المنافع الاقتصادية ، هي التي تشكل الدافع الرئيسي وراء انتاج الاسلحة العربي ، تبقى ضرورة للسؤال عن ابعاده الاقتصادية ووقعه على التنمية .

١٥ ـ عبدالعزيز فهد ، « لماذا خاف السعوديون الدفاع ويعيدون النظر » ، الانترناشونال هيرالد تريبيون ، ١٩٩١/٧/١١ .

تتوقف الاجابة على هذا السؤال على تقييم القدرة العربية على انتاج الاسلحة محليا ، من خلال اربعة عناصر محددة (Determinant) رئيسية ، هي : الدين القومي ، احتياطي العملة الصعبة ، موارد الدولة ، واجمالي الانفاق الدفاعي . ولا نشير الى اجمالي الناتج القومي (GNP) او المحلي (GDP) إذ انهما متضمنان في العناصر السابقة الذكر . وبالاضافة فان قدرة اجمالي الناتج القومي او المحلي على تحمل ودعم الانفاق الدفاعي يتوقف على تلك المؤشرات السابقة ، في اية حال . وهكذا ، تنحصر اهمية اجمالي الناتج القومي او المحلي في ان البلدان المعنية سوف تسعى لتحقيق الوفورات عبر رفع نسبة القيمة المضافة محليا ، مما يرفع حجم الناتج المحلي بدوره ، وذلك بسبب سعي تلك البلدان في النهاية الى معالجة حالة المديونية والادخار بموجودات العملة الصعبة . ونفترض اذن ان مستوى اجمالي الناتج القومي او المحلي هو عامل ثابت ، سوى اذا عجز تماما عن خدمة الديون الخارجية واذا اعاق الانفاق الدفاعي وادى الى تقليصه .

تصبح قدرة الحكومة المحلية على الاستدانة عاملا محددا مركزيا في العديد من الاحيان ، لان غالبية الاستثمار الاولى بمجال التصنيع العسكري تأتي من القطاع العام . ويعود ذلك من جهة الى حقيقة ضخامة المبالغ المعنية ، ومن جهة اخرى الى كون ذلك المجال ذا ابعاد امنية ودفاعية حيوية . وتتسم العملة الصعبة بالاهمية لانها لازمة من اجل شراء الآلات والتكنولوجيا التصنيعية ومن اجل الحصول على المعرفة الانتاجية من الخارج للصناعة الحربية المحلية . فقد تتحول بالتالي الى قيد هام على تطور تلك الصناعة والى عامل يؤثر على صياغة استراتيجيتها الصناعية . كما يمكن لنقص العملة الصعبة ان يساهم ايضا بتضخيم حجم الاستدانة من الخارج . وثالثا ، لو افترضنا انه بمقدور اجمالي الناتج المحلي او القومي على ان يتحمل عموما مستوى معين من الانفاق الدفاعي في بلد ما ، فان القدرة المحلية على الاستثمار بالصناعة الحربية المحلية تحديدا تتوقف على حجم الواردات المالية الحكومية . وتؤثر هذه الواردات ، بدورها ، على حجم المديونية الداخلية والخارجية ، اذا انها تزيد او تقلص الحاجة للجوء إلى الاستدانة . هذا ، ويتأثر الرابط فيما بين الواردات الحكومية التصنيع العسكري بوقع ميزانية الدفاع على مجالات الانفاق الحكومي الاخرى (كالصحة والتعليم وغيرهما) . واخيرا ، يمكن تقليص الاثر السلبي الذي يمارسه الانفاق الدفاعي البالغ على الاقتصاد وميزانية الدولة ، مما يحرر المزيد من الموارد المالية لصالح الانتاج الحربي ، وذلك عبر توجيه الانتاج نحو مجالات تعود بالنفع على قطاعات معينة اكثر مما تعود به على قطاعات اخرى .

عند تناول مسالة المديونية اولا ، يظهر انها لم تكن مشكلة كبيرة في البلدان التي لديها اموال فائضة ، كالعربية السعودية والعراق الغنيين بالنفط (حتى ١٩٩٠ ـ ١٩٩١) ، بينما ازداد اثرها السلبي على الاقتصاد المدين المصري . من الاقدار ان ازمة الخليج قد قلبت الأوضاع نوعا ما وادت الى تبادل المواقع فيما بين العراق ومصر ، علما ان البلدين يعانيان من المصاعب الشديدة لجهة توفر السيولة المالية والقدرة الاقتراضية . وكان العراق قد تكبد دينا اجماليا بلغ حوالي ٨٠ مليار دولار اثر الحرب مع ايران وحدها ، عدا النفقات الاضافية لاعادة التعمير ولفقدان الفرصة التجارية .

الجدول رقم (١)

مؤشرات المقارنة بين طاقة الانتاج الحربي للبلدان العربية الصانعة للاسلحة

البلد	عدد السكان	اجمالي الناتج المحلي	الانفاق الحكومي	الدين	الانفاق العسكري	النسبة المئوية للانفاق العسكري الى اجمالي الناتج المحلي
	المعدل القارن					
مصر	٤٩,٧ مليون	٣٣٦٥٠	٤٣٢	٨٦٤	٩٢	٧,٢٪
العراق	١٦,٣ مليون**	٢٢٤٢	ع م*	٤٩٩٥	٧١٢	٣١,٨٪
السعودية	٨,٠ مليون***	١٠٣٠٠	ع م	ع م	٢١٦٢	٢١,٠٪

المصادر : World Bank Tables 1989 - 90 , Military Balance 1989 - 90

ملاحظات : جميع الارقام المالية بالدولار ، وكافة الاحصاءات هي للعام ١٩٨٩ .

* ع م : تعني غير متوافر .

** يعتقد ان احتياطي العملات الاجنبية لدى العراق قد استنفد تماما ، بعد ان بلغ ٣٥ مليار دولار عند بدء الحرب مع ايران عام ١٩٨٠ .

*** عدد سكان السعودية يشمل المواطنين السعوديين فقط .

فكان العراق مضطرا ، حتى قبل حرب الخليج الثانية ، الى التفكير مليا قبل تكريس المزيد من الاستثمارات الرئيسية لصالح الصناعة الحربية المحلية . وتجدر الاشارة الى ان معدل الدين للفرد العراقى زاد عن معدل الدين للفرد المصرى بنسبة ستة اضعاف في عام ١٩٨٩ ، بالوقت الذى لم يزد فيه معدل اجمالى الناتج المحلى للفرد العراقي عن المعدل المصرى سوى بنسبة ١,٧٧ اضعاف (انظر الجدول رقم ١) .

أما الآن ، فان الحاجة لخدمة الديون الخارجية ، ودفع التعويضات واصلاح الدمار واحياء الاقتصاد سوف يكون لها آثار ضخمة طويلة الاجل على قدرة العراق على الاستثمار باى قطاع كان ، وخصوصا قطاع يتطلب نفقات تاسيسية وجارية كبيرة ويجنى عائدات متواضعة نسبيا ، كقطاع الصناعة الحربية .

اما من جهتها ، فقد تم تقدير حاجة مصر عام ١٩٨٧ الى مبلغ قدره ٤ ـ٥ مليار دولار من اجل تطوير صناعتها الحربية . غير أنه تقديرا لاحقا رفع المبلغ المطلوب ، بعد ستة شهور ، الى مستوى ٤ ـ ٦ مليار دولار[١٦] .

ولكن المستوى الحالى لموارد الدولة والعبء القائم للانفاق الدفاعى لا يوفران اى فائض ، ولم تتمتع مصر بمكانة استقراضية تتيح لها الحصول على المزيد من القروض لصالح الصناعة الحربية ، نظرا الى الحجم الفعلى الكبير لمديونيتها وللفوائد المترتبة[١٧] .

وهنا لعبت القيود المالية على ميزانية الدولة دورا كبيرا ، اما عبر كشف العجز عن سد الديون واعادة القروض او بسبب دفع الحكوما إلى عدم الاستفادة من عروض الائتمانات حتى اذا توفرت . وكانت النتيجة هى تأجيل او الغاء او تقليص مشاريع عدة لانتاج الطائرات والصواريخ الموجهة التي كان من شأنها ، لو تمت ، ان تؤدى الى اكتساب التكنولوجيا المتقدمة . ومن هذه الناحية ، كان العراق يتمتع بافضلية اكبر (حتى عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١) بما انه كان قادرا على الحصول على القروض (رغم دينه المتراكم الهائل) وعلى موازنة الاقتراض الجديد عبر زيادة الانتاج ونمو اجمالى الناتج المحلى[١٨] وجدير بالملاحظة بان عددا من البلدان شبه الصناعية قد استخدمت الاستدانة لتحفيز النمو . نجحت كوريا الجنوبية بذلك ، بينما واجهت البرازيل والمكسيك عواقب وخيمة محتملة ـ علما انها كانت تتمتع بمستوى مقبول من التطور الصناعى اصلا وانها قادرة بحماية نفسها من اثار المنافسة المفتوحة في الاسواق العالمية .[١٩]

ان الواضح هو ان العراق تتمتع اساسا بالثروة النفطية ، التى زودت الدولة بالمداخيل الهامة وبالعملة الصعبة . انما تنقلب الصورة في مصر ، ذات الموارد الحكومية الضئيلة ، وخاصة ان السياسة الحكومية سعت وراء استبدال الواردات لفترة طويلة ، مما قلص ايضا حجم الصادرات وقلل قدرة الحصول على العملة الصعبة سوى بواسطة الاستدانة . ولعل مصر استطاعت ، سابقا ، ان تلجأ الى المبادلة العينية مع الدول الصديقة ، من اجل ايجاد الاسواق لصادراتها من المواد الاولية (مثل القطن) ، غير ان بلدان الكتلة السوفياتية / الاوروبية الشرقية (سابقا) صارت تطالب بالحصول على العملة الصعبة مقابل تصدير الالات والمنتجات النهائية الى مصر ، وحتى قبل التحولات الجذرية التى طرات داخل تلك الكتلة في ١٩٨٩ـ ١٩٩٠ .[٢٠] وهكذا ، يمكن ان يشكل نقص العملة الصعبة عائقا هاما ، حتى اذا كان مستوى اجمالى الناتج المحلى يسمح بحجم اكبر من الانفاق الدفاعى ام الانتاج الحربى المحلى (وبالتالى من الاستدانة)

وبالمقابل ، فان الافضلية السابقة التى كان يتمتع بها العراق بخصوص العملة الصعبة ربما كانت مضللة ، يتكل العراق اتكالا شديدا على صادرات النفط لتامين مداخيله من العملات الاجنبية ، مما يجعل دخله عرضة لتقلبات الاسعار العالمية ويزعزع دور المنتجات المحلية الاخرى . (وطبعا ، انكشف تماما مدى ذلك الاتكال

---

١٦ ـ جينز ديفينس ويكلى ، ١٩٨٧/١٠/١٧ و ١٩٨٨/٦/٩

١٧ ـ بالمقارنة مع المعونة الاقتصادية الاميركية التى تتلقاها مصر ، والتى تبلغ ٨٥٠ مليون دولار سنويا ، فهى كانت حتى عام ١٩٩١ تضطر الى دفع ٥٥٠ مليون دولار سنويا الى الولايات المتحدة وحدها قيمة الفوائد على الديون . جينز ديفينس ويكلى ، ١٩٨٧/١٠/١٧ . وقد تلقت مصر معونة بقيمة ٨ مليارات دولار بين ١٩٧٩ و ١٩٨٧ ، اكثرها للاسلحة ، ومنها ٣,٥ مليار دولار هبات . اما المعونة الاميركية الفعلية التى صرفت منذ عام ١٩٨٤ ، فهى : ١,٣٦٧ مليار دولار بالسنة المالية ١٩٨٤ ، ١,١٧٦ مليار دولار بالسنة المالية ١٩٨٥ ، ١,٢٤٦ مليار دولار بالسنة المالية ١٩٨٦ ، ١,٣٠٢ مليار دولار بالسنة المالية ١٩٨٧ ، ١,٣ مليار دولار بالسنة المالية ١٩٨٨ . وتم تخصيص ١,٣ مليار دولار لكل من سنتى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . ميدل ايست ريبورت ، العدد ١٦٠ ، ايلول (سبتمبر) ـ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩ ، صفحة ٢١

١٨ ـ تم كشف بعض اساليب العراق لتامين القروض الاجنبية في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩ ، حين حصلت فضيحة مصرف « بنك ناسيونال دى لومباردى » الايطالى . انما تمكنت الحكومة العراقية من اعادة جدولة ديونها وترتيب القروض الجديدة ، في الوقت ذاته . انظر مثلا فاينانشال تايمز ، ١٩٨٩/٧/٢١ ، وجينز ديفينس ويكلى ، ١٩٨٩/٧/٣٠ .

١٩ ـ David Mares, «Mexico's Challenges: Sovereignty and National Autonomy under interdependence,» Third World Quarterly, 9, 3 (July 1987), P. 791.

٢٠ ـ ومثلا ، رفضت بولندا صفقة تشمل التعاقد على الباطن ، حين تباحثت حول تمديد مدة العقد مع شركة « نصر » المصرية لتجميع سيارات بولونيز ، الحياة (لندن) ، ١٩٨٩/١٠/٣ .

وعواقبه في اعقاب حرب الخليج) وقد شجعت وفرة النفط والرأسمال (والعملة الصعبة) على نشوء الاطمئنان الزائف او المبالغ به وشوهت الرؤى المحلية لمسار التنمية (حتى عام ١٩٩٠) اذ اتاح تبنى الحلول الجاهزة (turnkey) على حساب عملية التصنيع القاعدية ، (اى التى تثبت الاسس واللبنات المحلية قبل استيراد التكنولوجيا والتصميمات) . كما ادت الوفرة ايضا الى اخفاء حقيقة ان ثمة حاجة لاستخدام غالبية العائدات لسد الديون واعادة البناء الاقتصادى اثر الحرب مع ايران (ولا نقول اثر حرب الخليج الثانية التى ستلقى بظلالها لسنوات طويلة قادمة)

يبدو ان العربية السعودية لاتعانى من نفس المشكلات ، اذ انها تتمتع بحجم ضخم لاجمالى الناتج المحلى ، حتى لو تضاءل بعض الشيء ، وللموارد الحكومية واحتياطي العملة الصعبة . كما تقوم المملكة ، بالرغم من اتكالها الكبير على الصادرات النفطية وربما بسببه ، بتنويع نشاطاتها الانتاجية من اجل زيادة حصص القطاعات غير النفطية في تكوين اجمالى الناتج المحلى والتجارة الخارجية . وتملك ، وبالتالى ، المتطلبات المالية للانطلاق في عملية تصنيع عسكرية طموحة . غير انها ، وللاسباب ذاتها ، لاترى حافزا ماليا خاصا للقيام بذلك ، اذ ان الاقتصاد الوطنى لايعانى بشكل شديد من الانفاق الدفاعى الباهظ .

ولكن الاحداث منذ ٢ اب (اغسطس) ١٩٩٠ قد ادت الى تغيير هذه الصورة . فصارت للعربية السعودية مقتضيات امنية ملحة ، تدفعها الى الى مواصلة (وربما زيادة) الانفاق الدفاعى الرئيسى للامد المنظور . الا ان كلفة التطوير العسكرى ، ومعها حقيقة اضطرار المملكة الى اللجوء الى الاقتراض من اجل سداد التزاماتها تجاه حلفائها ابان حرب الخليج ، تكشف القيود الفعلية على حريتها باختيار السياسات الدفاعية ذات الثمن الباهظ . وربما يشير ذلك الى امكانية تحقيق الوفورات عبر زيادة الاعتماد على الذات ، ليس بالمعدات وحدها بل في مجال تامين خدمات الاسناد (من التدريب والصيانة الى الانشاءات والتصميم) . الا انه قد يكون من شأن تنسيق الرابط الاستراتيجى السعودى ـ الامريكى ان يؤدى الى تفويت التحرك نحو التصنيع العسكرى المحلى ، وخصوصا ضمن القطاع الحكومى .

من المفارقات ان حالة العربية السعودية هى ذات فائدة خاصة لاظهار القضايا والحسابات التى يثيرها الانتاج الحربى العربى . ويعود ذلك ، تحديدا ، الى كون الضغوط والحوافز الامنية والاقتصادية التى تدفعها نحو التصنيع العسكرى اضعف منها لدى البلدان العربية الاخرى ، فتحتل المملكة موقعا وسطيا فيما بين الدول العربية المنتجة للسلاح وتلك التى لاتنتج السلاح مطلقا . كما تتمتع العربية السعودية بالقدرة على الاختيار بين استراتيجيات التصنيع المتنوعة ، ذات التوجه الداخلى ام الخارجى (نحو التصدير) ، وذلك بفضل ظروفها المادية (الامنية والمالية) وبضرورة التنبه الى محدودياتها (قلة عدد السكان والقوة البشرية العسكرية والقاعدة الصناعية والعلمية ـ التكنولوجية المحلية)

يتضح ماسبق اكثر حين تجرى المقارنة بين العربية السعودية ، التى تستطيع ان تشترى احتياجاتها من العتاد حسب مشيئتها من المصادر الخارجية (ولاتقيدها سوى حدود قدرة قواتها المسلحة على استيعاب المعدات الجديدة) ، وبين مصر ، التى تسلك طريق التصنيع المحلى كبديل لانها تعجز في احيان كثيرة عن دفع ثمن وارداتها السلاحية بالكامل . والمفارقة الملفتة ، طبعا ، هى ان نقص المال إياه يعود ويقوض اسس برامج الصناعة الحربية المصرية ، دون ان يمنعها من المضى حيثما امكن ، وذلك بتحمل كلفة جديدة هى زيادة المديونية وتعطيل التنمية ، وهى كلفة يتحملها البلد بسبب اولوية اعتبارات الامن القومى . وهكذا ، يمكن النظر الى الاشتراك السعودى في تاسيس « الهيئة العربية للتصنيع » في عام ١٩٧٥ على انه تم بدافع سياسى بالمقام الاول ، بينما مثلت الهيئة بالنسبة الى مصر فرصة حقيقية لتلبية الاحتياجات الدفاعية الملحة بطريقة مجدية اقتصاديا (التى من شانها ان تعود بفوائد ثانوية على الاقتصاد المحلى ، لان المنشآت الانتاجية للهيئة كانت ستقام في مصر) .

نظرا الى هذا التمييز الاولى ، فانه من المرجح ان تقيس العربية السعودية خيار التصنيع الحربى المحلى بالمعايير التجارية وليس الاقتصادية اى ان النقاش الفعلى سيدور حول اقتصاديات الانتاج والصناعة (اى الربحية) ، وليس حول وقعها على الاقتصاد وموارد الدولة ككل . ولكن قد تعتبر قيادة المملكة ان العائدات التجارية من التصنيع الحربى يمكن الاستغناء عنها ، وخاصة اذا كانت النشاطات الاقتصادية المحلية الاخرى (كالتجارة العادية) ستدر ارباحا اكبر في المدى القريب . اى ان الحوافز لاتزال ضعيفة في اطار السياسة الصناعية والاقتصادية الحكومية السعودية الراهنة . اما بالنسبة الى الحكومة المصرية ، بالمقابل ، فان القضية الجوهرية كانت دائما مالية ، وليست تجارية ـ اى كيفية الحصول على القروض وتامين سير الانتاج ، حتى اذا تعذر تحقيق المبيعات المضمونة ، او كيفية تأمين المبيعات من اجل اعادة استثمار الدخل في الصناعة الحربية مجددا . (والواضح ان هناك عائقا اضافيا امام تحقيق النجاح التجارى للمنتجات العسكرية المصرية ، الا وهو حقيقة ان نقص الرأسمال يؤدى حكما الى تقصير الخطوط الانتاجية ، مما يعرقل نقل التكنولوجيا ويزيد التكاليف ويرفع ثمن المبيع النهائى للمنتج .)

يشير سابق ، عمليا ، الى وجود اسباب لدى العربية السعودية لاختيار استراتيجية تصنيعية عسكرية تتوجه للتصدير (او تتوجه على الاقل نحو المبيعات والارباح) ، تفوق اسباب اختيار اى بديل اخر . وبالتاكيد ، فان التشجيع الحكومى لمساهمة القطاع الخاص (ماليا وصناعيا) بالصناعة الحربية ، يمثل خطوة واضحة في ذلك الاتجاه . ولكن لم تنطلق المملكة من وجود صناعة حربية حكومية قائمة ، ذات حجم ملموس ، خلافا لتجربة البرازيل وسنغافورة وكوريا الجنوبية ، التى استفادت من وجود مصانع حربية حكومية كاساس لنمو القطاع الخاص . كما تفتقر المملكة الى الصناعة الثقيلة المدنية المجربة ، بل ان الروحية الغالبة هى تجارية ، اى روحية الدولة الريعية . وبالتالى ، فان غياب الدور الاقوى للدولة في المرحلة الاولى (وهى مرحلة لا تزال العربية السعودية فيها) ، والمتجسد بصياغة خطة صناعية وطنية متماسكة ذات اهداف محددة وتخصيصات مالية ، قد حرم القطاع الخاص من التوجيه والحافز على حد سواء . وقد ادى ذلك بدوره الى عجز المملكة عن فرض شروط تبادلية (التعاقد من الباطن) اكثر صراحة ونجاعة ضمن عقودها مع الولايات المتحدة وبريطانيا . فصارت تلك العقود تشجع على الاستثمار الخارجى (والمحلى) بالتجارة والخدمات بدلا من الصناعة ، علما ان الصناعة المحلية لم تقدر على الاستفادة من الفرص المتاحة بفضل التعاقد من الباطن . ولعل مصر تتمتع بالافضلية على نظيرتها السعودية ، في هذه الحالة ، لان الهيئات الحكومية تقدم التوجيه المركزى الواضح نسبيا والادارة العليا الى المستثمرين والصناعيين القادمين من القطاع الخاص .

تظهر عواقب فقدان الرابط في [redacted] السعودية ، ايضا ، من خلال وقع الانفاق العسكرى العام على الاقتصاد وعلى انماط الانفاق الحكومى . وبرأيى احد المحللين ، يفترض عموما ان يحدث الانفاق العسكرى المرتفع تاثيرا ايجابيا على حجم الطلب من الصناعة المدنية (والعسكرية) ، نظرا الى ارتفاع حصة انفاق الرأسمالى.[21] ويصح ذلك ، بصورة عامة ، في الحالة السعودية (اذا ماتم تطبيقه على الاقتصاد ككل وليس على الصناعة وحدها) ، علما ان المحلل ذاته يعتقد ان

الفوائد الناجمة من المجالات الاخرى للانفاق الحكومى ربما تكون اكبر.[22] انما يعنى الحجم الكبير لموارد الدولة ، على الاقل ، انها لن تعانى من الاقتطاعات المؤلمة بسبب مصاريف الدفاع – ولايبدو ان ذلك سيتغير في التسعينيات .

اذا قبلنا ان اهمية اعتبارات الامن القومى ستقلب الميزان نهاية لصالح استمرار الانفاق الدفاعى ، يظل السؤال ماذا سيكون وقعه على الاقتصاد ، فقد استفاد قطاع الانشاءات من الانفاق الدفاعى ، بينما تضرر قطاع الانتاج ، علما ان الاول ارتبط ببناء القواعد والمنشآت العسكرية الاخرى وسوف يصل حده ويتضاءل حين تكتمل تلك البنية التحتية.[23] كما ادى الانفاق الدفاعى الى تحفيز المزيد من استثمار القطاع الخاص والى بزيادة الطلب الاجمالى ، مما ادى اليه الاستثمار والاستهلاك الحكومى المدنى . ولكن مال الاستثمار الحكومى (المدنى) ، في مجالات النشاط الاخرى ، الى استباق واحباط الاستثمار الخاص ام الى حرمانه من موارد الدولة.[24] ا[redacted] انه بالوقت الذى نقل فيه الانفاق الدفاعى الموارد المالية الهامة الى القطاع الخاص بواسطة الرواتب ومشتريات المستلزمات ، التى يستثمرها او ينفقها المواطنون والموظفون كافراد ولكن ليس كقطاع اقتصادى ، الا انه لم يشجع على الاستثمار الخاص بالنشاطات التى يقوم بها القطاع العام ، كالصناعة الحربية (او الاسكان وغيره) . وقد تريد الحكومة مثل تلك المشاركة ، غير ان امتناعها عن تقديم التوجيه الواضح والحوافز يحبط المستثمرين .

اختلف الوضع تماما في العراق ، كما هو واضح ، اذ يبقى نشاط القطاع الخاص محدودا جدا بمجالات اقتصادية عديدة حتى مطلع التسعينات ، رغم بعض الخطوات الانفتاحية . وهنا ايضا ، ادى الاقتصاد النفطى الى تغيير اقتصاديات الانتاج الحربى تغييرا هاما والى تخفيف وقع الانفاق العسكرى عموما على الاقتصاد الوطنى . غير ان دخل البلد وموارده قد تاثرا سلبا بفعل الارتفاع الباهظ للانفاق العسكرى خلال الحرب مع ايران ، علاوة على الاضرار المادية المباشرة وكلفة الفرصة .

---

٢١ – كما يناقش في : Saadet De[redacted] argues in Military Expenditure in Third World countries: The Economic [redacted] (London: Routledge and Kegan Paul, 1986), P. 172.

٢٢ – Robert Looney, Third world Military Expenditures and Arms Production (London: Macmillan, 1988), P. 154.

٢٣ – المصدر السابق ، صفحة ١٥٥

٢٤ – المصدر السابق ، صفحة ١٦٢

ويضاف الى كل ذلك ان العراق يواجه عبء الدين الخارجى الهائل وفاتورة التصليح ومتطلبات اعادة البناء ، طيلة عقد التسعينات وما بعده . وبالتالى لن يقدر على استعادة التوازن السابق فيما بين اجمالى الناتج المحلى وموارد الدولة وموجودات العملة الصعبة ، من جهة ، وبين الانفاق الدفاعى ، من جهة اخرى ، حتى لو تم تقليص هذا البند الاخير .

وهكذا ، فان وقع البناء العسكرى على العراق ، في اعقاب الحربين ، سيكون اعظم واكثر صعوبة من السابق . ويصعب تقدير الموقف بدقة ، لان الكتمان الرسمى مازال يلف الاحصاءات الاقتصادية منذ سنوات ، انما من المعقول ان يتوقع المرء ان الانفاق العسكرى كان له تاثير سلبى على الاقتصاد حتى قبل عام ١٩٩٠ – ١٩٩١ ، علما ان المكون الخارجى (اى واردات الاسلحة وغيرها من المقتنيات) قد احتل حصة ملموسة من ذلك الانفاق (حوالى ٢٥ بالمئة في فترة ١٩٨٣ – ١٩٨٧) ، وذلك نظرا الى التدنى النسبى لاجمالى الناتج المحلى ولموارد الدولة والى ارتباط مداخيل العملة الصعبة بتصدير النفط وبخدمة الديون الخارجية . وسابقا ، ربما استطاعت استراتيجية اقتصادية (وصناعية) ان تنجح في توظيف الانفاق العسكرى المرتفع لتشجيع النمو الاقتصادى ، رغم تراكم الديون والاضرار بسبب الحرب مع ايران . ولكن يبقى بمقدور الانتاج الحربى المحلى ان يحسن استخدام الموارد المالية من خلال تحويل جزء من الانفاق السابق على استيراد الاسلحة ، وذلك من اجل شراء المواد والمعدات والمكونات الاخرى للتصنيع المحلى – اى انه كان بالامكان ليس تقليص الانفاق الدفاعى بالضرورة ، بل تغيير تركيبه الداخلى بطريقة تعلن الصناعة العسكرية المحلية .

ان المقولة التى تزعم بان الانفاق الدفاعى يؤثر سلبا على التنمية يسهل تطبيقها بوضوح على حالة مصر ، التى تفتقر الى الاموال لتحفيز النمو عبر المديونية ام للحفاظ على الحد الادنى المقبول من الانفاق العام بالقطاعات المدنية . وكانت النتيجة في مصر هى حرمان الاقتصاد بالبنية التحتية والصحة والتعليم والاسكان ، والمجالات الاخرى ، من الموارد اللازمة . وقد امتص الانفاق الدفاعى ، بشكل خاص ، الموارد الحكومية ومداخيل العملة الصعبة . كما ضخم دين مصر الخارجى بلغت حصة الانفاق العسكرى ٢٢ – ٢٥ بالمئة من الدين العام

البالغ ٤٠ – ٤٤ مليار دولار عام ١٩٨٨[25] فادخل إليه كلفة اضافية كامنة ومتكررة ، اى كلفة خدمة الدين العسكرى بالفوائد .

في مقابل ذلك ، يبدو ان الانتاج الحربى المحلى قد مال الى العمل باتجاه معاكس لهذا النمط . اذ انه خفض عموما العواقب السلبية للانفاق العسكرى ، ولو فقط لجهة تقليص الفاتورة العسكرية العامة (وخصوصا كلفة الواردات) . وقد وفرت الصناعة المحلية الوظائف والدخل الاضافى من خلال الانتاج المدنى ، وغطت بعض مصاريفها عبر التصدير .

تصبح القضية بالنسبة إلى مصر ، الان ، هى كيفية تحقيق التوازن الصحيح بين الدفاع والتنمية ، مع ادراج الصناعة الحربية المحلية ضمن المعادلة كعامل اجمالى . وعموما ، لانه من الضرورى تقليص الانفاق العسكرى الى مستوى مقبول (قياسا بحصته من اجمالى الناتج المحلى وموارد الدولة والمديونية) من اجل وقف الانزلاق الى المزيد من المديونية ولتحفيز التنمية ، علما ان البلد قد يثبت قدرته ايضا على تحمل عبء دفاعى ثقيل . (ان الافتراض هنا هو ان مصر لم تعد تتلقى المعونات الخارجية المساوية للمنح العربية المقدمة في الستينات والسبعينات ، وان المساعدة الامريكية بعد عام ١٩٩٢ ستكفى فقط [redacted] على الحد الادنى من الواردات والانفاق فيما يتراكم الدين مجددا . ويذكر ان قيمة واردات الاسلحة المصرية [redacted] تدنت [redacted] من ٢,٢ مليار دولار في عام ١٩٨٧ الى ٣٠٠ مليون دولار لحسب [redacted] ١٩٨٨ ، علما ان الطلبات الجديدة بعد عام ١٩٩١ ربما ستعود الى الارتفاع تدريجيا) . وقد تتمكن مصر من تحمل اعباء الدفاع ، جزئيا عبر استخدام الانفاق لتوسيع القاعدة الصناعية (المدنية والعسكرية) ولتحسين التفاعل الاقتصادى المدنى – العسكرى بالتالى ، وجزئيا عبر اعادة تركيب وارداتها السلاحية وسياسة البناء العسكرى من اجل اطالة عمر نظم الاسلحة المستخدمة بالخدمة وزيادة التركيز على التكنولوجيات العسكرية والعقائد القتالية الاكثر فعالية والاقل كلفة . وقد تمارس مجالات الاصلاح هذه اثرا على بنية القوات تساوى ، او تفوق ، اهمية زيادة الانفاق الدفاعى[26] . اما البديل ، فهو استفحال العجز عن مواصلة المستوى الحالى للانفاق الدفاعى وعن متابعة التصنيع وعن تحمل عبء الدين – كما ظهر بوضوح حتى

---

٢٥ – جينز ديفينس ويكلى ، ٨٧ / ٨ / ١٩٨٧ ، وفاينانشال تايمز ، ١٩٨٨/٧/٢٥ ، ويفترض ذلك دينا يقدر ١٠ مليار دولار . اما تقديرات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وهى منخفضة نوعا ما ، فتبلغ ٦ – ٧ مليار دولار ، او ١٥ بالمئة من الدين الاجمالى وهى نسبة ملموسة . الحياة ، ١٩٨٩/٧/٢٦

٢٦ – تثار هذه النقطة في صبحى القاسم (المشرف) ، الواقع العربى العلمى والتقانة وربيكه ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، صفحة ١٨٥ (من المخطوطة قبل النشر) ، وايضا :

Mary Kaldor, The Baroque Arsenal (London: Andre Deutsch, 1982), PP. 226-230.

نهاية عقد الثمانينات . ولعل الغاء الديون العسكرية المصرية بقيمة ٧ مليارات دولار ، بفضل الخطوة الامريكية خلال ازمة الخليج ، ان تزيل المخاوف حول هذا الموضوع ، علما ان ذلك ربما سيكون اطمئنان زائف وضار .

الخلاصة

اذا كان التوقع هو ان الانفاق الدفاعي العربي سوف يستمر مرتفعا وان الانتاج الحربي المحلي سيظل يجذب الاستثمار ، فان السؤال الذي يواجه تلك البلدان المنخرطة بالتصنيع العسكري هو : هل بمستطاعها ان تجيد ذلك التصنيع لصالح التنمية الاقتصادية او ان تخفف عواقبه السلبية ، على الاقل ؟

ثمة اسباب عدة تفسر فشل الانتاج العربي المحلي بالعودة على الاقتصاديات العربي سوى بالفوائد المحدودة . ومن بينها ضعف جهد البحث والتطوير العلمي المحلي ، مما يقلص نقل التكنولوجيا ويعيق تراكم المهارات العلمية والفنية . ويتمثل سبب آخر بالاعتماد على الاستيراد لتامين العديد من المواد الخام والمكونات المستخدمات في انتاج المعدات الحربية . وسبب [illegible] هو نقص الكفاءات البشرية المناسبة او سوء تهيئتها وتوزيعها ، وخصوصا المدراء والفنيون ومهندسو الانتاج ، مما يقود الى تدني الانتاجية وضعف التسويق وغير ذلك . ولكن ، لعل اهم ثغرة هي ان هذه القيود وغيرها تقوض قدرة الصناعات المدنية المغذية على امداد الصناعة الحربية بكفاءة وفعالية ، تقويضا شديداً ، ويمنعها من الاستفادة من زيادة الطلب ومن الاحتياجات المتخصصة للصناعة العسكرية . وتعود هذه المعضلة الى عوامل عدة ، مثل السياسة الصناعية الحكومية الطويلة الاجل واستبعاد القطاع الخاص . كما انها تعكس النقص العام في « الثقافة العلمية والصناعية » .

يثير ما سبق مسألتين اثنتين . الاولى هي كيف ستقدر الصناعة الحربية المحلية على تقليص المستوى العام للانفاق الدفاعي ، او على تقليص محتواه المؤلف من الواردات ، في اقل تقدير ، من اجل تحويل المزيد من الموارد لصالح زيادة اجمالي الناتج المحلي . اما المسألة الثانية ، فهي كيف يمكن توسيع الصناعة الحربية بطريقة تخدم التنمية الاقتصادية .

تفترض الحالة الاولى استمرار المعدل المرتفع من الانفاق الدفاعي - وهي فرضية لم تزعزعها التصريحات الرسمية الصادرة هنا وهناك في عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ والمتعلقة بوعود ضبط التسلح او نزعة - ولكنها تسعى الى ادخار المال (والعملة الصعبة) من خلال زيادة هائلة بحصة الخدمات العسكرية والاسناد التي يتم توفيرها محليا . ويلاحظ ، مثلا ، ان نسبة هامة من الواردات ذات الصلة بالدفاع - تصل ٧٥ ٪ في الحالة السعودية - الامريكية - تتالف حاليا من الخدمات التي يقدمها الاجانب في مجالات الصيانة والتصليح والعمرة وقطع الغيار والتدريب والاستشارات والتصميم الهندسي والانشاءات . وينطبق ذلك عموما على البلدان التي تتزود من الاتحاد السوفياتي ، ولكن بنسبة ادنى على الارجح . ولو قامت القوات المسلحة الوطنية او الصناعة العربية المحلية (ومعها المشاريع المدنية المرتبطة ، مثل الانشاءات) بتوفير خدمات الاسناد محليا ، لاصبح بامكانها ان تساهم مساهمة اكبر الى اجمالي الناتج المحلي . كما تجدر الاشارة الى ان ذلك من شأنه تقليص اللجوء الى الوسطاء والوكلاء ، الذين يمتصون نسبة من قيمة العقود الحكومية تبلغ ٢٠ ٪ احيانا ، وبغض النظر عن الاهمية ، فان مثل ذلك الجهد المحلي سيركز على تدريب اعداد كبيرة من الفنيين العاملين بمجال الخدمات ، مما يعود بالفوائد الملموسة على القطاع المدني من حيث توفير فائض العمالة الماهرة ام تأمين الخدمات الفنية المشتركة . وبتحديد اكبر ، ان هذا المقترب ينفع التنمية نفعا مباشرا ، لان القوى العاملة هي العنصر الفاعل ضمن تلك العملية .

اما الاستجابة للمسألة الثانية - اى استخدام الانتاج الحربي بطريقة تخدم التنمية خدمة مباشرة ونشطة ، فهي امتداد للمقترب الاول المذكور اعلاه ، والذي اقترح التركيز الهادف على النشاطات ذات المنافع المالية (ولكن ليست التجارية بالضرورة) وذات المساهمة الاكبر لتنمية اجمالي الناتج المحلي والتنمية الطويلة الاجل . وكما ذكر اعلاه ، فان العائق الرئيسي امام توسيع الصناعات الحربية العربية وجني المكاسب الاقتصادية الاكبر منها كان ، ولا يزال ، هو ضعف القاعدة الصناعية المدنية المحلية ، مع ما يتبعها من نقص نشاط البحث والتطوير والكفاءات البشرية ، واشتراك القطاع الخاص . وبالطبع ، فان مهمة اصلاح وتحسين الاداء الصناعي العربي هائلة ، تفوق قدرات وواجبات مخططي القطاع الدفاعي . ولكن لابد من زيادة التشديد على تلك المجالات المحددة من القطاع المدني التي « تغذي » القطاع الدفاعي ، كالفولاذ والصلب والمعادن الاخرى ، والمواد الكيماوية والاولية الاخرى ، والمعدات الكهربائية والالكترونية ، والاليات والنقل ، والمنتجات المعدنية والمنتجات المتقدمة كالالكترونيات . ويمكن لحجم الاستهلاك ان يجعل الاستثمار بهذه الصناعات « المغذية » امرا مجديا ، نظرا الى ارتفاع مستوى الاحتياجات العسكرية من كافة الانواع ، وخاصة لدى [illegible] تخدم الاسواق المدنية [illegible]ك .

وبتعبير آخر ، يترتب على الصناعات الحربية العربية ان تركز اساسا على تلك النشاطات والمنتجات التي تقدم المساهمة المحلية الاكبر ، اكان ذلك من خلال القوى البشرية ام المنتجات « المغذية » ، من اجل ان تقدم

بالعلية وآثار الاستثمار بالتنمية الصناعية والاقتصادية . ولا يلغي ذلك ضرورة ان تستثمر الصناعة العربية استثمارا هاما ايضا بمجالات البحث والتطوير والتكنولوجيا المرتفعة ، كي تواكب احدث الاتجاهات بالتكنولوجيا العسكرية وبالتجارة العالمية (مثل الثورة بوسائط المعلومات) . وقد تلقى حرب الخليج الثانية الظلال على مستقبل الصناعة الحربية العربية . اما بسبب نظم ضبط التسلح وخطر نقل التكنولوجيا او بسبب تراجع ضرورات الانفاق العسكري ، ويحفزها في ذلك ازدياد الوعي من المخاطر والتكاليف واقتراب النزاعات السياسية من التسوية بالوسائل السلمية . غير ان طبيعة القوى المعنية بامور المنطقة وحجم الارباح التي يمكن جنيها يشيران بالمقابل الى استمرار النظرة الانتهازية او الانانية تجاه الاحتياجات التنموية للشعوب المحلية . والواضح ان محصلة المقترحات الختامية المطروحة هنا ربما تتضارب مع مصالح وتفضيلات بعض الاشخاص والشرائح والمؤسسات داخل كل بلد عربي ، ممن يشجعون اصلا على زيادة الانفاق الدفاعي والتصنيع العسكري . وقد تشتد مقاومتهم خصوصا حيال اعادة توجيه الموارد البشرية والمالية المطلوبة ، مثلا من استيراد السلع الرأسمالية الوسيطة ، نحو الاقتصاد المدني . انما تبقى المقولة الختامية هنا ، هي أنه يترتب ان يكون تركيز الحكومات العربية ليس على تشجيع التنمية من خلال الانفاق الدفاعي ، بل على تعزيز الدفاع عبر دعم التنمية . ومفتاح ذلك هو تغيير توزيع بنود الانفاق الدفاعي وتغيير مصادرها . □

دراسة

إتحاد المغرب العربي
الهوية والتفاعلات

عبدالله ساعف

[illegible] علوم سياسية ، كلية الحقوق بالرباط ، جامعة محمد الخامس ومعهد الدراسات الاستراتيجية بالرباط

حان على إتحاد المغرب العربي المنشأ بمقتضى « معاهدة مراكش » (فبراير ١٩٨٨) أن يعرف تعثراته وصعوباته الاولى (تأجيلات القمة ، عدم التقدم في حسم بعض الملفات ، الوتيرة السريعة لسير الأحداث داخل كل الاقطار المغاربية في خلال الشهور الاخيرة ..) لكي يظهر جليا أن المشروع المغاربي الجديد لايتوفر على أسس وأبعاد تضمن له حتما النجاح . فبعد المرحلة الاولى التي إتسمت بالحماس والتطلع ، أخذ المشروع يدخل تدريجيا مستوى الروتين ، بدون أن يعني ذلك أن الاتحاد إستطاع أن يبتعد عن نمط سائد للعلاقات مبني على الحسابات السياسية [illegible] .

ومن الملاحظ أن « إتحاد المغرب العربي الجديد » غذى العديد من الكتابات من تحاليل ودراسات ومواقف : ولقد صاحبت هذه الادبيات بشكل متلازم ، الحماس الاول ، بل التصقت به الى حد تغطية الحدث بغموض كثيف عقد مقاربة هذه الظاهرة المغاربية الجديدة مقاربة واقعية ، وإلى حد ما موضوعية : وبفعل ذلك إستحال في نهاية الامر خلال هذه السنوات الاولى تكوين فكرة موضوعية عن أسس ومضمون وأبعاد المشروع المغاربي الحالي .

وبعد إنتشار نوع من الهدوء في الاجواء المغاربية بالنسبة إلى إندفاعات ١٩٨٨ و١٩٨٩ وخفوت حمى الوحدة ، وإنخفاض الحركية الوحدوية في المنطقة ونزولها الى مستوى طبيعي وعادي متان وحذر ، أصبح يبدو من الأسهل القيام بمحاولة تقييم ما تحقق في هذا المجال ، وذلك بتحديد ملامح هوية هذا المشروع ورصد بعض تفاعلاته الدولية الاساسية .

فما هي السمات الاساسية التي يتميز بها الاتحاد على مستوى المؤسسات والسياسة والاقتصاد والاستراتيجية ؟ في الوطن العربي ؟ هل يوجد حقا نظام عربي فرعي يحاول أن يؤكد ذاته من خلال بعض التشبيهات المؤسساتية ، كما كان عليه الحال سنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٦٤ ، وفي المرحلة الحالية من خلال معاهدة مراكش لسنة ١٩٨٨ ؟ هل يتعلق الامر بطموحات وآمال ، أم يتعلق بحقائق تاريخية ؟ وبالنسبة الى أية رهانات داخلية ، أو خاصة بالمنطقة المغاربية ، أو مشتركة للمنطقة العربية ، بل للعلاقات الدولية في شموليتها ، يتخذ المغرب العربي اليوم مضامينه ودلالاته ؟

لقد طبعت بناء مشروع المغرب العربي دائما ، منذ الاستقلالات سمات تقدم أو فتوحات ملحوظة ، ولكن أيضا تراجعات وإنحسارات مروعة . ويبدو من هذه الزاوية أن من الضروري الانتباه الى الظاهرة الحالية لتجديد الاهتمام بالمشروع المغاربي من خلال موجات [illegible] بجزره .

ويظهر من جهة أخرى أن المحاولات المختلفة لانجاز خطوات في إتجاه بناء الوحدة المغاربية قد غذت إلى حد ما الواقع المعيش ، وإكتسبت ما يكفي من المضامين ومن الاسباب لتفرض بكل مشروعية سؤال حصيلة تطور المشروع المغاربي كحقل تتمفصل فيه مشاريع مؤسساتية واقتصادية وإستراتيجية مختلفة ذات أبعاد قد تكون حاسمة « للاتحاد » من خلال حوليات للمشروع المغاربي .

ليس ثمة من حاجة إلى استحضار المشاهد الوحدوية التي عرفتها المنطقة خلال الأزمنة القديمة (مملكة ماسينيسا ٢٢٨ ـ ١٤٨ قبل الميلاد ، الموحدون ١١٤٦ - ١٢٦٩ ..)(٢) أو خلال الأزمنة الحديثة (مشاريع العشرينات والثلاثينات كالذي جسد « نجم شمال افريقيا » لمصالي حاج في الجزائر المستعمرة ، وتلك التطورات المرتبطة بنمو حركات التحرير الوطني في كل من المغرب وتونس والجزائر(٣) ، وما يتعلق « بلجنة تحرير المغرب العربي » بالقاهرة ١٩٤٧(٤)) الا انه من الواضح أن تقييم التجربة الحالية لايمكن أن يتم بجدية إلا تجاه المحاولات التي عرفتها بداية الستينات بعد إستقلال الجزائر ، على الرغم من أن مؤتمر طنجة أبريل ١٩٥٨ والذي جمع حزب الاستقلال وحزب الدستور الجديد ،

(٢) العروي (عبدالله) ، « مجمل تاريخ المغرب » ، المركز الثقافي العربي ، البيضاء ، المغرب ، ١٩٨٤ .
(٣) المالكي (امحمد) ، « مقاربة لمحددات تكون الوعي الوطني وأشكال التنسيق والعمل المشترك » ، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة ، كلية الحقوق بالرباط ١٩٩١ ، ٤٥٧ ص .
(٤) بن عبود (امحمد) ، « مكتب المغرب العربي في القاهرة : أول نواة للوحدة السياسية المغربية » ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد ٤١ - ٤٢ ، يناير ١٩٨٦ تونس ، [illegible] ٢٣ - ٥٨

وجبهة التحرير الوطنى[٥] يبقى مرجعا اساسيا ذا قيمة كبيرة فى الثقافة السياسية المغاربية .

١ - مراحل المد والجزر للمشروع الوحدوى :

لقد عرف المشروع « المغاربى » تطورات عديدة ولكن قد يجوز أن نعتبر مضمونه الحالى بمثابة مضمون يبدو نسبيا اكثر إقناعا مقارنة بالمضامين التى إحتواها سابقا ، وان نعتبر ايضا انه يتجاوز المستوى الذى بلغه خلال المرحلة الاولى[٦] فالوجود الفعلى الذى يكتسبه اليوم يبدو جديد ، وكأن النهج المغاربى يعرف فى المرحلة الحالية دورة مواتية من المشروع أن ينتظر منها ان تؤدى الى ضرورة إندماج متزايدة القوة ، مهما واجهتها من صعوبات من جهة ثانية ، لايمكن إلا ان نلاحظ السرعة الكبيرة التى تم بها تحريك المشروع ، والارادية الحذرة التى تطبعه وكانه يبدو منذ أمد طويل كما لو أن المناخ فى المنطقة مهيأ لتقدم المشروع .[٧]

وفى قائمة الظروف المواتية التى دفعت بالمشروع ، لايمكن إغفال الدور الذى كان لانطلاق دينامية خصبة للوقائع ، ومراكمة تدريجية لمؤشرات إيجابية فى إتجاه تقارب دول المنطقة وبعث المشروع المغاربى . وتشكل سنة ١٩٨٨ منعرجا اساسيا من هذه الزاوية : لقاء « الشاذلى » و« بن على » بتونس يوم ١٠ يناير ، ثم من [illegible] الى ٦ فبراير التحاق الرئيس الليبى بهما فى قمة ثلاثية « ساقية سيدى يوسف » يوم ٨ ، فى غشت ١٩٨٦ ، إلغاء التأشيرات الاجبارية بين تونس والمغرب ، فى مارس ١٩٨٨ . الغزو المدمر للجراد يرغم دول المنطقة من ليبيا الى موريتانيا فى مواجهة هذا الخطر .. ثم بعد ذلك تتسارع الاحداث ففى ١٦ مايو ١٩٨٨ ، الجزائر والمغرب يعيدان ربط علاقتهما الدبلوماسية التى قطعت منذ ١٩٧٦ ، وفى ٣١ مايو قرار الدولتين بفتح حدودهما من جديد . ثم إلغاء التأشيرات ، وإنشاء لجنة عليا مختلطة ، وفى مايو قرار ليبيا وتونس بانشاء بطاقة شخصية للتعريف موحدة ، وإقرار حرية التنقل للأفراد والممتلكات ، وإنجاز مشاريع نموذجية . بداية يونيو ، إتفق الجزائريون والليبيون على التعاون فى مجال النفط وعلى إمداد خط الانابيب الناقلة للغاز الذى [illegible] بتونس ، وإيطاليا الى ليبيا . فى نفس الفترة ، تم [illegible] تشغيل الرحلات الجوية بين الجزائر والمغرب [illegible] الاهتمام بمشروع خط انابيب الغاز بين الجزائر والمغرب [illegible] وأسبانيا . وفى ١٠ يونيو ، عقدت أول قمة [illegible] « بزيرالدا » ..

لقد شكلت هذه الدينامية الجديدة للوقائع [illegible] نوعية مع نمط الاحداث الاقليمية للفترة السابقة [illegible] ١٩٦٠ حيث يمكن قراءة العلاقات بين دول المنطقة كمسلسل من التحالفات والتحالفات المضادة [illegible] وكيسرورة من التقاربات غير المنتظرة والتقلبات [illegible] فى ١٩٦٠ ، إعتراف تونس بموريتانيا ، الامر [illegible] من هذه الاخيرة ، لكن يبعدها عن المغرب ، ١٩٧٣ [illegible] الرئيس التونسى بورقيبة يطرح فكرة فيدرالية [illegible] تضم دول المنطقة من ليبيا الى موريتانيا ويؤكد [illegible] الوقت عدم نضج المغرب للدخول إليها فى ١٩٧٥ [illegible] معسكران يتواجهان : الجزائر ، ليبيا وجبهة البوليزاريو من جهة ، ضد المغرب وموريتانيا من جهة أخرى ، [illegible] حين تكتفى تونس بأن تلعب دور الوساطة والسلم [illegible] الحميدة ، فى ٨٣ ترتبط الجزائر وتونس وموريتانيا بمعاهدة الاخاء والوفاق ، فى ١٩٨٤ ، المغرب وليبيا يشكلان الاتحاد العربى الافريقى فى ٨٦ يلغى [illegible] المعاهدة ويؤدى ذلك مباشرة الى تقارب بين الجزائر وليبيا .

هكذا بالنسبة لهذا النمط الثابت للعلاقات [illegible] تشكل الوقائع المتتالية والمتسارعة لسنة ١٩٨٨ [illegible] حقيقية ساهمت فى خلق مناخ ايجابى مبنى على إرادة واضحة للمغرب والجزائر لتنقية اجواء علاقتهما ولاستتباب الامن والاستقرار فى المنطقة . فهل يجب ان نستنتج من مختلف هذه العناصر ان الارادة السياسية للقيام بهذا النهج المشترك هو اليوم اقوى مما كانت عليه فى الماضى ؟ يظهر ان الارادة السياسية كانت متوفرة [illegible] السابق وذلك ، خلافا لما تؤكده بعض التحاليل . يكفى [illegible] نذكر ببعض الشهادات[٨] . إلا انه ، فى التجربة [illegible]

---

(٥) حزب الاستقلال ، قسم التوجيه والارشاد : « المغرب العربى المتحد ، مؤتمر طنجة » .

(٦) انظر اعمال ندوة المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية
IFRI, «Maghreb: Les Annees [illegible] Transition» [illegible] la direction de Basma Kodmani-Darwish, collection les Jeux Internationaux. Travaux [illegible] Recherches [illegible] l'IFRI edit Masson, Paris, [illegible], 391 P.

(٧) انظر :
Balta (P) «Le Grand Maghreb. Des Independances [illegible] l'An 2000». in La Déconverte (Essais), Paris, 1990.

(٨) يكفى قراءة تصريحات بعض رموز المغرب العربى مثل المهدى بن بركة « الاختيار الثورى » ، منشورات الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية . انظر [illegible] اطروحة احمد بن صالح لنيل دكتوراه الدولة .
Ben Salah (A), «Hommes, Structures [illegible] Development», Doctorat [illegible] lettres, [illegible] I, 1976.

(٩) انظر حيثيات التصريح الذى اصدره مؤتمر القمة المغاربى لمراكش ١٧ فبراير ١٩٨٩ الذى اشار لضرورة الانتماء الى [illegible] الدولية الجديدة .

تكمن اهمية الارادة السياسية فى كون الظروف الموضوعية تفرضها .

هكذا يظهر أن فشل الانظمة الاقتصادية داخل حدود الدولة الامة فى المغرب العربى لعب دورا هاما فى إعادة إكتشاف مشروع المغرب العربى الكبير من طرف دول المنطقة : لقد وصل نمط النمو المنفرد فى إطار الدولة الوطنية الى الطريق المسدود : ضيق السوق الوطنى ، متطلبات الديمقراطية ، الموجات الاسلامية ، الاصولية ، النمو الديمغرافى ، وزن الشباب ، تصاعد الفوارق الاجتماعية ، إحتداد التناقض بين التقليد والتحديث .. بلغت هذه العناصر المختلفة ، والتشابه الكبير بين المشاكل التى تعرفها دول المنطقة الى التفكير فى البحث عن افق التوافق وإطلاق الدينامية المغاربية . ويظهر أنه رغم الفرق الموجود بين نماذج التنمية المختارة خلال ٣٠ سنة بعد الاستقلال توجد الدول المغاربية فى مواجهة إخفاقات ذات طبيعة متشابهة ، وهى تعيش ازمات ترجع إلى اسباب بنيوية متشابهة . أليس من مصلحتها مواجهة مشاكلها فى اطر مشتركة عن التصدى لها بشكل إنفرادى ؟

وحتى الاختيارات المتعلقة بنماذج مختلفة للتنمية لم تعد بدورها تشكل حاجزا قويا : لقد إختارت تونس نهجا « ليبراليا » من ١٩٥٦ الى ١٩٦١ ، قبل أن تتبع نهج « الاشتراكية التعاونية » خلال الستينات ، تمت العودة الى الليبرالية منذ ١٩٧١ . ومعروف أن اختيار الليبراليين فى المغرب إتسم بالثبات رغم الحقبة الاستثنائية التى شكلتها تجربة حكومة عبدالله إبراهيم (١٩٥٩) . اما الجزائر ، فقد بادرت ، بعد إختفاء بومدين ، الى مراجعة النموذج « الاشتراكى » للتنمية ، وبدأت تتأكد إعادة النظر فى الاختيارات الاولى هذه خلال مؤتمر جبهة التحرير الوطنى » لسنة ١٩٨٥ . واخذ اختيار الانفتاح والميولات الليبرالية يقوى تدريجيا منذ إنتفاضة اكتوبر ١٩٨٨ . اما إختيارات موريتانيا ، « الليبرالية اللامركزية » فلم تعرف تغيرات جوهرية . اما فيما يخص ليبيا ، فلقد إنتبه العديد من الملاحظين الى الطابع الليبرالى للاقتصاد الليبى قبل وبعد الثورة : إلا أنه ، بعد التغيرات البنيوية التى عرفتها ليبيا سنة ١٩٧٦ ، بدأت الجماهيرية نفسها تعود من ١٩٨٨ ، الى نوع من الواقعية فى هذا المجال .

هكذا تبدو مسارات الدول المغاربية الى حد ما مشتركة والحصيلة والخلاصات متقاربة .

من بين أهم ما يوضح بشكل أقوى هذا الفشل الاقتصادى العام إنخفاض أسعار النفط وإنخفاض قيمة الدولار الذى تأثرت منه خاصة الجزائر ، وليبيا وتونس ، رغم أن هذه الاخيرة لاتمثل إلا منتجا متواضعا للنفط ، وإنخفاض اسعار الفوسفات (رغم إرتفاعها خلال سنة ١٩٨٨) الذى تأثر به كل من المغرب وتونس ، وإنخفاض اسعار الحديد بالنسبة الى موريتانيا . اما التبعية الغذائية المتزايدة التى تمسك بخناق إقتصاديات هذه الاقطار فلم تفتأ تحدث قلقا إجتماعيا متزايدا : ولا تشكل إضطرابات تونس والمغرب والجزائر إلا محطات بارزة من هذا القلق الاجتماعى .

كل هذه المعطيات أدت إلى البحث عن أفق للتنمية اوسع من ذلك الذى أنتجته الدولة - الوطنية خلال الحقب الطويلة السابقة . إلا أنه يجب التاكيد أيضا على الدور الذى لعبه بروز رؤية سياسية اكثر شمولية فى مختلف دول المغرب العربى ، وإنتشار وعى إستراتيجى جديد فى المنطقة : فى ابريل ١٩٥٨ عندما عقد مؤتمر حزب الاستقلال والدستور الجديد وجبهة التحرير الوطنى « بطنجة » كانت مجموعة السوق الاوروبية المشتركة قد نشأت فى بداية السنة على أساس إتفاقية « روما ١٩٥٦ » ولقد قرىء المؤتمر على أنه يشكل رد فعل مغاربى على مبادرة خلق السوق الاوروبية ولقد تم التاكيد فى تلك المرحلة على ضرورة ان توفر للمغرب العربى الكبير فى المستقبل مؤسسات مشتركة .

واليوم يمكن قراءة سلوكيات القادة المغاربيين عندما إنطلقوا فى التجربة الجديدة ، ونهجهم لسلوكها الارادى المتبع كجواب مباشر عن الاتفاقية الموحدة لفبراير ١٩٨٦ .

يظهر إتحاد المغرب العربى من زاوية معينة كتعبير عن وعى اكثر حدة من طرف القادة المغاربيين لما يمثله التحدى الاوروبى بالنسبة لمستقبل المنطقة فبعد دخول اسبانيا والبرتغال الى المجموعة فى يناير ١٩٨٦ ، ها هى همومها منصبة على دخول فكرة اوروبا كما وضعت حيز التنفيذ منذ ١٩٨٨ ، بعد توقيعه فى فبراير ١٩٨٦ ، وهو ما يجعل من اوروبا - الشريك الاقتصادى الاول للبلدان المغاربية - سوقا داخلية موحدا إبتداء من ١٩٩٣ : بحيث ستجد دول المغرب العربى نفسها فى اجل لا يتعدى ثلاث سنوات امام قلعة محصنة جد قوية عصية على الاختراق هكذا تتراءى سنة ١٩٩٦ كأفق مريع بالنسبة الى المغرب العربى . وتبين العديد من المؤشرات والخطابات والمواقف الرسمية للاتحاد أن هذا الاخير ليس فقط ردا على الخطر المباشر الذى تشكله السوق الاوروبية المشتركة وخطواتها المقررة المقبلة ، بل كذلك ردا على وجود وظهور تجمعات تجرى فى مختلف أنحاء العالم : الولايات المتحدة وكندا ، الاتحاد السوفيتى ، ودول شرق اوروبا اليابان والنمور الاربعة فى آسيا ..[٩]

---

(١٠) ٢,٥ مليار دولار محمد اخيل الصافية للجزائر و ٣,٥ الى ليبيا

ويظهر واضحا في ذهن القادة المغاربة ان اخطار التهميش أصبحت اليوم كبيرة إذا ما أُمعِنَ في السير في نموذج النمو المستقل داخل الحدود « الوطنية » التقليدية

هكذا يلاحظ ان دينامية متميزة للوقائع ، وإرادة سياسية اكثر فاعلية ، وشروطا موضوعية قسرية ، ووعيا إستراتيجيا جديدا تمنح مشروع الاتحاد اليوم محتوى اقوى واشمل مما كان عليه الحال في الماضي : وإذا كانت إمكانيات التوافق متوفرة أكثر مما كانت عليه في الماضي ، ففي نفس الوقت يظهر أن الحواجز التي تواجه الاتحاد ليست اقل قوة .

٢ - في حدود الاتحاد :

إن الحواجز التي إعترضت سابقا المشاريع الوحدوية لازالت قائمة : فهي في نفس الوقت إنسانية (الديمغرافيا) إجتماعية (البنيات التي غالبا ما تكون عتيقة) طبيعية (الماء ، الصحارى) ، مؤسساتية (تمايز الأنظمة السياسية والاقتصادية) ، مالية (أنظمة الضرائب ، مسألة تحولية النقود التي [redacted]رض تخفيض قيمة البعض منها) ضرائبية (الضريبة على القيمة المضافة ، حقيقة الاسعار ...) (تباين سير المؤسسات المصرفية حسب الدول ...) الخ .

واهم إعتبار يكمن في كون الدول الخمس للمغرب العربي تحتل أقل من نسبة ١٪ في التجارة الدولية . ولازالت آثار الحقبة الاستعمارية تضغط على الوقائع الاجتماعية الاقتصادية الحالية ولا زالت كذلك هذه المجتمعات تطبعها التفاوتات الموروثة منذ عهد الاستقلال . والمركزة التي وقعت داخل المجالات منذ عشرين سنة والتدهورات التي نتجت عنها وعن الاختيارات البنيوية التي تبنتها الدولة الوطنية . وبحكم أن المبادلات المغاربية تقع في حدود جدَّ متواضعة ، فإن ذلك يكتسي دلالة كبيرة على صعيد طبيعة العلاقات داخل المنطقة .

وقد يساهم تتبع الظرفيات المتغيرة في أن يبرز - بوضوح أكبر - الصعوبات والحواجز التي تواجه الاتحاد : يكفي الاهتمام بالطريقة التي واجهت بها الدول المغاربية الظرفيات الداخلية والدولية منذ النصف الثاني من ١٩٩٠ ، فإذا إستفادت بعض الدول من آثار أزمة وحرب الخليج إثر إرتفاع سعر برميل النفط[١٠] فإن تونس والمغرب عانتا من خسارات بالغة نظرا لتراجع السياحة وفقدانهما لأسواق لها أهميتها ، وللعائد الحاصل على مستوى المداخيل الضرائبية .

إضافة الى هذا لم تنج اية دولة من دول المغرب العربي من الازمات السياسية والاجتماعية هكذا عرف المغرب ازمة إجتماعية داخلية ترجع الى تدهور القوة الشرائية لفئات واسعة داخل المجتمع ولقد تم التعبير عنها بطريقة عنيفة من خلال أحداث ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ . وعرفت موريتانيا مواجهات عرقية عنيفة صاحبها تصاعد القمع الديمقراطي . أما الجزائر فقد عرفت من جهتها العديد من الهزات (مبادرات الجبهة الاسلامية للانقاذ ، الاعلان عن حالة الطوارىء في ٥ يونيو وتغيير الحكومة وتأجيل الانتخابات) وفي تونس كانت الاضطرابات الاسلامية قوية ولازالت حالة الانحسار الاقتصادي تخلق آثارها . أمّا ليبيا فلا يبدو أن هدوءها الظاهري يعكس فعلا ما تموج به من تناقضات حادة نتيجة الأزمة والازمات الداخلية .

هكذا شهدنا كيف أن سلوكيات دول المغرب العربي تحاول أن تتصدى للمشاكل المستعجلة ، من خلال اللجوء الى تأجيل الاستحقاق « الوحدوي » بعد طول حماس وتبشير أوحى بامكان صيرورة « التوجيه » المغاربي منعرجا ملائما للأزمات الطاحنة .

ومن جانب آخر يسترعي إنتباه المهتم بالظاهرة المغاربية وهو يتعلق بالجانب الأمني . إذ يلاحظ أن البند ١٤ من « معاهدة مراكش » يؤكد على أن كل عدوان ضد إحدى الدول الاعضاء يعد عدوانا ضد الاعضاء الآخرين ويعطي هذا البند للاتفاقية على هذا المستوى طابع ميثاق تعاون متبادل وتضامن جماعي إلا أن النزاع بين السنغال وموريتانيا لم يسمح بتطبيقه . كما أن خلق مجلس للدفاع المشترك من طرف المجلس الرئاسي للاتحاد في تونس أثناء دورة ٢١ - ٢٣ يناير ١٩٩٠ لم يعرف بعد طريقه للتنفيذ ولا يظهر أن الاجتماعيين اللذين عقدتهما هذه الهيئة قد سمحا بالتقدم في وضع ورؤساء ... لتعاون مشترك في مجال الامن الاقليمي كما لايظهر أن الدول الخمس تبلور نفس التصورات حول التهديدات التي تواجهها[١١] ويفسر هذا العنصر كون السباق نحو التسلح في المنطقة حيث لم تستثني اية دولة من ظاهرة الارتفاع الشمولي للمجهود العسكري ويمكن القول أن مناخ الحرب الباردة مايزال سائدا في المنطقة حيث من السهل ملاحظة المكانة البارزة التي تحتلها النفقات العسكرية في إقتصاد الدول المغاربية .

(١٠) ...

(١١) انظر :
Mustapha Sehimi, «Le Maghreb Enjeu Stratégique: [redacted] l'Est-Ouest et le Nord-Sud»,
في المرجع السابق الذكر :
«Maghreb, les Années de Transition».

تطور النفقات العسكرية*
١٩٧٣ - ١٩٨٩

الدولة	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٨٢	١٩٨٦	١٩٨٩	
الجزائر	٢٤٣	٥٨٩	٨٤٨	١١٦١	٩٥٠	
ليبيا	١٩٣	٣٦٤	٧٠٩	١٣٩٠	١٤٢٠	٪١٢
المغرب	٢١٣	٦٨٤	١٣٢٨	١١٣٦	١٢١٦	٪٥,٢
تونس	٣٩	٦٨	١١٩	٥٢	٥٤٥	٪٥,٦

* بملايين الدولارات

من الممكن تفسير نزعة إرتفاع النفقات العسكرية للجزائر وليبيا بإرتفاع المداخيل النفطية بعد ١٩٦٧ (ليبيا تخصص ١٢٪ من ميزانيتها للنفقات العسكرية ، والمغرب ٥,٢٪ ، وتونس ٥,٦٪) . ومن المثير جدا أن ثلاث دول من المغرب العربي (ليبيا ، الجزائر ، المغرب) تدخل ضمن الاثنتي عشرة أهم دول مستوردة للأسلحة في العالم الثالث . ومن المثير كذلك أن الميزانية العسكرية التونسية قد تضاعفت ثلاث مرات ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٦ : فمنذ احداث « قفصة » في يناير ١٩٨٠ التحقت تونس بموجة تعزيز القدرات العسكرية . كما أنه من الواضح أن المحافظة على الميزانيات العسكرية المغربية والجزائرية في مستوى جد مرتفع يرجع الى إستمرار نزاع الصحراء .

ولقد صاحب عسكرة الميزانيات المغاربية إرتفاع جوهري في عدد القوات المسلحة : ومناخ التوتر السائد في المنطقة يفسر ذلك ولا شك في أن كل دولة تحاول الوصول إلى أرقى قدراتها فيما يخص النفقات العسكرية[١٢]

من المؤكد أن الملامح السياسية والمؤسساتية في المغرب العربي أخذت تتغير وذلك عبر أشكال مختلفة : البعض منها عنيف ومباشر ، والآخر ضمن زاحف . وينطلق الأثر أساسا بدينامية الديمقراطية في المنطقة . إلا أن إشكالية تفاعلها مع « الاتحاد » غير واضحة : وإذا تأكد تحقيق التفاعل فتأثيره سلبا أو إيجابا على هذه الصيرورة يبقى مسألة مفتوحة . إلا أن الظرفية الحالية تسمح مبدئيا بالقول أن عدة عوامل الآن تتفاعل لتعطيل الاتحاد (الأصولية والازمة الاقتصادية والاجتماعية) . أما فيما يتعلق بمسألة الصحراء في أفق الاستفتاء ، فمن السابق لأوانه أن نؤكد الآن هل سيشكل ظهور صعوبات عرقلة للمشروع المغاربي ، أم أن العوامل المذكورة أعلاه قوية بما يكفي لتجاوز مفاعيل وأحكام إشكالية الصحراء ؟

تراكمات مغاربي[redacted] :

من الواضح ان المشروع المغاربي عرف مرحلتين اساسيتين متميزتين منذ الاستقلال(١) المرحلة التي بدأت في الستينات (١٩٦٣) ، ، وانتهت عمليا مع اندلاع مضية الصحراء (٢) المرحلة الحالية ، وهي مرحلة اتحاد المغرب العربي الذي اسسته اتفاقية مراكش سنة ١٩٨٨ . السؤال الذي تفرضه الظاهرة المغاربية يكمن في محاولة معرفة ماهي الخطوات التي تم انجازها ؛ ماهي آثار مختلف المبادرات السابقة على الواقع الحالي ؟ هل هناك تراكمات عبر مختلف التجارب التي اندرجت منذ الاستقلالات تحت شعار « المغرب العربي الكبير » سواء على مستوى المؤسسات ، أو على مستوى الانجاز الاقتصادي ، أو على مستوى الهموم الأمنية الاقليمية

١ - تأسيس المجال المغاربي :

إن اتحاد المغرب العربي يعيد بطريقة وفية نسبيا انتاج المؤسسات التي نجدها في اغلب المنظمات الدولية ، ولايظهر ان تأثير بعض التجمعات العربية الجديدة مثل مجلس التعاون العربي ، او تأثير نموذج السوق الاوروبية المشتركة كان غائبا عن ذهن مشرعي الاتحاد . إن البنيان المغاربي كما يبرز من خلال معاهدة مراكش يظهر كبنية كلاسيكية يطبعها التمييز ما بين اجهزة سياسية ، وهي اجهزة التوجيه والقيادة من جهة ، ومن جهة اخرى اجهزة إدارية وتقنية ، وهي اجهزة تنفيذية .

ويشكل الجهاز الرئاسي الذي يتكون من رؤساء الدول الاعضاء الهيئة العليا ، وترتبط مكانته الراجحة بصلاحياته العامة التي تمتد الى مختلف جوانب حياة التجمع (الدستورية والادارية والدبلوماسية) ويستطيع المجلس وحده ان يتخذ قرارات ، إذا توفر الاجماع وبإمكانه ان ينشىء لجانا وزارية مختصة وان يحدد مهامها ، والموافقة على اللائحة الداخلية للمجلس الاستشاري والقانون الاساسي للهيئة القضائية كما يتدخل المجلس الرئاسي في كل المجالات التي يشير اليها الاتفاق ويستطيع المجلس ان يعرض على الهيئة القضائية الخلافات المتعلقة بتطبيق وتأويل المعاهدات والاتفاقيات

(١٢) تحصل ملك المغرب الحسن الثاني من ضريبة تفي ببرنامج تجهيز القوات المسل[redacted] الملكية يخصص مبلغ ملياران من الدولارات .

التطور الكمى لاعداد القوات المسلحة ١٩٧٣ - ١٩٨١

	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	موريتانيا
١٩٧٣	٦٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠		
١٩٧٦	٩٠٠٠٠	٨٦٠٠٠	٢١٠٠٠		
١٩٨٢	١٤١٠٠٠	١١٨٠٠٠	٢٨٠٠٠		
١٩٨٩	١٩٣٠٠٠	١٣٩٠٠٠	٣٨٠٠٠	٨٥٠٠٠	١٠٠٠

المبرمة فى إطار الاتحاد كما تنص المعاهدة على دورات عادية ودورات غير عادية وتتولى رئاسة المجلس الرئاسى على اساس الدورية لمدة ستة اشهر بالنسبة لكل رئيس دولة من الدول الاعضاء

اما فيما يتعلق بالأجهزة الاخرى ، فإنها مؤسسات خاضعة للمجلس تتمتع بصلاحيات استشارية ويتعلق الامر بهيئة رؤساء الحكومات ومجلس وزراء الخارجية ، ولجنة المتابعة المكونة من الوزراء الخمس لدول المغرب العربى المكلفين بقضايا الاتحاد يجب ان نضيف الى هذه الهيئات الامانة العامة والهيئة القضائية التى تصدر احكاما اجبارية ومبدئيا غير قابلة للنقض كما ان بامكانها ان تصدر اراء استشارية مكونة من عشرين ممثلا من كل بلد يميز معاهدة مراكش(١٣) عن عدد من الآليات القانونية المؤسسة للتجمعات الاقليمية وتخضع الجمعية الاستشارية للمجلس الاستشارى الذى يحدد دوراتها ولائحتها الداخلية ، إلا ان سلطتها الاستشارية تستتبع وكل مداولة او مراقبة .

وقد تسمح لنا قراءة متانية بتحديد الطبيعة القانونية لاتحاد المغرب العربى . هل يتعلق الأمر بمشروع فيدرالى ؟ لايظهر بتاتا ان المقاربة التى تم اختيارها مقاربة اندماجية والحاجز الوحيد الذى تصطدم به امام الصلاحية الدولية للدول الاعضاء يكمن فى ضرورة عدم تعارض الاتفاقيات التى توقعها هذه الدول مع احكام معاهدة مراكش ١٧ فبراير ١٩٨٩ .

من جهة اخرى لايمكن اعتبار ان الاتحاد تطبعه ملامح كونفدرالية ، بل قانونيا نجد فيه فى نفس الوقت بملامح التحالف والمؤتمر . إلا ان الامر يتعلق باكثر من تحالف ، نظراً لكون الاتحاد يتوفر على جهاز تنفيذى ، ويعمل باسم المجموعة . ثم إن الاتحاد لايفوض ولايخول اية صلاحية لاجهزته إنه لا يشكل مرحلة فى إطار صيرورة إدماج ، أو خطوة تقربه من شكل الكونفدرالية . بل إن تحليلا قانونيا لنص المعاهدة ، وللقليل المتوافر من الممارسات يدفع الى تحديد الاتحاد كمنظمة دولية إقليمية فرعية ، وكلمة الاتحاد بنفسها تظهر كحل توفيقى بين دعاة الوحدة الشاملة الانية ودعاة الاطار الوظيفى للتعاون المؤسساتى .

هكذا يظهر الاتحاد فى قاعدته كبنية ما بين دولاتية وكأن الامر يتعلق بتجميع لدول مستقلة وذات سيادة كاملة هذا الطابع مابين الدولية واضح فى الاتحاد وقاعدته تظهر اساسا إرادية ، نظرا لأن المنظمة ترتكز على اتفاقية متعددة الأطراف ومفتوحة حكما لدول عربية وافريقية اخرى . ويتوفر الاتحاد على أجهزة دائمة ، وتشكل المؤسسات المشتركة المتواجدة مؤسسات معقدة ، لكن مختصة فى مجالات التوجيه والتعقيد والاستشارة والقضاء فى نهاية الأمر ، يظهر ان الاتحاد قد حدد لنفسه مهمة تحقيق اهداف مشتركة وحدد وظيفته بأنها وظيفة تعاون وتشاور والعمل من اجل التوافق فى افق الاندماج .

تتميز تجربة الاتحاد يكون مؤسساته اكثر تفصيلا وتعقيداً وشمولية بالنسبة لما عرفته المنطقة سابقا من مؤسسات تعاون وتنسيق رغم انه فى التجربة السابقة ، انشئت عدة مؤسسات منذ ١٩٦٤ (بمجلس وزراء الاقتصاد ، وهو اعلى هيئة فى الاطار المغاربى واللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربى التى انشئت فى اكتوبر ١٩٦٤ وشكلت المجرى الاساسى فى المغرب العربى واسندت لها مهمة عامة هى دراسة مجموع المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فى المنطقة واقتراح التدابير

---

(١٣) انظر دراسة سليم (حبيب) :

Selim (Habib) «Le Traité de [illegible] l' Evolution de l'Union du Maghreb Arabe (1989-1991)».

ندوة معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية للشبونة I.E.E.I. «Sécurité [illegible] Stabilité en Méditerranee Occidentale» Lisbonne, 11-12 juillet, 1991.

(١٤) انظر دراسة القادرى (عبدالقادر) :

Kadiri (Abdel Kader): Reflexions [illegible] le Traité de Marrakech du 17 Février 1989, in Revue Générale de Droit International Public, Janvier-Mars, Numero 1, 1991, 70-92.

المغاربية لذلك امام مؤتمر الوزراء)(١٥) . كما يتميز الاتحاد بكونه لايهتم فقط بالجانب الاقتصادى ويشمل نشاطه جميع المجالات الممكنة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، القانونية ، الامنية ...)

١ - مستوى الانجاز الاقتصادى :

فى السابق ، نشط المشروع المغاربى بشكل ملحوظ لقد سمح اجتماع الوزراء الثلاثة بخلق لجنة استشارية دائمة للمغرب العربى (CPCM) وانجز بروتوكول اتفاق تم توقيعه فى تونس فى ١١ / ١٠ / ١٩٦١ وهو يشكل شهادة ميلاده الرسمية . لقد تميزت المرحلة الاولى هذه من المشروع المغاربى (مشروع الستينات) بتواضع الأهداف ومحدودية الانجازات التى تجلى اغلبها فى خلق مؤسسات : لقد حددت مهمات اللجنة فى تنمية المبادرلات التجارية الامتيازية وخلق توافق فى السياسات الجمركية والله تم اعتماد مبدأ الاولوية فى تموين بلاد الدول المغاربية . كما انه تم تاكيد ضرورة تنسيق وتوافق السياسات الصناعية والبنية التحتية فى البلدان الاربعة لاعادة تحديد العلاقات بالسوق الأوروبية المشتركة فى إطار النمو الاقتصادى العام لدول المغرب العربى واحترام سيادتها ، إضافة الى تنسيق مواقفها فى علاقاتها تجاه السوق الاوروبية المشتركة . ومن المعروف انه من ١٩٦٤ الى ١٩٧٥ اجتمع مؤتمر الوزراء سبع مرات ولقد عرفت اهمية الدورات تفاوتات :

تميزت الدورة الثانية (طنجة ٢٦ / ١١ / ١٩٦٤) بالتزام العمل من اجل تنسيق مخططات التنمية ، وتوافر السياسات الصناعية . ولقد خصصت الثالثة (طرابلس ٢٥ - ٢٧ / ٥ / ١٩٦٥ والرابعة (الجزائر ١١ - ٢ / ١٩٦٦ لمهام إدارية داخلية ميزانية اللجنة . الاعضاء العاملين فيها بصفة دائمة ، تسمية الامين العام للجنة تحديد المسؤوليات المالية والادارية .

إلا ان الدورة الخامسة تتميز عن غيرها بكونها اخذت على عاتقها تقييم الخطوات التى انجزت منذ الدورة الاولى الى تلك المرحلة : وبعدما ان أعلنت عن انجازها للقانون الاساسى النهائى للجنة ، وتعيين امين عام ، اكدت على ضرورة « ادماج اقتصاديات المغرب العربى لتحقيق الوحدة الاقتصادية » ولقد رأى المشاركون « ان تقدم الاندماج الاقتصادى يقتضى برنامج عمل فى إطار حل شمولى « إلا أن اختيارهم يؤكد على ضرورة « حل شمولى انتقالى قد يهيء احسن الشروط للانتقال الى مرحلة الاندماج المغاربى »(١٦) .

واجتمعت اللجنة فى دورتها السادسة ١٩٧٠ (الرباط يوليو ١٩٧٧) لكى تسجل الاختلاف العميق بين الاطراف واستبعاد مشاركة الاندماج التى تم طرحها فى الدورة الخامسة ولاعادة النظر فى اتفاقيات التعاون المتعددة الأطراف التى انجزتها اللجنة من قبل(١٧)

من خلال هذه المعطيات يلاحظ ان المقاربة السائدة فى مجال الاندماج الاقتصادى هى مقاربة قطاعية كما يلاحظ ان الاندماج المتبع هو اندماج يعتمد مبدأ حرية العمل ولاياخذ بعين الاعتبار تقسيما ملائما وعادلا لتكاليف وفوائد الاندماج(١٨) . لم يتعلق الأمر بالقيام بتخطيط جهوى للتنمية ولم يتعلق بتخفيض تبعية المغرب العربى تجاه دول « أجنبية » . إضافة الى ذلك لم تكن اللجنة تتسم بطابع إلزامى بالنسبة للدول الاطراف ، وبقيت متقطعة عن الفعل والواقع ، كما لم يكن بإمكانها تعديل اتجاه السياسات الاقتصادية المتبعة داخل دول المغرب العربى ولم تكن تتوفر لديها اية وسيلة نفوذ مؤثرة لبلوغ ذلك ، وكأن اللجنة استخدمت كذريعة للوصول الى اختيارات منافية للمشروع الوحدوى .

اما الاتحاد الجديد فلازالت اجهزته المختصة تعد دراسات واستكشافات اولية ولم يدخل المشروع المغاربى بعد فى هذا المجال الى مرحلة حاسمة(١٩) .

---

(١٥) أنظر اعمال الجامعة الشتوية (جامعة سيد محمد بن عبدالله) ، « مجهودات واسهامات الأجيال السالفة عبر التاريخ فى بناء المغرب العربى » . (بفرن ١٩٨٨) .

(١٦) للمزيد من التفاصيل انظر .

Mohsen Toumi «Le Maghreb», P.U.F., 1982.

(١٧) ثم انعقدت الدورة السابعة بالرباط بدون حضور ليبيا فى يوليو ١٩٧٥ ، وحاولت بان تشرع بتخطيط صادرات الخضر والفواكه ، وبذلك بتطبيق قواعد « اللجنة المغاربية للخضر والفواكه » . الا أن قضية الصحراء كانت قد انطلقت وبدات تفاعلاتها تظهر بوضوح على العلاقات المغاربية . وكانت هذه اخر دورات اللجنة .

(١٨) انظر :

Hzain (El-Hassane), Les Determinants, du Lancement de l'Integration Économique Regionale au Maghreb».

فى اعمال الجامعة الشتوية ، مرجع سابق الذكر ، المجلد الثالث ، ص ١٢٥ - ١٥٣ .

انظر كذلك :

Bennouna (Mohamed), «Le Maghreb entre le Mythe [illegible] Réalité», Integration, no. 1, 1974.

(١٩) الادبيات الاقتصادية مليئة بالتحاليل حول التكامل وبالاستكشافات للمجالات الممكنة للتعاون المغاربى ، الا انه الى حد الساعة لايمكن الحديث عن انجازات تذكر على المستوى الاقتصادى .

٣ – مجال الأمن الاقليمي :

يشكل المجال الامني جانبا جديدا فى المشروع المغاربي . لقد لوحظ اكثر من مرة كيف ان حصيلة الوضع الامنى تكشف عن مجموعة من الازمات ، والنزاعات الكامنة منها او الخفية ، وتخلق جوا معينا من التناقضات وتسميم العلاقات بين دول المنطقة وتطبع مستقبلها بعدم الثقة فى هذا الباب يمكن التمييز بين ثلاثة اجهزة فى الاتحاد :

– البند ١٥ ، الفقرة الاولى من « معاهدة مراكش » :

يتعلق الامر ببند يؤكد على التزام الدول الاعضاء باحترام مبدأ عدم التدخل الذ تتضمنه عدة اليات قانونية إقليمية او دولية : لوحظ أن المغرب وتونس قد دافعتا بقوة عن هذا المبدأ . هكذا تطلب الاتفاقية من الدول الأعضاء ان تراقب فعلا مجالها الترابى ، وأن لا تسمح لعناصر مناهضة لدولة أولدولة أخرى أن تستقر فى مجال سيادتها . ويعنى ذلك الالتزام باحترام مبدأ عدم التدخل التزاما باحترام سلامة الاراضى الوطنية لكل الدول الاعضاء .

ميثاق التعاون المتبادل والتضامن الجماعى

يعتبر البند ١٤ من الاتفاقية ان كل عدوان ضد احدى الدول الاعضاء هو عدوان ضد الدول الاعضاء الاخر . وتظهر هنا العلاقة بين معاهدة مراكش وميثاق الجامعة العربية مباشرة ، مما يطرح تساؤلات عديدة : هل سبق ان تمكنت الدول العربية من تطبيق البند ٢٧ فى ظروف مقبولة ؟ يمكن أن نشك فى ذلك ، إلا أن البند ١٤ من اتفاقية مراكش اقل الزاما مما يظهر عليه بالنسبة للدول الاعضاء فى حالة قيام عدوان من طرف واحدة منها ضد الاخرى (٢٠)

لايمكن لهذا الموقف أن يخفى ان العدوان سيتم تقييمه بحرية من طرف الدول الاعضاء . فكل دولة داخل الاتحاد ستكون حكما امام طبيعة ومدى العدوان ، وستحدد بكل سيادة موقفها وشكل المساعدة الذى تراه مناسبا (اقتصادى ، مالى ، سياسى ، دبلوماسى ، عسكرى ..) .. ولعل مايميز اكثر البند ١٤ انه يمنح فى النهاية الدول الاعضاء حق الحركة الفردية ، ويسمح بتطبيق حد لين لهذا البند .

– مجلس الدفاع المشترك :

فى محاولة لتجاوز نواقص البند ١٤ ، اقر المجلس الرئاسى للاتحاد فى دورته العادية بتونس ٢١ – ٢٣/١/ مبدأ إحداث مجلس للدفاع المشترك . وبالرغم « الانجاز المبدئى » لا يسعنا الا ان نلاحظ طابعه حيث يدمج فى هيئة واحدة وزراء الخارجية الدفاع ، وكذلك طابعه غير شكلى حيث ان معاهدة مراكش لم تنص عليه صراحة ، وان ننتظر دخوله حيز التنفيذ .

ويطرح الجهاز المؤسساتى وإطار التعاون « الاندماج » الذى يشكله « اتحاد المغرب العربي » اسئلة عديدة حول موقعه فى النظام الاقليمى العربي ومختلف تفاعلاته : بالفعل ماهو النمط وماهى التوجهات التى ستسود فى العلاقات بين دول المغرب العربي (المنظم داخل الاتحاد) وباقى النظام الاقليمى العربى ؟ ماهو الجديد الذى يحمله اتحاد المغرب العربي كإطار جديد للتعبير عن النظام العربى المغاربي بالنسبة لما يسمى بالمشرق العربى ؟ ماهى درجة تجذر الاتحاد فى الواقع العربى ، او بالعكس ماهوامش استقلاله بالنسبة اليه ؟ (٢١)

تظهر وضعية العلاقات المغاربية – المشرقية العربية ضعيفة وجد محدودة حيث تتراوح المبادلات التجارية مابين ٨,٥ ٪ ، وحيث ان حركة الرساميل العربية لا تشكل الا نسبة هزيلة بالنسبة للاتفاقات المالية الشمولية فى الوطن العربى (اقل من ١٠ ٪ من مجموع مساعدات الدول العربية النفطية ، كانت تتجه الى المغرب العربي قبل حرب الخليج) . ولاشىء يسمح بالقول حاليا إن اتحاد المغرب العربى مستعد للتنسيق وصياغة سياسة تجاه الاقتصاديات العربية وموارد الخليج خاصة بنفس المضمون والاهمية التى تعتزم القيام به تجاه السوق الاوروبية المشتركة . وإذا كانت الجامعة العربية قد انجزت مشاريع اندماج للاقتصاد فى العالم العربي : الوحدة الاقتصادية ليونيو ١٩٥٧ والسوق العربية المشتركة فى غشت ١٩٦٤ : فمن المعبر جدا ان الدول المغاربية لم تنضم الى الاتفاقية ، باستثناء المغرب الذى امضى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٦٢) لكن بدون ان يصادق عليها . (٢٢)

اما على مستوى العلاقات السياسية فلقد حظيت مسالة انتماء المغرب العربى للوطن العربى بكتابات غزيرة . أعيدت تغذيتها فى المرحلة الراهنة بالملابسات المختلفة لحرب الخليج والتصورات المتبادلة ، مسالة الهوية . تمايزات الوعى الجماهيرى العربى فى المغرب العربي وفى المشرق .. إن طبيعة هذا الالتزام ، وخلفياته ومكانة كل دولة من دول المنطقة المغاربية متنوعة ، تحددها فى نفس الوقت طبيعة الانظمة ، وتوجهاتها الايديولوجية وتصوراتها للعالم وموازين القوى على الساحة الدولية ، وتجارب المغرب العربى مع المشرق .. إلا ان هل هذه التطورات والمصالح الجديدة التي نشأت لا تسمح بالقول انه من الممكن صياغة سياسة عربية متفق عليها مغاربيا ، فهل ستسمح تصفية العلاقات بين المغرب والجزائر بانطلاق تعاون وعمل مشترك لصالح « الشرق الاوسط » ؟ لايجوز من جهة اخرى ان تضم مكانة المغرب العربى فى الحقل السياسى العربى : لقد اظهرت ازمة وحرب الخليج درجة تهميش هذه الدول بالنسبة لاقطار اخرى داخل الوطن العربى ، علاوة على كونها لم تستطع حتى ان توحد جهودها ومبادراتها خلال هذه الازمة .

بالاضافة الى هذا فان علاقات المغرب العربى بباقى مكونات النظام العربى تندرج فى مجال خال من أى تاثير اخر ، وبدون تاريخ خاص : متغيرة ومتعددة المراكز ، انها خاضعة لتفاعلات انظمة اخرى ، يخترقها منطق وقواعد علاقات دولية ذات طبيعة اخرى والامر اوضح فى حل الاطار الحالى لمشروع المغرب العربى ، اتحاد المغرب العربى . مما كان عليه خلال الأطر التى كان يتحرك داخلها المشروع المغاربى فى السابق نشأ الاتحاد فى مرحلة تجاوزت فيها الاطر المنظمة لاوروبا ، السوق الاوروبية المشتركة (٢٣) . المجال المتوسطى ، المنطقة الغربية منه .. مراحل عديدة فى نموها ، والبعض منها وصل الى حالة نضج متقدمة . إن جدلية تطور هذه الاقطاب لعبت دورا حاسما فى بعث المشروع المغاربى فى شكله الجديد . وإن وزنها لايمكن ان يكون الا اساسيا فى سيرها .

من جهة أخرى يمكن افتراض أنه من بين المحددات التى ستؤثر على المغرب العربي وستضغط عليه لتطويره وتعزيزه ، هى تلك التى تكمن فى وجود هذه التجمعات الأوروبية ذات الطبيعة المختلفة التى تشكل تحديات بالغة الاهمية : وتشكل تفاعلات المغرب العربى مع هذه التجمعات وانجذاباته القوية نسبيا اليها عاملا ايجابيا فيما يخص امكانية تطوره الذاتى (٢٤)

والسؤال المطروح اساسا يبقى مفتوحا : ماذا يعنى الانتماء الى النظام الاقليمى العربى عندما تتسم التفاعلات مع اوروبا بهذه القوة ؟ هل سيتمكن هذا الاخير من أن يأخذ مضمونا يجعله يفعل اكثر مما يفعل العامل الثقافى – الحضارى ؟ □

---

(٢٠) انظر كيف اعلن المجلس الرئاسي لاتحاد المغرب العربي عن رفضه لسياسات التهديد ، واستعمال القوة ، ولسياسة الحصار الاقتصادي ضد اية دولة عربية وخاصة ضد الاتحاد (توصية الدورة الثانية للمجلس الرئاسي بالجزائر ٢٧/٢١ يناير ١٩٩٠ .

(٢١) انظر «Le Maghreb dans les Relations Intermaghrebines» (كتاب جماعي) C.N.R.S., Paris, 1987,

(٢٢) انظر حزاين (الحسن Hzain (El-Hassane) مرجع سابق الذكر .

(٢٣) انظر مثلا : Jacques d'Yvoires, Le Maghreb et la C.E.E.», Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1965. Georges Valay, «La Communaute Economique Européenne et les Pays du Maghreb», in Revue de l'Occident Musulman et de Mediterranee, Trimestre, 1966, PP. 199-225. Brunot (P), Le Maghreb et la Communante européenne, Afrique et Asie Modernes, No. 162, automne 1989, PP. 52-65.

(٢٤) ندوة معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية : Institut d'Etudes Stratégiques et Internationales, «Sécurité et Stabilité en Méditerranee Occidentale» Lisbonne, 11-12 juillet, 1991.

كيف تحصل على أعداد السياسة الدولية أو المـواد المنشـورة بهـا ؟

أكملت « السياسة الدولية » خمسة وعشرين عاما من عمرها قدمت خلالها مائة عدد من المجلة (يوليو ١٩٦٥ ـ ابريل ١٩٩٠) تتضمن مئات من الدراسات والتقارير والتعليقات والتحليلات باقلام جمهور من الخبراء واساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين .

وادارة المجلة وقد استشعرت حاجة القارىء المتخصص الى الرجوع الى مايطلبه من موضوعاتها بالأعداد المائة الاولى فى اقل وقت وبايسر وسيلة تم تسجيل الاعداد على مصغرات فيلمية (الميكروفيلم والميكروفيش) كوعاء متطور يواكب ما استحدث من استخدام للتقنيات الحديثة فى مجال حفظ واسترجاع المعلومات .

وتتاح الآن المجموعة الكاملة لاعداد السياسة الدولية على الميكروفيش بسعر ثابت ١٥٠ جم للسنة الواحدة ـ كما تتاح النسخ الورقية بسعر خمسون جنيها للسنة الواحدة .

هذا وقد قام مركز الاهرام للتنظيم والميكروفيلم ايضا باعداد نظام للاسترجاع الموضوعى من اعداد مجلة « السياسة الدولية » يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الاعداد او لفترة زمنية محددة ـ وذلك نظير اجور رمزية خدمة للبحث العلمى وتيسيرا على الدارسين والباحثين . ولاشك ان مثل هذا العمل سوف يوفر كثيرا من جهد ووقت القراء .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال
بـ الدكتور احمد السعيد
مدير عـام
مركز الاهرام للتنظيم والميكروفيلم
شارع الجلاء ـ القاهرة
٥٧٤٧٠١١ :
٥٧٧٤٢١١
تلكس U.N ٩٢٠٠٢/٩٣٣٤٦

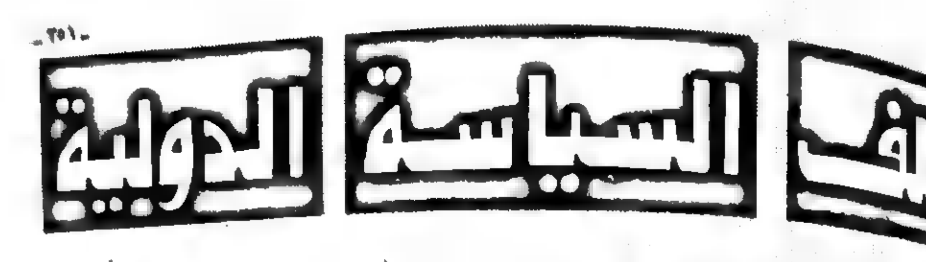

د . بطـرس بطـرس غـالى .. المفكر السياسى الصحفى المتخصص الدبلوماسى الدولى

المحتويات

اعداد :
احمد يوسف القرعى
سوسن حسين

ملف العدد

د . بطرس بطرس غالى .. رائد الصحافة المتخصصة

السياسة الدولية

١

تقديم : احمد يوسف القرعى

لو لم يكن أكاديميا لكان - وقد صار فعلا - رائدا من رواد الصحافة المتخصصة فى الشئون الدولية بل انه جمع بين العمل الاكاديمى والممارسة الصحفية فى تكامل تام ، وظل يفكر ويحاضر فى الجامعات المصرية والعربية والاوروبية والامريكية جنبا الى جنب كتابة مقالاته منذ وقت مبكر فى الاهرام . واذا كان الدكتور بطرس غالى قد شارك فى نشأة وتطوير كل من المجلة المصرية للقانون الدولى والمجلة المصرية للعلوم السياسية فانه وضع أسس مجلة الاهرام الاقتصادى فى أواخر الخمسينات ومجلة السياسة الدولية فى منتصف الستينات وكان اول رئيس تحرير لكل منهما .

ولقد اسعدنى ان اتتلمذ على أيدى الدكتور بطرس بطرس غالى مرتين طوال الثلاثين عاما الماضية، المرة الاولى عامى ٦١/١٩٦٢ فى قسم العلوم السياسية « بكلية التجارة جامعة القاهرة » حيث تلقيت منه دروس النظم السياسية . والمرة الثانية منذ عام ١٩٦٥ عندما رشحنى د . عبد الملك عودة وحظيت بموافقة د . بطرس بطرس غالى للعمل معهما فى التحضير للعدد الاول من مجلة السياسة الدولية قبل صدور عددها الاول بشهرين « مايو/يونيو ١٩٦٥ » واكتب هنا من واقع المشاهدة والمعايشة لملابسات لحظة ميلاد « السياسة الدولية » واحتفظ فى ارشيفى الخاص بالمشروع الاول الذى كتبه د . بطرس تحت عنوان « مشروع باصدار مجلة ربع سنوية تحت اسم (السياسة الدولية) » وجاء هذا بتكليف من الاستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام آنذاك .

ويوضح هذا المشروع ان المجلة لم تبدأ من فراغ فقد أعد د . بطرس عدة دراسات جدوى فكرية وصحفية « ان صح التعبير » لاصدار السياسة الدولية ويكفى انه حصر اربعين مجلة اوروبية وامريكية من امهات المجلات العلمية المتخصصة فى الشئون الدولية ثم بلور مشروعا مصريا عربيا لاصدار مجلة السياسة الدولية [راجع نص المشروع ص ٩٣] على النهج الذى سلكته هذه المجلات لتملأ فراغا كبيرا فى المكتبة المصرية والعربية ويعبر عن هذا د . بطرس فى مقدمة مشروعه ويقول :

لايكاد يوجد بلد ذو شأن فى السياسة الدولية الا ونرى فيه أكثر من مجلة متخصصة فى شئون السياسة الدولية تضطلع بمهام قومية جليلة الخطر فى مقدمتها : ابراز المعالم الاساسية لسياستها العامة فى صورة واضحة ورسم خطوطها العريضة او الدقيقة وتبين الاهداف التى تسعى الى تحقيقها والاعانة على كشف العقبات التى تعترض سبيل سياستها .
وجمهوريتنا الفتية مع انها فى طليعة الدول العربية وفى طليعة الدول الافريقية وفى طليعة الدول الاسلامية ، وفى طليعة دول عدم الانحياز .. ومع أن القاهرة غدت ملتقى المؤتمرات الدولية ومع أن رئيسها السيد جمال عبد الناصر من الحنكة والحكمة والتمرس فى السياسة الدولية ماجعله صاحب مدرسة فكرية سياسية ، مع هذا كله فليس فى جمهوريتنا هذه مجلة علمية متخصصة فى

السياسة الدولية بالمعنى الصحيح . كل هذا كان حافزا على التفكير فى اصدار مجلة متخصصة فى السياسة الدولية وتملأ الفراغ الذى ألمحنا اليه آنفا تتخصص فى السياسة الدولية .

ولاشك أن مراجعة الاعداد المائة والسبعة التى تولى د . بطرس رياسة تحريرها والاشراف عليها منذ يوليو ٩٦٥ وحتى يناير ١٩٩٢ توضح الى أى حد نجح د . بطرس فى تحقيق مشروعه الصحفى طوال العقود الثلاثة الماضية . لقد مارس الصحافة المتخصصة وهو أستاذ جامعى مرموق ليجعل منها أداة اتصال بين الفكر السياسى المصرى والمجتمع وكانت لغته الصحفية علمية ميسرة بعيدة عن استخدام المصطلحات المعقدة وتخاطب كل الفئات .

ولم يكن « . بطرس غالى رئيسا شرفيا لتحرير السياسة الدولية فهو على علم كامل بأسرار المهنة « تحريرا .. واخراجا صحفيا .. وتسويقا » لقد حضر بنفسه الى مطابع الأهرام التجارية بكورنيش النيل فى يونيو ١٩٦٥ ليتابع عن كثب عمليات جمع مادة العدد الأول على ماكينات الجمع التقليدية بالرصاص « أنترتيب ، لينوتيب » وكان يتدخل بالرأى فى تحديد شكل الصفحة وهى مجرد سطور من رصاص موضوع فى اطار من حديد ويناقش عامل التوضيب فى التقليل من استخدام « الرقائق » بين سطور الرصاص . ومع تطوير مطابع الأهرام وتزويدها بأحدث ماكينات الجمع التصويرى ظل د . بطرس شغوفا بمعرفة الامكانات الجديدة لهذا التطوير وكان يبدى بين حين وآخر وهو فى مكتبه بوزارة الخارجية ملاحظات للاهتمام بتنسيق أعمدة الصفحة فى المونتاج أو محاولة استخدام الكثير من الشبكات فى اخراج الصفحة .. الخ . وأكثر من هذا فكثير ماقام د . بطرس بتبنيط المقالات قبل ارسالها الى المطبعة بالبنط المناسب ٩ أو ١٢ ابيض او اسود .. ويوحدة القياس المعروفة « الكور » ويختار بنفسه ألوان الغلاف ويحدد رسومه ويعيد صياغة عناوينه .

ومع صدور كل عدد يظل د . بطرس يتابع أرقام التوزيع فى مصر والعواصم العربية ويكون سعيدا وهو يتلقى بين حين وآخر ملاحظات القراء على كل عدد من أعداد المجلة (شكلا او موضوعا)

وظلت الحجرة ٦٢٧ بالدور السادس بالأهرام أربعة عشر عاما تنتظر د . بطرس منذ تركها لاول منصب وزارى عام ١٩٧٧ عازما على العودة الى كرسى الصحافة المتخصصة مرة لخرى وظل يكتب للسياسة الدولية ويتابع اعداد مشروعها مع هيئة التحرير طوال سنوات الوزارة التى اكد خلالها مهارته الدبلوماسية فى المحافل العربية والافريقية والدولية ومن ثم كان اختياره كسادس امين عام للامم المتحدة وهو فى الوقت نفسه اول اكاديمى يتولى هذا المنصب ليمارس بنفسه مواصفات الوظيفة الدبلوماسية التى كتب عنها الكثير فى مؤلفاته ومقالاته فى السياسة الدولية وغيرها من المجلات الاجنبية .

وهيئة تحرير مجلة السياسة الدولية إذ تقدم هذا الملف التذكارى ، فانها تسجل هنا الدور الرائد للدكتور بطرس بطرس غالى فى الصحافة المتخصصة فى إطار المؤسسة الام .. مؤسسة الاهرام العريقة .

ملف العدد [١]

د . بطرس :
مصر .. الدور والمكانة

السيد يسين

يحق لمجلة « السياسة الدولية » ان تفخر بأن رئيس تحريرها الدكتور بطرس غالى قد انتخب سكرتيرا عاما للامم المتحدة . ومن يطالع التاريخ الاكاديمى والسياسى والدولى الحافل له ، ليدرك على الفور ان اختياره كان اقرارا بخبرته العميقة فى مجالات القانون الدولى والعلاقات الدولية من جانب ، وتكريما لمكانة مصر فى العالم المعاصر من جانب اخر .

وتبدو هذه الخبرة العميقة المتراكمة للدكتور غالى من تتبع مساره الاكاديمى منذ حصل على درجة الدكتوراه فى القانون الدولى من جامعة باريس ، والتى كان موضوعها « مساهمة فى دراسة المنظمات الاقليمية » والتى اصبحت مرجعا معتمدا فى الموضوع منذ ذلك الحين . وقد بدأ عمله الاكاديمى الذى استمر حتى الوقت الراهن فى اطار جامعة القاهرة ، حيث اصبح رئيسا لقسم العلوم السياسية من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧٧ . وخلال نشاطه الاكاديمى حاضر فى عديد من الجامعات العالمية البارزة من اهمها جامعات كولومبيا اعوام ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٧٤ وبرنستون عامى ١٩٥٥ ، ١٩٧٤ ووارسو عام ١٩٦٠ ، والرباط عام ١٩٦٩ وداكار عام ١٩٦٩ ونهرو عامى ١٩٧٦ و ١٩٩٠ وابسالا عام ١٩٨٦ والاكاديمية الملكية بالمغرب عام ١٩٩١ .

هذه مجرد عينة من محاضراته المتعددة فى مختلف القارات ، والتى اكسبته خبرة عميقة بالمشكلات الاوروبية والافريقية والامريكية اللاتينية بالاضافة الى خبرته فى الوطن العربى . غير ان البعد الاكاديمى فى خبرته يضاف اليه بعد سياسى بارز ، حيث شغل العديد من المناصب السياسية فى مصر اهمها عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى العربى (١٩٧٤ - ١٩٧٧) ، وعضو المكتب السياسى للحزب الوطنى ، ووزير الدولة للشئون الخارجية (١٩٧٧ - ١٩٩١) ونائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية من عام ١٩٩١ ، وعضوا بمجلس الشعب منذ عام ١٩٨٧ .

وتكتمل خبرة الدكتور بطرس غالى المتنوعة بانجازاته فى مجال الصحافة المتخصصة . حيث رأس مجلة الاهرام الاقتصادى التى اصدرتها مؤسسة الاهرام عام ١٩٥٩ واستمر رئيسا لتحريرها حتى عام ١٩٧٥ كما رأس تحرير مجلة السياسية الدولية منذ انشائها عام ١٩٦٥ .

واستطاع فى هذا المجال ان يبسط معالجة المشكلات الاقتصادية والدولية بحيث يستطيع ان يتابعها القارئ العادى .

ويمكن القول ان كل هذه الخبرات المتنوعة ، سمحت للدكتور بطرس غالى بان يسهم اسهامات ايجابية فى الحوار العالمى بين الشمال والجنوب ، وفى دفع الحوار كذلك بين الجنوب والجنوب .

غير انه مهما كانت الخبرات العميقة التى يمكن ان يمتلكها شخصية بارزة كالدكتور بطرس غالى ، فلم يكن مقدرا لها ان تأخذ وضعها على المستوى الدولى الا من خلال موقع محدد وفى ضوء مناخ سياسى وفكرى ساند .

اما الموقع الذى انطلق منه الدكتور غالى فهى مصر ، بكل تراثها التاريخى العريق ، وموقعها الجغرافى الفريد ، ووضعها فى قلب العالم العربى ، فى الوقت الذى تعد فيه جسرا بين قارات متعددة ، وهى التى سمحت لشخصيات مصرية متعددة ، ان تزدهر مواهبها وتنضج خبراتها ، وتبرز على الساحة العالمية من رجال القانون والاقتصاد والسياسة والثقافة .

غير ان مصر ليست فقط هى التراث التاريخى العميق ، ولكنها ايضا الحاضر الذى اتسم باستمراريته عبر نظم سياسية متعددة منذ حصول مصر على الاستقلال ، وجلاء القوات البريطانية عنها . هذا الحاضر الذى اتسم بصياغة مشروع حضارى تقوم اسسه على بناء القوة الذاتية ، والتحديث ، والتنمية ، والجمع بين الاصالة والمعاصرة . وبالرغم من المعارك الكبرى التى خاضتها مصر للحفاظ على استقلالها الوطنى ، والدفاع عن هويتها العربية، وتجميع قوى الوطن العربى تحت شعار القومية العربية ، الا انها بجهود طلائعها المثقفة فى ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة لم تتوقف ابدا عن الحوار مع العالم ، من منطلق تاكيد قيم السلام العالمى والشرعية الدولية .

غير انه يمكن القول ان مصر بعد ان انهت صراعها مع اسرائيل ، وتفرغها لجهود التنمية ، انطلقت فى مجال تحقيق الانفتاح الاقتصادى ، وتوفير المناخ الديموقراطى بتاكيد قيم ومؤسسات التعددية السياسية والفكرية ، وتاكيد حكم سيادة القانون ، وتوحيد الصف العربى ، وصياغة خطاب سياسى جديد وخلاق للحوار مع العالم ، والدعوة لانشاء نظام عالمى يقوم على اساس العدل والمساواة والسلام .

ولاشك ان الرئيس محمد حسنى مبارك منذ توليه رئاسة الجمهورية ، قد عمق كل هذه الخطوط الرئيسية فى سياسة مصر الخارجية ، واستطاع بجهوده الدائبة ان يؤكد مكانة مصر العالمية ، من خلال حركة دائبة فى كافة المجالات ، وعن طريق انشاء علاقات وثيقة مع زعماء العالم البارزين فى الغرب والشرق والعالم الثالث .

ولعل ما استقبل به خطابه فى البرلمان الاوربى باستراسبورج من حماس بالغ ، لدليل على انتقال مصر من كونها قوة اقليمية كبرى ، لتصبح طرفا فاعلا فى العملية التاريخية الكبرى التى تتعلق بانشاء نظام عالمى جديد لاتهيمن عليه قوة عظمى ايا كانت ، تحقيقا لحلم البشرية فى تحقيق سلام عالمى لكافة الشعوب . وفى هذه المسيرة الطويلة ، كان بطرس غالى احد الكوادر المصرية البارزة ، التى نفذت هذه السياسة ببراعة واقتدار .

وبعد ، اذا كانت مصر قد قدمت واحدا من ابرز مبدعيها على مر التاريخ وهو الكاتب العظيم نجيب محفوظ الى العالم ، بعد ان فاز بجائزة نوبل ، تتويجا لمسيرة ابداعية نادرة ، فها هى اليوم وفى مجال السياسة العالمية ، تقدم واحدا من ابنائها البارزين ليكون السكرتير العام للامم المتحدة . ونحن على يقين اننا على ابواب نهضة مصرية شاملة ، تؤكد اهمية موقع مصر فى محيطها العربى ، وتعزيز مكانتها فى النظام العالمى .

ونحن اذ نهنىء الدكتور بطرس غالى بانتخابه لهذا المنصب الدولى الرفيع ، لنرجو له التوفيق باعتباره من ابناء العالم الثالث ، لكى يسهم فى صياغة نظام عالمى جديد ، تشترك فى اثرائه كافة الثقافات الانسانية المعاصرة ، سعيا وراء عالم خال من اسلحة التدمير الشامل ، متحرر من الحروب والمجاعات والفقر ، عالم جديد يؤمن بالعدل والمساواة والحرية لكافة الشعوب .

د . بطرس غالى مع الاستاذ إبراهيم نافع على منصة احدى الندوات العربية فى دار الاهرام

ملف العدد [٢]

رؤية بطرس غالى للسياسة والعلاقات الدولية

د . محمد السيد سليم

يمثل الدكتور بطرس بطرس غالى حالة من الحالات القليلة وربما النادرة ، التى استطاع فيها استاذ العلوم والسياسة أن يجمع بين الدراسة الاكاديمية المتخصصة ، وبين الكتابة السياسية والثقافية العامة ، وبين ممارسة السياسة العملية . فخلال الفترة من سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٧٧ درس العلوم السياسية والقانون الدولى العام بالجامعات المصرية والأجنبية ، وابتداء من سنة ١٩٥٨ دخل ميدان الكتابة العامة للجمهور العام والمثقف ، واعتبار من سنة ١٩٧٧ تولى منصب وزارة الدولة للشئون الخارجية فى مصر ، وحتى سنة ١٩٩١ حيث انتخب امينا عاما للامم المتحدة . ولا يكاد المرء يتعرف على حالات مشابهة لهذا التطور الفكرى الفريد ، اللهم الا فى حالة الرئيس الامريكى الاسبق وودرو ويلسون ، الذى كان أستاذا للعلوم السياسية قبل ان يصبح رئيسا للولايات المتحدة ، ووزير الخارجية الامريكى الأسبق هنرى كيسنجر .

إن هذا الجمع بين الدراسة الاكاديمية للعلوم السياسية والسياسة العملية اتاح للدكتور بطرس غالى أن يبلور مدرسة محددة فى التفكير السياسى ، وأن يطبق الظواهر السياسية ، وان يختبر مقولات تلك المدرسة فى الواقع العملى ، مما مكنه من تطوير رؤية سياسية « واقعية » ، تعرف الفارق بين ما يقال فى قاعات الدراسة الجامعية ، وما يصلح للتطبيق فى السياسات التطبيقية وتعرف حدود الممكن والمستحيل فى النظام السياسى وفى العلاقات الدولية .

وتشهد غزارة الانتاج الفكرى للدكتور بطرس غالى ، حتى بعد توليه منصب الوزارة ، على انه يمتلك رؤية متكاملة للحياة السياسية (الداخلية والدولية) ، وأنه ظل يطور تلك الرؤية ويختبرها عمليات ، وأن هذه الرؤية قد تطورت مع تطور النظام الدولى ، ولم تجمد عند تصور مرحلى معين ظل يتمسك به رغم مخالفته لحقائق الواقع الدولى

ولسنا فى حاجة الى ان نشير الى ان من الصعب الالمام بمختلف ابعاد التفكير السياسى للدكتور بطرس غالى فى هذه الدراسة المحدودة ، نظرا لاتساع وتنوع تلك الابعاد ، وتعدد مراحل تطورها . ولذلك ، فإننا سنركز على بعض العلامات الكبرى لهذا التفكير مع التركيز على رؤيته للعلاقات الدولية باعتبار ان هذا الفرع من فروع العلوم السياسية هو مجال تخصصه الرئيسى ، والمجال الذى مارس فيه السياسة العملية لأكثر من عقد من الزمان ، تاركين مهمة الدراسة المنهجية المفصلة لفكر بطرس غالى السياسى لدراسة تالية اكثر تعمقا . وسنعتمد فى تحديد معالم تلك الرؤية على احاديثه وكتاباته السياسية العامة طوال العقد ونصف العقد الأخيرين.

الطبيعة الأساسية للسياسة والتاريخ :

إن نقطة البدء فى تحديد معالم الرؤية السياسية العامة للدكتور بطرس غالى تكمن فى تحديد رؤيته لطبيعة الحياة السياسية . لان تلك الرؤية هى التى ستحدد تصوره للسياسات والاستراتيجيات فى مرحلة لاحقة . وينطلق بطرس غالى من تصور الحياة السياسية باعتبارها « عملية نسبية » فى الاساس بمعنى انها عملية حركية تشهد تغيرات متلاحقة لا تثبت عند وضع معين .. فكل شىء نسبى فى الحياة ، نحن ومن حولنا ، والآخرون والأشياء .. تمحى احداث لتحل محلها اخرى ويذهب أناس ويستبدل بهم من يأتى بعدهم : إن هذه النسبية عند بطرس غالى تعنى بالنسبة للسلوك السياسى ، ضرورة تبنى استراتيجيات وسياسات توفيقية تقوم على الاعتراف بحقائق الواقع وعدم مناطحتها ، كما سنرى من ناحية ثانية ، يرى بطرس غالى ان الظواهر السياسية مترابطة ترابطا عضويا ، ويؤثر بعضها فى البعض الآخر ، وعلى سبيل المثال ، هناك علاقة طردية بين التخلف وحقوق الانسان ، مؤداها انه كلما أوغل مجتمع فى التخلف ، ضعفت حقوق الانسان فيه ، وعلى العكس ، تقوى حقوق

الانسان كلما سار المجتمع شوطا فى طريق التطور .. و« لا حرية سياسية ولا استقلال سياسى بدون حرية رغيف الخبز واستقلالية الحصول عليه » .

كما ان عدم الاستقرار فى العالم الثالث ، لابد وأن يؤثر على الأوضاع السياسية فى باقى أنحاء العالم ، أى أن الظواهر السياسية تنتقل من مكان جغرافى الى مكان جغرافى آخر ، وهكذا .

من ناحية ثالثة يرى بطرس غالى أن العملية السياسية ، باعتبارها عملية نسبية تطورية تتضمن قدرا من الصراع السياسى ، وإن كان هذا الصراع ليس هو المميز الوحيد لتلك العملية .

فهناك اشكال عدم الاستقرار المتمثلة فى الانقلابات العسكرية والحروب المحلية والحركات الانفصالية فى العالم الثالث وتنشأ ظواهر الصراع فى العالم الثالث . من عاملين رئيسيين هما التخلف بما يؤدى اليه من عدم استقرار وشيوع القبلية وتعاظم مشاكل الحدود ، أما العامل الثانى فهو تأثير الدول « الكبرى التى تشجع الصراع داخل وبين دول العالم الثالث » .

كذلك ، فالانسان لديه حب غريزى فى البقاء واستمرارية الحياة عبر الأجيال المتعاقبة ، مما يدفعه الى صراعات متتالية للتغلب على عوامل الفناء فى البيئة المحيطة به ، لابتكار الادوات التى تؤدى الى إطالة الحياة . ويؤدى ذلك كله الى اشكال متعددة من الصراعات الاجتماعية . وفى الوقت ذاته ، يرى أن الصراع ليس ظاهرة حتمية ، وإنما ظاهرة يمكن التغلب عليها عن طريق مجموعة من الأدوات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية . وتبدأ تلك الأدوات « بتوفير الحدود الدنيا من متطلبات الانسان المادية » وذلك كشرط لحل الصراع السياسى وتحقيق « سعادة الانسان » ولكن توفير تلك الاحتياجات ليس ضمانه لحل الصراع السياسى ، إذ تظل كلمات الانجيل القائلة بأنه ليس بالخبز وحده يحيا الانسان صحيحة وثابتة : فمن الضرورى توفير الحد الادنى من الحرية للانسان . واحترام حقوق الانسان بشكل عام ، ويشمل ذلك احترام الحاكم والمحكوم للنظام والقانون وتحسين المستوى التعليمى والثقافى للفرد ، وغيرها من الأمور المعنوية الكفيلة بهندسة الصراع الاجتماعى ، الذى هو كما قلنا ، ظاهرة قابلة للحل . ضف الى ذلك اعتقاد أساسى فى ضرورة تقليص دور الدولة الاجتماعى وان يقتصر هذا الدور على التوجيه وتهيئة الظروف الملائمة لتعبئة الطاقات الاجتماعية وفتح الطرق أمام روح الريادة التى لا تكبحها القيود ، وتشجيع النشاط الخاص فى الاطار الأخلاقى والقانونى السائد فى المجتمع .

ويرتبط بذلك كله رؤية بطرس غالى للتطور التاريخى بصفة عامة . وهو فى هذا الصدد ينطلق من الاعتقاد الجازم بأن للفرد دور أساسى فى تحريك التاريخ « فالانسان الفرد ما يزال هو المحور الاساسى والمحرك الدولى فى التطور والتقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وفى تاريخ المجتمعات بصفة عامة . ولا يقلل من هذا الدور ان المجتمع الدولى قد دخل العصر النووى ، وعصر غزو الفضاء . ذلك ان التحدى الناجم عن الثورة النووية والثورة التكنولوجية من شانه ان يضاعف امكانات الانسان لكى يلعب دورا محوريا فى تاريخ المجتمعات . ولا يختلف هذا الدور الذى يلعبه الفرد حسب مرحلة التطور الاجتماعى ، فى نظر بطرس غالى ، إذا أن « الحقيقة الواقعية هى ان الانسان الفرد سواء فى المجتمعات المتقدمة او المتخلفة . لا يزال يتمتع بقدرة كبيرة على ان يلعب دورا محوريا فى توجيه وضع المستقبل . وفى مجال أخر يضيف الى ذلك انه منذ نشأة الحياة الأولى . وعبر سلسلة كاملة من المراحل اعتمد التقدم على الانسان ، بوصفه العالم الأصغر الذى يملك عقلا وذكاء قادرين على اكتساب المعرفة واستشفاف المستقبل . يترتب على ذلك ، منطقيا ، أن بطرس غالى لا يرى ان التطور التاريخى يسير وفقا لقوانين وانماط ومراحل محددة ، ولكنه يختلف من إقليم الى آخر ، ومن ظاهرة الى اخرى . فتفاعل العوامل المؤثرة فى العملية السياسية وفى حبكة التاريخ يختلف من مجتمع الى اخر ، حتى انه يرى انه داخل دول العالم الثالث التى تجمعها قاسم مشترك اخطر هو التخلف ، فانه لا يوجد تجانس بين مشكلاته أو تشابه بين الحلول اللازمة « فلا شك أن لكل بلد شروطا وسمات تميز تطور « الاقتصادى والاجتماعى » بذلك يلخص بطرس غالى رؤيته لحركة التطور التاريخى ، وهى رؤية تقوم على التسليم بخصوصيات تلك الحركة من مجتمع الى اخر .

ولكن هذا التصور لعملية التطور التاريخى ولدور الفرد فى تلك العملية لا يعنى ان التاريخ هو عملية عشوائية ، او أنه لا يمكن استقراء التاريخ والخروج من هذا الاستقرار بخبرات معينة تمكننا من التنبؤ باحتمالات التطور التاريخى . فمن الممكن استخلاص انماط تاريخية وتوظيفها للتنبؤ باحتمالات التطول المستقبلى . ومن ثم ، فالتنبؤ التاريخى ممكن» فى نظر بطرس غالى . وان كان ذلك يتم بشروط معينة . ولنضرب لذلك بعض الأمثلة « فحقائق التاريخ الواقعية تشير الى ان الثورات العالمية تعانى من الانتكاس والانكفاء على الذات ، والتحول الى مجرد ثروات وطنية ذات أهداف قومية : اى أن الثورة ذات الأبعاد العالمية ، مهما كان محتواها الايديولوجى ، ليست قابلة لتحقيق أهدافها ، او لتحقيق المعمورة الفاضلة ، و «وإن كان التطور العالمى الذى يحفر مجراه الان يتجه صوب مزيد من العالمية التى قد تسمح فى المستقبل بتحقيق هذا الحلم . » كذلك ، « تعلمنا دروس التاريخ ، سواء فى الماضى أو فى الزمن المعاصر ، ان القوة العسكرية ، حتى وإن نجحت فى تغليب طرف من أطراف

النزاع الناشب ، على الطرف الاخر ، فان ما ينفقه الطرفان المتنازعان من دماء وعداء ، يظل بمثابة ميراث نفسى معقد ذو جرح غائر لا يندمل يثقل العلاقة بين الطرفين . » واخيراً ، « تدلنا دروس التاريخ ، البعيدة منها والقريبة أن كل محاولة لفرض السلام دون توافر مقوماته الأساسية التى تتمثل فى العدل وفى إرضاء مصالح الأطراف المعنية قد باءت بالفشل ، وكان السلام الناجم عن مثل هذه المحاولات اشبه بهدنة مؤقتة تنتهى بمواجهة . وفى حالات محدودة تحدث بطرس غالى عن « حتميات تاريخية معينة » كحديثه عن أن « مصير نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا هو إلى الفشل المحتوم . » او حديثه عن أن تحديات الواقع والمهام الملقاه على عاتق شعوبنا تجعل من بقائنا قضية قدر مفروض ■ . وهى اشارات لا تعكس ، فى رأينا اعتقاد فلسفى بوجود حتمية تاريخية ، وإنما اعتقاد ادائى بضرورة القيام بأفعال معينة . فليس هناك مجال فى النسق . الفلسفى لبطرس غالى للقدرية التاريخية .

ومن ثم فان للدكتور بطرس غالى رؤية خاصة للسياسة والتاريخ ، ليست مستمدة من ايديولوجية معينة ولكنها تستند الى الخبرة الواقعية والرؤية الذاتية ، رؤية تركيبية تنهض على مفاهيم نسبية العملية السياسية وتطورها وترابطها المستمر ، والاعتراف بوجود الصراع ، ولكن فى الوقت ذاته رفض حتمية الصراع وتصور امكانية حله بوسائل مادية ومعنوية محددة . هذا الى جانب رؤيته لحركة التاريخ كعملية نسبية متفاوتة يمكن استقرائها والتعلم منها والاستفادة منها لفهم المستقبل ووضع افضل السياسات لحل المشكلات .

طبيعة العلاقات الدولية

المتأمل لرؤية بطرس غالى للسياسة والتاريخ لابد وان يلاحظ ان هذه الرؤية تشكل الاساس الفلسفى لرؤيته لطبيعة العلاقات الدولية . ونظرا لان بطرس غالى قد دخل الى باب العلاقات الدولية من المدخل القانونى ، ومارس السياسة العملية فى مرحلة توازن الرعب النووى والانفراج بل والوفاق العالمى . فان رؤيته العلاقات الدولية تشكل تركيبية خاصة من المنظور التقليدى الذى يرى العلاقات الدولية من زاوية « الفوضى الدولية » ، ومن المنظور الحديث الذى يراها من زاوية « المجتمع العالمى » و « الاعتماد المتبادل » فهو لا يصنف تماما على انه من انصار اى من هذين المنظورين ، ولكنه طور منظورا خاصا عكس رؤيته الليبرالية للحياة السياسية ، وخلفية القانونية ، ونزعته الاستقلالية فى التفكير والتنظير .

يرى بطرس غالى النظام الدولى الراهن على انه نظام مختلط يتضمن فى ان واحد عناصر للصراع واخرى للتعاون . فالنظام الدولى يتضمن اشكال عديدة من الصراعات ، المرتبطة ببنية هذا النظام . بعبارة اخرى فهذه الصراعات ليست مجرد ظاهرة عابرة ، ولكنها ترتبط ارتباطا وثيقا بتركيب النظام . « فاذا كانت ثورة المواصلات قد عملت على التقارب بين الشعوب فان الثورة التكنولوجية عملت على زيادة الفجوة واتساع الهوة بين الشعوب بما حققته من مزيد من التقدم والثراء للدول الصناعية المتقدمة ، وبما فرضته من مزيد من التخلف على الدول الفقيرة والنامية . » وسوف يؤدى ذلك الى « فاصل حضارى يباعد بين العالم الغنى المتطور وبين العالم الفقير المتخلف وإلى درجة قد يصبح الحد منها عسيرا بين شعوب العالم المتقدم وشعوب العالم الثالث . اضف الى ذلك ان لثورة التكنولوجية . فى نظر بطرس غالى ، ستؤدى الى ظهور مشكلات عالمية جديدة لنقص الطاقة ، ونضوب المواد الخام ، وانهيار الموازانات البيئية ومشكلة السلام . اكثر من ذلك ، فهو يرى أن مستقبل النظام الدولى يتجه نحو مزيد من الانقسام الثلاثى الى مجتمعات ثلاثة ليس هناك حوار بينها ، المجتمع الأول وهو الدول المتقدمة الغنية ، والمجتمع الثانى ، عواصم الدول الفقيرة المتخلفة ، وذلك فى الوقت الذى ينفسح فيه المجتمع الثالث ليضم ارياف العالم الثالث . ومن خلال هجرة العقول سيتعمق هذا الانقسام . وهذا التصور فى راى بطرس غالى ، يعبر عن « مجمل التطور السائد ويعبر عن الاتجاهات الرئيسية التى يسير عليها التطور فى السنوات القادمة . معنى ذلك أن بطرس غالى يرى النظام الدولى وقد انقسم على اسس اقتصادية واجتماعية الى وحدات ثلاث بصرف النظر عن التوجه الايديولوجى ، وهذه الوحدات ستتفاعل مستقبلا تفاعلا صراعيا يهدد الاستقرار الدولى . وفى نظر بطرس غالى ، فإن هذه القضية هى القضية الاهم التى تمثل جوهر النظام الدولى الراهن وتحتل اولوية على جدول أعمال المستقبل ، لان [illegible] القضية تشكل جوهر مايسميه الصراع الطبقى على مستوى الشعوب والأمم . » اضف الى ذلك ان المشكلة الرئيسية الثانية فى النظام الدولى ، فى تصور بطرس غالى هى مشكلة التسلح النووى وما يمكن ان يترتب عليه من فناء الجنس البشرى . ولكن هذه القضية ليست بمستوى خطورة مشكلة التخلف لان العالم قد تجاوز خطورة المواجهة بين الشرق والغرب واصبح ، بعد الوسائل التى يمكن له بموجبها احتواء هذه المواجهة القادمة لا ريب : ومن الواضح ان بطرس غالى يرى ان الصراع الطبقى بين الشمال والجنوب هو محور الصراع الدولى الراهن والمستقبل وأن تلك هى المشكلة التى تهدد استقرار هذا النظام ، ويلخص هذه الرؤية كلها بقوله : « لم تكن عدم المساواة فى العصور السابقة محل قلق لانه كان يسود عالم منقسم غير متصل الاجزاء .. ويحصول المستعمرات على استقلالها بسقوط الظاهرة الاستعمارية فى اعقاب الحرب العالمية الثانية اخذ العالم يكتسب صفة

العالمية الحقة وتحرص شعوب العالم الثالث على ممارسة حقوقها كاعضاء فى الجماعة الدولية . ومن ثم غدا التفاوت الواسع وعدم المساواة بين شعوب الأرض يشكل خطرا على الحضارة الانسانية باكملها . كما اخذ يتضح اكثر فاكثر استحالة قيام الاستقرار فى عالم تتباعد فيه مستويات الحياة بين الشعوب على النحو الفاضح الذى نراه الآن : ويتوقع بطرس غالى استمرار الصراعات الدولية فى المستقبل ممثلة فى النزاعات الاقليمية والحروب الأهلية والتدخلات الخارجية لاربعة اسباب . اولها استمرار وتيرة التدهور فى العالم الثالث مما يؤدى إلى زيادة عدم الاستقرار السياسى وثانيهما أن عدم الاستقرار السياسى يشجع بدوره على مزيد من التدخلات الخارجية وتشجيع الاستقطاب الدولى ، وثالثها ، ضعف الأجهزة الدبلوماسية فى الدول النامية التى يوكل إليها مهمة التسوية السلمية للنزاعات الاقليمية ، مما يؤدى إلى استفحال الأزمات ، ورابعها ، لا مبالاة الدول الكبرى التى تهمل النزاعات المحلية طالما انها لا تؤثر على التوازن العالمى .

من ناحية أخرى ، فان النظام الدولى يتضمن ، فى رؤية بطرس غالى ، عناصر اخرى « للاعتماد المتبادل » و « التضامن الدولى » وينهض هذا الجانب فى تصوره الفلسفى على « قوى المنطق المرتبطة بغريزة البقاء » ، فهذه القوى هى التى ستقود تدريجيا إلى الفرضية المحورية التى تقوم على ضرورة العمل الجماعى المنظم لمواجهة مشكلات العالم .. ومن ثم ، فان « التضامن الدولى ، والشعور المتنامى لدى كل من الشمال والجنوب بالانتماء إلى نفس الجنس البشرى الذى يتجه نحو الكارثة ، هو ما سوف يفرض البحث عن الوسائل العلمية والعملية لدراسة « المسالة العالمية » ففى نظر بطرس غالى ، فان العالم اليوم اصبح ، بفضل ثورة المواصلات ، بمثابة قرية واحدة يشترك افرادها فى المصير ذاته فنحن نخوض رحلة مصير واحد على نفس السفينة التى اذا ما غرقت فانها نهاية البشرية .. ويضيف فى مجال اخر ، « العالم الذى نعيش فيه وحدة واحدة ، ولايمكن ان تستمر مجموعة دولية معنية فى النمو والتقدم فى الوقت الذى تتعرض فيه الدول الاخرى لقدر متزايد من الضغوط الاقتصادية .

فى الوقت ذاته نلاحظ رسوخ عناصر اخرى من منظور الاعتماد المتبادل فى رؤية بطرس غالى للعلاقات الدولية ومن ذلك رؤيته لوحدات النظام الدولى على أنها مجموعة متشابكة متعددة من الوحدات التى تضم الدول ، والمنظمات الدولية ، والشركات متعددة الجنسية ، وحركات التحرر الوطنى وغيرها . فلم تعد الدولة الفاعل الوحيد فى النظام الدولى . كذلك ، فان أجندة النظام الدولى لم تعد مقصورة على القضايا الأمنية بالمفهوم العسكرى البحت ، كما ترى مدرسة « الفوضى الدولية » ، ولكن هذه الأجندة اتسعت ، فى رؤية بطرس غالى ، لتشمل قضايا البيئة التى اصبحت هى « الشغل الشاغل للانسان اليوم » ، وقضايا الطاقة ، والانفجار السكانى ، وكيفية مواجهة التخلف الاقتصادية ، ومن ثم ، فقد برزت القضايا الاجتماعية والاقتصادية على أجندة النظام الدولى ، ولم تعد تلك الأجندة مقصورة على قضايا الامن وحدها . وهو مايرتب نتائج متعددة بالنسبة للسياسات والاستراتيجيات الأمثل الواجب اتباعها لحل مشكلات النظام الدولى .

كيف يتصور بطرس غالى الأدوات والسياسات الكفيلة بحل الصراعات الدولية ؟

على مستوى المشكلة الجوهرية للنظام الدولى ، وهى مشكلة الصراع الطبقى بين الشمال والجنوب ، لايرى بطرس غالى مناصا من « ضرورة تغيير جذور للنظام الدولى القائم حاليا الذى يفرض على العالم الثالث علاقات اقتصادية غير متكافئة سواء كان ذلك نظام بريتون وودز على الصعيد المالى ، او النظام الاقتصادى الدولى السائد ، او توازن القوى السياسى والعسكرى القائم . ويشمل ذلك ضرورة وقف التبادل غير المتكافىء بما فى ذلك إلغاء سياسة الحماية الجمركية وغير الجمركية التى تمنع صادرات دول العالم الثالث من الوصول الى الأسواق الخارجية ، وإلغاء الديون الخارجية ، وتقوية نظام الضمان الجماعى العالمى ، وخفض الانفاق العسكرى ووقف سباق التسلح . ومن ثم ، فهو يتصور نمطا جديدا من العلاقات الدولية الأكثر تكافؤا وانفتاحا ، والاقل ميلا إلى الدخول فى سباقات للتسلح . وهو هنا يدافع عن تغير جوهرى فى هذا النظام . أما على مستوى المشكلات السياسية الأخرى ، كالمنازعات الاقليمية ، فانه لايرى بديلا لاستراتيجية الاتصال والتفاوض بين الاطراف المتنازعة ، وبالذات على مستوى قمة النظام الدولى ، ففى مؤتمرات القمة تكمن فوائد الوحدة والوئام الاخوى والتكامل ، ولاتزال مؤتمرات القمة ، مهما قيل عن قدرتها على الحسم ، الوسيلة الوحيدة التى نملكها لحل مشكلاتنا . وقد دافع عن هذه الاداة فى تعامله مع كل المنازعات الاقليمية التى تعامل معها سواء فى القارة الافريقية او خارجها . وربما كان الاستثناء الوحيد هو تعامله مع مشكلة الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا . « فلا أرى حلا فعالا فى مواجهة غباء وغطرسة حكم الاقلية البيضاء فى بريتوريا الا بفرض العقوبات الالزامية الشاملة للضغط على نظام النقل العنصرى » كما ان تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة تجاه نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا هو انسب الوسائل السلمية التى تملكها الجماعة الدولية لانهاء الفصل العنصرى » ولعل ذلك يقودنا إلى عنصر اخر من عناصر رؤية بطرس غالى للعلاقات الدولية وهو التركيز على عدم استعمال

القوة العسكرية كاداة لتسوية المشكلات الدولية ، فالقوة العسكرية ، عنده ، تؤدى إلى خلق مواريث نفسية معقدة بين المنتصرين والمهزومين ، تثقل العلاقة بينهم فى المستقبل ، وتهدد بانفجار النزاع مرة أخرى ولذلك ، فقد دافع دائما عن عدم اللجوء إلى القوة ، وتجنب المواجهة العسكرية ، والتسوية السلمية للمنازعات ، وأقصى مادافع عنه من أدوات القوة ، كان هو اللجوء إلى الضغوط الاقتصادية والسياسية فى مواجهة نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا

موقع حركة عدم الانحياز فى خريطة العلاقات الدولية :

يؤمن بطرس غالى ايمانا راسخا بأن التطورات الجارية فى النظام الدولى ، والتى ادت إلى اختفاء الاستقطاب الايديولوجى بين الشرق والغرب لم تفقد حركة عدم الانحياز فاعليتها ومصداقيتها فى العلاقات الدولية ، ولكنها غيرت من وظيفتها وفتحت أمامها مجالات أخرى للعمل . وبناء عليه ، فان حركة عدم الانحياز مطالبة بأن « توجد صيغا جديدة للعمل انطلاقا من مبادئها الثابتة ، لمواجهة التحديات الجديدة فى عالمنا المعاصر ، لكى تنجح كما نجحت من قبل ولعل اول المهام التى يحددها بطرس غالى لحركة عدم الانحياز هى ان تسعى للاستفادة من الوفاق الدولى الجديد ، كما كانت تستفيد من مناخ الحرب الباردة بحيث لايتحول الوفاق ، على الاقل ، إلى ان يكون عاملا مضادا للعالم الثالث « يجب ان نضع استراتيجية للاستفادة من هذا التقارب الجديد الذى لانستطيع تغييره ، والاحتياط فى نفس الوقت من النواحى السلبية التى سترافقه بالضرورة ، أى السعى الجدى لكى يكون هذا الوفاق الجديد لصالح دول العالم الثالث وليس على حسابها ، ان يكون فى مصلحة الحوار بين الشمال والجنوب » من ناحية أخرى ، فان حركة عدم الانحياز لاتزال لها وظيفة فى النظام العالمى الجديد تتمثل فى دورها الاقتصادى كنقابة للعالم الثالث تتولى تعميق التعاون بين الجنوب والجنوب ، والاشتراك الفعال فى حماية البيئة ، ورفض ان تكون اراضى بلدان العالم الثالث سلة مهملات للنفايات السامة او النووية ، والظهور فى ميدان العلاقات الدولية باعتبارها الاطار السياسى لدول الجنوب فى حوارها مع الشمال . هذا بالاضافة إلى التعامل مع تحدى جديد داخل دول العالم الثالث ، وهو انقسام دول العالم الثالث الى دول نامية غنية ، ودول نامية فقيرة مما « يهدد وحدة حركة عدم الانحياز » من ناحية ثالثة ، فان لحركة عدم الانحياز دورا أساسيا يمكن أن تلعبه فى ميدان ترسيخ مفاهيم التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، ونزع السلاح ، وعدم استخدام القوة فى العلاقات الدولية أو التهديد باستخدامها وهى كلها مفاهيم ليست مرتبطة بالاستقطاب الدولى بين الشرق والغرب بعبارة اخرى ، فان بطرس غالى يرى حركة عدم الانحياز كاطار سياسى عام يضم دول العالم الثالث ، وهذا الاطار العام يستطيع ان يتأقلم مع الظروف الدولية المتغيرة ، ليس فقط انطلاقا من اعتبارات البقاء السياسى ، وانما من اعتبارات تتعلق بمصلحة دول العالم الثالث ذاتها . وفى هذا الصدد ينبغى ان نشير الى سلسلة الندوات التى اشرف بطرس غالى على تنظيمها اثناء عمله فى وزارة الخارجية المصرية عن عدم الانحياز ، بالاشتراك مع دارسين من الهند ويوجوسلافيا والدول الافريقية لتأصيل مفهوم عدم الانحياز ومناقشة وظائفه الجديدة فى الظروف الدولية المتغيرة ، والتى كان من ثمارها الكتاب الذى حررناه بعنوان عدم الانحياز فى عالم متغير باللغة الانجليزية ، وعدم الانحياز فى الثمانينات ، باللغة العربية ويتضمن الكتابان أهم الأبحاث التى قدمت لهذه الندوات تحت رعاية بطرس غالى .

دور مصر فى النظام الدولى

كيف يرى بطرس غالى الدور السياسى الذى تلعب ويجب أن تلعبه مصر فى النظام الدولى ؟ يوضح استقراء كتابات بطرس غالى أن لديه تصورا مركبا للدور السياسى المصرى فى النظام الدولى يتضمن عناصر متعددة فهو يتصور مصر أولا « كساحة وسيطة لالتقاء الحضارات والأديان والمذاهب . فقد كانت ارض مصر وشعبها ملاذا للمضطهدين والمكافحين من أجل السلام والحرية فى مصر ولد ونشأ موسى ، وفى مصر وجدت مريم والمسيح الملجأ والمأوى » ومصر مجال وسط ليس فقط بالمعنى الجغرافى ، ولكنها كذلك بالمعنى السياسى والفكرى والحضارى ، ومن ثم فهى الانسب دائما لتلاقى الفرقاء عندها او لتوافق الأطراف حولها ، وبهذا المعنى ، فأن مصر مؤهلة لان تلعب دورا مركزيا فى تسوية المنازعات الاقليمية ، وتجمع الأطراف المتنازعة لمناقشة مشكلاتهم ، والقيام بدور قيادى فى تحقيق التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث ومن ناحية ثانية ، فان بطرس غالى يرى ان المجال الرئيسى للدور الدولى المصرى هو القارة الافريقية ، لمصر بموقعها الجغرافى ودورها التاريخى تعد بمثابة البوابة الشمالية للقارة الافريقية بما لها من صلات وعلاقات ودور فى الماضى والحاضر ، وبما قدمت من عطاء عبر التاريخ ومن مساعدات وتأييد لحركات التحرر الافريقية فى عصر المواجهة مع الاستعمارية بما يجعل حضورها الافريقى متميزا ورسالتها ذات مضمون حضارى خاص لاقرين له » ومصر ، كما يقول بطرس غالى ، هى « مدخل القارة الافريقية وهى « اولا » دولة افريقية تعيش وتزاول افريقيتها » ولذلك ، فالامن المصرى مرتبط بالأمن الافريقى ، كما أن اهتمام « الدبلوماسية المصرية

بالعلاقات الافريقية هو اختيار استراتيجى يستند إلى الربط بين الامن القومى المصرى والأمن الافريقى . ويلخص بطرس غالى رؤيته الواضحة والثابتة للدور الدولى المصرى باعتباره بالاساس دورا افريقيا بقوله : « مصر حباها الله بموقع فريد . فهى البوابة الشمالية الشرقية لافريقيا فمصر تكاد تكون الدولة الافريقية الوحيدة التى تربط وسط وقلب القارة بشمالها ومن هنا ، فان قدر مصر الافريقى ليس نابعا من فراغ .. والاهتمام المصرى بافريقيا يرجع إلى بداية تاريخ مصر نفسها ، وأعنى منذ عهد الفراعنة . فلعلك تذكر فترة حكم حتشبسوت ، وانطلاقة مصر إلى منابع النيل . ويضيف فى مقام آخر ، ان « الدائرة التى يجب أن تنال اهتمامنا يجب ان تكون الدائرة الافريقية وذلك لأن نهر النيل يمثل حياة مصر »

ومصر ، عن بطرس غالى ، دولة افريقية بالاساس . ليس فقط كذلك ، ولكنها دولة افريقية ممتدة جنوبا حيث تظهر منابع النيل . ولذلك فانه يعترض على تصنيف مصر فى اطار الامم المتحدة على انها جزء من الشمال الافريقى ، ويرى انها يجب تصنف مع دول وادى النيل انطلاقا من الضرورات الجغرافية المكانية فعبقرية مكان مصر تحتم ذلك (الاهتمام بافريقيا)

أما عن الدور المصرى فى القارة الافريقية ، فهو دور توافقى اولا يتضمن السعى إلى تسوية المنازعات بين الدول الافريقية وتحقيق « الوفاق الافريقى » ، أى أنها صانعة السلام الافريقى ودور تنموى اقتصادى ثانيا ينطوى على العمل على نقل الخبرات الفنية المصرية إلى باقى الدول الافريقية . « فمصر تولى أهمية قصوى للأزمة الاقتصادية الضارية فى افريقيا وتسعى للعمل على مواجهتها » كما أنها « تسعى للقيام بدور رائد فى معركة التحرر الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والاجتماعى لشعوب القارة الافريقية كما أن مساهمات الصندوق المصرى للمعونة الفنية لافريقيا هى « تعبير عن مسئولية افريقية مصرية تجاه الانسان الافريقى فى المقام الأول » ويرتبط بذلك أن بطرس غالى كان يرى افريقيا بمثابة

المجال الرئيس للتحرك الاقتصادى المصرى الخارجى . فالمنطق الاقتصادى يجعل من الدول الافريقية السوق المستقبلى الأساسى لزيادة الصادرات وتنمية المنتجات المصرية التى يصعب تصديرها الى الأسواق الاوربية والامريكية نتيجة المنافسة الشديدة فى هذه الأسواق »

لقد أثمرت هذه الرؤية الافريقية لطبيعة الدور الدولى لمصر سياسات واستراتيجيات متكاملة طورها بطرس غالى لتنفيذ هذا الدور . كالصندوق المصرى للمعونة الفنية لافريقيا وبلورة مجموعة دول حوض وادى النيل (الاندوجو) ، ورابطة الأحزاب الاشتراكية الافريقية ، وفكرة مشاركة القطاع الخاص فى تنفيذ الدور الاقتصادى الافريقى لمصر ، وفكرة « التعاون الثلاثى » ومفادها أن يتكامل الدعم المالى لاحدى الدول المتقدمة اقتصاديا مع الخبرة الفنية المصرى لدعم عمليات التنمية والتدريب فى الدول الافريقية وهى صيغة جديدة تتضمن توفير نفقات نقل الخبرة التى تدفعها الدول المتقدمة ، و « تدوير العقول المصرية » حيث تقوم تلك العقول بالدور الوسيط ، وفى النهاية تنمية القارة الافريقية . وهذه الفكرة قريبة الصلة إلى حد بعيد بمفهوم « الصندوق المصرى للمعونة الفنية لافريقيا الذى ينهض على نقل الخبرة المصرية و « تدوير العقول والتفاعل البشرى اكثر منه على نقل الموارد »

وأخيرا ، لانستطيع أن ندعى أننا قد أحطنا بكل جوانب رؤية الدكتور بطرس غالى للسياسة والعلاقات الدولية فهذه الرؤية اكثر تشابكا وتنوعا مما عرضنا وتتضمن جوانب نظرية متعددة ، كما انها شهدت نمو وتطورا مستمرا ارتبط بتطور المزاوجة بين الدراسة الاكاديمية والخبرة العملية ، وهى مزاوجة قلما تتاح لكثير من السياسيين . وهذه الرؤية هى التى تشكل اليوم القاعدة الفكرية لسياسات وقرارات الدكتور بطرس غالى باعتباره أمينا عاما للأمم المتحدة ، ولهذا فاننا ندعو إلى اجراء مشروع بحثى يتوفر على اجراء دراسة « منهجية » لمختلف جوانب التفكير السياسى للدكتور بطرس غالى .

ملـف العـدد [٣]

الفكر القانونى للدكتور بطرس غالى

د : عبد الله الأشعل

لا شك إنه يستحيل فى هذا المقام أن تختزل معالم الفكر القانونى لاستاذ الاجيال العديدة ، فإن زعمنا ذلك فهو ظلم للرجل وإسهاماته الوافرة فضلا عما فيه من استهانة باصول البحث العلمى . وقد درجت الدول الغربية على أن تكرم المبرزين من رجال القانون فيها بإصدار ما يسمى Mélange وهو مجلد يشترك فى تحريره تلاميذ المحتفى به وزملاؤه وعارفوا فضله فى فرع تخصصه ، ولذلك فإننى ادعو الى إعداد شىء مماثل لاستاذنا الدكتور بطرس غالى . اما ما اقدمه اليوم فهو مجرد إطلالة سريعة على الاسهام القانونى له ، استجابة لدعوة كريمة من مجلة السياسة الدولية ، فهى فرصة للوفاء ببعض ما ندين به له من علم وفضل .

ودراسة الفكر القانونى للدكتور غالى هى ولا شك اكثر الجوانب إثرة لديه وقربا الى نفسه ، ولذلك فإننى اجازف وادرك انها محاولة محفوفة بكل ما يعتور امثال هذه المحاولات من قصور ، ولكن شفيع التقصير صدق المحاولة وسلامة القصد .

مصادر الدراسة ونطاقها الزمنى :

ومثل هذه الدراسة تستشرف مساحة واسعة من الزمان تبدأ منذ حصوله على الدكتوراه عام ١١٤٩ (ل موضوع التنظيمات الاقليمية) وحتى الآن اى ما ينيف على نصف قرن .. اما مادة الدراسة فهى مجموعة الكتب والبحوث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية فى مختلف الدوريات المصرية والعربية والأجنبية ثم محاضراته فى أكاديمية لاهاى منذ ١٩٦٠ ليكون أول مصرى يحاضر فى هذه القلعة العلمية المنيعة وليكون عضوا دائما فى مجلسها العلمى ، مما جعله حلقة الوصل الوثيقة بين العالم الثالث والغرب ، وعنه عرفنا هذه القلعة التى يعرفها قدرها جيدا المشتغلون بقضايا القانون الدولى العام والخاص .. ولا يفوتنى بهذه المناسبة أن انوه بفضله وتوجيهه لنا لارتياد هذا الصرح العالمى ، ولما وفقت الى الحصول على دبلوم الاكاديمية عام ١٩٧٩ وكان وقتها وزيرا للدولة للشئون الخارجية لم تحل مشاغله العديدة عن تهنئتى ومتابعتى واعتبار مهمتى فى لاهاى مهمة رسمية .

والى جانب الكتب والدراسات ورعايته للبحوث والرسائل الجامعية والتعليق عليها فى المجلة المصرية للقانون الدولى وتقديم الدوريات العالمية ، بسط استاذنا فكره القانونى فى محاضراته الجامعية والعامة ، وفى ممارساته فى وزارة الخارجية ، ثم فى عضويته بلجنة القانون الدولى حتى انتخابه أمينا عاما للأمم المتحدة ، وعضويته بمجمع القانون الدولى ورئاسته لاحدى دوراته واستضافة إحدى هذه الدورات فى القاهرة حيث كانت المرة الأولى التى يعقد فيها المجمع جلساته فى العالم الثالث ، وقد أكسبت هذه الانشطة مصر سمعة تليق بسمعتها التليدة فى مجال القانون منذ بدوى باشا الذى أمضى ١٩ عاما قاضيا ونائبا لرئيس محكمة العدل الدولية . ولا يخفى ان وجود استاذنا فى منصب الوزارة كان رصيدا ماثلا لتاكيد الانطباع لدى دول العالم باحترام المنهج القانونى فى مصر لتسوية المنازعات الدولية واحترام التزاماتها الدولية وربما أضفى قدرا من الاحترام على حكم القانون فى الداخل ايضا .

خصائص الفكر القانونى للدكتور غالى

اولا : **العلاقة العضوية بين اربعة مجالات اساسية وهى القانون الدولى والمنظمات الدولية والعلاقات الدولية والدبلوماسية ، ولذلك نجد كتاباته تنصب على هذه المجالات الاربعة :**

ففى مجال المنظمات الدولية اصدر اول كتاب باللغة العربية « المدخل لدراسة التنظيمات الدولية عام ١٩٥٦ ثم أتبعه بدراسة دستورية للتنظيمات العالمية عام ١٩٥٧ ، ومنظمة الوحدة الافريقية ١٩٦٤ والعلاقات الدولية فى مجال هذه المنظمة عام ١٩٧٤ ، ودراساته وبحوثه فى المجلة المصرية للقانون الدولى واكاديمية لاهاى ومعهد الدراسات العربية ومؤسسة كارينجى وغيرها من الجامعة العربية والمنظمة الافريقية والامم المتحدة وحلف الاطلنطى ووارسوا والحلف البلقانى والاحلاف العسكرية بالاقليمية الاسيوية والاتحاد الامريكى ومنظمة امريكا الوسطى والحلف الصغير .

اما فى مجال العلاقات الدولية والقانونية والدبلوماسية فقد شملت بحوثه مختلف قضايا مصر والقضايا العربية والافريقية والعالم الثالث وقضايا الحدود والاقليات وحقوق الانسان .

اما العلاقة العضوية بين هذه المجالات فقد عكست عقيدة فيما بين القانون والسياسة من روابط راسخة بحيث اكدت كتاباته وتخصصه فى المجالين سلامة النظر الى علاقة القانون الدولى بالسياسة الدولية والتفاعل المستمر بينهما والأسس السياسية للقانون الدولى وحيث يستحيل فهم هذا القانون بغير الدراسة المتخصصة للعلوم السياسية ولذلك تقلد رئاسة قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد من ١٩٦٤ ـ ١٩٧٧ ، فخرج بتقليد المدرسة المصرية من الضيقة الى الافاق العالمية الارحب ، حيث تبدأ دراسة القانون الدولى بدراسة العلوم السياسية وحيث ينتمى القانون الدولى الى أسرة العلوم السياسية الرحبة أكثر من انتمائه الى أسرة العلوم القانونية الداخلية . وقد كان لهذا الاسهام الكبير اثره فى تمهيد الطريق أمام ظهور مدرسة وليدة للقانون الدولى اساسها التخصص فى العلوم السياسية وكان لى شرف التقدم بأول رسالة للدكتوراه فى الكلية فى هذا الفرع .

ثانيا : **الايمان بدور القانون ووحدة مصير البشرية والحكومة العالمية :**

وقد ظهرت ملامح هذا الايمان فى وقت مبكر فى اوائل الخمسينات فى كتاباته عن الحكومة العالمية وفى كتبه عن بدايات التنظيم الدولى وآفاق تطوره ، ودور الامم المتحدة فى مضمار هذه الافاق ، ودور القانون فى ضبط العلاقات بين اعضاء المجتمع الدولى فى إطار سلسلة متدرجة من مجموعات التنظيم الدولى ، ولذلك كان حماسه لتصفية الاستعمار وحقوق الانسان وحقوق الاقليات ، واهمية حكم القانون فى علاقات السلطة فى داخل الدول .

ثالثا : **الايمان بدور العالم الثالث فى صناعة النظام والقانون الدوليين :**

وقد انعكس هذا الايمان بشكل واضح فى جميع كتاباته وفى رصده لحركة النظام الدولى وتنبيهه المستمر الى ضرورة الاعتداد بدور العالم الثالث فى صناعة القانون والنظام الدوليين وعدم الاقتصار فى النظرة الى هذا العالم من منظور اقتصادى وتجارى ، فلديه رصيد حضارى وافر . ورغم ادراكه للواقع الدولى واختلاف اقرار الدول فى هذا الواقع باختلاف أوزانها وقواها الا انه كان يطالب بالمساواة القانونية فى السيادة وحقوق العضوية فى المنظمات الدولية ، واحترام مبدأ التوزيع الجغرافى العادل . وقد لخص أستاذنا هذا الايمان مؤخرا ومنذ بدايات انهيار الاتحاد السوفيتى بالدعوة الى ديمقراطية العلاقات الدولية بحيث يتاح لدول العالم الثالث الاسهام فى صياغة النظام الدولى الجديد بعد أن غابت عن كل النظم الدولية السابقة ولم يكن لها فيها جميعا اى إسهام او اثر .

ولكى يتمكن العالم الثالث من القيام بهذا الدور فلابد أنه يسوى مشاكله سلميا ويرتب أموره فى علاقات الجنوب بالجنوب وأن يكون له صوت موحد . وقد كان دائما يعتب على الغرب إغفاله للاسهامات الثقافية والفكرية للعالم الثالث فلا يزال عتابه لاستاذه روسو لاغفاله إدراج المجلة المصرية للقانون الدولى ضمن الباب الذى يحدده فى المجلة العامة للقانون الدولى : Revue General de Droit International حول المجلات الأخرى تحت عنوان Revue Des revues شاهدا على هذه الغيرة على ضرورة إبراز مساهمات مصر والعالم الثالث .

رابعا : **الواقعية القانونية وإشكالية التداخل بين انماط الاقليمية :**

إنشغل أستاذنا منذ دراساته للدكتوراه بقضية المنظمات الاقليمية ولم يترك منظمة إقليمية والا وشملتها دراساته وبحوثه ، وقد انتهى من هذه الدراسات الى ان لهذه المنظمات دورا هاما فى بناء السلام العالمى وان سلامة عملها فيه ضمان لعمل النظام الدولى كله على اساس أنها تعبير عن خصوصيات إقليمية لابد من الاعتراف بها .

وقد تنبه أستاذنا الى تداخل المنظمات والدول فى اقاليم متعددة وفق تعريفه لفكرة الاقليم وتطوره فى المنظمات الدولية ، خاصة تلك التى تقوم على أيديولوجية قومية أو قارية مثل الجامعة العربية التى تروج للعروبة وتحاول تجسيدها ، ومنظمة الوحدة الافريقية التى تكرس خصائص الافريقانية القارية فى جوانبها السياسية والثقافية الى جانب الاساس العرقى الذى أبرزه اباء هذه النظرية .

ورغم ان هذه الاشكالية قد شغلت فكر أستاذنا منذ اوائل الستينات مع نشأة منظمة الوحدة الافريقية فى وقت كانت فيه مشاعر القومية العربية على اشدها ، وكان لابد من ان يستقيم له النظرة السياسية مع التحليل القانونى وكانت لديه شجاعة الاعتراف بجوانب هذا التداخل فيما عكسته كتاباته خاصة باللغات الاجنبية ، لكن هذا الاعتراف كان يجسد فى الواقع طابع الواقعية القانونية التى تبدا بالاعتراف بوجود واقع سياسى يسعى القانون الى تغييره انطلاقا من هذا الواقع لا لكى يكرسه او يكتفى بتصويره ، وهذا هو بالضبط دور القانون فى المجتمع الدولى كما تصوره لوتر باخت فى سفره القيم بهذا العنوان عام ١٩٣٣ولقد صار استاذنا بسبب تعمقه فى جذور التواصل والتضاد والتلاقى بين تيارات الاقليمية

الافريقية والعربية فارسا من فرسان التضامن العربى الافريقى المعدودين ، كما صار من أشد المتحمسين للمنطق القانونى الواقعى فى تطوير علاقات الجانبين من خلال المبادىء القانونية المشتركة ودور الجامعة ومنظمة الوحدة الافريقية فى هذه العملية ، مع كامل الاحترام لمشاعر الوحدة فى التنظامين والتى تعتمل بشدة من حين الى حين ، والتى راى فيها ظاهرة صحية بعد ان رصد باطمئنان مراحلها والعوامل المؤثرة فيها .

وترتيبا على ذلك ساند استاذنا فكرة الاقليمية القانونية إذ آمن بأنه الأقليمية الافريقية او العربية يتكاملان ويتماثلان فى تاكيد ذات المبادىء المشتركة بل وتتماثل مع بقية المنظمات الدولية فى الشمال والجنوب مادام ميثاق الامم المتحدة هو إطارها جميعا .

خامسا : التطور الحضارى وأساليب التسوية السلمية للمنازعات :

يكشف أستاذنا فى دراساته حول العلاقة بين أساليب التسوية السلمية للمنازعات ومستوى التطور الحضارى أن هذه العلاقة حقيقية بحيث يؤدى التطور الحضارى الى تطور الاخذ بمستويات وأساليب التسوية حتى نهايتها وهى التسوية القضائية . فإذا أخذنا بتقسيم الاستاذ روسو لوسائل التسوية السلمية الى ثلاث مجموعات هى مجموعة الوسائل الدبلوماسية ، ثم مجموعة الوسائل السياسية وأخيرا مجموعة الوسائل القضائية ، فإن الدول تاخذ او تميل الى الاخذ بأى من هذه المجموعات بحسب تطورها الحضارى . ورغم ان هذه النظرية التى عبر عنها أستاذنا فى أوائل السبعينات من خلال دراسته لتطور الواقع فى المنطقة العربية ، الا ان مسيرة هذا التطور حتى الآن وبعد مضى حوالى عشرين عاما على هذه النظرية ، لا تزال تعكس شيئا من صحة هذه النظرة على خلاف فى تفاصيل تناول هذا الموضوع الهام .

هذه نظرة سريعة على مجمل ملامح الفكر القانونى للدكتور بطرس غالى والتى لا تغنى عن دراسة متأنية لهذا الفكر الذى تبلور وتطور خلال نصف قرن من الاسهام النشط فى جميع ميادين الدراسات الدولية فضلا عن ممارساته الدبلوماسية الواسعة ومعرفته الميدانية بأعصاب وتطورات العلاقات الدولية .□

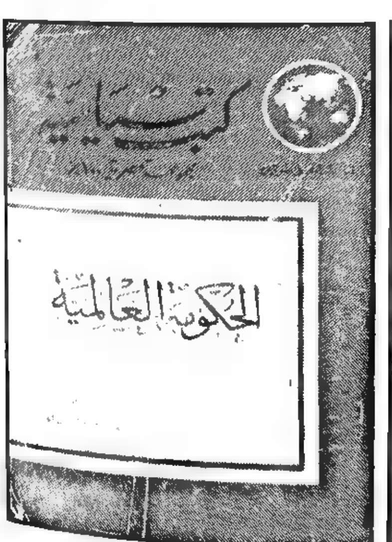

ملف العدد [٤]

حول دلالات اختيار د. بطرس بطرس غالى

د. حسن نافعه

كان ترشيح مجلس الأمن للدكتور بطرس غالى ثم موافقة الجمعية العامة بالاجماع على تعيينه سكرتيرا عاما للامم المتحدة حدثا دوليا مهما ولافتا للنظر . ومن ثم يستحق التوقف عند دلالاته بالتأمل والتحليل .

والواقع اننا اذا حاولنا أن نتأمل المغزى العميق لفوز شخصية مصرية بأعلى منصب دولى ، وفى تلك المرحلة البالغة الاهمية والخطورة من مراحل تطور النظام الدولى ، فسوف نكتشف اننا امام امام حالة تلاحم تام « بين الذات والموضوع » ، كما يقول الفلاسفة ، او حالة تطابق بين الشكل والجوهر . فلا مصر كانت تستطيع ان تعثر على مرشح افضل من بطرس غالى يمكن ان يقبله المجتمع الدولى لشغل هذا المنصب الرفيع ، ولا كان بمقدور بطرس غالى ان يتبوأ هذا الموقع الحساس لو لم تقف مصر وراءه بثقلها السياسى وتوجهاتها الدولية الراهنة .

ولاشك ان الدكتور غالى هو « توليفة » فريدة على كافة المستويات الانسانية والاكاديمية والمهنية . فعلى المستوى الانسانى : تفاعلت عقيدته الدينية وارتباطاته الاسرية ومكانته الاجتماعية وانتمائه المصرى الخالص وانصهرت جميعا داخل بوتقة ثقافة ليبرالية رفيعة المستوى لتجعل منه شخصية ذات ابعاد انسانية شديدة التسامح والنزاهة . وعلى المستوى الاكاديمى يعد بطرس غالى واحدا من ابرز خبراء القانون الدولى والمنظمات الدولية فى العالم . لكنه يتميز فى الوقت نفسه بإدراكه العميق للحدود الفاصلة بين القانون والسياسة ، او بين العدالة بمفهومها المطلق ، والتى يصوغها الضمير الانسانى ، وبين الشرعية الدولية ، والتى تفرزها علاقات وتوازنات القوة فى العالم . وقد منحته خبر ته التدريسية والبحثية العريضة فى العديد من اهم وارقى جامعات العالم فرصة الاتصال والتفاعل مع مختلف المدارس والتيارات الفكرية . لكن هذه الخبرة لم تقتصر على الجانب الاكاديمى او النظرى . [illegible] شغل بطرس غالى منصب وزير الدولة ثم نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية فى مصر ثلاثة عشر عاما متصلة وفى فترة تحولات اقليمية ودولية فوارة ، تمكن خلالها من التعرف على خبايا السياسة العالمية وعقد اوثق الصلات مع اهم صناع القرار فى العالم .

وهكذا اكتملت فى شخص بطرس غالى اهم المقومات الانسانية والمهنية اللازمة لشغل منصب السكرتير العام للامم المتحدة وبطريقة ربما لم تتوافر بمثل هذا الوضوح والتكامل فى اى ممن شغلوا هذا المنصب الرفيع من قبل .

لكن عملية اختيار السكرتير العام للأمم المتحدة لا تخضع لاعتبارات الكفاءة والنزاهة الشخصية وحدهما ، كما هو معروف ، وانما تحكمها ايضا اعتبارات وتوزانات سياسية دقيقة . فعلى الرغم من ان ميثاق الامم المتحدة لم يضع اى شروط او ضوابط تتعلق بجنسية المرشح او انتماءاته الوطنية ، الا ان التجربة العملية تؤكد ان هذه الاعتبارات لعبت دائما دورا مهما بل ومحوريا عند اختيار شخص السكرتير العام . فقد جرى العرف على استبعاد اى مرشح من رعايا الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الامن لهذا المنصب . كما جرت العادة ايضا على اختيار شخصيات تنتمى الى دول محايدة او شبه محايدة او دول صغيرة ليس لها دور عالمى او اقليمى مؤثر او منخرطة فى صراعات حادة على مسرح السياسة العالمية . وربما كان من بين اهم الاسباب التى ادت الى استقرار هذه القاعدة العرفية هو تجنيب السكرتير العام للحرج الذى يمكن ان يقع فيه حين تكون دولته طرفا فى نزاع يتعين على مجلس الامن معالجته واتخاذ قرارات بشأنها يمكن ان تعرض السكرتير العام لنوع من « ازمة الضمير » التى قد تثور بسبب ماقد تؤدى اليه من تعارض بين مشاعره وانتماءاته الوطنية ومايتعين عليه القيام به كموظف دولى عليه ينفذ ارادة المجتمع الدولى . ولهذا فقد وقع الاختيار على ترجيف [illegible] . وهو من

النرويج ، كأول سكرتير عام للامم المتحدة ، ثم على داج همرشولد ، وهو من السويد ، ثم على يوثانت وهو من بورما ، ثم على مورت فالدهايم وهو من النمسا واخير على بيريز دى كويلار ، وهو من بيرو ، وهى جميعها ، كما نرى ، شخصيات تنتمى الى دول صغيرة أو محايدة .

فى هذا السياق يبدو اختيار شخصية سياسية مصرية لهذا المنصب الدولى الرفيع والحساس معا وكانه خروج على هذه القاعدة العرفية . فمصر لم تكن ، ولايمكن ان تكون دولة محايدة على مسرح السياسة العالمية . وهى ليست دولة صغيرة ولكنها قوة اقليمية لها دور مؤثر على الساحة الدولية . صحيح ان طبيعة هذا الدور قد اختلفت من مرحلة الى اخرى ، الا أن حجم التاثير الذى مارسه هذا الدور على تحولات النظام الدولى ومساره قد استمر بنفس القوة والوضوح فى جميع المراحل ، بل يمكن القول ، دون ادنى مبالغة ، أن الدور المصرى اسهم ، بشكل او بآخر ، فى ترجيح كفة احدى القوتين العظميين فى سعيهما للهيمنة على العالم بعد الحرب العالمية الثانية . فكما كانت صفقة الاسلحة التشيكية لمصر عام ١٩٥٥ هى بداية المد الهائل للنفوذ السوفيتى خارج حدود القارة الاوروبية ، فان رهان مصر على الدور الامريكى واستبعاد الدور السوفيتى من عملية السلام فى الشرق الاوسط ، شكل نقطة انطلاق جديدة امام استعادة الولايات المتحدة لزمام المبادرة فى الصراع على مناطق النفوذ وبداية الانحسار الحقيقى للدور السوفيتى على الصعيد العالمى .

ومن البديهى انه ماكان يمكن لاى شخصية سياسية مصرية ، مهما كانت توجهاتها الليبرالية ان تتاح امامها فرصة الفوز بمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة ، مالم تحظ سياسة الدولة المصرية على الصعيدين الداخلى والخارجى بثقة الغرب واطمئنانه . وقد احتاجت مصر الى فترة طويلة جدا لبناء هذه الثقة . ولم يكن توقيعها على إتفاقيتى كامب ديفيد عام ١٩٧٨ واستمرار سياستها السلمية تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى والانفتاح الاقتصادى ، بكاف وحده فيما يبدو لبناء هذه الثقة . ويكفى ان نتذكر ان مصر كانت قد رشحت الدكتور بطرس غالى نفسه لمنصب المفوض العام للامم المتحدة لشئون اللاجئين قبل ذلك بحوالى ثلاث سنوات فقط ، لكنه لم يتمكن من الفوز به بسبب ماتردد وقتها من رفض الولايات المتحدة . وهكذا يبدو ان مصر لم تتمكن من الحصول على براءة الثقة وشهادة حسن السير والسلوك من جانب الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة الا بعد ان اجتازت الامتحان الرهيب لحرب الخليج حيث لعبت دورا هاما ومحوريا فى بناء التحالف المناهض للعراق . وفى هذا السياق كان من الصعب على الولايات المتحدة وبريطانيا ان تقفا بشكل واضح ومكشوف للحيلولة دون انتخاب بطرس غالى سكرتيرا عاما للأمم المتحدة رغم ماعرف عن عدم حماسهما لانتخابه .

ولاشك ايضا فى ان كلا من مصر وبطرس غالى نفسها قد استفادا من الموقف الافريقى تجاه عملية انتخاب سكرتير عام جديد للامم المتحدة . فقد طالبت الدول الافريقية ، واصرت بالاجماع على ضرورة ان تتولى شخصية افريقية لهذا المنصب هذه المرة ، ومن المعروف ان القارة الافريقية كانت هى القارة الكبرى الوحيدة التى لم يحظ اى من ابنائها بشرف تولى هذا المنصب الرفيع منذ انشاء الامم المتحدة حتى الان ، على الرغم من ان الدول الافريقية تشكل مايقرب من ثلث مجموع الدول الاعضاء بالامم المتحدة وكانت ثلاث شخصيات أوربيا قد تولت هذا المنصب لفترة تزيد على خمس وثلاثين عاما ، كما تولته شخصية اسيوية ثم شخصية امريكية لاتينية لمدة عشر سنوات لكل منهما ، وقد وصل اصرار الدول الافريقية على ان يحظى احد ابناء القارة بشرف تولى منصب السكرتير العام للامم المتحدة هذه المرة الى حد الاعلان صراحة عن انها لن تصوت فى الجمعية العامة لصالح تعيين اى شخصية غير افريقية . وفى هذا السياق كان من الطبيعى ان تبدو فرصة مصر وابنها بطرس غالى تحديدا ، وهو المهندس الحقيقى للعلاقات المصرية - الافريقية طوال الحقبة المنصرمة ، كبيرة للفوز بهذا المنصب .

على اى حال ، وبصرف النظر عن العوامل التى مهدت الطريق امام انتخاب بطرس غالى سكرتيرا عاما للامم المتحدة كأول شخصية افريقية وعربية تتولى هذا المنصب ، فقد اصبح بطرس غالى ملكا للمجتمع الدولى باسره ولم يعد عضوا بالحكومة المصرية . وتنحصر مهمته الان فى قيادة جهاز الامانة العامة لتنفيذ ومتابعة ماتتخذه كافة فروع الامم المتحدة من توصيات وقرارات .

إن دور السكرتير العام للامم المتحدة هو دور محدد سلفا بنص ميثاق الامم المتحدة ، وهو دور محدود بطبيعته ، من حيث تاثيره على قدرة الامم المتحدة على اداء وظيفتها فى النظام الدولى . على أن القدرة على حسن الاضطلاع به وكفاءة توظيفه لصالح الاهداف العليا للمجتمع الدولى تتوقف على شخصية السكرتير العام من ناحية وعلى هامش الحركة الذى يتيحه له طبيعة النظام الدولى السائد وتوازنات القوى فيه . ولاشك ان بطرس غالى يتولى تقاليد منصبه فى ظل مناخ دولى يختلف جذريا عن ذلك المناخ الذى ساد طوال نصف القرن الماضى تقريبا وهو عمر الامم المتحدة كله . فقد تعين على جميع من سبقوه ان يقودوا سفينة الامم المتحدة فى ظل استقطاب دولى اثر على اداء جميع اجهزتها سواء سلبيا او ايجابا ، ولذلك اختلفت قدرة كل منهم على استغلال وتوسيع هامش المناورة الذى اتاحه له هذا الاستقطاب . ولكن فى جميع الاحوال فقد استحال ، فى ظل هذا الاستقطاب ، دخول ميثاق الامم المتحدة بكل نصوصها

ومابنطوى عليه من اليات حيز التطبيق الكامل . ولكن مع سقوط مرحلة الاستقطاب فى النظام الدولى اصبح الطريق مفتوحا ، من الناحية النظرية على الاقل ، امام امكانية تطبيق ميثاق الامم المتحدة نصا وروحا ، واحياء كافة الاليات المنصوص عليها فيه سواء فيما يتعلق بعملية المحافظة على السلم والامن الدوليين أو بالارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الشعوب واعلاء مبادىء التعايش السلمى والتعاون الايجابى فيما بينها .

ومن المحتمل ان يمارس هذا « النظام الدولى الجديد » تاثيره على دور السكرتير العام للأمم المتحدة فى اتجاهين متعارضين :

فمن ناحية : يلاحظ ان سقوط عصر الاستقطاب فى النظام الدولى لم يكن نتيجة لبروز توازن جديد للقوى يفسح المجال لادارة جماعية للنظام الدولى تكون الامم المتحدة اداته ومظلته ، ولكنه تم نتيجة لانهيار واختفاء احد القطبين وبروز القطب الاخر كقوة مهيمنة ومسيطرة . ومن شان هذا الوضع الجديد ان يؤدى من الناحية العملية الى بروز مخاطر تتمثل فى احتمال هيمنة الولايات المتحدة ، مرحليا على الاقل ، على مجلس الامن وتعميق الخلل فى التوازن السياسى بين مجلس الامن من ناحية وبين الجمعية العامة للأمم المتحدة على اساسه . من ناحية وهو التوازن الذى بنى الهيكل التنظيمى والمؤسس للأمم المتحدة . وفى سياق كهذا تصبح قدرة السكرتير العام للأمم المتحدة على المناورة محدودة ، كما يصبح هامش الحركة المتاح امامه ضئيلا للغاية .

لكن من ناحية اخرى : فان الحاجة تبدو ماسة ، حتى من وجهة نظر القوى المهيمنة على هذا « النظام الدولى الجديد » ، الى ضرورة اعادة هيكلة منظومة الامم المتحدة بما يتلاءم وطبيعة النظام الدولى الجديد ، على الأقل لازالة الانقاض التى خلفها تراث مرحلة الاستقطاب . ولان رؤى القوى العالمية والاقليمية المختلفة لعملية اعادة الهيكلة هذه هى رؤى شديدة التباين ان لم تكن متعارضة ومتضاربة ، فمن المرجح ان يصبح دور السكرتير العام الجديد حاسما للوصول الى تصور يرضى جميع الاطراف .

وغنى عن القول ان للدكتور بطرس غالى وجهة نظر متميزة حول الشرعية الدولية وحول حقيقة المخاطر التى تشكل التهديد الاكبر للسلم والامن الدوليين . واعتقد ان الدكتور غالى ينتمى لتلك المدرسة التى تؤمن يقينا بان السلام العالمى لا يمكن ان يتحقق الا اذا سخرت الشرعية الدولية جانبا من جهودها ووجهت امكاناتها لحل مشكلات العالم الثالث المزمنة - فهذه المشكلات هى التى تشكل التهديد الاكبر للسلم والامن الدوليين على المدى الطويل ، ويجب على المجتمع الدولى ان يعالج هذه المشكلات عند الجذور والا ينتظر حتى تتفاقم وتتفجر لكى يتصدى لعلاجها . ويشكل هذا المنحى احد جوانب مايسمى « بالدبلوماسية الوقائية » التى سوف يكثر الحديث عنها فى المرحلة القادمة خصوصا بعد ان تبناها اجتماع مجلس الامن على مستوى القمة والذى عقد فى نهاية شهر يناير الماضى .

وعلى اى حال ، فبصرف النظر عما اذا كانت الامم المتحدة ستتحول الى اداة فعالة لتنظيم شئون العالم وفقا لنص ميثاقها وروحه ام الى اداة للهيمنة الامريكية على العالم فان وجود شخصية مثل بطرس غالى على راس الجهاز الادارى للامم المتحدة فى تلك المرحلة تشكل صمام امن بالنسبة لدول العالم الثالث ككل لتقليل الاضرار الناجمة عن الهيمنة الامريكية الى ادنى حد ممكن فى ظل توازنات القوى الحالية او للعمل على اعادة التوازن والتناغم المطلوب فى العلاقات الدولية . وسوف تتوقف قدرة السكرتير العام الجديد على القيام بدوره هذا كصمام امن على حجم المساندة والدعم الذى يمكن ان يقدمهما له دول العالم الثالث مجتمعة وهو مايفرض عليها ضرورة توحيد وتنظيم صفوفها واعادة ترتيب بيتها من الداخل فى ظل المعطيات الدولية الجديدة .

فى هذا السياق يحق لنا ان نتساءل عن طبيعة الدور الذى يمكن لمصر ان تلعبه فى « النظام الدولى الجديد » بكل مايفرضه من قيود او ماقد يتيحه من فرص ، وبصرف النظر عن موقف التيارات السياسية والفكرية المختلفة من اتفاقيتى كامب ديفيد أو تقييمها لطبيعة الدور المصرى فى حرب الخليج . وحقيقة البدائل التى اتيحت امام مصر خلالها ، مما لاشك فيه ان معطيات الوضع الدولى الراهن تتيح لمصر ، ربما اكثر من اى دولة اخرى فى العالم الثالث ، دورا مهما ومؤثرا على الصعيد الدولى .

وحول هذه النقطة لا يسع المرء سوى ان يلاحظ باسف وجود فجوة شبه دائمة بين دور مصر الحضارى ، والذى ترشحها له امكاناتها الحضارية والثقافية الهائلة ، وبين دورها السياسى ، والذى تصنعه لها النخبة السياسية الحاكمة فقد عجزت النخبة السياسية الحاكمة فى مصر قبل ١٩٥٢ عن تمكين مصر من الاضطلاع بدور سياسى يتناسب ومكانتها الحضارية ، بسبب القيود الناجمة عن الاحتلال البريطانى من ناحية والخلل الاجتماعى القائم انذاك من ناحية اخرى . ثم لاح الامل لفترة بعد اندلاع ثورة يوليو حين حاولت النخبة السياسية الجديدة صياغة مشروع للنهضة يجمع بين الطموح السياسى والعمق الحضارى فى سبيكة بدت لبعض الوقت صلبة ومتماسكة . لكن هذه السبيكة سرعان ماتهشمت تحت ضغط التناقضات التى افرزتها الطبيعة العسكرية للنخبة الجديدة من ناحية وسطوة الاستقطاب الدولى من ناحية اخرى . وبعد هزيمة ١٩٦٧ سرعان ماتناثرت قطع هذه السبيكة وتحولت الى

فسيفساء تتصادم كذرات الهواء . اذ طفت من جديد ازمة الهوية وتصادم الفرعونى مع العربى ، والعربى مع الاسلامى ، والاسلامى مع القبطى ، والاصيل مع المعاصر ، والعلمانى مع الدينى .. وتاهت الخطوط الفاصلة بين الثقافى والحضارى من ناحية والسياسى من ناحية اخرى ، وبين السياسى من ناحية والدينى من ناحية اخرى ، كما ضاعت الحدود بين الثوابت وبين المتغيرات . ومايزال التصادم بين قطع السبيكة الواحدة وذراتها مستمرا .

واذا كانت التراكمات الحضارية للتربة المصرية قد اسهمت فى تكوين معدن نفيس تشربته الشخصية المصرية ، الا انه يتعين علينا ان نتذكر دائما ان العبقريات الفردية لا تصنع حيوية الامم ، وانما حيوية الامم هى التى تضمن استمرار صنع العبقريات الفردية . ولاتستطيع الامم ان تحافظ على حيويتها بدون مشروع حضارى يجمع مكونات وعناصر عبقريتها الجمعية فى سبيكة صلبة ومتماسكة . فلا نريد لمصر ان تتحول الى حاو يخرج للعالم من قبعته نجيب محفوظ او بطرس غالى فى محاولة للابهار ، ولكننا نتمنى ان تتحول مصر الى معمل حى يستمر فى تفريخ من هم على شاكلتهم ، وهم كثيرون حتى ولو لم يحصلوا على جوائز نوبل او يتربعوا على عرش اعلى المناصب الدولية .

ان اختيار بطرس غالى لتولى منصب السكرتير العام للامم المتحدة لا ينطوى ، من وجهة نظرى ، على مجرد تقدير من جانب المجتمع الدولى لهذه الشخصية المصرية المرموقة واهليتها لقيادة المنظمة الدولية فى هذه المرحلة الفريدة من مراحل تطور النظام الدولى ، او تعبيرا عن عرفانه بدور سياسى مصرى يتسق مع اهواء الغرب ومصالحه ، ولكنه يحمل فى طياته معنى الرمز لما يمكن لمصر ان تلعبه من دور فى « النظام العالمى الجديد » لو انها فهمت رسالتها على النحو الصحيح واستطاعت ان تسد تلك الفجوة بين مكانتها الحضارية وامكاناتها السياسية . □

كشف الاقتراع السرى لمنصب امين عام الامم المتحدة (٢١ نوفمبر ١٩٩١)

الاسم والدولة	موافقة	معارض	ممتنع
بطرس غالى (مصر)	١١	ـ	٤
صدرالدين اغاخان (باكستان)	٤	٧	٤
برنارد شيدزيرو (زيمبابوى)	٧	٢	٦
كينادادزى (غانا)	٦	٤	٥
ميشيل دوكينجا (السنغال)	٦	٤	٥
جروهارلم جروتلن (النرويج)	١	٩	٥
جيمس جونا (سيراليون)	٥	٤	٦
اولسجون ابوسنجو (نيجيريا)	٦	٣	٦
اونونجوما (الجابون)	٣	٣	٩
سكوبسكو سالى (بواندا)	٢	٨	٥
شورفلين ستولتبرج (النرويج)	٢	٩	٤
ترنس نستجى (بروندى)	٤	٧	٣
فان دان بروك (هولندا)	٥	٧	٤

ملف العدد [٥]

دور الأمين العام فى ظل المتغيرات الدولية

السفير/ عمران الشافعى

لايمكن الحديث عن دور للسكرتير العام للأمم المتحدة دون التعرف على دور المنظمة العالمية التى يرأسها السكرتير العام نفسه . والحديث عن الامم المتحدة كتنظيم عالمى حديث متصل إتصال المنظمة ذاتها بما سبقها من تنظيمات عالمية أخرى ـ الظروف التى نشأت من خلالها المنظمة ـ ميثاقها ـ المبادىء التى تركز عليها ـ إختصاصاتها ـ أولويات العمل بها ـ إنجازاتها وإخفاقاتها .

ونعلم جميعا ان الامم المتحدة نشأت بعد حرب عالمية ضارية إستمرت زهاء ستة أعوام لم يقتصر الاقتتال فيها على الدول التى اشعلت الحرب أو شاركت فيها ، بل شملت العديد من مناطق العالم وشعوبها ، كما كان لتنوع الاسلحة التى إستخدمت وضراوتها آثار لا حد لها من المعاناة والضرر الذى لحق بمجموع البشرية ، ومن ثم كان العزم على عدم العودة إلى الحرب والتدمير كأسلوب لحل النزاعات الامر الذى إنعكس على صياغة الميثاق الذى أعطى مسائل إقرار الأمن والسلام وحل الخلافات بالطرق السلمية مكانا متميزا ، كما تميز الميثاق بالتوجه نحو العالمية فى التنظيم ونحو الشمول أو ما يكاد فى تعدد الأنشطة المنوط بها التنظيم الجديد كما كانت الركيزة الأساسية التى إستند إليها التنظيم الجديد هو إقرار أعمال مبدأ ومفهوم التعاون الدولى الفعال بين الدول الأعضاء فى العديد من المجالات والأنشطة التى نص عليها الميثاق وأقام من أجلها الأجهزة والآليات .

منذ قيام الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ كتنظيم دولى جديد ، لم يتوقف المحللون والناقدون عن تقييم أنشطة المنظمة المتعددة وكذلك أنشطة الوكالات المتخصصة المرتبطة بها . وقد يكون ذلك أمرا طبيعيا لاسيما وأن واضعى ميثاق سان فرنسيسكو حاولوا بكل جهد تلاشى النواقص والعيوب التى وضحت فى ميثاق عصبة الأمم وخاصة من خلال التطبيق .

لقد مرت بالأمم المتحدة حقبات من الزمن أضافت الى اعبائها الكثير ونجحت فى العديد من القضايا كما عجزت عن حل الكثير من الخلافات والمشاكل بين الدول . وفى أوقات كثيرة وجدت الدول الاعضاء حلولا لمشاكلها خارج الأمم المتحدة .

ويجب التسليم بأن الأمم المتحدة التى قامت عام ١٩٤٥ ليست هى تماما التى نتحدث عنها اليوم ونحن فى باكورة عام ١٩٩٢ فقد بدأت المنظمة بعضوية لاتتجاوز خمسة وخمسين عضوا أغلبهم من الدول الاوروبية ، بينما تضم اليوم ١٦٠ عضوا تنتمى الغالبية منهم إلى دول كانت فى الأصل مستعمرة من جانب الدول الاوروبية . وكما نمت المنظمة إلى العالمية ـ كتنظيم دولى ـ تعددت وتنوعت المشاكل التى عاصرتها وعالجتها . وبالمثل فإن الحقبات الأربع الماضية شهدت تطورات سريعة ومتلاحقة فى كافة مجالات النشاط الانسانى بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية .

وإذا كانت الأمم المتحدة قد صمدت للأحداث العالمية التى شهدتها الحقبات الأربع من عمرها وتجاوبت مع العديد من التطورات والمتغيرات ، فإن ذلك يرجع بالأساس إلى الرغبة الأكيدة والاحتياج الشديد لبقاء وإستمرار المنظمة العالمية .

الأمر الذى لاجدال فيه أنه ـ على مدار الحقبات الأربع الأخيرة ـ ظلت الأمم المتحدة ليس فقط المنبر والمنتدى لتمارس من خلاله الدول الأعضاء حقها فى التعبير عن الرأى وإظهار الموقف بالنسبة لمشكلات هذا العصر ، إنما ظلت ايضا المرجع والمركز لتنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء نحو إدراك وتحقيق الغايات المشتركة .

ومع ذلك فسوف يظل أمرا طبيعيا أن ينبرى الناقدون فى تقييمهم لاظهار العيوب فى أى تنظيم دولى أو إقليمى عندما يعجز مثل هذا التنظيم عن أداء بعض وظائفه لكن الحقيقة تظل تؤكد أن الأمم المتحدة أنجزت ـ بكل

المقاييس - الكثير مما يجب لها .

وفى هذا الصدد قد يكون من المفيد أن نتعرض لبعض المعوقات أمام الأمم المتحدة لتحقيق أغراضها ومقاصدها . وسوف نجد بادىء ذى بدء أن التباين المذهل بين وحدات العالم السياسية والتى تشكل عضوية الأمم المتحدة - ليس فقط فى درجات النمو والنضج السياسى أو إمكانيات التفوق العسكرى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والعلمى والحضارى ، بل أيضا ذلك التفاوت فى منظور ومفهوم كل هذا الكم من الأعضاء لطبيعة وأهداف هذا التنظيم الدولى ومدى وجوب إحترام مبادئه ومقرراته .

أما المعوق الثانى وإن تغيرت سماته وأشكاله فهو واقع العلاقة بين الوحدات السياسية الكبرى فى هذا التنظيم الدولى لاسيما الدول ذات الامكانيات الاكبر فى تملك المصادر المتعددة للثروة وما تعكسه هذه العلاقة بإستمرار على العلاقات الدولية ومن ثم على أدوات إدارة هذه العلاقات وفى مقدمتها المنظمات الحكومية الدولية . ورغم التقدم الذى أحرزته الامم المتحدة مؤخرا فى عدد من القضايا الدولية إلا أنها ظلت تعانى فترات طويلة من الآثار السلبية لتدهور العلاقات بين الدول الأعضاء وخاصة المؤثرة منها .

المعوق الثالث : هو طبيعة العمل فى الامم المتحدة عند إتخاذ القرار وتنفيذه بما فى ذلك الجهد والوقت المبذول خاصة فى عمليات التفاوض الجماعى عن طريق أجهزة الامم المتحدة ولجانها المتعددة ، وكثيرا ما تنتهى مثل هذه الجهود إلى عمليات إحباط لعدد كبير من الدول .

والمعوق الرابع : هو عزوف عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة عن عرض قضاياهم على المنظمة الدولية لعلمهم مسبقا أن المنظمة لاتستطيع إنجاز الكثير .

وأخيرا فهناك **معوق عنصر التكلفة** ومصادر وطرق تمويل انشطة الامم المتحدة ومدى الالتزام بسداد الانصبة وأثر ذلك على إستمرار قيام الامم المتحدة كتنظيم يخدم أهدافا مشتركة .

ومنذ أعوام قليلة وبالذات خلال الاعوام الاربع الاخيرة لاحظ الكثيرون أن الامم المتحدة عاد إليها دورها المركزى بعد سنوات قضتها على هامش الاحداث وأنها حققت نجاحات فى عمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين إستحقت من أجلها ترشيحها للحصول على جائزة نوبل للسلام . ولاحظ الكثيرون أيضا أن جهود الامم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية ، وإن لم تحقق السلام العالمى ، الا إنها ساعدت على الاقتراب منه فى كل من افغانستان وقبرص والجنوب الافريقى بما فى ذلك إستقلال ناميبيا والصحراء الغربية وكمبوديا والسلفادور مؤخرا ، وأن دورها فى إنهاء العدوان فى الخليج - رغم انه حاز موافقة أغلبية الدول الاعضاء - إلا أنه فى نفس الوقت أثار العديد من القضايا والتساؤلات التى تحفز الجميع - على إستيعاب الدروس المستفادة من حرب الخليج لدعم وتقوية فعالية الامم المتحدة فى مهامها من أجل مهامها وهى ما تتخذه من أعمال فى حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان .

ويذهب الجميع إلى أن تلك الانجازات ماكانت لتحدث لولا التحسن الذى حدث فى العلاقات بين القوى العظمى والذى بلغ أشده بالوفاق الجديد بين كل من موسكو وواشنطن وما صاحبه من تعزيز الاتحاد السوفيتى لوضع الامم المتحدة كوسيلة فيما يبدو لحل النزاعات لينأى بنفسه من مغامرات خارجية مكلفة بدأ يراجع نفسه منها . ولا ننسى أيضا فى هذا الصدد الدور والجهد المكثف الذى قام به سكرتير عام الأمم المتحدة السابق بيريز دى كويلار فى المعاونة لحل هذه النزاعات .

ورغم هذه الانجازات مازال الموقف المالى للأمم المتحدة يئن تحت وطأة عجز مالى مستمر وقصور لايمكنها من القيام بدور حقيقى ، وتواجه الامم المتحدة هذه الايام مهمات ثلاث على درجة كبيرة من التكلفة فى كل من كمبوديا ويوغوسلافيا والسلفادور .

وفى غمار هذه الظروف والملابسات يتبوأ مركز الأمين العام للامم المتحدة إبن من أبناء مصر الابرار عُهد إليه بإدارة هذا الجهاز الضخم من العاملين الدوليين لتحقيق أهداف الأمم المتحدة والتى هى فى النهاية تحقيق الصالح المشترك لشعوب وحكومات الدول الأعضاء .

ويأتى تولى الدكتور بطرس بطرس غالى هذه المهمة الرفيعة كسادس أمين عام للمنظمة بعد تولى خمسة أمناء عامين سابقين ثلاثة منهم أوروبيون وواحد أسيوى والخامس لاتينى من أمريكا الجنوبية ، ليرسخ إنتخابه من السياسة العملية مبدأ لم يكن معترفا به ولا معمولا به وهو تناوب الأمناء العامين للامم المتحدة من قارات العالم بحيث لاتكون هذه المهمة حكرا على أبناء قارة بعينها دون غيرها . وهذا الارساء فى حد ذاته ينوه - كما تشير دلالاته - إلى قبول المجتمع الدولى وخاصة الدول الصناعية بمفهوم التناوب لتولى هذه المسئولية وذلك فى حد ذاته إقتراب من ديمقراطية المشاركة فى إدارة التنظيم الدولى المعاصر .

وبالرغم من أن أحكام الميثاق وإجراءات العمل المتفق عليها فى كافة لجان ومجالس المنظمة الدولية تعطى الدول الاعضاء مسئولية إتخاذ القرارات وتنفيذها فإنها تترك فى نفس الوقت حيزا ليس بالقليل للأمين العام فى كيفية تنفيذ مقررات الامم المتحدة بالتعاون مع حكومات الدول الاعضاء . وليس معنى ذلك بأى حال من الأحوال أن يخرج الامين العام فى تنفيذ مهامه عن صلب القرارات ذاتها . وأتوقف عند هذه النقطة كثيرا لان الحيز المتروك للامين العام كبير وله أن يلجأ لكل ما هو متاح فى إقناع الاطراف المعنية بأية قضية تنفيذ قرارات المنظمة بصدد هذه القضية .

ورغم أن الأمين العام يعاونه جهاز على درجة عالية من التخصص والمهارة والكفاءة ، إلا أن شخصية الأمين العام لابد وأن تترك بصماتها على طريقة إدارة أعمال المنظمة ككل .

وفى عجالة يمكن القول أن الخمسة أمناء العامين السابقين الذين عرفتهم الأمم المتحدة ومقاصد الأمم المتحدة منذ قيامها رغم ماكان يجمعهم من صفات مشتركة من الالتزام والعمل الجاد لتحقيق أغراضه والسعى المستمر للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة والمصالح المتعارضة للدول الأعضاء - إلا أنه كان هناك بون شاسع بين شخصية كل أمين عام والآخر .

فقد عرف عن تريجفى لى (نرويجى) وهو الأمين العام الأول للمنظمة أنه كان أوروبى النظرة فى تعامله مع المشكلات الدولية ، كما كان نتاج حقبة تاريخية من تاريخ أوروبا غلب عليها طابع النزاعات التى أشعلت فى النهاية حربا عالمية ضروس . وكان أيضا جزءا من النسيج الذى خلفته الحرب العالمية الثانية إذ سلم بواقع ما خلفته تلك الحرب من إستمرار السيطرة الأوروبية فى حملتها على مقدرات شعوب كثيرة خارج أوروبا ، وما خلفته أيضا تلك الحرب العالمية من إنقسامات بين دول الحلفاء السابقين أنفسهم وبدء الحرب الباردة بينهم والتى كادت أن تعصف بالمنظمة فى لحظات كثيرة من حياتها .

وخلف تريجفى لى همرشلد (سويدى) وعرف عنه أنه أكثر ديناميكية وأكثر دفاعا عن ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها ، كما كان صاحب فكر جديد بالنسبة لقضايا حقوق الشعوب التى لم تنل حريتها وإستقلالها وأدى ذلك إلى تصادمه حول الكثير من هذه القضايا مع حكومات الدول الأعضاء المسئولة أمام الأمم المتحدة عن تسهيل عملية الانتقال من مرحلة الاستعمار إلى الحكم الذاتى وتقرير المصير .

ولم يكن همرشلد مستعدا لقبول سياسات الجانب الآخر من أطراف الحرب الباردة وكان موقفه من غزو الاتحاد السوفيتى للمجر لايقل تضررا عن تعامله مع أطراف العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . وخلاصة القول أن همرشلد الدبلوماسى السويدى - نتاج مجتمعات دول الشمال الأوروبى ذات النهج الطويل والممتد فى عراقته لتغليب حكم القانون من مساواة وعدل لم يكن محبوبا ولا مقبولا لدى القلاع من المغالين فى الغرب فى إنكار حقوق الشعوب ، كما كان مكروها كذلك لدى رموز البطش أو العسف فى الشرق . وجاء موت همرشلد - بل إغتياله - إرتياحا ظهر صداه فى دوائر الشرق والغرب الأوروبى على السواء ، كما كان إختفاؤه مصدر أسى وحزن عميق وصامت لدى الشعوب المقهورة .

وجاء إختيار أوثانت البورمانى الآسيوى البوذى فى غمار الحرب الباردة التى إشتد أوارها - رمزا للحد الأدنى من الشروط المشتركة التى يمكن أن تتوفر فى شخص الأمين العام والتى إستطاعت الأطراف المؤثرة فى الأمم المتحدة آنذاك الاتفاق عليها ، بعد أن فشلت فكرة الترويكا (الثلاثية) فى إدارة المنظمة . أى أن كل ماكان بحوزة أوثانت من مواصفات - وكان يمثل حكومته آنذاك فى المنظمة الدولية - هو ما تلتزم به حكومته من حياد تام فى صراع الشرق والغرب معا . وحقيقة يمكن القول أن هذا الموقف الحيادى عكس نفسه على علاقات أوثانت كممثل لبلاده مع كل من تعامل معه لاسيما من ممثلى الدول المؤثرة فى أعمال المنظمة . ومن ثم لم يكن هناك إعتراض شديد على إختياره ، إذ كان هذا الاختيار أيضا ضمن عملية مرحلية يتحدد بعدها الدور المطلوب للأمم المتحدة من جانب هذه القوى المؤثرة .

والحق يقال أن أوثانت هو الأمين العام للأمم المتحدة الذى إستطاع أن يجنب العالم والأمم المتحدة معه خطر حرب نووية كانت صادقة وممكنة حين إكتشفت الولايات المتحدة عام ١٩٦٢ قيام الاتحاد السوفيتى ببناء قواعد للصواريخ النووية فى كوبا والموجهة للولايات المتحدة . وأشهد أن الأمم المتحدة عاشت أقسى وأحرج لحظاتها إبان هذه الأزمة . ولا أنس ذلك النزال فى مجلس الأمن الذى هدد فيه سيتفنسون المندوب الأمريكى نظيره « فيرينكو » السوفيتى بسؤال صيغ فى إتهام وفى إستعلاء ملحا عليه أن تكون صيغة الاجابة بنعم أم لا . والسؤال هو ما إذا كان للاتحاد السوفيتى فى كوبا صواريخ نووية فى اللحظة التى ينعقد فيها مجلس الأمن ، وكان الجو مكهربا . ومع ذلك لم تجد الولايات المتحدة وسيطا أكفأ من أوثانت نفسه الذى أراد حل هذا النزاع ببراعة دبلوماسية فائقة مع الاحتفاظ بصمته ووقاره والاحتفاظ أيضا للطرفين بإمكانية التراجع أو الارتضاء بحل لم يخل من المساومة . وكفى أوثانت هذا الفصل من فصول تاريخ الأمم المتحدة ومحاولات الوساطة وتحقيق النجاح فيها .

وجاء بعد أوثانت فالدهايم النمساوى والذى تزامنت فترة ولايته الأولى مع بداية مرحلة زمنية من التهادن بين القطبين العظميين لتحقيق الأمم المتحدة بعض النجاحات وكثيرا من الانجازات خارج الأمم المتحدة وخاصة ما تعلق منها بالاتفاقيات الثنائية فى الحد من التسلح . وشهدت هذه الفترة أيضا إضافات للأمم المتحدة على مستوى إعادة النظر فى العلاقات بين الشمال والجنوب ولم يكن فالدهايم ليستطيع أن يضيف الكثير من تغيير لمواقف الأطراف كما شهدت ولايته الثانية توترا جديدا فى العلاقات الدولية خاصة بعد إحتلال الاتحاد السوفيتى لافغانستان ورحل فالدهايم عن المنظمة بعد أن تصدت له الدعاية الصهيونية بسبب ادعاء ميله وتأييده للحق الفلسطينى ، وضرب الرجل فى مقتل عندما إستمرت

الهجمات الشرسة تفتش له عن دور مزعوم قام به فى إضطهاد اليهود حينما كان يأتمر بأوامر القيادة الالمانية أثناء إحتلال المانيا ليوغوسلافيا خلال الحرب العالمية الثانية .

وبعد فالدهايم جاء بيريز دى كويلار لفترتين إتسمت الأولى بأستمرار الحرب الباردة بين الدولتين العظمتين وعلاقات ريجان مع بريجنيف متدنية والأمم المتحدة عاجزة عن التحرك إزاء الاحتلال السوفيتى لافغانستان أو إندلاع الحرب بين إيران والعراق وإنقطاع مفاوضات الحد من التسلح النووى بين الدولتين العظميين . وشهدت فترة بيريز دى كويلار الثانية تحسنا ملحوظا بمجيء جورباتشوف وإتباعه خطا مغايرا فى سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية بما فى ذلك إعطاء الامم المتحدة دورا أساسيا وفعالا فى معالجة الازمات وفى إتباعه نهج التشاور والتنسيق مع الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء الامم المتحدة مما مهد لتطورات شديدة التأثير فى مجرى العلاقات الدولية ؟ وكان ختام هذا الفصل الدور الرئيسى لمجلس الامن والأمين العام لانهاء النزاع الايرانى - العراقى ثم إنهاء الاحتلال العراقى للكويت فيما بعد . ولاشك أن بيريز دى كويلار حقق نجاحات متعددة فى المهام التى قام بها وهى كثيرة وخاصة بعد أن نجح فى إقناع الادارة الأمريكية أيضا بإستخدام الأمم المتحدة استخداما افضل لما تتيحه من إمكانيات وما تمثله وخاصة ما تجمع عليه من سياسات .

وإعتقادى أن بيريز دى كويلار ترك المنظمة اكثر ملامسة وإتصالا بالأحداث العالمية والكل يلجأ إليها وينشد لها دورا بمقتضى الميثاق سواء فى حل المنازعات بالطرق السلمية أو فى تدعيم فعالياته فى إتخاذ أعمال القمع إذا إضطرت الى ذلك .

أضف إلى ذلك ما ينشده الجميع من قيام الامم المتحدة بدورها فى بناء السلام من تعاون إقتصادى إجتماعى وتوسيع نشاطها فى دائرة متابعة قضايا حقوق الانسان بإعتبار ان هذه القضايا اصبحت تشكل بعدا من أبعاد الأمن والسلام الاقليمى والعالمى ، واخيرا ضرورة قيام الامم المتحدة بزيادة أنشطتها فى مجالات مكافحة الارهاب وإنتشار المخدرات فضلا عن الاهتمام بشئون البيئة .

وإذا كان المطلوب من الامم المتحدة فى حقبة التسعينات أن يمتد نشاطها ويتكثف ليواجه كل هذه الاوجه من قضايا الانسان ، فإن الحيز المتاح أمام الأمين العام الجديد من نشاطه فى اداء مهامه لابد وأن يتسع بالضرورة إذ سيكون مطالبا ليس فقط بمراقبة كل التطورات حول كل هذه القضايا ، بل سيكون مطالبا أيضا بمحاولة تجنيب المنظمة الدولية والآثار السلبية لتفاقم هذه المشاكل ومحاولة تقديم المبادرات بالرأى والخبرة فى محاولات للتوصل الى حلول سلمية مرضية لكافة الاطراف .

ونرى أن مهام السكرتير العام والمنصوص عليها فى المواد من ٩٧ إلى ٩٩ ، وكذلك الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من الميثاق بجانب إشرافه على جهاز السكرتارية والذى بلغ الآن ٨٠٠٠ موظف . وفى ضوء ما ذكرناه من متغيرات تستوجب على الامم المتحدة القيام بدور مركزى متعاظم سوف تشمل المهام التالية :

١ - التنسيق بين كافة انشطة الامم المتحدة بما فى ذلك الانشطة التى تقوم بها الوكالات المتخصصة وبرامج الامم المتحدة فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاغاثة والطفولة واللاجئين وغير ذلك من الانشطة التى تدور حول عمليات بناء السلام .

٢ - متابعة شاملة لكافة التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التى تحدث على المسرح العالمى والتعرف على الاتجاهات السائدة أو الجديدة بهدف تقديم الأفكار والمقترحات لأجهزة الامم المتحدة العاملة فى هذه الميادين بهدف تجنب قيام الصراعات والازمات .

٣ - القيام بدور الوساطة الحميدة وإدارة الأزمات إذا طلب منه بما فى ذلك القيام بترتيبات عمليات حفظ السلام .

٤ - القيام بدور الوساطة فى قضايا خرق حقوق الانسان خرقا جماعيا ومستمرا .

٥ - وضع الاستراتيجيات الشاملة لأنشطة الأمم المتحدة المتعددة .

لاجدال بأن السكرتير العام لايستطيع القيام بكل هذه المهام وحده ونعتقد انه يمكن تفويض كبار معاونيه وإعطائهم الصلاحيات اللازمة لمعاونته فى داء هذه المهام .

وفى الاعوام الاخيرة انشأ السكرتير العام السابق إدارة لتحليل الاحداث وتقديم التقديرات والتوقعات عن تطورات الاحداث الاقليمية والدولية . ولاشك ان الاستناد الى مثل هذه التقديرات يساعد السكرتير العام على اللجوء اكثر من الماضى إلى ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية .

وحتى يستطيع السكرتير العام القيام بمهام تجنب تصاعد الازمات فهو يحتاج بالفعل إلى جانب الجهاز الموجود حاليا إلى نظام طوارىء شامل من مراقبين سياسيين او عسكريين او لجان تقصى الحقائق واحيانا وجود قوات أمن جماعى للطوارىء تحت تصرف مجلس الامن ومن شان هذا النظام أن يشكل تحذيرا او إنذارا للاطراف فى اى نزاع لعدم التمادى فى تصعيد النزاع نفسه .

وقد يحتاج الامر إلى مزيد من التشاور المتصل غير الرسمى بين اعضاء مجلس الامن حول ما يقدمه السكرتير العام من معلومات تشير إلى إحتمالات قيام

نزاعات او تصاعدها مما يساعد المجلس فى مرحلة مسبقة على إتخاذ الخطوات الضرورية للتخفيف من حدة هذه النزاعات .

وهناك المادة ٣٣ من الميثاق التى تقضى بأنه « يجب على اطراف اى نزاع من شأن إستمراره أن يعرّض حفظ السلم والامن الدولى للخطر أن يلتمسوا حله بادىء ذى بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية...» وخلاصة تجارب الخمسة والاربعين عاما الماضية أن كثيرا من النزاعات ظلت على جدول أعمال الامم المتحدة لفترات زمنية طويلة او ظلت دون حل رغم قيام الاطراف المعنية بإتباع وسيلة او اخرى من المنصوص عليها فى هذه المادة ويطالب البعض ويحق أن يحدد مجلس الامن فى كل حالة على حدة الاطار الزمنى او المهلة الزمنية بوجه ادق للانتقال من مرحلة لأخرى لتفادى تجميد النزاع نفسه بسبب عدم تجاوب طرف او اطراف النزاع للحلول المقترحة . وبديهى ان عدم حل اى نزاع ينجم عنه إستمرار التوتر بين اطراف النزاع ولما لذلك من تأثير على علاقات الدول الأعضاء وبعضها بالبعض . وقد يتحول الموقف المتجمد من توتر الى إنفجار ، وربما كان ذلك أحد المجالات التى يستطيع فيها السكرتير العام إستخدام وساطته ومساعيه لضمان سير مراحل حل النزاع بطريقة سلسة ومقبولة .

وهناك الفصل السابع من الميثاق فيما يتخذ من الاعمال - عن طريق مجلس الامن - فى حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان . وقد فصل هذا الفصل بدءا من المادة التاسعة والثلاثين حتى المادة الحادية والخمسين الاجراءات التى يُرَخِّص الميثاق إتخاذها عند إقرار وثبوت عدوان دولة ضد أخرى متدرجا بالعقوبات الاقتصادية وقطع المواصلات والحصار وقطع العلاقات الدبلوماسية ، وإنتهاء بإتخاذ إجراءات القمع الجماعية موضحا ضرورة وضع قوات بحيث تعرف مجلس الامن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق او إتفاقات خاصة تستخدم عند الضرورة فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والامن الدولى (المادة الثالثة والاربعون) . كما نصت المادة الخامسة والاربعون بأنه رغبة فى تمكين الامم المتحدة من إتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون لدى الاعضاء وحدات جوية أهلية يمكن إستخدامها فورا لاعمال القمع الدولية المشتركة . ويحدد مجلس الامن قوة هذه الوحدات ومدى إستعدادها والخطط لاعمالها المشتركة . وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفى الحدود الواردة فى الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها فى المادة الثالثة والأربعين » . وفى هذا الصدد تفصل المادتان السادسة والأربعون والسابعة والاربعون إختصاصات وتشكيل لجنة أركان الحرب .

ونرى أنه فى ضوء ما ثار من جدل داخل مجلس الامن وخارجه بالنسبة لتشكيل القوات التى قامت بالعمليات الحربية فى الخليج لاجلاء القوات العراقية عن الكويت ، فإن السكرتير العام يستطيع - بعد تشاور موسع - وضع الخطط المناسبة والاقتراحات اللازمة لأعمال الفصل السابع من الميثاق أى البدء بوضع الترتيبات المطلوبة أو الاستعدادات لمواجهة أى عدوان مسلح ضد أى من الدول الأعضاء .

ونختتم بالقول بأنه ليس هناك جديد فى هذه الاقتراحات بل هى قائمة فى صلب الميثاق وأنها لم تطبق حتى الآن والأسباب كثيرة بداية بفقدان التعاون وإنعدام الثقة بين الدول المؤثرة التى صاغت الميثاق وإنتهاء بتضارب المصالح وتباين المواقف بين هذه الدول عند قيام أى نزاع . وإذا كان للمتغيرات الدولية ، التى شهدها المسرح العالمى من خلال الأعوام القليلة الماضية من ميزة إيجابية أنها أزاحت الشكوك وأعادت الثقة الى حد ما بين الأطراف السابقين فى الحرب الباردة ، وأصبحت المصالح المشتركة وتوازن المصالح الباعث والوازع لمواقف الحكومات . فالمأمول أن يكون ذلك إشارة للسكرتير العام الجديد بالبدء فى المعاونة بالقيام بالاصلاحات المطلوبة .

ونختتم ايضا بالقول أنه سبق وناقشت الأمم المتحدة ومازالت تناقش مقترحات متعددة فى سبيل الاصلاح سواء ما تقدمت به دول الشمال الأوروبى مؤخرا أو ما تتمسك به دول العالم الثالث وغيرها ، وأقدمت أيضا على تنفيذ عدد من القرارات اتخذتها فى هذا الصدد بالنسبة للجمعية العامة وكذلك المجلس الاقتصادى والاجتماعى . أى أن السكرتير العام الحالى يتولى منصب ومسيرة الاصلاح فى بدايتها ، بل هو مطالب بالكثير تنفيذا لما إتخذ من قرارات فى مقدمتها إصلاح جهازه - ضغطا للنفقات وإعدادا للقيام بالمهام الاضافية التى تتطلبها المتغيرات .

ونعتقد انه شوط لاشك طويل وكلنا أمل فى أن سكرتير عام الأمم المتحدة الجديد سيضيف إلى الامم المتحدة حيوية وخصوبة لأن ذلك كان دأبه دائما فى كل ما عهد إليه من مهام .

ملف العدد [٦]

الدور الجديد للأمين العام للأمم المتحدة

د . السيد عليوه

حين دلف الدكتور بطرس غالى الى غرفته فى الدور الثامن والثلاثين بمبنى الامم المتحدة صباح الثانى من يناير عام ١٩٩٢ ـ ليتولى مهام السكرتير العام السادس للمنظمة الدولية حين حدث ذلك تكون تلك المنظمة العالمية قد بدأت عهدا جديدا يمتزج فيه الواقع الفعلى بالتوقعات الطموحة الناجمة عن التغيرات الجارية فى النظام الدولى الجديد .

وهناك ظاهرة دولية جديدة تلفت النظر : النفوذ المتزايد والدور المتعاظم للامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمتخصصة فى ادارة الشئون العالمية . اكثر من عشر مناطق فيها وجود واضح للامم المتحدة ، مناطق الشمال الكردى للعراق ، منطقة الجنوب فى الحدود مع الكويت هناك ايضا لبنان ، فلسطين ، سيناء ، قبرص ، البوليزاريو ، جنوب السودان ، ناميبيا ، افغانستان ، نيكاراجوا ، وغيرها فكيف تسير الامم هذه المسئوليات الواسعة ؟

فى هذا الصدد يكفى أن نشير الى ان المنظمة الدولية تتبعها نحو اربعين مؤسسة ووكالة فرعية ويعمل بها نحو ١٤٠٠٠ موظف بميزانية قدرها حوالى ٨٥٠ مليون دولار سنويا ، معنى ذلك ان التطور الجارى فى النظام الدولى يعزز مركز الامم المتحدة وبالتالى سوف يدفع الى زيادة الطلب على فئة « الموظفين الدوليين » الذين تحتاجهم مشروعات الامم المتحدة وجهود الوكالات المتخصصة التابعة لها .

وحين نتحدث عن وظيفة السكرتير العام للامم المتحدة فاننا نعنى الصلاحيات والاختصاصات المحددة « بنص الميثاق » ، أما الحديث عن « دور » الامين العام فيعنى تحليل مجموعة المهام والانشطة التى يمكن ان ينهض بها الامين العام بحكم قدراته وخبراته وطموحاته السياسية والعالمية ـ وبذلك يشكل الدور آفاقا جديده للوظيفة وليس قيدا عليها .

لذا سوف نعالج « دور » الامين العام للامم المتحدة باعتباره ظاهرة حركية تستجيب للتغيرات فى البيئة الدولية المعاصرة . وللاحاطة بهذا الدور سوف نحاول الاجابة على اربعة اسئلة محورية حول .

ماذا نريد من السكرتير الجديد للامم المتحدة ؟

ماهى التحديات التى تواجهه ؟

ما هو الدور الاقتصادى للسكرتير العام الجديد للامم المتحدة ؟

كل هذا فى اطار فهم شخصية السكرتير العام الجديد ؟

اولا : ماذا نريد من السكرتير الجديد للامم المتحدة ؟

حين يقوم د . بطرس غالى كأول مصرى وعربى وافريقى بتسلم المهام الخطيرة لارفع منصب دولى سوف تتطلع شعوب العالم الثالث الى السكرتير العام الجديد للامم المتحدة بآمال عريضة وطموحات لا حدود لها ، ونحن هنا نتحدث عن تطلعات الشعوب وليس الدول او الحكومات . فسكرتير المنظمة العالمية غير منحاز ولا يمثل دولة بعينها وانما هو يعبر عن وجدان الشعوب وضمير الرأى العام العالمى . وخلال الخمسة واربعين عاما الماضية تولى منصب الامين العام للامم المتحدة خمس شخصيات هم تريجفى لى (النرويجى) ، همرشلد (السويدى) ، فالدهايم (النمسوى) ، اوثانت (من بورما) ، ثم بيريز ديكويار (من بيرو) أى انه لم تمثل القارات الاربع اوربا وآسيا والامريكتين ولم يبق الا افريقيا .

ولتحديد المسئوليات المنتظرة للامين العام الجديد لابد من الاجابة على التساؤلات التالية :

ما هى اختصاصات الامين العام للامم المتحدة ؟ وما هى اهم المتطلبات التى لابد ان يرعاها ؟ وما هو الدور المرتقب القيام به فى الحقبة المقبلة ؟

بالنسبة لاختصاصات السكرتير العام للامم المتحدة يتضح لنا اهميتها من وضع الامانة العامة التى تعتبر احد الفروع الرئيسية الستة للمنظمة الدولية ، وهى تتميز بأنها الفرع الادارى الدائم للمنظمة الذى يديره امين عام يلعب دورا اداريا وسياسيا مهما ، اذ منحه الميثاق مركزا خاصا جعل بعض الفقهاء يقررون ان الامين العام هو احد الفروع الرئيسية للامم المتحدة وليست الامانة العامة ككل . ان الامانة العامة هى مكتب الامين العام مثلما تكون الوزارة مكتب الوزير . ولذلك فان الفرق بين الامانة العامة وباقى فروع الامم المتحدة يظهر من حيث مركز الامين العام كما كتب ذلك د . بطرس غالى فى كتابه التنظيم الدولى (الصادر عام ١٩٥٦) وهكذا تشمل صلاحيته الاختصاصات الادارية والفنية التالية :

١ـ تعيين موظفى الامانة العامة وترقيتهم وتوقيع العقوبات الادارية عليهم وعزلهم وذلك فى جميع فروع المنظمة .

٢ـ اعداد جدول اعمال فروع الهيئة ودعوتها لاجتماعاتها غير العادية .

٣ـ الاشراف على الاعمال الادارية فى جميع فروع المنظمة .

٤ـ اعداد تقرير سنوى للجمعية العامة باعمال المنظمة .

٥ـ اعداد مشروع ميزانية المنظمات وعرضه على الجمعية العامة .

٦ـ التعاقد باسم الامم المتحدة وتمثيلها امام المحاكم الوطنية والدولية والمنظمات الدولية .

وبالنسبة لاهم المتطلبات الملقاه على عاتق الامين العام للامم المتحدة ، فهى نابعة من الوظيفة السياسية المرموقة التى يتولاها ، حيث يضطلع بكثير من المسئوليات الجسام التى تتعلق بالسلم والامن الدوليين ، ولذلك يفضل ان يكون من الشخصيات المهمة فى غير الدول الكبرى لضمان حياده وعدم تحيزه بالاضافة الى الكفاءة والنزاهة والسمعة الدولية .

ونظرا لكونه اكبر موظف دولى ، فيجب ان يتحلى بضبط النفس حتى لا يسمح لأى عواطف أو مصالح خاصة بالتأثير على أعماله وحتى يعتمد حكمه الشخصى على النزاهة والضمير ومبادىء العدالة والمرونة لما يقوم به من وساطة ومساع حميدة وتوفيق وتنسيق بين المصالح المتباينة .

لذلك نصت المادة (٩٧) من الميثاق على أن تقوم الجمعية العامة للامم المتحدة بتعيينه بناء على توصية مجلس الامن ، ويصدر قرار المجلس باغلبية تسعة أعضاء على الاقل يكون من بينها اجماع الدول الخمس الدائمة .

اما قرار الجمعية العامة فيكون بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت .

هكذا فاز د . بطرس غالى مرشح افريقيا الذى ساندته عدة اعتبارات لعل من أهمها سابق عمله كأستاذ أكاديمى ودبلوماسى قدير ومفكر ليبرالى وباحث موضوعى وسياسى محنك ورجل دولة من الطراز الاول . كما جاء ذلك تقديرا لدور مصر السياسى على المسرح العالمى ، وتمثيلا للقارة السمراء فى المعترك الدولى .

لقد لمست هذا شخصيا كما لمسه الكثيرون من زملائى حينما تتلمذنا على يديه فى جامعة القاهرة وايضا حين عملت [redacted] فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى صحيفة الاهرام .

ان بطرس غالى هو الابن البار للقارة الافريقية بحكم معاناته الشخصية لمشاكل القارة وخبرته الخاصة بشؤونها وشجونها بل ان رحلاته الكثيرة داخل ادغالها وضعته ذات مرة على شفا الخطر (حين مرض) كما اكسبت لون بشرته سمرة خفيفة تفصح عن انتمائه للقارة التى اخذت تصفى آخر رواسب العنصرية لأى لون ابيض كان او اسود . وانما هى مرحلة التسامح العنصرى والدينى والثقافى والقومى لمواجهة التحديات المشتركة التى تهدد الانسانية .

كما تلتقى فى شخصية بطرس غالى عدة روافد . فضلا عن كونه ينتمى للشعوب الملونة التى عانت كثيرا نجده ابنا للثقافة العربية ودارسا للحضارة الغربية الاوربية التى تشرب مناهجها الاكاديمية فى باريس كما انه ينتسب الى النظام القانونى نفسه والمدرسة الفقهية التى انتسب اليها الراحل الدكتور عبد الحميد بدوى القاضى بمحكمة العدل الدولية ونعنى بها المدنية الاسلامية .

قد يؤدى النظام الدولى الجديد (تحت التشكيل) الذى انتهت فيه الحرب الباردة بين القوتين العظميين اللتين تراجعتا عن مستنقعات المنازعات الاقليمية قد يؤدى الى مساعدة الامين العام الجديد فى اداء وظيفته الحساسة . لكن يخشى ان يؤدى تفكك الاتحاد السوفياتى الى انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام العالمى الامر الذى يفرض على السكرتير العام الجديد للامم المتحدة دورا اكثر فعالية واستقلالا من أجل رفع علم الامم المتحدة الذى هو فى لون السماء .

كما تنتظر بطرس غالى مهام شائكة مثل احياء حركة عدم الانحياز فى توجهها الاقتصادى ومثل تعبيره عن العقلانية فى الشرق الاوسط رغم اصرار اسرائيل على التقليل من دور الامم المتحدة .

صحيح ان الامين العام للمنظمة الدولية يستطيع ان يعرض على مجلس الامن الدولى القضايا التى تعرض الامن الدولى للخطر ، كما ان له ان يستخدم بعض القنوات الدبلوماسية التى لا تتيسر للدول منفردة ولكنه سوف يستفيد اكثر من الدروس التى ارهقت كامل السكرتير الحالى (بيريز ديكويار) فى مفاوضات الاسرى والرهائن وتحوله الى اداة لتنفيذ قرارات مجلس الامن .

قد يقول قائل ان الامين العام الجديد يلزم لكى يقوم بدور اقوى - الحصول على موارد اكبر بشرية ومالية ومعلوماتية وتنظيمية جديدة لكى يدفع بالامم المتحدة لتواجه تحديات العصر الجديد . لعل فى مقدمتها كسر احتكار بعض الجنسيات للوظائف العليا فى المنظمة العالمية .

وبالاضافة الى ما سبق ، فان اغلب الظن ان برنامج الامين العام الجديد سوف ينطوى على موضوعين رئيسيين : انجاح دبلوماسية التنمية الانسانية الشاملة ، وتحديث البنية الادارية للمنظمة الدولية ، وهو جدير بهذه المسئوليات فى جميع الاحوال .

ثانيا : ما هى التحديات التى تواجه « ربان سفينة » الامم المتحدة ؟

سوف يتحمل السكرتير العام المنتخب للامم المتحدة مسئوليات جساما تدور اساسا حول مواجهة تحديات العصر الجديد الذى يدلف إليه عالم اليوم .

نستطيع أن نرصد على المسرح العالمى خمس متغيرات كبرى سوف تشكل امام الدبلوماسية الدولية اختبارات حاسمة لابد من اجتيازها .

اولها : انتهاء زمن الحرب الباردة والمواجهة بين الدولتين العظميين وتحولها الى الوفاق والتعاون ، لكن تفكك الاتحاد السوفيتى قد يؤدى الى انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدولى الجديد . وهذا سيلقى على الامين العام الجديد للامم المتحدة مسئولية صعبة فى الحفاظ على استقلاليته الوظيفية السياسية والفكرية . فلا يكون تابعا لدولة او لاخرى ولا حتى « موظفا » كما يقول البعض لدى الخمسة الكبار فى مجلس الامن وانما ليكون معبرا عن الضمير العالمى واشواق الانسان الى الحرية والرخاء والسلام .

ثانيها : تفاقم المنازعات الاقليمية بين اقطار العالم الثالث بسبب ضعف سيطرة القوتين العظميين ولاسباب عديدة اخرى . وهذا سيفرض على د . بطرس غالى ضرورة الحركة النشيطة للعمل على تسوية المنازعات المتفجرة انسجاما مع الاتجاه العالمى نحو التفاوض والتسويات السلمية بكافة الوسائل ولتصبح الامم المتحدة مركز التنسيق والتوفيق بين المصالح المتعارضة وتعزيز الاتجاهات الايجابية النامية فى السياسة الدولية .

ثالثها : تفاقم المشكلات الاقتصادية بسبب نقص الموارد وتدهور البيئة والانفجار السكانى ونقص الطعام والجفاف .. الخ وهذا سوف يتطلب من امين الامم المتحدة تطوير دور جديد للمنظمة الدولية فى المجال الاقتصادى يركز على نهضة الجنوب ودبلوماسية التنمية لتنشيط الحوار مع الشمال وازالة العوائق امام التجارة العالمية وايجاد بدائل عديدة امام الدور التنموى للامم المتحدة .

رابعها : ظاهرة اشتعال النزاعات الصغرى حول الولاءات الاولية (العرقية والعنصرية والدينية والطائفية .. الخ) فى ظروف تفكك الكيانات السياسية الكبرى (مثل الاتحاد السوفيتى - يوغسلافيا - الاقطار الافريقية .. الخ) بفعل تداعى النظم الدكتاتورية المتشبثة بالسلطة فى مواجهة رياح التغيير الديمقراطى واقتصاديات السوق . وهذا سيفرض على السكرتير العالمى (بطرس غالى) ان يضع على راس قائمة اهتماماته رعاية حقوق الانسان وارساء المبادئ الديمقراطية لبنى البشر دون تمييز بسبب اللون أو الجنس او العنصر او الدين او العقيدة أو الراى .. الخ .

خامسها : ثورة التغيير المتسارع فى نظم الادارة والاتصال الامر الذى يضع اساليب الادارة المتبعة فى الامم المتحدة فى موقف صعب بالقياس الى التطور التكنولوجى والتنظيمى المذهل - مقارنا بالمساهمات المالية المتأخرة التى يتوجب على الاعضاء سدادها الى ميزانية المنظمة . وهذا سوف يستلزم من السكرتير الجديد تعبئة الموارد اللازمة المالية والبشرية لتحديث البنية الادارية للمنظمة الدولية بموظفيها الخمسة عشر الفا وميزانياتها الشحيحة كى تسبق العصر وتكون نواة لحكومة عالمية عند مشارف الالف الثالث للميلاد ونتوقع فى ارجح الاحوال ان ينجح بطرس غالى فى مواجهة هذه التحديات والقيام بمسئولياته الجديدة فى سباق عالمى يقوده فارس الدبلوماسية الدولية نحو بناء المدينة أو المعمورة الفاضلة التى تحدث عنها منذ قرون الفيلسوف العربى « ابو نصر الفارابى » .

ثالثا : ما هو الدور الاقتصادى للامين العام الجديد للامم المتحدة ؟

لعل الملف الاقتصادى سوف يحظى لدى الامين الجديد بأهمية قصوى ، وذلك لعدة أسباب من بينها غلبة الطابع الاقتصادى على المشكلات الدولية بعد التراجع النسبى للمشاكل السياسية بسبب التقارب بين الدولتين العظميين ، كذلك لتفاقم الأزمات الاقتصادية الخانقة فى اقطار العالم الثالث ، بالاضافة إلى قيام التكتلات الاقتصادية العملاقة - وهذه جميعا علامات مرحلة دبلوماسية التنمية الذى يعد بطرس غالى نجمها الصاعد بشهادة الجميع منذ سنوات وسنوات .

ويمكن القول بصفة عامة أن الملف الاقتصادى متخم بالموضوعات إلا اننا نستطيع أن ننتقى نحو سبع مهام رئيسية سوف يوليها السكرتير الجديد عناية خاصة :

□ **المهمة الاولى :** تشجيع الحوار بين الجنوب والجنوب فيما يتعلق بالتعاون والتنمية - وهذه المسالة شهدت نشاطا ملحوظا فى الاونة الاخيرة . فقد حضر د . غالى قبيل حلف يمين المنصب الجديد - فى كاراكاس (عاصمة فنزويلا) لقاء مجموع الدول الخمسة عشر التى كانت قد تشكلت فى مؤتمر بلجراد لقمة عدم الانحياز منذ عام ١٩٨٩ - هذه المجموعة ليست بديلا عن حركة عدم الانحياز او مجموعة الـ ٧٧ التى تعد الجناح الاقتصادى للحركة لكنها تستهدف تكوين قناة حقيقية للاتصال بين دول الجنوب وبعضها البعض .

□ **المهمة الثانية :** تطوير الحوار بين الجنوب والشمال : حيث ان فعالية مجموعة الـ ١٥ سوف تؤدى الى تعزيز موقف الجنوب فى حواره مع الشمال الصناعى الفنى المتقدم الأخذ فى التكتل ، ولاسيما فى مسائل نقل التكنولوجيا وتدفق السلع والاستثمارات ، والخدمات والايدى العاملة .

□ **المهمة الثالثة :** تخفيف عبء المديونية التى تثقل كاهل دول العالم الثالث : فالمنظمة الدولية بمؤسساتها المالية والائتمانية والمصرفية تستطيع أن تلعب دورا إيجابيا فى هذا الصدد وبالذات لدى الدول الدائنة .

□ **المهمة الرابعة :** المساعدة فى تحرير التجارة الدولية بما فيه مصالح الدول النامية وذلك بالعمل على إنجاح مفاوضات جولة اوراجواى التى تعثرت بسبب الخلافات بين الولايات المتحدة والدول الزراعية الكبرى من جانب وبين المجموعة الاوربية من جانب اخر التى لم تلتزم بتعهداتها بشأن خفض دعم السلع الزراعية .

□ **المهمة الخامسة :** المساهمة فى حل المشكلات الاقتصادية ذات الطابع الانسانى - على سبيل المثال حالة ٣٠ مليون افريقى يتهددهم خطر العطش والقحط والمجاعة - بالاضافة الى مشكلات اللاجئين العالمية ، وسوء تغذية أطفال العالم فضلا عن تمديد جهود المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى مناطق وشرائح إجتماعية جديدة مثل الاطفال والمرأة - الخ .

□ **المهمة السادسة :** تعزيز الدور الاجتماعى والاقتصادى الاخذ فى الاتساع والذى يشمل حقوق الانسان ومكافحة الادمان والنقل والاتصال والزراعة والتقدم التكنولوجى وتحويل انفاق التسلح الى الخدمات الانسانية .

□ **المهمة السابعة :** المساهمة فى جهود حماية البيئة من التدهور الجارى وهذا يتضمن ادارة الشئون العالمية التى تتعلق بأعالى البحار وقيعان المحيطات والفضاء الخارجى ومنع التلوث الاشعاعى والكيماوى .. إلخ حتى يصبح هذا الكوكب اصلح للحياة .

هذه بعض مسئوليات بطرس غالى المهندس الاول لدبلوماسية التنمية .

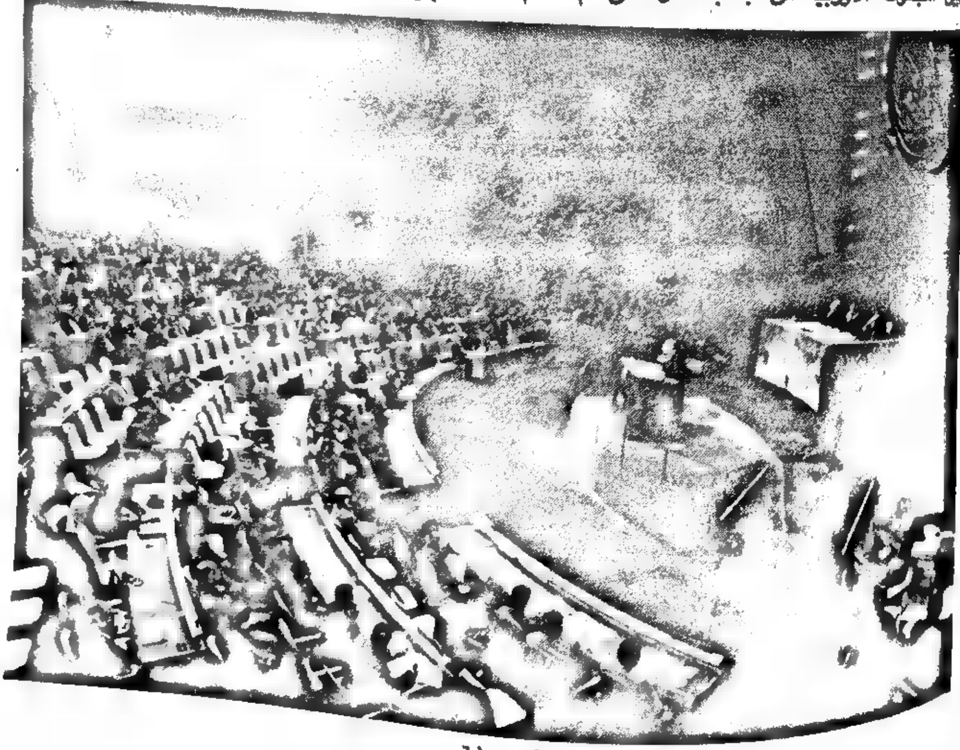

ملـف العـدد [٧]

ردود الفعل المحلية والعربية

سوسن حسين

لقد كان لفوز الدكتور بطرس غالى بمنصب الامين العام للامم المتحدة وقعا رائعا وصدى واسعا اهتزت له اركان مصر والعالم العربى فرحة واعتزازا وفخرا .. ان الامة العربية بأسرها قد اعتبرت ان هذا الفوز هو انتصار لها وللعالم الثالث كله .

حقا ان هذا النبأ قد احدث دويا كبيرا فى الاوساط والدوائر السياسية العالمية ، ورحبت به معظم دول العالم الحر بوصفه الاختيار الامثل فى ظل الظروف الدولية المتغيرة ، الا ان هذا الترحيب كان له وقع مختلف لدى الجماهير المصرية والعربية التى استقبلت النبأ بفرحة غامرة ، عبرت عن نفسها فى صور مختلفة بالغة الصدق والعمق . فنجد ان هتافات النصر قد دوت فى اماكن كثيرة من القاهرة والاقاليم مرددة اسم الامين العام الجديد بكل الحماس والاعتزاز ، وكان الخبر [illegible] انتقل اذاعته فى اقل من دقائق معدودة وانتشر فى جميع ارجاء مصر والعالم العربى . بل ان بعض القاعات التى كانت تشهد اجتماعات ومؤتمرات رسمية هامة فى ذلك الوقت قد قطعت جلساتها لتزف النبأ الى الحاضرين داخل هذه القاعات التى ضجت بتصفيق حاد متواصل يعبر عن الفرحة وعبارات الاستحسان .

وقد قامت وسائل الاعلام المصرية والعربية بتغطية هذا الحدث بما يتلاءم مع عظمته واهميته ، فانطلقت الاقلام المجسدة لجميع الاتجاهات السياسية ، القومية او المعارضة لتناول الحدث بالدراسة والتحليل وحفلت الصحافة المصرية والعربية بالمقالات والتعليقات التى اتسمت جميعها بالفخر والاعتزاز بهذا الاختيار الموفق وعبرت عن احساس جارف بالتفاؤل والامل فى مستقبل افضل بالنسبة لمنطقتنا لافريقيا وللعالم الثالث كله ، بل والعالم الحر المتقدم ايضا . وفى الواقع اذا اردنا ان نعدد ما قيل فى مدح هذه الشخصية المصرية لملأنا صفحات وصفحات ، وانما نكتفى ببعض الاقوال التى تساعد فى رسم ملامح وصفات الامين العام الجديد : قيل انه هدية مصر الى العالم الحر ، وانه رجل لكل الامم عربى الثقافة والوجدان ، افريقى الروح والعقل ، مستوعب تماما للثقافة والحضارة الغربية يستطيع التعامل معها بنفس اسلوبها وروحها ، لا يحكمه سوى العقل والمنطق السليم ، يتمتع بحياد العالم الاصيل ، ترك بصمات لا تمحى على السياسة العربية والافريقية ، وتحرك خلال توليه مسئوليات السياسة الخارجية المصرية وسط امواج عاتية من المتغيرات الاقليمية والعالمية ببراعة الملاح المحنك واضعا نصب عينيه مصالح بلاده والبلاد العربية .

والى جانب هذه المظاهرة الحماسية الضخمة التى حفلت بها الصحافة المصرية خاصة والعربية عامة نجد ان التغطية الاذاعية والتلفزيونية لهذا الخبر قد جاءت كاملة متكاملة ، فعقدت الندوات وقدمت البرامج التى تدور جميعا حول اختيار مصرى ليحتل ارفع منصب دبلوماسى فى العالم .

وقد تحدث خلال هذه الندوات واللقاءات والبرامج عدد كبير من المفكرين السياسيين واساتذة الجامعة وكثير من الشخصيات الهامة فى مختلف المجالات شارحين الجوانب الايجابية التى حكمت هذا الاختيار فهو استاذ الجامعة الاكاديمى ، خبير السياسة الدولية ، واسع الثقافة والاطلاع ليبرالى الفكر ، ذو مرونة [illegible] وقدرة على التكيف مع متغيرات العصر سريعة الايقاع

وقد روى كثير من المثقفين المصريين والعرب عن تجاربهم الشخصية معه ، ولا غرو فهو الأب الروحى لجيلين من المثقفين والمفكرين ، تتلمذ على يديه معظم من يتولون اليوم اهم المناصب والمسئوليات المحلية والدولية ، ونشير هنا الى [illegible] التى القاها المندوب الدائم لدولة الكويت لدى الامم المتحدة خلال حفل التنصيب واعلن فيها بكل فخر واعتزاز انه تلميذ هذا الرجل العظيم . كما

تحدث الكثيرون عن ماضيه الحافل بالمفاخر العلمية والمؤلفات القيمة والانجازات الكبرى والنجاحات الدبلوماسية المتعددة . ووصفه البعض بانه رجل ادمن النجاح لا يمكن ان يتولى منصبا دون ان يضفى عليه من روحه وحيويته ما يبعث الحياة والنشاط فى هذا المنصب ايا كان . واكد الجمع انه رجل التوازنات بلا منازع يمارس التفاوض والحوار والمهندس الاكاديمى لجميع الجهود والمساعى التى بذلت فى اطار الامم المتحدة والمنظمات الدولية لصالح وضع الحلول لمشكلات العالم النامى . ان صاحب الدبلوماسية المكوكية قادر على قيادة الدبلوماسية العالمية بكفاءة الخبير المتمرس والمحايد .

وقد نزلت كاميرات التلفزيون وميكروفونات الاذاعة الى الشارع المصرى فى محاولة لنقل ردود فعل الجماهير على مختلف مستوياتها فور سماع النبأ ـ العامل البسيط والموظف والمرأة العاملة أو ربة الاسرة والطالب وغيرهم من الذين يعبرون عن قطاعات عريضة من المجتمع المصرى . وجاءت ردود الافعال لدى الجميع تلقائية صادقة معبرة عن سعادة غامرة وشعور بالفخر القومى والاعتزاز الوطنى . وقد ربط الكثيرون بين فوز اديبنا العظيم نجيب محفوظ بجائزة نوبل للادب وفوز دكتور غالى بمنصب الامين العام للامم المتحدة كدليل على مكانة مصر الحضارية وقدرتها على انجاب العبقريات فى جميع المجالات . ان هذه اللحظات المضيئة تكتب بحروف من نور فى تاريخ الشعوب

وكانت برامج الاطفال طريفة ومؤثرة حقا . فقد حفلت بالحديث عن حياة السكرتير العام الجديد وكيف بلغ هذه المكانة الدولية المتميزة نتيجة للجد والاجتهاد والعمل والالتزام مؤكدة على ان لكل مجتهد نصيب وان الحياة ليست حظا ، وانما عمل دؤوب وتحصيل مستمر وتنمية لقدرات الفرد الفكرية والثقافية . وتضمنت هذه البرامج سلسلة من النصائح موجهة الى الطفل وعنوانها كيف تصبح مثل د . بطرس غالى فى المستقبل .

كما احتفلت جميع الجاليات المصرية والعربية فى الخارج بهذا الفوز وتجمعت فى عواصم العالم ومدنه الكبرى لتتبادل التهنئة فيما بينها ، واقامت الاحتفالات بهذه المناسبة وسمعت اصوات الزغاريد تدوى فى بعض هذه التجمعات لتعبر عن فرحة حقيقية .

وفى الواقع لم يشذ عن هذه القاعدة سوى بعض العناصر الدينية المتطرفة التى عبرت عن ضيقها لان الفائز مسيحى الديانة وكانت تتمنى ان يكون مسلما . ولكن سرعان ما ذابت هذه الاصوات القليلة المحتجة وسط هدير الحماس لفوز مصرى عربى بهذا المنصب الدولى الخطير .

الابعاد الحقيقية لهذا الاختيار :

● خاضت اقلام السياسيين المصريين والعرب فى اسباب ودوافع اختيار شخصية مصرية لتتبوأ ارفع منصب دبلوماسى فى العالم . ان هذا الاختيار قد جاء اعترافا دوليا بكفاءة هذه الشخصية وحيادها التام ، خاصة وان المنافسة لم تكن سهلة بل كانت عملية بالغة المشقة والصعوبة ، وليس ذلك لصعوبة الاختيار بين المرشحين . فمن المؤكد انه لم يوجد من بين الشخصيات المرشحة من استطاع ان يجمع بين كل مؤهلات ومواصفات هذه الشخصية المصرية الفذة التى تخطت بأصالتها حواجز الاقليمية لتصل الى العالمية . ولكن المنافسة كانت شاقة بسبب اتجاهات سياسية معينة لدى البعض وهواجس وتردد لدى البعض الآخر نتيجة لدعايات مغرضة . وترددت اسماء دولية معروفة مثل رئيس وزراء كندا ومسز تاتشر والرئيس الامريكى السابق كارتر وغيرهم كنوع من حرب الشائعات ضد المرشح المصرى وجذب الانظار بعيدا عنه ، رغم ان كل هذه الشخصيات المذكورة لا يمكن ان تكون مناسبة لشغل هذا المنصب الذى يتطلب درجة عالية جدا من الحياد تجاه المشكلات الدولية وتجاه العلاقات بين الدول وخاصة علاقات الشمال بالجنوب .

واشاد خبراؤنا السياسيون جميعا بموقف الدول الافريقية ودول عدم الانحياز التى وقفت وقفة حاسمة وقوية فى مواجهة محاولات تمزيق الجبهة المساندة للمرشح المصرى . وقد كان لفرنسا دور ايجابى ممتاز . ويعود الفضل لها فى الاتفاق الذى تم بشأن عدم استخدام الفيتو ضد نتيجة استفتاء كما ساعد ايضا الموقفان الصينى والسوفيتى على التصدى للمؤامرات وافشالها . وبذلك تم اختيار المرشح المصرى الذى تتوافر فيه جميع المؤهلات المطلوبة لقيادة الامم المتحدة فى هذه الفترة الصعبة التى تتسم بالانقلابات التاريخية المذهلة وغير المتوقعة والتى تتطلب ان تقوم المنظمة الدولية بدورها التى نشأت من اجله ، هذا الدور الذى طمسته ضغوط الحرب الباردة والتهديد النووى وصراعات القوى العظمى .

وقد اكد الباحثون الاقتصاديون والسياسيون فى العالم العربى ان الدكتور بطرس غالى هو رجل هذه المرحلة بلا جدال ، فهو قادر على اعادة صياغة منظمة الامم المتحدة واصلاحها ، يستطيع ابتكار الحلول غير التقليدية للمشكلات الدولية المركبة والمتعصية احيانا .

ان نظرة سريعة لانجازات هذا الرجل فى المجالات السياسية المصرية والعربية والافريقية تؤكد هذه الثقة وتبشر بمستقبل افضل وباقتراب البدء فى الاختفاء

التدريجى لحجل المشكلات المتراكمة التى تنتظره فى الامم المتحدة . ان جميع الدلائل تشير الى ذلك . فهو اول من دعا الى التعاون العربى الافريقى والتعاون الافريقى الامريكى اللاتينى . وقد أعطى القضايا الافريقية اهتماما خاصا وساند حركات التحرر فى القارة ، وكان احد قادة الحوار بين الشمال والجنوب واول من دعا الى حوار الجنوب الجنوب حتى يستطيع الجنوب ان يوحد صفوفه ويقوى موقفه فى حواره مع الشمال ، وذلك لايمانه القوى بان التعاون بين الشمال والجنوب ضرورة لتنمية دول الجنوب وتضييق الفجوة التى تفصل بين هذين العالمين لصالح الانسانية جمعاء . نضيف الى قائمة اهتماماته قضية حقوق الانسان التى ناضل طوال حياته من اجلها وكان له دور بارز فى اصدار الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب . وقد بذل جهدا ملموسا فى اقامة « مجموعة الاندوجو » التى تضم دول حوض النيل من اجل تبادل الآراء ودراسة القضايا التى تخدم مصالح هذه الدول والدفع قدما بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية ووضع الاسس للاستغلال الامثل لموارد نهر النيل .

وخلاصة جميع هذه الآراء ان الامين العام الجديد للامم المتحدة سيقوم بوضع مفهوم جديد لدور هذه المنظمة الدولية يتفق ومقتضيات المرحلة الجديدة بكل متغيراتها المذهلة . انه الانسان الذى سيعطى المنصب مضمونه الحقيقى ، ويجعل من الامم المتحدة جهازا محايدا ايجابيا ينظر الى مصالح العالم الثالث بنفس القدر من الاهتمام الذى يعطيه لمصالح العالم المتقدم ويضمن تنفيذ احكام القانون الدولى ، ويعمل على اقرار السلام والامن فى العالم وتطوير التعاون بين الشعوب ويمكن الدول النامية من المشاركة فى رسم ملامح عالم الغد .

هل ينجح غالي حيث فشل دي كويلار ؟

بطرس غالى

توليفة ، فريدة انسانيا واكاديميا ومهنيا

الخبير غالى ثقافة خبير على المنظمة الدولية

فى ظل سياسة

... وبعد انتهاء الحـ...

دور جديد لأمين عام الأمم المتحدة على المستوى الـ...

غالي أول أمين يطبق المادة ٩٨ من ميثاق المنظمة الدولية
بتوجيه مجلس الأمن الى أي مسألة تهدد حفظ السلام والأمن الدوليين

بطرس غالي بين شرعيتين دوليتين : شرعية إسمية وشرعية إنتقالية

ملف العدد [٨]

رؤيــة أفريقيــة لمهمــة الدبلوماســى الأول فى العالـم

عماد عريان

هناك سعادة حقيقية غمرت القارة الافريقية وكافة دولها شمال الصحراء الكبرى وجنوبها لانتخاب الدكتور بطرس غالى سكرتيرا عاما للأمم المتحدة ، ورغم أن واحدا من إفريقيا السوداء وهو « بيرنارد شيزيرو » وزير مالية زيمبابوى كان من ضمن المتنافسين بقوة للفوز بهذا المنصب واحد الحائزين على أعلى الاصوات خلال عمليات الاقتراع التمهيدية غير الرسمية التى سبقت الانتخاب الفعلى للدكتور بطرس غالى إلا أنه كان واضحا ان إفريقيا تخوض معركة رئاسة الأمم المتحدة هذه المرة ككيان واحد حتى ولو تعدد مرشحوها لهذا المنصب ، وهذا ما جعل فوز الدكتور بطرس غالى بهذا المنصب مبعثا للسعادة والبهجة أيضا فى كل الدول الافريقية وانعكس ذلك فى مظاهر حقيقية إستطعت ان المسها بنفسى خلال زيارتى لاربع دول افريقية هى زائير وكينيا ونيجيريا والكونغو لحظة اعلان فوز الدكتور غالى .

فبقدر ما كان لهذا الحدث من اثر كبير فى نفس كل مصرى وعربى إلا أنه أثلج بالعقل صدر كل إفريقى ، فلقد تطلعت القارة السوداء الى هذا المنصب وقاتلت من

أجله بعد أن رأت أن من حقها أن يكون لها مكان على الساحة الدولية من خلال هذا المنصب الذى شغلته شخصيات من مناطق مختلفة باستثناء إفريقيا ، ومن ثم فقد كان إنتخاب الدكتور بطرس غالى بمثابة إنتصار لكل إفريقيا وانصاف لها بعد طول نكران .

ولعل رد فعل الرئيس الكونجولى « دينيس ساسو نجيسو » يعكس بوضوح حقيقة المشاعر الافريقية عندما أعلن فى حديث للتليفزيون الكونجولى عن سعادته البالغة لانتخاب الدكتور بطرس غالى مؤكدا أن هذا التطور يمثل حدثا هاما لافريقيا وهو بمثابة رد إعتبار للقارة الافريقية من قبل المجتمع الدولى خاصة وانه جاء بعد ان عانت القارة الكثير من الجحود على الصعيد الدولى إنعكس فى حرمانها من رئاسة مناصب دولية هامة مثل منظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ، وعن إنتخاب الدكتور غالى قال رئيس الكونجو انه إختيار ممتاز يشرف كل إفريقيا والمجتمع الدولى فى هذه اللحظات الحاسمة من التحول الذى تشهده القارة الافريقية والعالم ووصفت وسائل الأعلام الكونجولية من جانبها إنتخاب الدكتور بطرس غالى بأنه حدث هام نظرا لان إفريقيا لم تتقلد مطلقا هذا المنصب منذ إنشاء المنظمة الدولية فى عام ١٩٤٥ ، ونفس الشيء أكدته الدول الافريقية على إختلاف توجهاتها ونظمها .

وتنتظر القارة الافريقية من الدكتور بطرس غالى ـ الذى ينظر اليه الافارقة باعتباره واحدا من خيرة ابنائها الذين قطعوا آلاف الأميال سعيا وراء البحث فى مشاكلها والحلول المناسبة لها ـ الكثير فى المرحلة الراهنة والمقبلة التى تعد بمثابة مرحلة حاسمة فى تاريخ دول القارة وشعوبها ، فهى قد تنقل القارة الى مرحلة جديدة تضعها على اعتاب التقدم والتنمية ، وربما تأخذها الى الوراء فى إنتكاسة كبرى تحول دون الاستفادة بثمار مرحلة التحول الحالية ، ومع إدراك القارة ان سكرتير عام الأمم المتحدة لا يملك عصا سحرية تمكنه من حل أى مشكلة تواجهه وأن هناك ظروفا دولية واقليمية تحجم فى أحوال كثيرة من قدرة الأمم المتحدة . على التدخل لفرض حلول حاسمة لبعض القضايا والصراعات المتفجرة بما يعنى ان إرادة الأمم المتحدة قد تصطدم فى احيان كثيرة مع أطراف النزاعات المختلفة بشكل يحول دون وضع القرارات الدولية موضع التنفيذ مثلما يحدث بشأن القضية الفلسطينية على سبيل المثال . إلا ان القارة الافريقية تتطلع الى برامج جديدة لانتشال القارة من امراضها المزمنة من خلال حلول وأفكار غير تقليدية .

وتأتى فى مقدمة هذه الأمراض المزمنة التى تصاحب دول القارة منذ إستقلالها الأزمات الاقتصادية المتتالية متمثلة فى تدهور الانتاج وضعف البنى الأساسية اللازمة المتتالية الاساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية وضعف القوة العاملة بشكل عام والمجاعات القاتلة التى تحصد

ارواح ابناء القارة علاوة على المديونية المرتفعة التى تاكل كافة مصادر الدخل القومى ومشاكل عدم الاستقرار السياسى الناجم عن الانقلابات العسكرية والصراعات القائمة على القبلية ، واخيرا مشاكل اللاجئين الذين نزحوا من دولهم الى دول أخرى مجاورة تحت وطأة الحروب الاهلية فى بلادهم سواء المستمرة منذ فترة او تلك التى انتهت لتوها مثلما هو الحال فى اثيوبيا وتشاد وانجولا وموزمبيق وأخيرا الصومال التى ادت الحرب الأهلية فيها الى نزوح عشرات الآلاف من مواطنيها الى الدول المجاورة وخاصة كينيا التى اقيم فى شمالها معسكرات عديدة لايواء لاجىء الصومال الذين يعيشون فى ظروف اقتصادية واجتماعية بالغة السوء حيث اصبحت المجاعة مفتشية بينهم بشكل يهدد بتكرار مأساة منكوبى المجاعة الاثيوبية فى مطلع الثمانينات ، ومن ثم فإن تسوية الأزمات السياسية وإنهاء الحروب الاهلية فى دول إفريقيا هى شروط اساسية لافساح الطريق أمام إنهاء المشكلات المرتبطة بها مثل المجاعات واللاجئين وربما الازمات الاقتصادية والاجتماعية ايضا .

وربما كان ذلك هو السبب المباشر فى تلك الدعوة التى اصبحت تتردد الان فى عدد من الدول الافريقية تطالب بضرورة مراجعة مبدأ التدخل فى الشئون الداخلية للدول الافريقية ، وهناك بعض المحللين السياسيين الذين طالبوا منظمة الوحدة الافريقية بضرورة اعادة النظر فى هذا المبدأ وبجرأة شديدة قالت بعض المصادر السياسية انه لايعقل ان يكون فى القارة الافريقية انظمة ديكتاتورية اوتوقراطية تسبب الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية لشعوبها وللدول المجاورة ايضا وتحول بشكل كبير دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوه دون اتخاذ اية اجراءات فعالة ضد هذه النظم بشكل يجعلها تعيد صياغة سياستها لتحقيق مصالح شعوبها فى المقام الاول ، فعدم التدخل باجراءات عملية فى بعض بؤر التوتر او الفساد الافريقية من شأنه ان يؤدى الى تفاقم خطورة الاوضاع وقد تصل الى حد اندلاع حروب اهلية وهو ماحدث فى كثير من الدول الافريقية وطالب اصحاب هذه الدعوة بضرورة تضافر جهود المجتمع الدولى لفرض ضغوط سياسية وعقوبات اقتصادية مشددة اذا لزم الامر لاجراء تغييرات ديمقراطية حقيقية تساير رياح التغير الدولية بعد ان عانت الدول الافريقية منذ استقلالها من مشكلات متضخمة لاحد لها رغم مواردها الوفيرة وايضا بسبب انعكاس الازمات القائمة فى اى دولة على الدول المجاورة لها ، والان ومع انتهاء الحرب الباردة وتوقف الصراع بين الشرق والغرب وسقوط الاتحاد السوفيتى اصبحت الفرصة مهياة لان تتوقف الاطراف الدولية والقوى الكبرى عن استخدام افريقيا كلعبة فى الصراعات الدولية الامر الذى يفتح الباب امام سقوط الانظمة الديكتاتورية التى كانت هى الدعامة الاساسية فى الصراعات الدولية اما الان فقد اختلفت الصورة واصبحت افريقيا على اعتاب مرحلة ديمقراطية وهو مايحدث فى قارتنا السوداء بالفعل حيث تمر بمرحلة مخاض ديمقراطى يمكن ان تكون حاسمة فى اعطاء القارة دفعة لتحسين اوضاعها وحقيقة الامر ان ذلك سيكون مستحيلا بدون تدخل فعال من جانب المجتمع الدولى ، وقد اصبحت الدول الافريقية جنوب الصحراء فى حاجة الى فلسفة دولية جديدة لمعالجة مشاكلها وفى مقدمتها الازمات الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة ، ولن يتسنى ذلك الا من خلال اقامة نظم سياسية تعمل من اجل مصالح شعوبها فى المقام الاول ، ولذا فان الافارقة الذين ابتهجوا بالفعل لانتخاب الدكتور بطرس غالى ينتظرون منه الكثير فى الايام القادمة .

ليس هذا فحسب ولكن هناك رؤية افريقية اخرى بشأن دور الامم المتحدة فى النظام العالمى الجديد والمهام المنوطة بالدكتور بطرس غالى فى هذا الشأن ، ولعل المقال الذى نشرته صحيفة « صنداى نيشن » الكينية فى اعقاب انتخاب الدكتور بطرس غالى هو اوضح تعبير عن هذا التوجه ، ويقول المقال الذى نشرته الصحيفة تحت عنوان « المهمة الاساسية للدبلوماسى الأول فى العالم » انه للمرة الاولى منذ تأسيسها فى عام ١٩٤٥ بعد الكوارث المروعة التى صاحبت الحرب العالمية الثانية أصبح للأمم المتحدة سكرتير عام من افريقيا ، فقد اصبح الان الافريقى المصرى الدكتور بطرس غالى الدبلوماسى الأول الصعيد العالمى وهو سبب كاف لان تبتهج منظمة الوحدة الافريقية وكل الافارقة بشكل عام بهذا الحدث ، وعلى الرغم من ان تولى منصب سكرتير عام الأمم المتحدة لايخضع لمعايير التناوب الجغرافى الا ان هناك شعورا عاما برز فى افريقيا بأن الوقت قد حان لان يتولى شخص افريقى قيادة المنظمة الدولية لتثبت ان الكفاءات والطاقات متوافرة فى القارة بشكل يمكنها من تلبية احتياجات هذا المنصب وتحدياته الهائلة .

ولقد تزايد هذا الشعور ـ تؤكد الصحيفة ـ بعد ان تمكن السكرتير العام السابق بيريز دى كويار ـ وهو من احدى دول العالم الثالث « بيرو » فى الفوز بهذا المنصب بعد ان استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو اكثر من مرة ضد انتخاب الدكتور سالم احمد سالم وزير خارجية تنزانيا السابق والسكرتير العام الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية لهذا المنصب الرفيع ، ومن ثم فان انتخاب الدكتور بطرس غالى جاء بمثابة مفاجأة كبرى لان التكهنات كانت تشير الى ان الغرب ـ والولايات المتحدة على وجه الخصوص ـ له تحفظات على وجود شخص

عربيا على راس المنظمة الدولية ، ولكن الاكثر اهمية الان ليس فى مجرد وجود شخص افريقى على قمة الامم المتحدة ، ان المهم الان يتمثل فى ان الدكتور بطرس غالى يواجه مهمة ثقيلة تتمثل فى استعادة الدور الذى انشئت من اجله الامم المتحدة الا وهو دور صانع السلام العالمى وقوة التدخل عندما واينما يكون هناك تهديد للسلام العالمى ، هذا الدور ـ على حد تعبير الصحيفة ـ الذى انتهك خلال حرب الخليج حيث استغلت الولايات المتحدة مجلس الامن كما لو كان اداة فى يديها ، ويجب ان يتحمل بيتريز دى كويار السكرتير العام السابق مسئولية هذا الانتهاك لميثاق الامم المتحدة الذى يؤكد على ان فرض السلام او التدخل فى مناطق التوتر يجب ان يكون من خلال قوات الامم المتحدة وقيادتها بتعيين من السكرتير العام تحت توجيه واشراف مجلس الامن ومعاونة لجنة هيئة الاركان العسكرية وكل ذلك لم يتحقق خلال عمليتى ـ ٢٨٣ ـ درع الصحراء وعاصفة الصحراء لتحرير الكويت ، علاوة على ان دور الأمم المتحدة يتمثل اساسا فى اقرار السلام بكافة السبل الممكنة وليس اثارة الحروب

ومن هذا المنطلق ـ تقول الصحيفة ـ سيكون على الدكتور غالى استعادة دور الأمم المتحدة كصانع سلام بدلا من تسخيرها كأداة لاشعال الحروب ، وعليه ان يستعيد سمعة الامم المتحدة ككيان دولى وليس مجرد وسيلة تستخدمها الولايات المتحدة خاصة الان فى الوقت الذى تعتبر فيه واشنطن نفسها العاصمة السياسية لهذا العالم . ان الافارقة ينتظرون الان لمعرفة ماذا يعنى بالضبط بالنسبة لهم ان واحدا منهم قد اصبح الدبلوماسى الأول فى العالم .

ملف العدد [٩]

الأمين العام الجديد فى عيون الصحافة الغربية

نبية الأصفهانى

كيف تلقت الصحافة الغربية نبأ فوز د. بطرس غالى بمنصب الامين العام للامم المتحدة ؟ هناك حقيقة لابد من أن تكون نقطة إنطلاقنا فى محاولتنا تبين ردود الفعل لهذا النبأ . وهى ان عملية إنتخاب الامين العام الجديد للامم المتحدة قد طالت اكثر مما هو معتاد . وان الامين العام الذى ينتهى تفويضه فى نهاية ديسمبر من العام الماضى كان يحث اعضاء مجلس الامن على التوصل الى إتفاق حتى تتاح الفرصة للامين العام الجديد ان يطلع على اهم الملفات وعلى كيفية سير الامور داخل المنظمة العالمية . إن هذا التاخير فى حد ذاته لهو دلالة على صعوبة التوصل الى إجماع حول المرشحين بعد ان تركز السباق حول إثنين من الافارقة : هما د . بطرس بطرس غالى الافريقى العربى ، و د . « شيد زيرو » الافريقى والاثنان إسماهما ضمن قائمة من ستة مرشحين تبنتها منظمة الوحدة الافريقية . فمن جهة كان هناك إصرار على ان يكون الامين العام الجديد شخصية تنتمى إلى العالم الثالث عامة . كما ان افريقيا كانت تطالب بان دورها قد حان كتولى السكرتارية العالمية اى ان يكون الامين العام الجديد من ابناء القارة

وفى مثل هذا الاطار من الظروف تبلور السباق بين المرشحين الى بروز الاثنين الافريقيين فى المقدمة . بعد ان سجلت افريقيا رغبتها فى تولى السكرتارية العالمية ، وكان لها الفوز بها .

ولكن لايخفى على احد ان مجلس الامن يضم خمس دول أعضاء دائمين فيه لهم الكلمة الاخيرة فى حسم الامور إذ تملك هذه الدول الخمس حق الفيتو الذى يمكن ان ينهى اى قرار يتخذ فى اى شأن من الشئون الدولية . وعلى هذا يمكن القول بأن حصر عملية إنتخاب الامين العام الجديد فى مرشحين قدمتهما افريقيا كان مرتهنا بإجماع الدول الخمس الاعضاء الدائمين على الفائز من الاثنين . وقد تبلور الموقف هنا عن الآتى :

– فرنسا تساند المرشح الناطق بالفرنسية وتتمسك به اى د . بطرس بطرس غالى

– بريطانيا تساند المرشح الناطق بالانجليزية . اى ستينيرو من زمبابوى

– الولايات المتحدة غير راضية عن الاثنين وتراودها بكرة إختيار مرشح وسط (الامير صدر الدين خان) كما حدث عندما انتخب الامين العام السابق بيريز دى كويلار :

– الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية تؤيدان اى مرشح من العالم الثالث .

ولكن كيف يمكن الحصول على إجماع من قبل مجلس الامن على إختيار مرشح وسط (صدر الدين اغاخان) لم يحصل فى الاقتراع غير الرسمى سوى على ٤ اصوات فقط وعارضت إنتخابه ٧ دول كما إمتنعت ٤ دول عن التصويت) ؟

تبين بعد فترة إستحالة اللجوء الى مرشح وسط ، وخاصة إنه فى غمار الانقسام الذى بدأ فى صفوف الدول الخمس الاعضاء الدائمين داخل مجلس الامن كانت قد تشكلت جبهة من دول العالم الثالث تمثلت فى مجموعة دول عدم الانحياز من جهة والمجموعة الافريقية من جهة اخرى – والمعروف عن هذه الاخيرة انها تتحرك ككتلة واحدة ومنسقة داخل الامم المتحدة – والمجموعتان تطالبان بحصر الاختيار فيما بين المرشحين . وهكذا جاء لاقتراع الاخير ليحسم الوضع ويفوز د . بطرس غالى بالمنصب .

ومن خلال هذه الملابسات والظروف التى احاطت بعملية إنتخاب الامين العام المنظمة العالمية يمكن ان نخمن ما كتبته الصحافة الغربية حولها . وسنختار نموذجا او إثنين من صحافة الدول الغربية الثلاث الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن اى من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لنرى كيف تلقت نبأ فوز د . بطرس غالى بمنصب الامين العام لمنظمة الامم المتحدة

١ - الصحافة الامريكية :

كتبت صحيفة « انترناشيونال هيرالد تريبيون » (عدد ٢٤ نوفمبر ١٩٩١) تحت عنوان : « إختيار مصرى من قبل الامم المتحدة يثير خيبة امل لدى الولايات المتحدة » :

« يأتى الانتخاب فى الوقت الذى فيه ينادى كل من « جورج بوش » وميخائيل جورباتشوف » بأن تطرح الامم المتحدة جانبا الصراعات التى كانت قائمة بين الدول العظمى والتى شلت حركتها لمدة طويلة لكى تضع الأساس للنظام العالمى الجديد الذى كانت تتطلع إليه منذ نشأتها فى ١٩٤٥ » .

وانطلاقا من هذا التوقيت ، يؤكد الكاتب بأن المسئولين الامريكيين كانوا يصرحون فيما بينهم بأن عملية تحقيق هذا الوعد الذى اعلنته المنظمة خلال ازمة الخليج سيتطلب الكثير من الامين العام ، إذ أن هذا الأخير سيكون عليه ان يقنع ما لايقل عن ١٥٩ دولة من الأعضاء فى المنظمة بأن الوقت قد حان « لاصلاح العالم من حالة متردية اقرب منها إلى الافلاس . كما ان عليه أن يحرك الامانة العامة هذا الجهاز المتخم والخاضع لبعض الدول الراعية من اجل إستنباط فكر جديد فى معالجة المشاكل الاقتصادية والبيئية والتازمات الاثنية » .

وكل هذا من وجهة نظر الكاتب يتطلب من الامين العام الجديد التفرغ لمدة فترتين على الاقل وهو ما لن يتوفر فى شخصية د . بطرس غالى نظرا لكبر سنه (٦٩ عاما) . وينقل هنا الكاتب ما صرح به البعض بأن « د . غالى كان على راس القائمة المقدمة من المرشحين ولكنه كان يمثل الاختيار الافضل منذ ١٠ سنوات مضت عندما كان اكثر شبابا ، هذا بالاضافة الى أنه يمثل نفس الجيل من الدبلوماسيين التقليديين الذى ينتمى إليه بيريز دى كويلار وإننا نخشى من ان يكرر ما يمثله دى كويلار ... » .

ثم يتساءل الكاتب الامريكى بعد ذلك : « هل سيفاجىء د . بطرس غالى المسئولين ويثبت لهم ان السن لن يحد من المهارات والخدمة المكتسبة ؟ » فيأتى الرد على هذا السؤال بأن الامين العام الجديد يُعد من المع الدبلوماسيين المصريين . فقد كان مستشارا هاما ومسموعا لدى الرئيس الراحل انور السادات وايضا لدى الرئيس الحالى حسنى مبارك . ولكنه لم يكن وزيرا للخارجية فى بلده . هذه النقطة يثيرها الكاتب على انها نقطة ضعف ، متناسيا بانها تناقض ما كتبه فى بداية مقاله عن إنتماء د . بطرس غالى الى جيل من الدبلوماسيين التقليديين . فالحقيقة ان حصول د . غالى على منصب وزير دولة للشئون الخارجية دون التدرج فى السلم الوظيفى بوزارة الخارجية المصرية هو فى حد ذاته شهادة نفى عن كونه ينتمى الى جيل من الدبلوماسيين التقليديين » .

والجدير بالذكر بأن الصفات التى يراها الكاتب - ٢٨٥ -
لصالح الامين العام الجديد هى : أولا انه ينتمى إلى الاقلية المسيحية فى مصر ، وهو أمر جعله « مقبولا لدى العديد من الدول الاعضاء فى الامم المتحدة » ! وثانيا ان زوجته من أصل يهودى !! ولكنه اهم عامل يعده الكاتب لصالح الامين العام الجديد هو الدور الهام الذى قام به فى محادثات كامب ديفيد . هذه العوامل الثلاث هى التى يراها الكاتب قد أحاطت بالشكوك التى يمكن أن تثار إزاء مرشح ينتمى إلى دولة هى « اللاعب الرئيسى فى النزاع العربى الاسرائيلى » ؟! ..

ويلاحظ الكاتب أن إتقان اللغة الفرنسية قد ضمن لدكتور بطرس غالى مساندة فرنسا التى صرحت بانها لن تساند مرشحا غير ناطق بالفرنسية . كذلك ضمن د . غالى مساندة دول أفريقيا جنوب الصحراء نتيجة للجهود التى بذلها طوال وجوده فى منصب الوزير من أجل صياغة سياسة مصرية تجاه أفريقيا . وبالطبع كانت دول أفريقيا تفضل مرشحا أفريقيا خالصا وليس عربيا أفريقيا ولكن العديد من هذه الدول كان غير راض عن المرشحين الافارقة الأخرين الذين تقدموا . وكان هذا أيضا لصالح د . بطرس غالى .

اما عن توقعات المستقبل ، فإن الكاتب يرى ان الأمين العام الجديد سيعطى اهمية كبرى لمشاكل التنمية فى العالم الثالث كما أن سيسعى لايجاد دور للمنظمة فى عملية السلام العربية – الاسرائيلية .

٢ - الصحافة البريطانية :

اما المملكة المتحدة فقد كانت تفضل على د . بطرس غالى المرشح الزمبابوى . فقد كان من الطبيعى ان تشعر بخيبة الأمل وهو ما عكسته الصحافة اللندنية . وعلى سبيل المثال لنذكر المقال الثانى الذى كتبه « جيمس بون » فى صحيفة « التايمز » اللندنية تحت عنوان « بطرس غالى يواجه تحدى الاصلاح » . بدأ الكاتب مقاله بإستعراض المشاكل التى ستواجه الأمين العام الجديد وذلك بهدف التشكيك فى قدرة هذا الاخير على التعامل معها بالفعالية المطلوبة . فقد كتب يقول « عندما يتولى الأمين العام الجديد للامم المتحدة مهامه سيكون عليه ان يحول كل ما قيل من كلام طنان حول النظام العالمى الجديد الى حقيقة ملموسة » ثم ينظر الكاتب الى د . بطرس غالى نظرة الى شيخ فى الـ ٦٩ من عمره اى على انه نتاج من النظام العالمى القديم . وبالتالى سيكون على الامين العام الجديد ان يقنع العالم انه على الرغم من سنه يمتلك الرؤية والطاقة اللازمتين لكى ينشط منظمة الامم المتحدة ويدخل فيها الاصلاحات الجذرية التى هى فى امس الحاجة إليها . وهو ما يشك الكاتب فى ان يقدر على الرد الفعال على هذا التحدى . وينضم الكاتب الى زميله الامريكى لكى يجد فى إنتماء الأمين

العام للأقلية القبطية وفى زواجه من سيدة يهودية الأصل من الصفات التى تؤهله أكثر من غيره لتولى هذا المنصب الدولى . إذا أضيف أيضا إلى هذه الصفات إتقانه لثلاث لغات : الفرنسية والعربية والانجليزية .

ولكن الكاتب يعود ليتحسر على كبر سن الأمين العام الجديد . إذ أن « كلا من بريطانيا وأمريكا كانتا تأملان فى أن يفوز بهذا المنصب شخص أصغر سنا ، وأكثر قدرة على البقاء فيه لفترتين - أى عشر سنوات .. ولكن كل ما حصلا عليه على حد قول الكاتب هو : « رجل اشبه بالأمين العام المنسحب ، وهو أيضا دبلوماسى قديم يتقن عدة لغات بدلا من الشخصية الجديدة التى كانا ينتظرانها » . ثم يستعرض الكاتب الانجازات التى حققها « بيريز دى كويلار » (إستقلال ناميبيا وإقرار الديمقراطية فى نيكاراجوا وإحراز تقدم نحو السلام بالنسبة لكمبوديا والسلفادور والصحراء الغربية) ليتساءل بعد ذلك : ماذا ينتظر الأمين العام الجديد من مهام . فلاشك انه سيمضى وقتا طويلا لمعالجة مشكلة العراق التى ستبقى الاختبار الحاسم للأمن الجماعى داخل « النظام العالمى الجديد » كما انه سيواجه أيضا تحديات جديدة ومن هذه الحرب الأهلية فى يوغسلافيا وبرنامج الأسلحة النووية لدى كوريا الشمالية .. ثم أن الاتجاه إلى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء قد أصبح أحد القوائم التى ستشهدها فترة وجود د . بطرس غالى فى منصبه هذا كما سيكون عليه أيضا ان يبدى إهتماما كبيرا بمسائل مثل المخدرات ومرض « الايدز » والمديونية الدولية والبيئة .. إلخ .

كل هذه التحديات يستعرضها الكاتب وهو مشفق على ماينتظر الأمين العام الجديد من مهام ، فلا يخفى عليه ان منصب الأمين العام هو بمثابة الرئيس التنفيذى الذى يقف على قمة مالايقل عن ١٤ الف منظمة تابعة للأمم المتحدة وان الأمين العام الجديد سيكون عليه ان يقود حملة من أجل إحداث الاصلاحات الادارية التى يتطلع اليها الغرب ولكن الكاتب يرى ان الشعور السائد فى صفوف الأمم المتحدة ، هو ان هذه الاصلاحات على قمة البنية الادارية للمنظمة قد تأجلت بتولى الأمين العام الجديد مهامه على الرغم من ان الجميع من الدبلوماسيين والمسئولين داخل منظمة الأمم المتحدة يشهدون للدكتور بطرس غالى بالمهارة السياسية فى التفاوض ، وخاصة انه هو الذى ساعد فى صياغة معاهدة السلام التاريخية التى ابرمت مع اسرائيل .

اما المقال الذى كتبه « ريتشارد جوت » بصحيفة « الجارديان » التابعة لحزب العمال فهو اكثر قسوة مما نشر فى صحيفة المحافظين وعنوانه « اسقاطات فى المستقبل » وفيه يصف الكاتب نتيجة الاقتراع الى فوز د . بطرس غالى بمنصب الأمن العام بانها كانت اشبه بالكارثه ! ! وعندما نتتبع الكاتب لكى نرى كيف يصل الى هذا الاستنتاج نجد ان حجته الاساسية هى كبر سن الأمين العام الجديد . ومن هذا المنطلق بحكم بان السنوات الخمس القادمة ستكون بالنسبة للمنظمة العالمية امتدادا لما كانت عليه فى الفترة السابقة وليس تجديدا ، وبانه « مهما كانت الصورة الجديدة التى سيتخذها النظام العالمى الجديد ، فان الأمم المتحدة لن يكون لها دور هام بل ان الكاتب يتنبأ بان المنظمة فى عهد الأمين العام الجديد سوف تعود الى حالة الظلام وعدم الاتساق التى كان بيريزدى كويلار قد انتشلها منها ! ! !

ويذهب الكاتب الى حد توجيه الاتهام الى الامريكيين والبريطانيين والفرنسيين على انهم المسئولون عن هذه الكارثة لانهم قد سمحوا بها وامتثلوا لمطلب دول العالم الثالث بقبولهم مرشحا من هذا العالم . وبصفة عامة تبدو المعارضة البريطانية - الممثلة فى حزب العمال تعانى من ازمة نفسية ناتجه عن الشعور بالعجز فى منافسة الحزب الحاكم وهو شعور يؤدى بها الى الاندفاع فى الالفاظ النابية والقاسية للتنفيس عن نفسها .

ربما كان رجال الاقتصاد اكثر هدوءا والتزاما بالواقع فى حكمهم على الامور ، وهو مايبدو واضحا فى مقال .. كتبه « تونى واكليرز » عن الأمين العام الجديد ونشرته صحيفة « الفاينا نشيال تايمز » تحت عنوان « بطل المحرومين يتلين من اجل الامم المتحدة » .

يبدأ الكاتب بنقل تصريح ادلى به د . بطرس غالى الى وكالة انباء الشرق الاوسط وهو ان « تعيينه كان نصرا للعالم العربى ولافريقيا وللعالم الثالث » ، ثم يلاحظ بان الأمين العام الجديد يتمتع بروح الفكاهه . وبالطبع لم يفت الكاتب ان يركز هو ايضا على كبرش د . غالى والذى كان يعد احدى العوائق التى عطلت لفترة ظهور نتيجة الاقتراح ، ولكنه مع ذلك يؤكد بان الصفات المتعددة التى يتمتع بها الأمين العام الجديد قد احاطت بالتردد الذى كان الرئيس بوش يشعر به نحوه ، مفضلا عليه صديقه المفضل « الأمير صدر الدين اغاخان » .. اما هذه الصفات فهى خبرته الدبلوماسية ، اذ يعد من اشهر الشخصيات الدبلوماسية المعروفة على الساحة الدولية . وقد سبق ان رشح لاكثر من منصب دولى مثل المندوب الاعلى للاجئين والأمين العام لليونسكو ورئيس منظمة العمل الدولية الخ ..

ويؤكد الكاتب بان مثل هذه الترشيحات فى حد ذاتها تعد اكبر تقدير لما يتمتع به من مهارة دبلوماسية وخبره فى القانون الدولى وفى علاقات العمل .

بل ان الكاتب يرى فى د . بطرس غالى المرشح المثالى لتبوء منصب الأمين العام للمنظمة فهو بالاضافة الى اتقانه الفرنسية والانجليزية والعربية ، معروف بكفاءته الادارية وهذه صفه لم يكن يتمتع بها - على حد قول الكاتب - سلفه بيريز دى كويلار . ولكن الاهم من ذلك

كله هو ان للأمين العام الجديد سجل مشرف فى مجال التفاوض اذ رافق الرئيس السادات فى زيارته التاريخية الى القدس فى ١٩٧٧ كما قاد الفريق المصرى المفاوض مع اسرائيل حتى اسفرت هذه الجهود عن اتفاقيات كامب دافيد فى ١٩٧٨ .

لهذه الاسباب يرى الكاتب ان تعيين د . بطرس غالى مناسب جدا اذا ان خبرته الطويلة فى التعامل مع المشكلة الفلسطينية قد لاتقدر بثمن فى مجال الجهود التى تبذل من اجل تسوية هذا النزاع المعقد للغاية .. » .

اما عن اهتمامات الأمين العام الجديد ، فان الكاتب يلاحظ « بانها تنصب على مشاكل التنمية وخاصة المحنه التى تمر بها افريقيا .. وقد كتب العديد من المقالات حول هذا الموضوع وهو يدافع عن ضرورة تصحيح الميزان بين الذين يملكون والذين لايملكون ، وعلى قول الكاتب فان هذا الاهتمام بالذات كان يثير بعض القلق لدى الولايات المتحدة ذلك لان الأمين العام العربى - الأفريقى هو الاول الذى يقف على قاعدة تتيح له الفرصة فى ان يلح فى مطالبته بمزيد من المعونه من الدول المتقدمة لصالح العالم النامى » .

٢ - الصحافة الفرنسية :

هناك صفات عديدة فى الأمين العام الجديد ساعدت الصحافة الفرنسية على تقبل اختياره بعين الرضا .

ومن اهم هذه الصفات اثنتان : الاولى انه يتقن اللغة الفرنسية كأحد ابنائها وهو مايرضى العقلية الفرنسية المنبهرة بلغتها ، والثانية هى الدور الذى قام به فى محادثات السلام والتى ادت الى اتفاقيات كامب ديفيد .

لهذا فلا عجب ان تنشر صحيفة « الفيجارو » مقالا باسم ت . د . تحت عنوان « بطرس غالى الأمين العام الجديد الرجل الذى قاد السادات الى القدس » ، ويبدأ الكاتب بتقديم الأمين العام الجديد على انه قبل كل شىء رجل الحوار ثم يلاحظ الكاتب بان منصب الأمين العام لمنظمة الامم المتحدة قد ازدات أهميته على الساحة الدولية مع « بروز فكرة اقامة نظام عالمى جديد » وان بيريز ديكويلار قد استطاع ان يقوم بدور فعال و « سلمى » فى العديد من مناطق العالم حيث كانت الحروب تبدو لانهاية لها .

وفى مثل هذه الظروف يرى الكاتب ان انتخاب د . بطرس غالى ليخلف « بيريز دى كويلار » يتوافق تماما مع متطلبات المنصب بل يذهب الى القول بانه لو « اردنا ان نرسم صورة لما يجب ان يكون عليه الامين العام فان ملامح الصورة ستنطبق تماما ما على د . بطرس غالى : شخصية تنتمى الى العالم الثالث ثقافتها غربية تعرف الجميع من رؤساء الدول عاش اقسى الصراعات فى عصرنا وتعرف كيف يمزج بين عدم التصديق والحرارة الانسانية والايمان الراسخ بقدره العقل البشرى على كل شىء . وقد تأكدت فرص السلام لدى د . بطرس غالى غداة حرب اكتوبر . وخاصة انه كان يحلو له ان يذكر بان : « الدبلوماسيه هى فن التوفيق بين الحقائق . وسواء أرادت الدول العربية أم فلابد ان نعترف بان العالم العربى لايمكن ان يتواجد بدون مصر . اننا ربما لسنا الاكثر عربية بالنسبة لجميع العرب ولكن القاهرة ستبقى دائما عاصمة العالم العربى ؟ ويختم الكاتب مقاله قائلا : لقد حصل د . بطرس غالى على السلام لمصر ولكن يبقى الكثير عليه ان ينجزه .

اما صحيفة ليموند الفرنسية فقد خصصت فى عددها بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٩١ الافتتاحية وصفحة كاملة لخبر فوز د . بطرس غالى بمنصب الأمين العام وإنعكاساته فى مصر وفى الخارج . وتحمل الافتتاحية العنوان التالى : « رجل همزة وصل » وهى تربط بين انتخاب د . بطرس غالى فى منصبه الجديد وبين ما تسميه « ذوبان الجليد » فى العلاقات الدولية . وعلى عكس ماراه العديد من المعلقين فان كاتب « ليموند يؤكد بان عملية الاقتراع لاختيار الأمن العام الجديد قد تمت بسهولة غير معهودة اذا قورنت بما حدث فى ١٩٨١ عندما استوجب الأمر اسابيع و ٢٠ عملية اقتراع داخل مجلس الأمن بالاضافة الى ١٦ فيتو من قبل الصين الشعبية قبل ان يظهر مرشح الحل الوسط وهو بيريز دى كويلار .

اما عن اختيار د . بطرس غالى فى منصب الأمين العام فان الكاتب يصفه بانه انتصار لأفريقيا التى كانت مع امريكا الشمالية القارة التى لم تمثل بعد على راس المنظمة الدولية وبالتالى هذا الظلم قد تم تصحيحه » .

وتهنىء الجريدة نفسها على ان الأمين العام الجديد شخصية ذات ثقافة عالية كما انه يتقن اللغة الفرنسية كما انها ترى ان اختياره يأتى فى وقت مناسب (عقد مؤتمر مدريد من اجل تسوية احد الصراعات الكبرى فى عالمنا) .. ومع ذلك يؤكد الكاتب بان منظمة الامم المتحدة الجديدة قد ورثت من القديمة العديد من المشاكل ومن هذه العجز فى الميزانية الذى بلغ حوالى ٥٠٠ مليون دولار بينما على المنظمة ان تضطلع بالعديد من المهمات فى شتى اماكن من العالم كما ان على الأمين العام الجديد ان يواجه ضرورة احداث تغيرات بنيويه وعلى سبيل المثال الى متى ستظل اليابان والمانيا والهند متقبلة ان يبقى حق الفيتو بين ايدى الاتحاد السوفيتى الذى لم يعد له وجود وفى الوقت نفسه بين يدى فرنسا والمملكة المتحدة اللتين انضمتا الى الجماعة الأوروبية ؟

اما الصفحة المخصصة فى جريدة « ليموند » لخبر فوز د . بطرس غالى بمنصب الأمين العام فقد تضمنت ثلاث مقالات الاولى تسيرج ماتى يحمل العنوان الآتى : بطرس غالى سيصبح فى يناير الأمن العام للأمم المتحدة وفيه يؤكد الكاتب مدى ارتياح فرنسا لهذه النتيجة وهى التى قامت منذ البداية بحملة من اجل فوزه واخيرا يأتى

العام للاقلية القبطية وفى زواجه من سيدة يهودية الاصل من الصفات التى تؤهله أكثر من غيره لتولى هذا المنصب الدولى ، إذا أضيف أيضا إلى هذه الصفات إتقانه لثلاث لغات : الفرنسية والعربية والانجليزية .

ولكن الكاتب يعود ليتحسر على كبر سن الأمين العام الجديد ، إذ ان « كلا من بريطانيا وأمريكا كانتا تأملان فى ان يفوز بهذا المنصب شخص أصغر سنا ، وأكثر قدرة على البقاء فيه لفترتين – أى عشر سنوات .. ولكن كل ما حصلا عليه على حد قول الكاتب هو : « رجل أشبه بالأمين العام المنسحب ، وهو أيضا دبلوماسى قديم يتقن عدة لغات بدلا من الشخصية الجديدة التى كانا ينتظرانها » . ثم يستعرض الكاتب الانجازات التى حققها « بيريز دى كويلار » (إستقلال ناميبيا وإقرار الديمقراطية فى نيكاراجوا وإحراز تقدم نحو السلام بالنسبة لكمبوديا والسلفادور والصحراء الغربية) ليتساءل بعد ذلك : ماذا ينتظر الأمين العام الجديد من مهام . فلاشك انه سيمضى وقتا طويلا لمعالجة مشكلة العراق التى ستبقى الاختبار الحاسم للأمن الجماعى داخل « النظام العالمى الجديد » ، كما أنه سيواجه أيضا تحديات جديدة ومن هذه الحرب الأهلية فى يوغسلافيا وبرنامج الأسلحة النووية لدى كوريا الشمالية .. ثم أن الاتجاه إلى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء قد أصبح أحد القوائم التى ستشهدها فترة وجود د . بطرس غالى فى منصبه هذا كما سيكون عليه أيضا أن يبدى إهتماما كبيرا بمسائل مثل المخدرات ومرض « الايدز » والمديونية الدولية والبيئة .. إلخ .

كل هذه التحديات يستعرضها الكاتب وهو مشفق على ماينتظر الامين العام الجديد من مهام ، فلا يخفى عليه ان منصب الامين العام هو بمثابة الرئيس التنفيذى الذى يقف على قمة مالايقل عن ١٤ الف منظمة تابعة للامم المتحدة وان الامين العام الجديد سيكون عليه ان يقود حملة من أجل إحداث الاصلاحات الادارية التى يتطلع اليها الغرب ولكن الكاتب يرى ان الشعور السائد فى صفوف الامم المتحدة ، هو ان هذه الاصلاحات على قمة البنية الادارية للمنظمة قد تأجلت بتولى الامين العام الجديد مهامه على الرغم من ان الجميع من الدبلوماسيين والمسئولين داخل منظمة الأمم المتحدة يشهدون للدكتور بطرس غالى بالمهارة السياسية فى التفاوض ، وخاصة انه هو الذى ساعد فى صياغة معاهدة السلام التاريخية التى ابرمت مع اسرائيل .

اما المقال الذى كتبه « ريتشارد جوت » بصحيفة « الجارديان » التابعة لحزب العمال فهو اكثر قسوة مما نشر فى صحيفة المحافظين وعنوانه « اسقاطات فى المستقبل » وفيه يصف الكاتب نتيجة الاقتراع الى فوز د . بطرس غالى بمنصب الامن العام بانها كانت اشبه بالكارثه ! ! وعندما نتتبع الكاتب لكى نرى كيف وصل الى هذا الاستنتاج نجد ان حجته الاساسية هى كبر سن الأمين العام الجديد . ومن هذا المنطلق يحكم بان السنوات الخمس القادمة ستكون بالنسبة للمنظمة العالمية امتدادا لما كانت عليه فى الفترة السابقة ولن تجديدا ، وبانه « مهما كانت الصورة الجديدة التى سيتخذها النظام العالمى الجديد ، فان الامم المتحدة لن يكون لها دور هام بل ان الكاتب يتنبأ بان المنظمة فى عهد الامين العام الجديد سوف تعود الى حالة الظلام وعدم الاتساق التى كان بيريزدى كويلار قد انتشلها منها !!!

ويذهب الكاتب الى حد توجيه الاتهام الى الامريكيين والبريطانيين والفرنسيين على انهم المسئولون عن هذه الكارثة لانهم قد سمحوا بها وامتثلوا لمطلب دول العالم الثالث بقبولهم مرشحا من هذا العالم . وبصفة عامة تبدو المعارضة البريطانية ـ الممثلة فى حزب العمال تعانى من ازمة نفسية ناتجه عن الشعور بالعجز فى منافسة الحزب الحاكم وهو شعور يؤدى بها الى الاندفاع فى الانتقادات الغابية والقاسية للتنفيس عن نفسها .

ربما كان رجال الاقتصاد اكثر هدوءا والتزاما بالواقع فى حكمهم على الامور . وهو مايبدو واضحا فى مقال ـ كتبه « تونى واكليرز » عن الامين العام الجديد ونشرته صحيفة « الفاينا نشيال تايمز » تحت عنوان « بطل المحرومين يتلين من اجل الامم المتحدة »

يبدأ الكاتب بنقل تصريح ادلى به د . بطرس غالى الى وكالة انباء الشرق الاوسط وهو ان « تعيينه كان نصرا للعالم العربى ولافريقيا وللعالم الثالث » ثم يلاحظ بان الامين العام الجديد يتمتع بروح الفكاهه . وبالطبع لم يفت الكاتب ان يركز هو ايضا على كبرش د . غالى والذى كان يعد احدى العوائق التى عطلت لفترة ظهور نتيجة الاقتراح . ولكنه مع ذلك يؤكد بان الصفات المتعددة التى يتمتع بها الامين العام الجديد قد احاطت بالتردد الذى كان الرئيس بوش يشعر به نحوه ، مفضلا عليه صديقه المفضل « الامير صدر الدين اغاخان » .. اما هذه الصفات فهى خبرته الدبلوماسية ، اذ يعد من اشهر الشخصيات الدبلوماسية المعروفة على الساحة الدولية . وقد سبق ان رشح لاكثر من منصب دولى مثل المندوب الاممى [illegible] والامين العام لليونسكو ورئيس منظمة العمل الدولية الخ ..

ويؤكد الكاتب بان مثل مثل هذه الترشيحات فى حد ذاتها تعد اكبر تقدير لما يتمتع به من مهارة دبلوماسية وخبره فى القانون الدولى وفى علاقات العمل .

بل ان الكاتب يرى فى د . بطرس غالى المرشح المثالى لتبوء منصب الامين العام للمنظمة فهو بالاضافة الى اتقانه الفرنسية والانجليزية والعربية ، معروف بكفاءته الادارية وهذه صفه لم يكن يتمتع بها ـ على حد قول الكاتب ـ سلفه بيريز دى كويلار . ولكن الاهم من ذلك

كله هو ان للامين العام الجديد سجل مشرف فى مجال التفاوض اذ رافق الرئيس السادات فى زيارته التاريخية الى القدس فى ١٩٧٧ كما قاد الفريق المصرى المفاوض مع اسرائيل حتى اسفرت هذه الجهود عن اتفاقيات كامب دافيد فى ١٩٧٨ .

لهذه الاسباب يرى الكاتب ان تعيين د . بطرس غالى مناسب جدا اذا ان خبرته الطويلة فى التعامل مع المشكلة الفلسطينية قد لاتقدر بثمن فى مجال الجهود التى تبذل من اجل تسوية هذا النزاع المعقد للغاية .. »

اما عن اهتمامات الامين العام الجديد ، فان الكاتب يلاحظ ، بانها تنصب على مشاكل التنمية وخاصة المحنه التى تمر بها افريقيا .. وقد كتب العديد من المقالات حول هذا الموضوع وهو يدافع عن ضرورة تصحيح الميزان بين الذين يملكون والذين لايملكون ، وعلى قول الكاتب فان هذا الاهتمام بالذات كان يثير بعض القلق لدى الولايات المتحدة ذلك لان الامين العام العربى ـ الافريقى هو الاول الذى يقف على قاعدة تتيح له الفرصة فى ان يلح فى مطالبته بمزيد من المعونه من الدول المتقدمة لصالح العالم النامى »

٢ ـ الصحافة الفرنسية :

هناك صفات عديدة فى الامين العام الجديد ساعدت الصحافة الفرنسية على تقبل اختياره بعين الرضا .

ومن اهم هذه الصفات اثنتان : الاولى انه يتقن اللغة الفرنسية كأحد ابنائها وهو مايرضى العقلية الفرنسية المنبهرة بلغتها ، والثانية هى الدور الذى قام به فى محادثات السلام والتى ادت الى اتفاقيات كامب ديفيد .

لهذا فلا عجب ان تنشر صحيفة « الفيجارو » مقالا باسم ت . د . تحت عنوان « بطرس غالى الأمين العام الجديد الرجل الذى قاد السادات الى القدس » ، ويبدأ الكاتب بتقديم الامين العام الجديد على انه قبل كل شىء رجل الحوار ثم يلاحظ الكاتب بان منصب الأمين العام لمنظمة الامم المتحدة قد ازدات أهميته على الساحة الدولية مع « بروز فكرة اقامة نظام عالمى جديد » وان بيريز ديكويلار قد استطاع ان يقوم بدور فعال و « سلمى » فى العديد من مناطق العالم حيث كانت الحروب تبدو لانهاية لها .

وفى مثل هذه الظروف يرى الكاتب ان انتخاب د . بطرس غالى ليخلف « بيريز دى كويلار » يتوافق تماما مع متطلبات المنصب بل يذهب الى القول بانه لو « اردنا ان نرسم صورة لما يجب ان يكون عليه الأمين العلم فان ملامح الصورة ستنطبق تماما ما على د . بطرس غالى : شخصية تنتمى الى العالم الثالث ثقافتها غربية تعرف الجميع من رؤساء الدول عاش اقسى الصراعات فى عصرنا وتعرف كيف يمزج بين عدم التصديق والحرارة الانسانية والايمان الراسخ بقدره العقل البشرى على كل شىء . وقد تأكدت فرص السلام لدى د . بطرس غالى غداة حرب اكتوبر . وخاصة انه كان يحلو له ان يذكر بان : « الدبلوماسيه هى فن التوفيق بين الحقائق . وسواء أرادت الدول العربية ام فلابد ان نعترف بان العالم العربى لايمكن ان يتواجد بدون مصر . اننا ربما لسنا الاكثر عربية بالنسبة لجميع العرب ولكن القاهرة ستبقى دائما عاصمة العالم العربى ؟ ويختم الكاتب مقاله قائلا : لقد حصل د . بطرس غالى على السلام لمصر ولكن يبقى الكثير عليه ان ينجزه .

اما صحيفة ليموند الفرنسية فقد خصصت فى عددها بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٩١ الافتتاحية وصفحة كاملة لخبر فوز د . بطرس غالى بمنصب الامين العام وإنعكاساته فى مصر وفى الخارج . وتحمل الافتتاحية العنوان التالى : « رجل همزة وصل » وهى تربط بين انتخاب د . بطرس غالى فى منصبه الجديد وبين ما تسميه « ذوبان الجليد » فى العلاقات الدولية . وعلى عكس ماراه العديد من المعلقين فان كاتب « ليموند يؤكد بان عملية الاقتراع لاختيار الامن العام الجديد قد تمت بسهولة غير معهودة اذا قورنت بما حدث فى ١٩٨١ عندما استوجب الامر اسابيع و ٢٠ عملية اقتراع داخل مجلس الامن بالاضافة الى ١٦ فيتو من قبل الصين الشعبية قبل ان يظهر مرشح الحل الوسط وهو بيريز دى كويلار .

اما عن اختيار د . بطرس غالى فى منصب الامين العام فان الكاتب يصفه بانه انتصار لأفريقيا التى كانت مع امريكا الشمالية القارة التى لم تمثل بعد على راس المنظمة الدولية وبالتالى هذا الظلم قد تم تصحيحه » .

وتهنىء الجريدة نفسها على ان الامين العام الجديد شخصية ذات ثقافة عالية كما انه يتقن اللغة الفرنسية كما انها ترى ان اختياره يأتى فى وقت مناسب (عقد مؤتمر مدريد من اجل تسوية احد الصراعات الكبرى فى عالمنا] .. ومع ذلك يؤكد الكاتب بان منظمة الامم المتحدة الجديدة قد ورثت من القديمة العديد من المشاكل ومن هذه العجز فى الميزانية الذى بلغ حوالى ٥٠٠ مليون دولار بينما على المنظمة ان تضطلع بالعديد من المهمات فى شتى اماكن من العالم كما ان على الامين العلم الجديد ان يواجه ضرورة احداث تغيرات بنيويه وعلى سبيل المثال الى متى ستظل اليابان والمانيا والهند متقبلة ان يبقى حق الفيتو بين ايدى الاتحاد السوفيتى الذى لم يعد له وجود وفى الوقت نفسه بين يدى فرنسا والمملكة المتحدة اللتين انضمتا الى الجماعة الاوروبية ؟

اما الصفحة المخصصة فى جريدة « ليموند » لخبر فوز د . بطرس غالى بمنصب الامين العلم فقد تضمنت ثلاث مقالات الاولى نسيرج ملتى يحمل العنوان الآتى : بطرس غالى سيصبح فى يناير الامن العلم للامم المتحدة وفيه يؤكد الكاتب مدى ارتياح فرنسا لهذه النتيجة وهى التى قادت منذ البداية بحملة من اجل فوزه واخيرا يأتى

مقال « جان بيير بيرونسيل هوجوز » عن انتخاب الأمين العام الجديد تحت عنوان مثير وهو : « الأخذ بالثأر من القدر » وهو مقال يردده كاتبته الصحافة الفرنسية بصفة عامة من تقدير للأمين العام الجديد مع اضافة لمسة خاصة بالكاتب الذى جنح دائما إلى تقديم تحليل شخصى جدا لايمتد بصلة للموضوعية بشخصية د . بطرس غالى وان كان تحليلا يمجده . وينتمى الكاتب الى فصيلة الصحفيين الذين يكتبون للاثارة .

هذه هى بعض الكتابات التى تناولت خير فوز د . بطرس غالى بمنصب الامين العام لمنظمة الامم المتحدة فى الصحافة الغربية . ومنها يمكن ان نستخلص الآتى :

ـ ان القدرة التفاوضية لدى الأمين العام الجديد كانت من اهم الصفات التى ارتاحت عنها الصحافة الغربية فاشادت بها عندما فاز بالمنصب ومتوقع منه ان تؤدى به هذه الصفه الى انجازات مشرفه فى مجال العلاقات الدولية مما سيرفع من شأن المنظمة .

ـ ارتاحت ايضا الصحافة الغربية للتركيبه الفريده للأمين العام الجديد الذى يجمع بين انتمائه الى العالم النامى بصفة عامة والعالم العربى والافريقى بصفة خاصة وايضا بين انتمائه الى اقلية فى بلده وزواجه من سيدة من اسرة يهودية وبين اتقانه لعدة لغات وتمتعه بدرجة رفيعة من الثقافة الغربية وبالتالى فهو يمكن ان يكون خير وصله بين العالم الغربى والعالم النامى لما يتمتع به من فهم عميق لمشاكل الاثنين .

ـ ان تحسر الصحافة الغربية على كبر سن الأمين العام الجديد هو نابع اكثر من مفهوم دارج فى العالم الغربى عن ان الجراة من صفات الشباب وان السن اكبر دليل على مدى تحفظ الشخص ، وتحسبه للامور ، وقد يكون هذا المفهوم صحيحا الى حد ما على شريطه ان لايؤخذ كمبدأ مطلق كما هو شائع فى الغرب حيث تتطلب الحركة التكنولوجية والعلمية التجديد المستمر فان جميع الذين خدموا مع د . بطرس غالى قد شهدوا له بالنشاط المتفجر وغير العادى بالاضافة الى قدرة ادارية عالية وحقا ان منظمة الامم المتحدة قد اصبحت اليوم متخمة بالمشاكل مما يتطلب الصبر والاناة لفك خيوطها واحداث التجديد المنشود فيها . وفى مثل هذه الظروف فان الجراة لاتكفى اذا لم تتفق مع الحنكة والحكمة وهى صفات تكتسب مع السن على اى حال فان الأمين العام الجديد سيواجه اكثر من تحد خلال السنوات الخمس المقبلة . ومع ذلك نقول بانه اقدر الناس على مواجهتها طالما يؤمن بان العقل البشرى قادر على كل شىء فلنتمنى له النجاح والتوفيق .

Bumbling into the future
Une revanche ... la destinée
INTERNATIONAL NEWS
Champion of the have-nots limbers up for UN
Tony Walker profiles the consummate Egyptian diplomat named as the UN's next secretary-general
M. Boutros-Ghali deviendra en janvier secrétaire général de l'ONU
Un homme « trait d'union »
OVERSEAS NEWS
Boutros Ghali faces challenge of reform

ملف العدد [١٠]

د . بطرس غالى والمهام الدبلوماسية المتعددة

هدايت عبد النبى

مقدمة :

لعل المحاور الخمسة التى اقتربت منها من خلال عملى مندوبه للاهرام بوزارة الخارجية من عمل الدكتور بطرس غالى كوزير الدولة للشئون الخارجية من نوفمبر ١٩٧٧ الى مايو ١٩٩١ ، هى الكتب البيضاء التى صدرت فى عهد الدكتور بطرس غالى ، السكرتير العام الحالى للامم المتحدة ، ودخول مصر حلبه الفرانكفونيه من خلال مؤتمرات القمة الفرانكفونية ، وتمثيله لمصر فى مؤتمرات وزراء خارجية وقمم عدم الانحياز ، والقمم الافريقية ، والاحاديث الصحفية .

ففى يناير ٧٨ قمت بتغطية زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية انذاك ليوجوسلافيا ، حيث التقى باخر اقطاب عدم الانحياز تيتو .

وكانت تلك هى السنوات الصعبة امام الدبلوماسية المصرية وبعد ان تشكلت جهة رفض عربية لمبادرة السلام المصرية ، إلا ان يوجوسلافيا اكدت فى هذه الزيارة ، ان مصر هى ثقل العالم العربى » . وتركز الموقف اليوجوسلافى الممثل فى القطب الاخير لعدم الانحياز فى ذلك الوقت : « ان مؤتمر جبهة الرفض قد اضعف من موقف المفاوض العربى » .

ورغم اننا تجاوزنا فى العالم العربى فى التسعينات ازمة الدخول او عدم الدخول فى مباحثات سلام مع اسرائيل ، إلا انه لابد من تسجيل نقاط على الحروف عن الماضى القريب تسجل للدكتور بطرس غالى دوره الكبير فى تدعيم موقف مصر الدولى ، رغم العزلة فى أيام السلام الاولى .

كما وضع الدكتور بطرس غالى بصمات مصر على سير الحوار العربى ـ الافريقى فى دورته التى انعقدت فى نيامى فى يونيو ٧٨ .

وفى اول حديث صحفى لى تحدث الدكتور بطرس غالى باستفاضة عن فكرة الخاص بالديموقراطية ومستقبلها . وكانت رؤيته هى ان الاشتراكية الديمقراطية تقوم على تحقيق التوازن السليم بين مصلحة الفرد والمجموع .

وفى يوليو ٧٨ خلال اجتماعات وزراء خارجية عدم الانحياز فى بلجراد اكد الدكتور بطرس غالى ان للعرب هدفا مشتركا هو تقرير مصير الشعب الفلسطينى وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضى العربية المحتلة .

اى انه حتى فى احلك الاوقات بين مصر والعرب قال بطرس غالى كلمة الحق وكلمة مصر .

ولابد من التسجيل ان بطرس غالى خاض معارك الدبلوماسية المصرية فى هذا المؤتمر باقتدار فى مواجهة الهجوم الشرس لدول الرفض فى ذاك الوقت .

وقد افردت صحيفة الاهرام عرضا للكتاب الابيض حول مبادرة الرئيس الراحل انور السادات والذى اكد فيه ان الكتاب الابيض يهدف الى توضيح ان المبادرات التاريخية لمصر نحو السلام لم تبدأ بمبادرة زيارة القدس ، وانما سبق ذلك جنوح مصر نحو السلام حتى ان حرب اكتوبر نفسها قامت من اجل السلام لانها الغت تماما فكرة اسرائيل بان التفوق العسكرى هو اساس لضمان امن اسرائيل .

كما غطى الاهرام الكتاب الابيض رقم (٢) فى عهد بطرس غالى عن موقف مصر من القضية الفلسطينية .

وفى ٢٧/٨/٧٩ ادلى لى د . بطرس غالى بحديث اكد فيه الصعوبات التى تواجه عملية السلام بين مصر واسرائيل ، وحين سئل عن تبادل الزيارات بالنسبة لرجال الفكر بين البلدين قال : « يجب ان تتناول هذه الزيارات ليس النزاع ، واساسا المشكلة وهى القضية الفلسطينية ، وبالتالى فانها يجب ان تكون مناقشات ثلاثية مصرية ـ فلسطينية ـ اسرائيلية » . اى ان غالى منذ البداية ومع خطوات السلام الاولى لم ينح جانبا

الشعب الفلسطينين ، بل طالب بان يكون طرفا مساويا حتى فى الحوار الفكرى .

وحديث اخر فى مايو ٨١ عن الجديد الذى قدمته مصر فى السياسة الدولية .

كما كان للدكتور بطرس غالى حديثا هاما فى ٢٠ يوليو ٨٢ عن حياد لبنان ، وانه ـ كان من الممكن ـ فى ذاك الوقت تطبيق فكرة حياد دائمة للبنان تضمنه القوى العظمى مثل سويسرا .

كما كان لى شرف انفراد الاهرام فى ٢٢/ ٩/ ٧٩ بالتنظيم الجديد لوزارة الخارجية تحت اشرافه ، والذى تضمن انشاء ادارة جديدة لتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل ، البحوث والدراسات والصحافة والمعهد الدبلوماسى تحت اشراف وزير الدوله .

وكانت القمة الافريقية فى سيراليون فى يوليو ١٩٨٠ بمثابة كشف للحساب لمجهودات مصر للتوصل الى حل سلمى شامل لمشاكل الشرق الاوسط ، وكان د . بطرس غالى رئيسا للوفد المصرى فى هذه القمة .

وفى مؤتمر عدم الانحياز فى فبراير ٨١ رفض اعضاء الحركة تعليق عضوية مصر بسبب خط السلام المصرى ... ومره اخرى كانت مجهودات بطرس غالى ، حيث راس وفد مصر ، هى التى اثمرت عن هذه النتيجة القيمة لسياسة مصر الخارجية .

ولاتنسى ان مصر حضرت اجتماعات القمة الفرنسية الافريقية على يد بطرس غالى ، وكان لها حضور مهم فى قمة كينشاسا فى اكتوبر ١٩٨٢ حيث دافع بشدة عن فكره دعم لحوار بين الجنوب والجنوب ، واشار الى اهمية العلاقات بين فرنسا وافريقيا ، لان مصر تعتقد ان بامكان فرنسا ودول المجموعة الاوروبية ان تلعب دورا هاما فى التنمية الاقتصادية والسياسية لافريقيا .

وباختصار فالدكتور بطرس غالى راس معظم الوفود المصرية ، فى اصعب فترات الدبلوماسية المصرية ، فى محافل عدم الانحياز ، ومنظمة الوحده الافريقية ، والاجتماعات العربية ـ الافريقية ، محققا لمصر وضعا عالميا متميزا .

وتبقى كلمة عرفان للدكتور بطرس غالى ... بعد طرح لقطات سريعة عن محاور عمله وزيرا للدولة الخارجية ، وذلك من خلال مجلته السياسة الدولية ، التى اسسها ، والتى تحظى باحترام دولى كبير .

فلقد كان للدكتور بطرس غالى الفضل فى تقديمى لعدد كبير من رؤساء العالم فى كل رحلة قمت بتغطيتها للاهرام اثناء عمله وزيرا للدولة ، الامر الذى اضاف علاقات مضيئة الى رصيد عملى الصحفى من خلال الانفراد باحاديث معهم للاهرام ولم اكن قد امضيت فى بلاط صاحبة الجلالة اقل من عقد من الزمان . □

ملف العـدد [١١]

بطرس غالى والوحدة العربية

عبد العاطى محمد أحمد

لم يعرف عن الدكتور بطرس غالى انه كان وحدويا ملتزما بايديولوجية القومية العربية ، ولكن من خلال كتاباته المتعددة فى القضايا العربية والدولية كشف عن ايمانه وقناعته بتيار العروبة ، او الرابطة التى تجمع مختلف الدول العربية من المحيط الى الخليج . وايمانه وقناعته بالعروبة جعلته فى صف الذين تصدوا لدعاوى عزلة مصر عن محيطها العربى ، والذين سعوا الى ايجاد شكل ما من الوحدة يجمع بين الدول العربية ، وكان من المدافعين عن الجامعة العربية ودورها كمنظمة اقليمية .

والمعروف عن الدكتور بطرس غالى انه ليبرالى فى اتجاهه السياسى جمع فى فكرة بين الاعتبارات الاكاديمية التى تتسم بالموضوعية فى تناول القضايا المختلفة وبين الداعين الى نهوض مصرى من التخلف الى التقدم . ومن التبعية الى الاستقلال القومى . فقد ادلى بدلوه فى مختلف القضايا الساخنة فى مصر على مدى عدة قرون بالكتابة العلمية والراى والتحليل والحوار فى الندوات والمؤتمرات المختلفة ، فكان بذلك من طليعة المثقفين المصريين الذين لم يحبسوا فكرهم فى اتجاه او حركة سياسية بعينها ، وان كان تناوله لقضايا مجتمعه منطلقا من نزعة ليبرالية تنشد التقدم . وقد ساعدة ذلك على اقامة صلات قوية مع مختلف الاتجاهات السياسية ، وجعله يهتم بالقضايا العامة على كلياتها دون اسقاط لبعضها ، فكان من المنطقى ان يهتم بشدة بقضية العروبة والوحدة ، بحكم انها تعد واحدة من ابرز القضايا العربية المصيرية . وكان من المنطقى ايضا ان يعرض لهذه القضية فى نشاطاته العلمية ، وان يشارك فى الجدل الدائر حولها .

وهو كواحد من ابناء الجيل الذى ولد فى عشرينات القرن الحالى عاصر تطورات الفكرة القومية فى مصر ، منذ ذلك الوقت حتى الان ، وبحكم ثقافته الواسعة ، فقد تعرف على كل المحاولات التى طرحت بشأنها . فقد عاصر كتابات ساطع الحصرى المفكر القومى المعروف ، ومحاولات وكتابات ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث ، وقيام الجامعة العربية . وبالطبع فانه تعرف على تأصيلات الفكرة القومية العربية فى فكر عبد الرحمن الكواكبى وغيره ممن اثاروا الفكرة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وقد عاش بطرس غالى فى شبابه عصر النضال العربى من اجل الاستقلال ، سواء فى مصر ، او فى الشام ، او المغرب العربى ، وتابع كغيره من مثقفى مصر محاولات الربط بين تيار العروبة والاستقلال والتحرر من الاستعمار . وعاصر ايضا حركة الاستقلال العربية واثرها على تصاعد التيار العروبى الى حد قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، والربط بين العروبة وقضايا الصراع العربى الاسرائيلى . ثم تابع تطورات مجتمعه العربى من حيث اوجه الفشل التى منيت بها محاولات الوحدة العربية ، والافكار التى ترددت فى المجال الوحدوى على مدى العقدين الماضيين .

وقد اجمل بطرس غالى افكاره عن العروبة والشكل التنظيمى لها فى عدة كتب ومقالات وحوارات . ومن اهم مؤلفاته فى هذا المجال دراسات فى المجتمع العربى (١٩٦٠) وازمة الدبلوماسية العربية (١٩٦٩) ودراسات فى الدبلوماسية العربية (١٩٧٣) والجامعة العربية وتصفية المنازعات المحلية (١٩٧٧)

رؤيته لفكرة العروبة

وفى هذه المؤلفات وغيرها كانت أهم سمات موقف بطرس غالى من مسألة الوحدة . انه يؤمن بوجود العروبة واستمرارها رغم اية تحديات . والعروبة هى ذلك الشعور العام الذى يجعل العرب من المحيط الى الخليج يشعرون بانهم ينتمون الى أمة واحدة ، وان هناك من العوامل ما تجعلهم اكثر تماسكا فيما يتعلق بالعلاقات التى يقيمونها مع الغير . وحيث ان العروبة هى ذلك الاطار او المناخ الذى يمكن ان تنشأ من داخله الوحدة . فقد كان لبطرس

غالي راى فيما يتعلق بالشكل التنظيمي للوحدة مؤداه ان تدعيم العمل العربي المشترك في المجالات ذات المصالح الحياتية المشتركة اقوى من اية اشكال سياسية . وهنا كان من اشد المؤيدين للتعاون الثنائي بين الاقطار العربية وكذلك التعاون الجماعي . ومع ايمانه ايضا بامكانية قيام الوحدة ، الا انه لم يلزم نفسه بالتمسك بصيغة معينة ، بل كان من انصار التدرج والانطلاق من خلال ما تتيحه الجامعة العربية من صور للتعاون .

وعندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ لم يعارضها ، بل عرض للفائدة المرجوه من ورائها من حيث التركيز على حجم المصالح التي ستعود بها الشعبيين المصرى والسورى . بوجه عام في هذه الناحية لم يكن بطرس غالي حركيا وحدويا ، او رجل ايديولوجيات ، وانما حكمت تفكيره النزعة الاكاديمية والعملية .

وعندما اثيرت في مصر خلال اواخر السبعينات فكرة الحياد والعزلة عن العالم العربي ، كان موقف بطرس غالي ضد العزلة لايمانه بوجود مصالح مشتركة بين مصر وبقية الاقطار العربية . ولم يشارك في الحملة التي قادها توفيق الحكيم وغيره في ذلك الوقت بعد قيام الرئيس السادات بزيارة القدس ، وما ترتب على ذلك من قطيعة عربية لمصر مما كان له انعكاس داخلي ببروز تيار العزلة .

ولم يعرف عن بطرس غالي انه تحدث عن العروبة من ناحية عنصرية ، ولم يعرف عنه ايضا انه كان من دعاة المصرية المتفردة . صحيح انه كان يرى لمصر دائرة اخرى غير الدوائر الاسلامية والافريقية والعربية ، هي الدائرة الأوروبية ، الا ان ذلك يدخل في اطار ايمان مجموعة من المثقفين المصريين بالحضارة الأوروبية واثرها على النهوض الحضارى العام في مصر .

وعندما اثار بعض الكتاب والخبراء في الدول الغربية مسألة نهاية فكرة العروبة ـ ايضا بتأثير ما جرى بسبب زيارة السادات للقدس وظهور القطيعة بين مصر والدول العربية ، واتجاه مصر للصلح مع اسرائيل ـ لم يوافقهم على هذا الاتجاه . وقد كلف الدكتور بطرس الكاتب ـ وقت ان عملت باحثا في مركز الدراسات بالاهرام تحت قيادته ـ بكتابة تقرير لمجلة السياسة الدولية لتفنيد حجج فؤاد عجمي احد الاساتذة العاملين بالجامعات الامريكية ، والتي دارت اساسا حول انتهاء فكرة العروبة مع بداية الصلح مع اسرائيل . وقد سعى هذا الاستاذ الى التشكيك في وجود الفكرة العربية اساسا والصق بالدعوات المطالبة بها وصمة العنصرية ، وقال ان رفض العرب للصلح مع اسرائيل يعكس عنصريتهم واختلافهم مع مصر ذات الدور التاريخي في المنطقة ، يعني ان الرابطة العروبية مفقودة اصلا ، وان كانت فقد حفرت قبرها نهائيا بالخلاف بين العرب ومصر .

ولم يوافق الدكتور بطرس غالي على هذه المزاعم ، وكان رأيه ان العروبة كانت قائمة ومستمرة . وقد ثبت تاريخيا صدق رؤيته ، فقد اثيرت تلك الدعوات في عام ١٩٧٨ ، ورغم الطريق الذي سارت فيه مصر فان فكرة العروبة استمرت ، وكانت هي السبب ذاته الذي جمع بين مصر والعرب مرة اخرى في عام ١٩٨٩ . ولم تمت الجامعة العربية التي اخذت اسمها (الجامعة) كتعبير عن التجسيد الدقيق للشعور بالعروبة الذي يربط الاقطار العربية ، بل عادت الجامعة الى وضعها الطبيعي بعودتها لمصر .

الوحدة والحرب الباردة :

هذا عن فهم د . بطرس غالي لمسألة العروبة ، اما كيف يتضح ذلك من خلال القضايا التي اثارها ، اى التأصيل للمسألة ، فيمكن فهمه من خلال حماس بطرس غالي لشكل ما من الوحدة يجمع العرب ـ ضمن اشكال اوسع تجمع دول العالم الثالث ـ لمواجهة التكتلات الدولية في عهد الحرب الباردة . فحماس د . بطرس للفكرة انطلق من حماسه لقضية اكبر ، هي استقلال الدول الصغيرة من الاستعمار من ناحية ، وايجاد نصير لحماية هذه الدول في عهد الحرب الباردة . هكذا وجدناه يتحدث عن فكرة الافرواسيوية وكيف انها تجمع الدول المغلوبة على امرها حديثة الاستقلال من افريقيا وآسيا ، لتعزيز حركة تحررها الوطني .

وفي هذا الاطار تشكل المجموعة العربية جزءا هاما من الحركة . ومن قبل تحمس د . بطرس غالي لحركة عدم الانحياز واصل لظهورها منذ مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، وكيف انها مثلت الرد الطبيعي من جانب دول العالم الثالث ومن بينها الدول العربية كشكل موحد لمواجهة مخاطر الحرب الباردة .

وقد تنبأ بطرس غالي منذ وقت مبكر وتحديدا في اوائل الستينات بالخطر الذي يمكن ان يحدق بحركة عدم الانحياز ووحدة اعضائها بالنظر الى احتمالات انتهاء الحرب الباردة . ورغم انه في ذلك الوقت لم يكن الوفاق الدولي قد ظهر بل كانت الحرب الباردة محتومة الا ان بطرس غالي حذر من احتمالات تغير الموقف الدولي واتجاه القوتين العظميين الى الوفاق . والحذر مقصود به تنبيه دول الحركة الى ضرورة ان تستنبط اساليب جديدة لعملها واسسا جديدة لوحدتها ، وبالفعل فانه بظهور التغيرات الدولية نحو الوفاق في السبعينات ، وما ظهر في الوقت المعاصر من تفاهم غير مسبوق بين العالمين الراسمالي والاشتراكي ، تراجعت حركة الانحياز ، واصبحت تعيش في ازمة ثم انسحبت الازمة على اشكال التماسك بين التجمعات التي تضمها ، ومن بينها التجمع العربي الذي اصبح يعاني من عجز واضح في العمل الوحدوى .

وقد عبر بطرس غالي في كتاباته واحاديثه القريبة زمنيا عن اهمية التوجه الى حل مشكلة التخلف بين دول العالم الثالث ، ومن ثم كان من انصار توجه العمل العربي المشترك واية صور وحدوية نحو حل هذه المشكلة ، اى قيامه بالدعوة الى وجود اشكال تنظيمية تركز اساسا على المصالح وحل مشكلة التخلف بدعم التعاون الاقتصادي . ودعا الى ان يتسع مجال التعاون الاقتصادي العربي ليشمل ايضا التعاون العربي الافريقي . وكان من ابرز من ارسوا مقومات هذا التعاون رغم العقبات التي واجهها في التطبيق .

الصراع العربي الاسرائيلي :

وبجانب ربطه بين العروبة والخروج من اخطار الحرب الباردة ولمواجهة التكتلات الدولية ، ربط بطرس غالي من جهة اخرى بين العروبة وقضية الصراع العربي الاسرائيلي . ومع انه من اشد المتحمسين للسلام بين العرب واسرائيل ، الا انه كان يؤمن بان الخطر الرئيسي الذي يتهدد الامة العربية هو بقاء الصراع العربي الاسرائيلي محتوما .

كما انه من المؤمنين بالربط بين الامن القومي العربي بهذا الصراع . ومن ثم كان ايمانه بوجود موقف عربي موحد بوجه عام وتجاه حل الصراع العربي الاسرائيلي بوجه خاص هو ضرورة قصوى يتعين ان تكون سمة رئيسية للعمل العربي المشترك .

وداخل النخبة المثقفة المصرية كان بطرس غالي من اشد المتحمسين لقضية فلسطين وقد اكد اكثر من مرة

قضايا عربية

سلاح البترول العربي

الوطن العربي والتسلح

أزمة الإعلام العربي

التضامن الافريقي العربي

الحوار العربي الأوروبي

من خلال موقفه كمسئول بارز في الحكومة التزام مصر الراسخ بهذه القضية .

الدعوة للتجمعات الاقليمية :

اما عن الشكل التنظيمي للوحدة ، فقد كان بطرس غالي اقرب الى الليبراليين العرب المؤمنين بالعروبة ، بمعنى انه لم يلزم نفسه بشكل محدد ، بل اعتبر التوصل الى هذا الشكل هو من مقادير الشعوب الذي تتوصل اليه عن طريق انتشار الديمقراطية . ومن ثم فان الحديث عن شكل وحدوى معين دون انتظار النضج الديمقراطي فيه مغامرة كبيرة وهو السبب وراء فشل مختلف التجارب الوحدوية حتى الان . وهذا لا يمنع من حماس بطرس غالي لاشكال التعاون الرسمي والشعبي على المستويين الثقافي والجماعي في مختلف المجالات بدءا من الثقافة وحتى القوات المسلحة .

وعندما راى بطرس غالي فشل التجارب الوحدوية الثنائية ، دعا الى قيام وحدات اقليمية . وحقيقة كان الرجل من اول من دعوا الى هذه الفكرة في كتاباته وحواراته قبل ان تصبح رغبة فعلية لدى الدول العربية وتقوم التجمعات الاقليمية بوقت طويل . فهو ، منطلقا من فكرة المنظم ونزعته العملية ، ومنطلقاته الاكاديمية ، كان يرى ان العالم العربي منقسم الى تجمعات جغرافية . ومن المفيد من الوجهة العملية ان تبدأ الوحدة على مستوى هذه التجمعات . وكتب كثيرا عن هذا التصور لقيام وحدة بين دول المشرق العربي ، واخرى بين الدول الخليج ، وثالثة بين وادي النيل ، ورابعة بين المغرب العربي .

ولم ير غضاضة في قيام هذه التجمعات رغم وجود الجامعة العربية ، بل اعتبر قيامها دعما للجامعة ذاتها التي ستبقى الاطار التنظيمي الام لكل الدول العربية ، ولكن بحكم ما تمليه الجغرافيا من روابط اوثق ، فانه من الافضل قيام وحدات بين الدول المتجاورة . وتحققت الفكرة بالفعل بقيام مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي في فبراير ١٩٨٩ . □

ملف العدد [١٢]

د . بطرس بطرس غالى والدبلوماسية المصرية فى أفريقيا

السفير / احمد طه محمد

لم يأت اختيارا لدكتور بطرس غالى سكرتيرا عاما للأمم المتحدة على اساس تمثيله للقارة الافريقية من فراغ ، فقد اقترن اسمه بالقارة ، واطلق عليه (مايسترو) الدبلوماسية المصرية فى افريقيا ، وكانت يده دائما تحس بنبض مشكلات وهموم القارة على مدار السنوات الثلاثين الماضية ، وشكلت حركة عمله فى المجال الافريقى مدرسة حقوق عن القارة ، واكاديمية لتخطيط مصالحها ، وإطارا لتحرك الدبلوماسية المصرية فيها ، وكذلك منطلقا لدور واسهام جديد للقارة على المستوى الدولى .

وفى كلمته الاولى امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى الاحتفال التاريخى بتنصيبه سكرتيرا عاما للمنظمة الدولية وجه الشكر باسم كل افريقى لاتاحة الفرصة للقارة الافريقية من خلال انتخابه للمشاركة فى خدمة المجتمع الدولى ، مبرزا ان افريقيا تشعر بانها مهيأة لكى تسهم بعطائها من واقع مالديها من طاقات خلاقة وما قدمته خلال السنوات الاخيرة من انجازات فى المجالات الدولية ، وأبرز ان انتماءه لمصر - الدولة العربية الافريقية التى تطل على البحر المتوسط والتى اضطلعت عبر العصور بدور الجسر للثقافات والبوتقة التى فيها تفاعلت الحضارات والاديان ، يفرض عليه ان يعتنق ما يسرى فى عروق كل مصرى وما يتسم به فكره ووجدانه من إيمان بأن السلام والامن غاية ، والحوار والتفاوض اسلوب ، والوفاق والتعاون امل .

وإذا اقتصرنا هنا على عرض وتحليل جهوده فى المجال الافريقى ، وفى تحرك الدبلوماسية المصرية فى القارة ، وجدنا ان هذه الجهود كانت نتيجة بحث ودراسة ، ومعايشة وخبرة ، وعمل وبذل دائب ، وقد اتت هذه الجهود بانجازات ايجابية ، تمثل بصمات هامة فى مسيرة تنمية وتقديم القارة وتحركات الدبلوماسية المصرية فيها ، ونكتفى باستعراض عشرة من هذه الانجازات ، التى حقق فيها فكره ، وبذل فيها جهده ، وقدم لها عطاءه ..

وتضم هذه المجموعة من الانجازات افكاره وجهوده فى المبادرات والتحركات التى قام بها والاطارات العملية التى وضعها خلال السنوات الخمس عشرة التى قاد فيها العمل الدبلوماسى المصرى فى افريقيا ، قبل انتخابه سكرتيرا عاما للمنظمة الدولية ، وتتعلق بانجازاته ، بالنسبة للمساعدات والمعونات المصرية للقارة ولتنمية العمل الدبلوماسى الافريقى ، ولتاهيل قيادات التنمية الافريقية ، ولدعم الدبلوماسية الشعبية الافريقية ، ولتجمع وتعاون دول حوض النيل ، ولسياسات وتكنولوجيا المياه فى القارة ، ولتدعيم دور مصر فى منظمة الوحدة الافريقية ، ولقضايا التحرير وانهاء العنصرية ، وللحوار بين القارات ، ولسياسة وتعاون الجنوب/ الجنوب .

المساعدات المصرية للقارة الافريقية :

ففى مجال المساعدات المصرية لافريقيا ، يعتبر هو صاحب فكرة إنشاء صندوق مصرى يخصص لمساعدة الدولة الافريقية ، وهو الصندوق الذى انشىء بوزارة الخارجية منذ عام ١٩٨٠ تحت اسم (الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا) ، لتقديم المعونات الفنية لدول القارة ، خاصة بإيفاد الخبراء المصريين لها فى مختلف التخصصات وباستقبال كادراتها للتدرب فى مصر فى مجالات التنمية الافريقية .

وحول هذه الفكرة ، تبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول ، انه لاحظ بخبرته ان الدول الافريقية من الناحية الواقعية تحتاج اكثر ما تحتاج الى الخبرات وتنمية المهارات البشرية اللازمة لادارة اقتصادياتها الوطنية ، وان مصر تستطيع ان تساعد هذه الدول بهذه المعونات الفنية بما يتوافر لديها من خبراء وباستخدام الامكانات التدريبية التاهيلية المتاحة فيها والتى تضم الحديثة من الاكاديميات والمعاهد والمراكز التدريبية المتخصصة ، وقد راعى فى ذلك الدرس المستفاد مما كانت مصر قد بدأته فى الستينات من المساهمة فى اقامة مشروعات بنية اساسية فى بعض الدول الافريقية وتبين ان ليس لديها الامكانات المالية الكافية لمواصلة ذلك ، كما رأى انه ينبغى التفكير فى خلق سوق للعقول الافريقية قبل خلق السوق الاقتصادية ، ومن هنا جاءت فكرته بإنشاء الصندوق لتدعيم هذا التوجه وللتركيز على نقل التكنولوجيا والخبرات المصرية للقارة وتأهيل كادراتها بمصر .

الاعتبار الثانى ان الصندوق المصرى قد حقق بالفعل على مدار السنوات العشرة الماضية انجازات هامة ، حيث اوفد ٣١١٢ خبيرا (بواقع خبير/سنة) الى ٤٢ دولة افريقية فى مختلف التخصصات ، و١٣٢ خبيرا فى مهام قصيرة الاجل بناء على طلب ٢٨ دولة افريقية ، ونظم ٦٢ برنامجا للمحاضرات فى الجامعات والمراكز الثقافية والدبلوماسية فى افريقيا اوفد لها الأساتذة والمحاضرين المصريين ، كما قدم ٦٠٠ منحة تدريبية فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للكوادر من ٣٢ دولة ، ونظم ومول ٩٠ برنامجا تدريبيا للكوادر الافريقية اشترك فيها اكثر من ٣٠٠٠ من ابناء ٥٠ دولة ، فضلا عن تقديم المساعدات للمنظمات والاتحادات الافريقية ، والاسهام فى المؤتمرات والندوات الافريقية وغير ذلك من الانشطة المرتبطة بتنمية القارة فى شتى المجالات .

والاعتبار الثالث ، انه استحدث قنوات جديدة لكى تحصل الدول الافريقية على المزيد من برامج المعونات الفنية عن طريق الصندوق ، ويمثل نظام التعاون الثلاثى قناة ناجحة فى هذا المجال منذ عام ١٩٨٥ ، حيث عقد الصندوق فى اطار هذا النظام اتفاقات مع اليابان تم بها تنظيم برامج تدريبية مشتركة فى مجالات النقل البحرى ، والصحة (التمريض) والزراعة (تكنولوجيا زراعة الارز) والصناعة (تكنولوجيا اللحام) ، وبلغ عدد هذه البرامج ٢٢ برنامجا شارك فيها ٢٥٠ من الكوادر الافريقية ، كما طبق هذا القطاع مع دول ومنظمات مانحة اخرى ، نظرا للميزات التى يحققها فى اطار تطوير وزيادة المعونات الفنية لدول القارة .

والاعتبار الرابع ان انشطة الصندوق صادفت بالفعل نجاحا كبيرا ، ولقيت إهتماما واسعا متزايدا من جانب الدول الافريقية والعديد من المنظمات والهيئات ، وقد عقد الصندوق منذ إنشائه ٦٠ اتفاقا للتعاون الفنى ، منها ٤٢ مع الدول الافريقية ، وخمسة اتفاقات مع الجامعات والمعاهد الافريقية ، فضلا عن ١٥ اتفاقا للتعاون الثلاثى مع الدول والمنظمات المانحة ، واصبح الصندوق بالفعل الاداة التقنية الرئيسية للدبلوماسية المصرية على المستوى العملى الفاعل فى التعاون والعلاقات المصرية مع الدول الافريقية ، كما شكلت انشطته تجسيدا عمليا ونموذجا رائدا لسياسة التعاون بين الجنوب والجنوب .

دعم العمل الدبلوماسى الافريقى :

وهو صاحب الجهد الدؤوب من أجل تنمية ودعم العمل الدبلوماسى الافريقى والمصرى ، حيث قام فى هذا المجال بفتح قنوات عملية ، حققت إعلاما متميزا عن السياسة والجهود الدبلوماسية المصرية فى القارة الافريقية ، ونقل الخبرات الدبلوماسية المصرية لدولها ، وتحقيق تبادل الخبرات وتنسيق المواقف ودعم التعاون والروابط بين مختلف مستويات العاملين فى حقل الدبلوماسية الافريقية ، وقد استخدم فى مبادراته فى هذه المجال خبرته الاكاديمية والعلمية مع خبرته العلمية والدبلوماسية .

وحول هذا الجهد ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول ، أنه أولى عناية خاصة لتدريب شباب الدبلوماسيين الافارقة ، والاهتمام فى هذا التدريب بتأهيلهم واكسابهم المهارات والخبرات والمعلومات التى تمكنهم من ممارسة العمل الدبلوماسى الافريقى على المستوى الثنائى والاقليمى والدولى ، خاصة فى ضوء التغيرات والتحولات المتلاحقة على الساحة الدولية ، مع تركيز خاص على ربط الدبلوماسية بالتنمية ، والسياسة بالاقتصاد ، والعلم بالعمل ، والنظرية بالتطبيق ، والتبادل بالحوار .

والاعتبار الثانى انه فى هذا المجال كان صاحب فكرة تنظيم ندوات تدريبية ، عقدت بمعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية منذ عام ١٩٨٤ - بتمويل من الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا - ودعا لها الدبلوماسيون الشبان من الدول الافريقية ، بواقع ندوتين فى العام ، إحداهما خصصت للدول الافريقية المتحدثة بالانجليزية ، والاخرى للدول الافريقية المتحدثة بالفرنسية ، وتم تجنيد كبار الدبلوماسيين والاساتذة والمتخصصين لالقاء المحاضرات عليهم ونقل الخبرات والمهارات السياسية لهم فى مختلف مجالات العمل الدبلوماسى الدولى والسياسى والاقتصادى ، وقد استضافت القاهرة من هذه الندوات ست عشرة ندوة حتى نوفمبر عام ١٩٩١ .

والاعتبار الثالث ، انه كان يحرص فى الزيارات والجولات المتعددة التى قام بها لدول القارة الافريقية ، على أن يتضمن برنامج عمله اثناء الزيارة ترتيب لقاءات واجتماعات مع السادة السفراء الافارقة الذين يشكلون المجموعة الافريقية فى هذه الدول ، يقوم فيها بتوضيح حقائق ومعالم وابعاد السياسة الخارجية المصرية والمواقف المصرية فى مختلف القضايا الدولية والاقليمية والسياسية والاقتصادية ، هذا فضلا عن ترتيب إلقائه اثناء هذه الزيارات لمحاضرات فى ندوات تنظمها له

الجامعات والمعاهد الافريقية ، يحضرها الأساتذة والطلاب والمثقفون ورجال السياسة والاعلام .

والاعتبار الرابع ، انه كان يحرص على التشاور والحوار من ناحية اخرى مع سفراء مصر فى الدول الافريقية ، وعقد فى هذا المجال مؤتمرات دبلوماسية لهم ، كان آخرها المؤتمر الذى عقده فى نيروبى فى فبراير ١٩٩١ وضم سفراء مصر فى دول حوض النيل والجنوب الافريقى ، حيث تم تقييم التجربة الرائدة التى قام بها الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا لدعم الدبلوماسية المصرية فى افريقيا ، وبحث وسائل تدعيم العلاقات المصرية مع دول حوض النيل والجنوب الافريقى فى ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية وفى الاطار الافريقى .

تاهيل قيادات التنمية الافريقية :

وهو كذلك صاحب فكرة الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الافريقية ، وبذل جهدا كبيرا فى المسعى من أجل انشاء هذه الجامعة فى مصر ، وقد تم التوقيع على بروتوكول اقامتها اثناء مؤتمر القمة الفرانكفورية الذى عقد فى داكار فى ٢٧ مايو ١٩٨٩ ، واطلق عليها اسم (جامعة سنجور)

وحول هذه الفكرة ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول ، انه هدف من الفكرة الى انشاء هذه الاكاديمية ، لكى تنشر العلم الحديث وتدرب كادرات الدول الافريقية المتحدثة بالفرنسية على تطبيقات التكنولوجيا المعاصرة ، ولتكرس جهدها فى خدمة التنمية الافريقية ، خاصة مع تزايد احتياج القارة للنهوض بمستوى المعيشة فى مختلف مجالات الحياة وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية فى انحاء القارة بما يساعد شعوبها على مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الاعتبار الثانى انه حسب هذه الفكرة ، فلا تعتبر الجامعة مؤسسة نظرية كما انها ليست مركزا للابحاث ، ولكنها تقبل الحاصلين على التعليم الجامعى الاساسى ولديهم خبرة مهنية ولديهم الاستعداد كى يصبحوا بعد تلقى دراستهم المتعمقة بالجامعة عناصر هامة فى عملية التنمية فى دولهم ، واشترط فى المرشحين ان يكونوا على ثقافة عامة تمكنهم من الاطلاع على التاريخ والحضارات والثقافات الافريقية ، بحيث تكون الجامعة وحدة للعمل والفكر متعددة النظم اهتمامها الرئيسى ينصب على التنمية الافريقية ، وهى بذلك ذات طبيعة خاصة تتلافى الازدواجية مع انشطة الجامعات الافريقية ، وتنصب الدراسة فيها على التغذية والصحة وادارة الاعمال فضلا عن الدراسات البيئية، وقد قبلت فى العام الاول تسعين طالبا لمدة عامين وفى العام الثانى اكثر من ١٥٠ طالبا ، كما تم دعمها بالتعاون الدولى المستمر ، بالامكانات المادية والعلمية التى تمكنها من استيعاب فئات الطلاب فى

السنوات القادمة .

والاعتبار الثالث ، إنه استطاع بمسعاه ان يحقق لمصر كسبا كبيرا بان تكون الجامعة على ارضها واتخاذ الاسكندرية مقرا لها ، وهى المدينة ذات الثراء الادبى والتاريخى والفكرى ، الامر الذى ابرزه الرئيس حسنى مبارك بنفسه حيث اعتبر انشاء الجامعة الجديدة احياء لتقاليد جامعة الاسكندرية القديمة التى غرست بذورها الاولى فى القرن الرابع قبل الميلاد بانشاء مكتبة الاسكندرية واكتمل بنيانها فى القرن الخامس الميلادى عندما اصبحت كعبة للمثقفين والمستنيرين وتحولت الى وعاء يتفاعل فيه فكر العلماء من ابناء وادى النيل والمثقفين المبدعين من اساطين الفكر الاغريقى والرومانى .

والاعتبار الرابع ، ان إنشاء الجامعة فى مصر ابرز من جديد للعالم اعتزاز شعب مصر بانتمائه الافريقى ، وبان ستضيف بلاده صرحا شامخا ومنارة فكرية مرموقة على ارضها لتأهيل قيادات العمل فى مجالات التنمية فى دول القارة المتحدثة بالفرنسية ، وقام الرئيس حسنى مبارك بافتتاح الجامعة فى ٤ نوفمبر ١٩٩٠ ، حيث كان الحضور والتمثيل فى هذا الافتتاح شامخا ، ضم كلا من الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ، والرئيس السنغالى عبده ضيوف ، والرئيس الزائيرى موبوتو سيس سيكو ، وولى العهد البلجيكى ، وقيادات سياسية من كندا ، والرئيس السنغالى السابق سنغور الذى اطلق اسمه على الجامعة ، وابرز الجميع التقدير لمصر ورئيسها وان اختيار الاسكندرية مقرا للجامعة جاء نتيجة للدور الحضارى والثقافى لمصر .

دعم الدبلوماسية الشعبية الافريقية :

وهو صاحب الجهد الدؤوب من أجل دعم الدبلوماسية الشعبية عن طريق تنويع قنوات الاتصال بين الشعوب الافريقية على المستوى الشعبى ، بهدف تمكين مختلف القوى والمنظمات والقطاعات الشعبية العريضة فى الدول الافريقية من التفاعل فيما بينها ، بعيدا عن الاطار الرسمى الضيق ، ومن تعبئة الجهود وحشد الطاقات البشرية بما يجسد ارادة الشعوب فى القارة .

وحول هذا الجهد ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول أنه اهتم فى مختلف زياراته ومهامه للدول الأفريقية ، بأن يجرى الاتصالات باسم الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر مع الاحزاب الافريقية ، بهدف تنمية الصلات والروابط على المستوى الحزبى والشعبى بين مصر ودول القارة ، وعمل على ان يتم ذلك بشكل منظم ومقنن ، حيث عقد اتفاقات وبروتوكولات للتعاون مع العديد من الاحزاب السياسية الافريقية ، ومن امثلة ذلك ، ما تم مع افريقيا الوسطى وانجولا وزائير وساوتوكى وبرنسيب وموريشيوس وسيراليون واثيوبيا واوغندا .

والاعتبار الثانى ، انه بذل جهودا كبيرة من اجل دعم رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، التى تعتبر مصر من القوى المؤسسة لها ، واهتم بانشطة الرابطة ، واختار موضوع (الديمقراطية والتنمية) لندوة الرابطة التى استضافتها القاهرة فى مارس ١٩٩٠ ، وهدف من ذلك الى إبراز الادراك الافريقى لاهمية حق الشعوب والمجتمعات الافريقية فى التنمية وتحقيق اوسع قدر من المشاركة الشعبية ، وفى كلمته الاولى امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى احتفال تنصيبه سكرتيرا عاما للمنظمة الدولية ابرز ان كثيرا من دول العالم الثالث وعلى وجه الخصوص الدول الافريقية ، مازالت تنوء بمشكلات عويصة متعلقة بالمديونية ومسيرة الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان والتمييز العنصرى فى جنوب افريقيا .

والاعتبار الثالث أنه اولى اهتماما خاصا لتشجيع ومساعدة المنظمات التى تعمل على المستوى الشعبى فى القارة ، ومن ابرزها فى القطاع الزراعى (لجنة الفلاحين الافارقة) التى تربط المنظمات التعاونية فى الدول الافريقية ، وتأسست بالقاهرة فى فبراير ١٩٨٥ ، فى اجتماع تاسيس ضم ثلاثة وعشرين دولة ، اختارت مصر لرئاسة اللجنة والقاهرة لتكون مقرا لها ، ثم تابع تحول اللجنة الى (اتحاد للفلاحين الافارقة) منذ عام ١٩٨٨ ، واهتم بدعم انشطة هذا الاتحاد وتمكينه من عقد دورات تدريبية لشباب الفلاحين والفلاحات الافريقيات وقيادات التنظيمات التعاونية الزراعية فى دول القارة .

والاعتبار الرابع ، أنه خطط وعمل على دعم وتأييد ومساندة الدبلوماسية المصرية لنشاط القطاع الخاص ورجال الاعمال فى القارة ، اقتناعا منه بدور هذا النشاط فى خدمة التنمية الافريقية وتحقيق الفوائد والمصالح المشتركة بين شعوب القارة ، وبرز ذلك فى استضافة القاهرة فى مارس ١٩٨٨ لاول ندوة عن التعاون الاقليمى للاستشاريين الافريقيين كما واصل دعم مساندة مصر واسهامها فى ندوات واجتماعات رجال الاعمال الافارقة واستضافة القاهرة لها ، ومنها الاجتماع الاول للطرق الافريقية فى اكتوبر ١٩٨٨ ، واجتماع المائدة المستديرة لرجال الاعمال الافارقة فى فبراير ١٩٩٠ ، وندوة دور القطاع الخاص فى تنمية الاقتصاد الافريقية التى نظمها اتحاد الصناعات المصرية ، كما استمد تقليدا جديدا فى حركة الدبلوماسية المصرية ، باشراك رجال الاعمال المصريين فى اجتماعات اللجان المشتركة على المستوى الوزارى بين مصر والدول الافريقية وتشجيع اتصالاتهم وتعاونهم مع اقرانهم فى القارة .

تجمع دول حوض النيل :

وهو صاحب فكرة انشاء تجمع لدول حوض النيل التى ترتبط بها مصر ، وهو التجمع الذى بدأ منذ عام ١٩٨٣ ، واطلق عليه اسم تجمع (اندوجو) ، وهى الكلمة التى

تعنى (الاخاء) باللغة السواحيلية ، ليكون إطارا اقليميا لتشاور والتنسيق والعمل المشترك بين هذه الدول ، يهدف الى تنمية وتعزيز علاقات التعاون بينها فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وحول هذه الفكرة ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول ، انه لاحظ ان مؤتمر القمة الاقتصادى الاول الذى عقدته منظمة الوحدة الافريقية فى لاجوس عام ١٩٨٠ ، دعا لاقامة تجمعات اقليمية لتكون خطوة لتحقيق التضامن والتكامل الجماعى على مستوى القارة ، وان المنطقة التى يربطها نهر النيل العظيم تحتاج الى تحقيق هذا التجمع ، مما ابرز ان هذا التحرك هو تجسيد لقرارات المنظمة ، وانه لتنشيط هذا التجمع ، عمل على أن تعقد مجموعته اجتماعا سنويا على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالتعاون الدولى ، وبدات هذه الاجتماعات باجتماع الخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٣ ، تلاه اجتماع كينشاسا فى سبتمبر ١٩٨٤ ، واستضافت القاهرة الاجتماع الثالث فى اغسطس ١٩٨٥ ، والاجتماع الخامس فى نوفمبر ١٩٨٨ ، واستضافت زائير الاجتماع الرابع فى مايو ١٩٨٧ ، كما عقد فى اديس ابابا اجتماع سادس فى فبراير ١٩٩٠ على هامش الاجتماع الوزارى الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية .

والاعتبار الثانى ، انه اعطى التجمع شكلا سياسيا بهدف خلق وعى لدى الدول التى يربطها نهر النيل بأهمية التعاون بينها ، فضلا عن جعله تجمعا مفتوحا غير منغلق ، كى يعبر عن رغبة مشتركة فى التعاون والانفتاح على بقية القارة ، ويكون إطارا لتبادل وجهات النظر والمعلومات والخبرات بين دول المجموعة ، بحيث يمكن فيه تنسيق المواقف تجاه القضايا الافريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، بهدف دعم التعاون الاقليمى بين على المستوى الثنائى والجماعى فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية ، وكان من الواضح أن هذا التجمع لا يهدف الى ايجاد تحالف او تكتل ضد اى دول ، مع ترك باب الانضمام مفتوحا للدول الاخرى التى تربطها علاقات مشتركة مع دول التجمع .

والاعتبار الثالث ، ان التجمع خطا خطوة متقدمة بتكليف برنامج الامم المتحدة للتنمية بعمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة وافق البرنامج على الاستجابة لها ، حيث قام باعداد دراسة لتحديد مجالات التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى فى اطار التجمع ، وبحيث يتولى البرنامج البحث عن مصادر التمويل ، وطالب التجمع باعطاء الاولوية للبنية الاساسية وبوجه خاص للنقل البرى والجوى والنهرى وللطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مع النهوض بالتبادل التجارى دراسة الحواجز والتعريفات الجمركية وانشاء احتياطى للاغذية وتنمية الصناعات القائمة على الزراعة .

والاعتبار الرابع ، أنه دفع التجمع لكى يتخذ المسار الواقعى اللازم لدفع عملية التعاون الاقليمى ، حيث استضافت القاهرة فى يونيو ١٩٩٠ اول اجتماع لوزراء الطاقة والكهرباء لدول المجموعة والذى شاركت فيه اثيوبيا لأول مرة بصفة مراقب ، واتضح فى هذا التحرك ان هناك امكانات كبيرة لتحقيق التعاون فى مجال الطاقة والكهرباء داخل اطار التجمع ، خاصة بالنسبة لمشروع الربط الكهربائى بين شبكة انجابزانير وشبكة السد العالى فى اسوان بمصر ، مما هيأ لوضع الاطار العام للتعاون فى انتاج الطاقة والربط الكهربائى فى المجموعة حتى عام ٢٠١٥ ، مع تحديد الاستراتيجيات الانمائية المرحلية لاستخدام الطاقة ووضع قائمة بالمشروعات تتضمن وصفا لاوضاعها ، كما استضافت القاهرة من جديد الاجتماع الثانى فى ابريل ١٩٩١ ، لمواصلة السعى لتحقيق الأهداف المشتركة فى هذا المضمار .

سياسات المياه فى افريقيا :

وهو الذى نبه منذ سنوات لأهمية مشكلة المياه وندرتها والصراع حولها ، كما أنه صاحب المبادرات التى ابرزت اهتمام مصر بالسياسات والتكنولوجيا الخاصة بالمياه فى افريقيا ، وبضرورة تحقيق التعاون بين الدول الافريقية لاتخاذ الوسائل المناسبة لتحقيق المزيد من الافادة من مصادر المياه المتاحة سواء على المستوى الاقليمى ام على مستوى القارة بأجملها ، ومن هنا كان حريصا دائما على دراسة ومتابعة المشروعات والانشطة الخاصة بنهر النيل الذى يربط مصر بدول القارة .

وحول هذه المبادرات ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول ، أنه رأى مع ازدياد الطلب على المياه فى افريقيا بسبب الضغوط السكانية والتوسع فى الاستخدامات الزراعية والصناعية ، أن الضرورة تستدعى بذل الجهود لتحقيق ادارة افضل لموارد المياه والاستخدام الامثل لها ، ومن هنا خطط لاستضافةالقاهرة فى يونيو ١٩٩٠ للندوة الدولية التى عقدت لبحث سياسات وتكنولوجيا المياه فى افريقيا ، بدعوةمن معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية بالتعاون مع مجلس الاستراتيجيات الدولية المعنى بسياسات وتكنولوجيا المياه فى واشنطون ، حيث صدر عن هذه الندوة اعلان القاهرة للمياه الذى اكد ضرورة مواصلة الحوار نحو تفهم افضل لمشكلات نقص المياه فى القارة واعداد افضل لمواجهة احتياجات القارة من المياه فى المستقبل ، مع العمل الجماعى بالتعاون مع المنظمات المعنية لتحقيق هذه الاهداف .

الاعتبار الثانى ، انه بادر بتبادل مجموعة من الرسائل بين مصر وأوغندا ، حين تواترت المعلومات باعتزام أوغندا الشروع فى اقامة مشروع لامتداد خزان أوين على احد مخارج بحيرة فيكتوريا بهدف توليد طاقة كهربائية مقدارها ١٠٢ ميجاوات ، بعد ان اعدت دراسة الجدوى واتخذت الاجراءات العملية لتمويل البنك الدولى للانشاء والتعمير جزءا اساسيا من المشروع ، ونظرا لتحفظات وزارة الاشغال والموارد المائية المصرية على المشروع لامكانية تأثيره على الموارد المائية التى تحصل عليها مصر فقد سلم مذكرة فنية بذلك الى الجانب الاوغندى فى فبراير ١٩٩١ ، كما وجه خطابا لرئيس البنك الدولى ، وترتب على هذا التحرك الحصول على الرد من وزير الطاقة الاوغندية ، والاتفاق على وضع الضوابط الفنية للمشروع بما يراعى المصالح المصرية المشروعة ، وتم رفع التحفظات المصرية بعد وضع هذه الضوابط ، كما قام بالتنسيق مع السودان .

والاعتبار الثالث ، انه اهتم على مدار السنوات الماضية بتحقيق التشاور المستمر من اجل تدعيم علاقات مصر بدول حوض النيل ، وعقد من اجل ذلك اكثر من مؤتمر دبلوماسى لسفراء مصر فى هذه الدول ، حيث برزت فى هذه المؤتمرات اهمية تدعيم علاقات التعاون المصرى على هذه الدول واولوية الاستجابة لطلباتها من المعونات الفنية المصرية حيث أمدها الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا بمزيد من الخبراء فى مختلف التخصصات التى طلبتها كما استقبل العديد والمزيد من كوادرها الفنية للتدرب فى مصر فى شتى مجالات التنمية .

والاعتبار الرابع ، انه ساند الاهتمام بدول حوض النيل باهتمام مصرى بمنطقة القرن الافريقى كلها ، خاصة لاهميتها الاستراتيجية وللارتباط المصرى بها حيث تحتفظ مصر بأطيب العلاقات مع دولها ، وحاول جاهدا منذ عام ١٩٩٠ عقد مائدة مستديرة بالقاهرة تجمع بين المنظمات المتعارضة لتحقيق الوفاق الوطنى فى الصومال ، جاء خطاب الرئيس حسنى مبارك فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ فى الجلسة المشتركة لمجلس الشعب والشورى ، ليؤكد الاهتمام المصرى بالتطورات المتلاحقة فى المنطقة ، مبرزا ان مصر تقبل كل ما يقرره شعب افريقى شقيق وتؤيد كل ما تتخذه من اجراءات لحماية حقوقه والتعبير عن آماله وتطلعاته ، وأن مصر لا تنطلق فى سياستها تجاه هذه الدولة أو تلك من خصومة أو هوى فى النفس ، وأن كل ما ترجوه مصر ان توفق الشعوب الافريقية فى تحقيق اهدافها ..

دور مصر بمنظمة الوحدة الافريقية :

وهو صاحب الجهد الدؤوب الذى حرص فيه على تأكيد ايمان مصر وتمسكها بمنظمة الوحدة الافريقية ، ودعم دورها الفعال فى تمكين المنظمة من تخطى المشكلات السياسية ومواجهة المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها شعوب القارة ، فضلا عن العمل من اجل تطويق واحتواء النزاعات الافريقية وتسويتها بالطرق السلمية الودية ، بما يحقق صالح القارة وامنها وسلامها واستقرارها .

وحول هذا الجهد ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول ، انه حقق اسهاما متميزا لمصر فى مؤتمر القمة الافريقية الحادية والعشرين فى اديس ابابا فى يوليو ١٩٨٥ ، الذى صدر عنه الاعلان عن خطة شاملة لاستراتيجية اقتصادية افريقية موحدة . وفى مؤتمر القمة الافريقية الاستثنائية فى ديسمبر ١٩٨٧ ، والتى وضعت وثيقة (الموقف الافريقى الموحد) بشأن ازمة الديون الخارجية للقارة ، باسهام مصر فى صياغتها ، والتى فوضت رئيس المنظمة بعرضها على المجتمع الدولى ، وشكلت مجموعة اتصال افريقية تضم مصر مع احدى عشرة دولة قامت بالاتصالات مع الدول الدائنة ومنظمات التمويل الدولية من اجل عقد مؤتمر دولى للمديونية الخارجية للدول الافريقية .

والاعتبار الثانى ، انه واصل الجهد فى هذا المضمار ، حيث تبنى استضافة القاهرة للندوة الدولية حول المديونية الافريقية فى اغسطس ١٩٨٩ ، التى قررتها القمة الافريقية فى مايو ١٩٨٨ ، ووفر لها الظروف الكفيلة بانجاحها بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية . حيث تم فيها الاستعراض الشامل لتاثير ووقع الاجراءات التى اتخذت او تلك التى يقترح اتخاذها من قبل الدول الافريقة والدول الدائنة على مشكلة المديونية الخارجية وسبل دعم عملية التنمية ، وبحث خطة العمل القادمة مع مراعاة الاقتراحات التى جاءت فى اعلان الموقف الافريقى الموحد ، وصدرت عن الندوة وثيقة تضمنت توصيات هامة فى ها المجال .

والاعتبار الثالث ، أن منظمة الوحدة الأفريقية نتيجة الجهود التى بذلها ، قد عبرت بالاجماع عن تولى مصر قيادة العمل الافريقى المشترك عام ١٩٨٩ ، حيث تولى الرئيس حسنى مبارك رئاسة المنظمة بعد مرور ربع قرن على انشاء المنظمة ، فى ظل ظروف متطورة اشبه بالولادة الجديدة لها ، تضمنت مواجهة تحديات فرضتها مقتضيات الاوضاع الاقتصادية الافريقية الصعبة ومشكلة المديونية الخارجة ، والتعبئة الافريقية من اجل استقلال ناميبيا ، وخوض المعركة الحاسمة ضد نظام التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا . فضلا عن تسوية النزاعات الافريقية ، ودعم التضامن الافريقى والتعاون بين الجنوب والجنوب .

والاعتبار الخامس ، ان مصر خلال عام قيادة الرئيس مبارك للمنظمة ، بذلت جهودا مكثفة من اجل احتواء وتطويق النزاعات الافريقة والعمل على تسويتها بالطرق السلمية ، ومن هذه النزاعات النزاع الذى نشب بين موريتانيا والسنغال فى مايو ١٩٨٩ ، وراس الدكتور بطرس غالى اجتماعات اللجنة الوزارية الافريقية التى عينها الرئيس مبارك لمعاونته فى المساعى من اجل حل النزاع وتحقيق المصالحة بين الدولتين والتى عقدت عدة اجتماعات لها فى اديس ابابا فى فبراير ويوليو ١٩٩٠، ورتب اجتماعات لوزراء خارجية وداخلية الدولتين فى سفارة مصر فى باريس فى يناير ومارس ويونيو ١٩٩٠ ، حيث اسهمت هذه الجهود فى احتواء النزاع والحيلولة دون تفاقمه والتمهيد لاتخاذ الخطوات على طريق التسوية ، كما بذلت مصر فى هذا المضمار فى الوقت نفسه مساعيها المتواصلة لانهاء النزاع بين ليبيا وتشاد ، وتطويق المواجهات فى مأساة الحرب الأهلية فى ليبيريا ، بهدف دعم السلام والأمن والاستقرار فى القارة .

قضايا التحرير وانهاء العنصرية :

وهو صاحب الجهد الدؤوب فى خدمة قضية التحرير فى افريقيا ، ومن اجل انهاء التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا ، وقام فى هذا المجال بابراز صوت مصر عاليا فى كافة المنابر الدولية والاقليمية وعلى مختلف المستويات وبتكثيف الضغوط على النظام العنصرى ، كى يتخذ الخطوات الايجابية والفعالة لالغاء الابارتيد واقامة دولة موحدة ومجتمع ديمقراطى غير عنصرى .

وحول هذا الجهد ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول انه فى مجال التحرير ، تابع بكل العمق والاهتمام تطورات الموضع فى الجنوب الافريقى خلال سنوات طويلة ، والجهود التى بذلت من اجل حصول شعب ناميبيا على الاستقلال بعد الكفاح المرير من أجل تصفية احتلال جنوب افريقيا لارضها وانهاء سيطرتها الاستعمارية والعنصرية فيها ، واسهمت مصر فى القوة الدولية التى كلفت بالاشراف على انسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا ، ودعت المناضل (سام نجوما) لزيارة القاهرة فى يوليو ١٩٨٩ ، وتم تحقيق تحرير ناميبيا والاحتفال باستقلالها فى ٢١ مارس ١٩٩٠ ، حيث حضر الرئيس مبارك بنفسه هذا الاحتفال ، وكانت مصر فى مقدمة الدول التى افتتحت سفارتها فى ويندهوك ، وبادرت بتقديم كافة المساعدات الفنية المتاحة لديها للدولة الجديدة .

والاعتبار الثانى ، انه بذل جهدا كبيرا من أجل الافراج عن المناضل (نلسون مانديلا) ، باعتباره رمزا لكفاح بلاده ، وباعتبار الافراج عنه فاتحة طريق نحو تحقيق امال شعب جنوب افريقيا فى المساواة الكاملة بين المواطنين وفى السلام والاستقرار ، وقد تحقق هذا الامل فى ١١ فبراير ١٩٩٠ ، عندما افرجت حكومة جنوب افريقيا عن المناضل الافريقى بعد سبعة وعشرين عاما قضاها فى السجون ، وتحقق اول لقاء بينه وبين الرئيس مبارك اثناء احتفالات استقلال ناميبيا ، ثم زار (مانديلا) القاهرة فى ٢٠ مايو ١٩٩٠ ، حيث استقبل بكل الترحاب والتقدير من جماهير الشعب المصرى .

والاعتبار الثالث ، انه بذل الجهد من اجل تحقيق التضامن والوئام ، فى صفوف المناضلين من اجل الحرية فى جنوب افريقيا والقضاء على الخلافات بينهم ، وخاصة فى سبيل تحقيق المصالحة بين حركة (المؤتمر الوطنى

الافريقى) وحركة (المؤتمر الافريقى الجامع) ، وهما الحركتان اللتان استضافت القاهرة مكاتبهما منذ سنوات طويلة وقدمت لهما المساعدات من اجل تعزيز مسيرة النضال ضد التفرقة العنصرية ، ومن اجل تحويل جنوب افريقيا الى دولة يسودها السلام والاستقرار والمساواة بين البشر .

والاعتبار الرابع ، انه اولى اهتماما كبيرا لمساعدة مصر لدول المواجهة الافريقية فى الجنوب الافريقى ، فى كفاحها ضد نظام التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا ، ولتمكينها من التقليل من اعتمادها الاقتصادى على هذا النظام ، حيث عزز اسهام مصر فى صندوق افريقيا الذى انشأه مؤتمر قمة عدم الانحياز فى هرارى عام ١٩٨٦ ، لدعم دول المواجهة الافريقية ومساعدة حركات التحرير فى الجنوب الافريقى ، وذلك بمختلف المعونات الفنية المتاحة فى مصر ، والتى شملت ايفاد الخبراء المصريين لدول المواجهة وتدريب كادرات هذه الدول فى مصر فى قطاعات تأمين المنشآت الحيوية وتنمية المهارات الانسانية اللازمة لادارة الاقتصاديات الوطنية فيها ، فضلا عن تقديم كافة المساعدات الفنية لحركات التحرير فى جنوب افريقيا ، وهى المعونات التى قام بتقديمها منذ عام ١٩٨٧ ، الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا بوزارة الخارجية .

الحوار الافريقى اللاتينى :

وهو صاحب فكرة التحرك من اجل اقامة حوار افريقى / لاتينى ، وصاحب اقتراح [redacted] ندوات علمية وثقافية وسياسية لهذا الحوار ، فأثناء زيارته الرسمية للمكسيك فى يناير ١٩٨١ ، اقترح على وزير خارجية المكسيك (السيد / خورخى كاستانيدا) فكرة لتتبناها حكومة المكسيك وحكومة مصر معا ، لعقد ندوة افريقية / لاتينية ، لبدء الحوار بين الدبلوماسيين والاكاديميين من القارتين ، وهو ماتم بانعقاد الندوة الاولى بالقاهرة فى يناير ١٩٨٢ .

وحول هذه الفكرة ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول انه هدف من الفكرة الى تدعيم التفاهم والتعاون بين شعوب وحكومات القارتين ، ورأى لتحقيق هذا الهدف ضرورة الدراسة الحوار للتعرف على امكانات التقارب بين القارتين والتعاون المتبادل من اجل الصالح المشتركة للشعوب الافريقية واللاتينية ، وخطط للحوار ان يكون بين الدبلوماسيين والاكاديميين ، وان يكون تنظيم الندوات والدعوة لحضورها بمعرفة مؤسسات ومنظمات تعنى بالبحث والدراسة والمعرفة والاستقصاء ، ومن هنا أوكل هذه المهمة لكلية المكسيك ولمركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمؤسسة الاهرام ، والجمعية الافريقية التى كان يرأسها بالقاهرة .

الاعتبار الثانى ، انه بدأ الحوار بان أوكل للندوة الاولى بحث الموضوعات التى تتعلق بالتنمية الاقليمية والعلاقات الدولية فى إطار من المقارنة بين اوضاع وسياسات القارتين ، وللثانية بحث دور الدولة فى التنمية الاقتصادية والمشكلات السياسية والثقافية والتعليمية والديمقراطية المتعلقة بالتنمية والاعتماد المتبادل ، وللثالثة بحث التعاون الافريقى اللاتينى فى اطار الازمة السياسية والاقتصادية العالمية ودور المنظمات والوكالات الاقليمية فى افريقيا وامريكا اللاتينية ، وللرابعة بحث العلاقات البينية والتعاون فى المحافل الدولية ، وللخامسة التركيز على مشكلة المديونية الخارجية فى القارتين ، وللسادسة التركيز على موقف القارتين من النظام العالمى الجديد .

والاعتبار الثالث ، انه بالاضافة الى تنوع وشمول موضوعات البحث والحوار ، فقد نجح فى تحقيق عقد الندوات تباعا وبالتبادل بين القارتين ، بين القاهرة والمكسيك ، فالاولى تمت بالقاهرة (يناير ١٩٨٢) ، والثانية بالمكسيك (يونيو ١٩٨٤) ، والثالثة بالقاهرة (يناير ١٩٨٦) ، والرابعة بالمكسيك (اغسطس ١٩٨٧) ، والخامسة بالقاهرة (اغسطس ١٩٨٩) ، والسادسة بالمكسيك (يونيو ١٩٩١) ، ووضح من عقد هذه الندوات اهمية الاستمرار فى بحث وتحليل الآثار التطورات والاحداث والتغيرات الدولية على شعوب ودول افريقيا وامريكا اللاتينية وعلى علاقاتها الدولية خارج القارتين ، كما ابرزت الدورات فى الوقت نفسه تحركا ايجابيا - اساسه المعرفة والدراسة وتبادل الاراء والخبرات ، وتعميق المناقشة والحوار - فى اطار سياسة الجنوب / الجنوب ، والاعتماد المتبادل على الذات .

والاعتبار الرابع ، انه مكن دبلوماسية مصر من خلال عقد هذه الندوات ، من ان تحقق ريادة مصرية بارزة فى تحقيق التعاون والتفاهم والمزيد من التقارب السياسى بين القارتين ، فضلا عن اتاحة الفرصة لتبادل الخبرات وربط مفكرى وشعوب القارتين بروابط الفكر والمعرفة والثقافة ولتشجيع حكوماتهما على المزيد من التقارب والتنسيق على مختلف المستويات والتعاون الايجابى المثمر فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والتجارية والثقافية .

تعاون الجنوب / الجنوب :

وهو صاحب الجهد الدؤوب من اجل دفع عملية الحوار بين الشمال والجنوب ، ودعم سياسة تعاون الجنوب / الجنوب ، التى تهدف الى زيادة الثورة الانتاجية والاعتماد على الذات ، وجعل التنمية الافريقية مسئولية شعوب وحكومات القارة ، واعطاء الاولوية للتبادل التجارى والفنى والتكنولوجى ، والتمهيد لتحقيق التجمع الاقتصادى على المستوى الافريقى الشامل لمواجهة التحديات والتحولات الجديدة فى عالم اليوم .

وحول هذا الجهد ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول ، انه حقق دورا متميزا لمصر فى اطار مجموعة الخمسة عشر - التى شكلت فى مؤتمر القمة التاسع لحركة عدم الانحياز المنعقد فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٨٩ للتشاور والتعاون بين دول الجنوب ، وضمت مصر فى عضويتها ، ومثل مصر فى المؤتمر الاول للمجموعة الذى انعقد فى كوالالمبور فى يونيو ١٩٩٠ والذى صدر [redacted] الاعلان السياسى الذى يتضمن رسالة دولة الجنوب لدول الشمال والتصور لكيفية تحقيق التوازن الذى يحفظ ويصون مصالح الفريقين ، واقر المؤتمر المشروع المصرى الماليزى لانشاء الية لترويج التجارة بين دول الجنوب تكون نواة وعنصرا مساعدا لزيادة التدفقات التجارية بين الدول النامية ، كما حضر القمة الثانية فى كراكاس فى نوفمبر ١٩٩١ ، التى انعقدت قبل توليه المنصب الجديد على رأس المنظمة الدولية ، ليكون مسئولا عن قضايا الشمال والجنوب معا فى اطار النظام العالمى الجديد .

والاعتبار الثانى ، انه توج اشتراكه فى اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية بحضوره ممثلا للرئيس مبارك اجتماعات القمة الافريقية الاخيرة فى يونيو ١٩٩١ ، حيث وقع بتفويض من السيد الرئيس على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية التى جاءت تتويجا للجهود المبذولة فى اطار المنظمة منذ اقرار خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠ ، والتى تشكل دعما لمسيرة التعاون بين الجنوب / الجنوب ، وتهدف الى تحقيق الوحدة الافريقية الشاملة خلال اربعة احقاب قادمة يتم خلالها التدرج من اجل تحقيق هذا الهدف .

والاعتبار الثالث ، انه سبق ان ابرز فى احاديثه التى نشرت فى كتاب (هل ثمة امل فى البقاء) - والذى شارك فيه مع مجموعة من كبار الباحثين ، ان المساعدات التى قدمت لافريقيا سواء من قبل الدول المتقدمة الغنية ام من المنظمات الدولية مازالت ضئيلة لا تفى بالمطلوب ولا تتمشى مع حدة الازمة التى تهدد مستقبل القارة ، كما ان هذه المساعدات لاتزال تقدم فى الجزء الاعظم منها على أساس ثنائى وتقدم فرادى للدول الافريقية بينما ان التنمية الشاملة ينبغى أن تتحقق على مستوى اقليمى حسبما جاء فى خطة لاجوس ١٩٨٠ ، كما ان من واجب الدول المانحة ، ان تعمل على تشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب اى مساعدة الدول الافريقية كى تساعد بعضها البعض ، وان تقدم مساعدتها ضمن خطة ذات ابعاد اشمل تستهدف تنفيذ مشروعات ذات عائد مباشر على النطاق الاقليمى او شبه الاقليمى ، وبذلك يمكن تخطى مشكلة التجزئة التى تعانى منها القارة التى تنقسم الى خمسين دولة هى ضعف عدد دول امريكا اللاتينية .

والاعتبار الرابع ، انه ابرز فى كلمته المشار لها امام الجمعية العامة للامم المتحدة ان من أهم القضايا الرئيسية امام المجتمع الدولى كاولويات للامم المتحدة ضرورة التطلع لتحقيق تنمية اقتصادية دولية بابعادها المختلفة ، وانه يعتزم معالجة هذه القضية بكل اهتمام بهدف الاسهام فى ايجاد الطرق والوسائل لتقريب الفجوة بين دول الشمال الغنية والمتقدمة ودول الجنوب الفقيرة والنامية ، وانه ينصل بذلك لايجاد حل لازمة المديونية التى تطالب الجميع بالمبادرة نحو حلها صيانة للاقتصاد العالمى .

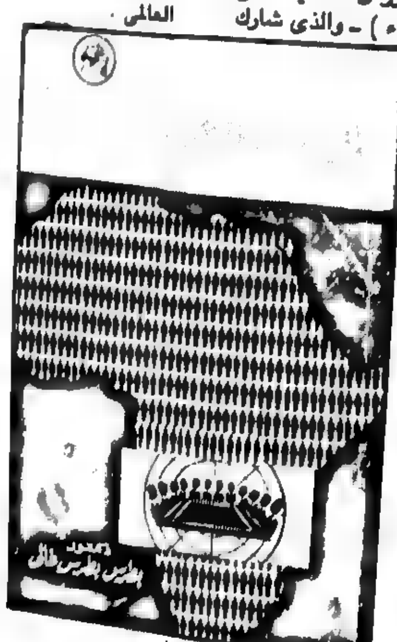

ملف العدد [١٣]

حوار الشمال والجنوب .. والجنوب

نزيرة الافندى

أتفق ظهور العدد الاول من مجلة السياسة الدولية في يوليو ١٩٦٥ ، مع تعاظم الحديث في قضية الحوار بين الشمال والجنوب ، حيث ان ذلك العام ، كان يمثل منتصف عقد الستينات ، والذى اعتبر طبقا لقرار الجمعية العامة للمنظمة الدولية والمتخذ في ديسمبر سنة ١٩٦١ ، « عقد الامم المتحدة للتنمية » .

ومن ثم كانت الدورية العلمية ، ساحة خصبة وفرصة مواتية ، امام الباحثين والدارسين ، للتعرف على ما تم انجازه على مدى خمسة اعوام من بدء هذا العقد ، وما هى الأعباء الملقاة لتحقيق هذا الهدف في السنوات التالية .

ومنذ ذلك الحين ، وحتى صدور العدد ١٠٦ من مجلة السياسة الدولية ، كانت قضايا التنمية والحوار بين الشمال والجنوب من ابرز وأهم القضايا التى طرحتها مجلة السياسة الدولية . إتساقا مع فكر دكتور بطرس غالى وقناعته بأهمية هذه « القضية » ، التى اتسع نطاقها ليشمل قضية الحوار بين « الجنوب والجنوب » .

نقطة البداية :

وإذا رجعنا الى الوراء أربعة وثلاثين عاما ، سوف نجد ان العدد الاول من مجلة السياسة الدولية ، قد تضمنت صدر صفحاته الاولى إهتماما اساسيا بهذه القضية الخاصة بالحوار بين الشمال والجنوب ، الجنوب والجنوب . وذلك من خلال استعراضنا للافتتاحية الاولى ، إضافة الى الدراسة الاولى .

فقد تضمنت الافتتاحية التى صاغها الدكتور بطرس غالى في عدد يوليو ١٩٦٥ من مجلة السياسة الدولية والتى كانت تتناول قضية التضامن الافريقى الاسيوى عدة نقاط كان من ابرزها :

- العمل على تجديد الامم المتحدة ، وبعث الحياة فيها بعد الركود الذى خيم عليها اخيرا ، لان الدول الافريقية الاسيوية تؤمن بالمنظمة العالمية التى في ظلها تخلصت من الاستعمار ، وفي ظلها ترجو الخلاص من الاستعمار الجديد .
- العمل لتحقيق مبدأ نزع السلاح ، وتدمير السلاح النووى والذرى حتى يتسنى للعالم ان يتحرر من الخوف والفزع ، وحتى يسود السلام الذى في ظله يعم الرخاء ، وتتمكن الدول المتخلفة من ان تبرأ من تخلفها وتحظى بحقها في السعادة والرخاء .
- العمل للتقريب بين طبقة الدول الغنية وطبقة الدول النامية الكادحة حتى تبدأ الفوارق بينهما في الذوبان ، وحتى لا يكون القرن العشرون ميدانا للصراع الطبقى على مستوى دولى ، وهذا الصراع لابد من ان يوجد وينمو مادامت هناك فئة من الدول الغنية في شمالى الكرة الارضية تستأثر بالنعيم والرخاء ، وفئة اكبر عددا من تلك ، وهى الدول الفقيرة في جنوبى الكرة ، ضرب عليها الحرمان والشقاء والاذلال .
- يتعين توسيع دائرة المجموعة الافريقية الاسيوية بحيث تدخل ضمن نطاقها دول امريكا اللاتينية ، وان هذه الدول ودول المجموعة الافريقية الاسيوية ظروفها متشابهة ومصالحها مترابطة ومواقفها متماثلة إزاء الحرب الباردة من جهة ، وإزاء قضية التنمية الاقتصادية من جهة آخرى .

أما بالنسبة للدراسة الاولى التى تصدرت عدد ابريل ١٩٦٥ من السياسة الدولية ، والتى تعكس اهتمامها بقضايا الحوار بين الشمال والجنوب ، فقد حملت اسم « مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية » بقلم الدكتور محمد زكى شافعى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في ذلك الوقت . ومن المسلم به ان اهمية هذا المؤتمر تنصرف الى كونه خطوة اولى - على حد تعبير دكتور محمد زكى شافعى في سبيل انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد ، يتسم بالعدالة والديناميكية ، ويستجيب لمقتضيات التنمية الاقتصادية .

فقد جاء هذا المؤتمر الذى انعقد خلال الفترة من ٢١ مارس الى ١٦ يونيو ١٩٦٤ ، بمقتضى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة عام ١٩٦٢ . وتخللت الفترة ، منذ اتخاذ هذا القرار الى دخوله مرحلة التنفيذ الفعلى ، العديد من الاجتماعات التمهيدية .

وقد حملت الافتتاحية الخاصة بالعدد الثانى من مجلة السياسة الدولية ، الصادر في اكتوبر ١٩٦٥ ، والتى جاءت تحت عنوان « ازمة التنظيم الدولى » : رؤية الدكتور بطرس غالى لابعاد ازمة الثقة التى تكاد تعصف بالعديد من المنظمات الدولية - في ذلك الحين - وكيف ان هذه الازمة امتداد لازمة الثقة بالقانون الدولى ذاته وفي « التنظيم الدولى » باعتباره منبثقا منه .

وقد عزا « الدكتور بطرس » أزمة الثقة - في جزء منها - الى حقيقة مؤداها ، ان التنظيم الدولى سابق للثورة التى تمخضت عن مولد العالم الثالث . لذلك لم يدخل هذا الوليد الجديد في حسبان اجهزة التنظيم الدولى المختلفة ، ولا في القوانين التى تنظم العلاقات بين الدول ، لان مشكلة التخلف التى تهدد اكثر من نصف المجتمع البشرى لم تتضح معالمها في الواقع الا بعد قيام التنظيم الدولى .

وانتهى من ذلك ، الى أنه يتعين على دول العالم الثالث ، الا تنسى ان وجودها هو وليد إحدى الثورات الثلاث التى غيرت وجه العالم - يقصد بذلك السلاح الذرى ، العقول الاليكترونية إضافة الى دول العالم الثالث ذاتها - ومن ثم فانها مطالبة - من وجهة نظره - بأن تثبت وجودها حين تجتمع في نيويورك وفي اى من العواصم الافريقية ثم الاسيوية . وعلى هذا العالم ان يمارس دوره كاملا بأن يبحث ، ويبتكر ، ويجدد ويقترح الاساليب والقوانين والتنظيمات الجديدة التى في ظلها يمكن ان يعيش التنظيم الدولى ويؤدى هو ايضا رسالة السلام والامن ونشر الرفاهية بين جميع الشعوب والامم .

تلك كانت البداية في بلورة الاهتمام العلمى بالحوار بين الشمال والجنوب ، على صفحات مجلة السياسة الدولية ، وفي اطار من التحليل الاكاديمى والدراسات المستفيضة ، الى جانب التقارير والعرض الوثائقى .

الاستمرارية :

وإذا قفزنا بتناولنا الى الاعداد الاخيرة والتى صدرت خلال عام ١٩٩١ ، سوف نجد أنه وبعد مرور ستة وعشرين عاما ، منذ صدور العدد الاول من مجلة السياسة الدولية . لازالت المبادىء الاساسية الداعية للحوار بين الشمال والجنوب ، تحكم رؤية الدكتور بطرس غالى لهذه القضية إضافة الى توسيع نطاق مفهوم الحوار بين الجنوب والجنوب ، ودخوله الى مرحلة التنفيذ الفعلى ، في اطار المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية . مع ملاحظة ان توليه منصب وزير الدولة للشئون الخارجية ، قد اعطى قوة دفع لهذه الرؤية ، فأخذها الى مجال التنفيذ الفعلى .

ولذا نجد ان افتتاحية العدد رقم ١٠٣ من مجلة السياسة الدولية الصادر - في يناير ١٩٩١ ، قد تضمنت الاشارة الى الجهود التى بذلت في مجال اذكاء الحوار بين الجنوب والجنوب . مع ملاحظة ان التزام المجلة بالهدف الاساسى منذ انشائها ، ممثلا في « التعبير عن اراء المجموعة الافريقية الاسيوية ، وان تكون منبرا لاراء العالم الثالث ، وكشافا موضحا لايدولوجية العالم الشيوعى والعالم الراسمالى . إيمانا منها بأن تلاقى التيارات الفكرية النابعة من شتى أمم الارض سيكون من عوامل تحقيق التعايش السلمى الذى سيكون بدوره عاملا من عوامل تحقيق السلام العالمى » قد ظل مستمرا على مدى هذه السنوات الطويلة وعلى الرغم من اتساع وتعاظم حجم القضايا المطروحة على الساحة الدولية ، وما تخلل هذه الفترة من وجذر في العلاقات بين الشمال والجنوب بصفة اساسية . حيث تحولت بدايات الحوار في السبعينات ، الى حوار الصم في نهاية هذا العقد ، ثم جاءت الثمانينات بقيود المديونية الخارجية . لتحدث منعطفا خطيرا في مسارات هذا الحوار ، ولتضع العلاقات بين الشمال والجنوب ، في انماط ونماذج مختلفة تماما ، عما كانت تحمله آمال الستينات .

وإذا عدنا مرة أخرى الى افتتاحية العدد في ١٠٣ ، ١٠٦ من مجلة السياسة الدولية ، سوف نجد ان الاهتمام بقضية الحوار بين الشمال والجنوب ، يفرض نفسه على فكر الدكتور بطرس ، وذلك اذا قرأنا الافتتاحية التى تضمها كل من العددين ، ناهيك عن الاهتمام الذى اولته المجلة على مدى سنوات صدورها ، منذ عام ١٩٦٥ ، والذى ظهر تحت عنوان « السياسة الدولية وبحوث العلوم السياسية » في العدد المئوى (ابريل ١٩٩٠)

اشار الدكتور بطرس في افتتاحية العدد ١٠٦ من السياسة الدولية . انه يتعين ملاحظة عدة نقاط فيما يتعلق بالحديث من « قضية الديمقراطية » وذلك من زاوية الاهتمام المفاجىء من جانب الدول الكبرى ، والمنظمات الدولية بقضية الديمقراطية حيث يشترط صندوق النقد الدولى ، عدم تقديم مساعدات او منح او قروض للدول النامية مالم تأخذ هذه الدول بأسباب التطبيقات الديمقراطية وبالاقتصاد الحر المرتبط بهذا النظام ؟

يضاف الى ماسبق قضية حق « تقرير المصير » بالنسبة للديمقراطية . والتى وجدت تعاطفا متزايدا .

وقد اوضح في هذا الصدد ان نمو التيار المتعاطف مع يقظة القوميات في البلقان او في افريقيا ، هو اتجاه مؤداه نشر التشرذم في كثير من مناطق العالم . هذا في الوقت الذى تتجه فيه الديمقراطيات الغربية الى الوحدة والاندماج (السوق الاوروبية الواحدة عام ١٩٩٢ - اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة كندا

والمكسيك) وتساءل : هل نخلص من ذلك ، الى ان تطبيق الديمقراطية فى العالم الاول يكرس مبادىء الوحدة والتكامل والاندماج ، بينما نجد ان هذا التطبيق فى العالمين الثانى والثالث ينزع الى التفتيت والبلقنة ؟

كما أن الديمقراطية تعد السمة الغالبة فى العلاقات الدولية وكما ان المشاركة الشعبية والتنمية الاقتصادية صنوان متكاملان . فان التنمية على الصعيد العالمى فى مسيس الحاجة الى الديمقراطية الدولية . واذا كنا ابينا استمرار النظم الشمولية فى الحكم داخل الدولة الواحدة ، فانه من البديهى ان نربأ ان يسود نظام شمولى ، النظام العالمى الجديد ، أو ان تنفرد به دولة واحدة او حفنة من الدول بالاستئثار والتحكم فى اصدار القرارات الخاصة بتنظيم الشئون الدولية . بل انه من الحرى ونحن على اعتاب القرن الواحد والعشرين ان ندعو الى مشاركة كافة الدول فى تسيير النظام الدولى الجديد ولعل الامم المتحدة هى المنبر الامثل للسماح للدول كافة فى التعبير عن آرائها .

تعلمت شعوب العالم التواقه الى الحفاظ على المثل الديمقراطية ، ضرورة حماية الديمقراطيات الوليدة من النكسات والصدمات . بيد ان هذه الحقيقية يجب الا تتخذ ذريعة لتدخل الدول الكبرى أو المنظمات الدولية للنفاذ الى الشئون الداخلية للدول تحت ستار زائف من الحرص على حماية الديمقراطية او صيانتها . فذلك المسلك بعينه يعد تشويها او تجاوزا فجا للممارسة الديمقراطية الاصيلة .

دور مجلة السياسة الدولية :

واذا انتقلنا الى الدائرة الاوسع ممثلة فى « السياسة الدولية وبحوث العلوم السياسية » سوف نجد انه طبقا لتحليل المضمون الذى اجراه كل من د . اسامة الغزالى حرب وعمرو هاشم ربيع ، والذى فى نشر العدد المئوى من مجلة السياسة الدولية فان الدراسات التى تناولت علاقات دولية - وهذا يعنى ضمنا اندراج الحوار بين الشمال والجنوب فى اطارها - قد بلغت ٢٢٧ موضوعا بنسبة ٤٥,٦ فى المائة من اجمالى الموضوعات ، كما انها استحوذت على ٦٠٧٩ صفحة من اصدارات المجلة على مدى خمسة وعشرين عاما ، وبنسبة ٥٤,٨ فى المائة من اجمالى صفحات الدراسات والملفات والاقسام الخاصة فى مجلة السياسة الدولية .

وقد اوضحت الدراسة المشار اليها الى عدة حقائق هامة من ابرزها :

اولا : ان موضوعات التنسيق السياسى والاقتصادى فى العالم الثالث قد شملت اثنتين وعشرين دراسة بنسبة ٤,٤ فى المائة من اجمالى (الدراسات والملفات الخاصة) وغطت ٧١٥ صفحة بنسبة ٦,٥ فى المائة من الاجمالى المشار اليه سالفا .

مع التسليم بان هناك بعض الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بالحوار بين الشمال والجنوب ، العلوم والجنوب . والتى يمكن ان تتدرج تحت تصنيفات اخرى .

ثانيا : ان الاهتمام بقضايا العالم الثالث كان فى ذروة مع صدور العدد الاول من مجلة السياسة الدولية ، كما سبق الايضاح ، ولذا فقد استوعبت ست دراسات ، من اجمالى الدراسات فى عام ١٩٦٥ ، والتى بلغت ثمانى دراسات . وكانت اولها واكثرها تحديدا ، الدراسة التى نشرها دكتور محمد زكى شافعى حول « مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية » .

ثم ارتفع الرقم الى سبع دراسات فى عام ١٩٦٦ ، وذلك من اجمالى الدراسات البالغ عددها عشر دراسات .

ثالثا : مع تفجر ازمة المديونية فى الثمانينات اضافة الى الحديث عن الفوائض المالية والبترودولار ، عادت قضايا العالم الثالث لتفرض نفسها مرة أخرى ، ولتأخذ موضع المنافسة ، مع الدراسات الخاصة بالصراع العربى الاسرائيلى ، وتلك المتعلقة بالاسرائيليات .

وقد عبر عن ذلك دكتور بطرس غالى ، فى افتتاحياته التى تصدرت مجلة السياسة الدولية على مدى السنوات المتفرقة والتى تمتد من العدد الاول الى العدد رقم ١٠٦ من السياسة الدولية

فقد اشار فى العدد الثالث الى « قضية العالم الثالث والسلاح الذرى . وكان مستقبل سياسة عدم الانحياز هو موضوع افتتاحية العدد السادس (اكتوبر ١٩٦٦) وكذلك افتتاحية ابريل ١٩٦٨ ، والتى حملت عنوان « افريقيا واسيا والعالم » اضافة الى افتتاحية عدد يناير ١٩٦٩ ، والتى كانت بعنوان « عدم الانحياز والحياد الافريقى »

وقد تطرق فى عدد السياسة الدولية الصادر فى اكتوبر ١٩٦٩ ، الى موضوع « الامم المتحدة والطبقية الدولية »

وابتداء من يناير ١٩٧٥ ، حملت افتتاحية مجلة السياسة الدولية ، قضايا العالم الثالث ومابعد الصدمة البترولية . فكانت افتتاحية « ناقوس الخطر يدق لدول العالم الثالث » فى يناير ١٩٧٥ ، ثم « الاستراتيجية الاطلسية الجديدة والعالم الثالث فى ابريل ١٩٧٦

ومع تعاظم شبح ازمة المديونية العالمية ، كانت الافتتاحية والملف الخاص الذى تضمنه عدد السياسة الدولية رقم ٨٦ والصادر فى اكتوبر ١٩٨٦

وقد اشار الدكتور بطرس غالى فى هذه الافتتاحية الى ان « ازمة مديونية العالم الثالث ، اصبحت اليوم احد العوامل الاساسية فى العلاقات الدولية »

تلك لمحة سريعة من اهتمامات الدكتور بطرس غالى بقضايا العالم الثالث ، والتى كان لمجلة السياسة الدولية الدور البارز ، والفضل الذى لا ينكر ، والدور المتواصل من خلال كتابها فى الاضطلاع به . □

ملف العدد [١٤]

الانتاج العلمى
للدكتور بطرس غالى
باللـغة العربيـة

١ - الكتب

- السلام السوفييتى فى اوربا الشرقية - مطبعة جامعة القاهرة (١٩٥٤) ١٢٧ صفحة .
- التنظيم الدولى فى جزءين : - المدخل لدراسة التنظيمات الدولية (القاهرة ١٩٥٦)
- دراسة دستورية للتنظيمات العالمية (القاهرة ١٩٥٧) الناشر مكتبة الانجلو المصرية - ٦٢٠ صفحة .
- المدخل فى علم السياسة بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى عيسى (القاهرة ١٩٥٩) (الطبعة الخامسة ١٩٧٦) ، (الطبعة السادسة ١٩٧٧) ، (الطبعة السابعة ١٩٧٩) ، الناشر مكتبة الانجلو المصرية ٤٢٨ صفحة .
- دراسات فى المجتمع العربى بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى عيسى ، والدكتور عبدالملك عودة (القاهرة ١٩٦٠) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية - ٢٧٢ صفحة .
- دراسات فى السياسة الدولية (القاهرة ١٩٦١) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية ٢١٦ صفحة .
- الدساتير الافريقية (القاهرة ١٩٦١) - الناشر دار المعارف - ٢٦٨ صفحة .
- دراسات فى المذاهب السياسية (القاهرة ١٩٦٢) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية ٢٧٢ صفحة .
- منظمة الوحدة الافريقية (القاهرة ١٩٦٤) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية ٢١٩ صفحة ٢١٩ صفحة .
- الاستراتيجية والسياسة الدولية (القاهرة ١٩٦٧) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية ٢٩٦ صفحة .
- أزمة الدبلوماسية العربية (القاهرة ١٩٦٩) - الناشر دار الكتاب الجديد ١٩٢ صفحة .
- الحركة الافرو اسيوية (القاهرة ١٩٦٩) - الناشر دار الكتاب الجديد - ١٥٨ صفحة .
- السياسة والتنمية فى افريقيا (القاهرة ١٩٧٠) - الناشر دار الكتاب الجديد ١٥٨ صفحة .
- دراسات فى الدبلوماسية العربية (القاهرة ١٩٧٤) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية ٢٥٠ صفحة .
- العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الافريقية (القاهرة ١٩٧٤) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية - ٥٧٥ صفحة .
- جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية - (القاهرة ١٩٧٧) مطبوعات معهد الدراسات العربية - ٢٢٠ صفحة .
- قضايا عربية (القاهرة ١٩٧٧) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية - ٢٩٥ صفحة .
- احاديث سياسية - الناشر مكتبة الانجلو ١٩٩٠ .
- السياسة الخارجية المصرية - الناشر مكتبة الانجلو ١٩٩٠ .

٢ - اهم الابحاث

- كوريا وهيئة الأمم المتحدة (الرسالة رقم ١٢ الجمعية المصرية للقانون الدولى اكتوبر ١٩٥١) .
- ميثاق الاطلنطى الشمالى (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد السابع ١٩٥١) .
- تعريف الاتفاقات الاقليمية (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد الثامن ١٩٥٢) .
- الحلف البلقانى المنعقد فى ٢٨ فبراير ١٩٥٣ (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد التاسع ١٩٥٣) .

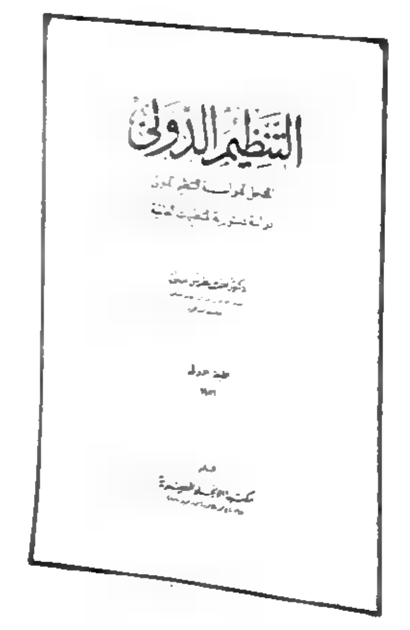

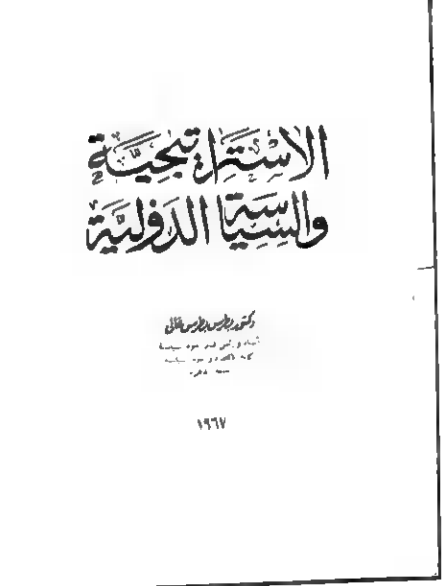

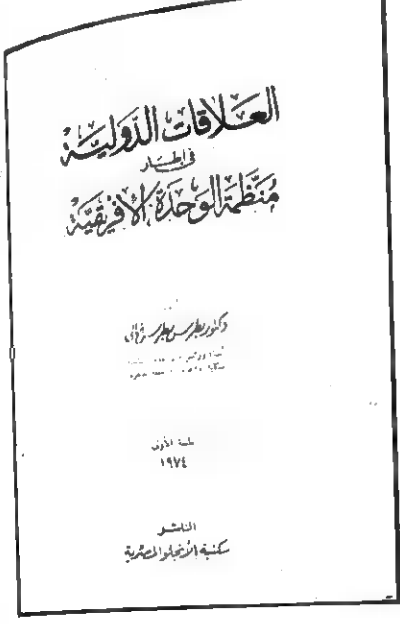

- الاتفاقات الاقليمية الآسيوية (بحث في المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد العاشر ١٩٥٤) .
- ميثاق سان سلفادور (بحث في مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية - عدد فبراير ١٩٥٥) .
- فقدان العضوية في جامعة الدول العربية (بحث في المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد الحادي عشر ١٩٥٥) .
- المؤتمر الآسيوي الافريقي الاول المنعقد في باندونج باندونيسيا (بحث في مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية - عدد يناير ١٩٥٦) .
- التعايش السلمي والتوتر في الشرق العربي (بحث قدم الى مؤتمر العلوم السياسية المنعقد في القاهرة برعاية اليونسكو - ٦ ابريل ١٩٥٦) .
- قضية العضوية في الامم المتحدة (بحث منشور في مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية - عدد اكتوبر ١٩٥٦) .
- الكتل الدولية في الامم المتحدة (كتب سياسية - الكتاب التاسع - ١٩٥٧) .
- الكواكبي والجامعة الاسلامية (بحث منشور في مجلة القانون الدولي - المجلد الثالث عشر ١٩٥٧) .
- الحكومة العالمية - كتب سياسية - الكتاب السادس والعشرون - (اغسطس ١٩٥٧) .
- حلف الاطلنطي (كتب سياسية - الكتاب الحادي والاربعون - ديسمبر ١٩٥٧) .
- الاتحاد الامريكي (بحث منشور في مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة - العدد الاول ١٩٥٨) .
- الجمهورية العربية المتحدة (بحث منشور في مجلة المال والاقتصاد - عدد مارس ١٩٥٨) .
- الكتلة الافريقية الآسيوية (بحث منشور في مجلة المال والاقتصاد - عدد ابريل ١٩٥٨) .
- حلف وارسو (بحث منشور في مجلة المال والاقتصاد - عدد مايو ١٩٥٨) .
- قناة السويس ومشكلاتها (١٨٤٣ - ١٩٥٧) - بالاشتراك مع الاستاذ يوسف شلاله اصدار الجمعية المصرية للقانون الدولي - الاسكندرية ١٩٥٨) .
- منظمة امريكا الوسطى (بحث منشور في مجلة المال والاقتصاد - عدد يناير ١٩٥٩) .
- الحلف الصغير (بحث منشور في مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة - العدد الاول ١٩٥٩) .
- مبدأ التوزيع الجغرافي العادل (بحث منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد ١٦ - سنة ١٩٦٠) .
- التصويت في المنظمات الدولية (بحث منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد ١٧ - سنة ١٩٦٢) .
- الاحلاف العسكرية والامم المتحدة (بحث منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد ١٨ - سنة ١٩٦٢ .
- القنبلة الذرية الصينية (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية - العدد الاول - يوليو ١٩٦٥) .
- السياسة والاستراتيجية في المحيط الهندي (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية العدد الثاني - اكتوبر ١٩٦٥) .
- الدبلوماسية الديجولية والجمهورية الخامسة (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية العدد الرابع - ابريل ١٩٦٦) .
- الابعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية العدد الخامس - يوليو ١٩٦٦) .
- التدخل العسكري الامريكي والحرب الباردة (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية العدد السابع - يناير ١٩٦٧) .
- المجابهة العربية الصهيونية (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية - العدد التاسع - يوليو ١٩٦٧) .
- الحرب بين مصر واسرائيل (بحث منشور في مجلة السياسة

الدولية - العدد العاشر اكتوبر ١٩٦٧) .
- ابعاد الايديولوجية الافروآسيوية (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية - العدد الثاني عشر - ابريل ١٩٦٨) .
- المنازعات الافريقية وتسويتها بالطرق السلمية (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية العدد الثالث عشر - يوليو ١٩٦٨) .
- الدبلوماسية الافريقية ومشاكل التنمية (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية العدد الثامن عشر - اكتوبر ١٩٦٩) .
- العمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية - اكتوبر ١٩٧٠) .
- الناصرية وسياسة مصر الخارجية (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية - يناير ١٩٧١) .
- سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكي السوفييتي (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية - يناير ١٩٧٣) .
- الدبلوماسية العربية والمنازعات الاقليمية (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية ابريل ١٩٧٣) .
- الاقليات وحقوق الانسان في الفقه الدولي (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية يناير ١٩٧٥) .
- القناة بين الشرعية والاطماع الاستعمارية (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية ابريل ١٩٧٥) .
- الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية - يوليو ١٩٧٥) .
- حقوق الانسان في ثلاثين عاما (بحث منشور في مجلة السياسة الدولية - يناير ١٩٧٩) .
- المناظرة بين بطرس غالي وموشي ديان امام البرلمان الاوربي (مجلة السياسة الدولية اكتوبر ١٩٨٠) .
- حول خبرة المفاوضات - ندوة منشورة في مجلة السياسة الدولية - ابريل ١٩٨١) .
- حركة عدم الانحياز تقييم ونظرة مستقبلية - ندوة منشورة في مجلة السياسة الدولية اكتوبر ١٩٨١ .

باللغات الأجنبية

BOOKS

— Contribution à l'Etude des Ententes Régionales 1949, Editions A. Pedone, Paris.
— Cours de Diplomatie et de Droit Diplomatique et [redacted] 1951, [redacted] Librairie Anglo-Egyptian ,L Caire.
— Le Problème du Canal de Suez (en collaboration [redacted] Youssef Chlale), Société Egyptienne de Droit International, Alexandrie (1957).
— Egypt and United [redacted] collaboration), Carnegie Endowment for International Peace, Manhattan Publishing Company, New York (1957).
— Le Principe d'Egalité des Etats et les Organisations Internationales, Académie de Droit International. Recueil des Cours. [redacted] A.W. Sijthoff,

Leyden, Pays-Bas 1961.
— Foreign Policies in [redacted] World of Change (en collaboration), Harper and Row, New York [redacted]
— L'Organisation [redacted] l'Unité Africaine, Librairie Armand Colin, [redacted] 1969.
— Le Mouvement Afro- Asiatique, Presses Universi[redacted] France, Paris 1969.
— Les difficultés institutionnelles [redacted] Panafricanisme. [redacted] Universitaire [redacted] Etudes Internationales. Genève 1971.
— La Ligue des Etats [redacted] Académie de Droit International . Recueil [redacted] Cours, Volume III, [redacted] A.W. Sijthoff. Leyden, Pays Bas.
— Les Conflits de Frontières [redacted] Afrique. Editions Techniques [redacted] Economiques, Paris 1973.

ARTICLES

— Le Pacte de l'Atlantique Nord. Revue Egyptienne [redacted] Droit International 1950, Volume 6.
— L'Intervention Américaine en Corée et le Droit des Nations Unies. Société Egyptienne [redacted] Droit Interna[redacted] . Brochure No. 12, 1951.
— De l'Agencement des Solidarités Restreintes [redacted] sein de l'Organisme International .Revue Egyptienne de Droit International 1951, Volume 7.
— La Sécurité Soviétique [redacted] Europe Orientale. Revue Egyptienne de Droit International 1952, Volume 8.
— Le Pacte Balkanique du 28 Février 1953, Revue Egyptienne de Droit International 1953, Volume 9.
— Commentaire sur les Conventions conclues sous l'égide de la Ligue Arabe. Journal of the Association of Attenders and Alumni of The Hague Academy of International Law 1955, Volume 25, Leyden, Netherlands. Article reproduit dans Notes et Documentation du 9 Juin 1956, No 2184, Paris 1956.
— L'Union Soviétique et L'OTNA, Revue Egyptienne de Droit International, 1954, Volume 10
— La Ligue Arabe et l'Afrique du Nord. Boletime da Faculdade de Direito, Vol. XXX Coimbra (Portugal 1955).
— Le Pacte du Sud-Est Asiatique. Jahrbuch Fur Internationales Recht. (Gottingen 1955, Germany).
— The Arab League 1945- 1955. Ten Years of Struggle. International Conciliation. Carnegie Endowment for International Peace. No. 498, (May 1954), New York, N.Y U.S.A).
— The Anglo-Yemeni Dispute. Revue Egyptienne de Droit International, 1955, Volume II.
— The Egyptian Foreign Policy and the Arab

League. Review of Economics Politics and Business Studies. February 1956, Article traduit par le Centre [redacted] Documentation et [redacted] Synthèse [redacted] publié [redacted] son Bulletin du 15 Mars 1956, (Paris.
— La Conférence [redacted] Bandoung, Ingernationales Jahrbuch [redacted] Politik, München 1955, (Germany).
— La Ligue Arabe, Notice Bibliographique, Revue Egyp[redacted] Droit International, 1955, Volume II.
— Versuch einer Analyse [redacted] Panarabischen Bewegung Internationales Jahrbuch De Politik, München 1956, (Fermany).
— La Conférence de Brioni. Journal of the Association of Attenders and Alumni of The Hague of International Law 1957. Volume 27, Leyden, Netherlands.
— Essai d'Analyse du Panarabisme. [redacted] Egyptienne [redacted] Droit International 1957,iVolimes13.
— Le [redacted] Afro-Asiatique, et l'A.A.A. Aktuelle Probeleme [redacted] Internationalen [redacted] De Gruyter Co. Berlin 1957.
— Notes sur l'Union des [redacted] Arabes [redacted] sur la République Arabe Unie. Revue Egyptienne de Droit International, 1968. Voiume 14.
— Integration Arabe et Intégration Européenne. Journal of the Association of Attenders and Alumni of the Hague Academy of International Law. 1959, Vol. 29.
— Un Précurseur de l'Organisation Internationale Al-Kawakibi, [redacted] Egyptienne de Droit International, [redacted], Vol.16.
— La Conférence de Belgrade, Revue Egyptienne de Droit International 1961, Vol. 17.
— L'Accord Nucléaire de Moscou, Revue Egyptienne de Droit International, [redacted]. 19,1963.
— The Addis Abeba Charer, International Conciliation.
— Bundnissisteme in Sowjet System und Demokratishe Gesellschaft. [redacted] Vergleichende Enzyklopaodie, pp. 910-934, Herder Freiburg Basel Wien 1967.
— The University Teaching of [redacted] Sciences. International [redacted] published in [redacted] by the United [redacted] Educational, Scientific and Cultural Organization.
— La Crise de La Ligue Arabe, Annuaire Français de Droit International 1968, Vol. 14. [redacted]
— Le Régionalisme et [redacted] Unies, [redacted] Egyptienne de Droit International, Vol. 24, 1968.
— L'Organisation de l'Unité Africaine et la Coopéra- [redacted] Économique, Revue Egyptienne de Droit International, Vol. 25. 1969.

– The Arab League- 25 Years after, [redacted] Africa Journal Nairobi, June 1970.
– The Afro-Asian Movement, A survey of Sources and Development. Revue Egyptienne [redacted] Droit International, Vol. 26. 1970.
– Solidarité Internationale [redacted] Aide étrangère. Revue Egyptienne de Droit International Vol. 26, 1970.
– Le Centre d'étude [redacted] de Recherche [redacted] droit international et de relations internationales de l'Académie de droit international [redacted] La [redacted] in Livre Jubilaire de l'Académie de Droit International. A.W. Nijhoff.
Leyden 1973.
– Les Fonds Arabes pour le Développement Économique.
Annuaire Français [redacted] Droit International 1975. Vol.
– The League of Arab [redacted] and North Africa in [redacted] and International Organization [redacted] by [redacted] Al Ayouti [redacted] Hugh C. [redacted] Martinus Nijhoff.
The Hague, Holland 1974.
– The League of Arab States and the Organization of African Unity in the Organization of African Unity after Ten Years. Praeger Publishers, [redacted] York 1975.
– The Arab Response to the Challenge of Israel in The Middle East [redacted], Conflict and Hope Edited by A.L.U. [redacted] Lexington Books, No 9, U.S.A. 1976.
– Arab Diplomacy, Failures and Successes in Arab and American Cultures, American Enterprises Institute for Publi Policy Research, Washington D.C. 1977.
– Le Systèm[redacted] Régional Africain, [redacted] la Société Française pour [redacted] Droit International, [redacted] tions Pedone, Paris 1977.
– Les Relations entre la Ligue Arabe et l'O.U.A. Annuaire Français de Droit International, Vol. 23, 1977.
– Quelle Diplomatie pour l'Egypte en Paix. Politique Internationale Paris, Automne 1979 no. 5.
– The Foreign Polic[redacted] of Egypt in the Post-Sadat Era Foreign Affairs Spring, [redacted], U.S.A.

ملف العدد [١٥]

وثيقة : مشروع د . بطرس بطرس غالى بإصدار مجلة ربع سنوية تحت إسم « السياسة الدولية »

لا يكاد يوجد بلد ذو شأن فى السياسة الدولية الا نرى فيه اكثر من مجلة متخصصة فى شئون السياسة الدولية تضطلع بمهام قومية جليلة الخطر فى مقدمتها : ابراز المعالم الاساسية لسياستها العامة فى صورة واضحة ، ورسم خطوطها العريضة او الدقيقة وتبين الاهداف التى تسعى الى تحقيقها والاعانة على كشف العقبات التى تعترض سبيل سياستها .

وجمهوريتنا الفتية مع انها فى طليعة الدول العربية ، وفى طليعة الدول الافريقية ، وفى طليعة الدول الاسلامية ، وفى طليعة دول عدم الانحياز .. ومع ان القاهرة غدت ملتقى المؤتمرات الدولية ومع ان رئيسها السيد جمال عبد الناصر من الحنكة والحكمة والتمرس فى السياسة الدولية ما جعله صاحب مدرسة فكرية سياسية ، مع هذا كله فليس فى جمهوريتنا هذه مجلة علمية متخصصة فى السياسة الدولية بالمعنى الصحيح .

واذا كانت ثمة جمعيات علمية ، او كليات جامعية تصدر بعض المجلات المتخصصة فى القانون او فى الاقتصاد او العلوم السياسية او التجارة ، فانها فى مجموعها اما مجالات محدودة النشاط ضيقة النطاق واما ذات طابع محلى ، واذا عالجت بين الحين والحين بعض

مشاكل السياسة الدولية كان ذلك عرضا ، وليس من صميم برنامجها .

كل هذا كان حافزا على التفكير فى اصدار مجلة متخصصة فى السياسة الدولية وتملأ الفراغ الذى ألمعنا اليه آنفا تتخصص فى السياسة الدولية ، على ان تصدر أول عهدها كل ثلاثة اشهر ، ثم تتحول فيما بعد الى مجلة شهرية .

هذه المجلة الجديدة التى ستقدمها الى العالم العربى بلسان عربى ، اخترنا لها اسم « السياسة الدولية » وستكون اهدافها :

أولا : العمل لنشر الوعى السياسى الدولى ، خدمة للسلام العالمى ، لأن جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى (انظر الباب العاشر من الميثاق الوطنى)

ثانيا : الاسهام فى توضيح اسس التعاون الدولى من اجل الرخاء ، لأن الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة على حد قول الميثاق ، كما انه اصبح فى حاجة الى التعاون الجماعى لتوفيره .

ثالثا : المعاونة على وضع التخطيط الكفيل بمكافحة الاستعمار بشتى أنواعه ، وتساعد على الكشف عن خوافى مناوراته واغراضه .

رابعا : اعانة الدبلوماسى العربى ، و طالب الجامعى وكل ذى سهم فى السياسة على اداء رسالته فى دائرة نشاطه .

خامسا : جعل صفحاته ملتقى لآراء المهتمين بشئون الوحدة العربية ، والوحدة الافريقية ، والوحدة الاسلامية ايمانا منها بأن الحركات الوحدوية اذا اريد لها النجاح ، يجب الا تكون قائمة على اسلوب مرتجل ، ولا ان تكون وليدة عاطفة عابرة ولا نتيجة تفكير فج ، بل يجب ان تكون قائمة على اسس علمية ذات قواعد واصول .

سادسا : تسجيل اهم الأحداث الدولية مشفوعة بالتحليلات والتعليقات لتكون مرجعا علميا للباحثين فى الشئون الدولية .

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف ستترسم مجلة « السياسة الدولية » النهج الذى سلكته امهات المجلات العلمية المتخصصة فى السياسة الدولية التى تصدر فى مختلف انحاء العالم .

وستكون مؤلفة من قسمين : اولهما يضم ابحاثا علمية مستندة الى الوثائق الاصلية والمراجع الموثوق بها وسيعهد فى تحريرها الى اقلام النخبة الممتازة من المتخصصين فى السياسة الدولية وسيكون بعض هذه الابحاث مترجما عن كبريات المجلات العالمية باذن مسبق منها على ان تنشر الترجمة فى نفس الوقت الذى ينشر فيه الاصل فى نيويورك او وارسوا او نيودلهى او نحوها .

وستجعل الاولية فى اختيار هذه الابحاث لما يكون موضوعها متصلا بسياسة الجمهورية العربية المتحدة

وتوخيا للمنهج العلمى السليم ، لن تقصر المجلة اهتمامها على منطقة من العالم بعينها ، او تؤثر سياسة كتلة على كتلة اخرى او نحو ذلك مما يدخل فى باب الانحياز .

اما القسم الثانى من المجلة فسيتضمن ابوابا ثابتة منها : باب شهريات السياسة الدولية ويشمل هذا الباب عرضا لاهم الاحداث الدولية خلال الثلاثة الاشهر السابقة لصدور المجلة ، والتعليق على ما يستحق التعليق . ومنها ايضا باب اخبار المنظمات الدولية سواء منها العالمية والفنية والعسكرية والاقليمية وغير الحكومية / عما لهذه المنظمات من اثر فى السياسة العالمية . ومنها باب كشاف المجلات السياسية الدولية ويعرض فيه ملخص لاهم المقالات التى نشرت فى شتى المجلات العلمية الشهرية غير انه اذا انضمت مجلة اسبوعية او صحيفة يومية مقالا ذا شأن فى السياسة الدولية فسيدخل فى نطاق هذا الباب .

وسيكون من الابواب الثابتة ايضا عرض لاهم المؤلفات فى شئون السياسة الدولية التى تكون قد ظهرت فى الفترة بين العدد الصادر والعدد السابق ايا كانت لغة هذه المؤلفات وستحاول المجلة بقدر المستطاع مراعاة التوسع من حيث الموقع الجغرافى لمصادر المؤلفات ليكون هذا الباب صدى للانتاج الفكرى فى كل انحاء العالم .

وثمة باب آخر سنخصصه لنشر الوثائق الدولية كنصوص المعاهدات وقرارات المنظمات الدولية واحكام المحاكم الدولية وبيانات رؤساء الدول والحكومات التى تصدر خاصة بالسياسة الدولية ، والاحصاءات والبيانات التى يحتاج اليها الباحث فى شئون السياسة الدولية .

والى جانب هذه الابواب الثابتة لن تدخر المجلة وسعا فى استحداث ابواب اخرى كلما دعت الحاجة الى معالجة اشتات من الموضوعات المنوعة من نحو العرض لرسائل القراء او المحاضرات التى تلقى فى السياسة الدولية ، او الرسائل الجامعية التى تناقش السياسة الدولية او ما يتصل بالدبلوماسية والدبلوماسيين .

وانا لنرجو لهذه المجلة ان توفق فى اضطلاعها بمهمة المرشد الامين لكل باحث فى السياسة الدولية وفى ان تكون ميدانا يلتقى فيه ذو الافكار الناضجة فى هذا المجال ، ايا كانت مشاربهم وجنسياتهم او المدارس التى ينتمون اليها ، ذلك لان عاملا واحدا يجمع بينهم هو حب السلام وحب العلم لخير البشرية جمعاء .

واذا كنا نهدف من وراء اصدار مجلتنا « السياسة الدولية » الى خدمة المجتمع الدولى بعامة ، فاننا نهدف بخاصة الى خدمة مجتمعنا العربى الذى هو فى امس الحاجة الى استمداد وعيه السياسى من اصفى الموارد واصدق المصادر .

شكل المجلة :

١ – تصدر هذه المجلة فى شكل كتاب حتى يتيسر لمقتنيها ان يحفظها فى مجلدات .

٢ – يبدأ اصدارها فى الاسبوع الاول من يناير ، ثم فى الاسبوع الاول من ابريل ، ثم فى الاسبوع الاول من يوليو ، ثم الاسبوع الاول من اكتوبر .

٣ – يسجل على الغلاف ثلاثة الاشهر التى يتناول احداثها العدد ليظل عرضها قائما طوال ثلاثة الاشهر .

٤ – حجم المجلة يقع فيما بين ١٠ و ١٥ ملزمة (بين ١٦٠ صفحة و ٢٤٠ صفحة) .

٥ – يختار لها ورق مصقول ، ومطبعة متخصصة فى طبع الكتب .

٦ – تخلو المجلة من الصور ، ولكن يكون من وسائل ايضاح بعض المقالات مصورات جغرافية او جداول بيانية .

ابواب المجلة :

١ – تنقسم المجلة الى قسمين رئيسيين : اولهما خاص بالابحاث ، ويجمع ببنط واضح (١٢ ابيض) على صفحة ، واما القسم الثانى فيخصص للابواب الثابتة ويجمع ببنط صغير (٩ اسود او ابيض) على عمودين او ثلاثة .

٢ – القسم الاول وهو قسم الابحاث يتضمن فى كل عدد ثلاثة ابحاث او اربعة يستغرق كل بحث فيما بين ١٠ و ٣٠ صفحة ، وعلى من يقوم بهذا البحث ان يدون فى هامش كل صفحة مراجع بحثه .

٣ – يجب فى توزيع هذه الابحاث ان يدخل فى اعتبار :

أ – التوزيع الجغرافى بحيث يكون لكل منطقة فى العالم نصيب من هذه الابحاث .

ب – يجب ان يكون فى كل عدد بحث على الاقل خاص بالجمهورية العربية المتحدة ، او العالم العربى ، او العالم الافريقى .

٤ – لا بأس من نشر بحث على الاكثر فى كل عدد بقلم احد الاجانب المتخصصين فى السياسة الدولية على ان ينشر باللغة العربية مترجما بمعرفة هيئة تحرير المجلة .

٥ – القسم الثانى من المجلة الذى يتضمن الابواب الثابتة يحتوى على الابواب التالية :

١ – باب يتناول عرض اهم الاحداث الدولية التى وقعت خلال ثلاثة الاشهر وفقا لتقسيم جغرافى (الكتلة الغربية – الكتلة الشيوعية – العالم الثالث) وتقسم هذه الاقسام بدورها الى ابواب فرعية .

ب – باب خاص باخبار المنظمات الدولية ، والمؤتمرات الدولية ، والقضاء الدولى .

ج – باب يعرض فيه لاهم المقالات العلمية الخاصة بالسياسة الدولية ، والتعليق عليها .

د – باب يعرض لاهم المؤلفات التى صدرت فى السياسة الدولية والتعليق عليها .

هـ – باب لعرض اهم الوثائق الدولية التى تكون قد صدرت خلال ثلاثة الاشهر (نصوص الاتفاقات الدولية – تصريحات رؤساء الدول – قرارات المنظمات

الدولية – احكام المحاكم الدولية) .

وفى ... السياسة الدولية فى بلادنا يخصص لها باب ... اخبار وزارة الخارجية – الحركات الدبلوماسية – تنقلات رجال السلك الدبلوماسى – اخبار دراسة السياسة الدولية فى جامعاتنا – المحاضرات التى تكون قد القيت ...) .

متطلبات المجلة :

١ – الاشتراك فى المجلات الاجنبية المتخصصة فى السياسة الدولية وتبلغ نحو اربعين مجلة ، ومع هذا التقرير بيان باسمائها .

٢ – تخصيص قدر من المال من ميزانية المجلة لشراء اهم الكتب التى تصدر فى الخارج وموضوعها السياسة الدولية .

٣ – تعيين الموظفين الاتية اعمالها :

اولا – سكرتير تحرير (نصف وقت)
ثانيا – مراجع (نصف وقت)
ثالثا – مترجم عن الانجليزية (نصف وقت)
رابعا – مصحح مطبعى ولغوى (نصف وقت)

والى جانب هذا الجهاز الفنى تحتاج المجلة الى :

اولا – رئيس تحرير مسئول
ثانيا – خبير فى الشئون الدولية لغته الاولى انجليزية (نصف وقت)
ثالثا – خبير فى الشئون الدولية لغته الاولى فرنسية (نصف وقت)

ملف العدد [١٦]

وقائع انتخاب د. بطرس بطرس غالى أمينا عاما للأمم المتحدة

محضر البند ١٦ من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة - الدورة ٤٦

(٣ ديسمبر ١٩٩١)

تعيين الامين العام
(أ) رسالة من رئيس مجلس الامن إلى رئيس الجمعية العامة (a/46/708) (ب) مشروع قرار (a/46/L.26)

الرئيس :
معروض على الجمعية العامة فى الوثيقة A/46/700 رسالة مؤرخة فى ٢١ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٩١ ، موجهة من رئيس مجلس الامن إلى رئيس الجمعية العامة . وفيما يلى نصها :

« أتشرف بأن أحيطكم علما بأن مجلس الامن فى جلسته الـ ٣٠١٧ ، المعقودة بصفة سرية فى ٢١ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩١ ، اتخذ بالاجماع القرار ٧٢٠ (١٩٩١) بشأن تعيين الامين العام للأمم المتحدة . وفيما يلى نص القرار :

« إن مجلس الامن ،

« وقد نظر فى مسألة التوصية بتعيين الامين العام للأمم المتحدة ،

« يوصى الجمعية العامة بتعيين السيد بطرس بطرس غالى أمينا عاما للأمم المتحدة لفترة ولاية من ١ كانون الثانى /يناير ١٩٩٢ إلى ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٦ .

« (توقيع) اوريل دراغوس مونتيانو رئيس مجلس الامن » .

وفيما يتعلق بهذه التوصية لمجلس الامن ، وجريا على الممارسة السابقة ، فإنه يشرفنى جدا إعلامكم بأن هناك مشروع قرار معروضا على الجمعية العامة فى الوثيقة A/46/L.26 من النمسا وبلجيكا والصين وكوت ديفوار وكوبا وإكوادور وفرنسا والهند ورومانيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية واليمن وزائير وزمبابوى .

وهذه هى الوثيقة الوحيدة المعروضة على الجمعية العامة والمطلوب البت فيها .

أعطى الكلمة الان لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد فورونتسوف ، رئيس مجلس الامن ، ليعرض مشروع القرار A/46/L.26

السيد فورونتسوف (رئيس مجلس الامن) (ترجمة شفوية عن الروسية) : من دواعى فخرى واعتزازى بصفتى رئيس مجلس الامن أن أخاطب الجمعية العامة فى وقت تنظر فيه فى توصية مجلس الامن بتعيين الامين العام للأمم المتحدة .

فى الجلسة الـ ٣٠١٧ المعقودة فى ٢١ تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٩١ ، اتخذ مجلس الامن بالاجماع القرار ٧٢٠ (١٩٩١) الذى فرغتم لتوكم ، يا سيادة الرئيس ، من تلاوته .

وعملا بهذه التوصية الاجماعية المعتمدة من مجلس الامن عمم فى الوثيقة A/46/L. 26 مشروع قرار مقدم من أعضاء المجلس . وأود الان أن أعرض مشروع القرار باسم أعضاء المجلس .

إن مشروع القرار يقترح على الجمعية العامة للأمم المتحدة تعيين السيد بطرس بطرس غالى أمينا عاما للأمم المتحدة لفترة تبدأ فى ١ كانون الثانى / يناير ١٩٩٢ وتنتهى فى ٣١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٦ . وإن مجلس الامن ، إذ يقدم هذه التوصية ، قد أحاط علما بالصفات الرائعة للسيد بطرس غالى ، نائب رئيس وزراء مصر للشؤون الخارجية . إن السيد بطرس غالى دبلوماسى وسياسى بارز وإن صفاته بوصفه عالما ذا شهرة دولية وبسبب السمادة واحترامه الشديد لمقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، والصفات التى أبداها طيلة خبرته الطويلة فى خدمة بلده وخدمة قضية السلم والامن العالميين ، معروفة جيدا .

وإننا لعلى اقتناع ، فى وقت تدعو فيه الحاجة إلى بذل الجهود من جديد لزيادة تعزيز المنظمة ، بأن صفات القيادة الرائعة التى لدى السيد بطرس غالى ستمكن المنظمة فى الايام المقبلة من أن تكون على مستوى التحدى وأن تجد حلولا ناجحة للمشاكل التى تجابه الأمم المتحدة .

وبصفتى رئيس مجلس الامن ، أعرب عن أملى فى أن الجمعية العامة ، على ضوء التوصية الاجماعية لمجلس الامن ، ستعتمد هى الاخرى بالاجماع مشروع القرار الذى قدمه الاعضاء الخمسة عشر فى مجلس الامن .

الرئيس : فى ضوء التوصية الاجماعية لمجلس الامن والرغبة التى أعربت عنها وفود عديدة ، هل لى أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب فى اعتماد مشروع القرار A/46/L. 26 بالتزكية ؟

اعتمد مشروع القرار بالتزكية (القرار ٤٦/٢٧) .

الرئيس : اتشرف بأن أعلن أن صاحب المعالى السيد بطرس بطرس غالى قد عين أمينا عاما للأمم المتحدة لفترة ولاية تبدأ من ١ كانون الثانى / يناير ١٩٩٢ وتنتهى فى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦ .

ادعو رئيس مجلس الامن ، ونواب رئيس الجمعية العامة ، ورئيس مجلس الوصاية ، ورؤساء اللجان الرئيسية ، ونواب رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ومسجل محكمة العدل الدولية للحضور إلى المنصة .

شغل رئيس مجلس الامن ، ونواب رئيس الجمعية العامة ، ورئيس مجلس الوصاية ، ورؤساء اللجان الرئيسية ، ونواب رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ومسجل محكمة العدل الدولية مقاعد على المنصة .

المراسم الأمين العام المنتخب ، السيد بطرس بطرس غالى ، إلى المنصة .

الرئيس : صاحب المعالى ، اتشرف بإعلامكم رسميا بأن الجمعية العامة قد قامت بتعيينكم أمينا عاما للأمم المتحدة لفترة ولاية من ١ كانون الثانى /يناير ١٩٩٢ إلى ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٩٦ . أرجو من السيد بطرس غالى أن يؤدى بعدى قسم المنصب .

السيد بطرس غالى : أنا ، بطرس بطرس غالى ، أقسم بأن أؤدى المهام المعهود بها إلى بوصفى أمينا عاما للأمم المتحدة بكل إخلاص وأمانة وحسن تقدير ، وألا أراعى فى القيام بهذه المهام وفى أداء عملى سوى مصالح الأمم المتحدة وحدها ، وألا أطلب أو أتلقى فى تأدية واجباتى تعليمات من أى حكومة أو من أى سلطة أخرى خارجة عن المنظمة .

الرئيس : معالى السيد بطرس بطرس غالى ، يسعدنى أن أهنئكم التهنئة ، معتزا بقرار الجمعية العامة بتعيينكم أمينا عاما للأمم المتحدة وأنتم رجل الدولة البارز والاستاذ الكبير . وأنا على ثقة بأننى أعبر بهذا عن شعور الجمعية العامة ، كل عضو فيها ، وأن أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح وأنتم تتسنمون مسؤولياتكم الكبيرة فى مرحلة بليغة من مراحل التاريخ الحديث فى العلاقات الدولية ، وفى مرحلة هامة من مراحل دور الأمم المتحدة فى الميدان الدولى . وإذ أرحب بكم أخلص ترحيب ، معربا عن سعادتى الشخصية وسعادة الأعضاء جميعا ، أود أن أؤكد لكم كامل التعاون والدعم منى ومن هذا الجمع الكبير فى جهودكم المقبلة كى تؤدى الأمم المتحدة دورها البناء والمعطاء لخير المجموعة الدولية ومستقبل العالم .

(تكلم بالانكليزية)

ليس هناك وقت أكثر أهمية بالنسبة لتوطيد السلم على أساس دائم فى عالم اليوم من المستقبل القريب الذى ينتظرنا . وإننى لعلى ثقة من أن صفاتكم البارزة ستوفر لنا أفضل فرصة للقيام بدور الأمم المتحدة فى هذا الصدد .

اسمحوا لى أن أتمنى لكم مرة أخرى ، باسم جميع الأعضاء الذين سيقدمون لكم دون شك تأييدهم الكامل ، كل النجاح وكل الازدهار فى تحقيق المنجزات الكبرى .

والآن أدعو معالى السيد بطرس غالى للادلاء ببيان .

كلمة د. بطرس بطرس غالى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

السيد بطرس غالى : اسمحوا لى أن أتوجه إليكم بخالص الشكر على الكلمات الرقيقة التى وجهتها إلى ، والتمنيات والمشاعر الطيبة التى عبرت عنها ، والتى كان لها أعمق الأثر فى نفسى .

إنها لسعادة غامرة لى بأن يوصى مجلس الأمن بالاجماع بقراره ٧٢٠ (١٩٩١) لأكون الأمين العام السادس للأمم المتحدة . وإنه لشرف كبير لى بأن تعتمد الجمعية العامة بالاجماع أيضا هذه التوصية وتحولها إلى قرار . وإننى أشعر بالامتنان على المستوى الشخصى لكل عضو فى هذه القاعة ، وعلى المستوى الرسمى لكل دولة من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، التى كرمتنى بهذه الثقة الكبيرة ، وأشعر بوطأة المسؤولية وجسامتها ، منذ اللحظة الأولى .

إننى لا أزعم القدرة على الارتقاء من المدينة الفاضلة ، التى نادى بها المفكر الاسلامى الفارابى إلى المعمورة الفاضلة . فلست ممن يعد بما هو وراء حدود الممكن والمستطاع . ورغم ما بينى وبين التفاؤل من رباط وثيق ، فإن بينى وبين الواقعية رباطا أوثق .

إننى أتوجه ، باسم كل إفريقى ، بالتعبير عن العرفان ، لاتاحة الفرصة للقارة الافريقية ، من خلال انتخابكم لى ، أن تشارك فى خدمة المجتمع الدولى . إن افريقيا تشعر أنها مهيأة لكى تسهم بعطائها من واقع ما لديها من طاقات خلاقة وما قدمته خلال السنوات الاخيرة من إنجازات فى المجالات الدولية .

ومن ناحية أخرى ، أرى أنه من منطلق تكافؤ الفرص بين أعضاء الأسرة البشرية كافة ، ومن منظور يستهدف تكريس صيغة لا تقتصر على حدود التناصف بل تسمو إلى آفاق الانصاف الذى يجب أن يسود نسيج العلاقات الدولية ، تم إلقاء تحد حقيقى على عاتق افريقيا .

وغنى عن البيان أننى أجد فى اختياركم لى تقديرا خاصا لمصر ، وإدراكا خاصا للدور الذى تلعبه على الساحة الدولية .

إن انتمائى إلى مصر ، الدولة العربية الافريقية ، التى تطل على البحر الأبيض المتوسط ، والتى اضطلعت عبر العصور بدور الجسر للثقافات ، والبوتقة التى فيها تفاعلت الحضارات والأديان ، يفرض على أن أعتنق ما يسرى فى عروق كل مصرى ، وما يتسم به فكره ووجدانه ، ألا وهو : الايمان بأن السلام والأمن غاية ، والحوار التفاوض أسلوبا ، والوفاق والتعاون أمل .

وإنه ليراودنى أمل جياش فى أن أتمكن من خلال اضطلاعى بهذه المهمة أن أترجم هذه الشحنة الحضارية ، مرتكزا على التعاون فيما بيننا إلى نشر رايات السلام فى كل مناطق التخلف والصراع والتوتر فى العالم .

إن هناك مناطق على المسطح الدولى تعتمل بعوامل التصادم وتراق فوقها الدماء ، وتكمر على أرضها شذرات قيمة من ابداع الانسان ، وتتعرض مفاهيم التعاون والتكامل وحسن الجوار لتحديات خطيرة ، كما أن ثمة شعوبا ما زالت محرومة من ممارسة حقوقها الثابتة الاصيلة .

(تكلم بالانكليزية)

اسمحوا لى أن أؤكد على أربع مسائل أساسية تواجه المجتمع الدولى حسبما أراها .

أولا ، الحاجة إلى ضمان صيانة السلم والأمن الدوليين وفق أحكام الميثاق ، وهذا يستلزم تقوية أجهزة الأمم المتحدة على نحو يمكنها من القيام بمهامها ، ليس فى مجال حفظ السلام فحسب ، ولكن فى مجال صنعه وبنائه أيضا . وبالاضافة إلى هذا المطلب هناك حاجة إلى اتباع دبلوماسية وقائية يقظة بغية رصد تطورات الأزمات وإيجاد وسائل كافية لنزع فتيلها قبل استفحالها .

ثانيا ، ضرورة العمل لتحقيق تنمية اقتصادية دولية بأبعادها المختلفة . وإننى أعتزم معالجة هذه القضية بكل اهتمام بهدف الاسهام فى إيجاد الطرق والوسائل لتقريب الفجوة بين الشمال الغنى والجنوب الفقير .. وأن إيجاد حل لمشكلة المديونية الدولية أمر حيوى لتحقيق اقتصاد عالمى سليم . ومما لا يقل أهمية أن تحظى قضايا البيئة والتنمية باهتمام جدى لايقاف المزيد من تدهور الكرة الأرضية .

ثالثا ، إننى بوصفى المسؤول الأول عن جهاز الأمانة العامة ، فإننى سأضطلع بهذه المسؤولية بكل جدية . وإنه من الضرورى أن يكون المعيار الوحيد الذى يستخدم فى تعيين الرجال والنساء هو توخى أعلى درجات الكفاءة والاقتدار والنزاهة . وبما أن المنظمة الدولية هى مرآة للدول الأعضاء ، فإننى أتطلع إلى أن أتلقى منكم المشورة والدعم استهدافا لبلوغ المستوى الأمثل من أداء المنظمة الذى من حقكم أن تتطلعوا إليه .

إننى أرحب بأى اقتراح وسأدرس بعناية أى اقتراح سواء من داخل المنظمة أو خارجها يستهدف تنسيق أعمالها والقضاء على كل

ما يمكن الاستغناء عنه او ما عفا عليه الزمن لضمان تنفيذ الولاية الموكلة الى الامين العام بكل امانة ودقة ودون اى توان .

إننى اتقلد منصب الامين العام مستلهما روح الميثاق بكل امل وايمان والتزام .

وإننى اتعهد بأن اضع يدى في يد الدول الاعضاء ، والامانة العامة ، وشعوب الامم المتحدة سعيا الى تحقيق المستوى المنشود من الابداع الذهنى والخيال السياسى والديناميكية على نحو يتيح للمنظمة الدولية مواجهة التحديات الناجمة عن عالم سريع التغيرات .

إن الرؤية المتضمنة في الميثاق صالحة بنفس الدرجة اليوم بعد انتهاء الحرب الباردة كما كانت تماما عام ١٩٤٥ قبل بدء الحرب الباردة ، وإننى من هذا المنبر اناشد كل من في وسعه تقديم المساعدة والمعاونة - لتصبح الأهداف النبيلة للميثاق واقعا ملموسا - بالمبادرة بذلك .

(تكلم بالفرنسية)

رابعا ، اود في النهاية ان اشير الى دور الامم المتحدة في تدعيم الحريات الاساسية والمؤسسات الديمقراطية تلك المؤسسات التى تشكل مرحلة ضرورية ولا غنى عنها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للامم .

واذا لم تكن هناك تنمية دون ديمقراطية ، فإنه لا ديمقراطية دون تنمية .

واذا كان من العسير تحديد نقطة الانطلاق ، هل يجب البدء بالتنمية للتوصل الى الديمقراطية ام البدء بالديمقراطية للتوصل الى التنمية ، فإنه من الواضح ان ضمان الحريات الاساسية وحماية حقوق الانسان - حقوق الرجال والنساء على حد سواء - يشكلان منطلقا على الامم المتحدة ان تساندهه . هذا مع العلم بأننا يجب الا نعتبر الديمقراطية اكسيرا سحريا لعلاج جميع الاوجاع . كما يجب الا تقوم الديمقراطية بافتراس مؤسساتها والتحلل الى صراعات عرقية او قبلية تخلق نظرة قومية ضيقة تعوق التنمية والسلام والامن .

اخيرا ان نشاط الامم المتحدة في صالح الديمقراطية يجب الا يتحول الى وسيلة للتدخل في الشئون الداخلية للدول الاعضاء . لقد ذكرنا بدور الامم المتحدة لدعم المؤسسات الديمقراطية في اطار الدول الاعضاء ، وعلينا كذلك ان نذكر بأهمية الديمقراطية على مستوى المجتمع الدولى . ان الديمقراطية في العلاقات الدولية يجب ان تتم وتدعم الديمقراطية في المؤسسات الوطنية . هذه العمليات المزدوجة سوف تخلق ديناميكية جديدة في صالح السلام والاستقرار الوطنيين اللذين يعادلان في الاهمية السلام والاستقرار الدوليين .

اود ان انهى هذا العرض الموجز بملاحظات ثلاث :

اود اولا ان اشيد بخافيير بيريز دى كوييار العمل العظيم الذى انجزه على مدى عقد كامل في خدمة السلام . ان على ان اشكره على النصائح الحكيمة والاخوية التى تفضل باسدائها الى وسأظل استفيد منها .

واود ثانيا ان اعتذر عن عدم التكلم بالصينية او الاسبانية او الروسية لنقل هذه الرسالة الى الممثلين الذين يتكلمون [redacted] اللغات الرسمية .

واخيرا اود ان اقول واؤكد مجددا للموظفين الدوليين وممثلى الدول الاعضاء ، ومسئولى الوكالات المتخصصة ان علينا ان نشترك جميعا في احياء الامم المتحدة وان نناضل سويا من اجل السلام والامن ونتعاون جميعا . لنجعل هذه اللحظة الحالية لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر الامين العام المنتخب على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التى وجهها الى . لقد استمعتم الى بيان مستفيض عامر يعكس شخصية الرجل الكبير الذى انتخبناه اليوم . شكرا له .

اعطى الكلمة الآن للامين العام .

الامين العام (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اود ان انتهز هذه الفرصة السارة للغاية لاعرب بايجاز عن ارتياحى العميق للقرار الاجماعى الذى اصدره اعضاء الجمعية العامة بتعيين السيد بطرس بطرس غالى امينا عاما للامم المتحدة . وانتى واثق تماما بعد المناسبة بأن لدى مجلس الامن والجمعية العامة لحسنهما صنع باتيهما انجزا المهمة .

وانتى اشعر بسعادة غامرة لاننى اتمكن من ترك الدفة المسلمة في يدى دبلوماسى مثقف مصرى له مهارة بالغة موموقتان يجمع بين الخبرة والذكاء والنضج والدينامية ، وفي الوقت نفسه وهب البصيرة والواقعية اللتين نحتاج اليهما الامم المتحدة خلال الاوقات المعقدة الراهنة والمستقبلة .

فضلا عن ذلك ، ان هذا الانتخاب الحكيم اعتراف بالدور الهام الذى تقوم به في شئون منظمتنا ثلاث مجموعات كبرى : المجموعة الافريقية ، والمجموعة العربية ، والمجموعة الواسعة النطاق لما يعرف بالعالم الثالث . ان التصويت الذى اجرى اليوم لا يعترف بالاسباب الجغرافية السياسية لهذه المجموعات وعدالة ما ترنو اليه وتناضل من اجله فحسب ، ولكن ايضا باشتراكها الايجابى الفعال في مداولات جميع هيئات الامم المتحدة .

اود ايضا ان اعرب عن سعادتى اذ اسلم الى خلفى منظمة لم تعد على الهامش بل تجد نفسها الان في خضم الشئون الدولية . ولا شك على الاطلاق في ان مصداقية المنظمة وكفاءتها العملية قد تحسنتا الان . وهناك للاسف ناحية واحدة ، وهى العجز المالى الذى لا ينجم بالتأكيد عن سوء الادارة ولكنه يسبب عجزا في الميزانية . والمنظمة التى سيديرها الامين العام الجديد في حالة تجديد دائم وتضم موظفين يتحلون بالمثل العليا والكفاءة المشهودة .

ومن المعروف تماما انه في ديناميكيات الشئون الدولية لا تنتهى الاعمال التى يجب اداؤها ، ولكن يمكن التأكد الان من ان ما يتحقق سيكون حاسما بالنسبة لاستقرار كل بلدان العالم وتقدمها ورفاه شعوبها .

الرئيس : اشكر الامين العام . ان هذا التجاوب الجميل من هذا الجمع الكبير لكلمة الامين العام وهو يؤدى واجبه في آخر شهور ولايته يدل على الاصالة العميقة التى وصلت فيها الامم المتحدة الى دورها الهام في عالم اليوم .

أعطى الكلمة الان لرؤساء المجموعات الاقليمية للادلاء ببيانات بالنيابة عن مجموعاتهم ، ثم لممثل البلد المضيف على اثر انتخاب الامين العام الجديد .

أعطى الكلمة اولا للسيد كوفى اوونور ممثل غانا الذى سيتكلم نيابة عن مجموعة الدول الافريقية .

كلمة ممثل مجموعة الدول الأفريقية

السيد اوونور (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ، بالنيابة عن مجموعة الدول الافريقية في الامم المتحدة ان اتقدم بالتهنئة اليكم ، السيد الرئيس ، واعضاء المنظمة جميعا ، ولا سيما اعضاء مجلس الامن ، وخصوصا صديقى العزيزين السفير الدبلوماسى فاريخان ممثل الهند ، والسفير مراجوس ممثل رومانيا ، اللذين ترأسا مجلس الامن خلال الفترة الحرجة منذ اسابيع قليلة ، عندما اجرى المجلس انتخاب الامين العام . وبالنسبة للسيد بيريز دى كوييار ، فستذكره زمالته في المناسب .

ومن دواعى سعادتى الغامرة ، بالنيابة عن الدول الافريقية ، ان يتمكن سعادة السيد بطرس بطرس غالى من الانضمام الينا في هذه المناسبة لتنفيذ القرار الذى انتخب بموجبه لمنصب الامين العام للامم المتحدة . ان تعيينه مصدر رضى عظيم للمجتمع الدولى بصفة عامة والقارة الافريقية بصفة خاصة .

والسيد بطرس بطرس غالى ، ابن بار وبار من ابناء افريقيا وابنها مخلص من دعاة العمل الدولى ، يحمل معه الى الامم المتحدة خبرة ومعرفة دبلوماسيتين هائلتين . وسيمكنه ذلك من النهوض بالنسبة لمنظمتنا وفعاليتها ، وبخاصة في هذه الفترة الحرجة التى تعمق فيها ازمة الفقر العالمى وتعيش اعداد ضخمة من سكان كوكبنا في بؤس وظروف تنتقص من انسانيتها .

والتوصية التاريخية الصادرة عن مجلس الامن بشأن السيد غالى بالعمل التاريخى - بنفس القدر - الذى اتخذته الجمعية العامة بالموافقة على تلك التوصية هما انتصار كبير للأمم المتحدة ومبدأ العالمية والانصاف والعدالة . وتعرب مجموعة الدول الافريقية في الامم المتحدة عن عميق امتنانها وتقديرها للمجتمع الدولى بأسره .

واود مرة اخرى في هذه المناسبة الجليلة ان اؤكد لامينا العام الجديد تعاون افريقيا ودعمها دون حدود للمهام التى يضطلع بها في المستقبل .

كلمة ممثل مجموعة الدول الآسيوية

الرئيس : اعطى الكلمة الان للسيد محمد ابو الحسن ممثل الكويت الدائم ، الذى سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الاسيوية .

السيد ابو الحسن (الكويت) : انه لسرور عظيم لى ان اتحدث اليكم باسم المجموعة الاسيوية في هذه المناسبة الخاصة باختيار الدكتور بطرس بطرس غالى امينا عاما للامم المتحدة ، فله من الدول الاعضاء في المجموعة الاسيوية ، ومن بلادى الكويت التهنئة والمباركة لهذه الثقة التى اوليت له ، وللامم المتحدة الحظ الوافر في ان يقودها رجل بمثل كفاءة وخبرة واخلاص الدكتور غالى .

لا شك لى ان الفضل يعود الى المجموعة الافريقية في المبادرة بترشيح الامين العام الجديد في ممارسة طبيعية للاستفادة من الخبرات الهائلة والتراث الفكرى المتوفر في تلك القارة . لكن لابد لنا ان نسجل ايضا كون الدكتور بطرس بطرس غالى ينتمى ايضا الى التراث الفلسفى والفكرى والسياسى الاسيوى والعربى ، كما تأثر بالتراث في التراث الانسانى الغربى .

ينهل الدكتور غالى في منبع فكره ، ومنهل زاده ، واساس عطائه من التراث الخالد لبلده مصر ، الضاربة جذورها في عمق الحضارة الانسانية ، مصر التى قال حضرة صاحب السمو امير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح عن عطائها ، انه كنهر نيلها غير منقطع ، ولا ممنوع » .

لقد تميزت سيرة الدكتور غالى بالمساهمة العلمية في تعريف اسيا وافريقيا بعضهما ببعض ، ثقافيا وحضاريا . ولقد كان الدكتور [redacted] طيلة اشتغاله بتخصصه بالشئون الدولية ، ساعيا وداعيا للحوار البناء بين الشمال والجنوب .

ان الدكتور غالى المطلع على الحضارات الاسيوية ، والمؤتمن على بعدها العربى والاسلامى ، يأتى في مرحلة من تاريخ الامم المتحدة ، وهى بحاجة الى تجاربه ، وبعد نظره ، وآفاقه وتطلعاته المستقبلية .

انى اقول هذا عن امينا العام الجديد لا لمجرد ما نعرف عنه وعن مساهماته في الحقل الدولى العام بل لكونى ، مثل الالاف المؤلفة من ابناء الشعوب الافريقية والاسيوية والعربية ، تتلمذت على يديه . اننى مدين له شخصيا في سيرى في هذا الطريق الذى اوصلنى ولله الحمد الى تمثيل بلدى الكويت في هذه المنظمة الدولية .

لقد كان لاستاذى الدكتور بطرس بطرس غالى ، مثلما هو الان ، دقيقا في تعبيره منظما في عرضه ، واضحا في تفكيره ، موضوعيا في معالجته ، متجردا في احكامه ، متواضعا في سلوكه ، سخيا في عطائه ، أكان استاذا او كاتبا ، او مسئولا او سياسيا محنكا ، او دبلوماسيا متمرسا .

من هذا المنطلق تتوقع الدول الاعضاء في القارة الاسيوية من الامين العام الجديد ، وهو على رأس هذه المنظمة الدولية ، ان يجعلها قادرة على القيام بمزيد من المهمات الموكلة اليها بموجب الميثاق وان تكون على استعداد للتكيف مع المتغيرات الهامة في الساحة الدولية مع اثرائه للثوابت المبدئية التى رسخها الميثاق ، ومقومات الشرعية الدولية .

واذ يتطلع العالم الى عهد جديد تتمكن الامم المتحدة فيه من تجاوز مشاكلها المالية ، والادارية المتفاقمة واعادة النظر في التركيبة الادارية للمنظمة ، فاننا في المجموعة الاسيوية خاصة ننتظر ان تكون المواصفات التى اشرنا اليها في الامين العام الجديد بمثابة العناصر الموجهة ، والمضيئة لعملية التجاوب مع التحديات التى تفرضها ولادة النظام العالمى الجديد .

ان الاحتضان الدولى لمهمة الدكتور غالى دليل ساطع على رغبة ملحة في ان تصبح الامم المتحدة في عصر الانفراج صمام الامان [redacted] شعوب الدول النامية ، ومساعى الدول لسلام خلاق في العلاقات بينها .

ان تبوؤ الدكتور غالى هذا الموقع دليل على ان الاختيار للشخص المناسب جاء في الوقت المناسب ، واذا قلنا اننا نتمنى له دوام التوفيق ، فلاننا نتمنى لمنظمتنا الدولية استمرارها في خدمة الاهداف النبيلة التى تأسست من اجلها ، وهى السلام مع الامن الجماعى وردع العدوان ، وحرية الانسان ، والتنمية المستمرة مع العدالة الاجتماعية .

ان تحقيق ذلك يحتاج الى مقدرة قيادية وخبرة وكفاءة ، هى لا شك متوفرة لدى الدكتور غالى كما كانت ولا تزال متوفرة لسعادة خافيير بيريز دى كوييار الذى قاد هذه المنظمة الدولية ، وطوال السنوات العشر الماضية بحكمة الربان الماهر ، وادار السفينة في وسط امواج دولية عاتية وظروف عالمية متغيرة ، برباطة جأش وبحرص ، وحياد شهد له العالم به . لقد حققت الامم المتحدة في عهد السيد دى كوييار نقلات نوعية في طريقة معالجة القضايا الدولية ويؤد النزاع الساخنة في العالم . ولقد استفادت الامم المتحدة ، وحول امينها العام المتغيرات الايجابية في العلاقات الدولية خدمة لحل ازمات مستعصية ، وتخفيف حدة نزاعات طالما بقيت ملتهبة في ارض الواقع ، كما هى ملتهبة في سجلات مناقشات الجمعية العامة ولجانها . ولقد مارست الامم المتحدة في عهد امينها الحالى ، السيد بيريز دى كوييار ، دورها المرسوم لها في ميثاقها في الدفاع وحماية الحق بالقوة المشروعة من خلال مفهوم الامن الجماعى ، وردع العدوان والدفاع عن سيادة مبادىء الميثاق ، واستقلال وسيادة ووحدة تراب اعضاء الامم المتحدة . ولعل تجربة بلدى الكويت ستبقى وعلى الدوام الدليل الساطع على طبيعة التحديات التى واجهت الامم المتحدة في ظل قيادة السيد دى كوييار ، وطريقة معالجتها لها . كما تعاظم في عهده دور قوات حفظ السلام في العالم لدرجة حصلت معه على جائزة نوبل السلام .

ولذلك سيبقى عطاء السيد بيريز دى كوييار في خدمة هذه المنظمة

الدولية وأهدافها منهلا يغترف منه كل من سيقود هذه المنظمة لسنوات طويلة .

ان القارة الاسيوية ، والعالم كله يشعر بالامتنان والتقدير لعطاء بيريز دى كويبار ، وسيبقى تراثه معنا ، وستتواصل دعواتنا له بالتوفيق والسعادة .

فلك أيها الأمين العام المنتخب دعاؤنا بالتوفيق ونعدك بالدعم المتواصل ، وللسيد بيريز دى كويبار الشكر والامتنان لصيانة هذه المنظمة واعلاء رايتها واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

كلمة ممثل مجموعة دول أوروبا الشرقية

الرئيس : أعطى الكلمة للممثل الدائم لبيلاروس ، الذى سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول اوروبا الشرقية .

السيد بورافكين (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد شهدنا توا حدثا بالغ الاهمية ، الا وهو اداء الامين العام السادس للامم المتحدة لليمين القانونية .

وأود ، بوصفي رئيسا لمجموعة دول اوروبا الشرقية ، ان ارحب بالسيد بطرس بطرس غالى أمينا عاما للامم المتحدة وان اقدم اليه تمنياتنا الخالصة بكل نجاح في عمله الجديد المتميز والبالغ الصعوبة .

ان الصفات البارزة للسيد بطرس غالى معروفة لنا جميعا ، ولا يبدو ان هناك حاجة الى اعادة ذكرها تفصيلا . فهو يمتلك قدرا كبيرا من المهارة ، والنضج السياسى واحساسا بالمسئولية والموضوعية . ونود ايضا ، في الثناء على صفاته الشخصية البارزة ، التي ادت الى انتخابه لهذا المنصب الهام ، ان نشيد ببلده ، التي يعتز بمشاركته النشيطة في الشئون الدولية التقدم صوب التنفيذ الكامل لمبادىء ومقاصد الامم المتحدة .

ومما يسعدنا ايضا ان نرى الامين العام الجديد قد أصبح أول ممثل للقارة الافريقية يعين في هذا المنصب السامى . لقد كان انتخاب ممثل لافريقيا امينا عاما اختيارا واعيا من جانب جميع البلدان الممثلة في الجمعية العامة .

لقد كان انتخاب الامين العام دوما حدثا ذا اهمية بالغة . لا للمنظمة ذاتها فحسب . وهذا المنصب هام وحساس بصفة خاصة لانه عالمى بطبيعته . وميثاق الامم المتحدة ينيط بالامين العام سلطات تمكنه من الاضطلاع بدور تاريخى في صيانة السلم والامن الدوليين .

وفي الظروف الجديدة السائدة في العالم ، يكتسى هذا المنصب اهمية خاصة . اذ ان تعزيز سلطة ونفوذ الامم المتحدة يعزز ايضا دور أمينها العام .

واليوم ، اخترنا لذلك الدور رجلا بخبرة شخصية ومهنية هائلة ، يحظى بالاحترام الكبير ، وبالقدرة على العمل الشاق ، ونحن واثقون انه قادر على الاستجابة بسرعة وبشكل سليم لاحتياجات وتطلعات شعوب العالم . وان نجاحه سيكون نجاحا للمنظمة ، ومن ثم نجاحا لنا جميعا .

إن بلدان المجموعة ، التي اتكلم بوصفي رئيسا لها ، تود ان تؤكد للامين العام الجديد دعمها الخالص ورغبتها المخلصة في التعاون معه .

وتود مجموعة دول اوروبا الشرقية ، بترحيبها بالامين العام الجديد ، ان تشيد ايضا اشادة عميقة بالرجل الذى ترأس منظمة الامم المتحدة لمدة عشر سنوات . وهو يرمز في اعين العالم اجمع الى انتقال الامم المتحدة خلال تلك الفترة الى مرحلة ذات نوعية ومسئوليات جديدة . وقد وصف العديدون ذلك الانتقال بحق بانه مولد جديد للامم المتحدة .

وأود ، بوصفي رئيسا لمجموعة اوروبا الشرقية ، ان اشكر السيد خافيير بيريز دى كويبار بإخلاص وبكل ود ، على العمل الذى اداه مكرسا افضل خصاله وجهوده للامم المتحدة وأتمنى له والسيدة قرينته سنوات طويلة من السعادة والنجاح في كل مايقوم به من اعمال .

واذ اتكلم الان بوصفي ممثلا لجمهورية بيلاروس ، اود باسم وفدى وباسم السوفييت الاعلى وحكومة الجمهورية ، ان اعرب للسيد خافيير بيريز دى كويبار عن امتناننا العميق لمواهبه وطاقاته التي ابداها اثناء سنوات عمله المثمرة للغاية في الامم المتحدة ولن ينسى شعب بيلاروس ابدا جهوده لتنظيم التعاون الدولى لتقديم المساعدة الى بيلاروس عندما سقطت ضحية لكارثة تشيرنوبيل ، وسيسعدنا دوما ان نرحب به ضيفا في بلدنا .

كلمة ممثل مجموعة دول أمريكا اللاتينية

الرئيس : أعطى [illegible] الان للممثل الدائم للمكسيك ، السيد مونتانيو ، الذى سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى .

السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني عظيم الشرف ان اعرب بالنيابة عن مجموعة دول امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى ، عن تهانئنا الصادقة للسيد بطرس غالى لانتخابه بجدارة لمنصب الامين العام السادس للامم المتحدة . ان توصية مجلس الامن الحقه قد صدرت بترشيح احد ابناء افريقيا ، وهو رجل ذو نفوذ عالمى ، لشغل هذا المنصب . وان سجله الشخصى والمهنى يقرنه تماما الدفاع عن مصالح البلدان النامية وتعزيزها ويشهد على قدرته على الانخراط في حوار مع البلدان الصناعية .

وستؤيد بلدان امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى بكل ... الامين العام في كل مايقوم به لمواجهة احد التحديات الكبرى التي سيواجهها في منصبه الجديد : الفجوة المستمرة فيما بين مستويات التنمية لبلدان العالم المختلفة . ان السيد بطرس بطرس غالى ، الدبلوماسى المحنك والشخصية المتميزة في الوجود المصرى في مجموعة الامم ، سيسهم دون شك في المستقبل في تحقيق الرفاهية والتنمية لجميع شعوب العالم .

تشعر المنطقة التي امثلها بارتياح خاص لتعيين الامين العام الجديد للسجل الطويل الذى يجعله على دراية بشواغل بلداننا . الا ...

تكون واجبة للحوار المثمر فيما بين افريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى وان الروابط الكثيرة التي توجد اليوم بين بلداننا قد اثبت دعمه الذى لايقدر بثمن .

وان اعادة تحديد المفاهيم والمبادىء ستحول النظرة السائدة حتى الان في الامم المتحدة . ان تحقيق اهدافنا المشتركة دون ان نفقد هويتنا الاساسية يعتبر تحديا ضخما يواجه الامين العام الجديد . ويطلب ايضا ان يستجيب للمطالبة التي لاتزال سليمة بالا تطغى ماتسمى القضايا الجديدة في جدول الاعمال الدولى على الشواغل المركزية لبلداننا ـ مثل الفقر المدقع ، والتنمية الاجتماعية والتخلف الاقتصادى لغالبية شعوبنا .

وستواصل منطقتنا المشاركة في العملية المكثفة ، عملية التفكير في اصلاح هياكل ونشاطات الامم المتحدة وتنشيطها وتحسين حالتها المالية . وتتطلب الظروف السائدة في عالم اليوم تغييرات جذرية في جهودنا المتعددة الاطراف وبالتالى في جهود منظمتنا .

وفي فترة توليه لمنصبه ، ستستعد الامم المتحدة للاحتفال بمرور نصف قرن على وجودها . وسيتيح ذلك فرصة ممتازة لاعداد دراسة التدابير التي تمكن المنظمة من مواجهة التحديات الدولية الجديدة بصيغ لم تكن متصورة في الجو الذى اعقب الحرب العالمية الثانية عند صياغة الميثاق التاسيسى لمنظمتنا .

ان البلدان الواقعة في منطقتنا تشعر بفخر ورضا خاصين ، وهى تقدم الشكر للسفير بيريز دى كويبار على العمل القيم الذى اداه خلال عقد جوهرى في تاريخ منظمتنا . ان هذا الرجل الذى له جذور عميقة في امريكا اللاتينية [illegible] استطاع بفضل نظرته العالمية ان يقود الامم المتحدة ويخرج بها من المتاهات المظلمة للتصلب وضيق الافق الى عصر تسود فيه روح التفاوض والتفاهم . فبفضل جهوده ، استعاد العالم ثقته في قدرة الية الامم المتحدة على تحقيق السلم الذى هو المهمة الاساسية للمنظمة .

وبعد الاحباط الناشىء عما سمى بازمة التعددية ، تمكن الامين العام للامم المتحدة بيريز دى كويبار من التحرك بهدوء صوب اعتماد تدابير واقعية فعاله لدعم المنظمة . ان إصراره الحازم على الاحترام المطلق لمبادىء القانون الدولى قد مكن المنظمة من ان تستعيد الروح القوية التي تحلى بها الذين صاغوا ميثاق سان فرانسيسكو .

على الرغم من ان انجاز الامم المتحدة المثير للاعجاب في السنوات الثلاث الماضية يرجع الى حد كبير الى انتهاء الصراع بين الشرق والغرب ، لايمكن ان ننسى ان خافيير بيريز دى كويبار فهم هذه التغيرات ، ووجه المنظمة صوب استعادة هويتها . وتشهد على ذلك المناطق المختلفة من العالم التي لايزال الملايين من البشر فيها يتوقعون الكثير من ادارة او وساطة او تدخل الامم المتحدة وامينها العام من قدرتهما على العمل لايجاد حلول . ان امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى تقدر باعجاب اخلاصه وتفانيه . ونحن نثق في ان كفاحه من اجل المبادىء السامية للانسانية سوف يستمر في جهة اخرى .

كلمة ممثل مجموعة دول أوروبا الغربية

الرئيس : أعطى الكلمة لممثل هولندا الذى سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول اوروبا الغربية ودول اخرى .

السيد فان شايك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

يشرفنى ان اتكلم بالنيابة عن مجموعة دول اوروبا الغربية ودول اخرى .

أود ان اقدم عن طريقكم ، سيدى الرئيس ، اخلص واحر تهانى مجموعتى الى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لجمهورية مصر العربية ، سعادة السيد بطرس بطرس غالى ، بمناسبة انتخابه امينا عاما للامم المتحدة . ويسعدنا أن نرى ابن افريقيا العظيم ، الذى نعرف جميعا سمعته كرجل دولة ودبلوماسى ومفاوض ، على رأس المنظمة في السنوات الخمس المقبلة .

هذه هى المرة السادسة التي تعين فيها الجمعية العامة امينا عاما . وقد انقضت عشر سنوات على انتخاب سعادة خافيير بيريز دى كويبار لمنصب الامين العام للمرة الاولى . وتحت قيادته أسهمت المنظمة على نحو كبير في حل مشكلات السلم والامن الدوليين في اوقات بالغة الصعوبة في احيان كثيرة . وبفضل تفانى اميننا العام الحالى ومقدرته كمفاوض ومساعيه الحميدة وجهوده التي لاتكل في الوساطة ، وضعت الامم المتحدة حدا للعديد من الصراعات الدولية ، واصبحت لها صورة جديدة .

اننا لانهدف اليوم الى سرد الانجازات العظيمة للأمين العام الحالى ، فسوف تتاح للجمعية العامة الفرصة لتوديعه في مناسبة اخرى . ونحن على اقتناع ان الامين العام الجديد المنتخب سيواصل عمل الامين العام الحالى ، سعادة خافيير بيريز دى كويبار ، بنفس التفانى والاخلاص لاهداف ومقاصد الميثاق .

وفي غضون فترة السنوات الخمس المقبلة ، التي سيمر خلالها نصف قرن على انشاء الامم الدولية ، سيتعين على المنظمة أن تواجه التحديات الكبيرة التي يفرضها تطور الشؤون الدولية . ان المناخ العام لحسن التفاهم السائد حاليا سيمكن الامم المتحدة من الاستمرار في الاضطلاع بدور هام في السعى الى ايجاد حلول للمشكلات الدولية الكبرى . ونحن نثق ان الامم المتحدة تحت قيادة سعادة الدكتور بطرس بطرس غالى ستضطلع بمسؤوليتها عن صيانة السلم والامن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وانها ستفى بالمتطلبات الجديدة للعالم ، مثل حماية بيئتنا .

إن منظمتنا تمر بمرحلة اصلاح واعادة تنشيط . ونجد في انتخاب سعادة بطرس بطرس غالى مايطمئننا الى ان الامم المتحدة ، في ظل قيادته النشطة ، ستواجه بفعالية متطلبات التغيير التي يفرضها تزايد دورها في عالم اليوم .

وأود ان اؤكد للأمين العام المنتخب بالنيابة عن مجموعة دول اوروبا الغربية ودول اخرى استعدادنا للتعاون معه ، ولتقديم كل مساعدة ممكنة له للمشاركة في تحقيق النجاح الكامل لمهمته الصعبة .

(تكلم بالانكليزية)

واسمحوا لى ان اختتم بيانى بالاقتباس من انجيل القديس متى : « من مصر دعوت ابنى . » (الانجيل المقدس ، متى ٢ : ١٥) . واليوم فاننا من مصر ندعو ابن افريقيا . لقد اصبح الان ابننا ، ابن الامم المتحدة .

كلمة ممثل المجموعة العربية

الرئيس : اعطى الكلمة لممثل لبنان الذى سيتحدث نيابة عن المجموعة العربية .

السيد مكاوى (لبنان) : بمزيد من مشاعر السعادة والاعتزاز ،

بطيب لى باسم مجموعة الدول العربية التى لى شرف رئاستها لهذا الشهر ، ان اعبر عن الفرح والفخر الذى يغمرنا بانتخاب الدكتور بطرس بطرس غالى ، ابن مصر الخالدة ، امينا عاما جديدا للامم المتحدة .

إن اختيار الدكتور غالى لهذا المنصب الهام يلبى توق افريقيا خاصة ، والدول النامية بشكل عام ، الى اداء دور اكبر فى السياسة الدولية لعالمنا المعاصر . وهو يتزامن مع ماتشهده الاوضاع العالمية من تطورات وتغيرات هامة تنعكس على العلاقات الدولية والاقليمية . كذلك فهو يأتى تجسيدا لامانى وتطلعات شعوبنا فى دور اكثر فعالية لمنظمة الامم المتحدة فى تحقيق النمو والتقدم لهذه الدول ، والامن والسلام للعالم .

ان الدكتور بطرس غالى يجمع فى شخصه التراث الحضارى والتنوع الدينى والتعايش الخلاق الذى عرفت به منطقة الشرق الاوسط عبر تاريخها الطويل . لذلك فنحن على ثقة بأن هذا الغنى الانسانى الذى يمثله الامين العام العتيد سيساعده فى لعب دور مميز فى قيادة الامم المتحدة فى هذه الحقبة الهامة من تاريخها .

ان المهمات التى تواجه منظمتنا على أعتاب القرن الحادى والعشرين مهمات هامة متنوعة تعكس التحديات التى تواجه الانسانية فى مجابهة الفقر والجهل والتخلف ، فى تحقيق نزع فعلى للسلاح ، فى حماية البيئة للاجيال القادمة فى ارساء العلاقات الدولية على أسس القانون الدولى وفى حفظ الامن والسلم الدوليين .

إن المزايا العالية للدكتور غالى ، واتساع افقه ، وعميق خبرته فى القانون الدولى ، وتجربته الطويلة فى العلاقات الدولية ، امور تجعلنا على بأنه سيكون الرجل المناسب فى المكان المناسب لقيام الامم المتحدة بتحمل اعبائها المتزايدة لعالم الغد .

ان دور الامم المتحدة فى اى نظام دولى جديد يقتضى الايمان والعمل بمبادىء الميثاق التى جاءت خلاصة لمعاناة وتجارب الانسانية فى الماضى ، وان عودة منظمتنا الى لعب دور فعال فى العلاقات الدولية تعتبر مؤشرا ايجابيا مشجعا ، والدول العربية التى تلتزم بهذه المبادىء تؤمن بأن حل الكثير من المشاكل العالمية والاقليمية يستلزم دورا اكبر لهذه المنظمة ، وان استبعادها يضعف من مصداقيتها ويهدد التوازن فى التعامل بين الدول .

ان الشعوب العربية وحكوماتها تعيش الان حالة ترقب ورجاء فى الوقت الذى تجرى فيه محادثات السلام بهدف ايجاد حل سلمى للنزاع العربى - الاسرائيلى ، وجوهره القضية الفلسطينية .

إن الشرعية الدولية المتمثلة بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وسائر القرارات ذات الصلة تشكل القاعدة والاطار لتحقيق السلام الثابت والدائم لمنطقتنا .

ان الدول الصغيرة تامل بان تكون الامم المتحدة ، بقيادة امينها العام الجديد ، عامل توازن وضمان وامل فى المعادلات الدولية المتغيرة . وتقع المسؤولية فى تحقيق ذلك على الدول الاعضاء ، كل بحسب مالها من طاقات وامكانيات .

ان اختيار الدكتور بطرس بطرس غالى بهذا الاجماع الدولى يشكل عنصرا ايجابيا فى سياق التحولات الهامة التى يشهدها عالم اليوم .

ولايفوتنا بهذه المناسبة ان نتوجه بمشاعر التقدير والاعزاز الى الامين العام الحالى السيد خافيير بيريز دى كوييار للجهود الجبارة التى بذلها خلال مدة توليه لمهامه الكبيرة ، ولما حققته الامم المتحدة بقيادته من انجازات هامة بعد فترة طويلة من الجمود والتهميش ، نتيجة الوضع الذى كان سائدا اثناء فترة الحرب الباردة . ونحن نتمنى له الصحة والسعادة والتوفيق .

اننا إذ نتقدم بأخلص التهانى ، واصدقها الى الدكتور غالى بمناسبة انتخابه الميمون ، نتمنى له كامل النجاح والتوفيق فيما القى على عاتقه من مهمات واعباء عالمية جسيمة . سدد الله خطاه لما فيه خير الانسانية ومستقبلها .

كلمة ممثل الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس : اعطى الكلمة لممثل الولايات المتحدة الامريكية **السيد بيكرنغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : يشرفنى ، باسم البلد المضيف ، ان ارحب بحرارة باللغة بتعيين السيد بطرس بطرس غالى امينا عاما للامم المتحدة . ان يحمل الى هذا المنصب مؤهلات بارزة جدا وخبرة فذة . فهو نائب رئيس وزراء مصر ، وقد شارك مشاركة عميقة فى الشؤون الخارجية لبلده لعدة سنين . وهو باحث ومؤلف دولى بارز . وقد اضطلع بدور رئيسى فى القضايا الافريقية وفى منظمة الوحدة الافريقية . وترأس وفد مصر الى الامم المتحدة لعدة سنوات . ولقد كان مفاوضا رئيسيا فى اتفاقات كامب ديفيد الهامة ، ورافق الرئيس السادات فى رحلته التاريخية الى القدس . واذ تقترب الامم المتحدة من موعد الذكرى السنوية الخمسين لتاسيسها بإحساس كبير من الامل وتجدد البشرى ، فإننا نتطلع الى يده القوية على الدفة لتقود سفينتنا .

ولايراودنا اى شك فى ان السيد بطرس غالى سيكون خير خلف لخافيير بيريز دى كوييار ، امينا العام الحالى الذى نحترمه جدا . اننا نكن للامين العام بيريز دى كوييار امتنانا عميقا واعجابا صادقا لجهوده التى لم تكل على مدى السنوات العشر الماضية للنهوض بالسلام والامن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وباسهامه البارز ، فى وقت عصيب جدا بالنسبة للامم المتحدة ، تقف منظمتنا ثابته القدم على اعتاب فرص وتحديات جديدة . ان دبلوماسيته الحكيمة والمتروية علمتنا جميعا الشىء الكثير . وما كان يمكن لنا ان نختار شخصا افضل ليتعامل مع منظمتنا فى نهاية الحرب الباردة ، ويهيىء المسرح لبداية مانامل جميعا ان يكون عهدا جديدا . ان التصفيق الاجماعى الحاد الذى استمعتم اليه للتو ياسيادة الامين العام لايكاد يكفى فاتحة للتعبير عن مدى تقديرنا لكم .

بالنسبة للامم المتحدة ولقيادة السيد بطرس غالى ، توجد فرصة لم تتوفر من قبل لتحقيق مقاصد ومبادىء ميثاقنا اى صون السلم والامن الدوليين ، وتطوير العلاقات الدوية بين الامم ، والنهوض بالرخاء الاجتماعى والاقتصادى ، وتحقيق التعاون الدولى فى حل المشاكل العالمية ، وتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الانسانية الاساسية ، كما توجد فرصة لاصلاح واعادة تشكيل الامم المتحدة لتواجه المهام الماثلة امامها فى العقد المقبل ، اننا نثق بان لدى السيد بطرس غالى ، اذ يبنى على العمل الممتاز الذى قام به الامين العام بيريز دى كوييار ، مايلزم من المهارات والمواهب لتحقيق جميع هذه الاهداف بكفاءة وفعالية .

ويواكب غبطتنا بانتخاب السيد بطرس غالى امينا عاما التزامنا الراسخ بتقديم دعمنا الكامل له وتعاوننا النشط معه فى قيامه بواجباته كامين عام للامم المتحدة وهى تواجه التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعقد المقبل .

الرئيس : بذلك تكون الجمعية العامة قد انتهت من نظرها فى البند ١٦ من جدول الاعمال ، وهو البند الهام للغاية الذى انتخبنا فى اطاره معالى الدكتور بطرس غالى امينا عاما للامم المتحدة لفترة ولاية تبدأ من اول كانون الثانى /يناير ١٩٩٣ وتنتهى فى ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٩٦ . واود مرة اخرى ان اهنىء السيد بطرس غالى واتمنى له دوام التوفيق . واود ايضا ان اتوجه بالشكر لكل اعضاء الجمعية العامة على تعبيرهم الصادق عن مشاعر الامتنان والتقدير لكل من السيد غالى والسيد بيريز كوييار .

ملف العدد [١٧]

وشاح النيل .. للدكتور غالى

(١٨ ديسمبر ١٩٩١)

تقديرا لدوره واسهامه فى العمل الوطنى على مدى ١٤ عاما جاء تكريم الرئيس حسنى مبارك للدكتور بطرس غالى الامين العام الجديد للامم المتحدة حيث قلده الرئيس وشاح النيل تقديرا لعطائه وفيما يلى نص كلمة الرئيس

كلمة الرئيس حسنى مبارك

لقد اسعدنى - مثلما اسعد كل مصرى - ان يتجه العالم ببصره الى شخصية مرموقة من ابناء هذا البلد العريق ، ليعهد اليها بأرفع المناصب الدولية على راس منظمة الامم المتحدة ، فى مرحلة من أخطر المراحل فى تاريخ البشرية ولم يأت هذا الاختيار الاجماعى الموفق من فراغ ، ولاهو كان وليد الصدفة ، أو ضربة من عشوائية ، وانما كان امرا منطقيا وطبيعيا ان يحدث هذا التلاقى بين الرسالة الكبرى وبين الشخصية المؤهلة لحمل الرسالة واثرائها برصيد حضارى واخلاقى فريد ، لكانما كانت الرسالة والرجل على موعد مع القدر .

ان هذا النبت الطيب لأرض مصر الطاهرة ، هو نموذج صادق لمصر التراث ... مصر الحضارة ... مصر الدور والرسالة .. مصر القيم والمبادىء .. مصر الامل والرجاء فى المستقبل .

مصر التى تقدس الشرعية وحكم القانون ، وتصون الحق والعدل وتحترم حقوق الانسان وتحمل راية الديمقراطية ، وتتقدم الصفوف لكى تحمل شعلة العلم والمعرفة ... وترفع لواء السلام والتاخى بين الامم والشعوب ، وترفض الظلم والجور ، وتردع العدوان والبغى ومن هنا ، كان اختيار الدكتور بطرس غالى لهذا المنصب الرفيع تشريفا لكل مصرى وعربى وافريقى ، بل وكل ابناء العالم الثالث ، المناضلين فى سبيل عالم افضل .

ونحن اذ نقلد هذا الابن البار لمصر وشاح النيل ، تقديرا لجهوده واسهامه المتصل فى خدمة قضايا وطنه وامته ، نهدى العالم ثمرة غالية من ثمار حضارتنا العريقة ، ونقدم لمسيرة السلام والتعاون الدولى اشراقة مصرية مضيئة ، مليئة بالامل والعمل ، ونهنىء للعالم - وهو على مشارف القرن الحادى والعشرين - انطلاقة على جديد ، يتخلص فيه الانسان مما بقى من قيوده ومخاوفه ، وينطلق الى افاق رحبة من الامان والاستقرار والسعادة .

فعلى بركة الله سر أيها المصرى المؤمن برسالة السلام ، وبرسالة المحبة بين الناس فى شتى ارجاء الارض ، والله نسال ان يكتب لك التوفيق والسداد فى حمل اشرف رسالة ، واداء انبل واجب ، والتحلم امثى المصاعب ولتكن خطاك على هذه الارض الجديدة إمتدادا مباركا لعطاء متصل قدمته على ساحة الوطن .. والله ولى التوفيق .

وقد قلد الرئيس مبارك وشاح النيل للدكتور بطرس غالى بعد القاء كلمته وصافحه كما تم تلقى الدكتور غالى بعد ذلك التهانى من كبار رجال الدولة .

حضر تقليد الوشاح رؤساء مجالس الوزراء والشعب ، والشورى والدكتور عصمت عبد المجيد ، الامين العام للجامعة العربية ، ونواب رئيس الوزراء ، والامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الجامع الازهر ، والبابا شنوده بطريك الكرازة المرقسية ، وفضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى ، مفتى الديار المصرية ، وكبار رجال الدولة ، ورؤساء مجالس ادارة وتحرير الصحف ، ورؤساء الاحزاب السياسية .

ملف العدد [١٨]

وقائع تكريم مجلس الشعب المصرى للدكتور بطرس بطرس غالى

مضبطة الجلسة التاسعة (١٤ ديسمبر سنة ١٩٩١)

رئيس المجلس :

وصلتنى رسالة من السيد العضو الدكتور بطرس بطرس غالى ، وقبل أن أتلوها أود أن أنوه بأنه يسعدنا جميعا أن يكون معنا فى هذه الجلسة السيد الزميل الدكتور بطرس بطرس غالى عضو مجلس الشعب .

(تصفيق)

ونائب رئيس مجلس الوزراء ، وقد اختير سكرتيرا عاما للامم المتحدة .

(تصفيق)

ولاشك أن اختيار ابن من أبناء مصر الابرار ، وأحد رجالاتها النابهين ، ليتقلد هذا المنصب الرفيع المستوى فى المنظمة العالمية ، لهو وسام على صدر كل مصرى ، وعربى ، وافريقى ، واعتراف وتتويج لدور مصر الحضارى والريادى فى هذا المنعطف من الزمن ، الذى تتبلور فيه ملامح النظام العالمى الجديد ، الذى يتعاظم فيه دور الامم المتحدة ، وتزداد فيه قدرتها على مواجهة المشكلات والازمات الدولية ، وإن اختيار عالم ووزير برلمانى مصرى ليتولى هذا المنصب العالمى ، فى هذه المرحلة التاريخية الهامة ، التى تشهد صياغة جديدة لاسس العلاقات الدولية ، لهو تجسيد وتقدير عظيم لدور الدبلوماسية المصرية ، والقيادة السياسية فى مصر ، للأبعاد الراسخ بنشر السلام ، سعيها الدءوب لتحقيق الوئام بين شعوب العالم ، وإنه لحصاد للسياسة الحكيمة والمساعى الصادقة التى بذلها السيد الرئيس محمد حسنى مبارك ، رئيس الجمهورية

(تصفيق)

لدى دول العالم ، واتصالاته الشخصية المباشرة برؤساء الدول الاعضاء بمجلس الامن ، عدد كبير من رؤساء الدول العربية والافريقية ومجموعة دول عدم الانحياز ، مما كان له الاثر الفعال فى تحقيق هذا الاجماع ، كما انه جاء نتيجة للسياسة الخارجية الرشيدة للسيد الرئيس ، ودأبه المتواصل لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية وتقديره لدور الامم المتحدة .

ايها الزميل العزيز : باسمى وباسم زملائك اعضاء المجلس الذى عرفوك برلمانيا مقتدرا لامعا ، ودبلوماسيا محاورا بارعا ، نتوجه إليك بالتهنئة لفوزك بثقة المجتمع الدولى ، وتقديره لدوركم الدبلوماسى الرفيع وإدراككم لحقائق القانون الدولى والعلاقات السياسية ، ويسألون الله العلى القدير ان يكلل بالنجاح مسعاك ، ويسدد على طريق الخير خطاك ، فى هذا الموقع العالمى .

السادة الاعضاء :

فى صباح اليوم السبت ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩١ تقدم السيد العضو الزميل الدكتور بطرس بطرس غالى باستقالة اتلوها على حضراتكم : « السيد الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب تحية طيبة ، وبعد .

بعد أن أولانى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك من تعضيد ومساندة ، وبفضل مؤازرة مصر التى تشرفون بتمثيلها فى هذا المجلس الموقر ، قيض الله لى ان انتخب سكرتيرا عاما لمنظمة الامم المتحدة ، اعتبارا من مطلع العام القادم ، وهو منصب يستوجب منى - وفقا للقسم الذى اديته أمام الجمعية العامة للامم المتحدة يوم ٣ من ديسمبر الجارى ، وتنفيذا للمادة المائة من ميثاق الامم المتحدة ، أن أراعى فى الاضطلاع بالمهام الجديدة التى ستوكل لى مصالح المجتمع الدولى وحده ، وأن ينحصر عطائى فى خدمة الاسرة الانسانية من خلال الامم المتحدة ، ويهدى من مبادىء وروح ميثاقها العالمى وهو الميثاق الذى لم تكن مصر غائبة عند صياغته ، كما كانت مصر من طلائع الدول المؤسسة للمنظمة ككل .

لهذا أجد لزاما على - السيد رئيس المجلس - ان أضع بين أيديكم استقالتى كعضو تشرف بانتمائه الى هذا المجلس ، وإنى إذ أتقدم بهذه الاستقالة لا املك إلا ان اسجل بكل الصدق مدى اعتزازى بالفترة التى شرفت فيها بالانتساب لهذا المجلس ، الذى ازعم انه يعد مفخرة للممارسات الديمقراطية الاصيلة ، ومحرابا لحرية الرأى وساحة للحوار الخلاق ، فى العالم الثالث فحسب بل فيما وراء اسوار هذا العالم ايضا ، لقد عاصرت وعايشت بين جنبات مجلس الشعب الموقر مواقف ومساجلات تمثل شذرات حية من تاريخ مصرنا الحبيبة المعاصرة ، وصفحات وضاءة بحق الديمقراطية التى غرسها ويكرسها السيد الرئيس محمد حسنى مبارك .

وإنى إذ ارجو قبول استقالتى ، ارجو قبول قسمى وعهدى ان يستمر ضميرى ووجدانى على نبض وطننا الحبيب مهما اختلفت المواقع او تباعدت المواضع ، فقد يتحلل المرء من منصب ولكن من المحال ان يتحلل من وطنيته وانتمائه وحسه الوطنى .

(تصفيق)

السيد رئيس المجلس :

ارجو ختاما ان تنقلوا عنى إلى كافة اعضاء المجلس الموقر امتنانى البالغ لكل ما احتبانى به المجلس رئيسا واعضاء وامانة عامة من مساندة أصيلة تجلت فيما تلقيته من مظاهر الاعتزاز والتبريك اثر إنتخابى سكرتيرا عاما للامم المتحدة . واؤكد لسيادتكم انى سأحمل هذه المساندة معى ذخرا لمسئولياتى الجديدة ، وذخيرة استعين بها على تأدية مهامى بدءا من أول يناير سنة ١٩٩٢ . يظلنا الله جميعا لخدمة مصر اينما كنا وحيثما عملنا

« التوقيع »

دكتور بطرس بطرس غالى

القاهرة فى ١٤ من ديسمبر ١٩٩١

وقد احلت استقالة السيد العضو الزميل الدكتور بطرس بطرس غالى إلى مكتب المجلس للنظر فيها وتقديم تقرير بشأنها يعرض على المجلس إعمالا لحكم المادتين (٣٨٥ و ٣٨٦) من اللائحة الداخلية للمجلس وسوف يعرض تقرير مكتب المجلس فى جلسة يوم السبت ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٩١ .

● كلمات بعض السادة الاعضاء

رئيس المجلس :

السادة الأعضاء :

فى هذه الجلسة التى يحضرها معنا الزميل الدكتور بطرس بطرس غالى لنحتفل بانتقاله من موقع عمله السياسى الوطنى إلى افاق العمل السياسى العالمى ، رمزا لتاريخ الشرق العريق متزودا بأصالة حضارة تمتد جذورها لاكثر من سبعة الاف سنة ، فى هذه المناسبة الطيبة تقدم عدد كبير من السادة الاعضاء بطلب الكلمة للتعبير عن مشاعرهم ، وسوف أعطى الكلمة لمن طلبها بقدر ما يتسع وقت المجلس ، وسوف أعطى الكلمة لمن على معهم السيد العضو الدكتور بطرس غالى ، وايضا لممثل الهيئتين البرلمانيتين تعبيرا عن التعددية الحزبية التى هى اساس الديمقراطية فى مصر .

والكلمة الآن للسيد العضو كمال الشاذلى ، ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى ، فليتفضل .

(صوت من السيد العضو فكرى الجزار : لائحة باريس)

السيد العضو كمال الشاذلى :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الاخوة والاخوات أعضاء المجلس الموقر :

اسمحوا لى ان اتقدم بخالص التهنئة القلبية لاستاذى الدكتور بطرس بطرس غالى ، الذى شرفت بدراسة التنظيم الدولى فى حقوق القاهرة على يديه ، اهنىء الدكتور بطرس غالى السكرتير العام للامم المتحدة على هذه الثقة العظيمة التى منحها له العالم كله ، هذه الثقة التى تترجم بكل الوضوح مصر بين الامم .

(تصفيق)

كما انها ترجمة صادقة وامينة للمواقف الثابتة والمبدئية للرئيس محمد حسنى مبارك ، وسياسته الواثقة مع الحق والعدل والسلام فى مختلف القضايا عربيا وافريقيا ، بل وعلى مستوى العالم اجمع ، كل ذلك جعل اسم مصر وقيادتها محل تقدير من جميع الدول التى تنادى بالسلام والحوار لحل جميع المنازعات بين الدول ، مما حدا بجميع الزعماء فى العالم الى الوقوف بجانب انتخاب الدكتور بطرس غالى لهذا المنصب .

ايها الاخوة ، هل اتكلم عن الدكتور بطرس غالى بصفته نائبا لرئيس مجلس الوزراء للعلاقات الخارجية ، أم أتحدث عنه كقيادة حزبية ونائبا معنا فى البرلمان ، أم أتحدث عن دور بطرس غالى فى حركة الاشتراكية الدولية ، كنائب لرئيسها ، أم اتكلم عنه كخبير فى الشئون الافريقية ، أم كمتخصص فى عموم العالم الثالث ، كل هذه الخواطر تتزاحم فى ذهنى وانا اقدم له اخلص التهانى كاول مصرى ، فارس الريف يتولى منصب سكرتير عام الامم المتحدة .

الاخوات والاخوة اعضاء المجلس الموقر :

فخر لنا وللامة العربية والقارة الافريقية بل ولدول العالم الثالث ، ان يكون الدكتور بطرس بطرس غالى ، ابن مصر العريقة ، محل الثقة والاحترام فى العالم اجمع ، لقد ادى هذا الرجل واجبه تماما ومسئولياته التى حملها بكل الصدق والامانة ، فكان حقا جديرا بان يحظى بحب وتقدير وتكريم الشعب المصرى كله ، وساندت بكل قوة ، وصولا لهذا المنصب الرفيع ، وكان التحرك الايجابى للرئيس محمد حسنى مبارك واتصالاته مع زعماء العالم الذى حقق نتائجه الايجابية دعما لانتخاب الدكتور بطرس غالى سكرتيرا عاما للامم المتحدة وباجماع مشرف .

ايها الاخوة : نهنىء مصر قيادة وشعبا بهذا الحدث التاريخى ، ونهنىء الدكتور بطرس غالى من قلوبنا ، وندعو له بالتوفيق والنجاح فى مهامه ومسئولياته على المستوى العالمى ، وإننا نأمل ان يكون للامم المتحدة بقيادة الدكتور بطرس غالى دور هام وحيوى فى حل كثير من المشاكل بين شعوب العالم اجمع .

شكرا لكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(تصفيق)

رئيس المجلس :

الكلمة الآن ، للسيد العضو خالد محيى الدين ، ممثل الهيئة البرلمانية لحزب التجمع ، فليتفضل .

السيد العضو خالد محيى الدين :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ، السادة الزملاء :

نحن امام موقف يخص استقالة عضو زميل وعزيز علينا ، هو شخصية عامة ونائب رئيس مجلس الوزراء للعلاقات الخارجية ووزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين فى الخارج .

ولكننا نتكلم عن الدكتور بطرس غالى كشخصية عامة مصرية ونعتبر ان انتخابه سكرتيرا عاما للامم المتحدة فيه تكريم لكل مصرى ، ولكل عربى ، ولكل إفريقى ، وتكريم لكل شعوب العالم الثالث التى تأمل ان تكون الامم المتحدة فى قيامها بدورها تحت قيادة الدكتور بطرس غالى خير ضمين لتنفيذ قرارات الامم المتحدة وميثاقها الذى ارتضت به شعوب الارض جميعا ، وان يكون هذا الميثاق اساس التعاون فيما بينها .

إننا نعتبر ان انتخاب الدكتور بطرس غالى هو تكريم لمصر كلها ، تكريم لمصر فى جميع عهودها ، فقد كانت مصر فى كل عهودها حريصة على ميثاق الامم المتحدة وقراراتها ، ولكن بلا شك ان جهد اختيار الدكتور بطرس غالى فى هذا المنصب .

(تصفيق)

ولكنى اقول الدكتور بطرس غالى إننا نريده ان يكون سكرتيرا عاما للامم المتحدة نلجما ومحترما من كل الدول ، ونقول له إننا نطالبه الا ينحاز لاحد ولا لبلد إلا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها ، وان الالتزام بالشرعية الدولية يجب ان يكون له معنى واحد وهو الالتزام بنفس القوة بالشرعية الدولية فى جميع المناطق ، وإننا امام موقف جديد فى عالم جديد يحاول فيه الكبار ان يفرضوا شروطهم على الصغار ، ولذلك نناشده ان يتمسك بالميثاق وبقرارات الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن التمسك الكامل ، وان الامم المتحدة تلعب اليوم دورا هاما فى حياة الامم ، لان لجان حقوق الانسان تطلب الآن فى الامم المتحدة ، وتطلب الامم المتحدة للاشراف على الانتخابات وهذا شىء جيد ، ونطالبه بالمزيد من هذا لضمان الحرية واحترام حقوق الانسان ، ولكننا امام مواقف اخرى ، فبعض الدول تطالب بالتدخل العسكرى فى اراضى الدول الاخرى ، ولذلك نقول له إن المهمة صعبة ، ونريد منه التمسك بالميثاق وبقرارات الامم المتحدة ، ونحن واثقون انه سيكون كذلك وانه سيحتكم للقرارات والشرعية الدولية ، ويكون هو إذن فخرا لمصر ، وفخرا للعرب وفخرا لافريقيا ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(تصفيق) .

رئيس المجلس :
الكلمة للسيد العضو الدكتور محمد أحمد عبد اللاه ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية ، فليتفضل .

السيد العضو الدكتور محمد احمد عبد اللاه :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الاستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الاخوة والاخوات اعضاء المجلس الموقر :

إنه لمن الصعب على المرء حقا وهو يقف اليوم للاعراب عن تقديره واعتزازه باختيار استاذ جليل وصديق عزيز ودبلوماسي قدير كالدكتور بطرس غالى لمنصب السكرتير العام للامم المتحدة ، انه فعلا من الصعب أن أجد الكلمات الملائمة التى تتناسب قدره او العبارات التى يمكن ان يعبر بها الانسان عن مكنون فؤاده فى هذه المناسبة الجليلة . فالدكتور بطرس غالى هو الاكاديمى اللامع ، استاذ العلوم السياسية وخبير القانون الدولى ، والدبلوماسى المتمرس الذى جاب العالم شرقه وغربه من أجل قضايا الانسان فى كل مكان ، وهو المفكر الذى تجاوز بفكرة الزمان والمكان وتطلع دائما إلى البيت الانسانى الكبير الذى تتحقق فيه العدالة والمساواة بين الدول الكبيرة والصغيرة وتزول فيه الفجوة الهائلة بين الدول الغنية والفقيرة ، ويتعمق فى ظله احترام حقوق الانسان ، وهو فوق هذا وذاك ابن مصر العربية الافريقية صاحبة العطاء الحضارى الانسانى الذى لا ينضب ، فهو مصرى ، عربى ، إفريقى ، بالانتماء والاهتمام والثقافة ، عالمى بالمشاركة الفعالة فى كل مشكلات العالم وهمومه وبخاصة مشكلات العالم الثالث ، ولا شك أن انتخاب الدكتور بطرس غالى ابن مصر الدولة العربية الافريقية المنتمية الى العالم الثالث ، بالاجماع ، سواء من جانب ترشيح مجلس الامن له او تصديق الجمعية العامة على هذا الترشيح لتولى منصب السكرتير العام للامم المتحدة لهو تحية لمصر ولسياساتها المعتدلة المتوازنة التى يقود مسيرتها بكل حكمة واقتدار الرئيس محمد حسنى مبارك

(تصفيق)

كما أن ايضا تقدير لدور مصر الريادى فى المنطقة العربية والقارة الافريقية ، ولمساهماتها الفعالة على الساحة الدولية ، وجهودها البارزة المستمرة لاحلال السلام فى مختلف بقاع العالم ، انطلاقا من ايمانها الراسخ والعميق بأن السلام هو الخيار الأمثل أمام الجنس البشرى من أجل تأصيل رسالة الانسان فى التعمير والتنمية والتقدم .

ولقد جاء اختيار الدكتور بطرس غالى لتولى قيادة سفينة المنظمة الدولية فى هذه المرحلة الدقيقة من مراحل التاريخ التى يشهد فيها العالم تحولات جذرية هامة بدأت تتجسد فيها ملامح نظام دولى جديد ، تترسخ فيه قواعد الشرعية ، ويحل التعاون محل التناحر ، وتتزايدات هيبة الامم المتحدة ، وتعاظم دورها مع انتهاء الحرب الباردة ، والامل تزايد ايضا فى أن تصبح الامم المتحدة فى عصر الانفراج الدولى صمام الأمان وعامل التوازن فى العلاقات الدولية ، فامام المنظمة الدولية الكثير من القضايا والتحديات التى يتطلع المجتمع الدولى بأمل لان يجد لها الحلول الملائمة فى ظل النظام الدولى الجديد ، فهناك بؤر التوتر الكامنة والساخنة التى تهدد السلم والامن الدوليين فى بقاع مختلفة من العالم ، يأتى فى مقدمتها الصراع العربى الاسرائيلى الذى عاش مع المنظمة الدولية عمرها ، وهناك مشكلات المديونية الخارجية التى يفرض بقاؤها دون حل الكساد والازمة على الاغنياء والفقراء معا وتهدد النظام الاقتصادى العالمى ، وهناك انتشار أسلحة الدمار الشامل التى غدت كابوسا يؤرق قيم وحضارة الجنس البشرى ، وهناك المخدرات والسموم البيضاء التى تلقى بظلالها الكثيبة على المعمورة بأسرها ، وهناك مشكلات البيئة والتلوث ونقل التكنولوجيا .. وغيرها .

واذا كان الدكتور بطرس غالى السكرتير العام الجديد للامم المتحدة قد أكد بأصالته المصرية فى كلمته وهو يؤدى اليمين امام الجمعية العامة أن انتماءه لمصر العربية والافريقية يفرض عليه ان يعتنق ما يسرى فى عروق كل مصرى من ايمان بأن السلام والامن غاية ، والحوار والتفاوض اسلوب ، والوفاق والتعاون امل ، فإننا من مجلس الشعب المصرى اذ نؤكد على هذه المعانى السامية نتطلع الى ان يتحقق فى عهده إزالة كل بؤر التوتر التى تؤرق العالم وتهدد امنه وسلامة واستقراره ، وان يسود السلام والامن ربوع المعمورة وبخاصة فى منطقتنا العربية الحساسة من خلال تسوية سلمية عادلة ، دائمة ، وشاملة للصراع العربى الاسرائيلى ، تكفل للشعب الفلسطينى ممارسة حقوقه العادلة والمشروعة فى الحرية وتقرير المصير ، تسوية تعيد الحقوق لاصحابها وتكفل الامن والاستقرار لكل دول وشعوب المنطقة .

وفى النهاية اسمحوا لى - بهذه المناسبة - أن اتوجه من هنا ان التهنئة كل التهنئة التى نتقدم بها للدكتور بطرس غالى هى تهنئة لشعب مصر كله ، وقبل ذلك هى تهنئة لقائد المسيرة الذى قاد مسيرة السياسة الخارجية باقتدار وحكمه ، وأن موقف العالم وتكريمه واجماعه على الدكتور بطرس غالى هو اصدق دليل ساطع على تقدير العالم كله لسياسة مصر الحكيمة ولقائد مصر الرئيس محمد حسنى مبارك .

والسلام عليكم ورحمة وبركاته .

(تصفيق)

رئيس المجلس :
الكلمة للسيد العضو كمال هنرى بادير رئيس لجنة الدفاع والامن القومى والتعبئة القومية ، فليتفضل .

السيد العضو كمال هنرى بادير :

السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب ، الاخوة والاخوات اعضاء المجلس الموقر :

ان اختيار ابن مصر البار الدكتور بطرس غالى أمينا عاما للامم المتحدة يعتبر نصرا عظيما لمصر ومصدر فرح وفخر ليس لمصر وحدها بل للدول الافريقية والعربية جميعها .

الاستاذ الدكتور رئيس المجلس ، السادة الاعضاء :

ان هذا الاختيار تحكمه حقائق ثابته ، واهم هذه الحقائق واولها السياسة الحكيمة التى يقودها الرئيس مبارك ، وان هذا الاختيار يعكس تقدير المجتمع الدولى لدور مصر الرائد فى تحقيق ودفع مسيرة السلام العالمى ، السلام القائم على العدل ، ومساندة الشرعية الدولية ، وغير ذلك من التوجهات الثابتة الى تلقى تقديرا دوليا عاما ، شرقا وغربا ، شمالا وجنوبا . وثانى هذه الحقائق هو توافر المؤهلات المطلوبة فيمن يشغل هذا المنصب الكبير ، وخاصة فى الفترة القادمة بعد تصاعد دور المنظمة الدولية ، وبدء عصر التفاهم الدولى ، ولاشك أن الدكتور بطرس غالى يتحلى بكل الصفات والخبرات التى اهلته بجدارة لهذا الفوز الكبير الذى تحقق بإجماع منقطع النظير ، ولقد أكد جميع مندوبى التجمعات الدولية أن اختيار الدكتور بطرس غالى لهذا الموقع دليل قاطع على اختيار الشخص المناسب فى المكان المناسب وفى الوقت المناسب .

تهنئة قلبية خالصة للرئيس مبارك الذى رفع اسم مصر عاليا فى كل المحافل الدولية ، وتهنئة قلبية خالصة للزميل العزيز عضو مجلس الشعب الدكتور بطرس غالى على هذا الفوز الساحق ، مع تمنياتنا له بالتوفيق والنجاح فى مهامه الجسام الدولية القادمة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(تصفيق)

رئيس المجلس :
والكلمة الان للسيد العضو فكرى الجزار من المستقلين فليتفضل .

السيد العضو فكرى الجزار :

شكرا سيادة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله حينما رفعت يدى

بسيادة الرئيس باللائحة كانت القول الاتى ..

رئيس المجلس :
الكلمة للسيد العضو ، ولا محل الآن للتحدث فى الله اعطيت

السيد العضو فكرى الجزار :

بسيادة الرئيس ، حاضر المادة (٢٨٢) بتتيح الكلام من على ... وهذا الموقف من اجل المواقف ، من أجل المواقف قد لا تراه مصر مرة اخرى ...

رئيس المجلس :
اود ان اقول السيد العضو ان من حق المنصة ان تدير الجلسة وفقا للاصول

السيد العضو فكرى الجزار :

هذه الاصول قد نختلف عليها .

بسم الله الرحمن الرحيم

ان اختيار القيادة السياسية المصرية للدكتور بطرس غالى ليكون مرشح مصر لتولى ارفع منصب دولى وهو منصب الامين العام لهيئة الامم المتحدة هذا الاختيار من القيادة السياسية ذكاء يبلغ حد العبقرية ، فقد اختارت شخصية دبلوماسية دولية لها مكانتها على مستوى العالم ، واختارته ايضا لتقول للدنيا كلها ان مصر لا تعرف العنصرية العمياء ولا تعرف التعصب الدينى الاعمى ، هذا ما ارادت مصر ان تقوله للعالم كله ، وقد صدق العالم ما قالته مصر من انها لا تعرف العنصرية ، ولا تعرف التعصب الدينى المقيت ، صدقها العالم حين قالت بدليل ان كل دول العالم أجمعت على اختيار الدكتور بطرس غالى أمينا عاما لهيئة الامم المتحدة .

وكنت - أتمنى - إذا سمح لى السيد الرئيس ، انتى استأذنه - ان اتحدث عن فلسفة الاختيار ، اذا كان ممكنا اقول ، واذا كان غير ممكن .

رئيس المجلس :
ليس هناك مانع وارجو السيد العضو أن يركز فى حدود دقيقة .

السيد العضو فكرى الجزار :

حدود دقيقة فإننى ملتزم واعرف ما اقوله جيدا

هذه الشخصية جاءت على قدر ، جاءت على قدر ، ففى هذا العام يكون قد مضى على انتهاء الحروب الصليبية التى تسترت تحت راية الصليب - والصليب منها برىء - سبعمائة عام .

فى هذه المناسبة نقول للعالم كله ان مصر المؤمنة بمسلميها ومسيحييها لا تعرف العقد الطبقى او الحقد الاجتماعى او التعصب الدينى المقيت .

سيدى الرئيس :

لقد قال الدكتور بطرس غالى - فى حفل تنصيبه - كلمة رائعة ، قال ان انتمائى لمصر الدولة العربية الافريقية التى اضطلعت عبر عصور التاريخ بدور الجسر للثقافات ، والبوتقة التى تفاعلت فيها الحضارات والاديان ، يفرض على ان اعتنق ما يسرى فى عروق مصرى ، وما يتسم به فكره ووجدانه الا وهو ، ثلاثة أمور فى منتهى الايجاز والعظمة :

الايمان بأن السلام والامن غاية ، الحوار والتفاوض اسلوب ، والوفاق والتعاون امل

هذا دستور التزم به الرجل ، لانه تجرى فى عروقه دماء مصرية ، لقد قال ما يؤمن به كل مصرى ، ولا يملك كل مصرى ، وأى مصرى ، وقد عبر عن فكرة وعن وجدانه وعما يجرى فى عروقه وينبض به قلبه - الا ان ندعو الله ان يرعاه وان يوفقك وان يعينك على مسئولياتك الجسيمة فى ظروف فى غاية الصعوبة بعد أن فقد العالم التوازن الدولى

السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب الموقر ، حضرات نواب الشعب المحترمين :

ان مصر عليها واجب يفرضه عليها اختيار احد ابنائها امينا عاما للامم المتحدة ، وهو أن نلتزم تماما بميثاق حقوق الانسان حتى لا

يحرج الرجل ، وحتى لا يخجل

وقد بادر السيد وزير الداخلية بتصريح أسعد كل مصرى ، وأسعد عشاق الحرية فى العالم ، وهذا نص تصريحه كما نشرته كل الصحف المصرية بالامس ، يقول التصريح : صرح السيد محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية بأنه سيشترك ومعه وزير العدل ...

رئيس المجلس :
ارجو السيد العضو ان يكون حديثه فى اطار المناسبة .

السيد العضو فكرى الجزار :

انه فى اطار المناسبة ، اسمح لى وسيكون فى اطار المناسبة ..

رئيس المجلس :
ارجو ان تكون كلمة الزميل العزيز فى اطار ذلك

السيد العضو فكرى الجزار :

حاضر ، وعدد من الشخصيات العالمية ولجنة حقوق الانسان المصرية وكذلك لجنة حقوق الانسان العالمية فى مناظرة عالمية عن حقوق الانسان فى مصر ، وذلك للرد على الاتهامات الموجهة الى الامن فى مصر .

هذا تصريح السيد وزير الداخلية بالامس ، وارجو واتمنى ان يسبق هذه المناظرة التاريخية التى يترقبها كل مصرى ، بل كل محب لمصر ، ان يسبقها الغاء حالة الطوارىء فى مصر ، والسلام عليكم ورحمة وبركاته .

رئيس المجلس :
والكلمة الان للسيدة العضو الدكتورة حورية توفيق مجاهد عن المرأة ، وخاصة انها رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية التى يعمل فيها الاستاذ الدكتور بطرس غالى استاذا ، فلتتفضل

السيدة العضو الدكتورة حورية توفيق مجاهد :

السيد الاستاذ رئيس المجلس ، الاخوة والاخوات اعضاء المجلس الموقر :

فى الواقع كان سيحزننى كثيرا الا اقول كلمة حق فى استاذى ومعلمى الدكتور بطرس غالى ، لقد عرفت استاذى الدكتور بطرس غالى ، منذ اكثر من ثلاثين عام ، كاستاذ ومعلم لم يبخل على تلاميذه بالعطاء والتوجيه والعلم الغزير ، فكنت اول من تخرج على يديه معيدة فى قسم العلوم السياسية ، كما كنت اول من حصل على الماجستير بهديه وبفضل توجيه ، وعرفته رئيسا لقسم العلوم السياسية الذى اتشرف برئاسته الان ، والذى رأسه لمدة تسع سنوات - وهى اطول مدة تولاها رئيس لهذا القسم - فكان نعم القائد والرائد ، كما عرفته باحثا مرموقا متعمقا ، أسس مجلة السياسة الدولية كأول مجلة من نوعها وموضوعيتها فى مصر بل وفى العالم العربى ، وعرفته كما يعرفه الجميع سياسيا ماهرا ودبلوماسيا مشهودا له كوزير ونائب لرئيس مجلس الوزراء لمدة نحو اربعة عشر عاما أرسى خلالها العلاقات القوية مع الدول النامية عامة والافريقية خاصة .

وفى كل هذه الابعاد كان استاذى الدكتور بطرس غالى مثالا للاخلاق والموضوعية والقيم والتواضع - تواضع العلماء - اعطانا نحن تلاميذه الدليل على ان اقصر الطرق النجاح هو الخط المستقيم ، فقد ترفع باستمرار عن الصغائر التى يفرضها البعض على الاخرين ، ومضى فى طريقه يعطى ويجتهد فكان تجاحه عليها لكل هذا العطاء والعمل ، ومن ثم كان انتخابه بالاجماع امينا عاما للامم المتحدة رمزا لهذا العطاء والجهد ، واذا كنا سنفتقده بيننا ، الا انه سيظل دائما علما فوق العالم يشهد بمكانة مصر وقيادتها ورؤيتها القادرة على تقديم شخصيات عالمية ، كما يشهد بنجاح القيم والمبادىء التى سار دائما عليها ، وفق الله الدكتور بطرس غالى وجزاه عنا كل خير

● كلمة الحكومة

رئيس المجلس :
والان ليتفضل السيد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس

الوزراء ، بالقاء [redacted] الحكومة .
السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :
شكرا سيادة الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد هذه الكلمات ، فإننى حقيقة سأقتصر على بعض المعانى التى اشعر بها بمناسبة اختيار الاخ الفاضل الدكتور بطرس غالى أمينا عاما للأمم المتحدة .

ان اختيار الدكتور بطرس غالى هو فى واقع الامر تكريم لمصر ولقيادتها السياسية اولا ، كما انه ايضا تكريم للأمة العربية وللقارة الافريقية ، ومن هنا اشعر بسعادة كبيرة لاختيار سيادته لهذا المنصب الرفيع ، وفى نفس الوقت اشعر ان هذه الاختيار صادفاهله تماما لما يتمتع به الاخ الدكتور بطرس غالى من صفات شخصية خلقا وعلما وخبرة ، وفى نفس الوقت لما اعرفه عنه من جدية فى العلم وحرص على تأديته بكل اتقان ، وانني على يقين من أن موقعه الجديد سيمكن الامم المتحدة من ان تضطلع بمسئولياتها التى اسندت اليها بميثاقها على اكمل وجه ، لما يتمتع به كما ذكرت من علم وخبرة

معنى اخر اود ان اشير اليه ، وهو انه بقدر سعادتنا جميعا لما يعكسه هذا الاختيار من تقدير لمصر ولشخص الدكتور بطرس غالى ، فإننى اشعر فى نفس الوقت - ببعض القلق لخلو مكانه وخلو مقعده غلا مجاي اوزلاء كما تشعرون تماما - وكما عبرتهم تماما - ببعض القلق بمناصبه خلو مكانه فى مجلس الشعب ، وواقع الامر ان هذه هى طبيعة العمل فى الامم المتحدة كما ذكر سيادته فى خطاب استقالته الذى رفعه الى المجلس .

ان مقتضيات الانتماء الى الامم المتحدة ان يكون الولاء للامم المتحدة أولا ، ولكننى متأكد من أن ما ذكره فى نهاية خطابه سيكون رائدا لكل من يعمل خارج مصر وبصفة خاصة من يعملون فى الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الاقليمية ، انهم رغم بعدهم عن مصر الا ان وطنيتهم وانتماءهم للوطن هو الاساس ، فمصر هى الملاذ الاول والاخير لنا جميعا

وبهذه المناسبة ، فإننى ادعو لمصر بكل العزة والفخار ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
(تصفيق)

● كلمة السيد العضو الدكتور بطرس بطرس غالى

رئيس المجلس :
والان ادعو السيد العضو الدكتور بطرس بطرس غالى ، للتحدث من على المنبر ، فليتفضل (تصفيق)

السيد العضو الدكتور بطرس بطرس غالى :
السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب :
فى البداية أريد أن اقدم الشكر ، الشكر الجزيل للسيد الرئيس [redacted] حسنى مبارك

(تصفيق)
كما اريد ان اقدم الشكر لاعضاء مجلس الوزراء واعضاء مجلس الشعب للمساعدة والمساندة التى قدمت لى اثناء الحملة الانتخابية التى ادت الى انتخابى لمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة

السيد الرئيس ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، وقد وقعت مصر على هذا الميثاق ، كما وافق البرلمان المصرى عام ١٩٤٥ على هذا الميثاق ، وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة فلا يجوز لى ان اكون مرتبطا ارتباطا سياسيا او دستوريا أو حزبيا مع المؤسسات المصرية ، لذا اجد لزاما على ان اضع بين ايديكم استقالتى كعضو فى هذا المجلس الموقر ، كما جاء فى الرسالة التى ارسلتها الى سيادتكم ياسيادة الرئيس . واننى اذ اقدم هذه الاستقالة يجب ان يسجل بكل الصدق مدى اعتزازى بالفترة التى كنت فيها عضوا فى هذا المجلس العظيم السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب

ان المهمة الجديدة التى كلفت بها من قبل المجتمع الدولى سوف تتطلب منى ما يأتى
اولا : ان اعمل من اجل تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وأن اعمل على بناء دبلوماسية وقائية لكى نحتوى المنازعات قبل ان تنفجر
ثانيا : ان اعمل من اجل تخفيض التسلح
ثالثا : ان اعمل من اجل تنشيط التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين الشعوب ، وأخيرا ان اعمل من اجل الدفاع عن حقوق الانسان والحريات السياسية

سيادة الرئيس ، ان وظيفتى الجديدة من المستحيل ان تؤثر على الرابطة الروحية والقلبية والوجدانية بينى وبين بلادى
(تصفيق)
تلك الرابطة المقدسة ستظل فى وجدانى وتحكم رؤيتى للامور ومشاركتى للقضايا الدولية
سيادة الرئيس : مرة اخرى أريد ان اكرر الشكر للزملاء والاخوة اعضاء مجلس الشعب ، وشكرا
(تصفيق)

رئيس المجلس :
شكرا لسيادة الدكتور بطرس غالى
(صوت من السيد العضو توفيق زغلول : أريد صورة من ورقة الاستقالة التى تقدم بها الدكتور بطرس بطرس غالى لمعرفة موعدها)

رئيس المجلس :
الاستقالة أحيلت الى مكتب المجلس لينظر فيها لتعرض على المجلس فى جلسة يوم السبت ٢٨ من هذا الشهر ، وقد قلت ذلك لم تسمعنى لانك كنت خارج قاعة الجلسة ، وقد قرأت الاستقالة جيدا ، وتأكد ان رئيس المجلس يطبق اللائحة تماما .

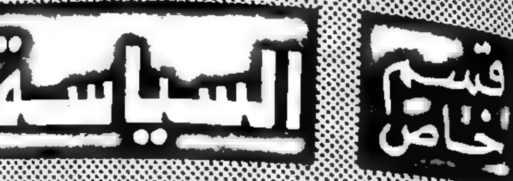

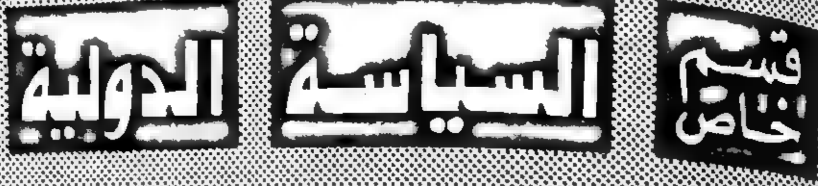

إنهيار الاتحاد السوفيتى وتأثيراته على الوطن العربى

(ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)

المحتويات

(١) تقديم

د . طه عبد العليم طه

يضم هذا الملف للسياسة الدولية مجموعة الاوراق الرئيسية التى قدمت الى ندوة نظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام يومى ٢٢ - ٢٣ فبراير ١٩٩٢ .

وقد شهدت الندوة مناقشات موضوعية مثمرة ، دارت حول اوراق العمل والدراسات التى قدمها المتحدثون ، وحول المداخلات والتعقيبات .. ولا يعكس هذا الملف كامل اعمال الندوة ، التى يجرى اعدادها للاصدار فى كتاب فى أسرع وقت . بيد أن أهمية الموضوع المطروح ، والاهتمام الكبير بالندوة ، دفعنا الى التعجيل بنشر اوراق المتحدثين .

■ ● ■

ويتلخص المنطق الكامن وراء تحديد موضوعات الأوراق المقدمة فى أن تأثيرات انهيار الاتحاد السوفيتى ، يصعب تحديدها بغير تحليل المقدمات التى قادت الى الانهيار ، والتداعيات التى ترتبت عليه ، والاحتمالات التى قد يسفر عنها . ولذلك فان الاوراق الثلاث الاولى ، والمداخلات التى قدمت تصورات بديله أو غطت زوايا مكملة ، كانت موضوعاتها هى : لماذا انهار الاتحاد السوفيتى ؟ . وورقة الاتحاد السوفيتى ومصير الكومنولث . والصراع على السلطة فى روسيا الاتحادية . ومن جهة أخرى ، فان تحليل تأثيرات هذا الانهيار على الوطن العربى قد تركزت على الآثار المباشرة المترتبة على المتغيرات الجديدة والمتوقعة للتفاعلات العربية مع ورثة الاتحاد السوفيتى السابق . وبذلك فان الآثار غير المباشرة المترتبة على المتغيرات العالمية التى دفعت فى اتجاه الانهيار او ترتبت عليه او تتطور نتيجة له لم تكن موضوعا للتركيز وان تطرقت اليها الندوة بالضرورة . وهكذا ، فان الاوراق الثلاث الاخيرة تناولت قضايا : العرب فيما بعد العصر السوفيتى : المخاطر والفرص ، والعلاقات العربية فى اولويات الجمهوريات المستقلة ، والخريطة الجديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة .

■ ● ■

وقد أثارت ورقة العمل التى قدمها الاستاذ محمد سيد احمد ، حول « لماذا انهار الاتحاد السوفيتى ؟ » ، تساؤلات تاريخية نظرية تتمحور حول « قضية المنتهى التاريخية » . وبدءا من اثارة هذه القضية ، فانه يضع فى بؤرة التحليل قضية الاشتراكية : بنائها ومآزقها وانهيارها ومصيرها . ورغم طرح القضية من منظور فلسفى عالمى ، فان دراسة الحالة السوفيتية كانت المرجع للتحليل النقدى الموضوعى الذى تضمنته الورقة . وفى تحليل اسباب المأزق الذى قاد الى الانهيار ترصد الورقة اولا : « افلاس الايديولوجية » فى المجتمعات الاشتراكية وتحولها الى « مؤسسات قمع للجماهير » بواسطة طبقة المنتفعين بالمؤسسات الاشتراكية » . وترى ان الاشتراكية باعتبارها علم « الهندسة الاجتماعية » اصبحت مفارقة للحياة . وبهذا وذاك ، غاب « عنصر التماسك » الذى تجسده « الايديولوجية الطبقية » وانتعشت « عوامل التفكيك » متمثلة فى الايديولوجيات الدينية والقومية والعرقية . وتؤكد الورقة ثانيا : ان التجربة السوفيتية اظهرت انه من الصعب فى ذراع التاريخ ، وان وسائل بناء الاشتراكية حملت فى طياتها تعريض البشرية للهلاك . وانها اسهمت فى تطوير الرأسمالية الغد خليقة بانهاء التاريخ وتحقيق العدل للشعوب ، فانه يرى ان الاشتراكية « سوف تكون عالمية او لا تكون اصلا ، وان « جولة فى طريق بناء الاشتراكية قد انتهت الى مأزق تاريخى » ، ولكن سوف تكون هناك جولات أخرى واخرى .

● ● ●

وحول نشأة وحالة ومصير الكومنولث تطرح ورقة د . طه عبد العليم حول « ورقة الاتحاد السوفيتى ومصير الكومنولث » ، ثلاث مجموعات من القضايا والتساؤلات . الاولى حول أسباب **نشأة رابطة الكومنولث** وتوضح الورقة ان الاتحاد السوفيتى كان وريثا للامبراطورية الروسية التى قامت على أساس التوسع الاقليمى « الاستعمار الداخلى » ، وانه مثل سجن تاريخيا للشعوب بما فيها الشعب الروسى . وتحاول الورقة كشف منطق الانهيار عبر اضعاف الدولة الشمولية ، وانقسام النخبة الحاكمة ، وتقويض اقتصاد الاوامر ، والتسليم بالبعث القومى ، وذلك فى عهد جورباتشوف الذى قاد ثورة التحديث والجلاسنوست واعادة البناء والتفكير الجديد . وتتوقف الورقة عند انقلاب اغسطس الفاشل الذى انهى « عنصر التماسك » متمثلا فى « قوة ردع » جهاز القمع للدولة الشمولية . والثانية : **حول** حالة الكومنولث . واكدت على ضرورة رصد التمايز بين الدول والمجموعات الفرعية للدول اعضاء الكومنولث اقليميا وثقافيا ، ومن حيث : القدرات الاقتصادية والعسكرية ، والنخب الحاكمة والتركيب القومى ، والمساحة والسكان ، والموارد الطبيعية والقدرة التكنولوجية ، والقوى السياسية المعارضة ، وصراع السلطة . كما شددت على أهمية دراسة وضع روسيا الاتحادية كوريث شرعى ووحيد للقوة العظمى السوفيتية ، والجمهوريات الاسلامية الاسيوية بروابط الجوار والثقافة والدين التى تشدها الى الشرق الاوسط والوطن العربى .

والثالثة : **حول مصير الكومنولث** : واكدت الورقة على ضرورة تحليل المصالح والمخاوف التى تبقى على الكومنولث ، والتناقضات التى تهدده وخاصة اعادة ترسيم الحدود ، تفجر الصراعات القومية ، تقسيم القوات المسلحة ، وبينما تستبعد الورقة احتمال الاتحاد السوفيتى السابق فانها لا تستبعد بعث الامبراطورية الروسية على الاقل فى علاقة المركز الروسى بالاطراف الاسيوية ، وترجح الحل الوسط فى الخلاف حول القرم الذى دونه حرب اهلية لامحالة .

وحول قضية « **الصراع على السلطة فى روسيا الاتحادية** » يتناول الاستاذ لطفى الخولى فى ورقته تطور الصراع على السلطة فى الاتحاد السوفيتى بعد ثورة البيرويسترويكا ، وقبل وبعد انقلاب اغسطس ، ثم فى اعقاب اعلان الكومنولث .

وتؤكد الورقة **اولا** : ان السنوات الاولى للبيريسترويكا شهدت انقساما بين اغلبية ساحقة موحدة تدعم ثورة البيريسترويكا بقيادة جورباتشوف . واقلية بيروقراطية مفككة فى جهاز الدولة الحزبى والامنى والعسكرى . وتوضح أن الصراع احتدمت شدته ازاء توحد الاقلية دفاعا عن مصالحها وامتيازاتها ، وانقسام قوى البيريسترويكا .

وترسم الورقة **ثانيا** : خريطة « فوضى التعددية الحزبية » التى قادت الى احباط تدميرى للنفس والمجتمع ووحدة الدولة فى بلد لم يعرف التقاليد الديموقراطية . ثم تشير الى مقدمات انقلاب اغسطس الذى تراه الورقة « حركة ضغط فى اطار البيريسترويكا والنظام الذى يترأسه جورباتشوف » من جانب « يمين البيريسترويكا » . ثم تتطرق الورقة الى علامات الاستفهام التى احاطت بأحداث الانقلاب السوفيتى ، والى تداعيات الانقلاب الليبرالى بزعامة يلتسين .

وتقول الورقة **ثالثا** : ان عودة الاتحاد السوفيتى وجورباتشوف فى المستقبل احتمال لا يمكن تجاهله او اسقاطه طالما ان فترة الانتقال لاتزال مفتوحة بكل صراعاتها . وتؤكد ان تفكك الاتحاد السوفيتى الى كومنولث الجمهوريات المستقلة لن يحل مشاكل فترة الانتقال سواء على الصعيد السوفيتى او الصعيد العالمى . وتوجز تناقضات الكومنولث ، واخطار توزيع التركة السوفيتية ، ونفوذ القوى المحافظة والمعارضة لسلطة يلتسين ، والازمة الاقتصادية الطاحنة . ثم تطرح احتمال وصول الفاشية تحت اردية اشتراكية او ليبرالية الى السلطة ازاء العجز عن تجاوز الازمة الشاملة .

● ● ●

وفى تحليل تأثيرات انهيار الاتحاد السوفيتى على الوطن العربى ، فان ورقة د . محمد السيد سليم « العرب فيما بعد العصر السوفيتى : المخاطر والفرص » ، تركز على الآثار المباشرة للانهيار على اساس التحليل المقارن مع ما كان قائما قبل التفكك ، من جهة ، وعلى نتائج التفكك دون عواقب ما ترتب عليه من تطورات دولية من جهة ثانية . وتورد الورقة اولا : تحفظات بأنه ليس ثمة اتفاق على معايير تقيم نتائج الانهيار ، وان الوطن العربى ليس وحدة متجانسة المصالح ، فضلا عن تباين مواقف الورقة بعدم التأكد بصدد مصير الكومنولث .

وتعرض الورقة ثانيا : لاوضاع واولويات وتوجهات

الدول التى استولت عن الاتحاد السوفيتى السابق ، وتركز من جهة ، على ما تسميه « روسيا التابعة للولايات المتحدة » مؤكدة على اولوية التحالف الروسى الامريكى ، كعامل محدد للسياسة الخارجية الروسية ، على الصعيد العالمى وتجاه الوطن العربى . ومن جهة ثانية ، على ما تصفه « بالجمهوريات الاسلامية الساعية نحو التنمية » وتؤكد على اولوية « المصالح الاقتصادية فى علاقاتها الدولية ، وعلى توجهها الى « النموذج العلمانى التركى » .

وتتناول الورقة **ثالثا** : النتائج المتباينة لاختلال التوازن الدولى ، وتبرز بينها : انعدام هامش المنادرة المستقلة ، وتدهور المكانة الدولية ، للوطن العربى ، . والهيمنة الامريكية التى تنزع الى تسوية النزاعات تحت اشراف امريكى منفرد ، فضلا عن تحويل الامم المتحدة الى مؤسسة « تابعة » للولايات المتحدة . ثم تشير الى الاثر السلبى لتفكك الاتحاد السوفيتى على التوازن العربى مع دول الجوار ، العربى مع دول الجوار ، والى تطور العلاقات الاسرائيلية مع الجمهوريات الاسلامية ، فضلا عن ارتقاء علاقات الاخيرة مع تركيا وايران . كما تؤكد الورقة ان السياسة الروسية خسارة للعرب مقارنة بالسياسة الجورباتشوفية تجاه تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ثم توجز الورقة الاثار الاقتصادية والاجتماعية والفكرية لتفكك الاتحاد السوفيتى على الوطن العربى .

وأما ورقة أ . صلاح بسيونى حول « **العلاقات العربية فى اولويات الجمهوريات المستقلة** » ، فانها تبدأ بتحليل السياسة السوفيتية تجاه العالم العربى ، ثم تستشرف المتغيرات الجديدة فى توجهات الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق تجاه الوطن العربى .

وتوضح الورقة **أولا** : عملية صناعة القرار السياسى والاقتصادى الخارجى للاتحاد السوفيتى السابق . وتؤكد ، من جهة ، ان « الجمهوريات لم يكن لها اى دور » فى عملية صناعة القرار . وتشير ، من جهة ثانية ، الى هيمنة الروس فى نخبة صناعة القرار الحزبى ثم الرئاسى فى المركز السوفيتى السابق . وترى ان الهدف المحورى الروسى ثم للدولة السوفيتية تجاه العالم العربى هو الوصول الى المياه الدافئة . وتؤكد ان دعم العرب كان فى حدود خط احمر هو عدم التورط فى مجابهة مع الولايات المتحدة . وان سياسة التفكير الجديد لم تغير من العناصر الجوهرية للسياسة السوفيتية التى تعارضت كثيرا مع السياسة العربية .

وتستبعد الورقة **ثانيا** : تبدلا رئيسيا فى فترة الانتقال الحالية لسياسة الاتحاد السوفيتى العربية . وترى ان مصلحة روسيا هى استمرار وتنمية جسور الصداقة مع العالم العربى .. وتتوقع ان يستمر الموقف الروسى المؤيد للحقوق العربية بالتوافق مع مواقف الجماعة الاوروبية رغم الصداقة الروسية الامريكية . ثم تشدد الورقة على الدور المباشر والمؤثر للسياسة الخارجية الروسية فى اطار الكومنولث . وتؤكد على اولوية الروابط الاقتصادية رغم كفاية الروابط الدينية فى العلاقات العربية مع الجمهوريات الاسلامية . وانه فى سياق التوجهات الاقليمية لدول الكومنولث ستبقى هذه الجمهوريات اوسطية . وترى الورقة ان مخاطر تطور العلاقات بين هذه الجمهوريات وكل من تركيا وايران تحد منها فى التوافق مع سياسة موسكو ، والرغبة فى علاقات متميزة مع العالم العربى بحكم الرابطة الاسلامية الثقافية ، فضلا عن ان الدعم الامريكى الاوروبى للدور التركى فى الجمهورات الاسلامية يتوافق مع نزعة تركية للتنسيق مع مصر .

● ● ●

واخيرا ، فان ورقة أ . حسن قنديل حول « **خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة** » ، تتناول مستقبل هذه العلاقات من منظور ورثة الاتحاد السوفيتى ثم من منظور الدول العربية .

وتوضح الورقة **اولا** : فيما يتعلق بورثة الاتحاد السوفيتى ، انه لا توجد مصالح اقتصادية وتجارية خاصة تدفع بدول البلطيق للتوجه الى الدول العربية . وان روسيا « تسير فى ظل » الولايات المتحدة فى مفاوضات تسوية مشكلة الشرق الاوسط . وان اوكرانيا بدافع تنمية صادراتها ورغم توجهها الى الغرب ستتجه الى الجنوب والعرب . وان بيلاروسيا ستتجه اساسا الى الغرب . وان جمهوريات القوقاز ومولدافا ستتجه نحو الشمال فى اتجاه روسيا واوكرانيا . وتؤكد الورقة على الميزة النسبية لتركيا فى توجهات هذه الجمهوريات ، واستمرار دور الاقليات الروسية فى تسيير امورها لوقت طويل ، كما تبرز دور مصر والازهر الهام بالنظر ، للحاجة الى العودة للاسلام ، فى تلك الجمهوريات .

وتصنف الورقة **ثانيا** : الدول العربية فى علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى السابق . وتميز سوريا التى اعتمدت على السلاح السوفيتى ، ومصر التى اعتمدت على السوق السوفيتى لتصريف المصنوعات واستيراد الخامات والمعدات . كما تشير الى البلدان العربية الاخرى ، ذات العلاقات الطيبة ، او العادية ، او السيئة فضلا عن تلك التى لم تربطها علاقات على الاطلاق مع الاتحاد السوفيتى السابق وتخلص الورقة الى اسبقية العلاقات الاقتصادية مقارنة بالعلاقات السياسية بالنسبة لروسيا واوكرانيا فيما يتعلق بالتوجه الى العالم العربى ، وتوجه تطلع الجمهوريات الاسلامية الى الاستثمار والعون من دول الخليج ، وتبرز الورقة عاملا مستقبليا حاسما سيؤثر على العلاقات الدولية والعربية للدول المستقلة وهو استعادة قوة جذب المركز الروسى للاطراف التى ابتعدت عنه .

[٢] لمـــاذا إنهـــار الاتحـــاد الســـوفيتى ؟

محمد سيد احمد

١ - السؤال فى حد ذاته يطرح افتراض ان انهيار الاتحاد السوفيتى لم يكن امرا « طبيعيا » أو متوقعا .. لضية « الحتمية التاريخية » ، تصور ان الاتحاد السوفيتى كان نتاج مسار تاريخى لامهرب منه .

٢ - الخطأ المتمثل فى ان ناخذ بالتصور المضاد ، وهو ان الاتحاد السوفيتى كان لامفر من ان ينهار ، ان عاجلا أو اجلا .. وهذه صيغة اخرى لفكرة « الحتمية » .

٣ - اشكالية « مرجعية » الاشتراكية .. « السلفية الاشتراكية » .. ماركس مادى جدلى ، ومادى تاريخى ، ومع ذلك وضع الماركسيون فكر ماركس فوق التاريخ .. اذا ما خالف المسار التاريخى تنبوءات ماركس ، فان « المخطىء » هو التاريخ ، وليس ماركس ! .

٤ - هل كان الخطأ فى الستالينية ، فى اللينينية ؟ فى الماركسية ذاتها ؟ والرد على هذه الاسئلة تستوجب طرح اشكالية « الاشتراكية والتخلف » .. ماركس نظر الى الاشتراكية على انها « نتاج » وليس فقط « نقيض » الراسمالية .. فهل من اشتراكية بمعزل عن الراسمالية ؟ .. قانون « وحدة الاضداد » ..

٥ - مسار الاشتراكية لو كانت قد انطلقت اصلا من موقع الدول الرأسمالية الاكثر تقدما ..

٦ - مراحل تطور التجربة السوفيتية :

- المرحلة اللينينية (ومخالفة تعاليم ماركس بضرورة انطلاق التجربة الاشتراكية من اكثر مواقع الراسمالية تقدما) .
- المرحلة الستالينية (وحسم قضية « اقامة الاشتراكية فى بلد واحد » .. عملية « لى ذراع التاريخ ») .
- الحرب العالمية الثانية (والتحدى الاعظم) .
- انتصار الاتحاد السوفيتى فى الحرب وذروة حكم ستالين (الاتحاد السوفيتى « يجسد حركة التاريخ ») .
- المرحلة الخروشوفية (المؤتمر العشرون واعادة طرح الاساسيات) .
- مرحلة بريجينيف (محاولة تجميد عملية المراجعة وارجاء حسم متطلباتها) .
- مرحلة جورباتشوف (المراجعة الشاملة تفرض نفسها

(★) تقدم هذه الورقة نظرة عامة حول اسباب انهيار الاتحاد السوفيتى ، من خلال ارجاع هذا الانهيار الى الافلاس الايديولوجى الشامل فى المجتمعات الاشتراكية . بحيث شكل هذا الافلاس مقدمة موضوعية لتداعى وانهيار الدولة السوفيتية . وتعتمد هذه الورقة على مجموعة من المقالات والمحاضرات التى كان الاستاذ محمد سيد احمد قد اعدها او القاها فى مناسبات مختلفة حول هذا الشأن . وفى هذا السياق ، تنقسم الورقة الى ثلاثة اجزاء رئيسية . يتناول اولها البيريسترويكا ومقدمات الانهيار ، ويتعرض ثانيها لاسباب الانهيار ، اما ثالثها ، فيتعرض لمتغيرات مرحلة مابعد الانهيار (المحرر)

فرضا .. موقع « البريسترويكا » من التاريخ .. هل كان من الممكن ان تكون « البيرسترويكا » اساسا لصورة بديلة عن الاشتراكية ؟ عن الاتحاد السوفيتى ؟ .. ام كانت بالضرورة تعبيرا عن عملية « فك اشتباك » مع الغرب ، ومحاولة ضمان انهاء التجربة برمتها بالطرق السلمية - اى مع تحاشى نشوب حرب تعرض االجنس البشرى للهلاك الشامل ؟) .

٧ - اشكالية « ترحيل » التناقضات الطبقية من المجال « الاجتماعى » الى المجال « العسكرى » .. دلالة - ومدى « شرعية » - تحويل الصراع الطبقى - عالميا - الى مواجهة بين كتلتين عسكريتين ؟

٨ - الاشتراكية وتكنولوجيا العصر - اشكالية « اللحاق التكنولوجى » . هل كان « اللحاق » ممكنا ؟ .. هل الاشتراكية ، فى ضوء انجازات الثـورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، مازالت « ضرورة » .

٩ - الاتحاد السوفيتى والقضية القومية .. مدى تاثيرا اشكالية « التعدد » و « التنوع » القومى فى تقرير مسار - ومصير - التجربة السوفيتية .. اشكالية علاقة القضية القومية بقضية التخلف .

١٠ - موقع الاتحاد السوفيتى فى التاريخ . هل كان فى النهاية محاولة « للى ذراع » التاريخ ؟ .. هل نهض ، مع الوجهة الموضوعية ، بدور « تجديدى » للراسمالية ، بدلا من النهوض بدوره المعلن فى الاطاحة بها ؟ .. معنى ذلك بالنسبة للاشتراكية مستقبلا .. المجتمع الاشتراكى بصفته مجتمعا « يهيمن على مقدراته » .. ماهى متطلبات هذه « الهيمنة » ؟ هل من تعريف لفكرة « الهيمنة » فى هذا السياق ؟

البيريسترويكا ومقدمات الانهيار :

من الامور الملفتة للنظر افلاس الايديولوجية افلاسا شاملا فى المجتمعات الاشتراكية والسبب الذى يبدو لى اكثر بداهة من غيره هو ان « الايديولوجية » قد تحولت الى « مؤسسات » تنسب لنفسها صفـة تجسيد الايديولوجية بينما اصبحت هذه « المؤسسات » فى نظر الجماهير « ادوات كبت » ، ولم تعد لها جاذبية . ولم تعد تمثل عنصر الهام .

اصبحت الايديولوجية ، فى نظر الجماهير ، مبرر اقامة بناء مؤسسى ينطوى على قدر كبير من الكبت ، مصدره الادعاء بأن كثيرا مما تتطلع اليه الجماهير انحراف عن المبدأ الايديولوجى السليم ، وتعبير عن تطلعات طبقية تتعارض مع الموقف البروليتارى الصحيح ، ومع المسلك الذى يفضى فى النهاية الى المستقبل المشرق المنشود ، مستقبل الاشتراكية والشيوعية . وفى نفس الوقت تفشى الفساد نتيجة هذا الكبت ، ونشأت « طبقة جديدة » (على حد قول دجيلاس) ، طبقة المنتفعين بالمؤسسات الاشتراكية .

ترتب على ذلك منطق ينطوى على تنافس داخلى ، فان المفترض فى المبدأ الاشتراكى لقدرته على تحقيق حياة للجماهير تزداد ازدهارا . والملحوظ والمحسوس تجربة عملية نقيض ذلك على خط مستقيم .

لقد اصبح علم الاشتراكية ، علم « الهندسة الاجتماعية » ، علما مفقرا للحياة ، بدلا من ان يكون علما مثريا لها . فان « الهندسة الاجتماعية » انما كانت تعنى فى النهاية تطويع الاحتمالات الواردة اجتماعيا لقوالب مصبوبة سلفا ، بدلا من استثمار الفرص المتاحة حقيقة من اجل زيادتها ازدهارا .

لقد اصبح « التخطيط الاشتراكى » ينطوى على عملية افقار ، بدلا من ان ينطوى على عملية اثراء . وهذا عيب يمس الايديولوجية فى الصميم ، ذلك ان المقصود بالتخطيط هو اعادة ترتيب الفرص المتاحة واستثمارها استثمارا واعيا افضل ، كى تسفر العملية فى النهاية عن نقيض هذه الغاية . واذا اخذنا بما جرى فى الاتحاد السوفيتى السابق ، كان واضحا ان المؤسسات الوحيدة التى استمرت تحرص على وحدة الاتحاد السوفيتى ككيان ، هى الحزب والمخابرات والجيش فقط ، وكلها مؤسسات منظور لها على انها ادوات كبت ، بينما تعددت صور التفكك لاسباب قومية ، ودينية ، الخ .. فان هذا مؤشر عن ان عنصر « التماسك » الذى كان من المفترض ان يستمد كيانه وحيويته من « الايديولوجية » ، لم يعد قائما - وان هذا التماسك يتحقق اساسا فى صورة مؤسسات ، بما تملكه من قدرات كابته ، الى حد ان ادوات قمع صريحة كالجيش والمخابرات اصبحت تطرح على قدم المساواة مع الحزب وتباشر نفس الوظائف ! .

لقد بدلت « الايديولوجية » بمؤسسات نسبت نفسها الى الايديولوجية ، وبدلا من ان تحقق رسالة الايديولوجية ، وهى رسالة تحرير ، اصبحت هذه المؤسسات ترمز لنقيض هذا المعنى ، وترمز لمعنى الكبت ! لقد ترتب على ذلك ان المؤسسات عبرت فى النهاية عن نقيض معنى الايديولوجية .. لقد اصبحت تنسب اليها صفات هذه الايديـولوجيـة حتى اصبحت الايديولوجية ذاتها تعتبر عنصر كبت ، وليس فقط المؤسسات التى اريد بها تجسيد الايديولوجية ، والنتيجة تشوية الايديولوجية وافقادها رسالتها الاصلية .

وقد ترتب على غياب الايديولوجية القائمة على « البعد الطبقى » انتعاش لايديولوجيات اخرى بديلة ، مثل الايديولوجية الـدينية ، والايديولـوجية القـومية ، والايديولوجية العرقية ، الخ .. وكل هذه العوامل عوامل تفكيك ، بدلا من ان تكون عوامل تماسك وبناء . واذا وضعنا فى الاعتبار ان الايديولوجية الطبقية ربما ترتب عليها عزل شرائح اجتماعية معينة بدعوى ان هذه الشرائح « أعداء طبقيون » ، فان عمليات العزل هذه كانت « افقية » . ولم يكن يترتب عليها تقسم المجتمع ،

بل كانت على العكس توحد المجتمع فى مواجهة هؤلاء « الخصوم الطبقيين » . وبهذا المعنى فان « الصراع الطبقى » ، ممارسا على هذا النحو ، حتى اذا ماعترته عيوب ، لم يكن عنصر تمزيق للمجتمع .. بينما الايديولوجيات البديلة التى حلت محل الايديولوجية الطبقية ، وبالذات الايديولوجيات القومية والعرقية والدينية ، الخ .. هى كلها عناصر تقسيم للمجتمع ، لانها تفترض ان جميع الذين ينسبون انفسهم الى دين معين ، او الى قومية معينة ، على نطاق مجتمع باسره ، انما يشكلون وحدة فى مواجهة الذين ينتسبون الى دين اخر ، او قومية اخرى . وهذا معناه تقسيم المجتمع « راسيا » . وهكذا ، فعندما نتحدث عن التقسيم الاساسى ، اى التقسيم الايديولوجى الطبقى ، فاننا نعنى به كتلة رئيسية فى المجتمع ، يشكل كل المنتسبين اليها وحدة ، كتلة الطبقة العاملة ومعها مجموع الطبقات الكادحة فى المجتمع .. انها كتلة اجتماعية مفترض فيها التجانس بغض النظر عن اختلاف قومية المشكلين لها ، واختلاف اصولهم الدينية والعرقية .. وان وجد لهم « اعداء » فهم اعداء ينبثقون من صفوف هذه المجتمعات جميعا . وهم قابلون للعزل . ولنقل ان عهد ستالين الذى شهد تصفيات مروعة لشرائح اجتماعية كبيرة بلغت ملايين من الضحايا ، بالذات بين الفلاحين .. (فرغم ان الضحايا بلغت هذا الحد المخيف) عهد لم يتعرض المجتمع فيه للتقسيم ، لان المدنيين وجهت اليهم تهمة العداء الطبقى ، و « العداء » للشعب والاشتراكية » ، ولم يكن فى ذلك تمييز بين قطاع من المجتمع الاشتراكى وآخر .

هنا برز التساؤل : هل من مستقبل للاتحاد السوفيتى بعد اضمحلال المؤسسات القائمة على الايديولوجية الطبقية ؟ هل هناك رباط يجمع بين مختلف جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، وبالذات بعد انهيار انظمة اوروبا الشرقية .. وانهيار فكرة « الكتلة » فى صورتها الاوسع صورة « المعسكر الاشتراكى » ؟ هل من مستقبل للتماسك « الداخلى » فى الاتحاد السوفيتى بعد انهيار تماسك « الكتلة » على نطاق « المعسكر الاشتراكى » ككل ؟ تلك اسئلة لاشك وردت ومست مستقبل قضية الاشتراكية فى الصميم .

ولا اعتقد ان هناك اجابة على هذا السؤال دون التعرض للاسباب التى دعت جورباتشوف الى اطلاق عملية « البريسترويكا » اصلا .

وقد يكون من الاهمية بمكان ، فى هذا الصدد ، ان نميز مابين احتمالين نظريين : الاول هو ان النظام الاشتراكى كما انجز فى هذا القرن اصبح مآله السقوط والانهيار من الدخل ان اجلا او عاجلا ، لاسباب موضوعية تتعلق بطريقة اقامته اصلا . والاحتمال الثانى ان يبرز هناك وعى ذاتى بان عملية السقوط واردة محالة ، وانه ينبغى بالتالى التصدى لهذه العملية قبل حدوثها ، تجنبا للأسوأ ، وعملا بفكرة « ان السقوط ان لم يكن منه بد ، فليكن بيدى وليس بيد عمرو » ! اى ان يقدم القائد نفسه على ترويض عملية السقوط ، ومحاولة السيطرة عليها ، بدلا من ان تفلت من كل سيطرة .

انني لااعتقد ان جورباتشوف منذ البداية كان مدركا لمدى الخلل فى النظام وابعادة .. اعتقد على العكس انه قد تكشف هذه الابعاد اولا بأول وهو يمارس التغيير .. وربما اصبح يدرك ان الخلل يتجاوز كل حد كان يمكن التكهن به سلفا ، وان الخلل كاد يبلغ حد الانفلات كلية . وبعبارة اخرى ، اصبح تحاشى الانفلات الاول ، وامرا واقعا يواجهه له اسبقية على عملية الاصلاح والتصحيح .. اى ان القضية لم تعد الان قضية تصحيح ، بقدر ما اصبحت قضية سيطرة على عملية افلتت من كل سيطرة !

واتصور ان التقدير الذى يحظى به جورباتشوف فى الغرب ، وحصوله على جائزة نوبل ، مرجعة الحقيقى انه قد جنب العالم اثار هذا « الانفجار المندفع من الداخل » .. لقد جنب العالم الانهيار الذى كان من الممكن ان يفضى الى حرب نووية شاملة .. والى تعريض الكوكب كله لفناء .. ان القضية لم تعد قضية مباراة بين النظامين ، وانما اصبحت القضية كيفية التعامل مع اى نظام منهما عندما « ينفجر من داخله » ، اى بحكم آلياته الذاتية قبل اى شىء اخر ؟ وان الفضل الذى ينسب الى جورباتشوف هو انه قد حاول السيطرة على « عملية الانفجار من الداخل » قبل ان تصيب الاطراف الاخرى باضرار مهولة يتعذر التكهن بكل عواقبها . !

هذا الطرح وحده هو الكفيل بتقديم تفسير مقنع لتغيير الغرب موقفه فجاة من قضية المساعدات للاتحاد السوفيتى . وتسليمه فجاة بضرورة التخلى عن تشدده فى شروط تقديم هذه المساعدات ، وهرولته فجاة لتقديمها بسخاء ! انه يقدمها بهدف الحد من الانفجار فى الاتحاد السوفيتى ومن اثاره ومضاعفاته الخطيرة على صعيد الكوكب كله ، لا على المعسكر الاشتراكى وحده . اصبحت المساعدات تمنح دون ضمانات ودون شروط . وفى هذا تختلف تماما عما كان مقررا من قبل .

ان كثيرا من ملامح الاشتراكية فى قرننا هى ملامح نوعية من الاشتراكية تتناسب مع مستخلصات الثورة الصناعية الاولى ، بينما الثورة الصناعية العصرية - ثورة العلوم والتكنولوجيا فى عرضنا - قد اعادت طرح ليس فقط قضية « قوى الانتاج الاجتماعى » ، بل ايضا قضية « عملية الانتاج الاجتماعية » فى اطار معطيات جديدة تختلف نوعيا عما كانت عليه هذه المعطيات فى ظل الثورة الصناعية الاولى ، وفى نهاية الامر ، فان الاعتقاد بان النظام الاشتراكى كان كفيلا بان يحتفظ بشموخه لو

لم تكن هناك « بريسترويكا » ولا « جلاسنوست » ، اى بدون مكاشفة ومصارحة ، فإنه تصور ـ كما تثبت مؤشرات عديدة ـ يقوم على الوهم وخداع الذات ! لقد استطاع جورباتشوف ، بمجرد وصوله الى قمة السلطة ، ان يزيل البناء السابق . وكان هذا البناء السابق يبدو شيئا بالغ الجبروت ، ومثيرا لرعب العالم الخارجى . ولكنه انهار بسهولة منقطعة النظير عندما تم التصدى له من الداخل . وبدا فجأة وكأنما هو مجرد « نمر من ورق » تبعا للتعبير الشهير « لماوتسى تونج » . ثم كانت هناك ظواهر اخرى ، اتيح للعالم كله ان يشهدها واكدت ان هذا البناء كان بالفعل « نمر من ورق » .. حتى عندما يتم التصدى له « من الخارج » ! فاننا كلنا نذكر حادث وصول شاب المانى (« يوست ») بطائرة صغيرة الى « الكرملين » عبر الاتحاد السوفيتى كله دون ان ترصده اجهزة الرادار السوفيتية فى اى مكان ولكن الجدير بتأملة هو مسار جورباتشوف ذاته ومدى قدرته على ان يدخل تغييرات جذرية دون ظهور معارضة كفيلة بالدفاع مما كان موجودًا الا ينم ذلك عن حقائق بالغة المرارة ، عن تجربة اشتراكية كان لتمجيد وتأليه تعاليم واضواع سابقة دور مدمر لهذه التجربة كلها ولقدراتها على التجدد ومسايرة متطلبات العصر ؟ .

اسباب الانهيار :

انتهى الاتحاد السوفيتى مع نهاية عام ١٩٩١ ، اثر استقالة جورباتشوف ، ولاتنتهى الشعوب مع زوال الدول التى تنشئها ، ولكن الاتحاد السوفيتى كان تجربة فريدة من حيث انه ربما الدولة الوحيدة فى العالم التى لم تكن تنسب نفسها الى هوية شعب بعينه . ولا الى موقع جغرافى محدد . ذلك ان الاتحاد السوفيتى دولة اريد بها ان تصبح النواة لنظام اشتراكى فشيوعى يتسع للكوكب كله .

لقد تميز الاتحاد السوفيتى عن دول العالم جميعا فى انه قد قصد به ان يكون ثورة قبل ان يكون دولة ، وان يكون فكرة ، فكرة شمولية خليقة بالانتشار لتصبح عقيدة عالم جيد ، وحمل انتهاء الاتحاد السوفيتى على نحو ما معنى فشل هذه الفكرة . وطبعا سوف يطرح سؤال لابد ان يصبح موضوع جدل محتدم فى الاونة المقبلة ، وبخاصة فى عالمنا الثالث ، هل انتهاء الاتحاد السوفيتى يؤذن بانتهاء فكرة الاشتراكية اصلا ؟ هل زوال الاتحاد السوفيتى من على خريطة العالم السياسية يشهر افلاس البناء الفكرى الذى شيده كارل ماركس ابتداء من منتصف القرن الماضى ، ام ان الفشل قد نال فقط من تجربة بعينها ؟ وان هذا الفشل لايعنى انتصارا نهائيا للذين ناصبوا العداء للاتحاد السوفيتى منذ مولده ولايعنى بالذات انتصار الراسمالية ؟

ثمة حجة لاتحتمل الاغفال هى ان عالم مابعد عام ١٩٩١ لايمكن ان يكون مجرد صورة مكررة لعالم ماقبل الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ، وانه لابد ان يكون للتجربة الاتحاد السوفيتى بصمات باقية ، لقد عاش معظم ابناء قرننا فى مختلف ارجاء كوكبنا وامام ابصارهم ما بدا لهم بديهة هى ان وجود الاتحاد السوفيتى تحكمه حتمية وربما نوع من « القدرية » لافكاك منه ، وقد استبد هذه العقيدة الراسخة على المتحمسين للتجربة السوفيتية والرافضين لها على حد سواء . كان الاتحاد السوفيتى فى نظر المتحمسين له ، المؤمنين به ، التجسيد الحى لـ « حركة التاريخ » وحركة تحرير الشعوب ، وبدا انتصار الاتحاد السوفيتى انتصارا لقضايا التحرير وبالتالى لا رجوع عنه ، لان المزيد من التحرر سنة الحياة ، اما خصوم الاتحاد السوفيتى ، فقد رأوا فيه حقيقة ماثلة لامهرب منها ، عليهم التسليم بها ، ولايرون مايشى بزوالها تلقائيا ، خاصة فى عصر اسلحة الدمار الشامل التى قد تصلح لـ « ردع العدو » ومحاولة احتواء توسعه ، وبالتالى تأسيس « النظام » الدولى على « معادلة الرعب النووى » ولكن يكون الاقدام على ازالة هذا العدو مخاطرة غير مؤتمنة العواقب ، لانها تحمل خطر الافناء المتبادل ! ولذلك نظر خصوم الاتحاد السوفيتى الالداء فى الغرب الى بقائه على انه فى النهاية شر أهون مفروض على المجتمع الدولى بما هو اشبه بـ « قدرية تاريخية » .

هذا الاحساس بـ « القدرية » انتهى مع انهيار الاتحاد السوفيتى ، وفجأة بدا ان مسار هذا القرن لم يكن محكوما بتصور « نظرى » عن مجرى مقرر سلفا للتاريخ ، وبدا فجأة ان المستقبل كله مفتوح للتكشف وربما ايضا للاختراع ، وان للانسان قدرة متجددة على ان يقرر محددات مصيره . وسقط بالتالى التصور ان هناك من يملك ان يدعى انه يمثل « حركة التاريخ » بل لابد فى هذا الصدد من ان يتنافس المتنافسون ومن هنا كان لابد ان يكون للرأى الاخر مكانه ومكانته ، وكان لابد ان يكون هناك تسليم بمبدأ التعددية وبالتالى بمبادئ الديمقراطية .

بيد ان القول بانه ليست هناك « قدرية تاريخية » اعاد طرح اسئلة جوهرية ليس فقط فى مايتعلق بالمستقبل ، بل ايضا فى مايتعلق بالماضى ، فهل كانت هناك « حتمية » ان يقوم الاتحاد السوفيتى اصلا ؟ وان يقوم على النحو الذى قام به ؟ هل كانت هناك « حتمية تاريخية » للتجربة اشتراكية وفق تلك التى عاصرناها فى هذا القرن ؟ وماذا لو لم يكن قد وجد لينين ؟ وماذا لو ان الالمان قد ابقوا عليه وقت ان استقل من منفاه فى سويسرا قطارا اخترقت به المانيا ليلحق ببؤرة الثورة فى سان بطرسبورج عام ١٩١٧ ؟ وماذا لو امتدت الثورة الى قلب اوروبا ؟ وماذا لو لم يكن اغتيل زعيما حزب سبارتكوس ـ روزا لوكسمبورج وكارل لاييذخت ـ وقد مثلا التيار الراديكالى داخل الحركة الثورية الالمانية ، وكان مثل هذا كفيلا وقتذاك بنقل بؤرة

الثورة الى دول اوروبا الرأسمالية الاكثر تقدما ، بدلا من ان تستقر فى روسيا فقط وأن ترتد عن بقية القارة الاوروبية ، مما شجع البلاشفة على تبنى فكرة اقامة الاشتراكية فى بلد واحد حتى لو كان هذا البلد متخلفا وغير مهيىء لثورة اشتراكية .

الى اى حد كانت هذه العوامل نتاج الصدفة . أم نتاج « حتمية تاريخية » ؟ الحقيقة ان تصور ماركس لم ينجزه لينين ولم ينجزه ستالين على رغم انتسابهما اليه . لقد انطلق ماركس من ان الاشتراكية ليست فقط نقيض الراسمالية ، بل هى ايضا نتاج الراسمالية ، وان لا اشتراكية من دون تطور راسمالى يسبقها وينضج الظروف الضرورية لتخطى المجتمع الراسمالى الى مجتمع اشتراكى . ولذلك تصور ماركس ان اكثر الدول ترشيحا لتدشين الثورة الاشتراكية هى الدول الممثلة لاكثر حلقات التطور الراسمالى تقدما مثل المانيا والولايات المتحدة وبريطانيا . بيد ان لينين انطلق من فكرة ان الثورة قد نشبت فعلا فى روسيا لايجوز التخلى عنها ، وبرر دعواه من منطلق انه من الممكن اطلاق الثورة من اضعف حلقة فى الامبريالية العالمية حيثما تجمعت التناقضات الاجتماعية فى اكثر صورها حدة (الناجمة فى حال روسيا تحديدا ، عن قسوة قمع الفلاحين ، وشدة اضطهاد القوميات ، وويلات الحرب التى بلغت الذروة ، فضلا عن الاستغلال الراسمالى) .

بيد ان اضعف حلقة فى الامبريالية لم تكن اقوى حلقة فى الراسمالية ، ولم تكن ابدوا معارضة لهذه السياسة الجهنمية ، او حتى مجرد تحفظات ، تعرضوا هم ايضا للقمع نفسه بدعوى انهم كشفوا بتقاعسهم عن تنفيذ تعليمات قيادة الحزب عن هويتهم كـ « عملاء للقوى الرجعية » و « وكلاء للامبريالية » ، « اعداء للشعب » وحلت آلية القمع محل الاقناع ، واختفى بذلك كيان الحزب وارادته فى وجه القيادة وارادة القيادة فى وجه الامين العام ، اى تجاه ستالين شخصيا ، واسفرت « المركزية الديمقراطية » عن ديكتاتورية مطلقة . واسفرت اجهزة القمع عن قوة تفوق قوة الحزب ، واصبحت النظرية الماركسية هى قراءة ستالين بها ، ذلك انه هو النظرية ، وهو الصواب ، وهو التاريخ ، وكانت هذه الالية مبعث عبادة الفرد ، وتأليه القائد على نحو لا سابق له عبر التاريخ .

ان إقامة الاشتراكية من موقع دولة انتمت الى القطاع المتخلف من العالم ترتبت عليها امس مآسى قرننا ، كذلك ترتبت عليها مواجهة عنيفة من قطاع العالم الراسمالى المتقدم ، اذ كان بمقدور الاتحاد السوفيتى ان يبلغ من القوة ماأشعر النظام الراسمالى العالمى بانه معرض لتهديد يمس صميم كيانه ، ولكن لم يبلغ المعسكر الاشتراكى من القوة ماسمح به بوضع حد نهائى لوجود النظام الراسمالى وترتبت على ذلك نشأة الفاشية اولا ثم انقسام العالم معسكرين متضادين . وهكذا ، بدلا من ممارسة التحولات الاجتماعية بطريقة حضارية ، جرت ممارستها وعلى جانبى خط المواجهة بعنف لم ير التاريخ مثيلا له ، ان لم يكن بطريق الحرب ، فبطريق الحرب الباردة ، ومن خلال استقطاب عالمى حاد استوعب عبقرية العصر فى اطلاق سباق التسلح النووى واسلحة الدمار الشامل ، ونشأ تناقض غريب ، فالاشتراكية طرحت هدف لها اسعاد البشرية ، لكن الوسائل التى اتبعتها لبلوغ هذه الغاية حملت فى طياتها تعريض البشرية للهلاك ، وهكذا ، تعارضت الوسائل مع الغاية ، وقد يكون ذلك مقبولا فى مجتمع برجوازى لا يهيمن على مقدراته لان القانون الذى يحكمه هو الجرى وراء الربح ، ولكن كيف تبريره فى مجتمع ينسب لنفسه خاصية خلوة من التناقضات ، والسيطرة على المصير ؟ .

اذا صح فى المجتمع الراسمالى ان الجرى وراء الربح هو الذى يحكمه وان ذلك قيد على حريته ، فان المجتمع الاشتراكى . كما طبق فى هذا القرن ، حكمه اللحاق بالعالم الراسمالى الاكثر تفوقا ، بأمل بلوغ نديه معه ، وهذا ايضا جرده من الحرية والسيطرة على المصير ، بل بوسعنا الادعاء ان الاشتراكية التى دشنها الاتحاد السوفيتى اسهمت فى تطوير الراسمالية اكثر مما اسهمت فى القضاء عليها ، كانت تحديا للراسمالية الزمها تجديد نفسها ، لكن لم يصل التهديد الى حد المساس بصميم كيانها ، فكانت الراسمالية هى الرابحة فى النهاية . وكان ذلك مؤشرا اخر على ان اقامة اشتراكية تنطلق من مواقع التخلف هى اشتراكية لا تسيطر على المصير ولا تتحقق لها مبررات الوجود . هذا يطرح علينا اسئلة مهمة ماذا لو ان الاشتراكية انطلقت فى الاصل من اكثر مواقع راسمالية نضجا ، لا من اضعف حلقات الامبريالية ، ماذا لو اقيمت الاشتراكية فى اعقاب الحرب العالمية الاولى ، فى بلدان تنتمى الى قلب القارة الاوروبية ، مثل المانيا ؟ هل كان معنى ذلك ان يكون لمسار هذا القرن ملامح مختلفة نوعيا ؟ وهل تصور ماركس عن الاشتراكية كان يصلح لمجتمعات الرفاهية فى قرننا ؟ ثم هل كان ذلك سوف يجنبنا العنف ؟ هل كان من الممكن اقامة الاشتراكية بالاسلوب الحضارى لا بالعنف ؟ هل كان من الممكن ان تصبح للمواجهة العسكرية الاسبقية على المواجهة الحضارية ؟ بعبارة موجزة ، هل كان الاتحاد السوفيتى ضرورة تاريخية ، ام كان على العكس تشويها لمجرى التاريخ محكوما عليه بالزوال ، اجلا او عاجلا ؟ .

تطرح هذه الاسئلة بدورها اسئلة اخرى لا تقل اهمية ، هل كان من الممكن احياء التجربة السوفيتية من خلال عملية « البيريسترويكا » ، ام كانت العملية مجرد « معبر » جنب العالم هزة عنيفة بانتقال مجتمعات كانت طوال ٧٠ عاما موطن الاشتراكية الى مواقع الراسمالية ، الم تكن « البيريسترويكا » فى النهاية مجرد بناء فكرى

لتبرير تحويل المجتمع السوفيتى من مجتمع يؤمن بالتخطيط المركزى الى مجتمع يؤمن باقتصاديات السوق ، ومن مجتمع يقوم على ايديولوجية تتسم بالشمولية الى مجتمع يسلم بالحاجة الى الديمقراطية والتعددية ؟ .

اذكر ان كتابا صدر منذ عدد من السنوات تضمن حوارا حول الاشتراكية والراسمالية بين اقتصادى سوفيتى مرموق هو ستانسلاف منشيكوف والاقتصادى الامريكى الكبير جون كينيث جالبرايث ، وقد ورد على لسان منشيكوف فى هذا الكتاب اننا اذا ما استعرنا لغة الفيلسوف هيجل ، فانه قد يثبت مستقبلا ان الراسمالية كانت بمثابة الدعوى THESIS والاشتراكية بمثابة الدعوى المضادة ANTI - THESIS وان مجتمع المستقبل سوف يكون نوعا من المجتمع التركيبى الجامع لصفات استمدها من المجتمعين معا SYNTESIS ، وقد بدا لى هذا المنطق غريبا وقتذاك ، ذلك ان تعاليم الماركسية كانت تنادى باقامة الاشتراكية ، فالشيوعية على انقاض الراسمالية لا فى عملية تركيبية معها ، والسؤال بالفعل مطروح : الى اى حد يمكن اعتبار مايجرى الان عملية تركيبية بين الاشتراكية والراسمالية ، أم مجرد تسليم من قبل الدولة الاشتراكية الاولى بان التجربة الاشتراكية برمتها فشلت ، وان الخيار الوحيد الوارد هو الرجوع الى آليات الراسمالية ، ومعنى ذلك فى التحليل الاخير الاخذ بآليات اقتصاد السوق ، وبفلسفة ترى ان مجرى التاريخ يصحح نفسه بنفسه ، وانه يتعين التخلى عن فكرة ان المجتمع كفيل بان يسيطر على مصيره ، وفق تصور جرى التخطيط له سلفا ؟

سمعنا كثيرا فى السنوات الاخيرة ، على لسان مفكرين سوفييت ، انهم لم يقبلوا مرة اخرى بان يكون مجتمعهم « معمل اختبار » لنظريات مستوردة من الخارج . معنى ذلك انهم كفروا بالماركسية من فرط الاختناقات التى تتعرض لها حياتهم اليومية ، انهم اضحوا يرفضون فكرة ان النظرية خليقة بان تهيمن على التطبيق ، وان التطبيق ينبغى تطويعه للنظرية ، ورده اليها ، وايجاد تفسير نظرى له ، وان تاليه النظرية على هذا النحو سقط وفقد قدسيته نهائيا .

ان الاستراتيجية القائمة على احلال الاشتراكية محل الراسمالية عن طريق مواجهة عسكرية بين معسكرين اشهرت افلاسها نهائيا ، ولايبدو انه كان واردا اصلا ان يلحق المعسكر الاشتراكى - فى عقود - بما انجزه النظام الراسمالى العالمى طوال قرون وان تتحقق ندية بين المعسكرين فى عصر كانت الراسمالية العالمية اكثر تهيؤا من الاشتراكية العالمية فى استثمار وتوظيف مكتشفات الثورة التكنولوجية المعصرية .

هناك من يدعون ان الاتحاد السوفيتى لم يختف ، بل اعيد بناؤه فى صورة « كومنولث » ضم فى نهاية الامر جل ، ان لم يكن كل ، الجمهوريات السوفيتية السابقة باستثناء جمهوريات البلطيق ، وقد العقت بالاتحاد السوفيتى فى ظروف شابتها شوائب لم تعد خافية . هناك من يقولون ان الذى جرى مجرد « اعادة بناء » على نحو ما ، وامتداد فى النهاية لـ « بيريسترويكا » ولكن من دون جورباتشوف ، وبتعبير ادق صيغة جديدة من الـ « بيريسترويكا » تنطلق من ان جورباتشوف اصبح عائقا فى وجه السير بها الى نهاية المطاف بعد ان كان الحافز الرئيسى فى ابتداعها ابتداء .

ان الاتحاد السوفيتى حسب هذا التصور يكون قد حافظ على كيانه مع تحقيق قدر من التحديث ، مسايرة لمتطلبات عصر مختلف ، غير انه تصور يعيبه انه يغفل كلية البعد الايديولوجى فى بناء الاتحاد السوفيتى - عبر كيانه اصلا - ثم ينطلق من ان « الكومنولث » الجديد كفيل بان يحقق انسجاما يتسم بصفة الدوام بين الجمهوريات التى ضمها الاتحاد السوفيتى وهذا امر مشكوك فيه . كان للايديولوجية الشيوعية ، وللمؤسسة التى التزمت هذه الايديولوجية وجسدتها ونسبت لنفسها صفة تمثيلها ، اعنى الحزب الشيوعى ، كان لهذه المؤسسة التى هيمنت على الدولة وعلى اجهزتها القمعية الدور الحاسم فى ضمان تماسك الاتحاد السوفيتى والحيلولة دون تفككه ، بيد ان الحزب الشيوعى لم يعد له وجود ، والـ « كومنولث » الذى اقيم على انقاض الشيوعية ، فهل هناك عناصر ربط بديلة تتسم بصفة الدوام ؟ .

هل من الوارد فى ضوء غياب الايديولوجية التى تبرر عملية التوحيد ، وبعد الغاء المركز المكلف السهر على هذا التوحيد ، وفى ضوء ماجرى فى يوغسلافيا ، الاحتفاظ بكيان يقوم على وحدات قومية وعرقية ودينية متنابذة ؟ لقد اعلنت الجمهوريات السوفيتية الاسلامية فى اسيا موافقتها على الانضمام الى رابطة الكومنولث ، ولكن يصعب تصور انضواء هذه الجمهوريات بصورة مستقرة تحت لواء تجمع ضم فى الاصل جمهوريات سلافية فى غياب مؤسسات تقوم على ايديولوجية « اممية » موحدة ، واذا صح ان الجمهوريات الاسلامية لم يعد يربطها مع هذا الكم سوى الا المصلحة الاقتصادية من منطلق انها - خلافا لجمهوريات البلطيق المستفيدة ، اقتصاديا من استمرار هذه الرابطة فان المصلحة الاقتصادية بعد زوال الايديولوجية تتحقق لها على نحو افضل عن طريق روابط مع تجمعات خارج الاتحاد السوفيتى تلبى على نحو افضل تطلعاتها ، بعد طول غياب ، الى تاكيد هويتها الدينية والقومية ، لذلك لا ينبغى استبعاد محاولات اقامة كتلة تركمانية تجتذب جمهوريات الكومنولث الاسلامية السنية مع دول اسلامية اخرى سنية مثلها ويكون لتركيا دور بارز فى استقطابها ، وقد تتشكل ايضا كتلة شيعية يكون لايران دور فى بلورتها ، ومن المتصور ان تنشط

والمنظمات لمحاولة احتواء الكتلة الشيعية بتشجيع قيام الكتلة التركمانية وبخاصة ان تركيا فى نظر الغرب دولة اسلامية « مؤتمنة » .

ان الاسباب الداعية الى ترابط الكومنولث فى الحاضر الباقية عوامل ذات اهمية مؤقتة فقط هى الحصول على القرار من قبل الغرب باستبعاد جورباتشوف والغاء « المركز » ومايرمز له بالكرملين ، الذى حملت اضفاء صفة الشرعية الدولية عليه معنى ان الماضى الشيوعى لم يتم اجتثاثه بعد ، وهى ايضا لطمانة الغرب ان ترسانة الاتحاد السوفيتى من اسلحة الفتك بالجملة ، وهى ثانى اكبر ترسانة من هذه الاسلحة فى العالم ، لن تفلت من السيطرة ولن تغفل الاتفاقات الدولية التى وقع عليها الاتحاد السوفيتى بشأن تفكيك جزء منها ولن تهرب بعض اسلحتها الى دول فى العالم الثالث ، ولكن هذه عوامل قصد بها ازالة هموم تشغل الغرب انيا فقط ولا تكفى لارساء الكومنولث على اسس وطيدة .

ولو كان لى ان ابدى رايا فى ما يتعلق بالبعد الايديولوجى ، فانى لا اعتقد ان راسمالية الغد خليقة بانهاء التاريخ ، وباشباع تطلع الشعوب الى مجتمعات اعدل تكفل للمواطنين فرصا اكثر تكافوءا ، ومع ذلك لا اعتقد ان هناك احتمال ان ينشا مشروع اشتراكى جديد مع مواقع الدول التى تبنت هذه الايديولوجية فى الماضى ، وان الاشتراكية ان كان لها مستقبل فانها سوف تنبع من مواقع جديدة تماما كصيغة تعبر عن قفزة نوعية فى المجتمعات الراسمالية البالغة الرقى أو على نقيض ذلك تماما ، كتعبير فى البلدان شديدة التخلف عن الصراع المستعصى الحل حتى الان ، لا بين الشرق والغرب ، ولكن بين الشمال والجنوب ، والارجح ان العملية لن تكون هذا ولا ذاك ، بمعنى ان الاقامة الجزئية للاشتراكية على قطاع من كوكبنا دون غيره وفى مواجهة مع قطاع اخر منه يتبنى الراسمالية ، سيناريو لم يعد له مستقبل ، وان الوارد الان تحول جذرى فى المجتمع العالمى دفعة واحدة ، ومن خلال عالم واحد ، مترابط ومتداخل .

ان كلمة الاشتراكية اذا ما كان هناك حرص على الابقاء عليها انما سوف ترمز مستقبلا لمعنى تخطى افاق الراسمالية اكثر من ان تعنى الرجوع مرة اخرى الى تجارب شبيهة بتلك التى نسبت الى الاشتراكية فى القرن العشرين ، ومع ظواهر التدويل التى اضحت تتسع لكل اوجه الحياة العسكرية فان اشتراكية الغد سوف تكون عالمية او لا تكون اصلا .

مشهد الانهيار :

سقط الاتحاد السوفيتى ، ولم يعد لرئيسه جورباتشوف دور ، ولم يعد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية كيان .. سقط رمز الاشتراكية بالعته الاولى .. ولكن هل معنى ذلك نهاية الاشتراكية ؟ .

اللافت للنظر ان العواصم الغربية لم تساعد جورباتشوف على انجاز عملية « البيريسترويكا » بنجاح ، بل امتنعت عمدا وبعد طول تفكير وتدبير عن تزويده باى دعم .. وبرز قرارها ذلك على اوضح وجه - فى اجتماع الدول الصناعية السبع الكبرى الذى انعقد فى لندن فى اوائل اغسطس الماضى .. لقد دعت القمة الغربية جورباتشوف لحضور الاجتماع .. وترتب على امتناعها عن مساعدته ، وعودته منه فارغ اليدين ، التعجيل بالانقلاب ، الذى حاول الاطاحة به . وقد فشل الانقلاب ، ولكن ترتب عليه انهاء الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى .. واصبحت دولة السوفيت تحظر نشاط الحزب الشيوعى ، حتى اصبح انتساب الدولة الى صفة « السوفيتية » ذاتها لا محل له من الاعراب .

وقام « كومنولث » من جمهوريات مستقلة محل الدولة السوفيتية ، ولم يعد أمام جورباتشوف غير ان يتنحى - وان يعلن ان لا مكان له فى الوضع الجديد وان مهمته فى الحياة قد انتهت ..

الان فقط ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط جورباتشوف تفكر العواصم الغربية فى تزويد « الكومنولث » الجديد بمساعدات سخية .

الان فقط سوف تمد هذه العواصم يد العون للجمهوريات التى تتبنى اقتصاديات السوق ، وتلتزم بالديمقراطية الغربية ، وتسير فى طريق الراسمالية .. وسوف تمتنع عن تقديم اية معونة للجمهوريات التى تتلكأ او تتناهض هذا الطريق .. ان الغرب لن يقبل بحل وسط .. وثبت انه لم يقبل بعالم ثنائى القطبية ، حتى مع انتقال القطب الشيوعى من المواجهة الى التعاون .. وانما اراد استسلاما بلا قيد او شرط ، استسلاما كذلك الذى اشترطه من دول - المحور - الفاشية فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، بغض النظر عن اسلوب فرض هذه الهيمنة ، وسواء كان ذلك باسقاط قنابل ذرية فوق مدن يابانية ، او بالطرق « السلمية » .

لقد حاول جورباتشوف التجديد داخل اطار الاشتراكية وقد هزم فى المحاولة ، ولكن .. هل معنى ذلك ان الراسمالية قد انتصرت وان لا مستقبل لقضية الاشتراكية فوق سطح كوكبنا !

اعتقد ذلك ..

لا اعتقد ان عالم مابعد انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ ، من الممكن ان يكون مجرد صورا مكررة لما كان عليه ماقبل عام ١٩١٧ .. عالم ماقبل قيام الثورة البلشفية ..

لا اعتقد ان عالم الغد ، المتعدد الاقطاب ، كفيل بان يكون مجرد تكرار لعالم نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، عالم الصراعات المحتدمة بين كل من الدول الامبريالية العظمى .. فلقد جد جديد فى القرن العشرين ، وربما بفضل الثورة البلشفية بالذات ..

جد ان الشعوب قد تعاظم وعيها على نحو لم يسبق له مثيل .. جد أن مشاركة الجماهير فى صنع القرار السياسى امر لم يعد يملك احد التهوين من شأنه .. جد أن هناك ثورة فى اجهزة البث والاعلام وتكنولوجيا عالمية مساندة ومطورة باستمرار لهذه الثورة الاعلامية ، ولذلك سقطت كل اشكال الانغلاق ، واصبحت شعوب العالم مشاركة فى صنع القرار ولن يكون هناك رجوع عن ذلك ابدا ..

لقد سقطت قلاع نسبت نفسها الى الاشتراكية ، ولكن تعاظم شأن الديمقراطية وقد يتشدق الغرب بانه بطل اعلاء شأن الديمقراطية ـ ولكنه الان معرض لاختيار لا مهرب منه ، عن مدى التزامه فعلا بالديمقراطية وقد اصبح وحده فى حلبة .. ولم يعد هناك تحدى المعسكر الاشتراكى ذريعة لدعاويه بان ديمقراطيته قد تعرضت للى الذراع .

ثم هناك تحدى التكنولوجيا فى عصرنا . التكنولوجيا التى قد تعد بالخير العميم ، ولكن قد تمس ايضا كوكبنا فى الصميم ، وتنال من صلاحيته كوعاء للحياة .. هل من الممكن التوفيق بين القانون الرئيسى للرأسمالية .. قانون العمل من اجل تعظيم الربح الى اقصى حد وبين تجنب ان يترتب على تنافس الرأسماليين دون قيد او شرط تعريض كوكبنا لاخطار مميتة .. هل من الممكن اطلاق العنان لقوانين رأسمالية دون تلويث كوكبنا والحكم على البشرية بالفناء المحقق !

ثم ان تركيبة الرأسمالية العصرية القائمة على الشركات العملاقة المتعددة الجنسية ، لم تعد تسمح بقوانين التنافس الطليق ، بل اصبحت كل شركة منها تقوم على صفة اصيلة من صفات الاشتراكية هى التخطيط المحكم الدقيق !

ان جولة فى طريق بناء الاشتراكية قد انتهت الى مأزق تاريخى . ولكن سوف تكون هناك جولات اخرى واخرى .

وقد قال لى حكيم صينى مسن التقيت به منذ سنوات وان كان الصراع العقائدى السوفيتى الصينى على اشده قال : لماذا تنطلق من الاعتقاد بان الاشتراكية لابد ان يتم انجازها فى عقود من الزمان ، بينما التقى ليتم الرأسمالية وتثبيت اركانها عالميا قرونا ؟ .. ان الاشتراكية هى الاخرى عملية عليها ان تنضج ، وان تتكشف طريقها عبر منعرجات متعددة ، وهذا تحد متجدد سوف يلاحق على الدوام جميع الاشتراكيين .□

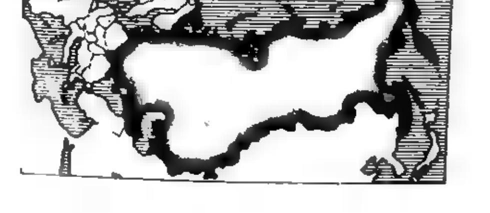

قسم خاص

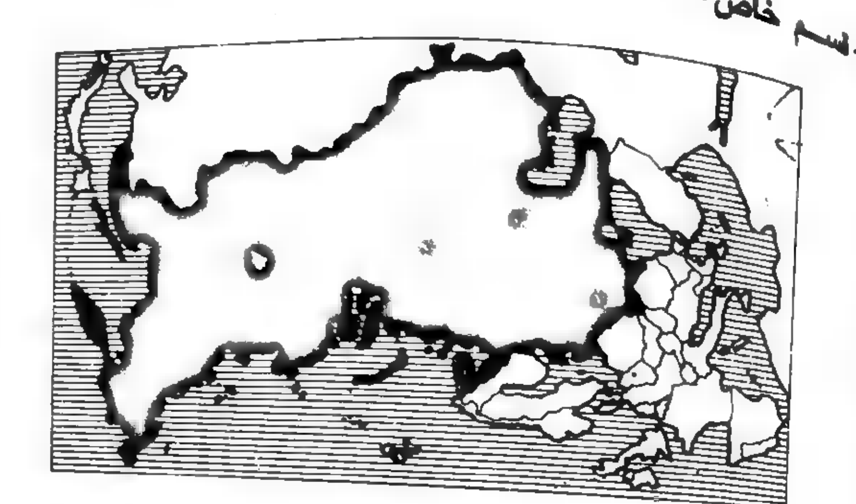

[٣] ورثة الاتحـاد السـوفيتى ومصير الكومنـولث

د . طه عبد العليم

مقدمة :

كانت نهاية الامبراطورية الروسية واعلان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ثورة غيرت النظام العالمى . واضحت نهاية الاتحاد السوفيتى واعلان رابطة الدول المستقلة ثورة تغير خريطة العالم . وبينما قادت الثورة الاولى الى نظام انقسم العالم بشأنه . أدت الثورة الثانية الى وضع يحتار العالم فى أمره . وفى تقديرنا انه يصعب فهم اسباب الثورة الثانية ما لم نتعرف على نتائج الثورة الاولى ، اذ نرى علاقة سببية بين عواقب ثورة ١٩١٧ ودوافع ثورة ١٩٩١ .

وبوضوح فنقول ان اسباب نهاية الاتحاد السوفيتى تكمن فى تفكك البنية الامبراطورية وانهيار الشمولية الشيوعية ، وقوة الضغوط الغربية . واذا كان هذا الترتيب يعكس الوزن النسبى لاسباب تلك النهاية ، فانه لا يمثل التعاقب التاريخى للعوامل التى دفعت نحو النهاية . فقد كان اضعاف الشمولية ـ مع ثورة الجلاسنوست والبيريسترويكا ومنطق التفكير الجديد ـ من المتغير الذى حال دون قمع البعث القومى وتصفية الحركات الانفصالية . وفيما يتعلق بالضغوط الغربية ـ المباشرة فى صورة تصعيد الحرب الباردة او غير المباشرة بسبب تفوق القدرة الشاملة ـ فان نجاحها فى التعجيل باسقاط الشيوعية الشمولية وتفكيك البنية الامبراطورية يكمن بالدرجة الاولى فى تصدع « الاتحاد السوفيتى » ذاته . ولا شك ان تحليل مقدمات واسباب تفكك الاتحاد السوفيتى السابق يمثل مدخلا ضروريا لدراسة تداعيات ونتائج هذا التفكك ، وهو ما نشير اليه بقدر ما يفيد فى دراسة موضوع هذه الورقة .

وهدف هذه الدراسة هو المساهمة فى دراسة وضع واستشراف مصير الكومنولث ـ كرابطة اتحادية ، ومجموعات فرعية ، ودول مستقلة . واهمية هذه الدراسة تكمن فى الاثار ، المباشرة وغير المباشرة ، الفعلية والمحتملة ، لانهيار الاتحاد السوفيتى ومصير رابطة الكومنولث على الوطن العربى . ولعل الجديد الذى تسعى هذه الدراسة الى المساهمة به هو التحليل الموضوعى النقدى للمعلومات الضرورية لبناء التوقعات وتقدير التاثيرات . وتشمل مصادر ومراجع هذه الدراسة ما هو متاح باللغات الروسية والانجليزية والعربية ، من كتب ودوريات وغيرها . وقد حاولنا ان تكون الحقيقة وحدها هى غاية البحث ، ولا يرجع الابتعاد عن الحقيقة الا الى قصور فى المعلومات التى بنيت عليها استنتاجات الباحث . ويفرض منطق البحث ان نحاول فى هذه الدراسة ان نتعمق فى تحليل اسباب تفكك الاتحاد

السوفيتى واعلان رابطة الكومنولث ، ثم بحث اوضاع الدول المستقلة ومأزق الكومنولث . واخيرا ، استشراف مستقبل ما بعد الاتحاد السوفيتى ومصير رابطة الكومنولث . بيد أنه فى حدود هذه الورقة فاننا نكتفى باثارة أهم هذه القضايا والتساؤلات ، ثم نلقى ضوءا على [redacted] منها .

- ١ -

ان المجموعة الاولى من القضايا والاسئلة ، تتعلق بتكوين الامبراطورية الروسية القيصرية ، وتطور الدولة السوفيتية متعددة القوميات ، ثم اعلان رابطة الدول المستقلة ـ الكومنولث . وهنا لابد من تحليل التنوع والتوحد بين الدول اعضاء الكومنولث من حيث ظروف الالحاق بالامبراطوية الروسية ، والادماج فى الاتحاد السوفيتى ، والانضمام الى رابطة الكومنولث . وفى هذه الدراسة لابد ، من جهة اولى ، الاجابة على مجموعة من الاسئلة التاريخية والنظرية : هل قام الاتحاد السوفيتى على اساس الوحدة الطوعية للقوميات والجمهوريات والاقاليم والمناطق التى تألف منها ؟ . وهل كان مجرد استمرار للامبراطورية الروسية القيصرية التى ورثها ؟ . وما هو الفرق بين علاقة المركز الروسى بالاطراف غير الروسية فى ظل الشمولية الشيوعية بالمقارنة مع الاستبداد القيصرى ؟ . ولماذا اخفقت محاولة تكوين « شعب سوفيتى » بينما نجحت عملية تكوين « الامة الامريكية » من سكان متعددى القوميات فى الحالتين ؟ . وما هو المأزق الذى دخلته الرؤية النظرية للماركسية والسياسة القومية فى ظروف النظام الاشتراكى ؟

وتطرح ، من جهة ثانية ، مجموعة من التساؤلات الملحة : كيف انعكس التفكير الجديد على المعالجة النظرية للمسألة القومية ؟ وما هو الجديد فى سياسة الحزب الشيوعى السوفيتى تجاه المسألة القومية بعد ثورة الجلاسنوست ؟ . وكيف قاد التحرر من وهم تشكل « شعب سوفيتى » والتسليم بواقع حركة « البعث القومى » الى ازدهار حركات الانفصال ونزعات الاستقلال فى الاتحاد السوفيتى السابق ؟ . وهل كان بمقدور جورباتشوف ان يصفى بالقوة الحركات الانفصالية القومية وبالاخص فى جمهوريات البلطيق للحيلولة دون انفراط العقد السوفيتى ؟ . وهل كان يمكن للاتحاد السوفيتى السابق ، باعتباره وحدة سياسية ان يستمر بعد انهيار السلطة الشمولية ؟ وهل كان يمكن له ، باعتباره وحدة اقتصادية ، ان يبقى بعد تقويض اقتصاد الاوامر ؟

وتبرز ، من جهة ثالثة ، علامات استفهام كبيرة حول : الدعوة الى « البعث القومى » و« النزعة الاستقلالية » فى المركز الروسى ، والتصويت بالاجماع تقريبا على الاستقلال فى اوكرانيا رغم علاقتها الخاصة التاريخية بروسيا ورغم النسبة الكبيرة للسكان من اصل روسى بين سكان اوكرانيا . كما تبرز علامات استفهام اخرى لا تقل اهمية حول مواقف النخب الحاكمة فى العديد من الجمهوريات والتى انتقلت من المساندة الفعلية - واحيانا العلنية - لمحاولة الانقلاب فى اغسطس ١٩٩١ التى استهدف « انقاذ الاتحاد » ، الى الاندفاع فى اتجاه « تفكيك الاتحاد » فى اعقاب فشل تلك المحاولة .

وفى محاولة الاجابة على هذه الاسئلة ، مع التركيز على تحديد الاسباب المباشرة لاعلان رابطة الكومنولث ينبغى تحليل التمايزات بين الحركات القومية الانفصالية فى الجمهوريات التى شكلت الاتحاد السوفيتى السابق . كما تبرز ضرورة التعرف على دوافع الانضمام الى المعاهدة الاقتصادية الاتحادية ، سواء فى صيغتها الاولى قبل تمرد اغسطس ١٩٩١ او فى صيغتها الثانية بعد فشل التمرد . ويتسم بالاهمية فهم اسباب تقلص عدد الجمهوريات الموقعة على المعاهدة الثانية مقارنة بالمعاهدة الاولى ، ولا يقل اهمية تحديد الخلاف بين مضمون المعاهدتين . وتبرز ضرورة تحليل العوامل التى تفسر اعلان نهاية الاتحاد السوفيتى ، وتشكيل رابطة الكومنولث فى مينسك ، ثم توسيع ، عضوية الكومنولث فى الما اتا . وبين هذه العوامل : الصراع على السلطة بين المركز السوفيتى والجمهوريات الاتحادية وضرورة الخروج من مأزق ازدواج السلطة وخاصة فى روسيا الاتحادية ، وتعاظم اسباب الخوف من نزعة الهيمنة الروسية وخطر بعث الامبراطورية الروسية ، والخلاف حول برامج وتاثير الاصلاح الاقتصادى ، وانهيار جهاز الدولة الاتحادية وخاصة بعد تجميد وتجريم نشاط الحزب الشيوعى السوفيتى ، وتمايز النخب الحاكمة فى الجمهوريات المكونة للاتحاد السوفيتى السابق ، وتواصل ضغوط الولايات المتحدة التى بدا انها لا تقبل باقل من الاجهاز على الاشتراكية وتصفية الدولة السوفيتية .

- ٢ -

وأما المجموعة الثانية القضايا والاسئلة ، فتتصل ببحث اوضاع الدول المستقلة ورابطة الكومنولث . وتبرز ضرورة تحليل تمايز المجموعات الفرعية الاقليمية والثقافية وتباين القدرات النسبية الاقتصادية والعسكرية وغيرها ، وخصوصية وضع جمهورية روسيا الاتحادية الوريث الشرعى والوحيد للاتحاد السوفيتى السابق باعتباره « قوة عظمى » . كما ينبغى التركيز على تحديد اسباب الصراع وعوامل الوحدة بين الدول المستقلة ، والمصالح والمخاوف التى تفسر الوضع الانتقالى لرابطة الكومنولث .

من جهة اولى ، فان الدول التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى السابق تنتسب الى اربع مجموعات اقليمية فرعية من منظور الجغرافيا ، وهى : مجموعة بحر البلطيق (ليتوانيا ولاتفيا واستوانيا) ، ومجموعة شرق اوروبا (روسيا واوكرانيا وبيلاروسيا ومولدافيا) ، ومجموعة ما وراء القوقاز (اذربيجان وارمينيا وجورجيا) ، ومجموعة اسيا الوسطى (كازاخستان واوزبكستان وطاجيكستان وقيرجيزستان وتركمانستان) . بيد ان ذات الدول يمكن تصنيفها على اساس الرابطة الثقافية ، حيث نجد المجموعة السلافية التى تشمل مجموعة شرق اوروبا عدا مولدافيا ، والمجموعة الاسلامية التى تشمل مجموعة آسيا الوسطى الى جانب اذربيجان ، وتتمايز جمهورية روسيا الاتحادية بانها تمتد اقليميا من الشرق الاقصى الى شرق اوروبا ، ومن شمال اوروبا الى البحر الاوسط . ومن الناحية الثقافية فانها تضم جمهوريات واقاليم ومناطق حكم ذاتى سلافية واسلامية ، فضلا عن الاقليات الالمانية واليهودية وغيرها ، والى جانب التوزع بين الكنيستين الارثوذكسية والكاثوليكية هناك التوزع بين المذهبين السنى والشيعى ، كما تختلف الدول المستقلة من حيث التركيب القومى ونسب القومية الاصلية الى سكان كل منها ، وتختلف بوجه خاص من حيث نسب المتحدثين باللغة الروسية ووزن الروس الى اجمالى السكان . ويستحيل بغير دراسة هذه وغيرها من التمايزات أن تكتمل المعرفة باوضاع الدول المستقلة كما يصعب استشراف مصير الكومنولث .

ومن جهة ثانية ، فان الدول المستقلة والمجموعات الفرعية تختلف من حيث القدرات الاقتصادية ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والقدرات العسكرية وخاصة النووية ، والموارد الطبيعية التعدينية والنباتية وخاصة موارد الطاقة والاراضى المزروعة . كما تتباين من حيث الامتداد الجغرافى والقوة الجيوبوليتيكية ، ومن حيث عدد السكان وتطور التعليم والبحث العلمى والقدرة البشرية . ويتسم باهمية خاصة تحليل القدرات النسبية لجمهورية روسيا الاتحادية باعتبارها مركز الامبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتى ورابطة الكومنولث ، وباعتبارها الوريث الشرعى والوحيد للاتحاد السوفيتى السابق كدولة عظمى كما تبرز ضرورة دراسة القدرات النسبية لمجموعة الدول الاسلامية ـ الاسيوية ذات الصلات المباشرة والروابط المتنوعة مع دول الشرق الاوسط ، ومن ثم ذات التاثير الهام على الاوضاع الاقليمية ـ العربية . كما تبرز ضرورة دراسة القدرات النسبية لاوكرانيا باعتبارها القوة الثانية بين دول الكومنولث والتى حددت مصير الاتحاد السوفيتى وسوف تحدد مصير رابطة الكومنولث .

ومن جهة ثالثة ، تبرز أولوية تحليل اسباب الصراع وعوامل الوحدة ، او المخاوف والمصالح المحددة لتفاعلات الدول المستقلة ومصير رابطة الكومنولث . وفى هذا الصدد تبرز اوضاع واخطاء الصراع القومى وقضايا

المواطنة والجنسية المرتبطة بالتركيب القومى المعقد للدول المستقلة (لاحظ حالة البلطيق) ، ومصير الروس المقيمين فى الدول التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى السابق ، واحتمالات تصاعد الصدامات القومية العرقية داخل كل دولة ، وانعكاسها على العلاقات بين دول الاقامة الفعلية ودول الانتماء القومى وهى حالة سائدة فى كل الدول . كما تبدو واضحة أخطار المطالبة باعادة ترسيم الحدود على اساس الانتماء القومى (حالة ناجورنو كاراباخ مثلا) او على اساس التراجع عن تنازلات اقليمية فى اطار الاتحاد السوفيتى السابق (حالة روسيا مع كازاخستان وخاصة مع اوكرانيا حول اقليم القرم) . وتشتد اخطار الصراع حول تقسيم القوات المسلحة ، واقامة جيوش مستقلة للدول ذات السيادة والنزاع على مصير الترسانة النووية ، وأوضاع القوات الاستراتيجية والقوات المشتركة المتواجدة فى الدول المستقلة ، واخطار التركيب القومى المعقد لهذه القوات ، ومصاعب انسحاب قوات الاتحاد السوفيتى السابق من الدول التى لم تنضم الى رابطة الكومنولث (حالة دول البلطيق) . ثم هناك الصراع على توزيع اعباء التركة مثل المديونية الخارجية للاتحاد السوفيتى السابق وغيرها من آثار انهيار الروابط الاقتصادية القديمة وخاصة تصدير اعباء الاصلاح الاقتصادى ، اضف الى هذا تلك الصراعات المتصلة باختلاف انتماءات وسياسات وتوجهات النخب السياسية الحاكمة فى الدول المستقلة ، ومصائر الصراع على السلطة داخل كل دولة وبالاخص فى روسيا الاتحادية بانعكاسه على مصير الكومنولث ، ومصير الحزب الشيوعى السوفيتى وقوة المعارضة الاسلامية الاصولية وغيرها من قوى المعارضة اليسارية والديموقراطية والقومية والدينية ، ودور ووزن جماعات الضغوط وخاصة نقابات العمال والاتجاهات الشيوعية والقومية والفوضوية فى صفوفها .. الخ . وفى ذات الوقت لابد من دراسة الروابط الاقتصادية والعسكرية وغيرها من عوامل الوحدة سواء على نطاق الرابطة الجديدة او على امتداد الاتحاد السابق ، او بين هذه وتلك من المجموعات الفرعية التى تنتسب اليها الدول المستقلة . وبين دوافع الارتباط تبرز اوضاع التخصص الاقتصادى والصناعى والوحدة العضوية للبنية الاساسية ، وضرورات التعاون والتنسيق والتكامل ، وتنوع المواد وتوزعها بين الدول المستقلة وخاصة مصادر الطاقة والمواد الغذائية . كما تبرز مصالح المجمع الصناعى العسكرى والمؤسسة العسكرية الموروثة ، واخطار الحروب الاهلية مع انتشار الاسلحة النووية ، وواقع استمرار قوات مشتركة ، باعتبارها عوامل تدفع الى وجود رابطة للتعاون والتنسيق من منظور امنى . وفى ذات الاتجاه تدفع مخاوف الغرب من افلات السيطرة على الترسانة النووية وتهديد الامن الاوروبى والعالمى ، على

الاقل فى فترة الانتقال الحتمية لما بعد الاتحاد السوفيتى .

- ٣ -

واخيرا ، فان المجموعة الثالثة من القضايا والتساؤلات ، تتصل بمصير الكومنولث ومستقبل الروابط القائمة واتجاهات التطور للدول التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى السابق وخاصة اعضاء الكومنولث ، واحتمالات تطور العلاقات بين المجموعات الفرعية والدول المستقلة مع غيرها من دول الجوار الاقليمى وخاصة مع اوروبا الشرقية والغربية ، بالنسبة للمجموعة السلافية ، ومع دول غرب اسيا والشرق الاوسط خاصة تركيا وايران بالنسبة للمجموعة الاسلامية .

ولا شك أن الاولوية فى هذه المجموعة من القضايا والاسئلة تتعلق بمصير رابطة الكومنولث ذاتها . ونلاحظ بداية ، انه من زاوية العلاقات السياسية ، يمكن تصور ارتقاء رابطة الكومنولث الى اتحاد كونفيدرالى يضم على الاقل الجمهوريات السبع التى وقعت على الصياغة الثانية للمعاهدة الاقتصادية عشية اعلان مينسك . كما يصعب ان نستبعد احتمال « بعث الامبراطورية الروسية » على الاقل فيما بين المركز الروسى والاطراف الاسيوية التى استمرت قرونا « مستعمرات داخلية » لروسيا القيصرية . ويبقى الاحتمال الاخطر وهو انهيار رابطة الكومنولث تحت وطأة تناقضاتها ، وخاصة فى حال انفلات الصراع القومى (اذربيجان وجورجيا ومولدافيا مثلا) او بسبب اعادة النظر فى التنازلات الاقليمية فى اطار الاتحاد السوفيتى السابق (الحدود بين روسيا وكل من اوكرانيا وكازخستان مثلا) . واما تناقضات التعدد القومى فى جمهورية روسيا الاتحادية بوجه خاص (لاحظ الحركات الاستقلالية الانفصالية فى الجمهوريات والاقاليم والمناطق الاسلامية ذات الحكم الذاتى مثلا) فان اسلوب حلها سوف يتوقف على مستقبل الديموقراطية فى روسيا الاتحادية ، بيد أننا نستبعد انهيار الاتحاد الروسى . وبوجه خاص ، فان الصراع الداخلى على السلطة ، بنفوذ روسيا الكبير فيه (لاحظ الاطاحة بجامسيا خورديا مثلا) سوف يحدد الى مدى بعيد مستقبل الروابط بين ورثة الاتحاد السوفيتى السابق ، بما فى ذلك جمهوريات البلطيق (لاحظ لاتفيا مثلا) . بين أن الاهم ، ان احياء الاتحاد السوفيتى السابق مستحيل ، الا على صورة بعث الشمولية الشيوعية عبر انقلاب عسكرى وهو ما نستبعده بدوره اذا اخضعنا للتحليل العميق دروس انقلاب اغسطس الفاشل ، وبالاخص بعد كل المتغيرات التى اعقبته .

ومن جهة ثانية ، فان مصير رابطة الكومنولث والعلاقات بين الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق ، سوف يتحدد بمستقبل الاصلاح الاقتصادى والقدرة على تجاوز الكارثة الاقتصادية لانهيار النظام الاقتصادى القديم وغياب نظام اقتصادى جديد . والبدائل تتعلق باتجاهات الاصلاح الاقتصادى الداخلى ، فان الاحتمالات تتراوح بين النموذج الكورى الجنوبى (اى اصلاح اقتصادى ليبرالى فى اطار راسمالى غير ديموقراطية) او النموذج الصينى (اى اصلاح اقتصادى ليبرالى فى اطار اشتراكية غير ديموقراطية) ولكن مع الطبعة المحلية للنموذجين . واما قيام نظام راسمالى ديموقراطى على النمط الغربى فى غالبية الدول المستقلة ، فاننا نستبعده بالنظر الى طول الفترة الانتقالية لاقامته بافتراض [illegible]م قطع طريق هذا التطور عبر ثورة شعبية او انقلاب فاشى . ونستبعد ايضا احياء النظام الاشتراكى الشمولى على النمط السوفيتى فى غالبية هذه الدول ، لان الضرورات التى اسقطته سوف تقطع الطريق على محاولة احيائه . والارجح ان اقتصادا مختلطا سوف يتطور فى غالبية الدول المستقلة طالما ان القفز الى الراسمالية مستحيل ، وان الردة الى الاشتراكية مستحيلة بدورها . بيد ان الخلافات حول برامج ووتائر الاصلاح الاقتصادى كانت وسوف تبقى عاملا محددا لمستوى العلاقات وقوة الرابطة بين الدول المستقلة (لاحظ مثلا أثر الخلاف الروسى الاوكرانى حول اصلاحات يلتسين الاقتصادية) . اضف الى هذا ان مصير القوات المسلحة الموروثة عن الاتحاد السوفيتى السابق ، سوف يمثل محددا حاسم الاهمية لمصير الكومنولث ونرى ان اخطار تفجر حرب اهلية بين القوى النووية الرئيسية فى الكومنولث وخاصة روسيا واوكرانيا ، فضلا عن التركيب القومى المختلط للقوات المسلحة الاستراتيجية والمشتركة ، سوف يمثل قيدا رئيسيا على تفجر مثل تلك الحرب ويدفع نحو التوصل الى حلول وسط انتقالية (حالة اسطول البحر الاسود مثلا) . واذا كان هذا الردع النووى المتبادل يمثل احد عناصر الامن ، فان التفوق الحاسم للجيش الروسى فى حال تقسيم القوات المشتركة وقيام جيوش مستقلة ، سوف يمثل أهم عناصر الردع الذى يقطع الطريق على حرب اهلية واسعة النطاق .

ومن جهة [illegible] ، فان الدول المستقلة سوف تواصل التوجه نحو الاندماج فى النظام الاقتصادى العالمى ، ولكن فى ظل القيود التى تفرضها التطورات الاقتصادية الداخلية والعلاقات الاقتصادية البينية فضلا عن الزمن الذى تستغرقه عمليات التكيف الهيكلى تحت رعاية صندوق النقد الدولى والدول الغربية الدائنة . ونرى ان التخصص الاقتصادى الموروث عن الاتحاد السوفيتى السابق سوف يستمر لفترة طويلة اساسا يدفع نحو التكامل بين الدول المستقلة (لاحظ حالة جمهوريات البلطيق وحتى بعض دول شرق اوروبا مثلا فى علاقاتها بالدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق) . لكن

هذا التكامل ، وخاصة فى ظروف الاولويات الجديدة الخارجية للدول المستقلة ، وتفكك الهياكل التنظيمية والمؤسسية للعلاقات بين هذه الدول ، لن يحول دون التوجه نحو اقامة علاقات تكاملية مع دول الجوار الاقليمى الاوروبية والاسيوية . وسوف تبقى العوامل السياسية ، فضلا عن العوامل الثقافية والتاريخية ، ذات تأثير حاسم على العلاقات الاخيرة . بيد ان العامل الحاسم سوف يتمثل فى الحاجة الى العون الاقتصادى الخارجى وخاصة فى ظل الكارثة الاقتصادية الراهنة .

- ٤ -

نهاية الاتحاد السوفيتى السابق

وعلى الرغم من ان رابطة الكومنولث ، لاتعدو وضعا انتقاليا ، وتبدو رابطة انتقالية - اضطرارية ، فان احتمالات المستقبل لاتتضمن احياء الاتحاد السوفيتى السابق ، ويتأكد هذا الحكم من اسباب ونتائج انهياره . ونؤكد بداية ان اسباب انهيار الاتحاد السوفيتى تكمن بالدرجة الاولى فى ازمته الداخلية الشاملة ، وان عجلت بالانهيار ثورة الجلاسنوست والبيريسترويكا والتفكير الجديد التى بدأت مع ولاية جورباتشوف فى عام ١٩٨٥ . وساهم فى الاجهاز على الاتحاد السوفيتى الانقلاب الفاشل فى اغسطس ١٩٩١ وانقسام المؤسسة العسكرية وحل الحزب الشيوعى السوفيتى وفى ذات الاتجاه قادت الضغوط الامريكية التى استهدفت علانية تقويض الشيوعية وتفكيك الدولة فى الاتحاد السوفيتى السابق . ومن ثم فاننا نرى ان نظرية المؤامرة الخيانة لاتفسر ثورة جورباتشوف وتداعياتها ، او انقلاب اغسطس ونتائجه ، او سياسة يلتسين واتجاهاتها . والامر ، ان سقوط الاتحاد السوفيتى يرجع الى ازمة نظامه وبنيته الامبراطورية فضلا عن ضغوط الغرب .

وبغير خوض فى مؤشرات ازمة النظام الاشتراكى وتناقضات التكوين الامبراطورى الموروث ، فانه يكفى لتأكيد استنتاجنا السابق الاحالة الى خطاب اندروبوف الذى فجر ثورة « الجلاسنوست » ويادر فى علانية غير مسبوقة الى ابراز ابعاد واخطار مأزق الاقتصاد والمجتمع فى الاتحاد السوفيتى السابق . واذا كان اندروبوف ، لم يبدأ « البيريسترويكا » ، وسعى الى تجاوز مأزق التحديث وأزمة النظام بتقوية ذات الاسس التى ارتكزت عليها الدولة « الاشتراكية - السوفيتية » ، فقد شدد على ضرورة التغيير ، وعن طريق ضرب الفساد وتشديد الانضباط ، والرقابة العمالية وحماية ملكية الدولة ، وتحسين التخطيط وزيادة الحوافز ، ولكن مع رفض حازم للتقويض « البناء القديم » ، وتقوية مواقع الدولة الشمولية المركزية ، تطلع اندروبوف الى تجاوز المأزق والازمة . وفى ادارة الصراع مع الغرب ، قاد اندروبوف خط التشدد ضد التصعيد الامريكى للحرب الباردة ، كما ضاعف

الدعم لحلفاء الاتحاد السوفيتى السابق فى الشرق والجنوب ، وسعى الى ضرب النفوذ الصهيونى داخل الاتحاد السوفيتى . وفى هذا السياق نفهم قوة تأييد اندروبوف للبلدان العربية ضد العدوان الاسرائيلى ، وهو ماتجسد فى سعيه الى زيادة القدرة العسكرية العربية(١) .

الا ان نهج اندروبوف لمواجهة مأزق التحديث والامن فى الاتحاد السوفيتى السابق بدا غير قادر على تحقيق اهدافه . من جهة ، لانه لم يكن من الممكن تجاوز الازمة الداخلية الشاملة للنظام الاشتراكى السوفيتى عبر دعم ذات الاسس التى نهض عليها . ومن جهة ثانية ، فانه فى ظل الازمة السوفيتية وتفوق الغرب ، فان خط التشدد لم يكن يملك ارضا صلبة يقف عليها ويتمكن من الاستمرار بوجه التهديد والتحدى الامريكى خاصة ، والغربى عامة .

ولذا فقد جاء جورباتشوف وكان نهجه للتغيير تعبيرا عن ضرورات موضوعية ، وفى عهده اضحت « الجلاسنوست » ثورة لم تكتف بكشف ابعاد واخطار الازمة ، وانما فضحت وبقسوة اسبابها الكامنة فى اسس النظام التى تعرضت لمراجعة جذرية . واقدم جورباتشوف على تقويض البناء القديم بتفجيره ثورة « البيريسترويكا » ، التى اضعفت سطوة الحزب الشيوعى السوفيتى وانهت احتكاره للحياة السياسية ، وقوضت نظام ادارة الاقتصاد بالاوامر ، واطاحت برؤوس النخبة البيروقراطية الحزبية المحافظة التى توارثت السلطة والامتيازات ورغم ان جورباتشوف قد استمر حريصا حتى اقالته على التوازن بين خطى التدرج والثورة ، بين المحافظين والراديكاليين ، بين الشيوعيين والديموقراطيين ، فقد دفع نحو تهاوى الشمولية التى مثلت العمود الفقرى للنظام والوحدة فى الدولة الاشتراكية السوفيتية(٢) .

ونلاحظ بوجه خاص ، ان الغاء النص الدستورى على الدور القيادى للحزب ، كان بمثابة اعلان ببدء تقويض مجمل جهاز الدولة القديم ، وتمهيد للاطاحة بجورباتشوف نفسه ، ابن ذات الجهاز . واذا كان جورباتشوف لم يصل الى حد تقنين التعددية الحزبية ، فقد سمح بالتعددية السياسية ، بما فى ذلك قبوله عمليا بقيام تكتلات داخل الحزب الشيوعى السوفيتى جسدت تعمق انشقاق النخبة الحزبية - البيروقراطية . ولعل الاخطر ، هو دعوة جورباتشوف الى البعث القومى بغية احتواء نزعات الانفصال والاستقلال التى قادتها ليتوانيا مع غيرها من جمهوريات البلطيق . ورغم التصفيات المتلاحقة للقيادات الحزبية التى وقفت بوجه التغيير ، او التى نزعت الى المغامرة ، ورغم اللجوء الى العنف بوجه اعلانات الاستقلال فى جمهوريات البلطيق ، فقد استمر جورباتشوف حريصا على المعالجة السياسية

الديموقراطية للتناقضات التى فجرتها التحولات الديموقراطية التى قادها . وكان صمود جورباتشوف بوجه محاولات الردة الى الشمولية يعنى انفلات زمام السيطرة على النظام والاتحاد ، وهو مايفسر قيام واخفاق تمرد اغسطس ١٩٩١ ، الذى استهدف انقاذ مايمكن انقاذه ، والحيلولة دون نهاية الاشتراكية وانهيار الاتحاد ، فاجهز على هذا وذاك .

ونرى ان نهج جورباتشوف للتغيير كان لابد وان يقود الى التعجيل بهذه النهاية وذلك الانهيار . وبايجاز ، فان البناء القديم وان كان ضرورة لاعادة البناء قاد الى فوضى شاملة اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية ... الخ بدا مستحيلا السيطرة عليها بغير اقامة نظام جديد للانضباط يتطلب بالضرورة فترة انتقال طويلة وقاسية . الا ان تقويض جهاز الدولة ، وتفكك الدولة الاتحادية ، قطع الطريق على ثورة « اعادة البناء » التى قادها جورباتشوف ، وفتح الطريق امام ثورة تدفع الى « بناء جديد » بما فى ذلك نوعية الرابطة بين جمهوريات الاتحاد السابق .

وعلى أساس مفهوم جديد للامن القومى السوفيتى ، سمح جورباتشوف بتفكيك الكتلة السوفيتية الاوروبية بتركه للنظم الشيوعية تتداعى فى شرق اوروبا ، وقدم تنازلات هائلة فى مجال نزع السلاح ووقف سباق التسلح ، كما قاد انسحابا سوفيتيا من الجنوب العربى وغير العربى لوقف المجابهة السوفيتية - الامريكية على امتداده . ومن اجل فهم منطق « التفكير الجديد » الكامن وراء السياسة الخارجية السوفيتية الجديدة ، ينبغى ، من جهة ، ان نلاحظ ان تأخر الاتحاد السوفيتى السابق عن اللحاق بالثورة الصناعية - التكنولوجية التى تسارعت فى المراكز الصناعية الراسمالية قد فاقم ابعاد واخطاء التهديدات والتحديات التى جابهت الامن القومى السوفيتى بمفهومه الشامل . وكانت مجابهة تصعيد الحرب الباردة وسباق التسلح بالمثل ، تعنى التخلى عن هدف التحديث اى عن اهم ركائز الامن القومى حتى بمفهومة العسكرى الضيق . وقد ادرك جورباتشوف عبث الانزلاق الى الانتحار الجماعى ورفض وهم تصفية « الامبريالية » . بل ان المراكز الصناعية الراسمالية قد تمكنت من التكيف الايجابى مع دوافع ونتائج التقدم ، على حين كان جمود النظام الاشتراكى السوفيتى بمثابة كابح لهذا التقدم(٣) .

ومن الصحيح نسبيا القول بأن تسريع الثورة الصناعية التكنولوجية ، وتصعيد الحرب الباردة ، والنزعة العلمية الى التكيف ، كانت استجابة راسمالية للتحديات والتهديدات والضرورات التى ترتبت على قيام « النظام الاشتراكى السوفيتى » وتعاظم « القدرة العسكرية السوفيتية » وتوسيع « النفوذ العالمى السوفيتى » . بيد ان الاهم هو ماترتب على استجابة المراكز الراسمالية الصناعية من تاكيد تفوقها بمعيار التقدم الشامل ، اى تحقيق : اعلى معدلات الانتاجية وارفع مستويات المعيشة ، فضلا عن احترام حقوق الانسان . وبالاستناد الى هذا التفوق ، وما كشف عنه من ابعاد الانكشاف الشامل للاتحاد السوفيتى السابق ، توافرت للغرب ادوات الضغط لاسقاط الاخير والانتصار فى الحرب الباردة . ويمثل هذا التفوق ذات اساس انفراد الغرب - بادارة عالم مابعد الاتحاد السوفيتى ، وازاء التفوق النسبى للقدرة بالامريكية الشاملة ، وصعود القوى الاوروبية وفى قلبها المانيا الموحدة وارتقاء القوة الروسية الكامنة ، فهى اهم عناصر التوازن الدولى الراهن ، وفى النظام العالمى الجارى تشكيله ، فان توازن المصالح تتحدد فى نهاية المطاف بتوازن القوى . وفى هذا الاطار فان التطورات الداخلية فى الجمهوريات المستقلة وفى علاقاتها البينية وتوجهاتها الدولية سوف تخضع بالدرجة الاولى بالقدرة الامريكية على التدخل والتأثير ، فضلا عن الدور الغربى ، بوجه عام .

- ٥ -

التكوين الامبراطورى لروسيا القيصرية

كانت كييف هى مركز الدولة الروسية المبكرة - روسيا كييف . وتأسست هذه الدولة فى القرن ٩ بعد تطور امتد قرونا لاتحادات سياسية عسكرية ، ذات طابع قبلى ثم اقليمى ، ارتقت الى دويلات كانت اكبرها امارات كييف ونوفا جوردسكايا . وقد نشأت الدولة الروسية المستقلة على اساس اتحاد تلك الدويلات - الامارات فى سياق صراع الشعوب السلافية الشرقية ضد البيزنطيين وغيرهم من اجل الاستقلال . ومع نهاية القرن ١٠ بلغت دولة كييف مستوى مرتفعا من التطور الاقتصادى والسياسى ، وامتدت من البلطيق الى الفولى وحتى الاورال . وكان تركيبها العرقى متنوعا يضم السلاف وغيرهم من الشعوب .

وقد ارتبطت تجارة نوفا جوردسكايا (وغيرها من مدن شمال غرب روسيا) بسياسة استعمارية تجسدت فى انتزاع الجزية الثقيلة من سكان الشمال والبلطيق ، وبتوسع اقليمى استعمارى للحدود الشمالية والشرقية لامارة نوفا جوردسكايا . وقد عاشت الدولة الروسية الاولى - روسيا كييف - حتى القرن ١٢ ، حين انهارت بعد ان انفصلت عنها ، اقتصاديا وسياسيا ، تلك الامارات الاكبر مثل نوفا جوردسكايا . ومكن من هذا ، سيادة الاقتصاد الطبيعى وبدائية وسائل المواصلات والاتصالات(٤) .

واستمر تفتت روسيا بين القرنين ١٢ - ١٥ ، وذلك حتى قيام الدولة الروسية المركزية بعد التحرر من نير التتار نهائيا (عام ١٤٨٠) بعد ان استمر نحو ٢٥٠ عاما ، وحين اتم ايفان الثالث (١٤٦٢ - ١٥٠٥)

انضاع جميع اراضى روسيا لسيطرة امراء موسكو تماما . وفى عام ١٥٤٧ انتصر الحكم المطلق حين اعلن ايفان الرابع نفسه قيصرا على روسيا ، لتظهر وتتوسع الامبراطورية الروسية القيصرية فى القرن ١٧ . وساهم فى توطيد « الاتحاد الروسى » الصراع ضد غارات القبائل الرحل وسكان القرم . واضحت موسكو - باعتبارها المركز الاقتصادى التجارى الاكبر - عاصمة روسيا . وكان الاستبداد القيصرى ضرورة فى ظروف الحاجة الى سلطة قوية تضمن انتزاع الاتاوات وتمنع هروب الفلاحين . وكان اهم نتائج قيام الدولة الروسية المركزية هو تعاظم « الممتلكات الاقليمية الروسية » . ومع مطلع القرن ١٨ كانت قد تكونت الامبراطورية الروسية القيصرية . وقد لعب الاستعمار « الداخلى - الاقليمى » دورا هاما فى تطور اقتصاد روسيا ، وخاصة بمضاعفة الموارد الزراعية والتعدينية ، وارتقاء التخصص الانتاجى الاقليمى وتطور التجارة . وتكون سوق عموم روسيا .

وقد تواصلت عمليات التوسع الاستعمارى الاقليمى الروسى منذ زمن ايفان جروزنى (١٥٣٣ - ١٥٨٤) . وفى عام ١٦٥٤ تم ضم اوكرانيا الى الامبراطورية الروسية . وباخضاع ممالك كازان واستراخان امتد هذا التوسع الى اسيا الوسطى وماوراء القوقاز والشرق الادنى . ومع مطلع القرن ١٨ كانت حدود الامبراطورية الروسية القيصرية قد بلغت المحيط الهادىء ومهد هذا لاستيطان روسى واسع لاحقا فى الشرق الاقصى(٥) . وقد ضمت روسيا انجوشيا وشمال شرق « اوسيتيا » فى عام ١٧٧٠ ، وكاباردى وغيرها من الممتلكات المجاورة لداجستان فى سياق تحالف سكان هذه المناطق الى جانب روسيا فى حروبها ضد تركيا ١٧٦٨ - ١٧٧٤ . ثم الحقت روسيا الشيشان فى عام ١٧٨١ وجورجيا وجنوب شرق اوسيتيا فى عام ١٧٨٣ وداجستان فى عام ١٨١٣ . وقد اعترفت تركيا فى معاهدة ١٧٠٠ بان آزوف قسما من روسيا وهو ماأغلق طريق التوسع العثمانى فى شمال القوقاز . واما معاهدة ١٧٧٤ فقد فتحت الطريق امام اتمام العملية الطويلة لتوسع الامبراطورية الروسية فى شمال القوقاز بين نهاية القرن ١٨ ومطلع القرن ١٩ . وقد ضم بطرس الاكبر دربنت وباكو ورشت وقسم كبير من جيليانا ، وهى مناطق فارسية ، شمال غرب ايران قرب بحر قزوين ، بين عامى ١٧٢٢ - ١٧٢٣ . وفى عام ١٨٢٥ الحق شمال اذربيجان بروسيا وبقى شمال اذربيجان بروسيا وبقى جنوبها خاضعا لايران(٦) . وفى عام ١٨٢٨ جرى ضم شرق ارمنيا الى الامبراطورية الروسية ، واما شرق مولدافيا (بيساربيا) فقد تم ضمها الى الامبراطورية فى عام ١٨١٢(٧) .

وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢ اعلن تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، الذى تكون من جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ودخلت فى قوامها جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية الخمس الاتحادية ثم المستقلة فيما بعد ، الى جانب غيرها من جمهوريات واقاليم ومناطق الحكم الذاتى ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفيتية وجمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفيتية ، الى جانب جمهورية ما وراء القوقاز الاتحادية الاشتراكية السوفيتية (والتى دخل فى قوامها جمهوريات ماوراء القوقاز الاتحادية والمستقلة فيما بعد) . وبينما حافظت فنلندا على استقلالها بعد ثورة ١٩١٧ ، فقد اعاد ستالين الحاق جمهوريات البلطيق الثلاث فى عام ١٩٤٠(٨) . وفى ٩ ديسمبر ١٩٩١ ، اعلن رؤساء الجمهوريات السلافية الثلاث ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، كما هو منصوص عليه فى القانون الدولى وكحقيقة جغرافية سياسية لم يعد موجودا . وفق اعلان منيسك . وبذلك فان الاتحاد السوفيتى - وريث الامبراطورية الروسية - « لم يعد موجودا » .

ويبقى التساؤل الاهم حول اسباب ازدهار الحركات الانفصالية للقوميات غير الروسية وحركة البعث القومى الروسى استقلالية النزعة ، عشية هذا الاعلان .

- ٦ -

المسألة القومية فى الاتحاد السوفيتى

فى تقريره « ستون عاما للاتحاد السوفيتى » فى ٢١ ديسمبر ١٩٨٢ ردد اندروبوف بحق توصيف لينين للامبراطورية الروسية القيصرية ، من منظور المسألة القومية ، بأنها كانت « سجن الشعوب » . وفى ذات التقرير زعم انه منذ ستين عاما خلت « اتحدت شعوبنا طوعيا » وردد مقولة « الشعب السوفيتى » باعتباره جماعة انسانية جديدة . كما زعم انه « لاول مرة فى التاريخ انقلب تعدد القوميات فى البلاد من مصدر ضعف لها الى مصدر قوة وازدهار » . لكنه اعترف بان « النجاحات التى احرزت فى حل المسألة القومية لاتعنى البتة انه قد زالت كل المشكلات التى تنشأ من واقع حياة وعمل امم واقوام كثيرة فى اطار دولة واحدة . لمن المستبعد ان يكون ذلك ممكنا ما دامت هناك امم ، مادامت ثمة فروق قومية وهذه ستبقى طويلا ، اطول بكثير من الفروق الطبقية » . كما اعترف ايضا بالظواهر السلبية « للغطرسة القومية » ، واوهام « التفرد » واتجاهات « عدم احترام الامم والاقوام الاخرى » ، مؤكدا ان هذه الظواهر « من الخطأ عزوها الى رواسب الماضى فقط » . وشدد على « ان شعوب بلادنا تتوجه بالامتنان الخالص للشعب الروسى ، الذى لولا مساعدته الاخوية النزيهة لكان من المستحيل ان تتحقق الانجازات الحالية لاية جمهورية ، مؤكدا على اهمية اللغة الروسية التى « دخلت بشكل طبيعى حياة الملايين من الناس على اختلاف قومياتهم » ، وخاصة بدورها « فى تقارب جميع

الامم والاقوام » . كما اشار الى « ان تجربة الحل الاشتراكى للمسألة القومية تدرس باهتمام في عشرات البلدان المتحررة من نير الاستعمار(٩) . فماذا يعنى هذا كله ؟

بادىء ذى بدء ، فان الحديث عن « اتحاد نوعى » يتناقض مع الاعتراف بان الامبراطورية الروسية كانت « سجن الشعوب » . واذا كنا نعترف بان الشعب الروسى كان ضمن « الشعوب السجينة » ، فان هذا لاينفى حقيقة ان الغالبية من الشعوب غير الروسية ، وخاصة غير السلافية ، صارت احد مكونات النسيج « متعدد القوميات » للاتحاد السوفيتى السابق ، فقط باعتبارها جزءا من « ممتلكات امبراطورية الروسية » ، وتصعب البرهنة على ان الانضمام الى « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية » تم على اساس اختيار « البروليتاريا الظافرة » في الجمهوريات الاسلامية للاتحاد السوفيتى السابق . وهو ماتؤكده البيانات الرسمية المنشورة في عهد اندروبوف نفسه حول مستويات التصنيع والتنمية في الاطراف الاسلامية للمركز الروسى قبل الثورة الاشتراكية .

وقد يكفى ان نشير مثلا ، الى ان الطبقة العاملة في اوزبكستان لم تتعد حوالى ٥,٠ ٪ من السكان في عام ١٩١٣ ، وكانت ذات النسبة اقل من ٠,٢ ٪ في طاجيكستان ، وهى نسب تشمل السكان الروس . وبين التركمانيين لم يتجاوز عدد افراد الطبقة العاملة الصناعية حوالى ٢٤٢ عاملا ، اشتغلوا اساسا في [illegible] السكك الحديدية(١٠) . وتاريخيا ، فان انتصار البلاشفة في المركز الروسى مهد السبيل لاقامة السلطة السوفيتية في الاطراف الاسلامية . حين قامت مقاومة السلطة السوفيتية ، وتوالى اعلان استقلال هذه او تلك من الاطراف . فقد كان « الجيش الاحمر » اداة سحق « الثورة المضادة » . وعمليا فان فنلندا وحدها تقريبا التى استقلت بين جميع المستعمرات والاقاليم التى خضعت للامبراطورية الروسية القيصرية ,وارتبط ذلك بقوة « الثورة المضادة » وعدم قدرة « الجيش الاحمر على سحقها .

ولاشك ان العلاقات القومية قد شهدت تطورات هامة ايجابية في الاتحاد السوفيتى . ارتبط هذا من جهة، بانتشار عمليات التصنيع والتنمية وارتفاع مستويات التعليم والثقافة ، والمساواة الدستورية والقانونية بين

جداول رقم (١) توزيع السكان والدخل والانتاج والثروة بين جمهوريات « الاتحاد السوفيتى » .
علم ١٩٩٠ (٪)

الجمهوريات	السكان	ن م ا	الانتاج: الصناعى	الانتاج: الزراعى	الثروة القومية*
روسيا	٥١,٣	٥٨,٧	٦٦,٤	٤٦,٢	٦٠,٠
اوكرانيا	١٨,٠	١٦,٥	١٦,٠	٢٢,٥	١٦,٨
روسيا البيضاء	٣,٦	٣,٨	٤,١	٥,٩	٣,٧
ليتوانيا	١,٣	١,٦	١,٢	٢,٢	١,٤
لاتفيا	٠,٩	١,٣	٠,٨	١,٤	١,١
استونيا	٠,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٠,٧
مولدافيا	١,٥	١,٢	٠,٨	٢,٢	١,٢
جورجيا	١,٩	١,٧	١,٢	١,٤	١,٦
ارمينيا	١,١	١,٣	٠,٨	٠,٦	١,٩
اذربيجان	٢,٥	١,٤	١,٧	١,٨	١,٦
كازاخستان	٥,٨	٥,٣	٣,٥	٦,٩	٥,٣
اوزبكستان	٧,٦	[illegible],٠	٠,٧	٤,٦	٣,٥
قيرجيزستان	١,٥	٠,[illegible]	٠,٥	١,٣	٠,٨
تركمينيستان	١,٢	٠,٩	٠,٤	١,١	٠,٨
طاجيكستان	١,٨	٠,٩	٠,٤	١,٠	٠,٧

(★) الاصول الاساسية ، الانتاجية وغير الانتاجية ، مع استبعاد الممتلكات الاستهلاكية للسكان ، [illegible] نهاية العام .

عن العدد ٣٩ ، اكتوبر ١٩٩١ . (حقائق وبراهين .. جريدة اسبوعية .. صدر منها [illegible] عددا) . (باللغة الروسية)

القوميات .. الخ بيدان الفوارق في مستويات التصنيع والمعيشة والثروة وغيرها بقيت كبيرة بين روسيا وغيرها من الجمهوريات السلافية فضلا عن جمهوريات البلطيق في الشمال وبين الجمهوريات الاسلامية وجمهوريات ماوراء القوقاز في الجنوب . (انظر الجدول رقم ١) . ولاشك ان الشمولية الستالينية قد وضعت جميع الشعوب - بما في ذلك الشعب الروسى - في « سجن واحد » ، ولعل هذا مايفسر « نزعة الاستقلال » لدى الشعب الروسى في مواجهة « النظام الشمولى » وضد « الاعباء الامبراطورية » . واما قمع « الروح القومية الروسية » من اجل بناء « الامة السوفيتية » ، فقد كان رد فعله هو « حركة البعث الروسى » التى يبدو يلتسين واحدا من المعبرين عنها . وهو رد فعل زاد مع نمو النزعات الانفصالية للقوميات غير الروسية .

وتمتد « النزعة الارادية » في محاولة « اذابة القوميات في امة سوفيتية » ، الى عهد ستالين . وفى سياق تأميم الحياة السياسية وتصفية قوى المعارضة ، وسحق نزعات الانفصال ، فقد شهد ذلك العهد حالات عديدة لاقتلاع القوميات واعادة توطينها في « مناطق آمنة » . ولم يترتب على « فضح الستالينية » موقفا مختلفا من « المعارضة القومية » او غيرها . ويسترعى الانتباه بين بداية السبعينات وبداية الثمانينات ، تسارع معدلات نشر اللغة الروسية في الاتحاد السوفيتى كله ، وتنشيط جهود « التربية الالحادية » في الجمهوريات الاسلامية السوفيتية(١١) . واطلقت « الجلاسنوست » العنان لازدهار نزعات الانفصال والدعوة للبعث الروسى .

- ٧ -
الاصلاح الاقتصادى ونهاية الشيوعية

في السنوات الاولى للبيريسترويكا ، ادى فضح النظام القديم الى اضعاف نفوذه وقاد اضعاف الجهاز الحزبى الى تصفية سطوته ، وترتبت على التمسك بمقرطة الحياة السياسية والدعوة الى البعث القومى ان بدأت تتقوض اسس الشمولية واخذت تتفكك الدولة الاتحادية ، والامر ان تقويض نظام ادارة الاقتصاد بالاوامر كان لابد وان يفاقم المصاعب الاقتصادية لفترة الانتقال الى نظام ادارة الاقتصاد على اساس اليات السوق ، وفى اعقاب انقلاب اغسطس انهار النظام الشمولى نهائيا ، وتفاقم ازدواج السلطة بين المركز السوفيتى . والجمهوريات الاطراف ، وتوالت قرارات الاستقلال عن الاتحاد السوفيتى بدءا من روسيا الاتحادية ذاتها ، وتداعى كلية نظام التوزيع والتبادل بين الجمهوريات الخمس عشرة المكونة للاتحاد السوفيتى . وفى جمهورية روسيا الاتحادية شاسعة الاطراف ، والتى تضم بدورها ست عشرة جمهورية ذات حكم ذاتى الى جانب غيرها من مناطق واقاليم الحكم الذاتى ، قاد انهيار اقتصاد الاوامر الى فوضى اقتصادية هائلة واندريكارثة اقتصادية محدقة . وبدرجات متفاوتة عانت كل الجمهوريات من انهيار النظام الاقتصادى القديم وغياب نظام اقتصادى بديل ، وخاصة في مجال التبادل والتوزيع بما يضمن استمرار آلة الانتاج ويوفر حاجات الاستهلاك .

والواقع ان الدعوة الى الاصلاح الاقتصادى قد استمرت ضمن نطاق توحيد اسس الاشتراكية الستالينية ومبادىء الماركسية اللينينية قبل جورباتشوف ، الى السعى نحو التغيير الاقتصادى في اطار اعادة بناء الاشتراكية على اساس اليات السوق ومبادىء الديموقراطية في عهد جورباتشوف ، الى تقويض البناء الاقتصادى الاشتراكى والتوجه نحو اقامة اقتصاد راسمالى التوجه في عهد يلتسين . وقد جرت محاولات للاصلاح الاقتصادى قبل ثورة الجلاسنوست ، من خروشوف الى بريجنيف وحتى اندروبوف ولكن تمت في ظل النظام السياسى الشمولى وفى اطار الدولة المركزية السوفيتية ، واستمرت محاولات الاصلاح الاقتصادى قبل ثورة البيريسترويكا لاتتجاوز نظام ادارة الاقتصاد بالاوامر ، واحتكار الدولة لوسائل الانتاج ، وعدم الربط بين انتاجية العمل ودخل المشتغل ، بل اتجهت احيانا - في عهد اندروبوف مثلا - نحو توطيد الاساسين الاولين مع التوجه نحو تعديل الاخير . بيد انه حتى بالنسبة للربط بين العمل والدخل ، فقد تمسك اندروبوف بمبدأ « التوزيع العادل للكعكة » ، مؤكدا على « القياس سبع مرات قبل القص » ، بينما بدا هذا « القص » شرط زيادة حجم الكعكة » ، في ظل التغيرات الجديدة السوفيتية والعالمية مع نهاية القرن العشرين .

وقبيل انقلاب اغسطس طرح برنامج شتالين والليبراليين للتحول الى اقتصاد السوق خلال خمسمائة يوم ، وفى مواجهته طرح برنامج ريجكوف والمحافظين للتحول المتدرج الى اشتراكية السوق . وللخروج من المأزق الذى دخلته عملية اعادة بناء النظام الاقتصادى الاشتراكى ، وبهدف التوفيق بين القوى الداعية الى التغيير المتدرج ، وتلك المتطلعة الى التغيير الثورى ، طرح جورباتشوف في اكتوبر ١٩٩٠ برنامجا للتحول الى « اشتراكية السوق ونجح في الحصول على موافقة مجلس السوفيت الاعلى عليه .

ومن اجل تجنب كارثة الانهيار الاقتصادى ، قبلت الاطراف الرئيسية للصراع حول معدلات الاصلاح الاقتصادى بهذا الحل الوسط . وفى اطار هذه المساومة السياسية وافق ريجكوف على البقاء في منصبه لتنفيذ البرنامج الذى ارتكز اساسا الى خطة الـ ٥٠٠ يوم رغم معارضته السابقة ، كما قبل شاتالين وواضعوا الخطة بالتعديلات التى ادخلت عليها ، على حين اعلن ابالكين نائب رئيس الوزراء لشئون الاصلاح الاقتصادى ان

جدول رقم (٢) مستوى التطور الاقتصادى لجمهوريات الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠

الجمهوريات	الاتحاد السوفيتي = ١٠٠					الولايات المتحدة = ١٠٠				
	متوسط نصيب الفرد من ن.م.ا	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك	متوسط نصيب الفرد من الثروة القومية	انتاجية العمل: الصناعة	انتاجية العمل: الزراعة	متوسط نصيب الفرد من ن.م.ا	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك	متوسط نصيب الفرد من الثروة القومية	انتاجية العمل: الصناعة	انتاجية العمل: الزراعة
روسيا	١١٤	١٠٨	١١٧	١١٠	١٠٨	٣٤	٢٢	٣٩	٢٨	١٠
اوكرانيا	٩٢	٩٧	٩٣	٨٠	١٠٨	٢٨	٢٠	٣١	٢٠	١٠
روسيا البيضاء	١٠٦	١٠٨	١٠٣	١٠٣	١٢٨	٣٢	٢٢	٣٦	١٢	١٢
ليتوانيا	١٢٣	١٢٧	١٠٨	١٠٣	١٥٢	٣٧	٢٥	٣٦	٢٦	١٤
لاتفيا	١٣٢	١٢٧	١٢٢	١٠٥	١٣١	٤٠	٢٧	٤٠	٢٦	١٢
استونيا	١٤٠	١٥١	١٤٠	١١٥	١٥٢	٤٢	٣٠	٤٦	٢٩	١٤
مولدافيا	٨٠	٨٥	٨٠	٧٥	٨٣	٢٤	١٧	٣٦	١٩	٧
جورجيا	٩٠	[illegible]	٨٤	٩٠	٦٢	٢٧	١٩	٢٨	٢٣	٦
ارمينيا	١١٨	٩٣	٨٧	٧٥	٧٦	٣٥	١٨	٢٧	٢٠	٧
اذربيجان	٥٦	٥٧	٦٤	٦٠	٦٨	١٧	١١	٢١	١٥	٦
كازاخستان	٩٠	٨٤	٩١	٩٠	[illegible]	٢٧	١٧	٠٢	٢٢	٩
اوزبكستان	٥٦	٥٩	٥٠	٦٠	٥٦	١٧	١٢	١٦	١٥	٥
قيرجيزتان	٦٠	٦٦	٥٣	٦٥	[illegible]	١٨	١٣	١٧	١٦	٧
تركمنيستان	٧٥	٦٦	٦٧	١٠٠	٦٦	٢٢	١٣	٢٢	٢٥	٦
طاجيكستان	٥٠	٤٨	٤٠	٧٥	٦٠	١٥	١٠	١٣		[illegible]

عن : جريدة « حقائق وبراهين » العدد ٣٩ اكتوبر ١٩٩١ (عدد ٥٧٢) بالغة الروسية

« الاهم هو وحدة الامة وليس كمية الاصلاح » . الا ان يلتسين استمر معارضا ، ورفض المساومة ، مؤكدا على ضرورة ان توافق كل جمهورية على كل قرار للرئيس .

وعشية الانقلاب الفاشل فى اغسطس ١٩٩١ ، بدا واضحا افلات سيطرة الحزب الشيوعى السوفيتى فى مجالات ادارة الاقتصاد والاصلاح الاقتصادى . وعقب الانقلاب لم يعد جورباتشوف قادرا على المطالبة باعادة بناء الاشتراكية ، مكتفيا بالتاكيد على المهام الاقتصادية الملحة لتجنب الكارثة الاقتصادية . وقبيل اعلان نهاية الاتحاد السوفيتى قانونيا طرح يلتسين برنامجه لاقامة بناء اقتصادى جديد .

وجاء انقلاب اغسطس الفاشل ليدفع نحو انعطافه هائلة فى مسار الاصلاح الاقتصادى تمثلت فى تحرك الدعوة الى اعادة البناء الى التقدم نحو بناء جديد . وبدلا من الصياغة الاولى للمعاهدة الاقتصادية التى لقيت قبول ١٢ جمهورية اتحادية ، فان الانهيار الفعلى للدولة الاتحادية ، واجراءات يلتسين لتقويض هذه الدولة . وتوالى اعلانات استقلال الجمهوريات بدءا من روسيا ، فان الصياغة الثانية للمعاهدة الاقتصادية لم تلق قبول غير سبع جمهوريات . والاهم ، انه امام الدورة « الاولى والاخيرة » لمجلس السوفيت الاعلى بتكوينه الجديد بعد الانقلاب فى اكتوبر ١٩٩١ (وقد ضم سبع جمهوريات من اعضاء الاتحاد السوفيتى السابق ، وهى روسيا ، وروسيا البيضاء ، وجمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية الخمس) لخص جورباتشوف المهام الاقتصادية الملحة امام الاتحاد السوفيتى السابق .

وقد يجدر ان نشير هنا الى انه لم يات فى هذا الخطاب ذكر سواء للبيريسترويكا او اللاشتراكية . ويبدو ان هذه وغيرها من الكلمات بدا من الواجب تجنبها حتى على لسان زعيم البيريسترويكا وفى دولة الاشتراكية الاولى !

وعشية اعلان نهاية الاتحاد السوفيتى رسميا ، وامام المؤتمر الخامس غير العادى لنواب الشعب فى جمهورية روسيا الاتحادية (البرلمان الروسى) فى اكتوبر ١٩٩١ ايضا ، اعلن يلتسين انتهاء عهد التقدم بخطوات صغيرة . واكد انه لابد من قفزة كبيرة فى مجال الاصلاح الاقتصادى ، موضحا تفاقم الازمة الغذائية وانهيار النظام المالى وانفلات الاسعار ، موضحا تفاقم الازمة الغذائية وانهيار النظام المالى وانفلات الاسعار ، ومؤكدا ان حوالى ٥٥ ٪ من العائلات الروسية اصبح يعيش تحت خط الفقر ، وان الانتاج قد تدهور فى روسيا خلال الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٩١ بمعدل بلغ نحو ضعف معدل انخفاض فى الاتحاد السوفيتى السابق .

ومؤكدا على ضرورة التعلم من « الحضارة العالمية » ، وهو مايقصد به « الراسمالية المتقدمة » كما يتضح من الخطاب ، طرح يلتسين برنامجه لاصلاح اقتصادى جذرى ينتقل من محاولة اعادة بناء الاشتراكية الى اقامة بناء جديد « راسمالى التوجه » . واما اتجاهات ومبررات هذا البرنامج - الذى اعلنه قبل اقالته للرئيس جورباتشوف وقبل الغائه للاتحاد السوفيتى والذى يواصل تنفيذه - فقد تلخصت فى :

اولا : تحقيق الاستقرار الاقتصادى ودعم الروبل ، بتنفيذ سياسة مالية ونقدية وائتمانية انكماشية صارمة للغاية - مؤكدا على انه بغير هذه الخطوة الصعبة فان الحديث عن الاصلاح والسوق لن يعدو لغوا ، مشيرا الى ان الحلول الوسط خلال السنوات الاخيرة لم تسفر الا فوضى اقتصادية .

ثانيا : تنفيذ برنامج التخصيصية وتقليص قطاع الدولة لاقامة اقتصاد مختلط يضم قطاعا خاصا قويا ، وتسريع برنامج الاصلاح الزراعى وتشجيع نشاط الاعمال الخاص مع اقامة نظام للمشاركة الاجتماعية .

وثالثا : تحرير الاسعار ، وذلك استنادا الى خبرة ماسماه يلتسين « الحضارة العالمية » ، حيث تكفل السوق وحدها تحقيق الاسعار العادلة التى تمثل مقياسا حقيقا للعمل .

ورابعا : خفض الانفاق الحكومى : بتقليص مخصصات دعم الانتاج غير الكفء ونفقات الدفاع ومصروفات الجهاز الادارى . واكد يلتسين على ان عجز الموازنة لابد من تصفيته او تقليصه الى الحد الادنى خلال عام ١٩٩٢ .

وخامسا : اصلاح النظام الضريبى المشوه ، الذى لايتوافق مع اقتصاد السوق ولايتسم بالانضباط وغير عادل .. واعلن يلتسين ان الضرائب لن تكون ثقيله بالنسبة لرجال الاعمال بل ستكون محفزة لنشاطهم ، وخاصة لمنتجى السلع الضرورية .

وسادسا : اصلاح الجهاز المصرفى ، وذلك باتخاذ اجراءات صارمة ضد الاصدار غير المقيد للنقود ، وضد تقديم القروض بغير ضوابط . واوضح يلتسين ان هذا الاصلاح يمثل ضرورة لموقف انهيار النظام النقدى ولجم التضخم الجامح .

وسابعا : اقامة نظام للضمان الاجتماعى . واوضح يلتسين هنا ، استحالة الحفاظ على مستوى معيشة جميع

السكان فى المرحلة الاولى للاصلاح الاقتصادى . واعلن رفع القيود على سقف الاجور لمواجهة ارتفاع الاسعار وحفز المبادرة الفردية .

ولعل اخطر حلقات برنامج يلتسين للاصلاح الاقتصادى ، والتى قد تطيح به وببرنامجه هى تحرير الاسعار الى مدى دفع الغالبية الساحقة من سكان روسيا الى هوة سحيقة تحت خط الفقر شملت حتى « نخبة علماء الذرة » التى عاشت « مرفهة نسبيا » من قبل وقد برر يلتسين خطوته نحو اطلاق الاسعار المفاجىء والشامل ، مع بقاء الاجور عند مستويات لاتتناسب معها بحال من الاحوال . واعلن ان تحرير الاسعار قد جرى بالفعل ولكن بصورة عفوية من قبل وان هذا التحرير العفوى للاسعار يفاقم الفساد والرشوة . وان نظم الكوبونات والتسعير الجبرى لاتحول دون تدفق السلع الى السوق السوداء . وان الاسعار التى تحددها الاتفاقات بين المؤسسات والاسعار التعاونية تظلم المستهلك وتؤدى الى انتشار الجريمة وفوضى الانتاج ، ونقص السلع الجماهيرية . كما اكد يلتسين ان تحرير الاسعار يمثل اداة زيادة الانتاج ومن ثم خفض الاسعار لاحقا . وشدد على ان الانتقال الى اسعار السوق بقفزة واحدة ، خطوة صعبة لكنها ضرورية . وان خسائر تحرير الاسعار بشكل عفوى اشد من خسائر هذا التحرير تحت رقابة حازمة .

وفى مواجهة شعار « نقابات العمال » اسعار سوق .. اجور سوق » ، رفع يلتسين شعار « اجور سوق .. انتاجية سوق » . واعلن ان الشرط الاساسى لحماية محدودى الدخل فى ظروف الاصلاح الاقتصادى ليس اعادة توزيع مالدينا ، وانما زيادة كفاءة الاقتصاد وانعاشه وخاصة فى مجال الانتاج . وفى زيادة الكفاءة الاقتصادية ومضاعفة الانتاج يكمن شرط انقاذ اقتصاد روسيا وشرط بعث روسيا .

الا ان تدهور الانتاج لايرجع فى روسيا الى انخفاض الاسعار . وارتبط هذا الانخفاض بتقويض النظام القديم ، بينما يتطلب اقامة نظام بديل سنوات طويلة ، يصعب ضمان صبر الجماهير الروسية فيها تحت وطاة الكارثة الاقتصادية . وبدورها فان مسالة رفع انتاجية العمل وزيادة الكفاءة الاقتصادية عملية ترتبط بعوامل تشمل التحديث التكنيكى والتكنولوجى ، وتوفير كوادر ادارية عالية الكفاءة ، واعادة تدريب العمالة وزيادة حوافز العمل ، واقامة نشاط اعمال خاص فى قطاعات الانتاج ، وتحول مؤسسات قطاع الدولة الى مؤسسات لقطاع اعمال ، وغير ذلك من التحولات التى تتطلب بدورها سنوات طوال . والاهم ، هو اعادة بناء الروابط الاقتصادية بين روسيا وغيرها من الدول المستقلة كشرط لاستمرار العملية الانتاجية فى ظروف الترابط العضوى الذى يربط اقتصاداتها جميعا . □

المصادر والمراجع والهوامش :

١ ـ انظر : اندريوف ، خطب ومقالات مختارة ، (موسكو : دار التقدم ، ١٩٨٤) . الترجمة العربية .
د . طه عبدالعليم طه ، سياسة جورباتشوف للتغيير فى الاتحاد السوفيتى ، مجلة « الفكر الاستراتيجى العربى » ، بيروت ، العدد ٢٠ ، ابريل ١٩٨٧ .

٢ ـ انظر : ميخائيل جورباتشوف ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى المقدم الى المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعى السوفيتى . (القاهرة : وكالة انباء نوفستى ، ١٩٨٦) .
وانظر : د . طه عبدالعليم طه ، مأزق الاشتراكية بين النظرية والواقع فى الاتحاد السوفيتى . مجلة « السياسة الدولية » ، القاهرة ، العدد ٩٤ ، اكتوبر ١٩٨٨ .
مجلة « السياسة الدولية » ، الاصلاح بين الرومانسية والواقعية فى الاتحاد السوفيتى . القاهرة ، العدد ٨٩ ، يوليو ١٩٨٧ .

٣ ـ انظر مثلا : ميخائيل جورباتشوف ، البريسترويكا : تفكير جديد لبلادنا والعالم . (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٨) . الطبعة العربية الثانية .

٤ ـ انظر : ف . ى . باليانسكى ، ف ا . جامين (محرران) . التاريخ الاقتصادى للدول الاشتراكية . (موسكو : دار الاقتصاد ، ١٩٧١) . ص ٥ ـ ١٦ . (باللغة الروسية) .

٥ ـ المصدر السابق مباشرة ، ص ١٦ ـ ٤٢ .
وانظر : أ . ا . اليكسييف ، ب . ن . موروزوف . الاستيلاء على الشرق الاقصى الروسى نهاية القرن ١٩ ـ ١٩١٧ . (موسكو : دار العلم ، ١٩٨٩) . (باللغة الروسية) .

٦ ـ انظر : ن . ا . سموتانوف . شمال القوقاز فى العلاقات الروسية الايرانية والعلاقات الروسية التركية فى القرن ١٨ ، (موسكو : دار العلم ، ١٩٩١) . (باللغة الروسية) .

٧ ـ م . ب . متشيدلوف (محرر) . نقد التزييفات حول العلاقات القومية فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (موسكو : دار الادب السياسى ، ١٩٨٤) . المصدر السابق مباشرة .

٨ ـ انظر : يورى اندريوف . خطب ومقالات مختارة ، (موسكو/دار التقدم ، ١٩٨٤) . ص ٧ ـ ١٥ . (باللغة الروسية) .

٩ ـ انظر : م . ب . متشيدلوف ، مصدر سابق ، ص ٢٣٤ ـ ٣٣٥ .

١٠ ـ زادت نسبة المتحدثين الروسية بطلاقة من ٤١,٩٪ فى عام ١٩٧٠ الى ٥٦,٥٪ فى عام ١٩٧٩ بين سكان الاتحاد السوفيتى السابق .
انظر : المصدر السابق مباشرة ، ص ١٧٨ .

قسم خاص

[٤] الصراع على السلطة فى روسيا الاتحادية

لطفى الخولى

١ ـ ما قبل محاولة الانقلاب :

اذا كانت البرستوريكا ، فكرا وفعلا وقيادة ، وثورة من فوق ـ على حد تعبير جوربا تشوف نفسه ـ رغم ان لها جذورا تحتية عميقة ، تجلت ـ على حد تعبير جورباتشوف ايضا ـ فى حالة « الاغتراب الغاضب الصامت » للمواطن السوفيتى عن الحزب والدولة بالمصنع والمزرعة ـ الخ .. فقد كانت ، فى واقع الامر ، صدمة مفاجئة للجميع ، فوق وتحت ، على السواء .

افرزت هذه الصدمة المفاجئة فى البداية تساؤلا مركزيا : هل البروستوريكا ثورة فى اطار الاشتراكية ام ثورة مضادة للاشتراكية !

وكان الجواب العام ، الذى تواضعت عليه الاغلبية الساحقة ، قيادة وحزبا وجماهيرا ، فى السنوات الاولى للبريستوريكا ، انها ، ثورة ديمقراطية اصلاحية فى اطار النظام الاشتراكى . وانه من الممكن بل والافضل ، وفق حسابات جوربا تشوف ، ان يقود الحزب الشيوعى السوفيتى حركة البريستوريكا ، من خلال تغيير نفسه مع تغيير المجتمع والدولة ، وفقا لمتطلبات هذه الثورة السلمية .

وانقسم المجتمع والحزب والدولة ـ وقتذاك ـ انقساما راسيا بسيطا ، بين اغلبية ساحقة تدعم البريستوريكا التى كانت متجمعة فى كيان موحد الحركة بقيادة جورباتشوف . وبين اقلية بيروقراطية متمترسة فى جهاز الحزب والدولة والقيادة العليا للقوات المسلحة واجهزة الامن ، ذات قيادات متعددة غير جماهيرية وتفتقد الجسارة الفكرية والقدرة على التجديد .

وكان التقدير العام ، وقتذاك ، ان الصراع بين الاغلبية وبين الاقلية ، سوف يحسم لصالح الاولى فى مدة قصيرة قد لاتتجاوز العام الواحد على اكثر تقدير ، خاصة بعد احداث التغييرات الهيكلية فى الحزب ، والتى الحت

(★) تستند هذه الورقة لمجموعة المقالات التى كتبها الاستاذ / لطفى الخولى بجريدة الاهرام ، تحت عنوان ثورة البراكين السوفيتية ، وهى المقالات التى نشرت فى الفترة من ١٢ سبتمبر ١٩٩١ حتى ٢ يناير ١٩٩٢ .
وتتناول هذه الورقة ثلاثة موضوعات اساسية . اولها : تطور الصراع الداخلى فى الاتحاد السوفيتى قبل انقلاب اغسطس ١٩٩١ ، حيث يتم التعريف باطراف الصراع واهداف القوى المتصارعة . وثانيها ، تحليل الصراع على السلطة عما تكشف عنه وقائع الانقلاب التى اسفرت عن صعود يلتسين واختفاء جورباتشوف . وثالثها ، مستقبل الاتحاد السوفيتى فى ضوء تحليل الصراع الداخلى وتطرح احتمال عودة الاتحاد السوفيتى مرة اخرى وفق نفس النموذج الذى رسمه له جورباتشوف ، سواء بوجوده او عدم وجوده . ـ (المحرر)

العديد من عناصره القيادية التقليدية المتجمدة فكريا ، وامكن معها تبنى لائحة وبرنامج جديدين للحزب . واصدار وثيقتين حزبيتين عن البريستوريكا والجلاسنوست ، تتضمنان المبادىء الاساسية التى يهتدى بها الحزب فى تنفيذ « الثورة الديمقراطية الاشتراكية » فى الاتحاد السوفيتى .

وقد ظل هذا التقدير العام المتفائل يتردد فى تقارير جورباتشوف الى اللجنة المركزية ومؤتمرات الحزب . غير ان الواقع العملى اثبت ان الصراع بين اغلبية البريستوريكا « الموحدة » وبين الاقلية البيروقراطية « المفككة » ، ليس سهلا على الاطلاق وبالتالى لن يجرى حسمه فى زمن قصير ، بل يحتاج الى زمن طويل نسبيا واليات جديدة فى الحركة ذلك ان « الاقلية البيروقراطية » ، راحت توحد من قواها وتستخدم كل ما لديها من خبرة ومراكز قوة متراكمة ومنتشرة فى الحزب والدولة والجيش والامن والمؤسسات الاقتصادية والمالية والانتاجية ، فى قطع الطريق على حركة البريستوريكا ، حفاظا على مصالحها وامتيازاتها . فى حين ان قوى البريستوريكا انقسمت ، ازاء الاختلاف الذى دب بين قياداتها وجماهيرها ، حول درجة الايقاع المطلوب للتغيير ، وامكانية استخدام « السلطة » لقدر من « الاجراءات غير الديمقراطية » من اجل ضمان النصر للديمقراطية ضد البيروقراطية ، وكيفية الربط فى مجال الاصلاح الاقتصادى بين التخطيط المركزى وبين حرية الحركة لقواعد السوق .

وهكذا فى الوقت الذى كانت فيه البيروقراطية تتجه نحو التوحد والانتقال من موقع الدفاع الى موقع الهجوم المرئى وغير المرئى ، كانت قوى البيروستوريكا تسير نحو الانقسام ، خاصة بعد الاعتراف الرسمى بشرعية التعدد الحزبى ، وبالتالى نشأ بجانب الصراع الاساسى بين البريستوريكا وبين البيروقراطية ، صراعات جانبية بين تيارات ثلاثة رئيسية ولدت داخل رحم البريستوريكا ، راحت تشتد حدتها ، حتى افقدت مهامها المشتركة فى الصراع الرئيسى ، وظل الشغل الشاغل لجوربا تشوف ، الذى يقود تيار الوسط العقلانى للبريستوريكا ، بايقاع متوسط السرعة ، يرفض استخدام وسائل غير ديمقراطية فى حسم الصراع مع البيروقراطية ، ويبحث عن صياغة تزاوج صحى بين التخطيط وبين اقتصاديات السوق فى اطار اشتراكى ديمقراطى ، وذلك فى مواجهة كل من تيار الايقاع البطىء الداعى الى الوصول لنوع من المساومة التكتيكية مع البيروقراطية التى برزت انيابها بصورة خطيرة والذى مثله مجموعة الانقلابيين فى اغسطس ١٩٩١ . وتيار الايقاع السريع ، الذى يتسم بالمغامرة ، ويضغط من اجل القطيعة الكاملة او شبه الكاملة مع الاشتراكية والحزب الشيوعى ونظام الدولة فى الاتحاد السوفيتى ، وهو التيار الذى يمثله مجموعات الليبراليين التى يتصدر

واجهتها « بوريس يلتسن » رئيس جمهورية روسيا .

وفى الوقت الذى كان فيه تيار الايقاع البطىء المساوم ، يمسك بعدد من المفاتيح الاساسية فى كيان الدولة ، كان تيار الايقاع السريع المغامر ، قد نجح فى تحريك الشارع الذى سادته نزعة فوضوية ، فى موسكو ولينينجراد وعدد محدود من المدن الكبيرة ، وينظم مظاهرات تطالب جورباتشوف بالاستقالة ، طالما هو غير قادر على الحسم السريع الناجز ، وعقد محاكمات شعبية « لاجداد واباء الاشتراكية الملعونة » .

كان واضحا ان مسار الاحداث يتجه نحو ازمة كلية للبريستوريكا والاتحاد السوفيتى ، وفى محاولة للسيطرة على حركة الاحداث وترشيدها ، توصل جورباتشوف الى قناعة بأن لا مفر من الاعتراف باهمية متزايدة لعامل الزمن فى التغيير . وذلك على نحو يختلف عن التقديرات السابقة ، وان على البلاد بجميع اتجاهاتها ان توطن نفسها على خوض مرحلة انتقالية صعبة واليمة ، قد تمتد حتى نهاية القرن العشرين تتعايش وتتصارع فيها مختلف القوى خارج وداخل البريستوريكا بأساليب ديمقراطية .

وفى سبيل التحكم على قدر الامكان فى مجريات مرحلة الانتقال عمد جورباتشوف ، من موقع القيادة للحزب الشيوعى ورئاسة سلطة الدولة معا ، الى مجموعة من الاجراءات الجديدة التى تحفظ توازنا دقيقا فى الحركة بين مختلف القوى والاتجاهات . وذلك قبل شهرين فقط من وقوع انقلاب اغسطس ١٩٩١ . منها ، التمسك باستمرار الحزب الشيوعى وبنائه التنظيمى الضخم (وهذا يناسب يمين البريستوريكا والجهاز الحزبى) ولكن مع تعديل نهجه وبرنامجه الى حزب ديمقراطى اشتراكى يتبنى ، فكريا وممارسة ، كل التراث الاشتراكى العالمى ولايقتصر فقط على الماركسية - اللينينية ، كمصدر وحيد . (وهذا يناسب الى حد كبير العديد من الاتجاهات التى تصف نفسها بانها يسار البريستوريكا وبعض الليبراليين ، وكذلك ما اصبح يعرف[4] باسم حركة الشيوعيين من اجل الديمقراطية والتى يعتبر « الكساندر روتسكوى » نائب رئيس جمهورية روسيا من ابرز زعمائها) . ومنها - ايضا - التوصل الى صياغة ديمقراطية جديدة للاتحاد السوفيتى تقوم على الاعتراف بسيادة واستقلال الجمهوريات المكونة له ، على نحو يخفف كثيرا من القبضة المركزية فى موسكو . وذلك من خلال معاهدة يجرى ابرامها بين المركز والجمهوريات ، وهى المعاهدة التى كان مقررا التوقيع عليها فى العشرين من اغسطس قبيل الانقلاب بيومين . وذلك على اساس ان الانقلاب وقع فى الحقيقة فى الثامن عشر من اغسطس ١٩٩١ عندما تقدم الانقلابيون بانذارهم الى جورباتشوف خلال اقامته فى منتجعه بكريميا فى القرم . وجرى رفضه .

وثمة اجراءات اخرى قيمها « يمين » البريستوريكا

على انها نوع من بداية التجاوب من جانب قيادة البلاد ، مع ضغوط « يسار » البريستوريكا الليبرالى . فى الوقت الذى كان فيه الليبراليون يرون فى رفض جورباتشوف التخلى نهائيا عن الحزب الشيوعى السوفيتى واعتماد خططهم فى التحول بالاقتصاد السوفيتى الى اقتصاد السوق فى خمسمائة يوم ، خضوعا لليمين والبيروقراطية الحزبية .

وهكذا سيطر على مرحلة الانتقال ، التى ظن جورباتشوف انه باجراءاته ينزع منها فتيل انفجار ، اجواء الازمة وتربص القوى بعضها ببعض الى حافة التصادم .

ضاعف من تلبد هذه الاجواء ثلاثة عوامل رئيسية ، فى تقديرنا :

- العامل الأول ، هو استمرار الازمة الاقتصادية المهولة دون حل فى الافق القريب . واضطرار الاتحاد السوفيتى الى مد اليد الى الغرب طلبا للعون ، الذى راح بصورة عامة فيما عدا المانيا ، يتلكأ فى تقديمه ، ويضع الشروط القاسية لتنفيذه . وهو ما استفز نفسية وكرامة المواطن السوفيتى ، واثر سلبيا - بدرجة محسوسة - على مركز جورباتشوف وشعبيته .

- العامل الثانى ، الاحساس العام داخل الحزب الشيوعى ، والذى غذاه الى حد التضخم ، حركة الجهاز الحزبى الذى يضم ما يقرب من سبعة ملايين عضو من بين عشرين مليون عضو ، بأن كسر احتكاره للعمل السياسى والسلطة بتعديل المادة السادسة من الدستور فى اكتوبر ١٩٩٠ ، بات عليه ، ليس فقط ان يغير جلده ، بل وقناعاته ايضا ، وذلك بالتحول من حزب ماركسى - لينينى « قح » ، الى حزب اشتراكى ديمقراطى ، مما يفقده المزيد من تميزه وقوته ، تاريخيا وواقعيا ومستقبلا ، وداهمه الشعور « بالاغتراب » فى البلد الذى شيده بفكره وعرقه ، على امتداد اجيال حفلت بتضحيات اسطورية .

- العامل الثالث ، هو ما يمكن ان نطلق عليه « فوضى التعددية الحزبية » . وحسب تقرير اعده « فلاديمير نجلادين » احد مستشارى مجلس الرئاسة (قبل انقلاب اغسطس) فانه حتى النصف الاول من شهر مارس ١٩٩١ ، صار الاتحاد السوفيتى ساحة صراع لاحد عشر الفا من الاحزاب والمنظمات السياسية الجديدة . وذلك بالاضافة الى ثلاثين الف جمعية وهيئة ثقافية وعمالية ونسائية واجتماعية - ذات نشاط يتصل بطريقة او باخرى - بالعمل السياسى وصراعاته . تكون « قوس قزح » فكريا - سياسيا بكل الوانه واطيافه . سواء منها ما على يسار الحزب الشيوعى ، مثل حزب « العامل الماركسى » الذى يعمل من اجل اعادة دكتاتورية البروليتاريا » ، باعتبارها « الصياغة الصحيحة للديمقراطية الاكثرية » ، او تلك التى تتخذ موقفا انتقائيا من كل من التراث الماركسى - اللينينى والبريستوريكا ،

مثل الجبهة الموحدة لعمال الاتحاد السوفيتى التى تاسست فى يوليو ١٩٨٩ ، والتى تدعم التوجهات الشيوعية والاشتراكية للبريستوريكا ، وتعارض التعددية خارج الالتزام الاشتراكى ، ومبدا الملكية الفردية ، واقتصاد السوق ، او ما اصبح يعرف باسم « احزاب الواجهة » ، وهى رديف الحزب الشيوعى ، الذى عمد الجهاز الحزبى الى تكوينها فى مختلف المواقع لتحارب معاركه ، فى اطار التعددية ، بهدف استنزاف قوى الاحزاب الليبرالية المعادية ، دون ان يتحمل الحزب الشيوعى مسئوليتها رسميا . وذلك مثل « جماعة الوحدة الوطنية من أجل الماركسية اللينينية » ، والتحول نحو الشيوعية ، وكذلك حزب « المبادرة الشيوعية » ، الذى تنتمى غالبية اعضائه الى الشباب الروسى من خريجى منظمة الكومسمول (الشباب الشيوعى) . او الاحزاب التى نشأت على يسار البريستوريكا ، تدعم مسيرتها ولكن مع تسريع حركتها فى مواجهة بيروقراطية الحزب الشيوعى ، مثل « الحزب الديمقراطى » الذى يعتبر « ادوارد شيفر نادزة » وزير الخارجية الاسبق احد ابرز زعمائه ، ثم « الحزب الديمقراطى الموحد » ، الذى كان تحت التأسيس عندما وقع الانقلاب ، ونشط العمل بعد الانقلاب من اجل الانتهاء من تأسيسه بحيث يجمع فى كيان تنظيمى واحد غالبية ما يطلق عليها « حزمة الاحزاب الديمقراطية » الداعمة لمسيرة البريستوريكا ضد بيروقراطية الحزب والتفكك القومى للاتحاد السوفيتى والاتجاهات الليبرالية المغامرة ، ويقوم بالدور الاساسى فى التاسيس شيفارنادزه والكسندر ياكوفلوف مستشار جورباتشوف الذى استقال قبيل الانقلاب وعاد الى موقعه بعد انهياره ، والكسندر روتسكوى نائب رئيس جمهورية روسيا ، وجافريل بوبوف عمدة موسكو ، واناتولى سوبتشاك عمدة لينينجراد (بطرس برج حاليا) وستانيسلاف شتالين المستشار الاقتصادى السابق لجورباتشوف . والملاحظ ان بوريس يلتسين كان مدعوا دائما للمشاركة فى الجمعية التاسيسية لهذا الحزب ، ولكنه ظل ولايزال مترددا بين القبول دعما لزعامته لجناح البريستوريكا اليسارى ، وبين الرفض تحت ضغط مساعديه من الليبراليين الذين يريدون القطيعة مع الاختيار الاشتراكى والتوجه بقوة نحو اقتصاد نظام السوق الحر دون قيود . وهناك - ايضا - الاحزاب الليبرالية التى تتخلى بشعاراتها وحركتها ، ليس فقط الحزب الشيوعى والنظام الاشتراكى بل والبريستوريكا كذلك ، والتى يعتبرونها « مكياج آخر القرن للماركسية اللينينية » ، مثل الحزب الليبرالى الديمقراطى الذى تأسس فى مارس ١٩٩٠ بزعامة « فلاديمير برينوفسكى » ، ورغم ان هذا الحزب يقف ضد تقسيم وتفكيك الاتحاد السوفيتى ، الا ان هدفه هو التحول بالبلاد الى النظام الديمقراطى الليبرالى وفقا للنموذج الامريكى والاعتراف بحق الملكية الفردية واقتصاد

السوق » ، « والحزب الديمقراطى للاتحاد السوفيتى » الذى اعلن عن نفسه فى اغسطس ١٩٨٩ ، وهو اول حزب يعبر عن مصالح « رجال الاعمال » الجدد فى الاتحاد السوفيتى ، من المقاولين واصحاب التعاونيات والمشروعات الخاصة الجديدة . ويسعى الى التحول بالبلاد الى النظام الراسمالى .

واذا قفزنا على الاحزاب والمنظمات ، التى تسترجع تراث الحركة الفوضوية او الحركة الدينية فى الاتحاد السوفيتى مثل « اتحاد الفوضويين » الشيوعيين الثوريين » الذى تكون فى فبراير ١٩٨٩ ، ويطالب بتصفية الدولة ونقل ملكية كل المصانع والمزارع الى عمالها باعتبارهم اصحابها الشرعيين ، والحركة المسيحية الديمقراطية الروسية » ، التى تاسست فى ابريل ١٩٩٠ ، وتدعو الى قيام المجتمع والدولة فى الاتحاد السوفيتى على اساس القيم الروحية للاورثوذكسية ، فاننا نصل ، اخيرا وليس آخرا ، الى « الحزب الدستورى الملكى الاورثوذكسى » الذى اعلن عن تكوينه فى نوفمبر ١٩٨٩ ، والذى يدعو الى اسقاط النظام السوفيتى الذى تولد عن « انقلاب لينين فى اكتوبر ١٩١٧ » واعادة النظام الملكى وعائلة رومانوف الى السلطة من خلال الكفاح البرلمانى .

وهكذا فان هذه الفسيفساء الفوضوية للتعددية الحزبية ، والتى ظلت فى واقع الامر داخل اطار المثقفين وبعض التكنوقراط ورجال الاعمال الجدد ، وفى حدود بعض المدن الكبرى وفى مقدمتها موسكو ولينينجراد وكييف ، والتى لم يتجاوز حجم عضوية اكبر حزب فيها - باستثناء الحزب الشيوعى - مائتى الف مواطن ، اثارت ضجيجا عالى النبرة ، وخاصة عندما راحت تحرك الشارع بديماجية ، وشعارات غير مسئولة ، دون ان يكون لديها برنامج بديل لكل من البريسترويكا او البيروقراطية المتخندقة فى جهاز الحزب الشيوعى - ولكنها - مع ذلك - ظلت تحقن الساحة السياسية بحمى مستعرة من العواطف والامانى والاحلام المستحيلة التحقيق ، والتى ترتد بالتالى الى موجات ثقيلة من الاحباط التدميرى للنفس والمجتمع ووحدة الدولة . وتصب اللوم فى النهاية على جورباتشوف باعتباره قائد البريسترويكا ، التى بشرت بغد حر وحياة افضل للمواطن ماديا وروحيا ، لكنها تبدو كما لو كانت تدور حول نفسها بعد ست سنوات ، ويوشك اليوم ، لا الامس وحده على الضياع . والواقع ان استعجال جنى الثمرات للشعارات المرفوعة ، وباى سبيل ، هو منطق فوضى التعددية الحزبية .

ويبقى ان هذا كله جرى - ولايزال - فى بلد مترامى الاطراف ، لم يكن له ، [redacted] فى عهد القياصرة ولا فى عهد الاشتراكيين الى ما قبل جورباتشوف ، تاريخ او تجارب او أعراف ديمقراطية ، فالكل - على حد تعبير جورباتشوف - تلميذ مستجد عليه ان يتعلم مع الاخرين الف باء الديمقراطية . بيد ان احدا لايملك الصبر على التعلم . بعد ان صبر طويلا على قيود الدكتاتورية . ومن هنا فهو يقتحم الحلبة ليمارس ديمقراطيته دون حدود ودون قيود حتى ولو وقع المعبد على راسه وروس الاخرين . وذلك كرد فعل انتقامى للغياب الديمقراطى الطويل .

اذكر حوارا جرى بينى وبين شاب روسى ، اظنه كان طالبا بجامعة موسكو ، قبل حوالى عام فى شارع اربات حول الجلاسنوست وقواعد اللعبة الديمقراطية الجديدة فى الاتحاد السوفيتى . قال خلاله الشاب ، صحيح ان جورباتشوف كان هو الرجل الذى فتح باب الديمقراطية الموصد ، لكنه ليس ديمقراطيا ، لماذا ؟ لانه مازال يتمسك بالاشتراكية من هو الديمقراطى اذن ربما يكون يلتسين ، فهو يكتشف بفخر روسيته ويفصم زواجه مع الاشتراكية ، كيف تمارس ديمقراطيتك ؟ اذهب بعد ظهر كل يوم الى الميدان الاحمر وابصق على قبر لينين ، لا اقرا البرافدا ، وأراسل شبابا امريكيين فى عدد من الجامعات كى يساعدونى لان اصبح رأسماليا عندما انهى دراستى . هنا ام فى امريكا ؟ امريكا طبعا . والاتحاد السوفيتى [redacted] ليذهب الى الجحيم .

وهكذا ، يمكن القول ان البريسترويكا قد افرخت [redacted] تيارات رئيسية فى الاتحاد السوفيتى وهذه التيارات هى :

- التيار الاول والرئيسى ، هو ما يمثله جورباتشوف . ويقوم على اساس الاصلاح الشامل ، اقتصاديا وسياسيا ، ولكن بالتدرج ، ومن خلال تنمية الوعى الجماهيرى الديمقراطى داخل المجتمع والحزب الشيوعى والدولة ومؤسساتها المختلفة . وذلك على اساس استمرار الاختيار الاشتراكى ووحدة الاتحاد السوفيتى ، ولكن بصياغات جديدة تتفاعل مع دروس الخبرة الماضية والمتغيرات السوفيتية والدولية على السواء . وذلك انطلاقا من فكرة محورية ، وهى ان مختلف الروافد الحضارية راحت تصب فى بوتقة حضارة انسانية واحدة ، على مشارف القرن الواحد والعشرين .

- التيار الثانى ، هو ما يمثله مجموعات من القيادات والكوادر ، الحزبية والتنفيذية والامنية ، التى راحت تقطع صلاتها الفكرية والتنظيمية مع ما يمكن ان يسمى « بالستالينيين الجدد » ، سواء فى الحزب والدولة والجيش والامن ، الذين لايخفون عداءهم للبريسترويكا ، مثل جماعة « سيوز » الشهيرة التى تنضوى فى تكتل له اهميته داخل مجلس السوفييت الاعلى بقيادة من اطلق عليهم شيفاردنادزه اسم « الكولونيلات السود » ، فيكتور الكسنيز وبتروشنكو . وهذا التيار يستهدف تطوير الحزب الشيوعى ، دون اضعافه حتى ولو ادى الامر الى تطهيره من عناصر الجمود والبيروقراطية والستالينيين الجدد لكى يكون هو الاداة الاساسية لتطبيق البريسترويكا . وفى الوقت الذى يلتزم

هذا التيار بالجلاسنوست والديمقراطية والتعددية الحزبية ، فانه يعارض بقوة ان تستغل الديمقراطية فى تفكيك وحدة الاتحاد السوفيتى او اسقاط الخيار الاشتراكى ، تحت حجة ان اقتصاديات السوق تستلزم ذلك . وينتمى جميع قادة انقلاب التاسع عشر من اغسطس الى هذا التيار .

- اما التيار الثالث ، الذى يطلق على نفسه صفة « الراديكالى » ، فهو يمثل مجموعات الاحزاب الليبرالية ، وعدد من الشخصيات الهامة التى اختلفت لاسباب متعددة وفى مراحل مختلفة مع جورباتشوف وسياسته ، البطيئة الايقاع طبقا لتقديراتهم فى تطبيق البريسترويكا ، مثل بوريس يلتسين وإدوارد شيفاردنادزه ، والكسندر ياكوفليف الذى ظل يشغل منصب كبير مستشارى جورباتشوف حتى استقالته قبل الانقلاب بحوالى اسبوعين . ويقوم هذا التيار على اساس ضرورة عدم معاندة التجربة التاريخية ، والاعتراف بفشل الماركسية - اللينينية - الستالينية . وبالتالى اسقاط الخيار الاشتراكى لصالح اقتصاديات السوق الحرة وامكانيات التحول الى نوع من الراسمالية العصرية فى اطار قدر محسوب من العدالة الاجتماعية . وان تشمل التجربة الديمقراطية كل شىء ، ابتداء من المواطن حتى حق الجمهوريات داخل الاتحاد السوفيتى فى تقرير مصيرها بالانفصال او الاستمرار فى صياغة جديدة تخف معها الى درجة ملحوظة ، سلطة المركز . وظلوا يطالبون جورباتشوف بالاستقالة من منصب الامين العام للحزب وعضويته ان امكن ، حيث انها تشكل قيودا ثقيلة على حركته وسرعة ايقاعها المطلوب ويحذرون بانه فى حالة التقاعس عن ذلك ، فان الستالينيين الجدد وفى مقدمتهم حركة « سيوز » بعقدائها السود ، المتمركزين فى الحزب والجيش واجهزة الامن ومؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية ، سوف يتاح لهم الفرصة لتجميع صفوفهم والقيام بانقلاب عسكرى ، يعصف بواقع ومستقبل البريسترويكا ، ويعيد البلاد الى القبضة الدكتاتورية القمعية والنظام الاشتراكى الفاشل من جديد .

اذا حاولنا ان نسترجع شريط الاحداث التى تكون خلفية الانقلاب ونعيد ترتيبها ، فانه يطالعنا اول ما يطالع ، جورباتشوف ، فوق منبر اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى يونيو ١٩٩١ ، يطالب اعضاءها بصفتهم القيادية ان يحفظوا للحزب صفته الطليعية ، التى تميز بها منذ ان اسسه لينين ورفاقه كاداة سياسية وتنظيمية لاول ثورة اشتراكية فى تاريخ الانسانية فى العقد الثانى من القرن العشرين ، مهتديا - فى ذلك الوقت - بتراث الماركسية - اللينينية .

غير ان الطابع الطليعى للحزب ، فى العقد الاخير من القرن العشرين ، يكتسب - عند جورباتشوف - مضمونا اخر يختلف عما كان عليه فى بداية القرن ، حيث تتراكم حصيلة هائلة من التجربة السوفيتية والتجارب الانسانية

- ٤٥٢ -

معاً ، وسط متغيرات هائلة وعميقة وتحديات جديدة غير مسبوقة ، بدءا من ثورة العلم والتكنولوجيا بجانبيها التدميرى والبنائى ، حتى الديمقراطية والتعددية الحزبية والادارة العصرية للاقتصاد الوطنى فى اطار سوق عالمية واحدة ، وحضارة عالمية تتكامل روافدها ، حفاظا على حقوق الانسان وامن الكوكب البشرى وسلامه .

من هنا طرح جورباتشوف مشروعه باعادة بناء كامل للحزب على اساس برنامج ديمقراطى - اشتراكى ، لا تكون الماركسية - اللينينية - هى المصدر النظرى الوحيد له ، بل احد المصادر الاساسية بجانب المصادر الاخرى التى تنبع عن مجمل الافكار الاشتراكية والديمقراطية التى افرزتها العقول والتجارب الانسانية .

وقد اغضب ذلك الطرح الجورباتشوفى لحزب جديد ، يحل محل الحزب الشيوعى القديم [redacted] من التيارين الاخرين فى البريسترويكا . وان كان غضب التيار اليمينى اشد . فى حين عارضه من الاساس جماعات الستالينيين الجدد ، واعتبرته ردة كاملة عن الثورة والنظام الاشتراكيين . غير ان المهم هنا ان « يمين البريسترويكا » رصد هذا الطرح كخطوة تحول خطيرة من جانب جورباتشوف نحو تيار البريسترويكا الليبرالى » .

وكان « يمين البريسترويكا » قد رصد ، ايضا ، قبل مايقرب من عام ، وفى نفس الاتجاه ، توصيات اللجنة التى شكلها جورباتشوف برئاسة « الكولونيل فلاديمير لوباتين » لدراسة اوضاع الجيش وتطويره ، فى ضوء التقليل من عبئه المالى الضخم على الاقتصاد السوفيتى ، وانتهت التوصيات الى ضرورة ابعاد الجيش عن السياسة والحياة الحزبية ، وتخفيض اعداده مع التركيز على تكوين نوعية متميزة ، وتبنى « نظرية الدفاع الكافى المرن » ، بدلا من « نظرية الاستباق الى الردع وسباق التسلح » .

ثم كانت القشة التى قصمت ظهر البعير فى تيار اليمين البريسترويكى وتجسدت فى مشروع المعاهدة الجديدة التى تشكل القوام الجديد للاتحاد السوفيتى والتى كان مقررا التوقيع عليها من رؤساء الجمهوريات مع جورباتشوف فى يوم الثلاثاء العشرين من اغسطس ١٩٩١ . بعد انتهاء اجازته التى يقضيها بالقرم .

وهى المعاهدة التى رأى فيها هذا التيار ، تفكيكا للاتحاد السوفيتى ، على النحو الذى يهدف اليه - حسب تقديره - التيار الليبرالى الراديكالى للبريسترويكا ، حيث انها تمنح كل جمهورية حق الغاء تطبيق اى قانون مركزى على اراضيها اذا تعارض مع دستور الجمهورية المعنية . كما يعطيها الحق فى اقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتجارية مباشرة مع الدول الاجنبية دون موافقة او تشاور مسبق مع المركز . وكانت هذه المواد المدمرة للاتحاد فى مفهوم يمين البريسترويكا ، هى موضع التنازلات

الخطيرة التى اضطر جورباتشوف الى تقديمها فى صياغة المعاهدة ، تحت ضغط الليبراليين وحركات الانفصال والاستقلال التى اشتعلت فى بعض الجمهوريات .

وعلى الارجح ، فان يمين البيروستورويكا ، حاول من خلال اعضائه فى مجلس الامن الوطنى (وهو مجلس استشارى) اقناع جورباتشوف بالتروى ان لم يكن التعديل الجوهرى ، فى صياغة ومضمون هذه القضايا الثلاث . لكن جورباتشوف رفض واصر على موقفه ، على اساس ان ذلك من شأنه ان يوقف التردى ويرشد الصراعات ، بحيث تتخلق مع الزمن ظروف جديدة تؤدى الى ان تصحح الامور نفسها فيما بعد ، على اساس نتائج التجربة . وغادر موسكو الى كريميا بالقرن لينال قسطا من الراحة ، قبل العودة فى مساء الاثنين التاسع عشر من اغسطس ١٩٩١ ، لتوقيع المعاهدة فى اليوم التالى .

وازاء فشل المحاولات الفردية والجماعية ، التى اتصور انها بذلت من جانب يمين البريستورويكا لاثناء جورباتشوف عن موقفه ، ومع اقتراب موعد التوقيع على المعاهدة ، قرر يمين البرويساتورويكا ان يبادر الى تأخير عودة جورباتشوف من القرم وتعطيل توقيع المعاهدة ، بأسلوب الضغط العنيف من مجموعة مؤسسات الجيش وجهاز المخابرات الداخلية والمجمع العسكرى ـ الصناعى والحزب ، اذ امكن . وتقديم صياغات بديلة للمعاهدة ، فيما اتصور ، لجورباتشوف للموافقة والتوقيع عليها . وذلك من خلال انشاء مركز قوة جديدة فى حركة البريستورويكا ، مضاد وفاعل فى مواجهة تيار الليبراليين المدمر ـ فى تقديرهم ـ للاتحاد السوفيتى ، والاشتراكية .

وحسب تقارير مرجحة ، فان قادة حركة ١٩ اغسطس اتفقوا مع اناتولى لوكيانوف رئيس مجلس السوفيت الاعلى ، وصديق ورفيق جورباتشوف منذ ايام دراسة الحقوق فى جامعة موسكو ، على ان يستخدم نفوذه من اجل موافقة مجلس السوفيت على التعديلات المقترحة على المعاهدة ، التى كان المجلس قد صدق على مشروعها وفوض جورباتشوف توقيعها مع رؤساء الجمهوريات .

كان هذا التخطيط ، نوعا مما يسمى « بانقلاب القصر » ، ولكن من الابقاء على جورباتشوف رئيسا للدولة ، ولهذا فان الانقلابيين ، وبالذات بؤرتهم القيادية المكونة من « باكلانوف » رئيس المجمع الصناعى ـ العسكرى وسكرتير اللجنة المركزية للحزب ، « كريوشكوف » رئيس جهاز المخابرات وزميل جورباتشوف نفسه تحت قيادة « اندروبوف » و « بوريس بوجو » وزير الداخلية ، والتحق بهم فى ساعة الصفر « يازوف » وزير الدفاع ، حرصوا على ان تتسم حركتهم بصورة اجراء دستورى ، تحتمه ظروف استثنائية ، وهى « مرض » الرئيس جورباتشوف المفاجىء الذى اقعده عن ممارسة مسئولياته والحضور الى موسكو فى الموعد المحدد لتوقيع المعاهدة . ذلك ان البلاد لا تحتمل حدوث فراغ فى السلطة وبالتالى فان ملاه بسرعة وقيادة جماعية وبشكل دستورى ، يستلزم تكوين « لجنة طوارىء » ، مؤلفة تضم جميع المسئولين الرسميين لاجهزة الدولة السياسية والتنفيذية والعسكرية والامنية ، ولهذا استدعم « يانابيف » بحكم كونه نائب الرئيس لرئاسة اللجنة « بابلوف » رئيس الوزراء ، لعضويتها . وتعهدت اللجنة فى بيانها على مواصلة الاصلاحات والحفاظ على وحدة الاتحاد السوفيتى . وان مهمتها تنتهى بمجرد شفاء الرئيس من مرضه واستعادة قدراته على ممارسة مسئولياته .

غير ان جورباتشوف ، الذى يبدو انه ابلغ بقرارات « لجنة الطوارىء » عن طريق المسئول الاعلى عن حراسته الشخصية ، والذى اتضح ايضا انه كان متآمرا مع الانقلاب ، فى مساء الاحد ١٨ اغسطس ، رفض بحسم الانصياع الى هذا الضغط ـ الانذارى ، واعتبره اعتداء على الشرعية والدستور . وقرر مقاومته حتى النهاية . واعطى اوامره لافراد الحرس الموجودين معه فى القرم ، والذين ظلوا على ولائهم له ، باطلاق الرصاص على اية محاولة من جانب قوى « لجنة الطوارىء » لاختراق استراحته فى القرم .

ويبدو ان هذا الموقف الحاسم والعنيد من جانب جورباتشوف ، منذ مساء الاحد ، هو الذى دفع بؤرة قيادة « لجنة الطوارىء » ، الى الاسراع فى صبيحة يوم الاثنين باعلان حالة الطوارىء وانزال اعداد من الدبابات الى الشوارع . وذلك لتأمين الموقف ، خشية ان تتسرب وقائع ماحدث مع جورباتشوف واكذوبة مرضه ، التى انطلت تقريبا على الجميع فى البداية ، الى الشعب والاحزاب والجيش ومؤسسات الدولة الاخرى .

وهكذا تحولت حركة التاسع عشر من اغسطس ، من شكلها المحدود كانقلاب فى القصر ، الى شكل عسكرى لدكتاتورية صاعدة ـ وهو ماسوف نتحدث عنها تفصيلا فيما بعد .

غاية القول ان سياسة التوازن التى انتهجها جورباتشوف بين مختلف القوى الجديدة ، التى اطلقتها البريستورويكا والجلاسنوست من عقالها ، وبين القوى البيروقراطية الجامدة فى الحزب والدولة من ناحية ، قد بلغت اقصى مداها ، وباتت تستدعى من القيادة المركزية للحزب والدولة ان تتدخل بما لديها من سلطات وصلاحيات للحسم . وهو ماظل جورباتشوف مترددا حتى عشية انقلاب يانابيف فى الاقدام عليه . وكانت حجته فى ذلك ان تغييرا جذريا بحجم البريستورويكا فى بلد كبير ومتعدد القوميات كالاتحاد السوفيتى الذى يحتل سدس مساحة الكرة الارضية ، وفى ظروف دولية جديدة ودائمة التبدل بسرعة فائقة ، تتطلب ان تمنح الصراعات بين مختلف الافكار والسياسات والقوى فترة كافية للتعبير عن نفسها بحرية . الامر الذى يبلور ـ فى النهاية ـ وبطريقة ديمقراطية ، خطا من الوفاق العام بينها على الاختيارات الاساسية للبناء الجديد ، بعد سلسلة من التجارب العملية . وان الضمان لسلامة هذه الاختيارات واندفاعها المخلص للعمل ، هو فى الاقتناع الداخلى بها فى الحزب الشيوعى والاحزاب والاجسام السياسية الجديدة ، وفى الجمهوريات والقوميات المتعددة بهذه الاختيارات . ولم يلتفت كثيرا الى صيحات التحذير المتعددة باحتمالات انقلاب عسكرى للخروج من المأزق ، التى اطلقها العديد من القادة المتصارعين ، سواء من داخل البريستورويكا كادوارد شيفر نادزه والكسندر ياكوفليف من جانب ، ويلتسين من جانب آخر ، او من خارج البريستورويكا كزعيم كتلة « سيوز » المتطرفة « ايكتور السكنيز » ، فقد كان يرى ان هذه الاحتمالات جميعا ـ حتى لو حدثت ـ مقضى عليها بالفشل ، لانها تصطدم بواقع اجتماعى ـ سياسى جديد تماما . سوفيتيا ودوليا على السواء .

كان جورباتشوف محقا فى تنبوءاته ، لكن خطأه يكمن فى انه لم يتوقع ان الانقلاب يمكن ان يحدث بغير الصورة العسكرية التقليدية ، ومن داخل الجناح المحافظ من البريستورويكا ، على اساس انه كان قد قطع جسوره مع القوى التقليدية المتشبثة بنظام « الاشتراكية ـ الثكنة » ، والذين يطلق عليهم اسم الستاليين الجدد .

٢ ـ احداث الانقلاب .. المؤشرات والدلائل ـ صعود يلتسين واختفاء جورباتشوف :

لعلى ، اغامر بالقول ان ماوقع فى التاسع عشر من اغسطس ١٩٩١ ، لم يكن فى آلياته واهدافه ، انقلابا عسكريا ، يستهدف اسقاط النظام وجورباتشوف والبريستورويكا ، والعودة الى النظام الستالينى ـ البرجينيفى من جديد . وانما هو فى حقيقة مبناه ومعناه لا يعدو ان يكون ، حركة ضغط ـ فى اطار البريستورويكا والنظام الذى يترأسه جورباتشوف ـ من جانب مجموعة مايسمى فى المفردات السوفيتية المتداولة ، « بيمين البريستورويكا » ، وذلك للحد من حركة جورباتشوف « وسط البريستورويكا وقيادتها المركزية » ، نحو تقبل بعض مقولات ومقترحات جماعات الليبراليين التى يمثلها بوريس يلتسين . وربما شيفارزنادزه وياكوفليف يسار البريستورويكا فى الآونة الاخيرة وهو « اليسار » الذى داب على ممارسة ماأسماه « اليمين » بديماجوجية وانتهازية الشارع السياسى الروسى الراهن ، ضد الاختيار الاشتراكى والوحدة السوفيتية .

واستنادا الى مايتوافر لدى من قدر من المعلومات عن الواقع الاتحاد السوفيتى منذ انطلاق حركة البريستورويكا والجلاسنوست عام ١٩٨٥ ، سواء من قراءة عشرات التقارير والتحليلات السوفيتية المختلفة ، او من الزيارات الميدانية الثمانى التى قمت بها الى الاتحاد السوفيتى ، والحوارات التى اتيحت لى مع عدد من القيادات والكوادر فى مختلف المواقع والتيارات ، فانى استطيع ان اتصور « سيناريو معينا » ، لاحداث التاسع عشر من اغسطس ١٩٩١ بخلفياتها ودوافعها ، وذلك انطلاقا من حقيقة ان

البريستورويكا فى تعاملها الساخن مع الواقع وقضاياه الفكرية والحزبية والسياسية والاقتصادية والقومية ، قد باتت تتكون من ثلاثة تيارات متصارعة ، وهى التيارات سابق الاشارة اليها .

وعلى اية حال ، فان التطرق الى احداث الانقلاب السوفيتى لمعرفة الدروس والدلائل المستفادة منه يقودنا الى طرح الاسباب والمبررات التى جعلت هذه المحاولة الانقلابية تتسم بالغرابة ، كما يقودنا لمحاولة الاجابة عن عدة اسئلة جوهرية :

ـ **السؤال الاول** : كيف فشل انقلاب « يمين البريستورويكا » رغم ان قادته كانوا يسيطرون على اهم المفاتيح الاساسية فى السلطة ، الجيش ، المخابرات ، الداخلية المجتمع الصناعى ـ العسكرى ، قيادة الحرس الجمهورى ، سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ؟ وهل فشله يعنى مصادرة امكانيات انقلابات اخرى ، سواء من داخل البريستورويكا او من خارجها ؟ ثم بالدقة ، ماهى القوى والعوامل التى ادت الى فشله ؟

ـ **السؤال الثانى** : ماهى القوة ، أو مجموع القوى ، التى استفادت موضوعيا من انقلاب اغسطس . وبالتالى سجلت ـ بغض النظر عن حجم ودور كل منها فى افشال الانقلاب ـ انتصارا ؟ وماهى الاحتمالات المتوافقة او المتعارضة بين هذه القوى لاستثمار انتصاراتها ونتائج ذلك على مصير الاتحاد السوفيتى والبريستورويكا والنظام الدولى الجنينى ؟ ثم ما هى ـ ايضا ـ القوى التى منيت بالخسارة ، وهل هى خسارة جزئية ام كلية ، مؤقتة ام ماحقة ؟

ooo

ومن ناحية محاولة فك طلاسم هذا « الانقلاب ـ اللغز » ، الذى لم يقدر له الاستمرار اكثر من ثلاث ايام ، هزت العالم كله ، فقد طرحت عدة اجتهادات .

كان أول هذه الاجتهادات ، ماطرحه « ادوار شيفارنادزه » وزير الخارجية الاسبق ، الذى قدم استقالة مفاجئة مدوية من فوق منبر مجلس السوفيت الاعلى فى ديسمبر عام ١٩٩٠ ، محذرا من انقلاب عسكرى ، ومن فوق شرفة البيت الابيض الروسى ، لمح شيفارنادزه الى شكوكه حول احتمال ان يكون هذا الانقلاب فى الحقيقة ، من تدبير جورباتشوف نفسه ، بهدف ان « يضرب الرجعيين بالديمقراطيين » .

ومات اتهام شيفارنادزه ، ليظهر فى صورة اخرى غير مباشرة ومخففة ، وذلك من خلال تصريحات ليلتسين ، بعد فشل الانقلاب ، تعزف على نغمة ان جورباتشوف يظل مسئولا الى حد ما عن هذا الانقلاب ، وذلك نتيجة سوء تقديره وحساباته فى اختيار معاونيه ومستشاريه المقربين . وان الدليل الحاسم على ذلك هو جميع هؤلاء المعاونين والمستشارين ، فيما عدا اثنين فقط هما بريماكوف وباكتين ، قد شاركوا فى الانقلاب .

ثمة اجتهاد اخر ، يذهب فى تفسير غرابة الانقلاب

والسهولة التي تم بها انهياره ، الى ان قادته مجرد هواة ، يفتقرون الى الخبرة فى هذا المجال . وان الاتحاد السوفيتي ، منذ قيامه فى عام ١٩١٧ ، لم يعرف الانقلابات العسكرية ، الا مرة احدة ، حين حاول « بريا » رئيس المخابرات فى عهد ستالين القيام بانقلاب ، بعد وفاته عام ١٩٥٣ ، ضد المكتب السياسى للحزب الشيوعى وامينه العام وقتذاك « مالينكوف » .

ويستدل هذا الاجتهاد على طابع الهواية فى انقلاب اغسطس ١٩٩١ ، من كونه قيادته قد اهملت اتخاذ اى اجراءات لتامين نجاحه واجهاض المقاومة ضده ، اللهم فيما عدا الاجراءات التى وجهت ضد الرئيس جورباتشوف نفسه

فى تقديرى ان كل هذه الاجتهادات ، وخاصة الاجتهاد الاخير ، لا تصمد امام مابدا يتكشف من بعض وقائع الانقلاب ، فمن الواضح ان الهدف المحورى للانقلاب لم يكن الاستيلاء على السلطة . وانما هو انصب على جورباتشوف نفسه سجين القرم وقتذاك .

ويمكن القول ، ان هدف الانقلابيين تركز ـ فى الاساس ـ حول الضغط على الرئيس لتعديل موقفه وقراراته بشأن بعض القضايا الهامة ، غير انه لم يعرف ماهية هذه القضايا بالدقة ومضمون التعديل المطلوب بشأنها .

○ ○ ○

اما فيما يتعلق بالاجابة عن الاسئلة سابقة الذكر فيمكن القول ان المدى من حركة الاحداث الذى اميط عنه اللثام ، يضع بين ايدينا مجموعة من الوقائع الموثقة التى تصلح اساسا لتحليل ماجرى ، وتوقع احتمالات ماسوف يجرى فى المستقبل القريب ، او على الاقل المستقبل المنظور .

اول هذه الوقائع ان « الانقلاب » ، منذ خطوته الاولى ، واجه مأزقا خطيرا لان الانقلابيين ـ على مايبدو ـ لم يتوقعوا مثل هذا الموقف الحاسم غير القابل للنقاش ، من جانب جورباتشوف ، ذلك انه لم يكن فى تخطيطهم ، اصلا ، الانقلاب عليه واسقاطه شخصيا او اسقاط النظام ، وانما قصدوا ـ فى واقع الامر ـ ان يدعموا ـ من وجهة نظرهم ـ موقفه فى الاختيار الاشتراكى ووحدة الاتحاد السوفيتى ، ضد تصاعد مطالب وضغوط القوى الليبرالية المناوئة للاشتراكية واستمرار الاتحاد ، والتى تستخدم ـ حسب تقديرهم ـ غوغائية الشارع فى موسكو ولينينجراد وبعض المدن الكبرى وحسب ، دون ان يكون لهم وزن حقيقى ومؤثر على مستوى شعوب الاتحاد السوفيتى فى مختلف جمهورياته ومناطق الحكم الذاتى . وكانت حساباتهم تقوم ، على ان جورباتشوف ، الذى كاد ينفد صبره من « الاعيب الليبراليين غير المسئولين واستفزازاتهم على حساب الحركة الحقيقية للاصلاح السياسى والاقتصادى للنظام السوفيتى » سوف ينتهز هذه الفرصة ، ويلقن الليبراليين درسا قاسيا .

ـ الواقعة الثانية ، ان الانقلابيين قد دب فيهم الانقسام حول قضية اللجوء الى استخدام القوة المسلحة ، وذلك على الرغم من ان خطتهم كانت تقوم على استبعاد ادخال ـ الجيش فى اللعبة . فهم من ناحية ، لم يكونوا يهدفون الى اسقاط النظام الذى يرأسه جورباتشوف ، وهم يشكلون الاغلبية المسئولة عن مصادر السلطة فيه . ومن ناحية اخرى ، فان ظهور الجيش كان يعنى بالضرورة ، انقلابا شاملا على النظام البريسترويكى والدستور يستنفر قوى عديدة وجديدة . اصبحت على قدر ما من التنظيم ، يمكنها من المقاومة ولو لبضعة ايام ، تسفك خلالها دماء غزيرة ، تثقل بورطاتها السياسية والاجتماعية والاخلاقية ، ضمائرهم . وقد تعرض كل ماتحركوا من اجله من اهداف الى الانهيار والضياع وبالتالى يتحملون من « تاريخيا » وزر هدم الاتحاد السوفيتى والاشتراكية ، فى النهاية .

ـ وهنا تبرز الواقعة الثالثة ، والتى كانت الضربة القاضية للانقلاب . ذلك ان « يازوف » بعد ان استطاع كل من « باكلانوف » و « بوجو » ان يتغلبا على تردده ، نسبيا ، وان يصدر امرا الى قطاعات هامة من قوات الجيش بان تنزل الى شوارع موسكو بحجة الاستعداد لاجهاض خطط جماعات « مشبوهة » ضد وحدة البلاد واصلاحات البريسترويكا والجلاسنوست .

ومع ذلك ، فان امر « يازوف » لقواته ، كان مصحوبا بتشديد مثير للانتباه ، وهو عدم استخدام القوة بأى حال ضد اى تجمع حتى ولو بادر بالهجوم ، الا بأمر مباشر منه أو من مساعديه .

ومع سرعة حركة الاحداث وتلاطمها بعضها ببعض ، وانتشار الانباء الصحيحة عما جرى ويجرى من خلال اجهزة الاعلام الاجنبية ، ونداءات وبيانات « يلتسين » و « بوبوف » و « شيفار نادزة » وغيرهم حول الانقلاب ، اصطدمت المؤسسة العسكرية ، وخاصة على مستوى كوادرها المتوسطة والصغيرة من الضباط وصف الضباط والجنود ، اصطداما عنيفا ومفاجئا بالحقيقة . وكان عليها ان تختار ، فى لحظة حرجة ، بين الولاء لقياداتها العسكرية بالمؤسسة ، وبين الولاء للشرعية والدستور والرئيس ، الذى هو فى نفس الوقت القائد الاعلى للقوات المسلحة . وعقدت عدة اجتماعات على عجل انتهت باختيار المؤسسة العسكرية الولاء للشرعية .

ومنذ هذه اللحظة ، عزل كل من « يازوف » و « باكلانوف » عن اى تأثير أو قدرة على توجيه المؤسسة العسكرية . وتم نفس الشىء بالنسبة « لبوجو » بالنسبة الداخلية ، التى تمردت قواته ايضا على اوامره ، بعد اتصال القيادات العسكرية الموالية للشرعية ، بها .

ـ الواقعة الرابعة ، تتجسد فى عزوف الغالبية الساحقة من الشعوب السوفيتية عن شراء ما راح الانقلابيون يحاولون بيعه من الاوهام والاحلام والمغريات . بما فى ذلك ملء بعض ارفف المحلات التجارية بانواع مختلفة من السلع . واذا كانت جماهير الشعب فى روسيا وغيرها من الجمهوريات ، لم تعمد الى المقاومة الايجابية الشاملة للانقلاب ، الا انه كان من الواضح انها تقف موقفا شديد السلبية منه ، يتسم بالازدراء والاحتقار .

ومن هنا افتقد الانقلابيون منذ اللحظة الاولى ، بحيرة جماهيرية تتيح لهم حرية السباحة والمناورة .

ـ الواقعة الخامسة ، تكمن فى ذلك السكوت المطبق ، عن الكلام والحركة ، الذى التزمت به قيادة الحزب الشيوعى ، سواء على مستوى اللجنة المركزية او المكتب السياسى ، تجاه الانقلاب وذلك حتى ظهر اليوم الثالث الثانى من الانقلاب ، حين عقد « زاسوخوف » عضو المكتب السياسى المختص بالشئون الايديولوجية مؤتمرا صحفيا ، اكد فيه وقوف الحزب مع الشرعية والدستور ضد الانقلاب ، وان القيادة لم تتوافر لديها المعلومات الكافية لتكون رايا ، نظرا لغياب امينها العام جورباتشوف . وانه لحظة ان تحققت من الامر ، سارعت الى اتخاذ الموقف الصحيح مع الشرعية والدستور والامين العام ، وتجاهل « زاسوخوف » الذى يبدو انه كان يضغط منذ ان علم بالانقلاب فى اتخاذ موقف حزبى صارم منه ودعوة لجانه واعضائه فى كل الاتحاد السوفيتى لمقاومته ، بيد انه كان يمثل اقلية ، الرد على سؤال صحفى حول قمع بعض القيادات الحزبية العليا لتحركات حزبية جماهيرية ضد الانقلاب .

ـ الواقعة السادسة ، تتحدد فى ان جماعات الليبراليين ، شعرت منه اللحظة الاولى للانقلاب ، بان الحركة فى النهاية موجهة اليوم فى الصميم ، وبأنه اذا خلت ساحة السلطة السياسية من شخصية جورباتشوف وحنكته وقدرته على ممارسة السباحة فى خضم البحر السوفيتى بموجاته المتصارعة العاتية ، فانه ليس لديها القدرة جماهيريا وذاتيا على ان تفرز زعيما ، او حتى مجموعة من الزعماء مثل يلتسين وغيره ، يحلون محله فى المرحلة الراهنة والمستقبل المنظور ، بل ان وجود جورباتشوف واستمراره والتحالف معه والدفاع عنه فى مواجهة الانقلاب ، هو فى نفس الوقت ، دفاع عن وجودها وحركتها ، خاصة بعد ان تبين ان نداءاتها لمقاومة الانقلاب وتنظيم حركة عصيان مدنى ضده ، لم يتم الاستجابة لها شعبيا على نطاق واسع ، سواء فى الاتحاد السوفيتى او فى روسيا الاتحادية ، ولم يتجاوز الحجم الجماهيرى الذى استجاب لهذه النداءات المائة الف مواطن الذين تجمعوا امام القصر الابيض الروسى ، وحسب .

وفى محاولة لتعويض هذا الحجم المحدود من المقاومة الليبرالية ، قام البيت الابيض الروسى ـ بكفاءة ـ فى تشغيل جهاز دعايته ، داخليا وخارجيا على مستوى العالم . وجذب عدسات التليفزيون وميكروفونات الاذاعات والمراسلين الغربيين الى ساحة البيت الابيض الروسى ، ومتابعة تحركات يلتسين والتركيز على

تصريحاته وخطبه كلمة كلمة .

ـ وهنا تبرز الواقعة السابعة ، التى أسهمت فى دق المسمار الاخير فى نعش الانقلاب ، ونعنى بها تجنيد وسائل الاعلام والاتصال الحديثة على المستوى الدولى ، لخلق راى عام عالمى ، يناصر المقاومة الداخلية المحدودة لانقلاب ، دمغ بالصفة العسكرية والدكتاتورية ، ويمنحها قوة معنوية هائلة وقدرة على الثبات والاستمرار ، فى حين تحاصر الانقلابيين وتخنق حركتهم . وذلك باعتبار ان مسألة الديمقراطية فى اى بلد ، باتت ، فى الزمن الراهن ، قضية عالمية .

هذه فى تقديرى الوقائع السبع ، التى تشكل وفقا لترتيب اولوياتها فى هذا الحديث ، الاجابة عن سؤال : لماذا وكيف فشل الانقلاب ؟

● ● ●

من الذى خسر ومن الذى فاز ، من وقوع وفشل انقلاب اغسطس ١٩٩١ فى الاتحاد السوفيتى ؟

« النظام السياسى » الذى فشل الانقلاب فى تغييره ، لم يخرج فائزا . وانما اخذ يعانى من تصدعات وتشققات وحالة ميوعة فى « السلطة » . واضطر الى الاعتراف ـ كرها ـ باستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا ولاتفيا واستونيا) بعد ان كان يشترط ـ قبل الانقلاب ـ ضرورة سلوك طريق الاستقلال والانفصال الدستورى ـ من خلال مجموعة من الاجراءات ، تبدا بالاستفتاء الشعبى وتنتهى بالمفاوضات مع المركز على مدى خمس سنوات ، لتحديد ما يبقى للجمهورية المنفصلة وما يذهب للمركز .

وعلى سبيل المثال ايضا ، فانه اذا كانت الخسارة من فشل الانقلاب قد حاقت بقياداته ، الا انها لم تمتد الى القوى السياسية ـ الاجتماعية التى كانت تمثلها او قريبة منها . فما زالت هذه القوى ذات حضور قوى وفاعل فى الساحة ، سواء على مستوى المركز فى موسكو او الاطراف فى الجمهوريات . ولها ممثلون على درجة ملحوظة من القوة ، فى مؤتمر نواب الشعب ومجلس السوفييت الاعلى ومجالس السوفيت الاقليمية والقوات المسلحة وقطاعات التكنوقراط والاجهزة الادارية وخلايا ووحدات الحزب الشيوعى على امتداد البلاد . وذلك على الرغم من حظر نشاطه واغلاق مقاره الرسمية مؤقتا . وهذا كله بالاضافة الى « كتلة سيوز » ذات الثقل المؤثر ، والتى لا تخفى عداءها للبريسترويكا والجلاسنوست ، ورغم استخدامها لقواعد اللعبة الديمقراطية الجديدة فى الاتحاد السوفيتى ، فانها تناضل من اجل عودة النظام المركزى للحزب الشيوعى والدولة والتخطيط الاشتراكى الشامل . الامر الذى يجعلها ، بالمفردات السياسية الرائجة فى الساحة السوفيتية الراهنة ، على يمين مجموعة انقلابى اغسطس ١٩٩١ ، الجناح اليمينى للبريسترويكا .

على سبيل المثال كذلك ، فان ما بدا ، فى اعقاب انهيار

الانقلاب مباشرة ، من فوز ساحق وانتصار مبين للجماعات الليبرالية بقيادة « بوريس يلتسين » ، باعتباره المنقذ التاريخى للديمقراطية والاصلاح فى الاتحاد السوفيتى ، قد اخذ يتآكل بسرعة ، حيث ظهر من القرارات المتسرعة غير المسئولة وغير الديمقراطية التى اقدم يلتسن وجماعته على اصدارها من مركز القوة الناتج عن مساهمتهم فى افشال الانقلاب ، انهم « ديمقراطيون » عند اطلاق الشعارات و « قياصرة دكتاتوريون » فى الفعل والممارسة . فضلا عن اكتشاف مدى افتقارهم للخبرة فى ادارة الحكم وتسيير شئون الاقتصاد ، والطابع المغامر الفظ فى « حركتهم الروسية » لنسج علاقات جديدة مع بقية الجمهوريات ، وذلك على اساس ان « روسيا » هى وحدها ، الوريث الشرعى للاتحاد السوفيتى القديم ، ومركز الثقل والقيادة فى الاتحاد الجديد الذى لم يستقر - بعد - على شكل أو مضمون محددين .

لقد جاء انقلاب الليبراليين بزعامة يلتسين على انقاض فشل انقلاب اغسطس فى محاولة لاستيعاب غالبية صلاحيات المركز ، الذى بدأ مضعضعا بعد تحرره من معتقل كريميا بالقرم ، وذلك لصالح جمهورية روسيا ، اكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتى وقلبه النابض ، ورئيسها الليبرالى يلتسين وحلقته الضيقة فى البيت الابيض الروسى ، الذى لقى - فى البداية - دعما شبه مطلق من البيت الابيض الامريكى وجميع البيوت البيضاء الاخرى فى اوروبا الغربية ، باعتباره المنقذ التاريخى « لديمقراطية الاتحاد السوفيتى » ، سواء من ديكتاتورية الحرس القديم التى عبرت عن نفسها من خلال انقلاب اغسطس ، او مما سمى باحلام جورباتشوف الطوباوية ، التى تحرث فى البحر ، عندما تتصور انها مازالت تملك القدرة على « دمقرطة الاشتراكية من خلال اعادة بناء الاتحاد السوفيتى » . وتعاملت الصحافة واجهزة الاعلام الغربية مع « يلتسين » على اساس انه الرجل القوى صاحب السلطة الحقيقية التى امتحنته احداث الانقلاب . فى حين تنبأت بنهاية جورباتشوف « الحالم الكبير فى الكرملين » . (وهو نفس التعبير الذى استخدمه الكاتب البريطانى ج . هـ . ويلز وصفا للينين فى بداية العشرينيات عندما التقى به فى موسكو بعيد ثورة اكتوبر ١٩١٧) وانه حتى اذا بقى منه شىء بعد الانقلاب ، فلن يعدو ان يكون مثل ملكة بريطانيا « تسود » نظريا ولا « تحكم » عمليا .

وتمنطق يلتسين ، تحت تأثير انهيار الانقلاب ، وعودة جورباتشوف من القرم بمظهر ضعيف ، وقوة جهاز الاعلام الغربى ، بروح « السوبرمان الروسى » ، واصدر اوامره الى ميليشياته المكونة من جهاز الشرطة الروسى واتباعه ، الى مهاجمة مقار الحزب الشيوعى واعتباره حزبا غير مشروع طبقا لشرائعه الروسية التى سنها ، ومطاردة اعضائه ، والقبض عليهم وتفتيش مساكنهم دون اى سند قانونى او قرار قضائى ، كذلك فعل مع اجهزة الامن ال ك . ج . بى ، والعديد من الشركات والمصالح والمؤسسات المركزية . ووجه جماهير الشارع المسكوفى ، التى لم تزد على مائة الف مواطن ، فى حملة غوغائية لتدمير كل ما له علاقة بالاشتراكية من منشآت ورموز ، مثل جهاز التخطيط المركزى « الجوسبلان » ومنظمة الشباب « الكومسمول » وصحيفة البرافدا « اللسان المركزى للحزب الشيوعى » ، وتماثيل عدد من قادة ثورة اكتوبر مثل ديرجنسكى ، اول مؤسس لجهاز امن الثورة وغيره . واعلن ان جمهورية روسيا برئاسته ، من حقها التاريخى والواقعى ودورها الرائد فى مقاومة الانقلاب ، ان يكون لها « الكلمة النافذة » فى تحديد هوية وسياسة الاتحاد السوفيتى الجديد ، وان على بقية الجمهوريات ان تعى جيدا هذه الحقيقة ، وان على كل جمهورية تريد الانفصال عن روسيا ان تقبل اعادة رسم الحدود معها ، وفقا لخرائط ما قبل اكتوبر ١٩١٧ . وانه عازم على نقل جميع المنشآت والترسانات النووية من بقية الجمهوريات الى جمهورية روسيا ووضعها تحت امرة الرئاسة التى يتولى مسئولياتها .

باختصار انطلق فى استخدام كل الوسائل لاضعاف المركز والسلطة الاتحادية ، وسلب اختصاصاتها الدستورية .

وقد ادى هذا النزق فى تصرفات وقرارات يلتسين ، الى ردود افعال سلبية وغاضبة على جميع المستويات تقريبا ، فى الداخل والخارج على السواء ، وذلك انطلاقا من ان هذا الوضع قد كشف عن الطابع المغامر ليلتسين وحلقته الضيقة ، ونهمه الشديد الى السلطة بصورة نرجسية مشحونة « بعبادة الفرد » فى شكل جديد ، وافتقاده الى صفات وخصال رجل الدولة المسئول .

على صعيد جماعات الليبراليين التى يمثل يلتسين واجهتها ، خرج اناتولى سوبشاك عمدة لينينجراد « سان بطرس برج » ، احد ابرز قيادات ليبرالية ما قبل الانقلاب ، ينتقد ما اسماه « بحمى تدمير البلاد » التى اصابت البعض ، سواء من جانب الانقلابيين او من الذين وقفوا ضد الانقلاب ، ورفع صوته ضد « الخفة والسطحية والانسياق وراء العواصف المحمومة غير المحكومة عقلانيا » . وتصدى زعيم بارز آخر لليبراليين هو « بوبوف » عمدة موسكو ، لغوغائية الشارع المريضة « بفيروس التخريب » ضد قوانين ومؤسسات البلاد ومقارها ، التى هى فى النهاية ملك للشعب يجب حمايتها ، وحذر من ان استمرار هذه الغوغائية تفسد كل شىء ، وتنبأ بان الكيانات الليبرالية والديمقراطية ، بما تلحقه عنها وعن قيادتها ، من ردود افعال انتقامية وهمجية ، لن يكتب لها البقاء ، لانها تسير ضد حركة التاريخ والمصالح الحقيقية للناس .

وعلى صعيد الشارع ، تحركت مجموعات غير قليلة فى مواجهة جماهير الليبرالية وميليشياتها ، للدفاع عن رموز الاتحاد السوفيتى ومؤسساته مثل تماثيل لينين والعبث بمقرات الحزب الشيوعى والكومسمول والجوسبلان . بل والبنية الكى جى بى ، وانه اذا كان هناك من اخطأ او اجرم من اعضاء او قيادات هذه المؤسسات ، فانه يجب ان يحاكم محاكمة عادلة طبقا للقانون لا بشريعة الغاب . وان لا يمتد ذلك الى المؤسسات نفسها ، الا فى اطار الاصلاح او التغيير الشامل . وعبرت قطاعات واسعة من الجماهير اكثر من مرة عن غضبها لالغاء يلتسين للعلم السوفيتى واستبداله بعلم روسيا القيصرية .

وتحدت اسرة تحرير البرافدا ، قرار « يلتسين » رئيس جمهورية روسيا التحكمى والانتقامى بايقافها على اساس ان بعض كتابها تعاطفوا مع الانقلاب بطريقة غير مباشرة ! وعادت الى الصدور ، ولكن كجريدة مستقلة ، بعد ان اصدر جورباتشوف ، باعتباره صاحب السلطة الشرعية كسكرتير عام للحزب ورئيس للدولة ، بالوقف المؤقت لنشاط الحزب بعد ان تجمعت ادلة عن تورط غالبية اعضائه القياديين فى اللجنة المركزية مع الانقلاب ، سواء بالكلمة المعلنة او بالصمت . وذلك الى ان يجرى التحقيق القانونى . السياسى فى الامر برمته . ويبدو ان جورباتشوف قد عمد الى هذا الاجراء ، بعد ان عجز عن الغاء قرار يلتسين بعد الانقلاب مباشرة بعدم شرعية الحزب ومصادرة مقاره وممتلكاته . وذلك حماية للحزب ونقل قضيته من قبضة رئاسة جمهورية روسيا الى ايدى السلطة المركزية .

وعلى صعيد الدائرة الضيقة ليلتسين ، انفجرت الصراعات حول الاستئثار بكراسى السلطة الجديدة المتنامية فى الجمهورية الروسية ، وخاصة بعد ان انتقل « ايفان سيلاييف » من رئاسة الحكومة الروسية ، الى رئاسة ما يسمى باللجنة الادارية للاقتصاد السوفيتى فى المركز ، اثر اقالة الحكومة المركزية التى كان يرأسها بافلوف الذى شارك فى الانقلاب . ويدور الصراع اساسا بين ما يسمى بجماعة « سفيردولفسك » نسبة الى زملائه واصدقائه فى هذه المدينة الروسية ، التى كانت مركز سلطته الحزبية كامين الحزب الشيوعى لمنطقتها ، قبل ان يستدعيه جورباتشوف الى تولى مسئولية اللجنة الحزبية للعاصمة ، وبين جماعة « موسكو » ويقصد بها الطاقم السياسى الذى انضم الى يلتسين فى معركته للفوز برئاسة مجلس السوفيت الروسى ثم رئاسة الجمهورية الروسية . وقد امتد هذا الصراع الى مناطق عديدة داخل جمهورية روسيا الاتحادية ذاتها ، التى باتت تخشى من ديكتاتورية « الليبراليين الطفوليين الذين يسيطرون على مراكز النفوذ فى البيت الابيض الروسى » ، واخذت تتصاعد نغمات الانفصال عن بعض الاقاليم الداخلة فى نطاق الجمهورية الروسية . وابرز هذه النغمات تصدر عن منطقة « تترستان » .

وعلى صعيد جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، كان رد الفعل حادا ضد ما اصبح يسمى بالقيصر الليبرالى

الروسى يلتسين ، وجماعاته الفوانية ، التى تسعى لفرض السيطرة القومية الروسية الفظة على بقية الجمهوريات واغتصاب صلاحيات المركز لصالحه ، ولصالح المجموعة العطشى للسلطة على نحو « وحشى » التى تلتف من حوله فى « البيت الابيض الروسى » . وتجسد رد الفعل هذا ، فى موجة إعلان الجمهوريات السوفيتية للاستقلال ، والتكتل ضد دعوة الديكتاتورية الروسية ، بصلفها القيصرى التقليدى ، التى كانت ثورة اكتوبر ١٩١٧ قد حدت منه بشكل نسبى ملحوظ . وهاجم عدد من قادة هذه الجمهوريات ، وعلى الاخص « نزار باييف » رئيس جمهورية كازاخستان ، « وكرافتشوك » رئيس جمهورية اوكرانيا ، ثانى اكبر جمهورية سوفيتية بعد روسيا ، حماقة ونرجسية « الطاووس الروسى » الذى راح يختال بريشة الملون فى طول البلاد وعرضها بعد انهيار الانقلاب ، وكانه البطل الاوحد ، على غرار « رامبو الامريكى » .

وعلى صعيد الشعب السوفيتى ككل ، وامريكا وأوروبا ، دب الفزع فى قلوب الجميع - وخاصة فى الغرب - ازاء خفة رئيس جمهورية روسيا فى التعامل مع ترسانة الاسلحة النووية السوفيتية ، وردود الفعل المضادة لبقية الجمهوريات التى تتمركز بها بعض مؤسسات ومخازن هذه الترسانة بحيث تعجرت المخاطرين تجزئة السلطة المركزية على اجزاء هذه الترسانة الضخمة وانفلاتها من ايدى السلطة المركزية المتمثلة فى جورباتشوف . التى اكدت الاحداث مدى حصافته ومسئوليته فى هذا المجال الى رجل مغامر كيلتسين لا يتورع عن اللعب بهذه الترسانة . فى سبيل تأمين جوعه للسلطة السياسية فى روسيا وعلى نطاق الاتحاد السوفيتى ككل . وخاصة بعد ان اكتشف الغرب ان « بطله الديمقراطى » لا يملك مؤهلات « رجل الدولة المسئول » .

وهكذا اصبح ملحوظا ان الخط البيانى ليلتسين والبيت الابيض الروسى ، الذى راح يتصاعد بسرعة ، فى مجال الاستئثار بالسلطة ، خلال الانقلاب والايام القليلة التى اعقبت انهياره اخذ يهبط - بعد ذلك - بسرعة ايضا الى مستوى ادنى مما كان عليه قبل الانقلاب بدرجة كبيرة . السوفيتى » ، فى ضوء الاحداث الراهنة .

ماذا يعنى هذا ؟

فى تقديرى انه يعنى امورا كثيرة وخطيرة : ان المسألة ليست استقالة ، وانما ايقاف نشاط ، وان سبب هذا الايقاف جبرى وغير دستورى ، وانه بالتالى مؤقت ، الى حين عودة الشرعية بعودة الاتحاد السوفيتى .

والبيان بعد ذلك يتحدث باسلوب صريح على عدم موافقته او اقتناعه بجدوى الكومنولث وقدرته على الاستمرار ، وعلى تمسكه بوحدة البلاد فى اطار اتحاد سوفيتى جديدة ديمقراطى واستمراره فى العمل لتحقيق

هذا الهدف . ويتحدث فى الوقت نفسه ، تلميحا ، عن انتهاك زعماء الكومنولث لقواعد الشرعية والدستور ، والقفز على سلطات مؤتمر نواب الشعب ومجلس السوفيت الاعلى (البرلمان) . ولكنه ـ مع ذلك ـ كزعيم تاريخى مسئول ، لا يقف فى وجه وضع الكومنولث موضع التجربة والامتحان . وبالتالى فانه لم يلجأ ، كقيادة لحركة الديمقراطية فى البلاد الى استخدام القوات المسلحة لفرض القانون والنظام والدستور على العصاه . ومن هنا لم يعد لديه بديل ، غير « ايقاف نشاطه مؤقتا كرئيس للاتحاد السوفيتى » الذى سيناضل من اجل عودته ، فى اطار ما اسماه « بالحضارة السوفيتية » .

٣ ـ مستقبل الاتحاد السوفيتى :

اذا كانت هذه القراءة للاحداث صحيحة ، فان السؤال عن عودة الاتحاد السوفيتى وجورباتشوف فى المستقبل لا يمكن تجاهله او اسقاطه . طالما ان فترة الانتقال لا تزال مفتوحة بكل صراعاتها .

ماذا نعنى بالعودة ؟ ونحن ـ هنا ـ نفكر بصوت عال .

هل تعنى عودة الاتحاد السوفيتى كما كان ، عندما انزل علمه من فوق الكرملين ام بصياغة اخرى ـ تنضجها وتطرحها حركة الاحداث بصراعاتها الضارية ؟

وهل تعنى عودة جورباتشوف ، شخصيا ، الى القيادة على رأس الدولة ؟ ام عودة الجورباتشوفية الاشتراكية الديمقراطية الانسانية) ولكن بدون جورباتشوف نفسه ؟

فى تقديرنا ان الجواب على كل هذه التساؤلات ، مفتوح امام جميع الاحتمالات ، وننطلق فى هذا التحليل ، من نقطة مركزية ترجح ـ فى تقديرنا ـ ان تفكيك الاتحاد السوفيتى الى كومنولث الجمهوريات المستقلة ، لن يحل أى مشكلة كبيرة أو صغيرة ، من مشاكل فترة الانتقال سواء على الصعيد السوفيتى أو الصعيد الدولى . كيف ؟

دعونا نتجاوز ما خلقه اسلوب تكوين هذا الكومنولث من تعميق متعدد الابعاد للصراعات والانقسامات الحادة بين السلافيين (روسيا ، روسيا البيضاء ، اوكرانيا) ذوى التاريخ الاستبدادى الطويل وبين بقية شعوب الجمهوريات الاسيوية الاخرى . ثم بين التكوينات السلافية العديدة المتناحرة ، نفسها .

ودعونا ـ أيضا ـ نتخطى اهوال واخطاء توزيع التركة السوفيتية ، التى من الصعب تفكيكها وتقسيمها ـ عمليا ـ بين الجمهوريات ، ابتداء من ادوات الانتاج المتشابكة حتى الاسلحة النووية الاستراتيجية (اربع جمهوريات) والتكتيكية (ثمانى جمهوريات) .

ومدى امكانية قيام جمهورية مستقلة بالقدرة على الحياة بما ستناله من حصة من هذه التركة ، فى وجه تحديات نهاية القرن والاسواق الدولية الكبيرة .

ودعونا ـ كذلك ـ نعبر وجود القوى المحافظة ذات الثقل المنظم فى الساحة السوفيتية ، على اختلاف الجمهوريات ، بما فى ذلك ما يسمى بالستالينيين الجدد مثل جماعة سوز وكولونيلاتها السود ، والتنظيم المسلح للحزب الشيوعى الذى حظر نشاطه ، وفلول رجال القوات المسلحة والخبراء الذين طردوا من الخدمة ، بالاضافة الى الاحزاب ـ الماركسية والبلشفية ـ التى تكونت حديثا . ولم تتحرك بعد . كذلك قوى الديمقراطية ، التى تزاوج بين الاشتراكية (بمفهوم التراث الشامل للعدالة الاجتماعية من ماركسية وغيرها) وبين آليات السوق ، والتى تقودها عناصر معارضة ليلتسن وجماعته التى توصف ـ من قبلها ـ « بالهواة الصغار المغامرين » من امثال شيفرنادزة والكسندر ياكوفليف ، ومن انفصلوا عن يلتسن مثل بوبوف عمدة موسكو وسوبتشاك عمدة سان بطرس برج (لينينجراد) الخ .

ودعونا ـ اخيرا وليس آخرا ـ نقفز على الاتهامات التى اخذت تتصاعد ضد يلتسن وزملائه السلافيين ، الذين بادروا الى تكوين نواة الكومنولث ، بانهم ينفذون خطة الولايات المتحدة الامريكية فى تفكيك الاتحاد السوفيتى . وتستند هذه الاتهامات الى تصريح اعلنه شوشكيفيتش رئيس جمهورية روسيا البيضاء ـ فى اطار اقناع من حوله بخطته ـ يقول فيه انه اقدم مع زملائه على تكوين الكومنولث بعد ان تباحثوا فى ذلك ـ تليفونيا ـ مع الرئيس الامريكى جورج بوش وضمنوا تاييده . وذلك قبل ابلاغه لرئيس الاتحاد السوفيتى . وهو الامر الذى علق عليه جورباتشوف فى حينه بانه « عار وطنى » . ويطرح تساؤلات مخيفة عن حقيقة الدور الامريكى فيما يسمى ببناء النظام الدولى الجديد . وذلك ازاء الصين واليابان واوروبا الغربية وخاصة المانيا الموحدة .

ندع هذا كله ـ رغم خطورته ـ لنركز على الازمة الاقتصادية الطاحنة فى جميع الجمهوريات ، والتى تدفع بالبلاد والمواطنين الى حافة الاختناق والجوع .

ان الارقام التى اعلنت اخيرا ـ بعد تكوين الكومنولث ـ وفى محاولته لاثبات فشل جورباتشوف وتصفية برنامجه ، الذى يمثل الوحدة وعدم المخاطرة بتسليم المواطن الى وحوش آليات السوق ، تكشف عن ان معدل التضخم قد ارتفع الى ٣٪ اسبوعيا على الاقل ، وان ٤٠٪ من الشعوب السوفيتية يبلغ متوسط دخل الفرد الشهرى فيها الى مائة روبل فقط ، أى ما يقل عن دولار واحد لا يغطى سعر كيلو جرام واحد من اللحم .

ولان يلتسن وجماعته ، باتوا سجناء ، مقولة ان الخلاص هو فى الانتقال الفورى وغير المشروط الى السوق الحرة ، بديلا عن النظام الاشتراكى والتخطيط والتحكم فى الاسعار الخ .. فقد اعلن عن اطلاق حرية الاسعار والاجور دون ضوابط الا قواعد العرض والطلب . وهكذا تدخل روسيا بازمتها وقيادة يلتسن هذه الجحيم . ورغم ان الجمهوريات الاخرى فى الكومنولث اعترضت على انفراد روسيا بهذا القرار ، الا ان معظمها الرأسمالية بشكلها الخام والفظ ، وليست الاشتراكية هى

الطريق الصحيح نحو ثراء الوطن والمواطن ، وان امريكا صديق منقذ ، باتت تضغط على الجميع للسير فى هذا الاتجاه . وذلك بنوع شبيه بتلك الحمى الجنوبية التى عرفها المجتمع الامريكى منذ اواخر القرن التاسع عشر باسم حمى البحث عن الذهب .

فى تقدير جميع المراقبين تقريبا ، ان هذا المسلك سوف يعقد اكثر من الازمة ، التى ليس فى امكانية امريكا باقتصادها المتردى الراهن ، حتى لو ارادت ، ان تعمل على التخفيف من حدتها . وانه ان آجلا او عاجلا ، فان مسيرات الجوع الجماهيرية الغاضبة سوف تسيطر على الساحة السياسية فى كل جمهوريات الكومنولث . وعندئذ لن يكون هناك خيار امام رؤسائها الا الاصطدام بها بالعنف ، وبذلك تتعرى ديمقراطيتهم الزائفة . او ان يفقدوا السيطرة والسلطة ، الامر الذى يهيىء الفرصة لبروز قوى فاشية قمعية ذات تنظيمات مسلحة ، سواء تحت اردية اشتراكية أو ليبرالية ، تستولى على السلطة وتلتحم مع الجماهير الجائعة وتطلعاتها الديمقراطية فى صراعات دموية .

ومن خلال الثمن الفادح الذى سيجرى دفعه والتضحيات الهائلة التى ستثقل عبء الجميع تنبثق الاحتمالات ، بنمو وعى اجتماعى ديمقراطى جديد وارادة جماعية عقلانية يدفعان نحو الوحدة واعادة بناء الاتحاد السوفيتى من بين ركام الاطلال . واستئناف حركة البريسترويكا والجلاسنوست بقيادة جورباتشوف أو بدونه . ولكن فى ظروف اكثر نضجا وهدوءا وحشدا لامكانات التنمية الهائلة المادية والبشرية والتكنولوجية المتوافرة فى البلاد . الامر الذى يعيد طرح المسألة التى رددها جورباتشوف فى بيانه عند مغادرة الكرملين فى الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٩١ . حول ثقته فى العودة الجديدة « للحضارة السوفيتية » ، التى بناها الانسان السوفيتى بعرقه وفكره وحماسه ، رغم القهر الذى عاناه تارة تحت سياط القيصرية . وتارة أخرى تحت وطأة الاستبداد فى نظام « الاشتراكية الثكنة الستالينى » .

منبع السؤال ـ اذن ـ عن احتمالات عودة الاتحاد السوفيتى وجورباتشوف او الجورباتشوفية لا يأتى من فراغ . وانما من حقيقة ان كلا من الاشتراكية الستالينية او الليبرالية السلافية الكومنولثية ، ليس فى طاقته ان يقدم حلا ديمقراطيا اجتماعيا اقتصاديا ، لازمة شاملة معقدة تتصل بسدس الكرة الارضية . وتؤثر سلبا وايجابا على مستقبل وحياة الخمسة اسداس الأخرى . وما غدا يسمى بمشروع النظام الدولى الجديد □ .

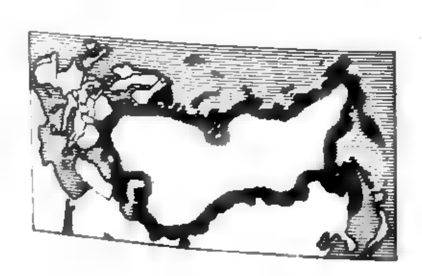

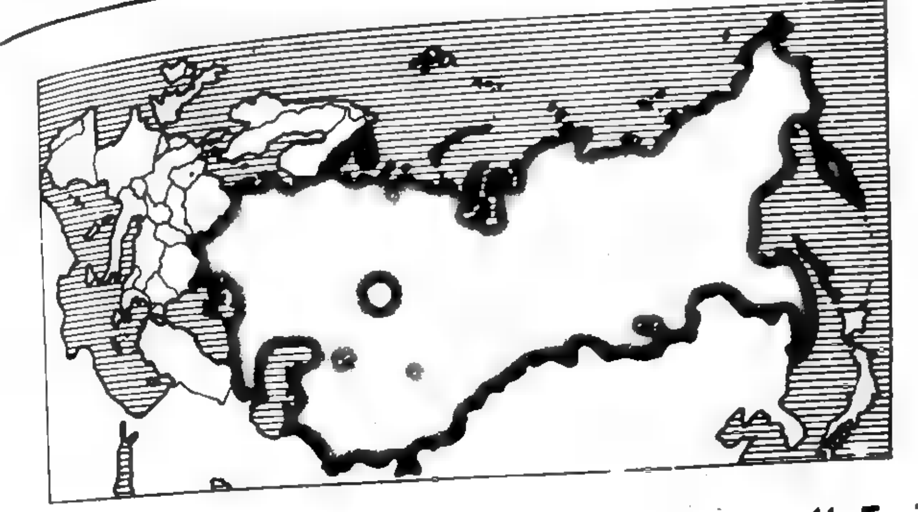

[٥] العرب فيما بعد العصر السوفيتي
(المخاطر والفرص)

د . محمد السيد سليم

شهد القرن العشرون ثلاثة حروب عالمية كبرى هى الحرب العالمية الاولى (١٩١٤/ ١٩١٨) ، والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩/ ١٩٤٥) ، والحرب الباردة (١٩٤٦/ ١٩٩١) .

وبينما ترتب على الحرب الاولى سقوط حوالى ١٥,٩ مليون قتيل وعلى الحرب الثانية سقوط حوالى ٣٥,٧ مليون قتيل فان الحرب الباردة لم تؤد الى سقوط قتلى (اللهم الا اخذنا بعين الاعتبار قتلى الحروب الاقليمية بالوكاله) ، ولكن هذه الحروب تشترك فى صفة واحدة وهى انها انتهت جميعا بسقوط امبراطوريات وبحدوث تغيير جذرى فى مسار العلاقات الدولية فبينما انتهت الحرب العالمية الاولى بسقوط الامبراطوريتين النمساوية المجرية العثمانية وتفككهما الى دول مستقلة ، فان الحرب العالمية الثانية انتهت بسقوط الرايخ الالمانى وتقسيمه الى وبين دول مستقلة . كذلك ، فقد انتهت الحرب الباردة بانهيار احد القطبين الدوليين الرئيسيين وهو الاتحاد السوفيتى وتفككه الى دول مستقله .

وفى كل الحالات كان لنتائج هذه الحروب انعكاسات هامه على الوطن العربى . بينما كانت انعكاسات الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية على الوطن العربى ايجابية الى حد كبير فان انعكاسات نهاية الحرب الباردة كانت بصفه اجمالية اما سلبيه او على الاقل متنوعه . ادت نهاية الحرب العالمية الاولى الى سقوط الهيمنه العثمانية واضعاف القوى الاستعمارية التقليدية (بريطانيا وفرنسا) ، ونمو التيارات القومية العربية ، مما مهد الى استقلال بعض الدول العربية ، ولو بشكل جزئى (مصر والعراق مثلا) . كما ادت نهاية الحرب العالمية الثانية الى مزيد من اضعاف للقوى الاستعمارية التقليدية ، وظهور توازن دولى جديد قوامه توازن الرعب السوفيتى - الامريكى ، وتعاظم قوة الاتحاد السوفيتى كمؤيد لحركات التحرير الوطنى فى العالم الثالث وقد ترتب على ذلك نمو حركة التحرير العربية واستقلال باقى الدول العربية . (١)

ولكن نهاية الحرب الباردة جاءت فى سياق مختلف كليا . فقد انتهت تلك الحرب بالغاء الوجود السياسى للاتحاد السوفيتى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ واعلان انشاء « رابطه الدول المستقله » . ولم يات ذلك نتيجه هزيمة عسكرية ، وانما كمحصله للازمات الاجتماعية والاقتصادية التى عصفت بالاتحاد نتيجه لطبيعة النظام السياسى والاقتصادى البيروقراطى ، وللحصار الاقتصادى الذى فرضه الغرب (سباق التسلح) مع عجز النخبة السياسية عن بلورة برنامج سياسى شامل للتعامل مع تلك الازمات .

وهكذا تفكك الاتحاد السوفيتى من داخله دون ان يدخل معركه عسكرية او يشهد ثورة شعبية داخلية كبرى وانما الى التفكك من النخبة السياسية الحاكمه ذاتها التى اعلنت سلميا انها قد منيت بهزيمة استراتيجية فى صراعها مع الغرب ، وانما قد قررت (ضمنا) الاستسلام فى الحرب الباردة ، والرضوخ لكامل مطالب الولايات المتحدة . وفى نظرنا ، فان اعلان الاستسلام لم يات فقط فى ديسمبر ١٩٩١ من قاده رابطة الدول المستقلة ولكن من ميخائيل جورباتشوف ذاته آخر رئيس للاتحاد السوفيتى . فعندما رفض رؤساء الدول الصناعية المجتمعون فى لندن فى يوليو ١٩٩١ طلب جورباتشوف مساعدة الاتحاد السوفيتى وعاد جورباتشوف الى موسكو ليعقد اجتماعا طارئا للجنه المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ، تم خلاله تبنى برنامج جديد يعلن رسميا الفشل النظرى والعملى للنموذج الماركسى - اللينينى ، ويعد لمشروع معاهده اتحادية جديدة تعطى للجمهوريات حق الانفصال . وهكذا انهار الاتحاد السوفيتى ، وحلت محله جمهوريات مستقله ، وانتهت الحرب الباردة بانتصار الولايات المتحدة فى تلك الحرب على نحو ما اعلنه جورج بوش امام الكونجرس فى فبراير ١٩٩٢ .

ولا يختلف الباحثون على أن هذه التطورات ستكون لها انعكاسات ضخمة على العرب . فغياب احد قطبى التوازن الدولى والحليف العالمى الرئيسى لبعض الدول العربية فى صراعها الاقليمى مع اسرائيل والعالمى مع الولايات المتحدة . لابد ان يؤثر بشكل معين على وضع العرب فى النسق الدولى ، وهذا التاثير هو ما نحاول استكشافه بشكل اولى فى هذه الدراسة ، فى شكل تحديد المخاطر والفرص الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتى بظهور رابطه الدول المستقله .

ولابد أن نسلم منذ البداية بأن هناك عدة صعوبات تواجه البحث فى هذا الموضوع :-

الصعوبة الاولى : هى ان الوقت مازال مبكرا للتوصل الى « جرد » شامل للمخاطر والفرص الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور رابطة الدول المستقله بالنسبه للعرب . فما قد نتصوره اثرا سلبيا لهذا الانهيار حاليا قد يتبين فيما بعد انه كان ايجابيا ، وبالعكس ، وذلك مع ظهور متغيرات جديدة تؤثر فى اسس تصنيف النتائج بين الارباح والخسائر .

وعلى سبيل المثال ، فبينما اعتبر توقيع لينين لاتفاقية الصلح السوفيتية ، الالمانية فى مارس سنه ١٩١٨ بمثابه خسارة قومية كبرى لروسيا السوفيتية ومكسب مؤكد لالمانيا ، فانه ما لبث بعد قليل ان تبين أن العكس هو الصحيح ، وأن الاتفاقية التى تنازل بموجبها لينين عن اقاليم كبرى بشروط تبدو مهينة ، قد حققت مصالح روسيا السوفيتية اكثر مما حققت مصالح المانيا القيصرية . ومن ثم ، فان صدى الاحداث السياسية الكبرى يظل يتردد على مدى فترة زمنية طويلة الى ان تكتمل كل ابعاد هذا الصدى ، ومن ثم يمكن تقييمه بشكل شامل .

الصعوبة الثانية : انه حتى اذا قصرنا التحليل على النتائج «المباشرة» ، اى العاجله ، فانه لا يوجد اتفاق حول معايير تقييم النتائج ، ونقصد بذلك قاعدة للمفاضله يتم بمقتضاها جرد النتائج وتصنيفها الى ارباح وخسائر فما يعتبرة البعض ربحا قد يعتبره الاخرون خسارة . وعلى سبيل المثال فبينما يعتبر بعض الدراسين ان التوازن الدولى الذى حققه وجود الاتحاد السوفيتى كان مكسبا للعرب لانه اتاح لهم هامشا من حرية الحركة ، فان البعض الاخر يعتبر ان هذا التوازن ادى الى تعطيل تسوية القضايا العربية لان ما يقبله الاتحاد السوفيتى ترفضة الولايات المتحدة وبالعكس . كما انه لا يوجد اتفاق حول معيار للمفاضله بين المكاسب اذا كان تحقيق تلك المكاسب فى ان واحد امرا متعذرا ايهما افضل بالنسبه للعرب : حرية الحركة ، ام تسوية القضايا السياسية ؟ ربما يبدو السؤال لاول وهله مبسطا اكثر من اللازم حيث ان الرد على ذلك السؤال هو ان حرية الحركة وتسوية القضايا مطلوبان فى آن واحد وهذا امر مفهوم ، ولكن ماذا يحدث حينما يصبح تحقيق احدى القيمتين على حساب القيمة الأخرى ، كما حدث فى عصر التوازن الدولى . حيث ان حريه الحركه للدول العربية كانت ترتبط بتعقد تسوية القضايا .

الصعوبة الثالثة : ان ما نتج عن تفكك الاتحاد السوفيتى ليس كيانا واحدا وانما مجموعة كيانات متباينه فى توجهاتها . ومن ثم ، فان انعكاسات هذه الكيانات على الوطن العربى لابد وان تكون متفاوته ، فلا يمكن تصور ان انعكاس ظهور روسيا الاتحادية على الوطن العربى يماثل ظهور الجمهوريات الاسلامية الست المستقلة فى اسيا الوسطى والقوقاز .

الصعوبة الرابعة : ان تقييم نتائج الانهيار السوفيتى يرتبط الى حد كبير بمستقبل رابطة الدول المستقله التى نشات على انقاض الدوله السوفيتية ، وباحتمالات الصراع بين الجمهوريات المكونه لها ، وبطبيعة التوجهات المستقبلية لتلك الجمهوريات ، وهى مساله ليست مؤكده تماما حتى الان خاصة فيما يتعلق بتوجيهات جمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز او احتمالات التطور فى جمهورية روسيا .

الصعوبة الخامسة :- ان الوطن العربى ليس وحدة متجانسة المصالح ، ولكنه يتألف من دول متعددة ذات توجهات ايديولوجية سياسية متباينة ومصالح متضاربة ، وعلاقات مختلفة بالقوى الكبرى فى النسق الدولى الراهن ، ومن ثم ، فان ماحدث فى الاتحاد السوفيتى لابد وان يلقى اصداء مختلفة لدى تلك الدول . فلا يمكن تصور ان تاثير انهيار الاتحاد السوفيتى على سوريا والجزائر ومصر يماثل تاثير الانهيار ذاته على الدول

العربية في منطقة الخليج العربي . فضلا عن ذلك ، فانه لايوجد مفهوم عربي واحد لطبيعة المصالح العربية ، وكيفية التعامل مع القضايا العربية .

وفي غياب هذا المفهوم يصعب تصور تاثير محدد متفق عليه للتطورات السوفيتية على العرب . وعلى سبيل المثال ، فبينما ترى بعض الدول العربية ان نشوء الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز هو تطور ايجابي موات للعرب ، فان البعض الآخر يراه على انه تطور سلبي من حيث انه يدعم دول الجوار الجغرافي (تركيا وايران) على حساب العرب .

فاذا اخذنا في الاعتبار هذه الصعوبات والتي تجعل اى دراسة لحساب الارباح والخسائر عملية استكشافية في المقام الاول ، فاننا سنحاول اولا ان نحدد ابعاد ماذا حدث في الاتحاد السوفيتي في ديسمبر سنة ١٩٩١ (تفكك الدولة السوفيتية ، وظهور الجمهوريات المستقلة في اطار الرابطة) ، ثم نحاول ثانية ان نستكشف المخاطر والفرص التي تولدها هذه التطورات بالنسبة للعرب . ونقصد بذلك الى اى حد تشكل هذه التطورات تهديدا للمصالح والقضايا العربية ، كما نتصورها ، لانه لايوجد ، كما قلنا اتفاق عربي حول ماهية تلك المصالح والقضايا ، والى اى حد تخلق تلك التطورات فرصا لتامين المصالح العربية وتسوية القضايا العربية ولتحسين مركز المجموعة العربية في النسق الدولي .

وقبل أن نبدأ في ذلك كله ، ينبغي ان نوضح تحفظين هامين ، الاول اننا سنركز على دراسة الاثر المباشر لتفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال جمهورياته ، فالمقارنه ستكون بما كان قائما خلال السنوات الخمس لهذا التفكك وليس مع مجمل الاوضاع التي تبلورت بين العرب والاتحاد السوفيتي خلال الفترة من سنه ١٩٥٥ حتى سنه ١٩٨٥ . فالعرب كانوا قد خسروا الكثير بالفعل في الفترة الجورباتشوفية (١٩٨٥ / ١٩٩١) وبالتالي فان المقارنه السليمة ينبغي ان تكون مع ما كان قائما قبل التفكك . أما التحفظ الثاني ، فهو اننا سنركز على دراسة النتائج المترتبه فقط على تفكك الاتحاد السوفيتي ، وليس على النتائج المرتبة على مجمل التطورات الدولية الاخرى (كالوحده الاوربية) ، او ظهور القوة اليابانية وغيرها) . فاذا اخذنا هذين التحفظين في الاعتبار يمكننا أن ندلف الى صلب الموضوع .

تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور رابطة الدول [illegible]

: ماذا حدث

يمكن القول ان الوجود السياسي للاتحاد السوفيتي قد انتهى رسميا حينما اتفق رؤساء احدى عشرة جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي (وهي جمهوريات روسيا ، وروسيا البيضاء ، واوكرانيا ، وارمينيا ، ومولدافيا واذربيجا ، وطاجكستان ، واوزبكستان ، وتركمنستان ، وقيرجيزيا ، وكازاخستان) على الغاء الاتحاد السوفيتي وتكوين رابطة الدول المستقلة في مؤتمر الماتا المنعقد يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٩١ . وفي هذا المؤتمر وقع رؤساء الجمهوريات الاحدى عشر (كانت استونيا ولاتفيا ولتوانيا قد استقلت في اغسطس سنة ١٩٩١ ورفضت جورجيا الانضمام الى الرابطة) ثلاث اتفاقيات بموجب الاتفاقية الاولى تم الغاء منصب الاتحاد السوفيتي ، وانشاء رابطة الدول المستقلة ، مع تكوين مجلس لرؤساء الدول ، يضم الدول الاعضاء ويتولى التنسيق فيما بينها . وتم الاعتراف بان الجمهوريات المشاركة على قدم المساواه باعتبارها اعضاء مؤسسة في الرابطة . اما الاتفاقية الثانية ، فقد اطلق عليها « اعلان الماتا » ، وبموجبها تم الاعتراف باستقلال الجمهوريات المؤسسة في اطار حدودها الحالية ، وبموجب الاتفاقية الثالثة تم انشاء قيادة عسكرية مؤقتة للقوات المسلحة للدول الاعضاء حتى نهاية سنة ١٩٩١ حتى يتم الاتفاق على الوضع النهائي لتلك القوات على ان تكون القوات التقليدية والنووية تحت امرة تلك القيادة(٢)

وقد لخص نازاباييف رئيس كازاخستان ، المحصلة الكلية لمؤتمر الماتا بقوله « أستطيع ان اؤكد بكل ثقة ان الاتحاد السوفيتي لم يعد له وجود» (٣) وفي ٢٥ ديسمبر سنه ١٩٩١ استقال ميخائيل جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفيتي معلنا بذلك زوال الاتحاد السوفيتي من على الخريطة السياسية للعالم . وبذلك تفكك الاتحاد السوفيت الى الجمهوريات الاساسية الخمس عشرة . وفي ٣١ ديسمبر سنه ١٩٩١ اجتمع رؤساء رابطة الدول المستقله في مينسك واتفقوا على السماح لكل دولة بتشكيل قواتها العسكرية المنفصله ، ولكنهم عجزوا عن الاتفاق على مبدأ وجود قيادة واحدة لتلك القوات . وفي اجتماع اخر عقدة في مينسك في فبراير ١٩٩٢ اتفقوا على الغاء تلك القيادة مع رفض اوكرانيا ، واذربيجان ، ومولدافيا الانضمام لها .

ومن ثم ، فنحن ازاء ظاهرتين اساسيتين هما : انهيار احد اقطاب التوازن الدولي (الاتحاد السوفيتي) ، وظهور جمهوريات مستقله على انقاض هذا القطب . ولا شك ان تفكك الاتحاد السوفيتي ستكون له نتائج هامة على الوطن العربي ولكن في الوقت ذاته يمكن القول انه ليس كل ماقام على انقاض الاتحاد السوفيتي سيؤثر على الوطن . فمن المرجح ان جمهوريات بحر البلطيق لاستونيا ، وليتوانيا ، ولاتفيا ستتوجه نحو الغرب بصفة عامه والمنطقة الاسكندنافية بصفة خاصة .

كما ان جمهورية مولدافيا ستتجه في المدى المتوسط الى الاندماج مع دولة رومانيا التي تربطها بها روابط عرقية قديمة . من ناحية اخرى ، فان ظهور جمهوريات روسيا البيضاء ، وارمينيا ، واوكرانيا سيكون له اهمية متوسطة بالنسبة للوطن العربي بحكم المصالح

الاقتصادية ، وبحكم امتلاك روسيا البيضاء واوكرانيا لبعض الاسلحة النووية ، والتاثير الارميني على دول الجوار الجغرافي العربي . اما ظهور جمهورية روسيا الاتحادية ، والجمهوريات الاسلامية الست في وسط آسيا والقوقاز فسيكون له تاثير اكبر على الوطن العربي مما يستدعى منا ان نتعرف على ملامح هذه الجمهوريات .

اولا : جمهورية روسيا « التابعة » للولايات المتحدة : -

ظهرت جمهورية روسيا الاتحادية على انقاض الاتحاد السوفيتي باعتبارها « الاستمرار الشرعي » للاتحاد السوفيتي من الناحية القانونية . وهي تعد اكبر الجمهوريات المستقلة من حديث المساحة والسكان ، والناتج القومي ، والقوة العسكرية . ولذلك لم يتردد قادة رابطة الدول المستقلة في الاتفاق على اعطاء روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الامن وعلى ان يتحكم رئيس روسيا في شفرة اطلاق الاسلحة النووية على الا تستعمل تلك الاسلحة الا بموافقة باقي الدول النووية (كازاخستان ، وروسيا البيضاء ، واوكرانيا) بعد التشاور مع باقي أعضا الرابطة ، وان ترث روسيا معظم المؤسسات الاقتصادية والسياسية السوفيتية . ويمكن تحديد اهم معالم التوجهات العامة لسياسة روسيا الاتحادية تحت رئاسة بوريس يلتسين في انها تسعى لبناء سياسة خارجية غير أيديولوجية مع قبول فكرة التفوق الاقتصادي والعسكري الامريكي والتحالف مع الولايات المتحدة . وقد أعلن يلتسين أن بلاده سوف تتبع سياسة خارجية متحررة من القيود الايديولوجية ، وانها ستبذل جهودها للتعاون مع الغرب لاعادة بناء روسيا .(٤) وفي اطار هذه السياسة اتجهت روسيا الى التحالف مع الولايات المتحدة . بيد أن هذا التحالف لا ينطلق من التكافؤ بين أطراف التحالف ولكن من منطلق القبول بالتفوق الامريكي . وقد بدأ التوجه الروسي الجديد بإعلان يلتسين أن روسيا لن تصوب صواريخها النووية تجاه المدن والقواعد العسكرية الامريكية ، وان الولايات المتحدة لم تعد عدوا محتملا لروسيا بعد أن تغيرت العقيدة العسكرية الروسية(٥) . ففي أثناء زيارته للولايات المتحدة في فبراير سنة ١٩٩٢ عرض يلتسين عليها التحالف لبناء درع عالمية ضد الصواريخ تحمي العالم الحر ويعتمد على تكنولوجيا حرب النجوم الامريكية ، والتكنولوجيا الروسية(٦) معنى ذلك ان يلتسين يسعى للتحالف مع الولايات المتحدة في مواجهة باقي جمهوريات رابطة الدول المستقلة التي تمتلك الصواريخ النووية (روسيا البيضاء ، واوكرانيا ، وكازاخستان) ، والاعداء المحتملين الاخرين الذين قد يظهرون قريبا . وفي هذا الاطار تم التوقيع على « وثيقة التعاون الامريكي الروسي » في كامب ديفيد في فبراير سنة ١٩٩٢ . وقد نصت تلك الوثيقة على ستة بنود هي :(٧)

١ - تعتبر الولايات المتحدة وروسيا ان العلاقات بينهما لم تعد علاقة الخصوم أو الأعداء المتنافسين بل علاقات صداقة ومشاركة قائمة على اساس الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك بالديمقراطية والحرية الكاملة والاقتصاد

٢ - سوف تعمل الدولتان معا على ازالة آثار العدوان الذي ترتب على حالة العداء الذي كان قائما بينهما واتخاذ الاجراءات الضرورية لخفض ترسانة السلاح الاستراتيجي .

٣ - سوف تعمل الدولتان معا لتوفير سعادة ورفاهية الشعبين ودعم الروابط بينهما - على قدر الامكان - وعلى أساس الانفتاح والتفاهم .

٤ - سوف تعمل الدولتان معا على حرية التجارة ، والاستثمار والتعاون الاقتصادي .

٥ - سوف نبذل كل جهد لكي نزيد من فاعلية القيم الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الانسان والاقليات ، والحدود والبناء التجاري عبر دول العالم .

٦ - سوف نعمل معا على أساس : -

أ - منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، ومنع انتشار الاسلحة الاستراتيجية المتقدمة

ب - انهاء الصراعات الاقليمية سلميا

ج - مواجهة الارهاب وانتشار المخدرات والمحافظة على البيئة .

وتضيف الوثيقة انه اعتبارا من تاريخ توقيعها سوف تعمل الدولتان على انهاء الصراع والخلاف من خلال « صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معا لمواجهة الاخطار المشتركة التي تواجههما » . وتطبيقا لهذا التوجه التحالفي اشتركت وحدات من الاسطولين الروسي والأمريكي في مناورات مشتركة في البحر المتوسط في فبراير سنة ١٩٩٢ .(٨)

ان روسيا لا تتحالف مع الولايات المتحدة من منطلق التكافؤ الاستراتيجي بل من منطلق القبول الامريكي بالتفوق الشامل . ففي اطار التحالف الموقع في كامب ديفيد في ٤ فبراير عرض يلتسين على الولايات المتحدة تدمير الاسلحة النووية الروسية بمساعدة الولايات المتحدة ، ورصدت الأخيرة ٤٠٠ مليون دولار من فائض ميزانيتها الدفاعية لمساعدة روسيا وباقي دول الرابطة ذات الأسلحة النووية لتفكيك وتدمير اسلحتها النووية واعلنت الولايات المتحدة انه قد تم الاتفاق على ارسال حاويات نووية ضخمة لنقل وتخزين الاسلحة النووية الموجودة في روسيا وروسيا البيضاء واوكرانيا على اساس تكنولوجيا امريكية متقدمة(٩) . هذا في الوقت الذي تستمر فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها في تدعيم قدراتهم النووية . فلم تربط الولايات المتحدة بين عدم توجيه الصواريخ الروسية اراضيها وبين عدم توجيه الصواريخ

الامريكية الى الاراضى الروسية كما رفض وزير الدفاع الامريكى التعجيل بخفض الاسلحة النووية الامريكية مؤكدا على ضرورة احتفاظ بلاده بقدرة كافية من الردع النووى . حتى تتمكن من المشاركة فى صنع المستقبل .(١٠)

كذلك اعلن توماس كينج وزير الدفاع البريطانى ان بلاده لن تتخلى عن اسلحتها النووية بل انها تعتزم شراء ٤ غواصات نووية جديدة مزودة بنظام ترايدنت الاستراتيجية .(١١) وبذلك تحتكر الولايات المتحدة ومعها التحالف الاطلنطى القدرة النووية ويتحول التوازن الدولى الى توازن واحدى ، فى ظل عدم بلورة استراتيجية اوروبية او يابانية مستقلة حتى الآن ، وفى ظل قبول صينى « ضمنى » بالهيمنة الامريكية طالما انها لا تمس مصالحها « المباشرة » .

ومما يعمق من تلك الظاهرة أن روسيا ليس لديها تصور محدد للخروج من ازمتها الاقتصادية الحالية ، باستثناء الحديث عن الاقتصاد الحر باعتباره « البلسم الشافى » من كل امراض النظام الاقتصادى الروسى . ولذلك ، فهى تتجه تدريجيا الى قبول حل المشكلات الاقتصادية الروسية بالاعتماد على الغرب من خلال القروض والامدادات الغذائية بحيث اصبحت تلك الامدادات هى بمثابة « خيط الحياة » الذى يربط روسيا بعالمنا الراهن . وفى هذا الاطار انعقد مؤتمر واشنطن لتنسيق المساعدات الدولية لدول الرابطة . وعقدت اتفاقيات روسية - فرنسية فى فبراير سنة ١٩٩٢ حصلت بموجبها روسيا على قروض لشراء المواد الغذائية والمنتجات الكيميائية والتكنولوجيا الفرنسية ، كما شاركت مصر ودول الخليج العربى بإرسال ادوية وسلع استهلاكية مصرية الى روسيا قيمتها ١٠٠ مليون دولار بتمويل خليجى .(١٢)

وقد عبر كوزيريف ، وزير خارجية روسيا ، عن حالة التبعية التى وصلت اليها بلاده بقوله فى يناير ١٩٩٢ « أنه بدون القروض الاجنبية الغربية التى تستعملها فى شراء الحبوب سيترك الشعب بدون خبز فى شهرى مارس وابريل القادمين » .(١٣)

ثانيا : الجمهوريات الاسلامية فى اسيا الوسطى والقوقاز الساعية نحو التنمية : -

من بين جمهوريات رابطة الدول المستقلة توجد ست جمهوريات « اسلامية تقع خمس منها فى آسيا الوسطى وهى : اوزبكستان ، كازاخستان ، وقيرجيزيا ، وطاجيكستان ، وتركمنستان ، وواحدة فى القوقاز هى اذربيجان . ويشكل المسلمون (بالمعنى الثقافى - القومى) اغلبية فى تلك الجمهوريات (عدا كازاخستان التى لا يشكل فيها المسلمون اغلبية وان كانوا يشكلون اكبر تجمع سكانى) . ويبلغ عدد المسلمين فى دول الرابطة حوالى ٥٦ مليون نسمة حسب تقديرات سنة ١٩٩٠ يعيش ٨٠ ٪ منهم فى الجمهوريات الست ، ويظهر ان عدد غير المسلمين فى الجمهوريات الست يعادل تقريبا عدد المسلمين فى الجمهوريات غير الاسلامية (فى اقاليم تاتاريا وباشكيريا وشاشان انجوش على سبيل المثال) بما يجعل عدد سكان الجمهوريات الست حوالى ٥٦ مليون نسمة منهم حوالى ٤٥ مليون مسلم يقيمون فى تلك الجمهوريات . كما انها تتاخم جغرافيا ايران وتركيا وباكستان وافغانستان وتعتبر الدول الثلاث الاولى من منافذها على البحار الدولية .

وتعتبر تلك الجمهوريات اقل دول الرابطة من حيث مستوى التطور الاقتصادى . فمتوسط الدخل الفردى فى كازاخستان مقارنا بالمتوسط العام للجمهوريات السوفيتية السابقة ، حسب احصاءات سنة ١٩٨٨ ، يصل الى ٧٥ ٪ من هذا المتوسط العام ، وفى اذربيجان ٦٥ ٪ وفى تركمانيا ٦٠ ٪ وفى قيرجيزيا ٥٢ ٪ وفى اوزبكستان وطاجيكستان ٤٨ ٪ ، ٤٥ ٪ على التوالى .

وينتمى مسلمو الجمهوريات الست الى ثلاث مجموعات عرقية هى : مجموعة الشعوب التركستانية (٨٥ ٪ من المسلمين) وتضم معظم سكان اوزبكستان وكازاخستان واذربيجان وتركمستان وقيرقيزيا ، وهؤلاء يتحدثون لغات قريبة من اللغة التركية ، وهم اقرب ثقافيا الى تركيا ، ومجموعة الشعوب الايرانية (٨,٤ ٪ من المسلمين) ويتمركزون فى طاجيكستان اساسا ، وهؤلاء اقرب حضاريا وثقافيا الى ايران ، وان لم يكونوا شيعة كما هو الحال فى سكان اذربيجان ، واخيرا الشعوب الايبروقوقازية . وهؤلاء يعيشون فى مجموعات متفرقة فى القوقاز وروسيا (الانجوش ، والشاشان وغيرهم)

ويشيع بين مسلمى الجمهوريات الست شعور عام بهويتهم القومية المتميزة ، ويتمثل هذا الشعور فى السعى نحو احياء تاريخ آسيا الوسطى قبل الحكم الروسى العنصرى ، والتمسك باللغات القومية ، والتمسك بالقيم الثقافية الاسلامية . هذا بالاضافة الى وجود حركة مطردة من نمو الوعى بالقيم الاسلامية تتمثل فى صحوة اسلامية عامة بمعنى التمسك بالقيم الثقافية الاسلامية كنمط للحياة ، والى حد اقل ممارسة الشعائر الدينية ، هذا بالاضافة الى سيطرة شعور قوى بالاستغلال الاقتصادى الروسى الذى حول تلك الجمهوريات الى شبه مستعمرات كمصادر للمواد الخام .(١٤)

ان [redacted] الانتماءات اللغوية والمذهبية لدول اسيا الوسطى والقوقاز الاسلامية ، وتدنى مستوى تطورها الاقتصادى ، ومتاخمتها الجغرافية لدول اسلامية اخرى فضلا عن امتلاك احداها (كازاخستان) للسلاح النووى يجعل من تلك الدول ساحة عريضة مفتوحة امام التنافس الاقليمى (الايرانى / التركى / العربى / الاسرائيلى) . والصراع الدولى (الصين ، الولايات المتحدة) بما يجعل كل الاحتمالات مفتوحة امام العديد

من النتائج المحتملة لظهور تلك الجمهوريات على الوطن العربى .

ثالثا : رابطة الدول المستقلة : الكيان الهش -

من الواضح أن رابطة الدول المستقلة هى كيان سياسى ضعيف الهدف منه التغلب على الصعوبات الناشئة عن التحول من الاطار الاتحادى السوفيتى الى الاستقلال الكامل للجمهوريات المكونة للرابطة . لمؤسسات الرابطة ليس لها وجود سياسى مستقل عن الدول المكونة ، وهى ليست الا إطارا للتشاور اكثر منها مؤسسات لاتخاذ القرار . كذلك ، فقد رفضت جمهورية جورجيا الانضمام الى الرابطة ومن المرجح أن أوكرانيا تفكر حاليا فى الانسحاب فى أعقاب توسيع نطاقها لتشمل الجمهوريات الاسلامية وفى أعقاب تفاقم خلافها مع روسيا .

فضلا عن ذلك فإن هناك تناقضات جذرية بين دول الرابطة تنبع من تخوف تلك الدول من احتمالات الهيمنة الروسية . فقد بدات روسيا تتصرف بعد فشل الانقلاب العسكرى فى ١٩ اغسطس سنة ١٩٩١ باعتبارها الدولة صاحبة الكلمة النهائية فى تقرير مصير الاتحاد السوفيتى . فاتخذت عدة قرارات تقضى بسيطرتها على السلة السوفيتية وعلى التجارة الخارجية وعلى كل الادارات المالية التابعة لوزارة المالية . وقد كانت تلك التطورات سببا فى مسارعة باقى الجمهوريات الى اعلان استقلالها خوفا من وجود اتحاد سوفيتى تحت الهيمنة الروسية . وبعد تكوين الرابطة أصدر البرلمان الروسى قرارا فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ بالسيطرة على مصرف الدولة السوفيتى دون تشاور مع باقى الجمهوريات مما دعا اوكرانيا الى التنديد بهذا القرار الذى يصادر الودائع الاوكرانية التى قدرتها بانها ٤٢٥ مليون دولار بالاضافة الى الاحتياطى الذهبى الاوكرانى . ثم قرر يلتسين فى ٢ يناير سنة ١٩٩٢ تحرير الاسعار ليزيد استياء باقى جمهوريات الرابطة وعلى راسها أوكرانيا وكازاخستان اللتين بدأتا فى اتخاذ اجراءات وقائية فى مواجهة هذه القرارات ، خاصة أن قرار تحرير الأسعار ادى الى رفع شديد فى الاسعار فى سائر الجمهوريات ، مما ادى بتلك الجمهوريات الى وقف تصدير المواد الغذائية الى روسيا الا اذا سددت ثمنها بالدولار .

من ناحية أخرى ، فإنه نتيجة لظهور احتمالات الهيمنة الروسية ، طالبت كازاخستان بالابقاء على صواريخها النووية ، كما طالبت أوكرانيا بالسيطرة على القوات المسلحة الموجودة فى اراضيها وتكوين جيش اوكرانى مستقل يدعمها فى ذلك اذربيجان ومولدافيا اللتان تطالبان بتكوين قوات مسلحة مستقلة . فضلا عن انه برغم موافقة كازاخستان على بدء انشاء قيادة موحدة للقوات المسلحة فإنها وضعت القوات المسلحة المتمركزة فى اراضيها تحت أمر قيادة كازاخستانية وقيادة الرابطة فى آن واحد . ولعل أبرز مشكلات الخلاف الروسى - الاوكرانى حاليا هى مشكلة اقتسام الاسطول المتمركز فى البحر الأسود ، خاصة أن [redacted] المشكلة ترتبط بمشكلة حدودية أخرى هى مشكلة شبه جزيرة القرم . فشبه الجزيرة أصلا اقليم روسى تم ضمه الى اوكرانيا سنة ١٩٥٤ وتقع به القاعدة البحرية الرئيسية لاسطول البحر الأسود المتنازع عليه ، قاعدة سيفاستبول » . ومن ثم فإن روسيا تطالب بأسطول البحر الاسود المتمركز اساسا فى اقليم دولة أخرى . مما يدعوها الى المطالبة بإستعادة شبه جزيرة القرم . ولهذا فقد دعا البرلمان الروسى فى يناير سنة ١٩٩٢ الى طرح مسالة استعادة شبه جزيرة القرم من اوكرانيا ، وهو ما يتناقض مع المبادىء والمواثيق الصادرة فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٩١ والتى تعترف بالحدود الراهنة مما يهدد بتفجر التناقضات الحدودية والاقليمية . ومما دعا الرئيس الاوكرانى كرافتشوك الى توجيه تحذير الى روسيا مما وصفه بالسياسات الامبريالية الروسية مؤكدا تمسك أوكرانيا بسيادتها على أراضيها وأن تلك السيادة لها الاولوية على مسالة الوحدة بين دول الرابطة .(١٥)

اذن هناك مشكلات اقليمية مطروحة على الساحة . وهذه المشكلات ليست مقصورة على روسيا وأوكرانيا ، وانما تشمل أيضا روسيا وكازاخستان ، وفوق ذلك كله اذربيجان وارمينيا حيث دارت الاشتباكات المسلحة بينهما حول أقليم ناجورنو كاراباخ ومن المحتمل الى حد كبير أن يتصاعد الخلاف بينهما الى حد الحرب الشاملة . ولذلك فإنه من المتوقع الا تصمد رابطة الدول المستقلة طويلا امام تلك التناقضات ويبدو أن تفكك تلك الرابطة ، ونشوب حروب بين بعض دولها ، أمر غير مستبعد على الاطلاق .(١٦)

من ناحية أخرى ، فإن الجمهوريات الاسلامية الست فى أسيا الوسطى والقوقاز ، وبتأثير من روابطها العرقية والمذهبية مع تركيا وايران ، وصلاتها الدينية مع الوطن العربى ستتجه على الأرجح نحو الانفصال عن رابطة الدول المستقلة وتكوين تجمع سياسى جديد فى اطار مفهوم « تركستان الكبرى » او غيره من المفاهيم مع الحفاظ على قدر من العلاقات مع الدول السلافية (روسيا وروسيا البيضاء ، وأوكرانيا)

رابعا : جمهوريات رابطة الدول المستقلة : الازمة العامة : -

يقتصر الامر على هشاشة كيان رابطة الدول المستقلة وتفجر التناقضات بين اعضائها ، وانما يمكن القول ايضا ان جمهوريات تلك الرابطة تمر جميعها بأزمة اجتماعية واقتصادية عامة . لعل اهم ملامح تلك الازمة هو عدم وضوح طريق التنمية المستقبلى بإستثناء تلك الشعارات العامة عن التحول نحو الاقتصاد الحر ، مع عدم وجود برنامج محدد للتحرك على اساسه فى

المستقبل . يرتبط بذلك نقص حاد فى المواد الغذائية، وارتفاع متواصل فى الاسعار نتيجة هذا النقص والغاء الدعم ، مع هبوط متواصل فى سعر الروبل مقوما بالدولار .

وقد سبق أن أشرنا الى تدفق المعونات الاقتصادية على روسيا (وباقى جمهوريات الرابطة فى الواقع) كأداة رئيسية للابقاء على سير الحياة الاقتصادية عند الحد الادنى الذى لا يؤدى الى خلق فوضى اقتصادية عامة . ان الأزمة العامة التى تمر بها جمهوريات رابطة الدول المستقلة قد أدت الى تحول تلك الجمهوريات الى بناء علاقاتها الدولية من منطلق المصالح الاقتصادية المتبادلة أساسا ، والتخلى عن مطامع استمرار القوى العسكرية الراهنة ، وبيع الاسلحة التقليدية (بل والنووية أحيانا) لمن يدفع بالعملات الصعبة . لا لمن يدافع عن الاستقلال والتحرر الوطنى ، والى قبول الاندماج فى السوق الرأسمالية العالمية أملا فى حل الأزمة الاقتصادية .

نهاية العدو السوفيتى واحتمال ظهور أعداء جدد

فى بعض الاحيان تحتاج النظم السياسية . على الأقل فى إحدى مراحل تطورها الى « عدو » خارجى يمكن توظيف التهديد (الحقيقى أو المفترض) الذى يمثله لتحقيق أهداف متعددة ، كالتكامل الوطنى ، أو التغلب على الأزمات السياسية ، أو تبرير وجود الآلة العسكرية للنظام . وقد كان الاتحاد السوفييتى يقوم بهذه الوظيفة بالنسبة للغرب فى عصر الحرب الباردة . فالتحدى الايديولوجى والتهديد الامنى الذى كان يمثله الاتحاد السوفييتى بالنسبة للغرب ، كان يبرر دعم الآلة العسكرية الغربية وزيادة الانفاق العسكرى وهيمنة المركب الصناعى - العسكرية . ولكن بعد الانتهاء التحدى السوفييتى أصبح الغرب فى حاجة الى « عدو جديد » يمكن من خلاله استمرار الآلة العسكرية الغربية بالمعدلات المرتفعة ذاتها . ويتوافق هذا البحث عن عدو جديد مع بروز تحد ايديولوجى جديد للغرب يتمثل فى تيار الاسلام الاصولى فى المنطقة العربية ، وفى ايران ، والى حد ما فى الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى (حزب النهضة الاسلامى) . وهو تيار ينطلق من رفض الحضارة الغربية ، والسعى نحو بناء كتلة دولية تضم معظم الشعوب الاسلامية ، واذا ما نجح هذا التيار فى الوصول الى السلطة فى تلك الرقعة الجغرافية الممتدة من آسيا الوسطى الى شمال افريقيا ، فانه يمكن أن يشكل ، فى نظر الغرب ، تهديدا أمنيا أيضا .

وقد زاد هذا الاحتمال مع استقلال الجمهوريات الاسلامية ، وظهور ايران كقوة ضخمة فى الخليج العربى بعد أزمة الخليج الثانية ، ونمو التيار الاسلامى الاصولى فى الجزائر والسودان والى حد ما فى مصر .

وهكذا يبدو أن الغرب قد وجد عدوه المنشود فى تيار الاسلام الاصولى المتركز فى بعض الدول العربية وبعض الدول الاسلامية غير العربية وهو ما يفسر سعى الولايات المتحدة حاليا الى تشجيع الدور التركى فى آسيا الوسطى لابعاد ايران عنها . ويبدو لنا ان روسيا المتحالفة مع الغرب تشجع هذا التوجه الغربى الجديد حتى تراجع تحدى الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز لها فيما بعد كما يفسر ايضا تخلى الولايات المتحدة عن حركة المجاهدين الافغان وقمع الانتصار الانتخابى لجبهة الانقاذ الاسلامية فى الجزائر ، وهى كلها مؤشرات تدل على ان الغرب على وشك ان تبدأ مواجهة حضارية مع التيارات الاسلامية كعدو جديد يحل محل الاتحاد السوفييتى .(١٧)

ويمكن القول ان هذا التوجه الغربى قد بدأ يتبلور مع ظهور بوادر تفكك الاتحاد السوفييتى . وذلك فى شكل تقرير صادر عن « لجنة التخطيط الاستراتيجى » فى وزارة الخارجية الامريكية سنة ١٩٨٨ . فقد جاء فى هذا التقرير :

اما وأن الحرب الباردة قد انتهت ، والاتحاد السوفييتى لم يعد عدوا للغرب بالطريقة التى كان عليها فى السابق . فان مصادر التهديد البديلة ستكون خلال السنوات القادمة هى مصادر عدم الاستقرار فى العالم الثالث . الفقر . الحرمان الاقتصادى ، وحركات الارهاب الاصولية الاسلامية فى العالم الثالث ، والانظمة السياسية غير المستقرة ، وأن على الغرب وعلى حلف الاطلنطى أن يكون مستعدا جيدا لمواجهة هذه المصادر الجديدة للتهديد .(١٨)

ويمكن ان نلحظ بوادر الوصول الى اجماع استراتيجى غربى حول هذا التوجه فى الكتابات الغربية . ولعل من اهم تلك الكتابات ما جاء فى كتاب الرئيس نيكسون : « انتهزوا هذه الفرصة » ، والذى أشار فيه الى أن العالم الاسلامى يمثل أكبر تحد للسياسة الامريكية فى القرن الحادى والعشرين .

وقد ركز نيكسون على أن الصراعات التقليدية بين الدول الاسلامية ستظهر فى المستقبل مهددة لامن واستقرار العالم ، وبالتالى الامن الأمريكى ، وان على الولايات المتحدة ان تمارس سياسة ايجابية لاعطاء الدول الاسلامية « مكانتها المناسب » فى النظام العالمى الجديد ، والسعى نحو وقف انتاج الاسلحة النووية والبالستيكية ، والاستمرار فى مساعدة الدول الصديقة .(١٩) ان ما يعبر عنه نيكسون هو تحديد لمناطق التهديد المحتملة وتوصية سياسية أمريكية لاعطاء الدول الاسلامية « مكانها المناسب » فى النظام العالمى الجديد .

وقد عبر ذلك وزير خارجية ايطاليا فى حديث صحفى أشار فيه الى تخوفه من ظهور تيار متطرف فى العالم العربى يمزج فيه التطرف الدينى والنفسى ، مما قد يؤدى الى ظهور تيار معاد للاسلام فى اوربا .(٢٠) كما يشير بعض المحللين الى بحوث لمركز الدراسات الاستراتيجية الفرنسى تؤكد على وجود عنصرين مثيرين للقلق فى العالم العربى فى التسعينات : هما القومية والاسلام .(٢١) كذلك ، لقد أشار بعض المشاركين فى مؤتمر السياسات الامنية لحلف الاطلنطى الذى انعقد فى ميونيخ فى فبراير سنة ١٩٩٢ الى ان العالم الاسلامى قد يكون مصدر التهديد الجديد للغرب سواء فى صورة الاصوليين الاسلاميين أو حتى بعض الدول العربية الاسلامية المعتدلة التى تعمل على تعزيز قوتها العسكرية . ومن هؤلاء الذين تحدثوا عن هذا الاحتمال ، رئيس الاركان البريطانى .(٢٢)

ومن ثم ، فاننا ازاء احتمال مرجح الى حد كبير ، وهو حدوث تبدلات فى انماط الاعداء فى النظام العالمى الجديد بحيث تتحالف روسيا مع الغرب . ويتفق الطرفان على مواجهة عدو جديد يتمركز فى آسيا الوسطى والشرق الاوسط وشمال افريقيا هو الاسلام الاصولى . وفى ذلك يقول عبد الله بلقزيز :

لقد استعاد الشمال وحدته ، وهذا لا يعنى سوى أن تناقضات جديدة ستنشأ ... سينشأ رعب جديد اسمه الجنوب! هذا العالم الزاخر - كما يراه الغرب - بالمعدلات المخيفة للنمو الديموجرافى وبمصادر الطاقة وبالقدرة على استيعاب الحداثة والثقافة ، وبالايديولوجيات الرافضة لحضارة الغرب ، ومنها الاسلام ... وسوف يصبح هذا الجنوب مصدر ازعاج لحياة الشمال .(٢٣)

النتائج المتباينة لاختلال التوازن الدولى :

يتفق دراسو السياسة الخارجية على أن قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسى المستقل فى النسق الدولى تزداد كلما ازداد الطابع التعددى للبنيان الدولى ، وكلما ازدادت درجة الصراع بين القوى الكبرى فى هذا البنيان . فبنيان تعدد الأقطاب ، أو القطبية الثنائية يؤديان الى زيادة قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة ، على الحركة المستقلة » ، خاصة اذا ارتبط بنيان التعدد أو الثنائية بدرجة من الصراع بين الدول التى تحكم البنيان .(٢٤)

من الواضح أن التطورات التى شهدها الاتحاد السوفييتى فى ديسمبر سنة ١٩٩١ قد أدت الى سقوط القطب السوفييتى الموازن للقطب الامريكى مع اتجاه الوريث الروسى الى التحالف مع القطب الأمريكى . أى أنها عملت فى اتجاه تقليل هامش المناورة والحركة المستقلة للدول الصغرى ، ومنها الدول العربية . ان سقوط القطب السوفييتى قد أدى الى انفراد القطب الامريكى المنتصر بالامساك بناصية التوازن الدولى بتحول النسق الدولى الى حالة من القطبية الواحدية التى تشبه النسق الدولى البسماركى (١٨٧٣ / ١٨٩٠) ، باستثناء ان المانيا فى هذا النسق كانت تهيمن من خلال شبكة من المحالفات التفاهمية ، اما الولايات المتحدة

فانها تسيطر من خلال عقلية « المنتصر » الذى كسب الحرب الباردة والساعى الى تطويع النسق الدولى لخدمة تصوراته .

ما الذى يترتب على ذلك من نتائج ؟

اولا : - انعدام هامش المناورة المستقلة أمام الدول العربية :

كان الاتحاد السوفيتى فى عصر التوازن الثنائى والحرب الباردة يمثل أحد البدائل امام بعض الدول العربية على الأقل لتقليص مساحة الهيمنة الغربية ، وفى هذا الاطار حصل العرب على السلاح ابتداء من صفقة الأسلحة التشيكية ، ومرورا بالتكنولوجيا المتقدمة . ومع غياب الاتحاد السوفيتى ، واتجاه وريثه الروسى الى التحالف الكامل مع الغرب انتهت تقريبا مساحة المناورة المستقلة أمام العرب ، أو تنفرد الولايات المتحدة بالساحة الدولية ، وبتسوية المنازعات الدولية[٢٥] . ولذلك تبدو مقولة الرئيس السادات بأن الولايات المتحدة تمتلك ٩٩ ٪ من أوراق تسوية الصراع العربى - الأسرائيلى صحيحة اليوم ، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتى ، اكثر منها فى اى وقت مضى .

الثانية : تدهور مكانة الدول العربية فى النسق الدولى وتراجع اهمية قضاياها :

لابد وأن يؤدى تفكك شبه « الحليف » السوفيتى ، ونهاية هامش المناورة المستقلة امام العرب ، الى مزيد من الاعتماد على المجموعة الغربية ، التى لاتزال تتمتع بقدر كبير من التجانس على الأقل حتى الآن ، وأن تتدهور مكانة الدول العربية فى النسق الدولى العالمى من ناحية وفى اطار منظومة العالم الثالث من ناحية أخرى ، فتقل قدرتها على التأثير فى المتغيرات الدولية ، وتقل أهمية قضاياها فى أجندة النسق الدولى .

الثالثة : الهيمنة الامريكية من منطلق « تأديب المتمردين » : -

ان انفراد دولة عظمى بالهيمنة على النسق الدولى فى مرحلة تاريخية معينة ليس بظاهرة جديدة ، ولكن الجديد فى الهيمنة الامريكية الناشئة عن التفكك السوفيتى والتحالف الامريكى - الروسى هو أنها تتم بعقلية تسيطر عليها نشوة الانتصار النهائى على الغريم الايديولوجى والاعتقاد أن الأوان قد حان لتصفية كل بقايا هذا الغريم فى العالم الثالث .

فاذا كان حل النزاعات بالطرق السلمية هو أحد مبادىء النظام العالمى الجديد ، الذى بشرت به الولايات المتحدة بعد التفكك السوفيتى فان ذلك الحل يجب أن يتم من المنظور الامريكى وحده ، هكذا يعتقد القطب المسيطر حاليا ، واذا كان من الضرورى تسوية أطماع دولية معينة ، فان تلك التسوية يجب أن تكون تحت اشراف

امريكى منفرد . وفى هذا الاطار نفهم الحملة الامريكية لتدمير الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية العراقية وتحرش الولايات المتحدة وبريطانيا بليبيا ، ورفضهما كل مقاولات للتسوية السلمية القانونية تخرج عن الشروط السياسية الغربية .

وفى هذا الاطار تتم عملية منع توريد السلاح الى سوريا باعتراض التجربة الالمانية لسفينة الشحن التى تحمل دبابات تشيكية الى سوريا مع تجاهل تدفق الاسلحة الالمانية الشرقية (سابقا) على اسرائيل .

ومن الجدير بالتأمل أن الولايات المتحدة لا ترغب فى مشاركة كبار حلفائها فى تسوية القضايا الكبرى المترتبة على الانهيار السوفيتى . فعندما اقترح الرئيس الفرنسى ميتران عقد مؤتمر دولى يضم الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفرنسا ، وروسيا لمناقشة مستقبل الصواريخ الموجودة فى رابطة الدول المستقلة ، تجاهلت الولايات المتحدة الاقتراح لانها تريد أن تنفرد بمناقشة القضية مع دول الرابطة .

الرابعة : تحويل الامم المتحدة الى مؤسسة تابعة :

كانت الامم المتحدة تعد فى عصر التوازن الدولى والحرب الباردة احدى الادوات المتاحة للدول الصغرى للتعبير عن وتنفيذ سياستها الخارجية ، والاستفادة من مواردها فى اغراض التنمية . فاستعمال الاتحاد السوفييتى لحق الفيتو فى مجلس الامن وتأييد الدول الاشتراكية لقضايا العالم الثالث فى الجمعية العامة ، وفر لتلك الدول اداة دولية لتصفية الاستعمار ، والسعى للقضاء على الفصل العنصرى ، والتركيز على التنمية فى العالم الثالث - ومع تحول التوازن الدولى نحو الاختلال الشديد تحولت معادلة الامم المتحدة ، فاصبح من الميسور للولايات المتحدة أن تستصدر ما تشاء من القرارات من مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة . ومن ذلك الغاء القرار رقم ٣٣٧٩ الصادر من الجمعية العامة لسنة ١٩٧٤ والذى يساوى بين الصهيونية والعنصرية ، وهى سابقة تحدث لاول مرة فى الامم المتحدة اذ تلغى الجمعية العامة قرارا لها . وكذلك إصدار القرار رقم ٧٣١ من مجلس الامن والذى يطالب ليبيا بالاذعان لمطالب الولايات المتحدة وبريطانيا بتسليم المتهمين الليبيين فى حادث سقوط الطائرة الامريكية سنة ١٩٨٨ وذلك كتمهيد لاصدار قرارات اخرى مضادة لليبيا . ومع اصرار الولايات المتحدة على تنفيذ القرار المضاد لليبيا فانها لم تصر على تنفيذ القرار الصادر فى ٦ يناير سنة ١٩٩٢ بدعوة اسرائيل الى اعادة المطرودين الفلسطينيين الى اراضيهم .

بيد أنه يجب الا نبالغ فى التأثير الايجابى لوجود القطب السوفييتى فى معادلة التوازن الدولى . فالاتحاد السوفييتى لم يكن مؤيدا على طول الخط للقضايا العربية . وعلى سبيل المثال ، فالدعم السياسى والاقتصادى والعسكرى السوفييتى للعرب كانت له دائما حدود . ولم يُرق ابدا الى مستوى الدعم الامريكى لاسرائيل . فقد كانت هناك دائما فجوة بين المفهوم السوفييتى للصراع العربى - الاسرائيلى ، والمفهوم العربى لهذا الصراع . وكان الاتحاد السوفييتى يدافع دائما منذ سنة ١٩٤٨ عن تسوية تفاوضية عربية - اسرائيلية(٢٦) . ولم ترق القدرات العسكرية العربية المدعومة سوفيتيا ، الى مستوى القدرات العسكرية الاسرائيلية المدعومة امريكيا . ومن المعروف ان الاتحاد السوفييتى عارض برنامج التصنيع الحربى المصرى خلال الستينات واصر على اغلاق مصانع الطائرات المصرية سنة ١٩٦٩ كشرط - لاستمرار الدعم العسكرى لمصر (٢٧) . فضلا عن ذلك ، فان الاتحاد السوفييتى منذ عهد جورباتشوف كان قد بدأ فى مراجعة سياسته ازاء القضية الفلسطينية متحدثا عن حلول وسط عربية - إسرائيلية مغلقاً ذلك بغلاف مفهوم « الاعتدال المتبادل » .

فضلا عن ذلك ، فان التطورات السوفييتية تفتح الباب أمام نتيجتين هامتين بالنسبة للعرب هما :-

اولا : تعاظم امكانيات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية :

فالاستقطاب الدولى الثنائى أدى الى دخول القضايا العربية فى دائرة هذا الاستقطاب ، فما يوافق عليه الاتحاد السوفييتى ترفضه الولايات المتحدة لمجرد أنه صادر عن الاتحاد السوفييتى ، القوة العظمى المنافسة - وبالعكس - وقد أدى ذلك الى تجميد القضايا العربية . أما وقد أختفى التحدى السوفييتى للدور الامريكى ، وتحول الروس الى التعاون مع الامريكيين ، فانه يصبح من الممكن الحديث عن حلول عملية للقضايا العربية . وينبنى منطلق وجهة النظر تلك الى افتراض شائع مؤداه أن الصراعات الدولية التى تتميز باستقطاب دولى ثنائى او متعدد لا تتجه فى الاغلب نحو التسوية بمقارنتها بالصراعات الدولية التى تتميز باستقطاب دولى واحدى أو بتعاون بين الاطراف الخارجية : وقد عبر عن وجهة النظر تلك السيد / عمرو موسى وزير خارجية مصر حينما قال :

التوازن الاستراتيجى السابق ادى إلى إستقطاب عدد كبير من القضايا بين الدولتين ، وانتهى الامر .. بل ان قضية الشرق الاوسط لم تحل عندما كان هناك إستقطاب .. ولما توازنت القوتان لعشرات السنوات وعلى العكس لم تحل القضية ، وبدلا من ذلك تصاعدت المزايدات ، والمحصلة النهائية اننا لم نصل الى نتيجة .. ان تعاون القوتين يخلق فرصا للعرب ينبغى ان نستغلها لصالحنا لحل قضايانا .(٢٨)

وإستطرادا لهذا المنطق ، اكد بعض اعضاء الوفد المصرى فى مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الاوسط ان الوفد السوفييتى المحدود فى المؤتمر كان سببا فى نجاح الدعوة إلى عقده .(٢٩)

وهكذا بدات سلسلة المفاوضات العربية الاسرائيلية فى مدريد ، وواشنطن ، وموسكو . وكان مجرد تصور إحتمال إنعقاد تلك المفاوضات فى عصر الاستقطاب الثنائى امرا مستبعدا . صحيح ان التسويات التى قد تسفر عنها تلك المفاوضات ربما لاتكون هى التسويات الامثل من وجهة النظر العربية ، ولكنها ستؤدى الى وقف النزيف الاقتصادى والعسكرى العربى وربما يثبت التاريخ فيما بعد انها ستكون فى صالح العرب اكثر منها فى صالح اسرائيل ، تماما كما اثبت التاريخ أن تسوية بريست ليتوفسك سنة ١٩١٨ المهينة لروسيا السوفييتية ، كانت فى صالح الاخيرة اكثر منها فى صالح غريمتها المانيا . بيد أن هذا التصور ترد عليه من الناحية التطبيقية ، عدة قيود سنناقشها فيما بعد .

ثانيا : إختفاء التحدى السوفييتى سيؤدى الى ظهور اقطاب دولية موازنة للقطب الامريكى :

كان التحدى السوفييتى أحد العوامل المستمرة خلف تماسك التكتل الاطلنطى ، وقبول اليابان الزعامة السياسية للمعسكر الغربى . ومع زوال هذا التحدى ، وبروز أوربا كقوى إقتصادية موحدة فى منتصف التسعينات ، وإستمرار القوة الصينية وتفاقم الأزمات الاقتصادية فى الولايات المتحدة ، فانه من المحتمل ان تظهر اقطاب دولية توازن القطب الامريكى ، على الاقل فى الميدان الاقتصادى .

وقد بدأنا نشهد بعض إرهاصات أولية لخلاف امريكى - يابانى حول التجارة الدولية (زيارة الرئيس الامريكى بوش لليابان ومطالبته بفتح اسواقها ، أمام المنتجات اليابانية ورفض اليابان ذلك) ، وخلاف امريكى - اوربى ، فالولايات المتحدة تطالب اوربا بتنازلات فى إجراءات الحماية التجارية وقد هدد دان كويل ، نائب الرئيس الامريكى ، المجموعة الاوربية فى مؤتمر ميونخ حول سياسة الامن من أن الفشل فى حل تلك المشكلة سيعنى إنسحاب الولايات المتحدة من حلف الاطلنطى بحرمان اوربا من مظلة الحماية العسكرية الامريكية .(٣٠)

وفى هذا الاطار يرى بعض الباحثين المتخصصين ان إنعقاد مؤتمر قمة الدول الاعضاء بمجلس الامن فى فبراير سنة ١٩٩٢ هو تعبير عن رغبة الدول الاعضاء فى أن تؤكد أن مسئولية بناء النظام العالمى الجديد ليست مقصورة على الولايات المتحدة .(٣١) ويعتبر ذلك مؤشرا على عدم تسليم تلك الدول بالهيمنة الامريكية .

اثر التفكك السوفييتى على التوازن الاقليمى :-

من المرجح ان ينتج تفكك الاتحاد السوفييتى اثارا سلبية على التوازن العربى مع دول الجوار الجغرافى ، وبالتحديد مع إسرائيل وتركيا وإيران . ولنعرض الحجج التى يستند اليها فى هذا التصور على التوالى .

اولا : التوازن العربى الاسرائيلى :-

تعتمد بعض الدول العربية على السلاح السوفييتى بإعتباره المصدر الوحيد أو الرئيسى او أحد مصادر تسليحها . فإذا نظرنا إلى تدفقات السلاح على الدول العربية من سنة ١٩٨٥ حتى سنة ١٩٨٩ نجد أن سوريا كانت تحصل على سلاحها المستورد كله من الاتحاد السوفييتى ، وكذلك الجزائر التى تلقت سلاحا من تشيكوسلوفاكيا أيضا ، وبدرجة أقل العراق والاردن وليبيا وأخيرا الكويت . والملاحظ أن العراق كان قد بدأ ينوع مصادر تسليحه لتشمل دولا أخرى كما انه كان ينتج اسلحة بترخيص سوفييتى .(٣٢)

من المرجح ان امدادات السلاح السوفييتية ستتأثر بتفكك الاتحاد السوفيتى بتأثير من الهيمنة الأمريكية على روسيا ، والنفوذ الصهيونى المتصاعد فى تلك الدولة . وقد شاهدنا بوادر ذلك فى منع البحرية الالمانية سفينة شحن دبابات تشيكية من طراز ٧٢ من الذهاب الى سوريا ، كما ذكرت بعض المصادر ان إسرائيل قد إقترحت على روسيا إقامة تعاون عسكرى روسى - إسرائيلى مقابل إطلاع إسرائيل على الاتفاقات العسكرية السوفييتية مع الدول العربية من سنة ١٩٨٠ ، وعدم توريد أسلحة ذات قيمة تكنولوجية عالية إلى الدول العربية .(٣٣)

وفى غيبة صناعة عسكرية عربية متطورة ، قادرة على توفير السلاح المتطور داخل المنطقة العربية ، وسعى الدول المهيمنة على النظام الدولى الجديد لعدم بلورة تلك الصناعة ، او حدوث تكامل عربى فى مجال صناعة السلاح يستفيد من تطور الصناعة العربية المصرية .(٣٤) فإن سوريا ، والجزائر ، وليبيا ستتأثر بدرجة كبيرة بتباطؤ واردات السلاح من الاتحاد السوفييتى إن لم يكن توقفها .

ويمكن ان يكون لهذا التطور جانب آخر يتمثل فى سعى جمهوريات رابطة الدول المستقلة الى التخلص من ازمتها الاقتصادية عن طريق بيع اسلحتها التقليدية الى من يرغب فى الشراء بالعملة الصعبة . وقد ذكرت بعض المصادر ان الاتحاد السوفييتى حاول خلال سنة ١٩٩١ ان يحل ازمته الاقتصادية عن طريق بيع اسلحة قيمتها ١٢ مليار دولار ، كما أن كازخستان تأمل ان تبيع أسلحتها .

وفى رأينا ، فإن انفتاح سوق السلاح السوفييتية (سابقا) لن يكون فى صالح الدول العربية ذات التسليح السوفييتى ، لأن هذه الدول لا تتوافر لها العملات الاجنبية اللازمة لشراء هذا السلاح بالاسعار العالمية ، كما ان الولايات المتحدة لن تسمح بتدفقات أسلحة ذات شأن إلى الدول العربية من السوق السوفييتية السابقة . ونحن نعلم أن الولايات المتحدة تراقب حاليا أية

إحتمالات لتسرب علماء الطاقة النووية من جمهوريات رابطة الدول المستقلة الى دول العالم الثالث ، وتزمع إنشاء مركز ابحاث دولى يتولى توظيف هؤلاء العلماء فى ابحاث تتعلق بالاغراض السلمية . وقد أعلن جيمس بيكر إنشاء هذا المركز خلال زيارته لروسيا فى ١٥ فبراير سنة ١٩٩٢ . وفى هذا السياق ذكرت مصادر إسرائيلية ان روسيا اكدت انها ستعمل على عدم إنتقال علماء الذرة الروس للعمل فى الدول العربية(٣٥) ، بينما تشير مصادر اخرى إلى ان إسرائيل قد نجحت فى دخول الاوكازيون النووى « (فى رابطة الدول المستقلة) والاستفادة منه بأسعار منخفضة قبل اى دولةاخرى ، فى الوقت الذى فرض فيه حصار نووى فعلى على العالمين العربى والاسلامى » .(٣٦) معنى ذلك كله ان إتجاه الجمهوريات المستقلة لبيع سلاحها التقليدى والنووى لن يكون تماما فى صالح العرب . وأن الحظر الغربى على بيع سلاح تلك الجمهوريات سيعمل فى صالح اسرائيل .

فضلا عن ذلك ، فالدول العربية لم تنجح حتى الآن على الاقل ، فى تطوير علاقاتها مع الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز تدفع تلك الجمهوريات الى ان تظهر كمصدر بديل للسلاح التقليدى ، او تتصرف فى العلاقات الدولية لاحداث توازن نووى مع اسرائيل ، بل أن إسرائيل ربما سبقت الدول العربية الى تطوير تلك العلاقات على مستوى استراتيجى . فهى تقوم بتشغيل مشروعات زراعية صناعية فى أوزبكستان وفتحت قبل أية دولة عربية ، خط طيران مع باكو عاصمة أذربيجان .

وهناك شعور قوى لدى بعض قيادات تلك الجمهوريات بأن الدول العربية تهمل مطالبها التنموية المشروعة فقد أشتكى مطاليبوف (رئيس أذربيجان) من أن « صوتنا قد بح فى مناشداتكم (جامعة الدول العربية) أن تمدوا الينا أيديكم لنتكتل معا ونتعاون فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية .(٣٧) وأشار احميدوف ، مفتى كازخستان ، أن موقف الدول العربية لايزال غامضا من تطوير التعاون الشامل مع جمهوريات آسيا الوسطى محذرا من أن العوامل والظروف الصعبة التى تمر بها تدفعها الى « إقامة اية علاقات مع من يمد يده اليها فى هذه الظروف » ، مشيرا إلى أن « بعض الدول الاسلامية لاتزال تقف موقف المتفرج من الاحداث التى تشهدها المجتمعات الاسلامية وهناك من يظن ان واجبه ينحصر فى تقديم المصاحف والهدايا التذكارية لبعض المسلمين عندنا ، وهؤلاء يهربون من الميدان ويتركون الفرصة للغير ليدخل ويقدم مساعداته وأفكاره وثقافاته وسياساته ».(٣٨) ولايحتاج هذا الى مزيد من التعليق لندرك أن الدول العربية لم تنجح حتى الآن فى بلورة روابط شاملة مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز بحيث تدفع الى الاستفادة من المعدات التسليحية (والخبرات العلمية) لتلك الجمهوريات مما يصحح خلل

التوازن الناشيء عن تفكك الاتحاد السوفيتى ، لان إسرائيل قد دخلت بشكل مبكر يمكنها من أن تكون لها كلمة فى اى دور يمكن ان يكون لجمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز فى المعادلة العسكرية فى الشرق الاوسط . فالدول العربية مازالت تنظر الى تلك الجمهوريات من منظور ثقافى - دينى فى الغالب ، فى الوقت الذى لايشكل لها الا المنظور إلا واحدا من المصالح العربية فى تلك الجمهوريات .

والخلاصة ان تفكك الاتحاد السوفيتى سيؤدى الى مزيد من الخلل فى توازن القوى العربى - الاسرائيلى يفقدان العرب مصدرا هاما من مصادر التسليح .

ثانيا : - التوازن العربى مع إيران وتركيا :-

يرى بعض الدارسين أن إستقلال الدول الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز سيكون لصالح العرب ، وعلى حساب تركيا وإيران ، لان الذكريات السلبية لتلك الدول مع الامبراطوريين الفارسية والعثمانية سيدفع بها الى تفضيل التعامل مع العرب(٣٩) . ونحن لانتفق مع هذا التصور لعدة أسباب ، أول تلك الاسباب ان إيران وتركيا اقرب جغرافيا لآسيا الوسطى والقوقاز من الوطن العربى ، كما انها تمثل احد منافذها الهامة على البحار الدولية ، كما أن القرب الجغرافى يسهل إمكانيات التعاون الاقتصادى مع الجمهوريات الاسلامية . وثانيهما هو أن سكان الجمهوريات الاسلامية إما من أصول فارسية (طاجيكستان) ، او من أصول تركية (باقى الجمهوريات) وهناك روابط مذهبية بين إيران وأذربيجان .

على هذا الاساس تحركت إيران وتركيا على كل المستويات لضم الجمهوريات الاسلامية الست الى منظمة التعاون الاقتصادى (التى تضم ايضا باكستان) . وقد تم الاتفاق فى مؤتمر قمة الدول الثمانى المنعقد فى طهران فى ١٧ فبراير سنة ١٩٩٢ على إنضمام الجمهوريات الاسلامية الى المنظمة (عدا كازاخستان) .(٤٠)

بالنسبة لايران ، فإنها تسعى فى أعقاب حرب الخليج الثانية الى لعب دور اقليمى نشيط . وفى هذا الاطار تحاول بقوة إستقطاب الجمهوريات الاسلامية فى اسيا الوسطى والقوقاز .(٤١) وكجزء من هذا السعى إقترحت إقامة منظمة تعاون للدول المطلة على بحر قزوين تضم اذربيجان ، وروسيا ، وكازاخستان ، وتركمنستان ، وإيران سيكون مقرها طهران (لاننسى ايضا إقتراحها الاخير بإقامة أمانة عامة دائمة لحركة عدم الانحياز يكون مقرها طهران) .

وقد اثمرت المساعى الايرانية بعض النتائج الهامة ، فقد ظهرت إيران باعتبارها القوة صاحبة النفوذ الاكبر فى اذربيجان وارمينيا . مستخدمة نفوذها المذهبى فى اذربيجان ، ومواردها الطبيعية وقدراتها التكنولوجية مع ارمينيا . فقد عقدت إتفاقية مع ارمينيا فى ١ فبراير سنة

١٩٩٢ تنص على تصدير الغاز الطبيعى الايرانى الى ارمينيا ، ومساعدتها لبناء معمل تكرير البترول . كذلك بدأت تلعب دورا نشيطا فى تسوية النزاع الارمينى - الاذربيجانى . كذلك يبدو ان التحرك الايرانى بدأ يثمر نتائج « نووية » . فقد ذكرت بعض المصادر أن إيران قد حصلت على قنابل نووية وتستعين بحوالى ٥٠ خبيرا نوويا من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق .(٤٢) وهى انباء ليست مؤكدة ، وربما يكون مشكوكا فى صحتها ، ولكنها تعكس سعى إيران الى الاستفادة من « الاوكازيون النووى » الذى اشرنا إليه ، ولا ننسى ان لايران برنامجا نوويا مطروحا منذ ايام الشاه محمد رضا بهلوى . وكذلك تواترت الانباء عن عزم كازاخستان على بيع صفقة اسلحة تقليدية (لايران قيمتها حوالى مليار دولار تشمل طائرات الميج ٢٩ ودبابات ش - ٧٢ .(٤٣)

أما التحرك التركى فهو اكثر إتساعا وشمولا .. وتستند تركيا فى ذلك إلى اصولها العرقية المشتركة مع غالبية شعوب اسيا الوسطى والقوقاز ، كما تستند الى تطلعات ذاتية بإستعادة دورها القديم فى تلك المنطقة ، خاصة بعد ظهورها كإحدى القوى الرابحة من ازمة الخليج الثانية(٤٤) . كذلك تستند الى دعم امريكى قوى لدور تركى فعال فى آسيا الوسطى والقوقاز . فتركيا عضو فى حلف الاطلنطى ولها نظام علمانى يطمئن اليه الغرب . ولذلك تدعم الولايات المتحدة الدور التركى . وذلك على الاقل لابعاد التاثير الايرانى فى الجمهوريات الاسلامية ، ولضمان عدم قيام نظم إسلامية اصولية فيها ، والحد من إحتمال التحام تلك الجمهوريات مع الدول العربية وإقامة إسلامية قوية .(٤٥)

ولا تخفى الولايات المتحدة دعمها للدور التركى . ففى اثناء زيارة ديميريل رئيس وزراء تركيا للولايات المتحدة فى فبراير ١٩٩٢ ، اعلن المتحدث الرسمى للبيت الابيض ان المباحثات الامريكية التركية تناولت الدور الذى يمكن ان تقوم به تركيا بحيث تكون نموذجا للجمهوريات الاسلامية فى الاتحاد السوفيتى السابق بإتباع النموذج العلمانى والتجارة الحرة .(٤٦)

وتسعى الولايات المتحدة إلى تنسيق الدور التركى مع الدور المصرى الموازن للدور الايرانى ، لان لكل من تركيا ومصر مصلحة فى تحجيم الدور الايرانى فى آسيا الوسطى والقوقاز .

وفى هذا الاطار يمكن فهم تصريح وزير دفاع المانيا اثناء زيارته لمصر فى فبراير سنة ١٩٩٢ بأن « مصر وتركيا يمكنهما ان يلعبا دورا هاما فى التعامل مع الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى » .(٤٧)

من ناحيتها ، فإن الجمهوريات الاسلامية ترحب بالدور التركى الى حد بعيد . فالنموذج العلمانى التركى يبدو مقبولا من معظم الجمهوريات . ففى اثناء زيارته لتركيا اعلن كريموف ، رئيس اوزبكستان ، « ان بلاده

سوف تسير قدما فى الطريق التركى . لقد إخترنا هذا الطريق ، ولن نعود الى الوراء . كما قال نازاباييف ، رئيس كازاخستان ، « أننا نريد إقامة إقتصاد السوق الحرة ، والنموذج الوحيد أمامنا هو تركيا » .(٤٨)

والأغرب من ذلك كله ان المفتى محمد صادق ، رئيس الادارة الدينية لمسلمى اسيا الوسطى ، أيد الاتجاه ذاته حينما قال : الطريق المحتمل لتطور اوزبكستان المستقلة هو نفس الطريق الذى انتهجته الدولة التركية الحديثة من حيث قيام نظام علمانى يتولى ادارة الحكم والتمسك باحكام الدين الاسلامى .(٤٩)

وقد اقامت تركيا بالفعل علاقات قوية مع بعض جمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز . ومن احدثها اتفاقها مع اذربيجان على تدريب الكوادر العسكرية الاذربيجانية ، وفقا للنظم التركية ، وأن تقوم ببناء مؤسسات الدولة هناك وتصدير الات الطباعة اليها باللغة التركية والحروف اللاتينية .(٥٠)

ان ذلك كله يدل على ان تفكك الاتحاد السوفيتى وقيام جمهوريات مستقلة فى اسيا الوسطى والقوقاز سيؤدى الى مزيد من اختلال توازن القوى العربى مع دولتى الجوار الجغرافى تركيا وايران لصالح الاخيرتين .

نتائج التفكك السوفيتى على الصراع العربى - الاسرائيلى :

سبق ان ذكرنا ان نهاية التحدى السوفيتى للقطب الامريكى قد يؤدى الى تزايد احتمالات التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى . ان تلك التسوية لاترتبط فقط بنهاية التحدى السوفيتى ، وانما بعوامل اخرى اهمها ميزان القوى العربى - الاسرائيلى ، وطبيعة العلاقة الاسرائيلية ا كية وهى كلها عوامل فى رأينا تعطل من احتمالات التسوية . فميزان القوى العربى - الاسرائيلى - مختل الى حد كبير لصالح اسرائيل التى تمتلك القدرة النووية ، وخاصة بعد تدمير المقدرة العسكرية العراقية . وهذا الاختلال يتوافق مع وجود قيادة اسرائيلية تنطلق من تصورات توسعية لاتتردد فى الجهر بها ، كما ان القاعدة الاجتماعية لتلك القيادة تزداد تدريجيا مع ازدياد اختلال التوازن الاقليمى ، ووضوح قدرة تلك القيادة على جلب المزيد من التنازلات العربية من خلال التشدد . ضف إلى ذلك ، ان تقديم العرب التنازلات لاسرائيل فى ظروف اختلال التوازن لم يؤد (ولم يكن من المتوقع الا ان يؤدى) الا الى مزيد من التشدد الاسرائيلى . فالتنازلات المنفردة للعدو لاتنتج اثارها الايجابية على العدو بما يدفعه الى تقديم تنازلات مماثلة الا فى ظروف التكافؤ ، بل يتوقع بعض الدارسين ان يؤدى ذلك الى تشجيع اسرائيل على « استعمال خيار عسكرى جرىء تحتل فيه اراضى عربية اضافية فى اقطار عربية عدة ووضعها فى الموازنة المطلوبة لحل النزاع لمصلحة الوصول الى الاهداف الاسرائيلية .(٥١)

من ناحية ثانية ، فانه من المرجح ان تكون نهاية التحدى السوفيتى قد ادت الى تضاؤل اهمية اسرائيل بالنسبة للاستراتيجية الامريكية حيث كانت اسرائيل احدى قواعد مواجهة الاتحاد السوفيتى ، مما قد يدفع الولايات المتحدة الى تخفيف ارتباطها الاستراتيجى باسرائيل .

ولكن هذه المقولة يمكن ان تكون ايضا محل نظر ، لانه اذا كانت اهمية اسرائيل قد قلت بالنسبة للولايات المتحدة ، فلابد وان تكون اهمية العرب ايضا قد تضاءلت باعتبار ان بعض الدول العربية كانت تمثل منطلقات للنفوذ السوفيتى فى الشرق الاوسط . فضلا عن ذلك ، فان مصالح الولايات المتحدة البترولية فى منطقة الخليج ، وعدم استقرار الاوضاع السياسية فى المنطقة العربية عموما ، مايزال يعطى لاسرائيل اهمية اخرى فى الاستراتيجية الامريكية بعيدا عن موضوع السوفيت .(٥٢) كذلك ، فان الروابط الاجتماعية والاقتصادية الاسرائيلية - الامريكية التى يوفرها اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة تعمل فى اتجاه استمرار قوة التحالف الاسرائيلى - الامريكى .

وفى راينا ، فان اسرائيل مازالت تحتل مكانة مركزية فى الاستراتيجية الامريكية ، والدليل على ذلك الدور الامريكى « المهادن » لاسرائيل فى محادثات واشنطن وموسكو حتى الان .

هل ادى استقلال الجمهوريات التى كانت تشكل الاتحاد السوفيتى الى اثار معينة على الصراع العربى - الاسرائيلى ؟

يمكن القول ان مجالات التاثير المحتملة هى دور الجمهوريات الجديدة فى عملية التسوية ، واثر التفكك على الهجرة اليهودية الى اسرائيل .

اولا : دور الجمهوريات المستقلة فى عملية التسوية :

كان الاتحاد السوفيتى فى عهد جورباتشوف قد غير بشكل جذرى من تصوره لتسوية القضية الفلسطينية نحو التوافق مع السياسة الامريكية ، بشكل يركز على منهج التسوية السلمية اكثر منه على مضمونها ، ومن حيث المضمون يركز على ضرورة التوصل الى حل وسط تاريخى بين العرب واسرائيل ، واتجه الى « استرضاء » اسرائيل كاداة للنفاذ الى الولايات المتحدة .(٥٣)

وقد ادى تفكك الاتحاد السوفيتى الى ظهور بعض الجمهوريات التى تتخذ موقفا اشد تاييدا للفلسطينيين من الموقف السوفيتى السابق . فكازاخستان مثلا اعلنت اعترافها بالدولة الفلسطينية خلال لقاء بين نازارباييف وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن موقف كازاخستان لن يكون حاسما فى التاثير على تطور الصراع العربى - الاسرائيلى لانشغالها بقضايا البناء الداخلى . وتبقى سياسة روسيا تجاه القضية الفلسطينية الاكثر اهمية نظرا لمشاركتها فى المؤتمر المتعدد الاطراف الذى انعقد فى موسكو .

ويمكن القول انه ليس هناك جديد فى التصور الروسى بمقارنته بالتصور السوفيتى الجورباتشوفى . ففى خطاب امام مؤتمر المفاوضات متعددة الاطراف الذى انعقد فى موسكو فى ٢٨ يناير سنة ١٩٩٢ تحدث كوزيريف ، وزير خارجية روسيا واكد على النقاط التالية(٥٤)

١ - ان روسيا تريد ان تلعب دور « الوسيط » فى المفاوضات وستعمل روسيا على « مساعدة » الولايات المتحدة فى تحقيق التسوية السلمية .

٢ - من المهم التوصل الى حل وسط بين العرب واسرائيل ، ومنع نشوب المواجهات من اجل التوصل الى تسوية سلمية عربية - اسرائيلية .

٣ - ضرورة الرقابة على التسلح فى الشرق الاوسط ، وتخليص المنطقة من اسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية وخاصة الاسلحة الكيميائية والبيولوجية ، والنووية .

واضاف بوريس يلتسين الى ذلك فيما بعد ، رفض بناء اسرائيل للمستوطنات فى الاراضى الفلسطينية المحتلة ، مؤكدا ان روسيا ستتعاون مع الولايات المتحدة لاقناع اسرائيل بوقف بناء المستوطنات(٥٥)

من الواضح ان روسيا تركز على منهج التسوية اكثر من تركيزها على مضمون تلك التسوية ، ولكن مقارنة خطاب كوزيريف امام مؤتمر موسكو فى ٢٨ يناير بخطاب بوريس بانكين وزير الخارجية قبل الاخير للاتحاد السوفيت امام مؤتمر مدريد فى ديسمبر سنة ١٩٩١ توضح ان السياسة الروسية تمثل خسارة بالنسبة للعرب بمقارنتها بالسياسة السوفيتية الجورباتشوفية . فروسيا تركز فقط على التوصل الى حل وسط ، والرقابة على التسلح فى الشرق الاوسط بخلاف السياسة الجورباتشوفية التى اعلنها بانكين والتى اشارت الى تقرير المصير للفلسطينيين . لكن الاخطر من ذلك كله ان التصور الروسى يركز صراحة على انه سيكون « مساعدا » للدور الامريكى ، وقد ترجمت روسيا ذلك عمليا بمساندتها المطلب الامريكى فى مؤتمر موسكو للمفاوضات متعددة الاطراف بعدم مشاركة فلسطينيى الخارج او القدس فى الوفد الفلسطينى كما ان روسيا بزعامة يلتسين اكثر عداء للعرب بصفة عامة ، ويعتبر يلتسين وكوزيريف من اشد منتقدى العرب بدعوى انهم دعموا الاتحاد السوفيتى القديم ولم يكترثوا لمسالة حقوق الانسان . وقد لوحظ ان الاعلام الروسى تعمد تجاهل زيارة الرئيس مبارك لموسكو سنة ١٩٩١ بل وقرنها بعرض افلام تليفزيونية عن اضطهاد اليهود فى العالم ، وعن الوجه الحضارى لاسرائيل .

الخلاصة ان السياسة الروسية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى تمثل « خسارة محددة » بالنسبة للعرب بمقارنتها بالسياسة الجورباتشوفية التى تعد فى رايها ، الاب الشرعى للسياسة الروسية الحالية .

ثانيا : الهجرة اليهودية من دول « الرابطة » الى اسرائيل :

ربما كانت هجرة اليهود (السوفيت سابقا) الى اسرائيل هى اخطر القضايا التى تهدد مستقبل الصراع العربى - الاسرائيلى . فهذه الهجرة تكاد تسلب العرب احدى اواخر الفرص المتاحة لهم لتصحيح المعادلة الفلسطينية الاسرائيلية فى ارض فلسطين التاريخية . ففى اوائل الثمانينات حددت تقديرات اعداد السكان فى فلسطين التاريخية ، انه اذا استمرت نسبة الزيادة السكانية للفلسطينيين واليهود على ماهى عليه ، فان الفلسطينيين - يشكلون ٤٩ ٪ من مجموع السكان فى كل فلسطين سنة ٢٠٠٠ وحوالى ٥٣ ٪ من هؤلاء السكان سنة ٢٠١٥ . بيد ان التدفق المتسارع فى المهاجرين « السوفيت » الى اسرائيل منذ منتصف الثمانينات يهدد بالغاء تلك التوقعات . كما ان اتجاه اسرائيل الى توطينهم فى الارض المحتلة سنة ١٩٦٧ يهدد ايضا باستحالة استعادة تلك الارض كارض عربية ، كما انه يهدد ايضا الدول العربية المجاورة .

ومع مجيء جورباتشوف إلى السلطة سنة ١٩٨٥ حدث تصاعد حثيث فى اعداد اليهود السوفييت المسموح لهم بالهجرة الى اسرائيل على غرار - ماحدث فى اوج سنوات الانفراج الامريكى - السوفيتى فى اوائل السبعينات . كما اعطى جورباتشوف لهؤلاء المهاجرين تسهيلات غير مسبوقة . فقد وافق على كل المطالب الامريكية والاسرائيلية التى تكفل عدم تسرب المهاجرين الى خارج اسرائيل ، مثل نقلهم مباشرة على طائرات اسرائيلية وسوفيتية الى اسرائيل . وفى ■ اكتوبر سنة ١٩٩١ وصلت الى تل ابيب اول رحلة طيران مباشرة من موسكو لشركة ايروفلوت السوفيتية تحمل مهاجرين يهود . كذلك ، فقد تخلى الاتحاد السوفيتى عن مطلبه السابق بالربط بين هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل وتعهد اسرائيل بعدم توطين المهاجرين فى الاراضى العربية المحتلة ، وهو المطلب الذى كان الاتحاد السوفيتى قد قدمه الى الرئيس جورج بوش فى ابريل سنة ١٩٩٠ . وبناء على ذلك ارتفع عدد المهاجرين اليهود السوفييت الى اسرائيل من حوالى ١٨ الفا سنة ١٩٨٨ الى ٧١,٥٠٩ سنة ١٩٨٩ ، ثم الى ١٨٥ الفا سنة ١٩٩٠ . وخلال الاربعة اشهر الاولى من سنة ١٩٩١ وصل العدد الى ٥١,٠٠٠ مهاجر .(٥٦)

ومن ثم ، فان اسرائيل حصلت من الاتحاد السوفيتى قبل تفككه على كل ماكانت تتطلع الى الحصول عليه فيما يتعلق باليهود السوفييت . وبالتالى ، فليس من المتصور ان يخسر العرب اكثر مما خسروا بالفعل نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتى ، بل يمكن القول ان الخسارة وصلت اقصاها بحيث لابد ان يكون اى تغير مرادفا لتحقيق

مكسب ولوضئيلا . ذلك ان تفكك الاتحاد السوفيتى الى ١٥ جمهورية مستقلة يجعل من الايسر بالنسبة للدول العربية ان تحاول التاثير بشكل منفرد على تلك الجمهوريات ، او تحاول توظيف نفوذها فى الجمهوريات الاسلامية فى اسيا الوسطى والقوقاز والجمهوريات الاسلامية الداخلة فى جمهورية روسيا الاتحادية (تاتاريا ، باشكيريا ، شاشان - انجوش وغيرها) للتاثير على السياسة الروسية ازاء قضية الهجرة اليهودية وهذا اذا كانت هناك سياسة عربية « منسقة » للتعامل مع هذه القضية ، توظف مختلف الخبرات والمهارات والقدرات لاحداث تاثير متعدد المستويات على الجمهوريات المستقلة . ومن المعلوم ان الجمهوريات الاسلامية فى اسيا الوسطى والقوقاز تضم حوالى ١٢ ٪ من اجمالى يهود جمهوريات رابطة الدول المستقلة يتركز معظمهم فى اوزبكستان (٥,٥ ٪ من اجمالى يهود الجمهوريات)(٥٧) ويستطيع العرب ان يؤثروا بشكل معين فى اتجاهات هجرتهم ، خاصة انهم من الفئات الاكثر ترشيحا للهجرة الى اسرائيل فى الظروف الجديدة .

المصالح الاقتصادية العربية مع جمهوريات رابطة الدول المستقلة :-

كانت العلاقات الاقتصادية العربية مع الاتحاد السوفيتى تدور حول ثلاثة موضوعات : التجارة الخارجية ، والمعونات الاقتصادية ، ونقل التكنولوجيا السوفيتية الى الصناعة والزراعة العربية . وبصفة عامة ، كانت التجارة العربية مع الاتحاد السوفيتى تدور حول نسبة ١ ٪ من اجمالى التجارة الخارجية العربية وبالذات خلال السنوات الخمس الاخيرة من عمر الاتحاد السوفيتى . ولكن تلك النسبة كانت ترتفع فى حالة بعض الدول العربية . فقد زادت صادرات سوريا الى الاتحاد السوفيتى من ١٣,٦ ٪ ، الى ٤٥ ٪ من اجمالى صادراتها خلال عامى ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ على التوالى ، بينما بلغت وارداتها من الاتحاد السوفيتى خلال العامين المذكورين ٩ ٪ ، ٦,٥ ٪ . وخلال العامين ذاتهما تغيرت صادرات وواردات مصر الى ومن الاتحاد السوفيتى من ٦,٦ ٪ الى ٩ ٪ ، ومن ٣,٥ ٪ الى ٣,١ ٪ ، والسودان من ٦,٥ ٪ الى ٦,٦ ٪ للصادرات ، ٠,١ ٪ الى ٠,٥ ٪ للواردات ، وليبيا من ٢,٤ ٪ الى ١,٧ ٪ للصادرات ، ٢,٠ ٪ الى ٢,٥ ٪ للواردات ، والمغرب من ٢,٦ ٪ الى ١,١ ، للصادرات ، ٢,٧ ٪ الى ٣,٧ ٪ للواردات ، والعراق من ٠,٦ ٪ الى ١٠,٩ ٪ للصادرات ، ٠,١ ٪ الى ٠,٤ ٪ للواردات ، وتونس من ٠,٤ ٪ الى ١,٥ ٪ للصادرات ، من ٢,١ ٪ الى ٢,٧ ٪ للواردات .(٥٨) وتوضح هذه الارقام تدنى نسبة التجارة العربية مع الاتحاد السوفيتى مقارنة بإجمالى التجارة الخارجية العربية ، وان الاتحاد السوفيتى كان مستوردا للمنتجات العربية اكثر منه مصدرا للمنتجات للاسواق العربية . فالصادرات العربية كانت فى معظم

الحالات اعلى من الواردات العربية من الاتحاد السوفيتى ، كما ان سوريا ومصر وليبيا ، والعراق وسوريا والمغرب والسودان ان تعتبر اهم الشركاء التجاريين العرب للاتحاد السوفيتى السابق وهناك مصانع عربية محددة تعتمد فى استمرارها على تصدير انتاجها للسوق السوفيتية ، منها ٢٥٠ مصنعا فى مصر وحدها .

كذلك ، فانه من خلال اتفاقات التعاون الاقتصادى والفنى التى عقدها الاتحاد السوفيتى مع [redacted] من الدول العربيةساعد الاتحاد السوفيتى فى بناء وتوسيع حوالى ٤٤٥ مشروعا اقتصاديا فى الدول العربية وتشمل المساعدات السوفيتية اعمال التصميم والتنقيب والبحث العلمى ، وتقديم الالات والخبراء والمساعدة الفنية والتدريب وانشاء المعاهد التعليمية والتكنولوجية . وفى هذا الاطار قدم الاتحاد السوفيتى قروضا ميسرة طويلة الاجل مثلت حوالى ٤٠ ٪ من اجمالى مساعداته التنموية لدول العالم الثالث .

وقد تضاءل حجم المعونات والمساعدات التكنولوجية السوفيتية للعرب منذ اوائل الثمانينات اى قبل وصول جورباتشوف الى السلطة ، وتزايد هذا الاتجاه منذ سنة ١٩٨٥ كانعكاس لاتجاه الاتحاد السوفيتى والدول العربية الى الاندماج فى السوق الاقتصادية الراسمالية العالمية . ولكن ، رغم هذا التضاؤل يظل لبعض الدول العربية ، كمصر وسوريا والجزائر والمغرب ، مصالح اقتصادية هامة فى الجمهوريات التى ورثت الاتحاد السوفيتى ، فالى اى [redacted] ستتأثر تلك المصالح ؟(٥٩)

يبدو لنا من استعراض الخبرة المصرية ان المصالح الاقتصادية العربية فى جمهوريات الرابطة ، والتى تبلورت الى شكل معين ، خلال الفترة الجورباتشوفية ليست مهددة بشكل عاجل او مباشر ، وان كان يمكن القول انها ستواجه مخاطر وفرصا متباينة فى المستقبل القريب ستشير اليها حالا .

فحوالى ٨٠ ٪ من التبادل التجارى المصرى - السوفيتى كان يتم مع مؤسسات تقع فى روسيا ، وبالتالى ، فان هذا التبادل يمكن ضمان استمراره من خلال تطوير اليات للتعاون مع دولة واحدة وهى روسيا . ويلاحظ ان الميزان التجارى المصرى - السوفيتى سنة ١٩٩٠ كان لصالح مصر بمبلغ حوالى ٢٦٥ مليون جنيه مصرى (حوالى مليار جنيه مصرى قيمة الصادرات المصرية ، بينما وصلت الصادرات السوفيتية الى ٧٧٣ مليون جنيه مصرى) . كما ان لمصر ديونا لدى الاتحاد السوفيتى تبلغ حوالى ٢٤٠ مليون جنيه استرلينى حسابى وللاتحاد السوفيتى ديون لدى مصر تمثل اقساط بناء المشروعات الصناعية والديون العسكرية .

ومع اعلان انشاء رابطة الدول المستقلة عقدت مصر وروسيا فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩١ اتفاقية لتنظيم مبادلات تجارية قيمتها ٢٠٠ مليون جنيه مصرى مناصفة بين الدولتين ، كما توجه عدد من رجال الاعمال المصريين الى اقامة مشروعات مشتركة مع عدد من الجمهوريات المستقلة . وقد اوضحت الجولة التى قام بها الوفد الاقتصادى المصرى برئاسة الدكتور كمال الجنزورى الى بعض الجمهوريات المستقلة فى ١٩ يناير ١٩٩٢ ان الشق الاكبر من المصالح الاقتصادية المصرية يمكن تطويره ، بل ومن الممكن فتح افاق اخرى لمصالح جديدة . فقد اتفق الوفد مع المسئولين فى حكومة روسيا على استمرار التعاقدات القديمة وتوريد المعدات المتفق عليها بنفس الشروط والاسعار مع اجراء ترتيبات مصرفية جديدة . وفى مجال الكهرباء تم الاتفاق على استمرار روسيا فى توريد الربع الاخير من معدات محطات كهرباء الديزل فى سيناء والبحر الاحمر والوادى الجديد على ان تودع قيمة هذا الجزء فى بنك مصرى تصرف منه المؤسسة الروسية لشراء بضائع مصرية تصدر الى روسيا . وكانت مصر قد اتفقت مع الاتحاد السوفييتى على توريد معدات تلك المحطات . كذلك تم الاتفاق على اقامة بنك مشترك مصرى - روسى ، وتوريد خمس محطات كهرباء ديزل قوة كل واحدة خمسة ميجاوات تسدد قيمتها بالجنية المصرى فى صورة سلع مصرية الى روسيا . وقد الغت روسيا القرض الذى كان مقدما من الاتحاد السوفييتى فى مايو سنة ١٩٨٩ وقيمته ١٢٠ مليون جنيه استرلينى حسابى للاسهام فى تكاليف محطة كهرباء عيون موسى فى سيناء ، والخط الكهربائى من القاهرة الى السويس كجزء من الشبكة المصرية - الاردنية ، وتم الإتفاق على أن تستورد مصر معدات النقل التى لا تصنع فى مصر وسداد ٢٠٪ من قيمتها بالعملة الصعبة وباقى القيمة بسلع مصرية تصدر الى روسيا . كذلك اتفق على توريد محولات ومهمات تطوير السد العالى ومحطات المحولات فى اسوان ونجع حمادى وسمالوط والقاهرة على ان تسدد قيمتها قيمتها مقابل بضائع مصرية بنسبة ١٠٠ ٪ (٦٠) كذلك هناك مفاوضات جادة تقوم بمقتضاها روسيا بالمساعدة فى استصلاح وزراعة مليون فدان فى منطقة العوينات .(٦١)

كذلك ، فقد فتح تفكك الاتحاد السوفيتى [redacted] افاقا جديدة امام تعاون مع كل من الدول المستقلة على حدة . وقد اتفقت مصر واذربيجان على اقامة بنك مشترك ، ووقع [redacted]بك ابوشيف وزير اقتصاد كازاخستان اتفاقية تجارية مع جمعية مستثمرى العاشر من رمضان فى مصر فى فبراير سنة ١٩٩٢ . وعبرت الجمهوريات الاخرى عن رغبتها فى تطوير علاقات اقتصاديةمع مصر . فقد اكدت اوكرانيا انها ستلتزم بتنفيذ العقود التى تم توقيعها بين مصر والاتحاد السوفيتى القديم على ان يستمر تصدير اوكرانيا فيها بالاسعار والشروط ذاتها التى كان متفقا عليها من قبل .

ويبدو لنا فالواضح ان العربية ليست مهددة لان هناك مصلحة اساسية للاطراف العربية والجمهوريات المستقلة فى استمرار [redacted] العلاقات ، خاصة ان العلاقات الاقتصادية العربية - السوفيتية كانت مبنية على اساس غير ايديولوجى الى حد كبير . (٦٢)

والواقع ان المصالح الاقتصادية العربية مع الجمهوريات المستقلة يمكن ان تتطور الى افاق ارحب اذا تم بلورة استراتيجية عربية تجمع بين القدرة المالية الخليجية على توفير الائتمان والسلع والقدرة الاقتصادية لدول المشرق العربى وشمال افريقيا على توفير السلع والخدمات ، لبناء علاقات اقتصادية جديدة تقدم بموجبها الدول العربية الخليجية الائتمان اللازم للجمهوريات المستقلة لاستيراد سلع عربية . خاصة ان الخطر الاساسى الذى يواجه المصالح الاقتصادية العربية فى تلك الجمهوريات هو خطر دخول قوى اقتصادية كبرى لتقديم الائتمان الميسر ، فقد قدمت المانيا واليابان وتركيا تسهيلات ائتمانية لبعض الجمهوريات لاستيراد سلع وخدمات منها كما ان كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج على وشك الدخول فى حلبة المنافسة . كذلك ، فان المصدرين العرب اعتادوا التعامل مع سلطة مركزية سوفيتية واحدة فى اطار اتفاقات حكومية للتجارة والدفع ، وهو امر لم يعد قائما ويتطلب جهدا ابداعيا لبلورة اساليب جديدة للتعامل التجارى ..

النتائج الاجتماعية والفكرية لتفكك الاتحاد السوفيتى :-

يمكن القول ان تفكك الاتحاد السوفيتى ، وانهيار عقيدته الماركسية - اللينينية سيكون له أثر معين على التطور الاجتماعى للمجتمعات العربية ، وعلى بعض المقولات الفكرية السائدة فى تلك المجتمعات . ذلك ان سقوط النظام الشمولى السوفيتى وقيام نظم اكثر ديمقراطية على انقاضه ربما ينتج آثارا على مستوى التطور الديمقراطى للمجتمعات العربية ، ولا ننسى أن سقوط النظم الشمولية فى اوربا الشرقية قد اثر على انهيار النظام السوفييتى ، غير أننا نتحفظ على هذه المقولة الى حد كبير لسببين : الاول ، أن النظم السياسية العربية تمر بمجموعة من الازمات (الصدام مع القوى الاسلامية الاصولية ، والازمات الاقتصادية ، والنزاع مع اسرائيل) مما يبرر لها اللجوء الى الادوات التسلطية للحكم ، وتأجيل عملية الديمقراطية الى حين انتهاء تلك الظروف .(٦٣)

والثانى ، هو أن الدول الغربية المهيمنة على النظام الدولى الجديد ، وان كانت تبشر بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان [redacted]أسس فكرية للنظام الجديد ، الا انه ثبت من الخبرة الواقعية انها لا تضغط فى اتجاه تطبيق تلك القيم الا عندما يكون الامر متفقا مع مصالحها الوطنية . فقد ضغطت من اجل اسقاط النظام السوفييتى

ورفعت فى وجهه مفهوم حقوق الانسان لان هذا النظام كان يشكل تحديا امنيا لها . ولكنها ضغطت ايضا لاجهاض التطور الديمقراطى فى الجزائر حينما بدا انه سيؤدى الى وصول قوى سياسية غير مرغوبة الى السلطة ، وتتجاهل تماما الحقوق الديمقراطية للفلسطينيين [redacted] الاراضى المحتلة لان الامر يمس حليفها الاستراتيجى اسرائيل .

من ناحية اخرى ، فان تفكك الاتحاد السوفييتى وتحوله الى جمهوريات تعلن التمسك بنظام الاقتصاد الحر وتتجه الى الاندماج الكامل مع السوق الراسمالية العالمية ، سيسرع ويعمق ، دون شك ، من ارتباط الدول العربية بتلك السوق ، ويقوى من شأن الفئات الاجتماعية المدافعة عن نظام الاقتصاد الحر . ولهذا فان شعارات « التحرير الاقتصادى » ، « والتخصيصية » اصبحت الشعارات المطروحة لدى النخب السياسية العربية . ولانقصد أن ذلك قد تم نتيجة تفكك الاتحاد السوفييتى ، اذ ان الاتجاه نحو الاقتصاد الحر ، والتخصيصية فى الوطن العربى سابق للاتجاه المماثل فى الاتحاد السوفييتى ، ولكنه سيلقى دون شك مصداقية اكبر ورسوخا اشمل نتيجة ما حدث فى الاتحاد السوفييتى . هكذا تقل السيطرة الوطنية على الموارد والسياسات وتزداد سيطرة الشركات الغربية متعددة الجنسية ، وتقل قدرة الدول العربية على توظيف مواردها لمعرفة اهدافها الوطنية وتنسيق سياساتها بشكل جماعى .(٦٤)

كذلك فاننا نعتقد أن سقوط الايديولوجية الماركسية - اللينينية سيؤدى الى تطور جوهرى فى كثير من التيارات الفكرية العربية . فمن ناحية سيؤدى الى تراجع ما يسميه بلقزيز « النزعة الوثوقية النصية » فى تلك التيارات ، والى الابتعاد عن التمسك بمقولات ايديولوجية جاهزة والى اختبار تلك المقولات فى ارض الواقع ، بعد ان اتضح ، كما قال جورباتشوف فى خطاب استقالته ، ان احد أسباب سقوط النظام السوفييتى هو ان المجتمع كان يخدم الايديولوجية وليس العكس . وفى انعكاس ذلك على الفكر العربى يقول بلقزيز : « لم يعد [redacted] خيار سوى ان ندفن موتانا الايديولوجيين ، لا تنكرا لهم ، وانما اعترافا بتاريخهم واحتراما لهم . لقد نزعنا النصوص من تاريخيتها الخاصة ، وعشنا فيها ومنها طويلا وادمنا على حقائقها وقتلنا روح النقد فينا . ففقدنا الواقع وفقدنا النصوص ، [redacted]عونا الأزمة الفكرية العامة التى تجتاح الايديولوجيات الكبرى على امتداد العالم الى أن ننتمى الى التاريخ ونتوقف عن لعبة المرجع .»(٦٥) يرتبط بالتخلى عن النزعة « المطلقة » فى الفكر العربى ، التخلى عن مفهوم امكانية « الهندسة الاجتماعية » ، اى تغيير المجتمع من خلال ادوات السلطة ، وادعاء النخبة السياسية ان لديها مشروعا

فكريا متكاملا صحيحا وان هذا المشروع يتمشى مع تيار التاريخ ، وان من حقها ان تفرضه على المجتمع مهما كان الثمن . وأخيرا لابد ان يشهد الفكر اليسارى العربى تغيرا جدريا فى بعض منطلقاته الفكرية التقليدية . فقد مرت فترة طويلة كانت الماركسية العربية فيها مرتبطة فكريا بالاحزاب الشيوعية فى « المركز » ، ولم تنجح فى تطوير ماركسية محلية على غرار ما فعلته الاحزاب الشيوعية الأوربية التى بلورت مفهوم « الشيوعية ـ الاوربية » بما فيها مفهوم الطريق البرلمانى الى السلطة . ولابد ان يؤدى فشل الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية فى كل دول اوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى الى مراجعة عربية لمنطلقات الايديولوجية . وقد بدأ الماركسيون المصريون بالفعل فى عملية مراجعة فكرية ستكون لها فوائد اساسية فى بلورة فكر عربى اكثر تركيبا واستجابة للواقع العربى .(٦٦)

خاتمة : ـ

فى دراسة سابقة بعنوان « العرب والبحث عن الاتحاد السوفييتى الجديد » كتبناها قبل اعلان تفكك الاتحاد السوفييتى . قلنا انه لا يمكن فهم تاثير ما حدث فى الاتحاد السوفييتى من منظور ثنائى مبسط هل هو فى صالحنا ام فى غير صالحنا ، ولكن ينبغى أن نميز بين مختلف أبعاد التطورات السوفييتية وبالذات بين سعى الاتحاد السوفييتى للوفاق مع الغرب ، وانهياره كقوة عظمى . فبينما قد يخلق الوفاق مع الغرب فرصا امام العرب ، فان انهيار الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى شكل خسارة صافية لهم . ولكننا الآن امام وضع مختلف . فقد اكتملت التطورات السوفييتية ، ولم يسقط الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى فحسب ولكنه انتهى كدولة ايضا . ولا تعنى بذلك ان ما حدث فى الاتحاد السوفييتى فى ديسمبر سنة ١٩٩١ هو نهاية التطورات ، اذ أنه من المتوقع ان تتفاعل تلك التطورات نحو أبعاد أخرى .

والواقع ان ما حدث فى الاتحاد السوفييتى فى ديسمبر سنة ١٩٩١ ليس مجرد تفكك الدولة وتحولها الى دول مستقلة متباينة المشارب ، ولكن ايضا سقوط الايديولوجية السياسية للدولة . ومن ثم ، فقد اقترن الانهيار النظامى مع الانهيار الفكرى بشكل سلمى غير مسبوق فى تجارب الانهيارات السياسية المعروفة تاريخيا . وفى توقيت تاريخى لا يمكن ، فى رأينا ، ان يكون اكثر سوءا بالنسبة لدول العالم الثالث .

ولقد ابتهج بعض العرب والمسلمين لما حدث فى الاتحاد السوفييتى باعتباره انتصارا للاسلام فى مواجهة الفكر الشيوعى الالحادى ، وسقوط للقبضة الروسية الشيوعية على الشعوب الاسلامية فى اسيا الوسطى والقوقاز . ولكن بعد ان يهدأ الابتهاج ، ونتلمس النتائج الاكثر عمقا للتطورات السوفييتية من منظور التوازنات العالمية والاقليمية يبدو أن الدول العربية هى الاكثر ترشيحا من بين دول العالم الثالث ، لتكون « ضحية » هذه التطورات .

فاذا كانت التطورات السوفييتية تعنى توجيه ضربة فكرية للايديولوجية الشيوعية ، فانها تعنى أيضا ان الاسلام الاصولى فى الدول العربية وفى اسيا الوسطى ذاتها على وشك ان يحل محل الاتحاد السوفييتى والايديولوجية الشيوعية كهدف للعداء الفكرى والسياسى الامريكى ـ الاوربى . فيبدو أن روسيا ، الاستمرار الشرعى للاتحاد السوفييتى ، قد اتجهت نحو التحالف مع الغرب فى مواجهة عدو جديد يكمن فى مكان ما ، ما بين اسيا الوسطى وشمال افريقيا له ملامح عربية ـ اسلامية . كذلك ، فان تفكك الاتحاد السوفييتى قد ادى الى اختلال التوازن العالمى وبالتالى الى هيمنة امريكية على هذا التوازن وبلورة استراتيجية امريكية تنطلق من اجبار دول العالم الثالث على قبول مفاهيمها ، بالقوة اذا لزم الامر ، مع تحويل المؤسسات الدولية العالمية الى ادوات لتحقيق ذلك . وربما تكون الهيمنة الامريكية ظاهرة مؤقتة ستظهر بعضها التناقضات داخل المعسكر الغربى مما يخفف من وطأة تلك الهيمنة . ولكن من المرجح ان تستمر تلك الهيمنة حتى نهاية القرن الحالى على الأقل . كذلك ، فان التطورات السوفييتية ستعمل لصالح الغرب . كما انها لن تؤثر ايجابيا ، على الأقل ، لصالح تسوية متوازنة للقضية الفلسطينية ، وان كان من الممكن ان تسفر عن تسوية « امريكية » ، فى المدى القصير . ويبدو ان المصالح الاقتصادية العربية فيما نتج عن الاتحاد السوفييتى من دول ليست مهددة ، بل انها ربما تتطور الى آفاق جديدة . فاذا اضفنا الى ذلك ، ان نهاية الايديولوجية الماركسية لابد وان يؤدى الى نشوء « عقلانية تركيبية » جديدة لدى مختلف التيارات الفكرية العربية وبالذات التيارات اليسارية ، لادركنا ان هناك ما يمكن ان نشير اليه على انه فرص مواتية لتطوير وبلورة المصالح والافكار العربية من مجمل الصورة القائمة التى ظهرت فى آخر سنة ١٩٩١ .

المراجــع :

(١) نحن لا نزعم ان استقلال الدول العربية جاء نتيجة للمتغيرات الدولية المشار اليها وحدها ، ولكن هذه المتغيرات كانت « مواتية » لحركة التحرير والاستقلال العربية ، بالاضافة الى وجود متغيرات « اقليمية وعربية » اسهمت فى هذه التطورات .
(٢) الاهرام ، ١٩٩١/١٢/٢١ ، وفى استعراض للتطورات التى ادت الى ذلك منذ اعلان مينسك بين روسيا ، وروسيا البيضاء وأوكرانيا فى ٨ ديسمبر ١٩٩١ : عبد الملك خليل ، « الورثة وتركة جورباتشوف ، الاهرام ، ١٩٩١/١٢/٢٥ .
(٣) الاهرام ، ١٩٩١/١٢/٢١
(٤) الاهرام ١٩٩٢/٢/١٣
يمكننا القول ان تلك السياسة لن تكون فقط غير ايديولوجية ولكنها معادية للايديولوجية الشيوعية . فقد ذكرت بعض المصادر ان يلتسين التقى فى باريس مع فلاديمير كيريلوفيتش سليل عائلة رومانوف واعتذر له عن الثورة البلشفية ضد اسرة رومانوف ، المصور ، ٤ فبراير ١٩٩٢ .
(٥) الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٢٧ .
(٦) الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٨ .
(٧) نقلا عن حمدى فؤاد ، « تحالف روسى ـ امريكى لمواجهة خطر مشترك وعدو تحت التأسيس » ، الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٥ .
(٨) الوفد ، ١٩٩٢/٢/١٠
٩) حمدى فؤاد ، « عملية خلع أسنان روسيا النووية ، الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٨ ، والاهرام ، ١٩٩٢/٢/٧ .
واثناء زيارته لموسكو فى فبراير سنة ١٩٩٢ اتفق جيمس بيكر مع الرئيس الروسى يلتسين على ان تقوم الولايات المتحدة بمد روسيا بعربات ومعدات تستخدم فى تخزين وتدمير الأسلحة النووية قصيرة المدى الموجودة فى روسيا . الاهرام ، ١٩٩٢/٢/١٨ .
(١٠) تصريحات وزير الدفاع الامريكى ريتشارد شينى فى الاهرام ، ٩٢/٢/٤ ، ١٩٩٢/٢/٥ .
(١١) انظر تصريحاته فى الوفد ، ١٩٩٢/٢/٨ .
(١٢) الاهرام ، ١٩٩٢/٢/١١ .
(١٣) الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٢٦ .
(١٤) راجع فى تحليل لواقع واحتمالات تطور الجمهوريات الاسلامية . محمد السيد سليم ، مستقبل الجمهوريات الاسلامية فى أسيا الوسطى والقوقاز . مستقبل العالم الاسلامى ، ٢ (١٩) ، شتاء ١٩٩٢ ، ص ١٦٥ ـ ١٩٢ .
(١٥) الاهرام ، ١٩٩٢/٢/١٢ .
(١٦) راجع ، سامى عمارة ، « الحرب الباردة تعود من جديد بين دول الكومنولث الجديد » ، المصور ، ٢٤ يناير سنة ١٩٩٢ ، ص ٢٠ ـ ٢١ .
ـ « الكومنولث : كل الخيارات ممكنة » ، الوفد ، ١٢ يناير سنة ١٩٩٢ .
١٧) دافع عن وجهة النظر تلك ، مصطفى محمود فى مقاله « المواجهة القادمة » ، الاهرام ١٩٩٢/٢/٢٠ .
18 - Quoted in : Michael Klaire, «North-South vs. East-West: the shifting focus of U.S. military power, «Middle East Report, March-April 1988 .
(١٩) نقلا عن ملخص للكتاب كتبه حمدى فؤاد فى الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٢١ .
٢٠) تصريح منشور من عاطف الغمرى ، « الاسلام والديمقراطية والتطرف » ، الاهرام ، ١٩٩٢/٢/١٢ .
(٢١) عاطف الغمرى ، استراتيجية العرب تفرض خطرا عربى الهوية ، الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٨ .
(٢٢) الاهرام ، ١٩٩٢/٢/١٥ ، والشعب ١٩٩٢/٢/٢٥ .
(٢٣) عبد الله بلقزيز ، « مستقبل العمل الوطنى فى الوطن العربى فى ضوء التحولات الدولية الجارية » ، المستقبل العربى ، ١٢ (١٤٥) ، مارس سنة ١٩٩١ ، ص
٢٤) [redacted] السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٨٩) ، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٨ .
(٢٥) راجع دراسات أخرى تذهب الى الرأى ذاته : محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٥٨ ، فبراير سنة ١٩٩٢) ، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .
عبد المنعم سعيد ، « العلاقات الامريكية ـ العربية فى الماضى ، الحاضر ، والمستقبل » ، المستقبل العربى ، ١١ (١١٨) ، ديسمبر سنة ١٩٨٨ ، ص ٩٢ .
جاسم محمد عبد الغنى ، « المتغيرات العالمية وانعكاسها على الوطن العربى » ، المستقبل العربى ، ١٣ (١٣٦) ، سبتمبر ١٩٩٠ ، ص ١٢ .
(٢٦) راجع فى تطور السياسة السوفييتية ازاء الصراع العربى ـ الاسرائيلى منذ سنة ١٩٤٨ وحتى بداية حكم جورباتشوف : محمد السيد سليم ، الاتحاد السوفييتى والقضية الفلسطينية » . السياسة الدولية ، ٥ (١٧) ، يوليو سنة ١٩٦٩ ، ص ٣٢ ـ ٥٢ .
Mohammad E. Selim, «The Soviet Role : Conceptions, Constraints, and prospects, «in Michael Hudson, ed., Alternative Approaches to the Arab-Israeli Conflict, Washington, D.C. Georgetown University's Center for Arab Studies, 1983) pp. 152-174.
(٢٧) راجع فى عرض السياسة السوفيتية ازاء التصنيع الحربى المصرى :
Mohammad E. Selim, «Egypt,» in James E. Katz, ed., Arms Production in Developing Countries, (Lexington, MA, D.C. Heath, 1984), pp. 132-134

وسلسلة المقالات التى نشرها محمد عبد الله الشامى عن تصفية صناعة الصواريخ والطائرة المصرية فى الشعب ، ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩١ ،
إلى ١١ فبراير سنة ١٩٩٢ .
(٢٨) حديث السيد / عمرو موسى مع المصور ، ١٩٩٢/١/٣٠ .
(٢٩) تصريحات د . رمزى الشاعر ، ود . قدرى حفنى فى الجمهورية ، ١٩٩٢/١/١٤ .
(٣٠) الاهرام ، ١٦ / ١٩٩٢/٢ .
(٣١) صلاح بسيونى ، « اعلان قمة مجلس الأمن والنظام الدولى الجديد » . الوفد ، ١٩٩٢/٢/١٥ .
(٣٢) راجع تفاصيل واردات السلاح العربية خلال الفترة من سنة ١٩٨٥ حتى سنة ١٩٨٩ فى :
Sipri yearbook , 1990 ; World Armaments and Disarmaments , (London ; Oxford University Press , 1990) , pp . 254 -298
(٣٣) الشعب ، ١٩٩١/١٢/٣١ .
٣٤ ـ للمزيد من التفاصيل عن الصناعة العسكرية العربية ، يزيد صايغ ، الصناعة العسكرية العربية ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ .
٣٥ ـ الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٤ .
Mohammad Selim , « Egypt , » op .cit ,
(٣٦) سلامة احمد سلامة ، « نحن والاوكازيون النووى » ، الاهرام ، ١٩٩٢/٢/١١ .
(٣٧) [redacted] عن ، عبد الملك خليل ، « روسيا والغرب وصياغة اخرى لمستقبل العلاقات » ، الاهرام ، ١٩٩١/١/١٨ .
(٣٨) تصريحات زين الدين أحميدوف ، المفتى الأول فى كازاخستان ، [redacted] الجمهورية ، ١٩٩٢/٢/٦ .
(٣٩) عبد المجيد فريد ، « المسلمون فى الاتحاد السوفيتى ، الى اين ؟ » ، الاهرام ، ١٩٩١/١٠/٨ .
وفى رؤية علمية شاملة لتطور العلاقات العربية ـ الايرانية ، والعربية ـ التركية ، راجع عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) .
(٤٠) الاهرام ، ١٦ ، ١٩٩٢/٢/١٨ .
يذكر ان مؤتمرا تمهيديا على مستوى وزراء الخارجية عقد فى انقرة فى ١ فبراير لمناقشة الموضوع ، وطالبت تركيا ضم قبرص التركية الى [redacted] ، واعترضت ايران ، وردت تركيا بالاعتراض على انضمام طاجكستان (ذات الاصول الايرانية) ، ويبدو أن تسوية ما قد اتفق عليها فى مؤتمر قمة طهران فى ١٧ فبراير .
(٤١) ابراهيم نوار ، « ايران تبحث لنفسها عن دور اقليمي جديد » ، الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٧ .
(٤٢) الاهرام ، ١٩٩١/١٢/٢٩ ، ١٩٩٢/٢/٢٧ ، والوفد ، ١٩٩٢/٢/١٠ ، واخبار اليوم ، ١٩٩٢/٢/٢٧ .
(٤٣) الاهرام ، ١٩٩٢/٢/١٧ .
(٤٤) جلال عبد الله معوض ، « تركيا والنظام الاقليمى فى الشرق الاوسط بعد أزمة الخليج العربى : الجانب الامنى » ، شؤون عربية ، العدد ٦٧ ، سبتمبر سنة ١٩٩١ ، ص ٦٤ ـ ٦٨ .
(٤٥) [redacted] العديد من الدراسات والمقالات التى توضح ابعاد الدور التركى والدعم الامريكى لهذا الدور ، منها :ـ
ـ وحيد [redacted] المجيد ، « تأثير تفكك الاتحاد السوفيتى [redacted] العالم العربى والاسلامى » ، مستقبل العالم الاسلامى ٢ ، (٥) ، شتاء ١٩٩٢ ، ص ٢٢٦ ـ ٢٣٠ .
ـ صلاح بسيونى ، « انهيار الامبراطورية السوفييتية والشرق الاوسط الجديد » ، الوفد ، ١٩٩٢/٢/١٦ .
ـ عبد الستار الطويلة ، « السباق على الجمهوريات الاسلامية السوفييتية سابقا » ، الوفد ، ١٩٩٢/٢/١٠ .
ـ منى ياسين ، « اتفاق امريكى ـ تركى « لطمئة » الجمهوريات الاسلامية » ، الشعب ، ١٩٩٢/٢/١٨ .
ـ عاطف الغمرى ، « الهجوم الدبلوماسى فى اتجاه الجمهوريات الاسلامية » ، الوفد ، ١٩٩٢/٢/١٥ .
(٤٦) الاهرام ، ١٩٩٢/٢/١٢ .
(٤٧) الاهرام ، ١٩٩٢/٢/١٢ .
(٤٨) « الصراع التركى ـ الايرانى حول الجمهوريات الاسلامية » ، الوفد ، ١٩٩٢/٢/٢ .
« The Turkish model on Display , » Newsweek , 3 Feb . [redacted] , PP . 23 -24 .
(٤٩) الاهرام ، ١٣ / ١٩٩٢/٢ .
(٥٠) السباق بين تركيا وايران فى الجمهوريات الاسلامية ، المصور ، ١٩٩٢/٢/٧ .
(٥١) عبد اللطيف الشواف ، « التغيرات فى النظام الدولى وقضية الوحدة » ، المستقبل العربى ، ١٢ (١٣٣) ، مارس سنة ١٩٩٠ ، ص ١٦ .
(٥٢) يذهب الى ذلك الاستاذ / محمد حسنين هيكل فى مقابلته مع الاهالى ، ٢٩ يناير سنة ١٩٩٢ .
(٥٣) راجع فى تفاصيل هذا التصور ، محمد السيد سليم ، « العرب والاتحاد السوفييتى الجديد » ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوى الخامس للبحوث / السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .
(٥٤) مقتطفات من الخطاب فى الجمهورية (القاهرة) ، ٢٨ ، ٢٩ يناير سنة ١٩٩٢ .
(٥٥) الاهرام ، ١٩٩٢/٢/١٧ .
(٥٦) راجع فى موضوع هجرة اليهود السوفييت :
عبد الوهاب المسيرى ، هجرة اليهود السوفييت ، (القاهرة : دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال ، ١٩٩٠) ، ١٢٩ ـ ٢٢٨ .
احمد يوسف احمد ، « المخطط الراهن لتهجير اليهود السوفييت الى فلسطين ، الجذور ، الواقع ، المستقبل » ، المستقبل العربى ، ١٢ ، (١٤١) ، نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ٨٠ ـ ١٠١ .
ومطارحات الندوة التى عقدت لمناقشة الموضوع فى العدد ذاته ، ١٠٢ ـ ١٣٠ .

ـ ٤٨١ ـ
وفيما يتعلق باحصاء المهاجرين اليهود ، راجع التقرير الاستراتيجى العربى لسنة ١٩٨٩ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، ١٩٩١) ، ص ٢٣ ، وأسامة الغزالى حرب ، « الاتحاد السوفييتى وتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى » ، بحث مقدم الى ندوة الحوار العربى ـ السوفييتى ، عمان ، ١٩٩١ ، ص ٢٤ .
(٥٧) النسبة محسوبة من عبد الوهاب المسيرى ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .
(٥٨) الاحصاءات مأخوذة من :
International Monerary Fund , Direction of trade Statistics . 1991 , (New York ; IMF , 1991) .
(٥٩) فى تفاصيل عن العلاقات الاقتصادية العربية السوفييتية ، راجع طه عبد العليم ، « التغير فى الاتحاد السوفييتى وانعكاساته على الوطن العربى » ، فى محمد السيد سعيد ، محرر ، الوطن العربى والمتغيرات العالمية ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١) ، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٨ .
(٦٠) مقال إبراهيم نافع ، فى الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٢١ . وتصريحات الدكتور الجنزورى فى ندوة الجمهورية ، ١٩٩٢/٢/٩ .
(٦١) تصريحات يوسف والى فى الاهرام ، ١٩٩٢/٢/١٢ .
(٦٢) طه عبد العليم ، « آفاق العلاقات الاقتصادية العربية ـ السوفييتية » ، المستقبل العربى ، ١٠ (١١٠) ، ٢ ابريل ١٩٨٨ ، ص ٧٥ .
(٦٣) تحدث فى ذلك تفصيلا :
Michael hudson, « After the gulf War : Prospects for democratizion in the arab world,» Middle East Journal, 45 (3) , Summer 1991 , pp. 407- 426.

(٦٤) فى مناقشة معمقة لهذه النقطة :
يوسف صايغ ، « دلالات التحول الجذرية فى مجموعة البلدان الاشتراكية الأوربية بالنسبة الى الوطن العربى ، وقضية فلسطين » ، المستقبل العربى ، ١٤ (١٥٠) ، اغسطس ١٩٩١ ، ص ١٣ ـ ١٦ .
(٦٥) عبد الله بلقزيز ، المرجع السابق ، ص ١٢ .
(٦٦) انظر على سبيل المثال مقالات الاستاذ / محمد سيد احمد فى الاهرام ، بعنوان « العالم بدون الاتحاد السوفيتى » ، ففى احدى تلك المقالات طرح فكرة ان آليات السوق لم تعد سمة تميز الرأسمالية ولم يعد التخطيط سمة تميز الاشتراكية ، بل اصبح معيار التميز فى كل وحدة الاضداد ، طبيعة الطبقات الاجتماعية المتاحة لها الاستحواذ على فائض القيمة ، كما يطرح فكرة ان التحول من نظام اجتماعى الى آخر هو عملية تسير فى خط متعرج قابل للانعكاس ، محمد سيد احمد ، « العالم بدون الاتحاد السوفييتى التحول من الاشتراكية الى الرأسمالية » ، الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٢٣ .

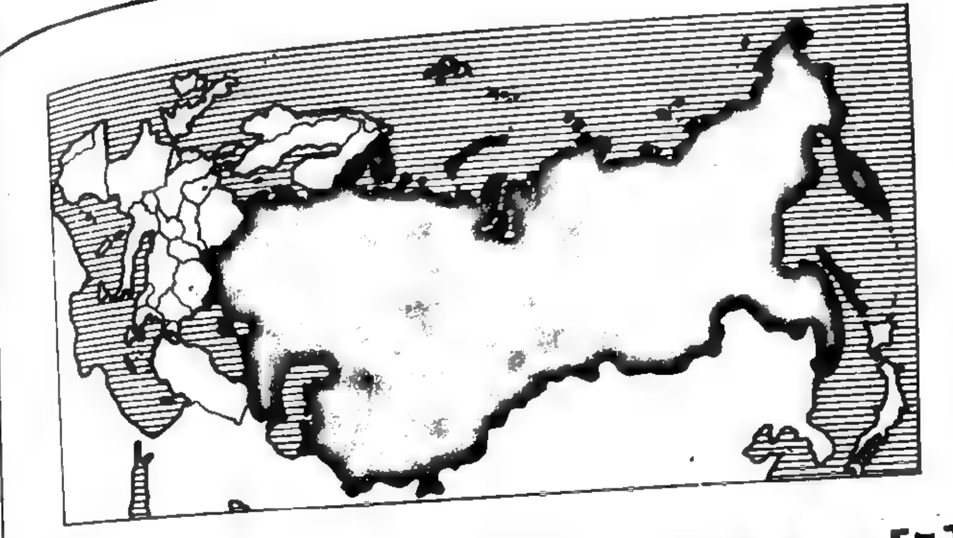

[٦] العلاقات العربية فى أولويات الجمهوريات المستقلة

صلاح بسيونى

منذ انهيار الدولة السوفيتية ، فان التساؤلات لم تتوقف عن مصير العلاقات العربية مع دول الرابطة الجديدة المسماة بالكومنولث ، وهى تساؤلات مشروعة بحكم ما ساد العلاقات العربية ـ السوفيتية من خصوصية سياسية واقتصادية ، ثم ما ساد الفكر الاستراتيجى العربى على مدى ما يقرب من اربعين عاما من ارتباطات امنية مع الاتحاد السوفيتى من خلال المواجهات العسكرية المتعاقبة مع اسرائيل .

وحتى تكون الصورة واضحة المعالم بالنسبة لمستقبل العلاقات العربية مع روسيا وبقية دول الكومنولث فان هذه الورقة تتعرض الى :ـ

اولا : السياسة السوفيتية تجاه العالم العربى .

ثانيا : المتغيرات المحتملة فى اطار الواقع السياسى الجديد .

ثم مقترحات حول معالجة الاوضاع الجديدة .

اولا : السياسة السوفيتية تجاه العالم العربى :

قبل التعرض الى محاور وجوهر السياسة السوفيتية تجاه العالم العربى ، فانه من المفيد ان نشير الى عملية صناعة القرار فى الاتحاد السوفيتى . وترجع اهمية ذلك الى البحث فى مدى مشاركة بقية الجمهوريات فى صياغة هذا القرار ، وبالتالى مدى توافقها اليوم مع خط السياسة السوفيتية ..

ومن واقع المؤسسات السوفيتية التى كان لها دور اساسى فى هذا الشان ، يمكن القول بانها كانت تضم الى جانب وزارة الخارجية ، كلا من جهاز المخابرات ، ثم المخابرات الحربية والمعاهد الاكاديمية مثل معهد الاستشراق ومعهد العلاقات الدولية والاقتصاد الدولى ومعهد افريقيا ومعهد الولايات المتحدة وكندا . وكانت هذه المؤسسات تقوم بابداء رايها وترفعه الى لجنة الحزب المسئولة عن السياسة الخارجية ، ثم يتم تقديمه من اللجنة المركزية الى المكتب السياسى للحزب لاتخاذ القرار المطلوب .

ولكن ما امكن ملاحظته لهذه العملية هو :ـ

١ ـ ان الاغلبية الساحقة من العاملين فى هذه الاجهزة والمؤسسات وبما فى ذلك وزارة الخارجية من الروس ويمكن استثناء عدد من الشخصيات البارزة مثل ادوارد شفرنادزه من جورجيا او يفجينى بريماكوف من اذربيجان ، او كارن بروتنس من ارمينيا ، ولكن سيطرة الفكر الروسى والاستراتيجية الروسية كانت من القوة بحيث كان من الصعب التفرقة بينهم وبين الروس ، الى جانب التزامهم المطلق بالخط الذى حدده المكتب السياسى للحزب .

٢ ـ وان ما كان يسمى بوزارات خارجية للجمهوريات الاعضاء فى الاتحاد وتواجد مكاتب تمثيلية فى موسكو ، لم يكن يتعدى القيام ببعض الاعمال المراسمية بناء على تعليمات وزارة الخارجية السوفيتية مثل تنظيم زيارات الوفود الى الجمهوريات او انشاء جمعيات صداقة ... والمضيف ان وزراء الخارجية لهذه الجمهوريات كان يتم تعيينهم بقرار من وزير الخارجية السوفيتى .

وفى خلال الفترة القصيرة ما بين حل الحزب الشيوعى السوفيتى واعلان نهاية النظام السياسى السوفيتى . كان هناك دور خاص لمستشارى جورباتشوف واغلبهم ايضا من الروس .

٣ ـ واذا كان ما تقدم ينطبق على قرارات السياسة الخارجية ، فانه كان ينطبق ايضا على العلاقات الاقتصادية الخارجية والتى ارتبطت بالسلطة المركزية لوزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والمؤسسات الاقتصادية المركزية وجميعها فى موسكو ولم تكن هناك تجارة مستقلة للجمهوريات . وحتى بعد التحول من الخطة المركزية الى اطلاق حرية المؤسسات الاقتصادية والمصانع فى التعامل الخارجى ، بقى للسلطة المركزية سلطة تكاد تكون مطلقة فى شئون التجارة الخارجية نتيجة لسيطرتها على بنك الدولة وبنك العلاقات الاقتصادية الخارجية .

ونخلص من هذه العجالة الى ان الجمهوريات لم يكن لها اى دور سياسى او اقتصادى فى عملية صنع القرار وان كان من المفترض انها كانت متفقة بوجه عام مع توجهات السياسة السوفيتية فى اطار النظام السياسى حينذاك .

ونتعرض بعد ذلك الى التوجهات الحقيقية للسياسة السوفيتية تجاه العالم العربى . وفى هذا الصدد نشير الى ما يلى :ـ

١ ـ ان محور هذه السياسة فى تحقيق الأمن الاستراتيجى لروسيا والوصول الى البحر الاسود والبحر الابيض المتوسط واقامة علاقات مع دول الجوار فى منطقة الشرق الاوسط لم يتغير مع قيام الدولة السوفيتية . وحتى قيام الحرب العالمية الثانية لم يسمح الوجود البريطانى او الفرنسى للاتحاد السوفيتى بان يحقق هذا الهدف .

٢ ـ والبداية الحقيقية للسياسة السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية تميزت بالسعى الى ضرب النفوذ الغربى وتاييد مطالب مصر فى مواجهة بريطانيا . وبنفس المنطق اتخذ ستالين القرار بتاييد الحركة الصهيونية كحركة تحرير ضد الوجود البريطانى فى شرق البحر الابيض وبالتالى تم الاعتراف باسرائيل ودعمها سياسيا وعسكريا .

٣ ـ لم يحدث التحول الجاد فى السياسة السوفيتية الا منذ تولى خروشوف القيادة واقرار سياسة دعم قيام جبهة معادية للامبريالية فى العالم الثالث . ومع ذلك فانه يمكن القول رغم ماحدث من تطور هائل فى العلاقات السوفيتية مع مراكز الثقل فى العالم العربى وهى مصر وسوريا والعراق فان حدود هذه السياسة ارتبطت بخط احمر لم يكن مسموحا بان تتعداه ، وهو الا تزيد مخاطر هذه العلاقات الى درجة تؤدى الى مخاطر اكبر فى المواجهة مع القوة الاعظم الاخرى ولذلك كان هناك الحرص السوفيتى على عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى الا فى ١٩٨١ والتاكيد على حق اسرائيل فى الوجود ثم السماح بالهجرة اليهودية فى السبعينات ، ولكن أهم من ذلك هو التوافق بين السياسة السوفيتية والسياسة الامريكية والغربية من عدم تعدى الدعم العسكرى للعرب ما يسمح باختلال التوازن العسكرى بين العرب واسرائيل .

[illegible] ـ ومع سياسة التفكير الجديد والتى اعطت اسبقية اولى للتفاهم والتعاون مع الولايات المتحدة .

اكدت هذه السياسة على رفض اية مواجهة عسكرية مع اسرائيل وايدت كل المبادرات السياسية سواء امريكية او اوروبية او عربية ، طالما انها تقوم على مبدأ التفاوض المباشر ، ثم تدرجت العلاقات مع اسرائيل من قنصلية وثقافية الى عودة كاملة لهذه العلاقات بعد قبول اسرائيل لمؤتمر السلام حول الشرق الاوسط وتوازى مع هذه التطورات فتح باب الهجرة على مصراعيه لليهود السوفييت . وتقديرى ان ما يوصف بانه تغيير فى السياسة السوفيتية بتطبيق سياسة « التفكير الجديد » لا يجب ان يؤخذ على انه تراجع سوفيتى بالنسبة لتاييد العرب لانه فى نهاية الامر لم يكن يغير من العناصر الجوهرية التى حكمت السياسة السوفيتية والتى تضمنت الكثير من المواقف المتعارضة مع السياسات العربية وقد حققت هذه السياسة الاعتراف بالدور السوفيتى فى حل مشاكل المنطقة وفى نفس الوقت رفعت عن كاهله العبء الاقتصادى الذى تحمله خلال سنوات طويلة من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية دون ان يحقق سوى نفوذ سياسى وعسكرى محدود فى المنطقة العربية .

ثانيا : المتغيرات المحتملة فى اطار الواقع السياسى الجديد :

رغم استقلال الجمهوريات فى اطار الكومنولث الجديد ، فانه يبدو ان امامها ـ باستثناء روسيا ـ فترة طويلة قبل ان تستقر اوضاعها السياسية والاقتصادية كدول مستقلة تماما وصاحبة القرار السيادى فى كل شئونها الداخلية والخارجية . ويرجع ذلك بصورة رئيسية الى التداخل والتشابك بين الجمهوريات فى مجال التبادل التجارى والتكامل الصناعى والبنية الاساسية للدولة السوفيتية سواء فى مجال الطاقة او المواصلات السلكية واللاسلكية والجوية والسكك الحديدية ثم النقل

الجمهوريات الى الكوادر فى مجالات السياسة الخارجية والاقتصاد .

ولاشك ان الاوضاع الجديدة تطرح التساؤل حول السياسات التى ستتبعها كل جمهورية تجاه العالم العربى ومدى توافقها او تعارضها مع ما استقر من سياسة سوفيتية فى الماضى ثم الاحتمالات السياسية والاقتصادية التى ستترتب على ما حدث من متغيرات .

ونرى انه يصعب فى المرحلة الانتقالية الحالية ان نتصور اختلافات رئيسية بين الجمهوريات حول الخطوط الهامة للسياسة الخارجية التى اتبعها الاتحاد السوفيتى تجاه العالم العربى ،ولكن ذلك [illegible] يمنع من مواقف قد تكون اكثر تميزا وخصوصية بالنسبة لجمهوريات وسط أسيا الاسلامية الست وارمينيا وجورجيا . وتقدير عدم توقع مثل هذه الاختلافات فى السياسة يرجع الى رغبة جماعية من روسيا وبقية الجمهوريات فى ارساء ودعم علاقات التفاهم مع الولايات المتحدة واحترام ما تم من اتفاقات فى مجال نزع السلاح والانطواء تحت [illegible] الاوضاع الدولية الجديدة ، وطالما كانت السياسة السوفيتية قد حققت هذا الهدف ، فان المصلحة القومية لكل منها تكمن فى استمرار هذه السياسة ويمكن ان نضيف ان السياسة الخارجية لروسيا سيبقى لها تأثيرها المباشر وثقلها بالنسبة لكل من الجمهوريات ، بل سيكون امرا طبيعيا ان يحدث تنسيق بين اعضاء رابطة الكومنولث فى الموقف السياسية الرئيسية ، وان تتولى جمهورية روسيا الدور الرئيسى فى هذه العملية خاصة وانها صاحبة الميراث الاولى للاتحاد السوفيتى وتحتل المقعد الدائم فى مجلس الامن وستواصل سياسة خارجية تؤكد من خلالها مالها من [illegible] دور كقوة كبرى .

ولكن استبعاد الخلافات الرئيسية ، لايمنع ، كما سبق القول ، من مواقف اخرى متميزة للجمهوريات مع العالم العربى .

وأعتقد ان نقطة البدء لهذا التصور هى ما سيتم من ارتباط طبيعى بين [illegible]وريات الصلافية وهى روسيا واوكرانيا وروسيا [illegible]يضاء والاجناس الاوروبية الاخرى مثل مولدافيا وارمينيا وجورجيا مع اوروبا بدرجات متفاوتة بحكم [illegible] والدين والمصالح الاقتصادية ، وهو الوضع الذى لن يسمح بانضمام جمهوريات وسط آسيا الى البيت الاوروبى . ولعل وضع تركيا المعلق بين اوروبا وآسيا وعدم قبولها فى المجموعة الاوروبية واقتصار دورها على ان تكون حلقة اتصال بين اوروبا والشرق ، يوضح ويؤكد ايضا للجمهوريات الاسيوية انها غير مقبولة من التجمع الاوروبى وان مكانها فى الشرق وبتحديد اكثر فى الشرق الاوسط . وإذا كانت جمهوريات الكومنولث قد تم قبولها كاعضاء فى مؤتمر التعاون والامن الاوروبى ، فان الهدف [illegible] يعدو ان يكون ضمانا اضافيا خاصا بالالتزام باتفاقات الحد من التسلح النووى وعدم الانتشار النووى

واحترام حدود كل جمهورية حتى لاتبدا حروب حدودية اخرى بين هذه الجمهوريات وتتكرر المأساة اليوجوسلافية على نطاق اكثر اتساعا وخطورة .

ولكن انضمام هذه الجمهوريات الى مؤتمر التعاون والامن الاوروبى لن يغير من الوضع الجيوبوليتيكى لجمهوريات وسط اسيا الاسلامية باعتبارها تقع فى منطقة الشرق الاوسط من جهة وانضمامها الى منظمة المؤتمر الاسلامى من جهة اخرى . وهذا الوضع الجديد وما ارتبط من نشاط سياسى واقتصادى متميز من جانب تركيا وايران يثير الان المخاوف العربية حول احتمالات بناء تحالفات بين دول الجوار الاقليمى العربى وورثة الاتحاد السوفيتى على حساب المصالح العربية .

ويمكن فى مجال تحديد المخاطر الاشارة الى مايلى :-

١ - ان تشكل هذه المجموعة تكتلا سياسيا واقتصاديا جديدا تحت زعامة تركيا ، ويتمشى مع هذا الاتجاه تشكيل مجموعة دول البحر الاسود التى اقترحتها تركيا ، وهى بداية على طريق قيام مجموعة اقتصادية سياسية لهذه الدول .

٣ - حصول ايران على اسلحة نووية من هذه الدول او على الاقل اعطاء دفعة قوية للبرنامج النووى الايرانى .

وليس من شك فى ان ما نلمسه من نشاط تركى وايرانى يسمح باثارة مثل هذه المخاوف خاصة وان الدور التركى - والذى تدعمه السياسة الامريكية والاوروبية - يسعى الى مواجهة اى مواقف سياسية تخل بالتوازن القائم فى الشرق الاوسط لصالح المجموعة العربية وتقويتها ولذلك فان هذا التكتل يتوافق مع ماهو مطلوب من دور تركى ويسمح بزعامة تركية اسلامية متجددة فى المنطقة لصالح الاستراتيجية الغربية .

وبالنسبة لايران ، فان السياسة التركية تقف فى مواجهة معها الآن . كما يجب ان نلاحظ ان ايران تضع فى اعتبارها ان ازدياد الصلات مع كل من جمهوريتى اذربيجان وتاجكستان - بحكم الاغلبيات الشيعية فيهما قد يؤثر على اوضاعها الداخلية بحكم الفارق الكبير فى مستوى المعيشة بين هذه الجمهوريات وايران ثم الاتجاه الوطنى فى اذربيجان بوحدة اذربيجان الايرانية معها باعتبارها الوطن الام .

على انه يخفف من المخاطر السابقة :-

١ - انه برغم الاواصر الثقافية والعرقية بين هذه الجمهوريات وايران وتركيا الا انها - وكما سبقت الاشارة - ستتوافق فى سياساتها مع سياسة موسكو بالنسبة للعلاقات مع العالم العربى من جهة ثم مالها من رغبة قوية فى ان تكون لها علاقات متميزة وخاصة مع المشرق العربى بحكم الروابط الاسلامية والثقافية على مدى القرون مع دوله .

٢ - واذا كان افتراض المخاوف وما يترتب عليها امر مطلوب ويتطلب التفكير [illegible] كيفية مواجهتها . ولاشك ان

السياسة المصرية متنبهة الى هذه المتغيرات ، ولذلك اتخذت خطوات متلاحقة بالاعتراف السياسى واقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وايفاد بعثة حكومية تضم عددا من الوزراء ورجال الاعمال لارساء اسس العلاقات مع هذه الجمهوريات بما يتمشى مع اوضاعها الجديدة .

ومن جهة اخرى فان الازهر الشريف تحرك لتقديم خمسين منحة للدراسة به تجديدا للروابط بينه وبين المؤسسات الدينية الاسلامية فى الجمهوريات الآسيوية ومسلمى القوقاز . ولكن مثل هذا التحرك السياسى والدينى لايكفى لبناء سياسة متكاملة تضع فى اعتبارها الاوضاع الجديدة فى منطقة الشرق الاوسط والتى افرزتها هذه المتغيرات . وبالتالى فانه امام السياسة المصرية والعربية اما احتمال المواجهة مع السياسة التركية والايرنية او التحرك الجاد من خلال تنسيق سياسى واقتصادى مباشر مع هذه الجمهوريات او مع تركيا . ولا يستبعد ان تكون هناك رغبة تركية فى مثل هذا التنسيق خاصة فى مجال التمويل الكبير والمطلوب لمثل هذا التجمع الاقتصادى الجديد .

خلاصة وتوصيات :

فى ضوء ما حدث من متغيرات وواقع سياسى واقتصادى جديد ، يمكن ان نصل الى [illegible] من النتائج :-

١ - ففى مجال العلاقات السياسية بين روسيا وبقية دول الكومنولث والعالم العربى ، فانه لاينتظر تغيير فى الموقف السياسى تجاه القضايا العربية وسيكون للموقف الروسى تأثيره المباشر على مواقف الجمهوريات الاخرى . وبالنظر الى مصلحة روسيا فى الابقاء على جسور الصداقة مع العالم العربى والعمل على تنميتها فانه من المتصور مواصلتها لهذه السياسة . واذا كانت العلاقات الروسية - الامريكية تتطور الى مرحلة الصداقة والتفاهم التى اتفق عليها كل من الرئيسين بوش ويلتسن ، فان ذلك لا يمنع من مواقف روسية مؤيدة للحقوق العربية وبذلك لن يختلف الموقف الروسى عن موقف المجموعة الاوروبية .

٢ - وقد يكون لهذه العلاقة الامريكية - الروسية تأثيرها على صادرات السلاح الى المنطقة ، ولكن من المؤكد ان المصلحة الاقتصادية لروسيا واوكرانيا وغيرهما من دول الكومنولث ستفرض مواصلة بيع السلاح . ولعل

الصفقة الاخيرة بين ايران واوكرانيا وما تتضمنه من مبيعات سلاح توضح استمرارية سياسة صادرات السلاح . ومع ذلك لايجب ان ينظر الى هذه الصفقة على انها نتيجة مباشرة لما حدث من متغيرات ، لان صادرات السلاح السوفيتى لايران لم تتوقف منذ انتهاء الحرب العراقية - الايرانية .

٣ - وبالنسبة للتغلغل التركى والايرانى ، فانه ليس من المصلحة المبالغة فى مخاطرة او التوقف دون تحرك ايجابى فى مواجهة هذا النشاط . واذا كانت السعودية او مصر قد تحركتا من اجل علاقات متطورة مع روسيا ودول الكومنولث وبالذات فى جمهوريات وسط آسيا الاسلامية الا ان المطلوب خطوات تحقق المصالح الوطنية المشتركة . فلم تعد تكفى الروابط الدينية او الثقافية كسبيل او حد او اساسى لاقامة العلاقات فهذه الجمهوريات تواجه مصاعب عديدة تتمثل اساسا فى انها تقيم الدولة المستقلة [illegible] ما يزيد على سبعين عاما كانت كل امورها السياسية والاقتصادية فى يد المركز . ولذلك فانه الى جانب العلاقات السياسية ، يصبح حيويا فتح ابواب التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى وتقديم الخبرات الفنية فى مجال التجارة والبنوك وادارة الاعمال واقامة الشركات المشتركة . ودراسة الامكانيات الاقتصادية لهذه الجمهوريات توضح ان لديها الكثير من الانتاج الصناعى والزراعى والمواد الاولية التى تحتاجها مصر والدول العربية .

٤ - كما انها تحتاج الى الكثير من السلع المصرية وخاصة الاستهلاكية .

والتحرك السياسى والاقتصادى على مستوى مصر او اى من الدول العربية لايجب ان يمنع من بحث كيفية التنسيق مع تركيا فى سياستها تجاه الجمهوريات الاسيوية والنظام الشرق اوسطى الجديد الذى يهدف اليه مؤتمر السلام فى الشرق الاوسط بسمح بهذا التعاون المطلوب مع تركيا وبالتالى تخرج العملية من دائرة المواجهة الى دائرة التعاون والتنسيق المشترك معها .

٥ - وتوازيا مع التحرك المصرى والعربى ، فانه من المصلحة ان تسارع الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى بفتح مكاتب لها فى هذه الجمهوريات وان تلعب المؤسسات المالية العربية والاسلامية دورها فى معاونة اقتصادياتها .□

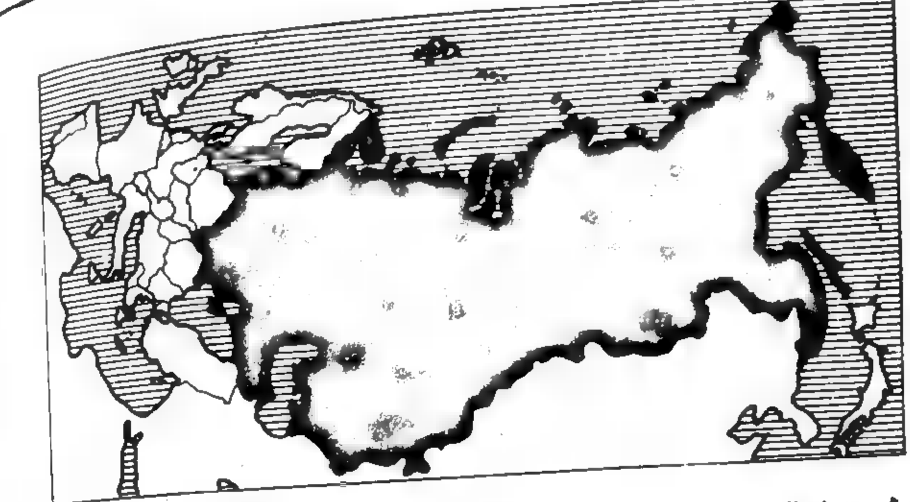

[٧] خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة

حسن قنديل

في تحديد ملامح الخريطة الجديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة ، يستحسن أن نتناول في البداية اطراف هذه العلاقات من الناحيتين في عرض سريع ثم نخرج من هذا العرض بمحاولة رسم ملامح العلاقات المستقبلية بين هذه الأطراف :

اولا الطرف الاول : ورثة الاتحاد السوفيتي :

ويمكن تقسيمهم الى اربع مجموعات :

ا ـ مجموعة دول البلطيق :

وهي جمهوريات يمكن القول بانها انفصلت عن الاتحاد السوفيتي في مرحلة سابقة على انحلال الاتحاد او اختفائه كما يحاول بعض الساخرين وصف ما انتهى اليه الاتحاد السوفيتي .

وهذه الجمهوريات سيكون توجهها الى الشمال اي الى الدول النوردية حيث ترجع اليها جذورها وتتشابك روابطها البشرية والتاريخية ، وهناك محاولة تقودها المانيا لانشاء تجمع لدول بحر البلطيق يضم هذه الجمهوريات . وبذلك يمكن ان نضيف بان توجهها سيكون شمالا وغربا ، ولانعتقد انه ستكون هناك من المصالح التجارية او الاقتصادية الخاصة ما يدفعها الى التوجه جنوبا في اتجاه الدول العربية ، اللهم الا اذا استحكمت الخلافات بينها وبين روسيا الاتحادية فامتنعت عن امدادها بالبترول والغاز وحتى في هذه الحالة فانها لن تلجأ الى استيراد ذلك من الدول العربية المنتجة للبترول قبل ان تستنفذ امكانيات الاستيراد من النرويج وهي احدى دول المجموعة النوردية ومجموعة البلطيق .

ب ـ المجموعة السلافية :

وتضم جمهوريات اعلان منسك هي روسيا الاتحادية واوكرانيا وبيلاروس .

ا ـ روسيا الاتحادية :

ويمكن تشبيه هذه الدولة العظمى بسفينة ضخمة تخوض بحارا عالية الموج بدون دفع وبدون بوصلة ، وبدون ربان ماهر ذي خبرة ، ومن زار موسكو اخيرا سيلاحظ فور تعامله مع طوائف الشعب من المسئولين في القمة ، الى عامة الشعب في القاعدة ـ سيلاحظ فقدان الجميع للوضوح في تعاملهم ـ سواء فيما بينهم او مع الاجانب ـ بل وعدم ثقتهم فيما سيأتي به الغد واحجامهم عن الالتزام بتعهداتهم السابقة التي توجيهاتمعاملاتهم التجارية والاقتصادية وذلك لعدم وضوح المستقبل لديهم ـ ولاشك ان مشاكلهم الاقتصادية قد اصبحت تحجب عنهم اية اهتمامات او متابعات لسياستهم الخارجية (خاصة مع دول العالم الثالث) وقد بدا هذا واضحا في تناولهم لمشكلة الشرق الاوسط سواء قبل مدريد او في مؤتمري مدريد وموسكو حيث ظهر للجميع ـ رغم محاولتهم الجادة احيانا الظهور الشريك الكفء ـ انهم يسيرون في ظل الولايات المتحدة .

ولاشك ان ضعف القيادات التي توالت على وزارة الخارجية السوفيتية بعد شيفرنادزه وبعدها عن امكانيات التاثير على الرئيس يلتسين الذي الذي تشغله مشاكله الداخلية عن الاهتمام بسياسة خارجية تغطي العالم كله تليق بدولة عظمى سياسيا واقتصاديا ، لاشك ان ذلك سيكون ■ اثره على تعامل روسيا الاتحادية مع الدول العربية والامل معقود الان على السفير فورونتسوف الدبلوماسي المحنك الذي استدعى اما للعمل مستشارا ليلتسين او وزيرا لخارجيته في ان يحسن استغلال واحدة من اكفأ وزارات الخارجية في العالم ان لم تكن اكفأها جميعا .

٢ ـ اوكرانيا :

وعلى قدر الحيرة الذي يعانيها مسئولو روسيا الاتحادية على قدر وضوح الرؤية التي لمسناها في مسئولي اوكرانيا فهم جادون في فصل سياستهم واقتصادياتهم عن الجارة الكبرى روسيا الاتحادية ، وواضح انهم يتميزون عليها بأنهم ليست لديهم عشرات المشاكل العرقية التي تهددهم .

صحيح ان حوالي ربع سكان اوكرانيا من الروس ، الا ان هذه الاقلية الضخمة صوتت لصالح استقلال اوكرانيا (وان كان يمكن تفسير ذلك بانه كان تصويتا لصالح اسقاط الاتحاد السوفيتي) .

وعموما فان هذه الاقلية لن تلعب دورا مضادا لاوكرانيا الا اذا ادت الخلافات بين روسيا واوكرانيا الى التهديد بنشوب حرب .

واوكرانيا دولة غنية زراعيا وصاحبة قاعدة صناعية عريضة ومن المنتظر ان تكون توجهاتها في اتجاه الغرب ، الا انها ستتجه جنوبا (ناحية العالم العربي) لتسويق منتجاتها .

٣ ـ بيلاروس :

وستكون توجهاتها ناحية الغرب اساسا

ج ـ مجموعة جمهوريات القوقاز ـ اذربيجان ـ مولدافيا :

وستكون توجهات هذه الدول ناحية الشمال اي في اتجاه روسيا الاتحادية واوكرانيا وان كانت ارمينيا ستحاول اقامة مصالح مشتركة مع تركيا ، كما ستعزز مولدافيا علاقاتها برومانيا .

ويجدر بنا ان نشير هنا الى تجمع البحر الاسود الذي بدأت محاولات تكوينه منذ عام ١٩٩٠ واعلن عن انشائه اخيرا في استانبول في ٢ / ٢ وشمل اذربيجان كدولة مؤسسة وليست مطلة وستنضم اليه اليونان كعضو منتظمة وتشيكوسلافيا ايضا ولم تطلب البانيا الانضمام اليه حتى الان .

وهذا التجمع الاقليمي يبرز بزوغ نجم تركيا كدولة محورية وربما اكثر الدول الاقليمية استفادة من تفكك الاتحاد السوفيتي .

د ـ الجمهوريات الاسلامية :

ويمكن تلخيص اهم الملامح التي تشترك فيها هذه الجمهوريات في الوقت الحالي على الوجه التالي :

١ ـ انها سعيدة بالانفصال عن المركز والدولة الام سعيدة باجراء اتصالات مباشرة مع العالم الخارجي

٢ ـ انه سيدور تنافس بين اوزبكستان صاحبة الاغلبية العددية من الاوزبك المنتشرين في معظم الجمهوريات الاخرى وبين كازاخستان صاحبة الثروات الطبيعية ومقر الاسلحة الاستراتيجية والتي يتزعمها رئيس على مستوى عال من التوجه السياسي .

٣ ـ ان مايهمها الان هو محاولة تغيير اتجاه صادراتها ووارداتها عن الشمال الغربي حيث تقع روسيا الاتحادية متناسين انها جمهوريات لاتطل على بحار مفتوحة وان تكاليف توجه تجارتها نحو الجنوب باهظ فبالنسبة لتركمانستان واذربيجان يمكن لهما الوصول الى الخليج العربي عبر ايران (يمكن لاذربيجان الوصول الى البحر الاسود غربا عبر جيورجيا) وبالنسبة لطاجكستان وكرجيرستان واوزبكستان وكازاخستان سيكون الوصول الى بحر العرب عبر افغانستان والباكستان او ربما عبر تركمنستان وايران .

ولاشك ان محاولة تسويق صادراتها في غير روسيا هي محاولة محفوفة بالصعاب نظرا لعدم وجود الطرق المناسبة وفداحة تكاليف انشاء هذه الطرق وتكاليف النقل نفسه ، هذا اذا وجدت اسواق اخرى لصادراتها وهو فرض ليس حالا

٤ ـ انها في حاجة الى استثمارات ضخمة للبدء في تصنيع المواد الخام التي تنتجها (القطن مثلا) بدلا من ارسالها الى روسيا لتصنيعها .

كما انها تحتاج رؤوس اموال ضخمة في سبيل تسهيل مواصلاتها واتصالاتها وانشاء وتدعيم بنيتها التحتية .

والملحوظ ان معظم التعاقدات التي وقعتها هذه الجمهوريات مع تركيا تركزت على الاتصالات الهاتفية .

٥ ـ حاجة هذه الجمهوريات ـ وكلها مستوى التعليم فيها مرتفع بما فيه التعليم الفني والجامعي ـ الى تدريب الكوادر على فنون الادارة الحديثة

وفي هذا تتفوق تركيا على اية منافسة من اية دولة اخرى حيث انها يمكنها تدريب هذه الكوادر ـ بعد تعودها على اللهجة التركية السائدة في تركيا ـ بدون مترجم (ربما فيما عدا طاجكستان) .

٦ ـ حاجة هذه الجمهوريات الى العودة الى جذورها الروحية اي الى الدين الاسلامي واللغة العربية القريبة له وهنا يبرز دور مصر ودور الازهر .

٧ ـ ان كل هذه الجمهوريات تحتوي على اقليات روسية

كبيرة (تكاد تعادل السكان الوطنيين فى كازاخستان) وهم يمثلون الخبرة الادارية والفنية فى المصانع ودور الحكومة ويستمرون فى لعب دور هام فى تسيير امور هذه الجمهوريات لوقت طويل .

هذا ويهمنا ان نلاحظ هنا :

أ - أن كلا من اذربيجان وتركمنستان واوزبكستان قد ووفق على انضمامها فى ٦ / ٢ الى منظمة التعاون الاقتصادى E.C.O. التى تضم تركيا وايران والباكستان ومن المنتظر ان تنضم بقية الجمهوريات الاسلامية الى هذه المنظمة .

ب - ان كل رؤساء الجمهوريات الاسلامية (فيما عدا طاجكستان) زاروا تركيا ووقعوا معها اتفاقيات تعاون ، كما أن تركيا عينت فى كل الجمهوريات الاسلامية سفراء لها فى ٧ / ٢ (سبق تعيين سفير لها فى اذربيجان من قبل) .

وبذلك تبرز تركيا مرة اخرى كمحور للجمهوريات الاسلامية ، وان كانت ايران يمكن ان تعادل هذا التفوق بعض الشىء باعتبارها معبرا لبعض هذه الجمهوريات الى البحر فضلا عن اشتراكها فى المذهب الشيعى مع اذربيجان التى ستكون بؤرة التنافس الرئيسية بينها وبين تركيا وفى الاصل العرقى مع طاجستان .

ثانيا : الطرف الثانى الدول العربية :

ويمكن تقسيم هذه الدول بالنسبة لعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتى :

١ - دول تعتمد على السلاح السوفيتى والدعم السياسى السوفيتى وهى دولة واحدة سوريا التى افلحت فى الفترة الاخيرة بسبب واثناء حرب الخليج ان تفتح الجسور والمعابر مع الولايات المتحدة والغرب ويدعم من دول اعلان دمشق الا انها لازالت تعتمد اعتماد كليا على السلاح السوفيتى وبالتالى على توجهات ايجابية للسياسة الخارجية الروسية ناحيتها .

٢ - دول ذات علاقة طيبة مع الاتحاد السوفيتى وتشمل الجزائر واليمن وليبيا والسودان

٣ - دول ذات علاقات اقتصادية واسعة مع الاتحاد السوفيتى وهى مصر التى تعتمد فى تسويق كثير من صادراتها الغير تقليدية على السوق السوفيتى وحده . [illegible] تعتمد على استيراد الانتاج الصناعى السوفيتى وبعض المواد الخام الاستراتيجية كالفحم والخشب والورق .

ومن هنا يأتى اهتمامنا الأول بخلفاء الاتحاد السوفيتى من جمهوريات الكومنولث التى تمثل بعضها مصدرا لالات ومعدات رخيصة وجيدة وقطع غيار لازمة لمصانعنا وتمثل سوقا واسعا لانتاجنا وخاصة غير المتميز منه والذى لايمكن تصريفه فى السوق الغربى ذو مستوى الجودة المرتفع

٤ - دول ذات علاقة عادية مع الاتحاد السوفيتى كموريتانيا والمغرب وتونس والكويت والسعودية والامارات الخ .

٥ - دول ذات علاقة سيئة مع الاتحاد السوفيتى مثل الصومال .

الخلاصة :

١ - سيكون اهتمام روسيا بمصر والعالم العربى فى فترة عدم الاستقرار الحالية مركزا على العلاقات الاقتصادية اكثر منه على العلاقات السياسية .

وكذلك الحال بالنسبة لاوكرانيا وذلك لحين تدعيم الاخيره اركانها كدولة وتبدأ فى تكثيف نشاطها السياسى بما يخدم مصالحها الاقتصادية .

والمعروف لنا بالتقريب ان حوالى ٨٠ ٪ من وارداتنا الصناعية ياتى من روسيا والباقى من اوكرانيا .

٢ - سيكون تركيز الجمهوريات الاسلامية على جذب الاستثمارات من دول الخليج وعلى ارسال بعض الكادرات للتدريب وبعض الطلبة للدراسة الدينية والعلمية فى مصر والسعودية وغيرهما .

٣ - ستحرص كل الجمهوريات الاسلامية على الانضمام للمؤتمر الاسلامى والاستفادة من بنك التنمية الاسلامى .

٤ - ستحرص ارمينيا على خطب ود الدول العربية لتحييدها فى الحرب الخافتة الدائرة بينها وبين اذربيجان .

اطلالة على المستقبل :

ان التاريخ الطويل لتكوين الامبراطورية الروسية التى عرفت فى السبعين عاما الماضية باسم الاتحاد السوفيتى لايمكن ان تمحوه تماما الضائقة الاقتصادية والاضطراب السياسى الذى يسود مركز هذه الامبراطورية فى الوقت الحالى .

وان التفكك الذى طرا على هذه الامبراطورية قد يدعو الى ذهننا النظرية الفلكية الشهيرة القائلة بان الكون بدأ بسبب انفجار عظيم BIG BANG طرا على مركز الكون ، وان الكون تبتعد اطرافه عن المركز (يتمدد) ولكن مصيره فى رايى) ان يعود الى الانكماش مرة ثانية ناحية المركز .

فهل ننتظر فى العشرين عاما القادمة حينما تؤهل الاخرى ثروات روسيا الاتحادية (اذا لم يطرا عليها هى الاخرى التفكك) وسياسة اقتصادية رشيدة الى عودة قوة الجذب الى المركز ليضم معظم اطراف الكومنولث مرة اخرى ، وخاصة اذا اخذنا فى الاعتبار ان عالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى (انظر التقارب الحادث بين النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وسلوفينيا وهى مكونات الامبراطورية النمساوية سابقا) . □

قسم خاص

[٨] ندوة عن جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية

(١٥ - ١٦ يناير ١٩٩٢)

د . احمد مختار الجمال

عقد معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية ندوة عن تطورات الاوضاع فى جمهوريات أسيا الوسطى يومى ١٥ و ١٦ يناير ١٩٩٢ بالنادى الدبلوماسى المصرى بالقاهرة تحت رعاية السيد عمرو موسى وزير الخارجية ، شارك فيها عدد من كبار المتخصصين والخبراء والدبلوماسيين والعسكريين واساتذة الجامعات من المعاهد والمراكز البحثية التالية : اكاديمية ناصر العسكرية العليا ومعهد البحوث العربية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة وادارة الشئون العربية بجامعة الدول العربية والمركز المصرى للدراسات العثمانية وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والهيئة العامة للتجارة الخارجية ، واشرف على الندوة السفير الدكتور ايهاب سرور مدير المعهد الدبلوماسى وراس جلساتها الدكتور صبحى عبد الحكيم والدكتور صفى الدين ابو العز واللواء عبد الستار امين عز الدين والدكتور على نجم والدكتور محمد السيد سليم والدكتور طه عبد العليم ، وشارك فيها الملحقون الدبلوماسيون بالدورة ٢٤ بالمعهد .

وقد تحدث الدكتور صفى الدين ابو العز عن الوضع الجيوبولتيكى فى المنطقة مبتدئا بالحرب الباردة فالوفاق ، ثم انتصار الولايات المتحدة وسقوط وتفكك الاتحاد السوفيتى وانتهاك جيوبولتيكيا . كما حدث للامبراطورية النمساوية المجرية من قبل .

وانه يوجد فى العالم الان اتجاه الى الوحدات الكبيرة العملاقة Political Fusion ، واتجاه آخر متناقض وهو عملية التشقق Fissioning كما فى يوغوسلافيا ، ولهذا فان الوضع الدولى يتميز بالارتباك نتيجة هذا الخلط بين الدمج والانشقاق .

وعندما تعرض الاتحاد السوفيتى للتشقق اجتمعت « الترويكا » المكونة من جمهورية روسيا الاتحادية وجمهورية روسيا البيضاء وجمهورية اوكرانيا والتى تكون المجموعة الصقلبية والتى سبق لها اعلان قيام الاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٢ ، اجتمعت هذه الترويكا ووقعت على اتفاقية « بيلوجيسكايا » فى ٨ ديسمبر ١٩٩٠ التى تضمنت ١٤ مادة ولكنها لم تحدد ملامح الكومنولث ، وظهرت ثلاثة تكتلات : التكتل السلافى وتكتل الجمهوريات الاسلامية الخمس وتكتل جمهوريات القوقاز اما مولدافيا فتبدو اشبه بالزائدة الدودية والقريب التصاقا برومانيا منها الى الاتحاد السوفيتى ويتكون كومنولث الدول المستقلة من ١١ جمهورية باستثناء جمهوريات البلطيق .

وبالنسبة للجمهوريات الاسلامية فهى تمثل حالة من عدم التوازن بين بعضها والبعض الأخر ، وعندما نتحدث عن الجمهوريات الاسلامية الخمس فى وسط اسيا فاننا نقصدها بدون اوزبكستان (١٥٧ الف ميلر مربع و ١٩,٩ مليون نسمة) ، وهى جمهورية اسلامية ولكن تدخل فى اقليم القوقاز . اما جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية فتقع جنوب سيبيريا منحصرة بين سهول سيبيريا الواسعة

(١) تاكيدا لهذه الفكرة عقد رئيس الوزراء التركى سليمان ديميريل مباحثات رسمية فى واشنطون فى ١١ / ٢ / ١٩٩٢ مع الرئيس الامريكى جورج بوش ، وتناولت المباحثات الدور [illegible] يمكن ان تقوم به تركيا بحيث تكون نموذجا للجمهوريات الاسلامية فى اسيا الوسطى باتباع النموذج العلمانى والتجارة الحرة . (الاهرام ١٢ / ٢ / ١٩٩٢)

وبين نطاق الجبال المستعرض الذى يتوسط القارة الاسيوية ، وتتمثل فى اكثر اقاليم اسيا قارية وبعدا عن المؤثرات البحرية والمحيطية . وهى نموذج للجمهوريات الحبيسة فى الداخل وحتى الانهار والمجارى المائية فانها تنصرف الى الداخل ولا تصب فى محيطات او بحار ، فهى لا تستمتع باية منافذ على الاطلاق ، وتميزها سهول من الحشائش الممتدة ومناطق اكثر جفافا فى الجنوب ونطاق جبلى فى الهامش الجنوبى من الاقليم ، ونقطن هذه الجمهوريات اغلبية مسلمة تصل الى ٨٠٪ (منهم ٩٠٪ سنة و ١٠٪ شيعة) .

وقد ادت هيمنة الاتحاد السوفيتى على هذه المنطقة الى احداث تحول خطير فيها ، وتجسدت ملامح هذه الغزوة السوفيتية الروسية الصقلية فى انها تمثل نوعا من الاستعمار الاستيطانى بانتقال افواج عديدة من الروس اليها للاقامة الدائمة ويبلغ عدد الروس فى هذه الجمهوريات خمس العدد الاجمالى للسكان .

وتحدث عن الروابط المتعددة التى تربط هذه الجمهوريات بالصين وتركيا وايران ودول الخليج العربى ، فقال ان الصين ربما تحاول ملء الفراغ ، وهناك احتمالات لان تنجذب هذه الجمهوريات فى هذا الاتجاه بسبب الروابط الشيوعية السابقة . ولكن هناك رابطة اخرى وهى رابطة الجنس والعرق فهناك مجموعة تنتمى الى عرق مغولى او تتارى وتشترك مع تركيا وبعض المناطق فى هذا المجال . واللغة السائدة هى اللغة التركية او لغة قريبة منها ، فهل تستطيع تركيا ان تغذى هذه الرابطة وتنميها ؟ وبالرغم من وجود رابطة الاسلام كدين ، الا ان هذه الجمهوريات وتركيا تعلن انها علمانية .

اما ايران فلها دور هام ، ولكن مما يحول دون وصول ايران الى مبتغاها انها تدين بالمذهب الشيعى (الاثنى عشرية) بينما هناك فى هذه الجمهوريات السنة والشيعة الاسماعيلية وهم على خلاف جذرى وان كانوا يتلاقون فى كثير من النقاط .

وبالنسبة لدول الخليج النفطية بزعامة المملكة العربية السعودية فانها يمكن ان تنافس فى هذا المجال ، ولكن البعد الجغرافى مع دول الخليج يعتبر عقبة يمكن التغلب عليها .

ولما كانت هذه الجمهوريات ليس لها منافذ على البحر ولا يمكن ان تصل اليه الا عن طريق روسيا او الصين او تركيا ، فان هذا قد يحول بينها وبين التكتل ، ولهذا فهناك احتمال ان تتفتت الى دويلات صغيرة تتناحر فيما بينها بانقلابات عسكرية . ولكن من الواضح انه ليس من مصلحة الولايات المتحدة ان تترك هذه الجمهوريات تتناحر لانها ستكون فى هذه الحالة تحت سيطرة روسيا بشكل واقعى . ولهذا فهناك احتمال تشجيع الرابطة العرقية مع تركيا ، او تشجيع الهوية الاسلامية من خلال السعودية ودول الخليج العربى ، ومن المحتمل ان ترجح الولايات المتحدة اعتبارا من الاثنين .(1)

وتوصل الدكتور صفى الدين ابو العز الى احتمالين تستطيع مصر ان تؤدى دورها من خلالهما : الاحتمال الاول يتمثل فى ان الرابطة العرقية بين تركيا والجمهوريات ستؤدى الى نوع من الاتحاد السياسى مع تركيا وتكون صلاتنا بها من خلال تدعيم علاقاتنا بتركيا . والاحتمال الثانى من خلال السعودية ودول الخليج ، ويمكن ان تكون الولايات المتحدة وراء هذه العملية . وهذا الارتباط لن يكون سياسيا لعدم وجود اتصال جغرافى ولكن سيكون اقتصاديا بمعونات تقدم الى هذه الدول . وسيكون دور مصر تقديم معونات ثقافية لتدعيم الهوية الاسلامية .

وتحدث اللواء احمد فخر فقال ان الهدف من هذا [illegible] ان نجيب على هذا السؤال : كيف يمكن أن يكون لمصر دور اذا كانت هناك مصلحة لمصر .. واثار سيادته موضوع علاقات المياه الجديدة ، فمصر لديها خبرة طويلة فى المياه ويمكن ان تقدم مصر رايا فى عمليات تقسيم المياه لهذه الجمهوريات ولما كان الاسلام مرتبط باللغة العربية فان مصر يمكن ان تلعب دورا فى نشر اللغة العربية لفهم الدين ، ويمكن ايضا تقديم خبراتنا [illegible] البترول واكتشافه ، والولايات المتحدة ستلعب دورا رئيسيا وتتحرك بالشركات المتعددة الجنسيات لمحاولة اكتشاف مزيد من البترول فى هذه الجمهوريات ، ويمكن لمصر ان يكون لها دور مؤثر فى هذا المجال . وتتجه هذه الجمهوريات الى اصدار عملات خاصة بها والتخلص من الروبل ، ويمكن لمصر مساعدتها فى هذا المجال . ويمكن لرجال الاعمال المصريين انشاء بنوك مشتركة ، واكد اللواء احمد فخر ان مصر لديها الكثير الذى يمكن ان يساعد فى حل مشاكل هذه الجمهوريات وعلينا ان نفكر باساليب غير تقليدية

وتحدث الدكتور مصطفى علوى عن تاثير التغيرات العسكرية على الاوضاع العسكرية وذلك من خلال نظرة جيو سياسية ، ويمكن على التركيبة الاثنية للقوات المسلحة ، مؤكدا ان مصلحة هذه الجمهوريات ان تكون على علاقة وثيقة مع الكومنولث الجديد .

وتناول البعد الدولى فقال ان من المسموح به ان تلعب تركيا دورا اكثر اهمية فهى عضو فى حلف الاطلنطى وترتبط مع الولايات المتحدة واوروبا الغربية برباط التحالف الوثيق عسكريا ، وجمهوريات اسيا الوسطى تتنافس على العلاقات الودية مع الولايات المتحدة واوربا الغربية (التى تمثل القوى المحركة للعلاقات الدولية) فهذه الجمهوريات لها مصلحة فى التعامل مع القطب الاوحد .

وبالنسبة للدول الاخرى المجاورة فهناك احتمال ان تمد الصين نفوذها ، ولكن ما هو موقف الهند وهى هامة عسكريا وديموجرافيا ، وكذلك اليابان ودول الاسيان . وكذلك التكتل الاسلامى بين الجمهوريات وبين تركيا وايران وباكستان (علما بان منظمة التعاون الاقتصادى لاتزال تعمل) وافغانستان .

ثم دار نقاش حول مفهوم الشرق الاوسط الجديد وهل تعتبر هذه الجمهوريات من الشرق الاوسط ام اسيا ، وضرورة دعوة رؤساء الجمهوريات الاسلامية الست الى الاحتفالات الدينية فى مصر مثل الاسراء والمعراج وايفاد بعثات رجال اعمال الى هناك .

وتحدث الدكتور حرب فقال ان الوضع السياسى لهذه المنطقة تحدد عندما دعا رئيس تركيا رؤساء الجمهوريات الست الى انقرة وكلهم يتكلمون التركية واتفقوا على مسائل مثل اقامة « كومنولث اسلامى » بين هذه الدول التى اختارت مسارها الايديولوجى وهى العلمانية ، أى ان المسالة حسمت بهذا اللقاء وقال ان الولايات المتحدة حريصة على تكتل هذه الدول فى كومنولث .

وتحدث الدكتور صبحى عبد الحكيم فقال انه يقبل السيناريوهات التى طرحت فى الندوة وان اكثرها احتمالا هو التفكك ، لان هذه الجمهوريات ليست خمس كيانات ولكنها اثنى عشر كيانا ، اما السيناريو الاخر الذى قدمه الدكتور مصطفى علوى وهو الحرص على الابقاء على كومنولث الدول المستقلة فان الذى سيحدد العلاقة بين المركز (موسكو) وهذه الجمهوريات هو النجاح فى معالجة المشكلة الاقتصادية ، ذلك ان ملء الارفف بالسلع الاساسية هو الذى سيحدد استمرار هذه الرابطة ، فالسياسة يهددها الاقتصاد .

وقال ان الولايات المتحدة الان فى ظل الاغراق الجماهيرى [illegible] التصدى للمشكلات الاجتماعية وسوء الخدمات فى داخلها ، لذا هناك احتمالا بان تتحول الولايات المتحدة الى العزلة كما كانت [illegible] مرحلة ما ، وخاصة انه لم تعد هناك على الصعيد العالمى اخطار خارجية تهددها . وكذلك فان الكومنولث الجديد قد ينكفىء على المشكلات الداخلية اى ان الولايات المتحدة وما تبقى من الاتحاد السوفيتى قد يجنحان الى العزلة ، وخاصة ان هناك قضايا لم تحل بعد مثل قضية اربعة ملايين جندى سوفيتى وكذلك قضية السلاح النووى .

واكد الدكتور صبحى عبد الحكيم ان التوجه الجغرافى للمنطقة التى نحن بصددها هو توجه شرق اوسطى اكثر منه روسى او سوفيتى . فالتوجه نحو الشمال كان اصطناعيا مفروضا اما التوجه الجغرافى الحقيقى فهو توجه نحو الجنوب وشعوب الشرق الاوسط ، فالمنطقة يمكن اعتبارها جزءا من منطقة الشرق الاوسط الى ان تتسع حدود الشرق الاوسط .

ويشكل المسلمون فى الاتحاد السوفيتى ككل ٥٥ مليون نسمة تقريبا حسب الاحصاءات ، ولكن المسلمين اكثر من هذا العدد لان كثيرا من المسلمين كانت ظروفهم لاتسمح بالافصاح عن انهم مسلمون

ولهذا فان المدخل اللغوى والدينى اليهم هام للغاية . والازهر الشريف يتمتع بمكانة رفيعة بين هؤلاء المسلمين . والمسلمون فى الاتحاد السوفيتى يعيشون فى هذه الجمهوريات الاسلامية وخارجها ايضا ، فروسيا الاتحادية مثلا تضم جمهوريات تتمتع بالحكم الذاتى واغلبية سكانها من المسلمين . وكذلك هناك اقليات غير مسلمة تعيش فى هذه الجمهوريات الاسلامية .

وتركيبة السكان فى كازاخستان يحكمها اعتبار هو انها اكثر الجمهوريات التى تعرضت لغزو سكانى واستيطانى ، وقد استبدلت الرعى بالزراعة ، ثم قامت صناعات بها وخلقت فرص عمل ، وتم توطين عديد من الناس فى هذه الجمهورية من غير اهلها الاصليين (الكازاك) الذين يشكلون فقط ٣٦٪ من السكان والباقى من الروس والاوكرانيين والتتار . ولهذا فان كازاخستان مختلفة والاسلام فيها مختلف عن بقية الجمهوريات الاخرى . اما قرقيزيا فهناك ٥٢٪ من مجموعة سكانها من القرغيز و ٢٢٪ من الروس والباقى اوكرانيون وتتار . وفى اذربيجان ٨٣٪ من الاذربيجانيين والباقى من الروس والارمن . وفى طاجستان ٦٢٪ من الطاجيك والباقى اوزباك وروس وفى اوزباكستان ٧١٪ من الاوزباك والباقى [illegible] وتتار وكازاك وطاجيك ومعظم السكان مسلمين من الشيعة بالرغم من انها بعيدة عن ايران وقريبة من تركيا .

فليس كل سكان هذه الجمهوريات ينتمون الى القوميات الاصلية فقد حدث تحرك سكانى من روسيا حتى يمكن تغيير معالم التركيبة السكانية وحتى لا تكون هناك سيادة للاسلام او لقومية واحدة - والجمهورية الوحيدة التى تنتمى الى المذهب الشيعى هى اوزباكستان

ومن المهم التاكيد على اللغة اكثر من العرق ، لاننا قلما نجد نقاوة سلالية فاللغة هى التى تعبر عن العرق فى هذه الجمهوريات الاسلامية ، كما ان اللغة هى المعيار الذى نحدد به العالم العربى وليس العرق ، فلم تعد الصفات الجسمانية هى المعول ، اذ يصعب تقصى الأصل العرقى .

وقد ظلت هذه الجمهوريات تتجه طوال السبعين عاما الى الشمال وتعطى ظهرها للجنوب خصوصا فى عصر الستار الحديدى . وستكون الغلبة الان للعلاقات الثقافية اى اللغة والدين معا .

ودار نقاش عن مصير الكومنولث وانه لم يتحدد بعد ، ومازال الاتحاد السوفيتى سابقا يغلى من الداخل وان يتقرر مصيره فى وقت قريب ، وسيشهد صراعات فى السنوات القادمة . اما مصير الجمهوريات الست فلا يجب ان نقرر شيئا بشأنه قبل ان نتعرف على مصير الكومنولث الحالى .

كما حدثت مناقشة عن بعض الاصطلاحات القديمة وكيف اصبحت تبتعد عن المعنى الأصلى لها مثل مصطلحات العرق والمذهب . فالعرق ليس معناه التبعية لأصل تركى او اورالى ، فقد اصبح فى عالمنا المعاصر نوع من الائتلاف العرقى ، وايران تجمع على ارضها اعراق كثيرة لكنها مؤتلفة وتكون القومية الايرانية ، وهذه الجمهوريات كان لها وضع خاص تاريخى وتكونت لها اصول وحضارات لابد ان نتعرف عليها قبل ان نسأل الى من ستنتمى ان اللغة التركية قد تبدو اللغة الظاهرة ، وان هناك لغات ثقافية اخرى داخل هذه الجمهوريات ، وايران نفسها كانت لغة حكامها اللغة التركية واذربيجان تتحدث التركية وقريبة من تركيا ولكنها فى نظر الايرانيين تعتبر جزءا لايتجزأ من ايران . وبالفعل فتحت ايران حدودها على اذربيجان لغير ضابط ، لان ايران تتعامل من خلال الحق والواجب « المفروض عليها وليس من منظور المصلحة ، فهى تستخدم وسيلتين احدهما دينية والاخرى عرقية .

-٤٩١-

وتحدث الاستاذ فهمى هويدى فقال ان معلوماتنا عن هذه المناطق محدودة ، وكل الاطراف ظلت تنشط فى هذه المناطق ، وهناك علماء تخرجوا من الازهر الشريف ، والان الجيل الموجود لا علاقة له بنا ، فمفتى كازاخستان متخرج من ليبيا ومفتى اوزبكستان متخرج من دمشق . ولم يتم حسم مسألة عدد السكان المسلمين فى الجمهوريات الست فالبنك الدولى يقول انهم يبلغون ٥٧ مليون نسمة والولايات المتحدة تقول من ٦٠ الى ٧٠ مليون نسمة وهناك ١٣ جمهورية ذات اغلبية اسلامية ، والعدد يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ مليون ، فنحن نتحدث عن خريطة تتحرك باستمرار .

وقد تقدمت الجمهوريات الاسلامية للانضمام الى الكومنولث الجديد ولكن روسيا رفضت ولهذا بدأت تحدث رابطة بين الجمهوريات الاسلامية ، ونحن بعيدون عن هذه الاشياء . وقد تم افتتاح مركز اعلامى مصرى فى اذربيجان واغلبية سكانها من الشيعة بينما اوزبكستان كل سكانها المسلمين من السنة ولم نقم فيها مركزا اعلاميا مصريا .

هناك حديث عن دور مصر ، ولابد ان نصارح انفسنا هل هناك مشروع مصرى ورؤية لها هدف ثقافى سياسى ام اننا نريد ملء خانة قبل ان نتحدث عن امكانيات اقتصادية وثقافية علينا ان نحدد ماذا نريد وهل ما نفعل يخدم تصورا ثقافيا . فالازهر الشريف قيمة اذا لم نوظف يتحول الى مزار سياحى . لقد كان هناك معهد للبحوث وكانت هناك مؤسسات تعكس مشروعا ، فهل لدينا مشروع . ان الكل يشتغل الان على هذه الجمهوريات واسرائيل اقامت خط طيران بين اذربيجان وتل ابيب ، وعلينا ان نحدد ماذا نريد .

وقال الدكتور صوفى ابو طالب ان لمصر دورا اقتصاديا وثقافيا ، فهل مصر مستعدة لاداء هذا الدور الثقافى وهذا الدور الاقتصادى - ان الدور الثقافى ينطلق من ان مصر دولة اسلامية بها الازهر الشريف ، ولا يمكن لمصر منه فكاكا مهما ادعت من عدم توفر موارد مالية كافية ، فيجب ان نقوم به حتى وان لم يكن له مقابل مادى او سياسى عاجل

اما الدور الاقتصادى فان مصر فى إنتاجها الصناعى والزراعى لاتصل الى جودة الانتاج الغربى . وكان المجال الوحيد لصادراتنا هو الاتحاد السوفيتى ودول اوربا الشرقية .

والخلاصة ان الاوضاع السياسية مع هذه الجمهوريات امر مستبعد وبالنسبة للأوضاع الثقافية فعلينا دور يجب ان نقوم به ، اما الاوضاع الاقتصادية فتحتاج الى دراسة والتبادل التجارى كان يتم عن طريق مؤسسات حكومية ، فهل هذا هو الاسلوب المناسب فى ظل التحرير الاقتصادى ام لابد ان يتم عن طريق القطاع الخاص .

وقالت الدكتورة ماجدة مخلوف ان عدد المسلمين فى الجمهوريات السوفيتية حسب الاحصاءات السوفيتية والغربية يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ مليون نسمه ، وهذا الرقم اقل كثيرا من الواقع ، فالاحصاءات التى تقدمها تركيا تركز على ان عدد المسلمين يصل الى ٧٥ مليون نسمة .

ان رفض روسيا الاتحادية ان ينضم التتار الى الكومنولث هو نوع من الثار التاريخى فقد وصل التتار فى مرحلة الى موسكو وحكموها ، ولهذا فان الروس يحاولون الان ان يحصروهم فى اطار الاقليمية . وبالنسبة للاجناس العرقية فى الجمهوريات فان البيانات تشير الى ان اعدادهم اصبحت الاقلية فى بلادهم وذلك نتيجة لسياسة التهجير الاجبارى التى اتبعها الروس لاضعاف الوجود القومى .

وبالنسبة للشكل الذى يمكن ان يتم به نوع من التعاون بين مصر وهذه الجمهوريات فان الشعور الاسلامى الذى يحمله المسلمون هناك قد يحتاج الى تعريفهم بالعبادات والتكاليف ومصر انسب الدول الاسلامية للقيام بهذا الدور لوجود الازهر الشريف وقدمه على المسلمين فى هذه المناطق ، وتشوقهم الى تعلم اللغة العربية واقترحت الدكتورة ماجدة مخلوف تقديم المنح الدراسية وارسال الدعاة .

وتحدث الدكتور طه عبد العليم عن ظروف استقلال هذه

الجمهوريات ، فهي لم تستقل في اطار نظام ديموقراطي او وطني ، ولم يأت استقلالها نتيجة نزعة للاستقلال عن المركز.

ولم يكن محاولة منها للخروج من اطار امبراطوري ، بل العكس فقد كانت هذه الجمهوريات اكثر تشبثا بالمركز وحاولت فقط تحسين شروط العلاقة مع المركز. ان روسيا لم تعرف ظاهرة الاستعمار الخارجي فيما وراء البحار ولكنها مثل الولايات المتحدة كان استعمارها داخليا عبر الامتداد الاقليمي ، وكانت العلاقة اشبه بالعلاقة الأبوية التي تقوم على انتزاع الجزية والاتاوة مع تقديم الدعم ايضا.

وتحدث الدكتور احمد شوقي الحفني فقال ان اعلان استقلال هذه الجمهوريات حدث دون تخطيط فلم تكن هناك دراسة ، واتخذت اجراءات عملية قبل تخطيط متكامل لكيف يكون عليه الوضع فقد كان الاتحاد السوفيتي كتلة واحدة ودولة موحدة وله قيادة مركزية . وقد تشابكت اوضاع كثيرة ، وهناك تساؤلات هل روسيا وريث للغرم والمكاسب.

وقال ان العلاقات السياسية الحالية لاتستند الى واقع اقتصادي وامني وعسكري ولا واقع علاقات دولية . ومن المفارقات ان التهديد في ظل الاتحاد السوفيتي السابق كان اقل مما هو موجود حاليا . كانت هناك ترسانة خطيرة ولكن مسيطر عليها ، وكانت هناك قيادة قادرة على وجود نوع من العلاقات مع الطرف الاخر والان - ولو ان السيطرة موجودة ، الا ان المتابع لها يجد تخوفات سواء داخل الاتحاد السوفيتي او خارجه نتيجة الاسلحة النووية فهي تخضع لتصرفات وادراكات بشر معرضون للخطأ وخاصة في فترات التفكك.

واضاف الدكتور احمد شوقي الحفني ان البيئة الصناعية في الاتحاد السوفيتي تحتاج الى منظور اقتصادي شامل.

وقال ان الفرصة ضعيفة امام الدور الثقافي المصري واكد ان الادمغة التي تحمل الافكار النووية اخطر من السلاح النووي ، وتحدث عن منظمة العالم الاسلامي فقال انها آلية كان يمكن استخدامها ، ولكن هذه المنظمة آلية ضعيفة ولاتصلح . كما اكد ان تفتيت هذه الجمهوريات غير مسموح به الا بعد حل المشكلة النووية ، لان هذه الجمهوريات اذا تفتت وتناحرت فانها قد تستخدم اسلحتها التكتيكية كما قد يحدث اشعال نووي.

وتحدث الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن فقال ان الجمهوريات الاسلامية هي جزء لايتجزأ من منطقة كونت في السابق خلال تاريخ عميق ، وان شعوب هذه المنطقة استطاعت ان تكون لنفسها شخصية تاريخية ، والحكم السوفيتي لم يكن سوى فترة من الفترات . وهذه الشعوب تشترك مع الشعب الاري (الامبراطورية الفارسية) في خصائص مشتركة . وفي المنطقة قامت الحضارة على مثلث : الانسان والبيئة والدين وهذا جعل للمنطقة شخصية متميزة ولها مرتكزات خمسة هي نظرية التفويض الالهي ، الاثنينية : اي تجاذب بين قوتين عملاقتين ، يمكن ان تحل كثيرا من المتناقضات ، والاغتراب : اذ يحكم هذه الشعوب الاحساس بالاغتراب ليس الاغتراب المادي ولكنه الاغتراب الروحي وهو مظهر التصوف الذي يضفي على حضارات هذه الشعوب صورة انعكست فيها مرتكز الاغتراب . والمرتكز الرابع : مرتكز التصالح مع التاريخ ، فشعوب [redacted] لاتخاصم تاريخها ابدا ، فما تقدمه للبشرية من حضارة عطاء مستمر ، وعندما تنتكس او تنحدر أو تضعف فانها تلجأ الى عمليات تعويضية تبرر بها هذه الفترات وتفلسف هذا الضعف

والمرتكز الخامس : نظرية الامل ، تحكمها هذه الفكرة عبر المذاهب وتتمثل في وجود مخلص او مبعوث لكي يمنح هذه الشعوب الفرصة لتخرج من بعض ارتباكها ، ويقودها الى تحقيق الامة العالمية . فالمهدى المنتظر نظرية سادت فكر هذه الشعوب سنية وشيعية.

والان عندما نطرح التجربة الايرانية : ما الوسائل التي تقدمها ايران لكي يكون لها دور كبير بين شعوب هذه المنطقة ان ايران تستخدم وسيلتين :

الوسيلة الدينية والوسيلة العرقية . فالوسيلة الدينية تتبع ايران تحت اسم الاسلام بوحي من المذهب الشيعي ، وهي لا تقول كلمة تشيع او شيعة ولكن تتحدث عن الاسلام ، وتبشر بالنظام الكامل للاسلام بقيادة المهدى المنتظر.

اما الوسيلة العرقية وهي الوسيلة الثانية التي تستخدمها ايران ، والعرق في مفهوم الايرانيين لا يمثل المعنى الخالص لهذا المفهوم ، فقد توصلت ايران الى نظرية العرق المؤتلف بين اعراق مختلفة ، بحث تنضم اليه شعوب هذه المنطقة ، كما ان ايران تعرض نظام ولاية الفقيه ، وهو نظام اقرب الى تصور هذه الشعوب.

وقد فتحت ايران الحدود بينها وبين هذه الجمهوريات من جانب واحد دون وضع اى معوقات والان هل سيمكن التعامل مع هذه الشخصية المركبة ؟ ان الدراسة العلمية لشخصية هذه الشعوب هي السبيل الوحيد للتعامل معها ، لتحقق لمصر مركزا رائدا في هذه المنطقة . والمسألة لاتتوقف عند النواحي المادية لمصر من النظام المنطقة ولابد ان يكون لها سياسة واضحة.

هذا المجتمع قام على اساس اقتصاد اوامر ، تعويض لنظام القديم وعدم قيام نظام سوق بالاضافة الى مشاكل هذه الجمهوريات . ان اقاليم الحكم الذاتي يدل على ان الاتحاد السوفيتي مبني على تفاوت [illegible] توزيع السلطة السياسية . وبالنسبة للدفاع والاقتصاد لا يمكن انفصال الجمهوريات عن بعضها ، فانفصال اقتصاد كل جمهورية على حدة يؤدي الى انهياره ، لهذا جمهوريات ستكون محكومة بهذه الروابط وهناك جمهوريات لم تحسم فيها قضية الصراع على السلطة . وبالرغم من ان البعض اعلنوا انهم ديموقراطيون ، إلا ان نفس النخبة الحاكمة مستمرة.

لهذا فان هذه الجمهوريات ستبقى لفترة بحيث يكون توجهها الى روسيا وليس العالم الاسلامي ومن الممكن ان تنشب حرب اهلية ، ومن الممكن ان تقبل روسيا نوعا من الاستقلال ، النسبي وليس الحقيقي . والرئيس يلتسين يدرك ان الغرب لن يتصدى له ، فالديموقراطية في روسيا هي شيء مؤقت.

وهناك تناقضات ثلاثة لن تحل :

- تناقض بين الجمهوريات والمركز (الجيش الاتحادي - الكومنولث الموحد - الجهاز البيروقراطي).
- الصراع بين الجمهوريات لعدم تطابق حساباتها.
- اسباب الانهيار والمكاسب والخسائر ويجب اخذها في الاعتبار وهذه الجمهورية توجهها الاساسي نحو الغرب ، ولهذا فهي تنظر الى تركيا كبداية للغرب.

وتحدث السفير محمود قاسم [illegible]ساءل كيف تنظر هذه الجمهوريات و[illegible] تستفيد من محاولات الاخرين التقرب اليها ، ان هذه [illegible] منطقة استراتيجية هامة ستحسب على الشرق الاوسط وستنضم اليه . وبعد زوال الحكم الشيوعي بزغ الاسلام وظهر احتمال قيام الحدود مصطنعة مع كل من الصين وايران وظهر الاصوليين على النسق الايراني.

كيف تستفيد هذه الجمهوريات من ايران ومن افغانستان ، علما بان المجاهدين الافغان في حربهم مع الاتحاد السوفيتي استعانوا مسلمين من جمهوريات اسيا الوسطى.

وبالنسبة لنظام الاقتصاد الحر الجاري العمل به في دولة اسلامية مجاورة هي باكستان وما يحدث في تركيا ودول الخليج العربي للوصول الى نقاط ارتكاز . فان الامر يبدو وكأن هناك ادوارا ملموسة فباكستان تصلح لاقامة علاقات تجارية والسعودية تصلح للقرآن والحجاج والحصول على اموال لترميم المساجد . والسعودية لا تسعى فقط الى النفوذ الديني ولكن ايضا الى النفوذ السياسي باستخدام النفوذ الديني وقد نجحت في توثيق علاقاتها مع المسلمين في الجمهوريات لتطويق النفوذ الشيعي . وقد بدأ تأثير السعودية في التوجهات الوهابية في الجمهوريات الخمس ، بينما الثورة الايرانية في حالة من

الحدود الايرانية.

وتمثل الخطورة الآن في ان تنفجر مشكلة بحث ثقافي جديد ، اذا لم يتم [illegible]رك الموقف بمساعدات خارجية تكون بؤر صراع من كل نوع للبحث عن الهوية الثقافية.

اما عن دور مصر فقال ان هذا الدور سيكون ذا طبيعة ثقافية ودينية ودبلوماسية وتجارية ، وان يزيد عن هذا . والدور الثقافي سيعتمد على الازهر الشريف والبعثات اما الدور التجاري فيمكن استئناف العلاقات التي كانت قائمة مع الاتحاد السوفيتي اما الابعاد الاخرى المتصورة فهي مكملة او ثانوية في ظل الظروف القائمة حاليا.

وتحدث الدكتور محمد الدبيكي فقال انه زار هذه الجمهوريات مؤخرا ، وان مساحة كازاخستان تبلغ مساحة اوربا وفيها ما بين ٢٥ و٣٠٪ [illegible] الرؤوس النووية ، وهي المكان الذي كان الاتحاد السوفيتي يعتمد عليه للتعامل مع الصين والمحيط الهندي نوويا . وقال انه اعد ورقة استبيان لمعرفة العادات والمؤثرات ونوعية التجارة ، وانه لاحظ ان ايران قدمت منحا لاقامة مساجد وتعليم الاسلام ، كما قدموا منحا للدراسة في ايران ، وان تركيا فعلت الشيء نفسه ، كما تحرك الاسرائيليون واقام اليهود من اوكرانيا وروسيا واذربيجان شركات في الجمهورية الاسلامية لانهم يعلمون ان التجارة ستصبح حرة ومع دول متقدمة.

وقال انهم لم ينسوا الاسلام ولكن الاسلام تاريخ بالنسبة لهم ، ولهذا كانت كل اسرة تحرص على ان يتعلم احد اعضائها شيئا عن الاسلام حتى لا تمحى الصلة مع الاسلام . وان مصر يجب ان يكون لها دور مساو لثقلها ووزنها في العالم الاسلامي وذلك من خلال برنامج مدروس وهم متشوقون لتعليم اللغة العربية والمصحف اعز هدية يتقبلونها . كما قال ان النواحي الاقتصادية هامة جدا والمجالات مفتوحة للتعاون الاقتصادي بلا حدود.

وفي اليوم التالي للندوة تحدث اللواء عبدالستار امين عز الدين فقال ان ما طرح من الناحيتين الجغرافية والتاريخية يمثل قاعدة انطلاق للفكر الاستراتيجي الذي يتناول المستقبل اساسا . اننا نعيش في فترة هلامية نظرا لسرعة التغييرات فعالميا انتهت الحرب الباردة بتفكك حلف وارسو والاتحاد السوفيتي وقيام المانيا الموحدة وبروز الولايات المتحدة بعد حرب الخليج وادارتها للصراع في الاتحاد السوفيتي ومن المنتظر ان تتوحد اوربا لتضم اوربا الشرقية والدول الاوربية للاتحاد السوفيتي والمقصود منه ان يضم المانيا الموحدة وروسيا الاتحادية وان يجمعهما البيت الاوربي الكبير من الاطلنطي الى الاورال تطويرا لحلف الاطلنطي . فالاتجاه هو الابقاء على الاطلنطي اي على العلاقة الاوربية الامريكية ، وعلى هذه القوة ان تطور نفسها رأسيا ، ولا تنظر الى اية توسعات افقية ، وان يترك المجال للولايات المتحدة في باقي اجزاء العالم مثل مسرح الباسفيك والشرق الاوسط وجنوب شرق اسيا.

وتساءل اللواء عبدالستار امين عزالدين اين الشرق الاوسط واين مصر من كل هذا ان مصر جزء من العالم العربي ونحن نكمل بعضنا البعض ، وعملنا مع العالم العربي يكون في اطار الشرق الاوسط الذي يضم دولا عربية وغير عربية . والعامل الاقتصادي هو العامل المحرك لكافة القوى . فالقوى العسكرية والايديولوجية تخدم العامل الاقتصادي ، ونتيجة لانتهاء الحرب الباردة تتجه الدول الكبرى لنزع الاسلحة النووية ، وهي اسلحة تكفي لتدمير العالم ٥٥ مرة فكيف التخلص منها.

وتحدث اللواء احمد فخر فقال ان هذه الندوة تفتح شهيتنا حتى نزيد معلوماتنا عن المنطقة ، ونحن نعتبر هذه الندوة منطلقا لنصل الى توافق في الرأى حول ما سوف يحدث بالنسبة للمتغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي وتأثيرها على الاوضاع العسكرية لقد كان هناك شبه اجماع على ان الكومنولث لن يستمر ، وان العامل الاقتصادي هو العامل الحاسم ، ولكن من الواضح ان الاوضاع العسكرية ستكون عنصرا حاسما ايضا.

وفي اطار الازمات كانت هذه المنطقة معدة ، فهناك ٣٢ قاعدة مدرعة وحشد ميكانيكية تسمح باستخدام الف طائرة العمل في اتجاه منطقة الخليج . ومنذ الحرب العراقية الايرانية كان لهذه الجمهوريات دور بالنسبة لاظهار القوة في الخليج.

وقال اللواء احمد فخر ان هناك نظامين مستخدمين في عملية السماح باستخدام القوات الاستراتيجية . فرئيس الجمهورية ووزير الخارجية يضغطان على زرين [illegible] وقت واحد لفتح النظام . ورئيس الجمهورية ووزير الدفاع ورئيس الاركان يستخدمون بصمات صوت وبصمات اصبع ، وبغير هذا لا تنطلق الصواريخ.

النقطة الاخيرة ان جورباتشوف غير العقائد العسكرية السوفيتية وتبنى استراتيجية الكفاية المعقولة ، وهي دفاعية وليست هجومية ، وادى ذلك الى خفض القوات المسلحة والى ايقاف مصانع عسكرية والى غياب الدور السياسي العسكري.

وتحدث الدكتور مصطفى علوى سيف فقال ان الانعكاسات الامنية ستتحدد على اساس عاملين :

١ - ما ينبع الاستقلال من عمل سياسي داخل هذه الجمهوريات.
٢ - شبكة العلاقات التي ستنشأ بين هذه الجمهوريات والعالم الخارجي.

وتتطلب عملية بناء الدولة ثلاثية الابعاد اعادة تشكيل مؤسسات وخلق مؤسسات جديدة ومجابهة التخلف ومحاولة بناء تنمية اقتصادية اجتماعية وما يتعلق بالامن الوطني لكل هذه الجمهوريات . وتوجد ديناميات تؤثر على عملية بناء المؤسسات والتنمية.

واهم الديناميات انبعاث الروح القومية والروح الاسلامية بعد فترة من الكبت والقمع فقد ادى زوال الشيوعية الى تزايد قوة دفع ورغبة في تحقيق التنمية من اليات السوق ، كما ولد معارضة ترغب في اصلاحات سياسية حقيقية . والانظمة الحاكمة في هذه الجمهوريات لها رؤية في الانفتاح السياسي والاقتصادي يتحدد بالضرورة في قيود بالعامل الاثنى وتعدد التكوينات الاجتماعية . وهناك قيود سوف تفرضها هذه الانظمة وقد تؤدي الى افساد لعوامل الاستقرار الداخلي والى تعدد التنظيمات السياسية في الداخل.

واضاف الدكتور مصطفى علوى سيف بان انشغال هذه الجمهوريات بالتنمية وتشكيل المؤسسات السياسية سيؤدي بها الى ان تكون موضعا للصراع والتنافس اكثر منها طرفا فاعلا في المستقبل المنظور في السنوات العشر القادمة . وتتحدد شبكة العلاقات على ضوء تصورات هذه الجمهوريات والاثار الناتجة عن زوال الاتحاد السوفيتي . وهناك مستويات : ١ - علاقاتها مع الدول اعضاء الكومنولث . ٢ - الدول الاسيوية الهامة مثل تركيا وايران وباكستان وافغانستان . ٣ - التعامل مع منظمة المؤتمر الاسلامي (النظام الدولي الفرعي الاسلامي) . ٤ - المستوى العربي . ٥ - الشرق الاوسط . ٦ - قمة النظام الدولي العام الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة . والحركة على هذه المستويات المختلفة لا يلغى احدها الاخر.

ومن الملاحظ ان الجمهوريات الاسلامية حريصة على ان تحتفظ بعلاقات قوية مع الكومنولث الجديد نتيجة للتشابكات الامنية ووجود اقليات روسية في الجمهوريات الاسلامية وكانت هذه الجمهوريات اخر الجمهوريات الخمسة عشر التي انفصلت . وقد انتهت المفاوضات بين دول اعضاء الكومنولث الى صيغة ادت الى : ١ - وضع الحقيبة النووية في يد يلتسين ٢ - اشتراط عدم استخدام الاسلحة النووية الا بموافقة الدول النووية الاخرى . ٣ - التشاور مع دول الكومنولث الاخرى.

وبالنسبة لكازاخستان فان الاسلحة النووية بها موجهة الى الصين وهي تمثل قوة صاعدة الاسمية ، ولهذا لم تركز مسألة تدميرها في المستقبل ، على عكس ما سيحدث في اوكرانيا او

بيلاروسيا .

وفي الدائرة الاسيوية تبرز تركيا ، فهناك امتداد عرقي واضح وكبير وامتداد لغوي وعلمانية ، كما ان تركيا مرتبطة بالغرب ولهذا اهمية ، ومن هنا نتصور توثق العلاقة بين الجمهوريات وتركيا في المستقبل المنظور .

والسؤال هو هل يتصور ان تنسق تركيا وايران معا في التعامل مع هذه الجمهوريات . إن احتمالات التنسيق محدودة لان هناك تنافسا بينهما فيما يتعلق بمنطقة الخليج وما وراءها . كما ان احتمالات قيام تحالف كومنولث اسلامي مبالغ فيها . كما انه بالنسبة لقضية الاسلحة النووية وامكانية انتقالها الى دول اسلامية اخرى مسالة معقدة جدا وليست بهذه البساطة . فالدول الاسلامية تفتقر الى بنية اساسية علمية ، كما ان كثيرا من الدول الاسلامية المحيطة ليس في سياستها إنتاج سلاح نووي .

وبالنسبة لافغانستان لم تعد لها نفس الاهمية ، واصبحت من اكبر زراع الافيون ، وباكستان ضعفت اهميتها ، والهند فقدت اكبر سند استراتيجي في الاتحاد السوفيتي . وكل هذا يقوي الصين . ومن المتصور ان توجد ثلاثة انظمة دولية هي :

١ ـ الباسفيك : اليابان والنمور ـ الصين ٢ ـ الاسيان ـ الهند .

٣ ـ قيام تحالف سياسي هش في العالم الثالث من الدول المحيطة بالجمهوريات الاسلامية .

أما المستوى الاسلامي وانضمام الجمهوريات الى منظمة المؤتمر الاسلامي ، فان هذه المنظمة ستبقى منظمة اقليمية هشة فضفاضة وليس تحالفا استراتيجيا على اسس متينة .

وعلى مصر ان تزيل التناقض بين النظام العربي والنظام الشرق اوسطي . ويجب ان نسأل انفسنا هل من المصلحة ان تنسق مع تركيا وايران . قد تكون لتركيا جاذبية فهي ليست على خلاف مع دول الخليج مثل ايران . كما ان تركيا لها علاقات مع القطب الاوحد في عالم اليوم . واذا تم تسوية الصراع العربي الاسرائيلي فقد يحدث تنافس بين تركيا واسرائيل في الهلال الخصيب . ولتركيا اطماع اقليمية في شمال العراق . واذا سمح لتركيا بالحركة الحرة مع هذه الجمهوريات فيمكن ان تتحول الى قوة اقليمية مسيطرة ، وهذا ليس في صالح مصر . والافضل التنسيق بين مصر والسعودية ودول الخليج .

وتحدث السفير صلاح بسيوني فقال ان هذه الندوة من ناحية التوقيت والموضوع لها اهمية كبيرة في الوقت الحاضر . وقال ان ما سبق تناوله هو نظرة جديدة الى هذه الجمهوريات وتناولها باعتبارها جزء من منطقة الشرق الاوسط واذا سرنا في هذا الاتجاه قد نكون قد بدأنا بداية سليمة . والقضية الآن هي الاستراتيجية الامنية ، وهل في التعامل مع هذه الجمهوريات ما يضيف الى امن هذه المنطقة ، وهل من الممكن في غمار البحث عن النظام الامني الجديد في منطقة الشرق الاوسط ، وهل من المصلحة ان نتعامل معها كجزء من النظام الامني الجديد عربيا وشرق اوسطيا .

ان الاوضاع الحالية في منطقة الشرق الاوسط ليس فيها ما يضمن التوازن الاستراتيجي بين القوى العربية والقوى الشرق الاوسطية غير العربية مثل تركيا وايران . وبالتالي فان انضمام هذه الجمهوريات الى اي نظام امني جديد قد يحقق التوازن عند النظر الى الاستراتيجية الامنية . ويترتب على هذا امر اخر هو مستقبل التعاون الاقليمي في [illegible] .

وتحدث الاستاذ محمد سيد احمد فقال اننا بصدد اشكالية تتمثل في ان الدول العظمى مكونات اساسية او تحديات : التحدي الايديولوجي والتحدي العسكري ، ويزول التحدي الايديولوجي ولكن يبقى التحدي العسكري ولكن الصعوبة في ان الايديولوجية الجديدة تترتب عليها التجزئة بين العرقيات والاديان ، بينما النظام العسكري [illegible] يحتمل التجزئة . فنحن بصدد تناقض . والسؤال الحقيقي هو الى اي حد يمكن ضبط هذا .

ثم طرح ثلاثة ابعاد الاول : هل يمكن الضبط ، والبعد الثاني الى اي حد تنعكس هذه الاشكالية على مشكلة نزع السلاح ، والبعد الثالث : نظرا للتسلل الى الاسلحة في مواقع اخرى من العالم ، الى اي حد ستكون هناك مبارات لمحاولة الاستفادة من هذا الاختلال في سبيل الحصول على الاسلحة .

وقال اللواء عبدالستار امين عز الدين ان موضوع الاسلحة النووية في الشرق الاوسط من وجهة نظر مصر هي اننا ضد تسليح نووي في الشرق الاوسط .. والسلاح النووي باهظ التكاليف والتسابق النووي هو الذي اضعف الاقتصاد الامريكي ، [illegible] استعداد الدخول في تسابق نووي .

وردا على سؤال الملحق الدبلوماسي عمرو رشدي عن الغرب في وضع الفصل لعلم القوى النووية مقسمة على ١٥ ، ام انه اكبر ، قال اللواء احمد فخر ، ان التوازن الاستراتيجي ليس عسكريا او نوويا فقط ، وان ما حدث في الاتحاد السوفيتي في مصلحة التوازن الاستراتيجي العالمي . فهناك ١٥ عضوا جديدا في الامم المتحدة ، وقد يحدث تشكيل جديد في مجلس الامن . وعلى مستوى التوازن العسكري مازالت القدرة النووية موجودة ، والنقل هو في كيفية استخدامها . لقد اختفى حلف وارسو ، وحلف الاطلنطي يعدل الآن من دوره .

واضاف اللواء احمد فخر ان هناك تكاملا في الصناعة العسكرية السوفيتية فجهاز الرادار مثلا يصنع في اوكرانيا ، والدبابة تصنع في منسك . والناس تجري الآن وراء التسليح الامريكي والشك في ان يستطيع السلاح السوفيتي منافسة السلاح الامريكي . والجيوش العربية تأثرت فالجيش السوري سلاحه من الاتحاد السوفيتي وهو يلجأ الآن الى كوريا الشمالية والصين .

وردا على سؤالين للملحقين الدبلوماسيين سامح النابلسي وياسر هاشم قال اللواء احمد فخر ان صنع القنبلة النووية الاستراتيجية يحتاج الى تكنولوجيا وخامات وعقول ومعدات لا يمكن تصنيعها . وقد خصص الكونجرس الامريكي ٤١٥ مليون دولار لعدم تسرب العلماء السوفيت . واسرائيل هي الوحيدة التي لديها احتكار نووي في المنطقة ، وادخال جمهوريات اخرى مثل كازاخستان ، واذا افترضنا ان ايران وسوريا تسرب اليها علماء نوويون فان اسرائيل بالتالي لن تتنازل عن القنبلة النووية .

وقال الدكتور مصطفى علوي سيف ان ادخال كازاخستان (في التوازن النووي في الشرق الاوسط) امر صعب التصور ولابد ان نعرف ما هو تصورها ، ومن المرجح انها ستظل معتمدة لحرصها على علاقات وثيقة مع الغرب . [illegible] الولايات المتحدة فانها تركز على ان وجود سلاح رادع [illegible] اسرائيل يمثل عنصر استقرار . وبالنسبة لاقتراح بتحسين الانضمام الى حلف الاطلنطي فان هذا يثير مشكلة النطاق الجغرافي للحلف ، لانه [illegible] هذه الحالة سيغطي منطقة واسعة جدا ، ولا يوجد حلف يقوم على اساس تغطية منطقة ضخمة جدا لان هذا يؤدي الى خلخلته .

واضاف ان هناك اشكالية وهي ان الايديولوجيات السابقة انتهت . وبالنسبة للاسلحة فاما ان يتم تخفيض القوة العسكرية او اقتسامها ، كما حدث في اسطول البحر الاسود . والمشكلات الاقتصادية يمكن ان تدفع الى إعادة صياغة القوة العسكرية . وخلال خمس سنوات يمكن ان تكون الاوضاع مختلفة عما هي عليه الآن .

وتحدث الاستاذ فوزي الزفزاف عن دور الازهر الشريف في مجال نشر الثقافة الاسلامية والعربية ، فقال إن المبعوثين الموجودين حاليا في العالم والائمة والدعاة الذين سيحمل الازهر الشريف مسؤوليتهم تبلغ جملتهم ٨٠٤ مدرسا واماما وداعية موزعين على ٣١ دولة في افريقيا و١٤ دولة في اسيا وخمس دول في اوربا بخلاف من في الولايات المتحدة واستراليا . كما ان معاهد الازهر الشريف بالقاهرة تستقبل ابناء المسلمين من كل مكان في العالم سواء على منح او على

نفقتهم الخاصة ، وهناك اكثر من ٣٠٠٠ طالب يدرسون على منح من الشريف ، فضلا عن انشاء معاهد ازهرية يشرف عليها الازهر كما يشرف على الامتحانات ويصدر الشهادات ، وكذلك امداد مجموعات من المصاحف والكتب الدراسية للمعاهد في الخارج . وعن دور الازهر بالنسبة لهذه الجمهوريات موضوع الندوة قال ان هذه الجمهوريات اضافت مجتمعا اسلاميا جديدا الى المجتمعات القائمة ، ولدينا هناك مجتمع اسلامي اضيف الى المجتمعات الاسلامية .

واضاف الاستاذ فوزي الزفزاف ان الفراغ الذي تعاني منه المجتمعات الاسلامية الآن يستدعي تحركا سريعا لسد هذا الفراغ ، وهذا لو كان التحرك جماعيا .

وتحدث الدكتور محمد السيد سليم عن الاسلام والقومية فقال ان القومية تعد مرادفة للاسلام ففي هذه الجمهوريات توحد بين مفهوم القومية والاسلام . والاحصاءات السكانية السوفيتية لم تكن تسأل عن الدين ، ولكن يمكن معرفة المسلمين من انتماءاتهم القومية . وآخر تعداد سكاني اجري عام ١٩٧٩ يشير الى ان عدد المسلمين ٤٢,٧ مليون ولكن هذا العدد يقدر حاليا بـ ٥٨ مليون نسمة .

وفي هذه المنطقة توجد صحوة اسلامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وكانت تأخذ اشكالها ولها نتائج مختلفة عن نتائج الصحوة الاسلامية في العالم العربي . فهناك علاقة بين الاسلام والقومية ، ولهذه المنطقة قومية متميزة نتيجة تفاعل ثلاثة عوامل : التركيز الجغرافي ـ الوزن السكاني ـ الانتماء للاسلام . والجمهوريات الاسلامية الست لها حدود معروفة ، وتبلور احساس شعوبها بأن لهم اطارا سياسيا متميزا ، فهم ليسوا مشتتين جغرافيا وادى هذا الى تنامي الاحساس بالقومية . وهم ليسوا مفككين داخل الدولة ، ولديهم ارتفاع معدلات النمو السكاني ، وشعور بالهوية القومية المتميزة . ووحدة الانتماء للاسلام يوفر لهم نسقا من الاعتقادات والقيم يحترمها كل انسان منهم حتى وان لم يمارس الشعائر .

وقال ان الترويس (او الاستيطان الروسي) رغم وجوده في الجمهوريات الاسلامية الا ان معدلاته فيها اقل المعدلات . فمعدل الترويس بين المسلمين تصل الى ٠,١٤٪ بينما يصل الى ٣٪ لدى الجمهوريات الاخرى ، ويرجع هذا الى عامل الاسلام الذي يوفر حياة ثقافية ويبلور شخصية متميزة

وتحدث الدكتور محمد الساكت فقال ان الرئيس الراحل انور السادات دعا عام ١٩٨٠ الى جامعة الشعوب الاسلامية العربية لتكون جامعة شعبية بين مختلف البلاد الاسلامية . فقد كان هناك تصور للاهتمام المصري لرسالة الاسلام والمسلمين ، ولم تكن مسالة عابرة ولكن لها اصولها التاريخية . ومن الطبيعي ان تهتم الدول العربية بما يجري في هذه الجمهوريات . وهناك ١٣ دولة عربية بما فيها مصر موجودة في غرب اسيا . وقال ان هناك اهتماما طبيعيا بين الدول العربية لهذه المجموعة الاسلامية ولهذا التيار التاريخي والثقافي والديني .

وتحدث الدكتور علي نجم عن المدخل الاقتصادي فقال ان لكل جمهوريا من هذه الجمهوريات ميزة نسبية ، ولابد من اعادة تشكيل العلاقات ، وما يسمى كومنولث الدول المستقلة لا يعني شيئا من الناحية السياسية ، فلا يمكن التعامل معه وحده . وتطرق الى الحديث عن كازاخستان فقال انها غنية بالثروات الطبيعية ولديها احتياطي كبير من الفحم ، وتم استخراج البترول عام ١٩١١ ولديها اكبر احتياطي عالمي للكروم ويستخرج منها الرصاص والزنك والنيكل ، والقوم بصناعة المعادن غير التقليدية وقال ان قرغيزيا تتمتع بثروات طبيعية ايضا ، كما يتم استخراج البترول والفحم والزئبق ، ومعظم اراضيها جبال بالزراعة .

واضاف الدكتور علي نجم ان مصر لها علاقات تجارية طويلة مع هذه الجمهوريات وقد زادت وتركزت بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وعندما فرض الحصار الاقتصادي على مصر لجأت مصر الى عقد اتفاقات مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي ، واصبحت علاقاتنا التجارية معها ضخمة وقوية . فالعلاقات الاقتصادية هي الاساس والمنفعة المتبادلة هامة جدا . ومصر وما يحدث فيها يمكن ان يكون نموذجا يصلح للتطبيق .

وتحدث السفير صلاح بسيوني فقال ان النظرة المستقبلية والمتغيرات حددت وضعا جديدا بالنسبة لهذه المنطقة من العالم ، وان الانفصال سيحدد منطقتين بالدولة السوفيتية القديمة ، والمجموعة الاخرى لن ينظر اليها الغرب الا من خلال الامن . وقال ان الامور عادت الى ما كانت عليه قبل ان تمتد الامبراطورية الروسية لتحتل كافة هذه المناطق التي لها تاريخ شرق اوسطي واسلامي عميق . فقد دخل الاسلام هذه الجمهوريات منذ القرن الاول الهجري ، ومنذ ذلك التاريخ وهي ملتزمة بالاسلام ومدافعة عنه ، ولا يمكن ان تتجاهل هذا القدر الكبير من الثقافة الاسلامية . وهذه الجمهوريات قاومت الثورة البلشفية احدى عشر عاما . واكد ان شعوب هذه الجمهوريات تنتمي فعلا الى منطقتنا ولها اتصال حضاري وديني عميق معنا ، وهي الآن تعود الى المنطقة الام ، ونحن الآن شرق اوسط جديد بتحديد جديد ، ولا يمكن ان نضع هذه الجمهوريات في موقع اقل من ايران وتركيا .

وتحدث الدكتور محمد الديكي فقال ان بعض البنوك الالمانية فتحت فروعا لها في موسكو وكييف وفي كازاخستان . ولابد ان تسرع البنوك المصرية لعمل شكل من اشكال الوجود في هذه الجمهوريات ، فنحن محتاجون الى التجارة ولكن المشكلة هي طريقة التمويل والدفع . وقال ان الاتراك والايرانيين يتبادلون سلعا من خلال الحدود المشتركة ، ونحن ليس لنا حدود مشتركة كما نفعل مع ليبيا . ولهذا فان وجود شكل مصرفي اصبح ضرورة عاجلة وملحة .. واكد انهم في هذه الجمهوريات يرحبون بالمصريين بشكل غير عادي ، ولابد ان يتوج ذلك عمل اقتصادي لان المصالح هي التي تؤكد العلاقات .

وتحدث السفير محمود قاسم موضحا ان ما قيل بدأ من منظور ان هذه الجمهوريات حدث بها تغيير على اساس ديني وانها ستصبح دولا دينية . ولكن كان هناك عاملين هما سبب التغيير : العامل الاول الحرية والديمقراطية التي كانوا يفتقدونهما والعامل الثاني هو [illegible] المشكلة الاقتصادية التي ادت الى هذا التفكك .

وبالنسبة لمصر يمكن ان تلعب دورا دبلوماسيا وتجاريا وثقافيا ودينيا . وانه يجب التفاهم مع تركيا والسعودية وايران حتى يمكن ان تركب هذه الموجة وبدون هذا نكون كمن يحرث في البحر .

وتحدث الدكتور علي نجم فقال ان مصر من اوائل من فكرت في بنوك مشتركة ، وقد ضم وفد الدكتور كمال الجنزوري ممثلين لثلاثة بنوك مصرية . ولكن فتح بنك ليس سهلا ، فالبنك يشتغل بالودائع ويحتاج الى دراسة . اما بالنسبة للتبادل السلعي فهناك تبادل منذ ١٩٥٦ ، ويصل الامر الى توقيع ٤٧ اتفاقية تجارية ودفع ، وكان هذا هو الحل الوحيد للتغلب على الحصار الاقتصادي . وقد نما التبادل التجاري ، وبالرغم من ان المستوى التكنولوجي كان اقل من الغرب الا انه كان هناك قبول من الطرفين ، وكانت المعارض المصرية في موسكو واوكرانيا تلقى قبولا .

واختتم الندوة السفير الدكتور ايهاب سرور فقال ان الندوة اوجدت بين الاقتصاد والسياسة باشتراك هذا المستوى من الخبرات المصرية ، كما انها جمعت بين كبار المفكرين ومن النشء من شباب الدبلوماسيين وبينهما الجيل الوسط ، وان هذا التواصل في الفكر والبحث العلمي والاجتهاد امر يدعو الى التفاؤل ، وان احد اهداف المعهد الدبلوماسي استضافة العلماء بما يخدم صانعي القرار ، وبحيث يكون المعهد بوتقة للافكار المختلفة التي تتلاقى وتتصارع قبل ان تتبلور وتكون ذات قيمة عملية لصانعي القرار الذين هم في حاجة الى مثل هذه الندوات الجادة حيث يتم اختيار الموضوعات الساخنة وتطرح النظرة المستقبلية والفكر الاستراتيجي .

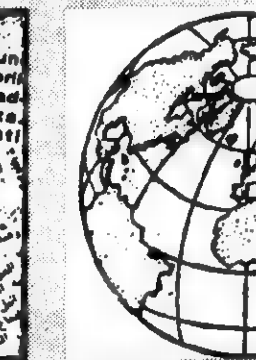

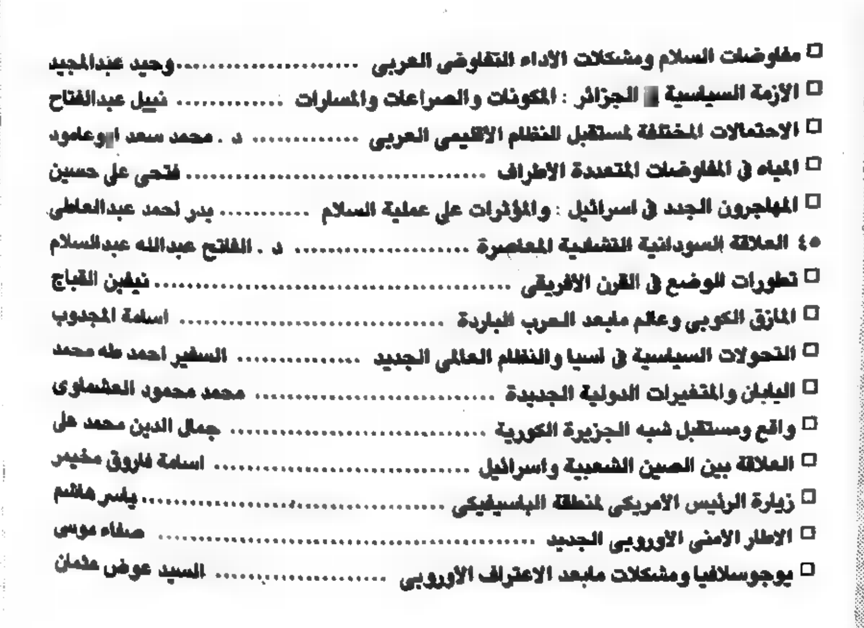

مفاوضات السلام ومشكلات الأداء التفاوضي العربي

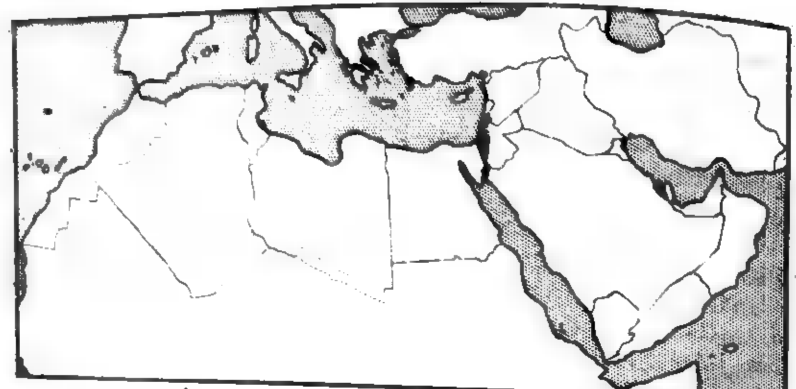

وحيد عبدالمجيد

على مدى نحو خمسة أشهر ، منذ إنعقاد مؤتمر مدريد للسلام في آخر أكتوبر ١٩٩١ ، كشفت أربع جولات من المفاوضات الثنائية مدى عمق الخلافات بين إسرائيل والاطراف العربية المشاركة في هذه المفاوضات (سوريا ـ لبنان ـ الفلسطينيين) . كما تأثرت عملية الاعداد للمفاوضات المتعددة حول القضايا الاقليمية بهذه الخلافات .

وقد تباينت التقويمات الخاصة بتطور المفاوضات خلال هذه الفترة وفقا لاختلاف موقع كل طرف منها . وبرغم ان الاعتقاد العربي الشائع بكونها لم تحقق اى تقدم للامام يظل صحيحا ، فلا يمكن التغاضي عن أهمية الانتقال الذى تم ببطء من الاستغراق في قضايا وموضوعات إجرائية الى الدخول في المسائل الجوهرية . وقد تباين مدى هذا الانتقال في اللجان الثنائية الثلاث ، حيث كانت اللجنة الاسرائيلية ـ الأردنية الفلسطينية بمساريها اللذين اتفق عليهما بعد خلاف حاد هي التي شهدت أعلى مستوى لهذا الانتقال ، بالمقارنة مع اللجنتين الأخريين (الاسرائيلية ـ السورية ، والاسرائيلية ـ اللبنانية) .

ويقدم هذا التقرير خلاصة مركزة لاعمال تلك اللجان التي بدأت في مدريد وإنتقلت الى واشنطن ، وللمؤتمر التنظيمي الخاص بالمفاوضات المتعددة الذى إنعقد بموسكو ، ثم يقوم أداء مختلف الأطراف مركزا بصفة خاصة على مظاهر الضعف في أداء المفاوضين العرب .

أولا : المفاوضات الثنائية :

إنعقدت أربع جولات من هذه المفاوضات خلال الفترة الماضية . فكانت الاولى فور إنتهاء اعمال المرحلة الاولى لعملية السلام ممثلة في المؤتمر الموسع بمدريد ، وذلك في آخر ايام اكتوبر وأول ايام نوفمبر ١٩٩١ . وغلب الطابع الاجرائي على هذه الجولة التي تركزت في بحث مكان وموعد الجولة الثانية .. وظهر خلاف بين الموقف الاسرائيلي الذى سعى الى إجراء المفاوضات في منطقة الشرق الأوسط ، وبين الموقف العربي العام الذى فضل إستمرارها في مدريد او نقلها إلى واشنطن . وبإنتهاء الجولة الاولى دون إتفاق في هذا المجال ، تدخلت الولايات المتحدة بالدعوة إلى عقد الجولة الثانية بواشنطن في ٤ ديسمبر ، مع تقديم افكار تمثل إطارا لجدول اعمال مقترح . وتضمنت خطابات الدعوة لهذه الجولة أن تقدم إسرائيل والأردن والفلسطينيون تصورات للمرحلة الانتقالية المتعلقة بإقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة

والقطاع ، محبذة تأجيل القضايا التى تثير خلافات واسعة مثل السيادة والسيطرة على الاراضى والمياه الى مرحلة تالية . كما إقترحت التركيز على بحث حل ملائم لمشكلة هضبة الجولان بدءا بمناقشة صفقة تنسحب إسرائيل بمقتضاها من أراض سورية مقابل معاهدة سلام . وصيغ هذا الاقتراح بأسلوب إفتراضى ، فلم يتخذ موقفا محددا بشأن ما إذا كان على إسرائيل أن تتخلى عن كل الجولان ، أو اين يجب أن ترسم الحدود السورية ـ الاسرائيلية . وبالنسبة لموضوع لبنان ، إقترحت الولايات المتحدة أن تسلم « ميليشيا جيش لبنان الجنوبى » الموالية لاسرائيل منطقة جزين الى الجيش اللبنانى الشرعى ، كنوع من الاختبار الذى يمهد لانسحاب شامل من منطقة « الحزام الامنى » التى تحتله إسرائيل فى جنوب لبنان بعمق ١٩ كم .

وقد أدى رفض الحكومة الاسرائيلية إنفراد الولايات المتحدة بقرار تحديد موعد المفاوضات الى تأجيل بدء الجولة الثانية ستة أيام . فاصرت على إنها لن تكون جاهزة للمفاوضات الا يوم ٩ ديسمبر ، الذى تحفظت عليه الأطراف العربية لكونه يعتبر الذكرى الرابعة للانتفاضة الفلسطينية ، مما أدى إلى بدء جولة المفاوضات الثانية يوم ١٠ ديسمبر . وتعرضت الجولة الثالثة أيضا للتأجيل أسبوعا بسبب مشكلة آثارتها الأطراف العربية هذه المرة عندما قررت إسرائيل ابعاد ١٢ فلسطينيا من الاراضى المحتلة . ولم تذهب الوفود العربية الى واشنطن فى الموعد المحدد للجولة الثالثة ، وهو ٦ يناير ، مما جعلها أقصر الجولات بإستثناء الجولة الأولى . فقد إستغرقت الجولة الثالثة اربعة أيام فقط (١٣ ـ ١٦/١) نتيجة إصرار اسرائيل على إنهائها فى موعدها المحدد ، على أساس أن طواقمها ظلت فى واشنطن منذ ٦ يناير . ورغم أن الجولة الرابعة إنعقدت فى موعدها المحدد وهو ٢٤ فبراير ، وإستمرت حتى ٤ مارس ، فقد ظلت الخلافات العميقة خلالها داخل مختلف اللجان ، لكن مع تطور مهم هو بدء التركيز على القضايا الجوهرية بدرجات متفاوتة من لجنة لأخرى .

وكان هذا واضحا بصفة خاصة فى اللجنة الاسرائيلية ـ الأردنية الفلسطينية التى إستغرقتها الموضوعات الاجرائية فى الجولتين الأولى والثانية . فإلى جانب قضية المكان المناسب للمفاوضات ، إنغمست الجولة الثانية فى بحث مشكلة إنقسام هذه اللجنة الى مسارين ، حيث أصر الوفد الفلسطينى بموافقة أردنية على ضرورة هذا الانقسام ، بينما حاول الوفد الاسرائيلى الحفاظ على مسار واحد للمفاوضات وأمكن التوصل إلى حل لهذه المشكلة فى بداية أعمال الجولة الثالثة . وكان مضمون هذا الحل أقرب مايكون إلى المطلب الفلسطينى . تم الاتفاق على أن تعقد اللجنة بتركيبها الثلاثى إجتماعا موسعا فى بداية كل جولة ، ثم تنقسم الى مسارين (إسرائيلى ـ فلسطينى ، وإسرائيلى ـ اردنى) ، مع إمكان عقد إجتماعات لرؤساء الوفود الثلاثة خلال الجولة .

وقد ركز الوفد الفلسطينى خلال الجولة الثالثة ـ القصيرة ـ على قضية الاستيطان فى الاراضى المحتلة ، مصرا على أنه لا مناقشة حول اى جدول أعمال حتى التوصل الى حل لهذه القضية ، التى رُبطت أيضا بموضوع إنتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين فى الضفة والقطاع . ومع ذلك منذ قدم الوفد الفلسطينى نهاية الجولة الثالثة تصورا أوليا لسلطة الحكم الذاتى ، تضمن إنشاء مجلس منتخب من ١٨٠ عضوا يشارك فى إنتخابهم جميع الفلسطينيين فى الضفة والقطاع والقدس الشرقية . ويتولى هذا المجلس ذو الطابع التشريعى انتخاب مجلس تنفيذى من ٢٠ عضوا . وركز التصور على أن الانتخابات تكون مسبوقة بإيقاف الاستيطان وإطلاق جميع المعتقلين الفلسطينيين ، ويواكبها اشراف الامم المتحدة على إنسحاب القوات الاسرائيلية الى نقاط على الحدود ويتفق عليها بين الجانبين . كما نص على إنشاء قوة فلسطينية للامن الداخلى بمساعدة الامم المتحدة ، ووضعها تحت إشراف مجلس الحكم الذاتى ، الذى يصبح صاحب السلطة على الارض ومصادر المياه .

وكان طرح هذا التصور الفلسطينى نقطة تحول رئيسية فى المفاوضات ، حيث فرض على الوفد الاسرائيلى أن يستهل الجولة الرابعة بتقديم مشروع للحكم الذاتى ، الامر الذى يؤكد قدرة المفاوض العربى على دفع المفاوضات للامام إذا تحلى بالموضوعية والعقلانية وتجنب السلوكيات الانفعالية والعاطفية . وقد تضمن المشروع الاسرائيلى ، الذى حمل عنوان « أفكار للتعايش السلمى فى المناطق خلال الفترة الانتقالية » ، التركيز على النقاط التالية :

- الاعداد لبناء الثقة بشكل تدريجى وخطوات صغيرة .
- التعامل مع السكان ، وليس مع وضع الاراضى .
- إبقاء الصلات القائمة بين إسرائيل والمناطق (الضفة والقطاع) على حالها .
- التنسيق بين إسرائيل وأجهزة الحكم الذاتى .
- إستمرار الاسرائيليين فى العيش والاستيطان بالمناطق .
- تتولى اسرائيل وحدها مسئولية الأمن بجميع جوانبه .
- تكون لاجهزة الحكم الذاتى طبيعة إدارية وظيفية .
- تفويض صلاحيات لهذه الاجهزة فى مجالات إدارة العدل (المحاكم المحلية) تعيين الموظفين الاداريين وشروط عملهم ، والزراعة ، والتعليم والثقافة ، والموازنة والضـرائب ، والصحة ، والصنـاعة ، والتجارة والسياحة ، والرعاية الاجتماعية ، والشرطة المحلية الخاصة بالشئون الجنائية ، والنقل والاتصالات المحلية ، والشئون البلدية والدينية .
- تظل إسرائيل مصدر السلطة ، وتحتفظ ببقية الصلاحيات التى لا تفوض لاجهزة الحكم الذاتى .
- لا تنطبق صلاحيات هذه الاجهزة على القوات أو المدنيين الاسرائيليين ، ولا على سكان القدس العرب .
- تبقى القوانين والأوامر الاسرائيلية المطبقة فى المناطق سارية المفعول .

وقد رد الوفد الفلسطينى على هذا المشروع ، الذى اعتبره تكريسا للاحتلال ، بمشروع مفصل يعتبر تطويرا للتصور الذى سبق تقديمه فى الجولة الثالثة . وركز هذا المشروع على النقاط التالية :

- أن الحكم الذاتى مرحلة إنتقالية لتقرير المصير ، وإطار سينفذ من خلاله القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ وأحكام القانون الدولى .
- أن نجاح المرحلة الانتقالية يتوقف على ممارسة الفلسطينيين لسلطات حكومة ذاتية حقيقية تنتقل اليها كل السلطات التى يمارسها حاليا الحكم العسكرى وإدارته المدنية .
- يكون للحكم الذاتى سلطة تشريعية لسن القوانين وتعديلاتها وإبطالها ، وسلطة تنفيذية غير خاضعة لسيطرة أجنبية ، وجهاز قضائى مستقل .
- تنسحب القوات الاسرائيلية على مراحل الى نقاط إعادة إنتشار متفق عليها ومحددة على حدود الأراضى الفلسطينية المحتلة بحلول وقت تدشين سلطة الحكومة الذاتية .
- تلتزم اسرائيل بوقف الاستيطان ، وإعادة جميع الاراضى والأملاك غير المنقولة التى إستولت عليها ، وإطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين وإعادة جميع المبعدين ، وإزالة كل القيود .
- إجراء إنتخابات حرة تحت إشراف هيئة دولية لتاسيس جمعية تشريعية من ١٨٠ عضوا .

وعلى هذا النحو يتضح الفارق الجوهرى بين المشروعين الاسرائيلى والفلسطينى اللذين يعكسان أهدافا متعارضة كليا . فالمشروع الاسرائيلى يستهدف إدخال تعديلات طفيفة على الوضع الراهن تدخل فى إطار تحسين نوعية الحياة ، بعكس الآخر الفلسطينى الذى يستهدف التمهيد للاستقلال الكامل ، بل ويحقق هذا الاستقلال فعليا خلال المرحلة الانتقالية نفسها . ولذلك فبينما يقصر الاول عن الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات اى حكم ذاتى معتدل ، يتجاوز الثانى الحد الاقصى الذى يمكن تصوره واقعيا . ومن هنا فالارجح انه ستكون ثمة فرصة فى الجولات المقبلة للتوصل الى حل وسط فى مسلحة ما بين المشروعين فالواضح أن الجولة الرابعة إنتهت عند حدود المواقف الافتتاحية التى تتسم بطرح الطرفين لمواقف الحد الأقصى ، الامر الذى يفسر أجواء التوتر التى سادتها والاتهامات والعبارات الصعبة التى تم تبادلها داخل قاعة المفاوضات وخارجها .

وقد دخلت المفاوضات الاسرائيلية الأردنية من مثل هذه الأجواء المتوترة ، وإتسمت بالهدوء والموضوعية فى مختلف الجولات ، رغم أن الخلافات لم تكن أقل عمقا . بل وإنتهت الجولة الرابعة دون إتفاق الطرفين على جدول الأعمال النهائى الذى حظى بالاهتمام الأكبر . ومع نهاية تلك الجولة ، تبلور الخلاف حول صياغة هذا الجدول باعتباره تباينا فى الأولويات .

فقد أعطى الطرف الاسرائيلى الأولوية لبحث معاهدة سلام ، وتشكيل لجان فرعية لمناقشة المسائل المطروحة ولاجراء مزيد من الاتصالات المباشرة ، وتحديد الترتيبات الأولية اللازمة لتحقيق السلام . أما الطرف الأردنى فقد أعطى الأولوية لقضية تنفيذ القرار ٢٤٢ مركزا على ارتباطه بمبدأ « ارض مقابل سلام » ، ولقضية المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة . وفى إطار هذا التباين ، ظهر أن ثمة إفتراقا واضحا فيما يتعلق بتحديد المقصود بعملية السلام : فقد ركز الوفد الأردنى على أن السلام يقتضى حل الخلافات الأساسية التى تفرق بين الطرفين ، فيما أبدى الطرف الاسرائيلى إهتماما أكبر بالجوانب الاجتماعية للسلام من لجان وإتفاقات .

وإذا كانت المفاوضات الاسرائيلية الأردنية قد إتسمت بالهدوء ، فقد تميزت المفاوضات الاسرائيلية ـ السورية بأنها الأكثر صخبا وضجيجا . وبدا أن كلا من طرفيها حريص على مخاطبة المجتمع الدولى أكثر من الحديث مع الآخر .

ولذلك كانت نموذجا « لحوار الطرشان » . فلم يتفهم الوفد الاسرائيلى كيف يتفاوض السوريون معه دون اعتراف بحق اسرائيل فى الوجود . ولذلك سعى الى طرح مسائل جانبية اعتبرها ضرورية للتقدم نحو سلام حقيقى ، طالبا من السوريين اثبات حسن نواياهم بشأنها . ومن أهم هذه المسائل اوضاع اليهود الباقية فى سوريا مدعيا أنهم محتجزون « كرهائن » من الناحية الفعلية وممنوعون من السفر ، مع ربط ذلك بالموقف السورى من حقوق الانسان ، ودور سوريا فى دعم « حزب الله » بلبنان على اساس ان هذا الحزب لايستطيع القيام بعمليات عسكرية دون مظلة سورية . كما اثار فى الجولة الرابعة قضية مقاطعة سوريا للمفاوضات المتعددة باعتباره مؤشرا على عدم رغبتها فى تحقيق سلام حقيقى . وبالمقابل اصر الوفد السورى على التزام اسرائيل بتنفيذ القرار ٢٤٢ ، وبصفة خاصة عنصر الانسحاب فيه ودار سجال طويل منذ الجولة الأولى ، حول هذا القرار ليقود فى الجولتين الثالثة والرابعة الى جدل تاريخى حول تطور الصراع والظروف التى قادت الى حرب ١٩٦٧ . وحرص الوفد الاسرائيلى على تدعيم تحليلاته بنماذج من قصاصات الصحف وتسجيل لبعض ما اذاعته الاذاعة

السورية خلال الستينيات . ورد الوفد السورى بتحليلات مقابلة لتفنيد اطروحات الوفد الاسرائيلى . وفى كل الاحوال ظلت مسألة عدم اعتراف سوريا لاسرائيل مطروحة فى مختلف الجلسات .

وكان واضحا من البداية ان المفاوضات الاسرائيلية اللبنانية لايمكن ان تجرى بمعزل عن الاخرى الاسرائيلية السورية . فقد سعى الوفد الاسرائيلى لاستثمار الوجود السورى فى لبنان لطرحه كعقبة امام حل النزاع — موضحا انه بالامكان التوصل الى تسوية اسرائيلية - لبنانية خلال ايام اذا تفاوض اللبنانيون فى استقلالية عن سوريا . وقد ادى اتهام بعض المفاوضين الاسرائيليين للبنان بالتبعية لسوريا الى اثارة ازمة خلال الجولتين الثالثة والرابعة . ورغم تراجع رئيس الطاقم المفاوض للبنان عن هذا الاتهام ، فقد ظل الموقف الاسرائيلى قائما على ان الخلاف مع لبنان قابل للحل فى فترة قصيرة اذا قبل وفده التفاوض على ترتيبات لضمان امن الحدود ، وبربط الانسحاب الاسرائيلى باخر سورى من لبنان . ولدعم هذا المنطق ، تكرر الاعلان عن انه ليس لاسرائيل اى مطالب اقليمية او متعلقة بالموارد المائية تجاه لبنان

كما تاثرت اجواء هذه المفاوضات بالغارات الاسرائيلية المتتالية على لبنان ، والتى وصلت عشية الجولة الرابعة الى تغلغل للقوات البرية . وقد اصر الوفد الاسرائيلى على ان هذه الاعمال تظل حقا مشروعا طالما استمرت عمليات الهجوم على شمال اسرائيل ، فيما امتنع الوفد اللبنانى عن التعهد بانهاء المقاومة المسلحة طالما استمر الاحتلال . ولذلك كانت هذه المفاوضات نموذجا لافتقاد نقطة البداية اللازمة للتقدم نحو تسوية ، فهل هى ايقاف اعمال المقاومة عبر الحدود والحد من الدور السورى فى لبنان ام انها انسحاب اسرائيل من الجنوب .

ومع هذا فقد شهدت الجولة الرابعة مناقشة اقتراحات محددة فقد اقترح الوفد الاسرائيلى تشكيل لجنتين فرعيتين احداهما للترتيبات الامنية ، والاخرى للشئون المدنية من تجارة وعمالة وسياحة ، بحيث يكون عملها تمهيدا لاعادة مناقشة اتفاقية ١٧ مايو ١٩٨٣ والاعداد لمعاهدة جديدة وقد رفض الوفد اللبنانى الاقتراح على اساس ان محوره معاهدة سلام منفصلة ، ومن ثم فهى غير ممكنة لان اية معاهدة ترتبط بالضرورة بامور لاتتعلق بلبنان وحده . وضرب مثالا لذلك بمصير نحو نصف مليون لاجيء فلسطينى موجودين فى لبنان .

كما اقترح الوفد الإسرائيلى ، كتطوير لفكرة لجنة الترتيبات الامنية ، ايجاد لجنة عسكرية مشتركة تجمع دوريا للعمل على ترسيخ الهدوء والاستقرار فى الجنوب بعد ضبط الوضع الامنى ووقف العمليات العسكرية ، لكى تتم المفاوضات فى اجواء بعيدة عن التوتر . ورد لبنان على هذا الاقتراح بطرح شروط اهمها :

- اعلان اسرائيل والتزامها خطيا بتنفيذ القرار ٤٢٥ .
- اعلان اسرائيل القبول بمبدأ الارض مقابل السلام ، على جميع الجبهات .
- وضع ترتيبات محددة للانسحاب من الجنوب .

ورأى الوفد اللبنانى ان القبول بلجنة كهذه قبل اقرار مبدأ الانسحاب يعنى الموافقة على المنطق الاسرائيلى القائل بأن المشكلة فى الجنوب محض امنية . وقد انتهت الجولة الرابعة فى اجواء من التوتر ، بعد تاكيد الوفد الاسرائيلى على استمرار استخدام القوة المسلحة ما لم تتوقف كل الانشطة المعادية لاسرائيل فى الجنوب ، وعلى اعتبار الوجود العسكرى السورى فى لبنان عملا عدائيا .

ثانيا : المفاوضات المتعددة :

انعقد المؤتمر التنظيمى لهذه المفاوضات بموسكو يومى ٢٨ و ٢٩ يناير ١٩٩٢ بحضور ٣٦ دولة وهيئة ، لتأخذ عملية السلام مسارين متوازيين ثنائى ومتعدد ، على اساس افتراض ان كلا منهما يمكن ان يخدم او يشجع على تقدم الاخر .

مشكلتان رئيسيتان ستنعكسان بصور مختلفة على مسيرة السلام خلال الاشهر المقبلة :

تتمثل المشكلة الاولى فى طبيعة العلاقة بين المسارين المتعدد والثنائى وقد بدات هذه المشكلة فى الظهور مبكرا ، منذ ان طرحت فكرة البحث فى القضايا الاقليمية عبر مفاوضات متعددة بعد قليل من بدء المفاوضات الثنائية فعارضت بعض الاطراف العربية التى تشارك فى المفاوضات الثنائية وخاصة سورية الفكرة ، على اساس انه لايمكن البحث فى امور تتعلق بالسلام قبل تحقيقه بدءا بانسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة .

وطالبت هذه الأطراف بتأجيل المفاوضات المتعددة الى مابعد احراز تقدم فى الثنائية . ورغم موافقة الاطراف العربية الاخرى على عدم امكان التوصل الى تعاون اقليمى فعلى مع اسرائيل قبل تحقيق تقدم فى المفاوضات الثنائية ، فقد رات حكمة معينة فى بدء المفاوضات المتعددة فى هذه الفترة المبكرة من مسيرة السلام . فهذه المفاوضات تمثل الساحة التى سيتبلور خلالها الشكل الجديد لمنطقة الشرق الاوسط فى ظل العلاقات السلمية وهى لذلك تعتبر حافزا للمفاوض الاسرائيلى على التعامل بمرونة تتيح الوصول الى هذا الشكل الجديد . كما انها ترد على مخاوفه المتعلقة بأن بعض العرب لايريدون السلام حقا مع اسرائيل ، بدليل انهم يصرون على عدم الاعتراف بها رغم كونهم يتفاوضون معها . وهذا هو فى الواقع جوهر الموقف الاسرائيلى الفعلى : ان مشكلة الاراضى المحتلة ليست القضية الرئيسية فى عملية السلام ، وانما عدم استعداد بعض العرب للقبول بعلاقات سلمية طبيعية مع اسرائيل . وهذا ماعبر عنه شامير فى خطابه امام مؤتمر مدريد . اذا اردنا ان ننفذ الى جوهر هذا الخطاب ونحينا جانبا استغراقه فى مقولات

بيولوجية وسيكولوجية » ان السلام اطار عقلى ونفسى قبل كل شيء .. هذه هى العبارة التى تلخص رؤية التيار الذى يحكم اسرائيل الان ، وربما فى المستقبل القريب . ورغم ان هذه الرؤية تقلل من اهمية قضية الاراضى المحتلة ، الا انها لايمكن ان تلغيها . لكنها تحدد الطريقة التى يمكن اتباعها للتعامل مع هذا التيار طالما اننا ارتضينا التفاوض سبيلا لحل الصراع . وهذه الطريقة فى تاكيد الاستعداد العربى لما تسميه اسرائيل « السلام الحقيقى » . ونقصد به السلام الذى لايقف عند انهاء حالة الحرب او حتى اتفاقات سلام على الورق فحسب والمفاوضات المتعددة هى الساحة التى يمكن استخدامها لتاكيد هذا الاستعداد العربى ، وبالتالى مطالبة اسرائيل بانهاء مشكلة الارض حتى يمكن الانتقال الى العلاقات الاقليمية الجديدة . فبدء هذه المفاوضات يحفز اسرائيل على الاسراع بالتوصل للاتفاقات الثنائية المتعلقة بهذه المشكلة ، حتى يمكن إبرام الاتفاقات المتعددة وليس متصورا فى هذا الاطار ان تؤدى المفاوضات المتعددة الى تاثير سلبى على الاخرى الثنائية . فهذا التخوف لامبرر له . فحتى اذا لم يكن تاثيرها ايجابيا كما نتوقع ، فلن يكون سلبيا على اى حال طالما ان ابرام الاتفاقات الاقليمية مرتبط بتقدم المفاوضات الثنائية .

كما ان المفاوضات المتعددة تحتاج بطبيعتها الى وقت طويل ، لانها تتناول قضايا شديدة التعقيد . وبعضها لاتتوافر له معايير جاهزة ومستقرة مثل قضية مراقبة التسلح والحد منه . ولذلك فان البداية المبكرة لها ضرورية نظرا للوقت الطويل الذى ستستغرقه . والملاحظ انها بدات متاخرة عن الموعد الذى كان محددا لها فى الاصل ، وهو بعد اسبوعين من بدء المفاوضات الثنائية ، اى فى حوالى منتصف نوفمبر ١٩٩١ . وبذلك تكون المفاوضات المتعددة قد بدات متاخرة عن موعدها باكثر من شهرين . وكان هناك امل فى ان يؤدى هذا التاخير الى اقناع الاطراف العربية التى تحفظت عليها بتعديل مواقفها ، لكن لم يمكن تحقيق ذلك . لكن مازالت هناك امكانية لانضمام هذه الاطراف للمفاوضات فى وقت لاحق عندما تدرك ان غيابها هو خسارة لها ، خاصة وان هذا الغياب لايؤثر بشكل جوهرى على تلك المفاوضات . فغياب سوريا يؤثر فقط على المفاوضات الخاصة بمراقبة التسلح ، اما غياب لبنان فيؤثر فحسب على المفاوضات المتعلقة بالموارد المائية .

وهناك مشكلة ثانية ستظهر فى الفترة المقبلة ، وهى طبيعة العلاقة بين المفاوضات حول كل من القضايا الاقليمية الخمس التى تم الاتفاق على تشكيل مجموعات عمل ، وهى مراقبة التسلح والامن الاقليمى ، والتنمية والتعاون الاقتصادى ، والموارد المائية ، والحفاظ على البيئة ، واللاجئون وستبدأ هذه المجموعات فى بحث القضايا الخاصة بكل منها خلال شهر مايو المقبل ، من خلال مداولات تاخذ طابع الندوات شبه الاكاديمية اكثر

من المفاوضات السياسية فى المرحلة الاولى ، حتى يتعرف كل طرف على اراء ومواقف الاطراف الاخرى . ويثير ذلك مشكلة العلاقة بين ماسيحدث من تطورات فى كل منها ، والتنسيق بينها الذى يفترض انه مهمة اللجنة التوجيهية التى تضم ممثلين لكل من امريكا وروسيا والجماعة الاوربية وكندا واليابان ومصر والاردن والسعودية وتونس واسرائيل فعلى سبيل المثال ثمة تساؤل عن كيفية التصرف فى حالة حدوث تقدم باحداها او بعضها دون البعض الاخر . فهل يمكن تصور قيام علاقات اقتصادية اقليمية جديدة ومستقرة دون الاتفاق على قضايا التسلح فى المنطقة ؟

ومن ناحية اخرى تبقى مشكلة عدم مشاركة سوريا ولبنان اللتين قاطعتا مؤتمر موسكو لاسباب « مبدئية » او الفلسطينيين الذين حاولوا تغيير صيغة تمثيلهم التى سبق الاتفاق عليها فى مؤتمر مدريد مقابل المشاركة وادى عدم امكانية الاتفاق على هذا التغيير الى عدم مشاركتهم رغم توجه وفد منهم ذى تركيب جديد يشمل فلسطينيى الخارج والقدس الشرقية الى موسكو .

ثالثا : تقويم الاداء التفاوضى :

تأثر الاداء التفاوضى العربى بعوامل عدة قللت من فاعليته ، واتاحت للمفاوضين الاسرائيليين امكانات عالية للمناورة باقل جهد . ومن اهم هذه العوامل المبالغة العربية فى التطلع الى دور امريكى جوهرى فى المفاوضات يفوق اى مدى يمكن ان يبلغه هذا الدور فى ظل المعطيات الموضوعية الراهنة . ويظل هذا التطلع مسئولا بدرجة عالية عن عدم حدوث حوار جدى بين المفاوضين العرب والاسرائيليين فى الجولات الثنائية الاربع . ومن تحول المفاوضات الى سلسلة للخطب التى تتضمن اعادة تسجيل المواقف المبدئية . فالملاحظ ان عقب كل جلسة تقريبا يعيد المفاوضون العرب التاكيد على ضرورة التدخل الامريكى للحيلولة دون انهيار عملية السلام او لكسر جمود المفاوضات .

ومشكلة هذا الاداء التفاوضى الذى يراهن على تدخل امريكى ويسعى اليه انه يحول دون بذل الجهد الضرورى للتاثير على الموقف الاسرائيلى داخل قاعات المفاوضات وخارجها . لتؤكد خبرة الاداء التفاوضى المصرى السابق مع اسرائيل على ان هذا التاثير ممكن عندما تعطى الاولوية للحوار الجدى ، ويتم السعى الى بناء الثقة تدريجيا عبر اجراءات متبادلة . وليس صحيحا باى حال ما هو شائع فى جانب من التفكير العربى الراهن من ان الولايات المتحدة هى التى فرضت الانسحاب الاسرائيلى من سيناء . فبدون النهج الذى اتبعه المفاوضون المصريون ، والذى اتجه مباشرة الى قضايا المفاوضات نفسها ، ما كان بامكان اى طرف ثالث المساعدة فى هذا المجال . كما ان طبيعة النظام السياسى الاسرائيلى الديمقراطى تتيح للمفاوضين العرب العمل للتاثير على

مسار المفاوضات من خلال التوجه الى الرأى العام عبر ممارسات تؤكد الرغبة العربية الجدية فى السلام . اما تبديد الجهد والوقت فى محاولة استحضار الامريكيين الى مائدة المفاوضات ، فهو اسلوب يحول عملية السلام الى « فصل مدرسى » يبحث بعض تلاميذه عن « ناظر المدرسة » . كما أن تعبير « الراعى » الذى يكثر المفاوضون العرب من ترديده يوهم من يحبون استخدامه بدور امريكى [illegible] وجود له فى الواقع ، لان الولايات المتحدة حددت طبيعة دورها بوضوح كاف . وكانت هذه الحدود واضحة منذ ان بدأ بيكر الاعداد لعملية السلام .

وقد كرر بيكر ومسئولون امريكيون آخرون هذه الحدود لدورهم فى عملية السلام مرارا . ووصف الرئيس بوش طبيعة الدور الامريكى بأنه (دور قوة دافعة ، وعامل مساند ، ووسيط صادق فى المفاوضات) . كما اكد واركان ادارته تكرارا انه [illegible] مجال لتدخل امريكى مباشر فى اية لجنة ثنائية ، الا اذا اتفق طرفاها على طلب هذا التدخل . ومعروف ان اسرائيل ترفض اى تدخل امريكى مباشر [illegible] المفاوضات .

ومع ذلك لا يبدو أن المفاوضين العرب قد وعوا حدود الدور الامريكى الذى يمكن التطلع اليه . [illegible] استمر تعاملهم مع هذا الدور على حاله ، رغم امكان ملاحظة تغير محدود فى اداء الوفدين الفلسطينى فى الجولة الرابعة ، والاردنى ربما منذ الجولة الثانية .

فبالنسبة للوفد الفلسطينى يمكن ملاحظة ان اداءه كان افضل نسبيا فى الجولة الرابعة بالمقارنة مع الثالثة ، التى انطوى سلوكه خلالها على حدة وتوجيه انذارات بوقف الاستيطان والا انهارت المفاوضات ، مع تاكيد عدم امكان مناقشة الحكم الذاتى قبل التوصل الى حل لمشكلة الاستيطان . لكن هذا الاصرار على اولوية موضوع الاستيطان تراجع خلال الجولة الرابعة ، من خلال تقديم مشروع الحكم الذاتى الذى سبقت الاشارة اليه . وقد أسهم عاملان فى دفع الوفد الفلسطينى الى بدء الدخول فى جوهر المفاوضات على هذا النحو ، اولهما الحاجة للرد على المشروع الذى قدمه الوفد الاسرائيلى ، واثار انزعاجا فلسطينيا واضحا . وثانيهما تاثير الموقف الامريكى تجاه ضمانات القروض التى تطلبها اسرائيل ، والاصرار على ربط الموافقة عليها بوقف أو تجميد الاستيطان ففى الوقت الذى بدأت الجولة الرابعة فى مقر الخارجية الامريكية ، كان بيكر يشرح امام لجنة المخصصات فى مجلس النواب موقف الادارة من موضوع الضمانات ، ويحدد بوضوح المطلوب من اسرائيل للحصول عليها ، ويؤكد ان « الخيار خيارها » ازاء البديلين اللذين طرحهما ، وهما إما تجميد الاستيطان بشكل كامل مقابل الحصول على ضمانات قروض بمعدل مليارى دولار فى العام لمدة خمس سنوات ، او الاستمرار فى بناء المنازل التى بدأتها مؤخرا (حوالى ٦ آلاف منزل) والحصول على ضمانات بمعدل مليار دولار فقط فى العام مع خصم تكلفة ذلك البناء من ليا[...] القروض . وقد اثار هذا الموقف الامريكى [...] الفلسطينيين ، وانعكس على ادائهم فى المفاوضات بالتخلى عن الاولوية المطلقة لموضوع الاستيطان .

ومع ذلك لم يشمل هذا التطور جوانب اخرى من الاداء التفاوضى الفلسطينى ، وبصفة خاصة ابتعاده عن السعى لحل وسط واستمراره فى المواقف الافتتاحية التى تركز فى العادة على الحد الاقصى . ويظهر ذلك من مضمون المشروع الفلسطينى للحكم الذاتى ، الذى يتعامل مع هذا الحكم باعتباره استقلالا شبه كامل ومسالة ينبغى ان تنفذ لا ان يتم التفاوض عليها ، بما يعنيه ذلك من تاكيد ان قيام دولة فلسطينية امر مفروغ منه . ومن حق المفاوض الفلسطينى بطبيعة الحال ان يسعى لتحقيق اهدافه ، لكن عليه أيضا تطوير الاساليب التى تخدم هذه الاهداف وادراك استحالة تحقيقها دفعة واحدة . فالمطلوب لتقدم المفاوضات فى مرحلتها الراهنة السعى الى حل وسط بناء بالتفاهم مع الطرف الاخر وليس (بنسف مواقفه من جذورها) كما قال احد مستشارى الوفد الفلسطينى فى وصفه للمشروع الذى قدمه هذا الوفد بانه (رد كامل على اللامشروع الاسرائيلى ينسفه من جذوره) .

ولعل هذا النزوع الى الجدية كان وراء [illegible] الامريكى لاداء الوفد الفلسطينى فى الجولة الرابعة بأنه (يهتم بالمواقف العلنية ووسائل الاعلام بدلا من التفاوض بجدية ، ويبتعد عن هدف المفاوضات المتفق عليه وهو الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتى ، ولا يحرص على احضار خبراء الى قاعة المفاوضات) . وقد كشفت الردود الفلسطينية على هذا الانتقاد عن تفاوت فى التزام الرؤية الواقعية . فكان رد فيصل الحسينى اكثرها التزاما بالواقعية : (الانتقادات جزء من العملية السياسية ، ونحن نتعامل معها على هذا الاساس) ، وتلاه رد رئيس الوفد حيدر عبدالشافى : (الانتقاد غير عادل ، فالموقف الفلسطينى اكثر تقيدا بعملية السلام من الاسرائيلى) . أما رد حنان عشراوى فكان اقلها واقعية : (هذا الانتقاد [illegible] يعكس موقف بيكر) .

أما اداء المفاوضين الاردنيين فقد بدأ الاكثر عموما تعقلا وسعيا الى حل وسط ، مما ادى الى تعرضه لعدة انتقادات عربية وشيوع اعتقاد بان الاردن مستعد لتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل قبل انسحابها من الاراضى العربية المحتلة . وقد اضطر الوفد الاردنى الى نفى ذلك صراحة . ولذلك كانت المفاوضات الاردنية الاسرائيلية هى الاقل اثارة للضجيج ، رغم استمرار الخلاف حول صياغة جدول الاعمال طوال الجولتين الثالثة والرابعة . كما يعكس خطاب المفاوضين الاردنيين هذا الحرص . فعلى سبيل المثال نجد رئيس الوفد يصف مفاوضات الجولة الثالثة بانها (كانت صادقة وبناءة ،

جرى تبادل الوفدان الآراء فى شأن جدول الاعمال الذى لم يكتمل) ، فقد مال اداء الوفدين السورى واللبنانى على العكس الى التصعيد الاعلامى المستمر ، ومواصلة توجيه الاتهامات لاسرائيل ، وتكرار التهديد بالانسحاب من المفاوضات (وخاصة الوفد السورى) ، وحث الولايات المتحدة على التدخل . كما ان مقاطعة سوريا ولبنان للمفاوضات المتعددة اضعفت مركزيهما التفاوضى امام المجتمع الدولى الذى تسعى الدولتان الى تدخله للضغط على اسرائيل ، وامام الولايات المتحدة بصفة خاصة . واتاحت هذه المقاطعة للطرف الاسرائيلى فرصة للمضى بعيدا فى ادعاءاته بأن سوريا لا تريد لعملية السلام ان تنجح ، وانها تحول دون التوصل الى تسوية ممكنة مع لبنان . وفضلا عن ذلك لم يكن الاقتراح السورى ، فى نهاية الجولة الرابعة ، بتاجيل المفاوضات الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية (٢٣ يونيو) موفقا . فقد اتاح لاسرائيل ، التى سارعت الى رفضه ، فرصة اخرى لاظهار سوريا فى صورة غير الحريص على استمرار المفاوضات .

لكن رغم وجود غير قليل من التشابه بين الاداءين السورى واللبنانى فى المفاوضات ، قد لوحظ وجود اختلاف فى اجواء هذه المفاوضات . فوفقا للمصادر الاسرائيلية ، اتسمت المفاوضات مع اللبنانيين فى معظم الاوقات وباستثناء بعض حالات التوتر ، بوجود مناخ منفتح داخل القاعة سمح بتبادل احاديث شكل طبيعى فى موضوعات المفاوضات وغيرها وقد تاثر اداء الوفد اللبنانى بالذات بأنه الوفد العربى الوحيد الذى ذهب الى المفاوضات بينما يوجد انقسام فى لبنان وداخل حكومته نفسها حول جدوى المشاركة فيها ، فضلا عن الفوضى السياسية والادارية الناجمة عن سنوات الحرب الاهلية الطويلة وكان ابرز مثال [illegible]ير هذه الفوضى هو الصعوبة التى واجهها الوفد فى اعداد ملفات التفاوض . فقد اتضح ان بعض الوثائق مفقود كليا ، ومنها اتفاقية ١٧ مايو ١٩٨٣ التى لم يمكن العثور على نسختها الرسمية . وكان من غير اليسير استكمال ملف اية قضية ، او توفير الخبراء اللازمين فى مختلف القضايا .

أما اداء الوفد الاسرائيلى بطواقمه المختلفة فقد استثمر ضعف أداء المفاوضين العرب على هذا النحو ، فقد اتاح له الاداء العربى عموما ايجاد ذرائع . وتجنب تحمل مسئولية البطء والرتابة اللتين اتسمت بهما المفاوضات .

وقد حرص المفاوضون الاسرائيليون منذ البداية على ايجاد دفاع قوى فى مواجهة مسعى المفاوضين العرب لاستحضار الامريكيين الى قاعات المفاوضات . ولجأوا الى بعض المناورات فى هذه المجال ابرزها عدم قبول المدى الذى حددته الولايات المتحدة للجولة الثانية ، كما سبق ايضاحه . فقد أصروا على عدم الذهاب لواشنطن إلا بعد خمسة ايام من الموعد المحدد ، وايضاح ان أى تدخل امريكى غير مقبول حتى اذا كان بخصوص قضية اجرائية ، لأنه قد يؤدى الى التدخل تاليا فى مسائل جوهرية بدءا بما تضمنته الدعوة لتلك الجولة من اقتراح جدول اعمال عام . ولذلك تضمن الرد الاسرائيلى على تلك الدعوة اربعة مطالب هى :

- ان تحدد الولايات المتحدة اولا وبدقة دورها فى المفاوضات .
- الا تجرى المفاوضات مع الوفود العربية الثلاثة فى نفس المكان والزمان .
- ان تتركز الجولة الثانية على حل مشكلة المكان قبل الدخول فى قضايا جوهرية .
- ان يوضع سقف زمنى لاستمرار المفاوضات خارج المنطقة .

وكان واضحا ان الاولوية للمطلب الاول الذى كان اكثر جوهرية من المنظور الاسرائيلى ، من اجل قطع الطريق على التدخل الامريكى خشية ان تكون الاقتراحات التى تضمنتها الدعوة للجولة الثانية بمثابة سابقة . ولذلك فعندما وجد المفاوضون الاسرائيليون استجابة امريكية للمطلب الاول من خلال اعادة تاكيد مبدأ عدم التدخل وفرض حلول ، تنازلوا عن المطالب الثلاثة الأخرى دون حرج . فقد قبلوا باجراء المفاوضات فى مختلف اللجان فى نفس المكان (مبنى الخارجية الامريكية) وفى وقت واحد . وظل هذا الوضع حتى الجولة الرابعة . كما لم يصروا على حل مشكلة المكان قبل كل شىء ، بدليل ان المفاوضات دخلت فى القضايا الجوهرية وهى مستمرة فى واشنطن . وتخلوا كذلك عن مطلب وضع سقف زمنى لاستمرار المفاوضات خارج الشرق الأوسط . ولم تكن هذه كل التنازلات الاجرائية التى قدمها المفاوضون الاسرائيليون ، بعكس ما هو شائع فى الاعلام والسياسية العربية من انهم لم يقدموا اى تنازل فقد قبلوا ضمنيا بمرجعية منظمة التحرير بالنسبة للوفد الفلسطينى ، ولم يتوقفوا كثيرا عند بعض المظاهر الصارخة والمتعمدة لتاكيد ارتباط هذا الوفد بالمنظمة . كما قبلوا بعد ذلك بمسار فلسطينى مستقل رغم معارضتهم الشديدة له فى البداية . ودلالة ذلك ان هناك امكانات فعليا للتاثير على الموقف التفاوضى الاسرائيلى فى بعض القضايا الجوهرية اذا تحسن اداء المفاوضين العرب باتجاه التحلى بالواقعية ومنهجية الحل الوسط والخطوات الصغيرة المتصاعدة ، والتركيز على موضوعات التفاوض اكثر من السعى لاستحضار الوسيط الأمريكى الى المائدة . فالواضح حتى الآن انه رغم تكرار الحديث فى بعض الأوساط العربية المشاركة فى المفاوضات عن اهمية الخبرات التفاوضية المصرية ، فلم يتم استيعاب هذه الخبرة حتى الآن للاستفادة بها فى مفاوضات هى بالقطع الاكثر تعقيدا وصعوبة □ .

الأزمة السياسة فى الجزائر

المكونات والصراعات والمسارات

نبيل عبدالفتاح

تكتسب الازمة فى النظام السياسى الجزائرى اهمية إستثنائية، وخاصة فى ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية، والاقليمية والدولية، والتى يمكن رصدها على النحو التالى :

(١) انها تاتى فى ظل تحولات تمس عملية تشكيل النظام الدولى الجديد، وهى مرحلة تتسم بالسيولة، وبدرجات من الفوضى المحكومة سواء عند قمة النظام التى تقودها الولايات المتحدة الامريكية. وبين القوى المرشحة للصعود، وبين التصورات الامريكية لاعادة ترتيب الاوضاع فى النظم الاقاليمية الفرعية، وخاصة فى الشرق الاوسط وغرب آسيا. وفى جنوب شرق اسيا، وذلك بهدف تهدئة اية توترات، ونزاعات تمس عملية إدارة الولايات المتحدة للنظام الدولى فى مرحلته الانتقالية الاولى. وفى ذات المستوى فإن دول المجموعة الاوروبية - وعلى راسها فرنسا، واسبانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، والمانيا - تهتم كل منها بدرجات مختلفة بعملية الاستقرار السياسى فى جنوب المتوسط، وعلى أساس أن هذه المنطقة لازالت تمثل هامشا لسياساتها، ومصالحها، وتلونها وخاصة أن هناك سياسة عربية لاسبانيا، وإيطاليا تجاه منطقة المغرب العربى، وفرنسا تهتم ايضا بالتحولات الداخلية فى هذه المنطقة التى تمثل منطقة ثقافية فرانكفونية. ناهيك عن نفوذها السياسى والاقتصادى هناك فضلا عن أن عدم إستقرار الجزائر له إنعكاسات مباشرة على وضع الجالية الجزائرية - والمغاربية عموما، فى فرنسا. والبلدان الاوروبية الأخرى، وبالاضافة إلى صعود اصولية إسلامية سنية ذات سمات راديكالية، تؤثر على النفوذ الثقافى، وعلى وضع الجاليات الاسلامية فى فرنسا. وهذه البلدان. وفى ذات المستوى تستقبل المصالح الاقتصادية والمالية الغربية فى الجزائر، وإنعكاس اوضاعها على إستقرار المنطقة ككل.

(٢) وعلى المستوى الاقليمى، تمثل الازمة الجزائرية عاملا مركزيا من عوامل تحريك عدم الاستقرار الهيكلى، وآلياته - فى منطقة المغرب العربى. بحكم وضعها الجيبولوتيكى، فضلا عن وزنها السياسى، كمحور للاستقرار فى المنطقة، فضلا عن ان الاسلام السياسى الاصولى - السنى - يمثل تحديا سياسيا كبيرا للنظامين التونسى وفى مواجهة حركة النهضة الاسلامية)، والمغربى إزاء جماعتى الشبيبة الاسلامية، والعدل والاحسان (وهما جماعتان محدودتان نسبيا، كانتا ستنشطان فى حال تمكن الانقاذ من الوصول إلى الحكم عبر صندوق الاقتراع). وفى ذات المستوى فإن وضع الجزائر العربى مؤثر نسبيا على التفاعلات السياسية فى منطقة الشرق العربى، وتكتسب حالة الازمة مع الجبهة الاسلامية للانقاذ أهمية خاصة، بالنظر الى الارتباطات الايديولوجية والسياسية، والتنظيمية لها مع حركة الاخوان المسلمين فى مصر، والسودان، وبعض الجماعات الاخرى، فضلا عن وجود علاقات مع نظام الاصولية الشيعية الحاكمة فى إيران، وهو ما أظهرته تداعيات الأزمة الداخلية فى الجزائر، ونشوب ازمة فى العلاقات السياسية بين المجموعة الحاكمة فى الجزائر، وبين الصفوة السياسية الحاكمة فى إيران.

(٣) وعلى المستوى الداخلى، فإن نجاح جبهة الانقاذ ووصولها الى الحكم عبر صناديق الاقتراع، كما كانت تشير الى ذلك كافة المؤشرات السياسية قبل الانقلاب الدستورى، تمثل حالة يمكن نجاحها فى دول أخرى فى المنطقة، وبوتقة لتفاعلات سياسية داخلية عنيفة، فضلا عن أنها حالة نموذجية لوصول الأصولية الاسلامية السنية عبر اليات الديمقراطية -باستثناء حالة الجبهة القومية الاسلامية فى السودان التى تحالفت مع إنقلاب عسكرى، او جاءت الى السلطة - ومن هنا نرى تجربة مرجعية، يتم إستلهامها فى المنطقة كلها، وخاصة فى تونس، ومصر، والاردن، سواء فى إدارة العمليات السياسية مع الدولة والجيش، او فى آليات إدارة العملية الانتخابية، ومن الملاحظ هنا أن تجربة إنتخابات ١٩٨٤ التى تمت فى مصر، هناك مؤشرات حول إستخدامها وتطويرها فى تجربة إنتخابات ديسمبر ١٩٩١ فى الجزائر.

وإنطلاقا من هذه الاهمية الاستثنائية للأزمة السياسية، والدستورية فى الجزائر يمكننا تحليل الوضع هناك، وذلك فى إطار تناول المستويات التالية.

المستوى الاول : العوامل البنائية للأزمة.

المستوى الثانى : إدارة القوى الاساسية فى المجتمع السياسى والدولة للازمة.

المستوى الثالث : مسارات الازمة.

المستوى الرابع : بيئة وصيرورة الازمة التى مهدت للانقلاب العسكرى.

المستوى الخامس : الاحتمالات المختلفة لتطورات الازمة.

المستوى السادس : الاشكالية السياسية للدولة والمجتمع فى الجزائر.

ثانيا : العوامل البنائية للأزمة السياسية :

يمكننا أن نرصد فى عجالة العوامل البنائية التى تشكل خلفية الازمة والتى تدور حولها المتغيرات الجديدة، وذلك على النحو التالى :-

١ - **أزمة الهوية** : وتمثل إشكالية الهوية فى الجزائر محورا رئيسيا، فى تحديد إختيارات الجزائريين، والتى تتسم بالحدية والمزاجية والسلوكية - وهى إحدى سمات الشخصية القومية الجزائرية - فالاحتلال الفرنسى الطويل، ساهم فى سحق بعض جذور الهوية من خلال إزاحة اللغة العربية من الساحة الثقافية، واللغوية.

فالاحتلال اللغوى - إذا جاز التعبير - وسيادة الثقافة، واللغة الفرنسية فى التفاعلات اليومية لعقود عديدة، وفى الادارة، والعمل، والكتابة، والحديث - ادى إلى تفجر إشكالية الهوية الوطنية الجزائرية، إزاء ذاتها، وإزاء فرنسا والغرب، والمنطقة المحيطة بها. ومن هنا يمكن تفسير السلوك المزاجى الحاد للشخصية الجزائرية إزاء فرنسا، والدول العربية الأخرى. وإزدادت هذه الحدة إزاء عمليات النفى الثقافى فى فرنسا للجاليات الجزائرية. ومنذ حرب التحرير الوطنية الجزائرية، كان الاسلام أحد أبرز عناصر مقاومة الاستعمار الفرنسى، وأبرز محاور المقاومة السياسية، والكفاحية إزاء الفرنسيين، وبالنظر إلى ظاهرة أن كادرات الدولة، وحزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى كانت تمثل مظهرا للفرنسة الثقافية والسياسية، كانت تمثل إستفزازا للقطاعات التقليدية، وايضا لارتباطها بدوائر الفساد فى الحكم والحزب.

ولاشك ان الأزمة فى الهوية الجزائرية - مع إرتباط العروبة أصلا بالاسلام فى الجزائر والمنطقة المغاربية بعكس المشرق العربى - وجدت فى الاسلام الوعاء الدينى، والثقافى، والحل النموذجى لها، لتجد الشخصية القومية توازنها، ودفاعاتها فى إطاره. وإشكالية الهوية مسألة من الأهمية بمكان وخاصة تزامنها مع صعود نفوذ الجبهة الاسلامية للانقاذ، وتعد مسألة هامة، وليست عرضا لظهور الأزمة الاقتصادية، والفساد، وتفاقمهما، لان هذين المتغيرين أساسيين فى حالات الأزمة فى نظم سياسية عديدة، ومع ذلك لاتتوافر مقومات الحدية والتطرف والاستقطاب كتلك القائمة فى الحالة الجزائرية سواء فى الأزمات التى إرتبطت بعملية التحول إلى نظام التعددية السياسية، وأثنائها، وحتى الآن.

٢ - **أزمة الشرعية السياسية** :، وتتمثل جذورها فى التصارع بين عدة شرعيات سياسية، وثقافية فى الواقع السياسى، والاجتماعى الجزائرى ؟ فهناك الشرعية التاريخية للاستقلال، والتى كان الحكم، وحزب جبهة التحرير الوطنى يرتكزان عليها، وهى أنها القوة التى حققت الاستقلال، ثم تبنت الايديولوجيا التعبوية الاشتراكية باسم العدالة الاجتماعية، وهود جزائرى

★ يمثل هذا التقرير التحليل لوقائع الازمة الجزائرية، وتطوراتها جزءا من دراسة اكبر يقوم الباحث باعدادها للنشر قريبا.

قائد فى إطار حركات التحرر الوطنى فى المنطقة العربية ، والعالم الثالث ، مع خفوت الرافد الاسلامى فى إطار الايديولوجيا ، ونظام الشرعية السائد انذاك ، مع بومدين ، ثم الشاذلى بن جديد ـ أحد الضباط السابقين فى الجيش الفرنسى ، والذى جاءت به المؤسسة العسكرية ـ ، وقد ترتب على ذلك أن القوة الحقيقية فى النظام هى المؤسسة العسكرية ، فى ظل تآكل حزب جبهة التحرير ، ونشوب الصراعات الداخلية بين كوادره وقياداته وصراعاتهم على الحكم ، وتدهور مكانة الايديولوجيا التعبوية للحزب والنظام فى ظل تطورات الاوضاع الداخلية ، والاقليمية ، والدولية . وفى ظل تردى الاوضاع الداخلية ، وشيوع الفساد الداخلى فى الادارة ، والحزب ، والجيش ادى ذلك الى تفاعله ـ عند العمق ـ مع ازمة الهوية ، الامر الذى أدى الى تحرك المشروع الاسلامى السلفى ـ الذى وجد سنده فى الجذر التاريخى للهوية ، ودور المدرسين المصريين المنتمين لحركة الاخوان المسلمين ، او ذوى الميول الاسلامية ، وتشجيع السلطة الجزائرية على صياغة نمط إسلامى إخوانى معتدل فى مواجهة ازمة الهوية ، قادة بعض الوعاظ من مصر والمشرق العربى . ولم يكن مشروع الجبهة الاسلامية للانقاذ ، سوى تجسيدا لتطورات تاريخية بطيئة ولكنها عميقة لتبلور شرعية تاريخية وجدت ظروف نمو جديدة (الفساد ـ التغريب الثقافى ، واللغوى الساحق ـ تآكل الشرعية القديمة وعجز جهاز الحكم عن إدارة البلاد ـ والازمة الثقافية ، وغياب انتلجنسيا عصرية ، وشيوع نظام لتكوين الرداءة الثقافية والفكرية ـ وهى الشرعية الاسلامية التى إستطاعت ان تفرض توجهاتها لاسلوب إدارة الازمة السياسية الجزائرية ، منذ إنتفاضة الجوعى فى اكتوبر ١٩٨٨ ، وحتى أزمة قوانين الانتخابات التشريعية فى يونيو ١٩٩١ .

ومع تآكل ، وانهيار شرعية حزب جبهة التحرير ، والنظام ، اصبحت هناك فجوة وازمة بين شرعيات عديدة ، شرعية تهاوت هى لحزب جبهة التحرير والرئيس ـ الذى يعتمد على الجيش ـ وشرعية جماهيرية ، وثقافية هى شرعية الانقاذ الاسلامية ، ولم يعد اركان الحكم ـ الرئيس والجيش ، وجبهة التحرير الوطنى ـ يستندون الى شرعية سياسية بين اوسع الفئات الاجتماعية . وهو الامر الذى اكدته نتائج الانتخابات البرلمانية فى دورتها الاولى ، حيث فازت الانقاذ بـ (١٨٨) مقعدا فى حين حصلت جبهة القوى الاشتراكية على (٢٦) مقعدا ، فى حين ان حزب جبهة التحرير لم يحصل سوى على (١٦) مقعدا .

٣ ـ الازمة الاقتصادية ، والاجتماعية ، وانعكاساتها المختلفة :

على الرغم من أن الجزائر دولة بترولية ـ وتمتلك مصادر اخرى للثروة ـ الا انه ومنذ انخفاض أسعار الطاقة فى النصف الثانى من عقد الثمانينيات [illegible] سعر برميل النفط الى ١٠ دولارات ـ بعد صعوده [illegible] الى ٤٠ دولارا فى السنوات التى اعقبت حرب اكتوبر ١٩٧٣ ـ وقد كان لهذا الوضع الجديد انعكاسات سلبية ـ ان لم تقل خطيرة ـ على النظام الجزائرى [illegible] ادى ذلك الى ارتفاع معدلات المديونية الخارجية ، وتصاعد وشيوع ظواهر الكساد ، والتضخم ، وارتفاع معدلات البطالة مليونا عاطل عن العمل ـ التى [illegible] الى ٢٥٪ . وفى هذا الاطار كانت ملامح الفساد السياسى والتكنوقراطى تتفاقم ، ووصلت معدلات السرقات [illegible] المال العام الى رقم يتراوح ما بين ٢٥ ، ٢٦ مليار دولار ، وامتدت الاتهامات الى اركان الحكم السابقين وطالت [illegible] من التكنوبيروقراط ـ وورثة سوناطراك والاقليم الفرنسية ـ ووصلت الى الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد وآل بيته ، واصدقائه ، وعلى راسهم زوجته ، وهى سيدة اعمال ذات نفوذ سياسى كبير ، فرضت عليه [illegible] فى الحكم بعلاقاتها برجال السياسة ، والجيش من اركان مؤسسة الفساد التى كانت تدير الجزائر .

وترافق مع اتهامات الحكم ، والجيش ، والتكنوبيروقراط بالفساد ، كان النمو والانفجار الديموغرافية ووصول عدد السكان الى ٢٦ مليون نسمة ، فى ظل تناقص الدخل القومى من ٥٢ مليار دولار عام ١٩٨٧ ، الى ٣٠ مليار دولار فقط عام ١٩٩١ وتناقص متوسط الدخل الفردى من ٢٥٠٠ دولار فى نفس الفترة الى ١٢٠٠ دولار سنويا ، ووصول الدين الخارجى الى ٢٦,٨ مليار دولار ، منها نسبة ٧١,٦٪ مستحقة لبنوك تجارية (عبد الله حمود : الشرق الأوسط العدد الصادر فى ١٩٩٢ وتصل معدلات خدمة الدين بين ٧,٥ ، ٨ مليارات دولار سنويا اى ما بين ٦٠ ، ٨٠٪ من ايرادات الصادرات الجزائرية للعالم الخارجى .

وليس ثمة من شك لدينا فى أن المكون الاقتصادى فى بنية الازمة الجزائرية شكل البيئة الملائمة التى نمت فوقها جماعات ، وظواهر الغضب السياسى ـ الاجتماعى الذى اكتسب سمات خاصة ، وعنيفة من طبيعة الشخصية القومية التى تتسم بالحدية والمزاجية وعدم الانفتاح ، وفى سياق يتسم بغلبة سمات شبابية على طبيعة التكوين الجيلى ـ الجزائرى من حيث مستويات السن ، وشرائحه ، اذ تبلغ نسبة الذين تقل اعمارهم عن ٣٥ سنه الى ٧٠٪ من السكان ، والذين تقل اعمارهم عن ١٤ عاما الى ٤٤٪ من السكان ، وهى فئات لم تعش مرحلة حرب التحرير الوطنى ـ وهذه التركيبة العمرية التى تعاملت فى الجزائر مع البيروقراطية وقمع اجهزة الامن السياسى ، والفساد ، وازمة الهوية ، تستند رفضها السياسى ، والانفصال من البيئة الثقافية الاسلامية ، خاصة فى ظل موجة عنصرية ثانية فى اوروبا

احد المسلمين ، والجزائريين تحديدا ، الامر الذى يدفع من مسالة الهوية الى الواجهة السياسية داخليا ، وخارجيا ، وفى المجتمعات الغربية شمال المتوسط . كل هذه الظروف والاختلالات ، مع غياب قيادات ذات وزن كاريزمى اوكاريزمى ، مثلت بيئة مواتية لتحرك جبهة الانقاذ ، وخاصة فى اوساط القادمين من الريف الى الجزائر العاصمة والمدن ـ بحثا عن عمل فى اطار ظواهر الاستقطاب الحضرى ـ واستطاعت ان تستوعب فى صفوفها ، ومن خلال كوادرها النشطة هذه القوى الاجتماعية ، وعلى راسها عناصر من الفئات الوسطى التى لم تجد اية فرص حقيقية فى الصعود السياسى ، والادارى فى ظل نظام التعبئة السياسية الذى قادة حزب جبهة التحرير الوطنى ، والجيش ، والبيروقراطية والذى استند الترقى فيه على معايير الولاء السياسى والامنى ، لا على معايير الكفاءة ، والموهبة . ولاشك ان تفاعلات اية ازمة اجتماعية ـ اقتصادية مع الازمة السياسية ، ترتبط اساسا بالبيئة السياسية ـ الثقافية العامة ومنها تكتسب سماتها ، وخصائصها النوعية الفارقة عن غيرها من الحالات . وفى حالة الجزائر ذات المزاج الجماعى المتوتر ، والحاد تاخذ هذه الازمة فى الاشتعال والغضب المتزايد ، بالنظر الى تاريخ كفاحى عريق ، ومديد كانت حصيلته مليون شهيد فى مواجهة محاولة شرسة لاستعمار العقل والمخيلة والروح والارض . ان ادارة ازمة على هذا النحو من التداخل فى عواملها ، ومتغيراتها المتعددة ، تحتاج الى مستوى عال من الكفاءة السياسية ، والحس السياسى الرفيع ، الذى يستند على العلم ، والخبرة ، والموهبة وفهم لابعاد الشخصية القومية الجزائرية وسوف نلاحظ غياب هذا البعد الهام فى ادارة الازمة من القوى الرئيسية على الساحة السياسية الجزائرية .

ثالثا : ادارة الازمة فى الجزائر :

ان تحليل مناهج ادارة الازمة السياسية فى الجزائر ، تكشف الى اى مدى ارتكبت القوى السياسية الرئيسية ، والحكم اخطاء فادحة ساهمت فى وصول الجميع الى المآزق السياسى الراهن . وسنتناول القوى الاساسية التى ملكت مفاتيح العملية السياسية منذ انتفاضات الجوعى فى اكتوبر ١٩٨٨ ، وهى الرئيس ، الجيش ، حزب جبهة التحرير ، وجبهة الانقاذ ، وجبهة القوى الاشتراكية ، وذلك تباعا على النحو التالى :

(١) رئيس الجمهورية :

رئيس الجمهورية فى النظام الدستورى الجزائرى ، يمثل محور النظام السياسى ، ويتمتع بنظام للاختصاصات والصلاحيات الدستورية ، والسياسية تماثل تلك الممنوحة لرئيس الجمهورية الفرنسية ، دون

ضمانات وقيود الدستور الفرنسى ، وخاصة تلك الصلاحيات المنصوص عليها دستوريا ، لمواجهة حالة الضرورة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية .

ومنذ تسلم هوارى بومدين بين السلطة ، وحتى اختيار المؤسسة العسكرية الجزائرية للشاذلى بن جديد رئيسا للجمهورية ، لعب رئيس الجمهورية دورا مركزيا ، ومتغلغلا فى الحياة السياسية . ولكن بن جديد ـ وبحكم تكوينه الشخصى ، وولعه بالحياة المترفة ـ خضع لعدة ضغوط منها عدم خبرته السياسية ، وخضوعه لضغوط وموازنات المؤسسة العسكرية وكبار الضباط ، وتأثير عقيلته عليه ، واتساع نفوذها المالى ، والسياسى ، وتداخلها المصلحى مع رجال السياسة والادارة الكبار ، ناهيك عن افتقاره للخيال السياسى الوثاب مع نزعة براجماتية عارمة . كل هذه الابعاد سيطرت على رؤيته وقراءته للخريطة السياسية ، ومكونات الازمة وعناصرها .

أ ـ ففى مواجهة الازمة السياسية التى نشبت فى اعقاب انتفاضة انتفاضة الجوعى فى اكتوبر ١٩٨٨ ، اتسم سلوك الرئيس بالبطء ، والتردد ، ثم سلوك رد الفعل ازاء تطورات الواقع الجزائرى . فلم تكن هناك سياسة للانتقال من التنظيم السياسى الواحد الى التعدد الحزبى ، وذلك فى اطار منهج لادارة عملية الانتقال ، ويبدو ان هذا الانتقال الفورى الى التعددية ، ادى الى انفجار البنية الاجتماعية ، والمرتقبة فى البلاد الى بنية سياسية متناثرة والى شظايا حزبية ، وسياسية تصل الى ٥٨ حزبا سياسيا . وهذا السلوك الذى جاء استجابة الضغوط الاجتماعية والسياسية فى اكتوبر ١٩٨٨ ، يعكس سمة رد الفعل لدى الرئيس واركان حكمه دونما رؤية ، وتصورات للخريطة السياسية واعادة هيكلة للنظام السياسى فى اطار التعددية الحزبية والسياسية ، وفى اطار يلبى تطلعات فئات اجتماعية ، وعرقية الى الديموقراطية .

ب ـ فى اطار تنامى الحركة الاسلامية الاصولية ـ الجبهة الاسلامية للانقاذ وحماس بصفة اساسية ـ قام بمواجهة الخطاب الاسلامى الاصولى ، من خلال توظيف نمط من الخطابات الاسلامية الاعتدالية نسبيا مستمد من المصادر الاخوانية لمواجهة الاصولية الراديكالية ، والتاكيد على هوية النظام والمجتمع فى الاطار الاسلامى ، ولاثبات ان نظام بن جديد يختلف عن نظام بومدين الاشتراكى التعبوى ، ثم تطويق صعود الانقاذ ، وبدء سيطرتها على السلم واسعة من الشباب الجزائرى فى المدن ، والارياف ، وتحت ضغوطها قام بمواجهتها عبر تبنى دعوتها الى التعريب ، واصدار قانون رسمى فى هذا الاطار ، رغم معارضة بعض الاحزاب العلمانية كحزب جبهة القوى الاشتراكية وغيره من الاحزاب التى تستند

على قاعدة اثنية بربرية ، وثقافة فرانكفونية ، ومع تزايد الانتقادات ضد حزب جبهة التحرير الوطنى الحاكم ، من القوى السياسية ، وظهور الصراعات والمنافسات السياسية على السطح ، لم يستطع ان يواجه هذه الصراعات - مثال الصراع بين مولود حمروش وعبد الحميد مهرى الأمين العام للجبهة والسفير السابق فى باريس ضد مجموعة التكنوقراط بقيادة سيد احمد غزالى - ويحسمها ، أو يديرها سياسيا ، وتركها للتفاعلات التلقائية ، دونما اهتمام ، ان لم نقل بلا مبالاة ، بل انه وفى غمرة اهتمامه ببقائه رئيسا قرر ان يترك قيادة الحزب الحاكم حتى يبعد موقعه الرئاسى عن تناقضات جبهة التحرير ، والانتقادات السياسية العنيفة الموجهة لها ، ولقياداتها .

(هـ) وساهم الرئيس ايضا - بتردده وعدم تبلور رؤى سياسية لاعادة هيكلة الحزب ، والدولة ، وغياب منهج لادارة الأزمة السياسية - فى استفحال الأزمة ، واشاعة عدم الاستقرار الهيكلى فى الدولة ، وجهاز الحكم ، وذلك بالخضوع للضغوط الناتجة من التجمع المدنى والسياسى - لا يوجد ما يسمى بالمجتمع المدنى بالمفهوم الغربى فى دولة كالجزائر - وذلك عبر منهج تقليدى يتمثل فى التغيير الحكومى والوزارى ، فتم تعيين قاصدى مرباح ، ومولود حمروش ، ثم اخيرا سيد أحمد غزالى الذى كان متحالفا مع الجيش دونما فهم منه لعمق هذا التحالف ، وهذه التغييرات فى التشكيلات الوزارية منذ ١٩٨٨ ، حتى ديسمبر ١٩٩١ ، تمثل مؤشرا هاما على عدم الاستقرار الهيكلى للنظام السياسى . وبداهة ان ذلك شكل بيئة اضطراب سياسى ، ساهمت فى زعزعة شرعية النظام ، وجبهة التحرير الوطنى لصالح جبهة الانقاذ الاصولية فى الاساس . وفى ذات الوقت انعكست هذه السياسة على المكانة السياسية للجزائر اقليميا ودوليا .

(د) افتقر الرئيس - ومستشاروه - القدرة على صياغة تحالفات أوسع من جبهة التحرير تمكن من إعادة التوازنات السياسية بين الرئاسة والدولة ، والتجمع المدنى - السياسى .

(هـ) كان فى امكان الرئيس ، والجيش الاستمرار فى اطار صيغة التعايش السياسى مع الانقاذ فى حالة فوزها فى الجولة الثانية ، واستكمال النسبة المطلوبة للحصول على الأغلبية المطلقة من الاصوات . ولكن مع ادارة سياسية رفيعة ، وحركة اصلاح فى حزب جبهة التحرير ، ونمط تحالفات مع قوى سياسية اخرى ، تتيح له اعادة هيكلة الحياة السياسية . ولكن استقالته وتداعيات سيطرة الجيش على الحكم بالتعاون مع بعض التكنوقراط ، ومحمد بوضياف احد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية كشفت عن عقم العقل السياسى السائد ، ومناهج فى العمل والحركة السياسية سائدة فى الحكم والجيش والادارة .

(و) غياب تنسيق سياسى ، وتكامل بين السلوك [illegible] السياسى بين اركان الحكم الجزائرى - الرئيس ، الوزارة - الجيش ، وظهور تنافس غير معلن بين [illegible] غزالى - الجيش وبين الرئيس وبين محاور حزب جبهة التحرير الوطنى ، وهو الامر الذى يشير الى ان [illegible] هذا التحالف ازدادت الى درجة اجبار الرئيس [illegible] جديد على تقديم استقالته فى اللحظة الاخيرة وكما [illegible] الى ذلك أغلب المراقبين السياسيين للوضع الجزائرى ، الامر الذى ادى الى تفاقم الأزمة السياسية والدستورية فى البلاد ، وحدوث الانقلاب الدستورى وتشكيل المجلس الاعلى للدولة الخ ..

(ز) منع استخدام المساجد فى الدعاية السياسية والاسلامية .

(٢) حزب جبهة التحرير الوطنى :

استفاد هذا الحزب - كما اشرنا سلفا - الى ترميز المقاومة الوطنية ضد فرنسا ، وشهدت ساحته مجموعة من الصراعات ، والتصفيات السياسية ، مع الصراعات العديدة على السلطة ، ولكنه لعب دورا سياسيا تعبويا فى عهد بومدين وفى دعم الخطاب السياسى الرسمى بتوجهاته الراديكالية ، ونزعته الاشتراكية ، وتسويغ رؤية بومدين حول دور بارز للجزائر فى إطار دول العالم الثالث ، وعالم عدم الانحياز وبوفاة بومدين ، ودعم المؤسسة العسكرية لبن جديد ، ظهرت التناقضات بين بقايا العناصر الراديكالية - بقيادة محمد شريف مساعدية - وبين بيروقراطية الحزب ، ولم تستطع قيادة الحزب أن تدير عملية الانتقال الى التعددية بكفاءة وخيال واقتدار ، فى إطار استشراف لطبيعة التحولات الجارية إقليميا ودوليا ، والتى تتمثل فى انحسار المد الراديكالى ذى الطبيعة الاشتراكية ، والتعبوية ، وظلت قيادة الجبهة تتبنى خطا سياسيا متشددا فى القضايا والاشكاليات الاقليمية ، او فى إطار عملية التحول الديموقراطى واعادة هيكلة القطاع العام ، وفتح المجال امام القطاع الخاص المحلى لمزيد من الادوار فى مجال الاستثمار ، وظلت عناصر من الجبهة ضد هذه الاتجاهات ، وتمت تصفية العناصر ذات الوجوه الغربية كعبدالعزيز بوتفليقة وزير الخارجية السابق وآخرين مع ضلوع عناصر عديدة من كوادرها فى دوائر الفساد الادارى ، والوظيفى والسياسى .

ومن هنا لم تستطع الجبهة ، ان تعيد هيكلة الحزب وكوادره ، فى اطار توجهات متوازنة تسمح له بالانتقال التدريجى فى الاداء السياسى ، وفى الخطاب ، واللغة وفقا لطبيعة التغيرات الاقليمية ، والدولية ، والداخلية ، وتجعله ساحة للانتقال الى النظام التعددى - بدءا من الحزب ذاته - أو من خلال تهيئة الاجواء السياسية لانتقال سلس ، ومرن للتعددية الحزبية فضلا عن غياب

رؤية لتجديد الحزب ، ونظام افكاره ، وإعادة تأهيل كوادره تسمح له بالاستمرار فى المعترك السياسى لطرف فاعل وكفء .

ومع الانتقال الى التعددية الحزبية ، وصياغة دستور جديد فى اعقاب احداث العنف التى جرت فى اكتوبر ١٩٨٨ ، كانت الجبهة بترهلها ، وبيروقراطيتها وفساد كوادرها ، وارتباطها بالاجهزة القمعية للدولة ، موضوعا للنقد العنيف من القوى السياسية البازغة فى الجزائر ، والاخطر من ذلك تمثل فى الصراعات الضارية بين قيادات الجبهة ، وكوادرها ، ولعل اخطرها الصراعات بين الاجنحة المتعددة والمتناقضة وابرزها الصراع بين جناح مولود حمروش ، وعبدالحميد مهرى ، وبين جناح سيد احمد غزالى رئيس الحكومة ، والذى تحول الى انتقادات علنية واضحة ، وهو ما شكل عاملا مساعدا فى اضعافها . وفى نفس الوقت ، بادرت الجبهة فى ضوء بيئة سياسية تتسم باليأس السياسى لقيادات الجبهة ، وقبل اجراء الإنتخابات البرلمانية بالدعوة من خلال تصريحات الأمين العام لها - عبدالحميد مهرى - الى تشكيل ائتلاف حكومى من احزاب عديدة على اساس ان ذلك ما يتطلبه الوضع الجزائرى للخروج بالبلاد من المأزق السياسى - الاقتصادى الذى تعيشه . ولاشك ان هذه التصريحات اشاعت ورسخت سيكولوجية اليأس داخل الحزب وكوادره واعطت مساحة واسعة للهجوم السياسى للانقاذ ، وجبهة القوى الاشتراكية وبقية الاتجاهات السياسية الاخرى . وثمة ملاحظة أخرى هامة فى هذا المجال وهى ان كوادر الجبهة الاخرى ساهمت فى اضعافها من خلال الهجوم عليها اثناء المعركة الانتخابية ، بهدف تجنب آثار الإرث السياسى السلبى لها لدى جماعة الناخبين ، ولتقوية هامش مناورة لهم مع قوى المعارضة السياسية ، وكل ذلك ساهم فى تكريس الضعف السياسى لحزب جبهة التحرير - ناهيك عن أن تحالف التكنوقراط ، والجيش ، كان التنسيق يتم بينهما بعيدا عن الحزب السياسى المفترض انه يتولى الحكم فى الجزائر . ولم تستطع الجبهة ان تواجه هذا التحالف فى البرلمان قبل حله ، تمهيدا لاجراء الانتخابات النيابية ، واثناء مناقشة التعديلات الخاصة بقوانين الانتخابات ظهر التناقض بين حكومة غزالى ، والجبهة ، وتحولت المناقشات البرلمانية الى ساحة صراع علنى بين الجبهة والوزارة ، وفى ذات الوقت استخدمت الوزارة ، والحزب آلية التشريع فى صياغة التشريع الانتخابى بهدف تحجيم المعارضة الاسلامية ولكن التجربة اثبتت ان هذا التشريع كان اداة لهزيمتها السياسية الساحقة .

(٣) الجيش الجزائرى

كشفت تطورات الاحداث فى الجزائر ، منذ الاستقلال ، وحتى وصول بن جديد الى الحكم ، على ان

مؤسسة الحكم الاساسى فى الجزائر ، هى الجيش ، ولكن هذا الدور كان مقيدا فى البداية ببيئة حرب التحرير والاستقلال والمزاج النفسى الجزائرى العام ، الذى تمت بلورته واستيعابه فى اطار نظام للتعبئة السياسية ، حول التنمية والاستقلال ، والتحرر الوطنى ، والدور الجزائرى الاقليمى ، والعالم ثالثى ، وهى شعارات بدأت فى التآكل فى نهايات حكم القائد الجزائرى الوطنى هوارى بومدين وهو امر يمثل احدى سمات تحول الثورات الوطنية ضد الاستعمار الاجنبى الى نظام للحكم ، وسيطرة البيروقراطية الحزبية ، والتكنوقراط ، على مقاليد السلطة الادارية ، والحزبية ، وبيدأ الفساد الادارى ، والسياسى فى التفشى ، وتكوين مراكز للقوة عبر شبكات المعقدة ، وغالبا ان لم نقل مؤكدا - يتداخل مع فساد المؤسسة العسكرية ، عبر صفقات السلاح ، ومقاولات التوريد بالتموين والغذاء ، والملابس ، وكافة احتياجات الجيش ، وهذا التداخل يؤدى الى محورية دور المؤسسة العسكرية ، باعتبارها مركز قوة النظام ، وشبكات المصالح السياسية - الاقتصادية ، وارتباط هذه الشبكة مع الصفوة الاستراتيجية للنظام - الرئيس واركان الحكم - تجعل التوازن السياسى ، والقرار رهينا بتوازنات دقيقة بين دوائر النفوذ والمصالح ، وهو ما يخل فى النهاية القدرة على المبادرة ، او على استشراف المتغيرات السياسية المحيطة بالنظام ، وبيئة عمله الداخلية على وجه الخصوص .

ومنذ وصول بن جديد الى سدة الحكم ، كان ذلك تكريسا للدور البارز للمؤسسة العسكرية فى النظام الجزائرى ، باعتبار ان دورها كان حاسما فى اختياره رئيسا للدولة ، وظلت هى السند الرئيسى لحكمه ، ومن ثم كانت تمثل احد ابرز القيود على حركته السياسية ، لاسيما ، وانه كان يفتقر الى الملكات السياسية التى تسمح له باعادة رسم التوازنات السياسة فى النظام ، بما يسمح بخلق هوامش مستقلة لحركته ، بناء على بناء مراكز دعم جديدة ، سواء فى الحركة السياسية ، او القوى الاجتماعية المختلفة حتى يستند النظام الى ظهير اجتماعى يمده بالدعم ، والتأييد ، والمساندة السياسية والاجتماعية .

ولكن الجيش الجزائرى ظل خاملا فى مؤسسة الحكم ، ومفتقرا الى رؤية سياسية تسمح له بتجاوز الرؤية المستندة الى قوة الردع العسكرى كأداة لخبرة لحسم الأزمات السياسية - شأن كافة المؤسسات العسكرية فى الدول المتخلفة - ومن هنا جاء تحالف الجيش مع التكنوقراط ذوى الميول الغربية والفرنسية بقيادة غزالى ، ودعمه حتى تسلم مقاليد الوزارة الجزائرية ، مما ادى الى خلق فجوات داخل اركان الحكم بين جبهة التحرير من ناحية والرئيس من ناحية ثانية ، والجيش والوزارة من ناحية ثالثة هذه الفجوات -

وصراعاتها - ساهمت فى زعزعة هيبة ومصداقية الحكم وجعلته نهبا للانتقادات ، والاحتقار السياسى سواء من الجبهة الاسلامية للانقاذ ، او القوى الديموقراطية ، والعلمانية فى المجتمع ، وبين الفئات الاجتماعية والعرقية فى البلاد ، التى غالبا مالعب الخطاب السياسى والانتقادى العنيف دورا هاما فى اشباعها النفسى - السياسى . ولم يستطع الجيش - وزير الدفاع ورئيس الاركان ، ووزير الداخلية - تقديم اية رؤية سياسية للخروج من الازمة السياسية ، والدستورية ، سوى اللجوء فقط الى سيناريو الانقلاب الابيض - ويبدو أن قيادة الجيش اسرعت باجبار الشاذلى بن جديد الى الانقلاب انطلاقا من معرفة مواقع نفوذه لدى القيادات العسكرية ، للفرق ، من نشرة التغييرات السنوية حسبما أوضحت ذلك بعض المصادر الغربية . ولتطويق وصول الانقاذ للحكم ، وهو الامر الذى يفتح المجال أمام اقصائهم عن مواقعهم ، وتقديمهم لمحاكمات بتهمة الفساد المالى والوظيفى على نحو ما ألمح الى ذلك بعض عناصر الانقاذ فى تصريحاتهم المنتشية بالانتصار فى الجولة الأولى للانتخابات البرلمانية .

([redacted]) الحكومة الجزائرية بقيادة غزالى :

جاءت حكومة غزالى تعبيرا عن تحالف بين الجيش ، والتكنوقراط - ورئة سوناطراك - بقيادة سيد أحمد غزالى ، وذلك باعتبارها نقطة توازن بين الجيش ، والرئيس ، وحزب جبهة التحرير ، ويبدو ان التحالف بين غزالى ، والجيش - وزير الدفاع خالد نزار ورئيس الاركان ثم وزير الداخلية العربى بلخير - كان يحاول خلق توازنات تسمح لهما بالانفراد بالحكم فى النهاية ، ولكن التطورات السياسية اكدت ان هذا المشروع لا يقود سوى الى فوز الانقاذ ، والمعارضة ، واضعاف مراكز القوة المتعددة فى الحكم ، أو الى الانقلاب العسكرى السافر الذى لا يجد أى غطاء دستورى ، او سياسى لتحركه . ويمكن لنا رصد مكونات مشروع غزالى - الجيش استخلاصا من المتابعة الراصدة لوقائع ومتغيرات الحكم الجزائرى فيما يلى :-

(ا) الهجوم على حزب جبهة التحرير ، وقياداته ، والتلويح الضمنى حينا والصريح حينا اخر بفسادهم ناهيك عن عجزهم السياسى .

(ب) محاولة خلق قوة ثالثة بين جبهة التحرير ، وجبهة الانقاذ تتكون من عناصر من الحزب الحاكم ، وعناصر مستقلة ، تمكن غزالى من امكانية تشكيل حكومة ائتلافية ، تكون مرحلة فى إعادة صياغة الخريطة السياسية ، والبرلمانية قبل الانتخابات الرئاسية ، تسمح بعد ذلك باعادة التوازن الى البرلمان ، وتطويق جبهة الانقاذ .

(حـ) اعداد عدة قوانين للانتخابات ، تساهم فى تعقيد العملية الانتخابية امام جماعة الناخبين من مؤيدى الجبهة الاسلامية للانقاذ من خلال منع تصويت الرجال بالوكالة عن زوجاتهم .

(د) القبض على قيادات جبهة الانقاذ بعد احداث يونيو ١٩٩١ ، لخلق فجوة بين قيادة الانقاذ وجسم الجبهة ، يؤدى الى اختلالات ، وفوضى داخلية ، الامر الذى يؤدى الى ضعف ادائها السياسى ، وفى نفس الوقت محاولة خلق صدع بين القيادات التالية لعباس مدنى وعلى بلحاج ، من خلال مجموعة جديدة تلعب فى اطار اعتدال مع الدولة ، الامر الذى يسمح بعد ذلك بالتصفية السياسية ، والتنظيمية لمشروع الانقاذ الإسلامى .

ولكن هذا المشروع تم إحباطه سياسيا من خلال جبهة الانقاذ ، ولعل ابرز ما تم فى هذا الاطار ، هو ان الحكومة ، والرئيس ، وجبهة التحرير وقعوا فى اطار سياسة رد الفعل ، لقائمة الاعمال السياسية لجبهة الانقاذ الامر الذى ادى فى النهاية الى فشل مشروع الجيش الاساسى مع حكومة غزالى ونجاح الانقاذ الكبير فى الجولة الاولى من الانتخابات التشريعية يعقبها جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين اية أحمد احد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية .

([redacted]) الجبهة الاسلامية [redacted] :

تتميز الجبهة الاسلامية للانقاذ ، بكونها تمثل احد ابرز نماذج الاسلام السياسى الطرفى ، وهذا النمط الذى ساد منذ نهاية السبعينيات فى السودان ، وتونس ، والجزائر ، وهو نمط انتشر [redacted] من مرجعية تاريخية تتمثل فى حركة الاخوان المسلمين فى المركز (مصر) ، وتميزت العلاقة بين اسلام المركز والاطراف ، بالفصور الفكرى ، وتاكلها الذاتى على مستوى بنية الافكار السياسية ، والاجتماعية فى المركز ، وبالحيوية ، والتعدد فى الاطراف ، فعلى حين ان الكوادر القيادية فى المركز تتسم بالشيخوخة - العمرية والسياسية ، تتسم عناصر فى القيادة فى الاطراف ، بالتكوين الثقافى المتميز فى مستوياته العليا ، وبالتفاعل الخصب بين الجماعات والقيادات السياسية فى الاطراف ، ونقل الخبرات التنظيمية ، وصياغة الخطاب السياسى الاسلامى الجديد . ان ابرز هذه الامثلة تتمثل فى العلاقة بين حركة النهضة الاسلامية فى تونس - الاتجاه الاسلامى سابقا وبين الجبهة القومية الاسلامية فى السودان - وابرز مؤشراتها الاولى تمثلت فى المحاضرات المشتركة التى كان يلقيها راشد الغنوشى فى ندوات اتحاد طلاب جامعة [redacted]رطوم مع حسن الترابى - وايضا العلاقة بين المجموعتين وبين جبهة الانقاذ الاسلامية فى الجزائر - وفى نفس الوقت يلاحظ طبيعة التكوين العلمى والثقافى لهذا النمط من القيادات (عباس مدنى ثقافته ثلاثية المكونات انجلوفون وفرانكفون وعربية ودكتوراه فى التربية من انجلترا . وحسن الترابى دكتوراه فى القانون

الدستورى من الظروف الاستثنائية فى النظامين الفرنسى والانجليزى ، ومعرفة بالشريعة الاسلامية على مستوى رابع - راشد الغنوشى فرانكفون ، وثقافة عربية اسلامية تلقاها فى دمشق) ، ناهيك عن الاجيال الشابة من الجيل القيادى الثانى الذى يتميز بكونه احد ابناء المدارس الحديثة (مثال عبدالقادر حشانى مهندس بترول) ، وتميز الاسلام الطرفى فى انتاجه الايديولوجى بخطاب مختلف وحديث ، ونظام لغوى يختلف عن خطاب ولغة المركز التقليدية ، التى تجاوزها خطاب الاسلام السياسى الراديكالى (الجهاد مثلا) . ويمكن استثناء بعض الانتاج الفكرى لعناصر فى الانقاذ لازال اطارها المرجعى والايديولوجى تقليديا وربط الاسلام الطرفى بين البنية التنظيمية المتماسكة ، وبين الخطاب الحديث ، والمشروع الاجتماعى - الاقتصادى ، وذلك نقلا عن التطوير الذى ادخله حسن الترابى على تجربة الاخوان التاريخية فى مصر ، واتسم السلوك السياسى بالمرونة ، والتشدد فى الحركة ، والقدرة على المناورة السياسية ، وهى اساليب قد تجد جذرها لدى حسن البنا ، ولكن تعكس خبرات وثقافة ، ومتابعة الاجيال المتعاقبة للحركة الاسلامية فى الاطراف .

انطلاقا من الاطار الجيوبولتيكى ، والايديولوجى الذى تتحرك فيه الانقاذ يمكن رصد حركتها السياسية فى سبيل الوصول الى السلطة على النحو التالى :-

(١) استفادة من بيئة نمو الغضب الاجتماعى ، والسياسى فى المدن ، والتى تتمثل مكوناتها فى البطالة - الشباب - والتضخم وازمة الاسكان - وهو ما جعلها تملك زمام السيطرة شعبيا وسياسيا فى الجزائر العاصمة مثلا ، وفى الارياف ، على نحو ما اشارت اليه التظاهرات ، واتجاهات التصويت فى الجولة الأولى .

(٢) الاستفادة من ان اجيال الشباب الجزائرى لم تعايش تجربة الاستقلال ، ولم تر تضحيات الزعامات التاريخية - والمجاهدين - أمام الاستعمار الفرنسى ، وفقدانها الثقة فى قيادات النظام من خلال فجوة المصداقية السياسية التى تكرست من خلال عجز النظام واجهزته الايديولوجية والقمعية ومن ثم سهلت عملية تجنيدها ، واعدادها ايديولوجيا ، وتعبئتها سياسيا ضد نظام الحكم فى المدارس والجامعات والاحياء ، ومن خلال الانتشار داخل النظام التعليمى (لاحظ تجربة السودان فى هذا الصدد) .

(٣) استغلال ، وتوظيف الخطاب الدينى الذى تسانده الدولة عبر وسائل الاعلام ، والتعليم فى البناء عليه ، وتطويعه نحو خطاب الجبهة الاسلامية للانقاذ ، انطلاقا من ان سيادة وشيوع البيئة والرموز والاسانيد الدينية للخطاب الحديث يؤدى الى اضعافه وقوة الخطاب الدينى .

(٤) استغلال للمساجد فى التعبئة ، والتنشئة الدينية العقيدية ، وتجنيد الكوادر حيث استطاعت السيطرة على ٨ الاف مسجد من بين ١٠ الاف مسجد فى الجزائر .

([redacted]) الاهتمام بوجود كادر قيادى وسيط قادر على ملء الفراغ القيادى فى حالة اعتقال القيادات العليا .

(٦) القدرة على تحريك الكوادر ، فى اطار انضباط تنظيمى صارم ، يشهد عليه اداء فريضة الجمعة فى مسجد السنة بحى باب الواد فى العاصمة الجزائرية على سبيل المثال لا الحصر .

(٧) كان ابرز تعبير عن نجاح الانقاذ ، هو انتصارها الساحق فى الانتخابات البلدية .

(٨) اعداد قائمة الاعمال السياسية للحركة بمهارة ودقة ، ومحاولة فرضها على الدولة والحكم ، والقوى السياسية الأخرى ، لتكون الانقاذ هى المبادرة بالقائمة ، والفعل المواكب لها ، وتكون القوى الأخرى ، وعلى رأسها الحكم بمثابة رد الفعل لمبادرات الانقاذ ، وسلوكها السياسى ، وهو الامر الذى يؤدى الى ارباك الخصوم السياسيين ، وعدم قدرتهم على بلورة رؤية سياسية مخططة قادرة على المبادرة .

وكان موقف الانقاذ من الانتخابات التشريعية يتسم بدرجة ومستوى من المناورة السياسية الرفيعة ، فقد بدات هجومها السياسى ، برفض الالية الانتخابية لبناء الدولة الاسلامية ، تحت شعار الى الدولة الاسلامية فورا ، والدولة الاسلامية فريضة ولا تحتاج الى صندوق الاقتراع ، وبدا توزيع الادوار ، وبعضه يمكن ارجاعه الى المنافسات السياسية بين الجناح الراديكالى بقيادة بلحاج ، ثم محمد سعيد وعبد القادر مغنى ، والاتجاه الاعتدالى نسبيا وعلى رأسه مدنى ، وعبد القادر حشانى وهى عناصر ترى أن الاسلام السياسى الجزائرى يتميز بسمات وخصائص تختلف عن التجارب المصرية والسودانية والسعودية ، والايرانية ، وهو تيار يصفه البعض بجزأرة الحركة الاسلامية السياسية دلالة على الخصوصية فى الواقع الاجتماعى .

وقد ترتب على هذا الموقف اضطراب الجهاز السياسى الحاكم ، فى ظل تعبئة سياسية من طراز فريد .

وبدات المناورة ، من خلال بروز اتجاه يرى امكانية تحقيق الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية عبر صناديق الاقتراع ، والاحتكام لجماعات الناخبين . وقد لعبت هذه المناورة دورا هاما فى التقاط الجيش - والتكنوقراط رسالة مراوغة تتمثل فى امكانية اللجوء الى سياسة للمواجهة تتضمن المكونات التالية :

(ا) التصدى بالقوة لمحاولات الخروج على ما يسمى بقيم النظام - الجمهورى - وهو تعبير يجد مرجعيته فى التجربة الفرنسية ، وليس التجربة الجزائرية بخصوصيتها لتحجيم كوادر الانقاذ .

(ب) ترك التناقضات - بعد اعتقال مدنى وبلحاج - تستفحل داخل الاتجاهين الرئيسيين فى الجبهة ،

ومحاولة استمالة التيار المعتدل ، ثم الحوار مع حركة حماس - بقيادة نحناح - وهى حركة اعتدالية بالمقارنة مع الانقاذ .

ولم يستطيع غزالى ان ينجح فى تحقيق هدفه ، وذلك لان اعتقال مدنى عزز اتجاها عاما يرى انهما ضحايا القمع السلطوى ، وفى ذات الوقت ادى الى توحيد الانقاذ لمواقفها السياسية ، وحركتها ، تحت قيادة المكتب التنفيذى المؤقت الذى قاده باقتدار عبد القادر حشانى - مهندس البترول الشاب الذى يبلغ الرابعة والثلاثين من عمره - قبل اعتقاله الذى وحد الحركة ، وضبط ايقاعها فى مهارة ، ومناورة عالية المستوى ، فى حين ان ترك مدنى ، وبلحاج ، كان سيفتح المجال لامكانية استغلال خطابهما السياسى الاعتدالى ، والراديكالى - فى اشاعة الاضطراب - والانقسامات بين قيادات الجماعة .

(ج) فتح المجال امام حوار وطنى بين كافة الاتجاهات السياسية ، بخصوص قانون الانتخابات ، وذلك حتى يمكن وضع الجوانب والضوابط الاجرائية ، وتقسيم الدوائر الانتخابية لتحجيم الوزن التمثيلى المحتمل للانقاذ . ولكن وقع فى هذا المجال اسيرا لاطروحات ومطالب الانقاذ - وبقية القوى الاخرى - بضرورة تغيير القوانين الانتخابية ووضع ضمانات للعملية الانتخابية . وقد ارتدت هذه المناورة الى عقب الحكومة والرئيس ، بتحويلها لاداة - ومناسبة - للانتقادات الحادة للحكومة والنظام .

(٩) طرحت الانقاذ مطالبها بامكانية الدخول الى اللعبة الانتخابية ، كالية للوصول الى الحكم ، وتطبيق الدولة والشريعة الاسلامية ، ولكن شريطة الافراج عن قيادتها المعتقلة ، وضرورة اجراء الانتخابات الرئاسية قبل الانتخابات البرلمانية ، وهو الامر الذى دفع بن جديد ، وغزالى الى ضرورة صياغة قانون انتخابى متوازن نسبيا فى اطار عدة ضمانات ، ويبدوا ان بن جديد قبل اجراءا انتخابات نظيفة فى اطار قانون انتخابى - متوازن . وذلك لتجديد شرعيته ، على أساس انه اجرى انتخابات حرة فى اطار ضمانات للمرة الثانية بعد الانتخابات البلدية ، وانه ارسى نظام التعددية السياسية والحزبية فى الجزائر ، ولكن تطور الاوضاع كشف عن ان هذا الموقف كان وراءه رغبة فى الاستمرار ، والتعايش السياسى مع الجبهة الاسلامية للانقاذ فى حال فوزها فى الانتخابات البرلمانية ، ولكن دونما رؤية سياسية رصينة قادرة على الادارة السياسية للصراعات الداخلية .

(١٠) استمرت [illegible] فى مناوراتها ، ومطالبتها ، وتشكيكها فى نزاهة الحكم وفى ضمانات الانتخابات ، وتركت موقفها غامضا امام النظام فى حين اعدت كوادرها ، واستراتيجيتها لخوض الانتخابات العامة ، التى كشفت عن تنظيم دقيق واعداد جيد ، تميز باعداد دورات تدريبية للناخبين ، وخاصة الاميين للاقتراع لمرشحى الجبهة الاسلامية للانقاذ ، وذلك بعد ان اعلن تعليماتها بحلق اللحى ، وتغيير نظام الزى ، حتى يشيع انطباع خادع مؤداه تقلص شعبية الجبهة ، وتراجعها تحت وطأة التدخل العسكرى فى يونيو ١٩٩١ .

ولابد هنا من الاشارة الى ان عبد القادر حشانى نجح فى ضبط جماعته فى المرحلة الاولى وقبل اعتقاله ، بل اعطاء الانطباع بالتراجع ، والمهادنة سواء فى لغة الخطاب السياسى ، او فى نمط السلوك اليومى لكوادر الحركة ، بينما كان العمل السياسى قائما على قدم وساق فى وسط الجبهة ، وبين الجماهير ، على نحو ما اظهرته نتائج الجولة الاولى .

وقد قام حشانى بادارة جيدة ومناورة بعد حصول الجبهة على ١٨٨ مقعدا فى الجولة الاولى ، وأرسل رسائل فى جميع الاتجاهات الى الغرب وفرنسا باحترام الاتفاقيات الدولية ، والمواثيق العالمية فى حالة الوصول الى الحكم عبر اغلبية برلمانية ، واشارة الى الرئيس فحواها امكانية التعايش السياسى والتراجع عن مطلب اجراء الانتخابات الرئاسية فورا ، واشارة الى الجيش تتضمن احترام الجبهة لدوره الوطنى ، وللتقاليد الجمهورية ووقع تحت وطأة الضغط ، والاعتقالات ، والاتفزاز السياسى بين الحكم والجيش وقوى المعارضة العلمانية والعرقية فى بعض الاخطاء السياسية ، وفى تغيير [illegible] خطابه السياسى ، مما سهل عملية القبض عليه لحرفة القانون حينما تم اعتقاله بعد ذلك .

(١١) وقعت الجبهة أسيرة الاستفزاز السياسى للقوى العلمانية الاخرى ومطالبتها بالغاء نتائج الجولة الاولى - وخاصة القوى التى تستند الى قاعدة اثنية بربرية ، وبعض عناصر الحركة النسوية - وبدأ الاضطراب والتناقض يسود قيادتها ، فظهرت تصريحات - محمد سعيد - التى طالب فيها الجزائريين بالاستعداد لتغيير عاداتهم اليومية فى نظام المأكل والمشرب ، والزى ، والعلاقات الاجتماعية ، وأن من صوت للقوى الاخرى غير الانقاذ يعد كافرا ، وسيدخل النار ، وتابعه فى هذا الخط عبد القادر مغنى الامر الذى كشف عن بدء الصراعات الداخلية التى تحاول تطويق قيادة حشانى المعتدلة - نسبيا - الامر الذى دفع الاخير الى الدخول فى دائرة المزايدة فى التطرف - كما اشرنا سلفا - وذلك من خلال توصيفه للصراع فى الجزائر بانه بين حزب الله ، وحزب الشيطان . وبالطبع ليست هذه الحماسة ، واللغة العنيفة والحادة هى سبب الانقلاب ، ولكن التحالف الانقلابى ، استغلها ووظفها فى فرض الاستقالة على بن جديد ، وفى نفس الوقت كانت وقودا فى عملية تهيئة الرأى العام ، والغرب - فرنسا ، والولايات المتحدة ، وبعض القوى الاقليمية للتحرك العسكرى الانقلابى . بصفة عامة اكتسبت جبهة الانقاذ ، ومعها الحركة الاسلامية الطرفية العربية خبرة واسعة من خلال تجربة الانقاذ

بصرف النظر عن نتائجها الآنية .

(٦) جبهة القوى الاشتراكية :

اسس حسين آية احمد احد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية ، هذه الجبهة بعد عودته من منفاه الباريسى ، واستهدف تعبئة القوى العلمانية والاشتراكية تحت عباءة الجبهة ، وعمل ان تكون ركيزتها وقاعدتها الجماهيرية بربرية ، ويستقطب من حولها القوى الاخرى . والهدف من ذلك هو سهولة تعبئة البربر تحت وطأة ان الانقاذ ، والقوى الاخرى ، اذا ما وصلت الى الحكم ، سوف ترتكز على قاعدة عربية ، وهذا قد يؤدى الى الاجحاف بالحقوق البربرية ، وفى ذات الوقت توظيف الخوف البربرى فى خلق ترابط بينه ، وبين قاعدته الاثنية ، واستخدام الخطاب العلمانى فى الدفاع عن حقوق البربر ، ودورهم ، وهو ما سوف يلقى اهتماما فى الاوساط الغربية فى اطار اهتمام الغرب بالاقليات الاثنية والقومية والدينية فى الدول العربية ، وهو ما يترافق مع صدور خطاب حقوق الانسان ليغدو خطابا عالميا ، مع سقوط الكتلة السوفيتية وتفكك الاتحاد السوفيتى ، وبدء عملية تشكل النظام الدولى الجديد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية .

وقد تمكن حسين آية احمد من توظيف تاريخه السياسى كاحد قادة حرب التحرير الوطنى ضد فرنسا ، وخطابه العلمانى فى سحق القوى الاخرى التى تنازع الخطاب والاساس الاثنى لقاعدته السياسية فى مناطق القبائل . واستطاع جذب الحركة النسوية ، والقوى الديمقراطية والعلمانية بعد الجولة الاولى التى حصل فيها على (٢٦) مقعدا فى البرلمان محققا المكانة الثانية بعد الانقاذ ، وتلاه حزب جبهة التحرير الوطنى ، واستطاع حشد مظاهرة واسعة لتعبئة مناصريه - وصلت تقدير عددها ما بين ١٠٠ الف متظاهر الى ٣٠٠ الف متظاهر - واستطاع تغيير بعض تكتيكاته السياسية من بروز اللغة العربية فى الشعارات ، واللغة ، بديلا عن الفرنسية ، والبربرية التى كانت تستخدم من قبل كاحدى اليات تعبئة كوادره ، وقاعدته الاثنية - السياسية .

وعلى الرغم من نجاح حسين آية احمد فى الجولة الاولى ، الا ان امكانية ان يلعب دورا محوريا فى الحياة السياسية الجزائرية ، لازالت تحول دونه امور عديدة ، على رأسها اثنية ، وخطابه فى بيئة اسلامية الهوية تمثل مسألة محورية فيها فى ظل اشكالية النزاعات على الهوية الجزائرية .. وفشله فى ان يشكل القوة الموازنة فى الخريطة السياسية الجزائرية للجبهة الاسلامية للانقاذ يمكن ان يلعب دورا فى اى ائتلاف سياسى مستقبلى .

ثالثا : الازمة الدستورية :

تمثلت الازمة الدستورية ، فى غياب تصور سياسى لدى

تحالف التكنوقراط ، والجيش لما يمكن ان تسفر عنه الانتخابات من نجاح للانقاذ ، وعجز حزب جبهة التحرير من تحقيق نسبة من المقاعد ، تكفى لان يشكل حكومة ائتلافية - مع قوى أخرى - تسمح باستمرارية النظام ، ولكن الهزيمة القاسية للحزب الحاكم ، وامكانية التعايش ، ومخاطرها بين الانقاذ ، والرئيس ، ادت الى ممارسة الضغط على الشاذلى للاستقالة ، وفى ذات الوقت خلقت الاستقالة ، وضعا فريدا ، حيث لا ينص الدستور الجزائرى الجديد على تنظيم لحالة فراغ فى المؤسسات الدستورية تتمثل فى حل البرلمان ، واستقالة الرئيس ، وانما نظم فقط حالة حل البرلمان ووفاة الرئيس ، وهنا يتولى منصب الرئاسة المؤقتة رئيس المجلس الدستورى ، ويدعو الى انتخابات رئاسية خلال مدة ٤٥ يوما .

ويبدو ان قادة التحالف الانقلابى - غزالى ، الجنرال خالد نزار وزير الدفاع ، ورئيس الاركان ، والجنرال العربى بالخير وزير الداخلية .. رأوا ان تفسير النصوص الدستورية من خلال القياس على حالة وفاة الرئيس التى تتيح - فى ظل حل البرلمان - لرئيس المجلس الدستورى تولى رئاسة الجمهورية بالنيابة ، لا تؤدى الى تحقيق هدف عملية الانقلاب ، وهو عدم وصول الانقاذ الى الفوز بالاغلبية البرلمانية ، بل قد يتيح هذا الاجراء الفرصة لتحقيق هدف جبهة الانقاذ ، من المبادرة بترشيح احدى الشخصيات السياسية الموالية او القريبة من توجهاتها السياسية والايديولوجية . من هنا الاضطراب الذى حدث ، والذى بحثت المجموعة المسيطرة على جهاز الدولة ، عن غطاء دستورى للخروج منه ، فتولى عبد المالك بن حبليس رئيس المجلس الدستورى المنصب لمدة ٢٤ ساعة ، ثم يبدو انه اثر هو والمجلس الدستورى الابتعاد عن المشكلة وعدم التصدى لها بالتفسير الدستورى ، ومن ثم عهد المجلس الدستورى الى ما اسماه « المؤسسات المخولة صلاحيات دستورية - وهو تعبير غامض - مهمة السهر على استمرارية الدولة وايجاد الظروف الضرورية لعمل المؤسسات والنظام الدستورى فى شكل طبيعى . ولم يكن امام الجيش والوزارة سوى اللجوء الى اطر مغايرة تتمثل فى دعوة مجلس الامن الاعلى للانعقاد ، وهو مجلس استشارى وليست له صلاحيات دستورية وترتب على هذا الاجراء انشاء ما يسمى بالمجلس الاعلى للرئاسة - وهو كيان غير منصوص عليه دستوريا - تولاه محمد بوضياف احد القيادات التاريخية الخمسة للثورة الوطنية الجزائرية .

وقد ترتب على هذا الوضع عدة امور :

(١) ان هناك تصادما ، وتناقضا بين شرعية دستورية ممثلة فى نجاح الانقاذ ، وجبهة القوى الاشتراكية فى الانتخابات العامة ، وهناك سلطة فعلية ، بمؤسسات غير دستورية ، اى تناقض بين شرعية دستورية ، وسلطة فعلية ، ناهيك عن شرعية سياسية

منتصرة عبر الاقتراع ، وشرعية تاريخية هزمت من خلال العملية الانتخابية .

(٢) ظهور تناقضات ، ورفض من جناح عبد الحميد مهري الامين العام لجبهة التحرير ، وبين السلطة الفعلية ، وبدء حوار بين الجبهة ، والانقاذ وجبهة القوى الاشتراكية في مواجهة الانقلاب على الدستور في بداية عملية تشكيل المجلس الاعلى للدولة .

(٣) انّ سيد احمد غزالي - المهندس السياسي للانقلاب الدستوري - لم يدخل ضمن مجلس الرئاسة ، حتى يعد نفسه لاوضاع ما بعد الازمة في حالة استمرار الاوضاع ، واجراء انتخابات رئاسية في ديسمبر ١٩٩٣ .

(٤) ان هناك مؤشرات على ان هناك حوارات اجريت - سرا - بين الحكومة الفرنسية ، وبين كوادر من الانقاذ [redacted] طهران ، بعد الجولة الاولى .

(٥) ان الولايات المتحدة ، وفرنسا - على الرغم من تناقضات وتذبذب مواقفهما ازاء الانقلاب - يبدو انهما تؤيدان ما حدث ، وأبرز المؤشرات على ذلك ، هو تاييد المملكة العربية السعودية ، ومن ثم دول الخليج للسيد/ [redacted] بوضياف رئيس المجلس الاعلى للرئاسة ، ثم نشاط فرنسا في اطار المجموعة الاوروبية لدعم الجزائر اقتصاديا ، واستقبالها لوزير الخارجية الجزائري ، لمناقشة الاوضاع الداخلية السياسية ، والاقتصادية .

والواقع ان تحليل مواقف القوى والاطراف الداخلية للازمة بعد الانقلاب تشير الى تفاقم مكوناتها ، وذلك على نحو ما سوف تشير اليه في الجزء الرابع من هذا التقرير التحليلي ، والذي يتناول المسارات التى اتخذتها الازمة الداخلية منذ استلام محمد بوضياف لرئاسة المجلس الاعلى وتداعيات الوضع الداخلي الذي ادى الى صدور قرارات باعلان الحالة الاستثنائية ، والطوارىء ، ثم حل جبهة الانقاذ ، والتحرك السياسي الاقليمي والدولي لطلب الدعم السياسي للنظام ، ومحاولة ايجاد حلول عاجلة للازمة الاقتصادية ، والسعي داخليا الى انشاء بعض المؤسسات السياسية الجديدة لملء الفراغ السياسي ، وهو الامر الذي سوف نتناوله على النحو التالي :-

رابعا بيئة ، وصيرورة الازمة السياسية والدستورية الممهدة للانقلاب العسكري :

أولا : كشفت الدورة الاولى لانتخابات المجلس الوطني الشعبي عن الثقل السياسي والاجتماعي للجبهة الاسلامية للانقاذ ، وان كافة المؤشرات تشير الى انها يمكن ان تحصل على كتلة تصويتية كبيرة تمكنها من الحصول على اكثر من ثلثي مقاعد البرلمان ، وذلك بالمقارنة بالقوى الاخرى كالجبهة الاشتراكية بقيادة حسين آية احمد ، وجبهة التحرير الوطني ، وخاصة بعد ان كشفت اتجاهات التصويت في الدورة الاولى عن ان الانفجار في البنية السياسية الذي كانت ابرز ملامحه هو العدد الكبير من الاحزاب السياسية ، وعدد المرشحين المستقلين ٥٠٠ الف مرشح مستقل كشف عن هشاشة البنية السياسية ، وعدم ارتكازها على قاعدة اجتماعية راسخة ، وأن هذه الاحزاب ، والاشخاص يفتقرون الى جذور حقيقية في الهيكل الاجتماعي الجزائري ، بتلك الاجتماعية المختلفة .

ولعل هذه النتيجة الحاسمة ، كانت وراء تداعي ، بل واستدعاء لمكونات الازمة البنائية ، فضلا عن الهواجس المستقبلية ، ومواقع كافة الجماعات ، والقوى في بناء القوة الذي تتم اعادة صياغته من خلال الآليات الانتخابية ، والبيروقراطية ، وأن ثمة شرعية قائمة على اساس اجتماعي - ثقافي ، ومؤسسي من طراز جديد في طريقها للتشكيل والتبلور ، وهو الامر الذي شكل ضغوطا عديدة على المؤسسة العسكرية - المدنية في الجزائر ، للمسارعة بالتحرك الانقلابي .

ولا شك في أن موقف جبهة الانقاذ من المؤسسة العسكرية ، الذي صاغته في برنامجها السياسي ، بالاضافة الى ادراكها لعمق الترابط بين النظام الجمهوري ، والمؤسسة العسكرية ، والتكنوقراط الذي تشكل ، وترسخ على أسس سياسية في النظام منذ عهد هواري بومدين ، سوف تجعل من الجيش - في حال بقائه كما هو - أداة تهديد لجبهة الانقاذ ، فضلا عن مشروعها السياسي لبناء دولة اسلامية ، وهو ما يعني تفكيك ، واعادة هيكلة المؤسسة العسكرية ، واجراء جراحات سياسية واسعة ، ومفاد ذلك ان في قيادات المؤسسة ستكون على قائمة الضحايا السياسيين في حال وصول الانقاذ الى الحكم عبر حصولها على ثلثي المقاعد البرلمانية في الدورة الثانية .

وقد تزايدت حدة المخاوف السياسية لدى قادة الجيش ، من خلال الانباء التي ترددت كثيرا ، من ان رئيس الجمهورية انتوى عزل قادته - وزير الدفاع والاركان ، وبعض قادة الوحدات الاساسية - ، وان ثمة حوارا يدور حول التعايش بين الرئيس ، وبين الانقاذ ، وهو ما كان يوحي به ، ويشير خطاب الانقاذ السياسي قبل ، وبعد الدورة الاولى .

ويبدو أن قادة المؤسسة العسكرية قد حزموا امرهم بالاتفاق الكامل مع رئيس الوزراء سيد احمد غزالي على ضرورة التحرك الفوري للسيطرة على الحكم ، واجبار الشاذلي بن جديد على الاستقالة .

وفي هذا الاطار تم توظيف مجمل الوقائع ، والظواهر السياسية التي تمت على الساحة السياسية الداخلية ، في اظهار حالة الاضطراب ، وارتفاع معدلات عدم الاستقرار السياسي ، وذلك أمام بعض قوى المعارضة السياسية التي تلهج بالخطاب العلماني ، وايضا تجاه دول المنطقة ، وذلك على أساس ان وصول الانقاذ الى الحكم يعني ان الحركة الاسلامية السياسية ذات التوجهات الراديكالية في طريقها الى الحكم في هذه البلدان ، وفي ذات المستوى رسالة الى الدول الغربية - الاوروبية وخاصة فرنسا وايطاليا واسبانيا ثم الولايات المتحدة الامريكية - ان وصول الاسلام السياسي الراديكالي الى السلطة يعني عدم الاستقرار في جنوب المتوسط ، والشرق الاوسط ، وتوظيف هذه الرسالة في اطار سعي الغرب لوضع الاسلام السياسي - والارهاب في موضع العدو للغرب ، وللنظام الدولي الجديد الذي يتشكل تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية .

ويمكن لنا رصد الوقائع السياسية التي تم توظيفها في هذا الاطار على النحو التالي :

١ - تزايد ضغط القوى المعارضة لالغاء نتائج الدورة الاولى وعدم ، اجراء الدورة الثانية ، وفي هذا المجال برزت مطالبات حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية بقيادة سعيد سعدي ، وهو حزب بربري ، لم يستطع الحصول على أي مقعد في الدورة الاولى ، وطالب بوضوح بحشد مؤيدي الديمقراطية للقيام لوقف العملية الانتخابية بنفس الطريقة التي قامت بها ، الانقاذ ، في يونيو ١٩٩١ . ودعا ايضا جبهة القوى الاشتراكية ، وجبهة التحرير لعدم الاشتراك الدورة الثانية (التي كان مقررا لها [redacted] ١٩٩٧/٧/١٦) . ثم تشكلت ايضا لجنة وطنية لانقاذ الجزائر اسسها الاتحاد العام الجزائري للشغل ، وانضمت اليها ست منظمات ، من بينها منظمات تمثل اصحاب العمل والمديرين في الشركات الخاصة والحكومية ، واحدى جماعتين لحقوق الانسان ، وذلك بهدف اقامة جبهة لمواجهة جبهة الانقاذ التي ترفض الطابع الجمهوري للدولة الجزائر . وهي قوى ساهمت في رفع حدة الصراع السياسي ، ولكن دون فعالية حقيقية كما اثبتت الاحداث . وفي ذات المستوى ، كانت هناك مظاهرة حزب القوى الاشتراكية الفائز الثاني في الدورة الاولى - من [redacted] يتراوح بين ١٠٠ الف الى ٢٠٠ الف في اكثر التقديرات - وذلك للتظاهر ضد القوى التوتاليتارية ورفض حتمية الجمهورية الاسلامية . واعقبتها المظاهرات النسوية - التي قامت بها الجمعيات النسوية المؤيدة لحقوق المرأة الجزائرية - ضد وصول الانقاذ للحكم ، واقامة مشروعها السياسي للدولة الاسلامية .

٢ - تقديم عدد كبير من الطعون الانتخابية - (بلغ اكثر من ٣٤١ طعنا في نتائج ١٤٠ مقعدا ، وقد انقسمت الطعون التي قدمت الى المجلس الدستوري الاعلى ٤٤ ولاية على النحو التالي :

١ - جبهة التحرير الوطني ١٧٤ طعنا .
٢ - الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر ٣٤ طعنا
٣ - جبهة القوى الاشتراكية ٣٠ طعنا
٤ - المستقلون ٢٢ طعنا
٥ - حزب العمل الاشتراكي ٤ طعون

٦ - التجمع من اجل الثقافة والديموقراطية ٨ طعون
٧ - الحركة الجزائرية من اجل العدالة والتنمية (مجد) ٥ طعون
٨ - الجبهه الاسلامية للانقاذ ١٧ طعنا
٩ - الحزب الاجتماعي الديمقراطي ٤ طعون .

وبقية الطعون موزعة على احزاب صغيرة ، وباعداد قليلة جدا - الحياة ٥/١/١٩٩٢ ص ٩ -) والمجلس الدستوري الاعلى دوره استشاري كما سبق ان اشرنا الى ذلك - واثارة مجموعة كبيرة من التكهنات حول الفصل في صحة هذه الطعون ، وان بامكان المجلس ، الغاء الانتخابات في دوائر عديدة ، وانتهاء بالغاء الدورة الاولى كلها . وقد ترافق هذا الجو من التكهنات مع تصاعد دعوة الغاء الانتخابات من قوى أخرى كحزب الطليعة الاشتراكية وهو الحزب الشيوعي الجزائري القديم .

وارتبط ذلك بدعوات واضحة من بعض القوى التي فشلت في الدورة الاولى للجيش بالتدخل المباشر ، وهو ما يثير مسالة ما إذا كان ذلك امرا متفقا عليه ، أم انها تعبيرات سياسية صارخة للهزيمة ، والخوف من سيطرة الانقاذ على البرلمان ، وامكانية احداث تغييرات هيكلية في بنية النظام ومؤسساته حال تمكنها من ذلك مستقبلا .

٣ - بروز تناقضات داخل جبهة الانقاذ ، وهو ما اظهرته انفلات موجه من التصريحات من بعض اركان القيادة المؤقتة كشفت عن النوايا السياسية المضمرة لدى الجبهة في احداث تغييرات جذرية في بنى الدولة ، وفرض نظام للحياة مختلف عما درج عليه الجزائريين طيلة عقود عديدة وكانت حدة لغة هذا الخطاب عنصرا في عملية تهيئة الاجواء السياسية - دوليا واقليميا وداخليا - للتحرك من قبل الجيش . وذلك على الرغم من استعادة عبدالقادر حشاني رئيس المجلس التنفيذي المؤقت للانقاذ - لقدرته على ضبط اداء الحركة ، وذلك من خلال تصريحاته التي دعت الى الهدوء وضبط النفس ، حتى لايسهل على السلطة الفعلية بعد الانقلاب اتخاذ السلوك العنيف ، والاتصالات السياسية لكوادر الانقاذ ذريعة لاعلان حالة الطوارىء ، وحل الجبهة ، او اعتقال قياداتها ، وكوادرها النشطة ، وامتداد حملة الاعتقالات لاعداد واسعة من الاعضاء . ويبدو ان سلوك حشاني قد جاء متاخرا ، ولم يكن مستوعبا لمعنى دخول الجيش مباشرة الى السلطة في تحالف مع بعض التكنوقراط ، وهو ماسوف نشير اليه تباعا . فقد ترتب على عملية تصاعد اللهجة المتشددة في الخطاب الاسلامي ، واعتراض بعض الكوادر الصغرى على مظاهرات القوى العلمانية ، واثارة بعض الشغب الى اعطاء ذريعة اخرى في مجال تهيئة المناخ السياسي للتحرك العسكري وذلك بصدور قرارات باعتقال ٣٥ عضوا من الانقاذ ، وتقديمهم للمحاكمة بتهمة القيام باعمال شغب ، وقدم عبدالقادر حشاني الى المحاكمة مع بدء الحملة الانتخابية للدورة الثانية بتهمة

الاساءة الى سمعة وزارة الدفاع ، وذلك بادعاء انه نسب وقائع وهمية وخطيرة الى القوات المسلحة وسلطاتها فيما يتصل بهجوم وقع فى شهر ديسمبر - تشرين الثانى - على موقع لقوات امنية بالقرب من الحدود مع تونس (السفير ١٩٩٢/٨/٦)

- استغل الجيش - الحكم عملية قامت بها الحركة الاسلامية المسلحة فى مدينة قمار فى جنوب شرق الجزائر وقتلت ثلاثة جنود واستولت على اسلحة من الموقع ، وردت قوات الجيش على ذلك بملاحقة المسلحين وقتلت ١٣ منهم مع بدء الحملة الانتخابية رسميا بوقت قليل ، اى مع بدء الدورة الاولى . وقد تم توظيف هذا الحادث سياسيا سواء فى النزاع بين الانقاذ والحكم والجيش ، او استغلال الجيش له مع بدء الجولة الثانية ، حيث ربط وزير الدفاع الجزائرى - الرجل القوى - الجنرال خالد نزار بين المسلحين وجبهة الانقاذ .

وفى هذا الاطار يتعين الاشارة الى واقعة ذات دلالة فى استغلال خطاب الجبهة الاسلامية للانقاذ فى عملية تهيئة المناخ - اذا جاز التعبير - للتدخل المباشر من الجيش ، وهو واقعة اتهام حشانى من قبل بدعوته ، وحثه للجنود على عدم اطاعة اوامر ضباطهم الذين لايحترمون الاسلام وامضى حشانى شهرا فى السجن العلم ، وافرج عنه بعد ان رفض قاضى النظر فى التهمة . وهذه الوقائع استغلت كاخطاء ارتكبتها الانقاذ فى اطار حركتها اليومية السياسية .

- بدء موجة من التصريحات تشير الى نتائج عدم رضا الحكومة ورئيسها غزالى - ومن ثم الجيش - عن الدورة الاولى ، وذلك بقوله - الحياة ١٩٩٢/٧/٧ - ان الانتخابات لم تكن حرة ونظيفة وان حكومته كانت صادقة وجدية ، ولكن الاطراف الاخرى المشاركة فى العملية الانتخابية لم تكن كذلك . واشار الى التجاوزات فى عملية الاقتراع ، ولاسيما شطب اسماء مواطنين يحملون بطاقات انتخابية من لوائح البلديات التى تسيطر عليها الجبهة الاسلامية - ٦٥٪ من البلديات فى الجزائر - وعدم توزيع ٩٠٠ الف بطاقة انتخابية ، والغاء مليون بطاقة ، والضغوط النفسية التى مارستها الكوادر الاسلامية على الناخبين . واشار غزالى الى ان الكلمة بعد الشعب اصبحت فى ايدى المجلس الدستورى الذى قدمت اليه الطعون فى ٣٤١ حالة تزوير ومخالفة تشمل ١٤٥ دائرة فاز فيها احد الاطراف او لم يحسم فيها الامر لمصلحة اى طرف فى الجولة الاولى واشار - فى وضوح لمسار الاحداث - بقوله ان نتائج الدورة الاولى هى صرخة من اعماق الشعب ليعبر عن ارادته بتغيير النظام جذريا . لكن هذه الارادة تجد نفسها فى فخ ومعرضه للانحراف . وان مستقبل الجزائر والوحدة الوطنية والديمقراطية التى جعلت ارادة التغيير ممكنة ، مهددة باخطار عديدة وحقيقية ، ووصف هذا الوضع بانه مفارقة مؤلمة . واعرب عن اعتقاده بانه من اجل ضمان العملية الديمقراطية يجب على الجزائريين الاقبال على اصواتهم فى الدورة الثانية .

٦ - ويبدو ان الرهان على نتائج الفصل فى الطعون ، فى التبرير لالغاء نتائج الدورة الاولى ، او على الاقل احداث تغيير فى خريطة نتائج الانتخابات المحتملة بما يسمح باجراء تحالفات جديدة ، لم يكن رهانا يمكن ان تستند اليه السلطة السياسية فى الجزائر . خاصة فى ظل النزاعات بين غزالى وبين قادة حزب جبهة التحرير الوطنى الحاكم ، التى حملت رئيس الحكومة جزءا كبيرا من فشلها السياسى فى الانتخابات

وقد ترتب على هذه البيئة السياسية غير المستقرة ، والتى تفتقر الى قواعد راسخة للعبة السياسية من قبل كافة الاطراف ، الى تفجير اشكاليات اكثر عمقا تمس هيكل النظام السياسى ، ومؤسسات الحكم ، وهو النظام ، واطرافه ، واساليب عمله ، وهو الذى جعل الامر فى النهاية ، وقبل بدء عملية الاقتراع فى الدورة الثانية الى ممارسة الجيش ، وحكومة غزالى للورقة الاخيرة ، وهى القوة للانقضاض على المجتمع السياسى - نقولها تجاوزا - وذلك من خلال الانقلاب الدستورى . وهو ماكشف عن هذه العملية ذات الطابع الصفرى التى مورست ، كانت فى جزء اساسى منها محسوبة ، ولكن فى ذات الوقت كشفت عن ان انهيار القوى السياسية التى يستند اليها الحكم فى شرعيته - ولو شكليا - وهو جبهة التحرير الوطنى اوقع الجميع فى مازق سياسى حقيقى ، دفعهم دفعا للخيار الاخير وهو الانقلاب .

وتكشف ممارسات السلطة الفعلية ، من دعوة المجلس الاعلى للأمن ، ورفض رئيس المجلس الدستورى الاستشارى لادارة شئون البلاد وتولى الرئاسة بالوكالة لغياب نص دستورى يسوغ ذلك ، عن الاضطراب ، وعدم التخطيط السياسى لدى الجيش - والحكومة فى حل اللجوء الى خيار اللحظة الاخيرة ، وهو القوة الانقلابية .

ثانيا : خيارات السلطة الفعلية بعد السيطرة المباشرة على الحكم :

من خلال هيكل الوقائع ، والمعلومات المتاح بعد العملية التى قام بها الجيش مع رئيس الوزراء سيد احمد غزالى ، يمكننا اعادة رسم خريطة خيارات السلطة الفعلية ، بعد استيلائها على الحكم ، وذلك على النحو التالى

أ - سياسة اليد الحديدية تجاه الانقاذ : لجأت السلطة الفعلية ممثلة فى الجيش ، وقوات الامن الى الاداة التقليدية فى حال اللجوء المباشر للقوة ، وهو حملات الاعتقال لقادة الجبهة الاسلامية للانقاذ ، والكوادر وسيطة بهدف خلق فجوة بين الكادر القيادى والوسيط ، القاعدة الامر الذى يؤدى الى اضطراب ، وشلل ، او الى رعونة الفعل السياسى العنيف ، او العشوائى ، الذى يمكن للسلطة الحاكمة من التصدى بالقوة الحديدية للجبهة ، وتصفيتها ، وتحطيم هياكلها وهو ما قامت به السلطة الفعلية ، ولكن فى اطار مناورات الانقاذ وانسحابها عن العمل العلنى ، ويبدو انها اختارت الاسلوب السرى ، والانسحاب الى الاطراف ثم الهجوم بعد ذلك ، ولكن هذه مجرد توقعات لسلوكها .

وفى مجال سياسة اليد الحديدية تزايدت ارقام الكوادر التى تم اعتقالها - وبلغت حوالى تسعة الاف معتقل - وعلى راسها عبدالقادر حشانى الذى اتهم بتهمة تحريض الجيش على التمرد ، ثم عناصر عديدة فى القيادة . وقد حاولت الجبهة انتهاج تكتيك فى العمل مع الجيش والامن من خلال الدفع بالفتيان والاطفال الى المواقع الامامية لضرب قوات الامن بالحجارة ، واطلاق اسم انتفاضة الحجارة على ذلك - لاحظ وقارن ذلك مع انتفاضة الحجارة فى الاراضى المحتلة ضد اسرائيل بكل دلالات هذه التسمية على الصعيد الرمزى - وذلك بهدف احراج السلطات ، وفى حال التصدى لهم يثور اهالى الاطفال ، وتحدث تعبئة ضدها ، وفى نفس الوقت يساهم فى الاساءة الى صورة الجيش والسلطات فى الغرب . ولكن يبدو ان هذا التكتيك قد تم التراجع عنه من قبل الانقاذ تحت وطأة الملاحقات الامنية الامر الذى يدفع الى الاعتقاد باحتمالات الانسحاب الى الاطراف ، وبدء العمل السرى .

وفى اطار سياسة اليد الحديدية ، قامت السلطات الحاكمة باغلاق مقار جبهة الانقاذ .

ب - اعلان حالة الطوارىء :

ويبدو ان اعلان نظام الطوارىء ، كشف عن المأزق الدستورى ، والسياسى الذى واجه السلطة الفعلية فى الجزائر ، بعد سيطرتها على الحكم ، وفشل اللجوء الى المجالس الاستشارية فى الدستور - كالمجلس الدستورى ، والمجلس الاعلى للامن - وان تطبيق سياسة اليد الحديدية ، يتطلب اطارا مرنا يسمح بالعمل خارج اطار الضوابط الدستورية والقانونية العادية ، ومن ثم لم تجد مفرا سوى اللجوء الى اعلان حالة الطوارىء ، الذى يعطى للسلطات القائمة على الطوارىء صلاحيات استثنائية واسعة ، ومرنة ، وذلك فى اطار خطاب سياسى لبوضياف - رئيس المجلس الاعلى للدولة - على ان حالة الطوارىء ، والاجراءات التى يقوم بها الحكم لن تمس المسار الديمقراطى وحرية التعبير والحريات الفردية ، وذلك للتخفيف من خطورة الطوارىء ، والحالة الاستثنائية التى تمنح رئيس الجمهورية سلطات بصلاحيات خطيرة منها تعطيل العمل بالدستور وحل الاحزاب السياسية . وهو مايؤكد على ان احد اهداف اعلان الحالة الاستثنائية هو حل الجبهة الاسلامية للانقاذ ، وهو ماتم فعلا . وخاصة بعد الاعتقالات

الواسعة التى تمت فى صفوفها ، ولجوء القادة المحليين الى المبادرات الفردية لعمل مايراه كل منهم مناسبا مع الوضع السائد فى منطقته ، كمساندة المناطق الثائرة ، عن طريق التحرك بكل الوسائل من الاضطرابات المفتوحة ، والتظاهر ، والعصيان المدنى (الحياة ١٩٩٢/٢/١٠) ، وهو اسلوب استخدم على نحو غير ملحوظ ، ولم يحقق حتى لحظة كتابة التقرير اية نجاحات فى مواجهة الجيش والأمن الذى يبدو انه مسيطر حتى الان على مقاليد الأمور وخاصة بعد حل الجبهة الاسلامية للانقاذ رسميا ، وذلك نظرا لمخالفات القانون المتكررة التى ارتكبتها الجمعية قررت السلطات العمومية ان تطبق ضدها اجراء التوقيف والحل المنصوص عليه فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ من القانون الرقم ٨٩ - ١١ المؤرخ فى ٥ يوليو ١٩٨٩ والخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسى وقررت وزارة الداخلية فى قرارها ان هذا الاجراء ياتى بعدما اصبح جليا ان الجمعية ذات الطابع السياسى المذكورة تسعى بواسطة اعمال مخربة الى تحقيق اهداف تهدد بشكل خطير النظام العمومى ومؤسسات الدولة » .

وقد منح اعلان حالة الطوارىء وزير الداخلية العربى بلخير وولاة الولايات الحق فى اتخاذ تدابير عديدة نرصدها على النحو التالى :

١ - تحديد او منع مرور الاشخاص والسيارات فى اماكن معينة .

٢ - تنظيم تداول وتوزيع المواد الغذائية والمنافع ذات الضرورة الاولى .

٣ - تعيين مناطق لاقامة منظمة لغير المقيمين

٤ - المنع من الاقامة ، او وضع تحت الاقامة الجبرية ، كل شخص يتضح ان نشاطه مضر بالنظام العام او بسير المصالح العمومية

٥ - مصادرة العمال للقيام بنشاطهم المهنى المعتاد فى حال اضراب غير مأذون ، او غير شرعى .. وتشمل هذه المصادرات المؤسسات العمومية او الخاصة بغرض الحصول على تقديم الخدمات ذات المنفعة العامة .

٦ - الامر استثنائيا بالتفتيش نهارا وليلا

٧ - منح وزير الداخلية والولاة الحق فى اغلاق قاعات العروض الترفيهية والاماكن الاجتماعية مهما كانت طبيعتها . ومنع كل تظاهره يحتمل فيها الاخلال بالنظام العام .

٨ - منح الحكومة الحق فى تعليق اى نشاط او حل اى مجالس محلية او هيئات تنفيذية بلدية . وفى هذه الحال تعين السلطة الوصية مندوبيات تنفيذية على مستوى الجماعات الاقليمية المعنية الى ان تجدد هذه الاخيرة من طريق الانتخاب

٩ - ويفرض قرار اعلان حالة الطوارىء وزير الداخلية الحق فى الطلب من السلطات العسكرية قيادة استتباب الامن على المستوى المحلى او على مستوى الدوائر

الاقليمية ، واحالة الجرائم ضد امن الدولة ، مهما كانت صفة المحرضين والقاطعين فيها الى المحاكم العسكرية . (الحياة ١٩٩٢/٢/١) . ولاشك فى ان هذه الصلاحيات الواسعة ساهمت فى سرعة وفعالية التحرك الذى قام به الجيش - نسبيا - فى السيطرة على زمام الاوضاع فى الجزائر ، وفى مواجهة مجموعة الطيب الافغانى - الراديكالية - والتى تنسبها السلطات الى جبهة الانقاذ .

جـ - تشكيل حكومة جديدة لمواجهة الازمة السياسية ، والاقتصادية :

وفى ١٩٩٢/٢/٢٢ تم تشكيل حكومة جزائرية جديدة بقيادة سيد احمد غزالى واللواء خالد نزار وزيرا للدفاع ، واللواء العربى بلخير وزيرا للداخلية ، وهى الترويكا الحاكمة فعلا فى الجزائر . واتسم التعديل الوزارى بتقليص عدد الوزارات ، ودمج بعضها ، وادخال شخصيات جديدة الى الحكومة . وذلك بهدف بث الدينامية ، والفاعلية ، والكفاءة فى آلة الحكم . فضلا عن تعيين اثنين من الوزراء الستة الجدد - وهم من الشبان لكسر الهوة بين الاجيال فى الجزائر بين جيل المؤسسة الحاكمة الذى عاصر حرب الاستقلال وجيل الشباب من العناصر القريبة من الحركة الاصولية هما سعيد جيبوشى ، وساسى العمورى . وجيبوشى عضو مؤسس فى الجبهة الاسلامية للانقاذ وانشق عنها فى العام الماضى . والعمورى وهو امام مسجد له صلات بالجبهة (السفير ١٩٩٢/٢/٢٤)

وتمثل صيغة التشكيل الوزارى - فى رأى المراقبين - صيغة وسطا بين المجلس الاعلى للرئاسة بقيادة محمد بوضياف ، ورؤية غزالى التكنوقراطية لطبيعة التشكيلة الوزارية ، فى اطار خطة الانعاش الاقتصادى التى طرحها لتجاوز الازمة الداخلية الاقتصادية - الاجتماعية وهى صيغة كما نلاحظ يغلب عليها الطابع الفنى ، واقرب الى صيغة « الائتلاف الوطنى » بين عناصر فنية ، وعناصر سياسية منشقة على بعض الاحزاب القائمة . كما يستفاد من تعيين العضوين الاصوليين ، وعضوين منشقين عن جبهة القوى الاشتراكية (السعيد قشى الذى عين وزيرا للعمل وبايت هاشمى الذى عين وزيرا للشؤون الاجتماعية) . (الشرق الاوسط ١٩٩٢/٢/٢٤) وقد اثار هذا التعديل ردود فعل متعددة ، كان ابرزها رد فعل عبدالحميد مهرى الامين العام لحزب جبهة التحرير الذى رأى ان التعديل الوزارى يجسد نوعا من « الانفتاح » على بعض الاتجاهات السياسية . ولكنه رأى ان هذا الانفتاح نحو معارضة المعارضة الامر الذى يجعل بعضهم يصفه بانه انفتاح مزيف . فى حين اعتبرت جبهة القوى الاشتراكية بأن التعديل بمثابة مناورة ، وبعيد عن تطلعات الشعب . فى حين لاحظ حزب الطليعة الاشتراكية - الحزب الشيوعى القديم - ان التغيير لم يجسد محتوى الخطاب السياسى الرسمى . (الحياة ١٩٩٢/٢/٢٥)

وفى هذا الاطار طرح غزالى مشروعه للانعاش الاقتصادى الذى يبدو انه مهمة الوزارة الجديدة ، والذى يتضمن العمل على عدة محاور تتمثل فيما يلى :

(١) اعادة تنشيط الاقتصاد الوطنى عموما .

(٢) الاهتمام بازمة السكن الاجتماعية خصوصا .

(٣) اعطاء دفعة للزراعة ، وخصوصا فى جنوب الجزائر .

(٤) اعادة النظر فى بنية الصناعة .

(٥) تطهير المؤسسات المالية بتخصيص ٤٢,٥ بليون دينار جزائرى .

(٦) التكفل بالمشاكل الاجتماعية للمواطن ، ومنها توفير المواد الاستهلاكية .

(٧) الحد من البطالة وخصوصا فى اوساط الشباب

ويبدو ان هذه الخطة تسير فى اطار اعتماد عدة قوانين اقتصادية تساعد على التحرك تدريجيا نحو اقتصاد السوق ، ورفع القيود على الجزائريين - رجال المال والاعمال - ومنحهم فرصة المنافسة . (الحياة ١٩٩٢/٢/٢٦)

وقد ترافق مع التشكيل الوزارى الجديد ، واعلان ملامح خطة الانعاش الاقتصادى التحرك السياسى والديبلوماسى الخارجى « مع دول المجموعة الاوروبية وفرنسا تحديدا التى استقبلت وزير الخارجية ، وهو مايشير الى الدعم السياسى الفرنسى ، والاوروبى والغربى عموما للحكومة الجزائرية ، فضلا عن التحرك الاقليمى تجاه دول الخليج بهدف الحصول على قروض ومعونات مالية لمواجهة . الازمة ، وثمة انباء عن هدف للحصول على مليارى دولار من السعودية ، ودول الخليج البترولية فى هذا الاطار او مايزيد على هذا الرقم .

د - المواجهة السياسية الداخلية

ثمة مؤشرات تستفاد من صياغة الخطاب السياسى لبوضياف تحديدا - الذى تحفظ كثيرا على جبهة التحرير الوطنى من قبل ، وبعد قبوله لمنصب رئيس مجلس الرئاسة الاعلى - على ان ثمة مسعى لاضعاف القوى الحزبية البارزة على الساحة الجزائرية ، وذلك بهدف خلق حالة من الضعف ، والفراغ فى الساحة السياسية على حساب القوى المعارضة ، وحزب جبهة التحرير يسمح بامكانية تشكيل قوة جديدة تملأ هذا الفراغ وعلى اساسها يمكن اعادة هيكلة خريطة الحياة السياسية ، والنظام . وفى اطاره يمكن تفكيك البنى الحزبية المعارضة ، ويمكن النظام من جذب عناصر عديدة من هذه القوى السياسية الى القوة الجديدة . وذلك من خلال حزمة اجراءات موازية منها الضغط على احزاب المعارضة ، وتقييد فاعليتها وحيويتها السياسية

خلال مرحلة الطوارىء ، وايضا السيطرة على البلديات ، وحل البلديات التى تسيطر عليها الانقاذ ، وهو ماتم فعلا ، وتشكيل مجلس من ٢٤ عضوا لمراقبة حقوق الانسان الذى حل مكان وزارة حقوق الانسان ، ويتضمن فى تشكيله ١٢ عضوا من الجمعيات المعنية بحقوق الانسان (منها ست مؤسسات نسائية) ويعين رئيس المجلس الاعلى للدولة اربعة اعضاء اما رئيس المجلس الشعبى الوطنى الذى تم حله فى ٤ يناير الماضى يفترض ان يعين اربعة اعضاء ، ويضم مرصد حقوق الانسان ممثلا للمجلس الاعلى للقضاء وعضوا من المجلس الدستورى ، وعضوا من المجلس الاسلامى الاعلى ، وعضوا من جمعية المحاربين-القدماء (صوت الكويت ١٩٩٢/٢/٣٠)

وفى اطار هذه الحزمة من الاجراءات والترتيبات السياسية ، ثمة دعوة لتشكيل منظمة سياسية تضم مايسمى بالقوى الوطنية الحية ، وهو الأمر الذى يتفق ودعوة محمد بوضياف الى تشكيل تكتل وطنى تراعى فيه الثوابت الوطنية ، والدفاع عنها (الشرق الأوسط ١٩٩٢/٢/٢٤)

ان مجموعة الاجراءات السابقة منذ سيطرة الجيش على السلطة ادت الى السيطرة الفعلية على زمام الامور فى البلاد فى الفترة الماضية ، ولكن امكانية نجاحها فى المدى المتوسط ، والبعيد امر رهين بامور ومتغيرات عديدة ، يمكننا رصدها فى القسم الخامس من التقرير .

خامسا : الاحتمالات المختلفة لتطورات الازمة :

المسار الاول : ويتمثل فى نجاح الانقلاب فى التغلب على المعارضة الدينية وتحييد بعض القوى السياسية العلمانية المعارضة ، واغراء عناصر منشقة عنها - وهو ماتم فى التشكيل الوزارى الاخير مع عناصر من جبهة القوى الاشتراكية ، وعناصر خرجت من الانقاذ ، ويمكن الاستمرار فى سياسة اليد الحديدية مع العناصر المتشددة بالنواة للعناصر المنشقة ، والمخالفة لقياداتها ويمكن اجتذاب بعض الاحزاب الهامشية تحت دعوى الحفاظ على القيم الجمهورية لتظل حية ومستمرة فى العمل بمساندة الحكم ريثما يشكل منظماته السياسية الجديدة . ويمكن اغراء بعض قوى المعارضة البارزة كجبهة القوى الاشتراكية فى المستقبل ، او عمل انقلاب بلاط داخلى ضد قياداتها ، وهذه احتمالات ، وذلك عبر منح مكاسب ووعود سياسية ، ويؤدى هذا الوضع الى بعض الاستقرار النسبى ، ويعتمد نجاح هذا السيناريو على مدى قدرة الجيش والسلطة الفعلية على الادارة السياسية الناجحة للازمة ، واعادة هيكلة سياسية شاملة على مستوى النظام ومؤسساته ، وفى اطار دعم غربى وعربى للسلطة الفعلية .

المسار الثانى : المجابهة العنيفة بين الانقاذ والجيش ، والمؤسسات الجديدة للسلطة الفعلية ، تاخذ

عدة اشكال من الكفاح المدنى عبر المظاهرات فى الشوارع ، والمناطق المختلفة ، واشكال العصيان المدنى والاضرابات عن العمل ، ويترتب على ذلك رفع معدلات القمع العسكرى ، وتدخل الجيش لحسم الوضع بالقوة وفى حال استمرار الكفاح المدنى لمدة معقولة ، قد يؤدى ذلك الى تفكك الجيش ، وذلك على نحو ماحدث فى الحالة الايرانية . لان طبيعة تركيب الجيوش فى العالم الثالث ، تؤدى الى عدم امكانية الحفاظ على تماسكه وتجانسه فى الاوقات العصيبة ، وفى ظل حركة معينة ذات طابع دينى ، وايديولوجى وتعتبر المواجهة العنيفة نمطا من الاستشهاد فى ظل جيش يعتمد على التجنيد فى صفوفه ، وليس على الاحتراف الكامل .

ولكن هذا السيناريو تتآكل بعض عناصره فى ظل ازدياد قبضة الجيش ، وقوات الامن ، واحتجاب الانقاذ عن العمل العلنى ، وذلك بعد حلها ، وايضا تفكيك البلديات التى تسيطر على غالبيتها ولكنه لايزال يحمل بعضا من قوته .

المسار الثالث : تحول جبهة الانقاذ الى العمل السرى المنظم والانسحاب من مناطق الكثافة السكانية بالكادر المدرب الى الاطراف ، وفى ظل تحالف اسلامى واسع ثم ترافق ذلك مع عمليات اغتيال منظمة ، وهجوم على مواقع الشرطة والجيش لكسر هيبة السلطة الفعلية ، والتقدم من الاطراف .

وهذه المسارات المحتملة ، قد تأخذ اشكالا تركيبية من بعضها البعض ، فى تفاعلات الحركة السياسية فى الجزائر بين السلطة ، والقوى والمنظمات الحزبية والسياسية . ايا ما كان الأمر فان الازمة ومكوناتها ومساراتها كشفت عن الاشكاليات الاساسية للنظام والمجتمع فى الجزائر ، وسوف نحاول الاشارة اليها فى القسم السادس من التقرير .

سادسا : الاشكالية السياسية للدولة والمجتمع فى الجزائر :

ان الساحة السياسية فى الجزائر كشفت عن عدة اشكاليات اساسية تعانى منها ، وتشير الى حدود اية معالجات للازمة من قبل النظام او القوى السياسية المعارضة ، وسوف نشير الى هذه الاشكاليات سريعا على النحو التالى :

اولا : اشكالية نظام القيم التعددى - الديموقراطى :

اصبحت المسألة الديموقراطية ، وحقوق الانسان - بأجيالها الثلاثة - ابرز بنود المطالبات المتعددة بالتغيير فى عالمنا الذى يموج بالدعوات المختلفة للتعدديات ، والتى انتشرت فى دول الكتلة السوفيتية التى انهارت ، وتفكك النظم الشمولية ، وسقوط القها التعبوى القديم ، وفقدانها للجاذبية ، والقدرة على الالهام للدول الواقعة فى جنوب العالم . وفى ظل عملية تشكل النظام الدولى الجديد تبدو هذه الدعوة الغطاء السياسى - الفكرى لعملية

الضغوط التى تمارس من النظام الدولى على النظم السياسية فى الدول المتخلفة التى تبدى بعضا من المعارضة للنظام العالمى ، وآلياته ، او تحاول ان تلبى بعض طموحاتها الاقليمية المناهضة للمصالح الامريكية والغربية ولكن هذه الضغوط القادمة من قمة النظام ، ومادونه الى قاعدته فى الاقاليم الفرعية ، تخفى وراءها مصالح متعارضة ، ومتشابكة . وتجد دعاوى التعددية ايا كانت مصادرها مقاومات فى البنيات الداخلية فى دول ومجتمعات جنوب العالم . ولعل حالة الجزائر كاشفة عن هذا التناقض الاشكالى بين التوق العارم فى الحركة الاجتماعية ، والسياسية للديموقراطية والتعددية كنظام حياة ، وآليات للعمل المؤسسى ، واليومى ، وبين طبيعة التكوين الفكرى ، والخبراتى للفاعلين السياسيين ، اذ ان هؤلاء يرفعون شعارات ، وخطابات التعددية ، والليبرالية ، والاحتكام الى صندوق الاقتراع ، وفى ذات الوقت يقفون ضد هذه القيم الاساسية اذا ما ادت نتائج الاقتراع الى ظهور الخصم السياسى ـ الثقافى ظافرا . وفى ذات المستوى فان بعض القوى اختارت الوصول الى السلطة السياسية عبر آليات التعددية ، والاقتراع .. الخ ، وذلك لتنفيذ مشروع سياسى يناهض جذريا المشروع الليبرالى التعددى فى قيمه ، وآلياته وربما مؤسساته .

هذه التناقضات الاشكالية هى جوهر الازمة الجزائرية فى تقديرنا ويترافق معها ان المؤسسات العسكرية المتداخلة فى الحياة المدنية والتى يسيطر قادتها على مقاليد الحكم ، غير راغبين فى انتقال السلطة عبر الآلية الديموقراطية ، ويتنازلوا عن الحكم لعناصر مدنية ، ويغدو دور الجيش والامن فى اطار الدستور فقط ، ولايتجاوز ذلك . ان الاشكالية الجزائرية تكشف عن ان بعض الصفوات العسكرية فى الحكم تعتبر التعدديات المقيدة ، او السيولة الديموقراطية فى مجال التعبير السياسى ، هى وسيلة لتخفيف حدة الضغوط السياسية المطالبة بنظام ديموقراطى وتعددى شامل ، وليس مسارا نحو تعددية حزبية وسياسية شاملة ، تؤدى الى تنظيم عملية انتقال السلطة على نحو سلمى ، ووفقا لقواعد محددة معروفة سلفا لاطراف اللعبة السياسية الداخلية

وتثير الحالة الجزائرية ايضا شكلية الاطر الدستورية فى العالم المتخلف ، وعدم انصياع الصفوات الحاكمة للاطر والبنيات الدستورية والقانونية التى وضعوها كجزء من هياكل الدولة « الحديثة » فى هذه البلدان ، لان سيادة الدستور ، والقانون ، واحترام قواعده هو ابرز مظاهر الديموقراطية والتعددية السياسية .

ثانيا : اشكالية الاسلام السياسى والدولة والنظام الدولى :

كشفت الازمة الجزائرية عن واحدة من اهم اشكاليات النظام الدولى الجديد الذى ينشكل الان بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ـ لعقد او يزيد قليلا ريثما تستكمل الاقطاب الصاعدة مسارات صعودها الى قمة النظام ... ترتب على نهاية الحرب الباردة ، ونظام القطبية ... الذى ترتب على الحرب العالمية الثانية ، وانهيار ... السوفيتية ، ونظام الافكار الرسمى للماركسية ... العدو القديم للنظام الدولى ، والغرب تحديدا ... مسالة هامة ، لان صناعة العدو ، تعنى سياسات ... الموارد ، والصياغة الرمزية ، والايديولوجية ... النقيض تفتح الباب امام المبادرات ، والابتكارات ... المجالات لمواجهته ، ويستحث العدو كافة الملكات ... الدول للتصدى له . وغياب العدو وانتشار الليبرالية ... والتحرر الاقتصادى والسياسى اى الخصخصة ... الاقتصادية والسياسية ، تعنى ان النموذج الغربى ... يمكن وللمرة الاولى ان يفقد صفته ونعته باعتباره ابداعا غربيا ـ يستند الى ميراث انسانى طويل ـ واداة لتحقيق ... الغرب لذاته ، وللاخرين ومؤدى ذلك فرض فكرية ... نمط فريد ، تواجه الغرب الظافر بقيادة الولايات المتحدة . ومن ثم لابد من صناعة عدو جديد ، وتدل كافة المؤشرات على ان هذا العدو الجديد ، يتمثل فى ... مركب من قائمة اعداء او تهديدات للغرب ، بعضها يمس نموذجه الثقافى والقيمى ، والسياسى ، والاخر يمس علاقته الفلسفية بالطبيعة ـ البيئة والصحة ـ هل هى موضوع للاستغلال والسيطرة ام ان التجربة كشفت عن ان الطبيعة هى موضوع تكيف فى علاقتها بالانسان ، الغربى فى حالتها .

وعلى قمة هيكل الاعداء الجدد للغرب ، ونظامه الدولى ، ياتى الاسلام السياسى الراديكالى ، باعتباره نقيضا للغرب ، ومشروعه الذى بدأ يفقد خصوصيته الغربية ، وايضا باعتباره مصدر الارهاب فى نظرهم . من هنا تكمن اشكالية الموقف الاوروبى والامريكى ازاء حركات الاسلام السياسى فى العالم العربى ، وفى الجزائر تحديدا فالخطاب الغربى يطالب بالتعددية ، والديموقراطية ، وصندوق الاقتراع كآلية لتداول السلطة السياسية . ولكن وصول الانقاذ الى مشارف الاغلبية البرلمانية الساحقة ، اثار على الفور مسالة مدى مصداقية خطاب التعددية ، والليبرالية السياسية الذى يطرحه الغرب الامريكى والاوروبى . ومن هنا هذا التردد ، والحذر فى التصريحات الرسمية والهجوم الشرس من الاحزاب والقادة والاعلام الفرنسى والاوروبى على نتائج الانتخابات ، وانقلاب الجيش فى الجزائر . هذه التناقضات والتضارب فى المواقف كشفت عن ازمة مصداقية الخطاب الغربى الليبرالى ازاء الاوضاع فى الدول العربية .

ان الحالة الجزائرية تمثل ذروة تجليات المحنة التى يواجهها عالمنا الجنوبى ، والشمولى بتعقيداتها المختلفة ، والتى يبدو انها ستستغرق امدا طويلا للوصول الى مداخل للتعامل معها بحثا عن مسارات انسانية جديدة □

تقرير

الاحتمالات المختلفة لمستقبل النظام الاقليمى العربى

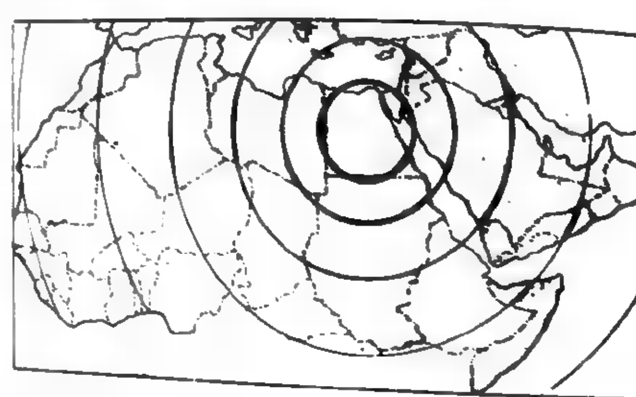

د . محمد سعد ابوعامود

الحقيقة شبه المؤكدة حتى الآن ان النظام الاقليمى العربى فى المستقبل لن يعود الى ما كان عليه قبل الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ، والحقيقة المؤكدة ايضا ان سمة الغموض هى السمة الاساسية لكافة التفاعلات التى تحدث الان على الساحة العربية ، ومن هنا تبرز صعوبة تقديم سيناريوهات متكاملة تعبر عن احتمالات المستقبل بالنسبة للنظام الاقليمى العربى ، ومن ثم سنكتفى بعرض لبعض المشكلات التى ستواجه النظام الاقليمى العربى والناتجة عن البيئة العربية والاقليمية والدولية ، ثم نطرح بعض الافكار الخاصة ببعض امكانيات التحرك السياسى المتاحة او الممكنة فى المدى المنظور .

اولا ـ المشكلات التى تواجه النظام الاقليمى العربى والناتجة عن البيئة العربية :

أ ـ مشكلة التدهور فى امكانات وموارد النظام :

يدخل النظام الاقليمى العربى مرحلته الجديدة وهو يعانى من مشكلة التدهور فى موارده وامكاناته بصورة لم يعرفها من قبل ، الأمر الذى يثير التساؤل حول مدى قدرة تحمل الاقطار العربية للاعباء الناتجة عن مشاركتها فى هذا النظام وكذلك عن مدى تاثير ذلك على كفاءة اداء النظام المطلوب تنميتها ، مع الاخذ فى الاعتبار ان هذه الكفاءة متدنية فى الاصل ، بل وقد لا نبالغ اذا ما تساءلنا فى ظل هذه الأوضاع عن مدى قدرة اطراف النظام العربى على الاحتفاظ بالاطار القومى التقليدى لهذا النظام .

ب ـ مشكلة التغير فى ميزان القوى العربى :

لا شك ان خريطة توزيع القوى العربية قد اختلفت عما كانت عليه قبل ازمة الخليج ، فالعراق تدهور موقعه فى خريطة القوى العربية بشكل ملحوظ ، هذا التدهور فى قوة العراق ستكون له تداعياته على مختلف اعضاء النظام نظرا لعمق التفاعلات العراقية عربيا قبل الأزمة ، كذلك يمكن القول بتراجع موقع السعودية ودول الخليج فى خريطة القوى العربية مقارنة بما كان عليه الوضع قبيل ازمة الخليج ، هذا التراجع يقابله صعود نسبى لمصر وسوريا فى خريطة القوى العربية ، مع تراجع الجزائر لظروفها الداخلية الخاصة عن موقعها فى هذه الخريطة ، اما بقية دول المغرب العربى فيمكن القول بان موقعها ظل ثابتا نسبيا ، كذلك تشهد دول الأطراف تدهورا حادا يرجع الى ظروفها الداخلية ، بالاضافة الى بعض الاسباب

الناتجة عن ازمة الخليج الاخيرة .

ان هذا التغير فى توزيع القوى العربية الجديد يستلزم تحركا سياسيا علميا ومدروسا من جانب القوى الصاعدة المستعيدة لموقعها المتقدم فى هذا المجال واعنى بها مصر وسوريا ، ولقد عبر الباحثون المصريون عن ضرورة ان تقوم مصر بدورها بوصفها الدولة القائدة فى المنطقة العربية ، مع مراعاة التغيرات الجديدة فى الواقع العربى ، ولا شك ان نجاح مصر فى القيام بهذا الدور من شأنه ان يعطى دفعة قوية للنظام العربى . غير ان مصر قد تواجه بعض المصاعب التى قد تعوق قيامها بالدور المطلوب واهمها ان بعض الاقطار العربية التى تدهورت قوتها قد تلجأ الى طرف غير عربى لزيادة عناصر قوتها ، كما ان بعض هذه الاقطار قد تكون لها تحفظاتها الخاصة لقيام مصر بهذا الدور . اقطار اخرى قد تحاول ان تشارك مصر فى القيام بهذا الدور ، ولو بقدر ضئيل ، كما ان ظروف مصر الاقتصادية الصعبة ربما تكون احد المعوقات أمام قيامها بهذا الدور بالفعالية المطلوبة .

ج - سيولة التحالفات العربية العربية :

فى اطار الظروف الراهنة يمكن القول بأن التحالفات العربية العربية ستتسم خلال المرحلة المقبلة بالسيولة وعدم الانتظام الامر الذى سيؤثر على استقرار النظام الاقليمى العربى ، ويرجع ذلك الى ازمة الثقة التى تعيشها القيادات السياسية العربية .

د - ازمة السياسات العربية :

يمكن القول بان نمط السياسات العربية سيواجه ازمة خلال المرحلة المقبلة ترجع الى عدم امكانية التوصل الى اتفاق بين الاقطار العربية حول السياسات التى يجب اتباعها بصدد المسائل المختلفة .

ثانيا - المشكلات التى تواجه النظام الاقليمى العربى والناتجة عن بيئته الاقليمية :

أ - الخلل فى توازن القوى لصالح الاطراف غير العربية : من اسوأ النتائج التى افرزتها ازمة وحرب الخليج ، هى اختلال توازن القوى بين العرب والاطراف غير العربية المجاورة فى المنطقة ، ونستطيع ان نحدد اهم ملامح هذا الخلل على النحو التالى :

- خلل فى توازن القوى فى منطقة الخليج بعد هزيمة العراق ، هذا الخلل لصالح ايران .
- خلل فى توازن القوى بين العرب وتركيا لصالح تركيا .
- خلل فى توازن القوى بين العرب واسرائيل لصالح اسرائيل .

هذا الوضع الذى يعكس ضعفا واضحا فى القوى العربية من شأنه ان يجعل المنطقة العربية مطمعا لاى طرف من هذه الاطراف ، وارضا معرضة للعدوان ، فالخبرة السياسية تؤكد ان الضعف هو اكثر الدوافع للعدوان .

ب - فى ظل هذه الاوضاع التى اختل فيها توازن القوى لصالح الاطراف غير العربية والتى تشير كافة المؤشرات الى امكانية استمرارها فى المدى المنظور ، يمكن القول بان النظام العربى سيتعرض للعديد من الضغوط الآتية من دول الجوار الجغرافى ، حول العديد من المسائل مثل الموارد المائية العربية ، واسلوب تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، بما يحقق اقصى استفادة ممكنة لاسرائيل خاصة فيما يتعلق بمطالبتها بالدخول كشريك للعرب فى استثمار الموارد الاقتصادية العربية ، وربما تكون الدعوة الى انشاء سوق شرق اوسطية مشتركة تكون اسرائيل عنصرا فاعلا فيها هى البديل عن السوق العربية المشتركة .

كذلك سيواجه النظام العربى مطالب ايران وتركيا بالقيام بدور فى نطاق الترتيبات الامنية الخاصة بالخليج ، فايران تطالب بدور منفرد او مسيطر فى اية ترتيبات امنية قادمة ، وتركيا تحاول احياء دورها فى المنطقة العربية ، كل هذه الامور من شأنها ان تثير التساؤل ، حول الهوية المستقبلية للنظام الاقليمى فى المنطقة ، هل سيكون عربيا خالصا كما كان ؟ ام سيتحول الى نظام شرق اوسطى .

ج - أيا كانت النتائج التى ستؤول اليها الأوضاع فى المنطقة العربية ، فان السمة الاساسية للاوضاع فى هذه المنطقة ستكون سمة عدم الاستقرار ، لان اسرائيل وايران تحاولان فى ظل حالة الضعف العربى الراهنة تحقيق الامن المطلق على حساب العرب ، والخبرة التاريخية والسياسية تؤكد استحالة تحقيق ذلك ، الامر الذى سيقود الى التوتر فى العلاقات بين العرب وهذه الدول ، وهو ما قد يؤدى الى الانفجار .

د - يمكن القول بان محاولات « بلقنة » المنطقة العربية ستزداد حدتها خلال المرحلة المقبلة الأمر الذى يمثل تحديا صارخا للنظام العربى ، ويرجع ذلك الى بعض السياسات التى يمكن ان تتبعها دول الجوار الجغرافى ، فاسرائيل لها مشروعها المعلن فى هذا المجال ، وتركيا لها اطماعها فى بترول « كركوك » بشمال العراق وايران عينها على الشيعة فى كل مكان على الارض العربية .

ثالثا - المشكلات التى ستواجه النظام العربى من البيئة الدولية للنظام :

يمكن تحديد اهم هذه المشكلات على النحو التالى :

أ - ستتعرض الاقطار العربية الى ضغوط سياسية خارجية من اجل تحقيق الاصلاح الديمقراطى ، وتبنى سياسات الاقتصاد الحر ، وعلى الرغم من تسليمنا بضرورة الاصلاح الاقتصادى والديمقراطى ، الا ان المسألة لا يمكن ان تتحقق فى ليلة وضحاها ، وانما تحتاج الى الدراسة المتأنية ، لتجنب الآثار السلبية التى قد تنجم عن تبنى هذه السياسات دون دراسة ، كذلك فان تبنى سياسات الاقتصاد الحر قد تؤدى فى بعض الاقطار الى

حدوث اضطرابات شعبية عنيفة نظرا لما ينتج عادة من آثار تمس المستويات المعيشية للفقراء ، الذين يشكلون الغالبية العظمى من ابناء الوطن العربى كذلك يمكن القول بان اتباع هذه السياسات ستؤدى الى تعميق علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية العربية بالغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية .

ب - ستواجه الدول العربية ، ضغوطا دولية شديدة لعدم تمكينها من تطوير قدرتها العسكرية ، هذا بالاضافة الى الضغوط التى ستواجهها فى نطاق الاستعانة بالخبرات الاجنبية المتقدمة فى بعض الصناعات ، مثل الصناعات الكيماوية .

ج - ستواجه الاقطار العربية ، ضغوطا دولية شديدة من اجل زيادة حدة ارتباطها الاقتصادى بالسوق الراسمالى العالمى ، الأمر الذى سيكون له مردوده السلبى على الافكار الخاصة بالتكامل الاقتصادى العربى ، والتنمية العربية الشاملة ، وسيؤدى وضعا لهذا لازدياد حدة الانقسام بين الاقطار العربية الغنية والفقيرة .

رابعا - بعض الافكار الخاصة بالامكانات المتاحة للتحرك السياسى العربى فى المدى المنظور :

لا شك ان الظروف الصعبة والمعقدة التى يمر بها الوطن العربى خلال هذه المرحلة تجعل عملية وضع اطر تصورية لامكانيات التحرك السياسى عربيا من اجل التعامل مع متغيرات الوضع القائم وهو وضع مأزوم ، من اجل تطويعها بما يحقق الحد الادنى من الاهداف العربية ، عملية صعبة ومعقدة ، وعلى الرغم من تسليمنا بهذا ، الا اننا نرى ان مهمة الفكر السياسى والبحث السياسى ان يمسك ببعض الافكار المتولدة عن تداعى حركة الاحداث ، ويطرح رؤيته لامكانية التعامل معها بما يخدم الاهداف المطلوبة ، والواقع ان ثمة صعوبة اخرى ارضحتها حركة الاحداث وهى تتعلق بحالة عدم الاتفاق بين الاطراف العربية حول الاحداث القومية فى المرحلة الحالية والمستقبلية ، باستثناء هدف واحد عام وهو الحفاظ على النظام الاقليمى العربى اقليميا وعلى ضوء هذا الهدف القومى العام واستنادا الى ما سبق تحديده من مشكلات يواجهها وسيواجهها النظام الاقليمى العربى نطرح بعض الافكار الخاصة لامكانية التحرك السياسى العربى بما يخدم النظام الاقليمى العربى فى المرحلة القادمة ويساعد على اعطاء دفعة من النشاط والطاقة لحركته .

اولا - امكانية التعامل مع دول الجوار الجغرافى :

لا شك أن التعامل مع دول الجوار الجغرافى فى ظل اختلال توازن القوى لصالحها مسألة صعبة ، ولكنها ليست بالمستحيلة ، خاصة اذا ما كان هو تحقيق بعض الاهداف المتواضعة ، ومحاولة تعظيمها شيئا فشيئا ، مع مرور الوقت ولا شك ان التجربة السياسية الالمانية واليابانية فى فترة ما بعد الحرب الثانية حتى الان ، تؤكد صحة هذه الفكرة غير ان ما نحتاجه هو الكثير من الصبر والمثابرة والجهد الدبلوماسى العلمى المدروس والمخطط ، وهناك بعض العناصر المتوافرة الان والتى يمكن من خلال توظيفها التوظيف المدروس والمستند الى التخطيط السياسى العلمى المنظم ان يستفيد منها النظام الاقليمى العربى استفادة بالغة ومنها ما يلى :

أ - الشرعية الدولية :

احد العناصر التى استند اليها العمل السياسى الغربى ابان ازمة الخليج هو الشرعية الدولية ، واوضحت التجربة امكانية الاستفادة من هذا العنصر فى اجبار اى طرف يخرج على ارادة المجتمع الدولى ، وقد اكدت تصريحات المسئولين الامريكيين والسوفيت ان إحدى آليات النظام الدولى الجديد فى التعامل مع الازمات الدولية هى العمل استنادا الى الشرعية الدولية ممثلة فى قرارات مجلس الامن والامم المتحدة ، وطالب بيان قمة الدول السبع الصناعية المنعقدة فى لندن فى يوليو ١٩٩١ بضرورة تقوية الامم المتحدة ، فى ظل هذه الظروف الدولية ، وامام الخلل فى توازن القوى لصالح اسرائيل ، فليس امام العرب سوى التمسك بالشرعية الدولية ومحاولة اقناع المجتمع الدولى بتطبيقها على اسرائيل من اجل اجبارها على الالتزام بقرارات الامم المتحدة ، والملاحظ ان اتجاه صانع القرار العربى يتفق وهذا الخيار . فقبول سوريا لمبادرة الرئيس الامريكى بوش خير تعبير عن هذا الاتجاه ، وهى توحى بامكانية فرض حصار السلام على اسرائيل ، غير ان التركيز على هذه القضية وحدها لا يكفى ، خاصة وان القضية الفلسطينية قضية معقدة وحساسة وتحتاج الى جهود طويلة المدى لحلها كما يقول المسئولون الامريكيون ، لذلك يجب التركيز الآن على الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان ، فبعد حل الميلشيات اللبنانية والفلسطينية وبسط الجيش اللبنانى للسيادة اللبنانية على ارض لبنان ، اصبح الوجود الاسرائيلى فى الجنوب اللبنانى ، يعنى احتلال دولة عضو فى الامم المتحدة لاراض دول اخرى عضو بالامم المتحدة بالقوة العسكرية ، مما يمثل اعتداء صارخا على احكام ميثاق الامم المتحدة وان كانت اسرائيل تدعى ان وجودها فى الجنوب اللبنانى يهدف الى تأمين حدودها الشمالية من اى هجوم للمقاومة الفلسطينية فان هذا الادعاء قد سقط ايضا بعد تسليم القوات الفلسطينية الجنوب اللبنانى لاسلحتها الى الجيش اللبنانى ، ومن هنا فان احتلال اسرائيل للجنوب اللبنانى وعدم تنفيذها للقرار رقم ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن والذى يدعو اسرائيل الى الانسحاب من لبنان ، يجعل الموقف مشابها للاحتلال العراقى للكويت ، ويمكن تكييفه قانونيا بهذا الشكل ، ان هذا يتطلب تحركا

للدبلوماسية العربية فى هذا المجال ، من اجل استصدار قرارات جديدة لمجلس الامن فى هذا الشأن لاجبار اسرائيل على الانسحاب من الجنوب اللبنانى ، والدعوة الى تطبيق احكام الباب السابع من ميثاق الامم المتحدة على اسرائيل لتحقيق ذلك الانسحاب بالقوة الدولية واستنادا الى الشرعية الدولية فى حالة رفضها الامتثال لقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن ، مع ضرورة رفض الربط بين مشكلة الجنوب اللبنانى والصراع العربى الاسرائيلى خاصة وان المجتمع الدولى بقيادة الولايات المتحدة قد رفض ربط هذا الصراع بالاحتلال العراقى للكويت باعتبار ان الاحتلال العراقى للكويت يمثل وضعا مختلفا يتمثل فى احتلال دولة عضو فى الامم المتحدة لأراضى دول اخرى عضو فى نفس المنظمة ، فهل يختلف الاحتلال الاسرائيلى للجنوب اللبنانى عن هذا الوضع فى ظل الظروف الحالية !

ب - التعامل السياسى المصلحى مع ايران وتركيا :

قد يتصور البعض ان [redacted] اوراق اللعبة فى ايدى تركيا وايران الآن ، وهذا تصور خاطىء ، فما تؤكده الخبرة السياسية المعاصرة ، ان اى طرف من الاطراف لا يملك [redacted] الاوراق بشأن اى مشكلة ، وانما قد يملك بعض الاوراق الهامة ، وهذا ماهو قائم الآن . فايران لديها بعض الاوراق الهامة بوصفها القوة الاستراتيجية النسبية فى منطقة الخليج ، ولديها ايضا ورقة الشيعة فى العراق وفى [redacted] الاقطار العربية المجاورة ، ولديها الاعتراف العراقى بحقوقها فى شط العرب ، هذه اوراق هامة بلا شك ، تمثل رصيدا من القوة تحاول الدبلوماسية الايرانية تعظيمه ولابد وان تتحرك الدبلوماسية العربية بما يقلل من اهمية هذه الاوراق ، ويحد من فعاليتها خاصة وان القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة ترفض الهيمنة الايرانية على الخليج ، كما ان الارادة العربية قد اتفقت على الحفاظ على النظام الاقليمى عربيا ، ان طرح افكار كالتعاون الاقتصادى والثقافى المشترك مع ايران امر هام فى هذه المرحلة خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى تعانى منها ايران وكما ان ايران كانت تثير الشيعة فى العراق وتحرضهم على اقامة دولة مستقلة فى الجنوب فإن لدى العراق فصائل من المناهضين للنظام الايرانى ، بل انهم يكونون جيشا شعبيا كبيرا ، ومن ثم فمصلحة العرب وايران تلتقيان فى ضرورة اقامة علاقات حسن جوار والابتعاد عن التدخل فى الشئون الداخلية لكافة الاطراف ، ان المسألة فى هذا الشأن تدور حول ضرورة توافر الارادة السياسية العربية للتعامل مع ايران معاملة ندية تستند الى فكرة المصالح المتبادلة ويوفر الاسلام والروابط الثقافية العربية الايرانية الاطار الفكرى لها .

بالنسبة لتركيا فلاشك ان الظروف قد اوضحت ان لها اطماعا تحد منها امكاناتها الفعلية ، فتركيا تضغط بورقة مياه الفرات ، وكذلك بقضية الاكراد فى شمال العراق وعينها على حقول كركوك الغنية ، وتأمل فى اقامة دولة كردية فى شمال العراق ترتبط بتركيا ، غير ان هذا الهدف تواجهه مصاعب كثيرة منها عدد الاكراد فى تركيا والذى يفوق عدد اكراد العراق ، ويتجمعون فى منطقة واحدة ، الامر الذى قد يدفعهم الى الدعوة الى الانفصال عن تركيا والانضمام الى الدولة الكردية فى شمال العراق عند قيامها ، خاصة وانهم يتعرضون لظروف بالغة القسوة فى تركيا ومن ثم فورقة الاكراد التركية ضعيفة هشة ، وتحتاج الى قدر من التحرك الدبلوماسى العربى ، من اجل اسقاطها ، خاصة وان تركيا تحتل لواء الاسكندرونة العربى ، وامكانية اثارة حق الشعب العربى فى الاسكندرية امكانية واردة وان كانت منسية على الساحة العربية ، تبقى قضية المياه بين تركيا والعراق وسوريا ان الدعوة الى توقيع اتفاقية دولية لتنظيم الاستفادة من مياه الفرات بين دول النهر استنادا الى قواعد القانون الدولى ، ومنعا لتفجر ايه ازمة بين هذه الدول تهدد الامن والسلم الدوليين ، دعوة جديرة بان تتبناها وتطرحها الدبلوماسية العربية فى ظل المناخ الدولى المعاصر .

ج - توسيع دائرة التعامل مع العالم الاسلامى :

لاشك ان الدائرة الاسلامية والتى تمثل عمقا استراتيجيا هاما للوطن العربى لم تلق العناية الكافية من الدبلوماسية العربية حتى الآن ، ان انعقاد المؤتمرات وتقديم بعض المنح الدارسية ، والمساعدات الاقتصادية المحدودة وحده لايكفى . ان الدبلوماسية العربية بحاجة الى دراسة علمية متأنية للعالم الاسلامى ، كى تتعرف عليه من جديد معرفة تستند الى الاساليب العلمية ، من اجل تحديد اهميته الاستراتيجية ، وكذلك تحديد وسائل وأساليب التعامل الفعال والايجابى معه

ان الدائرة الاسلامية قد اتسعت اليوم اتساعا كبيرا والرابطة الاساسية بين العرب وهذه الدائرة هى اللغة العربية لغة الدين الاسلامى ، يمكن ان تلعب دورا هاما فى بناء وشائج الاتصال والتعامل مع هذا الثقل الاسلامى المتعاظم فى جميع انحاء العالم .

ولنشير فى هذا الصدد الى ضرورة الاهتمام بمسلمى الاتحاد السوفيتى ، خاصة وانه مع انهيار الامبراطورية السوفيتية برزت الى الوجود مجموعة من الدول الاسلامية ان الاهتمام بمسلمى الاتحاد السوفيتى بات ضرورة استراتيجية خاصة وان الجمهوريات السوفيتية الاسلامية تلح بالقرب من الوطن العربى ومن ثم فلابد من الاستفادة من المناخ الجديد فى الاتحاد السوفيتى وتعميق العلاقات مع هذه الجمهوريات فى كافة المجالات ، ان هذا قد يؤدى الى اضافة عنصر قوة جديد للعرب فى نطاق النظام الدولى الجديد ، خاصة وان مسلمى الاتحاد السوفيتى لهم روابطهم الثقافية والدينية التى تجمعهم بابناء الوطن العربى ، ولايعنى تركيزنا على مسلمى الاتحاد السوفيتى ان نقلل من ضرورة الاهتمام بمسلمى أسيا الاخرين ، ولكن هذا التركيز يرجع الى ان هذا العنصر ظل منسيا لفترة طويلة من التفكير العربى ، واذا كان لنا ان نتعلم من الاخرين فلنتذكر كيف استفادت اسرائيل من التطورات الاخيرة فى الاتحاد السوفيتى ، فكانت هجرة اليهود السوفيت باعدادهم وخبراتهم الهامة مصدرا من مصادر زيادة القوة الاسرائيلية .

بعد اخر من ابعاد الدائرة الاسلامية لازال يعانى الاهمال من الدبلوماسية العربية ، وهو مسلمو افريقيا ، ان الدبلوماسية العربية مطالبة اليوم ايضا بالتحرك الفعال والمدروس تجاه مسلمى افريقيا ، الذين يشكلون عمقا استراتيجيا للوطن العربى من جهة الجنوب ، ان تعميق الروابط مع الدائرة الاسلامية اسيويا وافريقيا يعد احد الاهداف الذى يجب ان تقوم الدبلوماسية العربية بتحقيقها فى المرحلة القادمة .

وبعد فهذه بعض الافكار التى نرى ان الظروف متاحة لتجسيدها الى نشاط وتحرك سياسى فعال يكون له اثار ايجابية على النظام الاقليمى العربى ، ويدفع بدماء جديدة فى شرايين هذا النظام ، بما يساعد على بقائه واستمراره ، وزيادة فعاليته ، وهذه الأفكار تدور فى نطاق الدائرة العربية ككل . ويبقى ان نشير الى دور مصر فى نطاق النظام الاقليمى العربى فى خلال المرحلة القادمة بوصفه دور هام ، لأن الاحداث قد اثبتت ان مصر الدولة القائد فى نطاق المنطقة العربية ، وان الخسائر العربية الناجمة عن غياب هذا الدور او تردد مصر فى القيام به خسائر فوق الطاقة .

د - اضطلاع مصر بدورها فى نطاق النظام الاقليمى العربى :

ان ضرورة قيام مصر بهذا الدور قد اوضحته التغيرات التالية :

اولا - ازمة الخليج الاخيرة وما اكدته من ان مصر تمثل الثقل الاستراتيجى فى المنطقة ، وانها تستطيع ان تتحكم فى مسار الاحداث من خلال ما تتخذه من مواقف .

ثانيا - ما اثبتته التجربة العملية من ان قيام مصر بهذا الدور لايتعارض مع المصالح العربية العليا ، فالسلوك السياسى المصرى عربيا تحكمه ثوابت واضحة ومؤكدة ، اهمها الحرص على المصالح القومية ، وإعلائها ، ولو كان ذلك على حساب بعض مصالحها القطرية الضيقة ، كما اثبتت ازمة الخليج الاخيرة قدرة القيادة السياسية المصرية على التمييز بين الثابت والمتغير ، فبقدر حرص مصر على تحرير الكويت كانت مصر ولازالت حريصة على سيادة استقلال ووحدة الاراضى العراقية ، كما انها كانت

الصوت العربى المعبر عن ضرورة انسحاب القوات الاجنبية من الاراضى العربية بعد تحرير الكويت ، وهو ما تم بالفعل .

ثالثا - القبول العربى لقيام مصر بهذا الدور ، خاصة بعد اجتماع دول إعلان دمشق فى الكويت فى يوليو ١٩٩١ ، واتفاقهم على الصياغة النهائية لهذا الاعلان وتأكيد دول الخليج على ضرورة مشاركة مصر فى الترتيبات الامنية بالخليج ، بالرغم من المعارضة الايرانية المعلنة لاى دور مصرى فى هذه الترتيبات .

رابعا - دعوة العراق الى تشكيل لجنة عربية للتفتيش على مشروعاتها النووية الى جانب اللجنة الدولية ، وقبوله بتشكيل لجنة مصرية اذا ما تعذر تشكيل لجنة عربية ، والواقع ان هذه الدعوة العراقية لم تلق الاستجابة المناسبة من جانب مصر ، ربما لازمة الثقة القائمة حاليا بين القطرين ، ولكن علينا ان نتخلص بسرعة من عقدة الخليج ، وان ندرس كافة البدائل المطروحة دراسة جادة ، ومنها هذه الدعوة العراقية ، خاصة وان الجهد الدولى متعثر وقد يقود الى كارثة جديدة فى المنطقة فى حالة قيام قوات التحالف باستخدام القوة لتدمير ما تبقى من العراق ، ان هذه الكارثة المتوقعة ستؤدى حال وقوعها الى الاضرار بالمصالح الامريكية والغربية فى المنطقة من خلال ازدياد حدة السخط لدى ابناء الامة العربية تجاه الولايات المتحدة والغرب كما ان نجاح الولايات المتحدة فى القضاء التام على القدرات النووية العراقية فى ظل امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية ، لايضمن عدم قيام اطراف اخرى فى المنطقة من السعى الى امتلاك هذه القدرات فى المستقبل ، لمواجهة العدوان الاسرائيلى المحتمل ، ان دورا عربيا تقوده مصر بثقلها العربى الدولى فى هذا المجال قد يفيد كثيرا فى تحقيق الهدف المنشود ، ان امكانية القيام بهذا الدور تؤدى الى استعادة الدور العربى لفعاليته فى احتواء الازمات العربية ، فاذا كانت ازمة الخليج قد تم حلها استعانة بالبديل الدولى بعد فشل البديل العربى ، فلماذا لانلجأ الى البديل العربى وندعوا اليه بالنسبة لقضية القدرات النووية العراقية ، بعد ما اتضح تعثر البديل الدولى فى هذا المجال ، وامكانية ان يؤدى الى كارثة جديدة .

خامسا - القبول الدولى لامكانية قيام مصر بدور فعال فى النظام العربى ، والاقتناع باهمية هذا الدور من اجل الحفاظ على الاستقرار فى هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم .

هذه هى اهم المتغيرات التى اوضحت ضرورة قيام مصر بدورها فى المنطقة العربية بوصفها الدولة ذات الثقل الاستراتيجى الهام .

تحرير

المياه فى المفاوضات المتعددة الاطراف

فتحى على حسين

مع التسليم بأهمية كافة القضايا الاقليمية المطروحة على جدول أعمال المفاوضات المتعددة الاطراف، سواء البيئية أو التسليحية أو الاقتصادية، إلا أن قضية المياه ستبقى - فى الحساب الاخير - من أبرز القضايا الشائكة التى يصعب الاقتراب منها أو الابتعاد عنها. وقد لاناتى بجديد إذا قلنا أن استراتيجيات النزاع فى الشرق الاوسط يجرى تشكيلها بعد حرب الخليج حول كيفية الحصول على الموارد المائية ومنابع الانهار الكبرى خاصة وان اغلب دول المنطقة على اعتاب مرحلة جديدة تواجه فيها نقصا حادا فى مواردها المائية لأول مرة فى تاريخها.

فالدول العربية، مثلا، تعانى من نقص قدره ٤٤ ٪ فى تلبية احتياجاتها المائية فى ظل تحكم ثمانى دول غير عربية باكثر من ٨٥ ٪ من منابع الموارد المائية للوطن العربى وهى، اثيوبيا واوغندا وكينيا وزائير وتركيا والسنغال وغينيا، بجانب سيطرة اسرائيل على جزء كبير من الموارد المائية العربية وتطلعها - من جهة اخرى - لسلب المزيد لسد احتياجاتها المتزايدة الناتجة عن زيادة السكان الذين وصل عددهم حاليا إلى ٤,٥ مليون نسمة، ويتوقع وصولهم فى عام ١٩٩٥ إلى ٥,٢ مليون نسمة اثر تزايد هجرة اليهود الروس والاثيوبيين إليها. وفى هذا السياق توقع تقرير اعدته لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب المصرى ان اسرائيل ستكون فى حاجة لتدبير ٢٦٨ مليون متر مكعب اضافية عام ١٩٩٥.

اضافة إلى ذلك ان ورقة «المياه» بتركيبتها الاستراتيجية ثلاثية الاستخدام «الشرب، الرى، توليد الكهرباء» واحدة من اكثر المشكلات إثارة للجدل، فهى من جهة مشكلة اقتصادية تدخل فى اساس عمليات التنمية والتطوير المجتمعى وهى ثانيا مشكلة سياسية تخضع للمساومات وتبادل المصالح، وثالثا مشكلة قانونية يفترض ان يتم حلها طبقا لقواعد القانون الدولى وخاصة قواعد هلسنكى لعام ١٩٦٦، ورابعا مشكلة أمنية استراتيجية تتعلق بحياة دول وشعوب المنطقة وخامسا واخيرا مشكلة «دور» حيث تطلع بعض الدول وهى تحديدا اسرائيل وتركيا الى لعب دور اقليمى من خلالها. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تبرز الطبيعة الجدلية للمياه فى تأثيرها وتأثرها بغيرها من نزاعات - وهى عديدة - فى الشرق الاوسط سواء كانت حدودية أو وتاريخية معقدة «الصراع العربى الاسرائيلى» أو ووضع متعلقة بالاقليات «الوضع فى جنوب السودان، ووضع الاكراد فى سوريا والعراق وتركيا»، أو نتيجة سياسات مستمدة من الشعور القومى المتزايد «اسرائيل بشعار من النيل إلى الفرات ارضك يااسرائيل»

فضلا عن تباين درجات النمو الاقتصادى والاجتماعى ومعدل زيادة السكان بين دول منطقة الشرق الاوسط مما يفسح مساحة واسعة للخلاف ويجعل من مبدأ التوزيع العادل للمياه مصدرا للخلاف اكثر منه سندا لحل مشكلات الاستغلال.

ومن هنا نتوقع ان يظل ملف «المياه» محور الصراع العربى الاسرائيلى فى مرحلة مابعد مؤتمر السلام وسيتصدر قائمة مشاكل الشرق الاوسط فى الفترة القادمة، وهو الأمر الذى يجعل التفاوض حوله من اعقد واصعب عمليات التفاوض بين الاطراف المعنية، ولعل فى عدم وصول مؤتمر موسكو إلى اتفاق بشأن تاريخ ومكان عقد جلسات لجنة المياه ما يوضح ذلك.

وفى الحقيقة إذا كنا بصدد مخططات ونوايا اسرائيلية مبيته للاستيلاء على المياه العربية، أمام أفكار متناثرة من جانب الدول العربية لمواجهة أو حتى مجرد الرد على تلك المخططات، ويتضح ذلك على النحو التالى.

أولا: اسرائيل والمياه العربية فى المفاوضات المتعددة:

تدخل اسرائيل مفاوضات السلام وهى معززة باستراتيجية واضحة المعالم تجاه مصادر المياه، والحصة التى تنوى الاصرار عليها. فمع الاهتمام الدولى بمحاولة اقرار السلام فى المنطقة والبحث عن وسائل نزع فتيل التوتر المستمر الذى يسببه الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية، ترهن اسرائيل فى مشاريعها تحقيق السلام باتفاقيات اقليمية لتوزيع المياه يكون لها فيها نصيب الأسد وتحقق لها السيطرة القانونية جنبا الى جنب مع السيطرة الفعلية على مصادر الانهار العربية فى الاردن وهضبة الجولان السورية وجنوب لبنان، ناهيك عن استغلالها للمياه الجوفية فى الضفة الغربية وتطلعها لمياه النيل فى مصر ومياه نهرى سيحان وجيحان فى تركيا.

(أ) اسرائيل والمياه اللبنانية:

يأتى اعتبار المياه على رأس قائمة اهتمام اسرائيل بلبنان. فمنذ بداية هذا القرن وضع اليهود اعينهم على الانهار اللبنانية خاصة نهر الليطانى مؤكدين فى مناسبات عدة مطامعهم بمياه هذا النهر. نذكر مثلا ما جاء فى الرسالة التى وجهها «حاييم وايزمان» فى التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩١٩ إلى «لويد جورج» رئيس الوزراء البريطانى - آنذاك - والتى نشرتها لاول مرة مجلة Jewish Observer فى ١٦/ ١٢/ ١٩٧٣ «ان مستقبل فلسطين الاقتصادى كله يعتمد على موارده مياهها للرى والقوى الكهربائية. وتستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون ومن منابع نهر الاردن ومن نهر الليطانى.. وتضمن البند الثامن من طلبات الصهيونية المحددة فى تلك الرسالة النص التالى «لهذه الاسباب نرى من الضرورى ان يضم حد فلسطين الشمال وادى الليطانى إلى مسافة نحو ٢٥ ميلا فوق المنحنى، ومنحدرات جبل حرمون الجنوبية لضمان السيطرة على منابع الاردن واعادة تحريج هذه المنطقة.

وتورد اسرائيل على الدوام ادعاء مفاده أن مياه نهر الليطانى تذهب هدرا فى البحر وانها تزيد - حتى فى حال استغلالها - عن حاجة لبنان، وذلك تبريرا لاطماعها بالاستيلاء على هذا النهر «خطة اسرائيل لنقل مياه الليطانى سنة ١٩٤٣ - مشروع هايز وسافيج مبعوثى الوكالة اليهودية سنة ١٩٤٨ لاستثمار وتحويل مياه الليطانى - مشروع كوتون سنة ١٩٥٤ الذى جاء بخطط مفصلة بالنسبة لليطانى كرد على مشروع جونستون».

ومع تزايد الحديث عن السلام قدم «اليشع كالى» - العقل المدبر لمشروعات اسرائيل المائية - خطة يمكن من خلالها الاستيلاء على المياه اللبنانية، فطرح صيغة اسماها بالتعاون الاسرائيلى اللبنانى بشأن المياه تقوم على عنصرين:

١ - توليد الكهرباء.

٢ - نقل مياه لبنانية الى اسرائيل.

واوضح «كالى» أن العنصر الأول يتعلق بمياه نهر الحصبانى بصورة اساسية وبمياه نهر العيون بصورة جزئية وان فائدة مثل هذا المشروع - على حد قوله - تنبع من امكان ايجاد مشروع اكثر نجاعة فى مجال الاستغلال الكهرمائى لمياه النهر إذا ما امتد المشروع فى اراضى الدولتين.

أما العنصر الثانى «نقل مياه لبنانية الى اسرائيل» فهو يكون قابلا للتحقيق - حسبما ذكر كالى - عن طريق تحويل مياه نهر الليطانى بوساطة نفق إلى نهر الحصبانى أو إلى نهر العيون، وتصريف الجزء الاعلى من الليطانى مستقلا بواسطة بحيرة اصطناعية هى بحيرة القرعون. ويبقى للاستغلال فى إطار المشروع المياه المتدفقة فى الجزء المنخفض من الليطانى. وهذا ممكن فى إطار خزان الخردلى الذى يوجد مخطط لاقامته فى اعلى «بركة الليطانى» والذى يمكن تحويل المياه منه إلى اسرائيل.

(ب) اسرائيل ومياه المناطق المحتلة:

إذا كانت المياه العربية بصفة عامة فى نظر اسرائيل قابلة للمساومة فان مياه الضفة الغربية المحتلة على وجه الخصوص غير قابلة للمناقشة ما لم تحصل اسرائيل على بديل ملائم وكاف من الدول العربية الاخرى. وفى هذا السياق أعلن المتحدث باسم شركة «مكوروت» شركة المياه الاسرائيلية، فى اكثر من موضع ان التخلى عن مياه الضفة الغربية معناه خنق اسرائيل والعودة الى ابهار الجمع، كما انبرى عدد من الكتاب الاسرائيليين يريدون هذا التوجه، من بينهم على سبيل المثال يهودا ليطانى الذى كتب فى صحيفة هارتس فى ١٩٧٨/١١/٢٧ يقول ان اسرائيل شكلت لجنة من الخبراء لتحديد موقف الحكومة الاسرائيلية بشأن الحكم الذاتى، وتوصل

هؤلاء الخبراء الى استنتاج مفاده ان على اسرائيل ان تواصل الاحتفاظ بالسيطرة على مصادر المياه في المناطق المحتلة وذلك بسبب أزمة المياه داخل الخط الاخضر « الاراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٤٨ » وكذلك لانه سيكون من المستحيل إقامة مستوطنات جديدة في المناطق بدون السيطرة على مصادر المياه - ومن جهته اكد موشى دايان وزير الخارجية الاسرائيلي اثناء مفاوضات كامب ديفيد في تصريح له للصحفيين في مطار بن جوريون في النصف الثاني من ابريل ١٩٧٩ « ان اسرائيل سوف تستمر في السيطرة على مياه يهودا والسامرة - الضفة الغربية - التي تشكل المورد الاول للسهل الساحلي ولن يحصل العرب في يهودا والسامرة من المياه اكثر من الكمية التي يحصلون عليها . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تساوم اسرائيل على مياه المناطق المحتلة بضرورة الحصول على مياه من الدول العربية المجاورة ففي تقرير لمعهد جافي للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب الصادر عام ١٩٨٩ اوضح انه يمكن ان تكون هناك تسوية مقبولة إذا حصلت اسرائيل على كميات من المياه من مصادر خارجية سواء كانت هذه المصادر طبيعية أم اصطناعية وإذا لم توافق الدول العربية على التعاون الكامل مع اسرائيل فانه سينتج عن حل مشكلة المياه في المناطق المحتلة تقليص كميات المياه التي تأخذها اسرائيل من الضفة الغربية ، الامر الذي قد يستوجب إحداث تغيير في بنية الزراعة الاسرائيلية لان اثر تقليص المياه سيكون له انعكاسات اقتصادية تفوق سعر هذه المياه . أما إذا وافقت اسرائيل على إمداد الضفة الغربية بالمياه فانه يتوجب عليها ان تحصل على كميات اضافية من المياه من مصادر خارجية مثل الليطاني او نهر النيل ..

(جـ) اسرائيل ومياه الاردن وهضبة الجولان :

تعتبر مرتفعات الجولان المصدر الاول للمياه في فلسطين المحتلة حيث تسقط من أحواض جبل الشيخ أمطار سنوية تتراوح بين ١٥٠٠ - ١٧٠٠ ملم يفود معظمها [illegible] الارض ، مشكلا الينابيع التي تتدفق عبر الانفاق الارضية التي تكون فيما بعد منابع نهر الاردن الرئيسية الثلاث : البانياس والحصباني والدان ، وتقدر أمطار منطقة الجولان السورية بحوالى ١,٢ مليار متر مكعب من الماء ، وهكذا فان حوالى ٣٠ ٪ م كميات المياه المستهلكة في اسرائيل تاتي من مرتفعات الجولان .

ولاشك ان اسرائيل وهي تتفاوض على الجولان ستحاول الخروج بافضل الشروط الممكنة على صعيدي الامن العسكرى والاحتياجات المائية وهذا ما يفسر قرار الكنيست الاسرائيلي الذي صدر بعد اقل من اسبوعين من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام باعتبار الجولان منطقة اسرائيلية غير قابلة للتفاوض .

وإذا كانت الخطوط العريضة للترتيبات الامنية التي يمكن التوصل إليها ليست خفية ، حيث انها ترتكز على مناطق منزوعة السلاح على جانبى الحدود ومراكز مراقبة وتحذير الكترونى بين الجانبين ، إضافة الى قوات دولية يمكن الاتفاق على تركيبتها تبقى الترتيبات المائية من ابرز المسائل الشائكة بين سوريا واسرائيل . فلقد خططت اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ للاحتفا[illegible] بهضبة الجولان من اجل حماية انظمة سحب وضخ المياه من طبريا ، وكذلك لاجهاض اية محاولة عربية لتحويل نهر الاردن او تطوير نهر اليرموك ، إضافة إلى ان احتلال الجولان اتاح لاسرائيل السيطرة على منابع بانياس ، كما تعتبر الجولان نقطة الانطلاق الى نهر الليطاني وفي هذا السياق وابتداء من عام ١٩٧١ بدأت السلطات الاسرائيلية الاستغلال المركز لمياه الجولان مع وضع الخطط الخمسية ، وقامت شركة « ميكروت » بحفر مجموعة من الابار الارتوازية لصالح المستوطنات الاسرائيلية هناك ، كما اقامت الشركة نفسها محطة لضخ المياه من بركة رام التي تقع على اقدام جبل الشيخ وتصل طاقتها السنوية الى ١,٥ مليوم٣ ، كذلك اقامت الشركة ذاتها خزانات للميا بالقرب من مستوطنة « رامات هجشتيم » تجمع سنويا ما مقداره ٣ ملايين م٣٢ من المياه .

أما بالنسبة لمياه نهر اليرموك فان اسرائيل استطاعت من ناحية عرقلة مشروع سد الوحدة الاردني السوري المشترك بسبب نفوذها لدى البنك الدولي ، ومن ناحية اخرى استطاعت اسرائيل ان تستغل نحو ١٠٠ مليون م٣ من مياه النهر بسبب احتلالها لـ ٦كم من مجرى النهر الذي يبلغ طوله ٧٠كم .

على صعيد اخر واذ يتزايد عجز المياه في كل من الاردن واسرائيل تطرح الاخيرة مخططات مائية للتعاون مع ! ! - التحكم في - الاردن ترى انها ضرورية خاصة في اوضاع السلام من أهمها :

- نقل مياه من مصر ولبنان الى الاردن عن طريق اسرائيل .

- اقامة مشروعات مشتركة تتعلق باستمطار الغيوم او استغلال طاقة البحر الميت الكهرمائية من خلال نقل المياه من البحر الابيض المتوسط او البحر الاحمر الى البحر الميت لتوليد الكهرباء .

- التعاون في ادارة الخزانات الجوفية .

- اتفاق عمل - يستند الى مشروع جونستون - على تقاسم مياه حوض الاردن ومياه اليرموك بحيث يكون لاسرائيل ٤٠ ٪ من مياه الحوض وللاردن ٤٥ ٪ والباقي ١٠ ٪ لسوريا لبنان . واوضح خبير المياه الاسرائيلي اليشع كالي ان مصلحة الاردن في التعاون مع اسرائيل في هذا المجال تنبع من ان البديل الاسرائيلي اقل تكلفة من اى بديل اخر للتعاون سواء مع سوريا لبناء سد المقارن او مع العراق للاتفاق على نقل مياه من نهر الفرات إذ قد تبلغ تكلف نقل م٣ من مياه الفرات إلى الاردن حسب

تقدير كالى نصف دولار في الشرق ونحو دولار واحد في الغرب في حين ان تكلفة نقل م٣ من مياه اليرموك المختزنة في طبريا لاتتعدى بضع عشرات في المائة من [illegible] . وبرأى كالى ان هذا المشروع من الأمور الايجابية السلام حيث انه سيشكل بالنسبة للاردن عنصرا رادعا يحول دون انضمامه الى المغامرة وذلك بانه اذا فشل المشروع او جرى افشاله عمدا فان الاردن سيكون المتضرر الرئيسي .

(د) التصور الاسرائيلي لكيفية الحصول على مياه النيل :

يذهب المنطق الاسرائيلي في هذا الخصوص الى ان كميات ضئيلة لا تشكل عنصرا مهما في الميزان المائي المصرى وغير مستهلكة اليوم يمكن نقلها بصورة مجدية اقتصاديا في اتجاه الشمال الى قطاع غزة والنقب الاسرائيلي ، كما يمكن نقلها - ضمن شروط محددة - حتى الى الضفة الغربية والاردن . وتستطيع هذه الكميات ان تشكل في هذه المناطق عنصرا حاسما في القطاع المحلي للمياه . وتسوق اسرائيل عددا من الادعاءات لتبرير هذا المطمع من أهمها :

١ - ان كميات من المياه في مصر تقدر بمليارات الامتار المكعبة سنويا ، ترى اسرائيل انها كميات صغيرة بالمعايير المصرية وضخمة بالمعايير الاقليمية على حد قول اليشع كالي ، تتجه الى البحر في شهرى الشتاء « ديسمبر ويناير » وتفيض عن حاجات الرى . وفي امكان هذه الفوائض تغذية المشروع المطروح !

٢ - تخطط مصر لنقل المياه الى سيناء وانشاء مشاريع رى فيها ، وفي هذا الاطار من المفروض ان تنقل قناة مصرية مياه النيل على امتداد شاطىء البحر الابيض المتوسط ، وبناء على ذلك فان المشروع المطروح في رأى اسرائيل سيشكل توسيعا وتمديدا للمشاريع المصرية وسيسمح للمشروعين باستغلال فائض الكمية الكبيرة .

٣ - ان تزويد النقب الاسرائيلي بمياه النيل اقل تكلفة من تزويده بمياه بحيرة طبريا ، ويمثل هذا الامر في رأى اسرائيل خلفية فائدة تبادل المياه ، إذ تحصل اسرائيل على مياه النيل من اجل النقب ، وفي المقابل تنقل المياه من بحيرة طبريا الى يهودا والسامرة « الضفة الغربية »

البديل التركي :

من الملاحظ ان اسرائيل لجات الى تركيا منذ اواخر العقد الماضي من اجل الحصول على امدادات المياه التركية ، واثير هذا الموضوع في اوائل اكتوبر ١٩٨٨ في الاجتماع الذي عقد بين شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلي انذاك ونظيره التركي مسعود يلماظ في نيويورك حيث اوضح الاخير ان خط انابيب السلام قد لاينفذ لان السعودية والاردن سوف تعترضان على استخدام اسرائيل له .

وفي مطلع عام ١٩٩٠ اصبحت تركيا اكثر استعدادا لنقل مياهها الى اسرائيل والسير في اتجاه توقيع اتفاق بهذا الخصوص ، وقد عقدت جلسة المحادثات التركية الاسرائيلية في انقرة في منتصف مارس ١٩٩٠ ووافق الجانب التركي على مد اسرائيل بنحو ٢٥ مليون م٣ من المياه سنويا لسد عجزها في المياه . واتضح من سير المحادثات - كما جاء في جريدة دافار في عدد ١٦ مارس ١٩٩٠ - ان عملية نقل المياه ستتم من خلال الاستعانة بالبالونات الخاصة التي انتجتها شركة كندية وان كان اوكتاي اكسوى السفير التركي لدى الاردن قد سارع الى القول ان اتفاقية تزويد اسرائيل بمياه الشرب من نهر « منيفات » التركي تمت بين شركة تركية كندية واسرائيل وليس على شكل اتفاقية بين الحكومة التركية واسرائيل .

ولم تكتف اسرائيل عند هذا الحد بل تعمل جاهدة على ضرورة ان يمر خط انابيب السلام ، الذي اقترحته تركيا ، عبر اراضيها . ففي ٨ ابريل ١٩٩١ التقى الرئيس التركي تورجوت اوزال مع زعيم حزب العمل الاسرائيلي شيمون بيريز في استنبول [illegible] حضورهما ندوة نظمها مركز الابحاث الاوربي لمناقشة القضايا الدولية في مرحلة مابعد الحرب الباردة ، وصرح الاخير في ختام اللقاء بان الرئيس اوزال ابدى استعداده لانشاء خط مياه يصل من تركيا ويمر عبر الدول المجاورة ، وهو بحق « خط السلام » لان الحروب القادمة في الشرق الاوسط قد تنشب بسبب المياه وليس الارض ، وتركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة ، والى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام في المنطقة ينبغي ايضا تبني خطة اقتصادية للتنمية يمكن لها ان تبدأ بتنمية الموارد المائية ويمكن لمشروع مياه السلام « الانبوب الغربي » ان يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الاردن . وفي السياق نفسه حاولت اسرائيل الاشتراك في مؤتمر المياه الذي كان مزمعا عقده باستانبول في نوفمبر الماضي وهو الامر الذي اعترضت عليه سوريا على اعتبار ان اسرائيل لم تدخل بعد في سلام مع دول الطوق العربي ، ونتج عن ذلك في النهاية ولاعتبارات سياسية اخرى تاجيل المؤتمر .

من ناحية اخرى يلاحظ تزايد حديث القيادة التركية في الفترة الاخيرة عن اهمية مشروع مياه السلام في تحقيق السلام في الشرق الاوسط وضرورة توسيع نطاق المشروع ليشمل اسرائيل في حالة السلام ، وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى ماذكره تورجوت اوزال في ٢٨ مايو ١٩٩١ « هناك مشكلة مياه في فلسطين واسرائيل والاردن وشبه الجزيرة العربية ، وتركيا هي المصدر الوحيد للمياه في الشرق الاوسط ، ولهذا نادينا باقامة مشروع مياه السلام ، سنبيع المياه للدول العربية والخليجية ، اما اسرائيل فيمكن ان نبيع لها المياه ولكن مقابل السلام .

ثانيا : ماذا تقول الافكار العربية ؟

من خلال استعراض وجهة النظر الاسرائيلية بشأن المياه يتضح لنا انها تسعى الى ان تكون الدولة الاولى بالرعايا بشأن التعاون فى مجال المياه ، فهى بذلك ترفض قيام تعاون اردنى عراقى فى مياه الفرات بحجة ان ذلك اكثر تكلفة للاردن فى حالة قيام تعاون اردنى اسرائيلى مشترك . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فهى ترفض قيام ، بل تعمل على اعاقة ، اى مشاريع مائية عربية مشتركة دون ان تكون طرفا فيها ، مثال ذلك اعاقة قيام سد الوحدة الذى تم الاتفاق عليه بين الاردن وسوريا ، فى ٤ يناير ١٩٥٢ حيث تهدف اسرائيل الى الحصول على حصة اكبر من مياه اليرموك والاشتراك فى اى مناقشات خاصة بالسد . كما تصدت اسرائيل فى اوائل الستينات بالوسائل العسكرية لمحاولة سوريا لتحويل منابع نهر الاردن « الحصبانى والوزانى » باتجاه الشرق ودمرت جميع المنشآت واعتبرت ان عمليات التحويل هذه عدوان عليها . ومن ناحية ثالثة تسعى اسرائيل الى تقنين الاوضاع التى كرسها الاحتلال سواء بعد حرب ١٩٦٧ او اثر اختراقها لجنوب لبنان فى ١٩٧٨ واحتلالها له فى ١٩٨٢ . وفى الوقت نفسه تعمل على الحصول على مياه من انهار بعيدة عنها غير مراعية فى ذلك سوى مصلحتها ، فهى مثلا بالنسبة لنهر النيل لا تراعى ان مصر دولة مصب وليست دولة منبع ، وان حصة مصر فى مياه النيل محكومة باتفاقيات مع باقى دول الحوض ، اضافة الى ان تلك الحصة تكاد تكفى بالكاد الشعب المصرى ان لم يكن هناك عجز فى المستقبل .

والغريب فى الامر هو غياب رد عربى متكامل على ماتطرحه اسرائيل من مخططات للحصول على حق فى المياه العربية . وان كانت هناك افكار عربية فى هذا المجال فهى متناثرة ويغلب عليها طابع الاستكانة والتبعثر اكثر منها طابع الحركة والتنسيق . فالاردن مثلا يطالب بان يكون مشروع استغلال روافد نهر الاردن الذى وضعته الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٣ اساسا مبدئيا لاى مفاوضات تجرى بين العرب واسرائيل حول اقتسام المياه . وهو المشروع الذى وضعه المبعوث الامريكى السابق اريك جونستون ويعطى للاردن حق استغلال ٥٠٠ مليون $م^3$ سنويا و ٢٢٠ مليون $م^3$ للضفة الغربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ و ٣٩٤ مليون $م^3$ لاسرائيل و ٤٥ مليون $م^3$ لسوريا و ٣٥ مليون $م^3$ للبنان .

وسوريا اعلنت انه لا يوجد امل يذكر بشأن احراز تقدم فى المفاوضات الاقليمية بصفة عامة ومسألة المياه بصفة خاصة دون تحقيق سلام شامل . ولا تعول دمشق كثيرا على قدرة الجانب العربى على اشتراط التوصل لاى اتفاقات فى المفاوضات المتعددة الاطراف بتحقيق تقدم ملموس فى المفاوضات الثنائية بسبب الضغط الدولى الكبير نحو اقرار اتفاقات تفتح المجال امام تقديم دعم الاقتصادى الى بعض دول المنطقة .

وفى الوقت نفسه ترى سوريا ان بحث مستقبل نهر الاردن بين اسرائيل والاردن غير ممكن دون مشاركتها وذلك بسبب العلاقة بين مستوى مياهه وبين تدفق نهر اليرموك الذى ينبع من سوريا وتحتل اسرائيل ستة كيلو مترات من اصل ٧٠ كم هى طوله الكامل قبل ان يصب فى نهر الاردن بجنوب بحيرة طبريا . كذلك فان بحيرة طبريا تتأثر بمستوى مياه نهر بانياس ودان فى الجولان المحتل ولايمكن لاسرائيل ان تتخذ قرارا نهائيا فى هذا الشأن مع الاردن قبل معرفة سيطرتها على هذه الانهر .

اما بالنسبة للبنان ، فقد اثبتت الاحداث ان عدم مشاركة سوريا فى المفاوضات المتعددة الاطراف يعنى ايضا غياب لبنان الذى يخشى - فى الحقيقة - ارغامه على تقاسم مياه الليطانى ، الذى يجرى كليا فى اراضيه ، مع اسرائيل فالحكومة اللبنانية رفضت - مؤيدة بذلك الموقف السورى - المشاركة فى تلك المفاوضات التى تدور حول المسائل الاقليمية ومن بينها المياه طالما لم تحصل على تطبيق للقرار ٤٢٥ الذى ينص على انسحاب غير مشروط لاسرائيل من اراضيها ويخشى بعض المسئولين اللبنانيين على غرار الوزير السابق ميشال إدة من أن تفرض اسرائيل - رغم ان ليس لها اى حق - اتفاقا لاستغلال جزء من مياه نهر الليطانى مقابل انسحابها .

يأتى هذا فى الوقت الذى تعلن فيه وزارة المياه اللبنانية ان الليطانى حيوى للبنان لانه يسقى ستة الاف هكتار ويؤمن العمل لثلاث شركات لتوليد الطاقة الكهربائية ، والخوف الا يلبى الليطانى الاحتياجات المائية اللبنانية فى المستقبل وان مائة مليون $م^3$ اضافية يتعين ايجادها .

على صعيد اخر ينوى لبنان المطالبة بنصف مياهه من نهر الحصبانى ورافده الوزانى ويبلغ منسوب المياه فيهما ١٦٠ مليون $م^3$ وهما ينبعان من لبنان ويصبان فى بحيرة طبريا واسرائيل التى تستغل مياههما حاليا .

اما مصر - مبارك فهى ترفض حتى الان اى حديث عن امكانية تزويد اسرائيل بمياه النيل او حتى مجرد التفكير فى مناقشة هذا الموضوع وهذا ماأعلنه الرئيس مبارك فى معرض القاهرة الدولى للكتاب فى يناير الماضى ، كما اعلنه السيد عمرو موسى وزير الخارجية غداة انعقاد مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية باديس ابابا فى ٢٢/فبراير ١٩٩٢ وأيضا ماصرح به المهندس عصام راضى وزير الرى فى بدء جلسات المؤتمر القومى للمياه فى ٢٣/فبراير ١٩٩٢ . وذلك انطلاقا من اعتبارات خاصة بحياة ومستقبل الانسان المصرى قبل اى شئ اخر .

المياه فى سيناريو المفاوضات المتعددة الاطراف :

بداية يمكن القول ان المفاوضات المتعددة الاطراف بشكلها الراهن غير جدية مالم تشارك كل من سوريا ولبنان فيهما خاصة وان أهم قضيتين وهما نزع السلاح

والمياه لايمكن حسمهما دون مشاركة البلدين على الاقل . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فى حالة اشتراك جميع الاطراف المعنية بنزاع الشرق الاوسط فى المفاوضات المتعددة الاطراف وتلك الرامية الى انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة فان موضوع المياه يعد حجر عثرة ، اذ من المتوقع ان يتسم الموقف الاسرائيلى بالتشدد ازاء تلك القضية وستحاول اسرائيل الاحتفاظ بما تحت يديها من مصادر مياه عربية انطلاقا من الاعتبارات التالية :

١ - احد الاهداف الاساسية لاسرائيل من الدخول فى المفاوضات المتعددة الاطراف تقنين بل تأ[illegible] الاوضاع بشأن مصادر المياه التى بحوزتها لارتباطها بمحورى الاستيطان والهجرة اللذين يعنيان المال والارض والمياه .

٢ - ان اسرائيل تعلق على استغلال عنصر المياه اهمية كبيرة خاصة فى الزراعة التى تحقق لها هدفين اولهما عقائدى مبنى على الفلسفة اليهودية التى تؤمن بوجوب عمل اليهودى على الارض حتى يكون اكثر التصاقا بها ، وثانيهما استراتيجى لكفاية الامن الغذائى لاسرائيل وقت الازمات .

٣ - تزايد حاجة اسرائيل المائية الناجمة عن تزايد الهجرة اليها وتصاعد سياسات الاستيطان .

وعليه ، فانه فى حالة شعور اسرائيل بعدم امكانية الحصول على قدر كاف من المياه العربية خلال المفاوضات فانه من المتوقع ان تلجأ الى واحد من خيارين :

اما العمل على عرقلة الحل السلمى واجهاض المحاولات الرامية الى استرداد الاراضى العربية ، وبالتالى استمرار سيطرتها على مصادر المياه بالقوة . أو الدخول فى عملية السلام وقبول الانسحاب المشروط - فى احد بنوده - بتزويدها بمياه عربية من ناحية والدخول كطرف اساسى فى مشروع خط انابيب السلام التركى من ناحية اخرى .

نحو استراتيجية مائية عربية :

فى الواقع مالم تتوافر لدى العرب استراتيجية واضحة المعالم محددة الابعاد تجاه مطالب « الغير » المائية فانهم سيجدون انفسهم غير قادرين على المناورة والحركة . وتتطلب تلك الاستراتيجية - أول ماتتطلب - اجراء تقييم دقيق للوضع المائى العربى من خلال دراسة علمية وموضوعية تتناول ملف « المياه » من مختلف جوانبه الفنية والاقتصادية والقانونية والسياسية الراهنة والمستقبلية ، مع ضرورة العمل - من ناحية - على تفعيل الاستفادة العربية بالمياه من خلال اقامة السدود والقنوات المشتركة ، ومن ناحية أخرى تسوية المشاكل والنزاعات المائية العربية وفصلها عن اى خلافات سياسية بين الاقطار العربية إذ أن من شأن ذلك ان يسهم فى تقريب وجهات النظر العربية حول كيفية معالجة المشاكل المائية ويعزز الموقف العربى الجماعى لمواجهة المخططات المائية الاسرائيلية أو غيرها .

ويرتبط بذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لانشاء مركز للدراسات المائية العربية يتبع جامعة الدول العربية تكون مهمته مراقبة تبنى وتنفيذ المشروعات المائية سواء العربية او الاجنبية ذات الصلة بموارد المياه العربية ، وتقديم التوصيات اللازمة - اولا باول - للحكومات العربية . وفى هذا السياق يمكن الاشارة الى ضرورة تجميع معلومات اكثر دقة عن ظروف تركيا المائية وماتعنيها من فائض حقيقى من المياه والمشروعات التركية على منابع نهرى الفرات ودجلة اللذين يمران بالعالم العربى ، وتأثير هذه المشروعات على موارد المياه العربية ودراسة خط انابيب السلام التركى وتوضيح الجوانب الايجابية والسلبية للمشروع ، وماهى المطالب التركية فى مقابل الامداد بالمياه فى ظل تحكمها فى منطقة المنبع ووقوع باقى الدول فى منطقة المصب ، وهل سيكون هذا الخط ضمن اطار الانهار الدولية والاتفاقيات التى تحدد استغلالها ام انه سيخضع لاتفاقيات معينة ؟!

يضاف الى ماسبق العمل على تقوية الموقف التفاوضى للدول العربية باستخدام سلاح قواعد القانون الدولى فى مواجهة الاطماع الاسرائيلية وتوضيح - بل فضح - ابعاد المخططا الاسرائيلية الرامية الى التوسع والاستيطان والهجرة و - بالتالى - المزيد من الماء . يأتى تلك جنبا الى جنب مع المحافظة على التوازن الاستراتيجى مع دول الجوار باعداد قوة عسكرية قادرة على ردع اى عمل من شأنه المساس بحصص المياه العربية التى كفلها القانون الدولى واستقرت ضمن مبادئه . □

تحرير

المهاجرون الجدد فى اسرائيل

مشاكل الاستيعاب والمؤثرات على عملية السلام

بدر احمد عبد العاطى

تشهد اسرائيل منذ اواخر عام ١٩٨٩ موجة كثيفة من الهجرة لا تقل فى خطورتها من خطورة موجات الهجرة التى شهدتها اسرائيل قبل وبعد اقامة الدولة - وتبرز خطورة هذه الموجة الاخيرة من كونها انها تمد اسرائيل برصيد ديمجرافى ضخم (٤٠٠ الف مهاجر حتى الان) يمكن استغلاله من جانب الليكود - اذا استمر فى الحكم - وذلك لتنفيذ برنامجه السياسى الذى يقوم على عدم التنازل عن « شبر من أرض اسرائيل التاريخية » وفى الوقت نفسه يستمر الحفاظ على التفوق العددى الحالى لليهود حتى بعد ضم الاراضى المحتلة ، حيث يتوقع ان تستوعب اسرائيل مليون مهاجر جديدا حتى عام ١٩٩٥ ليصبح اجمالى عدد اليهود نحو خمسة ملايين بحلول عام ١٩٩٥ ، وتتميز موجة الهجرة الاخيرة عن الموجات التى سبقتها ، اضافة الى كثافتها العددية ، بارتفاع نسبة المثقفين والمتعلمين الحاصلين على شهادات جامعية فى تخصصات مثل الطب والهندسة والكمبيوتر ، حيث تصل هذه النسبة الى نحو ٤٠ ٪ من اجمالى المهاجرين الجدد القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) ، كما تتميز هذه الموجة الاخيرة بان الدافع الرئيسى وراء الهجرة الى اسرائيل هو دافع اقتصادى فى المقام الاول وليس دافعا ايديولوجيا او دينيا . وعلى ذلك فان فشل اسرائيل فى حل المشكلات التى تواجه عملية استيعاب المهاجرين الجدد وتوفير فرص عمل ومساكن لهم قد يؤدى فى النهاية الى القضاء على استمرارية هذه الموجة . فبالنظر الى معدلات تدفق المهاجرين الجدد القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) فى الفترة الاخيرة ، يلاحظ [illegible] انخفاض قياسى فى [illegible] تدفقهم الى اسرائيل وذلك بالنظر الى تفاقم مشكلة استيعاب هؤلاء المهاجرين فى اسرائيل ، خاصة [illegible] البطالة وازمة السكن .

وسنحاول فى هذا التقرير الموجز تناول موجة الهجرة الاخيرة من خلال التركيز على عملية استيعابهم فى اسرائيل والمشكلات التى تواجه هذه العملية وانعكاسات [illegible] على معدلات الهجرة لاسرائيل ، واخيرا تناول التوجهات السياسية للمهاجرين الجدد فى اسرائيل واحتمالات تأثيرهم على نتائج الانتخابات القادمة ، وانعكاسات تدفقهم على عملية السلام .

وقبل الولوج فى هذه الموضوعات ، فإنه تجدر الاشارة فى البداية الى عدة ملاحظات عامة خاصة بموجة الهجرة الاخيرة : -

١ - يمكن القول بصفة عامة انه لا يوجد اجماع Consensus داخل الشعب الاسرائيلى على موضوع استيعاب المهاجرين الجدد ، فمازال هناك قطاع عريض من الاسرائيليين ينظر للمهاجرين الجدد خاصة القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) باعتبار انهم ينافسونهم فى فرص العمل وانهم مسئولون عن وصول معدلات البطالة فى اسرائيل الى نسبة لم تصلها منذ ٢٠ عاما حيث وصلت الى ١١ ٪ .

٢ - ان تفاقم مشكلات استيعاب المهاجرين الجدد وعجز الحكومة عن مواجهتها لتردى الاوضاع الاقتصادية فى اسرائيل ، وبالتالى تزايد المخاوف من أن تعجز اسرائيل عن تحقيق حلمها باستيعاب مليون مهاجر بحلول عام ١٩٩٥ ، قد ادى الى وضع حكومة الليكود فى موقف بالغ الصعوبة (خاصة اذا استمر الموقف الامريكى على صلابته من منح اسرائيل ضمانات القروض التى تطلبها بشروط) ، فهى اما أن تختار بين استمرار الاستيطان ومايعنيه ذلك من احتمالات توقف تدفق الهجرة لاسرائيل ، او وقف اسرائيل الاستيطان لمواجهة مشاكل استيعاب المهاجرين الجدد .

٣ - ان الموجة الاخيرة للهجرة بكثافتها العددية الحالية قد اسقطت مقولة بعض الاطراف العربية (الراديكالية) بان الوقت يعمل لصالح العرب ، وأن الصراع مع اسرائيل يمكن حسمه فى المستقبل القريب ديمجرافيا ، [illegible] ادت هذه الموجة مع استمرارها الى اتساع الفجوة العددية بين اليهود والفلسطينيين لصالح اليهود ، فهناك تقديرات ترى ان اسرائيل يمكنها ضم الضفة وغزة بحلول عام ٢٠٠٠ مع الحفاظ على التفوق العددى لليهود الحالى (٦٠ ٪) ، وذلك بشرط قدوم ٧٠٠ الف يهودى حتى عام ٢٠٠٠ ، وهو هدف لا يصعب تحقيقه وذلك بالنظر الى قدوم مايقرب من ٤٠٠ الف مهاجر خلال عامين ومازالت موجة الهجرة مستمرة ، حيث ينتظر ان يصل عدد السكان اليهود الى ٥ ملايين فى عام ١٩٩٥ .

٤ - ان حكومة الليكود تستخدم وسائل الترغيب لحث المهاجرين الجدد على الاستيطان فى الاراضى المحتلة ، وذلك بشكل غير مباشر حتى لا تغضب الولايات المتحدة ، ومن هذه الوسائل إغراؤهم بتقديم مزايا مادية لمن يقبل منهم بالاقامة فى الاراضى المحتلة مثل تقديم قروض اسكان بشروط ميسرة ٨٠ ٪ منها على شكل منحة لمن يريد الاستيطان منهم فى الاراضى المحتلة ، خاصة مع ازمة الاسكان التى يواجهها المهاجرون الجدد داخل اسرائيل ، اضافة الى تنظيم رحلات لنحو ١٠٠ الف مهاجر جديد لزيارة المستوطنات وذلك لاطلاعهم على مستويات المعيشة العالية التى يتمتع بها المستوطنون ، وبالتالى اغراؤهم على الاستيطان فى الاراضى المحتلة .

٥ - انه لا يمكن التعامل مع موجة الهجرة الاخيرة على انها كل واحد ، فالمهاجرون القادمون من الاتحاد السوفيتى (سابقا) يختلفون جذريا عن اولئك القادمين من اثيوبيا ، فاولئك القادمون من الاتحاد السوفيتى (سابقا) يتميزون بارتفاع نسبة الحاصلين منهم على شهادات جامعية بينهم (نحو ٤١,١ ٪ منهم) ووجود تخصصات رفيعة بينهم (طب - هندسة - كمبيوتر ..) وذلك على عكس المهاجرين الاثيوبيين حيث ان نحو ٨٠ ٪ منهم غير متعلمين ، وقد أدى ذلك الى اختلاف المشكلات التى تواجه كل منهما فى عملية الاستيعاب .

٦ - ان موجة الهجرة الاخيرة بدات تنعكس بالسلب على عرب اسرائيل وعلى فلسطينى الاراضى المحتلة على حد سواء ، فمن ناحية ادت هذه الموجة الى ارتفاع نسبة البطالة بين عرب اسرائيل الى معدلات تصل الى ٣٠ ٪ ، ومن ناحية اخرى ادت هذه الموجة الى زيادة تدهور الاوضاع الاقتصادية للفلسطينيين فى الاراضى المحتلة ، حيث انخفض عدد الفلسطينيين الذين يعملون بالعمل داخل اسرائيل من نحو ١٢٠ الف عامل يوميا الى نحو ٨٠ الف عامل فقط . وبالتالى فان موجة الهجرة الاخيرة قد ادت الى عدم جدوى الاضرابات عن العمل التى كان ينفذها الفلسطينيون وعرب اسرائيل فى المناسبات القومية والتى كانت تؤدى الى شلل الاقتصاد الاسرائيلى .

٧ - ان موجة الهجرة الاخيرة التى تشهدها اسرائيل حاليا يمكن ان تعجل بالقضاء على عملية السلام الحالية وتساهم بفاعلية فى تنفيذ مخطط الليكود باستمرار الضم الفعلى للاراضى المحتلة والقضاء على الخط الاخضر الذى يفصل بين اسرائيل وهذه الاراضى ، ويعتبر مشروع « النجوم السبع » خطوة بالغة الخطورة فى هذا الاطار حيث يهدف الى تكريس عملية ضم الاراضى المحتلة ، وسيلى شرح ذلك .

٨ - انه يجب التعامل بحذر مع الارقام والتقديرات الواردة فى التقرير ، فهذه الارقام هى تقريبية وليست بالغة الدقة ، وذلك نظرا لتعدد الاجهزة الرسمية التى تتعامل مع موضوع الهجرة (الوكالة اليهودية - وزارة المالية - وزارة الاستيعاب - مكتب الاحصاء المركزى) مما يؤدى الى وجود تضارب [illegible] تقديراتها ، وذلك لاسباب سياسية .

اولا : عملية استيعاب المهاجرين الجدد والمشكلات التى تواجهها : -

١ - الاجهزة المسئولة عن عملية الاستيعاب : -

أ - الوكالة اليهودية : - وهى تعتبر احد اهم الاجهزة المسئولة عن عملية استيعاب المهاجرين الجدد فى اسرائيل ، وهى عبارة عن جهاز شبه حكومى يقوم بجمع التبرعات من جميع اثرياء اليهود والمنظمات اليهودية المختلفة فى العالم وذلك بهدف استخدامها فى توفير التمويل اللازم لشئون هجرة واستيعاب المهاجرين الجدد فى اسرائيل ، وتبلغ ميزانية الوكالة للعام الحالى نحو ٦٣١ مليون دولار . وينقسم عمل الوكالة الى قسمين : -

(١) قسم خاص بشئون الهجرة : - حيث تعتمد الوكالة على مكاتبها وممثليها الذين ينتشرون فى جميع الدول التى يوجد بها يهود خارج اسرائيل وذلك لحثهم على الهجرة الى اسرائيل . وقد عملت الوكالة مؤخرا على تكثيف وجودها بفتح العديد من المكاتب فى جمهوريات

الكومنولث المستقلة خاصة الجمهوريات الاسلامية وذلك بهدف تشجيع اليهود هناك على السفر الى اسرائيل . وتقوم الوكالة بتوفير وتحمل جميع التكاليف الخاصة بنقل المهاجرين الجدد ونقل امتعتهم الى اسرائيل ، ويتم ذلك عن طريق خطوة الطيران المباشرة التى تم فتحها مؤخرا بين اسرائيل وهذه الجمهوريات . اضافة الى محطات الترانزيت الموجودة فى شرق اوروبا (صوفيا ـ براغ ـ بودابست ..) والتى تقوم بتجميع اليهود من جمهوريات الكومنولث لنقلهم الى اسرائيل . وتنفق الوكالة الان نحو ١٥٠ مليون دولار سنويا على هذا القسم .

(٢) قسم خاص بالاستيعاب : ـ حيث تساهم الوكالة مع الحكومة فى عملية استيعاب المهاجرين الجدد ، حيث تمتلك الوكالة اكثر من ٥٠ مركز استيعاب فى داخل اسرائيل تستوعب نسبة كبيرة من المهاجرين الجدد لدى وصولهم لاسرائيل ، كما ترسل الوكالة مسئولين عنها لمعاونة البلديات على استيعاب المهاجرين الجدد فيما يتعلق بتوفير فرص عمل لهم وتوفير خدمات تعليمية وثقافية واجتماعية لهم ، وسيلى شرح ذلك بالتفصيل .

ب ـ وزارة الهجرة والاستيعاب : ـ وهى تختص فى المقام الاول بشئون استيعاب المهاجرين الجدد وتوفير المساكن وفرص العمل لهم وتقديم مبلغ من المال لهم لدى وصولهم لاسرائيل لمساعدتهم على بدء حياتهم فى اسرائيل وذلك بمساعدة الوكالة اليهودية .

٢ ـ عملية استيعاب المهاجرين الجدد : ـ كما سبقت الاشارة فان هذه العملية يشارك فيها كل من وزارة الاستيعاب مع الوكالة اليهودية وتهدف الى مساعدة المهاجرين الجدد على الاندماج فى المجتمع الاسرائيلى وذلك بتوفير فرص عمل لهم ومساكن وتعليمهم اللغة العبرية وتثقيفهم بالثقافة والتقاليد اليهودية . فبعد وصول المهاجرين الجدد الى اسرائيل تحصل كل عائلة على مبلغ من المال يسمى Absorption - Basket (سلة الاستيعاب) تتولى الحكومة دفعة وتساهم الوكالة اليهودية بنحو ٢٥ ٪ منه ، وقد كان هذا المبلغ يصل الى ٩ الاف دولار فى السابق ويهدف الى مساعدة المهاجرين الجدد على ان يبدأوا حياتهم فى اسرائيل وكان المبلغ كله فى صورة منحة ، الا ان تدهور الاوضاع الاقتصادية ادى الى تخفيض هذا المبلغ وتحويل جزء منه الى قرض واجب السداد . وبعد ذلك يتم الحاق المهاجرين الجدد فى معاهد تعليم [redacted] العبرية التى يسمى Ulpons لمدة عام .

وهناك نوعان من عملية الاستيعاب : ـ

أ ـ مراكز الاستيعاب : ـ وهى عبارة عن مراكز تشبه الفنادق حيث توفر الضروريات [redacted] المؤقتة بها لمدة تصل الى ٦ اشهر . وعادة يتم تسكين المهاجرين الاثيوبيين بهذه المراكز التى تتبع الوكالة اليهودية ويتم توفير وجبات الطعام لهم مع مبلغ شهرى بسيط جدا . وقد ادت ازمة السكن فى اسرائيل الى ان يمكث المهاجرين فى هذه المراكز لمدد تزيد عن سنة .

ب ـ الاستيعاب المباشر : ـ ويفضل هذا النوع من الاستيعاب المهاجرون القادمون من الاتحاد السوفيتى (سابقا) . ويقصد به دمج المهاجرين الجدد فى المجتمعات الاسرائيلية القائمة بالفعل (مدن ـ قرى ..) . ويتم منح هؤلاء المهاجرين مبلغا من المال (كما سبقت الاشارة) لمساعدتهم على بدء حياتهم فى اسرائيل وتغطية نفقاتهم طوال العام الاول من الهجرة الذى يقضونه فى تعلم اللغة العبرية . وتحصل كل عائلة مهاجرة على ٣٠٪ من هذا المبلغ عند وصولها للمطار ، والباقى على شكل اقساط شهرية لمساعدتهم على تغطية نفقات المعيشة . وقد تم تحويل جزء من هذا المبلغ من منحة الى قرض واجب السداد .

٣ ـ المشكلات التى تواجه [redacted] الاستيعاب : ـ

تنقسم هذه المشاكل الى نوعين : ـ

أ ـ الازمة الاقتصادية : ـ

يمثل تفاقم الازمة الاقتصادية فى إسرائيل التحدى الرئيسى الذى يواجه عملية إستيعاب المهاجرين الجدد ، فقد أدت هذه الازمة إلى تفاقم معدلات البطالة فى صفوف المهاجرين الجدد بنسبة تتجاوز ١٨٪ (نحو ٤٥ الف مهاجر) وتشير تقديرات الى أن إجمالى عدد العاطلين عن العمل من المهاجرين الجدد سيصل مع نهاية هذا العام إلى نحو ١١٠ الاف مهاجر ، وذلك مع إنهاء العديد منهم دراسات تعليم اللغة العبرية وإنضمامهم الى سوق العمل . وتشير تقديرات إقتصادية الى أن هناك حاجة لخلق ١٠٠ الف فرصة عمل جديدة سنويا حتى عام ١٩٩٥ بإفتراض قدوم نحو ٢٠٠ الف مهاجر سنويا . وتحتاج إسرائيل وفقا لدراسة أعدها وكيل وزارة المالية السابق والتى أرفقتها إسرائيل مع طلب الحصول على ضمانات قروض الاسكان الامريكية والتى تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار تحتاج الى حوالى ٢٦,٥ مليار دولار حتى حلول عام ١٩٩٥ وذلك لاستيعاب المهاجرين الجدد وتوفير فرص عمل لهم ، وقد حذرت الدراسة من انه فى حالة عدم توفير هذه الاموال فإن البطالة ستصل فى إسرائيل الى نحو ١٦٪ (حوالى ٣٠٠ الف مواطن) وستنخفض معدلات النمو الاقتصادى بشكل ملموس .

ويعتبر المهاجرون القادمون من الاتحاد السوفيتى (سابقا) هم المتضررون اساسا من عدم توافر فرص عمل لهم نظرا لارتفاع نسبة حملة الشهادات الجامعية بينهم (نحو ٤١,١٪) ووجود أعداد كبيرة بينهم من الحاصلين على درجة الدكتوراه حيث يزيد عددهم ٦ مرات عن العدد الموجود فى إسرائيل ، كما ان عدد الاطباء بينهم يزيد ٩ اضعاف عن عددهم فى إسرائيل ، إضافة الى أن نحو ٢٥٪ منهم قد اكملوا دراسات فوق الجامعية .

كما ادت الازمة الاقتصادية الى تفاقم ازمة السكن خاصة مع توجيه نسبة اكثر من النصف من ميزانية الاسكان (٦٥٪ فى ميزانية ١٩٩٢) لتمويل النشاط الاستيطانى فى الاراضى المحتلة . وقد ادى تدفق اعداد المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفيتى (سابقا) مع عدم بناء وحدات سكنية كافية لهم داخل الخط الاخضر الى عدم توافر مساكن لهم إضافة الى إرتفاع اسعار الايجارات ٥ مرات تقريبا .

وقد ادى ذلك الوضع مع عدم توافر فرص عمل إلى تدهور خطير فى احوال المهاجرين الجدد المعيشية ، حيث اصبحت الاقساط الشهرية التى يحصلون عليها من الحكومة لاتكفى وحدها لسداد قيمة الايجارات [redacted] ناهيك عن توفير نفقات الطعام والملابس والمياه والكهرباء وغيرها . فعلى سبيل المثال فإن العائلة المكونة من ٤ اشخاص تحصل على قسط شهرى من الحكومة قدره ٩٩٥ (شيكل) إضافة إلى نحو ٣٢٥ شيكل) كإعانة إيجار ، وتدفع الاسرة على الاقل نحو ١٠٠ شيكل للإيجار . ولايكفى المبالغ الباقية لاطعام الاسرة وسداد الضرائب وفواتير المياه والكهرباء وغيرها .

وقد ادى ذلك الوضع المتردى الى إعتماد نسبة كبيرة من المهاجرين على الوجبات الجاهزة التى تقدمها الجمعيات الخيرية والبلديات لاطعامهم غير أن [redacted] الوجبات لاتكفى الاعداد المتزايدة التى تستطيع توفير الطعام . وقد اشار نائب وزير العمل والرفاه الاجتماعى الاسرائيلى الى أن هناك نحو ٧٠ الف مهاجر جديد قادم من الاتحاد السوفيتى (سابقا) ليس لديهم الأموال الكافية لشراء الخبز فقط ويعيشون تحت خط الفقر ، ويواجهون خطر المجاعة لولا توفير الجمعيات الخيرية والبلديات الطعام المجانى لهم .

كما تجدر الاشارة إلى تصريح ادلى به وزير المالية (موداعى) مؤخرا ، ذكر فيه انه فى حالة عدم حصول إسرائيل على ضمانات القروض الامريكية فإن الولايات المتحدة سيكون عليها توجيه جزء من أسطول الاغاثة الذى تم إعداده مؤخرا لنقل الاطعمة والادوية لجمهوريات الكومنولث المستقلة لتوجيهه الى إسرائيل لتوفير الطعام للمهاجرين الجدد .

ب ـ المشكلات الاجتماعية : ـ

ويعانى من هذه المشكلات كل من المهاجرين الاثيوبيين والمهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) على حد سواء ، وإن كان تاثير هذه المشكلات اكثر حدة على المهاجرين الاثيوبيين . ويرجع ذلك الى صعوبة تكيف المهاجرين الاثيوبيين مع مقومات المدينة الحديثة فى إسرائيل وذلك بعد إقتلاعهم من مجتمعاتهم التقليدية التى كانوا يعيشون فيها . وقد ادت صعوبة تكيفهم ثقافيا وحضاريا وإجتماعيا مع المجتمع الاسرائيلى الى إنتشار ظاهرة الاحباط والاكتئاب بينهم ، مما ادى الى إرتفاع معدلات الانتحار بينهم حيث أن هناك حالة إنتحار بين الاثيوبيين كل اسبوع تقريبا . وقد ادت هذه الظاهرة إلى ان تخصص الحكومة والوكالة اليهودية عددا كبيرا من الباحثين النفسيين والاجتماعيين لمساعدتهم على التكيف مع المجتمع الاسرائيلى وتقليل معدلات الانتحار . ومن ناحية اخرى يعانى القادمون من الاتحاد السوفيتى (سابقا) ايضا من هذه المشكلات الاجتماعية . ويرجع ذلك فى المقام الاول إلى إضطرار قطاع عريض منهم خاصة اولئك الحاصلون على مؤهلات علمية عالية (طب ـ هندسة ـ كمبيوتر ...) وكانوا يشغلون مناصب (مرموقة) فى بلادهم قبل الهجرة الى إسرائيل ، إضطروا الى العمل فى وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية . وفى كثير من الاحيان فى وظائف متدنية كعمال [redacted] فى الفنادق والمنازل والشوارع والمطاعم وغيرها . فليس من المستغرب أن تجد مهندسة او طبيبة وتعمل خادمة فى المنازل او الفنادق فى إسرائيل ، او أن نجد خبير كمبيوتر ويعمل كعامل نظافة فى الشوارع ، وذلك لتوفير الطعام حيث تشير إحصائيات وزارة الاستيعاب الى أن نحو ٧٠٪ ممن وجدوا فرص عمل من المهاجرين الجدد القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) يعملون فى وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية .

٤ ـ تاثير مشكلات الاستيعاب على معدلات تدفق المهاجرين الجدد لاسرائيل : ـ

١ ـ ادى تفاقم مشكلات الاستيعاب وعجز الحكومة عن مواجهتها (بطالة ـ سكن) الى حدوث إنخفاض كبير فى معدلات تدفق الهجرة لاسرائيل خاصة بين القادمين من جمهوريات الكومنولث المستقلة . وذلك على الرغم من تردى الاوضاع الاقتصادية والامنية فى هذه الدول . وتشير المعدلات الحالية للهجرة إلى سقوط التقديرات المتفائلة التى سادت اسرائيل والتى تنبات بقدوم نحو ٤٠٠ الف مهاجر فقط العام الماضى ، حيث لم يصل سوى ١٧٠ الف مهاجر فقط منهم نحو ٢٠ الف اثيوبى فى إطار عملية سليمان و١٤٠ الفا من الاتحاد السوفيتى (سابقا) . كما تشير المعدلات الشهرية للهجرة هذا العام إلى صعوبة تحقيق التنبؤات التى توقعت قدوم نحو ½ مليون مهاجر بعد تفكك الاتحاد السوفيتى ، فقد شهد شهر يناير الماضى اسوا معدلات الهجرة لاسرائيل خلال العامين الماضيين حيث قدم نحو ٦٠٠٠ مهاجر من جمهوريات الكومنولث المستقلة فقط وكانت معدلات الهجرة طوال العام الماضى لاتقل عن ١٠ الاف مهاجر شهريا . وكانت قد وصلت خلال شهرى نوفمبر وديسمبر عام ١٩٩٠ الى ما بين ٢٥ ـ ٣٥ الف مهاجر شهريا وكانت التوقعات تشير إلى قدوم نحو الف مهاجر شهريا هذا العام خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى . وقد دفع ذلك الرئيس إدارة الاستيعاب والهجرة بالوكالة اليهودية إلى التحذير من إحتمال أن (تفقد إسرائيل الفرصة

المتاحة حاليا لاستيعاب مليون مهاجر حتى حلول عام ١٩٩٥ بسبب مشاكل البطالة والاسكان) .

بل ودفعت رئيس لجنة الاستيعاب والهجرة بالكنيسيت الى مطالبة الحكومة بتجميد الاستيطان وتوفير الاموال التى تستغل فى الاستيطان لتوجيهها الى إستيعاب المهاجرين الجدد والحصول على ضمانات القروض الامريكية ، وإلا فإن موجة الهجرة ستتوقف تماما .

كما تشير تصريحات مدير عام إدارة الهجرة والاستيعاب الى حدوث إنخفاض كبير فى عدد طلبات الهجرة إلى إسرائيل من جمهوريات الكومنولث المستقلة من ٣٠٠ الف طلب هجرة إلى ١٢٠ الف طلب فقط وذلك بعد جولة قام بها الى هذه الجمهوريات ، وقد ارجع ذلك الانخفاض الى مشكلات استيعاب المهاجرين فى إسرائيل .

وفى الواقع فإنه يمكن إرجاع ظاهرة إنخفاض تدفق معدلات الهجرة إلى اسرائيل خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى إضافة الى المشكلات التى تواجه عملية إستيعابهم فى إسرائيل الى عوامل اخرى يمكن إجمالها فى :-

١ - تزايد الامل بين اليهود فى هذه الجمهوريات السوفيتية المستقلة بإحتمال تحسن الاوضاع الاقتصادية فى هذه الجمهوريات بعد إنهيار الاتحاد السوفيتى .

٢ - توقعهم بإحتمال إرتفاع اسعار ممتلكاتهم فى هذه الجمهوريات خاصة بعد تحول إقتصاديات هذه الجمهوريات الى إقتصاديات السوق .

٣ - توقعهم بإحتمال تزايد معدلات الهجرة إلى الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة التى من المنتظر ان تستوعب نحو ٥٠ الف يهودى من هذه الجمهوريات خلال هذا العام لاستكمال الحصة المسموح بها فى العام الماضى ، إضافة إلى المانيا حيث تقدم نحو ٢٥ الف يهودى من هذه الجمهوريات بطلبات هجرة إليها .

٤ - المعلومات التى تصلهم من اقاربهم ممن هاجروا الى إسرائيل بسوء الاوضاع فى إسرائيل .

ب - تزايد الرغبة بين المهاجرين الجدد فى مغادرة إسرائيل :-

فقد تفاقمت مشكلات استيعاب المهاجرين الجدد إلى تزايد الرغبة بينهم خاصة القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) فى ترك إسرائيل الى بلادهم او الى دول اخرى مثل جنوب افريقيا او الدول الغربية .

حيث اشار إستطلاع للرأى اجراه معهد Tapazit للابحاث الى ان هناك نحو ٣٠٪ من المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) يرغبون فى مغادرة إسرائيل ، كما اشار السفير الروسى فى تل ابيب الى انه وفقا لمعلومات ، فإن هناك نحو ٩٠ مهاجرا من بين كل ١٠٠ مهاجر ممن وصلوا من الاتحاد السوفيتى (سابقا) يرغبون فى مغادرة إسرائيل ، وعلى الرغم من المبالغة فى تقديرات السفير الروسى إلا انها تعطى مؤشرا عن وجود رغبة متزايدة لمغادرة إسرائيل ، ومع التقديرات المتوافرة عن عدد المهاجرين الذين غادروا إسرائيل على الرغم من تباينها إلا انها تشير جميعا الى ضآلة اعداد الذين غادروا إسرائيل . فتشير إحصاءات وزارة الداخلية إلى ان ٤١٢٥ مهاجرا سوفيتيا قد غادروا إسرائيل حتى نهاية العام الماضى ، وتشير إحصاءات مكتب الاحصاءات المركزى إلى ان اقل من ١٪ من المهاجرين الجدد قد غادروا إسرائيل اى نحو ٦١١٩ فقط . وتشير إحصاءات الوكالة اليهودية إلى ان من ٦٤٠٠ مهاجر سوفيتى قد تقدموا بطلبات هجرة من إسرائيل فى العام الماضى إلا ان ٣٨٪ منهم فقط قد غادروا إسرائيل بالفعل . وعلى الرغم من تضارب هذه الارقام إلا انها تتفق جميعا على ضآلة عدد من غادروا إسرائيل من المهاجرين السوفييت الجدد (اقل من ١٪ فقط) ويمكن تفسير ذلك التناقض بين هذه الارقام ونتائج الاستطلاعات التى تشير الى تزايد الرغبة بين المهاجرين الجدد فى مغادرة إسرائيل بان الرغبة فى الهجرة لا تترجم فوريا الى مغادرة إسرائيل وذلك بالنظر إلى الاعتبارات الاتية :

١) ان المهاجرين الجدد لايمنحون فى العام الاول من هجرتهم جواز سفر ويتطلب مغادرتهم إسرائيل إجراءات معقدة لاستخراج وثائق سفر فقط .
وثائق سفر فقط Laissez - Passer

(٢) العقبات التى تضعها الحكومة الاسرائيلية امام المهاجرين الجدد لمغادرة اسرائيل خاصة فيما يتعلق بضرورة سداد قيمة القرض الذى حصلوا عليه عند وصولهم لاسرائيل وهو امر لا يمكن تحقيقه لعدم توافر الاموال لديهم لسداد هذا القرض ليسمح لهم بمغادرة اسرائيل .

(٣) عدم توافر البديل المناسب امام هؤلاء المهاجرين خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وسحبها الجنسية عنهم وعدم وجود جوازات سفر لديهم حيث انهم تركوا هذه الجوازات قبل مغادرة الاتحاد السوفيتى (سابقا] وحتى اذا توافرت هذه الجوازات فانها لا تصلح لفلافى الاتحاد السوفيتى . وحتى اذا توافرت البدائل لمغادرة اسرائيل فان اسرائيل تسعى لاحباط هذه المحاولات كما حدث مؤخرا حيث ضغطت اسرائيل على حكومة جنوب افريقيا لعدم منح تأشيرات دخول للمهاجرين لمغادرة اسرائيل الى جنوب افريقيا وذلك بعد تزايد معدلات هذه الطلبات .

(٤) ان واقع استقرارهم فى اسرائيل والحاق ابنائهم فى المدارس يجعل من عملية مغادرتهم اسرائيل عمليا بالغة الصعوبة ، خاصة وانهم على الاقل يجدون الهجرة فى اسرائيل .

ثانيا : - التوجهات السياسية للمهاجرين الجدد من احتمالات تأثيرهم على نتائج الانتخابات القادمة

١ - توجهاتهم السياسية :-

يلاحظ ان التوجهات السياسية للمهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) تتغير تبعا للمدة الزمنية التى يقضونها فى اسرائيل ، وذلك وفقا لتحليل نتائج استطلاعات الرأى التى اجريت على عينة منهم مؤخرا ، حيث اظهرت هذه الاستطلاعات انه كلما طالت المدة الزمنية التى يقضيها المهاجرون الجدد فى اسرائيل ، كلما ادى ذلك الى حدوث تحول [illegible] توجهاتهم السياسية تجاه الاحزاب اليسارية (العمل - راتس - ستينوى - مابام) وذلك على حساب الاحزاب اليمينية (الليكود - مولديت - هاتحياه - تسوميت) . حيث تشير هذه الاستطلاعات التى اجريت على عينة من المهاجرين الجدد الى انه فى الفترة اللاحقة مباشرة على قدوم هؤلاء المهاجرين الى اسرائيل يلاحظ ميلهم لتأييد الاحزاب اليمينية وغلبة الاتجاهات المتشددة عليهم خاصة فيما يتعلق بالموقف من مبدأ الارض مقابل السلام والرفض المطلق [illegible] اية تنازلات فيما يتعلق بالاراضى المحتلة مقابل تحقيق السلام مع العرب . فقد اظهر استطلاع للرأى اجراه معهد Tozapit على عينة من ٦٠٠ من المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفيتى سابقا ممن وصلوا الى اسرائيل منذ اواخر عام ١٩٨٩ حتى موعد اجراء الاستطلاع فى ديسمبر ١٩٩٠ . الى ان ٦٩ ٪ منهم يرفضون مبدأ الارض مقابل السلام وبالتالى يعارضون اعادة الاراضى المحتلة للعرب وذلك مقابل تأييد ٢٧ ٪ فقط لهذا المبدأ واعادة الاراضى المحتلة [illegible] اشار الاستطلاع الى ان ٤٦ ٪ منهم اظهروا تأييدا للاحزاب اليمينية .

ثم اجرى نفس المعهد استطلاعا اخر فى يناير ١٩٩٢ على نفس العدد من العينة حيث اشار الاستطلاع الاخير الى حدوث تحول كبير فى اتجاهاتهم السياسية فقد عارض مبدأ الارض مقابل السلام ٥٤ ٪ منهم فقط . وكانت هذه النسبة ٦٩ ٪ فى ديسمبر ١٩٩٠ ، وقد ايد هذا المبدأ ٤١ ٪ منهم حيث قبلوا باعادة هذه الاراضى وكانت هذه النسبة ٢٧ ٪ فى استطلاع ديسمبر ١٩٩٠ .

ومن ناحية اخرى اشار الاستطلاع الاخير الى حدوث تحول فى اتجاهات المهاجرين الجدد السياسية نحو اليسار على حساب اليمين ، فقد اظهر ٣٥ ٪ فقط تأييدا للاحزاب اليمينية وكانت هذه النسبة ٤٦ ٪ فى استطلاع ديسمبر ١٩٩٠ ، مقابل تأييد ٣٠ ٪ منهم للاحزاب اليسارية وكانت هذه النسبة ٢١ ٪ فقط فى استطلاع ديسمبر ١٩٩٠ .

وفى نفس الاطار اشار استطلاع اخر اجراه معهد (داحف) للابحاث على عينة من ٤٩٦ مهاجر (سوفيتى) جديد الى ان ٢٧ ٪ منهم اكدوا انهم سيصوتون لصالح حزب العمل فى الانتخابات القادمة مقابل تأييد ١٤,١ ٪ فقط لليكود واشار ٢٧ ٪ الى انهم سيمنحون اصواتهم للحزب الذى سيشكل من المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) وقد توزعت باقى الاصوات بين الاحزاب اليسارية الصغيرة واليمينية المتطرفة . ويعد هذا الاستطلاع الاول الذى يشير الى حصول حزب العمل على نسبة تأييد من المهاجرين الجدد تفوق تلك التى حصل عليها الليكود .

اسباب التحول فى توجهات المهاجرين الجدد السياسية :-

يمكن ارجاع حدوث التحول فى اتجاهات المهاجرين الجدد السياسية من تأييد التيارات اليمينية المتشددة الى تأييد التيارات اليسارية الحمائمية التى تقبل بحل وسط اقليمى الى العوامل التالية :-

أ - ان تأييد المهاجرين الجدد للتيارات اليمينية المتشددة بعد وصولهم مباشرة الى اسرائيل يعود الى كراهيتهم للتيارات اليسارية بشكل عام بسبب ماعانوه من ويلات هذا النظام فى الاتحاد السوفيتى (سابقا) ، اضافة الى تأثرهم بدعاية الليكود الخاصة بالاهمية القصوى للاراضى المحتلة بالنسبة لامن اسرائيل وبالتالى استحالة التنازل عنها ، كما ان هؤلاء المهاجرين قد تعودوا بعد ٧٠ عاما من الحكم الشيوعى فى بلادهم على تأييد السلطة بشكل عام .

ب - الا ان التحول فى توجهاتهم السياسية يحدث بعد بقائهم فى اسرائيل لفترة كافية للتعرف على الواقع الاسرائيلى وارتباط حل مشاكل استيعابهم وتوفير فرص عمل لهم بضرورة تجميد الاستيطان فى الاراضى المحتلة لتوفير مايتم انفاقه على النشاط الاستيطانى والذى بلغ فى العام الماضى نحو ٢,٥ مليار دولار لانفاقه على توفير فرص عمل ومساكن لهم داخل اسرائيل ، هذا علاوة على ربط الولايات المتحدة منح اسرائيل ضمانات القروض اللازمة لانجاح عملية استيعابهم بتجميد الاستيطان ولعل تفاقم البطالة فى اوساط المهاجرين الجدد وعدم توافر المساكن لهم وانفاق الحكومة ببذخ على الاستيطان وفشل حكومة الليكود فى حل مشاكل استيعابهم يعد الدافع الرئيسى وراء حدوث هذا التحول فى توجهاتهم نحو اليسار والاعتدال .

٢ - تشكيل حزب سياسى خاص بالمهاجرين الجدد (السوفييت)

على الرغم من معارضة الكثير من التنظيمات الاجتماعية التى تدافع عن مصالح المهاجرين (السوفييت) والتى تم انشاؤها مؤخرا ، خاصة معارضة رئيس اتحاد المهاجرين السوفييت الصريحة لفكرة انشاء حزب سياسى يتشكل من المهاجرين (السوفييت) فقط وذلك بدعوى ان تلك الخطوة ستكون بداية سيئة للمهاجرين الجدد وستعيق عملية اندماجهم

في المجتمع الاسرائيلي . الا ان ذلك كله لم يمنع من تشكيل حزب خاص بالمهاجرين (السوفييت) فقط . ففي بداية فبراير الماضي اعلن مهاجر (سوفيتي) قديم جاء الى اسرائيل منذ ٢٠ عاما ويدعى يعقوب شولتز عن تشكيل حزب جديد للمهاجرين الجدد لضمان تمثيلهم في الانتخابات القادمة (التي ستجرى في ٦/٢٣ القادم) .

وقد ضم الاعضاء المؤسسون للحزب الذي يسمى (بالحركة القومية للهجرة والديمقراطية) قيادات بارزة في (المنتدى الصهيوني لليهود السوفييت) الذي يترأسه (ناتان شارانسكي) وهو منشق سوفيتي سابق كان قد شكل هذا المنتدى في عام ١٩٨٨ باعتباره مؤسسة اجتماعية تهدف الى رعاية مصالح المهاجرين (السوفييت) الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ويتركز البرنامج السياسي للحزب الجديد على القضايا التي تهم المهاجرين الجدد مثل البطالة وازمة السكن ويطالب بضرورة حلها من جانب الحكومة وفيما يتعلق بالموقف من مستقبل الاراضي المحتلة فان الحزب الجديد ينادي باجراء استفتاء للشعب الاسرائيلي على مستقبل هذه الاراضي . وتشير التقديرات الى ان هذا الحزب الجديد اذا استطاع اجتذاب اصوات المهاجرين الجدد (٢٦٠ الف سيكون لهم الحق في التصويت في الانتخابات القادمة) او حتى جزء منها ، فان هذا الحزب سيكون له مكانة هامه على الخريطة السياسية الاسرائيلية خاصة وان الحكومة القادمة ستكون لا محالة حكومة ائتلافية .

وتشير التوقعات الى ان الحزب سيحصل في اسوأ الظروف على ٣ مقاعد في الانتخابات القادمة وبالتالي يمكنه لعب دور هام عند تشكيل الحكومة القادمة .

٣ ـ احتمالات تاثير اصوات المهاجرين الجدد على نتائج الانتخابات القادمة : ـ

تشير التوقعات الى ان اصوات المهاجرين الجدد (٢٦٠ الف صوت) يمكن ان يكون لها دور ملموس في الانتخابات القادمة ويمكن ان تكون بمثابة العنصر المرجح لكفة احد الحزبين الكبيرين (الليكود ـ العمل) خاصة في ضوء التعادل الذي حققه الحزبين في الانتخابات الماضية وذلك في حالة مشاركة نسبة عالية من المهاجرين في التصويت وعدم تشتيت اصواتهم (كما يحدث بالنسبة لاصوات عرب اسرائيل) وتكتيل هذه الاصوات تجاه حزب او كتلة بعينها خاصة وان اصواتهم يمكن ان تضمن من ٦ ـ ٧ مقاعد في الكنيست القادمة غير ان هناك الكثير من المعوقات التي تحول دون ذلك مثل عدم وجود قيادة بارزة بين المهاجرين الجدد (السوفيت) تستطيع ان تجمع اصواتهم خلفها ، هذا فضلا عن ان هؤلاء المهاجرين لم يعتادوا على ممارسة العمل السياسي وحق التصويت في بلادهم (الاتحاد السوفيتي سابقا) ، وبالتالي فان هناك احتمالا بانخفاض نسبة المشاركة في التصويت في الانتخابات القادمة . غير ان تفاقم مشكلات استيعابهم وفشل حكومة الليكود في حل هذه المشاكل يحفز الغالبية منهم للمشاركة في التصويت للدفاع عن مصالحهم والدخول في مساومات مع الاحزاب لضمان مخاطبة وحل مشاكلهم ، كما ان تشكيل حزب خاص بهم قد يساعد على تحفيزهم على المشاركة في التصويت وضمان عدم تشتيت اصواتهم . وتشير التوقعات الى احتمال تقاسم الليكود والعمل والحزب الجديد الذي تم تشكيله من المهاجرين الجدد لاصواتهم في الانتخابات القادمة . ويبذل الليكود جهودا حثيثة لمحاولة استقطاب اصوات المهاجرين الجدد وذلك من خلال تنظيم رحلات لهم الى الاراضي المحتلة لاقناعهم بسلامة ايديولوجيته الخاصة بعدم التنازل عن هذه الاراضي .

ثالثا : ـ احتمالات تاثير تدفق الهجرة على استمرار عملية السلام

يمكن القول بان هناك بعض الاحتمالات بان يؤثر تدفق المهاجرين الى اسرائيل بالسلب على استمرار عملية السلام ، خاصة اذا استمر الليكود في الحكم (وهو امر متوقع) وعمل على استغلال هذه الموجة من الهجرة في تنفيذ مخططه الخاص بتكريس الضم الفعلي للاراضي المحتلة ، وعدم التنازل ، عن شبر منها ، وفقا لتصريحات شامير . وهناك بعض الدلائل التي تشير الى سعي الليكود في تنفيذ هذا المخطط . فاضافة الى الرحلات التي ينظمها الليكود للمهاجرين الجدد لزيارة المستوطنات في الاراضي المحتلة لحثهم على الانتقال للاستيطان بها ، خاصة مع تردي اوضاعهم المعيشية في داخل اسرائيل ، فان وزارة الاسكان التي على راسها شارون كانت قد انتهت من اعداد خطة تسمى (بالنجوم السبع) حصلت على موافقة الحكومة عليها . وتقوم هذه الخطة على اقامة ٧ تجمعات سكنية ضخمة على طول الخط الاخضر الذي يفصل بين اسرائيل والاراضي المحتلة اضافة الى اقامة ١٤ منطقة صناعية يتم اقامة بنيتها الاساسية داخل الاراضي المحتلة .

وتهدف هذه الخطة في المقام الاول الى القضاء نهائيا على الخط الاخضر وربط المستوطنات اليهودية الموجودة في الاراضي المحتلة بالتجمعات السكنية داخل اسرائيل ، هذا اضافة الى توجيه ضربة للتجمع السكاني لعرب اسرائيل الموجودين في شمال اسرائيل والمعروف باسم منطقة « المثلث » التي يعيش فيها نحو ١٠٠ الف عربي وتحويل المدن والقرى العربية الكبيرة الموجودة في هذه المنطقة الى مجرد احياء لمدن وقرى يهودية سيتم اقامتها .

ومن المقرر ان يتم في المرحلة الاولى للخطة توطين ... الف مهاجر جديد وستبدا هذه المرحلة عام ١٩٩٥ ويصل عددهم الى نحو ٣٥٠ الف مهاجر في المرحلة النهائية للخطة او ستنتهي عام ٢٠٠٥ .

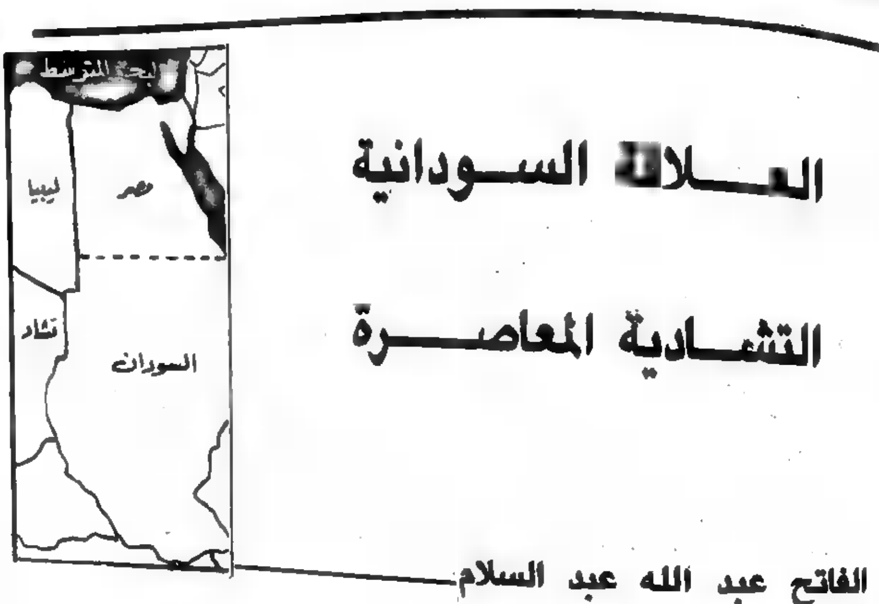

العلاقات السودانية التشادية المعاصرة

الفاتح عبد الله عبد السلام

ما هي اهم المؤثرات الفاعلة في العلاقات السودانية التشادية المعاصرة ؟

الاجابة عن هذا السؤال المحوري الهام ، تعتمد على التقارير الرسمية المودعة في وزارة الخارجية السودانية وعلى بعض المعلومات التي استقيناها في احاديثنا الرسمية سواء من السودانيين او التشاديين وذلك لقلة المكتوب عن هذه العلاقات في الحقبة المعاصرة ، أما فيما يختص بمنهج التحليل المتبع فسوف تجمع بين المنهجين الوصفي التاريخي والتحليل بحسبان أن المزاوجة والمواءمة بين هذين المنهجين سوف تعطي صورة شاملة وعميقة لمسار العلاقات بين البلدين خلال فترة العقد الماضي وعلى هذا النحو تاتي محاولة استشراف مستقبل هذه العلاقات بين البلدين الشقيقين لوضعها في مسارها الصحيح بما يحقق مصلحيتهما العامة وطموحاتهما القومية .

السودان وتشاد بلدان متجاوران تربط بينهما حدود مشتركة يبلغ طولها ١٣٠٠ كيلو مترا بالاضافة الى التواصل السكاني الكبير المشترك بينهما فهناك العديد من القبائل المشتركة بين البلدين مثل البديات والزغاوة والتاما والمساليت .

والحدود السياسية بين البلدين من منظور هذا التداخل الانساني الكبير تبدو غير طبيعية واصطناعية خلقها الاستعمار البريطاني ـ الفرنسي في بداية هذا القرن اذ لم تاخذ هذه الحدود في الحساب التداخل القبلي بين البلدين .

ينتمي البلدان بحكم درجة تطورهما السياسي والاجتماعي والاقتصادي الى منظومة الدول النامية والتي تتميز بهشاشة البنيات الاقتصادية وسيطرة قطاع الزراعة والرعي وضعف تراكم الخبرات التكنولوجية وتدني دخل الفرد وضعف الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم وارتفاع معدلات البطالة وتفشي الامية ، وقد صنفت الامم المتحدة البلدين ضمن قائمة البلدان الـ ٣٢ الاقل نموا في العالم ، كما يتميز البلدان بالسمات السياسية التي تميز مجتمعات الدول النامية من حيث ضعف الجهاز الاداري وشكلية المؤسسات التمثيلية وانعدام التعددية وضعف المشاركة السياسية من جانب الجماهير وعدم الاستقرار السياسي المتمثل اساسا في الحروب الاهلية وكثرة الثورات والانقلابات .

كذلك يشترك البلدان في سمة واحدة : التعدد العرقي والتنوع الثقافي الصارخ الذي يزخر به كلاهما من حيث تعدد اللغات واللهجات المحلية والثقافات والاديان والارث

الحضارى وهيمنة الولاءات دون القومية .

كما أن الحزام الشمالى من البلدين يتميز بشكل عام بنفاذ الثقافة العربية الاسلامية ولو أن هذه النزعة اقوى فى شمال السودان منها فى الشمال التشادى اما فى الحزام الجنوبى ، فالثقافة المسيحية منتشرة بين مثقفى البلدين ، بالاضافة الى وجود الديانات الافريقية المحلية .

من جهة أخرى ، فالسودان وتشاد من الناحية الجيوستراتيجية يحتلان موقعا هاما فى القارة الافريقية . فهما بموقعهما هذا يعتبران بمثابة القلب للجسد الافريقى . ومن الناحية الثقافية والحضارية يمثل البلدان نقطة التماس الحيوية بين الثقافة العربية الاسلامية والثقافات الافريقية .

هذا الموقع المتميز مكن البلدين فى الماضى من قيام بعض الممالك الاسلامية العربية التي لعبت دورا لا ينكر فى نشر الثقافة العربية الاسلامية فى ربوع القارة الافريقية . ويأتى فى مقدمة هذه الممالك « سنار » « ودارفور » والدولة المهدية فى السودان ومملكتا « وداى » و« كاتم » الاسلاميتين بتشاد .

مما لاشك فيه أن الفترة التى تغطى كل فترة الثمانينات من هذا القرن كانت اكثر الفترات المثيرة والحافلة بالاحداث الجسام فى تاريخ العلاقات السودانية ـ التشادية ، لقد عانى الشعب التشادى طول العقود الثلاثة الماضية من جراء الحروب الاهلية والصراعات القبلية الدامية مما انعكس اثره على امن واستقرار بعض الجيران خاصة السودان ولعل حادثة واحدة تكفى للدلالة على تاثر امن السودان بمجريات الاحداث فى تشاد ، ففى عام ١٩٩٠م دخلت مناطق « الفور » و« الميدوب » و« الزغاوة » باقليم دار فور قوات ضخمة وحسنة التسليح تتبع الرئيس التشادى السابق حسين هبرى ، حيث بقيت هذه القوات زهاء ستة اسابيع استباحت خلالها الحرمات وسفكت الدماء وحرقت عشرات القرى الامنة خاصة فى مناطق « الطينة » و« بأسار » و« الجرجيرة » و« قدير » و« كرنوى » مخلفة أضرارا أقتصادية لا حصر لها قبل انسحابها الى الغرب . وفيما يلى من صفحات سوف نحاول تغطية مسار تطورات هذه العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين .

١ ـ العلاقات السودانية التشادية على [redacted] الرئيس تومبلباى :

تميزت العلاقات الشعبية غير الرسمية بين البلدين دائما بدرجة عالية من الدفء والتفاهم والتقدير ذلك نسبة لا وجه الشبه والسمات المشتركة بين الشعبين التى تحدثنا عنها آنفا .

أما العلاقات الرسمية بين البلدين ، فقد تراوحت بين التفاهم والصداقة ووصلت فى احيان أخرى الى درجة عالية من العداء .

ولعل نقطة البداية هى نشاة جبهة التحرير الوطنى التشادى المعروفة « بفرولينا » والتى قامت بهدف رفع الظلم والحيف اللذين انزلهما نظام الرئيس التشادى الاسبق فرانسوا تومبلباى بالتشاديين الشماليين ذوى الاصول العربية الاسلامية ومما تجدر الاشارة اليه ان هذه الحركة قد ولدت بمدينة « نيالا » السودانية وذلك فى يونيو ١٩٦٦م ، لقد كانت « فرولينا » نتاجا لعدة تحالفات لعدة حركات واحزاب تشادية شمالية جمعها عداؤها لنظام تومبلباى ، وهناك من المراقبين من يرى ان الحكومة السودانية فى ذلك الوقت والتى كان يراسها السيد « الصادق المهدى » قد دعمت تلك الحركة معنويا وماديا ومنحتها تسهيلات بلا حدود من داخل الاراضى السودانية لمهاجمة نقاط الحدود التابعة للحكومة التشادية فى شكل حرب عصابات ثم التراجع بعد اداء المهمة الى الاراضى السودانية .

ومما تجدر الاشارة اليه أن هجمات الثوار التشاديين لم تكن تنطلق من داخل الاراضى السودانية فحسب بل كانت هنالك هجمات من اقليمى بيراو (Biror) ونديل (Ndéle) فى جمهورية افريقيا الوسطى على الحدود مع تشاد ، لكن ينبغى التسليم بأن ثقل العمل العسكرى للثوار كان ينطلق من عمق الأراضى السودانية تحت قيادة كل من « ابراهيم ابتشا » « ومحمد البغلانى » .

ولم يقتصر دور السنة والمساعدة على الجهد الرسمى فقط بل تعداه الى الجهد الشعبى والحزبى ، فقد تطايرت بعض الاشاعات التى تحكى عن دعم تنظيم جبهة الميثاق الاسلامى فى السودان بعض العناصر الاسلامية داخل « فرولينا » وتحدث البعض الاخر عن تكوين (حكومة اسلامية تشادية فى المنفى) تعمل من داخل السودان .

ومع ان الحكومة السودانية اعلنت انئذ وعلى لسان وزير خارجيتها السيد « محمد ابراهيم خليل » نفيها لأى صلة « بفرولينا » ، الا ان هذا النفى لم يحل دون تردى العلاقات بين البلدين ، بل أن الزعامة التشادية لوحت بعصا منح تسهيلات للمتمردين السودانيين الجنوبيين .

وصلت العلاقات السودانية التشادية الى ادنى مستوى لها عندما عمدت حكومة فورت لامى الى اغلاق حدودها المشتركة مع السودان فى عام ١٩٦٥م ، لكن حدث انفراج محدود فى العلاقات عام ١٩٦٨م بعد وساطة قام بها رئيس النيجر « هامانى ديورى » .

ومع ان هذا الانفراج فى العلاقات بين البلدين قد اقتضى بعض التدابير لكبح جماح الثوار التشاديين من جانب السلطات السودانية مثل ادراج اسماء بعض قيادات الثوار فى قائمة المحظور دخولهم للسودان كاجراء ضرورى لتهدئة خواطر الحكومة التشادية الا ان الاجراءات الحكومية السودانية هذه لم تحد من زخم وقوة الثورة التشادية . فقد ظهرت مثلا قيادات جديدة

ملء الفراغ الذى احدثه منع القيادات القديمة من دخول السودان ، بل أن نشاط الثوار التشاديين طال حتى العاصمة السودانية الخرطوم ، ومن نافلة القول ان الحزم الذى كانت حكومة السودان تواجه به الثوار التشاديين كان ضعيف الاثر . فقد قويت شوكة الثوار من حيث التنظيم والامكانيات القتالية . ومن جهة ثانية لم تكن قوات الثوار منبتة مقطوعة الجذور بل وجدت المناصرة والمساندة من قطاعات واسعة من الشعب التشادى وانتشر نشاطها تدريجيا من « بلتن » الى « وداى » واخيرا الى محافظة « سلامات » فى اقصى الجنوب الشرقى من تشاد ، بل انه وبحلول نهاية الستينات تسربت رياح الثورة الى محافظة « شارى باقرمى » والتى تقع فيها العاصمة « فورت لامى » .

مجمل هذه التطورات القت بظلال كثيفة على العلاقات السودانية التشادية استمر البرود فى العلاقات الرسمية بين البلدين حتى ابريل ١٩٧٥م عندما سقطت حكومة تومبلباى على اثر انقلاب عسكرى دموى قادة الجنرال « فلكس مالوم » لكن لم يحدث تغير يذكر فى مستوى العلاقات السودانية التشادية لان الظروف الموضوعية التى افرزت [redacted] العلاقات بمستواها المتدنى كانت ماتزال ماثلة حتى تلك اللحظة . فالرئيس مالوم تابع سياسة سلفه فى انتهاج سياسة البطش وانتهج سياسة القبضة الحديدية ازاء اعدائه .

من ناحية اخرى اشتدت ضربات الثوار مما اضعف النظام وبحلول عام ١٩٧٨م تهاوى النظام تحت وطأة ثلة وانتقلت « فرولينا » من مرحلة المقاومة المسلحة الى السلطة حيث تكونت (حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية) برئاسة جكونى مويدى » ، لكن لم تستقر الاحوال حيث كثرت الدسائس والمؤمرات بين فصائل الثورة وفى يوليو ١٩٨٢م ـ استطاع « حسين هبرى » تسلم مقاليد السلطة ودخلت العلاقات السودانية التشادية مرحلة جديدة وحساسة من مراحل تطورها .

٢ ـ العلاقات السودانية التشادية فى [redacted] الرئيس حسين هبرى :

بدات اول بوادر ازمة العلاقات السودانية التشادية فى الظهور خلال النصف الاول من عام ١٩٨٦م عندما بدات المصادر التشادية تتحدث عن وجود كثيف لقوات ليبية فى اقليم دارفور السودانى على أساس ان وجود هذه القوات فيه تهديد للأمن التشادى ، خاصة اذا اخذنا فى الاعتبار حالة الحرب القائمة بين ليبيا وتشاد .

على هذا الاساس وصل للخرطوم موفد خاص من الرئيس التشادى حسين هبرى يحمل رسالة شخصية لرئيس الوزراء السودانى الصادق المهدى تطالبه بابعاد هذه القوات الليبية من الاراضى السودانى خاصة المتاخمة لاقليم دارفور .

ومما زاد الطين بلة ظهور بعض الاعلانات المحلية فى

الصحافة السودانية وذلك خلال الربع الاول من عام ١٩٨٦م تطلب ممن يأنس فى نفسه الكفاءة من السودانيين للعمل فى الجيش الليبى ، فقد وصلت القيادة التشادية الى قناعة راسخة بأن هؤلاء المجندين سوف يتم استيعابهم فيما عرف بالفيلق الاسلامى ومن ثم استخدامهم كراس رمح فى الهجوم على تشاد .

من جهته نفى السودان اية نية لديه للسماح لليبيين بمهاجمة تشاد من اراضيه . ووردت هذه التطمينات فى مقابلة تمت بين رئيس الوزراء الصادق المهدى « ومحمد نورى » المسؤل التشادى للعلاقات الخارجية فى الاتحاد الوطنى للاستقلال والثورة وذلك فى مايو ١٩٨٦م .

مهدت تلك المقابلة الأرضية لقيام السودان بمبادرة للتوسط بين تشاد وليبيا خلال النصف الثانى من أغسطس ١٩٨٦م ، وحدث انفراج محسوس فى العلاقات السودانية التشادية على أثر مطالبة الصادق المهدى للقوات الليبية وقوات الفيلق الاسلامى بمغادرة الأراضى السودانية ومهد ذلك الطريق للزيارة التى قام بها عضوا مجلس رأس الدولة فى السودان « . على « حسن تاج الدين » ود . باسفيكو لادو لوليك لانجمينا فى الاسبوع الأخير من اغسطس ١٩٨٦م .

لكن الجهود السودانية لم تثمر إذ استمر الوجود الليبى فى غرب السودان .

اما الفيلق الاسلامى فقد ساهم فى زعزعة امن اقليم دارفور من خلال مساهمة افراده فى عملية النهب المسلح .

بل أن هذه الفترة شهدت تصعيدا للوجود الليبى فى اقليم دارفور من خلال الوجود المكثف فى منطقتى « الفاشر » و« ساق النعام » ومن خلال الدعم الليبى الضخم لعناصر المعارضة التشادية المتمركزة فى دارفور والتى تكونت من فلول بعض الفصائل التشادية « الفرولينا » الاساسية والمجلس الديمقراطى الثورى و« البركان » . وكان افراد هذه المعارضة يجدون الدعم من بعض الدوائر الرسمية السودانية ، خاصة بعض اركان حزب الامة المشارك فى الائتلاف الحاكم حينذاك ، مما ساعد فى تصعيد الحملة الاعلامية التشادية ضد حكومة الصادق المهدى بوتيرة عالية ، خاصة عندما أعلن رئيس الوزراء السودانى فى سبتمبر ١٩٨٧م بأن شريط « أوزو » المتنازع عليه بين ليبيا وتشاد هو ارض ليبية عربية . وبلغت العلاقات بين البلدين ادنى درجات التردى فى اعقاب حركة الفاتح من ابريل ١٩٨٩م والتى قام بها « حسن جاموس » و« ابراهيم اتنو » « إدريس ديبى » للاطاحة بحسين هبرى ، وعندما اخفقت المحاولة ، لجأ الثلاثة للحدود السودانية حيث وجد الكولونيل « ادريس ديبى » الحماية من الحكومة السودانية . لايبدو ان هناك دليلا ماديا على ضلوع الحكومة السودانية تخطيطا او تنفيذا فى هذه المحاولة الا

أن الحكومة التشادية اتخذت من احتماء قادة المحاولة بالسودان دليلا على ضلوع السودان فى المحاولة ، ثم راجت انباء عن أن وزير الداخلية السودانى السيد مبارك الفاضل المهدى سافر الى ليبيا واصطحب فى معيتة الكولونيل ادريس ديبى للاجتماع بقائد الجيش الليبى العقيد « ابو بكر يونس » لوضع خطة لغزو تشاد .

وسواء كانت هذه المعلومات صحيحة ام لا ، فإن الامر المؤكد انها الحقت الضرر البليغ بعلاقات البلدين ، ونتج عن مجمل هذه التطورات تبلور ما عرف (بسياسة الايذاء المتبادل) . فمقابل قيام الحكومة السودانية بدعم المعارضة التشادية قامت حكومة حسين هبرى بتشجيع ظاهرة النهب المسلح فى اقليم دارفور وذلك بانشاء عصابات من افراد يحملون هوية مزدوجة (سودانية تشادية) ومدهم بالسلاح بهدف زعزعة الامن فى الاقليم .

ويندرج تحت نفس السياسة الدور التشادى فى تأجيج نار الصراع بين العرب والفور فى الاقليم ، من جهة اخرى عمدت حكومة حسين هبرى للاتصال بحركة التمرد فى جنوب السودان المعروفة بالحركة الشعبية لتحرير السودان ، وقد اثمر ذلك عن زيارة قام بها وفد يمثل الحركة لانجمينا وذلك خلال الربع الاول من عام ١٩٨٨م ، واشيع انه كان على رأس هذا الوفد قائد الحركة العقيد جون قرنق .

ومع بداية عام ١٩٨٩م تواترت الانباء فى الصحافة السودانية عن ضلوع الحكومة التشادية بالاشتراك مع نظام منجستو فى اثيوبيا فى تزويد حركة قرنق بالسلاح .

مهما يكن من امر ، فالشيء المؤكد هو ان السلطات التشادية خلال هذه الحقبة المضطربة قررت تصدير بعض المشاكل المزعجة لحكام الخرطوم كثمن لاغماضهم العين عن التواجيد الليبى والمعارضة التشادية فى غرب السودان . والمغزى العام لسياسة الايذاء المتبادل التى ابتعتها الحكومات ازاء بعضها البعض ، نتج عنها اذى بالغ للبلدين .

من جهة اخرى حدثت تطورات دراماتيكية فى علاقات البلدين ساهمت فى تسميم العلاقات بينهما . ويأتى فى مقدمة هذه التطورات لجوء اسير ليبى هرب من احد معسكرات الاعتقال التشادية بانجمينا واحتمائه بالسفارة السودانية طالبا مساعدتها للفرار الى الكاميرون . وتزامنت هذه الحادثة مع زيارة كان يقوم بها وفد سودانى رسمى يتكون من الدكتور « حسن عبد الله الترابى » وزير الخارجية المكلف والفريق « عبد الماجد حامد خليل » وزير الدفاع . فهل كان توقيت لجوء الاسير الليبى للسفارة السودانية مع زيارة الوفد السودانى لتشاد مجرد صدفة محضة ؟ . أم ان قصة اللجوء باكملها من فبركة سلطان الامن التشادى لاحراج السودان ؟؟ أيا كان الامر فقد قامت سلطات الامن التشادية بتطويق السفارة السودانية ثم انتزاعها الاسير الليبى عنوة الى جهة غير معلومة فى سابقة لا مثيل لها فى تاريخ العلاقات بين البلدين ، وفى نهاية ... ١٩٨٩م قامت الخرطوم باستدعاء سفيرها فى انجمينا كنوع من الاحتجاج على التصرف التشادى ، لم يعد بعدها الى مقر عمله حتى تعيين سفير جديد .

وبلغ التوتر ذروته خلال شهرى مايو ويونيو ١٩٨٩م على اثر اتهام تشاد لكل من السودان وليبيا بتدبير مؤامرة لغزو اراضيها ، ولم ينقذ الموقف من التدهور الا تسلم ثورة الانقاذ الوطنى لمقاليد الحكم فى الخرطوم فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩م مما ادى الى انفراج كبير فى علاقات البلدين .

ثورة الانقاذ الوطني فى السودان وتطور العلاقات السودانية التشادية :

قابلت الاوساط الرسمية التشادية نبأ سقوط الديمقراطية الثالثة فى السودان مع قيام ثورة الانقاذ الوطنى فى فجر ٣٠ يونيو ١٩٨٩م بالكثير من التفاؤل، ولم تخف القيادة التشادية سرورها العظيم للتغيير الذى حدث فى السودان وكانت برقية التهنئة التى بعث بها الرئيس هبرى من اولى البرقيات التى وصلت للحكم الجدد فى السودان . وبعد [illegible] اسابيع فقط من تفجر الثورة فى السودان قام وفد رفيع المستوى يقوده اثنان من اعضاء مجلس قيادة الثورة بزيارة لانجمينا واجتمعا الى الرئيس هبرى وابلغاه رسالة من نظيره السودانى الفريق عمر حسن احمد البشير تناولت القضايا ذات الاهتمام المشترك والتعاون الامنى على الحدود والتعاون من اجل حل المشاكل الناتجة عن تواجد المعارضة التشادية فى اقليم دار فور .

وبعد شهرين من زيارة وفد مجلس القيادة للثورة لانجمينا توقف الرئيس هبرى بمطار الخرطوم لعدة ساعات فى طريق عودته من بغداد واجرى مباحثات مكثفة مع الفريق البشير ، وتجدر الاشارة ان تلك الزيارة على قصرها كانت الاولى التى يقوم بها الزعيم التشادى للسودان منذ خمس سنوات . تلت الزيارة زيارة وفد مؤتمر الحوار الوطنى فى يناير ١٩٩٠م برئاسة العميد بيو يوكوان عضو مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى فى السودان فى اطار جولة للوفد لدول غرب افريقيا لشرح مساعى السودان لاحلال السلام فى البلاد ، بيد ان اهم الزيارات والتى كان لها اعمق الاثر فى مسار العلاقات السودانية التشادية هى دون شك زيارة عضو مجلس قيادة الثورة العميد « ابراهيم نايل ايدام » على رأس بعثة فنية رياضية ضمن اطار اسبوع الصداقة السودانية التشادية وذلك خلال الاسبوع الاخير من شهر مارس ١٩٩٠م ، اعقبها فى ابريل ١٩٩٠م زيارة السيد على احمد سحلول وزير الخارجية لانجمينا لبحث كافة القضايا التى تهم الجارتين .

لقد ادت هذه الزيارات المتعددة عمليا الى تجاوز كافة المشاكل بين البلدين ووضعت اساسا جيدا للتعاون بين البلدين ، لكن ظلت قضية وجود المعارضة التشادية المسلحة داخل الحدود السودانية هى العقبة الكاداء فى سبيل التطبيع الكامل للعلاقات الثنائية بين البلدين وكانت هذه العقبة هى الصخرة التى تحطمت عندها كل المجهودات السابقة لاعادة التوازن للعلاقات بين البلدين .

كانت نقطة البداية فى التدهور الجديد للعلاقات بين البلدين هى شهر مارس ١٩٩٠م فى اعقاب الهجمات التى شنتها قوات الكولونيل ادريس ديبى انطلاقا من قواعدها فى دارفور على قوات الحكومة التشادية فى قطاعى الطينة وبهاى شرق تشاد وفى اعقاب هذه الهجمات نظمت وسائل الاعلام التشادية حملة شديدة على السودان ووصفته بالذيلية والتواطؤ مع ليبيا من اجل الاعداد لهجوم مشترك على تشاد وان كل ذلك يتم بمقتضى اتفاق سرى فى اطار اتفاقية التكامل بين ليبيا والسودان .

وبلغ التدهور فى العلاقات مداه عندما قامت القوات التشادية باخطر اختراق للحدود المشتركة بين البلدين مستخدمة (حق المطاردة) فى تعقب قوات المعارضة التشادية . دخلت قوات هبرى اقليم دارفور بقوة العشرين الف مقاتل بكامل تجهيزاتهم العسكرية محدثة خسائر بشرية ومادية هائلة فى الاقليم وذلك خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠م .

لم ينقذ العلاقات السودانية التشادية من المزيد من التدهور سوى سقوط حكومة حسين هبرى فى تشاد ، ففى منطقة بروبا (BORDUBA) وهى نقطة تقع شرق تشاد وتبعد حوالى ٣٠ ميلا من الحدود السودانية دارت فى معركة فاصلة بين قوات الحركة الوطنية للانقاذ التشادية بقيادة الكولونيل ادريس دبى وقوات حسين هبرى انتهت بنصر مبين لقوات دبى ومهدت تلك المعركة الطاحنة الطريق امام الحركة الوطنية للانقاذ التشادية للوصول الى السلطة فى اواخر نوفمبر ١٩٩٠م . وكان من نتائج هذا التغيير فى انجمينا انه قد وضع العلاقات السودانية التشادية فى مسار جديد ، وذلك بزوال المؤثر الذى عكر صفو العلاقات فى الماضى الا وهو وجود معارضة تشادية قوية ومنظمة تهدد النظام القائم فى انجمينا وتنطلق من السودان .

شهد عام ١٩٩١م مجموعة من التطورات الايجابية بالنسبة للعلاقات السودانية التشادية . فقد شهد شهر فبراير ١٩٩١م انعقاد اللجنة الوزارية المشتركة ولاول مرة منذ سنوات طويلة حيث اتفق على اطر تعزيز التعاون بين البلدين ، وفى هذا الاطار جاءت زيارة الرجل الثالث فى السودان اللواء التيجانى ادم الطاهر لانجمينا كما شهد شهر مايو ١٩٩١م انعقاد اسبوع الصداقة السودانية - التشادية الثانى بانجمينا ببعثة رياضية

وفنية كبيرة كان على راسها عضو مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى العميد ابراهيم نايل ايدام .

كما تم تبادل الزيارات الشعبية بين البلدين ، خاصة من اقليم دارفور وقدم السودان مائة الف طن من المواد الغذائية هدية لشقيقه الشعب التشادى مما كان له اروع الاثر فى انجمينا .

لقد توجت هذه العلاقات بالزيارة التى قام بها الكولونيل ادريس دبى للخرطوم على رأس وفد تشادى كبير للمشاركة فى احتفالات الثورة فى السودان بالذكرى الثانية لتفجرها وذلك خلال الفترة ٢٨ - ٣٠ يونيو ١٩٩١م ، وقد صدر فى اعقاب تلك الزيارة بيان مشترك فى كل من الخرطوم وانجمينا اكد على قدسية مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية والتعاون فى المجالات التى تحقق المصالح المشتركة للبلدين .

من جهة ثانية قام العقيد طبيب الطيب ابراهيم محمد خير والى دارفور بزيارة على رأس وفد من الولاية لاقليم وداى وذلك فى اكتوبر ١٩٩١م بهدف وضع الاطار الصحيح لعلاقات المحافظات الحدودية مثل محافظات وداى بلتن التشادية وكتم والجنينه ووادى صالح السودانى .

تبقى نقطة اخيرة وهى وجود بعض الجيوب التشادية غير المنضبطة والتى لا تسيطر عليها الحكومة التشادية . وتقوم هذه الجماعات من حين لاخر بالاغارة على بعض القرى السودانية الحدودية للسلب والنهب . ويبدو الان وفى اعقاب زيارة والى ولاية دارفور لابشى فى اكتوبر الماضى ان ثمة تنسيقا بين محافظات الحدود للقضاء على هذه الظاهرة خاصة بعد ان وضعت ولاية دارفور قيودا صارمة ادت الى تقلص عمليات النهب المسلح بشكل كبير فى ربوع الولاية .

يبدو الان ومن تتبع مسار العلاقات المشتركة بين البلدين خلال العام المنصرم من عمر حكومة حركة الانقاذ الوطنى التشادية ان هناك استقرارا وانفراجا كبيرين فى هذه العلاقات .

٣ - الخلاصة والتوصيات :

رغم السمات المشتركة العديدة بين السودان وتشاد الا ان المتتبع لمسار علاقات البلدين فى فترة العقدين السابقين - اذا استثنينا العام الاخير - يلحظ هيمنة الهاجس الامنى الذى خيم على هذه العلاقات حيث تراوحت هذه العلاقة بين البرود والعداء ، وكانت لحظات الاستقرار والهدوء والتفاهم فى هذه العلاقات هى الاستثناء لا القاعدة .

نلاحظ ايضا خلال هذه الفترة محدودية التبادل التجارى والاقتصادى بين البلدين حيث ان الظروف الامنية والسياسية لم تسمح بتطوير حقيقى للعلاقات فى ذلك المجال ، ويبقى الاستثناء لهذه القاعدة هو التبادل غير القانونى عبر الحدود من خلال شبكات تهريب السلع

بين البلدين خاصة من الشرق الى الغرب ويجيء في مقدمة هذه السلع الصمغ العربي والذى يجد طريقه الى اسواق افريقيا الوسطى ومنها لاسواق العالم علما بان هذه السلعة تعتبر المورد الثانى من موارد العملة الصعبة للسودان ، وينبغى العمل على تنسيق السياسات بين محافظات الحدود لسد المنافذ امام حركة التهريب التى تضر باقتصاديات البلدين وتقنينها ووضع الضوابط المناسبة بما يحقق المصلحة المشتركة .

من المعروف ان تشاد بلد مغلق وليس له منفذ على البحر وهناك خطط سودانية طموحة لربط البلاد بشبكة من الطرق المعبدة وفى هذا الاطار ينبغى تشجيع تشاد على استيراد بعض احتياجاتها عن طريق الموانيء السودانية بدل اعتمادها على موانيء الكاميرون ونيجيريا مما يسهم فى تعزيز العلاقات بين البلدين .

فى مجال التبادل الثقافى نلاحظ غلبة الفن السودانى وبخاصة الموسيقى السودانية على المجتمع التشادى ، كما نلاحظ الاثر الحميد الذى تتركه زيارة الوفود الفنية والرياضية السودانية فى تشاد ، وينبغى ان تنظم هذه التبادلات بشكل دورى منتظم .

كما نلاحظ بمزيد من الغبطة والارتياح الدور الكبير الذى تلعبه مدرسة الصداقة السودانية التشادية فى توثيق عرى الصلات الثقافية والوجدانية بين الشعبين وقد قررت وزارة التربية والتعليم السودانية هذا العام فتح معهد للثانوى العالى بالمدرسة مما يعد اضافة لجهود المدرسة . وبالرغم من الدور الذى تقوم به هذه المدرسة الا انها تعانى من ضعف فى ميزانيتها . تدعم حكومة السودان بعض الطلاب من الشقيقة تشاد ببعض البعثات لتلقى العلم فى السودان خاصة فى مجال اللغة العربية والدراسات الاسلامية ، ونعتقد انه ينبغى الاهتمام بنفس القدر بتقديم بعثات فى مجال العلوم التطبيقية مثل الطب والهندسة والعلوم .

ان صيغة اللجنة السياسية او اللجنة الوزارية المشتركة هى الاطار الانسب لتطوير العلاقات السودانية التشادية والانطلاق بها الى ما يحقق المصلحة المشتركة ، وعليه ينبغى الحرص على الانعقاد الدورى المنتظم لهذه اللجنة واللجان المتفرعة عنها . □

تقـارير

تطـورات الوضـــع فى القــرن الافــريقى

نيفين القباج

تشهد منطقة القرن الافريقى منذ منتصف هذا القرن صراعات دامية على المستوى المحلى كما على المستوى الاقليمى ، والتى لم تحسم بعد ، وانما ازدادت حدتها مع تطور الاوضاع الدولية الجديدة . وتتميز منطقة القرن بعدة سمات مشتركة تؤثر على السياسات الداخلية لدول المنطقة وعلى شبكة التفاعلات الخارجية سواء الاقليمية او الدولية . نذكر من هذه السمات ما يلى :-

- مركزية الدولة العسكرية المصحوبة بالقمع الحكومى وتعدد محاولات الانقلاب ضد هذه المركزية مما ادى الى الاطاحة بكل من « محمد سياد برى » رئيس دولة الصومال على مدى ٢٢ عاما ، و« منجستو هيلا ماريام » رئيس دولة اثيوبيا على مدى ١٤ عاما ، وتهديد النظام الحاكم فى جيبوتى فى الوقت الحالى .

- خلاف حدودى غير محسوم ونزاعات مستمرة حول ادعاءات كل طرف لحقه فى حدود مختلفة عن الموجودة حاليا مثل نزاع كل من اثيوبيا والصومال حول منطقة « الاوجادين » الصومال الغربى على حدود اثيوبيا ، او نزاعات مرتبطة بحق الانفصال او اقتطاع اقاليم وجعلها مشروعات لدولة مستقلة مستقبلا مثل نزاع انفصال ارتيريا عن اثيوبيا او نزاع انفصال شمال الصومال تحت اسم « أرض الصومال » .

- صراعات قبلية حادة وانقسامات عرقية داخل كل دولة ، يعضد من حدتها ضعف مشاركة القوميات المختلفة فى الحكم المركزى والذى غالبا مايبنى على حكم قبائلى مثل نظام الرئيس محمد سياد برى فى الصومال الذى ينتمى لقبيلة المريحان . هذا الى جانب تمركز كل قبيلة فى منطقة جغرافية منفصلة بل واحيانا ببلاد مختلفة مثل قبائل « العفر » المبعثرة فى جيبوتى واثيوبيا والصومال مما فاقم من عدم الاندماج بين القبائل المختلفة داخل كل دولة .

- حالة اقتصادية متردية نتيجة لظروف مناخية وكوارث طبيعية واوضاع جفاف . هذا بالطبع الى جانب امتصاص الجانب العسكرى لاكثر من نصف الدخل القومى وذلك لان الرد العسكرى كان هو الاسلوب المتبع لقمع اى حركة تمرد او انفصال او انقلاب مما استنزف الميزانية العامة بصفة مستمرة ولم يتح سوى نسبة ضئيلة من الدخل القومى لمشروعات تنموية وخدمية مما اثر بالسلب على المعيشة ومستوى الدخل الفردى فى هذه البلاد .

- اهمية العنصر الخارجى فى هذه المنطقة وخاصة فيما يخص القوتين العظميين فيما مضى وتبادل أدوار المساندة بينهما ، والدور الامريكى فى الوقت الحالى . هذا الى جانب فرنسا بصفتها راعيا لمصالح بعض هذه البلاد مثل

جيبوتى ، وايضا ايطاليا وبعض الدول العربية . يتحقق ذلك الاثر من خلال حجم المعونات وكثافتها لدول القرن تبعا لتحقق سياسات داخلية معينة ، بل ومساندة نظم او ترك اخرى تقع اذا لزم الامر .

وسنبحث هنا فى هذا التقرير تطور الاوضاع الداخلية ، العلاقات الخارجية : الاقليمية /والدولية لكل من الصومال ، جيبوتى ، اثيوبيا ، واريتريا .

الصومال :

مرت الصومال بمراحل عدة منذ وصول « سياد برى » الى الحكم عام ١٩٦٩ ، مرورا بمعاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٧٤ ، ثم تحول الصومال لجهة الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٧ بعد مساندة الاتحاد السوفيتى لاثيوبيا فى نزاع « الاوجادين » بين اثيوبيا والصومال ، واخيرا الاطاحة بنسياد [illegible] وفراره الى خارج العاصمة فى يناير ١٩٩١ ، واندلاع الصراع الداخلى فى الصومال .

وقد عاشت الصومال فترة طويلة من فوضى الاوضاع الداخلية السياسية منها والاقتصادية ، فإزدادت حركات المعارضة السياسية تبعا لانتماءاتها القبلية مما خلق جوا متوترا بينهم وبين الحكومة التى تنفرد بالسلطة والتى تنتمى الى قبيلة المريحان مسقط راس الرئيس سياد برى . قوبلت معظم حركات المعارضة بالبطش والقمع العسكرى من قبل الحكومة ، والمبالغة فى تقدير الاحكام والعقوبات ، مما اثار حمية الجانب المعارض ودفعه الى التقارب مع بعضه للاطاحة بنظام برى . زاد من حدة الموقف الحالة السيئة التى وصل اليها الصومال اقتصاديا والعجز فى ميزانها التجارى بسبب رحى الحرب الاهلية التى تدور فيها وزيادة عدد اللاجئين من اثيوبيا وتوقف المساعدات الامريكية بدعوة عدم احترام برى للحقوق السياسية .

اتفقت جماعات المعارضة الصومالية ، والمؤتمر الصومالى الموحد ، الحركة الوطنية الصومالية ، والحركة القومية الصومالية على ان تنسق جهودها مشتركة للاطاحة بنظام سياد برى . اعقب ذلك الاتفاق محاولات احتواء الموقف المتأزم ، وعقد مصالحة وطنية من جهة الرئيس سياد برى وعوده بإنفتاح سياسى وتعدد حزبى واصدار دستور جديد يتفق والروح الديمقراطية ، الا ان محاولاته قوبلت بالرفض من قبل جماعات المعارضة التى انطلقت لهدفها حتى دفعته الى الفرار خارج العاصمة مقديشيو فى يناير ١٩٩١ .

اما الشكل العام للصومال بعد سقوط سياد برى فهو حالة من الفوضى والاضطراب بين قوى المعارضة وبعضها على من يملك زمام الامر فى البلاد . فنرى الاتى .

١ ـ المؤتمر الصومالى الموحد

من قبائل الهوابية والذى يسيطر على العاصمة مقديشيو بعد فرار سياد [illegible] مباشرة وبناء على مؤتمر المصالحة الذى عقد فى « جيبوتى » ، تم تعيين على مهدى محمد رئيسا مؤقتا ، والذى كلف بدوره عمر عرته بتشكيل حكومة مؤقتة وتهيئة البلاد لنظام ديمقراطى واصدار دستور جديد وذلك لحين عقد انتخابات ديمقراطية تراعى اشراك كافة قوى المعارضة ، الا ان الخلاف نشب بين الرئيس المؤقت وبين الجنرال محمد فرح عيديد رئيس المؤتمر الصومالى الموحد مما دفع الطرفين الى القتال ضد بعضهما فى العاصمة مقديشيو حتى قدر عدد الضحايا بـ ٤٠ الف قتيل و ٦٠ [illegible] جريح . وفى نفس الوقت الذى يتصاعد فيه القتال بين الطرفين يتولى المؤتمر الصومالى الموحد تنظيم ادارة العاصمة والمناطق الخاضعة لسيطرته مباشرة عن طريق لجنة عليا مؤقتة للادارة شكلت فى ٢٠ / ١١ / ١٩٩١ ويدعو المؤتمر الصومالى الى عقد مؤتمر تشترك فيه جميع التنظيمات الصومالية الهامة للتوصل الى مصالحة تامة [illegible] الصوماليين ، ولم يقابل بالايجاب من جهة قوى المعارضة الاخرى .

٢ ـ الحركة الوطنية الصومالية

من قبائل الاسحاق والتى تسيطر على شمال الصومال وترتكز فى هرجيا عـاصمة الشمـال (الصومال البيطانية) . وقد اعلنت الحركة الوطنية الصومالية عن أنفصال الشمال عن بقية اجزاء الصومال وذلك تحت اسم « ارض الصومال » ورئيسها « عبد الرحمن احمد على » وقد لقى ذلك دعما من قبائل شمال الصومال مما حقق هدوءا نسبيا فى الشمال . إلا ان ذلك الهدوء لم يدم كثيرا لخلاف بين القبائل فى الشمال ولاستئثار قبائل الاسحاق بالسلطة . تعرضت منطقة ميناء بربرة لبعض الاضطرابات [illegible] اوائل يناير الماضى بين قبائل الهوس والعيسى وبين الحكومة بسبب الخلاف على ايرادات ميناء بربرة ، كما تعرضت منطقة مدينة بورو الى صراعات بين قوات مؤيدة لرئيس جمهورية ارض الصومال وبين دفاعة السابق الذى اقيل بتهمة الفساد ولازال هذا القتال دائرا حتى الان .

الجبهة القومية لتحرير الصومال من قبائل الدارود وهى تسيطر على جنوب الصومال وترتكز فى كسمايو عاصمة الجنوب . وقد نشأ فيها نزاع مسلح بين قوات الجنرال عمر جيس من الاوجادين وقوات العميد عبد الله يوسف من الماجرتين .

العلاقات الخارجية الاقليمية :

ـ استمرت خطوات تحسين العلاقات بين الصومال واسيوبيا وبابعد اتفاقية تطبيع العلاقات بين البلدين فى ابريل ١٩٨٨ . وبالرغم من ان نزاع حق تقرير مصير شعب الاوجادين لم يحسن بعد ، الا ان الموقف الداخلى لكل طرف يستدعى استمرار هذه الخطوات فى الوقت الحالى .

ـ تعددت تحرشات بعض القبائل الصومالية بحدود

-٥١٧- جيبوتى للاتصال بفروعها فى جيبوتى والقيام ببعض الاعمال التخريبية هناك مما ادى للتوتر بين البلدين ، وقيام جيبوتى بإغلاق حدودها البحرية فى اكتوبر ١٩٩٠ الى جانب حدودها البرية المغلقة فى مايو ١٩٨٩ ، وذلك لاحكام مراقبتها لاعمال التسلل التى تقوم بها بعض القبائل . اما الان فيسود الهدوء العلاقات بين البلدين ، بل تحاول جيبوتى فى الوقت الحالى ان تلعب دور الوسيط بين القوى الصومالية المتنازعة .

ـ ينتاب كينيا توتر داخلى من الخلافات القبلية والحدودية فى الصومال خشية مطالبة الاخيرة بجزء من اراضى كينيا على الحدود الصومالية وهو اقليم يقطنه صوماليون . (نزاع تاريخى بينهما) .

العلاقات الخارجية الدولية :

ـ ضعف دور الولايات المتحدة الامريكية او غاب ان صح القول وذلك حتى يتضح ميزان القوى الداخلى بين الجبهات المختلفة فى الصومال . كذلك لم تسع جديا لعقد مصالحة بين الاطراف الصومالية ، وذلك لان تمسكهم الشديد بالحل العسكرى وتساوى قوتهم ، وتوفر الاسلحة لديهم يزيد من احتمالات احباط اى محاولة للتصالح بينهم فى الوقت الحالى . هذا الى جانب ان المنظمات الدولية كالامم المتحدة والوحدة الافريقية والجامعة العربية تقوم بمحاولات المصالحة الوطنية فى الصومال . وربما قررت الولايات المتحدة الامريكية ان تكون هى البديل الاخير المطروح فى محاولات الصلح وبذلك تتوفر لها فرص افضل للنجاح .

ـ اما وساطة الدور الايطالى فى الصومال ، فهى غير مقبولة من قبل الاطراف الصومالية خاصة المتعنتة منها مثل الجنرال عيديد ، وذلك لانطباع الذاكرة بموقف ايطاليا المساند لسياد برى سابقا .

ـ المنظمات الدولية :

١) الامم المتحدة ـ قام مبعوث السكرتير العام للامم المتحدة جيمس جونا بزيارة للصومال فى ٣ يناير ١٩٩٢ والتقى برؤس الاطراف المتنازعة فى محاولة لاستكشاف الموقف . وقد توصل الى ان اقناع الاطراف المتصارعة بالصومال لقبول الاحتكام الى انتخابات عامة تحت اشراف خارجى كوسيلة وحيدة لتصفية خلافاتهم هو المدخل الاساسى لاى تسوية فى الصومال ، وذلك يمكن ان يكون عن طريق الجامعة العربية . ومؤخرا اصدر مجلس الامن قرار طالب فيه [illegible] الاطراف بوقف اطلاق النار ، وبدء الحوار لتحقيق تسوية سلمية وقد تم الاتفاق على عقد مؤتمر فى نيويورك فى منتصف فبراير يحضره ممثلون عن الجبهات المتصارعة وبمشاركة الجامعة العربية والوحدة الافريقية ، وقد اعلنت الاطراف موافقتها على المشاركة فى هذا المؤتمر .

٢) الجامعة العربية : عقد مجلس الجامعة اجتماعا على مستوى المندوبين الدائمين فى ٦ / ١ / ١٩٩٢ لبحث الموقف المتدهور فى الصومال وتم اتخاذ قرار يتضمن دعوة جميع الاطراف فى الصومال لوقف الاقتتال فورا وتكليف الامين العام بإجراء مشاورات لتشكيل لجنة وزارية تتولى اجراء الاتصالات العاجلة بأطراف النزاع فى الصومال والتمهيد لدعوتها الى اجتماع عاجل يعقد فى اطار جامعة الدول العربية لبحث انسب الطرق للتوصل الى حل يحقق للصومال وحدته وامنه كما تضمن انشاء حساب لتلقى المعونات للصومال .

٣) كما تبذل منظمة الوحدة الافريقية جهود وساطة لاحتواء الموقف فى الصومال . الا انه الى الان لم تصل اى من هذه الجهود الى نتيجة ايجابية ، اى باءت الحلول الدبلوماسية بالفشل . اما الحل العسكرى داخل الصومال فهو الاخر قد باء بالفشل ، ويظل القتال دائرا فى العاصمة كما فى الشمال والجنوب دون ان يصلوا الى تسوية او الى مصالحة وطنية بينهم .

جيبوتى ـ تطور الاوضاع الداخلية :

يستمر الصراع التاريخى بين عناصر العفر الذين يكونون ٤٠ ٪ من السكان (من اصل اثيوبى) وعناصر العيسى الذين يكونون ٥٠ ٪ من السكان (من اصل صومالى) . تسيطر عناصر العيسى على الحكم برئاسة حسن جوليد وذلك من تاريخ الاستقلال وحتى الوقت الحالى . لاتزال جيبوتى تأخذ بنظام الحزب الواحد ولم تنشىء بعد دستورا للدولة مكتفية بمرسومين تشريعيين تأخذ بهما فى ادارة دفة البلاد . عن الحالة الاقتصادية فى جيبوتى فهى مضمحلة للغاية لزيادة عدد السكان وتحميل ذلك بإستمرار تزايد عدد اللاجئين من اثيوبيا والصومال رغم محاولات جيبوتى للحد من تلك المشكلة . وقد خفضت فرنسا حصتها فى حجم المعونات لجيبوتى وذلك لاسباب سياسية تتعلق بعدم احترام جوليد للحقوق السياسية .

تشهد جيبوتى الان توترا داخليا ينشىء من تحركات عناصر العفر التى تهدف الى النيل من سيطرة العيسى على مقاليد الحكم . وقد تصاعدت حدة الصراع بينهما وضعف موقف العيسى فى ظل اوضـاع الدولـة الاقتصادية ، وفى ظل المعونات والمساندات التى تأتى لقبائل العفر من قوى خارجية .

العلاقات الخارجية :

الاقليمية : تأخذ جيبوتى خطا حياديا وتلتزم بسياسة حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد المجاورة ، بل وتلعب دور الوسيط فى بعض المنازعات . يرجع ذلك الى حساسية وضعها الداخلى حاليا ، ولوجود اقليات عفر فى كل من اثيوبيا واريتريا ، واثر ذلك على تحسين موقف العفر الـموجودين داخـل جيبوتى والمعارضين لعناصر العيسى الحاكمة .

لذلك تشهد العلاقات بين جيبوتى وكل من ارتيريا واثيوبيا خطا ايجابيا لحظر اتصالات والعفر واثر ذلك

على اريتريا إذ ان تسيطر قبائل العفر على الشريط الساحلى فيها . ولذلك يهم الدول الثلاث عدم انشاء دولة عفرية على حدودهم . وايضا يمثل ميناء جيبوتى اهمية خاصة لاثيوبيا .

الدولية : ضعف موقف الرئيس حسن جوليد وتازم على المستوى الدولى خاصة بعد ان قررت فرنسا الا تستمر فى مساندة جوليد لعدم اخذه بالسبل الديمقراطية فى اقرار التعددية الحزبية واجراء انتخابات عامة فى البلاد ، ايضا لعدم بذله جهود مصالحة مع عناصر العفر . وقد اعربت فرنسا ان تلك الازمة بين عناصر العيسى والعفر هى من الشئون الداخلية لجيبوتى ، وانها لم تتدخل فيها . ويبدو من ذلك انها قررت الا تساند الرئيس حسن جوليد مهما تازم الوضع الداخلى ضده .

اثيوبيا ـ تطور الاوضاع الداخلية

إتسمت الحالة الداخلية فى اثيوبيا بالفوضى والاضطراب كما فى [illegible] انحاء القرن . اطاحت قوى المعارضة الاثيوبية برئاسة « الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب اثيوبيا » ـ والتى تشكل الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى دعامتها الاساسية ـ وسيطرت على دفة الامور فى البلاد عبر حكومة انتقالية ، يرأسها ميليس زيناوى وهو من قبائل التيجراى ـ هذا ويشارك فى الحكومة ايضا قوميات اخرى ابرزهم الاورومو . وقد واجهت الحكومة المؤقتة عدة مشكلات مترسخة فى السياسة الداخلية لاثيوبيا منها : ـ

ـ الانقسامات القومية والعرقية وابرزها نزاع الاورومو والامهرة .

ـ ازمة اقتصادية طاحنة .

مشكلة استقلال اريتريا .

وسنبحث الموضوع الاخير فى نقطة خاصة به ، ونتناول هنا كلا من الموضوعين الاول والثانى .

الانقسامات القومية والعرقية :

تعقدت العلاقة بين القوميات الاثيوبية المختلفة تارة بسبب سوء رسم الخريطة السياسية للمنطقة نتاج التقسيم الاستعمارى ، وتارة بسبب تتالى حكومات شمولية لم تتسع لا لخلق روح اندماج بين تلك القوميات ولا لا شراكها معها فى الحكم ، وذلك لان روح التفتيت من مصلحة النظم الشمولية وضمان استمرارها . تعددت القوميات فى اثيوبيا وبالتالى حركات المعارضة التى تبنتها كل قومية للتعبير عن نفسها حتى وصلت الى ١٣ حركة معارضة جميعها محظورة ، وزادت النزاعات بينها وبين بعضها وبينها وبين الحزب الحاكم حتى تمت الاطاحة بالاخير « حزب العمال الاثيوبى » وبنظام منجستو الذى فر خارج البلاد فى مايو الماضى .

سعى بعض من ممثلى المنظمات المختلفة لحركات المعارضة الى الائتلاف معا مثال قومية عيسى وجرجورا ، وجبهة تحرير اورومو وجبهة تحرير ابو اورومو ، والربطة الوطنية الهررية والمنظمة الديمقراطية لشعب اورومو .... الا ان الوضع قد تازم بين ابرز قوميتين فى اثيوبيا هما الامهرة اقوى قومية اثيوبية ، والاورومو اكبر قومية اثيوبية من حيث العدد . تكررت فى الشهور الأخيرة احداث الصراع المسلح بينهما خاصة فى المنطقة الشرقية فى مدينة هرر وضواحيها . ويعود اصل ذلك النزاع الى الامهرة الذين وجدوا فى المنطقة منذ ايام الملك منليك الثانى (اواخر القرن التاسع عشر) ويطلق عليهم النافتانجوس او النافتا ، وهم مسلحون يعتمدون فى حكمهم على نظرية السمو والتفوق الامهرى على كافة القوميات اما القومية الاورومية ، فبالرغم من كثرة عددها ، الا انها تعرضت لعصور اضطهاد مجحف خاصة من قومية الامهرة باعتبار ان الاولى قومية دنيا عن بقية القوميات . تصاعدت حدة القتال بين القوميتين وتزايد عدد الضحايا . وقد اثر ذلك بالسلب على اوضاع الاستقرار الداخلى كما على الوضع الاقتصادى المتردى .

وقد مثل هذا النزاع تحديا امام الحكومة الانتقالية الجديدة فى فترة اختبار حرجة لقوتها وقدرتها على احتواء الازمات ، خاصة وان القومية الاوروميه كثيرة العدد قد اسست جبهات تحرير متعددة (٤ جبهات) ولعبت دورا هاما فى اسقاط نظام منجستو ، وبالتالى تنتظر من الحكومة ان تنسق معها استعدادا للمرحلة بعد الانتقالية .

تحاول الحكومة الانتقالية بالفعل التهدئة من حدة الموقف والسيطرة عليه ، الا ان لها ايضا مصلحة من ذلك الصراع وهى : ـ

ـ الاضعاف من نعرة القومية الامهرية وقوتها على حساب القوميات الاخرى .

ـ محاولة كسب القومية الاوروميه صاحبة الفرصة الكبيرة فى الانتخابات الديمقراطية القادمة ، واشعارها بحاجة الائتلاف سويا لاقرار الامن فى الاقليم .

ومن ابرز محاولات الرئيس زينوى للسيطرة على مشكلة القوميات التقسيم الادارى الجديد الذى اقره مجلس النواب الانتقالى مؤخرا والذى يهدف الى تمكين مختلف القوميات الاثيوبية من تنمية ثقافاتها وهوياتها فى اطار دوائرها الجغرافية ، والذى على حد قول زيناوى سينمى الشعور بالمواطنة الاثيوبية ويدعم الوحدة القائمة على المساواة والاحترام المتبادل بين مختلف القوميات ، كما اوضح ان هذا التقسيم سيكون له الشكل الفيدرالى الذى يتيح للشعب ان يحكم نفسه بنفسه ، وللحكومة المنتخبة القادمة ان تبقيه او تعدله او تستحدثه باخر ان راته اكثر ملاءمة .

الحالة الاقتصادية :

تبع تردى الحالة الاقتصادية سوء الاحوال الداخلية للبلاد وزيادة الانفاق العسكرى خاصة فى اواخر حكم منجستو ومابعدها . هذا الى جانب زيادة الانفاق [illegible]

القتال نزاع الاوجادين بين الصومال واثيوبيا ، كما بين اثيوبيا والجبهة الثورية لتحرير اريتريا ، مما استنزف الكثير من الدخل القومى . انخفضت المعونات الخارجية بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد انقطاع المعونات السوفيتية ، وذلك لانشغال الاتحاد السوفيتى بأوضاعه الداخلية .

يحاول النظام الجديد الانحراف عن التوجه الاقتصادى المركزى الى سياسة اقتصادية مفتوحة لقوى السوق وزيادة الاستثمارات الوطنية والاجنبية وذلك فى محاولة لانعاش الركود الاقتصادى واتاحة الفرصة للافراد للمساهمة فى جميع المجالات الاقتصادية ولزيادة رأس المال ... الا ان التحول المفاجىء وفى ظل ظروف داخلية متعثرة من اقتصاد موجه على مدى سنين طوال الى اقتصاد مفتوح ليس بالامر السهل على الاقتصاديين الاثيوبيين ولا على الهياكل الاقتصادية الاثيوبية خاصة وان المساعدات الخارجية لازالت لاتعلم الى اى مدى ستحقق السياسات الاقتصادية الجديدة . وعلى ذلك ناشدت اثيوبيا الدول والمنظمات المانحة للمعونات تكثيف مساعداتها ، كما توصلت مؤخرا لتفاهم مع البنك الدولى لتقديم مساعدات وقروض تقدر بحوالى نصف بليون دولار .

العلاقات الخارجية :

الاقليمية : التزمت اثيوبيا بسياسة تحسين العلاقات مع دول الجوار مثل انهاء الصراع فى الصومال وجيبوتى كما ذكر سابقا وتسكين الوضع فى ارتيريا كما سيذكر لاحقا .

ـ تنامت العلاقات الاثيوبية الصومالية وتوثق التعاون بين البلدين سياسيا وفنيا ، وانهاء الخلافات السياسية السابقة والخاصة بمساعدة كل دولة للجهات المعارضة ومتمردى الدولة الاخرى .

ـ تزكت العلاقات الاثيوبية الكينية .

الدولية :

ـ تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بنفوذ كبير فى اثيوبيا خاصة بعد اقرار الحكومة الانتقالية التحول نحو النظام الديمقراطى والتعددية الحزبية والاقتصاد المفتوح . تستمر الولايات المتحدة فى الضغط نحو ذلك الاتجاه عن طريق اشراط دعمها ومعوناتها لاثيوبيا به .

ـ تستمر العلاقات الاثيوبية الاسرائيلية وثيقة ، ليس فقط بسبب تهجير يهود الفلاشا ولكن بسبب المساعدات الفنية والتقنية التى تقدمها اسرائيل لاثيوبيا فى مجال الزراعة والرى وبعض الصناعات والتجارة .

اريتريا :

بعد ثلاثين عاما من الصراع المتصل والحرب المستمرة بين اثيوبيا واريتريا بسبب مطالبة الاخيرة الانفصال عن الاولى ، اتفق الطرفان ـ وان اختلفت بعض عناصر الطرف الاثيوبى ، على اجراء استفتاء عام لتقرير مصير الاقليم عام ١٩٩٣ بعد انتهاء المرحلة الانتقالية فى اثيوبيا . وفى ذلك الحين ، يدير الامور فى اريتريا « الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا » والتى تالق دورها فى السنوات الاخيرة سعيا للحصول على حق ارتيريا فى الانفصال مكونة دولة اريتريا على الحدود الشمالية لاثيوبيا . يرجع وجود اريتريا داخل دولة اثيوبيا الى ان الاستعمار البريطانى الذى استولى عليها من الاستعمار الايطالى فى الحرب العالمية الثانية سلمها الى الامبراطور هيلاسلاسى حين الاستقلال . يبلغ تعداد شعب اريتريا ٣,٥ مليونا تقريبا ، وقد فقد الكثير اثناء حرب الاستقلال ، والتى ادت الى حصول ارتيريا على حريتها فقط لحين اجراء استفتاء ربما يؤدى الى استقلالها او الى وجود شكل من اشكال الاتحاد بينهم .

تطور الاوضاع الداخلية :

دمرت الحرب اقليم ارتيريا تماما ، مما صعب مهمة جبهة تحرير اريتريا فى محاولة النهوض بالحالة السياسية والاقتصادية فى الاقليم . وكان اول مافعلته الجبهة هو :

ـ طمس اى اثر للحكم الاثيوبى فى اريتريا والتاكيد على استقلال اريتريا بطلب تمثيل دولى منفصل عن اثيوبيا ، خط تليفون دولى منفصل ، سعر تحويل عملة مختلف ..

ـ الاعلان عن نظام ديمقراطى قادم يكفل للجبهات الاخرى حقها فى المشاركة .

ـ محاولة النهوض بالحالة الاقتصادية المتردية وطلب معونات دولية لانقاذ الوضع فى اريتريا ، وان كانت تلبية تلك المعونات بطيئة بسبب عدم استقرار اوضاع اريتريا كدولة مستقلة .

ـ محاولة احتواء مقاومة قبائل العفر داخل اريتريا للانفصال والتى ترى فيه تفتيتا لقبائلها . ويشكل ارضاء قبائل العفر داخل ارتيريا مهمة اولية اذ انهم يسيطرون على الشريط الساحلى المطل على البحر الاحمر وفى حالة انفصالهم ستتحول اريتريا الى دولة مغلقة .

ردود الفعل الخارجية تجاه انفصال الاقليم :

الاقليمية : تنامى القلق فى دولة القرن الافريقى بصفة عامة من استقلال اريتريا خوفا من مطالبة قبائل اخرى بالانفصال او بتكوين دولة مثل قبائل العفر المبعثرة فى اريتريا واثيوبيا وجيبوتى ، وذلك لان الخريطة السياسية للاقليم لاتدعم وضع الاستقرار بداخله اذا فتح الباب لاعادة رسم حدود جديدة .

الدولية : لاتساند الولايات المتحدة الامريكية قرار انفصال ارتيريا عن اثيوبيا وتحبذ انشاء اتحاد فيدرالى او كونفدرالى بينهما .

من تلك الاوضاع الداخلية والخارجية للقرن الافريقى نستنتج الاتى :

١ ـ فوز الدور الامريكى بالتزكية فى منطقة القرن الافريقى بعد انتهاء الاتحاد السوفيتى وغياب الطرف

البديل ، الا ان الدور الامريكى مازال تدخله غير واضح او غير حاسم وذلك يرجع الى :ـ

(أ) عدم وضوح الشكل العام اصيلا فى المنطقة ويبدو ان الولايات المتحدة تنتظر لحين تصفية الموقف على بدائل محدده وحاسمة .

(ب) عدم ظهور طرف قوى داخلى يحسم الصراع لصالحه وتستطيع الولايات المتحدة التنسيق معه او مساندته وذلك لان معظم القوى المتصارعة متساوية من حيث القوة .

(ج) تركز الضغط على الولايات المتحدة امريكية من دول العالم الثالث ، وهى ساحة لم تكن لها قبل انتهاء الحرب الباردة ، وبالتالى تركز الضغط ايضا على اقتصادها وبدائل سياستها الخارجية تجاه دول العالم الثالث ، دول اوربا الشرقية ..

[٣] الاعلان عن تحول اقتصادى تجاه الانفتاح والاستثمارات الخارجية ووعود ديمقراطية ومشاركة وتعددية .. من قبل الحكومات المؤقتة والانتقالية ل القرن ، وهى وعود ربما تتحقق وربما تكون وسيلة لكسب شعبية داخلية ودولية وكسب دعم سياسى واقتصادى م التوالى .

[٢] تبنى منطقة القرن سياسة حسن الجوار و الاستقرار النسبى بصفة عامة بينهم وبعضهم والتخلى عن العمليات العدائية بدءا من الصراع المسلح ومساندة حركات المعارضة والحملات الدعائية .. وذلك لان الهلاك الداخلى والاقتصادى لكل دولة بلغ حالة من الانهاك لدرجة لاتحتمل اى انفاق مادى ، عسكرى او حتى معنوى خارج حدود الدولة بل استثمارها لارساء الاستقرار والبناء الداخلى .

[٤] تعتمد تسوية الموقف فى الفترة القادمة على مدى مرونة الاطراف للتفاوض ، او مدى استنزافهم عسكريا، وعدم قدرتهم على استمرار الصراع او اخيرا وجود طرف خارجى قوى يستطيع ان يفرض حلا تفاوضيا .

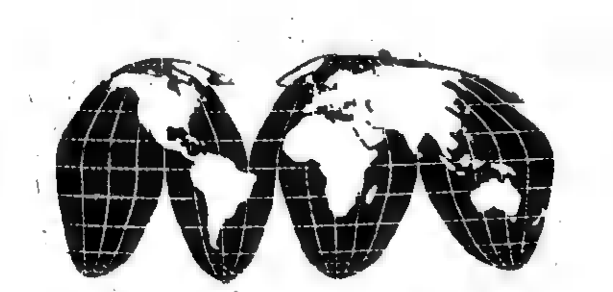

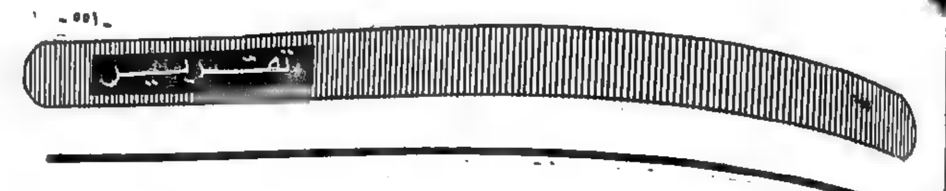

المأزق الكوبى وعالم ما بعد الحرب الباردة

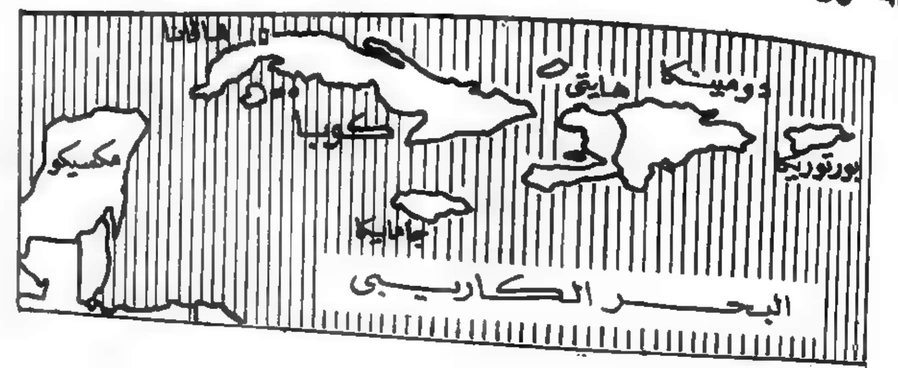

أسامة المجدوب

بينما شهد الجزء الاخير من عقد الثمانينات احتضار النظرية الشيوعية ، وتهالك نظمها عالميا الواحد تلو الاخر ، وما أعقب ذلك فى اوائل التسعينات من انضمام الاتحاد السوفيتى - سابقا - معقل الشيوعية ومسقط راسها الى مسيرة التحول عن نظريات الحكم الشمولى ، ظلت كوبا واحدة ضمن دول قليلة لاتزال تتمسك بهويتها الشيوعية ونظامها فى الحكم ، وما تقتضيه من سياسات القوة والقمع وديكتاتورية الحزب الواحد او الفرد الواحد .

وتكتسب كوبا - دون سائر الدول الشيوعية الباقية ، سمات خاصة تتفرد بها عن تلك الدول فى كونها تحتل موقعا جغرافيا متميزا تبعد حدوده ٩٠ ميلا فقط عن اراضى الولايات المتحدة ، معقل الراسمالية ، وتنتمى بحكم موقعها وثقافتها الى الاسرة اللاتينية التى نجحت معظم دولها فى الافلات من براثن الحكم الديكتاتورى الفردى عبر السنوات القليلة الماضية ، بما يجعل من كوبا الدولة الشيوعية الوحيدة فى نصف الكرة الغربى .

ولقد ادى انهيار منظمة الشيوعية الدولية ، والتى ظلت تدعم كاسترو عسكريا وسياسيا واقتصاديا على مدى ٣٢ عاما قضاها فى الحكم ، الى قلب الاوضاع فى كوبا وهز زعامتها بشدة تلتها التطورات التى اعترت الاتحاد السوفيتى من بدء التحول نحو الديمقراطية والانفتاح على الغرب ، ثم محاولة الانقلاب الفاشلة ضد نظام جورباتشوف فى أغسطس الماضى ، وما اعقبها بالتبعية من انتهاء وجود الاتحاد السوفيتى ذاته ، وميلاد الكومنولث الجديد لتضع كوبا وزعيمها فيدل كاسترو فيما يمكن وصفه بازمة بناء سياسى واقتصادى تعد اسوأ أزمة على الاطلاق تتعرض لها الجزيرة الشيوعية منذ تولى كاسترو الحكم فى عام ١٩٥٩ بعد اطاحته بالديكتاتور Fulgencio Batista

ولقد شكلت كوبا ، تحت حكم كاسترو ، النموذج المثال للدولة العليفة فى اطار النهج الذى ساد العلاقات الدولية طوال فترة الحرب الباردة ، حيث لم تقتصر دورها على خلق كيان شيوعى متشدد فى الساحة الخلفية للعملاق الامريكى وعلى حدوده فحسب ، بل شكلت كوبا ، من خلال علاقاتها الوثيقة بالاتحاد السوفيتى ، مصدر تهديد مباشر للامن الامريكى فى اوائل الستينات وعملت كعميل سوفيتى نشط لتصدير الثورة الشيوعية ومساندة نظمها سواء فى النطاق الجغرافى التقليدى فى امريكا الوسطى ، او خارجه من خلال التواجد العسكرى الكوبى لمساندة النظم العليفة فى افريقيا ، وبالتحديد انجولا ، فى

مواجهة أقوى رموز الراسمالية واخلص حلفائها فى القارة السوداء . جنوب افريقيا العنصرية والتى كانت بمثابة راس الحربة الامريكى فى مواجهة دول الجنوب الافريقى ذات التوجه الشيوعى ، فى اطار الاستراتيجية العالمية للمواجهة وتوازن مناطق النفوذ بين المعسكرين الشرقى والغربى التى سادت وقتئذ . يضاف الى هذا الدور الكوبى كمحطة متقدمه لجمع المعلومات والعمليات المخابراتية السوفيتية الموجهة ضد العملاق الخصم ، وهى الميزة التى لم تتمتع الولايات المتحدة بمثلها طوال مرحلة الحرب الباردة .

ولقد كان الدور الكوبى طوال تلك الفترة ملائما لمقتضيات العصر ومتمشيا تماما مع قواعد لعبة السياسة السائدة ، من خلال مفهوم المواجهة غير المباشرة بين العملاقين فى مسارح عمليات خارج اراضى كل منهما ، ومن خلال استخدام العناصر الاقليمية لكل مسرح لتحقيق تلك المواجهة .

فما الذى ساق كوبا إذن الى المأزق الذى وضعتاه باسوأ ازمانها على الاطلاق . فهدد بقاء كوبا كما عرفها العالم عبر اكثر من ثلاث عقود متتالية رغم تمشيها طوال تلك الفترة مع اللحن الدولى السائد ، مؤدية الموكل اليها ببراعة واتقان بل وباخلاص شديد ؟

وفى محاولة للاجابة على هذا التساؤل سنستعرض معا مسار علاقات كوبا بحليفها السوفيتى ، حتى النهاية ، وخصمها الامريكى ، واقرانها من الدول اللاتينية ، مما سيقودنا بالتبعية الى ما آلت اليه الاوضاع الداخلية بها وموقف زعيمها فيدل كاسترو ، سعيا نحو تصور مستقبل الاوضاع فى كوبا فى عالم تغير ولايزال ، عما كان عليه وقت تولى كاسترو الحكم فى عصر مختلف وواقع مغاير لواقع اليوم ، فبدلت عبر سنواته الزعامات والفلسفات عبر ارجاء العالم ، وظل كاسترو بحكم كوبا بمنطق ومفاهيم العصر الماضى .

اولا : العلاقات الكوبية السوفيتية :

تعد العلاقة الكوبية - السوفيتية نموذجا صالحا لدراسة طبيعة علاقة القوة العظمى بحلفائها من الدول الصغيرة التابعة ، والتى بحكم توجهاتها تعتمد اعتمادا شبه كليا على حليفها القوى بشكل يؤثر مباشرة فى مقدراتها واستقلالية قرارها السياسى او بنائها الاقتصادى على حد سواء .

فكوبا دولة صغيرة متاخمة للولايات المتحدة ، ظلت تحت حكم ديكتاتورى يتبع جارتها الكبرى وموال لها الى ان قاد كاسترو انقلابه الناجح واطاح بالديكتاتور « باتيستا » ، وانشأ نظام حكم شيوعى ، موال بطبيعة الحال وقتئذ للاتحاد السوفيتى . وترجع العلاقة الكوبية - السوفيتية الى ذات التاريخ ، ١٩٥٩ ، حينما كانت قوات كاسترو تحارب عدة آلاف من المتمردين الموالين للنظام السابق ، تدعمهم المخابرات الامريكية فى منطقة جبال اسكامبراى . وقرر الاتحاد السوفيتى فى سبتمبر ١٩٦٠ ايفاد اول مستشار عسكرى لمساعدة الحكومة الكوبية فى القضاء على بقايا النظام السابق، تمهيدا لانشاء قاعدة عسكرية سوفيتية فى كوبا لحمايتها من اية تهديدات امريكية محتملة .

ولقد ادت محاولة الغزو الفاشلة لكوبا من قبل المتمردين المدعومين امريكيا فى ابريل ١٩٦١ فى منطقة خليج الخنازير ، الى ترسيخ علاقة التعاون الكوبى السوفيتى عسكريا . واستمر توافد الخبراء السوفييت الذى تراسهم الجنرال اليكسى ديمنتييف لمدة عام كامل انحصرت فيه علاقات التعاون العسكرى بين البلدين فى امدادات السلاح التقليدى والتدريب .

وفى يوليو ١٩٦١ وبعد اسابيع قليلة من المحادثات التى اجريت فى موسكو بين خروتشوف وكاسترو ، اعرب الطرفان عن مخاوفهما من احتمال تعرض كوبا لنفس الغزو مرة اخرى من قبل الولايات المتحدة . وفى المحادثات التى وافق خلالها الزعيم الكوبى على نشر الصواريخ النووية السوفيتية متوسطة المدى والقاذفات القنابل النووية سرا فى الاراضى الكوبية ودعمها ببطاريات صواريخ الدفاع الجوى بالاضافة الى ٢٠ الف مقاتل سوفيتى بدأوا بالفعل فى الوصول الى اراضى كوبا فى اغسطس ١٩٦١ .

وفى ٢ سبتمبر من نفس العام اعلن الطرفان طلب كوبا لمساعدات عسكرية سوفيتية تتمثل فى امدادات السلاح والخبراء والفنيين لتدريب الجيش الكوبى ، ولم يرد فى البيان اى اشارة لاسلحة نووية .

ولقد ادى اكتشاف الولايات المتحدة لمواقع الاسلحة النووية الى خلق مواجهة امريكية سوفيتية ، تعد اخطر مواجهة بينهما حيث حملت مخاطر الحرب النووية فيما اعتبرته الولايات المتحدة تهديدا نوويا مباشرا لامنها ، وهو ما عرف وقتئذ « بازمة الصواريخ الكوبية » ، وزاد من تصعيد الموقف اسقاط بطاريات الدفاع الجوى السوفيتية التى تم نشرها فى اراضى كوبا لطائرة استطلاع امريكية فوق الاراضى الكوبية ، الامر الذى حدى بالولايات المتحدة ، تحت رئاسة جون كيندى ، الى فرض حصار بحرى محكم حول كوبا ادى فى النهاية الى اتخاذ القيادة السوفيتية قرارها بسحب الصواريخ و قاذفات القنابل النووية . بعد التوصل لاتفاقية مع الولايات المتحدة بالسماح للاتحاد السوفيتى للابقاء على وحدة عسكرية فى كوبا سميت لواء التدريب واستمر الدعم العسكرى السوفيتى لكوبا دون توقف منذ ذلك التاريخ حتى بلغ حجم المساعدات العسكرية السوفيتية لكوبا حوالى ١,٥ بليون دولار سنويا تشمل التسليح والتدريب .

وعلى صعيد التعاون الاقتصادى التجارى ، استوعب السوق المشترك للدول الشيوعية - كوميكون - والذى تمتعت كوبا بعضويته الى ان تم حله فى عام ١٩٩٠ ، حوالى ٩٠٪ من تجارة كوبا الخارجية ، منها ٧٥٪ مع

الاتحاد السوفيتى فقط فى صورة صفقات متكافئة بشروط تمييزية تحصل كوبا بمقتضاها على البترول والسلع المصنعة والغذائية ، وتمد الاتحاد السوفيتى بالنيكل والموالح وثلث احتياجاته من السكر .

هذا بالاضافة الى المساعدات الاقتصادية التى بلغت طبقا لتقديرات جهاز المخابرات الامريكى ٤,١٦ بليون دولار عام ١٩٨٩ . وانخفضت فى عام ١٩٩٠ الى ٣,٥ بليون دولار .

وسعيا من الرئيس السوفيتى جورباتشوف الى اختفاء المدانية لسياسة البريسترويكا . فى تلك المرحلة الحرجة التى كانت تمر بها بلاده ، ورغبة منه فى خطب ود دول الغرب الصناعية الغنية ، بحثا عن المساعدات الاقتصادية والدعم الغربى لسياساته الاصلاحية ، بدأ عام ١٩٨٧ فى العمل على تحجيم علاقات بلاده بكوبا والابتعاد بها عن سياسات كاسترو الشيوعية المتشددة فبدأ المسئولون السوفييت فى الغاء ومراجعة العديد من الشروط التجارية التفضيلية التى تمتعت بها كوبا من قبل ولسنوات طويلة . واعادة النظر فى حجم المساعدات الممنوحة لها . وخاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية والضائقة المالية التى كان يمر بها الاتحاد السوفيتى نفسه وقتئذ واحتياجه للمساعدات من الغرب الأمر الذى يجعل من الصعب المطالبة بتلك المساعدات فى وقت يمنح فيه الاتحاد السوفيتى لكوبا هذا الكم الهائل من المساعدات الاقتصادية .

ثم جاءت محاولة الانقلاب الفاشلة ضد جورباتشوف فى اغسطس الماضى ، وموقف الزعيم الكوبى كاسترو المؤيد لزعماء الانقلاب من الشيوعيين المتشددين ، لتخط الفصل الاخير فى تاريخ العلاقة الكوبية السوفيتية الحميمة ، حيث اعلن كل من ميخائيل جورباتشوف وبوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية ، والذى بدأ منذ ذلك الوقت ودوره فى حسر محاولة الانقلاب ارتداء ثوب الزعيم القومى ، اعلنا فى ٥ سبتمبر ٩١ انه ليس من المنظور ان تستمر المساعدات السوفيتية لكوبا على نحو ما كانت عليه ، واضاف وزير الخارجية السوفيتى وقتئذ بوريس بانكن ان الوقت قد حان لاعادة تقييم العلاقة السوفيتية الكوبية .

وفى اول اعلان رسمى للاتحاد السوفيتى عن عزمه تعديل سياساته كلية تجاه كوبا صرح جورباتشوف فى مؤتمر صحفى مشترك بمناسبة زيارة وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر فى ١١ سبتمبر ٩١ ان بلاده تعتزم تعديل علاقاتها بكوبا لتصبح علاقات اقتصادية وتجارية عادية ذات نفع مشترك ، مع الغاء كافة العناصر الاخرى التى اشتملت عليها تلك العلاقات والتى ولدتها ظروف واوقات مختلفة .

وفى نفس المؤتمر الصحفى الذى اعلن فيه جورباتشوف للمرة الاولى فى تاريخ العلاقات الكوبية السوفيتية قرار الكرملين بسحب القوات السوفيتية المتمركزة فى كوبا والتى قدرها بحوالى ١١ الف فرد ، واضاف ان المحادثات مع الجانب الكوبى ستبدأ قريبا للنظر فى سحب « لواء التدريب » المتمركز خارج العاصمة الكوبية هافانا ولم يضع الزعيم السوفيتى إطارا زمنيا لاتمام عملية سحب القوات .

وبينما كان الاتحاد السوفيتى قد بدأ بالفعل فى عملية سحب مستشاريه فى مختلف المجالات العسكرية والمدنية من كوبا ، ظل مجالا وحيدا لم يشمله برنامج الاخلاء وهو الخاص بالتعاون النووى ، حيث ابقى الاتحاد السوفيتى على مستشاريه العاملين فى مشروع انشاء اول محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربية فى كوبا خشية ان يؤدى ترك الامر للخبرة الكوبية المتواضعة الى كارثة نووية فى المنطقة تهدد اول ما تهدد الامن الامريكى ، بما يمكن معه تفسير القرار السوفيتى بالابقاء على خبرائه فى المجال النووى فى كوبا على انه تمشيا وحفاظا على المصلحة الامريكية فى المقام الاول .

ولقد كان من الممكن ان تستمر علاقات التعاون السوفيتى الكوبى برغم ما حدث من تطورات فى صورة تعاون اقتصادى ولكن على اساس يختلف عن صورته السابقة ، بشكل يخفف ولوجزئيا من وطأة الازمة الاقتصادية الطاحنة فى كوبا ، الا ان تداعيات الاحداث التى شهدها الاتحاد السوفيتى ، والتى ادت فى النهاية الى الاتحاد وانهياره واستقلال جمهورياته لتشكل اتحاد الكومنولث الجديد ، واختفاء جورباتشوف من دائرة صناعة القرار السياسى ليظهر بدلا منه بوريس يلتسين الاكثر ميلا نحو الغرب وابتعادا عن شبهة الشيوعية ، جاء كل ذلك مجتمعا ليقضى على احتمال استمرار اى صورة من صور التعاون بين كوبا وروسيا - اكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق - والتى حلت محل الاتحاد السوفيتى على الخريطة السياسية العالمية ، بل وصل الامر الى حد توجيه بوريس يلتسين النقد العلنى الحاد الى كل من كوبا والصين لعدم احترامهما لحقوق الانسان وذلك اثناء حضوره قمة الدول اعضاء مجلس الامن التى عقدت فى نيويورك فى يناير من العام الحالى .

وهكذا .. وبعد عقود ثلاثة متتالية من التعاون المثمر والمكثف فى إطار المصلحة المتبادلة بين كوبا والاتحاد السوفيتى .. على اساس ايديولوجى واحد مشترك ، وقت ان كانت كوبا تمثل ورقة رابحة فى يد الحليف السوفيتى تستخدم فى مواجهة النفوذ الامريكى ، جاوزت الاحداث الاساس الايديولوجى والبناء العقائدى الذى كان قد وضع كوبا ضمن محميات الاتحاد السوفيتى ، واصبحت كوبا بين عشية وضحاها بمثابة الابن العاق واصبح عليه ان يدفع ثمن طعامه بالعملة الصعبة ، ويفقد ما كان يحصل عليه من مخصصات ثابته ساعدته على تحقيق

اهداف ومطامع الحليف السوفيتي ، بعد ان تغيرت اولويات المصلحة السوفيتية ، فجعلت من كوبا ورقة خاسرة في يد السوفييت ، والروس على حد سواء ، تعوق من الجهود المضنية التى بذلها الاتحاد السوفيتي للحصول على مساعدات الغرب ، وتعرقل سعى الكيان الروسي الجديد نحو القبول الدولي كطرف فاعل متجانس مع تصورات النظام العالمي الجديد ، فاصبح من المنطقي ان تخرج كوبا من معادلة توازنات القوى ، حيث كان لكوبا ثقلها وقت ان تحدث العالم لغة القوة والمواجهة وبسط النفوذ والهيمنة فضلا عن الصراع الايديولوجي وثنائية القطبية ، بينما فقدت قيمتها بعد ان اختار العالم مسلك التفاهم والحوار والتعاون المشترك ، واختفى العملاق السوفيتي ، وأصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة في عالم اليوم .

ثانيا : العلاقات الكوبية الامريكية : -

طوال الاعوام الثلاثين الماضية ظلت كوبا مصدرا مستمرا للقلق والازعاج للولايات المتحدة . بل وفي بعض الاحيان مصدر تهديد مباشر للأمن القومي الامريكي في ظل ازمة الصواريخ النووية السابق الاشارة اليها .

ويمكن القول أن العداء الكوبي الامريكي المتبادل قد بدأ منذ أطاح كاسترو بالديكتاتور باتستيا الموالي للولايات المتحدة في عام ١٩٥٩ ، وزاد العداء تدريجيا بعد ان جعل الاتحاد السوفيتي من كوبا موطن قدم ومعبرا استراتيجيا محتملا له ضد الولايات المتحدة . وفي ٣ يناير ١٩٦١ أعلنت الولايات المتحدة قطع علاقاتها مع كوبا حين اصدر فيدل كاسترو تعليماته بمصادرة [illegible] ممتلكات الشركات الامريكية [illegible] في كوبا ، وفي ١٧ ابريل من نفس العام حاولت جماعات المتمردين الكوبيين ، تدعمهم الولايات المتحدة ، غزو كوبا من منطقة خليج الخنازير ، وهى المحاولة التى باءت بالفشل وزادت من تدهور العلاقات الكوبية الامريكية . وسعيا من الولايات المتحدة الى خنق النظام الشيوعي في كوبا قامت بفرض حصار اقتصادى محكم ودفع حلفائها لفرض المقاطعة الاقتصادية ضد كوبا ، ثم عمدت الى تجميد عضوية كوبا في منظمة الدول الامريكية [illegible] عام ١٩٦٢ ، العام التالي لمحاولة الغزو الفاشلة .

وعبر الاعوام الثلاثين الماضية لم يطرأ تغير ملموس على العلاقات الكوبية الامريكية المتدهورة ، حيث ظل كل طرف متمسكا بموقفه تجاه الاخر ، وكان كاسترو يستند في موقفه الى الدعم السوفيتي الهائل لبلاده ، بينما اعتبرت الولايات المتحدة معاداتها لكوبا بمثابة مبدأ ثابت في السياسة الخارجية الامريكية ، في إطار استراتيجيتها العالمية لمواجهة النفوذ السوفيتي .

وفي اعقاب القرار السوفيتي بسحب قواته المتمركزة في كوبا ، علق المسئولون الكوبيون بان هذا القرار الفردى غير المشروط من قبل الاتحاد السوفيتي ، ودون اخطار مسبق مع كوبا ، يعد بمثابة اعطاء الضوء الاخضر للولايات المتحدة للتدخل عسكريا في كوبا ، وأمريكا من ترحيبهم بالقرار فقط اذا ما تزامن مع انسحاب القوات الامريكية المتمركزة في قاعدة « جوانتانامو » ، وهى القاعدة التى حصلت عليها الولايات المتحدة بموجب اتفاقية بين البلدين عام ١٩٠٢ تجددت عام ١٩٣٤ مقابل الفى دولار سنويا . وتعد اقدم قاعدة امريكية على ارض اجنبية والوحيدة في اراضى دولة شيوعية ، حيث تقع على الساحل الجنوبي الشرقي لكوبا ، على صورة ميناء ذو مياه عميقة يشغل مساحة ٤٥ ميلا مربعا من الارض والمياه ، وتضم قاعدتين جويتين تحويان سربا للطائرات المقاتلة التى توفر الدعم الجوى لوحدات الاسطول ، ويبلغ حجم القوات الامريكية في القاعدة حاليا ما يقرب من عشرة آلاف فرد من مختلف التخصصات ، وفي كل عام تتوجه حوالي [illegible] سفينة امريكية للقاعدة بهدف التدريب لمدة شهرين في المياه الهادئة جنوبا بين كوبا وجامايكا وهايتي .

وتكتسب القاعدة اهمية استراتيجية اقليمية لا تقتصر على كوبا حيث تحقق تواجدا امريكيا مباشرا في البحر الكاريبي ، كما توفر امدادات وتسهيلات التدريب للقوات الامريكية [illegible] المنطقة ، ولقد صرح متحدث عن البنتاجون الامريكي ينفي وجود النية مطلقا لدى بلاده لاخلاء القاعدة الهامة .

وبرغم اقتناع الادارة الامريكية بان سحب القوات السوفيتية من كوبا سوف يضعف من موقف كاسترو بشكل كبير ، يغلب على صانع القرار الامريكي التردد في اتخاذ قرار بالتدخل العسكرى في كوبا للتعجيل بسقوط كاسترو والقضاء على آخر نظام شيوعي في نصف الكرة الغربي ، ويرجع هذا التردد الى عدة عوامل اهمها :-

١ - انه باختفاء الاتحاد السوفيتي والتبعية الثقافية التى تهديد عسكرى ، ونفض الكيان الروسي الجديد يديه من كوبا ، اصبحت الاخيرة لا تشكل اى تهديد او مدعاة للقلق الامريكي .

٢ - في ضوء ما يسمى بالنظام العالمي الجديد والذى في ضوئه تحددت ملامحه فيما يخص التدخل العسكرى - في اعقاب احداث الخليج - على اساس توافر رأى عام دولي يدعم مثل هذا التدخل ، وتقنين هذا التوافق من خلال استصدار قرارات بنفس المعنى من مجلس الأمن للأمم المتحدة ، أصبح من الصعب على الولايات المتحدة التصرف منفردة والتدخل عسكريا في دولة ما ، بحجة حماية حقوق الانسان ، خاصة بعد ان كفت كوبا عن انشطة تصدير الثورة الشيوعية للدول المجاورة في امريكا الوسطى .

٣ - كما تخشى الولايات المتحدة ايضا ان يؤدى مثل هذا التدخل الى تاليب مشاعر العداء والكراهية في نفوس الدول اللاتينية التى لا تزال تحمل مرارة الغزو الامريكي لبنما في عام ١٩٨٩ ، والذى تبذل ادارة بوش جهودا مضنية لاصلاح الخسائر السياسية التى لحقت بالمصداقية الامريكية لاتينيا من جراء هذا الغزو .

ولقد توجه الرئيس الامريكية بوش في ٢٠ مايو ١٩٩٠ في ذكرى عيد الاستقلال الكوبي برسالة الى شعب كوبا نقلتها الاذاعة قال فيها انه اذا اجرت كوبا إنتخابات حرة وعادلة تحت الاشراف الدولي ، واحترمت حقوق الانسان وتوقفت عن مناوشة جيرانها ، يمكن للولايات المتحدة حينئذ ان تتوقع تحسن علاقات البلدين بشكل كبير ، ودعى كاسترو الى إطلاق سراح كافة المسجونين السياسيين والسماح للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان باجراء التحقيقات في اية إنتهاكات محتملة في هذا الصدد .

ولقد عقب مساعد وزير الخارجية الامريكي لشئون الامريكتين « برنارد ارنسون » على رسالة رئيسه بقوله ان شروط الرئيس بوش لتحسين العلاقات بين البلدين لا تشكل منظومة اهداف تمت صياغتها في واشنطن . ولكنها تمثل مجموعة من المباديء الاساسية التى تضمنها ميثاق منظمة الدول الامريكية وهى الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان واحترام الدول الاخرى .

وفي يناير من هذا العام عقد في كوبا مؤتمر بمناسبة الذكرى الثلاثين لازمة الصواريخ شارك فيه وفد امريكي برئاسة روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الامريكي الاسبق في حكومة جون كيندى وقت حدوث الازمة ، ولقد انتقد ماكنمارا مجددا ممارسات حكومة كاسترو على صعيد حقوق الانسان مؤكدا ان هذا الموضوع لا يحظى باهتمام الولايات المتحدة فقط ولكن دولا اخرى عديدة معربا عن امله في التوصل لحل لتلك المسألة عن طريق السبل الدبلوماسية .

ولقد علق احد اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي على تصريحات ماكنمارا مشيرا الا ان الوقت ملائم لبدء حوار مباشر بين كوبا والولايات المتحدة بهدف تسوية اية خلافات بينهما ، مسجلا رفض بلاده لاى تدخل في شئونها الداخلية مضيفا ان الخلافات القائمة حاليا بين كوبا والولايات المتحدة ليست ذات صلة دولية ولا ثنائية ولكنها تدخل كلها في إطار الشئون الداخلية الكوبية .

وفي تصريحات للزعيم الكوبي كاسترو اعرب عن عدم اعتقاده بوجود نية امريكية لغزو كوبا ، وأضاف ان العصر قد تبدل وتبدلت معه كوبا وان بلاده تعتزم ان تعيش طبقا لقواعد السلوك الدولي المقبول من الآن فصاعدا وتتخلى عن المغامرات الخارجية .

وبرغم تكرار دعوة كاسترو للحوار الكوبي الامريكي ، وترديد مسئوليه لنفس الدعوة لم تبد الولايات المتحدة اية بادرة نحو تعديل سياساتها تجاه كوبا او بدء حوار ثنائي بهدف تحسين العلاقات وانهاء الحظر الاقتصادى المفروض على كوبا منذ تولى كاسترو الحكم تقريبا .

وبينما استبعدنا احتمال إقدام الولايات المتحدة على عمل عسكرى لاسقاط كاسترو الا أنه لا يمكن القول باستحالة هذا الخيار خاصة بعدما تردد مؤخرا في الولايات المتحدة في أعقاب الاعلان عن محتوى الوثائق الخاصة بازمة الصواريخ ، بعد مرور فترة ثلاثين عام التى ينص عليها القانون قبل نشر محتوى اية وثائق سرية ، والتى اوضحت ان الرئيس الامريكي السابق كيندى لم يقطع التزاما على الولايات المتحدة بعدم التدخل العسكرى في كوبا اثناء تفاوضه مع الزعيم السوفيتي خروتشوف حيث تضمنت خطاباته المتبادلة مع نظيره السوفيتي شرط . الا تشكل كوبا تهديدا لاى من دول المنطقة ، بما يعطي الولايات المتحدة حرية تفسير شكل التهديد .

ولكن المرجح ان تستمر الولايات المتحدة في حصارها الاقتصادى أملا ان تؤدى الضغوط الاقتصادية الى تحريك الشعب الكوبي للاطاحة بكاسترو على غرار ما شهده الشرق الاوروبي .

ثالثا : علاقات كوبا بالقارة اللاتينية :

برغم ما اتسمت به علاقات كوبا مع دول القارة اللاتينية من فتور ظاهرى بفعل موقف الولايات المتحدة المتشدد تجاهها ، وحرصا من معظم دول القارة على عدم افساد علاقاتها الحيوية بالعملاق الأمريكي ، يمكن القول بأن التواصل الكوبي اللاتيني ظل مستمرا بفعل الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية .

ومع بداية تباعد الاتحاد السوفيتي عن كوبا في الثمانينات كان للدول اللاتينية دور لا بأس به في انقاذ الاقتصاد الكوبي من الانهيار التام من خلال المساعدات التى قدمتها تلك الدول لكوبا للابقاء على الاقتصاد الكوبي حيا وفي ضوء التغيرات التى شهدها العالم مؤخرا ، خرجت الاصوات اللاتينية لأول مرة في اواخر الثمانينات واوائل التسعينات لتنتقد علنا السياسة الامريكية تجاه كوبا وتطالب بوقف الحظر الاقتصادى ضدها ، وربما ساعد على ذلك مشكلة المديونية الخارجية الضخمة التى تعاني منها غالبية دول القارة ، وتولد احساس عام بالغبن والظلم تجاه تلك الدول من قبل الدول الغنية الدائنة والمؤسسات المالية الدولية ، وما هو معروف من نفوذ امريكي مؤثر على هذين الصعيدين .

يضاف الى تلك العناصر الشعبية الكبيرة التى لا يزال يتمتع بها الزعيم الكوبي فيدل كاسترو على صعيد المواطن اللاتيني العادي ، فلا يزال ينظر اليه على انه البطل الفولكلورى الذى تحدى العملاق الامريكية وظل حيا لسنوات طويلة .

ولقد بدى التأييد اللاتيني لكوبا ، وبالتبعية لزعامتها ، بشكل واضح خلال اعمال القمة اللاتينية الاولى التى

عقدت فى مدينة جوادا لاهارا ، ثانى اكبر مدن المكسيك فى ١٨ يوليو من العام الحالى والتى شارك فيها زعماء ١٩ دولة لاتينية بالاضافة الى اسبانيا والبرتغال ، حيث توجه مسئول كبير بالخارجية المكسيكية الى هافانا لتوجيه دعوة شخصية لكاسترو للمشاركة فى اعمال القمة ، اعقب ذلك زيارة قام بها عمدة مدينة جوادا لاهارا وهى مدينة ذات طابع كاثوليكى متشدد ، ليؤكد لكاسترو ترحيبه ومدينته بزيارة الزعيم الكوبى الشيوعى .

وبالفعل شارك كاسترو فى اعمال القمة والتقى خلالها بالعديد من زعماء القارة اللاتينية ، وأعلنت كل من كولومبيا وشيلى اقامة علاقات قنصلية مع كوبا تمهيدا لاعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة ، كما اعربت غالبية الدول المشاركة تاييدها لضرورة استرداد كوبا لعضويتها فى منظمة الدول الامريكية التى طردت منها عام ١٩٦٢ استجابة للضغوط الامريكية ، وصرح سكرتير عام المنظمة بأن الوقت قد حان للنظر فى استرداد كوبا لعضويتها فى المنظمة مشيرا الى اختلاف عالم التسعينات عن عالم الستينات .

ولم يقتصر التأييد الذى ظفرت به كوبا على الدول اللاتينية فقط ، حيث وصف فيليب جونزاليس رئيس وزراء أسبانيا ، المشاركة فى القمة ، الحظر الاقتصادى الامريكى ضد كوبا لمدة ثلاثين عاما بانه خطأ تاريخى ، واكد معارضته التامة للحظر وعزم بلاده على مواصلة الحوار مع كوبا لكون العلاقة بين البلدين علاقة شعوب وليس حكومة .

وبرغم روح التضامن مع كوبا التى سادت المؤتمر ، جاء تأييد الدول اللاتينية لكوبا تاييدا مشروطا بضرورة تخلى كاسترو عن ايديولوجيته الجامدة الباليه ، وارساء الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وإطلاق الحريات وتحرير الاقتصاد الكوبى ، وهى المبادىء التى وافق كاسترو على إطارها النظرى بتوقيعه على الاعلان الختامى للقمة الذى تضمن هذه المبادىء .

ويمكن تفسير التأييد اللاتينى لكوبا فى هذا التوقيت المتزامن مع بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة فى عالم اليوم ، وتاثير ذلك المباشر على القارة اللاتينية بحكم قربها وتواصلها الجغرافى مع العملاق الامريكى ، على انه من قبيل التحيز اللاتينى التقليدى ، فضلا عن مظاهر التحدى للولايات المتحدة بهدف تأكيد ثقل القارة اللاتينية واستقلالية سياساتها وارادة دولها السياسية عن الارادة الامريكية التى تضع مصلحتها القومية فى المقام الاول بما قد يتعارض فى احيان كثيرة مع المصالح المنفردة او الجماعية للدول اللاتينية ، كما انه فى ضوء سعى الدول اللاتينية نحو التكامل الاقتصادى من خلال انشاء تكتلات اقتصادية محدودة ، كمجموعة ريو ومجموعة الاندين والسوق الكاريبى والسوق الجنوبى ، يمكن لها فيما بعد ان تندمج فى إطار تكتل اقتصادى واحد للدول اللاتينية ودول الكاريبى ، اصبح من الضرورى [illegible] اللاتينية خلق التجانس المطلوب بين دولها ، [illegible] خروج ايها عن الاجماع ، سعيا لتحقيق ذلك الهدف التماشى فى مجمله مع مقتضيات العصر الحالى .

ومن ناحية اخرى تسعى الدول اللاتينية ، وعلى وجه الخصوص مجموعة الثلاثة التى تضم كلا من فنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، الى بذل الجهود سعيا للتوفيق بين كوبا والولايات المتحدة . ففى القمة الاخيرة للمجموعة فى مدينة كوزمل المكسيكية عقد رؤساء الدول الثلاث جلسة محادثات مطولة مع الزعيم الكوبى كاسترو اعقبها إصدار اعلان مشترك تضمن تعهد دول المجموعة ببذل جهود الوساطة بين كوبا والدول ذات الخلافات معها ـ فى إشارة ضمنية للولايات المتحدة ـ من خلال إيجاد المناخ الملائم للحوار الذى يؤدى فى النهاية الى تطبيع العلاقات فى المنطقة وهو التعهد الذى علق عليه كاسترو بانه لا يرى امكانية لتطبيع العلاقات ارتباطا بتصور الولايات المتحدة لنفسها كمن يمتلك العالم اجمع ، موضحا انه اذا ما ارادت الولايات المتحدة ابداء حسن النية فعليها ان تنهى حصارها الاقتصادى ضد كوبا دون شروط وترد الأراضى الكوبية التى تحتلها ـ فى اشارة الى قاعدة جوانتانامو .

■ بات واضحا ان هناك توجها عاما لدى الدول اللاتينية لانهاء ازمة العلاقة الكوبية الامريكية من خلال التحرك بالتوازى على صعيدين اولهما فى حث وتشجيع كوبا على التخلى عن الشيوعية وإرساء أسس الحرية والديمقراطية والانفتاح الاقتصادى والثانى بالاستمرار فى جهود الوساطة لاصلاح العلاقات الكوبية الامريكية واقناع الولايات المتحدة برفع الحظر الاقتصادى عن كوبا ، وذلك مع الابقاء على القنوات مفتوحة لضخ المساعدات والاستثمارات لانقاذ كوبا من خطر المجاعة والانهيار الاقتصادى التام . وتدرس بعض الدول اللاتينية حاليا امكانية الدخول فى مشروعات استثمارية فى كوبا بينما صرح كاسترو باعطاء الاولوية والمعاملة التفضيلية للمستثمرين من دول امريكا اللاتينية .

رابعا الوضع الداخلى :

برغم ان المجتمع الكوبى فى ظل الثورة الشيوعية وحكمها لثلاثة عقود متتالية لا يمكن وصفه بكونه مجتمع وفرة . الا ان المواطن الكوبى إعتاد ان يحيا تحت ظروف معيشية واقتصادية افضل كثيرا من اقرانه فى العديد من الدول اللاتينية الاخرى .

وبفعل مجموعة العناصر السابق ذكرها آنفا ، وصل الوضع الاقتصادى فى كوبا الى حالة من التدهور تسببت فى عجز شديد فى كافة السلع الاساسية والغذائية وغيرها الامر الذى حدى بالحكومة الى اتباع سياسة تقشف صارمة يحصل المواطن بمقتضاها على خمس بيضات اسبوعيا ، ويحصل كل اربعة اشخاص على دجاجة واحدة كل تسعة ايام ، بينما يخصص لكل سيارة ١٥

جالونا من الوقود شهريا فقط .

ولقد ادى الواقع الاقتصادى المتردى فى كوبا الى ارتفاع معدلات الجريمة بشكل كبير حيث زادت جرائم القتل بنسبة ٤٢,٢٪ عن العام الماضى ، وزادت جرائم السرقة بنسبة ٦٣٪ مما اضطر الحكومة فى تشديد قبضتها عن طريق قوات الشرطة التى تجوب ارجاء العاصمة ، وتحرس مداخل السفارات لفحص جوازات المترددين عليها ، وتنتشر حول الفنادق الكبرى وداخلها لمراقبة نشاط الاجانب ومنع المواطنين الكوبيين من ارتيادها ، كما شكلت الحكومة مؤخرا قوة للانتشار السريع تنتشر فى انحاء العاصمة ومواقع تجمعات العمل لقمع المظاهرات وموجات الاحتجاج الشعبى . ومن ناحية اخرى يتعرض انصار حقوق الانسان فى كوبا الى عمليات القمع والاعتقال من قبل البوليس بما حدى باعداد كبيرة من الكوبيين الى الهرب الى الولايات المتحدة بحرا فى قوارب صغيرة ، فى رحلة موت قد تكتمل وقد لا تكتمل ، املا فى الخلاص وبحثا عن الحرية والطعام .

ولعل الظاهرة الجديرة بالدراسة فى واقع كوبا اليوم انه بالرغم من اتباع النظام الحاكم فى كوبا لسياسة « القبضة الحديدية » ، وتعرض البلاد لازمة اقتصادية طاحنة تمس كل مواطن كوبى دون استثناء ، ظل كاسترو يتمتع بشعبية واسعة بين مواطنيه اجلسته على مقعد الحكم لعقود ثلاثة متتالية . ولا يزال يحظى بالقبول الشعبى العام ـ برغم المعارضة ـ من خلال احياء صورته القديمة كالمقاتل الشجاع الذى اطاح بالديكتاتور الفاسد ، وتحدى الولايات المتحدة دفاعا عن كوبا وتاكيدا لحقها فى ان تكون مختلفة عن سائر دول المنطقة .

ولقد بدت مظاهر التأييد الشعبى لكاسترو خلال دورة الالعاب الامريكية التى استضافتها كوبا فى الصيف الماضى ، حيث قوبل كل ظهور لكاسترو فى الاستاد الرئيسى بهتافات التحية والترحيب من قبل الجماهير المحتشدة لمشاهدة الدورة .

وبينما تبدو المعارضة لنظام الحكم نشطة فى المدن الكبرى هافانا وسنتياجو ، يتمتع الزعيم الكوبى بشعبيه كبيرة فى ريف بلاده على إمتداد ٨٠٠ ميل تفصل بين هاتين المدينتين ، حيث يدين المزارعون لكاسترو وثورته الشيوعية برفع مستوى معيشتهم وانتشالهم من الفقر والمعاناة التى عاصروها فى اربعينات وخمسينات القرن ، لذا يرى البعض ان ثورة كاسترو لا تزال على قيد الحياة فى الريف الكوبى .

وبالحديث عن الوضع الداخلى فى كوبا يبدو ذكر حركات المعارضة ، حيث قامت جماعة « التحول نحو الديمقراطية » وهى تحالف لانصار حقوق الانسان ، والمناوئين للحكم بدعوة النظام الحاكم الى اجراء انتخابات عامة حرة ، واصدار عفو سياسى عام بهدف انهاء احتكار الحزب الشيوعى للسلطة والاعتراف بالاحزاب السياسية والجماعات الدينية ، وبدء حوار وطنى عام حول نظام التعددية الحزبية .

ولقد جاءت تلك الدعوة فى لقاء لعناصر المعارضة مع عدد من المراسلين الاجانب والدبلوماسيين فى العاشر من اكتوبر الماضى ، والذى تزامن مع بدء اعمال مؤتمر الحزب الشيوعى الذى عقد لمناقشة مستقبل كوبا ، وهو المؤتمر الرابع عبر الاعوام الثلاثين الماضية ، وشارك فى أعماله ١٨٨٠ من اعضاء الحزب الشيوعى الذى يضم ٦٠٠ الف عضو .

ولقد جرت اعمال المؤتمر للمرة الأولى خلف الابواب الموصدة ، حيث لم يسمح للصحافة بتغطية اعمال المؤتمر ، كما لم تتم دعوة اى من الاحزاب الشيوعية الاجنبية التى تشارك بصفة المراقب على غرار ما حدث فى المؤتمرات الثلاثة السابقة .

وبينما علق الكثيرون الأمل فى ان يمثل هذا المؤتمر بداية التحول عن النظام الشيوعى من خلال ارساء الاساس التشريعى اللازم للديمقراطية وتحرير الاقتصاد انهى المؤتمر اعماله دون اضفاء اى تغيير جوهرى فى التوجه السياسى الاقتصادى الكوبى ، واقتصرت قراراته على نواح اجرائية وتنظيمية للحزب الشيوعى وبعض التعديلات الهامشية على الصعيد الاقتصادى ، بينما تجاهل تماما مطالب الجماعات المعارضة وانصار حقوق الانسان ، هى الجماعات التى نشطت مؤخرا ، خاصة فى اعقاب الانهيار السوفيتى واختفاء الاتحاد السابق . مما شجع المعارضة على المادة تنظيم صفوفها وتنسيق تحركها مع جماعات المنفى المتمركزة فى ولاية فلوريدا الامريكية . والتى نتج عنها مؤخرا محاولة تسلل ثلاثة افراد من جماعات المنفى ـ فى ديسمبر الماضى ـ الى الاراضى الكوبية بهدف اثارة القلاقل وتاليب المشاعر ضد حكم كاسترو ، ولكن تم ضبطهم واعدام احدهم بتهمة الخيانة الأمر الذى اثار الراى العام الغربى وجماعات حقوق الانسان بينما اعطى حكومة كاسترو ذريعة لاتهام الولايات المتحدة بتهديد أمن كوبا ، فى محاولة لتوحيد صفوف المناوئين داخل كوبا .

وختاما .. يبقى التساؤل ، هل يتفهم كاسترو لغة العصر ويتخلى عن سياساته المتشددة لصالح ارساء الديمقراطية وتحرير الاقتصاد انقاذا لبلاده من خطر المجاعة وحفاظا على مكانته كاحد الزعماء القلائل الذين شهدوا ميلاد وانتهاء عصر كامل من عصور التاريخ من مقعد الحكم ، ام ستكون للشعب الكوبى الكلمة الأخيرة للاطاحة بزعيم نشأ جيل كامل تحت زعامته . وتبقى حقيقة واحدة .. انه لا يمكن لحاكم ان يسير ضد عجلة التاريخ ، ويحكم اليوم بمفاهيم الأمس .. متجاهلا دروس التاريخ .. الذى يشكل العنصر الكفيل بحسم المأزق الكوبى .. وهو التاريخ الذى سطر منه الزعيم الكوبى ثلاثين عاما كاملة فى عمر بلاده □ .

تقرير

التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد

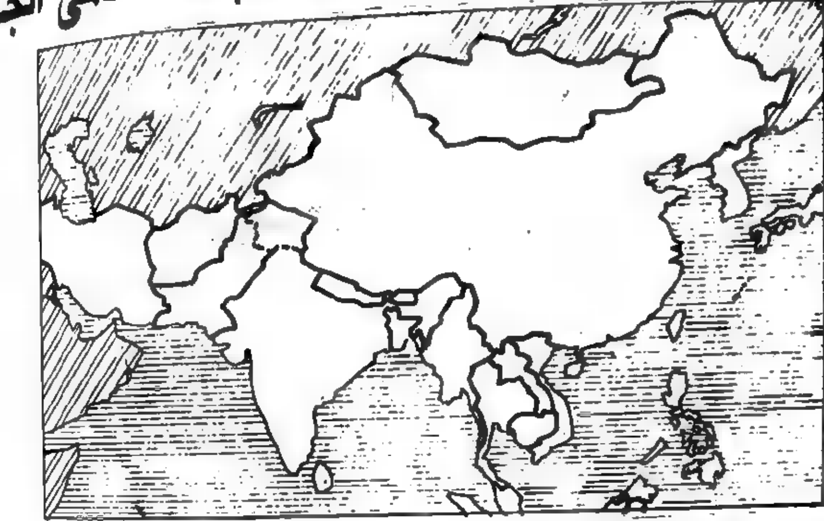

السفير/ أحمد طه محمد

شهدت الساحة الدولية أحداثا جوهرية وتحولات وتغيرات رئيسية في العالم ، واثرت هذه الأحداث والتغيرات في مسارات العلاقات الدولية ، وكانت لها ولا تزال انعكاساتها على ما يجري في مختلف مناطق العالم ، من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية ، ومن نزاعات وصراعات قائمة في مختلف القارات ، خاصة القارة الاسيوية ، التي تعتبر مسرحا للصراع الدولي وللحرب الباردة ومرتعا خصبا للحروب الأهلية والنزاعات الاقليمية .

وتضمنت الأحداث والتغيرات الرئيسية في العالم ، التحولات التي حدثت في منطقة شرق اوروبا ، وانتهاء الحرب الباردة ، الذي ادى الى حدوث الانفراج والتقارب في العلاقات السوفيتية الامريكية ، والى اتفاقات هامة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي (القديم) ، ترتب عليها في آسيا انسحاب القوات السوفيتية من افغانستان ، وفي افريقيا انسحاب القوات الكوبية من انجولا ، كما تضمنت انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي (القديم) ، الذي انتهى معه الصراع الايدلوجي الذي كان سائدا بين الشرق والغرب ، وكذلك الاحداث العرقية في يوغوسلافيا .

وفي الوقت الذي تضمنت فيه التحولات الرئيسية انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي (القديم) الذي انتهى معه الصراع الايدلوجي الذي كان سائدا بين الشرق والغرب ، وبرزت فيه الأحداث العرقية وحركات التفكك في يوغوسلافيا ، تدعم التحول نحو التجمع الاقتصادي الاقليمي ، كما حدث في اوروبا في المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، وفي امريكا الشمالية بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك (مع احتمالات الترابط مع امريكا اللاتينية) ، وبرزت على الساحة العالمية اليابان كقوة اقتصادية كبيرة ومؤثرة .

ومع التحولات والتغيرات انهار النظام الشمولي الكبير في العالم ، والذي كان مطبقا في الاتحاد السوفيتي (القديم) ، وبرزت الاتجاهات الديمقراطية التي كانت مكبوتة ، والاتجاهات التحريرية للاقتصاديات المعاصرة ، فضلا عن التوجهات الجديدة للتعامل مع منطلقات المصالح بدلا من توازن القوى ، وللتعامل مع المشكلات بالاساليب السلمية ، مع صياغات جديدة للعلاقات الدولية في إطار نظام عالمي جديد ، من المبتغى ان يتم فيها استيعاب أبعاد التحولات الجديدة ، والدروس المستفادة مما تم ، ووضع الأسس السلمية لعالم ، يسوده الأمن والسلم والتحرر والتنمية والاستقرار .

وقد ارتبطت التحولات والتغيرات في الوقت نفسه ، ببروز أهمية تدعيم الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين ، وتهيئة الفرصة والمناخ المناسب لتحقيق إمكانيات أفضل للتفاهم والتعاون الدولي ، لحل المشكلات والنزاعات التي استمرت على مدار حقبات طويلة من الزمن ، وذلك في إطار الأولويات التي يتضمنها الدور المبتغى للمنظمة الدولية في ظل النظام العالمي الجديد ، والتي تشمل التركيز على تسوية المنازعات الاقليمية ، وانهاء الحروب الأهلية ، والمساهمة في حل المشكلات الأمنية والاجتماعية ، فضلا عن دعم الديمقراطية وحقوق الانسان ، والقضاء على الفقر وتشجيع التنمية والتقدم الاقتصادي .

وإذا كانت الاحداث والتغيرات العالمية قد انعكست على القارة الاسيوية ، فإن متابعة ما يجري في هذه القارة بالذات من تطورات وتحولات يعتبر من الاهمية بمكان ، خاصة وأن هذه التطورات تتلاحق يوما بعد يوم ، وتشكل امتحانا للمسارات الجديدة المبتغاة في إطار النظام العالمي الجديد ، وذلك لكثير من الاعتبارات .

من هذه الاعتبارات أن القارة الأسيوية تزخر بمواقع الاضطراب ، والمشكلات المعقدة والنزاعات العرقية والطائفية والحروب الاهلية التي طال عليها الأمد ، ويتوافر فيها اتجاهات التوحيد مع اتجاهات الانفصال والتفكك ، وتعرضت القارة للصراع الدولي ، وكذلك لصراع المصالح ، وتتباين فيها أنظمة الحكم ما بين الشمولية والديمقراطية ، كما انها تضم اليابان - العملاق الاقتصادي العالمي - كما تضم الصين كقوة عظمى ، وقوى أخرى متنافسة ومختلفة التوجهات .

آسيا والأمن الدولي :

والملاحظ أن التغيرات الدولية الجديدة التي صاحبت تفكك الاتحاد السوفيتي (القديم) مع بقاء التفوق العسكري الامريكي ، قد أبرزت للولايات المتحدة دورا احتكاريا للأمن الدولي ، وفي آسيا عوضت الولايات المتحدة انسحابها العسكري من الفلبين ، بالتسهيلات العسكرية التي قدمتها لها سنغافورة ، وركزت الولايات المتحدة في الوقت نفسه في توجهاتها الاستراتيجية الجديدة على تطوير الدور الأمني لليابان في الباسيفيك ، وأصبحت اليابان في الوضع الجديد تدرك بأن أمنها ليس مهددا كما كان في السابق ، وإن كان احتياجها للولايات المتحدة يظل قائما ، خاصة لكي تتمكن من استعادة الجزر التي سبق استيلاء الروس عليها ، هذا في الوقت الذي تتخوف فيه الدول الاسيوية من حصول اليابان على دور في الأمن الدولي .

وإذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قد أتاحت لها التغيرات الجديدة فرصة احتكار النفوذ في الأمن الدولي ، فإن النفوذ في المجال الاقتصادي قد أصبح لليابان ، وقد يحل توازن القوى الاقتصادية مكان توازن القوى العسكرية ، وهكذا تبرز كقوة اقتصادية الولايات المتحدة في امريكا الشمالية ، والمانيا في قارة أوروبا ، واليابان في قارة آسيا ، غير أن كلا من القوة الالمانية والقوة اليابانية بارزتين اقتصاديا ، منزوعتين السلاح عسكريا ، وهو ما يقوي بروز الدور الاحتكاري للولايات المتحدة في مجال الأمن الدولي .

وقد تريد أن الولايات المتحدة الامريكية - في إطار استراتيجيتها العسكرية الجديدة - أصبحت تركز على احتمالات حدوث حروب اقليمية ، تشكل مصادر تهديد تتطلب احتفاظ الولايات المتحدة بقوة عسكرية مستعدة للتحرك في أي وقت ، لمختلف أشكال التدخل العسكري متى طلب منها ذلك ، ومواقع هذه الاحتمالات جميعها تقع في القارة الاسيوية ، وتضم العراق وايران وتركيا ، وهي المواقع التي تتطلب متابعة دقيقة باعتبارها مراكز للصراعات العسكرية المحتملة .

المشكلة الكورية :

وشهدت الفترة الأخيرة تطورات هامة بالنسبة للمشكلة الكورية ، حيث أعلن في ديسمبر ١٩٩١ ، أن الكوريتين الشمالية والجنوبية توصلتا الى اتفاق تاريخي للمصالحة وعدم الاعتداء ، وذلك بعد أربعة عقود من الحرب الباردة ، ويعتبر هذا الاتفاق أول اتفاق رئيسي بين الشمال والجنوب الرأسمالي منذ تقسيم شبه الجزيرة الكورية عام ١٩٤٥ ، والمعروف أن الاتحاد السوفيتي (القديم) أيد كوريا الشمالية عندما غزت كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٠ ، مما أدى الى اندلاع الحرب الكورية التي استمرت ثلاثة أعوام ، وظل الاتحاد السوفيتي من أقوى حلفاء كوريا الشمالية المورد الرئيسي لأسلحتها حتى انهيار الاتحاد .

وفي ٢ يناير ١٩٩١ ، وقعت كوريا الشمالية في فيينا اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة النووية ، يتيح للوكالة تفتيش جميع منشآتها النووية ، ويقضي الاتفاق بالتزام كوريا الشمالية بإخضاع كل المنشآت النووية المستخدمة للأغراض السلمية لرقابة الوكالة الدولية ، والابلاغ عن الاستخدامات العسكرية للطاقة النووية ، مع التزام بمنع انتشار الأسلحة النووية .

وكانت العقبة التي اعترضت سابقا إبرام هذه الاتفاق ، الشروط السياسية التي وضعتها كوريا الشمالية ، خاصة بالنسبة لسحب الأسلحة النووية الامريكية من كوريا الجنوبية ثم أمكن إبرام الاتفاق بعد سحب الترسانة النووية الامريكية ، والاعلان المشترك من الكوريتين ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ ، والخاص بإزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة ، والاتفاق على إجراء عمليات تفتيش متبادلة .

وكانت الكوريتان قد اتفقتا في السابق ، على أن تكون

عمليات التفتيش النووى المتبادلة بينهما منفصلة عن التفتيش الالزامى الذى تقوم به الوكالة الدولية للطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة ، وتردد أن كوريا الشمالية ترفض طلب كوريا الجنوبية إجراء تفتيش مبكر لمنشآت نووية سرية ، يشتبه فى انها تستخدم لتطوير الأسلحة النووية ، وهو ما قد يوحى بأن كوريا الشمالية تقترب من التمكن من إنتاج هذه الاسلحة وجاء ذلك فى الوقت الذى تجرى فيه الاتصالات بين الكوريتين من اجل جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من السلاح النووى ، وفى الوقت الذى وقعت فيه كوريا الشمالية اتفاق الضمانات النووية مع الوكالة الدولية للطاقة النووية الذى يتضمن السماح بإجراء عمليات إلزامية للتفتيش ، كما وقعت الكوريتان اتفاقية للمصالحة وازالة الأسلحة النووية حسبما سبق .

وعلى الرغم من توقيع كوريا الشمالية للاتفاق مع الوكالة الدولية ، الا أن لديها مخاوف من تطوير البرامج النووية اليابانية ، ومن حيازة اليابان كميات كبيرة من المواد النووية التى قد تفوق ما تحتاج إليه الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وهى تصر على الأزالة الكاملة لكل الأسلحة النووية الامريكية من شبه القارة الكورية ، وتحويلها الى منطقة خالية من السلاح النووى ، وعلى الرغم من القلق على وجه العموم فى القارة الاسيوية من ازدياد القوة الاقتصادية اليابانية ، فإن اليابان تتابع هى الاخرى بقلق التطورات الخاصة بالكوريتين وذلك أنهما إذا توحدتا ، فسوف تكون كوريا الموحدة دولة قوية بالقرب منها ، تجمع بين القوة العسكرية التى تضمها كوريا الشمالية ، والقوة الاقتصادية لكوريا الجنوبية .

والملاحظ من الناحية الاخرى ، تواجه كوريا الشمالية مشكلات اقتصادية ، بعد انتهاء وتفكك الاتحاد السوفيتى (السابق) ، الذى كان حليفها الوثيق ، وانهيار النظم الشيوعية فى شرق اوروبا ، حيث فقدت بذلك الموارد الرئيسية لها من المعونات ، كما أن الصين وهى الصديقة الحميمة لكوريا الشمالية ، اصبحت تصر على أن يكون التعامل معها بالعملة الصعبة وبالاسعار العالمية ، وفى الوقت الذى يتردد أن كوريا الشمالية اصبحت تصر على أن يكون التعامل معها بالعملة الصعبة وبالأسعار العالمية ، فى الوقت الذى يتردد أن كوريا الشمالية اصبحت تعانى من تفاقم نقص الكهرباء والمواد الخام اللازمة لتشغيل المصانع ، وهبطت صادرات النفط السوفيتية إليها ما يقرب من النصف (من ٨٠٠ الف طن فى ١٩٨٧ الى ٤١٠ آلاف طن فى ١٩٩٠) ، كما يعانى اقتصاد كوريا الشمالية من المعدات والتكنولوجيا القديمة ، والنفقات العسكرية الباهظة والتخطيط المركزى الذى يعطى الأولوية للاعتبارات السياسية .

وإزاء ذلك ، تحاول كوريا الشمالية إقامة منطقة تجارة حرة على نهر (تومن) تتركز حول مينائى (ناجين واونجى) ، وترى فيها الوسيلة الوحيدة لاحياء اقتصادها وتتكلف ثلاثة مليارات من الدولارات لانشاء الخطوط الحديدية للقطارات السريعة ومصانع وطرق برية وتسهيلات بحرية ومنشآت تجارية ، وذلك خلال فترة تتراوح بين سبع واثنى عشر عاما ، ومن المفترض أن تأتى معظم الاموال اللازمة لتمويل المشروع من اليابان ، ولكن الموقف اليابانى اتسم بالفتور فى هذا الشأن ، كما أن المساعدة من اليابان غير ممكنة لعدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين من جهة ، كما أن كوريا الشمالية مدينة لليابان بمئات الملايين من الدولارات من جهة أخرى ، وتعتبر كوريا الشمالية اقل البلدان الاسيوية اجتذابا للاستثمارات اليابانية ، بسبب سجلها الحافل فى مجال إيفاد الديون والنظم المتشددة ، هذا فضلا عن ان حجم التبادل التجارى بين البلدين صغير جدا ، ولا تتوافر فى كوريا الشمالية استثمارات يابانية ، عدا مشروعات قليلة لبعض الكوريين المقيمين فى اليابان .

أما بالنسبة لكوريا الجنوبية ، فإن اليابان تعتبر ثانى اكبر شريك تجارى معها ، بعد الولايات المتحدة ، ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين كوريا الجنوبية واليابان فى عام ١٩٦٥ ، بلغ حجم العجز التجارى حوالى ٦٦ مليون دولار لصالح اليابان ، وفى عام ١٩٩١ بلغ هذا العجز ٩,٦ مليار دولار ، فى مقابل ٤,٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ ، اى بزيادة مائة فى [illegible] ، وهو الوضع الذى تعمل كوريا الجنوبية على وضع حد له ، فى الاتصالات الجارية مع اليابان .

التجمعات الاقتصادية الاسيوية :

وقد ادى انتهاء الحرب الباردة وقيام التجمعات الاقتصادية الاقليمية القوية ، كالسوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة فى امريكا الشمالية ، الى قلق دول (أسيان) بالنسبة لمستقبل الاستثمارات الاجنبية ومصير الاسواق العالمية لمنتجاتها ، الامر الذى حدا بهذه الدول الى الاقتناع بأهمية الاستجابة للمتغيرات التى يشهدها عالم اليوم ، خاصة لما برز من اتجاه فى العالم نحو التعاون الاقتصادى الوثيق الذى يزيد من فرص النمو الاقتصادى عن طريق خفض التعريفات الجمركية ، واعتبرت دول (اسيان) ان التجمعات الاقتصادية الاقليمية هى تجارب اقتصادية ذات مغزى كبير ومثال يتعين ان تحتذى به القارة الاسيوية ، مع ضرورة توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية بين دول الهند الصينية ، الأمر الذى يتيح امامها الفرصة للانضمام الى النظام السائد فى المنطقة ، ومن ثم للانضمام الى النظام العالمى الجديد .

والمعروف ان دول (اسيان) قد شهدت خلال العقد السنوات السابقة احد اسرع معدلات النمو فى العالم ، وتشكل مجموعة هذه الدول سوقا تضم ٣٢٠ مليون

نسمة ، مع طاقة إنتاجية تقدر بـ ٣٣٠ بليون دولار كل عام ، وادت الاستثمارات الاجنبية فى القطاع الصناعى ، التى اجتذبتها الايدى العاملة الرخيصة وتشريعات الاقتصاد الحر المعتمد فى دول المنطقة ، الى نمو هذه الدول بسرعة هائلة خلال حقبة الثمانينات ، خاصة قطاعها بالمناجم والغابات الاستوائية الزراعية .

والملاحظ على الرغم مما حققته دول (آسيان) والنمو السريع لاقتصادها ، توافر فوارق كبيرة بين الاغنياء والفقراء ، واستغلال واسع النطاق للنساء والاطفال فى اماكن العمل ، ويتردد ان بعض هذه الدول حديث العهد بالنظام الديمقراطى ، كما ان الملاحظ ان حجم التبادل فيما بينها ضعيف بالمقارنة بحجم التبادل التجارى بينها وبين العالم الخارجى (حوالى ٢٤,٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ لحجم التجارة فيما بينها ، مقابل ٢٦٨ مليار دولار لحجم التجارة مع سائر دول العالم) .

وفى ٩ يناير ١٩٩٢ ، وقع زعماء رابطة جنوب شرقى اسيا (اسيان) على (إعلان سنغافورة) الذى تقرر فيه إقامة منطقة تجارة حرة بين اعضاء الرابطة الستة ، ولدعم العلاقات السياسية والاقتصادية بينهم ، مع فتح الابواب امام جميع دول جنوب شرقى آسيا للانضمام الى معاهدة الوئام والتعاون التى ابرمت عام ١٩٧٦ ، كخطوة اولى نحو الانضمام الى رابطة (اسيان) ، ويهدف الاعلان الى إقامة منطقة تجارة حرة فى غضون خمسة عشر عاما بين دول المنطقة (بروناى - اندونيسيا - ماليزيا - الفلبين - سنغافورة - تايلاند) ، وذلك ردا على التكتلات الدولية التى اخذت تبرز فى الاونة الأخيرة ، وتضمن المنطقة وضع اطار لخفض التعريفة الجمركية بين دول الرابطة تتراوح بين إلغاء هذه التعريفة تماما وخمسة فى المائة بحلول عام ٢٠٠٨ ، كما تضمن الاعلان تشكيل مجلس على المستوى الوزارى بين دول المنطقة للاشراف والتنسيق واعادة النظر فى تطبيق تخفيض التعريفة الجمركية كخطوة اولى نحو إقامة منطقة التجارة الحرة ودعم علاقات اوثق بين دول الهند الصينية .

وقد طالب الاعلان بتدعيم دور الامم المتحدة فى الحفاظ على السلام فى المنطقة وتشجيع الحوار حول قضايا الامن ، عن طريق عقد اجتماعات سنوية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين للرابطة ، خاصة اليابان والولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية وكندا واستراليا ونيوزيلاندا وكوريا الجنوبية ، وعقد قمة كل ثلاث سنوات للرابطة ، ومؤتمرات غير رسمية إذا استدعت الضرورة ذلك ، وايدت دول الرابطة مبدأ التجارة الحرة والانفتاح ، وهو المبدأ الذى تقوم عليه الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) ، كما ابرزت تعزيز التعاون فى مجال الحفاظ على البيئة ، مثل التلوث عبر الحدود ، والكوارث الطبيعية وحرائق الغابات ، وتكثيف الجهود الرامية الى مكافحة مرض الايدز ، وانتشار المخدرات .

ايران والجمهوريات الاسلامية :

وفى الوقت نفسه جرى تحرك على الجانب الاسيوى الاخر لاقامة تحالف سياسى واقتصادى فى جنوب غربى آسيا ، وكان ذلك هدف القمة الاولى التى استضافتها ايران فى فبراير الماضى ، وتضم تركيا وباكستان والجمهوريات الاسلامية فى الاتحاد السوفيتية (السابق) ، والذى اعتبرته ايران خطوة اولى نحو (إقامة تحالف سياسى واقتصادى فى جنوب غربى اسيا قد يتحول الى قوة عظمى ، وقد سبق ان انشئت منظمة التعاون الاقتصادى منذ سبعة وعشرين عاما ، وشكلت إيران وتركيا وباكستان الدول الثلاث المؤسسة لها وتتوقع هذه الدول ان يقوى هذا التجمع بانضمام الجمهوريات الاسلامية الجديدة .

وتضمن البيان الصادر عن القمة اهمية الاقتصاد فى صنع السياسة العالمية ، والتاكيد على ان امن وسلام المنطقة اهم شروط التنمية المقرر القيام بها ، والدعوة لضرورة التوصل لتسوية دائمة للمشكلة الفلسطينية ، وعن المشكلة الافغانية ايد الجهود الدولية من اجل التوصل لتسوية سياسية مقبولة للشعب الافغانى ، وعن مشكلة كشمير اكد ضرورة مراعاة حقوق الانسان وتسوية النزاع طبقا لمبدأ حق تقرير المصير كما تردد ان افغانستان طلبت الانضمام لمنظمة التعاون الاقتصادى ، وان ذلك يمكن أن يتم عقب التوصل للتسوية السياسية للحرب الاهلية هناك .

وتردد من الناحية الاخرى ان هناك تنافسا بين ايران وتركيا على الجمهوريات الاسلامية الجديدة ، واكد الرئيس التركى ان هذه المنافسة اخذت شكلا مبالغا فيه ، وانها تنحصر فى الجانب الاقتصادى ، وان الدولتين لهما وجهات نظر مختلفة يتعين تفهمها من قبل الطرفين ، واعرب عن امله فى استمرار منظمة التعاون الاقتصادى باعتبارها بنية اقتصادية بين الاعضاء الستة .

وقد حاولت ايران ان تنفى انها تريد تصدير الاصولية الى الجمهوريات الاسلامية الجديدة وان رغبتها فى اقامة الروابط مع هذه الجمهوريات ترجع الى قربها الجغرافى منها والى وجود علاقاتها تاريخية وروابط ثقافية وارادة سياسية مشتركة ، كما انها راغبة فى اقامة علاقات اقتصادية معها وتحقيق الاستقرار والامن على الحدود الايرانية ، كذلك تبرز ايران انها وسعت علاقاتها مع الجمهوريات غير الاسلامية فى الاتحاد السوفيتى (القديم) فى الوقت نفسه وبنفس السرعة التى فعلت بها ذلك مع الجمهوريات الاسلامية ، وقد عقدت صفقات قيمتها مليار دولار مع اوكرانيا فى مجال النفط والغاز ، وجاء ذلك النفى ، نتيجة ماتردد من ان ايران تخطط لتصدير (الثورة) الى الجمهوريات الجديدة وايد ذلك الطابع الاسلامى الذى اعطاه الايرانيون للقمة التى انعقدت فى طهران والتى انضمت خلالها الجمهوريات

الاسلامية الجديدة الى ايران وتركيا وباكستان فى عضوية منظمة التعاون الاقتصادى ، ويبدو من النفى ان [redacted] ايران قد رأوا ان الدعاية المباشرة لن تكسبهم اصدقاء فى اسيا الوسطى ، كما تردد فى الوقت نفسه اتفاق ايران مع اربع من دول الجمهوريات الاسلامية الجديدة على اقامة منظمة للتعاون بين الدول المطلة على بحر قزوين ، وان هذه المنظمة سوف يوضع الميثاق الخاص بها ، ولا صلة لها بمنظمة التعاون الاقتصادى بعد انضمام الجمهوريات الاسلامية اليها ، وقد يكون ذلك محاولة من ايران لابعاد تركيا ، كما تسعى ايران لان تكون طهران مقراً للمنظمة الجديدة .

وكبديل عن تصدير الثورة والاصولية من النظام الايرانى الى الجمهوريات الاسلامية ، تتجه ايران لتحويل محور تركيز سياستها على التقدم الاقتصادية بمساعدة الاستثمارات والتكنولوجيا الغربية ، وقد عرضت ايران على هذه الجمهوريات خطوطا جديدة للنقل والمواصلات ، خاصة للبدان غير المطلة على البحار الواقعة شرقى بحر قزوين ، وقد لاتتوافر لها اسواق للسلع الاستهلاكية التى يصعب تصريفها فى مكان اخر ، ورغم ما ابرزته ايران من ان الاحتياجات الرئيسية فى الجمهوريات الجديدة هى الاستثمار والتكنولوجيا المتقدمة والمهارات ، الا ان المترديد ان رجال الاعمال الايرانيين قد لايتمكنون من مجاراة المشروعات والائتمانات التى يعرضها نظراؤهم الاتراك .

غير ان المعروف ان الجمهوريات الاسلامية الجديدة ليست مجالا مهيئا للمد الاصولى ، حيث ان سكانها من اهل السنة ، وليسوا من الشيعة ، كما انها بلاد علمانية الي حد كبير ، وهناك اذربيجان التى تعتبر الجمهورية الوحيدة التى تسكنها اغلبية شيعية كبيرة ، ورغم ذلك تميل الى تركيا اكثر مما تميل الى ايران ، ويقال بان ايران تخشى من تحول ولاء الاقلية الاذرية والاقلية التركمانية ، وانها ترفض هذا التخوف بعدما اصبح بامكانهما التطلع الى دولتين قوميتين عبر الحدود ، وبالقول بان الايرانيين يثقون فى الاذربين الايرانيين الذين يتولى الكثيرون منهم مناصب رئيسية فى الحكومة ، يضاف الى ذلك ان الجمهوريات الاسلامية على وجه العموم تعتبر الاقلية فيها اقلية شيعية ، وهى على مذهب (الشيعة الاسماعيلية)ـ التى تختلف من الشيعة السائدة فى ايران والتى تركز على مذهب (الاثنى عشرية) ، كما ان تركيا من الناحية الاخرى ترى ان غالبية سكان الجمهوريات الجديدة ترتبط بها ، باعتبار انهم ينحدرون من اصول تركيه .

تحولات الصين ومنغوليا :

ولاشك ان الاهتمام قد اتجه الى الصين فى القارة الاسيوية ، عقب انهيار الاتحاد السوفيتى (السابق) للتعرف على مدى تأثر النظام الصينى بالاحداث والتحولات السوفيتية ، وقد يظهر هذا الاهتمام بصورة واضحة فى اليابان ، حيث زار وزير خارجيتها الصين فى اوائل يناير ١٩٩١ ، لاجراء مباحثات حول ممارسات الصين بالنسبة لحقوق الانسان ، وحول صادراتها من الاسلحة التقليدية ، مع مطالبة للصين بالالتزام بتوجيهات الامم المتحدة بشأن انتقال هذه الاسلحة ، واثناء [redacted] الزيارة اعلن رئيس الوزراء الصينى ان انهيار الاتحاد السوفيتى لايؤثر على الصين ، بل انه سيزيدها تمسكا بالشيوعية وسيجعل الشعب الصينى اكثر ثقة فى بناء الشيوعية ذات الخصائص الصينية .

ويعتبر التحول الذى حدث فى منغوليا ، انعكاسا للتحولات الديمقراطية التى وقعت فى الاتحاد السوفيتى (السابق) ، حيث كانت منغوليا تطبق النظام الشيوعى السوفيتى ، وقد نتج عن انهيار الوضع الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى (السابق) ازمة مالية فى منغوليا ، نتيجة اعتمادها الكلى عليه فى الحصول على النفط الذى توقف امداداته اليها منذ نهاية عام ١٩٩٠ .

ويتضمن التحول اقرار منغوليا لدستور جديد ينبذ الشيوعية ، ويضمن اقامة الديمقراطية فى البلاد ، وكان الزعماء الشيوعيون فى منغوليا قد قرروا فى عام ١٩٩٠ـ ازاء التحولات [redacted] الاتحاد السوفيتى (السابق) ـ التخلى عن مبدأ اختيار السلطة وسمحوا باجراء انتخابات حرة ، أدت الى تشكيل معارضة ديمقراطية فى البرلمان ، وقد تقرر ان يبدأ العمل بالدستور الجديد اعتبارا من ١٢ فبراير ١٩٩٢ ، وهو ينص على حريات التعبير والدين والحقوق الاساسية الاخرى للانسان ، وينهى عهدا سادت فيه الشيوعية قرابة سبعين عاما ، حيث الغى كل الاشارات الى الماركسية اللينينية والتخطيط المركزى للاقتصاد ، وهما المبدان اللذان اعتمدت عليهما منغوليا طوال هذه الفترة ، تطبيقا لنمط الحكم الشيوعى الذى ساد الاتحاد السوفيتى (القديم) .

وبصرف النظر عن التحولات الديمقراطية فى منغوليا ، فان الاوساط العالمية والاسيوية لاشك تتابع باهتمام التطورات الخاصة بقضية الديمقراطية وحقوق الانسان فى قارة اسيا ، وقد جاء ان منظمة العفو الدولية ، ابرزت فى تقريرها العام ١٩٩٠ انتهاكات مثيرة للقلق لحقوق الانسان فى القارة ، وان هذه الانتهاكات شملت التعذيب والاعتقالات التعسفية والاعدامات بدون محاكمة عادلة ، واختفا الاف من المعارضين السياسيين ، وذكرت المنظمة ان لديها الادلة على ارتكاب قوات الامن فى بعض الدول لحوادث اغتصاب واسعة النطاق ، فضلا عن الاعتقال لفترات طويلة بدون محاكمة او حتى اتهام ، وتدهور الظروف داخل السجون ، واشارت المنظمة الى ان الانتهاكات سجلت فى الصين ، والهند وباكستان ، وبورما ، واندونيسيا ، ولاوس ، وماليزيا ، وغينيا الجديدة ، والفلبين وكوريا الجنوبية ، وتايلاند ، وذكرت ان سريلانكا شهدت اعدام الالاف بعد محاكمتهم امام هيئات غير قضائية ، وانهم قد اختفوا حيث تتمتع قوات الشرطة هناك بسلطة التخلص من جثث الضحايا سرا .

ولاشك ان النظام العالمى الجديد يستهدف تشجيع التحولات حول الديمقراطية وتدعيم حقوق الانسان ، فى القارة الاسيوية وغيرها من المواقع كما يستهدف فى الوقت نفسه حل المشكلات المعقدة والنزاعات الاقليمية والعرقية وانهاء الحروب الاهلية ، ومساندة الدور الايجابى للامم المتحدة فى حفظ وبناء الامن والسلم الدوليين ، الامر الذى يتطلب متابعة التطور نحو وضع حد لهذه المشكلات والنزاعات والحروب ، خاصة فى اطار المناخ الجديد للعلاقات الدولية ، الذى هيأته نهاية الصراع بين الشرق والغرب والتحولات السياسية فى عالم اليوم .

المهمة الكمبودية :

وتعتبر كمبوديا من ابرز المواقع الرئيسية فى منطقة جنوب شرق القارة ، التى تعرضت للصراع بين الشرق والغرب ، وللنزاع الدامى الذى اندلعت فيه حروب اهلية طويلة ، منذ الاستعمار الفرنسى الذى سيطر عليها منذ القرن التاسع عشر ، واستمر حتى حصل على الاستقلال كل من كمبوديا وفيتنام ولاوس .

وكانت فرنسا قبل مغادرتها لكمبوديا ، قد نصبت الامير ، (نورودوم نوك) ملكا على البلاد ، وقاومت حكمه بالسلاح جماعة (الخمير الحمر) ، وفصائل حر[redacted] التحرير الشعبية ، حتى تمت الاحاطة بهذا الحكم فى عام ١٩٧٠ ، فى الانقلاب الذى قام به الجنرال (لون نول) الذى دعمته الولايات المتحدة أنذاك اثناء حرب فيتنام ، كما اقامت على ارض كمبوديا قواعد عسكرية امريكية .

لكن المعارضة اشتدت ضد حكم (لون نول) أدت الحرب الاهلية الى تشريد مايزيد على مليونين من اهالى كمبوديا الى مناطق الحدود الشمالية ، ثم تمكنت جماعة الخمير الحمر مع حزب سيهانوك من تشكيل جبهة مشتركة لقوات الثوار ، دعمتها الصين ، وتمكنت من اسقاط حكم (لون نول) ، حيث اقتحمت قوات الخمير الحمر العاصمة (بنوم بنه) فى عام ١٩٧٥ وسيطرت على البلاد ، حتى تمكنت قوات فيتنام من غزو كمبوديا فى عام ١٩٧٩ ، حيث اقامت حكومة جديدة موالية لها راسها (هينغ سامرين) ، وطردت الخمير الحمر فى مناطق الحدود مع الصين وتايلاند .

ولقد [redacted] الطريق لانهاء الحرب الاهلية ، انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا فى عام ١٩٨٩ ، مع تحسن علاقات فيتنام من كل من الصين والولايات المتحدة ، فضلا عن بروز التحالف الثلاثى بين سيهانوك والخمير الحمر وجبهة التحرير الوطنية الشعبية للخمير ، وتم التوصل فى مؤتمر باريس للسلام الى توقيع اتفاق فى ٢٣

اكتوبر عام ١٩٩٠ ، للتسوية السلمية بين حكومة بنوم بنه) وائتلاف الثوار الثلاثى ، وعاد الى العاصمة فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ ، الامير سيهانوك ، الحاكم السابق للبلاد ، والرئيس الحالى للمجلس الوطنى الاعلى ، بعد ثلاثة عشر عام ، قضاها فى المنفى .

ويقضى اتفاق السلام ، بان يمثل المجلس الوطنى الاعلى سيادة كمبوديا فى الفترة الانتقالية ، التى تقوم خلالها الامم المتحدة بدور اشرافى وادارى واسع ، ينتهى باجراء انتخابات حرة ، تتم خلال ثمانية عشر شهرا ، وهى المدة المحددة لمهمة الامم المتحدة فى تنظيم هذه الانتخابات والاشراف عليها .

والواقع ان مهمة الامم المتحدة تعتبر مهمة عامة وضخمة فى كمبوديا ، وتأتى فى اطار دور المنظمة الدولية فى صنع السلام ، وفى اطار النظام الدولى الجديد ، والمعروف ان الامم المتحدة ، تتولى فى هذه المهمة مسئوليات واعمال ادارية واشرافية ، تضم فى إطارها السياسى تنظيم الانتخابات الكمبودية ، وفى اطارها العسكرى تتولى تجريد مقاتلى اطراف الحرب الاهلية من السلاح وتجميعه فى اماكن محددة ، وضمان حدود البلاد من التدخل الخارجى ، وتنظيف مناطق القتال من مئات الالوف من الالغام ، كما ان على الامم المتحدة بموجب التسوية اعادة ٣٥٠ الف من اللاجئين ، ويتطلب تمويل عمليات اعادة التوطين للاجئين ١٠٨ ملايين دولار .

وجاء بالانباء ، ان الامم المتحدة قد اقترحت ان ترسل الى كمبوديا قوات يقدر عددها بـ ١٥٩٠٠ جندى ، منهم ١٠٢٠٠ من جنود المشاة لحراسة المناطق الريفية مع تشكيل وحدة مهندسين ، قوامها ٢٠٠٠ رجل ، وكتيبة إمداد وتموين ، وفريق طبى ، وتضم هذ القوات حوالى ١٥٠ مدنيا ، وقد يتم البدء بإرسال خمسة الاف رجل ، والواضح ان هذه العملية تشكل اكبر عملية لحفظ السلام منذ ارسال القوات الى الكونغو فى الستينات ، كما تعتبر من اهم العمليات التى خططت لها الامم المتحدة .

وقد ادى توقيع اتفاق السلام فى كمبوديا الى تطبيع العلاقات بين فيتنام والصين ، وهى علاقات اتسمت بالقطيعة والعداء على مدار عشرين عاما ، وتهيئة الفرصة لمناخ مناسب للتعاون بين الدولتين فى المجالات التجارية والاقتصادية كما ادى الاتفاق الى تحول جديد فى علاقات فيتنام والولايات المتحدة الامريكية ، الا ان الاخيرة رفضت رفع الحظر التجارى الذى فرضته على فيتنام منذ عام ١٩٧٥ ، قبل الحصول على معلومات وافية عن حوالى الفين من العسكريين الامريكيين ، الذين اعتبروا فى عداد المفقودين خلال الحرب الفيتنامية ، وترى الولايات المتحدة ان فيتنام مازالت تحتجزهم كاسرى حرب ، وهو ماتنفيه السلطات فى فيتنام .

والملاحظ عقب توقيع اتفاق السلام فى كمبوديا ، قيام بل عدة بالسعى لتوسيع علاقاتها التجارية فى فيتنام ،

وتعتبر اليابان نفسها اكبر شريك تجارى لفيتنام ، على الرغم من انعدام المساعدات اليابانية لها ، وضعف حجم الاستثمارات اليابانية فيها ، وترغب اليابان فى ان يكون لها دور كبير فى اعادة بناء فيتنام وكمبوديا ، كما ان رجال الاعمال فيها يرغبون فى استثمار الموارد الطبيعية الفيتنامية التى تضم النفط والفحم ، فضلا عن الافادة من الايدى العاملة الرخيصة .

وكانت اليابان قد قطعت مساعداتها لفيتنام عام ١٩٧٨ ، على اثر الغزو الفيتنامى لكمبوديا ، وتتجه لمعاودة تقديم مساعداتها ، وان كانت ترى البدء بحسم مسألة تسديد الديون المترتبة على فيتنام قبل استئناف المساعدات ، وتشمل هذه الديون القروض التى سبق لليابان تقديمها لفيتنام بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٨ ، والمساعدات اليابانية لحكومة فيتنام الجنوبية السابقة والتى وافقت هانوى على تحمل مسئوليتها ، وهى تقدر بنحو ١٢٤ مليون دولار . والمعروف ان شطرى فيتنام (الشمالية والجنوبية) توحدا عام ١٩٧٥ . وتوقفت فيتنام عن خدمة الدين بعد تجميد اليابان لمساعداتها .

وبالنسبة للصين ، فقد طبعت العلاقات بينها وبين فيتنام منذ نوفمبر ١٩٩١ ، وقام وزير خارجية الصين بزيارة هانوى فى فبراير ١٩٩٢ ، وهى الزيارة التى تعتبر الاولى على هذا المستوى ، منذ شنت الصين الحرب الحدودية على فيتنام فى عام ١٩٧٩ ، على اثر الاطاحة بحكم (الخمير الحمر) فى كمبوديا على يد القوات الفيتنامية ، وفى هذه الزيارة تم التاكيد من جانب الصين وفيتنام فى المساعدة لضمان تنفيذ خطة الامم المتحدة للسلام فى كمبوديا ، كما وقع اتفاق للتعاون الاقتصادى بين فيتنام والصين ، واتفاق اخر لالغاء تأشيرات الدخول للدبلوماسيين والمسافرين فى مهمات رسمية على الدولتين . اما بالنسبة للنزاع الخاص بجزر (سبراتلى وباراسيل) الواقعة فى بحر جنوب الصين ، فقد اتفق على عقد اجتماع للخبراء للبحث فيه فى العام القادم .

المشكلة الافغانية :

ويعتبر النزاع الافغانى من ابرز النزاعات القائمة فى القارة الاسيوية ، واندلعت بسببه الحرب الاهلية المستمرة فى افغانستان من ثلاثة عشر عاما ، وقد شهدت الاعوام الخمسة الماضية عدة محاولات ومبادرات من الامم المتحدة لحل هذه النزاع ، الا ان الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى (سابقا) ادى الى فشلها ، كما رفض الرئيس (نجيب الله) الاستقالة تلبية لمطالب المجاهدين ، الامر الذى حال دون تحقيق التقدم فى المساعى الجارية لحل المشكلة الافغانية .

غير ان التطورات السياسية الدولية الاخيرة الخاصة بانهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الصراع بين الشرق والغرب ، قد ادى الى تغير الموقف ، حيث اصبحت روسيا والولايات المتحدة تؤيدان بقوة المبادرة الجديدة من الامم المتحدة ، خاصة وقد اتفق الجانبان على وقف اى امداد من الاسلحة الى اطراف النزاع فى افغانستان .

والمفهوم ان الاتحاد السوفيتى (سابقا) ، اذ فشل على مدار اثنى عشر عاما فى حسم الصراع الافغانى بالطريق العسكرى لصالحه او لصالح حكومة كابول التى يراسها (نجيب الله) ، كما قام الاتحاد السوفيتى بمباحثات مباشرة مع بعض زعماء المجاهدين الافغان لدراسة سبل التسوية الشاملة والدائمة للمشكلة الافغانية ، بعد ان كان يرفض التعامل مع المجاهدين ، وكان تطورا هاما ما اعلنه الاتحاد السوفيتى من عدم معارضة اقامة حكومة جديدة فى كابول بزعامة المجاهدين الافغان .

وهكذا تاتى مبادرة الامم المتحدة ، لتؤكد فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، التزام المنظمة الدولية بالسعى بكل قوة للتوصل الى تسوية سلمية للمشكلة الافغانية ، والعمل على عقد اجتماع [illegible] اطراف النزاع تمهيدا لاجراء انتخابات حرة ونزيهة لاختيار حكومة ديمقراطية وانهاء ازمة الصراعات الجارية فى البلاد ، وابرز البيان الذى اصدره الدكتور / بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة فى ٢٧ يناير ١٩٩٢ ، المعاناة الرهيبة للشعب الافغانى ، والتى اسفرت عن مقتل اكثر من مليون شخص واصابة اكثر من مليونين بالعجز ، فضلا عن وجود اكثر من خمسة ملايين من اللاجئين ، واضطرار مليونين اخرين للنزوح من ديارهم ، نتيجة الدمار الشامل الذى اصاب البلاد .

وتتضمن خطة الامم المتحدة ان تختار اطراف النزاع جمعية شعبية تتشكل من ٣٠٠ من اعضاء والمتوقع ان تكون اغلبية الاعضاء من الموالين لاحزاب المقاومة الخمسة عشر التى تقاتل ضد نظام (نجيب الله) ، كما تتضمن الخطة تشكيل حكومة انتقالية تستثنى من عضويتها الشخصيات التى تثير الخلافات او الإعتراضات القوية ، وتهدف الخطة الى اقصاء جميع اعضاء الحكومة الافغانية والقادة المعروفين فى حركة المجاهدين ، واتاحة الفرصة امام السياسيين من الصف الثانى ، وتتحدد الفترة الانتقالية مابين ١٨ و ٢٤ شهرا ، كما تتضمن الخطة اجراء انتخابات عامة يسمح فيها لجميع الاطراف بترشيح من تشاء فيها ، مع اشراف الحكومة المؤقتة على اجراء هذه الانتخابات ، تحت رعاية الامم المتحدة .

ويرتبط بالخطة ان تعلن الحكومة المؤقتة عفوا عاما ، وان تفتح مراكز الحدود وتقيم مراكز للتسهيل عودة مايزيد على خمسة ملايين لاجىء افغانى الى البلاد من كل من الباكستان وايران ، كما تتولى ازالة مايزيد على ستة ملايين من الالغام التى لاتزال مدفونة فى الاراضى الافغانية .

ومن المقرر ان تبدأ خطة الامم المتحدة لتحقيق التسوية السلمية فى افغانستان ، ان يتم التشاور مع كافة الاطراف فى افغانستان ، فضلا عن التشاور مع باكستان وايران ، ويقوم بهذه المشاورات (بينون شيفان) المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة ، بعد ان ساندت المبادرة جميع القوى الاقليمية ، بما فيها باكستان ، كما وضعت الامم المتحدة - رغبة منها فى انجاح المبادرة ، برنامجا لعمليات الاعمار الهائلة فى افغانستان وانعاش اقتصادها ، يتطلب استثمار مايربو على الفى مليون دولار .

وقد صرح وسيط الامم المتحدة لحل المشكلة الافغانية فى ٨ فبراير ١٩٩٢ ، فى اجتماعه مع زعماء المجاهدين الافغان فى باكستان ، بان على المجاهدين ان يقوموا بانفسهم بتحديد كيفية حل النزاع ، وجاء هذا التصريح لتبديد الانطباع السائد لدى المجاهدين ، بان الامم المتحدة تحاول فرض خطة السلام ، واوضح ان الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة يرغب فقط فى تشجيع ومساعدة الافغان فى سعيهم الى إيجاد حل سلمى للنزاع ، وان الامم المتحدة لم تسع فى اى وقت الى فرض حل على الشعب الافغانى وانها لن تسعى الى ذلك فى المستقبل .

وقدم وسيط الامم المتحدة اقتراحا وضعه الامين العام فى ٢٧ يناير ، دعا فيه الى عقد اجتماع يضم جميع الافغان للتوصل الى تشكيل حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة قبل اجراء الانتخابات العامة ، مع دعوة ١٥٠ شخصية افغانية للمشاركة فى هذا الاجتماع المتوقع عقده فى ابريل ١٩٩٢ ، فى بلد محايد ، وتمثل فيه جميع فصائل المجتمع الافغانى ، وقد تشكل هذه الشخصيات لجنة مكلفة بصياغة تفصيلات المرحلة الانتقالية وبنيتها ، وقد يكون المشاركون من الصف الثانى فى تنظيمات المجاهدين والقادة والمسئولين الدينيين والمثقفين والافغان الذين يعيشون فى الخارج والداخل .

ومن ناحية باكستان ، فقد وافقت على خطة الامم المتحدة التى تقضى باقامة حوار بين الاطراف الافغانية المتحاربة ، لتشكيل حكومة بديلة عن حكومة كابول ، وترى الباكستان ان المجاهدين لابد لهم من التفاوض مع عدد من الاطراف داخل كابول ، وهكذا صعدت باكستان الضغوط على قادة المجاهدين الافغان لدفعهم الى قبول الحل السلمى للقضية الافغانية ، ودعتهم الى الدخول فى مفاوضات مع كابول حسب خطة الامم المتحدة لانهاء الحرب الاهلية المستمرة هناك ، واقدمت باكستان مؤخرا على مصادرة الاف الشاحنات المحملة بالاسلحة التابعة للاتحاد الاسلامى الذى يقوده (الشيخ عبد رب الرسول سياف) ، وذلك بعدما كانت قد سمحت باستيرادها من الخارج وادخالها الى باكستان دون جمارك لنقل الاسلحة والمقاتلين الى داخل افغانستان ، وذلك فى اطار سالرؤية حكومة باكستان من قطع كافة امدادات الأسلحة الى المجاهدين الافغان بعد ماعلنت تاييدها لخطة التسوية السلمية التى قدمتها الامانة العامة للامم المتحدة .

والمعروف أن باكستان كانت تشكل القناة التى تمر عبرها المساعدات العسكرية للمجاهدين الافغان من الولايات المتحدة الامريكية ، والتى كان اغلبها لصالح (الحزب الاسلامى الذى يعتبر اقوى تنظيمات المجاهدين ، كما كان متوقعا أن يقيم حكما مواليا لباكستان ، غير أن انهيار النظام الشيوعى وتفكك الاتحاد السوفيتى (السابق) ، الذى كان السند الرئيسى لحكومة كابول ، دفعا باكستان الى اعادة النظر فى سياستها .

والواضح أن باكستان اخذت تبتعد عن المجاهدين الذين يقاتلون من اجل اقامة حكم اسلامى اصولى فى افغانستان ، وقد تعتبر بعض اوساط المجاهدين التبدل فى موقف باكستان خيانة لهم ، وقد يكون هدف باكستان بالاضافة الى انهاء الحرب الاهلية ، تعزيز امكانيات التجارة مع اسيا الوسطى ، حيث بدأت بحثها من أجل إقامه العلاقات التجارية مع جمهوريات اوزبكستان ، وطاجكستان ، وكازاخستان ، وقيرغيزستان ، وتركما نستان ، وهى الجمهوريات الاسلامية الجديدة التى لا تقبل قيام نظام اصولى فى كابول ، كما لن ترضى بتعزيز علاقاتها مع الدول التى تساعد على قيام مثل هذا النظام .

اما بالنسبة لايران ، فقد ترى ان الجهود الحالية التى يبذلها الامين العام للامم المتحدة لن تؤدى إلى اقامة حكومة اسلامية فى افغانستان ، وان مبادرة الامم المتحدة انما تنتزع المبادرة من ايدى المجاهدين ، وتخلق مشكلات افغانية داخلية .

افغانستان ومشكلة المخدرات :

والملاحظ ان هناك علاقة بين اهتمام الامم المتحدة بالتوصل إلى تسوية المشكلة الافغانية ، فى إطار تركيز المنظمة الدولية على اولويات النظام العالمى الجديد ، ومن ابرزها تسوية المنازعات الاقليمية ، وبين اهتمامها فى الوقت نفسه بالمشكلات الاجتماعية على المستوى العالمى ، ومن ابرزها قضية مكافحة المخدرات .

فقد اعلنت الامم المتحدة فى تقريرها فى ١٩ يناير ١٩٩٢ ، ان افغانستان اصبحت الدولة الاولى فى العالم فى انتاج الافيون (بدلا من بورما) ، وان المتوقع زيادة حجم انتاجها البالغ الفى طن فى العام بنسبة ٥٠ ٪ فى العام الجديد ، لم يتم التوصل إلى تسوية للمشكلة الافغانية ، خاصة وأن حقولا جديدة تنضم الى زراعة الافيون كل عام فى افغانستان ، ومن الصعب على حكومة كابول السيطرة على الموقف ، بسبب تمركز الزراعات فى المناطق التى يسيطر عليها المجاهدون ، وان كان العامل الاساسى فى ازدهار زراعة الافيون فى افغانستان يرتبط

بالوضع الاقتصادى السائد هناك ، حيث يبلغ دخل المواطن فى العام سبعين دولارا لا تكفى لاطعامه بالخبز والشاى ، فى الوقت الذى يباع الكيلو جرام الافيون فى السوق بمبلغ ٧٥٠٠ دولار .

والمتردد أن جماعات المجاهدين الافغان السبع ، تتولى بنفسها الاشراف على زراعه وتصنيع وتصدير الافيون ، وان بعض ضباط الجيش الافغانى التابع لكابول ، قد انشاوا صندوق حرب ، يتم تمويله عن طريق تهريب الافيون ، كما تردد ان تصنيع الافيون وتحويله الى هيروين يتم فى الباكستان وان الاخيرة هى والولايات المتحدة قد اغمضتا عيونهما عن تورط المجاهدين فى هذا الموضوع اثناء الصراع مع السوفيت ، بل شجعتا المجاهدين عليه كوسيلة لتمويل حربهم ضد النظام الشيوعى فى كابول .

كذلك ابرز التقرير أن زراعات الافيون التى تزدهر وتنتشر فى المقاطعات الخاضعة لسيطرة المجاهدين الافغان ، امتدت من هذه المناطق الى بعض اقاليم الجمهوريات الاسلامية التى كانت تتبع الاتحاد السوفيتى (السابق) ، كما يقال بأن اللجوء لزراعة الافيون فى هذه الجمهوريات اصبح منتشرا ، كوسيلة للحصول على مصدر للعملات الصعبه التى تحتاجها ، للنقص الكبير فى الموارد المتاحة لها .

بورما وبنجلاديش :

ويبرز كذلك فى القارة الاسيوية ، النزاع الذى تصاعد ، خاصة فى الفترة الاخيرة ، بين بورما (ميانمار) وبنجلاديش ، مع تزايد التوتر على الحدود بين هاتين الدولتين حيث جاءت الانباء بحشد بورما [redacted] الفا من قواتها على الحدود ، حسب التقديرات البنغالية ، كما رددت قيام بورما بتشغيل مطار عسكرى قديم ، وانشاء خمسة مواقع لهبوط طائرات الهليكوبتر ، فضلا عن بناء التحصينات وحفر الخنادق .

وفى الوقت نفسه استمر تدفق اللاجئين المسلمين عبر الحدود الى بنجلاديش ، هربا مما يصفونه بانه حملة ابادة تنفذها سلطات بورما ، وكان حوالى ٧٦ الف شخص قد فروا من ولاية (اركان) الى جنوب شرق بنجلاديش ، وادعوا أن القوات البورمية تقوم بتدمير القرى ، وسوق الرجال إلى معسكرات الاشغال الشاقة ، واغتصاب النساء فى حمله لطرد جميع المسلمين ، وتناقلت وكالات الانباء روايات الاضطهاد التى يتعرض لها المسلمون اللاجئون الى بنجلاديش ، والذين اكدوا انهم لن يعودوا الا بضمانات دولية وتحت المراقبة المباشرة للامم المتحدة .

وجاء فى الانباء ان الامم المتحدة قدمت مساعدات طارئه للاجئين البورميين المسلمين الذين فروا من بورما الى بنجلاديش ، وجاءت هذه المساعدات التى تقدر بما يربو على مائه الف دولار ، تجاوبا مع طلب بنجلاديش لاغاثه هؤلاء اللاجئين ، كما قامت بعثه من المفوضية العليا لشئون اللاجئين بالامم المتحدة الى (كوكسربازار) والساحل الجنوبى لبنجلاديش للاطلاع على اوضاع اللاجئين الذين توزعوا على المخيمات التى اقامتها السلطات البنجلاديشية .

والمواجهة كما هو ظاهر بين دولتين تعتبران من افقر الدول فى العالم ، ولاشك انها تشكل مشكلات لبنجلاديش ، حيث ان القوات المسلحة البورمية يبلغ عددها ٢٣٠ الف جندى ، وسبق أن امتحنت فى حملات عسكرية لقمع اعمال التمرد فى عدة مناطق خلال العقود الماضية ، ويبلغ عدد قوات بنجلاديش ١٠٣ الاف جندى ، وان تتمتع بتفوق جوى وبحرى ، ولديها خطوط امداد اقصر مما لدى بورما .

وفى تحليل للاسباب التى دفعت بورما الى حشد وتعزيز قواتها على الحدود مع بنجلاديش ، يرى البعض فى احد التحليلات ان نظام بورما ، وهو نظام عسكرى قام بقمع الحركة المطالبة بالديمقراطية فى البلاد فى عام ١٩٨٨ ، ويحاول فى التحرك الجديد مع بنجلاديش ابعاد الراى العام بالبلاد عن الوضع الداخلى ، بافتعال ان هناك تهديدا خارجيا ، فضلا عن اثارة مشاعر البورميين ضد الاقلية المسلمة .

وفى تحليل اخر ، أن التحرك انما يرتبط بالحرب الطويلة بين الحكومة والاقليات العرقية على طول الحدود مع بنجلاديش وتايلاند والصين ، وأن الهدف الرئيسى من هذا التحرك هو احتواء الحركة الانفصالية للمسلمين فى ولاية (اراكان) ، وهو ما أعلنه النظام العسكرى البورمى ، لتبرير تقويته لمواقع قواته على الحدود التى تمتد لمسافة ٢٨٠ كيلو مترا .

والمعروف ان بورما يدين اغلب سكانها بالديانه البوذية ، وهم تهتم بنجلاديش بانها تقدم الدعم والمساندة للاقلية الاسلامية فى اراضيها ، وذلك عن طريق اللاجئين البورميين المسلمين الذين يقيمون فى جنوب بنجلاديش ، كما كثفت بورما من عمليات اضطهاد المسلمين فى ولاية (اراكان) الغربية ، وهى الولاية الوحيدة فى بورما ذات الاغلبية الاسلامية ، واعلنت بنجلاديش أن الاف العمال المسلمين الذين استخدمتهم بورما عن طريق السخرة لمد طريق وتشييد ثلاثة منها بطائرات بالقرب من الحدود ، سوف يستخدمون كدروع بشرية فى حاله قيام بورما بعدوان على بنجلاديش ومحاولة الاخيرة الرد على هذا الاعتداء .

وفى تحليل ثالث لتحرك بورما ، الذى تضمن نقل قواته التجارية على الحدود مع بنجلاديش ، فى الوقت الذى تصاعد فيه التوتر ، عقب حدوث اشتباك بين قوات الامن فى بورما والمتمردين المسلمين ، ان الهدف منه توجيه تحذير لبنجلاديش من دعم الانفصاليين المسلمين ، وكانت بورما قد اتهمت بنجلاديش بتوفير المأ[redacted] لرجال حرب العصابات المسلمين الذين يسعون لتحقيق الحكم الذاتى فى اقليم (اراكان) الواقع فى غرب بورما ، وغالبيته من المسلمين .

التاميل فى سريلانكا

وتشهد الساحة الاسيوية كذ[redacted] الصراع العرقى بين (التاميل) والشعب السنهالى فى سريلانكا ، وهو الصراع الذى ادى الى الاشتباكات بين الجماعات المتناحرة ، التى وقع الالاف ضحايا لها ، كما ادى فى الوقت نفسه الى تدهور العلاقات بين سريلانكا والهند ، والواضح ان هذا الصراع يعتبر من الصراعات الصعبه والمعقدة ، التى تتطلب الوقت والجهد الكبير من اجل وضع حد لها .

وفى مطلع الثمانينات ، بدأ (التاميل) قتالهم من اجل الاستقلال ، وأدت الحرب الاهلية بين الحكومة والتاميل الى تفجر حرب اهلية اخرى بين صفوف الغالبية السنهالية ، حيث رفعت (جبهة التحرير الشعبية) ذات العقائد اليسارية والقومية المتطرفة السلاح ضد الحكومة متهمة اياها بالخضوع للضغوط الهندية من اجل السماح للتاميل بالاستقلال .

وكانت محصله هاتين الحربين الاهليتين قتل حوالى ١٧ الف شخص ، واعتبار ما يربو على ٦٠ الفا اخرين فى عداد المفقودين ، فضلا عن تشريد ما يزيد على مليون من السكان من مواطنهم ، حيث يقيمون حاليا فى مخيمات اللاجئين ، ذلك منذ بدأ ثوار الاقلية التاميلية كفاحهم المسلح عام ١٩٨٣ ، لاقامه وطن مستقل تخلصا مما يصفونه بحملات التمييز والمضايقة التى تقوم بها الغالبية السنهالية ضدهم ـ والتى تشكل ٧٥ ٪ من سكان البلاد ، والمعروف أن جبهة (نمور تحرير تاميل ايلام) تحارب من أجل اقامة وطن مستقل للاقلية التاميلية شمال وشرق البلاد .

والمعروف أن سيريلانكا التى يسكنها حوالى ١٦,٥ مليون نسمة ، غالبية سكانها يدينون بالبوذية وهم حوالى ٧٠ ٪ من السكان ، فى حين ينتمى حوالى ١٨ ٪ الى القومية التاميلية التى تدين بالهندوسية ، وهذه الاقلية تطالب بالاستقلال فى المناطق التى تسكنها شمال وشرق البلاد ، وكانت حتى وقت قريب تحصل على التاييد المادى والمعنوى من ولاية (تاميل نادو) الكبيرة الواقعة جنوب الهند ، والتى ينتمى سكانها للقومية التاميلية ، كما ان هناك اقلية مسلمة صغيرة تسكن المناطق الشرقية من سريلانكا ويعتبرها ثوار التاميل مواليه لسلطات العاصمة ويشنون عليها الهجمات بهدف تهجيرها من المناطق التى يعتبرونها مواطنهم الاصلية .

وانهارت الهدنه الطويلة بين الحكومة والتاميل ، عندما شن ثوار جبهة (نمور تاميل ايلام) الهجمات الكبيرة على قوات الجيش والامن فى مناطقهم ، وأدى القتال المستمر إلى طرد الثوار من المناطق الشرقية ، ويتركز ثوار الجبهة فى قلب مناطق التاميل فى شبه جزيرة (جافنا) فى الطرف الشمالى من سريلانكا ، بعد هزائم حاقت بهم ، كما توقفت الامدادات بينهم وبين ولاية (تاميل نادو) جنوب الهند ، منذ اغتيال راجيف غاندى رئيس وزراء الهند الراحل فى مايو ١٩٩٠ ، ورغم نفى التاميل اتهام الهند لهم بهذا الاغتيال ، الا ان الهند قامت بحملات واسعة النطاق فى ولاية تاميل نادو) ضد انصار الانفصال السريلانكيين .

ولاشك ان اية خطط لتحقيق السلام والتسوية التى يمكن ان تحظى برضاء الاطراف ، يحيط بها التعقيد ، وعلى الرغم من ان جبهة (نمور تحرير تاميل ايلام) اهتمت بمشروع يقضى بتمكين التاميل من السيطرة على الاقليمين الشرقى والشمالى ، الا ان اوساط الغالبية السنهالية عارضته معتبرة انه يصل الى حد التسليم باستقلال التاميل ، وهناك اتجاه اخر يرى ان توافق الحكومة اولا على مبدأ التنازل عن بعض السلطات للادارة التاميلية المحلية المقترحة ، ثم يتم اتفاق على اسس حماية الاقلية السنهالية والمسلمة فى الاقليم الشرقى بيدان ذلك يتطلب اقناع متطرفى الاغلبية السنهالية ، فضلا عن تفادى ثورة العسكر ، كما ان تحسن العلاقات بين الهند وسريلانكا من شانه إتاحة فرصة لتعاون الدولتين من أجل حل المشكلة الطائفية القائمة .

الهند وباكستان

والمعروف أن القلاقل قائمة فى علاقات الجوار بين بعض البلدان فى القارة ، ويرجع بعض التحليلات ذلك بالنسبة للهند وباكستان ، الى اقتناع كل دولة بان الاخرى تعمل على اثارة العنف والاضطراب فى اقليم الاخرى ، وتتصاعد فى الفترة الاخيرة التطورات الخاصة بكشمير ، والواضح ان هناك ضرورة لتكثيف الجهود من اجل تحقيق التسوية على المستوى الثنائى بين الدولتين ، وسوف يتضح من متابعه التطورات والتحولات التى تجرى على الساحة الدولية ، مدى الفرصة التى تهيؤها هذه التطورات لتوفير المناخ الدولى الملائم للحوار الايجابى من اجل تحقيق التسوية .

والمعروف ان الهند كانت قد استحوذت على ما يقرب من ثلثى امارة كشمير الاصلية بعد الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٤٧ ، وتقسيم شبه القارة الهندية بينها وبين باكستان ، وخاضت الهند والباكستان حربين من اصل ثلاث حروب بسبب كشمير ، التى تعتبر الولاية الهندية الوحيدة ذات الغالبية المسلمة ، وتنشط التنظيمات الانفصالية عن الهند ، وتعتبر جبهه تحرير

جامو وكشمير اقدم واكبر المنظمات التى تعمل لتحقيق هذا الانفصال ، ويطلقون على الجزء الخاضع لباكستان (كشمير الحرة) ، ويشهد الجزء الواقع فى الهند انتفاضة استقلالية دامية ، وكان المطلب الرئيسى فى كشمير الانضمام الى الباكستان ، الا ان جبهة تحرير جامو وكشمير) قد غيرت موقفها فى الشهور الماضية ودعت لاقامة دولة كشمير المستقلة على اراضى الامارة الاصلية .

وقد ادت الانتفاضة الحالية فى كشمير الى مقتل سته الاف شخص على الاقل ، وتتهم الهند الباكستان بدعم الحركة الانفصاليه المسلمة ، بتقديم السلاح والتدريب ، فى حين تنفى باكستان ذلك ، مؤكدة ان دعمها يقتصر على الجانب المعنوى والسياسى ، ويعتبر باكستان ان ما يقوم به معارضو حكم الهند نضالا من الكشميريين للتعبير الحر عن حقهم فى تقرير المصير

وهناك فى الوقت نفسه السيخ الانفصاليون ، الذين يطالبون باقامة دولة مستقلة لطائفه السيخة فى ولاية البنجاب المتاخمة للباكستان ، وخلال عام ١٩٩٠ اسفر العنف السياسى فى البنجاب عن مقتل حوالى ستة الاف معظمهم من السيخ . وصعدت الاحزاب السته التى تشكل غالبية السيخ فى البنجاب حربها ضد الحكومة فى نيودلهى منذ فرضت الحكومة الحكم المباشر على الولاية عام ١٩٨٧ ، وعينت حاكما من قبلها هناك ، وتقف الاحزاب الستة بالمرصاد امام اية محاولة لتمكين ايه حكومة محلية بناء على الانتخابات من تولى السلطة فعليا . والمعلوم ان الحكومة المركزية فى نيودلهى ترغب فى اجراء الانتخابات المحلية لاختيار اعضاء البرلمان و ١٢ عضوا يمثلون الولاية فى البرلمان الهندى .

ومع تزايد الصراع فى هذه المناطق ، تردد ان الهند سوف تبنى سورا من الاسلاك الشائكه على طول حدودها مع باكستان ، على مراحل بعد توفير الاعتمادات اللازمة ، كجزء من اجراءات مكافحة الانفصاليين من السيخ وكشمير الذين يعبرون الحدود من الباكستان .

خليج تايوان :

ومن مظاهر انعكاسات التغيرات والتحولات الدولية الجديدة على الاوضاع فى مناطق القارة الاسيوية ، ما يبرزه البعض بالنسبة لتوفير المناخ الملائم امام تايوان للخروج من عزلتها الدبلوماسية ، والذى تحقق انعكاسا لانهيار الشيوعية فى اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى (القديم) ، حيث اتاح ذلك الفرصة لتايوان لتوسيع علاقاتها الدولية ، خاصة وانها كانت الدولة العدوة اللدودة للشيوعية

وتعتبر مقاطعة (رن ليجون) فى تايوان من المواقع الساخنة التى تشهد صراعات مسلحة يومية يسقط فيها عشرات الضحايا فى كل يوم ، بين حراس الحدود والالاف من سكان قرى الصيادين فى خليج تايوان ، التى يسكنها الالاف من الاسر التايوانية التى تامل ممارسة حرفة الصيد فى مياه هذا الخليج لقرون عديدة

والمتردد ان حراس الحدود الصينية يعملون على انهاء الوجود التايوانى فى خليج تايوان بالقضاء على صناعة صيد الاسماك هناك ، وانه رغم محاولات تايوان ايجاد سبل التفاهم مع هؤلاء الحراس والتعايش مع النظام الصينى ، الا ان الجهود المبذولة فى هذا المجال لانهاء الصراعات المسلحة شبه اليومية تكلل بالنجاح وعلى الرغم من ذلك ، فالملاحظ ازدهار التجارة بالطريق غير المباشر بين تايوان والصين منذ عام ١٩٩٠ ، حيث استثمرت الشركات التايوانيه اموالا طائلة (تراوحت بين ٣٠٠ مليون دولار وبليونين ودولار) ، وذلك عقب اعلان تايوان الرغبة فى انهاء الصراعات المسلحة وانهاء الحرب الباردة مع الصين وابراز النوايا الطيبة تجاه التعايش السلمى معها ، مع السماح لاول مرة بتبادل رجال الصحافة وممثلى الصليب الاحمر الدولى للقرى الواقعة على الحدود فى خليج تايوان .

والظاهر ان كل ذلك لم يسفر من الناحية العملية سوى عن زيادة حدة التوتر ، التى لوحظ ازديادها ، خاصة بعد التطورات العالمية الاخيرة التى شهدت انهيار الاتحاد السوفيتى ، والتى تزايدت معها مخاوف الصين ومحاولاتها لحماية حدودها واقاليمها من انعكاس موجات التحرر واحداث الانهيار السوفيتى عليها ، ولسد الثغرات التى يتوقع نفاذ المخاطر منها اليها عبر تايوان ، ويجرى ذلك فى الوقت الذى تبرز فيه الحملات الصينية لرفض وادانة هذه المتغيرات على الساحة الدولية وعدم الاعتراف باستقلال تايوان وتشوية صورة زعمائها السياسية التى تصفها الصين بالخيانه

والملاحظ فى الوقت نفسه بالنسبة للصين ان وسائل الاعلام فى بكين قد رددت فى ١٥ يناير ١٩٩٢ ، ان زعيم الحزب الشيوعى الصينى (جيانج زيمين) القى خطابا فى مؤتمر وطنى مخصص لشئون الاقليات ، نظمه مجلس الدولة واللجنة المركزية للحزب الشيوعى ، اكد فيه مواصله الحكومة للسياسة المتشددة ازاء (الانفصاليين) . وقال بان كل القوميات فى الصين ستبقى متحدة ، وتعمل يدا واحدة لتحديث البلاد ، وان الصين وهى البلد المتعدد القوميات وذو التاريخ العريق ، سوف تتصدى للتعصب من القوميات الكبيرة والتعصب القومى المحلى ، وان البلاد يجب ان تقاوم بحزم وان تكافح ضد حفنه من الانفصاليين

ولا شك ان التغيرات والتحولات الجارية خارج الصين ، خاصة تفكك الاتحاد السوفيتى (القديم) لها انعكاساتها على اوضاع الاقليات فى الصين ، الذين يخشون هناك من انتشار الافكار الاصولية المسلمة ومن الشعور القومى عبر الحدود ، من الجمهوريات الاسيوية السوفيتية (سابقا) .

تقرير

اليابـــــان ... والمتغيرات الدوليـة الجديـدة

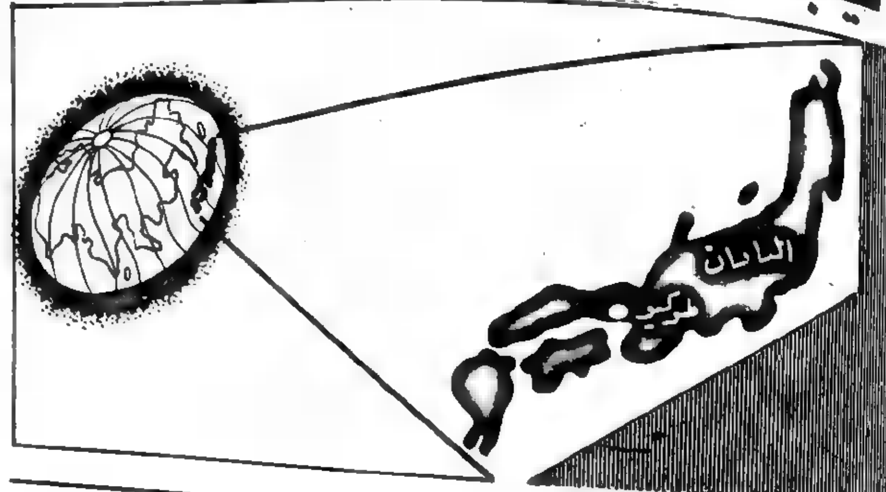

محمد محمود العشماوى

كان يشار لليابان فى ادبيات علم السياسة والعلاقات الدولية باعتبارها قزما دبلوماسيا وعملاقا اقتصاديا خلال ربع القرن المنصرم . ومازلت اتذكر مقالة فى مجلة الاهرام الاقتصادى بقلم استاذنا الكبير د . بطرس غالى بهذا المعنى فى باب الصفحة الاخيرة الذى افتقده المثقفون المصريون والعرب والواقع ان حرب الخليج وتحرير الكويت فى العام الماضى كانت بمثابة العامل المفجر والمضاعف والمعجل ببروز الدور الدبلوماسى لليابان بما يكافىء ويوازى ويعكس وضعيتها الاقتصادية الهامة والمحسوسة على المستوى الدولى والتى لا تخطئها عين فاحصة .

فلقد ساهمت اليابان بما يربو على عشرة بلايين دولار فى حرب الخليج ثم ساهمت فى عملية تطهير الخليج من الالغام البحرية ولكنها كانت موضعا للنقد والتقريع من جانب الولايات المتحدة لعدم مشاركتها بالافراد فى هذه الحرب ، ويرد اليابانيون على ذلك بالقول بان المانيا لم تساهم بالافراد فى تلك الحرب ، ولكنها لم تكن موضعا لتقريع الغرب والامريكان ويستخلص من ذلك اليابانيون ان تقريعهم ناجم عن أنهم ليسوا من الجنس الاوروبى الابيض ، ولكنهم جنس مغولى اصفر يكن له البيض المتحضرون بغضاء وكراهية تظهر بين الحين والحين ، رغم رد الامريكان بان الالمان كانوا مشغولين بتوحيد المانيا ومواجهة الصعاب الناجمة عن تحولات اوروبا الشرقية الدراماتيكية . على ان تداعيات حرب الخليج قد كانت فرصة لابراز الدور السياسى لليابان على الصعيد الدولى والذى برز بالطبع فى المجال الاقليمى وفى نطاق الجوار الجغرافى وظهرت آثاره بالطبع على الصعيد الدولى على التفصيل التالى :-

١ ـ قام رئيس وزراء اليابان السابق توشيكى كايفو بجولة فى النصف الاول من عام ١٩٩١ زار خلالها كلا من الهند وبنجلاديش وباكستان وسريلانكا وابرزت تصريحاته اهتماما واضحا بالعلاقات الاقليمية فى جنوبى آسيا مع ايضاح اهتمام خاص بامكانية المساهمة اليابانية فى تسوية المشاكل الاقليمية ، ناهيك عن الوعد بالمساعدات والقروض والمنح اليابانية .

وردا على هذه الزيارة ستقوم رئيسة وزراء بنجلاديش بزيارة اليابان خلال الربع الاول من هذا العام ، ومتابعة لهذه الزيارة قام وزير خارجية الهند ووزير مالية باكستان بزيارة اليابان فى الثلث الاخير من يناير هذا العام . والقدر المتيقن ان الهند لا تبدى ترحيبا بعلاقات جماعية مع اليابان فى إطار تجمع جنوب اسيا وتميل الى تفضيل الاطار الثنائى البحث . كما ان اليابان تعطى اهتماما خاصا للهند باعتبارها عماد التوازن الاقليمى فى جنوب آسيا ، وقد عقدت فى طوكيو اواخر العام المنصرم حلقة دراسية عن العلاقات الهندية اليابانية حضرها

اكاديميون وسياسيون ودبلوماسيون من البلدين .

٢ ـ كما قام رئيس وزراء اليابان السابق بجولة فى مجموعة من دول الاسيان فى مايو ١٩٩١ والقى بيانا سياسيا هاما فى سنغافورة تحدث فيه عن الدور السياسى لليابان واهتماماتها الخاصة بمنطقة الاسيان مبديا أسف واعتذار بلاده عما بدر ـ منها خلال تاريخها وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية من عنف وتجاوز وانها الان امة السلام . والواقع ان اليابان تعطى اهمية خاصة لتايلاند فى اطار تجمع الاسيان باعتبارها دولة بوذية فى اغلبيتها الساحقة كما أنها ملكية تقليدية كاليابان الامبراطورية وتبلغ جملة استثمارات اليابان فى تايلاند ما يناهز السبعين بليونا من الدولارات تراكمت خلال الفترة الماضية . كما تبنى تايلاند قرى ومدن كاملة لليابانين المحالين للمعاش وبها ماتتوق له نفوسهم من ملاعب الجولف الاثيرة فضلا عن جو مناطق شمال تايلاند التى تقترب من الجو اليابانى . ويتردد أن عشرين الف يابانى يعملون فى تايلاند مابين خبراء وتكنوقراط وفنيين ومدربين . أنه من الجدير بالتنويه إيلاء اليابان لاهتمامها باندونيسيا التى تورد لها الطاقة القريبة المصدر وهنا يبدو عموما اهتمام اليابان بعلاقاتها مع دول الاسيان فى اطار جماعى فضلا عن الاطار الثنائى .

٣ ـ واهتم رئيس وزراء اليابان الجديد ميازاوا بجعل كوريا الجنوبية أول دولة يزورها رسميا بعد توليه مهام منصبه ، والتى زارها مابين ١٦ ـ ١٨ يناير ١٩٩٢ ، والقى خطابا ضافيا فى برلمانها تحدث فيه عن سياسة بلاده الخارجية وخاصة على الصعيد الاقليمى وبالاخص على صعيد الجوار الجغرافى وحيث تتغلب اعتبارات ودواعى الأمن القومى . وبالرغم من وجود مشاكل وعقبات كؤود فى علاقات البلدين ليس أقلها اكراه الكوريات على الدعارة فى الحرب العالمية الثانية . إلا ان الزيارة قدمت بداية حسنة رطبية لتناول مشاكل البلدين بصراحة ووضوح . وجدير بالذكر ان كوريا الجنوبية مهتمة اساسا بمحاولة رأب الصدع فى الميزان التجارى مع اليابان حيث يقدر العجز بـ ٨,٨ مليار دولار أى ٩٠ ٪ من مجمل العجز الخارجى الكورى بسبب الاعتماد على استيراد ادوات الانتاج الراسمالى من اليابان بصفة اساسية . وقد شكلت لجنتان « حكومية ـ قطاع خاص » لدراسة الامر وتقديم تقرير فى منتصف هذا العام . وجدير بالتنويه هنا الاشارة لاهتمام اليابان بجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من السلاح النووى واشتراط تحقق ذلك لامكانية تطبيع علاقاتها مع كوريا الشمالية .

٤ ـ كذلك جاءت زيارة الرئيس بوش لطوكيو ٧ ـ ٩ يناير ١٩٩٢ لتمثل حجر الاساس فى علاقات البلدين خلال مايربو على ربع القرن القادم ويمثل اعلان طوكيو وبرنامج العمل علامات على طريق العلاقات التى بدأ تدخل تخوم الاحتكاكات التجارية حيث تسيطر شركات اليابان على ٢٤ ٪ من سوق السيارات الامريكى . وبالرغم من وعود اليابان لبوش بزيادة وارداتهم من السيارات وقطع الغيار الامريكية الا ان المراقبين يظهرون بشك لهذه الوعود التى ان تحققت فلن تتحقق قبل ١٩٩٤ بينما يحتاج بوش لانقاذ سريع من البطالة التى ضربت فى اطناب الاقتصاد الامريكى .

٥ ـ واتصالا بعلاقات اليابان مع الولايات المتحدة وضح اهتمام اليابان بدورها فى افريقيا واستخدام كارت الامريكان السود كعنصر مساعد وقد عقدت فى طوكيو فى اغسطس ١٩٩١ ندوة هامة نظمها اتحاد المنظمات الاقتصادية اليابانية ـ الكيدانرن ـ مع المعهد الافرو امريكى لدراسة امكانيات دفع التطور الديمقراطى وفلسفة اقتصاديات السوق فى القارة السوداء وزيادة الاستثمار اليابانى فيها . وعقب تبادل اليابان للعلاقات الدبلوماسية الكاملة مع جنوب افريقيا فى شهر يناير ١٩٩٢ فالمتوقع ان تزيد اليابان وتسرع بنشاطاتها الدبلوماسية على على الصعيد الافريقى . وجدير بالذكر هنا ان اليابان تخطط لعقد مؤتمر قمة لدول افريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٩٣ يسبقه مؤتمرا تمهيديا لوزراء الخارجية لدراسة سبل دعم عملية التنمية والتحول الديمقراطى فى هذه الدول .

٦ ـ وعلى الصعيد الدولى عموما وفى اطار مساعدات اليابان الرسمية يتردد ان اليابان بسبيلها عام ١٩٩٢ لاعلان فلسفتها فى مجال معونات التنمية الرسمية لتربطها بحقوق الانسان ، والتطور الديمقراطى ، وفلسفة السوق الحر ، ونزع السلاح ، وضبط التسلح ، وحظر انتشار الاسلحة النووية .

٧ ـ وعلى صعيد التنظيم الدولى شهدت بدايات عام ١٩٩٢ تبوؤ اليابان لمنصب العضو غير الدائم لمجلس الامن ، وتطالب اليابان بان تكون لها عضوية دائمة فى مجلس الامن فى اطار دعم المنظمة الدولية وهو مطلب مشروع يعكس قوتها ونفوذها الاقتصادى العالمى الضخم فضلا عن دورها السياسى الختامى .

٨ ـ واخيرا وعلى الصعيد الداخلى فى اليابان يعطى اليابانيون وزنا كبيرا لدفع علاقاتهم الشعبية الدولية قدما للامام وقد شهدت طوكيو اجتماعا ضخما نظمته Japan Foundation فى شهر اغسطس ١٩٩١ وحضره المسئولون الثقافيون فى اثنتى عشرة بعثة دبلوماسية بطوكيو وحضره ثلاثمائة من مسئولى الشئون الثقافية فى مقاطعات ومحافظات اليابان لرفع مستوى وتوعية علاقاتهم بالثقافات والحضارات العالمية . كما شهدت طوكيو مسابقة فى العدو نظمها محافظ طوكيو يوم ٢٦ يناير ١٩٩٢ حضرتها وفود ١٦ مدينة متآخية مع طوكيو يضمنها القاهرة ، ونخبة من ابطال العالم فى العدو وكانت المسابقة فرصة ومهرجانا رياضيا شهد عروضا للكوميديا يابانية واهازيج وفنونا شعبية من الدول المشاركة وجدير بالذكر فى هذا المقام ان جهود اليابان تجرى على قدم وساق لموافقة برلمانها على التشريع يسمح لها بالمشاركة فى عمليات حفظ السلام الدولية .

خاتمة : من كل هذه المظاهر لتنامى الدور السياسى الدولى لليابان الا ان الكثيرين وخاصة من جيران اليابان وبالرغم يميلون للخشية والخوف والحذر من تنامى دورها السياسى وربما تسليحها ونمو عسكريتها بما يعيد للاذهان ذكريات العنف والتجاوزات اليابانية فى الحرب الثانية . وتعلن دول ككوريا الجنوبية وكوريا الشمالية والصين عن تفضيلها لدور يابانى اقتصادى لا عسكريا ، كما يخشى زعيم سنغافورة وبانيها لى كوان يو من خطورة الدور السياسى لليابان والتى تتقن كل ماتعمله واذا تسلحت ستتقن فنون السلاح وتبز بها الاخرين من

اترابها . والقدر المتيقن ان اليابان تمثل حاليا بالفعل العنصر الرئيسى للتوازن الدولى فى منطقة آسيا وتعتمد على توازنات اقليمية فرعية ـ الاسيان والهند فى منطقة جنوب اسيا ، ويبقى التنين الصينى لغزا محيرا حتى الان رغم مايشير له مؤرخو العلاقات الدولية بانها الدولة الوحيدة فى العالم التى تجمعت لديها خبرة العلاقات الدولية على صعيد التوازن متعدد الاقطاب والذى تحقق داخلها على تاريخها الطويل مابين ممالكها رغما حكامها . ولكن اذا ماتحقق تقارب صينى يابانى وقدمت الاخيرة للاولى التكنولوجيا فان ساحة العلاقات الدولية ستشهد توازنا جديدا للعالم تحكمه الحضارة الصينية وامتداداتها الثقافية فى اليابان وحيث سيمثل الاثنان فى هذه الحالة عصب الكتلة الحاكمة والمسيطرة على الكرة الارضية حضاريا واقتصاديا وثقافيا فهل يمكن ان يتحقق هذا ؟ فلندع واقع العالم يفصح عن التطورات . □

واقــع ومســتقبل شــبه الجــزيرة الكــورية

جمال الدين [redacted] على

توصلت كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية فى مطلع هذا العام لاتفاق تاريخى يقضى بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وذلك فى خطوة هامة نحو تحقيق المصالحة بين شطرى كوريا وقد تم التوصل الى هذا الاتفاق التاريخى خلال المحادثات التى جرت بين الجانبين فى مدينة (بانمو نجوم) داخل المنطقة المنزوعة السلاح والتى تفصل بين شطرى كوريا .

وقد جاء هذا الاتفاق بعد أن تخلى الجانبان عن تشددهما وذلك فيما يتعلق بمطالب كوريا الشمالية بوقف المناورات الامريكية فى كوريا الجنوبية تماما ومطالب كوريا الجنوبية بأن تسمح كوريا الشمالية بالتفتيش الدولى على منشآتها النووية بحلول ٢١ يناير الماضى وقد وافقت كوريا الشمالية على التوقيع على إتفاقية اجراءات السلامة الدولية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والسماح لجهة محايدة بالتفتيش على منشآتها النووية وذلك مقابل إعلان حكومة سول عزمها على الغاء المناورات العسكرية مع الولايات المتحدة هذا العام والتى تعرف باسم (روح الفريق) وتدعو الاتفاقية الجديدة الى السماح بإستخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية [redacted] مع حظر إنتاج او إستخدام الأسلحة النووية .

كما وافق الجانبان الشمالى والجنوبى على تشكيل هيئة مراقبة مشتركة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية التى تم التصديق عليها خلال الجولة السادسة من محادثات رئيسى وزراء البلدين والتى تمت فى بيونج يانج عاصمة كوريا الشمالية فى الفترة من ١٨ - ٢٠ فبراير الماضى وضمت الاتفاقية الجديدة قسمين رئيسيين الأول يتمثل فى توقيع ميثاق عدم اعتداء بين شطرى كوريا ويتمثل الآخر فى الاتفاق على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وقد فشلت هذه الجولة من المحادثات بين رئيس وزراء البلدين فى تحديد جدول زمنى للتفتيش الدولى على منشآت كوريا الشمالية النووية وهو ما اعتبره البعض بمثابة فشل لتلك الجولة فى إحراز خطوة جديدة على طريق نجاح المصالحة بين شطرى كوريا ؛

وقد نفى كيم ايل سونج رئيس كوريا الشمالية خلال استقباله لرئيس وزراء كوريا الجنوبية خلال تلك الجولة من المفاوضات إنتاج بلاده لأى أنواع من الاسلحة النووية وقال ان بلاده ليست فى حاجة لامتلاك هذا النوع من الأسلحة وجدد مطلب بلاده الخاص بضرورة إنسحاب القوات الامريكية المرابطة فى كوريا الجنوبية والتى تقدر بـ ٤٠ الف جندى . فى الوقت الذى دعا فيه رئيس وزراء كوريا الجنوبية حكومة بيونج يانج لوضع جدول زمنى يمكن تنفيذه فى اقرب وقت ممكن بشأن فتح منشآتها النووية أمام التفتيش الدولى الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية وشدد على أهمية التصديق على إتفاق الامان النووى بدون مماطلة أو تأخير من جانب حكومة كوريا الشمالية وقال رئيس الوزراء الكورى الجنوبى أن تمسك حكومة بيونج يانج بموقفها الرافض لهاتين المسألتين من شأنه عدم تحريك الخطوات التى تتخذ حاليا نحو تحقيق المصالحة لاقرار السلام والتعاون بين الكوريتين .

وقد تم الاتفاق فى نهاية الجولة السادسة من المحادثات بين البلدين على عقد الجولة السابعة من المحادثات بين رئيسى وزراء البلدين فى الفترة من ٥ - ٨ مايو القادم فى سول عاصمة كوريا الجنوبية .

المشكلة الكورية من منظور تاريخى استرآتيجى :

تتمتع شبه الجزيرة الكورية بوضع إستراتيجى متميز مما جعل الأوضاع السياسية فيها كانت ولاتزال تمثل أحد الملامح الاساسية للأوضاع فى آسيا بوجه عام وفى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بوجه خاص ومع إستمرار تقسيم شبه الجزيرة الكورية منذ إنتهاء الحرب الكورية عام ١٩٥٣ وتباين التوجهات السياسية والاقتصادية بين الشطرين الشمالى والجنوبى زادت الفجوة وإختلفت الخبرة السياسية والاقتصادية فى كل من الشطرين الشمالى والجنوبى حيث اصبح إرتباط كوريا الجنوبية بالولايات المتحدة سياسيا وعسكريا على وجه الخصوص وإرتبط الجزء الشمالى من كوريا بالمعسكر الاشتراكى فى ذلك الوقت وخاصة الصين والاتحاد السوفيتى سابقا .

ومع كل هذه التطورات التاريخية فقد ظل هناك عنصر هام يفرض نفسه وهو ان شطرى كوريا يمثلان فى النهاية دولة واحدة تم تقسيمها لاسباب تاريخية ترجع لفترة الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية .

ولكن الواقع هو ان [redacted] الدولتين تأثرتا بمجمل التطورات الاقليمية والدولية فى مرحلة الحرب الباردة ، وهو ما إنعكس على طبيعة العلاقات بينهما ووضع جدارا عاليا من الشكوك بينهما ووصل الأمر إلى ذروته بتدبير كوريا الشمالية فى بعض الاحيان اعمال تخريب وتدمير ضد منشآت وشخصيات سياسية من كوريا الجنوبية وهو ما ادى الى تدخل السلطات فى كلا البلدين للحيلولة دون إنتقال الافراد والزيارات للشطر الثانى من كوريا وهو ما يعتبر فى وقت قريب مخالفة تستوجب العقاب إذا لم تتم بموافقة السلطات المختصة .

وإذا كان العداء والشك المتبادل قد حدا بالمسئولين فى [redacted] البلدين إلى تشديد الحراسة فى المنطقة العازلة بينهما وإلى بناء خط فاصل على طول الحدود بينهما وإلى مراقبة المنطقة الفاصلة ومتابعة تحركات الطرف الآخر خاصة فى المجال العسكرى إلا ان السنوات الأخيرة [redacted] حملت العديد من المتغيرات على العلاقة بين شطرى كوريا وإتجاهها فى الغالب الاعم إلى طريق المهادنة والمصالحة والوفاق ففى ظل المتغيرات الدولية التى شهدها العالم مؤخرا من إنهيار الكتلة الشيوعية فى اوربا الشرقية وإختفاء الاتحاد السوفيتى من الوجود نهائيا بحيث أصبح الوضع الدولى يتميز بقطبية احادية تتمثل فى إنفراد الولايات المتحدة بوضع أسس النظام الدولى الجديد والعمل على تهدئة الأوضاع فى بؤر الصراع الاقليمية والتى تعد منطقة شبه الجزيرة الكورية أحد مصادره ومع تحقيق الوحدة الالمانية وإنهيار سور برلين بين المانيا الشرقية والغربية ومع إتجاه الأوضاع السياسية فى قارة آسيا إلى مزيد من الانفراج والاتجاه الى طريق حل الصراعات المزمنة فيها مثل الأزمة الكمبودية والافغانية والاتجاهات الانفتاحية الجديدة للسياسة الخارجية اليابانية كل هذه المتغيرات كان لابد ان تترك اثارا واضحة على مسار العلاقات بين شطرى شبه الجزيرة الكورية والتى لايمكن ان تكون بمعزل عن مجمل هذه التطورات الجذرية فى الخريطة الدولية .

وقد ساعد على ذلك ان الشعبين فى شطرى كوريا مازالا يعتبران نفسيهما شعبا واحدا جرى تقسيمه لظروف تاريخية خارجة عن إرادته وينبغى العمل على إستعادة وحدته بشكل او بآخر فقد ظل حلم إعادة توحيد شطرى كوريا ولازال يراود عددا من الساسة والشعب الكورى بشطريه منذ سنوات عديدة ومن اجل تحقيق هذا الحلم جرت عدة محاولات يعود تاريخها الى بداية الثمانينات وعلى الرغم من ان جميع هذه المحاولات لم تحقق نجاحا يذكر إلا انها فتحت الطريق امام مواصلة [redacted] الجهود الساعية الى تحقيق الوحدة بين شطرى كوريا .

فقد بدت هذه الجهود واضحة للعيان منذ عام ١٩٨٩ حيث أسفرت محاولات التوحيد بين شطرى كوريا عما يمكن تسميته بفتح ثغرة فى جدار التقسيم الفولاذى بين الكوريتين ، وترى الزعامات القائمة حاليا [redacted] كل من كوريا الشمالية والجنوبية ان المهمة الاساسية حاليا تتمثل فى فتح المزيد من الثغرات فى هذا الجدار بهدف تحطيمه بالكامل وفتح الطر[redacted] واسعا امام تحقيق احلام الشعب

الكورى فى الوحدة والاندماج وقد بدأت هذه العملية منذ سنوات عدة حينما تم الاتفاق على إجراء إتصالات مباشرة بين بعض المنظمات فى الكوريتين وذلك عندما تم الاتفاق بين منظمتى الصليب الاحمر فى كلا الشطرين على التعاون والتنسيق بينهما ومتابعة الاتصالات بين الجانبين فى المجالات الرياضية وغيرها وتوجت هذه العملية بلقاء رئيس الوزراء فى الشطرين خلال العام الماضى ، وإن كان هذا اللقاء لم يسفر فى حينه عن تحقيق نتائج إيجابية الا انه تم الاتفاق فى هذا اللقاء على مواصلة الحوار بين الجانبين .

إختلاف وجهات نظر الكوريتين حول مسالة التوحيد :

نظرا لحجم التعقيدات التى تغلف [illegible] الكوريتين وإنعدام ثقة كل طرف بالآخر فإنه مما لاشك فيه ان الوصول الى مسالة الوحدة بين الشطرين ليس بالامر اليسير خاصة فى ضوء الاختلافات الجوهرية التى تسود النظامين وتتمثل اهم الاختلافات بين الجانبين فى مسالة فتح الحدود بهدف حرية التنقل ومسالة الترسانة العسكرية المتواجدة فى كلا البلدين خاصة فى ظل التوازن المفقود بين شطرى كورياعسكريا والذى يشير المراقبون الى انه يميل بصورة واضحة لصالح كوريا الشمالية التى توجه جزءا كبيرا من ميزانيتها للانفاق الامنى والعسكرى فى حين توجه كوريا الجنوبية الجزء الأكبر من مواردها نحو التصنيع والتقدم الاقتصادى خاصة فى الوقت التى اصبحت فيه كوريا الجنوبية تمثل قوة إقتصادية ضاربة فى آسيا يمثل إختلاف النظام السياسى فى شطرى كوريا عاملا هاما فى عدم حدوث تقارب بين الجانبين حتى الآن . فمن المعروف أن النظام السياسى فى كوريا الجنوبية يقوم على مؤسسات دستورية واحزاب سياسية ونظام إقتصادى حر ، على حين مازال النظام السياسى فى كوريا الشمالية يقوم على المركزية والانفراد بالسلطة . ولايزال الرئيس الكورى الشمالى كيم ايل سونج يراهن على إستمرار الشيوعية فى بلاده ولازالت هذه النقاط الثلاث تمثل عقبات حقيقية فى سبيل تحقيق تقدم بارز على طريق توحيد شطرى كوريا .

من جهة أخرى إتخذت كوريا الشمالية خلال الفترة الاخيرة عدة خطوات فى سبيل التقارب مع كوريا الجنوبية لعل اهمها التقدم بطلب عضوية منفصلة فى الامم المتحدة والذى ظلت كوريا الشمالية ترفضه لفترة طويلة على إعتبار ان حصول كل من شطرى كوريا على مقعد منفصل فى الامم المتحدة يمثل تكريسا لواقع التقسيم التاريخى لشبه الجزيرة الكورية منذ عام ١٩٥٣ حتى اليوم وتمثلت الخطوة الثانية فى إعلان كوريا الشمالية موافقتها على إخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولى وإن كانت قد رفضت تحديد موعد زمنى للقيام بهذا التفتيش كما تحاول كوريا الشمالية إحداث تغيرات فعلية فى نظامها السياسى تعنى مزيدا من الانفتاح وذلك فى ظل حالة الركود الاقتصادى والعزلة التى يعانى منها نظام كيم ايل سونج خاصة بعد إنهيار النظم الشيوعية فى اوربا الشرقية وإختفاء الاتحاد السوفيتى من الوجود والذى كان يمثل الحليف الطبيعى لنظام كيم ايل سونج فى كوريا الشمالية منذ قرار التقسيم عام ١٩٥٣ .

وقد رحبت كوريا الجنوبية بتلك الايجابية من جانب كوريا الشمالية واعتبرتها إسهاما فعالا فى تحقيق الوحدة بين شطرى البلاد وقالت ان قبول كوريا الشمالية الانضمام للامم المتحدة بوفد مستقل لايشكل عقبة على طريق الوحدة بينهما والدليل على ذلك ماكان من المانيا حيث إنهار الحكم الشيوعى فى شرق المانيا وقام محله نظام ديمقراطى التحق بالغرب [illegible] المانيا الموحدة وتريد كوريا الجنوبية تحقيق الوحدة مع كوريا الشمالية على خطوات تبدأ من الاعتراف المتبادل . [illegible] اتفاقية شبيهة بالتى وقعتها الالمانيتان فى عام ١٩٧٠ وسارت بعدها على خطوات إنتهت بالوحدة الشاملة .

أما كوريا الشمالية فتتلخص وجهة نظرها فى موضوع الوحدة فى ما اعلنه دبلوماسى كورى شمالى يشغل منصب رئيس لجنة التوحيد الحكومية فى بيونج يانج عندما اعلن مبدأ (الكونفدرالية الفضفاضة) حيث يؤكد هذا المسئول ان الولايات المتحدة بدأت بدولة كونفدرالية . فلقد توحدت ١٢ ولاية امريكية ولكنها حافظت على مصالحها وقد اصبحت الحكومة المركزية قوية بالتدريج وانه ليس هناك شىء يمنع كوريا أن تفعل نفس الشىء) واضاف انه ليس مهما نوع النظام الاجتماعى الذى سوف ينشأ ، لأن ذلك سيكون متروكا للرخاء الاقتصادى لكى يقرره حتى وإن تطلب ذلك عشرات السنوات حيث أننا نشترك فى الدم والثقافة واللغة ويمكن ان نقيم الوحدة بنظم إجتماعية مختلفة » .

رؤية مستقبلية :

من خلال الاستعراض السابق لخطوات تحسين العلاقات بين شطرى كوريا يمكن لنا ان نطرح تساؤلا هاما يتعلق بمدى مساهمة هذه الخطوات فى تحقيق تقارب فعلى بين شطرى شبه الجزيرة الكورية وهل ستساعد هذه الخطوات على تحقيق الوحدة الشاملة بين الشطرين ام انها ستظل محصورة فى إطار الايماءات الدعائية والتوافق الهادىء المتردد ؟.

وبداية يمكن القول ان المشكلة الكورية التى نتجت عن تقسيم شبه الجزيرة الكورية خلال فترة الحرب الباردة كانت ولاتزال احدى المشاكل الأقليمية التى تحتاج لجهود مكثفة للتوصل إلى حل نهائى لها لاعادة صياغة العلاقات بين شطرى شبه الجزيرة .

ويمكن لنا القول انه إذا ما إستمر الطرفان فى شطرى كوريا فى إبداء حسن النوايا وبناء جدار متين من الثقة المتبادلة فإنه بطبيعة الحال يمكن فى خطوة لاحقة التحرك بشكل إيجابى وفعال فى وضع الاساس الحقيقى لاقامة الوحدة بين شطرى كوريا ومما يسهم فى دفع التحرك من جانب الكوريتين نحو الوحدة هو وجود الاطار الدولى الراهن المؤيد لهذه الخطوة والدافع الى مزيد من تحقيق الخطوات فى هذا الاتجاه . □

العلاقة بين الصين الشعبية واسرائيل

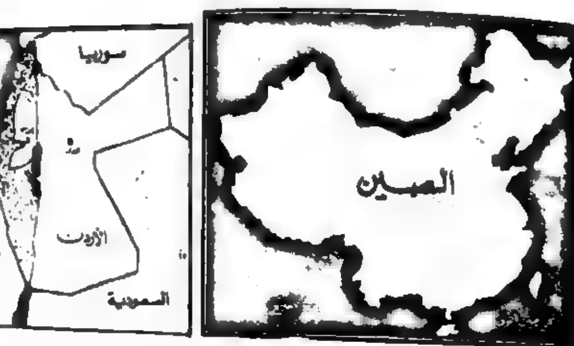

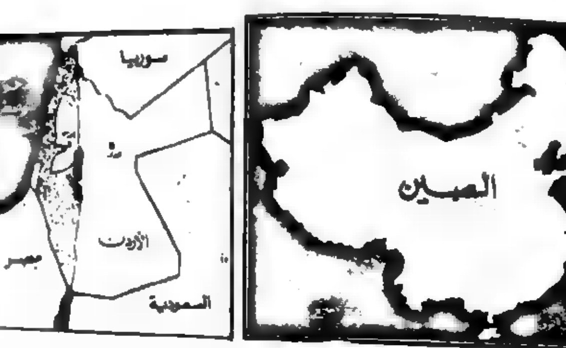

اسامة فاروق مخيمر

فى ٢٤ يناير الماضى اعلن فى العاصمة الصينية بكين عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الصين الشعبية واسرائيل وذلك بموجب اتفاقية وقعها وزيرا خارجية البلدين فى بكين .

ويمكن القول إن اقامة هذه العلاقة الكاملة كان حلما يراود اسرائيل وجعلته احد اهداف سياستها الخارجية والذى تحقق بالفعل فى مطلع العام الجديد ١٩٩٢ م . ولاشك فى ان توقيت اقامة العلاقة الدبلوماسية الكاملة (تبادل السفراء) له مايبرره . كما ان لكل من الصين الشعبية واسرائيل اهداف من اقامة مثل هذه العلاقة .. وهذا ما سنتعرض له فى هذا التقرير مع نبذة لخلفية العلاقة بين البلدين .

خلفية العلاقة بين البلدين :

تشير الدلائل الى سعى اسرائيل ومنذ قيامها فى عام ١٩٤٨ م الى تاكيد وجودها عن طريق الاعتراف بها من الدول الأخرى كاحدى الطرق التى اتبعتها لتاكيد هذا الوجود . وكدولة تقع فى اسيا اهتمت بالبعد الاسيوى لها . يقول « ايجال الون » نائب رئيسة وزراء اسرائيل ذلك الوقت : « اذا كان لاسرائيل ان تصبح دولة آسيوية ليس فقط جغرافيا وانما عن وعى بذلك ، فإن هذا يعتمد على اعتراف الاقطار الاسيوية الاخرى » .

وما ان تم الاعلان عن قيام الصين الشعبية فى عام ١٩٤٩ م حتى كانت إسرائيل اول دولة تعترف بها فى الشرق الأوسط ، وثامن دولة غير شيوعية فى العالم تعلن هذا الاعتراف ، وكان ذلك فى ٩ يناير سنة ١٩٥٠ م كاعتراف قانونى وكامل وبدون اعتراف مقابل من الصين الشعبية .

وفى ظل العداء بين الصين الشعبية والغرب عامة ، والولايات المتحدة خاصة وتطورات الأحداث من الحرب الكورية (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣) والتورط الامريكى فى اسيا ، ظهرت اسرائيل كحليف قوى ، بل كقاعدة للامبريالية الغربية والامريكية ، كما اطلقت عليها الصين . وعلى هذا كان التأييد الصينى للعرب والقضية الفلسطينية واضحا ولا غموض فيه .

وقد خرج الغرب من تجربته فى اسيا بحكمة ودراية ، انه لايمكن لاى استراتيجية للعمل فى اسيا ان تتجاهل العملاق الصينى . وهذا ماسجلته اسرائيل لديها .. وعلى هذا ، فليس من الغريب ان يعتبر من اهم اعمال الرئيس « ريتشارد نيكسون » (١٩٦٩ ـ ١٩٧٤) اعترافه بالصين الشعبية ودخولها ـ بالتالى ـ كعضو دائم فى مجلس الامن .

التوقيت المناسب :

اختارت اسرائيل هذا التوقيت لعدة اسباب ، نذكر منها مايلي :

ان العرب لم يفيقوا بعد من الصدمة التى سببها العدوان العراقى على دولة الكويت وانشقاق الصف العربى لقسمين ، وحدوث خلل وتعارض جوهرى فى المصالح والتطلعات ، بل فى مفهوم الامن بين الدول العربية . وبالتالى فان الرد الذى توقعته اسرائيل من اعلان قيام العلاقة بينها وبين الصين هو الصمت العربى لأنه فى هذه الحالة اثبت العراق وبالبرهان العملى ان اسرائيل ليست المصدر الوحيد لتهديد الأمن العربى مع الفاتو .

- إن اسرائيل تجلس مع الأطراف العربية للمفاوضات - بعد رفض مسبق - للوصول الى حل للمشكلات بينها ، ولتحقيق مصالح كل طرف . واسرائيل فى يدها ماتقدمه للصين ، وهو مشاركة الصين فى المفاوضات بموسكو . وبالتالى سيكون أى ضغط عربى على الصين لعدم اقامة العلاقات مع اسرائيل بمثابة خطوة تفتقر للحجة القوية والاسباب الجادة ، خاصة وان الصين تجد فى تحسين صورتها كطرف يسعى فى السلام بعد أحداث قمع الطلبة فى يونيو ١٩٨٩ ، كحركة مطالبة بالديمقراطية والانفتاح على العالم .

الأهداف الاسرائيلية من العلاقات مع الصين الشعبية :

الهدف الأول هو ماأعلنه « اسحاق شامير » رئيس وزراء اسرائيل بعد اعلان اقامة العلاقات بين البلدين وهو ، « ان عزلة اسرائيل الدولية قد انتهت الان » . على اعتبار أن اسرائيل الان لها علاقة دبلوماسية مع الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن . وكانت اسرائيل قد اتخذت خطوة على نفس الطريق فى ديسمبر الماضى ، وذلك بالغاء القرار الصادر من الامم المتحدة بالمساواة بين الصهيونية والعنصرية .

الهدف الثانى هو ماأعلنه « ديفيد ليفى » وزير خارجية اسرائيل عن اعتزامه عقد اتفاقية مع الصين الشعبية لمراقبة الاسلحة التى ترسل للشرق الأوسط . فاسرائيل ابلغت الصين قلقها من احتمال بيع صواريخ بعيدة المدى لسوريا واسلحة لايران . وكانت الصين قد باعت للمملكة العربية السعودية صواريخ متوسطة المدى ، ارض - ارض ، واثارت اسرائيل فى حينها ضجة عام ١٩٨٨ على اساس ان نصب هذه الصواريخ فى الأراضى السعودية ، فيه تهديد لأمن اسرائيل وخاصة ان هذه الصفقة تميزت بطابع السرية . وعلى هذا لا تود اسرائيل تكرار ماحدث او على الاقل تريد العلم به مع امكانية استغلال ذلك لصالحها بالمطالبة بمقابل لها لتوازن الاطراف العربية .

الهدف الثالث يتمثل فى رغبة اسرائيل الاستفادة من السوق الصينية الضخمة (مليار نسمة) والسوق الاسيوية عموما ، كما انه من الملحوظ قيام آسيا كقوة اقتصادية عظمى تشمل اليابان والنمور الاسيوية مع التقدم الملحوظ فى مجال التكنولوجيا وصناعة الكمبيوتر فى هذه الدول ، وبالتالى يمكن لاسرائيل دخول هذا المجال بالتعاون مع دول آسيا .

الهدف الرابع هو فك الحصار النفسى للجانب العربى باقامة علاقات مع حليفهم التقليدى الصين الشعبية وتاكيد كيان اسرائيل كدولة معترف بها من العالم ، وخاصة من قواه الخمس الكبرى .

الاهداف الصينية من اقامة علاقة دبلوماسية مع اسرائيل :

يدرك قادة الصين ان هذا هو وقت التكنولوجيا وليس وقت الايديولوجيا ، وانه وقت الانفتاح على العالم (برغبة او بدون) وليس وقت الانغلاق فأحداث « الميدان السماوى » فى يونيو ١٩٨٩ عندما قمعت القوات الصينية حركة الطلاب المطالبة بالديمقراطية و « بجورباتشوف صينى » ! ! نقلتها أجهزة الاعلام بالصوت والصورة وفى حين اعتبرت الصين ان هذه الاضطرابات مسالة داخلية تخص الصين وحدها وتعالجها بما تراه مناسبا لها ، نظر العالم لها على انها مشكلة انسانية . واتخذت الولايات المتحدة الامريكية قرارا بوقف مبيعات الأسلحة الامريكية للصين ووقف الزيارات المتبادلة بين المسئولين العسكريين فى كلا البلدين مع امكانية بقاء الطلبة الصينيين فى الولايات المتحدة بعد إنهاء دراستهم اذا طلبوا ذلك - كما اتخذت المجموعة الأوروبية قرارات تحد من التعاون مع الصين .

ويتزايد الضغوط على قادة الصين للانفتاح على العالم الخارجى واعطاء مزيد من الحرية فى الداخل وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فإن قادة الصين يشعرون باهمية هذه الخطوة ولكنهم يرفضون الانفتاح والعلانية على النمط السوفيتى الذى ادى فى نهاية الامر الى تفكك الاتحاد السوفيتى الى عدة دول ، او دويلات مجهولة المصير . فالصين طالما اعلنت ان لها اشتراكية خاصة بها مكنتها من تحقيق معدلات تنمية مقبولة واطعام مليار مواطن صينى دون شكوى من المجاعة .

ومن هنا يمكن القول ان الهدف الصينى هو « الانفتاح المحسوب » على العالم بالمشاركة فى مفاوضات موسكو متعددة الأطراف كدولة كبرى وعضو دائم بمجلس الامن يشارك فى التغيرات الدولية كمناد بالأمن للسلم والامن الدوليين .

الهدف الثانى يرتبط بالاول ، وهو محاولة تغيير الصورة التى انطبعت فى الاذهان عن نظام الحكم فى الصين كنظام ضد الديمقراطية والحرية والانفتاح على العالم . وان الصين لاتزال قادرة على المشاركة فى الاحداث الدولية ، وان انهيار الاتحاد السوفيتى لا يعنى

حتمية ان تتجه الصين الى نفس المصير .

وفى هذا الاطار قام رئيس الوزراء الصينى « لى بينج » فى ديسمبر الماضى بزيارة الى الهند وقع خلالها مع نظيره الهندى ثلاث اتفاقيات شملت اعادة افتتاح قنصليات عامة لكلتا الدولتين فى المدن الرئيسية للدولة الاخرى ، وعودة التجارة عبر حدود البلدين ، والتعاون بين البلدين فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والفضاء الخارجى . وجدير بالذكر ان الصين كانت قد اطلقت اول قمر صناعى تجارى اسيوى فى ٧/٤/١٩٩٠م بعد ان كانت تحتكره الولايات المتحدة وبرنامج « ارميان » الاوروبى .

كما قام رئيس الوزراء ايضا بجولة فى اوروبا فى يناير الماضى لبحث التعاون معها وامكانية تحسين العلاقات بشكل افضل .

وتتطلع الصين الى علاقات افضل مع اليابان ، الجار الاسيوى الثرى الذى ينافس الولايات المتحدة ويسعى الى لعب دور اكبر فى السياسة الدولية . وسوف تكون نقطة انطلاقة من آسيا .

ولايخفى على المخطط الصينى امكانية الاستفادة من اسرائيل فى مجال تبادل الخبراء وصناعة الاسلحة . ولا

نذيع سرا اذا قلنا انه يتاح لاسرائيل الاطلاع على معلومات ، بل والمشاركة فى ابحاث غربية وامريكية لا تتاح لغيرها من دول اخرى .

التطلع الاسرائيلى نحو اسيا :

خلاصة التقرير هى ان التطلع الاسرائيلى نحو اسيا ليس وليد اليوم ، وانه تطلع مدفوع بسياسة خارجية نشطة ودبلوماسية متيقظة ، وان لها اهدافا واستراتيجيات ثابتة وواضحة لا تتغير بتغير الاشخاص . ومما يسترعى الانتباه ، اختيار التوقيت بدقة ، رغم انه من المفترض ان تكون السياسة الاسرائيلية غارقة فى خضم المفاوضات مع الأطراف العربية فى مؤتمر السلام .

ورغم ذلك اقامت علاقات كاملة مع الصين واعلنت الهند انها ستقيم علاقات كاملة مع اسرائيل بتوقيت متقارب ، فضلا عن اقامة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى سابقا ودول الكومنولث الحالية . كل ذلك فى متابعة للاحداث وديناميكية لايعيقها صغر المساحة او قلة عدد السكان او امكانيات فنية وبشرية محدودة . □

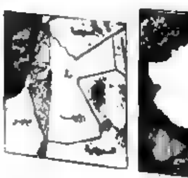

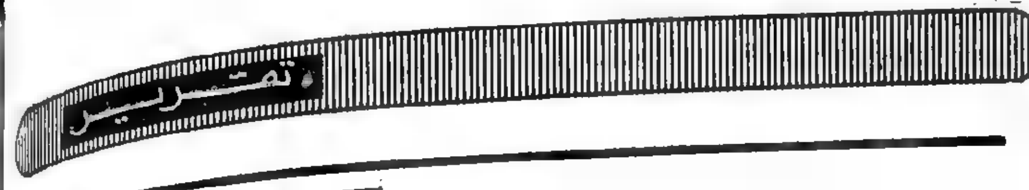

زيـــارة الرئيس الامــريكى لمنطقــة الباســـيفيكى

اليابان
الصين
المحيط الباسيفيكى
استراليا

ياسر هاشم

فيما وصفت بأنها اطول رحلة خارجية للرئيس الامريكى بوش منذ توليته قام خلالها بزيارة كل من استـراليا وسنغـافورة وكـوريـا واليابان على التوالى على مدى ١١ يوما ، كانت هذه الرحلة مع بداية العام الجديد ١٩٩٢ من ٣٠/ ١٢/ ١٩٩١ حتى ٩/ ٩/ ١٩٩٢ تعبيرا عن اتجاهات جديدة فى موازين القوى الدولية وتجسيدا لمبادىء يتم تكريسها فى النظام الدولى الاخذ فى التشكيل من ناحية ، واتجاهات داخلية اقتصادية ذات تاثيرات سياسية من ناحية اخرى

الاتجاهات الامريكية :

وقبل الخوض فى تفاصيل هذه الزيارة يهمنا التعرف على إتجاهات السياسة الامريكية فى منطقة الباسيفيكى والتى اعلنها الرئيس الامريكى بوش قبل القيام برحلته فى محاولة منه لوضع خطوط عامة يمكن ان تسفر عن نتائج ايجابية للمصالح الامريكية فى سير المحادثات حول الموضوعات المثارة خلال الزيارة .

واهم هذه الاتجاهات وفقا لنص الرئيس الامريكى مايلى :-

١ - لقد واظبت الولايات المتحدة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعبر شبكة من العلاقات الثنائية على سياسة الالتزام بدعم الامن والاستقرار كشروط ضرورية للتقدم السياسى والاقتصادى فى منطقة الباسيفيكى ومازالت القوة الامريكية مطلوبة فى بلدان المنطقة الرئيسية التى تعترف بدور الولايات المتحدة المحورى فى التوازن الاقليمى . وضمان حرية البحار عن طريق القوة البحرية والجوية .

٢ - إن الولايات المتحدة ستواجه مسؤليتها فى المجال الامنى ، وهى ملتزمة بتشجيع اسواق حرة ودائما والاتساع فى اطار التعاون الاقتصادى الاسيوى/ الهادى .

٣ - يبقى التحالف مع اليابان ذا اهمية استراتيجية ، وأن هدف الولايات المتحدة هو تحقيق رؤية امريكية/ يابانية مشتركة وشاملة تمتد الى ابعد من حدودها التقليدية الى مجالات جديدة مثل اغاثة اللاجئين والبيئة

٤ - وفى شبه جزيرة كوريا تسعى الولايات المتحدة لاقناع كوريا الشمالية بفوائد اجراءات بناء الثقة كخطوة اولى نحو السلام الدائم واعادة التوحيد . وهذا الاستقرار عبر المحادثات بين الشمال والجنوب . هذا فى الوقت الذى تلتزم فيه الولايات المتحدة بامن كوريا الجنوبية طالما بقيت انظمتها الاقتصادية والسياسية منفتحة . والعمل على اقناع كوريا الشمالية بالوفاء بالتزاماتها فى اطار معاهدة عدم الانتشار النووى .

٥ - تطرح الولايات المتحدة فكرة الارتباط بمنطقة المحيط الهادى اقتصاديا وسياسيا وعسكريا فعلى حد قول بوش ، نحن دولة مطلة على المحيط الهادى ، ويلعب اصدقاؤنا الاسيويون المطلوب على المحيط الهادى دورا حاسما فى مساعدتنا على اقامة عالم مابعد الحرب الباردة ، وفى هذا المجال يشير الرئيس الامريكى الى ان قمة التجارة الامريكية المتبادلة مع هذه الدول تصل الى ٣٠٠ الف مليون دولار ، ويتجاوز هذا الرقم التجارة الامريكية مع اوربا .

لقد عكست هذه الاتجاهات نفسها بصورة واضحة فى محادثات بوش فى هذه البلدان استراليا - سنغافورة - كوريا - اليابان حيث سنعرض لكل دولة على حدة

(١) استراليا :

استغرقت زيارة الرئيس بوش لاستراليا ٤ ايام ، فى اول زيارة لرئيس امريكى منذ ٢٤ عام . وشملت تنسيق السياسات التجارية بين البلدين ، ولاسيما بالنسبة للمنافسة القائمة بينهما فى مجال تصدير المنتجات الزراعية للأسواق العالمية وخاصة القمح .

ولقد كانت المشكلة الاساسية هى اعتراض المزارعين الاستراليين على دعم امريكا لمزارعها بصورة كبيرة . ان بتسبب هذا الدعم فى خسارة للمزارع الاسترالى قدرها ٧٦٠ مليون دولار سنويا

كما بحث الرئيس بوش التعاون فى المجال الامنى مع استراليا وخاصة وجود تسهيلات بحرية . والهدف من هذا هو اعاقة محور الصين / اليابان / استراليا فى مجال التعاون الامنى الذى كانا قد بدأ فى الشكل وخاصة فى البحرى .

(٢) سنغافورة :

كان الهدف الرئيسى من المباحثات هو مناقشة سبل فتح ابواب التجارة امام المنتجات الامريكية ، وذلك بعد ان اصبحت سنغافورة تنافس هونج كونج كمفترق طرق للتجارة الدولية من ناحية ، ومركزا صناعيا هاما فى اسيا من ناحية اخرى

يضاف الى هذا استغلال التسهيلات العسكرية والبحرية بالجزيرة (سنغافورة) وذلك عن طريق نقل قيادة القوات البحرية الامريكية الموجودة فى جنوب شرق اسيا الى سنغافورة بدلا من الفلبين والتى ستنسحب القوات الامريكية من قواعدها فى غضون عام ، بعد رفض الفلبين مد فترة اتفاقية تاجير القاعدة الموقعة بين البلدين .

ولقد عبر بوش عن رغبة واشنطون فى اقامة ترتيبات محددة مع الدول الاخرى بالمنطقة مثل ماليزيا وتايلاند يعزز من هذا ما ابدته كل من ماليزيا واندونيسيا من استعداد منذ ٣ شهور ولتقديم تسهيلات تجارية للسفن البحرية الامريكية . وموافقة سلطنة بروناى على السماح للقوات الامريكية بإجراء مناورات عسكرية فى مياهها الاقليمية . وذلك فى محاولة من هذه الدول بالحفاظ على الدور العسكرى الامنى للولايات المتحدة فى المنطقة لمجابهة النفوذ اليابانى والصينى المتنامى .

(٣) كوريا الجنوبية :

تناولت المباحثات الامريكية / الكورية القضايا الامنية وبصورة خاصة ، التاكيد على عدم سحب المزيد من القوات الامريكية المتمركزة فى كوريا الجنوبية حتى يتم انهاء النزاع بين الكوريتين وخاصة الخلاف حول طبيعة البرنامج النووى لكوريا الشمالية التى تصر على انه موجة للاستخدامات السلمية . وكانت الولايات المتحدة قد سحبت نحو ٦ آلاف من قواتها فى كوريا الجنوبية البالغ عددها ٣٩ الف جندى فى اطار خطتها لخفض الانفاق العسكرى بعد زوال الدولة السوفيتية وانتهاء الحرب الباردة .

الموضوع الثانى والهام الذى ناقشه الاطراف « الارز » ولذا يقول بعض المراقبين ان الرئيس الامريكى بوش تحاشى اثناء خطابه فى كوريا الجنوبية او تصريحاته للصحفيين كلمة الارز . تلك الكلمة التى تسبب ثورة عارمة للكوريين وخاصة المزارعين منهم . فمعظم المظاهرات التى اندلعت احتجاجا على زيارة الرئيس بوش لكوريا كانت من الفلاحين حيث يرفض المزارعون وجماعات المعارضة فى سول ايه ضغوط امريكية لفتح اسواق كوريا الجنوبية امام الصادرات الامريكية لاسيما الارز الامريكى .

(٤) اليابان :

عكرجت صعوبة المحادثات بدءا من استراليا الى ان وصل بوش لمحطة اليابان وهى اهم محطات زياراته ، بل وهدفه الرئيسى من هذه الرحلة الذى يقطع خلالها ٢٦ الف ميل فى ١١ يوم .

لقد اصبح عجز الميزان التجارى بين اليابان والولايات المتحدة والذى يبلغ ٤١ مليار دولار لمصلحة اليابان كابوسا مزعجا يقلق احلام المواطن الامريكى العادى فى حياة افضل . خاصة مع ما يطرحه رجال الاعمال الامريكيين من القاء مسئولية ركود الاقتصاد الامريكى على اليابانيين . وهو الامر الذى دفع بوش الى القول بان « رسالتى الى كل دولة سأزورها هى ان التجارة الحرة طريق ذو اتجاهين » .

لقد كان الهدف الرئيسى لبوش من زيارته لليابان هو تقليل ذلك العجز عن طريق فتح الاسواق اليابانية للصادرات الامريكية وخاصة من السيارات حيث ان ٧٥ ٪ من العجز فى الميزان التجارى بين البلدين يأتى من تجارة السيارات

وعلى الرغم من صعوبة المفاوضات والمناقشات فقد

توصل الطرفان لما يسمى ببيان طوكيو اعلنه كل من بوش وميازاوا فى مؤتمر صحفى فى ختام زيارة بوش لليابان حيث ذكر بوش « إن هذه الزيارة ناجحة بكل المقاييس وانها [illegible] غرضها فى فتح الأسواق اليابانية امام المنتجات الامريكية » وان مباحثاته مع المسؤلين اليابانيين اسفرت عن زيادة كبيرة فى الفرص امام رجال الاعمال الامريكيين الذين يتطلعون للاستثمار [illegible] اليابان . وان ذلك سوف يساعد ايضا على زيادة حجم الصادرات الامريكية لليابان . ويقضى الاتفاق على زيادة حجم الواردات اليابانية من السيارات الامريكية وقطع غيارها ومن اجهزة الكومبيوتر . بحيث تزيد اليابان مشترواتها من السيارات بـ ١٢٠ الف سيارة سنويا لتصل الى حوالى ١٩ مليار دولار عام ١٩٩٤ بعد ان كانت [illegible] مليارات دولار عام ١٩٩١ . كما تضمن الاتفاق تشكيل مجموعة عمل مشتركة لبحث المعونات المالية اليابانية لانشاء مؤسسة ابحاث تكنولوجية فى الولايات المتحدة تقدر تكلفتها بنحو ٨,٣ مليار دولار . هذا الاتفاق بطبيعة الحال اعتبره البعض نجاحا كبيرا لبوش بينما رآه البعض الاخر خيبة امل كبيرة قبل الانتخابات الرئاسية . ولتفهم اى الرأين اصوب لابد من مناقشة الصراع الاقتصادى بين الولايات المتحدة واليابان .

الصراع الامريكى / اليابانى

فى إطار عالم اليوم الذى تحسب فيه القوة بالعامل الاقتصادى ، وفى اطار ان الصراع لم يعد ايديولوجيا او عسكريا ، وانما اقتصادى فى الاساس برزت قوى اقتصادية مالية هائلة مثل اليابان والمانيا لتنافس القوى العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سابقا [روسيا حاليا]) . وفى خضم هذا الصراع يبرز بصورة واضحة الصراع الامريكى / اليابانى فهو بين حليفين سياسيا وامنيا ومتنافسين اقتصاديا . حيث يتخذ هذا الصراع سمة الغلبة لليابان .

حتى يمكن القول انه اذا كانت الولايات المتحدة قد انتهت الحرب الباردة سياسيا وعسكريا بزوال الاتحاد السوفيتى ، فقد بدأت فى حرب اقتصادية مع قوى جديدة على رأسها اليابان .

وحول طبيعة هذا الصراع يمكن القول ان العجز فى الميزان التجارى بين اليابان والولايات المتحدة والبالغة ٤١ مليار دولار يمثل ⅔ عجز امريكا التجارى مع دول العالم . وواقع الامر ان مسالة مثل تجارة السيارات تعود المسؤلية فيها على الصناعة الامريكية . وليس مجرد رغبة اليابانيين فى الاقبال على مصنوعات بلادهم . فاليابانيون يشترون ٠,٤ ٪ من السيارات الامريكية الموجودة فى السوق اليابانية بينما يشترى الامريكيون ٣٠ ٪ من السيارات اليابانية الموجودة فى السوق الامريكى .

يصاحب هذا هجمة يابانية استثمارية على الولايات المتحدة فى مجالات متعددة . [illegible] استثمرت اليابان مبالغ طائلة بالدولار فى شكل سندات على الخزانة الامريكية واصبحت البنوك اليابانية تمتلك ربما اكثر من ثلث هذه السندات . وهكذا تلعب اليابان دورا اساسيا فى تمويل العجز فى الميزانية الامريكية وتشارك بطريق غير مباشر فى المحافظة على المعدلات المعقولة للفائدة التى تشجع بدورها الاستثمار فى الولايات المتحدة

ولكن هذا الاعتماد على الاموال اليابانية قد اثار الخوف من احتمال ان تتخلى الاستثمارات اليابانية عن النقد الامريكى . وتتسبب بذلك فى تدهور حاد للدولار، ويدلك على صحة هذا الاعتقاد ـ انخفاض حصة الولايات المتحدة من رؤوس الاموال اليابانية من ٩٠ ٪ عام ١٩٨٥ الى ٤٢ ٪ عام ١٩٨٧ لتعقد لحوالى ٥٣ ٪ عام ١٩٩٠ .

فى مقابل ذلك يرد اليابانيون بأن العجز فى الميزان التجارى الامريكى مع اليابان انخفض من ٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ الى ٤١ مليار دولار عام ١٩٩١ . بينما زادت الصادرات الامريكية لليابان خلال الـ ٥ سنوات الماضية من ٢٦ مليار دولار الى ٥٢ مليار دولار وظلت صادرات اليابان الامريكية على معدلها . وان واردات اليابان من الولايات المتحدة تعادل اجمالى صادرات امريكا لبريطانيا والمانيا وايطاليا .

الاوضاع الداخلية فى الولايات المتحدة :

ولاشك ان هذا الصراع قد اثر سلبا على الولايات المتحدة الامريكية وهو ما دعا الرئيس الامريكى للتصريح « بأن الخطوط الفاصلة بين السياسة الخارجية والداخلية لم تعد كما كانت . واصبح هناك حلبة جديدة اذا ما اردنا توظيف الناس فى الداخل ، فينبغى علينا ان نوسع اقتصادنا ، وان نفتح اسواقا جديدة » .

وهنا نجد ان الاقتصاد الامريكى يعانى ركودا شديدا تمثلت اهم مظاهره فى

١ ـ ظاهرة افلاس البنوك واغلاق المصانع ، وبيع الشركات الى مستثمرين اوروبين واسيويين . وتعد اليابان اكبر مستثمر فى امريكا حيث استثمرت عام ١٩٩١ نحو ٧٠ مليار دولار .

٢ ـ ٣٣,٦ مليون امريكى يعانون من الفقر اى اكثر من ٢٣ ٪ من السكان

٣ ـ بلغت المديونية ٢٦٩ مليار دولار عام ١٩٩١ ويتوقع ان تصل خلال عدة اعوام قليلة الى ٣٦٢ مليار دولار . وفقا لبعض التقديرات .

[illegible] ـ بلغت نسبة البطالة بين الامريكين ٧,١ ٪ خلال شهر ديسمبر ١٩٩١

وبطبيعة الحال انعكس هذا الركود على الاوضاع السياسية الداخلية خاصة مع المرحلة الحرجة التى تمر بها الولايات المتحدة خلال الانتخابات الرئاسية .

ـ وصاحب هذا عدم استقرار اجتماعى تمثل فى ارتفاع معدل الجريمة فى امريكا حيث زادت تبعية ٢٥ ٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٥ وتجاوز عددها ضعف عدد جرائم كندا وفرنسا والمانيا وبريطانيا واليابان مجتمعة فى عام ١٩٨٨

ـ هذا من حدة هذه التأثيرات بطبيعة الحال الجدل المثار حول نجاح الزيارة لمنطقة الباسيفيكى من [illegible] خاصة مع تصريح ميازاوا رئيس وزراء اليابان بتوقعه بان تكون اسيا القوة الاقتصادية الأولى العالم . وتاكيده على ان الناتج الاجمالى لمجموعة دول رابطة Asean واليابان سيتجاوز الناتج الاجمالى للولايات المتحدة وكندا والمكسيك . فى بداية القرن القادم . وبالتالى اهتزت فكرة الرفاهية التى يعتنقها المواطن الامريكى

النتائج :

واقع الامر ان الصراع الامريكى / اليابانى من ناحية . والاوضاع الداخلية فى الولايات المتحدة الامريكية من ناحية اخرى خلقا العديد من النتائج التى يمكن من خلالها تقييم رحلة الرئيس بوش لمنطقة الباسيفيكى وهى كمايلى : ـ

١ ـ يبدو ان اليابان سوف يكون لها دور سياسى فى الشؤون الدولية يتناسب مع حجم دورها الاقتصادى الدولى وليس بشروط الولايات المتحدة . اى انها تعمل على الخروج من اطار الوقاية الامريكية . ولذلك عندما اراد بيكر ان يضغط على اليابان بوصف سياستها بانها سياسة « دفتر شيكات » وجد من يرد عليه من اليابانيين بانها سياسة امريكية تم استخدامها بكثافة اثناء ازمة الخليج .

٢ ـ يبدو التناقض واضحا بين انشاء تكتل تجارى تقوده اليابان فى اسيا وهى رغبة يابانية ، وبين نظام

امنى وسياسى مدن فى القارة محوره تجارى بحرى بقيادة الولايات المتحدة الامريكية . وهى رغبة امريكية تجد تجاوبا مع بعض القوى الصناعية المؤثرة فى جنوب شرق اسيا

٣ ـ هناك اتجاهات يابانية للتوسع بالاستثمار فى اسيا وافريقيا وهذا يستلزم طاقة تلبية لمتطلبات التنمية فى صناعتها الاستراتيجية ولهذا تحاول الاعتماد على المفاعلات النووية بدلا من البترول (الذى يخضع لنفوذ امريكى تنامى خاصة بعد ازمة الخليج) حيث اعلن ميازاوا عن الاتجاه لبناء ٤٠ مفاعل نووى حتى عام ٢٠١٠ بمعدل مفاعلين كل عام . وانتاج صواريخ عملاقة H3, H2 لتكون اسطولا قوميا للمركبات الفضائية لنقل الاقمار اليابانية بدلا من الاعتماد على امريكا واوروبا .

٤ ـ ان الولايات المتحدة وان كانت قد انتهت الحرب الباردة سياسيا وعسكريا فقد بدأتها اقتصاديا ، ويبدو ان مهزومى الحرب العالمية الثانية هم الفائزون الوحيدون من هذه الحرب بعد مرور اكثر من ٤٥ عام على نهايتها .

الخلاصة :

يجب علينا ان نعى الدرس جيداً . فالصراعات السياسية لن تكون الا ترجمة للقوة الاقتصادية ومحاولات الحصول على النفوذ الاقتصادى وان الاقتصاد هو الرقم الحاكم فى معادلة اليوم فى ذلك النظام الدولى الاخذ فى الشكل . وان هناك قوى عملاقة اقتصاديا قد تتخطى قوى عظمى سياسيا وعسكريا فلابد من اللعب بكل الكروت المتاحة على المائدة . □

الاطـــار الأمـــنى الأوروبـى الجديـــد

صفاء موسى

تتبعا لمحاولة تعريف الاطار الامنى [illegible] القارة الاوروبية ، اسفرت اجتماعات القمة الاخيرة لمنظمة حلف شمال الاطلنطى (روما ، ٧ - ٨ نوفمبر ١٩٩١) والمجموعة الاوروبية (ماستريخت ٩ - ١١ ديسمبر ١٩٩١) ، للاتفاق على الوحدة الاوروبية ، عن تحديد معالم الاطار الامنى [illegible] اوروبا ، وهو اطار يمكن تعريفه بانه يرتكز على استمرارية رابطة التعاون بين الاجهزة العسكرية والامنية لدول المجموعة الاوروبية وحلف شمال الاطلنطى من خلال منظور تكميلى للنهوض بدور هذه المؤسسات وتعميق امكاناتها لتتفق ومتطلبات النظام الدولى الجديد والمتغيرات الناتجة عن تفكك حلف وارسو والتغير السياسى فى شرق اوروبا بصفة عامة .

فكان الهدف [illegible]ساسى من مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الاطلنطى (الناتو) - وهو اول قمة بعد تفكك التجمع العسكرى لدول شرق اوروبا تعريف محددات الابعاد الامنية والسياسية لدول حلف شمال الاطلنطى [illegible] ضوء ظهور مفهوم امن اوروبى جديد يقوم اساسا على بحث سبل تاسيس التعاون بين الشرق والغرب فى المجالات المتعلقة بالامن ، ومن ناحية اخرى ايجاد نوع من التوافق بين رؤيتى الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية حول الدور المستقبلى للناتو ، وامكانية افساح المجال لدور دفاعى عسكرى اكثر استقلالية للمجموعة الاوروبية

ويمكن القول بان اهم ركائز الاستراتيجية الجديدة للناتو تتمثل فى البعد السياسى الخاص بالتعاون مع دول شرق اوروبا والاتجاه الى ايجاد سبل تحقيق هذا البعد عمليا من خلال اتصالات رسمية وعقد اجتماعات دورية لوزراء خارجية الناتو ونظرائهم من دول البلطيق واعضاء حلف وارسو السابق وكذلك اجتماعات دورية اخرى على مستوى السفراء لتبادل الآراء والمعلومات والخبرات حول السياسات الامنية وتكثيف الاتصالات فى المجال العسكرى من اجل بناء الثقة واستقرار الاوضاع .

هذا ، وتنفى الاستراتيجية الجديدة ما يسمى بالتهديد التقليدى لحلف الاطلنطى او الهجوم الكاسح والمفاجىء من قبل حلف وارسو السابق وبالتالى فهناك تشجيع على الاستمرار فى الاقلال من اعتماد الناتو التقليدى على الاسلحة النووية . وجدير بالملاحظة فى هذا الشان تاكيد مؤتمر القمة على اهمية الدور الرادع للقوى القوى العسكرية التقليدية والنووية كضمان للحفاظ على الامن فى اوروبا والتاكيد على الصفة الدفاعية للحلف فى الاطار الاستراتيجى الجديد والذى ترتكز سياساته الامنية على الحوار والتعاون والدفاع الجماعى الفعال ،

هذا بالاضافة الى الالتزام باتفاقيات خفض الاسلحة النووية والتنسيق فى مجال الاسلحة التقليدية ومنع انتشار بعض التقنية المدمرة فى مجال التسلح بهدف بناء الثقة فى اوروبا ومحاولة تطبيق ذلك على المستوى الدولى .

وتعمل الاستراتيجية الجديدة على تطبيق مفهوم اكثر شمولا للامن عن طريق انشاء روابط مؤسسية للتشاور والتعاون مع الشرق لبحث المسائل السياسية والامنية ولكن فى اطار تنفيذ اهداف مؤتمر الامن والتعاون فى اوروبا واحترام المهام الاساسية للحلف ، ويشمل التشاور السياسى موضوعات ذات ابعاد امنية وعسكرية مثل التخطيط الدفاعى والمفهوم الديمقراطى المتحكم فى العلاقة بين المؤسسات المدنية والعسكرية وتحويل الانتاج الحربى الى انتاج يخدم الاهداف المدنية ومشاركة متزايدة فى البرامج العلمية والمتعلقة بالبيئة .

وقد تحقق انشاء روابط مؤسسية للتشاور والتعاون فى اول اجتماع يعقده وزراء خارجية الناتو ونظراؤهم من حلف وارسو السابق ، بالاضافة الى جمهوريات البلطيق ، فى بروكسل فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ ، حيث اعلن عن تاسيس مجلس تعاون شمال الاطلنطى North - A[illegible] Cooperation Council لمناقشة وتبادل الخبرات حول الموضوعات المتعلقة بالامن والدفاع مثل اسس التخطيط والحد من التسلح والعلاقات التنسيقية بين المؤسسات العسكرية والمدنية وتنظيم عملية تحويل الصناعات العسكرية واستخدامها لاهداف مدنية .

وعلى [illegible] يمكن استخلاص اهتمام اكبر بالبعد الداخلى لمفهوم الامن فى الدول المجاورة بعد الفراغ الامنى الذى احدثه تفكك حلف وارسو . فتمكن تهديدات الامن فى عملية التحول السياسى ذاتها ، وما تنطوى عليه من توقعات صراع قوى وتحديد دور المؤسسات السياسية ومعالم الكيانات الاقتصادية وامكاناتها الفعلية فى هذه المرحلة الانتقالية ومحاولة استيعاب النزعات العرقية فى نظم ديمقراطية تمنح ضمانات دستورية كفيلة بحماية حقوق الاقليات .

وبذلك تحتوى عملية التحول السياسى على مؤشرات تؤدى الى اعتبار التعاون مع دول شرق اوروبا وتقديم المساعدات الاقتصادية [illegible]لازمة لها هدفا استراتيجيا لغرب اوروبا والناتو املا فى التخفيف من توتر الاوضاع والاقلال من النتائج السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى فى هذه المنطقة . وفى هذا الصدد ، ينتظر فى المقابل التزام واضح من جانب الدول المستقلة حديثا ، بالاتفاقيات الدولية المبرمة حول الاسلحة النووية والحد من التسلح بصفة عامة وعدم اثارة نزاعات داخلية او على الحدود . فتحرص الجمهوريات الحديثة على عدم اثارة المشاكل الداخلية فى تلك المرحلة الانتقالية بعد اعلان الاستقلال حتى يتم الاعتراف بها دوليا .

وعلى الرغم من اعراب الغرب عن اهتمامه بالبعد الداخلى للاوضاع الامنية فى شرق اوروبا ، امتنع الناتو عن منح اية ضمانات امنية للدول حديثة الاستقلال على اعتبار ان ذلك قد يجر الى الاوضاع الداخلية ويزيد من تدهورها .

هذا الى جانب عدم اتضاح متغيرات ميزان القوى [illegible] اوروبا فى الفترة الحالية مع تقدم بعض الاعضاء السابقين فى حلف وارسو مثل المجر وتشيكوسلوفاكيا للانضمام الى الناتو .

كما ارسل يلتسين ، رئيس جمهورية روسيا ، خطابا اثناء اجتماع وزراء خارجية حلف شمال الاطلنطى ، فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ ، حول دراسة امكانية عضوية جمهوريته فى الناتو فى المستقبل .

وقد قام منفريد فورنر ، سكرتير عام الناتو ، بتفسير طلب يلتسين - فى مؤتمر صحفى - على انه يمكن اعتباره هدف سياسى بعيد المدى وان الحلف يعمل فى الفترة الحالية على تطوير علاقات تعاونه مع الدول الشرقية حديثة الاستقلال .

ومن هنا ياتى تاكيد استراتيجية الناتو الجديدة على ايجابية دور مؤتمر الامن والتعاون فى اوروبا لضمان توحيد روابط التعاون والتشاور بين الدول الاوروبية وحلف الاطلنطى عن طريق دراسة وايجاد الترتيبات اللازمة ومتطلبات الامن والاستقرار وبصفة خاصة من خلال ادارة الازمات وتوجيه الاهتمام نحو البعد الوقائى للامن باجراء دراسات حول مواضع ومصادر الخلافات فى اوروبا وحول متغيرات التحول السياسى فى شرق القارة . فما يؤدى اليه عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى اثناء عملية انتقال السلطات قد لا يهدد بصفة مباشرة امن دول حلف الاطلنطى ووحدة اراضيها ولكنها متغيرات بامكانها التاثير سلبا على الاستقرار الاوروبى وقد تتفاقم الى نزاعات مسلحة فى بعض المناطق ، كما هى الحال فى يوغوسلافيا ، فى وقت تسعى فيه دول المجموعة الاوروبية الى تحقيق وحدة تقتضى توجيه ثرواتها وسياساتها نحو اهداف تخرج الى حيز الواقع اتفاقات الوحدة الاوروبية .

اما من ناحية دول المجموعة الاوروبية ومحاولاتها تحديد الاطار الامنى الجديد ، الذى سيحكم علاقات التعاون بينها امنيا وعسكريا ، فيمكن القول ان نتائج اجتماعات القمة حول الوحدة الاوروبية جاءت متفقة والاطار الذى توصلت اليه قمة الناتو فى هذا الشان . فقد تحددت معالم الوحدة الاوروبية واسسها فى مجال الدفاع فى مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الاطلنطى ، فى نوفمبر ١٩٩١ ، حيث تم الاتفاق على استمرارية التنسيق من خلال الناتو فى اوروبا مع التركيز على وسائل التعاون السياسى القائمة على الحوار واقامة اتصالات مكثفة مع الشرق .

كما اكدت قمة الناتو على رابطة التعاون بين الاجهزة

الاوروبية الامنية والعسكرية وبين حلف شمال الاطلنطى . وتنبع هذه الرابطة بس فقط من وجود مصادر تهديدات امنية فى شرق اوروبا - وان اختلفت المتغيرات مع تطورات التحول السياسى - ولكن ايضا ترتكز على وجود ترسانات نووية وقوات تقليدية تمتلكها جمهوريات ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى ولا يمكن لميزان القوى ان يعتدل بالنسبة لدول غرب اوروبا الا بمساهمة القوة المسلحة المتوفرة لدى الولايات المتحدة وحلف الاطلنطى ككل .

وتعكس صيغة التعاون التى توصلت اليها اجتماعات الوحدة الاوروبية توفيقا بين مختلف الاراء داخل المجموعة الاوروبية حيث كانت تعرب فرنسا عن رغبتها فى ضرورة ابراز الهوية الاوروبية مع الابتعاد بقدر الامكان عن تعميق وتوسيع اختصاصات الناتو وتخفيف الاعتماد الاوروبى على الولايات المتحدة فى هذا الصدد . بينما تتمسك دول مثل بريطانيا وهولندا بعدم اضعاف دور حلف الاطلنطى . كما تقدمت فرنسا بالاشتراك مع المانيا باقتراح بناء جيش اوروبى . الا انه من الناحية العملية انتهت اتفاقية الوحدة الى صيغة تعاون اكثر شمولا وتقبلا للدول اعضاء المجموعة .

ففضلت المجموعة الاوروبية ان يتم تطوير التعاون فى مجال الدفاع بصفة تدريجية على ان تتم مراجعة الصيغة الحالية فى عام ١٩٩٦ ، وهو ما يمكن بالحل الوسط الذى يتسم ببعض المرونة لتمكين الاطراف من وضع اتفاقية الوحدة التاريخية فى هذه المرحلة الانتقالية وتناول التعاون العسكرى الاوروبى من منظور بعيد المدى قد يتيح الفرصة لدور اوروبى اكثر فى المستقبل وبصفة تدريجية . كما انه حل توفيقى بين الولايات المتحدة التى تؤيد التنسيق الاوروبى داخل اطار الوحدة كجزء تكميلى لتنسيق اكثر شمولا فى حلف الاطلنطى .

فمن وجهة نظر الحلف يعد الاتجاه الى دور اوروبى اكثر قوة وتنسيقا عاملا مساعدا للتضامن الاوروبى الاطلنطى . وتحرص دول المجموعة الاوروبية فى اطارها الامنى الجديد على تطوير دور مؤسساتها الدفاعية من اجل تنسيق سياساتها الامنية وتحقيق الهوية الاوروبية ولكن دون الخروج عن اطار اهداف ومبادىء الناتو. وتاتى هذه النتائج لتنفى ما كان يتوقعه البعض بما تحدثت عنه بعض وسائل الاعلام من اضعاف دور الناتو فى اطار الوحدة الاوروبية ومع انتهاء الحرب الباردة □.

تقرير

يوغوسلافيا ومشكلات ما بعد الاعتراف الاوروبى

السيد عوض عثمان

اخفقت تحذيرات الامم المتحدة ، يعضدها هيئة الرئاسة اليوغوسلافية واطراف اخرى ، من مغبة خطوة الاعتراف بكرواتيا وسلوفينيا ، بما تعنيه من اطلاق العنان لدعاوى الانفصال داخل الجمهوريات اليوغوسلافية وامتدادها الى مناطق اخرى من القارة الاوروبية ، فى لجم مراس المساعى الالمانية المستمرة فى الدفع صوب هذه الخطوة . ويعد هذا الاعتراف ، والذى تجسد عمليا فى منتصف يناير الماضى ، بمثابة تغطية للفشل الاوروبى فى التوصل الى حل للازمة فى يوغوسلافيا ، رغم تصويره بانه السبيل الوحيد لانهاء الحرب الاهلية . من ناحية اخرى ، فان الدلالة الحقيقية لجوهر هذا الاعتراف تقطيع اوصال الدولة الفيديرالية اليوغوسلافية الموحدة وانهاء وجودها عمليا ، ونقل الصراع اليوغوسلافى الى مرحلة جديدة ، تنفتح معها احتمالات متزايدة لتدخلات مباشرة من جانب القوى الخارجية ، على الرغم من اتاحة من مجال اوسع للتحرك الدولى المنسق لحل النزاع ، خاصة من جانب الامم المتحدة .

وتجابه « يوغوسلافيا » بعد هذا الاعتراف - بما احدث من تغيير فى طبيعة ازمتها وقصوره فى الاسهام فى حلها - عدة مشكلات فعلية ، برزت تفاعلاتها وابعادها ، فى سياق الطور الجديد الذى بلغته تداعيات ومسار الازمة فيها . ويمكن تبيان طبيعة هذه المشكلات الراهنة والمحتملة ، من خلال الاحاطة بالجوانب والابعاد الرئيسية التالية :

اولا : الاعتراف وتسريع الاتجاهات الاستقلالية :

اصاب الاعتراف الاوروبى بكرواتيا وسلوفينيا عصب الطموحات والنزعات القومية نحو الاستقلال وحق تقرير المصير ، وعمل على تسريع وتيرتها . وفى محاولة استباقية لتوالى اعلان الجمهوريات المستقلة الجديدة عن الفيديرالية اليوغوسلافية ، وضعت الجماعة الاوروبية شروطا لاعترافها بهذه الدول الجديدة ، فى مقدمتها احترام هذه الدول والتزامها رفض تعديل الحدود القائمة فعلا ، إلا بالطرق السلمية وبالاتفاق المشترك والتحكيم والتفاوض ، والتزامها حقوق الاقليات فيها ، واحترام كافة المواثيق الدولية ، وفى صدارتها ميثاق الامم المتحدة واعلان هلسنكى وباريس ، خصوصا البنود المتعلقة بدولة القانون والديمقراطية . وجاءت هذه الشروط توافقا مع موقف الجماعة الاوروبية الداعم لكون الحدود الادارية بين الجمهوريات اليوغوسلافية هى نفس حدودها الدولية عند الاستقلال ، ما لم يتم الاتفاق المشترك على خلاف ذلك . من ناحية اخرى ، توصلت

اليونان الى اقناع شركائها داخل الجماعة الاوروبية باضافة فقرة الى وثيقة المبادىء الخاصة بالجمهوريات اليوغوسلافية تحميها من مطالب اقليمية من جانب [redacted]ية مقدونيا الواقعة على حدودها . وبالفعل اصدرت جمهورية مقدونيا دستورا وضمانات سياسية تؤكد عدم وجود مطالب اقليمية لديها ضد دولة مجاورة عضو فى المجموعة الاوروبية ، أى اليونان ، وأن تتحفظ عن القيام بالدعاية لاغراض اقليمية . وبالتوافق والتوفيق مع هذه الشروط اعلنت جمهوريات مقدونيا والبوسنة ـ الهرسك ، والجبل الاسود ، اضافة الى اقليم كوسوفو استقلالهما ، ونشطت حركة مقدونيا والبوسنة ـ الهرسك لطلب الاعتراف الدولى باستقلالهما . وبهذا الخصوص ، اتسمت السياسة الاوروبية بازدواجية المعايير ؛ ففى حين كان الاسراع بالموافقة على استقلال كرواتيا وسلوفينيا ، اتسم الموقف تجاه مقدونيا والبوسنة ـ الهرسك بالتريث والتسويف ، لاعتبارات ومعادلات سياسية ومصلحية . من ناحية اخرى ، فرضت هذه الاعتبارات والمعادلات تبنى الجماعة الاوروبية « صيغة وسطا » تمثلت فى عدم سحب اعترافها بما تبقى حتى الآن من الاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى .

وعلى صعيد العلاقات والحدود بين الجمهورية اليوغوسلافية ، فرض الاعتراف الاوروبى عدة مشكلات ، يمكن بلورتها فى المشكلات التالية :

(ا) كرواتيا .. والاستقلال المنقوص :

دأبت كرواتيا عبر تداعيات الازمة اليوغوسلافية على المضى نحو الانفصال عن الاتحاد اليوغوسلافى ، وجاء الاعتراف الاوروبى تتويجا لهذا المسعى . بيد ان اوضاع القومية الصربية داخلها ـ والتى يبلغ تعدادها ٦٠٠ الف نسمة ـ ومعارضتها استقلال كرواتيا وانفصالها ، شكل عقبة فى تجسيد كرواتيا للاستقلالها عمليا . وفرضت تطورات الحرب الاهلية بين جمهوريتى الصرب وكرواتيا واقعا تمثل فى فرض الاقلية الصربية ـ بدعم من صربيا الام والجيش الاتحادى ـ سيطرتها على ثلث مساحة كرواتيا . وبدورها طالبت جمهورية الصرب باعادة ترسيم حدود كرواتيا بحيث لا تضم سوى الاراضى التى تقع تحت سيطرة قواتها عقب قبول الاطراف المتقاتلة لنداء سيروس فانس ، مبعوث الامين العام للامم المتحدة ، بوقف اطلاق النار فى ٢ يناير الماضى . ويعنى ذلك الاصرار على الاحتفاظ بهذا الثلث من اراضى كرواتيا . ولم يرض منح كرواتيا ، فى [redacted] ديسمبر ١٩٩١ ، الاقلية الصربية فيها حكما ذاتيا واسعا ـ ثقافيا وسياسيا وقضائيا ـ استجابة بضغط اوروبى لحماية الاقليات كشرط للاعتراف بها ، بل أصرت هذه الاقلية على موقفها السابق من اعلان استقلالها ـ من جانب واحد ـ وانضمامها الى ما قد يتبقى من الاتحاد اليوغوسلافى . والقت هذه الوضعية بظلالها الكثيفة حيال الجهود

الدولية لوقف الحرب الاهلية اليوغوسلافية ، حيث برزت عقبات تتعلق بنطاق وطبيعة عمل القوات الدولية لحفظ السلام . فقد طالبت كرواتيا بنشرها فى خطوط التماس على الحدود بين الصرب وبينها ، بينما طالبت الصرب والاقلية الصربية نشرها فى المناطق الساخنة بل ومن مناطق النزاع فى كرواتيا وان تحل محل الجيش الاتحادى فى حماية السكان الصرب من « الابادة » على يد القوات الكرواتية . بيد ان العقبة الرئيسية التى عرقلت وصول القوات الدولية تمثلت فى رفض الاقلية الصربية للمرابطة القوات داخل الاراضى التى سيطرت عليها ، ورفضها نزع سلاحها الا اذا قامت القوات الكرواتية بخطوة مماثلة . وفرضت هذه العقبة « تبدلات » فى التعامل الصربى ، حيث ابدت جمهورية الصرب واعلنت موافقتها ، بعد موافقة كرواتيا ـ على خطة الأمم المتحدة للسلام فى يوغوسلافيا ، ومن ثم مارست ، ومعها الرئاسة اليوغوسلافية ، ضغوطا على صرب اقليم كراينيا ـ والذى يشكل المجموعة الاكبر من الاقلية الصربية ـ فى كرواتيا للقبول بالخطة . وهدد رئيس جمهورية الصرب السلطات المتشددة فى اقليم كراينيا ، وطالب سكان الاقليم بسحب ثقتهم من حكومة الاقليم ورئيسها بابتيش . ويرجع التشدد فى رفض انتشار القوات الدولية داخل المناطق التى تسيطر عليها الاقلية الصربية ونزع سلاح متطوعى الميليشيا المحلية ، نتيجة المخاوف من الاصرار الكرواتى على عدم التنازل عن أى جزء من جمهورية كرواتيا ، اضافة للتوجس من ان السلطات الكرواتية قد تسعى من خلال انتشار القوات الدولية الى تحقيق انسحاب الجيش الاتحادى ثم تطلب بعد ذلك انسحاب القوات الدولية لتسيطر هى على مناطق الاقلية الصربية فى اراضيها قبل ان يتم التوصل لاتفاق سلام شامل . وازاء ذلك قررت كراينيا اجراء استفتاء فى ٧ مارس ١٩٩٢ للموافقة على السماح لقوات الامم المتحدة بالانتشار فى اراضى الاقليم ، وبذلك يتم تجاوز عقبة نطاق انتشار هذه القوات . على الجانب الآخر ، تتزايد مخاوف كرواتيا من ان عدم تطبيق وسريان قوانين جمهوريتها داخل « الجيب » الصربى ، يتيح للاقلية القومية الصربية تصريف شئونها الادارية الداخلية ، أى اقامة ادارة انتقالية ، باشراف الامم المتحدة ، الامر الذى يمكن ان يكون مقدمة لترسيخ الانفصال النهائى لهذه المناطق والتى تشكل نحو ثلث مساحة كرواتيا .

وطبقا لقرار مجلس الامن الدولى رقم ٧٤٣ ، تقوم « قوة الحماية التابعة للامم المتحدة » بضمان واحترام وقف اطلاق النار فى [redacted] يناير ١٩٩٢ ، وامن وسلامة الاقلية الصربية فى اراضى كرواتيا لمدة عام على الاقل وحتى يتم التوصل الى تسوية سياسية كاملة بين كافة اطراف النزاع ، وان يتولى الصرب والكروات معا مهمات الامن فى مناطق التمرد فى شكل يتناسب مع التكوين

القومى للسكان فيها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

(ب) الاعتراف .. وتزايد نذر الحرب الاهلية فى البوسنة ـ الهرسك :

فى سياق تزايد نزعة اقامة « دولة الصرب الكبرى » ، طالبت الاقلية الصربية فى جمهورية البوسنة ، يناير ١٩٩٢ باستقلالها واقامة جمهورية خاصة بها ، وطالبت بالانضمام الى ما تبقى من الاتحاد اليوغوسلافى . كما شرعت فى تشكيل ميليشيا جيدة التسليح ، فى مواجهة مسعى البوسنة ـ الهرسك الى الحصول على الاعتراف الدولى بها كدولة مستقلة . وتعهدت السلطات فى البوسنة بعدم السماح للاقلية الصربية فيها بالاستقلال ، واعلنت عن عزمها اجراء استفتاء حول مصير وسيادة الجمهورية ، يشارك جميع المواطنين فيها بالادلاء بارائهم ، استجابة للشرط الاساسى الذى وضعته الجماعة الاوروبية للاعتراف الدولى بالكيان المستقل لهذه الجمهورية . واعلنت الاقلية الصربية معارضتها لمثل هذا الاستفتاء ، واعتبرته « اعلان حرب » واكدت عدم التزامها بما سوف تتمخض [redacted] . وفى محاولة لتجاوز هذا التباين اتفقت الفعاليات والزعامات السياسية للمسلمين والكروات والصرب فى مؤتمر لشبونة ـ فبراير ١٩٩٢ ـ والذى رعته الحكومة البرتغالية على بقاء البوسنة ـ الهرسك ضمن حدودها الحالية ، وأن يتم فيها تشكيل ثلاث دول قومية اتحادية (اسلامية ـ كرواتية ـ صربية) تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتى ، مع التشديد على استمرار المفاوضات بينها لايجاد حل نهائى للمشكلة ، والذى ما يزال بعيد المنال ، خاصة مع إصرار المسلمين والكروات على اجراء الاستفتاء العام على استقلال الجمهورية ، وسط تزايد اصرار الصرب على عدم المشاركة فيه مادام لا يضمن ارتباطا للبوسنة ـ الهرسك مع جمهوريتى الصرب والجبل الاسود فى اتحاد يوغوسلافى جديد ، فتتصاعد احتمالات تفجر حرب اهلية داخل البوسنة ـ مع تجدد تهديد القومية الصربية تنفيذ انفصالها عن الجمهورية فى حالة اجراء الاستفتاء ، خاصة مع رفض الجيش الاتحادى ـ والذى تنتمى غالبية قياداته العليا للقومية الصربية ـ الانسحاب من البوسنة ـ الهرسك بعد اجراء الاستفتاء على الاستقلال . وبطبيعة الحال ، ستشكل الحرب الاهلية فى البوسنة ـ الهرسك كارثة إنسانية محدقة تفوق بكثير [redacted] التى شهدتها كرواتيا ، نظرا إلى تعايش القوميات فى المناطق والقرى والبلدان نفسها وعمق تداخلها الاجتماعى ، مما سيجعلها حربا شاملة من دون جبهات واضحة . وبرزت هذه المخاوف فى دعوة كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا لمد نشاط القوة الدولية الى حدود البوسنة ـ الهرسك مع كرواتيا ، وهو ما إستجابت اليه بالفعل الأمم المتحدة .

ثانيا : المسالة المقدونية .. ومخاوف دول الجوار الجغرافى :

أيد شعب جمهورية مقدونيا إعلان إستقلالة فى إستفتاء عام جرى فى سبتمبر ١٩٩١ ، وصادق برلمانها على نزوع الاغلبية الساحقة نحو الاستقلال . ولم تعلن جمهورية مقدونيا عند رغبتها فى الانفصال التام عن الكيان اليوغوسلافى ، لاسباب خارجية محضة ، واكتفت حينئذ ، بانها جمهورية مستقلة ذات سيادة داخل إطار المقدونية ، والتى تمثل نزوع شعب عريق الى بلورة شخصيته ولملمة اجزائه فى كيان وطنى مستقل .

فهى مقسمة بين ثلاث دول من دول البلقان وفق النسب التالية : ٥١٪ لليونان و٣٩٪ ليوغوسلافيا و١٠٪ لبلغاريا .

وسبق بيان أن اليونان قد طالبت بأن ينص الدستور الجديد لجمهورية مقدونيا بوضوح على أن الدولة الجديدة لاتربطها صلة بمقدونيا التاريخية وأن الشعب الحالى هو شعب سلافى لايمت بأى صلة الى الشعب المقدونى القديم الذى كان يونانى الهوية . وعكست تصريحات زعماء مقدونيا ، وخاصة رئيسها كيروغليغوروف أن « دولة » مقدونيا لن تطالب بتغيير الحدود مع اليونان وبلغاريا ، اى عدم مطالبتها بإعادة ما تحتلانه من اراضى مقدونية ، وسعيها الى إقامة أحسن العلاقات مع جارتيها إذا إعترفت بإستقلالها . غير أن اليونان ، على الاقل ، تعتبر هذه التصريحات ليست سوى تكتيك مرحلى يستهدف تثبيت دعائم الدولة المستقلة الجديدة وإنتزاع الاعتراف الدولى بها قبل أن تنتقل إلى الخطوة التالية لها وهى بالضرورة ستكون العمل على إستعادة الوحدة الترابية والقومية الكاملة للأمة المقدونية وإستعادة اراضيها فى شمال اليونان وجنوب غرب بلغاريا . يفاقم من هذه المخاوف تنامى مزاج عام فى مقدونيا مؤيدا لهذه التوجهات ، إضافة الى دور الاحزاب وهى فى اكثريتها احزاب قومية متطرفة . ونتيجة هذه المخاوف ، إنهارت اول محاولة للحوار بين اليونان وجمهورية مقدونيا نتيجة إصرار اليونان على أن تغير جارتها الشمالية الوليدة إسمها الى « سكوبيا » ـ نظرا لما ينطوى عليه الاسم المقدونى من نوازع توسعية وجغرافية وقومية تهدد وحدة اليونان ـ قبل أن تحصل على إعتراف قانونى وسياسى منها ، الامر الذى رفضته جمهورية مقدونيا لكونه لايندرج ضمن شروط إعتراف الجماعة الاوروبية بها .

ومن ناحيتها ، أعلنت بلغاريا تاييدها بقيام مقدونيا حرة مستقلة لاتشكل اراضيها مطامع لاية دولة محاذية ، واعلنت إعترافها بمقدونيا مما هدد التحالف القائم بينها واليونان وجمهورية الصرب ، وتبعتها فى الاعتراف بجمهورية مقدونيا ، تركيا ـ والتى إعترفت ايضا بكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة ـ الهرسك ـ مما ادى الى توتر اخر فى

العلاقات اليونانية ـ التركية ، رغم التفسير الرسمى التركى بان إعترافها يخدم قضية الامن والاستقرار فى البلقان وليس موجها ضد طرف من الاطراف فى المنطقة . وحقيقة الأمر أن تركيا ترغب ـ وكذلك حال البانيا ـ فى جنى مكاسب استراتيجية من غروب يوغوسلافيا ، حيث تود تركيا رؤية حليفتها جمهورية البوسنة ـ الهرسك مستقلة لتكون نموذجا وسابقة لقيام كيانات إسلامية ـ تركية فى البلقان . وإنعكاس تفكك يوغوسلافيا على اليونان وبلغاريا وخشيتها من قيام دولة مقدونية ستنبرى فورا للمطالبة بإستعادة اراضيها . ويخشيان أيضا قيام كيانات سياسية للاقليات الاسلامية من الدولة المتلاشية الأمر الذى سيؤثر حتما على وضع الاقليتين المسلمتين فى اراضيهما . إضافة الى إزدياد نفوذ تركيا وإستكمال البانيا وحدتها . تأمل البانيا تحقيق وحدة الأمة الالبانية بعودة اقليم كوسوفو ـ الذى يضم مليونى البانى ـ اليها ، إضافة إلى مجموعات البانية موزعة فى انحاء متفرقة من يوغوسلافيا ، خاصة بعد تحدى افراد الاقلية الالبانية فى غرب مقدونيا ـ قرابة نصف مليون نسمة ـ السلطات المقدونية ، فى ١١ يناير ١٩٩٢ واجروا إستفتاء على إستقلالهم والتوحد مع اقليم كوسوفو توطئة لاقامة اوثق العلاقات مع البانيا ، مما قد يثير حتما غضب جمهورية الصرب .

من ناحية أخرى ، قامت تركيا بتعزيز تحالفاتها مع البانيا ومع الاقليات الاسلامية فى المنطقة بما فيها البوسنة ـ الهرسك وبقية يوغوسلافيا ، واضيفت مقدونيا الى هذا المحور ، ليس على أساس العرق ، بل المصلحة .

من ناحية ثالثة ، صعّب من نطاق حركة اليونان لمعارضة استقلال مقدونيا توتر العلاقات اليونانية ـ الالبانية ، إثر القرار الالبانى بعدم السماح لحزب الاقلية اليونانية فى البانيا ، « أمونيا » ، بالمشاركة فى الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها . كما تؤيد إيطاليا وهولندا الاعتراف بمقدونيا ، فى حين أعلنت رومانيا عدم إعترافها سواء بمقدونيا أو باى من الجمهوريات اليوغوسلافية قبل التفاهم على ذلك مع اليونان ، خاصة وأن رومانيا تضم اقلية صربية ، وتخشى غضبة الصرب عليها .

وبسقوط الاجماع العام على ان يوغوسلافيا الموحدة تمثل صمام أمان ومركز إستقرار اوضاع البلقان ، فإن الخطوة المقدونية ولدّت مخاوف وحركت حسابات خطيرة ، تتفاقم خطورتها من كون أن منطقة البلقان ظلت بسبب عدم إيجاد معادلة جغرافية وسياسية مقبولة من دولها الست (البانيا ، بلغاريا ، رومانيا ، تركيا ، اليونان ويوغوسلافيا) التى تتشكل منها ، ومرضية ومقنعة لها قبل غيرها من دول العالم تغلى فوق بركان قابل للانفجار فى أى لحظة .

[redacted] : المشكلات ذات الطبيعة الفنية للاعتراف :

يعد إنفراط عقد الفيدرالية اليوغوسلافية حقيقة واقعة لاتقبل الجدل ، مما يطرح مشكلات ذات ابعاد [illegible] تتعلق بكيفية توزيع واقتسام « تركة الرجل المريض » يوغوسلافيا . وتحجب الجهود الرامية لانهاء [illegible] الاهلية والحيلولة دون إمتدادها الى البوسنة ـ الهرسك تفاعلات هذه النوعية من المشكلات ، بيد ان ذلك [illegible] من حقيقة الحديث عن « يوغوسلافيا » ما بعد الاعتراف بالكيانات السياسية الجديدة فيها . وثمة ابعاد ثلاثة [illegible] بهذا الخصوص :

(أ) ما يتعلق بتقسيم الارث الاقتصادى على صعيد الموارد والديون ، و « حصة » كل جمهورية [illegible] مخرجات خبرة الفيديرالية من صعوبة هذه المشكلة نتيجة التفاوت فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية [illegible] الجمهوريات ، ما بين اقلية غنية فى الشمال (كرواتيا وسلوفينيا) واغلبية فقيرة فى الجنوب . كما أن كثيرا من المؤسسات والهيئات الاتحادية تتواجد فى بلغراد ، وهى فى نفس الوقت عاصمة جمهورية الصرب . إضافة الى مقار السفارات والقنصليات والكوادر الدبلوماسية بالخارج .

(ب) ما يتعلق بتقسيم الارث العسكرى المتعلق بافراد وعتاد الجيش الفيديرالى ، خاصة فى ظل هيمنة جمهورية الصرب على المؤسسة العسكرية الاتحادية ، [illegible] قوات الجيش الاتحادى وإنتشارها فى كثير من الجمهوريات اليوغوسلافية .

(جـ) ما يتعلق بكيفية ومستقبل العلاقات بين « الدول » اليوغوسلافية الجديدة ، خاصة الاقتصادية منها ، بالنظر الى التداخل والتشابك الاقتصادى الذى كان قائما ، وطبيعة الاعتماد المتبادل ، سواء بالنسبة للمواد الخام اللازمة فى التقدم الصناعى ، أو التوزيع للمنتجات [redacted] عموم يوغوسلافيا .

وبهذا الصدد ، تبرز وجاهة مقترح البوسنة ـ الهرسك بشان إنشاء مجموعة للدول المستقلة ، على غرار الكومنولث الناشىء عن إنهيار الامبراطورية السوفيتية ، يطلق عليها « إتحاد الدول اليوغوسلافية » ذات السيادة الكاملة ، يتيح تكريس التعاون الوثيق الذى يفرضه الواقع والمصالح الاقتصادية للجمهوريات المستقلة بحدودها الحالية ، ويفتحها أمام حرية إنتقال الافراد والتبادل التجارى ، والتكامل الوظيفى الاقتصادى [illegible] بينها .

وخلاصة القول ، فإن الاعتراف الاوروبى والدولى بما إنفرط من عقد الفيدرالية اليوغوسلافية ، قد طرح [illegible] مشكلات وابعادا جديدة فى طبيعة الازمة ، وساهم فى تعقيدها وليس معالجتها ، وهى مشكلات تتوارى معها [illegible] أمام الرغبة فى التوصل الى إتفاق شامل ونهائى للازمة ، بيد أن المستقبل مايزال محاطا بغيمة رمادية ، وينفتح على كافة الاحتمالات ، وأن الانفجار الشامل رهن بقدرة الاطراف على إيجاد معالجة جذرية لكافة أبعاد الأزمة وجوانبها ، من عدمه . □

مقترحات خفض الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية

(الدلالات والنتائج)

مراد ابراهيم الدسوقى

قدمت إدارة الرئيس الامريكى بوش بمقترحات لاخفض [illegible] رئيسية على الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة ، الأمر الذى يعنى خفض عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية التى تمتلكها من ١٢ الف رأس نووى (وهو العدد الحالى) الى ٤٧٠٠ رأس نووية فقط .

وتتكون القوات الاستراتيجية فى الولايات المتحدة من ثلاثة اجزاء رئيسية ويعمل بالتعاون معها مُجمع الاستطلاع والاستخبارات الاستراتيجية (الاقمار الصناعية) وتشكل البحرية الجزء الأول من هذه القوات حيث لديها ٦٤٠ صاروخا بالستيكيا يطلق من الغواصات (SLBM) موزعة على ٣٤ غواصة نووية . والقيادة الجوية الاستراتيجية تشكل المكون الثانى للقوات الاستراتيجية الامريكية ولديها ١٠٠٠ صاروخ بالستيكى عابر للقارات ، و٣٠٥ طائرات قاذفة إستراتيجية و٥٩٠ طائرة إستطلاع إستراتيجى و٦٥١ طائرة إعادة تزويد بالوقود جوا . والمكون الثالث لهذه القوات عبارة عن الفاعلات الاستراتيجية (قيادة القوات الجوية الامريكية) . اما مجمع الاستطلاع والاستخبارات الاستراتيجى فيتكون من نظام الانذار المبكر (٥ اقمار صناعية ضمن برنامج دعم القدرات الدفاعية) تحلق على ارتفاع ٢٢٢٥٠ ميل) ونظام الاستطلاع [illegible] وهو عبارة عن عدد من الاقمار الصناعية (يحتمل ٢ اقمار) التى تحلق على إرتفاع ١٦٠ ـ ١٠٠ ميل ، ونظام مسح المحيطات (٤ اقمار صناعية للكشف عن السفن بالاشعة تحت الحمراء) والنظام العالمى لتعيين المحل بالاقمار الصناعية (NAVASTAR) (١١ قمرا صناعيا) ونظام الكشف عن الرادارات بالاقمار الصناعية (٦ اقمار صناعية انواع مختلفة) باخرهم نظام إكتشاف لمتفجرات [illegible] وهو النظام الذى بدا نشره عام ١٩٨٩ ويحتمل الإنتهاء من تنفيذه مع نهاية هذا العام ١٩٩٢ .

وتشمل إدارة الرئيس بوش ـ فى إطار المقترحات السابقة الاشارة اليها ـ الى إجراء خفض فى القوات الاستراتيجية بجميع مكوناتها بالنظر الى تلاشى التهديد السوفيتى . وتشمل مقترحات الخفض الآتى :

ـ إلغاء برنامج شراء الغواصة النووية سى وولف (SSN21)
ـ تقليل الاعداد المطلوب شراؤها من الطائرة القاذفة الاستراتيجية B - 2
ـ إلغاء برنامج الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات صغيرة الحجم (Small ICBM) .
ـ وقف إنتاج الرؤوس الحربية للصواريخ البالستيكية البحرية التى كانت تعرف باسم W - 88 .
ـ وقف انتاج الجديد للصاروخ البالستيكى طراز ام ـ إكس (Peacekeeper) .
ـ وقف شراء الصاروخ الجوال المتقدم (Advance Cruise Missile ACM) .

وتشمل مقترحات الخفض تحويل عدد من الطائرات القاذفة الاستراتيجية ـ لم يحدد هذا العدد بعد ـ للقيام بالواجبات التقليدية بدلا من القيام بمهام الثالوث الاستراتيجى .

وطالبت إدارة الرئيس بوش موافقتها على إجراء خفض على الصواريخ البالستيكية متعددة الرؤوس النووية والتى تطلق من صوامع ارضية على موافقة دول الكومنولث الروسى ، وسوف يكون الموقف الامريكى متوافقا مع الموقف الروسى الجديد ، بحيث إذا خفضت هذه الدول ما تملكه من الصواريخ البالستيكية ، فإن الولايات المتحدة ستخفض ما تملكه بالتالى وسوف يترتب على ذلك ان تخفض اعداد الصاروخ ام ـ اكس ، ويخفض عدد الرؤوس المركبة على الصواريخ مينيتمان ـ ٣ الى رأس واحدة فقط ، ويخفض عدد

الرؤوس الحربية المركبة على الصواريخ الباليستيكية التى تطلق من الغواصات فى اعماق البحار والمحيطات من ٦٠٠٠ رأس حربى الى ٢٣٠٠ رأس حربى فقط (مستوى ما قبل التوقيع على معاهدة (سالت)

ومن ناحية أخرى تعكس طلبات إدارة الرئيس بوش للشئون الدفاعية [illegible] ميزانية العام الجديد إتجاها آخر للخفض، حيث يحتمل أن تكون ميزانية وزارة الدفاع الامريكية فى السنة المالية ١٩٩٣، ٢٦٧,٦ بليون دولار، وهذا يقل بمقدار ٩,٩ بليون دولار عن الميزانية التى اقرها الكونجرس فى عام ١٩٩٢، كما تشمل ميزانية وزارة الدفاع الامريكية [illegible] عام ١٩٩٣ البدء [illegible] خفض آخر [illegible] مجال الانفاق على البرامج العسكرية خلال الفترة بين عامى ٩٢ - ١٩٩٧، والذى يصل فى نهايتها الى ٥٠,٤ بليون دولار.

الخفض فى القوات البحرية:

وتعتبر الخفض الذى إقترحته البحرية هو اكثر مقترحات [illegible] من حيث الحجم حيث سيوفر ١٧,٥ بليون دولار بحلول عام ١٩٩٧ ويتلخص هذا الاقتراح فى وقف تنفيذ برنامج الغواصة سى وولف (SSN21) الهجومية التى تعمل بالطاقة النووية بعد تسليم الغواصة الأولى فى عام ١٩٩٦. ومن المحتمل أن يستخدم جزء من المبلغ الذى سيتم توفيره للانفاق على الابحاث ومحاولات التطوير للنموذج الاحدث لغواصة المستقبل. وبذلك ستظل ميزانية البحرية الامريكية عند مستوى ٨٤,٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٣ وهو نفس المستوى الذى كانت عليه فى عام ١٩٩٢. ومن المحتمل أن يتحول مشروع الغواصة النووية [illegible] وولف (ذئب البحر) الى مشروع ابحاث وتطوير حتى لاتضيع الأموال والمجهودات التى انفقت من اجل تطويره. ونظرا لان التطبيقات التى إستخدمت فيه تعتبر من احدث التطبيقات العلمية والتقنية المعروفة فى العالم. وبالرغم من ذلك فإن هناك مشروعات اخرى تتم لتطوير القدرات الاستراتيجية البحرية الامريكية حيث يتم بناء ١٤ غواصة نووية طراز 688، و٦ غواصات حاملة للصواريخ ترايدنت، علاوة على تطوير غواصة كهربائية ضد الكشف. وهذه المشروعات سيتم الانتهاء من تنفيذها بحلول عام ١٩٩٧. ونظرا لعدم [illegible] عقود اخرى لاحواض بناء السفن فى نيوبورت، فإن المنشآت هناك سوف تركز عملها فى الاتجاهات الاخرى على أن يتم التنسيق لوضع خطط طوارىء للعودة إلى إمكانية الانتاج لصالح البحرية الامريكية فورا فى حالة حدوث اى ظرف طارىء.

وتريد البحرية الامريكية أن تحصل على ٣,٣ بليون دولار لشراء اربع مدمرات حاملة صواريخ، و١,٨ بليون دولار لشراء ٤٨ طائرة اف ١٨ هورنيت، و٥١٣ مليون دولار لشراء ٢٠ طائرة هليكوبتر طراز سى إتش - ٥٣ و٢٤٦ مليون دولار لشراء صائدتى الغام، ولاغراض الابحاث والتطوير تبحث البحرية عن تمويل قدره ١٦٥ مليون دولار، وبالاضافة الى ذلك فإن طلب البحرية ١,٢ بليون دولار لدعم قدرة النقل الاستراتيجى البحرية - سوف ينظر إليه بعين الاعتبار على ضوء الخبرة المستفادة من حرب الخليج.

الخفض [illegible] القوات الجوية:

وسوف تعكس الزيادة على ميزانية القوات الجوية واحدا من اكبر التغييرات التى ستطرأ على التوجهات الاستراتيجية الامريكية، حيث ستصل ميزانية هذه القوات فى عام ١٩٩٣ - ٨٣,٩ بليون دولار بزيادة قدرها ٤ بليون دولار. ولكن تلك الزيادة لن تكون بغرض

شراء معدات جديدة ولكنها سوف تستخدم لتحسين القدرة الاستراتيجية بحيث تنتقل من واجب القيام بمهام القذف [illegible] واجب القيام بمهام القذف بالاسلحة التقليدية.

وبينما ستكتفى القوات الجوية الامريكية بعدد [illegible] بى - ٢ (ستيلث [illegible] مستقبلا، بدلا من ٧٥ قاذفة كان [illegible] الحصول عليها، فإنه سيتم تحويل إعداد اكبر من القاذفات [illegible] واجب القذف بالاسلحة التقليدية، ووقف برنامج إنتاج الصاروخ الجوال المتقدم بحيث ينتج ٦٤٠ صاروخا بدلا من ١٠٠٠ [illegible] المخطط إنتاجها مع التأكيد على إنهاء برنامج الصاروخ [illegible] قصير المدى[١] (SRAM -T)

وفى ميزانية عام ١٩٩٣ تطلب القوات الجوية شراء ٤ طائرات طراز بى - ٢ فى الوقت الذى يحتمل أن تصل فيه إجمالى تكاليف مشروع هذه القاذفة ٤٥ بليون دولار انفق منها بالفعل ٢١ [illegible] دولار، والمحافظة على التفوق الاستراتيجى الامريكى، [illegible] تكنولوجيا إنتاج الطائرات الخفية (Stealth) سوف تستمر [illegible] اساسى فى الميزانيات القادمة مستقبلا.

ونظرا لخطورة وأهمية إمكانيات النقل الجوى الاستراتيجى [illegible] الولايات المتحدة، فإنها لم تتعرض لخفض جوهرى، حيث [illegible] فى ميزانية العام ١٩٩٣ مبلغ ٢,٩ بليون دولار لشراء ثمانى طائرات نقل إستراتيجى طراز سى - ١٧، وحصل مشروع طائرة [illegible] الأرض (STARS) على ٧٠٠ مليون دولار.

موقف القوات الاساسية:

وبالاضافة الى القوات الاستراتيجية الامريكية [illegible] اخرى تمثل القاعدة الاساسية للقوات المسلحة، وتجرى [illegible] لخفضها فى الكونجرس وهى عبارة عن ١٢ فرقة عاملة [illegible] قواعد ثابتة فى الولايات المتحدة، و ٤٥٠ سفينة حربية (من بينها ١٢ حاملة طائرات)، و ١١ جناح قوات جوية للبحرية، و ١٥ [illegible] مقاتلات عامل. وبرغم تلك المحاولات الرامية الى الغاء جزء من هذه القوات (سواء فى الافراد او فى المعدات) فإن وزير الدفاع الامريكى اكد ان، وزارة الدفاع سوف تتمسك بهذه القوات بكل حزم.

وبحلول عام ١٩٩٥ سوف يكون لدى الولايات المتحدة [illegible] الآتية:

- ١٨ فرقة (منها ١٢ فرقة فى الخدمة العاملة)
- ١٢ حاملة طائرات بالاضافة الى حاملة طائرات للتدريب
- ١٢ جناح طائرات تعمل من على ظهر حاملات الطائرات (منهم ١١ جناح فى الخدمة العاملة)
- ٤٥١ سفينة قتال انواع مختلفة
- ٢٦ جناح مقاتلات تكتيكية (منهم ١٥ جناحا فى الخدمة العاملة)
- ١٥٠ قاذفة استراتيجية

اما قوة الاحتياط الامريكى (الاحتياط خط اول)، فإنها [illegible] تنخفض بمقدار ٩٩ الف فرد فى ميزانية عام ١٩٩٣، وهذا [illegible] يزيد بمقدار ثمانية آلاف فرد عن الخطة السابقة وفضلا عن ذلك الخطط الخاصة بالاحتفاظ بقوات قوامها ١٥٠ الف فرد فى اوروبا بحلول عام ١٩٩٥ لم تمس.

الآثار السلبية لمبادرة بوش:

من المنتظر ان تؤثر مبادرة الرئيس الامريكى بوش على [illegible] الصناعية فى الولايات المتحدة تأثيرا سلبيا ولكن العمل خلال [illegible] القادمة سيتركز على مايبدو فى مجالات تطوير التكنولوجيا [illegible] وبناء النماذج الاولية مع اتمام عمليات دمج الانظمة [illegible]

جدول (١) مكونات القوة النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة

القوة الحالية (١ يناير ١٩٩٢)	الحجم المخطط للقوات القاعدة تحت تطبيق معاهدة START	الحجم الجديد للقوات القاعدة اذا وافقت روسيا على ازالة الصواريخ الباليستيكية متعددة الرؤوس والعابرة للقارات
٧٦ قاذفة استراتيجية بى - ابى	٧٥ قاذفة استراتيجية بى-٢	٢٠ قاذفة استراتيجية بى-٢
[illegible] قاذفة استراتيجية بى - ٥٢ اتش	٩٧ قاذفة استراتيجية بى - ابى	٩٧ قاذفة استراتيجية بى - ابى
٤١ قاذفة استراتيجية بى-٥٢ جى[١]	[illegible] قاذفة استراتيجية بى-٥٢ اتش	٩٠ قاذفة استراتيجية بى-٥٢ اتش
٥٠ صاروخ Peacekeeper ٥٠٠ صاروخ مينوتمان-٣ ٤٥٠ صاروخ مينوتمان-٢	٥٠ صاروخ Peacekeeper ٥٠٠ صاروخ مينوتمان-٣[٢]	٥٠٠ صاروخ مينوتمان-٣[٣]
[illegible] غواصة نووية ترايدنت	١٨ غواصة نووية ترايدنت	١٨ غواصة نووية ترايدنت[٤]
١٢ غواصة بوسيدون ١٠ غواصة بوسيدون		

المصدر: U.S. Department of Defence, Jan. 1992

(١) يجرى احالتها الى التقاعد.
(٢) بعد خفض نسبة من الرؤوس الحربية الى رأس واحد بدلا من ٣ رؤوس، فى الوضع السابق.
(٣) جميعها برأس حربية واحدة بدلا من [illegible] رؤوس.
(٤) بعدد اقل من الصواريخ فى كل غواصة.

جدول رقم (٢) تطور انظمة الاسلحة النووية الاستراتيجية فى الولايات المتحدة

الطور / النوع	الوضع خلال السنة المالية [illegible] (خطة الميزانية)	الوضع بعد مبادرة سبتمبر	
أولا: القاذفات			
بى-٢	[illegible] (مخفضة من ١٣٢)		٩٠ تحويل عدد كبير من القاذفات الى القيام بدور القذف بالاسلحة التقليدية[٥]
بى-١ بى	٩٧	ستبقيه من نظام الاستعداد	
بى-٥٢ اتش	٩٥	ستبقيه من نظام الاستعداد	
بى-٥٢ جى	(يجرى احالتها الى التقاعد)	ستبقيه من نظام الاستعداد	
الصاروخ سرام (SRAM)	٧٠٠ (مخفض)	تزال نهائيا	وقف الانتاج عند ٦٤٠ صاروخا
صاروخ جوال متقدم	١٠٠٠ (بعد ١٤٦٠)		تزال كاملة[٦]
ثانيا: الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات			
بيس كيبر	٥٠ فى صوامع ارضية[٧]	ابحاث وتطوير على خط الحياة	تخفيض عدد [illegible] الى رأس واحد[٨]
مينوتمان-٣	تخفيض عدد الرؤوس حربية استثنائية	تزال	
مينوتمان-٢	ازالة القاذفات حتى العام المالى ١٩٩٧[٩]	ستبقيه [illegible] نظام الاستعداد[٦]	تزال (لا يتم شراء اى منها)
صواريخ باليستيكية صغيرة	بحوث وتطوير فقط	ابحاث وتطوير على خط الحياة	[illegible] مع وقف انتاج الرأس الحربية الجديدة طراز W-[illegible]
ثالثا: الغواصات النووية			
ترايدنت	١٨ غواصة نووية		
بوسيدون سى-٣	زيادة معدل التقاعد		
بوسيدون سى-٤	تحويل من الخدمة العاملة		

المصدر: Department of Defence, Jan.1992

(١) مخفضة من ٢٠٠ صاروخ فى الاصل.
(٢) ٥٠ صاروخا فى الترسانة الامريكية حاليا.
(٣) ويتطلب ذلك التقليل فى الاعداد بموجب التصديق على معاهدة START
(٤) اذا وافق الاتحاد السوفيتى على ازالة الصواريخ الباليستيكية متعددة الرؤوس النووية (MIRV) وخفض اعداد القوات يمكن ازالتها كليا.

وتتمتع بميزات جديدة فى الاسلحة والمعدات الموجودة بالفعل للحفاظ على مستوى الكفاءة العامة

كما ان قدرات وامكانيات اسلحة جديدة سوف تتراجع خصوصا بعد اعلان وزير الدفاع الامريكى ريتشارد تشينى « ان الاسلحة الجديدة سيتم انتاجها فى حالة ما اذا كانت هناك حاجة جارفة لاحلال اسلحة جديدة مكان الموجود فقط ، وهذه الحاجة سوف تتحدد بناء على التهديد فقط(٣)

وهذا يثير امامنا فى واقع الامر تساؤلا مغزاه : اذا كان التهديد السوفيتى قد زال ، فمن هو العدو الذى تسعى الولايات المتحدة لمواجهته ؟ وماهو التهديد الذى تخشى منه الولايات المتحدة فى المستقبل ؟ . ان الرئيس بوش يتحدث عن هجمات محدودة بالصواريخ النووية(٤) لان الكثيرين فى العديد من الدول تمكنوا من الحصول على اسلحة نووية » . ولكن ذلك التهديد يصعب اعتباره تبريرا كافيا لان تحتفظ الولايات المتحدة بترسانتها حتى لو تم تخفيضها بمقدار ٣٠ ٪ حتى عام ١٩٩٧ . ومن المحتمل ان يكون الدافع الاكثر اهمية وراء ذلك هو مايقوله الرئيس بوش نفسه من « ان الولايات المتحدة الامريكية قد اصبحت زعيمة للغرب الذى اصبح زعيما للعالم » .

الدلالات :

١ ـ يعتمد الرئيس بوش على دعوته احداث خفض فى الاسلحة النووية الاستراتيجية لكى يكتسب مزيدا من التأييد والشعبية خلال حملته الانتخابية التى بدأت بالفعل ، ويتوقع ـ من مؤشراتها المتيسرة حتى الان ـ انها ستكون صعبة .

٢ ـ اتاح الانهيار فيما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى الفرصة امام ادارة الرئيس بوش لكى تظهر بمظهر الدولة الساعية الى السلام وانها اقدمت على اجراء خفض فى قواتها النووية الاستراتيجية من جانب واحد

٣ ـ من الملاحظ ان مقترحات الخفض او الالغاء تشمل انظمة لاتمثل اهمية اساسية للوضع الاستراتيجى الامريكى وان عددا من البرامج الملغاة كان يعانى بالفعل من مشاكل فنية خطيرة كانت تهدده بالالغاء ، او تحتاج الى مبالغ ضخمة جدا للتغلب على هذه المشاكل (المشاكل الفنية التى كانت الغواصة النووية سى وولف تعانى منها على سبيل (المثال)

٤ ـ معظم الالغاءات التى تقترحها الادارة الامريكية تتركز فى الانظمة الاضافية ، أو انظمة تكميلية يوجد لها نظير يحتمل ان يكون اقل كفاءة مرحليا ويمكن بسرعة التغلب على ذلك القصور.

٥ ـ تعتبر الولايات المتحدة ان تفوقها فى مجال (التكنولوجيا) فى انظمة التسلح هو الذى كفل لها الانتصار فى الحرب الباردة وان استمرارها فى امتلاك تلك الانظمة سوف يتيح لها الفرصة للمحافظة على ذات المكانة فى المستقبل حيث « يتعين على الولايات المتحدة الحرص ، اذ ان العالم مازال غير امن والموتى يحدثهم ثم الذين شهدوا نهاية الصراع ، ورغم ان تحديات الامس اصبحت وراءنا الا ان تحديات الغد ترى النور الان » .(٥)

٦ ـ تعتزم الولايات المتحدة احداث تغيير فى سياستها الخاصة بشراء الاسلحة حيث سيتم التقليل من انشطة الانتاج الكلى للانظمة ، والتركيز على انشطة البحوث والتطوير (R & D).

النتائج :

١ ـ عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية التى تنوى الولايات المتحدة الاحتفاظ بها ، يقل عن عدد الرؤوس التى تنص اتفاقية ستارت على الاحتفاظ بها وهو ٩٥٠٠ رأسا .

٢ ـ لن تؤدى مقترحات الخفض الى ان تفقد الولايات المتحدة من قدراتها الصاروخية الاستراتيجية

٣ ـ نتيجة للتحولات فى التوجهات الاستراتيجية الامريكية سيتم الغاء برامج شراء عدد من الانظمة التكميلية للقوات البحرية خلال سنوات الخمس القادمة اهمها النظام المضاد للغواصات (٨٢ مليون دولار) ، نظام الدفاع الجوى (اطلاق النار) من الفئة البحرية (٩١ مليون دولار) ، اسطول طائرات الانذار المبكر ال ـ ٢ سى (٤٤٤ مليون دولار) ، سفن الابرار البحرى (LSD-41) (٢٥١ مليون دولار)

٤ ـ التخفيضات التى وافق عليها الرئيس بوش ستوفر ٥٠ بليون دولار على مدى خمس سنوات ، وبحلول نهاية عام ١٩٩٧ تكون الميزانية الدفاعية الامريكية قد خفضت بنسبة ٣٠ ٪

٥ ـ الرد السوفيتى على التخفيضات الامريكية كان متوازنا وغير مسبوق بخطوات ايجابية ربما لضعف الروابط بين الجمهوريات وقوة سيطرة بقايا القيادات العسكرية السوفيتية (سابقا) .

1- Short Range Attack Missile-Tactical. (SRAM-T)
2- International Defence Review Special Issue 1992. P. 44.
3- Jane's Defe[illegible] Weekly 8, F EB. 1992. P 182.

(٤) خطاب الرئيس بوش عن حال الاتحاد ، ٢٨ يناير مركز المعلومات الامريكى ص ٤
(٥) خطاب الرئيس بوش عن حال الاتحاد ٢٨ يناير ١٩٩٢ ـ مركز المعلومات الامريكى ص ٥ .

ظاهرة الفوضى والعنف المسلح فى النظام الدولى الجديد

أحمد ابراهيم محمود

حفلت ادبيات العلاقات الدولية فى العالم الغربى خلال الآونة الاخيرة بالعديد من الافتراضات حول امكانية نبذ الفوضى والعنف المسلح والتخلى عن اللجوء الى الحرب فى العلاقات الدولية . كما شاعت فى نفس هذا السياق فروض أخرى حول انتقال النظام الدولى من عصر المواجهة الى عصر التعاون ليس فقط بين الشرق والغرب ، ولكن ايضا بين الشمال والجنوب

ومن الغريب انه على الرغم من احتدام الجدل فى الاوساط الصحفية وشبه الاكاديمية والاكاديمية حول ما اذا كانت التطورات الحادثة فى البيئة الدولية سوف تؤدى الى اقامة نظام دولى جديد أم الاقتصار فقط على احداث تعديلات بنائية فى المنظومة الدولية ، فإن احدا لم يتعرض على ما يبدو لدرجة المصداقية التى تستحوذ عليها الدعوة الى نبذ العنف المسلح فى العلاقات الدولية . وفى افضل الاحوال ، ذهبت بعض الاعمال التى تناولت هذه الاشكالية الى القول بأن الدعوة الى حظر العنف كانت بمثابة واحدة من المبادىء التى جرى استخدامها من جانب الدول الكبرى فى الغرب التى تستقبل بالنظام الدولى الجديد بغية ايجاد ضوابط تحول دون انتشار عدوى الفوضى المصاحبة لانهيار الكتلة الشرقية الى الغرب(١) . وفى الواقع ، فإن هذه الاشكالية تستلزم معالجة تفصيلية متأنية ، على اعتبار انها تشتمل على العديد من الجوانب التنظيرية ، والتى ترتبط فى جوهرها بطبيعة المجتمع الدولى ذاته ، كما تتداخل فى هذه الاشكالية العديد من قضايا العلاقات الدولية والقانون الدولى ومبادىء الحرب .

وبصورة اكثر تحديدا ، فإن نبذ العنف المسلح يكتسب مصداقيته فقط فى تلك الحالة التى يتجه فيها نحو معالجة جذور الفوضى فى المجتمع الدولى ، وهى الجذور التى ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا السيادة والتعاون فى العلاقات الدولية ، ولا تحقق هذه المعالجة اهدافها سوى حينما تحظى بدرجة معقولة من القبول بالرضا من جانب الاطراف المعنية كبيرها وصغيرها . ولكل هذه الاسباب ، يصبح من الضرورى معالجة هذه الاشكالية بصورة منطقية ، اى تبدأ بتناول الارتباطات والتداخلات البنائية للظاهرة ، والمتعلقة فى الاساس بموقع ظاهرة الفوضى فى المنظومة الدولية بالجماعة الدولية ، وصولا إلى تقييم مصداقية الجهود الرامية لتحقيق هذه الدعوة .

اولا : جذور الفوضى والعنف المسلح

من الناحية المبدئية ، ينطوى مفهوم الفوضى على دلالات تنظيمية بحتة . فقد نشأ هذا المفهوم لتوصيف وتشخيص حالة السيولة التى تميز العلاقات فيما بين الدول . وكانت نقطة البداية الرئيسية فى هذا التحليل تنطلق من التسليم بأن العلاقات بين الدول تمارس فى محيط بيئة تختلف كليا عن محيط بيئة العلاقات داخل المجتمع الوطنى . ففى المجتمع الوطنى ، توجد قواعد سياسية اكثر رسوخا وارتباطات وولاء تاريخى اكثر دعما وصلا وسلطة سياسية تحتكر استعمال القوة . أما على المستوى الدولى ، فإن التقاليد السياسية والارتباطات والولاءات تتسم بالتعارض والتغير لارتباطها بالمصالح والايديولوجيات ، علاوة على الافتقار الى سلطة تحتكر استعمال القوة فى مواجهة جميع الدول . وعلى هذا الاساس ، تميزت الجماعة الدولية بتعدد السلطات التى تمتلك القوة ، وبالتالى التى تقرر استعمالها . ولهذا السبب مثلا ، يذهب العديد من فقهاء القانون الدولى الى القول بعدم وجود (مجتمع دولى) ، وانما هناك (جماعة دولية) ، حيث ان المجتمع يتسم بوجود سلطة سياسية واحدة تجعل من التعدد وحدة ، أى مجتمعا ، فى حين ان اصطلاح الجماعة يعنى عدم وجود هذه السلطة السياسية الواحدة ، وبالتالى انفساح الطريق امام تعدد المجتمعات(٢) . ويعنى هذا التحليل ، ان مفهوم (الفوضى) فى النظام الدولى يستخدم هنا للدلالة على الافتقار الى التقاليد والارتباطات والسلطة الواحدة التى تحتكر استخدام قوة القهر المادى فى المستويات فوق القومية . ويترتب على هذا الوضع بطبيعة الحال ، ان تظهر المنافسة والمنازعات المستمرة بين الدول ، وبالتالى استعمال القوة والعنف المسلح فى حالات الصراع بين الدول .

ويقودنا ذلك منطقيا الى القول بأن ظاهرة الفوضى كانت تجد التعبير الموضوعى لها فى الاشكال المختلفة للصراع المسلح بين الدول (الحرب) . ذلك ان الحرب كانت دائما عبارة عن اداة لخدمة مصالح جماعة سياسية معينة فى تفاعلاتها الصراعية مع الجماعات الاخرى ، وتتخذ الحرب وفقا لهذه الصيغة صفة اساسية تتمثل فى كونها شكلا منهجيا ومنظما يتعلق بالجماعات التى تقوم بها والصور التى تتخذها بها(٣) . وقد اتخذت هذه الاشكالية صورتها الاكثر تكاملا على يدى كارل فون كلاوزفيتز ، والذى يعزا اليه الفضل فى وضع الحرب فى اطارها المنطقى والتاريخى من حيث انها عبارة عن امتداد للسياسة ، وتتحدد فى كل حالة خاصة . وبالتالى ، فإن الحرب

مستمرة افتراضيا في السياسة ، فهي تؤلف اذن احد العناصر ، وقد تكون الوسيلة الاخيرة في بعض الاحيان(٤)

ان حالة الفوضى ، على هذا النحو ، ظلت تعكس نفسها من الناحية التطبيقية في صورة صراع مسلح عبر احداث تباينات حادة في تأويل معنى السيادة والمصلحة القومية فيما بين الدول المكونة للجماعة الدولية .

وكانت هذه التباينات تتعزز بفعل حالات التغير التي تطرأ على المعطيات المادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية القائمة في الساحة الدولية . ذلك انه حينما يحدث هذا التغير تختل بالضرورة حالة التوازن القائمة ، بما يفضي في النهاية الى وقوع الحرب . وقد ارتبطت قوة الاندفاع في طريق الحرب في جميع الاحوال بعدد من المتغيرات مثل القوة العسكرية المتاحة لدى اطراف النزاع والقدرة على توظيف هذه القوة بفاعلية في المسرح المحتمل للقتال ، والتوقعات الخاصة بالكيفية التي سوف تتصرف بها الدول الاخرى في حالة اندلاع الحرب ، والتوقعات الخاصة بحالة الانقسام او الوحدة الداخليين في الدولة او لدى الخصم ، والمعرفة او الجهل بحقائق والام الحرب ، والقومية والايديولوجية السائدة ، وحالة الاقتصاد القومي لدى الخصوم ، وانماط الشخصية وخبرات اولئك الذين يتخذون قرار الحرب على الجانبين(٥) .

وفي ضوء هذا التوصيف ، ركزت المناهج والافكار المطروحة حول معالجة ظاهرة الفوضى والصراع المسلح [redacted] العلاقات الدولية ، على مجموعة من البدائل الموجهة نحو بنية الظاهرة ذاتها . وتركز هذه البدائل جميعها على ضرورة معالجة الصراعات والمنازعات التي تعتبر حلقة وسيطة في الظاهرة المذكورة ، فهي نتاج لظاهرة الفوضى ، كما انها تولد العنف المسلح في نفس الوقت . وقد تراوحت البدائل المطروحة ما بين الشمول والتجزؤ ، سواء في اهدافها او اساليبها . فمن حيث الاهداف ، تتعدد التيارات الفكرية المعنية بإيجاد حلول حاسمة لظاهرة الصراع ، الا ان [redacted] تيارين رئيسيين في هذا المجال . ويركز احد هذه التيارات على مقترب شمولي ومركب لمعالجة الصراعات يقوم على مواجهة الاسباب العميقة لها وتصفية جذورها ، بما يفتح الباب امام احلال السلام بجانبيه السلبي والايجابي ، اى انهاء الحرب ، وكذلك فتح الباب امام تحقيق التنمية والعدالة في العلاقات الدولية ، ويطلق على هذا التيار (حل الصراع) . اما التيار الاخر فهو يركز على منع الحرب عن طريق التوصل الى ترتيبات عملية في اطار الوضع القائم للنظام الدولي ، ويطلق على هذا التيار (تسوية الصراع) . وبطبيعة الحال ، تختلف الاساليب وفقا لاختلاف الاهداف . فالمقترب الشمولي لمعالجة الصراعات يركز على ضرورة تغيير بنية النظام الدولي ذاته . وتطرح في هذا السياق رؤية كلاسيكية لتحقيق التغيير المذكور تركز على تشكيل (الحكومة العالمية) والتي تنطلق الدعوة اليها من القول بإستحالة حل الصراعات عن طريق الاكتفاء بوضع قيود على التطلعات القومية نحو المزيد من القوة والنفوذ ، وانما لابد من خلق مجتمع او اسرة دولية تصبح اساسا تقوم عليه الحكومة العالمية ، ويتطلب ذلك بدوره تلطيف الصراعات وتقليلها ، بما يقلل اللجوء الى الحرب ، بما يؤدى تلقائيا الى زيادة الوزن النسبي للتفاعلات التعاونية عن التفاعلات الصراعية [redacted] العلاقات الدولية وكان ابرز الداعين الى هذه الفكرة هانز مورجنثاو وبرتراندراسل(٦) ، واللذان رأيا في الامم المتحدة قاعدة مناسبة يمكن تطويرها مستقبلا كحكومة عالمية تتمتع بسيادة مستقلة فوق سيادة الدول الاعضاء .

اما التيار الداعي الى (تسوية الصراع) ، فهو يركز على اقرار السلام ودفع الاطراف المتنازعة بوسائل شتى من الاغراء والاجبار نحو الجلوس معا على طاولة التفاوض لحل صراعاتها ، اى انها تتحرك عموما في اطار الحفاظ على الوضع الدولي القائم .

ثانيا : معالجة الفوضى في النظام الدولي الجديد

تشير النظرة التحليلية المقارنة الى النمط الامريكي في التعامل مع مصادر الصراع الدولي ، الى تغليب رؤية احادية تهدف الى (تسوية) الصراعات القائمة بما يخدم المصالح الامريكية والغربية عموما ، بل وتمتد هذه الرؤية نحو العمل على ضمان استقرار وصمود هذه التسويات عن طريق ممارسة الضغط من خلال اغراءات اقتصادية وسياسية وعسكرية عديدة ، دون الاهتمام بمعالجة الاسباب العميقة والجذرية للصراعات القائمة .

وواقع الامر ، ان هذا النمط الامريكي يرتكز بالدرجة الاولى على الافادة من جملة الظروف والمعطيات السائدة في البيئة الدولية على انهيار الكتلة السوفيتي ، والتي ترتب عليها حدوث تحولات هيكلية في النظام الدولي من نظام يقوم على القطبية الثنائية الى نظام قطب واحد هو النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة . وقد ادت هذه التحولات الى اختفاء الاتحاد السوفيتي كقوة عالمية في مقابل ازدياد الوزن النسبي للولايات المتحدة على الساحة الدولية كقوة عظمى وحيدة تمتلك السبق والتفوق في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والمذهبية .

وبطبيعة الحال ، فإن الادوات والاليات التي تستخدمها الولايات المتحدة في فرض تصورها لكيفية معالجة الفوضى والصراع المسلح في العلاقات الدولية تنبع في الاساس من نفس الادوات والاليات التي تمكنت عن طريقها من تحقيق التفوق في السباق العالمي ضد الاتحاد السوفيتي ، اى الادوات التكنولوجية والاقتصادية تحديدا . فقد نجحت الولايات المتحدة في تحقيق موقع الزيادة في الثورة الصناعية الثالثة في كافة المجالات العسكرية والقطاعات المدنية في الاقتصاد ، علاوة على ازدياد قدرة المعسكر الغربي على تحقيق التطور والتعاون الاقتصادي داخله عن طريق تكثيف الاعتماد المتبادل ، الامر [redacted] مكنه من امتلاك قدرة هائلة على التحكم في حركة الاقتصاد العالمي ، لاسيما من خلال سياسات الاقراض والمعونة .

ففي المجال التكنولوجي - العسكري على وجه التحديد ، تركز السياسة الامريكية على فكرة ان خفض التسلح يمثل الاداة الرئيسية لاحلال السلام في العالم . ذلك ان التخلص من هذا المظهر - الذي يعتبر مظهرا نموذجيا من مظاهر الصراع [redacted] لها القوة على المسرح الدولي - يعني الخلاص من الاثار والنتائج التي يمكن أن يفضي اليها والمتمثلة في الحرب والفوضى الدولية . ويقوم هذا المنهج في مضمونه على فكرة مبسطة مؤداها ان الصراعات الدولية تنشب بفعل ارتفاع [redacted]دلات التسلح ، ويترتب على هذا الافتراض نتيجة منطقية تتمثل في ان نزع التسلح سوف يقلل فرص اندلاع الصراع المسلح . وقد وجهت هذه الفكرة جميع مبادرات وجهود خفض التسلح الامريكية ، ومنها مثلا مبادرة بوش لنزع السلاح في الشرق الاوسط(٧) . وتعتمد الولايات المتحدة على الاليات الكلاسيكية من ريادتها في مجال الثورة الصناعية الثالثة في فرض برامج خفض

التسلح ، سواء بصورة منفردة او من خلال التعاون مع القوى الاخرى في المعسكر الغربي . وتركز البرامج المذكورة ليس [redacted] فقط على الحد من حركة تدفق الاسلحة والمعدات الى دول العالم الثالث عموما ، والى مناطق النزاع خصوصا ، ولكن ايضا على اجبار [redacted] الدول على التخلص من نوعيات وكميات معينة من الاسلحة والمعدات العاملة لديها في الخدمة الفعلية ، وكذلك خفض قدرة تلك الدول على انتاج الاسلحة والمعدات ، لاسيما تلك الاسلحة التي توفر قدرة مجوهرية مؤثرة للدولة التي تنتجها .

وفي نفس هذا السياق ، عمدت الولايات المتحدة نحو استخدام سياسات الاقراض والمعونة كاداة [redacted] من ادوات سياستها الخارجية ، سواء بصورة منفردة او من خلال مؤسسات الاقراض والتمويل الدولية او من خلال التنسيق مع دول المنظومة الرأسمالية العالمية . وتمتلك تلك الدول قدرات اقتصادية وتكنولوجية هائلة تمكنها من السيطرة على النظام الدولي ، ويتيح لها قدرة ضخمة على المنح والعقاب في علاقاتها الدولية مع الدول والمجموعات الدولية الاخرى .

وتستخدم الولايات المتحدة الادوات السابقة في دفع الدول المتصارعة في اقليم العالم الثالث نحو قبول الدخول في اعمال تسوية النزاعات الصراعات [redacted] ، ولا تستهدف هذه التسوية معالجة اسباب الصراع بقدر ما تستهدف اعادة ترتيب الاوضاع في اقليم العالم الثالث بما يخدم مصالح الولايات [redacted] وحلفائها واصدقائها ، عن طريق التوصل الى اتفاق بين اطراف مؤهلة للالتزام [redacted] ويتمتع بقدر من الاستقرار ، ويشتمل على التزام [redacted] الاطراف بمنع الحروب فيما بينها . وتعتبر تسوية النزاع العربي - الاسرائيلي مثالا صارخا على هذا المنهج الامريكي ، حيث عملت الولايات المتحدة على دفع الاطراف المعنية دفعا نحو الجلوس على مائدة التفاوض ، دون ممارسة الضغط الفعال على الجانب الاسرائيلي ، بل وفي ظل تحيز امريكي ضمني لصالح اسرائيل .

ثالثا : مستقبل الفوضى والعنف المسلح :

يتضح من التحليل السابق ان المنهج الامريكي التعامل مع مظاهر الفوضى والعنف المسلح في النظام الدولي يتسم بالسطحية وعدم الشمول ، وتمثل هذه السطحية بدورها نتاجا موضوعيا للعديد من جوانب القصور الثانوية التي تميز هذا المنهج . فمن ناحية ، يتبعد هذا المنهج الى حد كبير عن معالجة الجذور الحقيقية للفوضى والصراع على المستويين المؤسسي والبنائي ، وانما ركز بدلا من ذلك على الابقاء على ظاهرة الفوضى ، ولكن عند مستويات لا تلحق ضررا بمصالح الولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها ، بل ويبدو في الكثير من الاحيان ان للولايات المتحدة مصلحة اكيدة في استمرار مظاهر معينة للفوضى والصراع في النظام الدولي . ويتضح هذا التشخيص الى حد كبير من خلال النقاط الثلاث التالية :-

اولا : ان المنهج الامريكي القائم على تحقيق معالجة الفوضى والصراع من طريق نزع السلاح يتسم بدرجة فادحة من الخلط الفكري ، لاسيما وان العديد من الادبيات الرائدة في حقل العلاقات الدولية قد اوضحت منذ فترات مبكرة قصور هذه الفكرة . ويمكننا ان نؤكد في هذا الصدد بصورة اكثر تحديدا ان الاعتقاد بان نزع السلاح يمكن ان يؤدى الى الاقلال من فرص اندلاع الصراع المسلح ينطوي على اخطاء نظرية وتطبيقية في ان واحد . فمن الناحية النظرية ، يتعارض هذا الاعتقاد مع حقيقة ان الحرب لا تنشب في الكثير من الحالات لمجرد ارتفاع معدلات التسلح اولان الشعوب

اصبحت تمتلك المزيد من الاسلحة والمعدات ، وانما تتجه الدول والشعوب نحو امتلاك الاسلحة والمعدات في الاغلب حينما تبدو الحرب امرا لا مناص منه . ومن ثم فانه حتى لو فرضت برامج لخفض التسلح على تلك الدول ، فانها سوف تحارب حتى ولو بالايدي ، كما انها سوف تعمد الى تطوير استراتيجيات وتكتيكات تتلائم مع مستويات ونوعيات التسلح المتاحة لديها ، وليس بالضرورة ان تتخذ المواجهات العسكرية التي تدخلها شكل الحروب النظامية ، وانما يمكن ان تتخذ مثلا شكل الحروب الثورية وحروب العصابات ، كما يمكن لتلك الدول ان تعمل على تطوير وابتكار اسلحة جديدة . ويعني ذلك ، ان تخفيض وتقليل كميات الاسلحة والمعدات الموجودة فعلا او المحتمل توافرها مستقبلا لا يمكن ان يمنع الحرب . حقا ، ان الحرب سوف تتأثر بموازين التسلح القائمة ، الا انها سوف تستمر في سياق دورات متواصلة من التصعيد والتهدئة ما لم تعالج جذورها العميقة .

اما من الناحية التطبيقية ، فان برامج خفض التسلح من جانب الادارة الامريكية ، لاسيما فيما يتعلق باقاليم العالم الثالث ، تتسم الى حد كبير بالتحيز الصارخ وبعدم الشمول . ذلك انها تنطلق من ارضية تفترض الخير المطلق في الولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها ، ومن ثم فهي لا تمثل مصدرا لتهديد الاستقرار العالمي والاقليمي ، في حين انها تفترض في ذات الوقت الشر المطلق في الاعداء والخصوم . ولذلك يلاحظ مثلا في البرامج الامريكية لضبط التسلح انها تكاد تكون مفصلة تفصيلا كاملا لخدمة مصالح الولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها . ويشير مجمل ما سبق ، الى ان الافكار المطروحة لخفض التسلح لا يمكنها ان تؤدى الى خفض احتمالات نشوب الحرب في النظام الدولي ، بل ولا يبدو ان واضعيها انفسهم يسعون الى تحقيق هذا الهدف ، وانما يبدوان المستهدف هو إعادة تعديل التوازنات العسكرية القائمة في اقاليم العالم الثالث المختلفة بما يخدم المصالح الغربية عموما ، وبما يضمن تكييف الاوضاع في النظام الدولي للحيلولة دون بروز اية تحديات لحقبة الهيمنة الرأسمالية الراهنة .

ثانيا : ان مناهج تسوية الصراعات القائمة في النظام الدولي لا يمكن ان يترتب عليها بحال من الاحوال الوصول الى معالجة مستقرة وفاعلة ونافذة لهذه الصراعات . فعلى الرغم من ان الولايات المتحدة نجحت في جهود تسوية الصراع في الشرق الاوسط وجنوب شرق اسيا وجنوب افريقيا .. وجميع مناطق الصراع عموما ، على شمول دبلوماسية التسوية لقوى محلية ما متورطة في الصراع لضمان التزامهم بالناتج النهائي لها ، وبالرغم من انها تعمل على الوصول الى ايجاد الية فاعلة لتطبيق الاتفاق الذي تتضمنه التسوية ، الا ان التحليل المقارن لمسار جهود التسوية المذكورة يشير الى افتقارها الى عناصر الجدارة الموضوعية واحتمالية الاستقرار ، وهي عناصر يمكن ان يترتب على فقدانها منطقيا الافتقار الى القبول والرضا لاتفاقات التسوية النهائية من جانب الاطراف الاساسية في هذه الصراعات . فمن حيث المشاركة لم تشتمل العديد من جهود التسوية على بعض الاطراف الاساسية في الصراع ، ويترتب على هذا الوضع تلقائيا عدم مراعاة التسوية للمصالح المادية والرمزية لمختلف الاطراف المعنية والافتقار الى ضمانات استقرار التسوية . وكذلك الحال من حيث الجدارة الموضوعية ، اذ يلاحظ ان جهود التسوية المذكورة لا تغفل في الكثير من الاحيان الموضوعات الرئيسية مثار النزاع ، كما تتصف هذه الجهود بالتركيز على موضوعات ذات اهمية نسبية ضئيلة في سياق العملية التفاوضية . ومن شان ذلك الوضع ان يؤدى الى العجز عن وصول التسوية الى ارساء مصالح مشتركة بين الاطراف المتصارعة . وبالاضافة الى ما سبق ، يمكن القول ان التسويات المذكورة لابد ان تؤدى الى صعوبة استقرار التسويات النقائص ، نظرا لعجزها عن النفاذ بدون انتهاكات جسيمة(٨) . ويؤكد هذا التحليل على عدم جدية المسعى الامريكي في الوصول الى

على حالة تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

ثالثا : ان النظام الدولي سوف يشهد خلال المرحلة المقبلة العديد من المصادر الجديدة للفوضى والصراع بين الدول ، سواء بين الشمال والجنوب ، او فيما بين دول الجنوب بعضها البعض . وواقع الامر ، ان هذه المصادر المتجددة للفوضى لابد ان تنبع بالدرجة الاولى من ثورة الاحباطات المتوقعة في العالم الثالث ، والتي يفترض انها سوف تفوق بعدة مراحل الثورة المماثلة التي [illegible]ها العالم الثالث منذ اوائل السبعينات . فالتحولات البنائية الراهنة التي شهدها النظام الدولي سوف تعيد توزيع القوى العالمية والتوازن الدولي بناء على موقف كل دولة او تكتل من الدول من الثورة الصناعية الثالثة . وبالتالي ، سوف يتضاءل بشدة النصيب النسبي للعالم الثالث من مقومات القوة العالمية ، وسوف يكون التهميش المتزايد من نصيب العالم الثالث في النظام الدولي الجديد ، باستثناء عدد قليل جدا من دول العالم الثالث سوف يتم تصعيدها الى صفوف العالم الرأسمالي .

والخلاصة ان جملة التحولات والتغيرات الراهنة في النظام الدولي لا يمكن ان تفضي الى القضاء على ظاهرة الفوضى والعنف المسلح في العلاقات الدولية . ليس فقط لأن دول العالم الغربي تبتعد عمدا عن معالجة الجذور الحقيقية المسببة لهذه الظاهرة ، ولكن ايضا لأن التحولات المذكورة تحمل في طياتها المزيد من المصادر المولدة للفوضى والصراع . ومن شأن مجمل هذه المعطيات ان تعزز حالة الفوضى والعنف المسلح باعتبارها حالة ذهنية تسيطر على عقول الافراد والشعوب في الحالات التي تتفاقم فيها الانتهاكات الموجهة لحقوق وحريات هؤلاء الافراد والشعوب ، وكذلك في الحالات التي تنعدم فيها الوسائل السلمية التي يمكن من خلالها معالجة كافة الانتهاكات . وفي ظل ما الوضع ، يدير الغرب عموما ، والولايات المتحدة خصوصا ، علاقاته مع دول الجنوب بصورة تدفع حتما نحو تزايد التعبيرات السلوكية الفوضوية من جانب العالم الثالث . على ان المسئولية تقع بالدرجة الاولى في هذه الحالة على الغرب باعتباره المتسبب عمدا في هذه الحالة . ومن ثم ، يبدو من المؤكد ان الغرب مازال متهيئا من ان تقدمه وثراءه ما هو الا الناتج الموضوعي لتخلف الجنوب وفقره . ولا يمكن ان تتعزز هذه الحالة وتستقر سوى في بيئة دولية مضطربة [illegible] مظاهر الفوضى والعنف المسلح □.

الهوامش :

(١) حول هذا الرأي انظر مثلا : محمد سيد احمد ، « حول اشكالية النظام الدولي الجديد » ، السياسة الدولية ، ابريل ١٩٩١ ، ص ص ٢٤ ـ ٢٨ .

(٢) حول هذا التحليل انظر مثلا : د . ابراهيم احمد شلبي ، مبادىء القانون الدولي العام (القاهرة : مكتبة الآداب ، ١٩٨٨) ص ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .

(٣) غاستون بوتول ، هذه هي الحرب ، ترجمة مروان القنواتي (بيروت ، باريس : منشورات عويدات ، ١٩٨١) ، ص ص ٣٩ ـ ٤٢ .

(٤) فرنان شنيدر ، تاريخ الفنون العسكرية ، ترجمة فريد انطونيوس (بيروت ، باريس : منشورات عويدات ، ١٩٨٧) ، ص ٥٩ .

(5) Geoffrey Blainey, The causes of War, Third Edition (London The Macmillan Press Ltd, [illegible]) , P.223

(٦) هانزمورجنثاو ، السياسة بين الامم : الصراع من اجل السلطان والسلام ، تعريب وتعليق خيري حماد (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، بدون تاريخ) . وكذلك : برتراند راسل ، آمال جديدة في عالم متغير ، ترجمة عبدالكريم احمد (القاهرة : وزارة الثقافة والارشاد القومي ، بدون تاريخ) .

(7) John Boatman and Neal Sandler, « Bush Initiative To Stem Arms Flow » Jane,s Defense [illegible] 8 [illegible] 1991,P.945 .

(٨) للاستزادة حول هذا الموضوع انظر : د . محمد السيد سعيد ، « تحليل مقارن للتجارب التسوية الاقليمية » ، السياسة الدولية ، العدد ٩٥ ، يناير ١٩٨٩ ، ص ص ٧١ ـ ٨٧ .

نـــدوة الحـــدود الدوليـــة

الجوانب السياسية والقانونية والاستراتيجية

د . ممدوح شوقي

نظم المعهد الملكي للعلاقات الدولية في لندن (RIIA) يومي ٩ ، ١٠ يناير ندوة بعنوان الحدود الدولية ـ الجوانب السياسية والقانونية والاستراتيجية ـ وذلك بالتنسيق مع مؤسسة FRERE CHOLMELY ، وقد تزامن عقد هذه الندوة مع الاحداث الجارية في اوروبا الشرقية خاصة في يوغوسلافيا ، والتغيرات التي طرأت على الاتحاد السوفيتي بظهور الكومنولث الجديد ، مما اكسب الندوة اهمية خاصة حيث القت هذه المشكلات بظلالها على المناقشات التي دارت بالندوة .

وقد قسمت اعمال الندوة التي شاركت فيها نخبة من المتخصصين في مشكلات الحدود الدولية ، الى اربعة اقسام رئيسية ، بحث في القسم الاول منها مشكلات الحدود بصفة عامة ، ودور الامم المتحدة والمحاكم الدولية . اما القسم الثاني فقد بحثت فيه مشكلات الحدود البرية ، كما خصص جانب منها لبحث وجهة النظر الايرانية للحدود الدولية . وتناولت في القسم الثالث مشكلات الحدود البحرية ، مع القاء الضوء على مشكلات الصيد خارج الحدود البحرية في كندا ، وحقوق الصيد في المناطق المتنازع عليها ، وكانت الجوانب الامنية للامن موضوعا لمحاضرة مستقلة . اما القسم الاخير فقد تم فيه بحث التطورات الاخيرة في الاتحاد السوفيتي ومنطقة وسط شرق آسيا ، مع الاشارة الى تلك التطورات على الاوضاع الاقليمية بالمنطقة وعلى مستقبل الحدود الدولية .

وسوف نلقي الضوء في هذا العرض على اهم الموضوعات التي بحثت خلال الندوة ، وذلك بحسب ترتيب المحاضرات التي القيت فيها .

١ ـ القى البروفيسور فريد هوليداي محاضرة بعنوان « الحدود الدولية ـ القضايا الجديدة المؤثرة » اشار فيها الى تأثير النزاعات القومية والعرقية على الحدود الدولية ، وما سيخلفه ظهور الديمقراطيات الحديثة في شرق اوروبا على الحدود الدولية القائمة ، وضرورة الابقاء على الحدود الدولية مع النظر في نفس الوقت الى حل المشاكل في الجوهر .

والواضح أن هناك مجموعة من الاسباب الكامنة وراء هذه الخلافات الحدودية ، منها الاكتشافات البترولية الجديدة ، الدعاوى القومية والعرقية وانفجار النزاعات القومية ، سقوط الاتحاد السوفيتي ، وسقوط العديد من المفاهيم التي كانت سائدة في الماضي . اشار الى انه باستثناء حالة انفصال البنجلاديش لم يشهد العالم المعاصر حالات انفصال مماثلة ، مشيرا ايضا الى ارتباط نزاعات الحدود بسيادة الدول ، وان الاعتراف بقيام دول حديثة يرتبط بحق تقرير المصير ويوجد علاقة ذات صلة بين الرغبة في الابقاء على الحدود القائمة وبين حق تقرير المصير وضرورة العمل على ايجاد توازن بينهما .

٢ ـ تناول البروفيسور ايان براونلي في محاضرته دور الامم المتحدة في حل منازعات الحدود الدولية ، موضحا ان المجتمع الدولي [illegible] استقر على عدم الاعتراف بالتغييرات التي يتم فيها تغيير الحدود الدولية بالقوة . وان الامم المتحدة لا تتدخل في مشكلات الحدود الدولية الا اذا هددت السلم والامن الدوليين . اشار الى انه يعد مرحلة تحول دور الامم المتحدة في ازمة الخليج حيث اصدار قرار متقدمة من جانب الامم المتحدة لحل نزاعات الحدود ، اشار الى مجلس الامن الاخير الى تسوية نزاع الحدود بين العراق والكويت وفقا لاتفاقية ١٩٦٣ المعقودة بين الدولتين . ويرى الاشارة صريحة من مجلس الامن لتلك الاتفاقية على عكس ما حدث [illegible] قرار مجلس الامن بالنسبة للنزاع بين العراق وايران حيث اشار الى الحدود الدولية المتعارف عليها .

٣ ـ وحول دور المحكمة العالمية والتحكيم الدولي التي يتضمان بمحاضرة اوضح فيها انه على ضوء الممارسات الدولية لا توجد مبادىء قواعد ثابتة تطبق على جميع نزاعات الحدود ، انه لا توجد نزاعات متماثلة ، وان الامر يختلف في النزاعات الحدودية البرية على عكس الوضع بالنسبة للنزاعات على الحدود البحرية التي يمكن فيها الاستناد الى بعض القواعد العامة ، او الاتفاق على قواعد محددة للتعاون في المناطق المتنازع عليها مثل انشاء مناطق للتنمية المشتركة وذكر ان لجوء الدول للتحكيم الدولي يهدف الى التغلب على المشكلات السياسية ، ويتم عادة بعد [illegible] التوصل الى حل للنزاع .

وفيما يتعلق بنزاعات الحدود البحرية اشار الى الصعوبات التي تحيط بها [illegible] يتطلب الأمر عادة الرجوع الى الجوانب التاريخية للنزاع وعادة ما تكون هناك ثغرات فى هذه الجوانب . كما قد ترتبط النزاعات الحدودية بموضوعات أخرى كحق تقرير المصير ، او الحق فى الوجود حين يرفض طرف ، حق الطرف الاخر فى الوجود كما هو الحال فى الأزمة اليوغسلافية مثلا .

وأن الامر يتطلب عند معالجة مشكلات الحدود الدولية الاستناد إلى السوابق الدولية كقرار منظمة الوحده الافريقية الخاص بالابقاء على الحدود التى كانت قائمة وقت الاستعمار ومبادىء مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي التى ترفض قبول التغييرات فى الحدود التى يتم فيها استخدام القوة .

[illegible] ـ والقى بروفيسور جان بير كوينيدوك محاضرة حول مبادىء تحديد وترسيم الحدود البحرية ، اشار فيها الى الصعوبات المتعلقة بهذا الموضوع خاصة تعيين القواعد او القوانين الواجبه التطبيق فى نزاعات الحدود الدولية مع الاخذ فى الاعتبار بأن هناك [illegible] اساسية تحكم هذا الموضوع وهى ضرورة احترام استقرار الحدود الدولية ، مع الاخذ فى الاعتبار أن هذه القاعدة تتعارض مع رغبة الشعوب فى احداث تغييرات تتفق ومصالحها . واوضح من ناحية أخرى أن التحكيم الدولى لا يخلق قانونا ولكن يهدف الى حل نزاع ، وانه اذا كان من الممكن قبول قواعد العدالة فى تحديد الحدود البحرية فان الامر يختلف بالنسبة للحدود البرية ، فالمسالة ليست مجرد تقسيم اراضى متنازع عليها بل سيشمل ذلك المواطنين والممتلكات الموجودة على [illegible] الاراضى .

أشار اخيرا الى أن مبدأ استقرار الحدود الدولية يعتبر إحدى القواعد العامة فى القانون الدولى المعاصر ، وهو هدف فى ذاته يمكن التوصل اليه اما من خلال تشكيل حدود جديدة أو بتاكيد لحدود قائمه فعلا .

٥ ـ القى البروفيسور ديريك بوييت محاضرة حول الحدود البحرية حيث أشار الى القواعد المتبعه فى تحديد الحدود البحرية سواء كان نظرية خط المنتصف او الابعاد المتساوية ، وأوضح الخلاف بين المدارس الفكرية المختلفة حول اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ .

وحول تطبيق معايير أخرى مثل العدالة عند تقسيم الحدود اشار الى أن محكمة العدل الدولية لم ترد على هذا السؤال حينما نظرية قضية الحدود البحرية بين تونس وليبيا . لأن هذا المعيار يختلف بحسب كل [illegible] فهناك عوامل جغرافية / جيولوجية / الاتفاق الضمنى / الاعتبارات الامنية / علاقة الاطراف بدولة ثالثة

كما أوضح انه لا توجد قواعد واضحه أو امثال للمحاكم الدولية فى ترسيم الحدود البرية مثلما هو الوضع عليه فى ترسيم الحدود البحرية وتحديدها .

اشار ايضا الى أن هناك بعض القواعد الدولية التى استقرت من خلال اعمال التحكيم الدولى ، ومنها مبدأ التوارث الدولى وهو ما اكده محكم التحكيم فى النزاع بين غينيا بيساو والسنغال عام ١٩٨٩ وان المحكمة لم تفرق فى حكمها فى التوارث الدولى بين الحدود البرية والحدود البحرية .

٦ ـ القى الدكتور هوشان مقتدر حول رؤية ايران للحدود الدولية اشار فيها الى مشكلة شط العرب مع العراق التى بدأت بحلول العراق محل الامبراطورية العثمانية ، والى استناد ايران الى نظرية تغير الظروف [illegible] اتفاقية ١٩٣٠ مع العراق والتى كانت تعطى العراق سلطه كامله على الخليج ، ثم التوقيع بين الدولتين فيما بعد على اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ثم النزاع بين الدولتين الذى ادى الى قيام الحرب بينهما .

وبالنسبة لحدود ايران الشمالية مع دول الكومنولث الجديد ، اشار الى أن الحدود الحالية فرضت على ايران بحسب الاتفاقيات الدولية اعوام ١٨٢٦ ، ١٩٠٥ ، ١٩١١ وفى مجملها ان بعض الاراضى قد اقتطعت من ايران وضمت للاتحاد السوفيتى حيث كان

استخدام القوة هو الاسلوب المتبع فى رسم الحدود الدولية [illegible] الفترة .

واوضح ان هناك تعاطفا وحسن نية من جانب ايران [illegible] الجمهوريات الاسلامية وحول علاقات ايران مع جيرانها فى الخليج اوضح رغبة ايران فى التوصل الى اتفاق حول الحدود البحرية [illegible] الى انه سبق الاتفاق مع بعض الدول الخليجية على تحديد الامتداد القارى كالسعودية والكويت والبحرين .

وفيما يتعلق بجزيرة (خرج) فقد امكن التوصل الى [illegible] للاستفادة المشتركة مع السعودية مشيرا الى وجود بعض الصعوبات فى تحديد الحدود البحرية مع الكويت والامارات العربية المتحدة .

٧ ـ القى جون كروسبى وزير المحيطات والصيد [illegible] الكندية محاضرة حول المشكلات التى يعانى منها سكان [illegible] الشاطئية فى كندا من جراء عمليات الصيد التى تتم خارج [illegible] الاقتصادية وتاثير ذلك على الثروة السمكية ، واشار على [illegible] الخصوص الى منطقة نيوفوندلاند الشاطئية . وأشار الى أن [illegible] قانون البحار لعام ١٩٨٢ وأن اعتبرت أن المياة التى يتم [illegible] حاليا هى من أعالى البحار وما يعنيه ذلك من حرية الصيد الا انها الزمت الدول بالتعاون فى مجال الحفاظ على الكائنات الحية وأن [illegible] الدول الالتزام بتنظيم هذه الامور من خلال الاتفاقيات [illegible] المنظمات الاقليمية .

واوضح جهود كندا من خلال منظمة شمال الاطلنطى [illegible] NAFO والمفاوضات التى تجريها مع دول المجموعة الاوروبية والدول الاخرى حيث تطالب كندا بتبنى مبادىء فى اطار اتفاقية قانون البحار لانهاء المغالاة فى الصيد وتجاوز حصصه ، خارج الولاية الاقليمية وانها ستعمل على تاكيد ذلك .

٨ ـ القى البروفيسور بن تالرن محاضرة حول الثروات المعدنية فى مناطق الحدود المشتركة حيث أشار الى الصعوبات التى تواجه الشركات التى تقوم بأعمال التنقيب فى المناطق الواقعة على الحدود المشتركة ومزاعم كل دولة بممارسة السيادة على المناطق التى يجرى استغلالها . وأن هناك بعض الحالات التى تم الاتفاق عليها خاصة فى مناطق الامتداد القارى مثل هولندا والمانيا من خلال نظام منطقة التنمية المشتركة وكذلك فى النزاعات الحدودية البحرية بين ماليزيا وتايلاند ، وكوريا واليابان .

كما ان هناك دولاً اتفقت فيما بينها على حل هذه الخلافات مثل اتفاقية الحدود البحرية بين هولندا والمانيا عام ١٩٦٢ كما ان بعض الدول اتفقت على انشاء مناطق للاستغلال المشترك مثلما حدث بين دولتى اليمن وبين الاتحاد السوفيتى وفنلندا .

اشار من ناحية اخرى الى بعض الصعوبات القانونية الخاصة بالقواعد التى تطبق على نزاعات الحدود البحرية ، وما اذا كانت ستحل وفقا لاتفاقية الامتداد القارى لعام ١٩٥٨ أم وفقا لاتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ التى لم تدخل حيز التنفيذ [illegible] بعد ، موضحا ان الاطراف المتنازعة تصر على تطبيق المبادىء التى ترد فى أى من الاتفاقيتين وتتفق مع مصالحه . الا انه يلاحظ بصفة عامة ان مشكلات تحديد الحدود البحرية خاصة تلك التى يوجد فيها مواد خام قد امكن حلها اتفاقا بين الاطراف اما من خلال الاتفاق نهائى على الحدود أو بالانتفاع المشترك .

٩ ـ تناول روبن تشرشل فى محاضرته موضوع الحدود وحقوق الصيد اشار فيها الى ان الفترة التى اعقبت السبعينات قد شهدت العديد من المنازعات البحرية وذلك نتيجة لمطالبة بعض الدول بمد ولايتها الى مسافة ٢٠٠ ميل بحرى ، وانه قد امكن حل بعض من هذه الخلافات من خلال التحكيم الدولى او المحاكم الدولية ، كما امكن حل البعض الاخر من خلال المفاوضات والاتفاقيات الثنائية . وانه [illegible] يحدث فى بعض الاحيان خلاف حول مساحة معينة فى البحر ويصر كل طرف على موقفه ، وعادة ما تلجأ الاطراف الى اسلوب جديد يؤدى الى اعتبار مثل هذه المناطق المتنازع عليها بمثابة مناطق

بحرية ، أو من ضمن أعالى البحار يسمح فيها بحرية الصيد فيها . واشار من ناحية أخرى الى مشكلات أخرى حول حقوق الصيد الناشئة من انتقال الثروات السمكية من مكان لاخر وأن الأمر يحتاج فى هذه الحالة الى اتفاقيات دولية للحفاظ على هذه الثروات على أن يتم ذلك من خلال لجان دائمة أو لجان مشتركة .

١٠ ـ تناول سعيد جيمس ابريل فى محاضرته موضوع الابعاد الامنية لمشكلات الحدود الدولية ، مشيرا فى هذا الصدد الى أن النزاع من الحدود [illegible] كان مشكلة قديمة تستند الى اعتبارات متعدده كحماية الأمن القومى ، أو الوحده الاقليمية ، أو المصالح الاقتصادية . واشار فى هذا الصدد الى انه لم يعد للحدود البحرية نفس الأهمية التى كانت لها فى الماضى فقد أدت الاكتشافات العلمية الجديدة الى ظهور انواع جديدة من الاسلحة لاتحتاج الى العنصر الارضى ، واوضح أن هناك متغيرات جديدة يشهدها عالمنا المعاصر ومنها التغيرات التى حدثت فى شرق أوروبا وانهيار الاتحاد السوفيتى ، والظروف الاقتصادية والمالية التى تعانى منها معظم دول العالم وان ذلك قد ادى الى أن مفهوم الأمن قد اتسع ليشمل ابعادا اخرى كالجوانب الاقتصادية والاجتماعيه .

ذكر ان التغيرات التى تحدث فى الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا وماسيترتب عليها مستقبلا من زيادة أعداد اللاجئين وطالبى الهجرة الى الدول المجاورة بما يؤثر على اوضاعها الداخلية ، ومن ثم فانه [illegible] ضرورة تدخل الجماعة الاوروبيه لوقف تدهور الأوضاع فى يوغسلافيا ، وأنه يجب الا ينظر الى المشكلة باعتبارها مشكلة داخليه فحسب بل أن لها جوانب انسانيه ، وأن هذا التحرك يمكن أن يتم من خلال استخدام القوه المحدوده لمساعدة كرواتيا وأن يتم هذا الاستخدام جماعيا .

١١ ـ تناول ب . ب . بيزل الجوانب الفنية لترسيم الحدود الدولية حيث اشار فيها الى اختلاف اسلوب ترسيم الحدود البريه والبحرية حيث يمكن الاستناد فى النوع الاول الى بعض العلامات الارضية بينما فى النوع الثانى يتم ترسيم الحدود من خلال اتباع بعض القواعد كقاعدة الابعاد المتساوية أو خط المنتصف والذى يستعان فى بعض الاحيان بالخرائط الملاحية .

واوضح من ناحية اخرى الى التطور العلمى فى هذا المجال الذى ادى الى امكانية استخدام الاجهزة الحديثة والاقمار الصناعية فى عمليات ترسيم الحدود البحرية .

١٢ ـ والقى البروفيسور دير مصبروج محاضرة عن التلوث عبر الحدود الدوليه ، مشيرا الى تعدد اشكال هذا التلوث سواء فى البر او البحر او الجو والى تاثيراته الضارة على المجتمع الدولى ككل . وان المشكلة الرئيسية فى هذا الموضوع هى ضرورة تحديد المسئولية الدولية على الدول التى ترتكب مثل هذه الافعال وانه فى غياب قواعد

قانونية ثابته فانه يمكن الاستناد الى القواعد العامة التى تحكم مسئولية الدولة ، وان هذا يتطلب فى نفس الوقت جهودا دولية لتطوير قواعد القانون الدولى الخاصة بحماية البيئه .

١٣ ـ القى دانييل فرانكلين المحرر بجريدة الايكونومست محاضرة حول المتغيرات التى تحدث فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق ووسط اوروبا أشار فيها الى المخاطر والتحديات السياسية التى وصفها بأنها مجموعة من القنابل الموقوتة التى تهدد الاوضاع [illegible] الاتحاد السوفيتى سابقا حيث بلغ عدد نزاعات الحدود حوالى ١٤٦ حالة ، كما حدث حوالى ٩٠ تعديل للحدود الداخليه منذ قيام الاتحاد السوفيتى وحتى الان ، وأن الامر اصبح ملحا فى ضرورة معرفة المزيد من المعلومات حول الاوضاع الداخليه فى الجمهوريات المختلفة فقد حدث تغيير فى بعض الحدود ، وتعديل فى حدود أخرى واعادة تقسيم فى بعض الجمهوريات . انه من المتوقع على ضوء ذلك حدوث مشكلات حدودية بين مالدفيا ورومانيا وبين روسيا واكرانيا ، كما انه من المتوقع استخدام [illegible] بدعوة حماية الاقليات أو الدعاوى القومية المتطرفه وحول التجربه اليوغسلافيه وامكانية الاستفادة منها حتى لا تتكرر ما يحدث فيها للاتحاد السوفيتى اوضح انه لا توجد قواعد يمكن الاستفاده منها من هذه التجربه سوى ضرورة العمل على تدخل طرف ثالث فى وقت مناسب . وأن كان يجب الاخذ فى الاعتبار ببعض العوامل منها تشجيع التكامل الاقتصادى ـ احترام الحدود الداخلية ـ احترام حقوق الاقليات ـ عدم التدخل فى الشئون الداخلية ـ احترام قواعد ميثاق باريس ـ ومؤتمر الأمن والتعاون ـ حق تقرير المصير ـ التزام الجمهوريات بالاتفاقيات الدولية فى مجال الأمن .

١٤ ـ القى جورج جول محاضرة حول مستقبل الحدود الدولية اوضح فيها أن النزاعات الحاليه جاءت نتيجة لانتهاء الحرب الباردة وانهيار توازن القوى داخل الاتحاد السوفيتى ، مشيرا الى أن المستقبل هو نتيجة لما حدث فى الماضى وأن التاريخ يعيد نفسه مرة ثانية . فهناك نزاعات قومية بين بعض الجمهوريات مثل ارمينيا وأذربيجان واكرانيا وارمينيا ، ولتوانيا ، وروسيا واكرانيا وان النزاعات الحدودية فى القرن التاسع هى فى حقيقتها نزاعات عرقية ، اشار الى ان افريقيا قد تغلبت على هذه المشكلة حيث تبنت قرارا بقدسية الحدود فى مؤتمرها الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٦٤ ، كما أن دول امريكا اللاتينية قد تبنت مثل هذا المبدأ . وحول مستقبل مشكلات الحدود الدولية اشار الى ضرورة اعادة النظر فى تشكيل الامم المتحدة بما فى ذلك مجلس الأمن وعلاقته بمحكمة العدل الدولية ، وان يعطى للمجتمع الدولى ممثلا فى الامم المتحدة دورا اكثر ايجابية فى معالجة هذه المشكلات .

المؤتمر الدولى للمياه والبيئة

(دبلن ، ٢٦ - ٣١ يناير ١٩٩٢)

صفاء موسى

عقد المؤتمر الدولى للمياه والبيئة فى دبلن ، بجمهورية ايرلندا ، خلال الفترة من ٢٦ الى ٣١ يناير ١٩٩٢ . وقامت بتنظيمه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بالتعاون مع وزارة البيئة الايرلندية وما يزيد عن عشرين جهازا تابعا للأمم المتحدة .

وترجع أهمية هذا المؤتمر الى أنه خطوة تحضيرية لتحديد الخطوط العامة لمشاكل المياه وأهم قضاياها فى العقد الراهن تمهيدا لادراجها فى جدول أعمال مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المزمع عقده فى ريودى جانيرو ، بالبرازيل ، فى يونيو ١٩٩٢ ، والذى يتمثل أهم أهدافه فى وضع اطار تنفيذى لما أطلق عليه جدول الاعمال (٢١) بشأن سياسات التنمية بصفة عامة فى القرن الحادى والعشرين .

هذا وقد شارك فى مؤتمر دبلن ممثلو أكثر من مائة دولة وقرابة ثمانين من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وتضمنت الجلسة الافتتاحية كلمات لرئيس وزراء ايرلندا .

ووزير البيئة الايرلندى والسكرتير العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة .

تركزت كلمات الجلسة الافتتاحية على ابراز مشكلة المياه وعدم توفرها بالكميات والنوعيات المطلوبة وتوجيه الانتباه الى ازدياد تفاقم هذه المشكلة فى دول العالم الثالث بصفة خاصة حيث تتسبب المياه الملوثة ، على سبيل المثال ، فى تكاثر حوالى ٨٠ ٪ من أمراض المناطق النامية .

وحذر الدكتور مصطفى طلبة ، المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، مما سيترتب عليه استمرار تضاعف استغلال مصادر المياه فى ضوء انماط الاستهلاك الحالية ، من نزاعات خلال العقد القادم ، وأكد على ضرورة بحث التوصل الى اتفاق عام بشأن استخدام مصادر المياه فى العالم ، وهو ما يتطلب تحديد سبل تحقيق هذا الهدف خلال فترة زمنية معينة ومحاولة تعريف الصالح العام فى هذا الشأن . واقترح فى اطار معاملة المياه كسلعة تجارية وضع أسعار مرتفعة فى الدول المتقدمة لصالح تمويل بعض مشروعات البيئة الاساسية الخاصة بالمياه فى الدول النامية .

كما عكست كلمات المشاركين فى الجلسة الافتتاحية أهمية اعادة تقييم المياه كثروة اقتصادية ينبغى توجيه المزيد من الاهتمام والدراسة نحو ترشيد استغلالها وعدالة توزيعها وبالتالى كيفية توفيرها فى المناطق التى تعانى من نقص فى كميات المياه اللازمة للوفاء بالاحتياجات الاساسية للانسان .

وأظهر وزير البيئة الايرلندى فى كلمته اهتمام ايرلندا الخاص بدراسة مصادر الثروة الطبيعية غير المستغلة وبقضايا المياه التى يرتكز عليها برنامج العمل الخاص بالبيئة .

أهم النتائج التى أسفرت عنها مناقشات المؤتمر :

أسفرت مناقشات مؤتمر دبلن عن تحديد مبادئ استراتيجية لمعالجة قضايا المياه واقرار أولويات وأهداف التحرك فى اطار تنمية الموارد المائية .

أولا : مبادىء استراتيجية لمعالجة قضايا المياه :

تم التركيز على مفهوم التنسيق بجديه الوطنى والدولى بما يستلزمه من الربط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة واقرار أهمية ايجاد تعاون دولى موسع وعدم تناول موضوع المياه بمعزل عن الأهداف الانمائية والاحتياجات الاساسية للانسان .

ويرتكز أى تحرك بصفة أولية على اقرار حقيقة ندرة المياه وأهميتها فى دفع عمليات التنمية وحماية البيئة وهو ما يستوجب منظورا [illegible] لادارة الموارد المائية بفعالية ووضع خطط عامة تأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عند تحديد استخدامات المياه .

ويمثل مبدأ المشاركة جزءا هاما فى مجال التحرك لتحقيق الأهداف المرجوة من تنمية وادارة الموارد المائية ، [illegible] تقتصر المشاركة على صانعى القرار ولكنها تشمل أيضا القائمين على التخطيط والمستهلكين . ويأتى التأكيد على أهمية توفير سبل المشاركة بطريقة أكثر توسعا من أجل تبادل الوعى العام بأهمية مورد المياه وبهدف ضمان فعالية جانبى التخطيط والتنفيذ لمشاريع [illegible] واستخدامات المياه .

ويستلزم مبدأ المشاركة الرابع من الدرجة المؤسسات التى تسمح بتنفيذ هذا المبدأ وتشمل التدابير التنظيمية لتنمية وادارة الموارد المائية توجيه عناية خاصة الى دور المرأة ومشاركتها فى البرامج المتعلقة بالمياه على كافة المستويات .

كما تم طرح مبدأ الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للمياه بما يستتبعه من الاعتراف بها كسلعة اقتصادية ، وتوفيرها كحق لعامة الناس جميعا بسعر معقول . ويأتى الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للمياه فى اطار محاولة تجنب الآثار السلبية الناتجة عن الاستهلاك المفرط لمثل هذا المورد الحيوى .

ثانيا : أولويات وأهداف التحرك فى اطار تنمية الموارد المائية :

يرتكز .. التحرك لتنفيذ برامج تنمية وادارة الموارد المائية على تحديد أولويات كفيلة بتحقيق علاقة الربط والتنسيق بين المياه وأهداف التنمية بصفة عامة وما يشتمل عليه ذلك من التنسيق بين القطاعات الاقتصادية وتوفير الاحتياجات الاساسية للانسان مع التأكيد على أهمية البعد الدولى وترجمة الالتزام السياسى الى سبل عملية لتعزيز التعاون وتبادل الانتفاع من المياه .

وأكد المؤتمر على أولوية هدف التخفيف من الفقر والمرض [illegible] دراسة الجانب التنفيذى للخطط المتعلقة بالمياه كما يتعين [illegible] الكوارث الطبيعية من مناطق والتى وذلك بالرابع من [illegible]

جمع المعلومات وتوفير البيانات اللازمة للتخطيط مسبقا لكيفية مواجهة هذه الكوارث . ويجب ، فى هذا الصدد ، ايلاء أهمية لتوجيه الاستثمارات اللازمة فى مجال جمع المعلومات خاصة فى الدول النامية .

وفى مجال التنسيق الرأسى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة يتعين دراسة فرص توفير المياه فى الزراعة والصناعة والاستخدامات المنزلية ، كما ينبغى الاتجاه الى وضع سعر أكثر واقعية للمياه المحافظة على مواردها وبالتالى الابتعاد عن المستوى المرتفع من الدعم الحالى وبحث طرق أفضل للادارة من أجل الاقلال من فاقد المياه وتحديد مجالات اعادة استخدامها . ومع ازدياد الوعى بالقيمة الاقتصادية للمياه تزداد الحاجة الى توجيه الاهتمام الى الربط والتنسيق بين أجهزة المعونة الخارجية والأجهزة الحكومية وغير الحكومية فى الدول النامية .

وتأتى هذه الأهداف فى اطار خطة عامة تأخذ فى الاعتبار متطلبات التنمية الصناعية والزراعية ومحاولة التوفيق بين الانتاج الغذائى واستخدامات مياه الرى وتوفير سبل نقل التكنولوجيا والخبرات . هذا ، الى جانب توجيه عناية أكبر ، على كافة المستويات الوطنية والدولية ، لحماية البيئة المائية وضمان استخدامها لأغراض تخدم الانسان والتنمية .

كما حث المؤتمر الدولى على اجراء تقييم دورى لما تم احرازه فى مجال التنمية وادارة المياه وتشجيع مشاركة القطاع الخاص والمنظمات الاقليمية وغير الحكومية وتوجيه المزيد من العناية لتنمية الموارد البشرية عن طريق برامج للتعبئة بهدف ضمان الالتزام والتأييد على جميع المستويات وتدريب القائمين على التخطيط لتوسيع الادراك بعوامل التنمية وتداخلها وتأثيرها على عملية اتخاذ القرار فى الاطار التنفيذى للأهداف السابق ذكرها .

وفى سياق البعد الدولى لمشاكل المياه ، أشار البيان الختامى للمؤتمر الى ازدياد احتمالات الصراعات حول المياه ، ومن ثم ينبغى اعطاء أولوية للتنسيق بين الدول من خلال المنظمات الدولية المختصة وفى اطار اتفاقات دولية تساعد على تطويع الجوانب القانونية لتحقيق وتسهيل التعاون فى مجال الموارد المائية .

ولا يشمل التنسيق التحكم فى مصادر المياه أو كميتها ونوعيتها فقط حيث تتمثل بعض الأهداف الأساسية للتنسيق الدولى فى زيادة قدرة الدول على دراسة تخطيط متكامل يعيد النظر فى تركيب أولويات سياسات الاستثمار العام والخاص .

أهم الاتجاهات التى يمكن استخلاصها من منظور تحليلى :

يتضح من المناقشات التى دارت أثناء جلسات المؤتمر والمعطيات التى طرحت فى البيان الختامى التأكيد على البعد الدولى للتعاون فى مجال ادارة الموارد المائية والتخطيط لحمايتها واقرار ضرورة بحث التنمية المائية فى اطار أكثر شمولا وتكاملا ضمن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة . وهو ما يتطلب التزاما سياسيا وتمويليا من جانب المسئولين الحكوميين على أعلى المستويات مع توفير الظروف الملائمة لضمان المشاركة الشعبية من أجل التحكم فى القطاع الاستهلاكى .

ويتمثل الهدف الأساسى من الالتزام السياسى فى خلق قنوات اتصال تسمح بتبادل المعلومات والمشورة على كافة المستويات ومحاولة التنسيق بصورة أكثر فعالية بين صانعى القرار ومستهلكى المياه .

وبناء على الاعتراف بخطورة الوضع الراهن ، يمكن استخلاص أهمية تحديد اطار زمنى فى المدى القريب ووضع خطط تحرك ايجابى وفعال من أجل ايجاد طرق معالجة جديدة لتنمية وادارة الموارد المائية . وترتكز طرق المعالجة الجديدة على اقرار حقيقة ندرة المياه وعدم وجود بديل لها لمواصلة الحياة ودفع عمليات التنمية وحماية البيئة وتستلزم هذه الحقيقة وتكثيف الجهود لضمان وضع خطط عامة على المستوى الوطنى تستند جوانبها التطبيقية على مفهومى الربط والتنسيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لتنمية المياه .

ومع ازدياد الوعى بضرورة التعامل مع مشاكل المياه على أساس ندرتها ومعاناة بعض الدول من عدم توفر الكميات اللازمة لمتطلباتها الانمائية ، وتوقع ازدياد هذه المعاناة فى حالة عدم تكثيف الجهود لتحسين تنمية المياه ، ينبغى توجيه الاهتمام الى ادارة النزاعات الدولية حول المياه وحث الدول المستفيدة من مصادر مياه مشتركة على اعطاء أولوية أكبر للتنسيق والتعاون بينها فى اطار اتفاقات دولية ووضع تخطيط متكامل للتحكم فى مصادر المياه ومحاولة تكييفها ومتطلبات وأهداف التنمية وتأكيدا على البعد الدولى للتعاون والتنسيق فى تناول قضايا المياه اقترح المؤتمر انشاء مجلس عالمى للمياه كمنتدى للحوار وبناء الثقة وتنسيق الجهود الدولية عن طريق تحديد أهداف موحدة ومعالجة مشاكل المياه من منظور أكثر شمولية ، وهو ما ينطوى على اتجاه جديد يشير الى افساح المجال لاطار تنظيمى يسمح بدراسة الأبعاد السياسية ، الى جانب المسائل الفنية والاقتصادية ، المتعلقة بالمياه وتكسب قاعدة عضويته لتشمل الى جانب ممثلى الدول والمنظمات الدولية ، المنظمات الخاصة وغير الحكومية . وعلى ذلك ، يمكن القول بأن هناك اشارة الى ضرورة توجيه عناية متزايدة الى المياه كمتغير له أهمية خاصة عند التعامل مع قضايا التنمية الاقتصادية والسلام الدولى . □

الـدورة الثانية لمجلس وزراء خـارجية دول مؤتمـر الأمـن والتعـاون الأوروبـى

(براج : ٣٠ - ٣١ يناير ١٩٩٢)

د . خالد محمود الكومى

انعقدت فى براج - عاصمة تشيكوسلوفاكيا - اجتماعات الدورة الثانية لمجلس وزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ١٤ على مدى يومى ٣٠ و ٣١/ ١/ ١٩٩٢ .

وتكتسب اجتماعات هذه الدورة اهمية خاصة من عدة جوانب : شكلية واجرائية وتنظيمية ، وموضوعية وسياسية ، بل واستراتيجية وجيواستراتيجية ، وغيرها ، فى آن واحد .

ولو شاء المراقبون والمهتمون بمسائل الامن والتعاون الاوروبى وصف هذه الدورة بصفة واحدة ، فانها دورة توسيع وامتداد عملية الامن والتعاون الاوروبى افقيا ورأسيا ، شكلا ومضمونا .

فقبل ٣٠/٧/١٩٩٢ لم يتعد عدد الدول اعضاء المؤتمر ٣٨ دولة ، لكن منذ ذلك التاريخ اصبح عدد الاعضاء ٥٠ دولة ٤٨ منها تتمتع بالعضوية الدائمة ، ودولتان (هما سلوفينيا وكرواتيا) تتمتعان بصفة العضو المراقب ، حيث حالت خشية اغضاب يوغسلافيا دون تمتعهما بالعضوية الكاملة فى المؤتمر .

فى دورة براج - إذن - ارتفعت عضوية الدول فى المؤتمر بمقدار الربع عما كان قبلها من حيث عدد الدول الاعضاء فيه . ولا يدرى احد الآن - على وجه التحديد - كم سوف يصبح عدد الدول اعضاء المؤتمر فى الدورة القادمة (الثالثة) فى استكهلم فى ديسمبر ١٩٩٢ .

ومن المصدف الغريبة - فى هذا الصدد - أن تصدر تصريحات لنائب رئيس جمهورية روسيا الكسندر روتسكوى - فى وقت انعقاد دورة براج - حيث توقع ان « تفرخ » ظاهرة تحلل ماكان يعرف حتى وقت قريب بالاتحاد السوفيتى - مئات مما اسماها « جمهوريات الموز الجديدة » . وهو لايستبعد - متهكما - ان تنجم عن تفكك الجيوش السوفيتية اعداد كبيرة من الجيوش الصغيرة ، فى ضوء انفجار الظاهرة القومية والاثنية ، بل يحذر الرجل - صراحة - من تكرار حدوث نفس هذه الظواهر ذاتها داخل روسيا نفسها ، « بحيث نجد انفسنا وقد تجزأنا داخل روسيا الى اكثر من مائة جماعة إثنية » . واكثر من ذلك لا يستبعد روتسكوى ان تطالب كل قرية او مجموعة من القرى بأن تصبح لها قواتها المسلحة الخاصة بها ، على حد مايقصد الرجل الثانى - بعد يلتسين - فى روسيا ! (راجع : الهيرالدتريبيون الدولية - عدد ٣١/ ١/ ١٩٩٢ - ص ٢) . فهل كانت صدفة ام كان روتسكوى يقصد توجيه رسالة مفتوحة الى وزراء خارجية مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى المجتمعين فى براج ، فى نفس التوقيت ؟ !

١ - دورة براج وتوسيع عضوية مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى :

كان فى مقدمة القرارات التى اتخذتها دورة مجلس وزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى فى براج - فى يومها الاول ٣٠/ ١/ ٩٢ - موافقة المجلس على قبول انضمام عشر دول جديدة فى عضوية المؤتمر الكاملة . هذه الدول العشر الجديدة كانت منذ فترة وجيزة من بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ، وهى :

(١) ارمنيا - (٢) اذربيجان - (٣) بيلوروسيا (روسيا البيضاء) - (٤) كازاخستان - (٥) قرغيزيا - (٦) مولدافيا - (٧) طاجيكستان - (٨) تركمانيا - (٩) اوكرانيا - (١٠) اوزبكستان .

ونحن نعرف بأن الدول اعضاء مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى كان حتى عام ١٩٩١ هو ٣٥ دولة فقط من اوروبا فضلا عن الولايات المتحدة وكندا . ثم اصبح العدد ٣٨ دولة حينما اتحدت المانيا فاصبحت المانيا الاتحادية تمثل كل المانيا واختفت من اوروبا دولة المانيا الشرقية أو ماكان يعرف بالمانيا الديمقراطية ، ثم انضمت البانيا ، ثم دول البلطيق الثلاث وهى ليتوانيا ولاتفيا واستونيا .

واعتبارا من ٣٠/١/١٩٩٢ يصير عدد الدول الاعضاء فى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ٤٨ دولة ذات عضوية كاملة ، بالاضافة الى دولتين بصفة العضو المراقب وهما سلوفينيا وكرواتيا ، مثلما سلفت الاشارة . وجدير بالملاحظة هنا ان بعض جمهوريات كومنولث الدول قد حصلت على عضوية مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى قبل حصولها على عضوية الأمم المتحدة (كازاخستان واذربيجان) .

ب - ويلاحظ هنا مايلى :

أ - ان روسيا قد احتلت فى المؤتمر مقعد الاتحاد السوفيتى السابق مثلما فعلت فى الامم المتحدة وبقية المنظمات والهيئات الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفيتى .

ب - ان جمهورية « جورجيا » لم تتقدم - بعد - بطلب انضمام الى المؤتمر ، وذلك بالنظر الى التعقيدات والمشكلات السياسية والقانونية الداخلية فيها نظرا لظاهرة الصراع على السلطة والحكم فى داخلها ، الامر الذى تزامن وظل قبيل واثناء وفى اعقاب انعقاد دورة مجلس وزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى فى براج .

جـ - كان قد سبق اجتماعات دورة براج اجتماع تحضيرى فى براج ايضا لمدة ثلاثة ايام (٢٧ - ٢٩/ ١/ ١٩٩٢) للجنة كبار مفوضى المؤتمر ، حيث تولت التحضير لاعمال هذه الدورة .

د - اصبحت تشيكوسلوفاكيا هى الرئيسة الحالية لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبى خلفا لالمانيا اعتبارا من هذه الدورة ، وبالتالى فإن برجى دينستبير وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا رئاسة الدورة الثانية لمجلس وزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، وسوف تظل الرئاسة لتشيكوسلوفاكيا حتى اوائل ديسمبر ١٩٩٢ حيث تخلفها السويد ، اثناء انعقاد الدورة الثالثة فى استكهولم .

٢ - الرئيس هافيل ورؤية الآفاق المستقبلية للامن والتعاون فى اوروبا :

القى الرئيس التشيكوسلوفاكى فاتسلاف هافيل خطبة افتتاح الدورة يوم ٣٠/ ١/ ٩٢ باعتبار بلاده هى الرئيسة الحالية للمؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، وبعد الترحيب بالمجتمعين ، اشار الى ان اوروبا تجابه اليوم مهمة البحث عن هياكل واطارات لنفسها تمكنها من درء اى خطر يمكن ان تهددها .

ويجد هافيل فى « هيكلية » مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى احد الادوات التى يمكن ان تؤدى دورا مهما فى هذا المضمار ، لانه يضم او سوف يضم كل بلدان اوروبا ، ولانه يربط اوروبا ليس فقط بشمال الاطلنطى وانما ايضا بجزء كبير من آسيا ، حسب رؤية هافيل .

ويعتقد هافيل بانه مع انهيار النظام الشمولى فى الكتلة السوفيتية السابقة ، وانتهاء حقبة « ثنائية الاقطاب - او القطبية الثنائية - التى تسود العالم ، ومن ثم فقد وجدت امم هذه الكتلة نفسها تسير فى طريق وعر نحو الديمقراطية والمجتمع المدنى واقتصاديات السوق ، ونحو تأكيد هويتها .

ويتوقف هافيل امام ملاحظة ان جميع وثائق مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى قد اتسمت حتى الآن فقط بالطابع السياسى والاخلاقى فحسب ، ولكنه يريدها فى المستقبل ان تصبح وثائق ذات قوة قانونية متزايدة ، بحيث يجب ان تملك فعالية المعاهدات الدولية ذات القوة الملزمة . ويرى هافيل بانه من الضرورى ان يقوم تنسيق واضح بين وثائق مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى من جهة وبقية الهياكل الاوروبية والاوروأطلسية من جهة اخرى . ففى مسائل الامن لابد لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ان يقيم علاقات وثيقة مع حلف شمال الاطلنطى واتحاد غرب اوروبا . وفى مسائل حماية حقوق الانسان يجب ان يتعاون المؤتمر بشكل اقوى مع المجلس الاوروبى ، فى الوقت الذى يجب ان تصبح فيه الجماعة الاوروبية قلب التعاون الاقتصادى والسياسى ، فى رأى هافيل .

ويعتقد هافيل بانه مازال امام مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى دور فائق الاهمية فى نواحى نزع السلاح ومراجعة اتفاقيات نزع السلاح والاشراف عليها . وقال هافيل للمجتمعين بان الاسباب الرئيسية وراء تكديس ترسانات الاسلحة والحرب قد زالت ، وظهرت فرصة متاحة من اجل الاسراع فى نزع السلاح .

٣ - رؤية وزير الخارجية الامريكى بيكر امام دورة براج :

اوضح بيكر بان مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى سوف يظل يؤدى دورا مهما فى الامن الاوروبى . ويقول « تدل خبرتنا المشتركة منذ عام ١٩٧٥ على ان الاطار العريض لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبى والمبادىء الديمقراطية يمكنها جميعا ان تدعم التقدم نحو ديمقراطية اعظم ونحو الرفاهة والاستقرار » .

واعتبر بيكر ان المؤتمر يستطيع ان يكون بمثابة « البوصلة » بالنسبة لاعضائه الجدد من كومنولث الدول المستقلة . لكن بيكر قد حرص على التنبيه - فى هذا الصدد - الى نقطة مهمة اخرى بقوله : « ان عضوية مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى يجب ان تعتبر فقط هى الخطوة الاولى من بين خطوات كثيرة تقودها بقوة نحو المجتمع الاوروأطلسى .. ويجب علينا ان نساعدها فى تحويل رغباتها الديمقراطية الى تنظيمات (مؤسسيه) قائمة (على ارض الواقع) » . ويضيف بيكر قوله بأن على قادة دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى - المزمع عقد قمته فى هلسنكى فى وقت لاحق من هذا العام (١٩٩٢) - ان يتخذوا الخطوات الكفيلة بتحقيق التزامات الامن العسكرى . ودعا بيكر الى ضرورة ان تجتمع « لجنة كبار مفوضى المؤتمر » على فترات متقاربة نسبيا للقيام بنشاطها « لان تقوية هذه اللجنة - باعتبارها ذراعنا السياسى الرئيسى - سوف تعمل على تسريع استجاباتنا للاحداث المتسارعة ، وتوسع من قدرات مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى على ادارة الازمات » .

واشار بيكر ايضا الى اهمية اقامة ماأسماه « التجمع او المنتدى الاقتصادى » Economice Foram لتشجيع اقتصاديات السوق . كما دعا الى عقد مؤتمرات تستهدف ايجاد فهم افضل

لآليات السوق واتاحة الظروف المهيئة لروح وعقلية المشروع الخاص . واحب بيكر ان يدرأ اللبس فى هذه النقطة حينما حرص على التوضيح بأن « التجمع » الذى يقترحه يجب ان يكون اطارا مرنا للنقاش وتبادل الرأى وليس انشاء مؤسسة جديدة تتسم بالبيروقراطية الواسعة . واضاف بيكر : « اننا نستطيع العمل بنشاط فى هلسنكى لتشجيع تنمية التجارة وحماية البيئة والتعاون العلمى والفنى مع الدول الديمقراطية الجديدة فى اوروبا » . وفى هذا المضمار ، اشار بيكر الى ان مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى قد نجح فى ان يصبح « ضمير القارة الاوروبية » خلال سنوات الحرب الباردة ، حينما كان قد بعث الامل فى اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى التى كانت تعانى - بصمت - فى تلك السنوات .

٤ - رؤية وزير الخارجية الالمانى جنشر امام الدورة :

مركز جنشر فى حديثه امام زملائه فى الدورة على اقتراح تغيير نظام التصويت فى مجلس وزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى بشأن اتخاذ القرارات « بحيث لاتستطيع الدولة التى تخرق التزامات مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ان تعوق عمله المشترك وتبطل بذلك توافق الاراء » . والمعنى هنا واضح ، أى الدعوة الى التخلى عن قاعدة الاجماع المطلق فى اتخاذ وصناعة قرارات مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى . (وهو ماحدث بالفعل عندما اقرت الدورة مبدأ « الاجماع ناقص واحد » فى التصويت على قرارات المؤتمر لحرمان الدولة العضو الناشز من حق النقض) . كما دعا جنشر ايضا الى ضرورة التزام الدول الاعضاء بنظام التسجيل فى الامم المتحدة لنقل الدول للأسلحة . كما طالب بوجوب ان يظل ضبط القوة العسكرية عاملا فعالا فى المستقبل فى عملية مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى . ونادى جنشر ايضا بأن آليات ضبط التسلح يجب استخدامها لايجاد نظام امن جديد قائم على التعاون . وطالب جميع الدول الاعضاء الى تطبيق اتفاقيات نزع السلاح النووى . ولاحظ جنشر ان الصراع فى يوغسلافيا قد كشف النقاب عن ان هناك اوجه قصور فى هياكل مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى . واوصى جنشر بأهمية اللجوء الى استخدام نشاط بعثات ووحدات حفظ السلام الى اقصى درجة ممكنة ، تمهيدا لانشاء لجنة تنسيق للتعامل مع الصراعات . واوضح جنشر - كذلك - بأن على الدول الاعضاء فى المؤتمر ان تعطى الاولوية لايجاد البنى التحتية المشتركة فى مجالات الاتصال وشبكات النقل والمعلومات .

٥ - وثائق الدورة :

صدرت عن الدورة ثلاث وثائق :

الاولى : وثيقة توسيع مؤسسات وهياكل مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى .

الثانية : إعلان عن عدم انتشار ونقل الاسلحة

الثالثة : وثيقة سميت « ملخص نتائج الدورة » .

(١) الوثيقة الاولى :

وقد اطلق عليها تعبير « وثيقة براج » .

أ - وتتناول مسائل تطوير مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى من حيث توسيع مؤسساته وهياكله وتقويتها من اجل التجاوب مع الاهداف التى تحددت فى « ميثاق باريس من اجل اوروبا الجديدة » .

ب - وقد كان من ابرز ماتضمنته هذه الوثيقة توصل الدورة الى القرار مبدأ او قاعدة امكانية صدور قرارات المؤتمر وفقا لصيغة الاجماع ناقص واحد حتى لايصاب المؤتمر بالشلل وعدم القدرة على مواجهة حالات خرق التزاماته من جانب دولة عضو معينة فى حالات الخرق الجسيم لهذه الالتزامات ، اذا استخدمت حقها فى نقض القرارات الصادرة عن المؤتمر فى حقها ، طبقا للوضع القديم ، وسبقت الاشارة الى ان صدور هذا القرار بالذات يعتبر انتصارا

الانزاح وزير خارجية المانيا جنشر.

وكانت الدلائل تشير الى ان اول من قد يستخدم هذا المبدأ الجديد في مواجهته ربما تكون يوغسلافيا بالنظر الى ملابسات الموقف فيها .. وايضا قد تدعو الحاجة - في المستقبل القريب - الى استخدام في مواجهة احدى دول الكومنولث الجديد للدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي مؤخرا.

وفي كل الاحوال فهو يزيد القوة الالزامية لقرارات المؤتمر .. ولكن هذه القوة مازالت نسبية .. إذ ماذا يكون الحال لو تضامنت دولة عضو واحدة مع الدولة المراد تطبيق المبدأ في مواجهتها؟.

ج - كما توصلت الدورة الى قرار يقضي باعتبار « لجنة كبار موظفي المؤتمر » هي الجهة المسئولة عن ادارة وتنسيق اجتماعات مجلس وزراء خارجية المؤتمر، وبالتالي اعتبارها بمثابة « وكيل المجلس » المخول في اتخاذ القرارات المناسبة، على ان تجتمع بشكل اكثر تواترا من ذي قبل، كل ثلاثة شهور على الاقل، حسبما نصت الوثيقة.

د - اشتملت الوثيقة ايضا على قرار مجلس الوزراء بتحويل مكتب الانتخابات الحرة في وارسو (بولندا) الى « مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الانسان » مع توسيع اختصاصاته ومجال عمله لخدمة كافة اعضاء المؤتمر.

هـ - وربطت الوثيقة بين التركيز على تشجيع جهود وتنمية قوى اقتصاديات السوق من جهة والديموقراطية من جهة اخرى باعتبار من الادوات المهمة لتقوية الديموقراطية.

ويمكن القول اجمالا بأن المجتمعين في دورة براغ لمجلس وزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي قد اكدوا في هذه الوثيقة على عديد من الامور والمسائل والاجراءات التي من شأنها جميعا تحقيق اهداف توسيع وتشجيع مهام وفعاليات واختصاصات المؤتمر، ودفعه في إتجاه تطبيق فلسفة، عملية هلسنكي الرامية الى تكريس الامن والاستقرار في أوروبا، ليس فقط من خلال التركيز على المفاهيم السياسية والعسكرية والاستراتيجية، بل وايضا من كافة الجوانب والابعاد الاخرى، بمعنى العمل على تحقيق عملية الامن والاستقرار الاوروبي من منظور شامل وموحد في نفس الوقت.

(٢) الوثيقة الثانية :

اما الوثيقة الثانية والمسماة « إعلان عدم انتشار ونقل الاسلحة »، فقد كرسها مصدروها لتناول موضوعات طرق ووسائل منع انتشار اسلحة الدمار الشامل والسيطرة على تكنولوجيا الصواريخ. وقد اكدت الوثيقة على استعداد الحكومات المعنية (التي يمثلها المجتمعون) لمساندة وتأييد التعاون الدولي لمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل ومن اجل السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ بصفة خاصة ايضا.

وقد شددت هذه الوثيقة على التعبير عن تجديد التأييد ... لتوقيع اتفاق دولي ذي طابع عالمي شامل ومحدد ويحظر ... الاسلحة الكيماوية، ليتم التوقيع عليه في عام ١٩٩٢.

كما اكدت الوثيقة ايضا على ان تكديس الاسلحة التقليدية ... زائد عن احتياجات الدفاع الشرعي، انما تشكل تهديدا ... والسلام الدوليين.

(٣) الوثيقة الثالثة :

وهذه قد سميت « ملخص النتائج »، وقد تناولت - كما ... تسميتها - ملخصا لاهم اعمال ومنجزات ونتائج اجتماعات الدورة الثانية - في براغ - لوزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي.

ومن بين النقاط المهمة التي ركزت عليها هذه الوثيقة ...

أ - ان المفهوم الشامل للأمن والاستقرار يجب ان يشمل ... الانسان والعناصر السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية ... معا.

ب - التركيز على الدور المهم الذي يجب ان يؤديه ... ومؤسسات في تعميق وتأكيد وتكريس العملية الديموقراطية في ... أوروبا.

ج - اعطاء الاهمية الكبيرة لعملية المتابعة الجادة لها ... عناصر عملية الامن والاستقرار في أوروبا.

د - الدعوة لبذل المزيد من الجهد من اجل حل الصراعات ... والمحتملة وضرورة الاهتمام بصفة خاصة بمسألة احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، وحقوق الاقليات القومية والتيسير ... بناء المؤسسات الديموقراطية، وتشجيع ... والاجتماعي.

هـ - الاتفاق على ... اجتماعات الدورة القادمة (...) لمجلس وزراء خارجية دول المؤتمر في أوائل ديسمبر ١٩٩٢ في استكهلم.

وكذلك على ان يكون اجتماع قمة دول المؤتمر في هلسنكي ... يومين اعتبارا من ٩ يوليو ١٩٩٢.

وبعد، فإن كانت دورة براغ قد بدأت ومؤتمر الامن والتعاون الاوروبي يتسم جيوبوليتيكيا بأنه اورو اطلنطي، فإن هذا المؤتمر ... بعد دورة براغ مباشرة، قد صار مؤتمرا اورو آسيو اطلنطيا. بل ... بذلك تتبلور ابرز ملامح تطبيقات مايسمى بالنظام العالمي الجديد، الذي يبشر به الامريكيون والاوروبيون؟

ندوة الاعلام والمشاركة في التنمية

(القاهرة ٨ - ٩ فبراير ١٩٩٢)

هويدا عدلي

عقد المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ندوة عن الاعلام والمشاركة في التنمية. وقد كان محور اهتمام الندوة الرئيسي دراسة دور الاعلام في احداث التنمية الشاملة من خلال مناقشة مفهوم المشاركة في العملية الاعلامية. وقد تضمنت الندوة عديد من الاوراق التي غطت جوانب الموضوع. وقد كانت أول ورقة عن « الحق في الاتصال كأساس للمشاركة الاتصالية بهدف تحقيق التنمية الريفية » للدكتور خليل صابات، وقد ناقشت ثلاثة محاور أولها مفهوم الحق في الاتصال والذي ينطوي على المطالبة بالانسياب الثنائي الاتجاه والتبادل الحر للمعلومات وإمكانات مشاركة وتقلد الجمهور لوسائل الاعلام. وثاني المحاور يدور حول الاشكاليات التي يثيرها دور وسائل الاتصال في تحقيق التنمية الريفية وقد خلص الكاتب الى أن وسائل الاعلام قد نجحت في تغيير الآراء والافكار والمعتقدات ولم تنجح في رفع مستوى تفكير الانسان بإعتباره اساس كل تنمية. أما المحور الثالث فيهتم بالكيفية التي يمكن بمقتضاها لوسائل الاتصال أن تطور الريفيين وتفهيمهم ... أنه لكي يقوم الاتصال بدوره التنموي لابد أن يكون اتصالا في إتجاهين أي حوار بين المرسل والمتلقي وما يعنيه ذلك من ضرورة إشراك المتلقين في وضع البرامج الاعلامية الموجهة لهم. وعلى هذا الأساس يطالب الباحث أن يحل مفهوم التنمية الافقية محل التنمية الرأسية بمعنى أن يتاح تطبيق حق الاتصال للريفيين من خلال إشراكهم في وضع برامج الراديو والتليفزيون.

أما الورقة الثانية « قضية المشاركة في العملية الاتصالية بهدف تحقيق التنمية الريفية » للأستاذ سعد لبيب فإنها تنطلق من فرضية أساسية وهي أنه لايمكن نجاح مشروعات التنمية دون المشاركة الكاملة من جانب هؤلاء الذين يتحملون عبئها ويتوقعون عائدها. ويرى المؤلف أن الوسائل الجماهيرية والتي قصد بها تغذية رؤية الانسان وتوسيع مداها، تلعب دور معاكس إذ أنها تختزل فاعلية الانسان في علاقته بالبيئة التي يعيش فيها وتضعف إحساسه بذاتيته وأهميته الفردية. وبالتالي فإن هذا الشعور بعدم الجدوى واللا فاعلية تجاه الأحداث يوهن لدى المواطن الاحساس بالمسئولية والمقدرة. ولهذا السبب بدأ التفكير في وسائل بديلة وهي وسائل الاتصال الأفقي والتي تمكن الافراد من القيام بدور إيجابي في عملية الاتصال مثل وسائل الاعلام المحلية (الصحف القروية - السينما قليلة التكاليف ...). وجدير بالذكر أن من أهم مزايا هذه الوسائل أنها تيسر من حدوث التغذية المرتدة التي قلما تنجح وسائل الاعلام الجماهيرية في إيجادها.

وقد اثارت كلتا الورقتين عديد من التعليقات دارت في بعضها حول تأثير وسائل الاعلام على المعلومات وليس الاتجاهات، ضرورية الطريقة ... مشاركة الصفوة والجماهير. كما أثار البعض الآخر تساؤلات حول من الذي يطلب حق الاتصال ومن يمنحه والى أي الشرائح يمنح وهل كل مضمون يمكن أن يقدمه للجمهور. بيد أن الانتقاد الرئيسي الذي وجه للورقتين اغراقهما في الجانب النظري المفهوم ومن توجيه مزيد من الاهتمام للأبعاد الواقعية والميدانية.

وفي الجلسة الثانية تم عرض ثلاث أوراق، الأولى إهتمت بدراسة « دور صحيفة أخبار اليوم في عملية التنمية، دراسة تطبيقية » لرفعت فياض، وتطالع الورقة على حد تعبير كاتبها علاقة صحيفة أخبار اليوم كأحد وسائل الاعلام بقضايا التنمية من واقع تجربة ميدانية وذلك من خلال ثلاث حملات صحفية متصلة بالتنمية أولها قضية فوسفات ابوطرطور وثانيها تسرب الامتحانات في مراحل النقل المختلفة وثالثها تلوث نهر النيل بالمبيدات. وبالفعل نجحت الصحيفة في حملتين، حيث تم تعديل مشروع إنتاج فوسفات أبوطرطور وبذلك تم تجنب خسارة محققة للاقتصاد المصري في تمويل الانتاج، كما صدرت التعليمات بعدم طبع أسئلة الامتحانات بعيدا عن المدارس.

وفي نهاية ورقته، طرح الباحث بعض التوصيات الضرورية لكي يأخذ الاعلام دوره في التنمية مثل توفير قنوات اتصال مفتوحة بين أجهزة الاعلام والاجهزة التنفيذية، وأن تطرح الصحف بالتواجها حزبية وقومية القضايا التي تهم المجتمع خاصة في مجال التنمية مزودة بآراء العلماء والخبراء، وأن تقوم وسائل الاعلام بعرض نماذج من المشروعات الناجحة في المجتمع حتى تكون نموذجا لغيرها من المشروعات التنموية المتعثرة.

تسمى الورقة الثانية « وسائل الاعلام المحلية ودورها في التنمية » دراسة على الدور الذي يمكن أن تقوم به الاذاعة المحلية لخدمة أغراض التنمية في المجتمع المحلي، وتنطلق الباحثة من فرضية أن الراديو المحلي يعد وسيلة مثلى لتحقيق ديموقراطية الاتصال أو ما يطلق عليه الحق في الاتصال.

وقد خلصت الباحثة الى ان برامج إذاعة القاهرة الكبرى تناولت عديد من الموضوعات مثل المشاكل (المشكلة السكانية - مشاكل المرافق ..) وكذلك الشكاوى التي يرسلها الجمهور وايضا برامج كانت تهدف لغرس القيم الايجابية مثل الانتماء للوطن والتعاون ..) فقد كان هناك برامج أخرى تغرس قيم سلبية مثل النظر لظاهر الاشخاص دون جوهرهم وعدم الاستماع الجيد للآخرين ..

وفي النهاية توصي الباحثة بضرورة التوسع في إنشاء الاذاعات المحلية وزيادة البرامج التي تعتمد على المواجهة بين الجماهير والمسئولين، وكذلك الاهتمام بالمناقشة والتحليل الاذاعي كالقوالب فنية وضرورة الاهتمام بدور القطاع الجمهور عند اعداد الخريطة الاذاعية.

تهتم الورقة الثالثة « تكامل الأساليب الفنية التلفزيونية وأثرها في إنتاج برامج الأطفال في ج . م . ع . » لحسين يسري أمين وخالد علي عويس، بالصورة التلفزيونية المقدم للطفل بحيث يمكن توظيف الأساليب الفنية بأسلوب أمثل في إنتاج برامج الأطفال. ويرى الباحثان أن الشكل والمضمون في برامج الأطفال التلفزيونية من أهم العناصر التي تسهم في تكوين آراء وإتجاهات الجمهور المستهدف من الأطفال. وقد خلص الباحثان الى ضرورة الاهتمام بمراحل إنتاج الصورة التلفزيونية مع التركيز على المضمون المقدم وزيادة المساحة

الزمنية التى يجب أن تشغلها برامج الاطفال والاهتمام بطفل ما قبل المدرسة والعمل على إكتشاف المواهب وغيرها من التوصيات الاخرى المتعلقة بالاهتمام باللغة وعنصر التسويق فى هذه البرامج .

وقد اثارت الورقات الثلاث عديد من المناقشات ، فعند ورقة أخبار اليوم برزت إشكالية العلاقة بين الاكاديميين والممارسين وضرورة تجسيد الفجوة [redacted] الطرفين ، وكذلك قضية تأثير السياسات الاعلامية على السياسات التحريرية . وقد إنحصرت المناقشات التى دارت حول ورقة الاذاعة المحلية فى ضرورة معرفة فاعلية الاذاعات المحلية فى المشاركة فى التنمية من خلال دراسة أثر .

وفى ختام مناقشات هذه الجلسة تناول البعض قضية من الذى يحتاج للتنمية أولا المجتمع أم الاعلام ، وبالتالى ليست القضية مناقشة دور الاعلام فى التنمية لأن من الذى يثبت أن له دور فعلا ، بل للأسف فإن هناك عديد من المؤشرات على التخلف الاعلامى مثل هيمنة السلطة وإحتكار مصادر المعلومات والفجوة بين المؤسسات الاعلامية والرسمية ، وعلى هذا من الأولى الاهتمام بتنمية الوسيلة الاعلامية قبل مناقشة دورها فى التنمية .

إهتمت الورقة الأولى فى اليوم الثانى بموضوع « قيادة الرأى العام فى الريف المصرى » للدكتورة شاهيناز طلعت ، وقد تناولت الورقة عدة عناصر منها تحديد السمات الشخصية والاجتماعية لقائد الرأى مثل الذكاء وسرعة البديهة وإتساع الأفق وغيرها من السمات . كما تعرضت الورقة لأهمية دور قادة الرأى فى الريف المصرى الذى له ظروفه الخاصة وعاداته وتقاليده مما يعرقل من التغيير وتبنى الافكار المستحدثة . وهنا يبرز دور قادة الرأى - والذى يتوسط العلاقة بين الرسالة الاعلامية والجمهور - فى التأثير من أجل تبنى الافكار المستحدثة ورفع معدلات التنمية . وهذا يستلزم العمل على رفع كفاءة قادة الرأى من خلال عقد دورات تدريبية لهم لتعريفهم بالأساليب الجديدة [redacted] الاقناع والتأثير .

تهدف الورقة الثانية « القدرة على الاتصال والتنمية الريفية ، دراسة تحليلية ومشاهدات واقعية » للدكتور عبدالفتاح عبدالنبى الى تأصيل مفهوم القدرة على الاتصال فى المجتمع المصرى وبالذات فى الريف وكذلك الوقوف على أثر التغيرات الجديدة التى طرأت على واقع القرية المصرية . ويفترض البحث وجود معوقات تحد من قدرة الاتصال الرأسى والأفقى فى الاسهام بدوره [redacted] التنمية وكذلك ما أدت إليه بعض التغييرات الجديدة فى القرية المصرية من تعزيز قدرة بعض الفئات بالقرية على المشاركة فى الاتصال الرأسى والأفقى . ينطلق البحث من مقولة أن الاعلام لايخلق حقائق أو يغير من فحوى العلاقات الاجتماعية القائمة وهذا بلا شك يعد إنعكاس لعجز السياسة العامة للدولة عن مواجهة التحديات فى القرية المصرية وتحديد موقف واضح من القضايا المثارة فعلى سبيل المثال فعندما تحاول أجهزة الاعلام ترجمة توجيهات المسئولين فى مشكلة تنظيم الاسرة ، فإن الفلاح لايقتنع ليس لأسباب دينية ولكن لأنه يعايش ندرة حقيقية فى العمالة الزراعية وإرتفاع أجورها .

أما على مستوى القائمين بالاتصال ، فهناك عديد من المعوقات التى تحد من قدراتهم على التأثير منها إنفصالهم عن أصولهم الاجتماعية سواء حضرية أو ريفية وعمومية الأفكار التى لديهم عن الجمهور الذين يكتبون اليه .

وعن الاتصال الأفقى وتنمية القرية ، فإن الباحث يرى أن غالبية الريفيين تنحصر أفكارهم ودور أفعالهم وإهتماماتهم وحواراتهم فى نطاق ضيق جدا وهى القضايا الحياتية اليومية ، فهم يعيشون فى حالة إغتراب شبه كامل لايتعرضون بوعى لأى أداة إعلامية ولايعرفوا ولا يرغبوا فى معرفة شىء عما يجرى فى المجتمع ، فنظرتهم لوسائل الاعلام تنحصر فى أنها أدوات لتمضية وقت الفراغ والمتعة ، ومع ذلك فإن التغيرات الجديدة التى طرأت على القرية المصرية مثل السفر للخارج وما نتج عنه من إنفتاح على مجتمعات وثقافات جديدة أسهم فى قدرة بعض الأفراد الذين تعرضوا لتلك التجربة على الاتصال والتكامل بفاعلية مع أجهزة الاعلام عكس الآخرين الذين لم يتعرضوا لمثل هذه التجربة .

وقد أثارت ورقة عبدالفتاح عبدالنبى عديد من التساؤلات ، فالبعض رأى أن النتائج التى توصل اليها الباحث لها بالحراك الاتصالى ليس سببها الهجرة فقط بل توجد متغيرات أخرى . كما أثار البعض الآخر مسألة تركيز الدراسات الاعلامية على الخصائص الاجتماعية لقادة الرأى وإهمال الجوانب النفسية مثل الثقة بالنفس والقدرة على القيادة والاتزان الوجدانى .

وقد حوت الجلسة الثانية ورقتين الأولى عن « المشاركة الاتصالية فى عملية التنمية المحلية والريفية فى مصر ، دراسة نقدية لتجربة الثقافة الجماهيرية خارج القاهرة » للدكتورة ليلى عبدالمجيد ، وقد تعرضت هذه الورقة لوسائل « الثقافة الجماهيرية ودورها فى تحقيق المشاركة الاتصالية خاصة وأن هذه الوسائل تستخدم فى الكثير من الاحيان لاغراض التنمية المحلية وتستلزم مشاركة الجمهور ... ومن أوجه نشاط الثقافة الجماهيرية الخروج بالمسرح الى الاقاليم وتكوين فرق مسرحية اقليمية وتجارب مسرح القرية ، فضلا عن قصور الثقافة والقوافل الثقافية المتنقلة .

وعند تقييم هذه التجربة ، فإنه يمكن القول أن من أهم إيجابياتها تنفيذ تجارب جديدة فى تنظيم العروض المسرحية فى القرى بمشاركة المواطنين [redacted] التأليف والتمثيل . بيد أن هذا لاينفى وجود عديد من السلبيات مثل إعتماد الفرق المسرحية الاقليمية على كثير من النصوص التى سبق وأن قدمها مسرح العاصمة وأيضا عدم الاهتمام بإختيار نصوص نابعة من القرية ذاتها أو من تأليف أبنائها ، كما لم تتحقق المشاركة الشعبية الحقيقية فى عملية إختيار الكتب والدوريات لتزويد مكتبات القرى .

وفى نهاية الورقة ترى الباحثة ضرورة إبتكار أساليب لرفع مستوى أداء المواقع الثقافية فى الريف والمراكز وكذلك أهمية إسهام قصور الثقافة فى جهود التنمية بصورة أكثر نشاطا ، فربما تقدم بعض هذه القصور لايجذب أصلا الا المهتمين بالنشاط الثقافى من كتاب وصحفيين ، [redacted] الوقت الذى لا تعلم فئات الجمهور المستهدف أصلا بهذا النشاط .

وقد عنيت الورقة الأخيرة « وسائل الاتصال وبناء الانسان فى القرية المصرية » للدكتور محيى الدين عبدالحليم ، باكتشاف الدور الذى تلعبه وسائل الاتصال [redacted] بناء الانسان فى الريف المصرى ، وتؤكد الدراسة بداية على أهمية فهم السمات المميزة لمختلف وسائل الاتصال وإختبار قدرتها على التأثير فى مختلف الشرائح الجماهيرية ، وهذا لأن لكل وسيلة من هذه الوسائل طبيعتها الخاصة ومجالات إستخدامها ونوعية جماهيريتها . وعلى هذا فإن نجاح الخطة الاعلامية يتوقف على حسن إختيار الوسيلة المناسبة فى الوقت المناسب للجمهور المستهدف . ويرى الكاتب أن تحقيق المشاركة الفعلية فى العمل الاعلامى يمكن أن يتحقق من خلال دعوة أبناء القرية للاسهام فى مختلف البرامج الاعلامية أو أداء بعض ألوان الحوار ، وأخيرا توظيف القوالب الاعلامية المؤثرة كالقالب الدرامى للتقريب المعنى للجمهور من القرية .

تعقيب : تنحصر أهمية هذه الندوة [redacted] مجالاتها ومناقشاتها فى إنها تؤكد على بعد جديد فى العملية الاعلامية وهو بعد المشاركة الذى يتحقق من خلال الاتصال والتفاعل وذلك فى مجتمع نامى له خصوصيته من حيث سيادة روح السلبية واللامبالاة الانعزالية عند معظم شرائح المجتمع خاصة فى الريف . وقد قدم المشاركون عديد من الاقتراحات والتوصيات لتحقيق فاعلية عملية الاتصال من خلال التركيز على الوسيلة نفسها ، وكان الجمهور على إستعداد تام للتجاوب مع أى تمهيد يقدم له . وعلى هذا فلم يلتفت معظم المشاركون الى نقطة هامة للغاية وهى كيفية تحفيز الجمهور على وإستثارته لكى يشارك فى العملية الاتصالية بل ويحرص على ذلك □

المؤتمر العام الرابع للجمعية العربية للعلوم السياسية

عمان [٣١ يناير - ٢ فبراير ١٩٩٢]

عقدت الجمعية العربية للعلوم السياسية مؤتمرها العام الرابع بالعاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من ١٩٩٢/١/٣١ الى ١٩٩٢/٢/٣ . وتمت انتخابات الجمعية للجنتها التنفيذية الجديدة .

وفاز الدكاترة أسامة الغزالى حرب (مصر) بمنصب الرئيس ، وعامر ابو ضاوية (ليبيا) نائبا للرئيس ، وشفيق السامرائى (العراق) أمينا عاما ، وأسعد عبدالرحمن (فلسطين) أمينا للصندوق ، ويشكل هؤلاء هيئة المكتب للجنة التنفيذية . كما فاز بعضوية اللجنة ٩ أشخاص هم الدكاترة ، [redacted] المجذوب (لبنان) ، وعدنان الصاردلو (السودان) ، والحبيب سليم (تونس) ، وسعد ناجى جواد (العراق) ، وزياد أبوعمر (فلسطين - الارض المحتلة) ، ومصطفى كامل السيد (مصر) ، وفتحية علاب (الجزائر) ، وأسعد عبدالمجيد (المغرب) ، ومازن الرمضان (العراق) . وتم إنتخاب ثلاثة أعضاء إحتياطيين هم الدكاترة ، أمانى قنديل (مصر) ، وحسن البزاز (العراق) ، وحسن السيد سليمان (السودان) .

كما نظمت الجمعية ندوة يوم ١٩٩٢/٢/٣ ناقشت موضوعات البحث وإتجاهات التدريس فى العلوم السياسية [redacted] عدد من الاقطار العربية وتطور مناهجها ، وكذلك مهام علماء السياسة العرب فى مرحلة صناعة السلام اقليميا ودوليا .

وعقدت اللجنة التنفيذية الجديدة إجتماعا ناقشت فيه بعض القضايا العربية الراهنة وخاصة الوضع الراهن الذى تسبب عن أزمة الخليج . وقد أعربت اللجنة التنفيذية عن تعاطفها مع شعبى العراق والكويت لاعادة بناء ما دمرته الحرب ، وأكدت أن إنجاز التحول الديمقراطى فى [redacted] القطرين سيساعد عملية إعادة البناء . وناشدت حكومتى العراق والكويت التعاون فى حل كافة المسائل المعلقة بروح الأخوة العربية والجيرة ، وخاصة المسائل ذات الطبيعة الانسانية مثل قضية الأسرى ، والقضايا المتعلقة بحقوق وكرامة المواطنين العرب . كما أعربت عن إحتجاجها على إستمرار الحصار المفروض على العراق ، وناشدت كافة الحكومات العربية تزويد العراق بالأدوية ، كما حذرت اللجنة من إحتمالات عدوان عسكرى ضد ليبيا . وأعربت عن إيمانها المطلق بعروبة أبناء الخليج والجزيرة العربية ، وضرورة إسهامهم الفعال والقيادى فى كافة أعمال وندوات ولقاءات الجمعية العربية للعلوم السياسية ، وأكدت أنها تفتح الباب أمامهم واسعا ورحبا [redacted] النظر عن كافة الاجتهادات والآراء .

مكتبة السياسة الدولية

أصـوات الانتفاضـة الفلسـطينية

Les Voix du Soulevement Palestinien
(1987 - 1988)
Jean Francois legrain en Collaboration avec [redacted] Chenard
(CEDEG 1991)

أبرزت الانتفاضة الفلسطينية شكلا جديدا من اشكال مقاومة الاحتلال لعله الاول من نوعه فى أساليب المقاومة الا وهو « إنتفاضة الحجارة » التى بدأت فى التاسع من ديسمبر ١٩٨٧ ، وها هى تدخل عامها الخامس دون كلل ولا ملل من أجل تحرير الارض المحتلة .. ولعل الفتيل الذى يغذى إشتعال الانتفاضة هو توجيه النداءات الصادرة سواء من القيادة الوطنية الموحدة أو حركة المقاومة الاسلامية الى الشعب الفلسطينى بصفتها المخطط والمحرك والمنظم لجماهير الانتفاضة . إتسمت هذه النداءات بروح نضال جماعى وحس وطنى يحرض على الاقدام والمواجهة ، كما يخدم كوسيلة تحريكية وتعبوية لخلق روح فكرية وحركية للانتفاضة ، ويخلق قناة إتصال بين القيادة والجماهير كتضامن معنوى معهم وتوجيه مباشر لهم .

يتكون البناء التنظيمى للانتفاضة من اللجان الشعبية النوعية والفرق الضاربة على كل منهما مسئولية تقوم بتنفيذها . فتقوم اللجان الشعبية المختلفة بإدارة الشئون اليومية وتلبية الحاجات الانسانية والمحافظة على الأمن والاستقرار فى المجتمع الفلسطينى ، وتقوم الفرق الضاربة بقيادة عمليات المواجهة المدنية ضد قوات الاحتلال .

أما عن قيادة [redacted] فتتولاها القيادة الوطنية الموحدة والتى تضم لربع منظمات تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية هى منظمة فتح ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، والحزب الشيوعى الفلسطينى ، هذا من جانب ، ومن الجانب الاخر تتولى القيادة أيضا حركة المقاومة الاسلامية (حماس) اللسان الناطق للاخوان المسلمين فى الاراضى المحتلة . ورغم التنافس المستمر بين اللجان التابعة لكل من القيادتين ، إلا ان انشطتهما تتكامل فيما يتعلق بدعم جماهير الانتفاضة .

وقد صدر هذا الكتاب « أصوات الانتفاضة الفلسطينية » عن مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية الفرنسى بالقاهرة عام ١٩٩١ وكاتبه هو « فرانسوا لوجران » بالاشتراك مع « بيير شينارد » . يعد الكتاب بمثابة دراسة وثائقية للانتفاضة الفلسطينية والنداءات الصادرة عنها فى عامها الاول ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ . وقد إستهل الكاتب الكتاب بمقدمة طويلة تتبع فيها التطور التاريخى للقضية الفلسطينية ، كما حلل مضمون النداءات الصادرة عن القيادة الوطنية الموحدة وعن حركة « حماس » مع عقد مقارنة بين منهجيهما ، وأهدافهما من [redacted] ووسائل تحقيقها . ينصرف الكاتب الى تحليل هذه النداءات شكلا ومضمونا ، ورؤيته للانتفاضة كإنتقال للنضال الفلسطينى فى الاراضى المحتلة من مرحلة السبات لمدة عشرين عاما إلى مرحلة المواجهة المدنية الشاملة ضد الاحتلال .

بل هذه [redacted] عرض كل النداءات الموجهة من القيادة الوطنية الموحدة وحركة المقاومة الإسلامية وأيضا النداءات المدسوسة من قبل قوات الاحتلال .

من خلال المقدمة يستعرض الكاتب التطور التاريخى للقضية الفلسطينية بعد ١٩٦٧ وذلك من خلال ثلاث مراحل :ـ

ـ تمتد المرحلة الاولى من ١٩٦٧ على إثر هزيمة القوات العربية وفرار بعض الفلسطينيين من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية بالاردن ، وسعى اسرائيل لتعزيز هيمنتها على الضفة الغربية وذلك من خلال إبقاء الوضع كما هو عليه ، وطرح البديل الاردنى لتهدئة الفلسطينيين وذلك كحل شامل للصراع العربى الاسرائيلى .

ـ تبدأ المرحلة الثانية من عام ١٩٧٣ ويبدو فيها ترسيخ اولاه منظمة التحرير الفلسطينية كجبهة تحرير وطنى تسعى لحصول الشعب الفلسطينى على حقه فى الاراضى المحتلة . يتم التركيز فى هذه المرحلة على الصراع الاردنى الفلسطينى على إدارة الضفة الغربية وعلى شرعية تمثيل الشعب الفلسطينى . كما يعرض الخلاف بين قوى التحرير الفلسطينية المختلفة خاصة بعد إنقلابات داخل ديفيد ، وأخيرا ضرب إسرائيل للمخيمات الفلسطينية فى جنوب لبنان ١٩٨٢ .

ـ أما المرحلة الثالثة فتبدأ من ١٩٨٢ وتتناول التقارب الاردنى الفلسطينى والذى قادته منظمة فتح فى مواجهة قوى الجبهة الفلسطينية ، وتشير إلى الضعف الذى أصاب منظمة التحرير الفلسطينية من جراء تركاتها الداخلية آنذاك ، وأخيرا إنتهاء التقارب الاردنى الفلسطينى بتخل الملك حسين عن منظمة فتح والتى خسرت الجانبين آنذاك الاردنى والفلسطينى على حد سواء . يرى الكاتب ان تأزم الوضع فى ذلك الوقت كان يدفع فى اتجاه

إشتعال الانتفاضة خاصة بعد فراغ الساحة السياسية الفلسطينية من قيادة منظمة فى ظل تفكك أوصال منظمة التحرير الفلسطينية وزيادة الشقاق بين جبهات التحرير المختلفة ومرور عشرين عاما على المجتمع الفلسطينى المشتت ، أدى ذلك الى ظهور أدوار نشطة فى الحياة السياسية الفلسطينية وفى النضال والكفاح المسلح ضد إسرائيل ، فتكونت القيادة الوطنية الموحدة والتى تضم الاربع منظمات المذكورة سابقا ، كما برز الاسلام السياسى بشكل واضح على ساحة الكفاح ضد الاحتلال ، وهنا ميز الكاتب بين نوعين من الاسلام السياسى :

ـ النوع الاول وهو جناح الاخوان المسلمين فى الاراضى المحتلة ، ظهر فى السبعينات وتميز بالركود لسنوات طويلة قبل إشتعال الانتفاضة . يهدف هذا النوع الى بناء مجتمع فلسطينى إسلامى يقوم على أسس ومبادىء إسلامية وذلك كخطوة أولى نحو تحرير الارض المحتلة وتطهيرها من العدو الصهيونى الذى يمثل خطرا على الاسلام والمسلمين .

ـ النوع الثانى ظهر فى عام ١٩٨٣ ويدعو إلى الجهاد بكل اشكاله ضد إسرائيل وذلك كفرض دينى واجب على المسلمين ادائه وأن المجتمع لم يصبح مسلما إلا إذا تطهر من الاحتلال الاسرائيلى ، أى ان تحرير الارض متمم لاسلمة المجتمع .

وكان الجهاد الاسلامى سباقا إلى إصدار اول نداء يدعو فيه إلى محاربة الاحتلال وإجراء إضراب عام فى غزة والضفة الغربية إلا انه لاقى مقاومة عنيفة من قبل قوات الاحتلال ظهر أثرها فى إغتيال ابوجهاد فى ١٦ إبريل ١٩٨٨ .

اما جناح الاخوان المسلمين فى الاراضى المحتلة والذى عُرف فيما بعد بحركة المقاومة الاسلامية (حماس) فقد إتخذ خطا حركيا وقرر الانصهار [redacted] العمل السياسى والاندفاع الى خط المواجهة للتخلص من الاحتلال .

يستطرد الكاتب بعد ذلك فى وصف شكل ومعالم نداءات الانتفاضة ، كيفية إصدارها ، كيفية توزيعها ، ويعقد مقارنة مفصلة بين النداءات الصادرة عن كل من القيادة الوطنية الموحدة وحركة حماس خاصة بنوع الورق وخامته ، شكل الطباعة ، عناوين النداءات وترقيمها ، الجمل الافتتاحية والاختتامية ، الامضاءات ، والتاريخ . نستنتج من تلك المقارنة الآتى :ـ

ـ تتسم حركة المقاومة الاسلامية بوحدة فى القيادة أكثر من القيادة الوطنية الموحدة . يتضح ذلك فى إصدار الاخيرة لاكثر من نسخة باكثر من تعديل لنفس النداء ، وربما يرجع ذلك الى تعدد المنظمات المختلفة تحت قيادة واحدة ، وربما يرجع أيضا إلى وحدة هدف حركة حماس الا وهو الجهاد الدينى ضد المحتل وضد اعداء الاسلام .

ـ كما تتسم حركة المقاومة الاسلامية بروح تنظيمية أعلى وهذا ما تتميز به معظم الحركات الاسلامية من حسن تخطيط وروح نظام حادة وذلك ما يتضح فى الشكل العام للنداءات الصادرة عنها .

ـ غالبا ما تستهل حركة حماس نداءاتها بآية قرآنية او هتاف حماس ، والاستشهاد بشخصيات بطولية امثال خالد وصلاح الدين لحث جماهير الانتفاضة على الجهاد . ويتضح ذلك فى اللغة الساخنة للنداءات الصادرة عنها .

اما عن مضمون الانتفاضة فيفيدنا الكاتب بأهداف الانتفاضة وإطارها الفكرى مع عرض وجهة نظر القيادتين فى موقف القوى العالمية من الانتفاضة وأخيرا وسائل إدارة الصراع وتحقيق اهداف الانتفاضة الفلسطينية

تنقسم اهداف الانتفاضة إلى اهداف وقتية واخرى نهائية نستطيع أن كلا من القيادتين تتفق فى أهدافها الوقتية والتى تتضح فى الأربعة عشر مطلبا للقيادة الوطنية الموحدة وفى النداء الثالث لحركة حماس والتى تتلخص فى الآتى :ـ

ـ إطلاق سراح المعتقلين ووقف الممارسات الهمجية ضدهم وضد المنفيين وإحترام حقوق الانسان طبقا لقرارى مجلس الامن ٦٠٥ و٦٠٧

ـ رفض الاستيطان وسياسة الابعاد والاعتقال الادارى .

ـ عدم المساس بقدسية الاماكن المسيحية والاسلامية التى من شانها تغيير وضع مدينة القدس .

ـ إلغاء الضرائب الباهظة المفروضة تعسفيا على فلسطينى الضفة وغزة

ـ حل المجالس القروية واللجان البلدية فى الضفة والقطاع .

ـ إلغاء التضييقات المفروضة على قطاع البناء والصناعة والزراعة الحيلولة دون تطور المجتمع الفلسطينى ، وغير ذلك من ممارسات الاحتلال البغيضة .

ـ عدم التعرض لمؤسسات التعليم بالاغلاق او التضييق عليها فى محاولة لمسخ العملية التعليمية والتربوية .

أما الأهداف النهائية فنرى فيها إختلافا بين القيادتين ، ويرجع [redacted] إلى إختلاف الاطار الفكرى لكل منهما . فإن كانت القيادة الوطنية الموحدة تهدف إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بحدود التقسيم التى اقرها مجلس الامن بقراره رقم ١٨١ عام ١٩٤٨ ، وتسعى إلى ذلك للانتقال بالانتفاضة من دائرة الاشتباك على ساحة القتال إلى دائرة المبادرة السياسية ، وذلك من خلال خوض المعركة الدبلوماسية ، فالحركة الاسلامية تعتبر هذا الهدف حلا إستسلاميا وتخاذليا وترفض رفضا باتا مشروع الحكم الذاتى وفكرة المؤتمر الدولى . تهدف حركة المقاومة الاسلامية لطرد الاحتلال وتحرير الوطن والمقدسات من دنسه ، وترى أن أرض فلسطين أرض وقف إسلاميا على أجيال المسلمين الى يوم القيامة ولايصح التفريط فيها أو بجزء منها لان فى ذلك خيانة للاسلام والمسلمين ، ووجوب التصدى للعدو بغض أرض المسلمين . فالجهاد فرض عين على كل مسلم ووجب محاربة الاحتلال وعملائه لأن الوطنية واجب دينى .

ويلفت الكاتب نظر القارىء إلى أن حركة المقاومة كثيرا ما استخدمت فى نداءاتها « أيها الشعب المسلم » ، « أيها المسلمون » ، « أيها المرابطون » أو « يا أحفاد جعفر وأبى عبيدة » و « يا أحفاد القسام والبنا » ... وعلى الصعيد الآخر تطلق على الاحتلال « اليهود » أو « العدو اليهودى » أو « العنصرية النازية » ... وتختتم نداءاتها بجملة « بسم الله قد هانت خيبر » نستنتج من ذلك أن حركة المقاومة تهدف إلى الجهاد الاسلامى لتحرير الأرض بل واقتلاع جذور اليهود منها كما يتضح فى نداءاتهم الأول .

هناك إختلافا اخر بين كل من القيادتين فيما يخص فكرة الدولة الفلسطينية العلمانية والتى تهدف اليها المنظمة والتى لاتقبلها حركة المقاومة على الاطلاق ولاتقبل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتبنى فكرة العلمانية .

والاختلاف فى الاطار الفكرى لكل من القيادتين يجىء الاختلاف فى نظرة كل منهما للقوى العالمية ومواقفها من الانتفاضة ، وإن إتفقا فى بعض النقاط .

ـ يرى كل منهما أن هناك مؤامرة ضد الشعب الفلسطينى من قبل الامبريالية الامريكية وترى القيادة الوطنية الموحدة أن الولايات المتحدة عميل صهيونى يعمل على تعزيز هيمنة إسرائيل فى الاراضى

المحتلة وبحر حقوق الفلسطينيين ، اما الحركة الاسلامية فإن إشتركت في نفس الرؤية ولكنها تعتقد إنها مؤامرة ضد المسلمين والاسلام من اعداء الاسلام والعملاء الصهاينة والكفار الذين يسعون إلى تحويل ارض فلسطين الى دار باطل تابعة لليهود .

– اما في رؤيتهما للاتحاد السوفيتي فهناك إختلاف جذرى بين القيادتين . تعتقد القيادة الوطنية ان الاتحاد السوفيتي (سابقا) نصير الشعوب المظلومة وصديق الشعوب العربية وتعمل على إشراكه في دائرة المفاوضات . اما حركة المقاومة وإطلاقها عليه « الشرق الشيوعي » فترفض وجوده على ساحة المفاوضات وتعتبره شريكا للولايات المتحدة في مؤامرتها ضد المسلمين والاسلام ، وهذا يتضح في تهجير اليهود السوفييت وتغذية جسم إسرائيل بدم فاسد من جديد .

– ومن موقفهما من العالم العربى ، فهناك إتفاق مبدئي بينهما في تحميل الدور العربى مسئولية تقسيم فلسطين وتخاذله امام إسترداد حقوق الشعب الفلسطيني واخيرا ضعف دوره في دعم الانتفاضة . وقد تمت دعوة كافة الدول العربية لتقديم التسهيلات الضرورية لابناء الشعب الفلسطيني اينما وجدوا ، وخاصة في الاراضي المحتلة لتمكينهم من مواصلة النضال ومواصلة الانتفاضة . ولئن كانت القيادة الوطنية الموحدة لم تجمل كل الدول العربية في تهمة خيانة القضية الفلسطينية ، وإنما إستثنت بعضا منها كالجزائر وليبيا والعراق .. الا ان حركة المقاومة قد سلكت خطا عنيفا وحاد اللهجة في الصاق تهمة الخيانة بالامراء والملوك والرؤساء العرب ، وذلك يرجع لعام ١٩٤٨ حينما تقدمت الجيوش العربية-لتحول بين الشعب الفلسطيني والذود عن حقوقه وسلمت بالتآمر مع دول الكفر الساحل الفلسطيني لاسرائيل ، تلى ذلك مسرحية ١٩٦٧ لتسليم باقى فلسطين والجولان وسيناء ، وبعد ذلك – على حد قولهم – جعلت الانظمة العربية من الشعب الفلسطيني المشرد مسألة لاجئين يلوذون ببعض الدول التى إتخذتهم ذريعة لجمع الاموال الطائلة وتثبيت العروش المتآكلة .

اما عن وسائل إدارة الصراع فيتفق فيها كل من القيادتين بهدف دعم آمال الانتفاضة يصنفها الكاتب كالآتى :

- العصيان المدنى .
- العنف المدنى وبعض العمليات المسلحة الصغيرة .
- تعبئة إجتماعية – إضراب وتظاهرات وإعتصام .

إتخذت القيادة الوطنية الموحدة وسيلة اساسية في عملها ضد الاحتلال فدعت إلى رفع الاعلام الفلسطينية ، وعدم دفع الضرائب الاضافية ، والتمرد على نداءات حظر التجول .. ومن اهداف العصيان المدنى الرئيسية ضرب الاقتصاد الاسرائيلي وذلك عبر وسائل شتى كالاضراب عن العمل في المشاريع الاسرائيلية ومطالبة مواقع العمل بإستيعاب العمال ، ومقاطعة العمل في المستعمرات والاجهزة الاسرائيلية لشل حركة العمل الاسرائيلي . ومن جهة أخرى تمت الدعوة إلى نظام إقتصادى فلسطيني مستقل ونظام إعتماد على الذات بالدعوة الى مضاعفة [illegible] الانتاجية للمصانع ، وتشجيع زراعة الارض الفلسطينية وتحقيق اعلى درجة من الانتاج ، وتشجيع الانتاج المنزلى الحرفى والغذائى ، وتشكيل تعاونيات لتسويق المنتجات الفلسطينية وإقامة مؤسسات تصدير وطنية . وبذلك يتم ضمان حسن سير عمل الانتفاضة خلال فترة كفاح مريرة ومستمرة لا احد يعلم إلى متى !

– لم تخل الانتفاضة من العنف المدنى كقذف الحجارة والزجاجات الحارقة (المولوتوف) على جنود الاحتلال ، ووضع المتاريس ، إحراق كاوتش السيارات ، وإحراق [illegible] الاسرائيلية ... كما ظهرت بعض الاعمال المسلحة الصغيرة [illegible] جنود الاحتلال بالآلات الحادة وقلب السيارات ، والمستوطنين [illegible] هدف الانتفاضة هم جنود الاحتلال والمستوطنون الاسرائيليون [illegible] والعملاء ، هذا ويتم تحديد العملاء تبعا لكل قيادة كما [illegible] فالقيادة الوطنية إعتبرت كل من يبدع منتجات إسرائيلية [illegible] من مقاطعة العمل [illegible] المشاريع والجهات الاسرائيلية عميلا [illegible] يعدع نداءات [illegible] عميل ، ومن يؤيد الاردن [illegible] فك الارتباط عميل .. وإتسع مفهوم العمالة الى حد كبير [illegible] حركة المقاومة الاسلامية إتهمت بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالعمالة !

ولكن بصفة عامة خلت الانتفاضة من اعمال العنف الكبيرة [illegible] لكسب الرأى العام العالمى وحتى لايقوم الاحتلال بقمع الانتفاضة [illegible] وبحر جماهيرها العزل من نفس نوع السلاح وبنفس [illegible]

– اما الصورة الثالثة من ادوات إدارة الصراع [illegible] الاجتماعية والتى تمثلت اساسا في الاضراب العام الشامل [illegible] الجزئى ، والذى تميز باهمية محورية في الانتفاضة الفلسطينية [illegible] الاداة المركزية التى حظيت بعناية خاصة في النداءات الصادرة [illegible] كلا القيادتين . خصت هذه النداءات العمال والتجار واصحاب شركات التاكسى بل واحيانا المعتقلين .. وجميع الفئات التى [illegible] عليها نجاح الاضراب وإحداث الاثر المرجو . وقد نظمت القيادة عملية الاضراب بتحديد ساعات العمل والاماكن والفئات المعنية ، وعملت على خلق نوع من التوازن بين أساليب المواجهة السلبية كالاضراب وبين اساليب بناء الاستقلال الاقتصادى وإقامة قاعدة للعمل الانتاجى بشكل لايضر مصلحة الشعب الفلسطيني ، ولابد من متابعة اليات الاضراب ووجود إنضباط تام في الالتزام به [illegible] وجهت النداءات الشكر والتحية لجماهير الانتفاضة على ذلك ، كما حثت على التكافل الاجتماعى والتضامن الشعبى الذى يتألف من [illegible] الاموال الوطنية وكافة المقتدرين للمساهمة في توفير مستلزمات الحياة الضرورية للمخيمات المحاصرة والاسر الفقيرة والمتضررة .

شملت التعبئة الاجتماعية ايضا المسيرات والمظاهرات خاصة في المناسبات الوطنية الكبرى في التاريخ الفلسطيني او [illegible] بالانتفاضة نفسها والاعتصام في اماكن ذات دلالة رمزية مثل مقرات الصليب الاحمر او القنصليات الاوروبية بالقدس . وقد [illegible] النوع من التعبئة وإن إختلف عنفه من منطقة الى اخرى ومن [illegible] لآخر تبعا لتباين الظروف .

•

ولهذا الكتاب قيمة علمية ونظرية ملموسة في تحليل الانتفاضة يشهد للكاتب بالجهد العلمى فيها كما يشهد له بالجهد العملى [illegible] صعوبة حصوله على البيانات والنداءات جميعها حتى النصوص [illegible] وذلك عن طريق زياراته الميدانية لمواقع البحث وتتبعه [illegible] بدلا من نقلها من تحليلات اخرى ، مما لايخدم التحليل من [illegible] المادة العملية والتحليل العلمى في النهاية ، واخيرا ليت هذا [illegible] يكون مستهلا لسلسلة تحليل الانتفاضة في بلوغ اعوامها [illegible]

نيفين الدباغ

المؤلفات العربية السياسية

□□ إبراهيم نافع – الفتنة الكبرى «عاصفة الخليج» مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة ١٩٩٢ □□□

لقد طلع المؤلف باقتدار آخر ما فجع به العرب في العام الماضي وخاض بنا في اعماق الاحداث وجعلنا نعيش في الوقائع التى مرت بها وما آلت اليه الامة عربية ثم ضرورة الاستفادة من هذا الدرس الغالى الذى كلف العرب ماديا وبشريا وادبيا على مستوى العالم الشىء الكثير مايفوق بالجهد والطاقة .

والكتاب بعد المدخل والمقدمة يقع في اربعة عشر فصلا . وكانت الازمة حديث الفصلين الاول والثانى حيث بدأت بسحب سوداء كثيفة تجمعت في افق العالم العربى منذ منتصف شهر يوليو ١٩٩٠ برسالة من العراق الى الامين العام لجامعة الدول العربية تحمل اتهامات صريحة للكويت ودولة الامارات العربية بتجاوز حصصهما المحددة لهما وكان تقدير القاهرة للموقف يعتمد على ثلاثة عوامل اساسية اولها ان العراق يمكن ان يندفع متورطا نفسه مرة اخرى لاسيما ما كانت ناتجة من الحملة الدولية القوية التى تواجه العراق ثم ان منطقة الخليج ذات اهمية استراتيجية قصوى بالنسبة لدول العالم اجمع خاصة الدول الصناعية والعظمى بما تحويه من موارد ضخمة .

واخيرا ان القضية الفلسطينية كانت قد وصلت في تلك الفترة لنفق خطير اتسم بالركود وخاصة بعد موقف الحوار الامريكى الفلسطيني اثر عملية ابو العباس على شواطىء اسرائيل .

وانطلقت النداءات من مصر ومن اماكن كثيرة وبدأت اجتماعات مؤتمر القمة العربى في القاهرة وكانت المحاور التى ركز عليها المؤتمر :

(١) الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت (٢) عودة الحكومة الشرعية الى الكويت (٣) تكوين قوى سلام عربى كحاجز امنى بين الطرفين واخيرا الشروع فورا في مفاوضات عراقية كويتية لبحث اسباب النزاع من جذورها من تحديد نهائى وقاطع لمسألة الحدود بين البلدين

وايضا قام مجلس الامن الدولى في إجتماع كامل لاول مرة في تاريخه – باصدار قرارين رقمى ٦٦٠ ، ٦٦١ بالانسحاب وعودة الشرعية الكويتية وايضا العقوبات واجراءات ضد العراق . وايضا الاستجابة لمطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى الاخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن اراضيها وسلامتها الاقليمية ضد اى عدوان خارجى .

وعن جمهورية الخوف يتحدث المؤلف في الفصلين الثالث والرابع من تقدم صدام نحو الهاوية بسرعة حيث لم يكن احد يفهمه ولا يثق في كلامه ووعوده ولايريد ان يستمع لصوت العقل وقام بالاعلان عن مبادرات بلاغية مليئة بالعبارات الجوفاء كالمطالبة بالغاء كل قرارات مجلس الامن الصادرة ضد العراق . ان يكون الترتيب السياسى الذى يتم الاتفاق عليه منطلق من ارادة الشعب الكويتى وطبقا لممارسة ديمقراطية حقيقية واخيرا الغاء كل الديون التى لدول الخليج بالبراى من صدام حسين ضعف موقفه وسطحية مبادرة طالب بانسحاب اسرائيل من فلسطين والاراضى العربية المحتلة في الجولان ولبنان . وقال يراوغ ويعلى انه في الحرب ليس هناك مجال المراوغة او العبارات الطنانة فإما الفوز واما الاستسلام بغير قيد ولا شرط .

ويستطرق الفصلان الخامس والسادس الى فترة ماقبل الغزو العراقى للكويت حاولت مصر ممثلة في رجالها وكبار المسئولين فيها ان تنزع فتيل القنبلة الموقوتة قبل انقلاب العيار واشتعال نار الحرب التى ارهقت الجميع .. لقد سافر الرئيس حسنى مبارك بنفسه – مثلا – في اواخر شهر يوليو ١٩٩٠ الى بغداد وايضا د . اسامة الباز ورغم ضرب المثل باسلوب مفاوضات مصر مع اسرائيل بشأن طابا – والقياس مع الفارق – فالفرق كبير مابين مصر واسرائيل وما بين الدول العربية بعضها البعض .. ولكن كل همه – اى صدام حسين – القيام بدور المصلح الاجتماعى واعادة توزيع الثروات .. وايضا طالب بتنازل الكويت عن قروضها لدى العراق .

وظهر المتخبطون في بغداد ومن سار في ركبها كالاردن واليمن وقيام مجلس التعاون العربى والالتفاف حول السعودية بانضمام اليمن اليه

ويطلع المؤلف في الفصلين السابع والثامن العواصم العربية التى كانت تحت التهديد واجتماع الجيران فالعواصم كانت تجتمعها في السر او في العلن ازمات ولكنها تنتهى مؤقتا بتقديم ما يطلب العراق او جزء كبير مما يطلبه وكانت من مصر والمملكة العربية السعودية تحاول احتواءها .. ويصادف حصيلة منهما ثم التوصل للاتفاق على عقد مؤتمر في جدة ويحصل الملك فهد على تعهد من الرئيس صدام حسين بعدم استخدام القوة ضد الكويت ولم تتدخل السعودية بقوة صورية في المحادثات ليتم تسوية الوضع بصورة ثنائية ولكن انتهى لقاء جدة في آخر يوليو ١٩٩٠ دون التوصل الى قرار عمل يوقف زحف المأساة .. وتعرضت السعودية وكافة دول الخليج لاعنف حملة اعلامية وفي ظل هذه الاوضاع الجديدة كانت دول الخليج في مأزق لا تحسد عليه فهى دولة من دولة قد تم ابتلاعها وتوجه الدول الاخرى تهديد لكن كان ضمان الامن وحصر الغطرسية لدول الخليج العربى هو وقوف مصر بكل ثقلها العسكرى والسياسى والمعنوى وراء هذه الدول وهو الامر الذى حفظ التوازن في المنطقة الى ان اتحدت الامور بعودة الشرعية للكويت .

وكانت هناك احلام قديمة ايقظها الغزو العراقى فكانت لتركيا وايران واسرائيل لكل منها حساباتها ومصالحها التى تحقق الاستفادة من مستجدات هذا الوضع الذى طرأ على المنطقة – ويكفى ان اسرائيل قد استفادت الكثير من العرب حيث انها خبرة هائلة في كيفية تحقيق المكاسب من ازمات المنطقة العربية ويكفى [illegible] الساعات الاولى للغزو بدأت اسرائيل تتحرك بشكل منظم وحيث يركز قادة اسرائيل على انها – اى اسرائيل – ستكون الهدف القادم لصدام حسين وان الوسائل الدبلوماسية لن تنجح في حل الازمة وان اسرائيل لها الحق في القيام بمبادرة عسكرية ضد العراق بحجة الدفاع عن النفس وحققت مكاسب امنية او دعم مالى وعسكرى .

وبحث الفصلان التاسع والعاشر عن مصر – كعادتها دائما – فقد كانت في سباق مع الزمن بجهود وفرع الزلزال وتحركت القيادة المصرية بدرجة عالية من الحكمة والاتزان وبسرعة تحولت من التعقل الشديد الذى يعرف مواقع خطاه لان ما يجرى كان يتطلب المزيد من الحكمة والتعقل فيها حركة الاحداث في القاهرة الا [illegible] خلية نحل سياسية لاتتوقف فيها حركة الاحداث في محاولات مستميتة لوقف التصدع في الجدار العربى .. ولم تتوقف

[illegible] مصر في إدارة الازمة على تلك التحركات الرامية الى عدم الاضرار بالعراق ومحاولة حل الازمة سلميا حتى اللحظات الاخيرة وبعد ان نشبت الحرب اصبحنا تواجه مشكلة اخرى لاتقل خطرا وشأنا حيث لم يكن هناك حل آخر لايقاف القتال وحماية شعبى العراق والكويت من ويلات الحرب الا بالانسحاب الفعلى والفورى للقوات العراقية من ارض الكويت .

وفي الفصلين الحادى عشر والثانى عشر يتحدث المؤلف عن اكثر ظواهر الموقف الدولى اهمية خلال الازمة الا وهو السباق العسكرى الذى شهده العالم باتجاه المشاركة صورة من الصور في استخدام القوة المسلحة لانهاء الاحتلال العراقى للكويت حتى ان عدد الدول الغير عربية التى شاركت في القوات الدولية بالخليج وصل الى ٢٨ دولة ومن الطبيعى ايضا انه لو كان القرار الذى يصدر في بغداد يصدر بعقلانية لادرك صدام حسين قبل ان يدفع قواته الى الكويت انه يقلب المعادلات في منطقة تتجمع فيها مصالح دولية حيوية اكثر من اى منطقة اخرى في العالم ولادرك ان العالم لن يقبل بان يضحى بمصالحه من اجل شخص يحلم بزعامة اقليمية يتحكم من خلالها في شئون المنطقة ولادرك اخيرا ان الخليج ليس منطقة ملائمة لاستخدام القوة المسلحة فيها بتلك الصورة لكنه للاسف كان يرى المسألة بشكل مختلف وبحسابات اثبتت الاحداث خطأها الفادح

ولقد مهد بوش المسرح العالمى بتكتيل دول العالم المساندة للموقف الامريكى ضد العراق ودول مجلس الامن الخمس التى لم تعترض احداها على قرار جواز استخدام القوة ولم يكن قد تبقى له الا كسب معركة الرأى العام الامريكى الى جانب موقفه .. واخيرا تم تحديد [illegible] ١٥ / ١ / ١٩٩١ اخر موعد للانسحاب والخروج من الكويت وإن كانت لديه عناصر قوة لكن كانت تلك العناصر تتضمن ايضا نقاط ضعف عسكرية هامة تجعل فاعليتها اقل .

ويتناول الفصلان الثالث عشر والرابع عشر نهاية صدام فبعد ان وضعت الحرب اوزارها انتهى صدام حسين من الناحية العقلية لكنه كعادته لم يسلك سلوك الزعماء المسئولين فقد حرك قواته الموالين له لترتكب مذابح جديدة ضد الثوار الذى تمردوا ضده في الجنوب وفي مناطق الاكراد . وبرزت على السطح قضايا متفجرة كالترتيبات الامنية في الخليج وقضية فلسطين بوصفها اساس النزاع في المنطقة . الخلافات بين الدول العربية الغنية والدول العربية الفقيرة ثم القضاء على اسلحة الدمار الشامل في المنطقة كلها .

وبالنسبة للعلاقة بين الاغنياء والفقراء فلابد من تقليص الفجوة بين الثراء والفقر وهو شرط لاغنى [illegible] للأمن والاستقرار في المنطقة العربية ولابد لنا من ان نتعلم من دروس الازمة لتقليل حجم التفاوت الحاد في مستويات الدخل بين الاقطار العربية الغنية ان هذا التفاوت يهدد استقرار العلاقات بين هذه الاقطار كما يهدد الاستقرار السياسى وهذا لايعنى القول بالمزاعم الصدامية عند تبريره غزو الكويت او التسليم بأن هدف ضم الكويت كان كما إدعى اعادة توزيع الثروة الخليجية على فقراء العرب .

وايضا ينبغى تصحيح الاخطاء وكفالة حق التعبير لشعوبها . وبالنسبة لمصر فإن دورها بعد الحرب لايمكن الا ان يكون امتدادا لدورها قبل الحرب وهو حشد طاقاتها وتجاربها مع جميع الطاقات العربية والاقليمية والدولية لمواجهة التحديات الجديدة التى افرزتها الازمة الطاحنة .. وايضا يبقى لمصر دورا هاما وبارزا لترميم الجسور العربية التى انقطعت وانقطع معها الحوار العربى العربى لثقل مصر العربى والدولى هو وحده الذى يفرض عليها دورها في التصدى للعدوان على دولة عربية وهى في كل ذلك ليست طالبة زعامة ولا باحثة عن دور لاتؤهلها امكانياتها واوضاعها لكن عوامل الجغرافيا والتاريخ هى التى حكمت على مصر بأن يكون لها في كل ذلك دورا بارزا وهاما لايمكن تجاهله .

عثمان الجوهرى

□□ هالة مصطفى - الاسلام السياسى في مصر من حركة الاصلاح الى جماعات العنف - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة - ١٩٩٢ □□

تعالج الاستاذة هالة مصطفى عبر فصول هذا الكتاب، الاسلام السياسى في مصر . متتبعة الموجات الثلاث الكبرى في التطور ، وهى حركة الاصلاح الدينى . ثم جماعة الاخوان المسلمين . ثم جماعات العنف السياسى الرهنة . كمقدمات وروافد ووجوه ، ومضامين ، وهى بذلك تنجح . بمنهجية مكارنة رصينة ، وتعمق في جذور البيئة الفكرية والاجتماعية ، في ان تكشف ، وتلقط اواصر الصلات البعيدة الموزعة ليس فقط بين هذه الموجات الثلاث ، وظواهرها المصاحبة المختلفة . ومحدداتها السياسية والاجتماعية العامة . ولكن بينها وبين ظاهرة « الاحتراب الثقافى » في المجتمع التى اتخذت على امتداد هذا القرن مظهرا مختلفا عن الخلفية الفيضية لنهر النيل نفسه .

فهى تبدو هادئة عند المنابع متداخلة عند الروافد ، بينما تبدو على العكس من ذلك . هادرة وعنيفة وصدامية كلما اتجهت الى نهاية القرن او مصبه .

لقد انطلقت منهجية الكتاب وفق ذلك ، من رؤية صائبة لطبيعة تطور الاسلام السياسى في مصر كظاهرة كلية مركبة متطورة ونامية . لا يمكن ولا ينبغى الفصل بين حلقاتها المختلفة ، او بين مظاهرها المتتالية ، وتحولاتها التاريخية ، متجاوزة بذلك النهج الانتقائى الشائع في التعامل مع ظاهرة الاسلام السياسى في صورته الجديدة ، والذى يفصل بين روافدها القديمة ، وموجاتها العنيفة المستجدة بعد ذلك . وينتهى الى تقديم التيارات والجماعات الجديدة ، ليس فقط على انها خارجة عن سياق التطور الطبيعى للمجتمع . بل وخارجه ايضا عن سياق التطور الطبيعى لظاهرة الاسلام السياسى ذاتها .

نستطيع أن نكتشف من خلال هذه القراءة المقارنة المتأنية ان بروز ظاهرة الاسلام السياسى ، في كل مرحلة ، ونجاحها في استقطاب [illegible] والثانية ، كان دائما وليد اخفاق غيرها من السياسيين والحركات السياسية والفكرية في المجتمع ، وأن هذا البروز كان الوجه الآخر لظاهرتين متلازمتين في كل منحى تطور جديد ، هما : الازمة السياسية والكساد والاقتصاد .

ونستطيع أن نكتشف ، ايضا - أن انتقالها من حيز الفكر الى الحركة السياسية المنظمة ، ومن مجال العمل الفردى الى العمل [illegible] المباشر كما كان لصيقا بانتكاسات المدارس الفكرية الجديدة ، كان لصيقا ايضا بانتكاسات وطنية مدوية .

وينطبق ذلك على هزيمة الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى لمصر والتى رمت بظلال كثيفة على فكر رشيد رضا الذى مثل انكسار موجة التجديد الدينى ، وبداية العودة الى جذور السلف وهى نقطة انطلاق دعوة الشيخ حسن البنا بعد ذلك . كما تنطبق على تأثير نكسة ١٩٦٧ على اتجاه طفرة نمو ظاهرة الاسلام السياسى بعد ذلك .

وكما ينطبق الامر نفسه ، الكساد والفوضى السياسية ، وافلاس مدرسة الليبرالية . على تراجع النبض العقلى في الثلاثينات ، بعد ان عبر وجه الفكر المصرى والعمل السياسى - في العقدين الاولين من القرن .. وظهور حركة الاخوان المسلمين . حيث تماهى الكساد الفكرى وتراجع تيار الاجتهاد السياسى جنبا الى جنب مع الكساد الفكرى وتراجع تيار الاجتهاد والانفتاح والعقلانية الجديدة .

ومثلما كانت بذور العنف الجديدة والتى شهدت اتساعا كيفيا وكميا في الثمانينات ، كامنة في النظام الخاص للاخوان المسلمين في الاربعينات والخمسينات ، كانت بذور الانشقاقات التى اتسعت في الجماعات الجديدة ، كامنة ايضا في بواكير او بدايات النظام الخاص . بل ان النظام الخاص نفسه الذى فرض سطوته على الجماعة بعد رحيل (البنا) . كان جزءا جوهريا من التكوين الفكرى للجماعة والدعوة والدعاة منذ بدايتها .

وهكذا كان مبدأ الجهاد . واستخدام اساليب العنف والقهر . كلها خيوط اصيلة في نماذج الفكرة الاصلية . مثلما كان التحول الراديكالى عند سيد قطب تطويره من داخل نفس المدرسة التى ارساها البنا . او كان الجناح العسكرى للاخوان ، ترجمة عملية لمبدأ الجهاد ، او كان مفهوم « الحاكمية » . مكملا لمفهوم « الجاهلية » .

في هذا السياق يتبدى جهد الكتاب والكاتبة في محاولة تطبيق الخريطة الفكرية والتنظيمية لظاهرة الاسلام السياسى ، بتطورها ونموها وتحولاتها وتطبيق الاخيرة على الخريطتين السياسية والاجتماعية . ثم تثبيت رؤوس هذه النقاط كلها وخطوط تقاطعها المتقاطعة ، فوق منحنى التطور النظامى والاجتماعى والسياسى للمجتمع المصرى . لتنهض فوقها داخل النسيج الفكرى والاجتماعى والسياسى للمجتمع المصرى على امتداد مسيرة قرن من الزمان أو يزيد .

لقد كانت حركة الاصلاح الدينى هى المنبع الذى خرجت منه اغلب القيادات الفكرية الحديثة . فثورة عرابى كانت نتيجة لتعاليم الافغانى كما وجدت مدرسة الليبرالية المصرية جذورها عنده ، ومحمد عبده ولطفى السيد ، وطه حسين وسعد زغلول ومصطفى عبد الرازق . وغيرهم من وجوه حركة التجديد الفكرية . على تميزها واختلافها ؛ خرجت جميعها من تحت عباءة هذه الحركة التى حاولت ان تواجه التحدى الغربى بشقيه الحضارى والسياسى .

وكما بدأت بمحاولة توفيقية بين الموروث والوافد . او بين الجديد والقديم . انتهت الى رافدين اساسيين : نزعة شبة مطلقة للقبول بقيم الحضارة الغربية . ونزعة مطلقة لرفض هذه القيم . وأيا كانت روافد كل اتجاه في النهاية . فلقد اتسعت المسافات بين الروافد . وانشق مجرى الفكر المصرى الحديث . الى شعبتين كبيرتين متواجهتين . ما تزال حمى « الاحتراب الثقافى » تدور رحاها بينهما على قدم وساق .

ورغم اتساع الحيز الزمنى الذى تغطيه هذه المحاولة . وتنوع بحورها بتياراتها . وتحولاتها . فإن الكتاب لا يضيع في الفروع ولا يصعد دون تأثيم . ويقيم دون جنوح . فوق انه لايدعى الحكمة بأثر رجعى . بالرغم من ان اتباعه للتسلسل الزمنى . قد تحول الى عبء على منهجه . وفي كل الاحوال فتلك محاولة يصعب تلخيصها . او اسر روحها في حيز ضيق . ولذلك فإن ما سبق هو تزكية لتحية مستحقة واشارة الى اجتهاد سباق ..

احمد عز الدين

□□ د . محمد صفى الدين ابو العز (إشراف) - العلاقات العربية التركية من منظور عربى - الجزء الاول - معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٩١ □□

لم تؤثر في التاريخ العربى وسيرته وحديثه . علاقة ما بقدر ما اثرت [illegible] بالشعب التركى وبالدولة العثمانية . لقد تجاوزت هذه العلاقة في كثير من الاوقات المفهوم التاريخى للعلاقة بين الشعوب او بين الدول . ووصلت الى درجة من التلاحم كان من الصعب فصمها . وادراكا لهذه الحقيقة كان مخطط معهد البحوث والدراسات العربية وبإشراف من رئيس المعهد الاستاذ الدكتور محمد صفى الدين ابو العز كانت هذه الدراسة وتم اسنادها الى الباحثين المتخصصين كما رؤى الا يقصر البحث والتقصى على الطرف العربى بمحورين لم لقد عقد اتفاق بين المعهد ومركز الابحاث التاريخ والفنون والثقافة الاسلامية في استانبول . على ان تتولى مجموعة من الباحثين الاتراك طرح التحليل التركى وبهذا اصبحت موضوعات الدراسة موجهة في معالجتها . شاملة لوجهتى النظر العربية والتركية .

والواقع انه قد برزت مجموعة من الحقائق التى يجب العلاقات العربية - التركية على بساط البحث تتمثل في :

١ - انه قد جاء الوقت لاستجلاء حقيقة التاريخية ، حول العهد العثمانى في العالم العربى بعيدا عن التكريات المريرة ، التى لحقت بتلك العلاقات في الفترة الاخيرة من عصر الامبراطورية وبعيدا ايضا عن التطورات السياسية المعاصرة . خاصة بعد ان خف كثيرا بعض اسباب التوتر في العلاقات العربية - التركية ، سواء بعد انتهاء الحرب الباردة ، او بعد الاتجاه الى مصالحة عربية - اسرائيلية .

٢ - انه قد جاء الوقت ايضا لعقد مصالحة بين رؤية العرب الشاملة ورؤية العرب المغايرة لتاريخ العلاقات العربية - التركية ، وليس من سبيل لعقد هذه المصالحة الا بدراسة تتوخى الموضوعية والحقيقة وحدها هى التى تقضى على مثل هذا التضارب العربى العربى !

٣ - اخراج الجانب التركى مما حصر نفسه فيه مؤخرا من اعتبار العلاقات العربية - التركية هى الامبراطورية العثمانية فحسب . فقد كانت علاقات عربية - تركية قبل العصر العثمانى . كما استمرت هذه العلاقات قائمة بعد هذا العصر .

٤ - اخر هذه الحقائق التاكيد على حقيقة علمية تحتاج الى التذكير بها في هذه المناسبة ، وهى ان العلاقات بين اى شعبين من الطبيعى ان تمر بأوقات صفاء ومن الطبيعى ايضا ان تمر بأوقات كدر ، واية دراسة تبرز جانبا دون الاخر لا تفقد حجيتها فقط ، بل تفقد في نفس الوقت علميتها ، ومكانة توضع في المكتبات اما على رفوف الكتب الاحتفالية واما على رفوف الكتب السياسية الموجهة !

والعمل الذى نقدمه يتوخى الحقيقة العلمية في العلاقات العربية - التركية من الالف الى الياء ، ولما كانت العلاقات العربية - التركية قديما كثيرا من القرن السادس عشر ، قبل الفتح العثمانى للعالم العربى او قبليه لذا تم تخصيص فصلين من العمل عن تلك الفترة المبكرة .

الفصل الاول عن ، بداية التعارف بين العرب والاتراك ، والذى تتبع اللقاء الاول بين الطرفين الذى حدث من خلال الامتداد العربى لبلاد الترك على عهد الدولتين الاموية والعباسية ، ثم : اعقب ذلك من اعتناق الاتراك الاسلام ، وانتهى الامر بأن اصبحوا العنصر العسكرى في الدولة العباسية بعد ان تراجع العرب ثم الفرس عن القيام بهذا الدور

الفصل الثانى يستعرض الدور الايجابى للعنصر التركى في

الدولة الاسلامية وهو دور سار فى اتجاهين :
الاتجاه الأول بدفع الاخطار عن الدولة الاسلامية فى مشاركتهم الفعالة [redacted] الحروب الصليبية ، او فى التصدى للمغول ووقف زحفهم الشهير فى اتجاه مصر بفضل دولة المماليك الاتراك التى قامت فى القاهرة .

الاتجاه الثانى بالاستمرار فى الضغط على الدولة البيزنطية كجزء من وظيفة القوة العسكرية فى الدولة الاسلامية .. حماية الثغور، وحصر الدولة لتصفيتها وهو ما نجح فيه اخيرا الاتراك العثمانيون الذين تمكنوا من احتلال القسطنطينية لتصبح عاصمة دولتهم التى كانت أطول دول الاتراك عمرا واكثرها امتزاجا بالعرب .
قاد ذلك الى الفصل الثالث الذى ارخ لهذه الدولة وللعلاقات التركية - العربية ابانها وقد طرح هذا الفصل مجموعة من الحقائق منها الدور العثمانى فى التصدى للاخطار البرتغالية والاسبانية فى المحيط الهندى والحوض الجنوبى من البحر المتوسط . ايضا ان الدولة العثمانية مهما اختلف المؤرخون حولها فهى قد حفظت للعالم العربى وحدته بامتداد فترة تناهز الاربعة قرون . كما يطرح هذا الفصل قضايا ذات طبيعة خلافية مثل ماقيل عن الدور الذى لعبته الدولة العثمانية فى فرض لون من الركود والعزلة على العالم العربى ، مما اوقعه لقمة سائغة فى فم الاستعمار الغربى مع سقوط الدولة ، ومنها ايضا قضية التحديث فى الدولة وانعكاساته على العرب فيما عرف بحركة التنظيمات العثمانية .
ويتتبع الفصل الرابع ، الخروج العربى عن الدولة العثمانية وهى عملية لم تكن لتتم بسهولة تناقش هذا الفصل فكرة شائعة - وهى ان هذا « الخروج » انما قد تم خلال الحرب العالمية الاولى ، وكنتيجة من نتائجها ، وهى نظرة شديدة القصور ، فما لا يقبله العقل ان علاقة عمرها نحو اربعة قرون يمكن ان تنهار خلال اربع سنوات فحسب ، وانطلاقا من هذا الفهم فيعالج هذا الفصل العلاقات العربية - التركية خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، حين تفاعلت عوامل تاريخية عديدة انتهت بالخروج العربى من الدولة العثمانية وانقطاع علاقة عربية - تركية طويلة قامت على التبعية من الاولين للاخرين . وكالعادة فى مثل هذه الاحداث التاريخية الجسيمة تتصارع عوامل الابقاء على وضع بعينه مع عوامل تغيير هذا الوضع . بينما ادت الدعوة الى الجامعة الاسلامية ، كذا التضافر بين العرب والترك لمقاومة الاستبداد الحميدى الى تاخير الخروج ، فان ذكريات الحركات الانفصالية العربية التى اصلت فكرة الخروج جنبا الى جنب مع التدخل الاوروبى بكل معطياته قد ساعدت فى سرعة الاجهاز على الدولة ، وينظر فكرة القوة بين الطرفين كانت من العوامل التى عجلت بالتغيير .

وينتهى هذا الصراع بالخصام العربى التركى ايام الاتحاديين الذى تحول الى مواجهة دامية خلال الحرب العالمية الاولى ، لم تلبث ان انتهت الى الخروج العربى من الدولة ، والى القرار التركى بهجر العرب بل والشرق نهائيا والاتجاه نحو الغرب بكل مقولاته فى التحديث والعلمانية وحتى الحروف اللاتينية والزى !
رغم الفراق التركى فان الهجران لم يكن سهلا . فقد كان على الترك والعرب تصفية ارث نزاع دام اكثر من عشرة قرون .
ربما كان اهم مافى هذا الارث ناطق التخوم خاصة ، منطقة الموصل فى العراق ، ولواء الاسكندرونه فى سوريا .
وفى ظروف خاصة عالجها الفصل الخامس الذى تناول العلاقات العربية - التركية فى فترة مابين الحربين تمت تسوية مسالة الموصل لصالح الجانب العربى ، وتمت تسوية مسالة الاسكندرونه لصالح الجانب التركى [redacted] ان العرب استمروا يطلقون على الاسكندرونه توصيف اللواء السليب واستمر الترك ينظرون الى الموصل نفس النظرة حتى انه قيل خلال حرب الخليج الثانية وفى اعقابها ان هناك خططا تركية للحصول على الموصل . اما الفصل السادس عن العلاقات العربية - التركية فى مرحلة المد القومى العربى ، والسابع عن تركيا والصراع العربى - الاسرائيلى
واهم مايلاحظ فى هذا الشان ان فترة تصاعد المد ... العربى - وتاجج الصراع العربى - الاسرائيلى قد مثلها كثير ... اسباب التوتر ، خاصة عندما اتخذ الجانب العربى موقفا ... للطرف اليونانى فى المسالة القبرصية ، وكانت بدورها نفسها ... بالنسبة للجانب التركى .
اخر فصول الدراسة عن الفترة التى اعقبت حرب ١٩٦٧ ... عقد السبعينات من ازدهار نفطى اثر ايما تاثير على العلاقات ... الجانبين مما دعا الى ان يكون عنوان هذا الفصل ، التقارب ... العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة ... الموقف التركى من العرب حتى المياه ، والمياه فى هذه الدراسة ... حرب الخليج الثانية ، ونظن انها اخر المياهات فى التاريخ ... المعاصر حتى اعداد هذه الدراسة على الاقل .

ابو السعود ابراهيم

□□ السفير الدكتور محمود سمير احمد - معارك المياه المقبلة فى الشرق الاوسط - دار المستقبل العربى - ١٩٩١ □□

على مدى العشر سنوات الماضية بوجه خاص - تراكم الاهتمام المحلى والاقليمى والدولى بقضايا المياه فى افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط والنظر اليها باعتبالا انها ستكون من العوامل الحاسمة فى تقرير اوضاع السلام او الحرب فى هذه المناطق . وقد نبدى هذا الاهتمام فى حجم ما صدر عن الخبراء الفنيين او علماء السياسة من بحوث ودراسات ، وما عقد من ندوات ومؤتمرات لبحث ابعادها المستقبلية بوجه خاص ، والتنبية الى ان حروب المستقبل قد لا تكون حول مصادرها التقليدية من حدود او اراضى او نزاعات عرقية وانما حول المياه ومواردها ، وبشكل سوف تحتل فيه المياه نفس الاهمية التى احتلتها مصدر هام وحيوى اخر مثل البترول .
وفى اطار هذا الاهتمام يصدر هذا الكتاب الهام للسفير الدكتور محمود سمير احمد . ومثلما كان الحال مع مؤلفه عن « الدبلوماسية » ، فان ما يميز عمله الجديد عن « معارك المياه الاقليمية فى الشرق الاوسط » هو ما يجتمع فيه من اساس اكاديمى ونظرى يقدم مادة علمية ثرية حول قضايا الموضوع الفنية والاستراتيجية ، وكذلك من خبرة دبلوماسية وعملية قد لا تتوافر للكثيرين ممن يتعرضون لهذا الموضوع ، وهى الخبرة التى تشكلت فى مرحلة كان فيها السفير سمير احمد من الشخصيات الرئيسية فى الجهاز الدبلوماسى المصرى حين كان يعمل وكيلا لوزارة الخارجية للشئون الافريقية وفى فترة تبلور فيها اهتمام مصر والدبلوماسية المصرية بسياستها المائية . كما نتصور ان اهتمام الاستاذ المؤلف بهذا الموضوع قد تضاعف خلال فترة عمله سفيرا لمصر فى اديس ابابا وهى الدولة المركزية بالنسبة لسياسات مصر المائية باعتبار انها تتحكم فى ٨٦٪ من مياه النيل .
ومن الطبيعى ان يبدا الكتاب بالتركيز على حيوية نهر النيل بالنسبة لمصر ، الامر الذى يرتب بالتالى حيوية علاقاتها مع الشعوب النيلية ومستوى ما يجب ان يقوم من علاقات تكاملية بين ... المستفيدين من النهر وهى على وجه التحديد بالاضافة الى مصر والسودان - اثيوبيا وتنزانيا واوغندا وكينيا ورواندا وبوروندى وزائير .
ورغم الاهتمام المشترك بين هذه الدول بمياه النيل ، فان الكتاب يبرز ان ايا من البلاد التى يمر بها النيل وينبع منها لم وان تبلغ درجة اعتماد مصر الكلى على مياهه فى حياة ورخاء شعوبها . وهذه الحقيقة تفسر اهتمام السياسات المصرية فى مختلف العهود بمياه النيل ومنذ بداية القرن التاسع عشر وما اقيم من سدود وقناطر وادخال نظام الرى الدائم ، وترسخ هذا الاهتمام مع نهاية القرن حين بدات الزيادة السريعة للسكان فتم بناء خزان اسوان وتعليته مرتين ، واستمر البحث عن اساليب الاستفادة القصوى من مياه النيل ، الامر الذى ظهرت معه سلسلة من المشروعات تبلورت فى النهاية ببناء السد العالى وما سبقه من توقيع اتفاقية مع السودان عام ١٩٥٩ لتنظيم استخدام مياه النيل .
ويتناول الكتاب عندما يسميه بحقبة الجفاف ١٩٧٧ - ١٩٨٧ التى اضطرت مصر خلالها الى الاعتماد على مخزونها الاحتياطى بسحب كل حصتها السنوية (٥٥,٥ مليار متر مكعب) بل واكثر من حصتها ، والتى لم ينقذ مصر فيها الا مخزونها الاستراتيجى من السد العالى ، فضلا عن عدم استخدام السودان لكل حصته ، وعدم قيام اثيوبيا بمشروعات الرى فيها حتى الان ، الامر الذى يمكن ان يتغير فى المستقبل .
لذلك كانت هذه الحقبة بمثابة ناقوس الخطر الذى ينبه مصر ، ويزيد اهميته ما يتوقعه خبراء الرى مصريون وعالميون وباعتبار ان سكان مصر عام الفين سيبلغون سبعين مليون ، وان حاجة مصر من المياه سوف ترتفع من معدلها الحالى اى ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا الى سبعين مليار . كل هذا يفرض السؤال الملح وهو من اين تاتى مصر بالفرق المطلوب وما هى السياسات المحلية والاقليمية المطلوبة لمواجهة هذا الوضع .
فى هذا السياق ، وباعتبار ان مياه حوض النيل تعتبر كيانا بيئيا واحدا وتشترك فيه الدول التسع الواقعة فيه جميعا ، وباعتبار ما هو متوقع من تضاعف الزيادة السكانية لدوله من ٢٥٠ مليون نسمة الى ضعف ذلك فى منتصف القرن القادم ، ومع ما هو متوقع من اتجاه الدول النيلية او بعضها الى انجاز مشروعات سبق مناقشتها وطرحها مثل مشروع بناء الخزانات الاربعة التى اوصى بها الخبراء الامريكيون ١٩٥٥ على النيل الازرق ، كل هذا يرتب فى راى الكاتب الحاجة الى ما يسميه بالتعاون « الجامع الشامل » بين دول حوض النيل ، وهو يعنى بهذا التعاون ليس التعاون الجزئى الذى ينحصر فقط فى امن مياه النيل ، وانما نمط التعاون الذى يخلق نسيجا من العلاقات الحيوية الاقتصادية والتجارية والفنية والسياسية ، ويصفى ويستوعب من جهة اخرى المخاوف والهواجس المترسبة من الماضى والتى يمكن ان تعيق اى تعاون فى المستقبل مثلما اعاقت حتى الان - من انجاز مشروع هام مثل [redacted] جونجلى والتى كان من شانها ان تضيف الى مصر ربما ضعف ما اضافه السد العالى . والواقع ان مثل هذه النظرة الاوسع لنمط التعاون المطلوب بين الدول النامية انما يتفق مع نظر خبير بارز فى الشئون الافريقية وهو الاستاذ الدكتور عبدالملك عودة .
فى هذا الشان فان المؤلف عن حق يضع امام الدبلوماسية المصرية باعتبار مصلحتها الاكيدة وباعتبار مكانتها مسئولية مواصلة السعى لتحقيق الاستقرار والمصالحة السياسية بين الوحدات المتنازعة فى المنطقة خاصة فى السودان واثيوبيا . وان تحول دون تفككها وتجزئتها الامر الذى سيعيق حتما صياغة مثل هذا المستوى المطلوب من التعاون المشترك والفعال ، بل انه فى غياب مثل هذا التعاون فان فرص الاحتكاك وربما المواجهة بين دول حوض النيل قد تزيد مع تناقص مواردها من المياه من ناحية وتزايد الطلب والحاجة اليها من ناحية اخرى . وبالطبع يشير المؤلف الى خطوة هامة على الطريق كان للدبلوماسية المصرية المبادرة اليها فى انشاء تجمع الاندوجو عام ١٩٨٣ ، الا ان الطريق ما زال طويلا امام دعم واستكمال عناصر هذا التعاون ونحو ما اسماه خبير اثيوبى « تحالف تعاونى بين الدول النيلية » او نحو ما يذهب اليه الاستاذ المؤلف حين يتصور قيام « جماعة دول حوض النيل » كهدف طويل الاجل ، وباعتبار ترابط المشاكل وتداخلها واعتماد كل منها على الاخرى ، فان الكاتب يرسم عناصر وادوات الاقتراب الى مثل هذه الغاية وربما

بسميه التوجه المزدوج A DOUBLE - BARRELLED APPROACHE ورغم تعدد مشاكل المياه فى الشرق الاوسط واحتمالات الصراع حولها ، فان اكثرها حدة وما يجعلها « قنبلة » زمنية موقوته هو الوضع الاسرائيلى واطماعه وتطلعاته فى موارد المياه العربية المحيطة بها ومخططاتها بشانه . وقد حرص الكتاب على ان يؤصل للاطماع والنشاطات الاسرائيلية فى هذا الميدان . فيوضح كيف كانت المياه احد الاسباب الرئيسية لتمسك زعماء الصهيونية العالمية باختيار فلسطين لتكون نواة الوطن القومى اليهودى ، وهو ما طرحوه صراحة خلال الحرب العالمية الاولى ومؤتمرات السلام التى انبثقت عنها ، الامر الذى يجعل ممارسات اسرائيل حول مصادر المياه وما تخططه للمستقبل ليست الا تطبيقا لهذا التصور والدراسات القديمة للصهيونية العالمية منذ بداية القرن التاسع عشر . وتنصب السياسات والنشاطات الاسرائيلية اساسا على انهار الاردن والحصبانى والليطانى وقد تم بالفعل وبعد احتلالها جنوب لبنان ١٩٨٢ تحويل مجرى نهر الليطانى واستنفذت منذ ما يمثل ٥٥٪ من مياهه .
ويمكن ان نستخلص من نظرة اسرائيل الى مصادر المياه العربية ومن ممارساتها الفعلية ما يمكن ان نسميه بالـ « التفسير المائى للاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية » فاحتلالها للضفة الغربية يوفر لها ٤٠٪ من استهلاك اسرائيل من المياه ، اما احتلالها للجولان فيمثل الشطر العسكرى المباشر والمكمل لتحويل اسرائيل المياه نهر الاردن .
الى جانب العامل الاقتصادى والعامل العقائدى ينبه الكتاب الى عامل اخر فى دوافع اسرائيل فى المياه وهو العامل الاستراتيجى الذى تراه فى حاجتها لتامين اعتمادها على الغذاء ذاتيا تحوطا لاى حصار او ضغوط اقتصادية او عسكرية محتملة وهو ما يمثل اهمية الزراعة بالنسبة لها ومن ثم اهمية المياه .
ويبرز المؤلف من خلال تقارير وبيانات موثقة عناصر التعقيد بالنسبة للمستقبل ، ذلك ان اسرائيل سوف تزداد حاجتها الى المياه بنسبة ٣٠٪ بسبب تدفق الهجرة السوفيتية والتوسع العمرانى والصناعى حتى مع استمرار احتلال اسرائيل للضفة والجولان ، وما تحصل عليه من نهر الليطانى .
وينبه الكتاب الى ان هذا الواقع انما ينعكس على موقف الدولة اليهودية من قضايا السلم والحرب فى المنطقة وعلى امكانيات الحلية السلمية وما يمكن ان تقدمه اسرائيل وبشكل لا يتعدى فى راى الخبراء نوعا من الحكم الذاتى مع استمرار احتفاظ اسرائيل بسيطرتها العسكرية خاصة فى المناطق الاستراتيجية ليس فقط لما تدعيه من اعتبارات الامن العسكرى وانما اساسا للحفاظ على مصادرها من المياه ، وبشكل يمكن ان نستخلص معه ان سياسات اسرائيل المائية واحتياجاتها هى اكثر دفعا للتوسع والسيطرة منها دافعا للسلام .
ولا يغفل المؤلف عن تطلعات اسرائيل فى مياه النيل ويستعيد فى هذا ما سعت اليه بعد توقيع اتفاقيات السلام عام ١٩٧٩ من الحصول على كمية من مياهه ، ورغم ان هذا الطلب قد تم وادى فى حينه ، وكان مثار انتقادات واعتراضات من الدول الافريقية ، الا ان هذا ربما يتغير بعد ان استعادت اسرائيل علاقاتها مع الدول الافريقية ، وربما سعت الى خلق المشاكل لمصر مع دول اعالى النيل بتشجيعها ومساعدتها على اقامة مشروعات وسدود سوف تؤثر على موارد مصر من مياه النيل .
اما المصدر الثانى للتوتر واحتمالات الصراع فى الشرق الاوسط حول مصادر المياه فيمكن بين تركيا من ناحية والعراق وسوريا من ناحية اخرى اتصالا بمشروعات تركيا لبناء سد اتاتورك وبناء عدد من السدود على نهرى الفرات ودجله ، الامر الذى سوف يؤثر على نصيب العراق وسوريا من هذين النهرين . كذلك يشير الكتاب الى مشروع تركيا الطموح فيما يعرف « بخط السلام » والذى يهدف الى

اقامة خطين للانابيب لنقل المياه من تركيا جنوبا فى خطين متوازيين يوصل احدهما المياه الى سوريا والاردن والسعودية والاخر الى دول الخليج ولا تتعلق هواجس الدول العربية من هذا المشروع بتكلفته المادية المرتفعة فقط (٢١ مليار دولار) وانما لما يحمله من عامل نفسى واستراتيجى يتمثل فى اعتماد الدول العربية على تركيا فى مورد هام مثل المياه . ونستطيع ان نضيف تطورا آخرا فى هذا المشروع وازاء تحفظ الدول العربية تجاهه . فقد اتجهت تركيا الى عرض اشتراك اسرائيل فيه . وفى راى عدد من الخبراء ان ذهاب تركيا الى هذا لايرجع فقط الى الاعتبارات الاقتصادية وانما لاستخدام هذا المشروع لاستعادة مكانتها التى افتقدتها فى الاستراتيجية الدولية بعد تراجع وانهاء الحرب الباردة .

ويشير المؤلف عن حق الى الحاجة الى دبلوماسية سورية عراقية مشتركة لمواجهة المشروعت التركية فى نهرى دجلة والفرات . الامر الذى يعيقه للاسف تدهور العلاقات بين الدولتين . اصلا وتزايد هذا التدهور بعد حرب الخليج .

وعلى الرغم من عمق العلاقات بين مصر وليبيا . وما يحيطها الان بوجه خاص من جو متحسن وامكانيات للتعاون . الا ان الاستاذ الكاتب بحسه السياسى . وبخبرته بتقلبات الاجواء السياسية والدبلوماسية ينبه الى ما يمكن فى تزايد استخدام البلدين للمياه الجوفية فى الصحراء الغربية المصرية والتى يشترك البلدان فى استغلالها وما يمثله هذا من امكانيات زراعية بالنسبة للبلدين . الامر الذى يؤكد الحاجة الى استمرار ودعم التنسيق والتكامل بين البلدين خاصة فى هذه المشروعات المائية المشتركة وبشكل يلبى احتياجات الطرفين ولايضر باحداهما .

وأخيرا . فانه مما لاشك فيه أن هذا الكتاب انما خبرة ثرية اكاديمية ودبلوماسية الى الخبرة المصرية والافريقية والعربية لمعالجة قضايا المياه والتى تحمل اما امكانيات خلق الاستقرار والرخاء لشعوب هذه المناطق او احتمالات تصاعد التوتر وربما المواجهات حول هذه القضية الحيوية .

د . السيد امين شلبى

□□ اليشع كالى . المياه والسلام وجهة نظر اسرائيلية . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩١ □□

يتعرض هذا الكتاب لمشكلة المياه ، كواحدة من ابرز القضايا المحددة لطبيعة مستقبل العلاقات بين دول المنطقة سلما او حربا . ليس فقط بحكم محدودية المياه فى المنطقة وتباين المصالح الاقتصادية والسياسية لدول المنطقة . ولكن نظرا لاختلاف التصورات والامال الساعية لتوظيف عنصر المياه بباقى عناصر القوة الدولة ، وخاصة فى بعدها الاقتصادى . وهو مايعظم من دور المياه فى رسم شبكة العلاقات والتفاعلات بين الدول الفاعلة فى المنطقة مستقبلا . وفى هذا السياق يمكن تفهم الاليات الحالية للمفاوضات الدائرة حاليا بين العرب واسرائيل سواء على المستوى الثنائى او المتعدد الاطراف . وتباين زاويا الرؤية للاهداف فى ضوء الفرص والقيود الراهنة لقضايا الصراع العربى الاسرائيلى . والتى تشكل المياه اهم هذه القضايا واكثرها خطورة ، لما تشكله من فرص للحياة والتنمية

ويحاول هذا الكتاب تقديم وجهة نظر اسرائيلية لحل ازمة المياه فى اطار اتفاقات سلام فى المنطقة . وترجع اهمية التعرف على وجهة النظر هذه الى اكثر من عامل . فهو من ناحية يطرح رؤية متكاملة للمياه الاقليمية وكيفية استغلالها . وذلك من خلال تقديم عدد من المشروعات التى تشمل جميع احواض انهار : « النيل والاردن والليطانى » التى تحد اسرائيل بالاضافة للمناطق التى تعانى من محدودية المياه كالضفة الغربية والقطاع . ومن ناحية اخرى يسعى الكتاب لتمرير الافكار الاسرائيلية الخاصة بطابعها الشكل الاقليمى باعادة تقويم مصادر المياه الاقليمية العربية . ومن ناحية ثالثة فالكتاب يثير العديد من التساؤلات حول اهمية المياه فى تعظيم فرص الحياة الطبيعية لاسرائيل ومدى توافق الحلول الاسرائيلية المطروحة مع المصلحة العربية والقدرة العربية على صياغة ولتنظيم الملفى ، الى غير ذلك من الاسئلة المتعلقة بمستقبل المشكلة فى ضوء العملية التفاوضية بين العرب واسرائيل . الامر الذى يسهم فى توسيع دائرة النقاش وتفاعل الاراء . ومن ناحية رابعة فان هذه المقترحات فى حالة اقامتها ، ستصبح اسرائيل شريكا رئيسيا فى مشاريع نقل المياه بين بلدان المنطقة . واخيرا ، فان الكتاب يبرز حقيقة اساسية وهى افتقار المكتبة العربية للدراسات والكتب البحثية الاكاديمية المختصة بقضية المياه باستثناء عدد محدود من الدراسات المنشورة فى بعض الدوريات العربية . وهو مايثير القلق من الدول العربية واسرائيل . نتيجة لاهتمام مؤسساتها السياسية ومراكزها البحثية بقضية المياه فى الشرق الاوسط . وبالتالى فالتبعية الطبيعية هو الواقع الراهن للجانب العربى فى المفاوضات وعدم قدرته على التفاعل الصحيح مع مايطرح من مشروعات اسرائيلية . ولعل مايحسب لمؤسسة الدراسات الفلسطينية لقيامها بترجمة هذا الكتاب فى هذا التوقيت بالرغم من كون هذه الافكار او المشروعات ليست بالجديدة حيث بدات منذ اواخر السبعينات لتتبلور بشكل نهائى مع اوائل الثمانينات باعتباره نموذجا لبعض المفكرين المهتمين فى اسرائيل وللدور الذى يرتاونه للمياه فى بناء السلام . لكونها واحدة من اهم جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى . كما انه بمثابة حافز على تقديم رؤية عربية متكاملة مماثلة لما يطرحه هذا الكتاب . بالاضافة لما تضمنه الكتاب من تقويم للافتراضات والمقترحات التى يطرحها الكتاب كحلول للمشكلة جاءت فى ملحقه .

فالكتاب ينطلق من فكرة اساسية مفادها ان التعاون الاقتصادى عامة والتعاون فى مجال المياه خاصة ـ هو اساس بناء الثقة وتحقيق مصلحة الاطراف وذلك فى اطار اتفاقات سلام فى المنطقة . وانطلاقا من هذه الفكرة قدم المؤلف معالجته لمشكلة المياه من خلال تقسيمه للكتاب الى فصلين اساسيين الاول : يتعلق باعطاء نبذة عن الدول المحيطة باسرائيل والتى بينها مسائل مياه مشتركة اما الفصل الثانى فيتناول اوجه استغلال الموارد المائية . ويبدو من التقسيم السابق ان اهتمام المؤلف قد انصب على طرح عدد من المشاريع التنبئية القابلة للتنفيذ (من وجهة النظر الاسرائيلية) كوسيلة لتحقيق التعاون الاقتصادى وتسوية المشاكل السياسية ، والتى عولجت فيها بالتقريب من نصف الكتاب . غير ان ذلك لم ياتى على حساب الفصل الاول . الذى شكل تمهيدا ضروريا لرؤيته الخاصة بحتمية التعاون المائى . كما اشتمل الكتاب على تمهيد تناول فيه مشكلة المياه عبر مراحل تطور ونمو دولة اسرائيل منذ بداية الانتداب مرورا باعلان الدولة وانهاءا بحرب ١٩٦٧ وحتى الان .

فقد سخر المؤلف فى الفصل الاول لتقديم المعطيات الديموجرافية والاقتصادية الاساسية لدول المنطقة المجاورة لاسرائيل بما فى ذلك الضفة الغربية والقطاع مع استبعاد سوريا (للمياه المشتركة فى الظروف الحالية !!) وابرازه لخصوصية التعاون فى مضمار المياه من حيث احتياجه لقرارات خاصة واتفاقات دولية موجهة . وذلك على خلاف الموضوعات الاقتصادية الخارجية الاخرى البنية التحتية والتى ستخضع اساسا للقوانين السوق الحرة وستتطور بصورة عفوية من تلقاء ذاتها . فى حين يتناول الفصل الثانى مشاريع استغلال مصادر المياه وتوصيلها الى اسرائيل

والضفة والقطاع . والمياه التى يمكن نقلها (كما يوضحها المؤلف) موجودة فى انهار النيل والليطانى واليرموك . كما يمكن تخزين مياه السيول التى تصب فى نهر اليرموك وخصوصا لمصلحة الاردن والضفة ومن شان استغلال بحيرة طبريا لتخزين هذه المياه ان يخفض جذريا تكلفة استغلال هذه المياه مقابلة بالخيارات المطروحة امام دولة الاردن . وتتضمن المشاريع ايضا توليد الكهرباء عن طريق مياه الحصبانى . بالاضافة الى خيار استخدام فوائض مياه الليطانى خلال فترة انتقالية على الاقل . وتمريرها عبر اسرائيل الى الضفة او الاردن لتوليد الكهرباء بكميات اكبر كثيرا من خلال (مشروع البحرين) اذا يمكن ان ينقل مياه البحر الاحمر ويصبها فى البحر الميت مرورا باراضى اسرائيل والاردن .

والحقيقة . ان التقسيمة السابقة والنتائج التى توصل اليها المؤلف ويحاول ابرازها كمواقع منطقية للجانب العربى للتعاون المائى مع اسرائيل تؤدى الى عدد من الملاحظات التالية :

١ ـ ان استبعاد سوريا بحجة عدم وجود مصالح مشتركة تبرز نوع من التعمد على اغفال حقوقها باعتبارها طرف اساسى فى النزاع وفى السلام من جانب بالاضافة الى ان اراضيها هى المصدر الرئيسى لمياه اليرموك وحوض بانياس . بمعنى ان سوريا قد خرجت من صورة قطاع المياه الاقليمى كليا تقريبا . وذلك نتيجة للسيطرة الاسرائيلية على مرتفعات الجولان . الامر الذى يفقد هذه الافكار المطروحة بخصوص المياه والسلام مصداقيتها لما تعنيه من تكريس لمفهوم احتلال الجولان ومحاولة الاستفادة واستغلال باقى الحقوق المائية العربية فى مقابل سلام شكلى .

٢ ـ يحاول المؤلف ابراز نصف الصورة بالنسبة لمستويات الفقر فى دول المنطقة ، بتحميل مشكلات المياه الوطنية فى المنطقة المسئولية . وهو مايتنافى مع الواقع . فالمؤلف يتغاضى عن الدخل القومى ومقدار الادخار من الدخل لتمويل مشاريع تحسين كفاءة استعمال المياه بالمشاريع التنموية الاخرى .

٣ ـ ان الافكار والاتفاقيات التى يطرحها المؤلف ، لايمكن التوصل اليها قبل الوصول الى حل عادل للقضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى . مع ضرورة عدم استبعاد اى طرف عربى (سوريا) . علاوة على ان المشروعات المقترحة بالنسبة لزيادة نسبة كفاءة استغلال مياه نهر النيل ٢٠ فى المائة (وهذا ممكن) تتجاهل حاجة مصر المطردة الى المياه . كما ان نهر الليطانى لايتوافر فيه فوائض لايحتاج لبنان اليها ، رغم عدم استفادته منه حاليا . وان كان مشروع تحلية المياه المالحة بتمريره من البحر الاحمر الى البحر الميت هو اقرب هذه المشاريع الى الواقع بعد الوصول الى التسوية .

وعلى وجه العموم ، يمكن القول ان الافكار والمقترحات التى تناولها الكتاب تعكس بوضوح مدى حاجة اسرائيل للمياه العربية باعتبارها الى جانب التعاون الاقتصادى هو بيت القصيد بالنسبة بالنسبة لاسرائيل من قبولها للمفاوضات مع العرب . وفى ضوء ذلك تبرز المعادلات المتعددة الاطراف كمتغير رئيسى لمعطيات ومحددات مستقبل المنطقة . وهو مايجعل امكانية ايجاد استراتيجية عربية موحدة لصياغة مفهومها ، للامن المائى ، مسالة حتمية يجب تداركها حتى لايختل الموقف التفاوضى العربى عند طرحه لباقى القضايا . وفى محاولة لتجنب الاثار السلبية التى يمكن ان تنجم عن الضغوط الدولية الساعية لتحقيق تسوية ما يجب العمل على بناء تصور عربى متكامل بالمشروعات البديلة القابلة للتنفيذ فى ضوء تسوية شاملة للصراع ، وبشكل لايجعل من اسرائيل مركزا رئيسيا لمشاريع نقل المياه بين بلدان المنطقة .

ايمن السيد عبدالوهاب

□□ د . محمد السيد السعيد ـ مستقبل النظام العربى بعد ازمة الخليج ـ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت ـ ١٩٩٢ □□

ليس من شك ان هذا الكتاب جاء فى وقت كان العقل العربى فى اكثر ما يكون عوزا واحتياجا لوخزة توقظه من غفلته لاستئناف نشاطه وإعمال الفكر من جديد بعد مرحلة من الشلل غلبت عليها غيوم اليأس والقنوط ربما من هول الازمة فارتد خاملا وفى وقت كثرت فيه الكتابة عن الازمة كما ولو كانت عربة لا تحكمها اية قيود ولو من وازع الضمير القومى والاحساس بحجم الازمة ، وهو ما جعل الاستاذ محمد حسنين هيكل يعبر عنه بقوله « لقد انسكب الحبر على الورق .. اكثر من الدماء التى اريقت فى المعركة » .

على اية حال فإن الكتاب الذى نعرض له يضع الازمة فى سياقها وحجمها الطبيعى ويعبر عن ذلك فى « لا شك ان الغزو العراقى للكويت هو اكثر القرارات الخطيرة حتما فى التاريخ العربى الحديث .. ومثلت النتائج الانسانية والتداعيات السياسية لهذا الغزو تجربة كابوسية كاملة لا تقارن الامها فى الوجدان العربى سوى بالام واوجاع خسارة فلسطين عام ١٩٤٨ .. وتقع المسئولية المباشرة فى هذا الغزو كاملة على قيادة النظام العراقى .. وهى حافلة خاصة من مسئولية عن سلسلة كاملة من الجرائم .. كما ان هذا الغزو قد وقع فى سياق ازمة محكمة للنظام العربى » .

وفى سياق جذور الازمة يفرد المؤلف الفصل الاول من الكتاب عن « ازمة النظام العربى قبل انفجار ازمة الخليج » بغية التنقيب عن الجذور الحقيقية الدفينة والكامنة للازمة . ليخلص الى ان النظام العربى قد تعرض منذ ولادته لدورات متعاقبة من النهوض والانكسار ، وان بعض هذه الدورات طويلة وبعضها الاخر قصير المدى وربما يتخلل الدورة الواحدة الطويلة نسبيا من النهوض بعض الدورات القصيرة من التازم . او العكس وان كانت هذه الدورات لا تعنى قانونا لحركة النظام العربى بقدر ما هى تصور التراخى ، وخشية ان تنتهى هذه الدورات المتعاقبة الى انكسار كامل ونهائى للنظام "العربى" تدفع المؤلف الى البحث عن مصادر الاختلال البنائى فى النظام العربى . ليصل الى ان فجوة التكيف بين النظام العربى ، الكلاسيكى ، او العتيق مع التطورات والمتغيرات البيئية المتلاحقة كانت وراء الحلقات المفرغة للتازم فى النظام العربى . وبصفة خاصة منذ منتصف الثمانينات حيث بدت مرحلة جديدة من التطورات المتلاحقة والسريعة على الصعيد الدولى دون ان تنال اهمية او تجاوبا ملائما من جانب النظام العربى .

وفى غمار التشكك فى مقدرات النظام العربى الاستاتيكى جاءت ازمة الخليج لتحدث صدمة هائلة وتغذى التوقعات بعدم قدرة هذا النظام على الخروج من هذه الازمة ليهلكها ، ولا تزال هذه الترجيحات قائمة كما يشير الكتاب ـ وان ظلت الجامعة العربية باقية فهى تقتصر على الناحية القانونية ولا تتجاوزها .

ويعد ان وضع الباحث الازمة فى سياقها الطبيعى من حيث جذورها وحجمها ومدى مقدرة النظام العربى على امتصاصها يتناول الكتاب التداعيات المباشرة للازمة على هذا النظام . حيث يطرح الباحث سؤالا جوهريا ويحاول البحث عن الاجابة عليه ، الا وهو هل تؤدى ازمة الخليج بالضرورة الى انهيار النظام العربى تماما ؟ ويخصص الباحث الفصل الثانى من الكتاب لذلك ، من خلال

تحديد النتائج المؤقتة والمباشرة للازمة التي لم لم تكن النية حتمية بل هي من صنع وخلق احدى مفردات النظام العربي سعيا وراء اغراءات الزعامة والطموح في قيادة النظام ككل .

فإذا كان الفصل الاول قد حدد وشخص ازمة النظام العربي ما قبل الازمة في فجوات ثلاث هي فجوة التراخي وفجوة الالتزام وفجوة الفعالية وخاصة خلال الفترة ٨١ ـ ١٩٨٧ فإنه بحدوث ازمة الخليج ووقوعها ادت الى انشطار النظام العربي بين معسكرين « متوازنين » نسبيا . ويفسر الباحث ذلك ▮ « ان هذا الانشطار لم يقع بسبب خلافات نشأت عن اجتهادات متباينة او حتى متعارضة من المواقف العديدة والصعبة التي مر بها النظام العربي ، وانما وقعت بسبب ما رأته دول عربية عديدة تهديدا لذات وجودها وكينونتها كدول مستقلة ومتساوية في السيادة مع بقية الدول العربية » ومن هنا فلم تكن الازمة تحتمل اية حلول وسط اجرائية وانما الى الحسم المبدئي . وهو ما افرز إنشطار في النظام العربي يتضمن « تضادا كاملا في الموقف من الظروف التي اعتبرتها الدول العربية في الخليج حاسمة لبقائها واستقلالها » .

ذلك كان حجم الازمة وصداها المباشرة على النظام العربي اما التداعيات طويلة المدى نسبيا على النظام العربي فربما تتمثل في اولا الحاق الدمار الشامل والعميق بكل من الكويت والعراق . ومهما بلغت حجم هذه الخسائر الا انها تحتمل وقابلة للتعويض . الا ان ما قد لا يكون من السهل تعويض هو هوية النظام العربي حيث شهدت « الرابطة العربية » ضربة قاصمة اسر هذه الازمة . ومن ناحية اخرى فقد افضت ازمة الخليج الى تقنين مبادىء جديدة تحكم إستخدام القوة فيما بين الدول العربية وفي علاقاتها الخارجية والجماعية والفردية . بالاضافة الى ما افرزته من الناحية السياسية والمؤسسية والتي تتمثل في الاطر المؤسسية لنظام شرق اوسطي بديل للنظام العربي ومن هنا كان مكمن طرح قضايا امن الخليج ، ومشكلة حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

على اية حال فإن الباحث يتناول معالجة قضايا كبرى تجسد في الاساس تداعيات ازمة الخليج على النظام العربي وهي التحولات التي احدثتها ازمة الخليج في هيكل التفاعلات الاقليمية ، ومشكلة امن الخليج والبدائل المتضاربة لضمانه ، وتطور الشخصية العربية الخليجية المميزة وما قد ينشأ عنها من تفضيلات اقليمية جديدة ، ليصل الى نتيجة مفادها انه بالنظر الى التفاعلات العالمية والاقليمية التي حدثت ازمة الخليج في سياقها لا تشير الى حتمية انهيار النظام العربي .

وقبل ان يقدم الباحث استشرافه لمستقبل النظام العربي يرى انه محالة ذلك الا من خلال معالجة التداعيات المؤجلة لازمة الخليج والتي تتضمن جانبان اساسيان هما المستقبل السياسي للعراق ، وافاق تسوية الصراع العربي الاسرائيلي حيث ان للمسألتين العراقية والفلسطينية اثرهما العميق في تعيين مستقبل النظام العربي من حيث القيمة العاطفية الهائلة لكلاهما في الوجدان العربي العام الذي تستند القاعدة العربية بدورها على البعد العاطفي والرمزي .

ثانيا فان الباحث يعول اهمية خاصة على مصداقية النظام العربي والتي تتحدد من مدى توافق جدول اعمال هذا النظام مع الانشغالات الحقيقية للمجتمعات السياسية لاعضائه . وثالثا فإن فشل النظام في ذلك يعني ان الاخرين هم الذين سيقومون بتحديد مستقبل هذه الانشغالات والتحكم فيها دون الحاجة الى وكالة .

واخيرا وليس اخرا فقد يحسن بنا ان نقتطف فقرات من محاولة الباحث لاستشراف مستقبل النظام العربي لا لشيء الا لكونها اكثر تعبيرا ولما تتسم به من معالجة ابداعية « المجال الدولي باعتباره بنية واسعة النطاق من الفواعل والعلاقات يمكننا من ادراك ان التغير في المنظومة من ادراك ان التغير في المنظومة الدولية يعيد رسم خريطة الطرق المحتملة ليحقق الاهداف العربية . ومن المرجح ان هذا التغير يجعل الطرق المفتوحة امام العرب .. اصعب كثيرا ولكن لا ... تماما » ومن ثم « فإن التحولات الراهنة في المنظومة الدولية ... تحديا يمكن ان يستثير استجابة خلاقة ويمكن ان يدفع الى ... الشخصية العربية حسبما هو متاح لها من رصيد ... واخلاصي ، ومن مرونه تنظيمية ـ وموهبة قيادية ، ومن ... حول الاهداف انطلاقا من عناصر الهوية ومن ادراك للمصالح » .

ومن ثم فإن ازمة الخليج وإن ادت الى اهتزاز شديد ... العوامل الايجابية الضرورية لتاحك مقال وناجع غير ان هذا الحكم مبكر بانهيار دائم للاهداف الكبرى للعرب والتلاحم ... هذه الاهداف اذا ما توافرت الاستجابة الخلاقة لديهم لديهم ... التعامل مع التحدي الماثل في هذه التحولات .

ويبقى القول انه ينبغي ان يثير هذا الكتاب جدلا واسعا من اجل تلافي الانهيار العربي الذي طرحه المؤلف سيناريوهات عديدة بصدده .

خليفة ...

□□ د . محمد الرميحي ، إزالة الحواجز ، الشركة الكويتية للأبحاث ، لندن ، ١٩٩١ □□

الكتاب الذي بين ايدينا يمثل الجزء الأول من ثلاثية « احاديث عربية » ، التي كتبها الدكتور الرميحي في إفتتاحياته لمجلة العربي خلال عقد الثمانينات ، وهذا الجزء يضم « المقالات » التي تناقش قضايا فكرية او اجتماعية ، أو إنسانية وفدت إلينا من الخارج ، ولا شك ان سلسلة احاديث عربية تمثل سياحة سياسية وثقافية وفكرية في أمور كثيرة ، وتعد إحدى وثائق عقد من الزمان العربي ، وثائق دالة على ان الانسان العربي والوطن العربي جزء من العالم العضوي متاثر بما يجري فيه ، شاء ام ابى وانه لابد ان ياخذ ... تحت شمس هذه الارض .

تناول د . الرميحي الظاهرة اليابانية والتفوق الياباني الضخم على المستوى العالمي حتى ان بعض الدول قد ضاقت ذرعا الى حد رفع العراقيل واستصدار القوانين لوقف هذا الغزو من المنتج الياباني ، ويدعو العرب إلي البحث في اسرار نجاح هذه الظاهرة ، ليس فقط لاننا اكثر احتياجا من كثير من الامم لفهم واستيعاب هذه النهضة والتقدم ، ولكن ايضا لاننا نشترك مع اليابانيين في خصائص تاريخيه ... تكون متماثلة فالنهضة العربية واليابانية قد بدأتا في نفس الوقت تقريبا ، بل ان الحقيقة التاريخية تؤكد ان النهضة اليابانية الحديثة بدأت في وقت لاحق نسبيا لبدء محمد علي نهضته في مصر .

والنهضة اليابانية لم تكن بلا هزائم ، بل عانت الهزائم المتكررة من جراء الاستعمار الغربي كما عاني الوطن العربي الهزائم نفسها . الا ان اليابانيين قد استفادوا من خبرات غيرهم ولم يقفوا جامدين امام ابواب التقدم فهل يمكننا فهم تجارب غيرنا فهما واضحا والاستفادة من دروسه في وعاء عربي وبأيد عربية ؟

مشكلة الجوع في العالم نجدها تؤرق الدكتور الرميحي فهي لا تحسب بدلالة تفوق في خطورتها مشكلة التهديد النووي . فهي لا تحتاج الى ازرار بل انها مشكلة قائمة وتدمر ملايين الارواح من البشر في اكثر من قارة خصوصا في اجزاء كبيرة من اسيا وافريقيا ، ورغم انها تقصف ارواح الالوف المؤلفة من الانفس البشرية ، إلا انها قضية تتداولها المحافل المتخصصة والتقارير الاكاديمية او بشكل عام ، وتظل حبيسه الادراج او مخصوصة في كتابات العرب ، وإذا نظرنا الى الوطن العربي اليها على انها قضية انسانية فحسب ، ولا فرض الاحكام ، نجد انه لا غياب الديمقراطية ، كما فعلت قرارات ... الى الهيجان ... ربع اسعار بعض المواد الغذائية الاساسية .. انه الخوف من الجوع .. القنبلة تنفجر بدون انذار .

ويبحث الرميحي عن المسئول عن مشكلة الجوع في العالم فيجد ان هناك نظريتين مطروحتان لتفسير اسباب الجوع وتحديد العوامل المسببة له .. النظرية الاولى انصارها يرجعون اسباب المجاعة الى الانحطاط الزراعي المرتبط بالمؤثرات الطبيعية ـ كالجفاف وتآكل التربة وزيادة عدد السكان وبالاجتهادات الخاطئة للانسان ـ كانحدار اهل الريف للمدينة واحتكار الثروة لدى فئة صغيرة من الناس .

اما النظرية الثانية فهي تضع اللوم كل اللوم في مظاهر الجوع والفاقة في العالم على اساسيات الدول المتقدمة المحتكرة للنظام الاقتصادي الدولي .

ويمعن المؤلف النظر في النظريتين للوصول الى ايتهما الصواب ، وايتهما الخطأ .

ويتوصل الى انه من الجنون الحقيقي تبني اي منهما على علاتها .. فهناك حق في بعض ما تقوله كل منهما ، الا ان واقع الجوع والفاقة في العالم الثالث واقع حي معيش . ومما يدعو للسخرية ـ وفقا لاحد تقارير معهد دراسات العالم ـ ان شعوب العالم الثالث رغم انها اكثر جوعا وفقرا ، إلا انها افضل تسليحا !!

ويؤكد انه اذا كانت مشكلة الانتاج واعاده الانتاج والصرف غير العقلاني على السلاح تعد من اسباب تدهور مناطق العالم في الفقر والجوع ـ بجانب الاسباب الطبيعية ـ فإن سياسات التوزيع وسوء الادارة لا تقل درجة مساهمتها في هذا الوضع الخطير ، فإذا كانت افريقيا ـ جنوب الصحراء ودول الحزام الافريقي الاوسط ـ قد هزت ضمير العالم بسبب الجوع ونقص الغذاء ، فإن الجوع ونقص التغذية وباء في مناطق اخرى كالهند وبعض مناطق العالم الثالث التي تتوافر بها وسائل افضل من افريقيا من مصادر المياه والاراضي الخصبة والادارة المتقدمة نسبيا .

وينظر الدكتور الرميحي الى الوطن العربي ويتساءل عن وجوه تهديد لهذه المشكلة الخطيرة عليه ، ويجيب بقوله ان الاسباب العامة التي ذكرت سابقا كمسببات للجوع ونقص التغذية في العالم الثالث تنطبق بعموميتها على الوطن العربي ـ ويضع تساؤله لكل مهتم .. هل توجد لدينا سياسة او سياسات عربية زراعية تهدف الى الحد من تبعيتنا الغذائية وتكفينا شر الحاجة ؟ أم اننا نخضع لاهداف السياسة الزراعية للآخرين .. ؟

قضية التعليم وما الت اليه لم تغب عن تفكير الدكتور الرميحي ، بل كانت تؤرقه كثيرا ، فيقول اننا في الوطن العربي لسنا ممن تنقصهم التقارير الموضوعة في التعليم والتربية ، ولا ممن تنقصهم حقيقة أن التعليم هو سلاحنا للنهضة ، لكن ما ينقصنا في الحقيقة هو ان نعترف بأن سلاح التعليم العربي منزوع ، فهناك مؤسسات نسميها المدارس والجامعات يذهب اليها ابناؤنا كل صباح ويعودون كل مساء ، وهناك كتب توزع وتقرا وقد تحفظ ، ولكنها لا تفي بالغرض المطلوب لان التعليم اصبح في الوطن العربي قضية شكل اكثر منه قضية جوهر ، وقضية مؤسسات اكثر منها قضية محتوى واهداف واضحة المعالم ، حيث أننا اعتمدنا حتى الآن على النقل في الشئون التربوية والتعليمية دون اعمال العقل بصورة ابتكارية .

ويسترشد الرميحي بقول د . توفيق الطويل عن جامعاتنا « انها تذكرنا بالجامعات الاوربية في العصور الوسطى ، حيث انها كانت تروج ما سمي بالتعليم السلفي وهو الذي كان دائما يتماشى مع اتجاهات الكنيسة ، اي انها تقاد ولا تقود ، تساس ولا تسوس » . وهنا تكمن إحدى اهم معضلات التعليم في الوطن العربي فهو بجانب قصوره من حيث الكم ، الا انه يصدم كثيرا منا من حيث الكيف والمستوى والاعداد ، ورغم ان ذلك ليس سببه نظام التعليم وحده ، بل تتداخل معه اسباب اخرى لكن من الصحيح ايضا ان نظام التعليم يتحمل الكثير من مظاهر هذا القصور التي من ابرزها

المستوى السيء في التحصيل لدى الطلاب في المستويات التعليمية المختلفة وذلك نتيجة لاعتمادنا على النقل والاهتمام بالشكل ، فنحن نحرص على ما يتم تعلمه ـ وذلك خطأ ـ انما يجب ان نحرص على ما يقود الى « التعليم المستمر » يجب ان ننتقل من التركيز على السرد والتلقين الى الفهم والتحليل وحل المشكلات والتوصل الى استنتاجات . واهداف التعليم المستمر تكمن في خلق مجتمع دائم التعليم .

ويذكرنا د . الرميحي بوضع العرب في صدر الاسلام من حيث التعليم والتعلم ، وذلك هو تراثنا الثقافي العظيم القريب الى قلوبنا ـ وفي هذه القرون تكمن كل القيم الايجابية ، ففي القرون الاربعة الاولى من الاسلام تطور التعليم العربي ولم يقتصر امره على الفقه والعقيدة ، بل تطرق الى ميادين اخرى كالفلك والرياضيات والطبيعة والكيمياء والطب والهندسة والفلسفة وترجمت الكتب اللغات الاجنبية الى العربية والعكس . الا انه بعد القرون الاربعة الاولى بدات العملية التعليمية في الانحدار في المستوى التعليمي وتضاءلت المدرسة العربية الاسلامية حتى اوشكت على الزوال بتقاليدها العظيمة .

ويؤكد الرميحي ان في هذه العصور المظلمة ـ بعد القرن الرابع ـ والتي تخلفنا فيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعلميا تكمن جملة المشكلات التي نواجهها في إطار التعليم والتطور اليوم .. ويؤكد أن ما وصل الينا من بصيص معرفي ومنطلقات علمية من المتقدمين ، ثم نما وتطور في القرن الاخير ، وصل الينا في حقيقة الامر نتيجة الدفع الذاتي لما عرفه السابقون في العصور الاسلامية . وعندما نتغنى اليوم بانجازنا الحضاري ، فإنما نتغنى في حقيقته الامر بتلك العصور الذهبية الاولى . ويقول ان المدرسة العربية الاسلامية قد ماتت وماتت تقاليدها وعندما جاء الخيار لمحمد علي في مصر في مطلع القرن الماضي لانشاء مدارس على النمط الحديث كان امامه خياران : احدهما ان يطور ما هو موجود ومن تعليم تقليدي وثانيهما ان يتركه على حاله ويبدأ بالمدارس الحديثة على النمط الغربي كما كان معروفا وقتها . ولقد اختار محمد علي ـ حقا او باطلا ـ ان يترك القديم على قدمه وان يعتني بالحديث ، وهناك بذرت بذرة التعددية في التعليم العربي الحديث .

ويعترف الرميحي بانه قد حدثت محاولات جليلة وعميقة للاصلاح في اقطار عربية عديدة بعد ذلك ولكن انطبق عليها ما ينطبق على كل شيء يراد اصلاحه ، وهو تعديل لشيء قائم يحتفظ في القالب بخصوصيته المنشأ .

وفي احدى افتتاحياته لمجلة العربي ، اعمل الدكتور الرميحي تفكيره في النظر الى التطورات التي حدثت مؤخرا في اوربا الشرقية ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي سابقا ، وطرح تساؤله في الحكم على ما يحدث في هذه الدول ، وكان بعيد النظر حين قال ان ما نشهده في الحقيقة يعتبر نهاية عصر كامل من الاجتهادات الاقتصادية والسياسية ودخول عصر جديد . ويقول انه قد حدث تهاتل وتلاقح في الافكار بين الشمال والشمال وافكار الديمقراطية والحرية تتسلل الى ما كان يسمى (المعسكر) خلف الستار الحديدي واصبح عالمنا اليوم عالم تداخل عقائدي ، وغدت بعض المطالبات السياسية القديمة غير ذات قيمة ويؤكد ان ما يحدث هو مرحلة سقوط الايديولوجيات .

وعن تاثير ما حدث علينا كامة عربية ، يقول الرميحي انه الآن لم يعد بالامكان الحديث عن خلافات بين المعسكرين يمكن ان تفيد العالم الثالث او الوطن العربي ، الصوت الاعلى الآن لبناء الاجهزة والمؤسسات التي توكل اليها مهمات الحكم والمراقبة ومهمات الانتاج والتوزيع ، فقد غدت هي « الترمومتر » الاساسي الذي تقاس به نجاحات الاقتصاد والسياسة والاختلاف الجزئي في التطبيق لم يعد له شأن حتى تاكدت حقوق المواطن المادية والمعنوية على حد سواء . وبدون هذا التاكيد سوف نجد العالم من حولنا يغير تكتيكاته ليضبط

ايقاعه على التقدم والتنمية ونعيش نحن متنقلين من اضطراب الى اضطراب اخر، نقدم رجلا ونؤخر اخرى والعالم لا ينتظرنا.

بجانب ما عرفناه لبعض القضايا التي تناولها المريحي في افتتاحياته، هناك العديد من القضايا الهامة، فمقالات كتبها مثل «الاقناع الخفي» و«تعلم كيف تفاوض» و«كل ما احتاج اليه تعلمته وانا في روضة الاطفال» و«لماذا نحتاج الى العائلة» و«لعبة الخبراء» تحمل افكارا تهم الرجل العادي والمرأة العاملة بقدر ما تهم المثقف ورجل الاعمال والشاب والفتاة، إنها تمنح القارىء ايا كان عمره وموقعه قدره على التجديد والنمو واكتشاف ان الانسان بمقدار ما يذهب بعيدا في معرفة الآخر، بمقدار ما يكتشف ان العالم قد اصبح بحق قرية صغيرة!

وجيه عبدالعاطي الحديدى

□□ د . [redacted] السيد سليم - العلاقات بين الدول الاسلامية - جامعة الملك سعود - الرياض - ١٩٩١ □□

على الرغم من أهمية موضوع العلاقات بين الدول الاسلامية نجد أن الدراسات فيه نادرة، خاصة إذا نظرنا لهذا الموضوع من منظار علم العلاقات الدولية الذى تسيطر عليه المفاهيم والنظريات والمنطلقات الغربية.

ونحن في حاجة ماسة - تزداد بسبب التطورات من حولنا - لمعرفة الأسس والأصول التي بنيت عليها هذه العلاقات بين الدول الاسلامية، وكيف تعمل، واين تتجه!

والكتاب الذى بين ايدينا هو خلاصة للمحاضرات التي القاها المؤلف على طلبة كلية العلوم الادارية بجامعة الملك سعود لمدة ست سنوات. وفي رأينا أن المؤلف قد استطاع من خلال اختياره وطرحه للمواضيع والافكار الربط بين جدية وتسلسل خطوات البحث العلمي وبين سهولة العرض بحيث لا يصعب الكتاب على غير المتخصص أو المهتم عموما بهذا الموضوع.

ويقع الكتاب في (٣١٧) صفحة مقسمة إلى: ستة فصول وثمانية ملاحق. في الفصل الاول يفرق المؤلف بين دراسة الدول الاسلامية ودراسة العالم الاسلامي على أساس أن الاولى تعنى دراسة تلك الدول التي يمكن تعريفها على انها إسلامية حتى لو ضمت اقليات غير إسلامية ومن أمثلتها مصر. أما العالم الاسلامي فتنصرف فيه الدراسة إلى دراسة المسلمين «أينما وجدوا» وعلى هذا فالهند ويوغسلافيا - على اعتبار ان بهما اقليات إسلامية - تدخلان في اطار دراسة العالم الاسلامي ككل. وهذا المفهوم - في رأيي - يدعونا إلى الاهتمام بالمسلمين في الفلبين ودول الكومنولث التي خلفت «الاتحاد السوفيتي» مثلا. ويجيب الباحث على السؤال: ما هو تعريف الدولة الاسلامية؟! أو ما هي المعايير التي يجب توافرها في الدولة حتى نطلق عليها إسلامية! ويناقش الباحث العديد منها مثل عدد السكان ونسبة المسلمين في الدولة ثم يخلص إلى أن تعريف الدولة الاسلامية يجب ان يرتبط بالعلاقات الدولية، على أساس الظاهرة محل البحث وهي هنا «العلاقات بين الدول الاسلامية» وبالتالي فالدولة الاسلامية هي: «الدولة التي تعرف النخبة الحاكمة فيها هوية الدولة على انها دولة إسلامية، وتتعامل مع العالم الخارجي من هذا المنطلق». ويناقش الاستاذ الدكتور محمد السيد سليم في هذا التعريف ثلاثة مؤشرات هي: نص الدستور، ديانة رئيس الدولة، والعضوية في منظمة المؤتمر الاسلامي (٤٥ عضوا) ويرى أن العضوية في المنظمة هي الاكثر ملاءمة للتعريف.

الفصل الثاني: وهو ينقسم إلى اربعة مباحث يعرض فيها [illegible] الجغرافيا السياسية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمؤثرات الداخلية والخارجية على العلاقات بين الدول الاسلامية فمساحة الدول الاسلامية ٦١٨ و ٢٦ مليون كيلو متر مربع [illegible] السودان وأصغرها المالديف (٣٠٠ كيلو متر مربع) [illegible] استراتيجي متميز بكونها تطل على المحيطات والبحار [illegible] العديد من المضايق. ويبلغ عدد السكان في الدول الاسلامية [illegible] مليون نسمة (حسب احصاء عام ١٩٨٤ م) أكثر الدول الاسلامية عددا هي إندونيسيا، وأقلها المالديف (١٧٠ ألف نسمة) [illegible] المؤلف الوضع الاقتصادى من خلال بعدين هما: أولا: [illegible] والتنمية الاقتصادية. وثانيا: التبعية والاستقلال الاقتصادي [illegible] وعن ظاهرة ارتفاع معدل الانفاق العسكرى في الدول الاسلامية [illegible] يرجعها المؤلف لسببين هما:

١ - التهديدات الخارجية وخاصة من إسرائيل.

٢ - الصراعات بين الدول الاسلامية نفسها، ومنها [illegible] العراقية - الايرانية والحرب الليبية - التشادية.

ويقسم المؤلف الدول الاسلامية - مع التسليم بانها دول [illegible] إلى: دول مرتفعة الدخل، دول متوسطة الدخل، دول [illegible] للدول المتوسطة الدخل طبقا لمتوسط الناتج القومى الاجمالى.

ويتطرق إلى الصحوة الاسلامية، ومدى توافر قواعد تنظيمية لضبط وتقنين العلاقات بين الدول الاسلامية وهو ما أسماه المؤلف «المؤسسية التنظيمية للعلاقات بين الدول الاسلامية». [illegible] الخلافة العثمانية، تكونت مثلا منظمة المؤتمر الاسلامي عام ١٩٧٢، اضافة إلى بعض المؤسسات على أساس اقليمي مثل [illegible] أباد عام ١٩٣٧، ومجلس التعاون لدول الخليج العربي عام ١٩٨١ م أو على أساس الانتماء للعروبة مثل جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ م.

وفي الفصل الثالث يعرض المؤلف للتطور التاريخي للعلاقات بين الدول الاسلامية بصورة موجزة فيركز على أهم الاحداث التي أثرت على مجرى وشكل العلاقات بين الدول الاسلامية، من عصر الخلافة العباسية الاول والثانى، ثم الهيمنة العثمانية وصدامها مع الدولة الصفوية مع عرض سريع ومركز لاهم ما أسفر عنه الصراع العثمانى - الفارسى من نتائج.

ولا شك في كون التكالب الاستعمارى على الدول الاسلامية في [illegible] وجود «الرجل المريض» وتقاسم تركته، كان من الاحداث التي لا تزال آثارها حتى يومنا هذا. اضافة إلى ظهور فكرة الجامعة الاسلامية والتي يعد من أوائل روادها الشيخ جمال الدين الافغانى. ويربط الدكتور سليم فكرة الجامعة الاسلامية بالاحداث في تلك الفترة، وكانت بلاشك مليئة بالاحداث الهامة وخاصة أن الدولة العثمانية كانت تترنح في ذلك الوقت تحت ضربات القوى المسيحية الاوروبية، والحركات السياسية الداخلية.

وفي المبحث الخامس من الفصل: نهاية الخلافة الاسلامية وظهور الدولة الاسلامية المعاصرة من عام ١٩١٨ - الآن [illegible] الإسلامية انتهت عام ١٩٢٤ م باحداث سبقتها، وأحداث [illegible] أعقبتها لقيام الحرب العالمية الاولى ثم الثانية ونشأة [illegible] الاسلامية المعاصرة وسقوط امبراطوريات وتدهور وضع دول [illegible] وتقوية البعض الآخر، أثر على العلاقات بين الدول الاسلامية [illegible] جزء من العلاقات الدولية الأشمل. وهذا التفاعل والترابط [illegible] الاحداث هو ما يوضحه المؤلف في هذا المبحث من الكتاب [illegible] الفصل الرابع فقد تناول النظرية السياسية للعلاقات بين [illegible] الاسلامية، وفيه يناقش المؤلف التصور الاسلامى [illegible] السياسى، والتصور الاسلامى للعلاقات بين الدول الاسلامية [illegible] قضايا هامة بالمعيار النظرى والعمل على السواء ويعرض [illegible] المبادئ والأسس التي ينبغي أن تقوم عليها مثل هذه العلاقات.

ومن الفكر السياسى للعلاقات بين الدول الاسلامية فقد قسمه الدكتور محمد السيد سليم إلى قسمين هما: التيار المثالي ويمثله جمال الدين الافغانى، ومحمد رشيد رضا، وحسن البنا. أما التيار الواقعى فيمثله كل من: محمد عبده، عبدالرحمن الكواكبى، عبدالحميد بن باديس. ويعطى المؤلف نبذة مختصرة عن فكر واسهامات كل منهم من أجل العمل على التقارب بين الدول الاسلامية.

الفصل الخامس من الكتاب خصصه الكاتب للعلاقات المعاصرة بين الدول الاسلامية، وشمل العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية، والعلاقات الدبلوماسية.

وفي هذا الصدد قسم المؤلف هذه العلاقات المعاصرة لمرحلتين زمنيتين هما: المرحلة الأولى وتمتد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات، والمرحلة الثانية وتمتد من أوائل السبعينات وحتى اليوم، هذا مع حصر متغيرين لمعالم هذا التطور في العلاقات وهما العلاقة بين الفكرة القومية والفكرة الاسلامية، وفكرة التضامن الاسلامى، وثانيا درجة الاعتماد المتبادل بين الدول الاسلامية ويقصد بها المؤلف مدى الترابط والتفاعل بين هذه الدول ...

ويدعم المؤلف هذا الفصل بمجموعة من الجداول التي توضح التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية وحجم هذا التعاون من خلال المؤسسات الصناديق التي انشأتها الدول الاسلامية وكذلك حول درجة الاتفاق بين هذه الدول حول القضايا المعروضة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في إحدى السنوات.

وفي العمل الدبلوماسى والعلاقات بين الدول الاسلامية يعطينا المؤلف بيانات عن أعوام ١٩٧٠، ١٩٨٠ م، ١٩٨٥ م حول ترتيب الدول الاسلامية من حيث فتح السفارات فيما بينهما، وهو بالتالي يعكس مدى اهتمام السياسة الخارجية لتلك الدول بهذه العلاقات أولوياتها.

الفصل السادس والاخير في الكتاب يحمل عنوان: الاطر التنظيمية العلاقات بين الدول الاسلامية وشمل كلا من: منظمة المؤتمر الاسلامى، والبنك الاسلامى للتنمية.

١ - منظمة المؤتمر الاسلامى:

يتعرض الدكتور محمد السيد سليم بداية إلى الافكار التي سبقت المنظمة، وتبلورت حتى الوصول إلى منظمة المؤتمر الاسلامى، فتكون مثلا «المؤتمر الاسلامى العام» الذى تم التصديق على ميثاقه عام ١٩٥٦ م وشمل، مصر، باكستان، المملكة العربية السعودية، وأيضا «رابطة العالم الاسلامى» عام ١٩٦٢ م التي انشأتها المملكة العربية السعودية ومساعى المغفور له الملك فيصل بن عبدالعزيز لعقد وبلورة فكرة القمة الاسلامية التي انعقدت فعلا في الرباط ٢٢/ ٨/ ١٩٦٩ م وكان سببها الرئيسى قيام بعض اليهود بالاعتداء على المسجد الاقصى. تلى ذلك انعقاد أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة [illegible] مارس ١٩٧٠ م ... وفي فبراير ١٩٧٢ [illegible] اصبحت منظمة المؤتمر الاسلامى منظمة لها معاهدة قانونية ملزمة للاعضاء كمعاهدة دولية، اكتمل التصديق عليها. هذا ويعرض المؤلف إلى أهداف المنظمة ومبادئها والعضوية فيها والهيكل التنظيمى لها والتنظيمات المساعدة لها.

٢ - البنك الاسلامى للتنمية:

صدرت اتفاقية هذا البنك في اغسطس ١٩٧٤ م برأس مال ٧٧٤,٥ مليون دينار إسلامى، ومقره مدينة جدة، وافتتح رسميا في اكتوبر ١٩٧٥ م، وبدأ أعماله في ١٩٧٧ م ويعرض المؤلف أهداف البنك ووظائفه وصلاحياته مع ذكر موجز لأعماله.

بنهاية الفصل السادس نصل مع المؤلف إلى الملاحق التي احتوت على: ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى، اتفاقية إنشاء البنك الاسلامى للتنمية، مؤشرات التبعية والاستقلال الاقتصادى للدول الاسلامية، توزيع درجة التركيز السلعى للصادرات في الدول الاسلامية، توزيع التجارة الخارجية للدول الاسلامية (١٩٨٤). إضافة إلى شبكة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الاسلامية للسنوات ١٩٧٠ م، ١٩٨٠ م، ١٩٨٥ م.

الكتاب يدعو إلى الاهتمام بالعلاقات الدولية بين الدول الاسلامية، وهو ينظر لتلك العلاقة نظرة متكاملة تشمل التطور للأحداث والفكر والمنظمات والتبادل الاقتصادى والدبلوماسى ... ومع التسليم بأن العلاقات الدولية جزء لا يتجزأ، فإن الملاحظة البسيطة والجوهرية في الكتاب انه أتى كتاب «للعلاقات الدولية» بخصوصية وواقع فعلى للعلاقات بين الدول الاسلامية من داخل العلاقات الدولية بصورتها الأعم، وهذا ما نحن في حاجة إليه في اتساع العلوم السياسية في الوطن العربي والدول الاسلامية.

اسامة فاروق مخيمر

□□ د . حسن نافعة - معجم النظم السياسية الليبرالية في أوروبا الغربية وامريكا الشمالية - مركز البحوث والدراسات السياسية - ١٩٩١ □□

«هذا الكتاب ليس دراسة في أصول النظم السياسية او تحليلا مقارنا لهما، لكنه بالأحرى اقرب الى كونه اداة معرفية وبحثية تهدف الى تزويد القارىء العادى والباحث المتخصص على السواء بقدر معقول من المعلومات المنظمة والمفاتيح الأساسية لفهم النظم السياسية الليبرالية في العالم المعاصر».. هكذا يفتتح المؤلف مقدمة الكتاب موجزا في نوعه وهدفه وأهميته بشكل دقيق، صدر الكتاب في ٢٨٣ صفحة من القطع المتوسط ويحتوى على خمسة فصول تتناول النظم السياسية في دول امريكا الشمالية، الدول الاسكندنافية والاوروبية المستقرة وحديثة العهد بالديمقراطية ثم الدويلات الأوروبية والفاتيكان، فيما يشكل ٢٦ نظاما سياسيا يتسم بالليبرالية في العالم المعاصر.

والكتاب عبارة عن دراسة موسوعية - على طريقة المعاجم - لهذه النظم السياسية من منظور نقدى مقارن. فبرغم ان المؤلف يؤكد على ان الكتاب ليس دراسة نظرية في أصول النظم السياسية الا انه لايخلو في تناوله من اطار نظرى وفلسفى يتسم بالليبرالية. كما ان أسلوب التناول ذو طابع تحليلى مقارن.

فمن حيث الاطار النظرى والفلسفى للدراسة يبرز مفهوم الديمقراطية كقيمة سياسية عليا في النظم الليبرالية واطار نظامى للعملية السياسية بها، وأداة لتحقيق التنمية ودعم الاستقرار الاجتماعى ايضا. تتضح استخدامات هذا الاطار الفلسفى عند تناول المؤلف لخرائط القوة السياسية، كسلطة رسمية ونفوذ. وفي شرح النظام الحزبى وطبيعته ثم بصدد استعراض مواطن القوة والضعف في النظام السياسى بمعناه الواسع، كجهاز دولة بسلطاته التقليدية الثلاث، وكمنظمات سياسية واقتصادية واجتماعية غير حكومية.

والديمقراطية كقيمة سياسية عليا في المجتمعات الليبرالية تشير في المقام الأول الى امرين، درجة معقولة من انتشار القوة او تقاسم القوة السياسية ثم درجة عالية من الانتقال السلمى او تداول السلطة بالطرق المدنية. فاذا كان حكم الشعب قد اصبح في المجتمع الجماهيرى الحديث تراثا منسيا، فان انتشار القوة السياسية،

كنقيض لاحتكارها من جانب طرف او هيئة سياسية واحدة ، يصبح هدفا واقعيا يمكن السعى اليه وتحقيقه بدرجة معقولة ، تميز النظم « الديمقراطية » عن النظم السلطوية او الديكتاتورية حيث تحتكر القوة فيها ، وتأخذ شكل الهرم المقلوب . أما تداول السلطة بالطرق المدنية فهو المؤشر الحقيقى على الاداء الديمقراطى للنظام ، بالمعنى السابق . فانتشار القوة يستدعى التنافس بين حائزيها ، كأحزاب سياسية ، ويعطى مساحة اوسع لتأثير المواطن فى صانع القرار ، كما يرتبط باحترام قواعد اللعبة الديمقراطية ، واساسها انتقال السلطة سلمياً . النظم السياسى الليبرالية بهذا المعنى اقل تعرضا للانقلابات والعنف المسلح كأداة لحيازة مقاليد السلطة ، سواء فى الولايات المتحدة وكندا ، واسكندنافيا ودول الجماعة الاوروبية ذات النظم المستقرة ، او الدويلات الصغيرة ودول الجماعة حديثة العهد بالديمقراطية كاسبانيا والبرتغال .

أما الديمقراطية كاطار نظامى فهى نسبية ، وليست قالبا نمطيا فى بناء النظم السياسية . ويؤكد المؤلف على ان وحدة المنطلقات الفلسفية للفكر السياسى الليبرالى لاتصادر على خصوصية وهوية النظم السياسية الليبرالية ، بل على العكس تماما ، حيث عملت الديمقراطية كاطار نظامى نسبى ، لاتعطى على ابراز خصوصية وهوية كل مجتمع ونظام سياسى يصنف ليبراليا .. بعبارة اخرى فالليبرالية فكر انسانى عالمى ، وليس فكرا غربيا ، حيث يتيح للنظم السياسية التى تستلهمه ان تقوم بصياغة اطارها النظامى والمؤسسى بشكل مرن ، وقادر على التعبير عن هوية وخصوصية المجتمعات التى تتبناه فى الشكل واصدق صورة ممكنة . من اركان الاطر النظامية الديمقراطية نظام لفصل السلطات ، ونظام للتعدد الحزبى ، ونظام لسياسات المصالح الاجتماعية تتفاعل فى اطار التسلم القوة السياسية فى المجتمع .

أما الديمقراطية كأداة للتنمية والاستقرار ، فقد برزت اهميتها لاسيما بعد سقوط نظم الحكم فى اوربا الشرقية ، حيث تبدو النظم الليبرالية فى هذه المرحلة وكأنها تقدم اطارا للتنظيم المجتمعى اقدر على تعبئة وترشيد الموارد المتاحة ، وتحقيق فاعلية وكفاءة اكبر فى الاداء ، خصوصا على الصعيد الاقتصادى ، وكأداة مرنة للتكيف مع الظروف والاوضاع المتغيرة داخليا وخارجيا ، مما يوفر فرصا اكبر للاستمرار والتجدد .. بعبارة اخرى فالنظم الديمقراطية ، بهذا المعنى ، تستطيع تطوير نفسها ذاتيا ، وبدون انكشاف امام التحديات الخارجية ، اى خارج النظام او خارج الدولة معا ، فيما يسمى بالقدرة على التكيف والتأقلم ، والتى يؤكدها بقاء واستمرار النظم السياسية الليبرالية منذ مابعد الحرب العالمية الثانية وتمتعها بدرجة ملحوظة من الاستقرار الاجتماعى ، مقابل انهيار حاد فى النظم الشمولية سواء يمينية او يسارية ، فى العالم الثالث او اوربا الشرقية .

من هذا المنطلق يقدم الكتاب قدرا كبيرا ومركزا من المعلومات عن كل من النظم السياسية الست والعشرين ، مشيرا الى طبيعة النظام وبيئته الاجتماعية ، وشكل السلطات الثلاث والعلاقة بينها ، وتوصيف النظام الحزبى واهم الاطراف الفاعلة فيه ، ثم استعراض لجماعات المصالح الاجتماعية ، وتحليل لمستقبل النظام على ضوء التحديات التى يتعرض لها ، وآلياته فى التعامل معها . هذه النظم هى : الولايات المتحدة ، كندا ثم ايسلنده ، الدانمارك ، السويد ، فنلنده ، النرويج ، ثم المانيا ، ايطاليا ، بلجيكا ، سويسرا ، فرنسا ، بريطانيا ، النمسا ، وهولنده ، ثم اسبانيا ، ايرلندا ، البرتغال ، اليونان ، واخيرا ، اندورا ، سان مارينو ، لكسمبورج ، ليشتنستين ، مالطة ، موناكو الفاتيكان .

يخلص المؤلف الى عدة نتائج هامة ، منها ان النظم الليبرالية لاتزال فى مرحلة تحول وتطور مستمر ، بحثا عن صيغ مؤسسية ارقى للدعم المشاركة السياسية والعدل الاجتماعى ، وانها فى ذلك تشهد استقرارا ديناميا ، يقبل دعوى التغيير ويتسم بالتغير المستمر ، مواكبة للواقع الاجتماعى المتجدد . كما يرى ان كل نظام يشكل نموذجا قائما بذاته وان تشابهت الاشكال المؤسسية ومستويات التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وتماثلت المنطلقات الفلسفية للنظم الليبرالية عموما .

من ناحية ثالثة فان الظاهرة السياسية الواحدة تأتى متباينة فى النظم الليبرالية ، حيث لكل منها اطار نظامى خاص . فظاهرة تفتت اصوات الناخبين سمة مشتركة في السياسات الليبرالية المعاصرة ، لكنه قد يفرز حرمان الاحزاب الكبيرة من الحصول على اغلبية برلمانية امر حكومى ، حيث تتغير الوزارات ، وتتكرر الانتخابات المبكرة عدم الوفاق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، كما فى ايطاليا ، وقد يكون اساسا لاستقرار الية الائتلاف الحكومى للوفاق الوطنى بين مختلف الاحزاب ، حاكمة ومعارضة ، او خارجه ، كما فى سويسرا ، او الدانمارك .

ومن ناحية رابعة يبرز المؤلف ملاحظة هامة حول علاقة الدين بالسياسة فى النظم الليبرالية ، فلا ينفصل احدهما عن الاخر ، سيادة العلمانية كثقافة اجتماعية ، بل ان الحركة الاصولية (المسيحية) هى احد الاركان الهامة للنظم السياسية الليبرالية فى اوربا الغربية وامريكا الشمالية

د . على الصاوى

□ □ د . هيثم الكيلانى الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية - الاسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٨٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، نوفمبر ١٩٩١ □ □

من واقع خبرة المؤلف العسكرية والعلمية والتنظيمية يقدم هذا الكتاب الذى يملأ فراغا كبيرا فى المكتبة العربية . فالدكتور هيثم الكيلانى الى جانب شهاداته العسكرية فى كلية اركان الطيران والقيادة العليا للحرب الجوية فى باريس نال درجة الدكتوراه فى التاريخ المعاصر ، من جامعة لايبزج عام ١٩٧٣ وعمل رئيسا لاركان القوات الجوية السورية ٥٧/١٩٥٨ ثم نقل الى السلك الدبلوماسى السورى عام ١٩٦١ ويشغل حاليا رئاسة تحرير مجلة شئون عربية التى تصدر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية وله مؤلفات عدة فى الاستراتيجية والشئون العربية .

يتناول الكتاب فى اربعين فصلا الاستراتيجيات العسكرية فى الحروب العربية الاسرائيلية ، حيث لم يتوقف الباحث عند المعنى العلمى لعبارة « الخطة الاستراتيجية العسكرية » فى العربى ، وانما انطلق من اعتباره ان الفعل او الموقف اللذين باشرهما هذا الطرف العربى او ذاك ضد العدو الاسرائيلى او الفعل او الموقف المضاد اللذين اتخذهما الطرف العربى ضد تعرضية اسرائيلية - كبيرة أو صغيرة - هى شكل من اشكال الخطة ، وإن لم تتوافر فيها مقومات الخطة وعناصرها بالمعنى العلمى للكلمة .

وحين يتابع قارىء الكتاب مظاهر الفكر الاستراتيجى العربى ومظاهر نقيضه الفكر الاستراتيجى الاسرائيلى ، سيجد فوارق كبيرة بين الفكرين ، على الرغم من أن الفكر العربى استطاع ، فى مراحل من مراحل الصراع ، ان يثبت اقتداره ونضجه ، ويتفوق على الفكر الآخر ، بيد ان الاسباب التى توافرت لتحقيق تلك القدرات والتفوق لم تستمر فى تعزيز ذلك الفكر وتكامله ، وهو ما أدى الى عودته إلى الانحسار والانكماش .

اتبع الباحث منهج الدراسة المقارنة ، ذلك ان الاستراتيجية العسكرية ، أيا كان نوعها او مصدرها او تكوينها ، حاجة تشعر بها الأمة ، وتفكر فيها السلطة ، وتخطط لها اجهزة قيادية ، وتنفذها وسائل متخصصة ، وهى وليدة نقيض لها هو الاستراتيجية العسكرية الأخرى ، اى استراتيجية الطرف المعادى ، ومن تصادم الاستراتيجيتين ، تتوالد الحروب ، كبيرها وصغيرها ، محدودها ومطلقها ، شاملها وضيقها .

وعلى هذا ، فإن أية استراتيجية عسكرية لا يمكن فهم منشئها ـ فكرا ومفهوما وتخطيطا وتنفيذا ـ وتحديد مقوماتها ومبادئها واسسها ، ورسم معالم تطورها ، وتتبع نجاحاتها واخفاقاتها ، إذا لم توضع فى مواجهة الاستراتيجية العسكرية المصادمة والمناقضة والنافية لها التى قد ولدت وتكونت وتطورت لتكون المصادفة لتلك الاستراتيجية الاخرى والمناقضة والنافية لها .

واستنادا الى هذه المقولة للباحث كان ضروريا ان تقرن الدراسة الاستراتيجية العربية بالاستراتيجية الاسرائيلية ، على انهما العنصران المتناقضان اللذان شكلا مظاهر الصراع العسكرى بمختلف وقائعه .

ثمة صعوبة لقيها الباحث فى اثناء اعداد الدراسة ، تلك هى الوثائق العربية ، التى يعتد بها ويستند اليها فى رسم او تصور معالم الاستراتيجيات العسكرية العربية . ومهما حاولت الدراسة ان تتقيد بالموضوعية والروح العلمية والمنهجية ، وهى تقيده فى الوثائق الاساسية ، فإنها ستظل قابلة للطعن ومعرضه للتجريح .

وواقع الحال ان وثائق عربية فى شأن المظاهر المسلحة للصراع العربى ـ الاسرائيلى ـ كما يقول الباحث ـ لا تزال فى طى الكتمان فى خزائن وزارات الدفاع ، وخصوصا فى الاقطار التى اشتركت جيوشها فى الحروب . بيد ان المذكرات والشهادات والدراسات التى كتبها عسكريون وسياسيون عرب كان لهم اسهاما ميدانى او قيادى او سياسى فى حرب من الحروب العربية - الاسرائيلية ، كانت مصدرا مفيدا لاعداد الدراسة ، واضافة الى ما كتبه العسكريون والسياسيون الاسرائيليون ، والباحثون الاجانب .

تسعى الدراسة ، فى خطوطها العامة ، الى تلمس آفاق الفكر الاستراتيجى العربى ، والمفاهيم والاسس التى بنى عليها خططه الاستراتيجية العسكرية فى وقائع الصراع المسلح ضد إسرائيل ، سواء أكانت تلك الوقائع دفاعية أم هجومية ، افعالا أم ردات افعال .

ويقدم الكتاب ، فى مجمله ، عرضا للنظريات العامة التى تحكمت بالحروب العربية ـ الاسرائيلية ، ولمبادىء الاستخدام الاستراتيجى للقوات ، ولمبادىء ادارة الصراع المسلح العربى - الاسرائيلى ، وتحليلا للأمن القومى العربى ، فى مفاهيمه واستراتيجياته وقدراته المستخدمة ، وفى مواقع تصديه ومصادمته للأمن الاسرائيلى ، فى نظرياته واستراتيجياته وقدراته المستخدمة .

ولما تخصصت هذه الدراسة بالاستراتيجيات العربية فى الحروب العربية - الاسرائيلية ، كان لابد لها أن تتناول بالبحث الاستراتيجيات العسكرية الاسرائيلية المضادة ، تناولا يتسم بأكبر قدر من الايجاز ، وان تتطرق إلى وقائع الحروب والمصادمات المسلحة ، بأقصى حد من التكثيف والاختصار ، لتبيان الفعل او الفعل المضاد اللذين وضعت الاستراتيجيات من اجلهما . اما الوقائع بالتفصيلاتها ومجرياتها فلها مظانها الكثيرة وفى هذا السياق ، يشير الباحث الى انه استفاد ، فى شأن وقائع الحروب ، من الدراسة التى اعدها للقسم الثانى المتخصص من الموسوعة الفلسطينية .

ولكى يكتمل الاطار الذى توافرت فيه العناصر اللازمة للاستراتيجيات العسكرية ان تتحرك فيه وتعمل وتحقق اهداف خطة العمليات او تنهزم دونها ، تطرقت الدراسة الى ما هو ضرورى من تلك العناصر ، مثل بيئة الحرب وميزان القوى وانتقالها .

ومن المناسب الاشارة الى ان حرب ١٩٤٨ حظيت ببعض التفصيل فى المعالجة ، ذلك لانها تكون الحلقة الاولى فى سلسلة الحروب الدائرة فى إطار الصراع العربى - الاسرائيلى المسلح ، ولانها كانت الاساس الذى بنيت عليه المفاهيم الاستراتيجية لمظاهر الصراع العربى - الاسرائيلى المسلح فيما بعد ، وإن بدت تلك المفاهيم وكأنها قد تطورت حتى غدت ، ظاهريا ، بعيدة عن المفاهيم الاساسية او غير ذات صلة بها .

خصصت الدراسة جانبا منها لاستراتيجيات المواجهة العسكرية العربية غير النظامية ، تناولت فيه تلك الاستراتيجيات فى مختلف المراحل التى مر بها الكفاح المسلح الفلسطينى ، بدءا من تكون مفهومه فى إثر صدور وعد بلفور حتى انتفاضة الشعب الفلسطينى فى اواخر العام ١٩٨٧ .

واخيرا ، إذ يزعم الباحث ان الدراسة تكاد تكون الاولى فى نوعها ، من حيث تخصصها بالاستراتيجيات العسكرية العربية للصراع المسلح العربى - الاسرائيلى ، فانه لا يدعى ان الدراسة قد احاطت بموضوعها من كل جانب ، او انها جاءت شاملة متكاملة . وهى لا تعدو ان تكون سعيا علميا هدف لرسم معالم الفكر الاستراتيجى العسكرى العربى فى مواجهة المشروع الصهيونى فى ميدان الصراع المسلح .

اسلام عفيفى

□ □ منار محمد الشوربجى : الصراع العربى - الاسرائيلى و انتخابات الرئاسة الامريكية ١٩٨٨ . رسالة ماجستير فى العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة □ □

تفتقر المكتبة العربية فى العلوم السياسية الى تراث من الكتابات الجادة حول النظم السياسية فى الغرب على وجه العموم ، وذلك على الرغم من حركة البعثات للخارج ، والاطروحات العلمية العديدة التى تمت فى الجامعات الغربية التى تمحورت حول قضايا واشكاليات مصرية ، وعربية ، ونادرا ما تحولت النظم السياسية والاقتصادية فى الدول الغربية الى حقل يسمح بتناول بعض القضايا الداخلية فى هذه النظم ، وتحديداً النظم السياسية ، وآليات عملها ، وتفاعلاتها وصراعاتها الداخلية بما يسمح بتشكيل قاعدة معلوماتية ، وعلمية للباحث ، والسياسى العربى ، يمكنه من خلالها المتابعة الصحيحة لمجريات العملية السياسية فى هذا النظام او ذاك . وفى ذات الوقت فان هذا الغياب فادح بالنظر لمساس التطورات الداخلية فى النظم السياسية فى الدول الكبرى - الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وبريطانيا ، والمانيا على سبيل المثال لا الحصر - بالمصالح القومية المصرية ، والمصالح العربية على وجه العموم ، ناهيك عن انها ترسم مسارات التطور فى النظام العالمى ، والنظم الاقليمية الفرعية ، وتزداد خطورة عدم توافر هذه الدراسات انطلاقا من ان هذه النظم وما تنطوى عليه من نماذج تمثل نماذجها للاقلم للصفوات السياسية ، والقوى الليبرالية ، والعلمانية ، ومن ثم تمثل الفجوة المعرفية عن الغرب ، وخاصة النموذج الامريكى - الرئاسى ، افتقارا للوعى والعقل السياسى المصرى ، والعربى بما يعود فى المراكز التى تشكل حيزا بارزا فى التفكير السياسى ، سواء حول السياسة والموازنات والضغوط ، والتأثيرات على صنع القرار هنا ، او

للارتباطات المصلحية مع دوائر رجال الاعمال هناك .. الخ .

من هنا تكتسب رسالة الباحثة منار الشوربجي اهميتها ، وجديتها سواء في تحليل الانتخابات السياسية ، وهو موضوع لم يحظ بعناية في اللغة العربية على الرغم من تطوره في الدراسات الاعلامية والسياسية في الغرب على نحو كبير . ناهيك عن دراسة النظام السياسي الامريكي سواء بنيته القانونية ، وشرح دقيق لاليات عمله ، وايضا للبيئة السياسية المحيطة بهذا النظام الدستوري ، وذلك لتلافي الطابع الشكلي للبحث والعرض القانوني ، ومعرفة العمليات ، والتفاعلات ، والصراعات التي تكتنف الانتخابات الرئاسية . وايضا دراسة احدى قضايا السياسة الخارجية وهي الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وذلك لبحث تأثيراتها على العملية الانتخابية ، وخاصة الانتخابات الامريكية لعام ١٩٨٨ ، التي تزامنت مع الانتفاضة الفلسطينية ، واحتدام السباق التمهيدي في الحزب الديموقراطي حول قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وذلك بفضل التقدم النسبي الذي احرزه جيسي جاكسون وانعكاس ذلك على المؤتمر العام للحزب الديموقراطي على نحو غير مسبوق .

وتنقسم الدراسة الى اربعة فصول : الاول يتضمن الاطار النظري ويشتمل على ثلاثة مباحث الاول : الاطار الدستوري والقانوني للانتخابات الرئاسية ، والثاني مفهوم القضايا الانتخابية والثالث : التحالفات السياسية داخل كل حزب وتطورها التاريخي . والفصل الثاني يدرس البيئة السياسية للانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٨ ، وينقسم لثلاثة مباحث الاول : الاطار الدولي والثاني الاطار الاقليمي ويدرس الانتفاضة الفلسطينية واداء الادارة الامريكية ازائها .

والمبحث الثالث يتناول الاطار المحلي ويدرس العلاقة بين السود واليهود ويدرس مدى وحدود التصدع الذي اعترى العلاقات والذي اسهم في طرح قضية الصراع العربي الاسرائيلي في الانتخابات .

ويتناول الفصل الثالث : الحملة السياسية لانتخابات الرئاسة الامريكية ، لعام ١٩٨٨ ويدرس المبحث الأول : القضايا التي طرحت وأولوياتها لدى كل مرشح في هذه المرحلة والثاني موقع الصراع العربي ـ الاسرائيلي على خريطة الحملة التمهيدية ، وموقف [illegible] مرشح منها ، ودور حملة جيسي جاكسون في تكثيف طرح هذه القضية . والفصل الرابع : يتناول الحملة النهائية لانتخابات الرئاسة ويعرض المبحث الاول طرح قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في المؤتمر العام لكلا الحزبين ، ودور الامريكيين العرب في ذلك ودور فريق جيسي جاكسون في طرح هذه القضية على المؤتمر العام للحزب الديموقراطي ، والعرض المقارن للفقرة الخاصة بالصراع في برنامج الحزبين والمبحث الثاني : درس استراتيجيات حملة كل من بوش ، ودوكاكيس ، وتشكيل اولويات كليهما ، وموقع الصراع على جدول اعمال كل منهما . وكيف تم تناول القضية في ضوء هذه الاولويات .

ان دراسة الباحثة منار الشوربجي الهامة تسد ثغرة في الفجوة الاكاديمية الخاصة بالدراسات حول النظام السياسي الامريكي ، والنظام الانتخابي وعملياته ، والسلوك الانتخابي للمواطن الامريكي في علاقته باحدى قضايا السياسة الخارجية التي تمس مصالحنا ومن ثم فالدراسة تساهم في تخليق قاعدة معلوماتية حول الموضوع ، ولابد من الاشادة هنا بالجهد المبذول فالدأب على محاولة الحصول على المعلومات ، حتى تلك التي تعتمد على المصادر الصحفية ، وغيرها من المصادر البحثية ومنها اسلوب المقابلة التي لجأت اليه للحصول على المعلومات ، حيث اجريت [illegible] كتابات مع :

أ ـ جيسي جاكسون اثناء زيارته للقاهرة في عام ١٩٨٩ .

ب ـ جيمس زغبي رئيس معهد الامريكيين العرب ، واحد ابرز الفاعلين الامريكيين العرب اثناء زيارته للقاهرة في عام ١٩٨٩ .

[illegible] ـ رونالد براون رئيس الحزب الديموقراطي ، في زيارته للقاهرة عام ١٩٩٠ .

د ـ مايكل سليمان رئيس رابطة خريجي الجامعات الامريكية العرب في زيارة للقاهرة في عام ١٩٩١ .

ومع كل من كلتن كيسي ، وجينا ابركرومبي (وهما من السود الامريكيين) ويعملان بالقسم السياسي بالقارة الامريكية بالقاهرة عام ١٩٩٠ .

وخاصة وان عدداً كبيراً من الكتابات حول الشئون الامريكية والانتخابات اعتمد على المصادر الصحفية العربية التي يشوبها الابتسار ، او على مصادر محدودة باللغات الاجنبية الامر الذي اهدر ولازال عملية الدرس والتحليل الجاد للنظام السياسي الامريكي والسياسات الامريكية الداخلية ، والخارجية والتي تؤثر في مصالحنا ومصالح الآخرين . فالسائد من الدراسات السلبية حول النظام الامريكي الانتخابي والسياسي ، تعيد انتاج الخطاب الصحفي في وسائل الاعلام او الانطباعات السانحة . ومن ثم يعد امرا جديرا بالاحتفاء والتقدير اهتمام الباحثة الجاد ، والابحار في المادة حول الموضوع ، وايضا في صياغة بنية الافتراضات البحثية ومحاولتها صياغة اطار منهجي واداتي يسمح بتحليل المعطيات المعلوماتية المتاحة والتي استطاعت الحصول عليها ، دون السفر الى الولايات المتحدة . ولقد وفقت واجادت في احيان عديدة ، وأصابت واخفقت في بعض الجزئيات . ولاشك في ان الباحثة استطاعت نزع بعض الاقنعة التي تصاغ ايديولوجيا حول النظام الرئاسي ، وكشفت عن اليات عمله في الواقع الموضوعي ، دونما ادعاءات او اسقاطات من خلال اعادة هيكلة الدراسات الامريكية ذاتها حول الموضوع .

وتجدر الاشارة ان نظام [illegible] الذي استخدم في الدراسة قد اتسم باللغة العلمية والتي تعتمد على المصطلحات ، وعدم الافراط على وجه العموم . ولكن لايخلو الامر من هنات لغوية ، وبيانية ، ولكن لا يحول ذلك دون المتابعة السلسلة الشيقة للدراسة . واذا كانت لغة في بنائها اتسمت بالمدرسية ، ولكن ذلك على ما يبدو احد اقدار الدرس الاكاديمي [illegible] جامعاتنا والتي لا راد لقضاءها .

وقد توصلت الباحثة الى عدة نتائج هامة من بحثها بعضها تعليق لاحكام كانت تساق دون ضبط بحثي وموضوعي ، والاخرى تمثل خلاصة لجهدها البحثي . ولعل ابرزها ان قضايا السياسة الخارجية يتم تناولها بصورة عابرة وسطحية في الانتخابات الرئاسية الا اذا ارتبطت بصورة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن العادي ، او بمصالح جماعة معينة . كارتباط الصراع العربي ـ الاسرائيلي بمصالح الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة ، وكان كل مرشح يحاول اثبات تأييده لاسرائيل للحصول على الكتلة التصويتية الرئيسية لهذه الجماعة . الا انه في عام ١٩٨٨ برزت عوامل ادت الى تغيير النمط التقليدي لطرح القضية . كالانتفاضة والاتجاهات التي انتقدت القمع الاسرائيلي وانتهاكات حقوق الانسان ، وهو الامر الذي انعكس على الحملة الرئاسية ، ولكن هذا لا يعني المبالغة في مدى تأثير الانتفاضة على مسار الحملة الانتخابية .. ولكن على الصعيد المحلي ، حدثت تطورات اخرى اثرت على طرح القضية ايجابيا ومنها حملة جيسي جاكسون ، الامر الذي طرح الصراع العربي ـ الاسرائيلي كقضية انتخابية في العديد من الولايات وتمت الموافقة في المؤتمرات الحزبية (للحزب الديموقراطي) في سبع ولايات على مقررات تؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية ، وتم انتخاب (٥١) مندوبا من الامريكيين العرب للمؤتمر العام للحزب الديموقراطي ، بالاضافة الى ثلاثة مندوبين للمؤتمر العام . للحزب الجمهوري ، وكانت قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي احدى قضايا اربع خلافية خضعت للمساومة بين فريق جاكسون (الاقلية) ، وفريق دوكاكيس (الاغلبية) في المؤتمر العام للحزب الديموقراطي ، مما ادى الى مناظرة علنية في الشأن بخصوص القضية في المؤتمر العام . وهو الامر الذي يعد انجاز تحقق في انتخابات ١٩٨٨ بالنسبة لواقع القضية العربية بحيث لم يعد ممكنا تجاهل ذلك حزبيا . وان طرح القضية في المستقبل يعتمد على مدى ملاءمة البيئة السياسية داخليا وخارجيا للتدعيم ، الا انه يعتمد على قدرة الامريكيين العرب على استثمار الانجاز الذي تحقق وتحقيقه لاحداث مزيد من النجاح . وبالنسبة لموقف اليهود فقد اكد تحليل سلوكهم التصويتي الى ان اليهود الامريكيين على الرغم من انهم يضعون اسرائيل في قمة اولوياتهم واهتماماتهم الا انها ليست القضية الوحيدة التي يتخذون اراءهم على اساسها . وهناك عوامل اخرى تؤثر على قرار الناخب اليهودي .

والواقع ان متابعة تحليل السلوك الانتخابي ـ التصويتي للجماعات المختلفة يعد امرا هاما . ويمكن ان يضيف كثيرا الى فهمنا للواقع السياسي الامريكي بتضاريسه المركبة . والواقع ان الدراسة التي قدمتها الباحثة منار الشوربجي جديرة بالقراءة في ظل ركام من الدراسات العديدة التي لاتؤدي الى رفع التباسات واثارة اشكاليات ، او اضاءة مساحات من الغموض حول ما يجري في النظام الامريكي بأساطيره المتعددة .

نبيل عبدالفتاح

□□ د . محمد عزيز الحبابي ، « عالم الغد .. العالم الثالث يتهم » ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : ١٩٩١ . □□

حول الاهتمام بغد الانسان والخطو بالحاضر خطوات ايجابية لتحقيق مستقبل افضل يأتي كتاب « عالم الغد .... العالم الثالث يتهم » لينطلق من التمرد على ايدلوجيات التمويه والزيف ويكشف القناع عن اخطاء للانظمة المعاصرة حيث تنصب تأملات المؤلف في رؤيه فلسفية لمرحلة مابعد الاستقلال على تحليل اوضاع الدول المستعمرة قديما والمستعمرة سابقا وتدارس العلاقات القائمة بينهما في ظل الاستراتيجية الاقتصادية الدولية ، كما يهدف المؤلف من خلال اقسام الكتاب الى تحذير الثالثيين ـ العالم الثالث ـ من المتاهات المزلقة لمجتمعات الرخاء واطلاع الغربيين على بعض القضايا النفسانية للمتخلفين ..

.. هذا فضلا عن المدخل الذي ابرز في سياقه عدة مفاهيم : « التحدي ليس اعلانا للحرب » حيث يسمي المؤلف العصر الحالي بالجنونه او عصر التغير المطلق الذي اصبحت فيه التقنية مصدر كل الفضائل ، « الفدية » التي تطرح سؤال : هل توجد اليوم فلسفة قادرة على ان تهيئنا لعالم الغد ؟ ، « الاتهام ليس عقابا » بمعنى ان الاتهام ليس إدانة فقد يعني التنديد بما هو قائم من اجل انطلاقة افضل ، « من نتهم [illegible] ولماذا نتهم » حيث يتعرض للصورة القاتمة لاقتصاد الثالثيين الذين عليهم احصاء حاجاتهم وطموحاتهم ويقتبسون من الغرب مايحسن اوضاعهم .

ويحتوي القسم الاول المعنون « بعالم الغد » على فصلين يتناول الفصل الاول تحت اسم « بحثا عن اللعبة والرهان » عددا من النقاط منها على سبيل المثال « ابحث في علم المستقبل ام بحث في الحاضر ؟ » حيث يركز على علاقة العالم الثالث بالغرب الذي يتطور بتركيب المعطيات ثم يفككها ويعيد نسيج هذا القرن دون التفكير فيما قد يلحق اوضاع العالم الثالث ، و« تخمينات » تبرهن على انه يبدو جليا ان العالم الثالث والغرب يسيران [illegible] اتجاهين متعارضين فتظهر كل مسالك الحوار بينهما مغلقة . ثم يتناول « العالم ، ثلثه والباقي » حيث يلخص المطلب الملح في طبيعة علاقات البلدان المصنعة بالثالثيين هو مساعدة هذه البلدان كي تدخل في صيرورة متجددة بشرط ان تكون المساعدة متجردة من المصالح الخاصة . كما يوضح « استهلاك دون الحد الادنى للحياه ، واستهلاك دون الحاجة الى درجة التبذير لان ٨٠ ٪ في الانتاج الصناعي العالمي يصدر عن ١١ دولة فحسب ، وان ٦٠ ٪ ملك لثلاث منها فقط . كما يعرض لنقطة « الغرب ـ النموذج » الغرب كبش الفداء » يؤكد ان الثالثيين الذين نحوا معطيات الحضارة الصناعية واولوياتها هم الذين ينتقدونها

بحدة والمشكلة انهم لايعرفون انفسهم إلا من خلال معايير غربية ، وبالقياس الى الغرب ، ومن خلال نقطة « من مجتمع الاستهلاك الى مجتمع [illegible] » ويطرح تساؤل : هل يجب التمادي في التوجه للغرب في وقت اصبحت مجموعات كبرى من الشباب والجامعيين يرفضون هذا رفضا جذريا ؟ أم علينا ان ننتظر ريثما يبدو الامر جليا بالنسبة للغرب وينظم قنوته ، ويتكيف مع الاوضاع الجديدة .

ويبرز الفصل الثاني .. قلق الغرب وامل العالم الثالث ، ويلخص هذه النقاط في « ان » الاحد « لن يمنع الناس من ان يموتوا » ويعبر عن اننا نعيش عصر الاحداث لاعصر القيم فكيف سيكون مجتمع الغد ؟ او مجتمع مابعد التصنيع الشامل ثم يتعرض الى ماأسماه « الثلث الرابع » حيث يتصدى لما يمكن لن يأمله العالم الثالث من الغرب التقني او التقنية الغربية الجديدة . واخيرا يسلط الضوء على « نظام جديد للتعليم » يشرح فيه ان التهيؤ لعالم الغد لا يكمن في استثمار رؤوس الاموال فحسب ، وانما ايضا استثمار التعليم والمعرفة .

ويأتي القسم الثاني « علاج الصدمات لاستعادة الانسنة » من خلال الفصلين الثالث والرابع . فاما الثالث فيلقي الضوء على « صورة المستعمر السابق » والوضع التاريخي الذي خلف انتهاء عصر الاستعمار ، « وصور المستعمر القديم » وكيف يمكن التخلص من مقاليد عديمة الفعالية لصالح حاضر يجبرنا لمجابهة قيم جديدة ، و « الكاريترية » ينطلق من ضرورة ازاحة الارهام عن المجتمع الانساني وتحريره من كل مايعوق تقدمه ثم له صدمات وعقده لإرادة انسنته من جديد ، و « عصر التغيير » ويثبت بنتائج احد الابحاث ان استمرار التقدم التقني ، تحسين سياسة التسيير ، المحافظة على شبكة المبادلات الخارجية وتوسيعها ضرورة لتوافر الموارد ، و« مكترو احتكاكهم » حيث يوجد تعاون ضروري بين الثالثيين والغرب ، يجد كل منهم مصلحته الخاصة واخيرا « من الحصار في الاقليمات الى التضامن العالمي » يتمحور حول حتمية الانفتاح على المبادلات مع الاخرين للتجدد والنمو من اجل حياة افضل .

ويعالج الفصل الرابع « من اجل انسية جديدة » اربع موضوعات هي على التوالي : « من ضروريات الجامعة الى ضرورية البورصة » حول ماهية حاجات الانسان وكبتها وكيفية ارضائها ، ويلح الثالث على السيكولوجيا و البيولوجيا والحياة المجتمعية والسياسية والاقتصاد ، ثم « كيف يمكن الخروج من التخلف » ، « المدرسة والانسان او السراب المسمم » فهل يستطيع التعليم والتربية والفلسفة ان تواجه سحق الضغوطات المبيت ؟ وهل حقا تهيء المدرسة الاطفال التكيف مع الحياة في المستقبل ؟ واخيرا « ان الامل هو القدرة على تقبل الذات والمصير » ويربط بين ظهور قيم جديدة ، وسيكون عليه دور الانسان في الغد ومسئولياته إزاءه .

ويتساءل المؤلف في القسم الثالث عن « فلسفة النمو ام فلسفة الترقي » ويجيب عنه في فصلين : ففي اطار الفصل الخامس يطلع « عصر النمو » ويحصر سؤالين لاشكاليتنا في ماهي الصورة التي سيكون عليها الانسان الجديد ؟ وماهي الاوضاع الاخلاقية والسياسية والمجتمعية التي تميز ظهور الانسان الجديد في مستقبل الثالثة ؟

ويتأمل الفصل السادس في « الاتيوبيا الواقعية والحقيقية » من خلال نقاط اربع :

(١) مذهب اقتصادي ومذهب سياسي ، ويقول ان التفكير في معطيات الوضعية هي مايمكن ان يؤثر في الواقع وتقدمه (٢) « الايمان كايدولوجيا وكمرحض خلاق » ويطرح سؤالا : هل يمكن التسلح بالقوة الروحية لتطهير الوضعية الحالية والمساهمة في صنع عالم غد مؤنسن ؟ (٣) « رواق صمود ويسعى » حيث ان وعي الوضع الذي نعيشه خطوة كبرى في تحررنا ومرحلة حاسمة في مسيرة التقدم (٤) « معطى والمعطى معطى متخيل » يضعنا امام كيفية الخروج من وضع يجعلنا غرباء في هذا العالم بسبب الاختلال

بين كمية المعرفة المكتسبة والتحولات الثقافية .

وينتقل الى الفصل السابع « من ليبرالية المزاحمة الى اقتصاد عالمى » ليصير « نجاح الليبرالية » حيث انه من الممكن نجاح الليبرالية للثالثين لو لم تكن بنفس الاموال المستثمرة ارباحها اجنبية « نحو اقتصاد غدوى » ويصل صلة متينة مابين الثورة الاقتصادية الدولية من اجل الغد ، وفلسفة الغد « والمزاحمة من جديد » وهل حان الوقت لتجربة اقتصاد تفرض نفسها بعد الافلاس الحاد الذى عرفته الانظمة الاقتصادية قديما وحديثا ؟ و « ضد المزاحمة » وينفى بالا يرفض الانتقال من الوطنى الى العالم وان كل ما هو وطنى اذا لم يهم للشمولية مختنق لامحالة و « سلطة البلشفيش العالمية » وهى سيطرة جماعات الضغط على الثالثين عن طريق الرشوة و « من الخصوصية الى العالمية » وفيه يرصد كيف يمكن ان يبلغ الاقتصاد الدولى غايته ؟ اما القسم الرابع والاخير فيعرض فيه المؤلف افكارا من اجل فسلفة غدوية وذلك من خلال الفصلين الثامن والتاسع حيث يرجع تخلف الثالثين للغفلة عن الواقع فى وقت يجتاز العالم مرحلة اندفاع ، فإما مستقبل واعد بخلق جديد ، وإما انعدام علم للنوع البشرى وذلك فى اطار الفصل الثامن ، اما الفصل التاسع فافرده الى مباحث منهاجيه تتناول عده مفاهيم مثل الاتوبيا ، والعالمية ، والليبرالية .

ويختتم الكاتب بأن عالم الغد سيتحقق حتى لو لم يساهم الغرب فى تشييد ذلك المستقبل وان مصير حضارة الغد رهن بما سيكون للنوع البشرى الذى تصنعه هذه الحضارة من حضور وشمولية .

منى احمد حمدى

□□ د . هشام شرابى - النظام الابوى وإشكالية تخلف المجتمع العربى - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٢ □□

إن مصير هذا المجتمع يتوقف على مقدرته فى التغلب على نظامه الابوى (والابوى المستحدث) واستبداله بمجتمع حديث .

هذه هى الاطروحة التى يطرحها هذا البحث بهدف الكشف عن اسباب التخلف العربى وكيفية تجاوز هذا التخلف والتغلب عليه . هذا التخلف يتخذ اشكالا عدة تتميز عن بعضها بعضا بصفتين مترابطتين : اللاعقلانية والعجز ويرى المؤلف ان النظام القائم فى المجتمع العربى اليوم ليس نظاما تقليديا بالمعنى التراثى كما انه ليس معاصرا بالمعنى الحداثوى بل هو خليط غير متمازج من القديم والحديث من الذاتى والمعاصر ، نظام غريب يختلف عن اى نظام اخر ويسعى هذا البحث الذى يتكون من عشرة فصول الى تحليل النظام الابوى (المستحدث) كنظام اجتماعى ويسعى من ناحية اخرى الى الاخذ به على انه نظام ذهنى (او نفسى)

ويناقش الفصل الاول مفهوم الابوية المستحدثة : التصور والواقع حيث يشير مفهوم النظام الابوى المستحدث الى بنى كبرى (المجتمع - الدولة - الاقتصاد) وبنى صغرى [العائلة او الشخصية الفردية] .

ان احد الافتراضات الاساسية فى هذا الكتاب هو ان بنى النظام الابوى فى المجتمع العربى على مدى المائة عام الاخيرة لم يجر تبديلها او تحديثها . ان النظام الابوى المستحدث ليس عصريا او تقليديا من الوجهة الحداثية ولا من الوجهة الاتباعية والابوية المستحدثة هى تشكل اجتماعى مهدورة طاقته ومتميز بطبيعته الانتقالية وضروب شتى من التخلف والتبعية ، وعلاوة على ذلك فهو تشكل غير مستقر ابدا بالمرة تقسفه التناقضات والنزاعات الداخلية ويعيش الحنين والندم والحزن ؟

ثم يعرض د . شرابى لبعض النقاط فى هذا الفصل مثل (عصر النهضة والمجتمع الابوى الحديث - نشوء الطبقة البرجوازية الصغيرة ذات البنية الابوية المستحدثة - الاصولية الاسلامية والحداثة العلمانية - الاصولية والنقد العلمانى) ويرى المؤلف ان المجتمع العربى وهو يمر فى العملية الانتقالية واجهته ثلاث معضلات رئيسية : معضلة الهوية ومعضلة التاريخ ومعضلة المجتمع الاوروبية او الغرب . ويمكن بالتالى النظر الى النخبة العربية من حيث مشاغلها الاساسية على انها صراع ثقافى واجتماعى بين موقفين : العلمانية والاسلام .

وينطلق الفصل الثانى من الكتاب (الابوية والحداثة) من افتراضات اساسية (ماهو المجتمع الابوى ؟ كيف ينشأ ؟ كيف يتحول ؟ ما هى سماته البارزة ، قيمه ، انماط معرفته ، ممارساته الاجتماعية ، تنظيمه السياسى ؟ ثم يتساءل عن ماهية الحداثة ومامعنى ان تقول هذا حديث ؟ ثم ينطلق بعد ذلك ليوضح الفارق بين التحديث والابوية . حيث يؤكد ان الخاصية الاساسية التى يتميز بها الوعى « المحدث » هى ميله الى تحويل النظام الى اصنام ، وعليه فان الحداثة التى تجد فى أوروبا مجالا للتعبير عن الحداثة فى الفن والادب والفلسفة وكان اشكال الابداع الاخرى تصبح فى ظل النظام الابوى ممارسة ضمنية تابعه وغير نقدية .

ويبرز الفصل الثالث مسالة التشكل الاجتماعى للبنية المستحدثة حيث تتميز الابوية على انها تشكل اجتماعى وبنية لرنا وذلك لانها حصيلة ظروف حضارية وتاريخية خاصة . ثم يوضح المؤلف مراحل وانواع الابوية الاسلامية العربية من خلال تسلسل الحقبات وهى :

[العصر الجاهلى - عصر النبى الكريم (والخلفاء الراشدين) - عصر الخلافتين الاموية والعباسية - عصر السلطات المحلية - عصر الخلافة (السلطة العثمانية) - عصر الابوية المستحدثة البدوية - التقليدية - السابقة على الحديثة - الحديثة] ويعرض هشام شرابى لبعض النقاط مثل [الرابطة القبلية - العائلة والقبيلة - المراة والابوية المستحدثة - الابوية والوعى ...

اما الفصل الرابع من الكتاب فيعرض لبنية الابوية والعلاقات الاجتماعية وذلك من خلال النقاط التالية [السلطة والخضوع ... حيث يقترب المؤلف من الابوية المستحدثة من وجهة بناها الداخلية التى تتخذ العائلة الابوية حجر زاويتها ومحتواها الاساسى ... تاريخيا اصل المجتمع الابوى المستحدث ونموذجه - وايضا من خلال التبعية والاستقلال الذاتى حيث انهما نظاما قيم ... اجتماعى - واخيرا من خلال نظام الولاء وذلك لان العائلة الابوية المستحدثة فى انتاجها افرادا تبعيين تلبى حاجة اساسية من حاجات المجتمع الابوى المستحدث فهى تعزز نظام الولاء المركزى ... استمرار النموذج الاول للسلطة الابوية .

ويعرض الفصل الخامس للجذور التاريخية للابوية المستحدثة ... خلال قضايا مركزية هى (الاقطاعية - تحديث ... والتشريعات فى ظل العثمانيين - تنامى الوعى العقائدى ... سلطنات صغيرة ذات اشكال حديثة . ويتناول هذه القضايا ... خلال عدة نقاط [الاشكال السياسية للابوية التقليدية - ... والنظام الابوى - تطور الابوية السابقة على الرأسمالية ... العثمانى ، مواجهة الابوية المستحدثة للهجمة الاوروبية ... الحديثة]

ويعالج الفصل السادس قضية الابوية المستحدثة فى ... الامبريالية وذلك فى تسع نقاط اساسية هى [السيطرة المباشرة - تحديث الابوية - حكم الدولة الابوية - التنوير والاضطهاد والارهاب - الامبريالية والبحث الاسلامى والاصولية الاسلامية - الهيمنة الثقافية - اثار التبشير - الثقافة الوطنية ذات النمط الغربى - الاسس التربوية]

ويبرز المؤلف فى الفصل السابع موضوع خطاب الابوية المستحدثة من حيث اللغة والخطاب ذلك ان لغة خطاب النظام الابوى هى العربية الفصحى التى تعمل على صياغة سبل المعرفة والوعى بالذات الخاصة بثقافة الابوية المستحدثة والتعبير عنها فى الخطاب . ايضا هناك القراءة والتاويل وفى هذا المجال يتوجب الانتباه الى الوظيفة الانقلابية والتحريرية التى تؤديها القراءة والى الشاغل الاساسى لاى سلطة قائمة فى حماية نفسها من اية قراءة او تفسيرات نقدية اى مجابهة الفهم والنقد .

ثم يعرض د . شرابى للغات المختلفة للابوية المستحدثة حيث ان الخطاب الابوى المستحدث قد استخدم ثلاث لغات خلال المئة سنة الاخيرة حيث هناك اولا : عالم ثقافة الفلاح او الريف القبلى اما العالمان الاخران فهما مدنيان (عالم البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة المدنى وعالم المترفين والموسرين والمثقفين]

ويتناول الفصل الثامن النقد الجدى الموجه للثقافة الابوية المستحدثة ويعرض للنقاد الجدد حيث تزامنت مرحلة السبعينات والثمانينات التى شهدت اعلى مراحل الازدهار المادى للمجتمع الابوى المستحدث وبداية ركوده الاجتماعى والسياسى مع ظهور عدد وافر من الاعمال النقدية التى شكلت بداية النقد الجذرى للابوية المستحدثة ويستعرض المؤلف فى هذا الجزء لـ (المحتوى النقدى - غرابة الخطاب النقدى الجديد - النقد والابداع]

اما هيمنة البرجوازية الصغيرة فهى موضوع الفصل التاسع من الكتاب حيث شهد الربع الثالث من القرن العشرين (وهى مرحلة الاستقلال الوطنى) نضج سياق اجتماعى تضرب جذوره فى فترة مابين الحربين : تحول المجتمع الابوى المستحدث الى مجتمع جماهيرى .

ان الاختراق السياسى الذى انجزته البرجوازية الصغيرة فى الخمسينات مع وصول صغار الضباط والاحزاب الوطنية العقائدية الى الحكم كان خاتمه فترة الليبرالية والاصلاح واعلن عن مرحلة الثورية التى نادى بها منظرو البرجوازية الصغيرة ثم يبرز د . هشام شرابى ويؤكد على عدة نقاط (العامل الذاتى - اصولية البرجوازية الصغيرة - العامل الايدلوجى الوعد الاصولى - مدينة الله) .

واخيرا : ما العمل ؟ هى سؤال الفصل العاشر والاخير حيث يوضح ان التحرر ليس مجرد استقلال سياسى وقيام حكم وطنى حيث لاتعود هناك ضرورة الى ربط التحرر بعملية الاستيلاء على السلطة عبر الثورة التقليدية وان اهم مايستطيع ان يوضحه نموذج الحداثة والابوية هو الكشف عن الاوضاع التى يتاح فى ضوئها تنفيذ مشروع التحرر فى المرحلة الحاسمة التى نقف اليوم على اعتابها .

وفى هذا الاطار فانه يتوجب اعادة النظر فى مفاهيم الديمقراطية السياسية والوحدة والعدالة الاجتماعية وصياغتها من جديد وفقا لمعطيات الواقع المستجد فى المجتمع العربى والعالمى ككل . ان الخطر الذى يجابه المجتمع العربى اليوم لايرد من مصادر خارجية فحسب ، بل كذلك من الداخل من التفكك العربى والانهيار الداخلى والحروب الاهلية التى يمكن وقوعها فى عدد من البلدان العربية . وما من قوة تستطيع حماية المجتمع العربى وتمنع انهياره وتفككه الا وعليها ان تنبع من داخله . واكثر الاهداف اولوية هى تلك المشتملة على الحقوق الانسانية التى اقربها الاعلان العالمى لحقوق الانسان والحقوق السياسية التى نادت بها الدساتير والاحكام التشريعية فى مختلف الاقطار العربية .

زكريا محمد عبد الله

□□ د . احمد عبد الله - الديمقراطية على عكاز - العربى للنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٩٢ □□

بعد التحولات السياسية الكبرى التى شهدها عالمنا فى نهاية عقد الثمانينات ، وافتتاحية عقد التسعينيات مرورا بازمة الخليج الثانية ، وتفكك الاتحاد السوفيتى ، وتصدع الكتلة الاشتراكية ، وبدء عملية تشكل نظام دولى جديد على انقاض القطبية الثنائية ، والحرب الباردة ، اصبح العالم بين مفترق طرق حيث انهار حلم ، ونموذج للالهام الفلسفى ، والسياسى ، والتنموى ، وانتصار لحظى للنموذج الليبرالى الغربى . ولعل ابرز ليات هذه المرحلة من الفوضى المحكومة ، والسيولة ، والنزوحة الفلسفية ، والفكرية ، ثمة نزعة امريكية - اوروبية لاعادة زرع الحلم الليبرالى ، واسطحيه فى العالم كله ، وهو يؤدى الى شيوع شمولية سياسية ، وفلسفية ، وفكرية حول النموذج الليبرالى ، تحاول فرض ذاتها على العالم ، تحت غطاء التعددية الثقافية ، والليبرالية ، والسياسية ويتم الترويج للاسطورة الجديدة ، واحلامها فى الجنوب ، دون معرفة للخصائص النوعية لتطور هذه المجتمعات وطبيعة البنيات الثقافية - الطبقية ، والهياكل السياسية القائمة ، والتى تمثل مقاومات هيكلية ، وموضوعية للاسطورة الجديدة . من هنا تكتسب الدراسات التحليلية عن التجارب المختلفة للتطور الديمقراطى للحكم فى العالم الجنوبى اهمية خاصة ، واستثنائية فى هذه المرحلة . وكتاب الديموقراطية على عكاز ، يكتسب اهمية خاصة من عدة زوايا الاولى انه حول العوامل التى تحكم عملية التطور الديموقراطى السياسى فى مصر ، وتراثيث صدوره فى هذه اللحظة التاريخية الفارقة فى تاريخنا ، وقبل ذلك ويعده الباحث الموهوب الذى تصدى للعمل ، والذى يحمل بعدين نادرين فى تكوينه ، اولهما : التكوين العلمى الرصين فى واحدة من اعرق الجامعات حيث درس فى جامعة كمبريدج ، وثانيهما : الحس السياسى الرائع ، وقبل ذلك وبعده ايضا ، الحس الوطنى المتوقد ، واليقظ ، حيث يظهر فى كل ثنايا هذا المؤلف الهام ، هذه الرغبة الجياشة فى اعادة صياغة هيكلنا السياسى - الاجتماعى - الثقافى من اجل تعويض الفجوة الواسعة والعميقة بين بلادنا ، وتخلفنا السياسى - الاجتماعى ، والدول التى حققت اشواطا كبيرة فى مضمار التقدم ، والعصرية ، والانجاز دون انبهار او ترديد للنموذج الغربى . وهذا الحس الوطنى الرائع يكشف عن حب عميق للوطن وللامة المصرية ، اصبح نادرا ، فى ايامنا هذه ، ولعل هذا التزاوج بين عمق التكوين العلمى والاكاديمى ، وبين الحس الوطنى السياسى ، هو الذى يتجلى فى جميع الدراسات ، والمقالات التى اشتمل عليها الكتاب وايضا فى النسق اللغوى - المفاهيمى الذى يمثل حقل مفردات ، ودلالات الكاتب حيث الدقة فى صياغة الاشكاليات والمفاهيم ، وصفاء اللغة ، ويسرها على الرغم من انه مؤلف موجه للصفوة السياسية - الفكرية ، ولكنه يخفى ، ويفتح برغبة عارمة فى الخروج من دوائر الصفوة الضيقة سواء اكانت رسمية ، او معارضة الى كتلة اوسع من القراء والمواطنين . وينقسم الكتاب الى قسمين رئيسيين : اولهما : دراسات ديموقراطية ، حيث يشتمل على عدة مكونات المكون الاول : دراسة حول الديمقراطية المشاركة : المبنى ، والاعمدة وهو دراسة تاصيلية للهيكل الديموقراطى ، حيث المفاهيم ، والاسس ، والقواعد ليست فى المطلق ، وانما فى اطار الحركة السياسية المصرية ، وهى دراسة ترجمت الى اللغة الفرنسية فى مؤلف هام اشرف عليه البروفسير ميشيل كامو عمدة الدراسات التونسية والمغاربية فى المركز الوطنى الفرنسى للبحوث العلمية ،

والدراسة الثانية حول الديموقراطية المنتهكة : حقوق الانسان والمعارضة حيث يبدو الانحياز الفلسفى ، والفكرى ، والسياسى للمؤلف لنظام حقوق الانسان ، وذلك فى اطار التجربة المصرية بواقعها السياسى - الثقافى ، وذلك من منظور نقدى يحوم على كل فصول الكتاب فى نزاهة وموضوعية ، وانصاف لان الكتاب ، وانه ظهرت صياغته وتحليلاته النزعة النظرية - العملية فى الكتابة ، ونظام البرهنة على الافكار والمفاهيم التى يطرحها الا ان ذلك يتم فى سياق تسيطر عليه ملكة ، ونزعة وروح الانصاف لا الاهواء ، وهذا مرجعه ان الحس الوطنى والعلمى سيطر على مقاليد المؤلف فى دراساته ، ومقالاته التى جمعها ، لانزعة الاستعراض وتصفية الحسابات والدراسة الثالثة حول الديموقراطية اللاهثة : على ابواب القرن الجديد للامام سر ، ام للخلف در ، وهى دراسة تحاول استشراف مسار التطور السياسى - فى علاقته بالديموقراطية فى مصر فى هذا العقد التسعينى ، واحتمالات تطوره! فى سياق ازماتها المتعددة . وهنا الحس المستقبلى والقلق على المصير الجماعى المصرية يلح على الكاتب ، والقارىء ، وبحيث ينقل الينا التوتر والوجل لدى قراءة هذا النص ، فى ضوء متغيرات زماننا السلحقة الماحقة والتى تغير الدنيا ، والبشر ، والزمن ، والمجتمعات . ويمثل القسم الثانى من الكتاب المعنون ببرقيات ديموقراطية على عدة رسائل هى (١) الديمقراطية وازمة البيروسميدية (٢) الديمقراطية وازمة الانتماء (٣) الديمقراطية وازمة المعارضة (٤) حدود الديموقراطية (٦) جنود الديمقراطية (٧) الديمقراطية وجهاز التشريع (٨) الديمقاطية وجهاز التليفزيون (١٠) الديموقراطية والامن . فالمؤلف لم يقصر خطابه ، وتحليله على الجوانب العمومية ، والهيكلية ، واعادة انتاج القراءة الرائجة العامة حول الديموقراطية ، وانما راح يحلل العوائق البنائية فى مختلف انساقنا ، واجهزتنا القومية لمعرفة اين مواطن الاخفاق ، وماهى بوادر الامل ، فى الافكار التى تزخر بها مقالاته فى القسم الثانى . وقد اختتم المؤلف كتابه بملحق انطوى على مقالة للمؤلف نحو دستور وطنى جديد ، تمثل مداخلة له فى الحوار الذى افتتحه بعض كبار المثقفين المصريين - . حلمى مراد لصياغة دستور جديد ، انطوى على بعض الافكار التى تؤيد بعض الاتجاهات السياسية والدينية فى مصر ، وتمثل مداخلة احمد عبدالله حول هذا الموضوع قناعاته الراسخة بالديموقراطية ، والتعددية ، والتكامل الوطنى الرصين ، والفعال ايضا ، وتداخل فى هذه المداخلة فى التفاصيل ، وصياغة بعض المبادىء الدستورية المصرية ، وحذف بعض الصياغات ، واعادة تعديل البعض الاخر .

ان كتاب . احمد عبدالله يكتسب اهمية خاصة ، فى ظل احداث الجزائر التى سوف يعاد فيها طرح المسألة الديموقراطية فى العالم العربى ، خاصة فى ظل مطالب بعض القوى الدينية ، والعلمانية بمطالب ، واطروحات ضد الديموقراطية والتعددية وحقوق الانسان على الرغم من ان الجميع يسعون لاستغلال الاليات الديموقراطية فى السيطرة الشمولية على الحقل السياسى - الثقافى فى مجتمعاتنا العربية . والكتاب وروحه تقف وبحسم ضد هذه الاتجاهات المختلفة ، وتحاول طرح اشكاليات الديموقراطية فى اطار تاصيلى ، تسوده روح المصالحة الوطنية تحقيقا للمصلحة القومية لا الاهواء الحزبية ، ولا اهواء المثقفين ، واشباهم الساعين الى اشاعة الاضطراب ، والفوضى الفكرية والسياسية فى العالم العربى ، تحت وهم ، حيازتهم لسلطة المعرفة ، وهى من هؤلاء جميعا براء . وهذا المؤلف هو نمط من الكتابة ذات الروح المتوقدة ، وهى رد على نمط اخر رائج من تعيد تكرار واعادة انتاج نظم من الافكار ، والمفاهيم التى ساهمت الكتابة الخامدة فى الازمة الفكرية الراهنة ، ولا انقاذ لنا الا بهذه الكتابة الاخرى البديلة .

نبيل عبدالفتاح

□ □ دكتور محمد صفى الدين ابو العز (إشراف) الاعلام العربى والقضايا البيئية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١ □ □

هذا الكتاب نتاج البرنامج البحثى لمعهد البحوث والدراسات العربية عام ١٩٩١/٩٠ بهدف التعرف على المشكلات البيئية فى الوطن العربى وهو مجموعة من الدراسات لعدد ثمانية من الخبراء فى البيئة والديموجرافيا والاعلام قدموا ابحاثهم من خلال بابين تناول الاول موضوعات التنمية وقضايا البيئة وشمل الثانى موضوعات التوعية بالقضايا البيئية ثم عرض الكتاب لدراستين تطبيقيتين الاولى على وسائل الاعلام فى مصر والثانية على وسائل الاعلام فى سلطنة عمان .

وتعرض الدراسة الاولى وهى بعنوان الانسان وقضايا البيئة الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص لتعريف البيئة باعتبارها مجموعة الظروف والمواد والتفاعلات التى تجتمع فى الحيز الذى توجد فيه الحياة اما علاقة الانسان بالبيئة فلها وجهان الاول هو مجموعة الظروف والاحوال السائدة فى الحيز الذى يعيش الانسان والثانى مجموعة المواد والتفاعلات البيئية التى تتحول بفعل الانسان الى مواد وثروة ثم تعرض الدراسة لقضايا التلوث الذى يتصل بالمسئولية الاخلاقية باعتباره اغلبه ناتج عن فعل انسانى وهذه القضايا تشمل الغازات التى تسبب الدفء والاوزون ثم عرضت الدراسة بين منظومات المجتمع الانسانى الثلاث المحيط الحيوى والمحيط المصنوع والمحيط الاجتماعى فهذه التفاعلات هى نبض الحياة فى المجتمع المنتظم وتنشا المشاكل البيئية نتيجة خلل او تدهور فى بعض التفاعلات التى تجرى فيها بين المنظومات الثلاث .

وتعرض الدراسة الثانية وهى بعنوان الابعاد الديموجرافية للمشكلات البيئية فى الوطن العربى للدكتور محمد صبحى عبد الحكيم تعرض لمسألة ان الكون بلا انسان خال من الموارد التى تصبح موارد الا اذا سخرت لخدمة الانسان وسد حاجاته فالموارد محصلة التفاعل بين الانسان والبيئة ثم تقدم الدراسة عرضا للمصادر الاحصائية السكانية وتوزيع السكان فى الوطن العربى واتجاهات النمو السكانى وقوة العمل والنشاط الاقتصادى والسكان والتعليم والسكان والتنمية فى الدول العربية وتصنف الدراسة الوطن السكانى من حيث علاقته بالتنمية داخل الوطن العربى الى خمس مجموعات الاولى مجموعة الدول البترولية التى لها رصيد من عائد البترول وتشكو من نقص الايدى العاملة والثانية مجموعة الدول العربية التى يتسم هيكلها الاقتصادى بالطابع التقليدى وتشكو من نقص الخبرة الفنية والاستثمارات اللازمة للتنمية وتضم السودان والصومال وموريتانيا واليمن والثالثة مجموعة من الدول العربية التى يتسم هيكلها الاقتصادى بانه هيكل مركب يغلب عليه فى معظمها الطابع الزراعى وتواصل مسيرتها لتحقيق الرخاء والرفاهية وتضم تونس والجزائر والمغرب والعراق وسوريا والاردن اما المجموعة الرابعة فتضم مصر التى يختلف الموقف السكانى فيها عن سائر الدول العربية اختلافا واضحا خاصة ان النمو السكانى فيها مازال يشكل عقبة امام التنمية التى تلتهمها الزيادة السكانية السريعة اما المجموعة الخامسة فتضم لبنان الذى يكاد ان يصل الى حالة عدم الاستقرار السكانى بصرف النظر من ظروف الحرب الاهلية التى يعيش فيها وتقدم الدراسة كذلك موجزا لاتجاهات السياسات السكانية فى الدول العربية .

اما الدراسة الثالثة فهى بعنوان القضايا البيئية وتطور استخدام الموارد للدكتور محمد سمير غنيم وتقدم تطور مفهوم التنمية وتصنيف مناهجه .

وتتناول الدراسة الرابعة التربية والتوعية بالقضايا البيئية للدكتور محمد صابر سليم باعتبار ان التربية عملية تنمية للاتجاهات والمفاهيم والمهارات والقدرات عند الافراد فى اتجاه معين لتحقيق الاهداف التى يضعها المفكرون وتعرض الدراسة تعريفا للتربية البيئية باعتبارها العملية المنظمة لتكوين القيم والاتجاهات والمهارات اللازمة لفهم العلاقات المعقدة التى تربط الانسان وحضارته بالبيئة واتخاذ القرارات المناسبة المتصلة بنوعية البيئة وحل المشكلات القائمة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة وعرضت الدراسة لاهداف التربية البيئية واساسياتها ووضعها الراهن فى المنطقة العربية .

وتناولت الدراسة الخامسة الاعلام التوعية بالقضايا البيئية الدكتور عصام الصاوى من خلال تناول التغطية الاعلامية لقضايا البيئة فبينما تركز بعض المجلات العلمية العامة على طرح قضايا البيئة بتعمق وبأسلوب علمى تركز وسائل الاعلام العامة على الاحداث المثيرة فى هذا الموضوع كغرق ناقلة او الكوارث او غيرها ثم ما تلبث التغطية الاعلامية ان تنصرف الى موضوعات اخرى كما ان قلة العرض والمعرفة العلمية لدى المحررين تمثل عقبة فى التغطية الاعلامية وخاصة ان بعض الموضوعات لا يتعدى ان يكون دعاية لجهة ما كما ان وسائل الاعلام لازالت تتعامل مع البيئة كقضية تلوث فحسب ويعانى الاعلام العربى من هذه السلبيات ايضا فالقضايا البيئية تثار فجاءة وتنتهى فجاءة دون تعميق او خلق وعى بيئى خاصة لدى المرأة مما يدعو الى تطوير معالجة وسائل الاعلام لقضايا البيئة من خلال التركيز واتباع الاساليب الملائمة .

وتناولت الدراسة السادسة القضايا البيئية وفنون الاقناع الدكتوره جيهان رشتى وذلك من خلال المتغيرات التى يجب ان تؤخذ فى الحسبان عند الاعلام بقضايا البيئة والتى تضم تحديد الهدف وتحديد جماعات الجمهور المستهدفة واختيار الوسيلة والقائم بالاتصال وتوفير الرسالة او المعلومات حول القضايا البيئية وعرضت الدراسة للمعوقات التى تعترض جهود وسائل الاعلام فى سعيها لتغيير السلوك حيال القضايا البيئية .

وتناولت الدراسة السابعة الصحافة والتوعية بالقضايا البيئية الدكتور خليل صابات حيث عرضت الدراسة اهتمام صحفى العالم الثالث بمشاكل البيئة خاصة فى الهند واكدت الدراسة على ان دور الصحافة فى هذه الدول لا يكون بقوة دور وسائل الاتصال الجماهيرية الاخرى او الاتصال المباشر نظرا لارتفاع نسبة الامية وترى الدراسة انه لا يكفى ان تعلم الصحيفة قراءها بل عليها ان تثير اهتمامهم بتزويدهم بالمعارف ومتابعتها واشارت الدراسة الى الشكوى من ان الصحافة قد تشوه فى بعض الاحيان المعلومات بدلا من نقلها نقلا دقيقا كما اكدت الدراسة على ان الصحيفة المطبوعة مهما تبلغ درجة اقناعها فإن قدرتها على احداث تغيير جاد فى المواقف والاتجاهات تكون ضعيفة ويكون اضعف ان كان هدفها تغيير سلوك الناس لانه يخضع لمواقف موجودة مسبقا الا ان الصحافة تؤثر ليس فقط فى الاراء المعلنة بل ايضا فى كيفية التفكير وتوعية الانسان بمشاكله ومشاكل بيئته ذلك لانها تخاطب قارىء على مستوى يسمح له بان يعى ويهان ينشر وعيه على غيره من خلال الاتصال الشخصى فعل اتصال وافعله .

وتناولت الدراسة الثامنة الراديو والتليفزيون والتوعية بالقضايا البيئية للدكتورة منى الحديدى من خلال عرض الاستخدام الامثل لهاتين الوسيلتين فى مواجهة المشكلات البيئية وذلك من خلال العمل فى مستويات مختلفة ومحاور عدة على مستوى المخططين ومتخذى القرار وعلى مستوى القائمين بالاتصال وعلى مستوى التخطيط للاعلام البيئى وعلى مستوى الرسالة ذلك انه يمكن بالتخطيط الاعلامى التأثير من خلال لفت انتباه المتلقى الى القضايا البيئية وادخالها فى دائرة اهتمام الجمهور المستهدف ، وتناول الباب الثالث دراستين تطبيقيتين الاولى عن الاعلام وقضايا البيئة دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية الدكتورة سلوى امام من خلال عينة الدراسة الميدانية من الجمهور العادى والصفوة والقائمين بالاتصال وعينة للدراسة التحليلية لبرامج قنوات التليفزيون المصرى والاذاعات المصرية فى اغسطس ١٩٩٠ وعينة من الصحف القومية المصرية فى شهرى يونيو ويوليو ١٩٩٠ وخلصت نتائج تحليل مضمون الصحف ان مشكلة التلوث كانت من اهم المشاكل التى عرضتها الصحف من خلال قالب الخبر الصحفى واغلبها جاء اهتمامها فى الصفحات الداخلية اما عينة الراديو والتليفزيون فاظهرت ندرة ما يقدم عن البيئة فى التليفزيون اما الاذاعة فتوجد برامج مختلفة تركز على قضايا البيئة فى اذاعة البرنامج العام واذاعة الشباب والرياضة .

واظهرت نتائج الدراسة الميدانية للجمهور العادى عدم ادراكه بين القضايا والمشكلات البيئية وبين المشكلات الاخرى بينما اظهر جمهور الصفوة تفهم وادراك للمشاكل وقضايا البيئة .

وجاءت الدراسة الثانية بعنوان الاعلام وقضايا البيئة دراسة تطبيقية على سلطنة عمان الدكتور عاطف العبد من خلال عينة الدراسة الميدانية من القائمين بالاتصال وعينة من الشخصيات العامة وعينة من الجمهور العام وكذلك عينة من الرسائل الاعلامية فى عام ١٩٩١ واظهرت نتائج الدراسة الميدانية على القائم بالاتصال توافر معلومات كافية لديهم عن قضايا البيئة ومشكلاتها واهم مصادرهم لذلك هو التليفزيون وانهم يجدون ان التلوث هو اهم هذه القضايا وانهم يجدون الحاجة ملحة لتوافر معلومات كافية عن هذه القضايا اما نتائج الدراسة الميدانية على الشخصيات العامة فاظهرت ان التلوث هو اهم القضايا البيئية وجاءت الجرائد والمجلات ثم الاذاعة والتليفزيون اهم مصادرهم لذلك واظهر الجمهور العام وعيا بقضايا ومشكلات البيئة وان التلوث هو اهم هذه القضايا .

واظهرت نتائج تحليل مضمون الصحافة العمانية عينة الدراسة ان اهم القضايا البيئية هو نقص المياه وتلوثها من خلال قالب الخبر الصحفى غالبا فى الصفحتين الاولى والاخيرة وهما الاكثر اهمية نظريا عند القارىء اما الراديو العمانى فاظهرت النتائج اهتمام برامجه بقضايا البيئة من خلال كافة الفنون الاذاعية اما التليفزيون العمانى فيقدم افلاما تسجيلية واعلانات التوعية الحفاظ على نظافة البيئة وسلامتها .

وهذه الدراسة التى تمثل بداية لجهد عربى متكامل اكبر تفتقر الى التكامل فى شكل اخراجها ذلك ان الجهد العلمى المبذول كان يمكن تجميعه بشكل متكامل فى شكل تقرير شامل لان الفصول المعروضة منفصلة تماما عن بعضها وبها تكرار خاصة فى بداية كل دراسة عن البيئة وقضاياها اما الدراسات التطبيقية فتطرح حولها تساؤلات وعلامات استفهام كثيرة ابرزها لماذا الاعلام المصرى والاعلام العمانى فقط كنموذج للدراسة فى الاعلام العربى ؟ هل هو النتاج الممكن فقط ؟ والى متى يظل الاعلام فى المغرب العربى بعيدا عن البحث العلمى فى مثل هذه القضايا ؟ بل واين المملكة العربية السعودية وصحافتها واعلامها فى هذه الدراسة ؟ ذلك ان الجهد الاكبر كان يمكن توظيفه فى هذا البحث للاعلام العربى وتناوله القضايا البيئية بشكل يتناسب مع صدور هذا البحث عن معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية .

عصام الدين فرج

□□ د . إبراهيم مدكور (تصدير) - د . عدنان الخطيب (شرح وتعليق) : حقوق الانسان في الاسلام - دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق - ١٩٩٢ □□

أكد إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وجوب إحترام وصيانة الحقوق الانسانية المدنية والسياسية والمعاشية والاجتماعية والثقافية للانسان اني وجد ، دون تمييز بسبب اللغة أو الدين أو العنصر أو اللون أو الجنس . وتطلعت منظمة المؤتمر الاسلامي الى الحقوق التي صانها الاسلام وأوجب أن يتمتع بها كل إنسان . لافرق بين أسود وأبيض ولا بين أصفر وأحمر ، ولا بين عربي وأعجمي ، ولا بين دين ودين ، منذ اربعة عشر قرنا ، فوجدتها تضاهي ما اقرته منظمة الامم المتحدة ، منذ نيف وأربعين عاما ، فكلفت لجانا من المتخصصين ، بوضع شرعة لحقوق الانسان في الاسلام . وقامت لجنة سورية بوضع مشروع وثيقة من (٢٥) مادة ورفعته الى المنظمة التي لم يتفق لها أن تعقد قمة تستطيع دراسة المشروع وإقراره .

وهذا الكتاب يتضمن مشروع الوثيقة وتقديمها وشرح موادها بقلم د . عدنان الخطيب الامين العام لمجمع اللغة العربية بدمشق مع تصدير الكتاب بقلم د . إبراهيم مدكور رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

ومن أبرز المبادىء التي اقرتها الوثيقة مبدأ الحرية الفكرية ولم تقف الحرية الفكرية في الاسلام عند الفقه والتشريع ، بل إمتدت إلى العقيدة وأصول الدين . وقد حرص المسلمون على أن يصوروا فكرة الالوهية تصويرا عقليا أساسه التجريد والتنزيه ، وعنوا خاصة بالتوحيد ، فنفوا عن الله كل ما يؤذن بالشرك والتعدد . وساهم المعتزلة في ذلك بنصيب كبير ، وهم دون نزاع واضعوا علم الكلام . نفوا أن تكون لله صفات زائدة من ذاته ، وتأولوا الآيات والاحاديث التي تؤذن بالتشبيه والتجسيم . وقالوا بسلطة العقل وقدرته على معرفة الحسن والقبيح . ذلك لأن الشيء لايكون حسنا أو قبيحا لمجرد أمر الشرع به أو نهيه عنه ، وإنما يرجع ذلك إلى صفات وطبائع ذاتية . والله في أمره بأشياء أو نهيه عنها إنما يفعل ذلك لحكمة ، ويلحظ ما فيها من نفع أو ضرر . وفي وسع العقل أن يتعرف هذه الطبائع وتلك الصفات ، وأن يتبين الخير من الشر ، ومن هنا وجب الايمان بالعقل بقدر ما وجب بالسمع . وما أشبه هذا بلغة أنصار الديانة الطبيعية في القرن الثامن عشر ، أمثال روسو وفولتير .

ويتضح من هذا أن الحرية الفكرية في الاسلام ، إمتدت الى جانبين هامين ، هما جانب المعتقدات وجانب العبادات ، جانب التوحيد وجانب الفقه ، وحولهما تدور التعاليم الدينية كلها ، ويكفي القول أن المدارس الكلامية ، وبخاصة مدرسة المعتزلة ، إتسمت بحرية فكرية لانظير لها في أية دراسة لاهوتية أخرى ، ولاتقل عما يلحظ في المدارس العقلية الكبرى القديمة والحديثة . فيعارض التلميذ أستاذه ، ويناقش الزميل زميله ، وسلاح كل الحجة والبرهان والعقل والمنطق . وللفقهاء أيضا حريتهم في إستدلالاتهم وأقيستهم وبسببها إنقسموا الى مذاهب ، وفي المذهب الواحد تفريعات مختلفة . وتلحظ هذه الحرية نفسها في المدارس الفلسفية والعلمية ، فأخذ علماء الاسلام بالملاحظة والتجربة ، وأنشأوا المعامل ليجريوا تجارب على المعادن والأحجار ، وأقاموا المراصد ليتتبعوا سير الكواكب ويقفوا على حركات النجوم . وعلى أسس هذه [illegible] النهضة العلمية الاسلامية ، التي إمتدت آثارها الى العالم [illegible]

وفيما يتعلق بحقوق الانسان بصفة عامة فقد أقرها الاسلام وقدسها منذ اربعة عشر قرنا ، فسبق بها سبقا بعيدا ما [illegible] القرن الثامن عشر الذي عد قرن حقوق الانسان . [illegible] وثبتها ، وجعل منها دينا ودنيا ، وأقامها على دعائم أخلاقية [illegible] تسمو كثيرا على ماجاء به ميثاق هيئة الامم عام ١٩٤٨ . [illegible] خطاب صريح للانسان وعناية بالغة به ، ولاتكاد تخلو سورة من سوره من توجيه القول إليه بصيغة المفرد تارة ، والجمع [illegible] أخرى .

وتقوم حقوق الانسان في الاسلام على الحريات [illegible] تباهي الحضارة وحرية الراي والتعبير ، وحرية العمل ، [illegible] التعليم ، وحرية التملك والتصرف . ويرفض الاسلام رفضا باتا أن يكره أحد على ترك دينه وإعتناق دين آخر .

وحرية العمل مكملة لحرية الراي والتفكير ، فللمرء أن يزاول ما يعنّه من عمل مشروع . (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا [illegible] في مناكبها وكلوا من رزقه) ولكل فرد أن ينال من العلم ما [illegible] تمكنه مواهبه وإستعداداته . ويكفي أن نشير إلى أن دعوة الاسلام الأولى بدأت بالامر بالتعليم . (إقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الانسان من علق . إقرأ وربك الاكرم . الذي علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم) .

والحرية المدنية أو حرية الملك والتصرف بدأت [illegible] الاسلام . فللفرد أن يبيع ويشتري وأن يمتلك ويتصرف ، [illegible] مكتمل العقل والادراك ، ووضع الاسلام حدودا الحجر والوصاية [illegible] الاطفال والمعتوهين . وكثيرا ما أثير موضوع الرق ، وقيل إن الاسلام اباحه وشجع عليه والامر على عكس ذلك دون نزاع ، [illegible] كان العبيد والارقاء من أول من إعتنق الاسلام ، وتحرروا بسبب إسلامهم . ومنهم من إشتراه المسلمون الموسرون وأعتقوهم ، ومن كبار الصحابة علماء وزعماء أرقاء قديما ، رفع الاسلام من شأنهم وسوى بينهم وبين المسلمين الآخرين .

ويحرص الاسلام على حماية النفس البشرية وتقديسها . وما أحوجنا اليوم أن نأخذ بذلك ونرعاه لاننا نعيش في عصر تكاد تهدر فيه قيمة هذه النفس إهدارا تاما . ولقد إعتدت عليها الحروب العالمية والاقليمية عدوانا متصلا . وهددت المافيا والجمعيات الارهابية أمن الافراد وطمأنينتهم . وإستبيح دم الفرد بإسم المجتمع [illegible] تحقيقا لرغبة الحاكم وشهواته . ولاقيمة لمجتمع تهدر فيه نفس الافراد . والاسلام صريح وواضح في حماية الانسان وحقن دمه ، فحرم وأد البنات . وقتل الاولاد خشية إملاق . وأقر القصاص والحدود والدية والجزية حقنا للدماء وحفظا للارواح . (ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب) . وفي كل ذلك إحترام للحياة الانسانية وتقديس لها . فلا تزهق روح بغير حق . [illegible] الاسلام بأن لايؤخذ خصم في الحروب على غرة ، ولا يمثل به ، وينبغي أن يعامل الاسرى معاملة كريمة . وما أحوج البشرية [illegible] المقام الى [illegible] كبرى .

وعني الاسلام بحماية الاموال والاعراض فأحاطها [illegible] بسياج متين . وفرض عقوبات رادعة على من يعتدي عليها . [illegible] الاعراض بحماية تحول دون التشهير بها أو الاعتداء عليها .

ونشير أيضا إلى مبدأ هام من مبادىء حقوق الانسان في الاسلام وهو مبدأ التسامح الديني فقد رسم الاسلام للتسامح صورة [illegible] لها شبيها في دين آخر . ولا في تشريع حديث أو معاصر . [illegible] الانسان ويسلم بحقوقه بصرف النظر عن دينه وعقيدته [illegible] بالصلة بينه وبين الاديان وافسح السبيل لمعاشرتهم والعيش معهم [illegible] وحتى إستسلموا أصبحوا أهل ذمة . يتولى المسلمون حمايتهم [illegible] ويتركونهم أحرارا في كسب عيشهم وأداء عبادتهم . وقامت الكنائس والبيع إلى جانب المساجد في بعض المدن والقرى الاسلامية [illegible]

ولم يقف التسامح عند هذا ، بل كثيرا ما منح أهل الكتاب بعض الامتيازات . وولوا بعض الوظائف الكبرى . [illegible] الرسول الكريم في حياته مسلكا يفيض بالعطف والشفقة ، [illegible] منه .

وأخيرا .. في مواجهة قضية التمييز العنصري التي مازالت قائمة بشراسة في بعض الدول فإن للاسلام موقفا مبدئيا ساميا تجاه هذه القضية فالدعوة الاسلامية لاتسلم بتمييز عنصري ، ولا تقر بتفرقة في اللون أو الجنس ويرى الاسلام أن بني البشر سواء ، يرجعون الى أصل واحد وطبيعة مشتركة .

تلك أبرز المبادىء التي سجلتها شرعة حقوق الانسان في الاسلام وقام بشرحها والتقديم لها إثنان من كبار المفكرين الاسلاميين .

هناء عبدالسلام العبادي

كتب جديدة وردت الى المجلة

ماذا بعد عاصفة الخليج
رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط - تقديم : ابراهيم نافع

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر - [redacted] ١٩٩٢

لايتوقع احد أن يكون زلزال إحتلال العراق للكويت والمآسي التي ترتبت عليه ، هو آخر الزلازل التي تجتاح المنطقة ، لأن قضاياها المتفجرة والتي افرزت تلك الأزمة مازالت باقية بلا حل ، فمازال قائما النزاع العربي الاسرائيلي وقضايا الحدود ومشكلة المياه وإختلال توزيع الثروات والسكان ومسألة الاقليات والمخططات الاجنبية للهيمنة على المنطقة ، وما إلى ذلك وهي قضايا لها من اهميتها ما حفز مركز الأهرام للترجمة والنشر على الاتصال بمجموعة عالمية من خبراء السياسة الدولية لتناول جوانب هذه القضايا كل من وجهة نظره وبحسب تقديره

وكان ثمرة ذلك كتاب « ماذا بعد عاصفة الخليج » ؟ رؤية عالمية لمستقبل الشرق الاوسط الذي يحاول بحث الترتيبات التي قد تكفل تجنب هبوب مزيد من العواصف على المنطقة وقد شارك في إعداد فصوله : ميخيل جوبير وزير خارجية فرنسا الأسبق ، فيرجينيو روجنوني وزير دفاع إيطاليا الحالي ، فيتالي نعومكين : مستشار مجلس السوفييت الأعلى ، توماس ماكناور خبير عسكري امريكي وزميل أول بمؤسسة بروكينجز ، وليام كوانت مستشار الأمن القومي الأمريكي المساعد الأسبق ، ويتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الامريكية الأسبق ، شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل السابق ومرسي نسيبه مدير مركز القدس للدراسات الاستراتيجية ، الأمير الحسن بن طلال ولي عهد الأردن ، محمد مزالي رئيس وزراء تونس الأسبق ، محمد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي المصري السابق ، لطفي الخولي ، رئيس إتحاد كتاب آسيا وافريقيا .

احكام التسجيل والارهاب الجوي في قانون الطيران الدولي العام

تأليف : د . خيري الحسيني

يعد الكتاب أول مؤلف باللغة العربية يجمع النظم القانونية لجنسية وتسجيل الطائرات سواء التسجيل الوطني أو التسجيل المشترك والدولي لطائرات مؤسسات الطيران المتعددة الجنسيات . كما يعد أيضا أول مؤلف يجمع بين طياته شرحا تفصيليا للاتفاقيات الاربع التي عقدت تحت رعاية منظمة الطيران المدني الدولي في مجال الارهاب الجوي في خلال الثلاثين سنة الأخيرة ، بدءا باتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ ، ثم اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ الخاصة بخطف الطائرات ، واتفاقية مونتريال لسنة ١٩٧١ الخاصة بالاعتداء على سلامة الطيران المدني ، والمعدلة ببروتوكول مونتريال لسنة ١٩٨٨ الخاص باعمال العنف في المطارات ، واتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها لسنة ١٩٩١ . ويربط الكتاب بين النظم القانونية للتسجيل وبين هذه الاتفاقيات من ناحية ابراز مسئوليات وواجبات دولة أو جهة التسجيل طبقا لهذه الاتفاقيات .

ويعمل المؤلف في الهيئة المصرية العامة للطيران المدني منذ سنة ١٩٥٧ ، ويشغل حاليا وظيفة وكيل وزارة لشئون النقل الجوي والرقابة الفنية . وقد نال تقدير المجتمع الدولي للطيران في العديد من المناسبات حيث تم انتخابه نائبا لرئيس اللجنة القانونية الدولية للطيران المدني ونائبا لرئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولي ونائبا لرئيس المنظمة الافريقية للطيران المدني .

محمد على دوس .
حياة موارة فى تاريخ العمل السياسى العربى الأفريقى

- سيرة ذاتية ترجمة : د . احمد محمد البدوى
- الناشر : مركز البحوث العربية ـ القاهرة ١٩٩١

محمد على دوس مثقف مصرى (١٨٦٦ ـ ١٩٤٤) من مواليد الاسكندرية لاب ضابط فى الجيش المصرى وأم سودانية . تلقى تعليمه مبكرا فى لندن . وعمل بالتأليف المسرحى ثم كرس حياته من أجل التحرر القومى لمصر والشعوب العالم الثالث وفى رحلته من حى الملونين فى لندن إلى وسط الزنوج المقهورين فى الولايات المتحدة إلى العواصم الثائرة من أجل الاستقلال فى غرب افريقيا كانت رسالة محمد على دوس هى الوطنية وهى التى جعلته يتصدى لدعاوى الزعيم ووزقلت ضد الوطنيين المصريين عام ١٩١١ كما جعلت يقف الى جوار مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول فى رحلتهم ضد الاستعمار فى عواصم الغرب وهى نفسها التى جعلته احد ابرز الراعين لاتحاد المسلمين والمسيحيين إلى « إتحاد الملونين » وإتحاد الوطنيين الافريقيين والأسيويين فى الاطر الوطنية القومية . بل ومن موقعه فى لندن كان يساعد مقاتلى الحركة السنوسية والتنظيمات التركية الوطنية فى مطلع هذا القرن ولعل هذا هو السبب فى ان محمد على دوس لم يجد عناية فى كثير من الادبيات التى ارخت لحركة الجامعة الافريقية فى الغرب فى الوقت الذى تجاهلته ايضا الدراسات العربية .

تقرير حقوق الانسان فى الوطن العربى (١٩٩١)

الناشر : المنظمة العربية لحقوق الانسان

يتضمن هذا الكتاب تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان لعام ١٩٩١ عن حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى لعام ١٩٩٠ وهو التقرير الخامس الذى تصدره المنظمة العربية لحقوق الانسان ويضم التقرير ثلاثة اقسام : يقدم الأول دراسة كلية لحالة حقوق الانسان فى الوطن العربى بينما يعرض الثانى لحالة حقوق الانسان تفصيليا داخل كل قطر عربى على حدة ، أما القسم الثالث فيعرض لتحليل الخطاب العربى لحقوق الانسان ، استطرادا لفحص إمكانات لجنة العربية لحقوق الانسان الذى شرعت المنظمة فى تناوله فى تقريرها السابق .

الاتفاقيات القضائية الدولية وتسليم المجرمين

تاليف : محمد زكى شمس « المحامى » .. دمشق ـ سوريا

موضوع الاتفاقيات القضائية وتسليم المجرمين من الموضوعات الهامة والدقيقة فى ميدان التعاون الدولى ، نظرا لكون هذه الاتفاقيات ضمانات لحماية الحق كفكرة وواقع الانسان كقيمة من جهة وكمجموعة من المصالح المتشابكة المترابطة من جهة اخرى . والكتاب يتضمن جميع الاتفاقيات القضائية التى صيغت بين سوريا وجميع الدول العربية والأجنبية حتى عام ١٩٨٩ فى جزئين وعلى رأسها اتفاقية الرياض العربية التى اقرها مجلس جامعة الدول العربية فى ٢٧ اكتوبر ١٩٨٣ والتى تضم جميع الدول العربية على الصعيدين : تسليم المجرمين ـ والاتفاقيات التجارية وقضايا التحكيم التجارى . والكتاب مرجع هام لدى القضاة ورجال القانون والهيئات الدبلوماسية ..

٧٥ عاما من تاريخ الحركة النقابية المصرية

تاليف : عبدالمنعم الغزالى الجبيلى

الناشر : العربى للنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ١٩٩٢

يأتى هذا الكتاب تتويجا لمؤلفات ومحاضرات الاستاذ عبدالمنعم الغزالى العديدة والقيمة حول الحركة النقابية المصرية والعربية والافريقية والدولية منذ الاربعينيات . وتكتسب مؤلفاته اهميتها من واقع معايشة المؤلف للحركة النقابية وللقادة النقابيين .

وينقسم الكتاب الى سبعة فصول يعالج الفصل الاول نشأة الصناعة والعمل المأجور وتتبع الفصل الثانى نشأة الحركة النقابية من نهاية القرن ١٩ حتى عام ١٩١٩ وتناول الفصل الثالث المرحلة الزمنية من ١٩١٩ وحتى ١٩٢٥ والفصل الرابع الحقبة من ١٩٢٥ وحتى نهاية الحرب الثانية والفصل الخامس من نهاية الحرب وحتى النصف الأول من عام ١٩٥٢ والفصل السادس الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٩ اما الفصل الاخير فقد تناول سنوات الستينات وحتى ١٩٧٣ . وفضلا عن هذا فالكتاب مدعم بالاحصائيات ومجموعة من الوثائق التى تنشر للمرة الأولى .

فلسطينيو ١٩٤٨ والانتفاضة

تاليف : ماجد كيالى

الناشر : شرق برس ـ نيقوسيا ـ ١٩٩١

يتألف الكتاب من ثمانين صفحة من القطع المتوسط ، ويضم بين دفتيه ستة فصول تناقش الاوضاع الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية لفلسطينيى ١٩٤٨ . كما يتعرض الكتاب للظروف والاوضاع السياسية لهم . ويتحدث عن اشكال تفاعلهم مع الانتفاضة فى اعوامها الثلاثة الاولى .. كما يناقش الكاتب فى الفصل الاخير اشكاليات هذا التفاعل ومحددات تماثل نضال هذا الجزء الهام من الشعب العربى الفلسطينى مع مجمل النضال الفلسطينى .. من الناحيتين الذاتية والموضوعية ..

يذكر ان هذا الكتاب هو باكورة اعمال الباحث ماجد كيالى الذى نشر العديد من الدراسات والمقالات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، والصراع العربى ـ الصهيونى فى العديد من المجلات والصحف العربية .

الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

انشأت وزارة الخارجية المصرية هذا الصندوق ليقوم بتقديم المعونات الفنية للدول الافريقية سواء من خلال ايفاد خبراء مصريين اليها من مختلف التخصصات أم من خلال تقديم منح تدريبية لأبناء وكادرات الدول الافريقية يحصلون فيها على التأهيل والتدريب الفنى المناسب فى المعاهد والمراكز والاكاديميات التدريبية المتوافرة فى مصر فى مختلف مجالات التنمية . وخلال السنوات العشر الأخيرة حقق الصندوق انجازات عديدة ولعب دورا متميزا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى افريقيا وفى تقديم المعونات الفنية لدول القارة التى روعى فيها احتياجات هذه الدول وادارة وتنمية المهارات الانسانية اللازمة للاقتصاديات الوطنية الافريقية . وفى ديسمبر ١٩٩١ اتيح للدكتور بطرس بطرس غالى ان يكتب تقديم هذا الكتاب الذى يبرز نشاط الصندوق ولقد ظل د . بطرس مديرا للصندوق حتى اختياره أمينا عاما للامم المتحدة ..

المملكة السعودية .. وظلال القدس

تاليف : حسن ابوطالب

الناشر : سينا للنشر القاهرة ـ ١٩٩١

كان وسيظل الصراع العربى الاسرائيلى قضية العرب الاول والتحدى الرئيسى سواء فى المواجهة العسكرية او فى محاولة إيجاد مخارج سياسية لبعض قضاياه الفرعية او جذوره الاول . وهذه الدراسة تقدم صورة كلية للدور السعودى إزاء الصراع العربى الاسرائيلى عبر ما يقرب من عقدين من الزمن ما بين ١٩٦٤ ، ١٩٨٢ وهذه المرحلة هى مرحلة تحول السعودية الى فاعل رئيسى فى النظام العربى وحدثت فيها تغيرات هامة سواء بالنسبة للصراع العربى الاسرائيلى ذاته . او بالنسبة للمملكة العربية السعودية على صعيد الثروة الاقتصادية والتغير السياسى الداخلى والدور العربى والدولى .

وخلال المرحلة الزمنية المشار إليها تتبع المؤلف السلوك السعودى إزاء التطورات المختلفة للصراع العربى الاسرائيلى . ومن ابرزها محاولة صياغة تضامن عربى فعال تجسد فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ثم تأييد الجهود السياسية لحل هذا الصراع .

والمؤلف خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .

مختارات المجلس الافريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية

الناشر : مركز البحوث العربية ـ القاهرة

يقوم مركز البحوث العربية بنشر عدد من الكراسات تتناول بعض نتائج الجهد البحثى الافريقى على مستوى القارة الافريقية التى تشكل مصر جزءا حيويا منها ويتعاون المركز فى هذا العمل مع هيئة علمية افريقية لها مكانتها فى تطوير البحث العلمى فى القارة وهى المجلس الافريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية .

وتتضمن الكراسات اوراق عمل رئيسية للمجلس إعتاد أن تشكل قاعدة البحثية ويكتبها بعض كبار الاساتذة الافريقيين المتخصصين لصالح احد الموضوعات الهامة المطروحة فى الساحة الافريقية ومنها : التكيف الهيكلى والازمة الزراعية فى افريقيا ، الجيش والعسكرية فى افريقيا ، الصراع العرقى فى افريقيا ، منظمات الفلاحين فى افريقيا ، الحركات الاجتماعية والعملية الديمقراطية فى افريقيا . ولاشك أن ترجمة مثل هذه الاوراق الى العربية إسهام فى تعزيز التعاون العلمى والثقافى والاعلامى العربى الافريقى .

احمد يوسف القرعى

أوروبا الغربية .. وهمومها الشرقية

إعداد : سوسن حسين

● ان شعورا بالقلق البالغ يخيم على اوروبا الغربية فى مواجهة المتغيرات الدولية المتلاحقة .. ان حجم التحديات امامها كبير جدا .. ترى هل سيأتى يوم تندم فيه على تحقيق حلمها الكبير وتتحسر فيه على ماض اتسم بثبات النظم وجمود الايديولوجيات وصمت الشعوب المقهورة ؟

لقد تهللت دول اوروبا الغربية واطلقت صيحات الانتصار عندما تصدع البنيان الشيوعى وانهارت نظمه تباعا . ولكن سرعان ماذهبت السكرة وجاءت الفكرة ، وتلاشت لحظات الفرح والانتصار لتحل محلها لحظات القلق والتساؤل والحيرة . فمناهج الفكر السياسى والاقتصادى لاوروبا الغربية قد اعتادت لسنوات طويلة التعامل والتفاعل مرتكزة على قاعدة كانت تعتبر حتى هذه اللحظة من المسلمات اى الوجود المادى والفكرى للنظم الاوروبية الشرقية التابعة للاتحاد السوفيتى . وكيف التعامل مع الوضع الحالى ومعطياته الجديدة ؟ علما بأن هذا الوضع ينطوى على مخاطر جمة تهدد امن ومستقبل القارة الاوروبية كلها ، ويجب وضع الحلول لمواجهة هذه المخاطر التى بدأت بوادرها تلوح فى الافق .

■ ان هناك وحشا رهيبا يهدد بابتلاع اوروبا .. اوروبا الحضارة والتقدم والفكر التكنولوجى المتطور هذا الوحش هو العصبية العرقية العمياء ذات السلوك البربرى التى ظن العالم انه قضى عليه نهائيا . ان هذا الوحش يفتك بيوغسلافيا فى الوقت الحالى .. وللاسف تنظر اوروبا الغربية الى احتضار يوغسلافيا ببلادة وسلبية متجاهلة ان حرب القوميات التى اشتعلت هناك ستكون فاتحة لكوارث اخرى مروعة ، وان الدور قادم لا محاله على بقية الدول التى انهارت نظمها السياسية ، وليست يوغسلافيا سوى نموذج يمكن من خلاله تصور المصير الذى ينتظر هذه الدول . ان اوروبا الغربية تقف عاجزة وغير قادرة على انتهاج سياسة موحدة لمواجهة هذا الخطر .

■ ان مسئولية كبرى تقع على عاتق النظم الديموقراطية .. لقد انتصرت هذه النظم .. والانتصار مسئولية وله ثمن يجب ان يدفع ، ولايمكن ان تستمر الدول الغربية فى التعامل مع الشرق بنفس الاسلوب السلبى الذى تعاملت به مع الجنوب اى التجاهل واغماض العين .. ان دول اوروبا الشرقية قد اسقطت نظمها الشمولية ولجأت الى الديموقراطية لعلاج فشلها الاقتصادى وضمان مستوى حياة كريمة لمواطنيها .. والنتيجة ان اوضاعها الداخلية ازدادت تدهورا وسوءا عن قبل .. وقد يؤدى اليأس الى الكفر بالديموقراطية وسقوط هذه الدول فى دوامة العنف والتمزق ، لذلك يجب ان يكون موقف الدول الاوروبية الغربية اكثر ايجابية ... ولكن هل ستستطيع تلبية الاحتياجات الضخمة لدول اوروبا الشرقية . ويكفى ان نتذكر تجربة المانيا الاتحادية مع نصفها الشرقى التى هزت اقتصادها بعنف رغم انه من اقوى اقتصاديات العالم ، وذلك لمساعدة ١٨ مليون نسمة هم سكان المانيا الشرقية .. فما بالك باربعين مليون ينتظرون هذا النوع من المساعدة ؟

من الواقع ان اوروبا الغربية مطالبة بفكر ثورى جديد ورؤى سياسية مبتكرة ومبادرات جريئة وخلاقة لكى تأخذ بيد شقها الشرقى الى بر الامان . وتبحث مقالات هذا العدد فى الامكانيات المتاحة لبلوغ هذا

THE WORLD TODAY

Western Europe's «Eastern Question»
Steven Philip Kramer
The World Today December 1991

المشكلة الشرقية لاوروبا الغربية

ستيفن فيليب كريمر

● إن استقلال اوروبا الشرقية يعتبر تحقيقا للهدف الذى حلم به طويلا رجال دوله مثل اديناور وديجول وبرانت وغيرهم من الذين فكروا وعملوا بطرق مختلفة من اجل وضع حد للانقسام غير الطبيعى للقارة الاوروبية . كما يمثل ايضا تحقيقا لآمال الاوروبيين فى اقامة نظام اوروبى وعالمى جديد ، بعد ان انتهى الصراع المميت بين دول اوروبا الذى بدأ عام ١٩١٤ .

ان استقلال الشرق يشكل انتصارا عظيما للفكر الاوروبى الغربى ، وامكانية اقامة اوروبا الموحدة الحرة المستقلة متاحة لاول مرة . ان عملية الوحدة الاوروبية قد بدأت بمجموعة من ست دول التزمت بمبدأ التكامل وتطبيق الديمقراطية ثم توسعة المجموعة لتضم دول اخرى بثورات ديمقراطية مثل اسبانيا والبرتغال واليونان من اجل تدعيم هذه الديموقراطيات الجديدة والفرصة سانحة الآن لاتمام نفس العملية بالنسبة لدول شرق اوروبا . لذلك تحمس الغربيون كثيرا فى البداية لاستقلال الدول الشرقية . ولكن هذا الحماس قد افسح اليوم طريقا الى القلق بشأن المستقبل . حقا ان تحرر اوروبا الشرقية يشكل مزايا لاوروبا الغربية ولكنه ينطوى ايضا على مخاطرة عديدة .

هذا المقال يدرس ردود فعل اوروبا الغربية ازاء المشكلات والمزايا التى تطرحها اوروبا الشرقية ويبحث ايضا فى امكانية تطوير موقف مشترك من هذه القضية والعقبات امام هذه العملية .

التحدى الاوروبى الشرقى :

اولا ما هى المخاطر والمشكلات التى تطرحها اوروبا الشرقية ؟ بادىء ذى بدء تمثل اوروبا الشرقية مشكلة امنية حقيقية . ان المنطقة الشرقية من اوروبا كانت فى الماضى مركزا للصراعات بين القوى الكبرى ومركزا لصراعات القوميات والصراعات بين الدول . وفى القرن التاسع عشر كانت المشكلة الشرقية هى برميل البارود فى اوروبا . ان الحرب العالمية الثانية قد بدأت فى اوروبا الشرقية وكذلك الحرب الباردة . واستخدم الغربيون هذه المنطقة كمنطقة واقية ضد البولشفية فى الفترة ما بين الحربين ثم استخدمها الاتحاد السوفيتى كحاجز امام الغرب بعد الحرب العالمية الثانية .

واليوم يوجد عجز امنى فى المنطقة . فحلف وارسوا قد توفاه الله وهناك احتمال انضمام دول شرق اوروبا الى حلف الاطلنطى . ولكن ما هى الضمانات الامنية لدى هذه الدول ؟ وكيف يمكن تعويض شعورها بعدم الامن ؟ ان الهيكل الكبير الذى يضم هذه الدول فى الوقت الحالى هو مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، ويحمل هذا المؤتمر ينصب على المجال الامنى غير العسكرى . وقيمة هذا المؤتمر تنبع من كونه يضم جميع دول اوروبا والولايات المتحدة وأيضا الاتحاد السوفيتى السابق ولكن عيبه انه يفتقر الى هياكل تحتية متعددة وقوية ، كما ان من عيوبه ايضا ان قراراته لابد ان تصدر بالاجماع وهذا يعنى ان اى صوت يشذ عن الاجماع يمكن ان يعوق حركة المؤتمر .

ان مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى يعمل عن طريق الاقناع الاخلاقى ولذلك تعتمد فعاليته على توفير العلاقات الطيبة بين الشرق والغرب ، ونظرا للانسجام الشرقى الغربى القائم فى الوقت الحالى فإن هذا المؤتمر يستطيع المساعدة فى حل المشاكل بين دول اوروبا الشرقية .

ان الانفجار الداخلى فى يوغسلافيا هو الذى يشكل فى الوقت الحالى التهديد الاكبر بالنسبة لمنطقة اوروبا الشرقية . بل ويمكن ان تتخيل سيناريو مرعبا يتضمن تدخل البانيا لحماية الالبانيين فى يوغسلافيا ، والمجر لحماية المجريين واليونان بسبب مقدونيا . باختصار ان بذور حرب بلقانية جديدة قد غرست وقد تؤتى ثمارها قريبا .

ان العنف فى يوغسلافيا يشكل تحديا أمام السلام والديمقراطية والتعاون الذى يعمل المجتمع الاوروبى على تحقيقه على مدى سنوات طويلة . ان المجموعة الاوروبية ليست ملتزمة بهيكل اقليمى او دستورى فى يوغسلافيا ولكنها ملتزمة بالتفاوض السلمى وحكم القانون وحق تقرير المصير . ونجد ان فرنسا والمانيا قد اتخذتا موقفا

متناقضا من الأزمة اليوغسلافية في البداية . فقد ساندت المانيا مبدأ حق تقرير المصير بالنسبة لسلوفانيا وكرواتيا في حين ساندت فرنسا استمرار الاتحاد اليوغسلافي . ولكن اتضح فيما بعد ان الصراع بين الدولة اليوغسلافية والجمهوريتين المنشقتين لم يكن هو القضية الحقيقية ، وانما القضية الحقيقية هي اطماع الصرب في السيطرة والتوسع . ولكن الى ان فهم الاوروبيون الغربيون هذه الحقيقة ، كان زعيم الصرب قد لجأ الى القوة العسكرية لفرض الامر الواقع . وشاهد المراقبون الغربيون الذين ارسلتهم الدول الاوروبية الغربية الى كرواتيا الاعمال العربية البشعة ووقفوا عاجزين عن ايقاف هذا العنف الوحشي ولم يؤد الحديث عن العقوبات الاقتصادية التي لوحت بها السوق المشتركة الى زحزحة الصرب عن موقفهم . واستعانت السوق بمؤتمر الامن والتعاون الاوروبي ومنظمات دولية اخرى لزيادة الضغط على بلجراد وحث الصرب على التفاوض . ولكن لم تنجح هذه الجهود [redacted] حقن الدماء . وادى عدم احترام الجيش الاتحادي اليوغسلافي لاتفاق وقف اطلاق النار الى وضع مؤتمر السلام الذي دعت اليه السوق المشتركة في موقف لا يحسد عليه .

ان الاحداث قد اثبتت ان فرنسا كانت على حق عندما قالت ان مستقبل المجتمع الاوروبي مرهون بقدراته الدفاعية وامنه الخاص . ولكن من الصعب تصور نوع التدخل الذي يمكن ان ينجح في منع هذه الحرب الاهلية . ان الضغط الاوروبي [redacted] يعطل انفجار العنف في اماكن اخرى ويبطيء من انتشاره فقط ولكنه لا يقضي عليه ، ومناشدة العقل لم تؤثر على الشعوب البائسة .

ان الازمة اليوغسلافية تشكل امتحانا صعبا امام اوروبا الغربية [redacted] تستطيع اجتيازه ، ولازالت نتائجه غير معروفة .

شروط الامن :

[redacted] باختصار لا يمكن ان توجد ضمانات للامن في اوروبا الشرقية او اوروبا كلها بدون توافر شرط اساسي هو : يجب ان تصبح دول اوروبا الشرقية دولا طبيعية تسعى الى حل مشاكلها القومية الداخلية واقامة علاقات طيبة مع دول الجوار .

كما ان الهجرة تشكل ايضا عاملا هاما من عوامل القلق والتوتر في دول اوروبية كثيرة ، فهذه الدول تخشى ان تؤدي المشاكل في دول ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي الى هجرة مكثفة الى دول اوروبا الشرقية التي ستفيض بالتالي على اوروبا الغربية . وقد استغرقت المفاوضات بين بولندا والمجموعة الاوروبية شهورا طويلة الى ان وافقت المجموعة على منح البولنديين حق دخول دولها بدون تاشيرة . ووضعت لهذه الموافقة شرطا هاما هو وضع رقابة مشددة على الاوروبيين الشرقيين القادمين الى بولندا .

ان الحكومات الغربية ربما تعزف عن فكرة وضع القيود على حرية الاشخاص لانها مناقضة لما تؤمن به . ولكن الهجرة تمثل مشكلة كبيرة في سياساتها الداخلية ، انها قضية تستغلها الاجنحة اليمينية مثل الجبهة الوطنية في فرنسا التي نجحت في وضع مشكلة الهجرة وكيفية الحد منها على راس قائمة الاهتمامات السياسية في البلاد . كما ان الخوف من الهجرة يفسر رد الفعل الايطالي العنيف تجاه التدفق الالباني في اغسطس ١٩٩١ . ونذكر ايضا انفجار تيار المعارضة العنيفة في المانيا ضد الذين يسعون الى الحصول على حق اللجوء ، والذى اتخذ اشكالا مختلفة عجز البوليس عن السيطرة عليها . ولكن فوز الجناح اليميني المتطرف في الانتخابات الالمانية الاخيرة بمثابة جرس انذار دق في اوروبا كلها .

واخيرا من الواضح ان اوروبا الشرقية تمثل مشكلة اقتصادية خطيرة بالنسبة لاوروبا الغربية . لقد جاء استقلال اوروبا الشرقية في وقت غيرت فيه الولايات المتحدة سياستها الاقتصادية تجاه اوروبا الغربية ولم تعد راغبة في القيام بالدور الذي قامت به بعد الحرب العالمية الثانية اي تزعم حركة توفير المساعدات الاقتصادية عن طريق خطة مارشال ، وهذا يترك اوروبا تواجه مسئولياتها . ولكن اوروبا الغربية [redacted] تملك امكانيات القيام بمثل هذا المشروع الضخم .

هذا بالاضافة الى ان التوقيت سيء للغاية ، فاوروبا الغربية مضطرة في الوقت الحالي لمواجهة التزامات عام ١٩٩٢ .

والخلاصة ان الحل الوحيد لمشكلة وضع اوروبا الشرقية هو العضوية الكاملة في المجموعة الاوروبية ليس فقط الوحدة الاقتصادية وانما ايضا وحدة سياسية وامنية . ولكن الامر الخطير هو اختيار الوقت المناسب لذلك ، لان عضوية مبكرة لاوروبا الشرقية في المجموعة قد يقضي على المجموعة كلها . ولكي تتوسع السوق المشتركة بهذا الشكل يجب تدعيمها اولا ، كما يجب ان تتطور اقتصاديات اوروبا الشرقية حتى يمكنها الاستمرار في الوحدة .

ولكن الى ان يتم ذلك يجب ان لا تشعر الدول الشرقية انها قد سقطت في دوامة اليأس وتواجه مخاطر التمزق .

فما العمل ؟

ان الرد الواضح على هذا السؤال هو محاولة اشراك دول اوروبا الشرقية بصورة اكبر . وقد وضعت المجموعة الاوروبية في سبتمبر ١٩٩٠ اطار عمل عام لوضع اتفاقيات المشاركة بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية واوروبا الشرقية يقوم على اساس فكرة التطور من التعاون الى المشاركة . وتهدف هذه الاتفاقيات الى تجنب فشل عملية التحرير الاقتصادي في الشرق ، وذلك دون الاضطرار الى ضم دول اوروبا الشرقية الى المجموعة في وقت مبكر وقبل الاوان . ولن تؤثر هذه الاتفاقيات على

مفاوضات الانضمام الى عضوية السوق المشتركة بل على العكس ستعجل بها كما ان المعايير التي تحكم هذه الاتفاقيات سياسية ايضا وليست اقتصادية فقط لانها تطالب بادخال حكم القانون واحترام حقوق الانسان الى جانب تحرير الاقتصاد وادخال نظام السوق .

وقد بدأت اللجنة المكلفة باتمام هذه الاتفاقيات محادثاتها بالفعل مع تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا وهي دول تعتبر الآن في مرحلة الانتقال . والملاحظ ان هذه الاتفاقيات لا تتضمن بنودا متعلقة بالحرية الكاملة للتجارة وحرية حركة الافراد ، وربما ذلك في البداية فقط .

وهكذا تصبح المشكلة هي : ما مدى التضحيات الاقتصادية التي يمكن ان تقدمها المجموعة مقابل عائد سياسي ؟ ان الاجابة على هذا السؤال ليست واضحة . ولكن في نهاية خريف عام ١٩٩١ أبدت السوق الاوروبية المشتركة استعدادا اكبر لتقديم تنازلات اكثر . ولكن هل سيكون ذلك كافيا لنجاح مرحلة الانتقال [redacted]

المنافسة الفرنسية الالمانية :

ان دول اوروبا الشرقية لا تطرح [redacted] بالنسبة للمجموعة الاوروبية ككل فقط ، لان دول اوروبا الغربية تعمل في اتجاهين في نفس الوقت ، كجزء من المجموعة وكدول قومية ، لذلك فهي تنظر الى اوروبا الشرقية من الزاويتين . ان صراع القوة التقليدي بين دول اوروبا الغربي [redacted] تحول الى صراع على النفوذ والمشكلة الاساسية هي ان توحيد المانيا قد هز الميزان داخل السوق المشتركة ، فالمانيا الموحدة اكبر وعدد سكانها يفوق اي دولة اخرى [redacted] السوق ، ولم يعد هناك وجود لحواجز سياسية تمنع توسع الاقتصاد الالماني شرقا .

وترى المانيا ان امنها مرتبط اكثر بمصير دول اوروبا الشرقية . كما ترى دول اوروبا الشرقية ان مصيرها مرتبط بالمانيا . وفي نفس الوقت يسود احساس بالقلق داخل دول اوروبا الغربية من احتمال سيادة اقتصادية المانية على اوروبا ، وخاصة فرنسا التي تخشى ان تتحول هذه الزعامة الاقتصادية الى زعامة سياسية وتهز وضعها في المنطقة رغم ان الزعماء الالمان [redacted] اعلنوا ان المانيا لا تهتم بهذا النوع من الدور السياسي الذي تلعبه فرنسا .

ان السياسة الالمانية تجاه الشرق واضحة وصريحة . اولا اراد الالمانيون تزويد اوروبا الشرقية باقصى ما يمكن من ضمانات الامن من خلال مؤتمر الامن والتعاون . وثانيا ارادوا العمل على توفير الاستقرار الاقتصادي والسياسي في اوروبا الشرقية ، فشجعوا على إبرام الاتفاقيات التي اشرنا اليها وحاولوا مساعدة الدول الثلاث : تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر على اجتياز مرحلة الانتقال الاقتصادي خلال عشر سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقيات وستساند المانيا دخول هذه الدول الى السوق المشتركة وسيكون ذلك بمثابة ضمان لامن هذه الدول . وقد ذكرت المانيا انضمام اسبانيا والبرتغال واليونان الى السوق كسابقة لقبول دول ذات اقتصاديات هامشية لاسباب سياسية .

ان الالمانيين على وعي تام بالمخاوف التي تقلق الدول الاخرى بشأن احتمال ان تصبح تسيطر المانيا اقتصاديا على اوروبا الشرقية . لذلك يقومون بتشجيع هذه الدول على الاستثمار هناك . ولكن هذه هي المشكلة ، فمثلا الفرنسيون يعتقدون ان قطاعهم الخاص لا يمكن ان ينافس الالمانيين .

وهكذا نجد ان السياسة الفرنسية تجاه الشرق تدور حول هذه المشكلة الاساسية اي الشعور بالنقص الاقتصادي وتحاول ان تجد لها حلا مثل اقامة علاقات ثنائية مع دول اوروبا الشرقية ، وبذل الجهود لتشجيع التجارة والاستثمار والنفوذ الثقافي ـ ان الفرنسيين قد التزموا بتدعيم وتعميق المجموعة الاوروبية الحالية وليس توسيعها . ان فكرتهم كانت هي تشكيل المؤسسات السياسية الجديدة قبل التوسع ، فهم يخشون اذا توسعت اوروبا لتضم اوروبا الشرقية بدون الاعداد الجيد لهذه الخطوة فتصبح دون المستوى المنشود خاصة في مجال الامن . وربما ايضا كانوا يخشون سرا من عواقب انفتاح المجموعة على اوروبا الشمالية ، القريبة اقتصاديا وثقافيا من المانيا ، وعلى اوروبا الشرقية التي [redacted] تخضع لجارتها القوية . إن فكرة الاتحاد الكونفيديرالي التي قدمها البنك الأوروبي للبناء والتنمية كانت تهدف الى ابقاء دول الشرق بعيدا عن السوق المشتركة والاحتفاظ في نفس الوقت بصلات متميزة معها .

ورغم منطقية هذا الوضع الا ان رغبة فرنسا في ان تصبح هي المتصرفة والمدافعة عن الدول التي تربطها بها صلات تاريخية او ثقافية مثل بولندا ورومانيا قد اطاحت بالفكرة من اساسها فقد وعدت بمساندة ترشيح بولندا وتشيكوسلوفاكيا لعضوية السوق في اقرب وقت . وهكذا انتهجت فرنسا سياسية متناقضة فيما يتعلق بالمسالة الشرقية ان فرنسا لا تستطيع منافسة الشركات الالمانية في الاستثمار في اوروبا الشرقية ، لذلك تريد تدعيم نفوذها السياسي هناك والا سيطرت المانيا على المنطقة تماما عن طريق سيطرتها الاقتصادية .

ان الكونفيديرالية مفهوم ذو مضمون سياسي وقانوني ، ولكن السياسة الخارجية الفرنسية تريد ربطه بمشروعات تعاونية بين دول اوروبية وفي مجالات تشعر فرنسا بتفوقها فيها ، اي الطاقة والبيئة والنقل والمواصلات والثقافة . وكانت هذه النقطة بالذات هي سبب الخلاف في اجتماع براغ الذي ظن ميتران انه سيكون نجاحا للدبلوماسية الفرنسية ، فقد لفت هذا الاجتماع الانظار إلى ناقضت السياسة الفرنسية تجاه اوروبا الشرقية . بل لقد ادت سياسة ميتران الى القضاء على النفوذ الفرنسي في الشرق وزيادة النفوذ الالماني بدلا

من إضعافه .

إن ايطاليا هي الاخرى تخشى من السيطرة الالمانية ، لذلك تقدمت في عام ٨٨ ـ ٨٩ بفكرة تجمع خماسي يضم النمسا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ويوغسلافيا وايطاليا بالطبع ، في محاولة للتوازن مع الثقل الالماني في المنطقة . ولكن ايطاليا على عكس فرنسا لا تسعى الى الزعامة وانما تريد ان يكون لها دور ووجود ، كما انها لا تحاول تقديم هياكل بديلة ، ولكن هدفها هو مساعدة اوروبا الشرقية على اللحاق بالغرب . ان هذا التجمع الذي اصبح سداسيا بعد انضمام بولندا اليه في صيف ١٩٩١ قد ركز على بضعة مشروعات تهدف اساسا الى تدعيم العلاقات العملية والثقافية بين شقي أوروبا ، لذلك رحبت به أوروبا الشرقية .

ربما يوجد احتمال سيادة اقتصادية المانية على اوروبا الشرقية في المدى البعيد ، خاصة اذا لم تستثمر بقية الدول الاوروبية والولايات المتحدة بشكل كاف هناك . ولكن نظرا للمتاعب التي تعاني منها المانيا الغربية في التعامل مع المانيا الشرقية فإن الخطر الحقيقي في هذه الحالة لا يكمن في السيادة الالمانية وانما في نقص الدعم والمساندة الغربية .

كيف يمكن التعامل اذا مع الشرق ؟ ان اوروبا الشرقية قد اصبحت المشكلة الشرقية لاوروبا الغربية نتيجة لمنطق التاريخ والجغرافيا . فما هو الأسلوب الامثل لحل هذه المشكلة وازالة الحواجز فعلا بين شرق وغرب اوروبا ؟ يضع الكاتب شروطا ثلاثة لبلوغ هذا الهدف :

أولا : يجب ان تكون اوروبا الغربية مستعدة لاستقبال الشرق . واذا كانت المجموعة الاوروبية تريد ان تصبح كيانا قويا يستطيع ان يتطور في المستقبل الى « الولايات المتحدة الأوروبية » ، لابد من انشاء مؤسسات جديدة على وجه السرعة وتقوية هذه المؤسسات قبل ادخال اوروبا الشرقية .

ثانيا : يجب ان تكون أوروبا الشرقية مستعدة سياسيا واقتصاديا لعملية الانضمام ، والا كانت الكارثة بالنسبة لها وللمجموعة ايضا . وهذا يعني ضرورة ان تعمل هذه الدول على حل مشاكلها العرقية واقامة علاقات طبيعية بينها وبين الاقليات القومية بداخلها . وفي الوقت نفسه يجب ان تتعاون المجموعة الأوروبية ودول اوروبا الشرقية من اجل تنفيذ هذه الشروط .

ثالثا : يتحتم على دول اوروبا الغربية انتهاج سياسة موحدة تجاه الشرق ، وهذا يعني قبل اى شيء الزعامة الفرنسية الالمانية هذه الزعامة التي كانت دائما مفتاح نجاح المجموعة . وقد عمل الالمانيون والفرنسيون معا مرات عديدة من اجل حل هذه القضية ، يشهد على ذلك اجتماع فيمار الذي رأسه رولان ديما وهانز ديتريك جينشر في مايو الماضي . ان مثل هذا التعاون سيكون عاملا هاما في علاج الجراح التي تسبب فيها اجتماع براغ . واذا استمر الفرنسيون في اللجوء الى البراعة الدبلوماسية لتعويض ضعفهم الاقتصادي ستستمر بالتالي الفوارق في العلاقات الالمانية الفرنسية . ان استمرار التفوق الاقتصادي في فرنسا وتطوير سياسة جريئة للقطاع الخاص للاستثمار في اوروبا الشرقية خلال السنوات القادمة سيكون هو مفتاح نجاح سياسة تعاون فرنسي المانى في اتجاه الشرق .

politique internationale

Yougoslavie : Chronique d' Une Fin Annoncée Reneo Lukic

Politique International No 53 Automne 1991 .

يوغسلافيا : قصة النهاية المحتومة

رينيه لوكيك

اتسم موقف اوروبا الغربية من احداث يوغسلافيا بعدم المبالاة والسلبية التامة ، بل وبالتناقض احيانا ، هذا رغم ان انفجار العنف في هذه الدولة يهدد باجتياح دول أخرى ، وربما كل المنطقة التي انهار فيها النظام الشيوعي . ان وحشية المعارك المشتعلة بين جمهوريات يوغلاسفيا تعتبر اكبر دليل على قوة وعمق النقاط القومية وامكانية تاججها في اية لحظة من لحظات اليأس من الاصلاح ومن قدرة الديموقراطية على تصحيح الاوضاع . ان ما يحدث في يوغسلافيا يمكن ان يحدث في اى مكان اخر ، ولا يمكن لاوروبا الغربية في الوقت الحالي ان تنفصل عن اوروبا الشرقية كما كان الحال في الماضي ولا تستطيع تجاهل تطلعات هذه الدول التي خرجت لتوها من ظلمات القهر والاستبداد واختارت

الديموقراطية كمدخل لحل مشاكلها وسبيلا الى حياة كريمة . فما الذي يحدث لو وجدت هذه الدول نفسها في موقف اسوأ مما كانت عليه في ظل الحكم الشيوعي ؟

ويقدم المقال سردا تفصيليا لاحداث يوغسلافيا منذ بدايتها . ان الازمة قد بدات عام ١٩٨٧ بسلسلة من الصراعات السياسية والقومية تحولت الى صراعات حروب دامية بعد ذلك . ففي كوزوفو اندلعت اعمال العنف بين الصرب والالبان الموجودين في هذا الاقليم كما اسهم حاكم جمهورية الصرب سلوبودان ميلوزيفيك في إضرام نيران العداء بين جمهورية الصرب وجمهورية سلوفانيا وتطور هذا العداء الى مواجهة مسلحة بين الجمهوريتين اجبرت بقية الجمهوريات اليوغسلافية الى اتخاذ موقف مساند او مضاد لهذا المعسكر او ذاك .

وفي عام ١٩٩٠ امتدت العدوى الى جمهورية كرواتيا ، وانقسمت النخبة السياسية اليوغلاسفية الى قسمين ، قسم يساند كرواتيا وسلوفانيا . والقسم الآخر يقف الى جانب الصرب والجبل الاسود . وقد حاولت البوسنة ومقدونيا ان تلعب دور الوسيط في ذلك الوقت ولكن بلا طائل لعملية التفسخ كانت قد بدأت مسارها الذي لا رجعة فيه .

ومما لاشك فيه ان اختفاء رابطة الشيوعيين اليوغسلافيين قد اسرع بعملية التفسخ ولكن الاسباب داخلية قبل اى شيء وسابقة على احداث العنف وثورات ١٩٨٩ . فالتحليل الدقيق للاحداث يؤكد ان جمهورية الصرب تريد السيطرة على القوميات الأخرى بحجة المحافظة على الاتحاد اليوغسلافي ، ولم تلتفت الى مطالب القوميات الاخرى حتى لو كان ثمن ذلك هو الحرب الأهلية .

محاولات السيطرة الصربية :

ان سلوبودان ميلوزيفيك منذ توليه رئاسة جمهورية الصرب عام ١٩٨٩ قد عمل على تدعيم السيطرة الصربية على جميع الجمهوريات اليوغسلافية وتعميق مركزية جمهوريته . ونجح في الاطاحة بالعناصر المعارضة له في جمهوريات كثيرة وشجع الاقليات الصربية في الجمهوريات الاخرى على القيام بالمظاهرات وبث عناصر عدم الاستقرار واشعال نيران العداء والكراهية . كما حاول قلب ميزان القوة داخل مجلس الرئاسة الاتحادي ، وهو ارفع جهاز في الدولة ويتكون من ثمانية اعضاء هم ممثلو الجمهوريات الست : الصرب ، والجبل الاسود ، وكرواتيا ، وسلوفانيا ، ومقدونيا ، والبوسنة والهرتزوج بالاضافة الى اقليمي كوزوفو وفويفودين . ويتولى هؤلاء الاعضاء رئاسة المجلس بشكل دورى . ويستطيع رئيس المجلس استخدام الجيش الاتحادي كما يشاء شريطة الحصول على موافقة الاغلبية ، والاغلبية المطلوبة هي خمسة اصوات ضد ثلاثة .

وقد بدأ زعيم الصرب في تنفيذ سياسته الطموحة فاطاح بالمجموعة الحاكمة في اقليمي كوزوفو وفويفودين وكذلك في جمهورية الجبل الاسود ، وحاول قلب الادارات في كرواتيا وسلوفانيا . ومن خلال هذه السياسة استطاع زيادة اصوات مؤيدية داخل المجلس . ومع ذلك لم يحصل على الاغلبية المطلوبة لمساندة قراراته واضطر مرارا لاستخدام حق الفيتو المخول له بصفته رئيس المجلس وكان لابد من كسب حليف خامس لترجيح كفته ، وتصور ان هذا الحليف يمكن ان يكون مقدونيا ، فهذه الجمهورية تضم في الجزء الجنوبي منها اقلية البانية هامة تبلغ حوالي ٤٠٠,٠٠٠ نسمة . وكانت مقدونيا تخشى من احتمال تحالف بين هذه الاقلية وبين البان اقليم كوزوفو المجاور . كما ان المقدونيين من اصل سلافي ويشعرون بالتضامن مع الصرب ، وهذا يفسر موافقتهم الضمنية في البداية على سياسة ميلوزيفيك ولكنهم سرعان ما تنبهوا الى الاطماع الاقليمية للصرب ، وادركوا ان التفاهم مع الاقلية الالبانية لديه أجدى الف مرة من التحالف مع الصرب ، هذا التحالف الذي يهدد علاقاتهم بجمهورية سلوفانيا وكرواتيا . لذلك صوت ٩٠٪ من الشعب المقدوني على الاستقلال في انتخابات سبتمبر ١٩٩١ وحتى بوسنه والهرتزوج ابتعدت بدورها عن الصرب عندما تاكدت من نزعات ميلوزيفيك وسعيه الى السيطرة .

وهكذا تبددت احلام ميلوزيفيك حتى من قبل البدء في اول انتخابات حرة عرفتها يوغسلافيا فقد كان زعيم الصرب يهدف الى الحصول على غالبية الأصوات داخل المجلس الرئاسي اليوغسلافي ، ولكن القوى السياسية الجديدة المنتخبة التي استولت على السلطة في اربع جمهوريات هي : بوسنه والهرتزوج وكرواتيا وسلوفانيا ومقدونيا لم تبد تعاونا مع ميلوزيفيك . وباستثناء جمهورية الجبل الاسود المجاورة لم يحصل على أى مساندة لتحقيق مشروعه الذي كان يهدف الى تحويل يوغسلافيا الى دولة اتحادية تحكم بواسطة سلطة مركزية صربية وهكذا وجد الزعيم الصربي نفسه امام خيارين إما ان يتخلى عن حلمه بالانفراد بالسلطة ويقبل إقتراح كرواتيا وسلوفانيا بتحويل يوغسلافيا إلى تحالف كونفيديرالى ، اما ان يلجأ الى القوة ويستخدم الجيش لفرض ارادته . وقد اختار الخيار الثاني .

ومن الجدير بالذكر ان ٨٠٪ من كبار القادة في الجيش من الصرب ، ولكى يحتفظ الجيش بالمزايا التي يتمتع بها يجب ان يشجع مركزية السلطة . ان وجود حكومة مركزية بكل وزاراتها وبيروقراطيتها متمركزة في بلجراد العاصمة التي هي في نفس الوقت عاصمة جمهورية الصرب قد اعطى هذه الجمهورية اهمية خاصة وجعلها في موقف متميز عن بقية الجمهوريات اليوغسلافية واستمرار الحكومة المركزية الاتحادية هو وحده الذي

يضمن سيطرة الصرب على باقى الجمهوريات ويضمن تزويد الجيش بكل الاعتمادات التى يطالب بها . لذلك تدخل الجيش من اجل اخضاع البلاد عندما فقد ميلوزيفيك جميع اوراقه السياسية . وقام زعماء الجيش بنزع سلاح القوات فى سلوفانيا وكرواتيا فى بداية الحملة الانتخابية فى هاتين الجمهوريتين استعدادا لاحتمال هزيمة الشيوعيين وقد ادى هذا التصرف الى اقتناع سلوفانيا وكرواتيا بوجوب انشاء قوات مسلحة خاصة حتى يمكنهما ممارسة حقهما فى الاستقلال . ويبدو ان الجيش اليوغسلافى قد اضاع فرصة سحق الديموقراطيات الوليدة فى سلوفانيا وكرواتيا عندما كانت القيادة الاتحادية للجيش تسيطرة على قوات الحرس الوطنى داخل هاتين الجمهوريتين . وبذلك اعطت الفرصة لهذه القوات لاعادة تنظيم نفسها وتشكيل نواة صلبه لقوات مسلحة كرواتية وسلوفانية ، وافشلت محاولات الجيش الاتحادى لمصادرة مغداتها العسكرية .

وعندما تدخل الجيش فى سلوفانيا بعد اعلان استقلالها فى يونية ١٩٩١ لم يكن ينتظر مثل هذه المقاومة من جانب قوات الدفاع السلوفانية التى هزمت الفرقة الاتحادية المكونة من ٢٠,٠٠٠ جندى واستطاعت تدمير [illegible] لا يستهان به من الدبابات والطائرات الهليكوبتر التابعة للجيش اليوغسلافى الذى لم يحقق بتدخله أى هدف ، ولم تستطع فرقه المدربة والمجهزة الوقوف فى وجه قوات الدفاع السلوفانية المؤمنة بقضيتها . وهذا هو الدرس الذى لا يجب ان ينساه الاوروبيون .

أما كرواتيا فقد عاشت مأساة من نوع خاص ، ففى الوقت الذى كانت فيه القوات السلوفانية تحارب ضد الجيش اليوغسلافى كان الزعماء الكروات يشاهدون المعارك ولا يتدخلون ولم يقفوا الى جانب سلوفانيا فى محنتها وارتكبوا بذلك خطأ فادحا دفعوا ثمنه غاليا .

ربما تصوروا فى ذلك الوقت ان المقاومة السلوفانية ستأتى لهم بالاستقلال على صينية من ذهب دون الاضطرار الى خوض الحروب . وهو تصور ساذج فكيف يمكن ان يوافق جنرالات الصرب على استقلال كرواتيا حيث تشكل الاقلية الصربية ١٢٪ من عدد السكان ، فى حين عارضوا استقلال سلوفانيا بالقوة المسلحة وهى الجمهورية المتجانسة عرقيا وليس لديها اى اقلية صربية ! بالاضافة الى ان القوات الكرواتية لا تملك سلاحا كافيا ، وكانت فرصتها الوحيدة هى الاستيلاء على السلاح التابع للجيش الاتحادى الموجود فى مخازنها ولكنها ضيعت هذه الفرصة ولم تتنبه الى هذه النقطة إلا فى نهاية الصيف وبعد ان خسرت الكثير فامر الزعماء الكروات باغلاق ثكنات الجيش الموجودة فى الاراضى الكرواتية . وكان هذا الوقت كافيا امام الجيش الاتحادى ليأخذ بزمام المبادرة ويتحاشى الاخطاء التى وقع فيها عند هجومه على سلوفانيا . وقد إتسعت رقعة المعركة لتشمل جميع الاراضى الكرواتية وكانت من قبل تركز على بعض اجزاء منها ، مما يدل على ان الصرب قد ... إهدافها التسلطية لتصبح اكثر طموحا . وتكبدت القوات الكرواتية خسائر فادحة وسالت الدماء بحورا ... الاراضى الكرواتية وارتكب الجيش من الفظائع ما لم يجرؤ على فعله النازيون من قبل .

الغرب فى مواجهة الأزمة اليوغسلافية

● تميزت ردود الفعل الغربية فى مواجهة ازمة ... يوغسلافيا بمرحلتين . المرحلة الاولى تبدا من ديسمبر ١٩٩٠ وهو الشهر الذى شهد انتصار الانتخابات الحرة فى سلوفانيا ووضع دستور جديد فى كرواتيا وتنتهى فى يونيه ١٩٩١ وهو تاريخ مطالبة هاتين الجمهوريتين باستقلالهما وخلال هذه المرحلة الاولى رفضت جميع القوى الغربية فيما عدا المانيا والنمسا مجرد التفكير فى امكانية الاعتراف بالجمهوريتين المنشقتين ، واستمرت فى سياستها التى تعطى الاولوية للاحتفاظ بالكيان اليوغسلافى على حساب حق سلوفانيا وكرواتيا فى الاستقلال . وقد المح جيمس بيكر خلال زيارته ليوغسلافيا فى العام الماضى الى زعماء سلوفانيا وكرواتيا بانه فى حالة انفصالهما عن الاتحاد فان الولايات المتحدة وحلفاءها الاوروبيين لن يعترفوا بهما وفى هذه الحالة يجب ان ينتظرا أى مساعدات اقتصادية . وقد ادى هذا الموقف للمجموعة الاوروبية والولايات المتحدة الى اثارة الدهشة والذهول ، فكيف يمكن تجاهل ان الحكومة والبرلمان فى سلوفانيا وكرواتيا هما نتيجة الانتخابات الحرة التى شهدت على ان الاغلبية العظمى من المواطنين هناك تريد الاستقلال ؟ وكيف يمكن للقوى الديموقراطية الغربية ان تساند الحكومة الشيوعية غير المنتخبة فى بلجراد وتصفها بانها حامية الأمن فى يوغسلافيا !

هناك خمسة عوامل اثرت على السياسة اليوغسلافية للولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية قبل انفجار الحرب فى يونيه ١٩٩١ بين سلوفانيا والجيش الاتحادى هى :

اولا : ان عدوى التفكك اليوغسلافى تهدد بالانتقال واصابة اوروبا الشرقية كلها حيث المشكلة العرقية قائمة ، وقد تحاول المجموعات العرقية فى هذه الدول ان تتبع نفس خطوات جمهوريات يوغسلافيا . بل ان عدم الاستقرار فى يوغسلافيا وتمزقها سيكون له عواقب وخيمة على كل اوروبا . وقد ظنت الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية ان استمرار يوغسلافيا موحدة بأى ثمن سيخدم المصالح الغربية بصورة افضل . ولكن الاحداث قد اثبتت خطأ هذه الحسابات وبدلا من حقن الدماء فقد ساهمت السياسة الغربية فى تدفقها بحورا .

ثانيا : ان اكثر الزعماء الغربيين تحيزا لاستمرار الوحدة اليوغسلافية هم المهددون داخليا بحركات قومية ذات نزعات انفصالية مثل فرنسا فى مواجهة كورسيكا

واسبانيا فى مواجهة اقليم الباسك وكتالونيا ، وبريطانيا فى مواجهة ايرلندا

ثالثا : الدولتين الاساسيتين اللتين قادتا تحالف الحكومات الغربية المعادية للاعتراف باستقلال سلوفانيا وكرواتيا هما الولايات المتحدة وفرنسا . وذلك لانهما خاضتا كل بطريقته تجربة تاريخية تمثل عكس ما تطالب به الجمهوريات اليوغسلافية التى تريد الاستقلال فالولايات المتحدة خاضت حربا اهلية طاحنة من اجل الحفاظ على وحدة اراضيها وهياكلها الاتحادية لذلك فهى تساند الاتحادية فى العالم مهما كانت الظروف التاريخية والاجتماعية .

رابعا : فرنسا التى لا تساعدها ذاكرتها الثقافية والسياسية على قبول فكرة الانفصال والاستقلال نتيجة تجربتها فى الهند الصينية وفى الجزائر .

خامسا : بريطانيا وايطاليا هما ايضا لا يشعران بالارتياح ازاء النفوذ المتصاعد لالمانيا فى اوروبا الوسطى لذلك يوافقان على تشدد زعماء الصرب الذين يتهمون المانيا بالرغبة فى إقامه « رايخ رابع » يمتد من البلطيق الى الادرياتيك .

ولكن عندما اندلعت الحرب بين المليشيات السلوفانية والقوات الاتحادية ، بدأت بعض الحكومات الغربية تعيد النظر فى مواقفها وان وحشية القمع العسكرى فى سلوفانيا وكرواتيا صدمت هذه الحكومات التى كانت على استعداد لقبول جريمة صغيرة من القمع لاعادة الامور الى نصابها ولكن ما حدث من فظائع تعدى اى حدود وجعل الحكومات الغربية تعدل عن مواقفها السابقة ، واعلن ميتران فى ١٩ يوليه ان يوغسلافيا اذا كانت لا تستطيع ان تستمر كدولة ديموقراطية فحق تقرير المصير يفرض نفسه فى هذه الحالة .

وكذلك الدبلوماسية الاميريكة غيرت من موقفها ، فبعد التسرع وتدخل جيمس بيكر من اجل مساندة الحكومة الاتحادية فى بداية الازمة .. نجد انها استقبلت بارتياح اقتراح مجلس الامن والتعاون الاوروبى بالوساطة واقامة حوار بين الاطراف المعنية . وتم ارسال وفد الى سلوفانيا استطاع ان يحصل على قرار بوقف اطلاق النار على الجانبين ، وقام بالضغط على كرواتيا وسلوفانيا للحصول على وعد بتعليق طلب الاستقلال لمدة ثلاثة شهور ، كما حصل الوفد على وعد من ميلوزيفيك بعدم استخدام الفيتو ضد تعيين الزعيم الكرواتى ستيب ميزيك فى السكرتارية العامة للرئاسة اليوغسلافية .

وفى الوقت الذى سعى فيه الوفد الاوروبى الى ايجاد الحلول للرفض هدنة دائمة ، كانت اجهزة مجلس الامن والتعاون الاوروبى تأخذ المبادرات من اجل حل الازمة وقررت بعد مشاورات مكثفة ارسال وفد من المجلس للقيام

بالمساعى الحميدة والقيام بوضع نظام دستورى جديد فى يوغسلافيا ولكن مهمة الوفد فقط فى ايجاد وسائل كفيلة بتسهيل عملية الحوار .

وقد تصرفت السوق المشتركة بشكل اكثر ايجابية فارسلت لجنة ثلاثية مكونة من [illegible] وزراء خارجية فى محاولة لوقف تدهور الموقف فى يوغسلافيا واستطاع الدبلوماسيون الثلاثة التوصل الى اتفاق جديد بين المتنازعين وقام وفد مكون من خمسين مراقبا اوروبيا لمراقبة تنفيذ اول اتفاق لفك الاشتباك بين القوات فى سلوفانيا واهتمت المجموعة الاوروبية بالازمة الكرواتية ايضا وخاصة بعد الانسحاب المتسرع لمجلس الامن والتعاون الاوروبى فى اعقاب رفض السلطة فى بلجراد تنفيذ مقترحاته بشأن دستور جديد . ولكن المهمة كانت صعبة وكان الامر يتعلق بوقف العدوان الذى تعرضت له كرواتيا ولم تكن المجموعة تملك وسائل الضغط اللازمة على المستوى العسكرى والاقتصادى والدبلوماسى لمنع الصرب من الانتهاك المستمر لتعهداتها او الحيلولة دون استمرار قوات بلجراد فى اعتداءاتها الوحشية . وكانت الوسيلة الوحيدة فى مثل هذه الظروف هى ارسال هيئة للتدخل . ولكن هذا الاقتراح الفرنسى لم يحظ باغلبية اصوات اعضاء السوق وعارضته انجلترا بالذات .

وهكذا نجد انه فى اقل من عام تعرضت الدبلوماسية الاوروبية لفشلين كبيرين ، الفشل الاول هو فشلها وقت ازمة الخليج ، والثانى هو فشلها فى يوغسلافيا . ان عام ١٩٩٢ من المفروض ان يكون عام البناء الاقتصادى الاوروبى ، وهناك احتمال ان يصبح ايضا عام الفشل على مستوى التكامل السياسى والعسكرى .

politique internationale

Les Entreprises Publiques et L'Europe
Jacques Fournier
Politique Internationale No. 54 Hiver 1991-
[redacted]

أوروبا والمؤسسات العامة

جاك فورنييه

● يقدم المقال عرضا للتطورات التى طرأت على اقتصاد السوق فى دول اوروبا ، والتدخلات التى تهدف الى تصحيح الاثار السلبية للسوق . ان معظم دول السوق الاوروبية المشتركة [redacted] تبنت مفهوم الاقتصاد المختلط وادخلته على خططها التنمويه . ورغم ان هذه الدول تعيش اقتصاد السوق وتثق فى روح التجديد والمنافسة التى تنظم قواعد التبادل ، ومن هذا المنطلق هى دول ليبرالية ، ومع ذلك لاتعتبر ليبرالية تماما لانها جميعا قد شعرت بالحاجة الى اقامة بعض المؤسسات العامة بهدف تحجيم او تصحيح اثار السوق

وهذه التدخلات التى تاخذ اشكالا مختلفة فى كل دولة يمكن تجميعها حول بعض الاهداف الكبرى المشتركة : الاعداد للمستقبل عن طريق خيارات بناء فى مجالات مثل مجال الطاقة والنقل ـ ضمان توزيع افضل للثروات بين المناطق او الفئات الاجتماعية ـ تلبية الاحتياجات الاساسية للشعوب فى شكل خدمات عامة فى مجالات التعليم والثقافة والصحة وحماية البيئة ـ وبشكل عام اتاحة رقابة الدولة على الانشطة التى لها علاقة بالمصلحة القومية

ولكى تتم هذه التدخلات بشكل سليم ، اقيمت هياكل مثل الادارات العامة المكلفة بمهمة السيادة والخدمات العامة الاساسية ، والمؤسسات العامة باشكالها ... طبقا للوائحها ومجالات انشطتها .

وزن القطاع العام الاوروبى :

● فى بداية عام ١٩٨٩ كانت المؤسسات ... للمجموعة الاوروبية تستخدم حوالى ١١ ٪ من مجموع ... العاملين فى اقتصاد السوق غير الزراعى . ويبلغ راسمال ... هذه المؤسسات ١٨ ٪ من الاستثمارات ونستطيع ... ان نميز ثلاث مجموعات من الدول نرتبها طبقا لاهمية ... قطاعاتها العامة

اولا : فرنسا (مابين ١٨ ٪ و ١٩ ٪) وايطاليا (مابين ٢٣ ٪ و ٢٤ ٪)

ثانيا : هولندا (مابين ٩ ٪ و ١٠ ٪) وبلجيكا واسبانيا (مابين ١٠ ٪ و ١١ ٪) والمانيا والدانمارك (مابين ١١ ٪ و ١٢ ٪) وايرلندا (مابين ١٤ ٪ و ١٥ ٪)

ثالثا : بريطانيا . وقد وصل القطاع العام فيها الى ٧ ٪ ... ٨ ٪ وذلك بسبب عمليات الخصخصة التى قامت بها ... مسز تاتشر . ولوكسمبورج حيث تتراوح النسبة بين ... ٥,٤ ٪

ان هذا النموذج للاقتصاد المختلط يميز المجموعة الاوروبية عن غيرها من المجموعات الاقتصادية الكبرى الاخرى فى العالم الغربى مثل الولايات المتحدة واليابان ، وقد تاكدت فائدة هذا النظام بالنسبة للاوروبيين ... نظام يتفق مع تاريخهم ويتناسب مع ثقافتهم

ان اوروبا قد قامت على اساس مفهوم السوق ، وتاسست السوق الاوروبية المشتركة بموجب معاهدة ... ١٩٥٧ وسيتم تنفيذ السوق الداخلية الكبرى اول يناير ١٩٩٣ التى ستعتبر من اهم احداث الحقبة الاخيرة من القرن العشرين . وليس من الطبيعى ان تنطلق اوروبا فى اتجاه نظام يؤكد التداول الحر للبضائع والافراد ويدعم لعبة التنافس دون ان تعمل ايضا فى اتجاه اقامة عدد معين من الانشطة المتناسقة ذات السياسات الخاصة مثل مجال الزراعة لتساعد على توحيد الاتجاهات السياسية للمجموعة . حقا ان الحواجز التى كانت تعوق حركة ٣٥٠ مليون اوروبى قد رفعت ، ولكن لم توضع بعد القواعد والمعايير التى تجعل من الاوروبيين مجموعة موحدة ذات هوية حقيقية تستطيع ان تؤكد ذاتها امام العالم . ان حرب الخليج قد اظهرت بشدة هذا العجز فى السياسة الخارجية الاوروبية .

ان الدول الاوروبية متمسكة بسيادتها والسيطرة على انشطتها الاقتصادية ، لذلك ظلت بمناى عن الهيكل الجماعى ، ولا ترحب بالمؤسسات العامة لانها ... اللعبة الطبيعية للمنافسة وذلك بسبب احتمالاتها ... علاقاتها المتميزة مع الدولة . وهذا هو سبب هذا ... الحالى . فمثلا فيما يتعلق بموضوع اختيار نموذج ... الاوروبية ، وهو موضوع بالغ الاهمية . لاتوجد اى ... واضحة . وهناك تناقضات كثيرة داخل السوق المشتركة واللجان التابعة لها . وتسعى السوق جاهدة الى فرض منهج ليبرالى لحل المشكلات التى تواجهها ، كما تحاول تطوير سياسات مشتركة فى مجالات عديدة ولكنها لاتملك القوة الكافية ولا الامكانيات التى تسهل مهمتها .

اربعة افكار للمناقشة :

يرى كاتب المقال انه قد حان الوقت للبدء فى اثارة الجدل حول الاتجاهات التى ترغب اوروبا فى اتخاذها من اجل تطوير نفسها . ومواجهة مسئولياتها فى الشرق ان القضايا المطروحة فنية ومعقدة ، ومن الضرورى ان تسهم المؤسسات العامة فى هذا الجدل . ان مسالة الاقتصاد المختلط كانت هى الموضوع الرئيسى للمؤتمر الذى عقد فى مونبلييه فى اكتوبر ١٩٩١ . وقد استخلصت هذه المؤسسات بعض الافكار التى طرحتها للمناقشة مع القوى الاقتصادية والاجتماعية الاخرى المعنية بالبناء الاقتصادى . ويذكر الكاتب اربعة من هذه الافكار هى :

اولا : يجب ان نقول ونكرر القول بأن اوروبا لن تصبح واقعا اذا استمرت منطقة للتبادل الحر فقط . بل يجب ان تصبح اوروبا مجموعة منظمة ذات ابعاد سياسية اقتصادية واجتماعية وثقافية متكاملة وهذا لن يتحقق الا عن طريق وضع سياسات مشتركة ومنسقة حول اهداف واضحة . ان المؤسسات العامة تناضل فى هذا الاتجاه ، وتتصور ان فى استطاعتها القيام بمساهمة فعالة فى هذا الصدد .

ثانيا : ان القطاع الخاص فى اوروبا التى نتصورها يجب ان يجد مكانه بطبيعة الحال . وفى هذا الصدد تعبر المؤسسات العامة عن مطلب مزدوج . فهى تطالب بأن تخضع بصفتها مؤسسات للقواعد العامة اى قواعد المنافسة لاتريد اى مزايا ولكنها ايضا تطالب بالا يوقع عليها اية عقوبات بسبب طابعها العام الذى لايعرضها للشكوك او يحتاج الى رقابة . كما تتمنى ايضا ان يتم الاعتراف بخاصيتها . واذا كانت قد سميت بمؤسسات عامة فذلك لاسباب تتعلق بالصالح العام الذى يجب اخذه فى الاعتبار . ان مطالبة الدول بالتصرف فى مواجهة المؤسسات العامة كما يفعل اى مساهم فى شركة خاصة سيؤدى الى انكار هذه الخاصية ، ومثل هذا المبدأ لايمكن قبوله ، ومع ذلك فهذا هو المنهج الذى نص عليه بيان اللجنة التى انعقدت لدراسة مساعدات الدول للقطاع العام .

ثالثا : ان تحسين الخدمات التى تقدم للمستهلكين الاوروبيين لايجب ان تكون بالضرورة نتيجة احتدام المنافسة فى مجال هذه الخدمات ، وكذلك فيما يتعلق بالهياكل التحتية الكبرى للنقل او الطاقة . وليس من قبيل الصدفة ان جميع الدول الاوروبية قد عهدت الى شبكة واحدة للسكك الحديدية بتنظيم النقل بالقطارات على

اراضيها . ففى مجال مثل هذا لايجب اتباع طريق المنافسة فى بناء اوروبا وانما طريق التعاون . اذن يجب تشجيع التبلور التدريجى لقطاع عام اوروبى يكون مكلفا بمهام الخدمات العامة والمهام المرتبطة بالصالح العام

رابعا : فى البناء الاوروبى يجب ان يسير العامل الاقتصادى والاجتماعى معا ويتقدمان بنفس القدر . وهذا موجود فى نصوص كثيرة ولكن يبقى ان يتم العمل بهذه النصوص . ويجب الاعتراف ان العامل الاجتماعى متباطىء جدا . ان المؤسسات العامة ليس لديها اية تعقيدات فى هذا المجال فقد اشركت جميعها العمال فى ادارتها وتقوم بتطبيق القواعد الاجتماعية بصرامة وتفضل تدعيم البعد الاجتماعى فى بناء اوروبا .

وانطلاقا من هذه الروح تشترك المؤسسات العامة فى الحوار الاجتماعى المنعقد فى بروكسل وهذا الحوار [redacted] سمح للجميع بالتعرف على وجهات نظر وآراء الاخرين . ولكن ظلت نتائجه محدودة

ان قفزة إلى الامام [redacted] اصبحت ضرورية ويمكن ان تتم هذه القفزة من خلال اصلاح المعاهدات الموجودة . وقد رحبت المؤسسات العامة بالاقتراحات التى قدمت بشأن عقد اتفاقيات بين شركاء اوروبيين . وتم توقيع اتفاق من هذا النوع عام ١٩٩٠ يسمح بالتطبيق العملى لمبدأ التداول الحر للعمال بين مختلف المؤسسات العامة للنقل وتوزيع الطاقة فى دول السوق . وفى الواقع ان الاقتصاد المختلط قد ينطوى على الاجابة اللازمة لحل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى اوروبا خاصة بعد التغيرات المتلاحقة الناتجة عن تحرير قطاعها الشرقى

شهريات

ديسمبر ١٩٩١
يناير ١٩٩٢

ديسمبر ١٩٩١

اعداد : ابو السعود ابراهيم

الاتحاد السوفيتي :

: الناخبون في اوكرانيا يتجاهلون تحذيرات جوربا تشوف ويؤيدون الاستقلال [illegible] من انهيار الاتحاد السوفيتي في [illegible] انفصال ثانية كبرى الجمهوريات .

: في تنبؤ أشبه بالتحذير ذكر خبراء اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة انه من المتوقع تزايد الاضطرابات الاجتماعية [illegible] الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية في عام ١٩٩٢ مع ارتفاع معدلات الكساد الاقتصادي ، والبطالة مما سيزيد من الضغوط على حكومات تلك الدول للتخلي عن المنهج الاسلامي .

٢ : انهار الروبل السوفيتي ١٠٠٪ امام الدولار ليصبح ٨٠ روبلا مقابل الدولار

: اخطر نكسه لجورباتشوف ٩٢٪ من الاوكرانيين يوافقون على الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي وامريكا تتجه للاعتراف باستقلال اوكرانيا .

٣ : زعماء العالم بما فيهم الرئيس الامريكي بوش يتجهون للاعتراف باوكرانيا وجورباتشوف يحذر من كارثة ، والمخابرات الامريكية تشكك في امكانية بقاء الرئيس السوفيتي [illegible] السلطة

٧ : اقال الرئيس جورباتشوف رئيس الاركان واستبدله بجنرال من مدينة سان بيتر سبرج كان قد رفض نشر قواته خلال محاولة الانقلاب الفاشلة

٨ : وقع قادة جمهوريات روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء واوكرانيا على اتفاق يقضى بانشاء كومنولث او اتحاد بين دول مستقلة لها مصالح مشتركة ، الاتحاد يجرد حكومة جورباتشوف المركزية من سلطاتها .

٩ : اصداء واسعة لاحداث الاتحاد السوفيتي : يلتسين يطلع بوش على اتفاق الكومنولث بين الجمهوريات السوفيتية الثلاث ، الغرب قلق ازاء الاسلحة النووية واليابان تحذر من الفوضى وتركيا مستعدة للاعتراف .

: موسكو توقف ارسال شحنات البترول لكوبا .

: تلقت صالة المزادات الدولية في موسكو طلبا [illegible] مفاعل نووى سوفيتي .

: انظر : الصين

١٠ : كشف مساعد كبير للرئيس جورباتشوف ان [illegible] جورباتشوف وشيكه ، وواشنطن ترحب بالكومنولث الجديد .

١٢ : قاطع اغلبية اعضاء مجلس السوفيت الأعلى (البرلمان) الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف الذى دعاه لبحث مستقبل الاتحاد السوفيتي بعد قيام كومنولث بديل [illegible] المركزية في موسكو . هذا وقد اقر برلمان جمهورية روسيا الاتحادية باغلبية الاصوات الغاء معاهدة انشاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وتعتبر هذا القرار بمثابة شهادة وفاه رسمية للاتحاد السوفيتي

١٧ : جورباتشوف وافق على ازالة الاتحاد السوفيتي من الخريطة السياسية للعالم واعلن ميوله للكومنولث الجديد الذى تقرر تشكيله من عدد من الجمهوريات السوفيتية المستقلة .

: اعلن الكاتب السوفيتي المشهور رى ميدفيديف عدنان : « الحزب الاشتراكى للعاملين »

٢٠ : انظرا : الولايات المتحدة

٢١ : في تطور تاريخى : ١١ جمهورية توقع اتفاق الكومنولث وانهاء الاتحاد السوفيتي . روسيا عضو دائم بمجلس الامن وابلاغ جورباتشوف رسميا بالغاء منصبه .

٢٢ : صرح بوريس يلتسين ان اهم اولويات امام الجمهوريات هو استقلال كل دولة وانتهاج سياسة اقتصادية بدون تمركز للسلطات ودون استبداد .

: ابلغت سفارة الاتحاد السوفيتي بالقاهرة وزارة الخارجية بانها اصبحت تمثل حاليا جمهورية روسيا الاتحادية

: ترحيب دولى بالكومنولث الجديد واستعداد للاعتراف بالجمهوريات المستقلة . الجمهوريات تتعهد بالتخلص من اسلحتها النووية وتكلف يلتسين بالتحكم فيها .

٢٣ : استمرار القتال العنيف بين انصار رئيس جورجيا جامسا خورديا وقوات الحرس الوطنى المعارضة في الوقت الذى تحاصر فيه قوات المعارضة مقر رئيس جورجيا وتسعى لطرده من البلاد ، مصرع واصابة العشرات في اعنف قتال من مايو الماضى .

٢٤ : الرئيس بوش يقرر في اجتماع لكبار مستشاريه اعتبار روسيا الاتحادية الوريث الشرعى للاتحاد السوفيتي وانها هي التى [illegible] المقعد الدائم في مجلس الامن وستصبح الدولة الشريكة للولايات المتحدة في رعاية مفاوضات سلام الشرق الاوسط .

: رسالة من يلتسين لسكرتير عام الامم المتحدة بشغل روسيا المقعد مجلس الامن .

٢٥ : جوربا تشوف يستقيل ويعلن رسميا زوال الاتحاد السوفيتي من على خريطة العالم السياسية ، مصر تعترف بالجمهوريات الجديدة ومبارك يحى جورباتشوف بالدور في بزوغ عهد جديد .

: يلتسين تسلم السلطة رسميا والحقيبة مسئولا عن الترسانة النووية .

: جورباتشوف يطالب شعوب الجمهوريات بالحفاظ على المكاسب الديمقراطية التى حصلت عليها .

: المعارضة تصعد هجماتها للاطاحة برئيس جورجيا ، يلتسين يسحب القوات من جورجيا وناجورنو كاراباخ .

٢٦ : انظر : الولايات المتحدة

: اعلن جامسيا خورديا رئيس جمهورية جورجيا انه طلب وقف القتال ورفض الاستقالة

٢٧ : خلافات كبيرة بين جمهوريات الكومنولث الجديد حول امتلاك الاسلحة النووية وتقسيم مصادر الثروة العسكرية

: انظر : مصر

: تحولت منطقة تبليسى عاصمة جورجيا الى قطعة من الجحيم في اعنف موجه لقتال ، وخصوم جامسيا خورديا يقتحمون مقر المخابرات ويطلقون سراح زعيم المعارضة السياسية .

٢٨ : انظر : الولايات المتحدة

: الاتفاق على وقف اطلاق النار في جورجيا ومسئولون حكوميون يطالبون الرئيس بالاستقالة .

٣٠ : اتفاق زعماء دول الكومنولث حول الاسلحة النووية وحق كل جمهورية في تكوين جيشها الخاص كحل وسط لاكثر المشاكل اثارة للانقسام داخل هذا التحالف الناشىء

٣١ : خلافات بين دول الكومنولث حول تشكيل الجيش والمجموعة الاوروبية تعترف بين ٨ جمهوريات .

: الشيعة باذربيجان يزيلون الحدود مع ايران

الاردن :

١ : [illegible] الملك حسين ان السلام يتحقق فقط اذا انسحبت اسرائيل من الاراضى العربية بما فيها القدس ، ويلتزم بالتعددية السياسية والعمل لتحقيق التضامن .

٧ : اكد مجلس الاعيان والنواب الاردنيان دعمها لتوجه الحكومة الاردنية لتعزيز العلاقات مع الدول العربية وبذل الجهد لوحدة الصفوف واعادة التضامن العربى

١١ : ١٤ انظر : الولايات المتحدة

اسرائيل :

١ : اكدت اسرائيل بقرار من مجلس وزرائها برفضها حضور المفاوضات وفق الاقتراح الامريكى لتاريخ ٤ ديسمبر الحالى الذى تم توجيه الدعوات على اساسه . الوزراء يتهمون ادارة بوش باذلال اسرائيل .

: اعرب ٥١٪ من الاسرائيليين عن تأييدهم لاجراء تجميد فورى للاستيطان

٢ : توجهت الى واشنطن وفود سوريا ولبنان والاردن والوفد الفلسطينى لتمثيل الجانب العربى في مباحثات السلام ومازالت اسرائيل ترفض حضور هذه المحادثات في الموعد المقرر لها .

٤ : قاطعت اسرائيل مفاوضات السلام الثنائية التى دعت اليها الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي وظلت المقاعد المخصصة لاعضاء وفد التفاوض الاسرائيلى خالية

٨ : قرر مجلس الوزراء السماح باستيطان بلدة سلوان المجاورة لمدينة القدس والاستيلاء على المبانى والبيوت التى يضع عليها المستوطنون ايديهم .

١١ : ٥ قرارات للجمعية العامة تدين ممارسات اسرائيل تجاه الشعب الفلسطينى وارضه وقضيته

١٢ : الامم المتحدة تشجب علاقات اسرائيل بجنوب افريقيا في المجالين العسكرى والنووى وطالبت اسرائيل بوقف اشكال التعاون فورا

١٦ : بعد ١٦ عاما من اتخاذها قرارها الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية عادت الجمعية العامة للامم المتحدة لتلغى قرارها باغلبية ساحقة وبتاييد من دول كثيرة في مقدمتها الاتحاد السوفيتي كانت هى نفسها التى شاركت في اصدار القرار الاول عام ١٩٧٥

٢٤ : انظر : الصين

٢٥ : اعادة العلاقات الدبلوماسية بين زامبيا واسرائيل والتى كانت قد قطعت في اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

٢٨ : اسرائيل تهدد بطرد المزيد من الفلسطينيين ، اجراءات صارمة للقبض على انصار الانتفاضة .

: خمسمائة مهاجر يهودى جديد من الاتحاد السوفيتي يصلون لاسرائيل بحرا في اول عملية من نوعها وكانت اغلبية الى ٣٥٠ الف مهاجر سوفيتي قد وصلوا جوا منذ عام ١٩٨٩

٣٠ : بعد ايام من اعلان نهاية الاتحاد السوفيتي خطة اسرائيلية لتوطين مليون مهاجر يهودى في الاراضى المحتلة ، الحكومة تقرر تخصيص ميزانية الاسكان لبناء [illegible] جديدة .

المانيا :

٢ : انظر : ايران

الامارات العربية المتحدة :

٣ : اشاد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بمواقف الرئيس حسنى مبارك وصراحته وجهوده من اجل تدعيم الوحدة العربية وعليه السلام في الشرق الاوسط .

ايران :

٢ : اعلن كوزاد بوزتر رئيس المخابرات الالمانية ان ايران ربما تتمكن من صنع اسلحة نووية بحلول عام ٢٠٠٠ اذا استمرت نشاطاتها التسليحية على معدلها الحالى .

: اختتم الفريق التابع للامم المتحدة زيارته لايران والتى خصصت لتقدير حجم الدمار الذى اصاب ايران خلال حربها مع العراق وتامل ايران خلال حربها مع العراق وتامل ايران ان تسفر الزيارة عن اقرار الامم المتحدة للتعويضات التى تطالب بها بناء على قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨

١٦ : اعلنت ايران استئناف علاقاتها الدبلوماسية على مستوى السفراء مع المغرب

بريطانيا

١ : انفجرت عدة قنابل : في العديد من المحلات الكبرى وسط لندن ، واعلن البوليس انه من المعتقد ان الجيش الجمهورى الايرلندى هو الذى زرع هذه القنابل .

٣ : انظر : مصر

بلجيكا :

٢ : يعقد مجلس التعاون المصرى الاوروبى الذى يضم وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية الـ ١٢ والوفد المصرى برئاسة عمرو موسى وتتناول جلسات الاجتماع التنسيق المصرى الاوروبى على المستويين السياسى والاقتصادى

٢٠ : بدء الاجتماعات التاريخية بين وزراء خارجية دول حلف الاطلنطى ووزراء خارجية دول حلف وارسو المنحل لمناقشة قضايا الامن في قارتى اوروبا وامريكا الشمالية . بيكر يشير لاستعداد الحلفاء لتقديم ضمانات امن لدول شرق اوروبا ووزراء الخارجية يتعهدون باقامة اوروبا جديدة خالية من الانقسامات .

بلغاريا :

٢٣ : انظر : مصر

بنجلاديش :

٢٧ : اعلنت بنجلاديش حالة التاهب القصوى في صفوف قواتها البحرية والجوية واخلت سكان القرى الواقعة على حدودها مع بورما عقب تقرير المخابرات التى اشارت الى ان بورما تقوم بحشد قواتها على طول خط الحدود الفاصل بين البلدين .

بورما :

٣٠ : مصادمات ومظاهرات صاخبة في العاصمة رانجون .

بولندا :

٢٤ : حكومة جديدة برئاسة اولشفسكى بعد ازمة استمرت شهرين .

تايوان :

٢١ : فاز الحزب الوطنى الحاكم في تايوان باغلبية ساحقة في اول انتخابات عامة تجرى في الجزيرة منذ ٤٤ عاما .

تركيا :

٢٥ : الحكومة التركية تتحرك بسرعة لاستمالة الجمهوريات الاسلامية الاسيوية الست في الاتحاد السوفيتي سعيا وراء اقامة علاقات تجارية وخوفا من انتشار الاتجاهات الاسلامية المتشددة في هذه المنطقة .

تشيكوسلوفاكيا :

١٥ : ١٦ ووصول الرئيس فاتسلاف هافل رئيس الجمهورية في زيارة لمصر تستغرق ثلاثة ايام ويستعرض مع الرئيس مبارك تطورات المنطقة وعملية السلام .

توجو :

١ : اعلن جيش توجو سحب قواته من المواقع الرئيسية في العاصمة لومى والتى احتلها للمرة الثانية خلال ٢٤ ساعة وسط حالة من الغموض حول الموقف في البلاد .

٣ : إعتقال جوزيف كوكو كوينجو رئيس الوزراء اثر اقتحام الجيش مقر الحكومة .

تونس :

٢١ : ٢٢ : انظر مصر

الجزائر :

١ : وافق المجلس الشعبى الوطنى (البرلمان) على قانون يسمح للشركات الاجنبية بالاستثمار في الصناعات البترولية والتعدينية بالجزائر لاول مرة منذ الحظر الذى كان قد فرض على مشاركتها في ذلك في

علم ١٩٨٦ .

٢٦ : اعلن عبد القادر حشانى المسئول الموقف للمكتب التنفيذيه لجبهة الانقاذ الاسلامية ان النتائج الاولية لانتخابات الجزائر تظهر تقدم الجبهة الاسلامية .

٢٨ : مرشحان للرئاسة الجزائرية فشلا فى الانتخابات البرلمانية وهم سعيد السعدى رئيس حزب التجمع من اجل الديمقراطية الذى يتزعمه الرئيس الاسبق احمد بن بيلا

٢٩ : اتهامات متبادلة بين قادة احزاب الجزائر بعد الانتخابات . حمروش يلقى مسئولية الهزيمة على عاتق حكومة غزالى وآية احمد يتهم جبهة الانقاذ بارتكاب تجاوزات كبيرة .

٣٠ : اعلان النتائج النهائية للجولة الاولى لانتخابات الجزائر . ١٨٨ مقعدا لجبهة الانقاذ الاسلامية الجبهة الاشتراكية ٢٥ مقعدا وجبهة الغرب ١٥ فقط .

جنوب افريقيا :

٦ : صرح نيلسون مانديلا بان الرئيس الامريكى جورج بوش اكد مجددا دعمه لانهاء العنصرية فى جنوب افريقيا

١٠ : احداث العنف تهدد محادثات الاصلاح بجنوب افريقيا .

١٣ : انظر : اسرائيل

٢٠ : أعلن رئيس جنوب افريقيا فريدريك دى كليرك استعداده للسماح بتمثيل الافارقة فى برلمان جنوب افريقيا .

٢١ : اعلان نوايا . بتوقيع ١٧ وفدا من بين الوفود الـ ١٩ التى تشترك فى المساحات بصدد القواعد الاساسية للدستور الجديد فى جنوب افرقيا

٢٢ : اعلن الزعيم الوطنى الافريقى نيلسون مانديلا انه يعتقد ان جنوب افرقيا سيكون لديها دستور جديد فى نهاية العام القادم بعد انتهاء مباحثات الاصلاحات الدستورية ووعد غامض بتمثيل الافارقة فى برلمان جنوب افريقيا

٢٣ : هددت الجماعات اليمنية المتطرفة فى جنوب افريقيا باغتيال فريدريك دى كليرك رئيس افريقيا ونيلسون مانديلا زعيم المؤتمر الوطنى الافريقى احتجاجا على محادثات الغاء سياسة الفصل العنصرى بين البيض والافارقة

زامبيا :

٢٥ : انظر : اسرائيل

سرى لانكا :

٩ : اشتباكات دامية بين قوات الجيش والمتمردين التاميل بالقرب من قاعدة للجيش فى جزيرة جافنا الواقعة شمال البلاد .

السعودية :

٢٨ : السعودية والكويت تتحملان تكاليف المحادثات متعددة الاطراف فى موسكو . بلتسين يفتتح المحادثات حول التسلح فى الشرق الاوسط ومشاكل المياة والبيئة .

السنغال :

٤ : بدء اجتماعات وزراء خارجية المؤتمر الاسلامى السادس التى تبدأ فى التاسع من هذا الشهر . يشارك فى الاجتماع وزراء خارجية ٤٦ دولة اسلامية

٩ : بدء القمة الاسلامية السادسة والتى تستمر ٤ أيام بحضور ٢٠ من رؤساء وملوك الدول الاسلامية وممثلين عن بقية الدول الى ٦ الاعضاء منظمة المؤتمر الاسلامى ما عدا العراق الذى قاطع المؤتمر .

١٠ : القمة الاسلامية تؤيد مواصلة فرض العقوبات على العراق ودعت الدول الدائنة لتخفيض ديونها على الدول الاسلامية .

١١ : القمة الاسلامية تختتم اعمالها : استمرار معاقبة العراق ومطالبته بالالتزام بالقرارات الدولية . وعمرو موسى يؤكد ان تحركات السلام تنقل الصراع بين العرب واسرائيل من المواجهة المسلحة الى الحوار ويؤكد دعوة مصر لميثاق عدم اعتداء بين الدول الاسلامية

السودان :

: منظمات بريطانية لحقوق الانسان يتهم الحكومة السودانية بالسعى لتدمير قبائل النوبة

١٤ : بدء المباحثات السودانية الايرانية برئاسة الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة والرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى والذى وصل السودان امس زيارة تستغرق ايام

سوريا :

٣ : الرئيس الاسد يفوز بنسبة ٩٩,٩٨٪ فى استفتاء الرئاسة

: استقبل الرئيس الاسد الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات حيث جرى بحث التطورات الاخيرة للسلام بالمنطقة .

السويد :

١٣ : اعلنت شكرة ايه بى بى السويدية انها باعت التين للعراق لاغراض البحث وصناعة مواد السيراميك فى عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ الا ان العراق استخدمها فى برنامجه النووى .

سويسرا :

٢٩ : قررت الخارجية السويسرية اغلاق سفارتها بطهران بسبب مصادرة السلطات الايرانية لجواز سفر دبلوماسى خاص باحدى العاملات بالسفارة ومنعها من السفر الى بلادها .

الصومال :

٦ : وصل الى القاهرة السيد عبد الرحمن احمد على زعيم شمال الصومال فى زيارة لمصر تلبية لدعوة رسمية للتشاور حول الاوضاع فى الصومال والعمل على وقف الاقتتال واجراء المصالحة الوطنية

٢٠ : الجامعة العربية تؤكد حرصها على وحدة الصومال .

٢٨ : اكد بيريز دى كويار السكرتير العام للامم المتحدة انه سيبعث فريقا دوليا صغيرا الى العاصمة الصومالية مقديشيو للاشراف على توزيع المعونات التى يحتاجها الصوماليون .

الصين :

٩ : ارسلت الصين اول بعثة تجارية الى دول البلطيق الثلاث لاتفيا واستونيا وليتوانيا

١١ : لاول مرة منذ ٣١ عاما رئيس وزراء الصين فى الهند لحل مشكلة الحدود بين البلدين فى زيارة تستغرق خمسة ايام

١٣ : وقعت الهند والصين على ثلاث اتفاقيات هامة لتعزيز العلاقات الثنائية فى المجالات الدبلوماسية والتجارية والعلمية بين الدولتين لتنتهى ٣٠ عاما من نزاع الحدود .

٢٠ : انظر : فلسطين

٢٤ : وصل الى اسرائيل يانج فوتشانج نائب وزير الخارجية الصينى فى اول زيارة يقوم بها مسئول صينى رفيع المستوى لاسرائيل مما زاد من احتمالات قرب اقامة علاقات دبلوماسية لاول مرة بين البلدين

العراق :

٦ : اتهمت الامم المتحدة العراق من جديد باعاقة محاولات ازالة ما لديها من اسلحة الدمار الشامل .

٩ : وصول فريق التفتيش الدولى الـ ٢١ الى العراق . الفريق يفتش مواقع سرية غير معلنه ويرفض الكشف عن تحركاته مقدما .

١٠ : وافقت القمة الاسلامية السادسة المنعقدة بداكار على قرار يؤيد مواصلة فرض العقوبات الاقتصادية على العراق

١٦ : وافق مجلس قيادة الثورة العراقي برئاسة صدام حسين على اعفاء ... الاكراد من الولاء لحزب البعث

٢١ : مجلس الامن يقرر مواصلة العقوبات على العراق .

٢٥ : افرجت السلطات العراقية عن ... ٢٣٠٠ معتقل سياسى بينهم اكثر من ... كردى وذلك فيما وصف بمحاولة من صدام حسين للابقاء على الحوار السلمى الدائر بين الحكومة المركزية فى بغداد وزعماء الاكراد

٢٦ : اقال الرئيس صدام حسين ... عبد السلام محمد سعيد وزير ... واسند منصبه الى وزير العمل والشئون الاجتماعية مدحت مبارك وهو ... الاصل .

فرنسا :

٦ : صرح رولان دوما وزير الخارجية الفرنسى انه اذا تبين ان الحكومة الليبية هى المسئولة عن حادثى تفجير الطائرتين الامريكية والفرنسية فلن تكون هناك اية قيود على العمل الانتقامى ضد ليبيا .

١١ : ذكر السيد باتريك لوكليير السفير الفرنسى فى القاهرة ان فرنسا تكلفت نحو ١١,٤ مليار فرنك فرنسى بسبب حرب الخليج .

فلسطين :

١ : انظر مصر

٢ : د . عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية يطلع عرفات على متابعة الجامعة لحادث سرقة وثائق المحكمة الشرعية بالقدس

٣ : انظر : سوريا

٤ : عقد المجلس الثورى لحركة فتح اجتماعا برئاسة ياسر عرفات لبحث محادثات السلام فى الشرق الاوسط والتى كان من المقرر أن تعقد اليوم فى العاصمة الامريكية واشنطن .

١٠ ـ ٤ : انظر : الولايات المتحدة

٢٠ : بدأ ياسر عرفات مباحثاته مع الرئيس الصينى يانج شانجكون والتى تركزت على عملية السلام فى الشرق الاوسط وقد امتدح الرئيس الصينى الموقف الفلسطينى من السلام .

٢٧ : خطة فلسطينية جديدة للمفاوضات واشنطن وموسكو

٣٠ : اكدت مصادر فلسطينية ان حركة فتح اتخذت قرارا بالتخلى عن بنيتها العسكرية فى لبنان نهائيا بعدما دخلت منظمة التحرير والاطراف العربية الاخرى مسار التسوية السلمية

٣١ : المعارضون للسلام يهاجمون فيصل الحسينى بالحجارة فى الضفة .

قطر :

٢٧ : ٢٨ : انظر مصر

كمبوديا :

١ : بدات منظمة اليونسكو حملة دولية لانقاذ اثار ومعابد انجكور فى كمبوديا التى تعد واحدة من اروع الاثار بعد سنوات طويلة من الدمار والتخريب والسلب نتيجة الحرب الكمبودية الاهلية .

٢ : المجلس الكمبودى يتوصل لحل وسط لحماية زعماء الخمير الحمر بعد عودتهم للبلاد .

٢٢ : اعلان حظر التجول فى كمبوديا وانتشار الجيش فى العاصمة . واستمرار المظاهرات احتجاجا على تفشى الفساد .

كوبا :

٢٧ : اكد فيدل كاسترو ان كوبا ستظل متمسكة بالنظام الاشتراكى وان احدا لن يستطيع اجبارها على العودة الى النظام الراسمالى الذى وصفه بان اصحاب الاملاك يشعرون بالقلق على الكلاب والقطط بدلا من الانسان .

٢٨ : برلمان كوبا يطالب بتعديل النظام السياسى بشرط توافر الظروف الخارجية الملائمة له . وروسيا تلغى الاتفاقية التجارية مع هافانا

كوريا الجنوبية :

١ : وقعت اشتباكات عنيفة بين الالاف من رجال الشرطة والمتظاهرين حول مبنى الجامعة فى العاصمة سول .

كوريا الشمالية :

١٢ : توصلت كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية الى اتفاق تاريخى بعدم الاعتداء المسلح والصلح وذلك فى ختام المباحثات بين الدولتين لانهاء اكثر من ٤٥ عاما من العداء .

٢٥ : كوريا الشمالية تمهد لنقل السلطة لابن الرئيس كيم ايل سونج وتعيينه قائدا اعلى للقوات المسلحة

٣١ : توصلت كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية الى اتفاق تاريخى باخلاء شبه الجزيرة الكورية من الاسلحة النووية . بيونج يانج تسمح بالتفتيش النووى وسول تعتزم الغاء المناورات الامريكية .

الكويت :

١٠ : اعلنت مجموعة من المثقفين الكويتيين تشكيل اول حزب سياسى معلن فى الكويت يهدف الى العمل من اجل حرية التعبير والحق فى التجمع استعدادا للدخول فى الانتخابات البرلمانية فى العام القادم

٢٤ : وافق دول مجلس التعاون الخليجى على برنامج التنمية الاقتصادية للدول العربية التى تضررت من حرب الخليج برأسمال قدره ٢٠ مليارات دولار .

٢٥ : القمة الخليجية تختتم اعمالها بموافقة قادة القمة الست على اتفاقية انشاء برنامج مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم جهود التنمية فى الدول العربية براسمال عشرة مليارات دولار واقامة علاقات اقتصادية مع ايران واستبعاد التعاون العسكرى معها .

٢٨ : انظر : السعودية .

كينيا :

٦ : اعلنت جماعة معارضة نفسها كاول حزب سياسى معارض فى البلاد بعد يومين فقط من اعلان الرئيس الكينى دانيل اراب رفع الحظر عن تشكيل الاحزاب السياسية .

١١ : قرر البرلمان الكينى بالاجماع الغاء نظام الحزب الواحد الذى ينص عليه قانون عام ١٩٨٢ ورفع الحظر عن الاحزاب المعارضة منذ ٢٢ عاما

٢٩ : ازمة سياسية تواجه رئيس كينيا دانيال اراب موى حيث قدم وزراء الزراعة والصحة والسياحة والبحث العلمى والتنمية التعاونية استقالتهم من مناصبهم احتجاجا على سوء الادارة الاقتصادية فى الدولة وتستمر الحكومة على كثير من مظاهر الفساد .

لبنان :

٣ : دى كويار يقترح على مجلس الامن احلال قوات دولية محل القوات الاسرائيلية فى المواقع الحساسة بجنوب لبنان .

٤ : الافراج عن تيرى أندرسون اخر رهينة بلبنان . وجهود للامم المتحدة لاطلاق سراح الرهينتين الالمانيتين الباقيتين .

١٠ : ١٤ : انظر : الولايات المتحدة

ليبيا :

٢ : طالبت ليبيا مشاركة امريكا وبريطانيا التحقيق فى حادث الطائرة وفقا للقانون الاجراءات الجنائية الصادر فى سنة ١٩٥٣ ووزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية هوج يصرح بانه هناك حاجة للتوصل لحل سلمى للخلاف .

٥ : فى حديث صريح للاهرام اجاب العقيد القذافى على كل مايثار ضد ليبيا من اتهامات بالارهاب والتورط فى حادث اسقاط الطائرة الامريكية ٨٨ واخرى فرنسية ٨٩ . الرئيس مبارك يقوم بعمل قومى عربى جليل والاعتداء العسكرى علينا يؤثر على مسيرة السلام .

٦ : انظر : الولايات المتحدة . فرنسا

٧ : بدء التحقيق فى ليبيا مع المتهمين فى حادث الطائرة وتطلب مساندة الدول الاسلامية لاجراءاتها القضائية .

١٠ : انظر : الولايات المتحدة .

مصر :

١ : بحث الرئيس حسنى مبارك والرئيس عرفات المفاوضات القادمة التى ستجرى فى واشنطن . واهمية التنسيق العربى قبل المباحثات المتعددة الاطراف .

: جدد السيد عمرو موسى وزير الخارجية قبل سفره الى بروكسل لحضور اجتماعات مجلس التعاون المصرى الاوروبى موقف مصر تجاه قضية السلام فى الشرق الاوسط .

وقال انه يعتمد على مبدأ الارض مقابل السلام والحق مقابل الحق .

: اكد عمرو موسى امام مجلس التعاون المصرى الاوروبى ان مصر عنصر اساسى للامن والاستقرار فى المنطقة والوزراء الاوروبيون يؤكدون دعم بلادهم لمصر .

٣ : صرح السيد دوجلاس هوج وزير الدولة البريطانى عقب استقبال الرئيس مبارك له واجراء مباحثات ذات اهمية كبيرة بان المباحثات تناولت حادث الطائرة الامريكية التى احترقت عام ١٩٨٨ وقضية السلام .

: فى حفل تاريخى صدقت الجمعية العامة للامم المتحدة باعضائها الـ ١٦٦ على قرار مجلس الامن بتعيين الدكتور بطرس غالى امينا عاما للمنظمة الدولية للسنوات الخمس القادمة .

: افتتاح الدورة رقم ١١ لوزراء الشئون الاجتماعية العرب والدكتور عصمت عبد المجيد يؤكد ان الامة العربية تشهد تطورات ايجابية لمداواة الجراح واقرار السلام

٤ : اعرب د . اسامة الباز عقب اجتماعه مع هوج وزير الدولة البريطانى عن اسف مصر لتغيب اسرائيل عن مباحثات السلام .

٦ : الرئيس فى حديث لصحيفة السياسة الكويتية : نحاول حل ازمة الطائرة الامريكية ولا اعتقد ان امريكا ستضرب ليبيا .

٨ : صرح احمد ماهر سفير مصر فى الاتحاد السوفيتى بان مصر ترحب بمشاركة الجمهوريات السوفيتية المسلمة فى القمة الاسلامية

٩ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد صفوت الشريف بعد عودته من جولة دول خليجية الامارات ، البحرين ، عمان ، الكويت حيث تسلم رسائل حول المشاكل الاقليمية والتحرك لخدمة القضايا المصرية .

: مبارك يستقبل غالى بعد اختياره امينا عاما للامم المتحدة

: الرئيس يبحث القضايا الاسلامية مع رئيس السنغال وقضايا المنطقة مع امير دول قطر فى اتصالات تليفونية

١٠ : اكد الرئيس مبارك للقيادات الشعبية والتنفيذية بالاسكندرية ان مفاوضات السلام تحتاج الى نفس طويل وتؤثر على قدرة [redacted] فى التعامل مع المتغيرات الدولية

١٢ : مصر تدين الاستيطان الاسرائيلى فى سلوان

: جهود مصرية لانقاذ مفاوضات واشنطن حول كيفية اجراء المباحثات الاسرائيلية الفلسطينية

١٥ : ١٦ : انظر : تشيكوسلوفاكيا

١٨ : مبارك يمنح د . بطرس غالى وشاح النيل تقديرا لاسهاماته الوطنية .

٢١ : استقبل الرئيس حسنى مبارك الدكتور حامد القروى رئيس الوزراء التونسى الذى يزور القاهرة حاليا .

القروى عقب استقبال الرئيس له : اعادة التحام صفوف الامة العربية لتاخذ موقعها فى النظام العالمى الجديد .

: تلقى الرئيس مبارك تقريرا شاملا من السيد عمرو موسى وزير الخارجية حول مباحثاته فى روما ولقائه مع جيمس بيكر فى بروكسل . وصرح الوزير عقب لقاء الرئيس بان مباحثات السلام الثنائية فى الشرق الاوسط لا تمر بازمة .

٢٢ : وقعت مصر وتونس ٣ إتفاقيات للتعاون فى مجالات التدريب المهنى والشئون الاجتماعية والاعلام وتبادل الرسائل والخبرات بين الاذاعة والتليفزيون .

٢٣ : رسالة لمبارك من رئيس بلغاريا واقتراح بلغارى باستضافة المحادثات المتعددة الاطراف .

: مبارك يبحث تطورات الكومنولث الجديد مع السفير المصرى فى موسكو واجتماع لكبار المسئولين والخبراء بالخارجية المصرية .

٢٦ : اكد الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ان اللجنة المصرية السعودية ستبحث إعفاء سلع جديدة من الجمارك بين مصر والسعودية .

: اكد المهندس عصام راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان للسودان الحق فى ان يستغل حصته من مياه النيل وفقا لاتفاقية توزيعها الموقعة فى عام ١٩٥٩ . وان قناة جونجلى توفر لمصر ٧ مليارات متر مكعب سنويا .

٢٧ : عقد الزعيمان حسنى مبارك والشيخ خليفة بن حمد آل ثانى أمير دولة قطر جلسة المباحثات الاولى التى تناولت القضايا التى تهم البلدين وتطوير العلاقات الثنائية بينهما فى مختلف المجالات .

: الشيخ خليفة بن حمد وعقب وصوله القاهرة أمس : يصرح أن تاريخ مصر حافل بالمواقف الرائدة لنصرة الامة العربية .

: مصر وروسيا الاتحادية توقعان أول مذكرة تفاهم حول التجارة والتبادل للسلع والبضائع والالات والمواد عن النصف الاول من العام الجديد ١٩٩٢ .

٢٨ : جلسة مباحثات ثنائية للرئيس مبارك والشيخ خليفة بن حمد آل ثانى أمير قطر تناولت المستجدات العربية والدولية والعلاقات الثنائية

٢٩ : اعرب الرئيس مبارك عن امله أن تتقدم مفاوضات السلام وتعود الحقوق لمستحقيها فى العام الجديد ، وقال عقب مراسم وداع أمير دولة قطر أن مصر لاتفرض على دول الخليج شيئا وتلتزم ادبيا باتفاقية الدفاع المشترك .

٣٠ : مبارك يطالب من الحكومة تحقيق التوازن المقبول بين الاجور والاسعار موارد حقيقية وان يتم وضع ضوابط للعمل وعدم تجاوز حجم الاستثمارات الموازنة الخطة الا بعد الرجوع لمجلس الشعب

: فى بيان الحكومة الذى قدم الى مجلس الشعب أعلن د . عاطف صدقى رئيس الوزراء ان الحكومة تدرس إعلان الحد الادنى للاجور فى ضوء معدلات التضخم .

٣١ : عمرو موسى امام إجتماع مشترك لثلاث لجان بمجلس الشعب ، دراسة مقترح لاعلان دمشق للوصول الى توافق فى الرأى ومصر تحذر من زيادة التوتر بمنطقة الشرق الاوسط إذا لم تتحرك عملية السلام .

المغرب :

انظر إيران .

نيجيريا :

١٦ : حقق الحزب الجمهورى الوطنى فوزا كبيرا على الحزب الاشتراكى الديمقراطى وإنتخابات الولايات التى شهدتها نيجيريا فى مطلع الاسبوع الحالى .

الهند :

١١ : ١٣ : انظر الصين .

هولندا :

٩ : بدء مؤتمر قمة المجموعة الاوروبية الذى يعد من أهم مؤتمرات القمة منذ إنشاء السوق الاوروبية عام ١٩٥٧ .

: توصل وزراء مالية دول المجموعة الاوروبية الى إتفاقية هامة تقضى ببدء العمل بالعملة الموحدة قبل عام ١٩٩٩ ، وإرسال مبعوث خاص إلى موسكو لبحث التطورات السوفيتية .

١١ : اعرب رؤساء دول حكومات المجموعة الاوروبية فى ختام مؤتمر القمة الاوروبى عن تفاؤلهم إزاء إمكانيات السلام وطالبوا بوقف الاستيطان الاسرائيلى واتخاذ التدا[illegible] اللازمة للحكم الذاتى الفلسطينى

: إتفاق تاريخى للمجموعة الاوروبية على اسس الوحدة السياسية بدلا من بلا...ية عام ١٩٥٧ وتصدق عليه برلمانات الدول الاعضاء نهاية العام القادم .

الولايات المتحدة الامريكية :

اعلن الرئيس بوش انه لن يعتذر ابدا عن قيام الولايات المتحدة فى الحرب العالمية بقصف مدينتين هيروشيما ونجازاكى بالقنبلة الذرية .

: انظر إسرائيل .

٢ : البيت الابيض يؤكد إستئناف المفاوضات الثنائية يوم ١ ... فى واشنطن . والوفود العربية تصل الى العاصمة الامريكية وإسرائيل مصممة على مقاطعة الانتخابات .

٢ : قدم جون سنونو رئيس هيئة موظفى البيت الابيض إستقالته من البيت الابيض

: امريكا تطالب إلغاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية .

٤ : الوفود العربية تطالب واشنطن بتحديد موعد بدء المفاوضات ، شامير يؤكد إصراره على إقامة إسرائيل الكبرى .

: إستقبل الرئيس بوش الدكتور بطرس غالى امين عام الأمم المتحدة الجديد عقب اداء اليمين الدستورية لتولى منصبه الجديد إعتبارا من ٢ يناير القادم .

٦ : اعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى ان الولايات المتحد ستواصل نفس الدور الذى قامت به كوسيط للسلام واسفر عن عقد مؤتمر السلام بمدريد .

: امريكا تفرض عقوبات إقتصادية على يوجوسلافيا بعد تجدد القتال بعنف فى كرواتيا .

: امريكا ترفض جميع إقتراحات ليبيا حول المتهمين بتفجير الطائرتين .

٧ : رفع الرئيس الامريكى جورج بوش الميزانية العسكرية الجديدة التى تبلغ قيمتها ٢٩١ مليار دولار والتى تمنح مبادرة الدفاع الاستراتيجى فى الفضاء (حرب الكواكب اضخم ميزانية فى تاريخها) .

١٠ : بدء المباحثات الثنائية فى واشنطن بين الوفود العربية وإسرائيل . إسرائيل تثير ازمة رفضها التفاوض مع وفد فلسطينى مستقل .

: اكدت واشنطن ضرورة محاكمة الليبيين المشتبه فى تفجيرهما الطائرة الامريكية باسكتلندا أمام القضاء الامريكى .

: اعلن مكتب التحقيقات الفيدرالى انه يجرى حاليا محاولة لتحديد شخصيات خاطفى الرهائن الامريكيين منذ عام ١٩٨٤ بهدف القاء القبض عليهم ومحاكمتهم امام القضاء الامريكى .

١١ : فى مباحثات السلام إسرائيل تماطل وترفض التفاوض مع وفد فلسطينى مستقل . وسوريا تعلن ان الوفد الاسرائيلى يرفض مبدأ مبادلة الارض بالسلام .

٢٠ : اعرب الرئيس الامريكى جورج بوش عن شعوره بالفشل والخيبة حول المفاوضات المباشرة الثنائية بين العرب وإسرائيل والتى إنتهت فى واشنطن وتركزت على المسائل الاجرائية . الرئيس الامريكى فى مؤتمر صحفى يعلن انه يجب وقف بناء المستوطنات لدفع عملية السلام وإنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل .

: اعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة لن تعترف باى جمهورية سوفيتية منفردة إلا بعد أن تشعر بالاطمئنان على الاسلحة النووية الموجودة على أراضيها .

٢٤ : انظر : الاتحاد السوفيتى

٢٦ : الولايات المتحدة تقرر إقامة علاقات دبلوماسية مع ٦ من جمهوريات الكومنولث الجديد ، واشنطن تشترط الحصول على تاكيدات سياسية من الجمهوريات الاخرى لاقامة علاقات معها .

٢٨ : قلق امريكى من صعوبة السيطرة على الاسلحة النووية التكتيكية . إستمرار الخلافات بين جمهوريات الكومنولث حول الميراث العسكرى .

٣٠ : بدء الرئيس جورج بوش جولته الاسيوية التى يزور خلالها ٤ دول وتستهدف الضغط على الدول الاسيوية لفتح اسواقها امام المنتجات الامريكية وخفض العجز التجارى مع اليابان الذى وصل إلى اكثر من ٤٠ مليار دولار .

اليابان :

٣ : وافق مجلس النواب على مشروع قرار يسمح لليابان لاول مرة منذ الحرب العالمية الثانية بإشتراك قواتها فى قوات حفظ السلام الدولية التابعة للامم المتحدة .

٢٤ : اشار التقرير السنوى لوزارة الخارجية إلى ان السياسة الخارجية اليابانية وصلت إلى نقطة تحول وذلك بهدف القيام بدور اكبر فى الشئون الدولية .

اليمن :

١ : تسلم د . عبدالكريم الايريانى وزير الخارجية دعوة من السيد إدوارد شيفارنادزة وزير الخارجية السوفيتى للمشاركة فى المباحثات متعددة الاطراف الخاصة بإحلال السلام فى منطقة الشرق الاوسط عقدها فى موسكو خلال شهر يناير القادم .

يوجوسلافيا :

١ : بدأ سيروس فانس مبعوث الامم المتحدة فى يوجوسلافيا جهوده لتثبيت وقف إطلاق النار وتحديد مواقع إنتشار قوات الامم المتحدة فى مناطق الاشتباكات فى كرواتيا .

: قررت الجماعة الاوروبية إعفاء اربع جمهوريات يوجوسلافية من العقوبات الاقتصادية التى كانت الجماعة قد فرضتها ضد يوجوسلافيا بإستثناء جمهوريتى الصرب والجبل الاسود .

٦ : إندلع أعنف قتال تشهده كرواتيا فقد تعرضت مدينتا دبروفنيك واوسييك لقصف مدفعى مكثف من جانب قوات الجيش الاتحادى ذات الاغلبية الصربية .

: انظر : الولايات المتحدة :

٩ : صرح سيروس فانس المبعوث الدولى انه تم الاتفاق على نشر قوات السلام بشرط توقف القتال .

١٠ : الجيش اليوجوسلافى يواصل الانسحاب من كرواتيا .

١١ : تجدد القتال العنيف بين الجيش والقوات الكرواتية وقد أعلنت القوات الكرواتية انها حققت اكبر إنتصاراتها فى القتال بإستعادة السيطرة على ١٣ قرية . مما دفع بسيروس فانس مبعوث الأمم المتحدة الى إعلان انه لايمكن ان يوصى بإرسال قوات سلام دولية .

١٤ : مجلس الأمن يحذر من الاعتراف باى من الجمهوريات اليوجوسلافية .

٢٠ : أعلن انتى ماركوفيتش رئيس وزراء يوجوسلافيا إستقالته من منصبه إعتراضا على مشروع الميزانية بسبب زيادة النفقات العسكرية .

٢٢ : الازمة اليوجوسلافية تزداد تعقيدا : إحتمالات تفجر الصراع العرقى بالبوسنة والهرسك تصل إلى الذروة إستمرار المعارك بالمدفعية والطائرات فى كرواتيا .

٢٣ : تطورات . الازمة اليوجوسلافية : المانيا تعترف رسميا بإستقلال كرواتيا وسلوفينيا ، إتفاق لوقف القتال خلال اعياد الميلاد بكرواتيا .

٢٤ : تعثر جهود السلام فى يوجوسلافيا ، الاقليات الصربية تطالب بالاعتراف باستقلالها .

٢٧ : صرح يوجوسلاف كوستتشيا احد اعضاء مجلس الرئاسة اليوجوسلاف الذى تهيمن عليه الصرب بان هناك خطة لانشاء جمهورية يوجوسلافية جديدة اصغر من يوجوسلافيا السابقة قبل تقسيمها .

٢٨ : مصرع وإصابة العشرات فى موجة قتال جديدة فى كرواتيا والامم المتحدة تستبعد إرسال قوات حتى يتوقف القتال .

٢٩ : فى تصعيد خطير للقتال : الجيش اليوجوسلافى ، يقصف المواقع الكرواتية بالصواريخ لاول مرة ، فشل مفاوضات الهجوم على جنوب غرب العاصمة .

اليونان :

٨ : تعرضت شركة تيوهالكو لصناعة النحاس لهجوم بالصواريخ .

يناير ١٩٩٢

الاتحاد السوفيتي :
الكومنولث الجديد

اسرائيل :

٢ : شامير يخصص ٩٥ مليون دولار للمستوطنات في مقابل ضمان تأييد الاحزاب الدينية والقومية الاعضاء في الائتلاف الحاكم لمشروع الميزانية في الكنيست ولتفادي سقوط الحكومة

٤ : تجار السلاح يعرضون احدث الاسلحة السوفيتية على اسرائيل من بينها طائرات ميج ٢٩ وصواريخ سام ١٠ ونظم الرادار المتطورة بشرط الدفع مقدما بالعملة الصعبة .

٥ : واشنطن تعلن تأييدها لقرار مجلس الامن بادانة طرد ١٢ فلسطينيا من الاراضي العربية المحتلة ، واصرار اسرائيل على الطرد .

١٧ : فضيحة تجسس اسرائيلية على امريكا ٣ ضباط يسرقون اسرار كاميرات التجسس المتقدمة

١٩ : حكومة شامير تفقد اغلبيتها في البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة باسرائيل وبيريز يطالب بوقف عملية السلام فورا

٢١ : اكد مسئولون بقوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان ان اسرائيل ضمت احدى القرى الى مايسمى بالحزام الامنى الذى اقامته اسرائيل في الجنوب .

٢٣ : اعلن أبريل شارون وزير الاسكان انه سيرشح نفسه في الانتخابات القادمة لمنصب رئيس الوزراء

٢٤ : توقيع اتفاق بين الصين واسرائيل لاقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما

٢٨ : بدء حكومة اسحق شامير الاقلية مشاوراتها مع احزاب الائتلاف الحاكم واحزاب المعارضة حول اجراء انتخابات عامة مبكرة في اسرائيل وذلك فور ان تمكنت بصعوبة في اجتياز خمسة انتزاعات لحجب الثقة في الكنيست احتجاجا على فشلها في معالجة البطالة وعرقلتها لمسيرة السلام .

٢٩ : اسرائيل تحطم وتخرب ٢٠٠ متر للمسلمين في تل ابيب بهدف تحويل الموقع الى منطقة صالحة للبناء

: اتفاق اسحق شامير رئيس الوزراء مع حزب العمل المعارض على اجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في ٢٣ يونيو القادم

٣١ : اعتقال ٥٠ فلسطينيا بعد مقتل مستوطن أسرائيلي

: منظمة العفو الدولية تتهم اسرائيل بالانتهاك السافر لحقوق الانسان الفلسطيني .

افغانستان :

٢ : اصبحت افغانستان اكبر دولة في العالم انتاجا للأفيون بدلا من بورما ومن المتوقع أن يزداد حجم انتاجها الذى يبلغ ٢٠٠٠ طن بنسبة ٥٠ ٪ في العام الجديد مالم يتم التوصل الى تسوية للمشكلة الافغانية .

المانيا :

٢٢ : المانيا تصادر شحنة نووية كانت في طريقها الى ليبيا بناء على معلومات مخابرات اجنبية لها

الامارات العربية المتحدة :

٥ : انظر السودان

انجولا :

٢٤ : اتفقت انجولا وجنوب افريقيا على اقامة تمثيل دبلوماسى بينهما وذلك للمرة الاولى منذ استقلال انجولا عن البرتغال عام ١٩٧٥

ايران :

٤ : ايران تتبادل السفراء مع جمهورية اذربيجان

٢٦ : جلسة طارئة للجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان تناقش خلالها التطورات الاخيرة بشأن العلاقات بين ايران والجمهوريات التى استقلت مؤخرا عن الاتحاد السوفيتى القديم

باكستان :

١٠ : امريكا توقف صفقة طائرات لباكستان بسبب الشكوك في البرنامج النووى لاسلام اباد

تشاد :

٢ : استيلاء قوات المعارضة التشادية الموالية للرئيس المخلوع حسين حبرى على مدينتى ديو وبول شمال العاصمة نجامينا وفرنسا ترسل قوات عسكرية وتعلن تأييدها لادريس ديبى الرئيس الحالى

٤ : معارك عنيفة وانباء عن تحرك المتمردين نحو العاصمة وفرنسا تؤكد مساندتها للرئيس الحالى .

تونس :

٧ : المعارضة تدعو تعديل القوانين الانتخابية ورئيس الجمهورية زين العابدين بن على يتجاوب مع مطالبة المعارضة باستقلا[...]
حركة النهضة .

الجزائر :

٢ : مظاهرة حاشدة بالجزائر للدعوة [...] ديمقراطية حقيقية

٥ : انظر العراق

٦ : صرح سيد احمد غزال رئيس الوزراء ان الانتخابات شابتها مخالفا[ت] والوحدة الوطنية مهددة

١١ : في تطور مفاجىء قبل الجولة الثا[نية] للانتخابات استقالة الشاذلى بن جديد من رئاسة الجزائر وتولى السيد عبدالملك بن حبليس رئيس المجلس الدستورى رئيسا مؤقتا للجزائر

١٢ : الغاء الانتخابات البرلمانية في الجزائر وتولى المجلس الاعلى للامن السلطة

١٣ : سيد احمد غزال رئيس الوزراء بحكم سيطرته على الوضع بمعاونة وزير الدفاع والداخلية ، وجبهة الانقاذ تستعد لمواجهة احتمال حلها وحظر نشاطها وتعلن رفضها لاستقالة بن جديدة وتدعو لحماية النظام

١٤ : تخلى عبدالعزيز بلخادم رئيس البرلمان الجزائرى عن رئاسة الاتحاد البرلمانى العربى بسبب احداث الجزائر

: اعلان تشكيل مجلس دولة لمهام الجزائر يتولى مهام رئيس الدولة والقائد الاعلى للقوات المسلحة برئاسة بوضياف

١٥ : جبهة التحرير الجزائرية الحاكمة تطعن في دستورية القيادة الجماعية الجديدة

١٨ : تدهور حاد في العلاقات بين الجزائر وايران

٢٢ : السلطات الحكومية تعتقل عبد القادر حشانى الزعيم المؤقت لجبهة الانقاذ الاسلامية

٢٤ : بدء فرصة القواعد الصارمة [...] المظاهرات والنشاطات السياسية حول المساجد

٢٧ : جبهة الانقاذ الاسلامية تعلن استعدادها للحوار مع الحكومة [...] الاول .

٢٧ : اعلن عبدالمجيد مهدى الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطنى في الجزائر الاستقالة الجماعية للمكتب السياسى للجبهة [...]

٣١ : اطلقت قوات الامن الجزائرية النار [...]

لتفريق مؤيدى جبهة الانقاذ بعد صلاة الجمعة مما ادى الى اصابة ٨ اشخاص . لفرض اجراءات امنية اكثر تشددا حول المساجد بالعاصمة الجزائرية وتعزيز الامن حول السفارات بعد القاء قنبلة على السفارة الامريكية .

جيبوتى :

٣ : مصرع ١٠٣ في القتال بين المتمردين وجنود الحكومة خلال هجوم على مدينة تيجوارا الساحلية .

زائير :

٢٣ : احباط محاولة انقلاب عسكرى واعتقال الجنود المتمردين عقب استيلائهم على الاذاعة

سرى لانكا :

٢١ : تقرير للأمم المتحدة : سرى لانكا تمثل المرتبة الأولى بين الدول التى يختفى مواطنوها ، مذابح الجيش والبوليس أدت لاختفاء ١٢ الفا في ٨ أعوام .

سلفادور :

١ : في الدقائق الاولى لعام ١٩٩٢ ، وقبل انتهاء مهمته كأمين عام للأمم المتحدة ، تمكن بيريز دى كويار من التوصل لاتفاق تاريخى لانهاء الحرب الاهلية التى استمرت ١٢ عاما يبدأ سريانه في اوائل فبراير القادم

١٦ : حكومة السلفادور وجبهة فارابند مارتى اليسارية توقعان اتفاقا تاريخيا لانهاء الحرب الاهلية التى راح ضحيتها حوالى ٧٥ الف شخص

سنغافورة

٢٧ : بدء اجتماعات قمة الدول الاعضاء الست في رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) وسط نداءات بضرورة اتخاذ قرارات سياسية لمواجهة التغييرات السريعة في النظام العالمى .

السودان :

٤ : مجلس قيادة الثورة برياسة الفريق عمر حسن البشير يتنازل عن سلطاته التشريعية للمجلس الوطنى الانتقالى المقرر تشكيله نهاية هذا الشهر

٥ : في تطور خطير السودان والامارات تتبادلان طرد السفراء والدبلوماسيين .

الصومال :

١ : انهاء وقف اطلاق النار بين المتصارعين في مقديشيو

٥ : دعا مجلس جامعة الدول العربية في ختام جلسته الطارئة جميع الاطراف المتصارعة في الصومال لوقف القتال تمهيدا لحل الخلافات بالطرق السلمية

٦ : اعرب د . بطرس غالى الامين العام للأمم المتحدة عن اسفه الشديد لمقتل الطبيبة العاملة باليونيسيف كطبيبة اغاثة بالصومال

٢٤ : مجلس الامن يفرض حظرا على شحنات الاسلحة للصومال ويدعو الى وقف الحرب الاهلية حتى يمكن تامين تدفق الامدادات الانسانية

الصين :

٥ : انظر : اليابان

٦ : الصين تجرى اختبارا ناجحا لأول مولد توربينى في محطة ، خليج باى ، للطاقة النووية وهى اكبر محطة للطاقة النووية في الصين

٧ : الصين تطرد ٣ برلمانيين كنديين ومترجما من اصل صينى بدعوة قيامهم بانشطة سياسية مخالفة للقوانين الصينية

٢٣ : انظر : اسرائيل

٣١ : اعلنت وزارة الخارجية الامريكية انها ارجأت نشر تقريرها السنوى عن اوضاع حقوق الانسان في العالم وذلك قبيل اجتماع الرئيس بوش مع لى بنج رئيس الوزراء الصينى لاحتوائه على انتقادات امريكية لانتهاكات حقوق الانسان في الصين .

العراق :

٢ : العراق يطلق سراح امريكيين وفلبينى بعد إحتجازهم ٢٧ يوما . بعد أن دخلوا المنطقة المنزوعة السلاح في الاراضى العراقية بحثا عن عمل لدى القوات الدولية المرابطة في المنطقة .

٥ : قبل وصول فريق التفتيش العراق نقل كميات من اليورانيوم الى الجزائر حيث يعمل البلدان على إنتاج ما يسمى بالقنبلة النووية الاسلامية .

: بدء أول فريق من لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة للتحقيق في التقارير الخاصة بالانتهاكات العراقية لحقوق الانسان .

: بصورة مفاجئة العراق يعدل إسمه من الجمهورية العراقية إلى جمهورية العراق .

٦ : بغداد تطلب تخفيف الحظر الاقتصادى المفروض عليه منذ ١٧ شهرا وذلك قبل ٢٤ ساعة من الاجتماع الذى سيعقده مسئولون عراقيون في فيينا مع مسئولين من الامم المتحدة لبحث مبيعات البترول العراقى .

١٠ : فشل مباحثات فيينا لتخفيف الحظر الدولى على العراق في إطار إجراءات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق بسبب غزو الكويت .

١٣ : إستقالة صفاء الفلكى سفير العراق في لاهاى إحتجاجا على السياسة التى يتبعها النظام الحاكم وطلبه حق اللجوء السياسى في هولندا .

٣١ : بوش يحث مجلس الامن على مواصلة العقوبات ضد العراق لانه مازال يحاول إخفاء برنامجه للأسلحة النووية .

سلطنة عمان :

١٩ : ٢٠ قام توم كينج وزير الدفاع البريطانى بزيارة لسلطنة عُمان ، وقد استقبله خلالها السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان ، وقد اعلن كينج أن محادثاته مع السلطان قابوس كانت ايجابية ومثمرة حيث تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيزها وكذلك التطورات المستجدة في المنطقة في اعقاب ازمة الخليج مشيرا الى الدور الكبير والهام للسلطان قابوس في توطيد دعائم الامن والاستقرار في المنطقة .

٢٨ : ٣٠ اجرى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان مباحثات هامة مع الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران خلال الزيارة التى قام بها لسلطنة عُمان .

وقد اشاد السلطان قابوس بالزيارة التى قام بها الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ووصفها بأنها حلقة وصل بين ماضى العلاقات العُمانية الفرنسية التى تعود الى بداية القرن الثامن عشر الميلادى وحاضرها المتمثل في التعاون المثمر بين البلدين .

فرنسا :

٢ : فرنسا ترسل قوات عسكرية الى تشاد وتعلن تأييدها لادريس ديبى بعد إستيلاء قوات المعارضة الموالية للرئيس المخلوع حبرى على مدينتى ابو وبول شمال العاصمة نجامينا .

٢٧ : فرنسا توافق على التوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ .

الفلبين :

٢١ : إميلدا ماركوس ترشح نفسها لرئاسة الفلبين وتعد بالعفو عن مدبرى الانقلابات ضد اكينو .

٢٩ : إطلاق سراح إيميلدا ماركوس بعد ٣ ساعات من إعتقالها بتهمة الاحتفاظ بأموال في الخارج بصورة غير قانونية .

فلسطين :

٥ : أنظر : مصر

كندا :

٧ : انظر الصين .

كمبوديا

٤ : الرئيس الامريكى جورج بوش يعلن رفع الحظر الاقتصادى على كمبوديا منذ ١٧ سنة وذلك تشجيعا للتغييرات الديمقراطية التى تشهدها البلاد .

٢٠ : فرار ١٠ الاف إثر تجدد القتال في كمبوديا بين القوات الحكومية والخمير الحمر .

٢٥ : إغتيال تيابين لونج أحد المسئولين في الحكومة وذلك لانتقاده تفشى الفساد وإنتقاده للمسئولين بالحكومة المتورطين في قضايا الفساد .

كوريا الجنوبية :

٢٠ : سول توقع إتفاقية منع الأسلحة النووية مع كوريا الشمالية .

كوريا الشمالية :

: بوش يعد بالغاء المناورات الامريكية فى كوريا الجنوبية مقابل التفتيش على المنشآت الذرية بكوريا الشمالية .

جمهورية الكومنولث الجديد :

١ : روسيا تبدأ تحرير الأسعار اليوم بعد ٧٠ عاما من القيود المصطنعة ، دول الكومنولث تنتقد خطة يلتسين للاصلاح الاقتصادى وتهدد بإجراءات مضادة .

٢ : الأسعار قفزت ٥٠٠٪ خلال يومين فى روسيا وأوكرانيا .. والمجاعة تخيم على لينجراد .

٣ : أوكرانيا تفرض سيطرتها على كل القوات السوفيتية التقليدية الموجودة على أراضيها .

: مصر وأستونيا توقعان إتفاقية على إقامة علاقات دبلوماسية بينها تدعم الصداقة وحسن النيات بين البلدين .

: بوش يتوقع تعرض الكومنولث الجديد لهزات كبيرة مع إستمرار بقائها .

٤ : إشتعال الاسعار يهدد بإندلاع حرب تجارية بين جمهوريات الكومنولث ، وإستمرار العمل بمطابع الاوراق النقدية لتوفير السيولة النقدية المطلوبة لمواجهة جنون الاسعار .

: انظر ايضا : إسرائيل ، إيران .

٥ : تفاقم الخلافات بين جمهوريتى روسيا وأوكرانيا بشأن قضية السيطرة على القوات المسلحة السوفيتية .

٦ : هروب جامسا خورديا رئيس جورجيا ضمن قافلة من السيارات بعد حصاره لمدة اسبوعين والقصف العنيف بالصواريخ والمدفعية التى شنتها القوات المعارضة على مبنى البرلمان .

٧ : للمرة الاولى منذ ٧٠ عاما روسيا تحتفل بعيد الميلاد فى الميدان الاحمر وسط إحتجاجات ضد الاسعار .

: المعارضة فى جورجيا تطالب بعودة خورديا لمحاكمته ، وتشكل حكومة إئتلافية مدنية .

١٢ : ارمينيا تمنح اللجوء السياسى لجامسا خورديا .

١٣ : تصاعد مواجهة الاحتجاجات ضد سياسة يلتسين الاقتصادية .

١٤ : حذر روسلان خاسبولاتوف رئيس البرلمان فى روسيا من إنفجار إحتجاجى وشيك ، ويطالب بإستقالة حكومة يلتسين .

١٥ : أعلن فى موسكو عن تشكيل كتلة وسط يسارية أطلق عليها إسم « نوفايا روسيا » أى روسيا الجديدة وتضم اربعة احزاب سياسية .

١٩ : مباحثات للمسئولين الغربيين مع زعماء الكومنولث بشأن مصير الاسلحة النووية وتؤيد إنضمام جمهوريات الكومنولث لصندوق النقد .

٢١ : إطلاق صاروخ عملاق من كازاخستان دون علم سلطاتها مما اثار الشكوك حول الجبهة التى تسيطر على الترسانة السوفيتية النووية الضخمة فى كازاخستان .

٢٣ : مصر وليتوانيا تتبادلان العلاقات الدبلوماسية .

٢٥ : إتفاق مصر وأوكرانيا على تبادل العلاقات الدبلوماسية .

: برلمان روسيا يوافق على ميزانية التقشف وضغط الانفاق العسكرى وتوقع مساعدات من الدول الصناعية الكبرى للكومنولث الجديد .

٢٦ : أنظر : مصر

٢٧ : فى خطوة جديدة لازالة كل مظاهر الحرب الباردة يلتسين يعلن إنهاء توجيه الصواريخ النووية الروسية نحو أهداف امريكية .

٢٨ : إستولت قوات جورجيا على مدينة « بوتى » الواقعة على البحر الأسود والتى تعد واحدة من أقوى المعاقل الاخيرة للرئيس المخلوع جامسا خورديا .

٢٩ : إختتام اعمال مؤتمر موسكو للسلام بإستمرار الخلاف حول التمثيل الفلسطينى وإجتماع موسع لوزراء الخارجية العرب لتقييم النتائج .

٣٠ : وصل الرئيس بوريس يلتسين الى لندن فى أول زيارة له للعاصمة البريطانية وذلك فى طريقه إلى نيويورك حيث يحضر إجتماع قمة مجلس الامن ويلتقى مع الرئيس بوش فى إجتماعات قمة منفصلة .

الكونجو :

٢٠ : الجيش يقبل الحكومة الانتقالية فى الكونجو ورئيس الوزراء يناشد التدخل للدفاع عن الديمقراطية .

٢٧ : شكل أندريه ميلونجو رئيس وزراء الكونجو المؤقت حكومة جديدة إستجابة لمطالب الجنود المتمردين .

الكويت :

٤ : بدء إنتاج النفط من أول بئر من آبار النفط المحترقة ويصل إنتاجها حاليا ٣ آلاف برميل يوميا .

٧ : قوانين جديدة لاصطحاب الزوجات والاطفال الاجانب للعاملين الاجانب فى الكويت يشترط أن يكون دخل العامل الشهرى أكثر من ٤٥٠ دينارا .

١٢ : رفع الرقابة عن الصحافة والتى فرضت منذ خمس سنوات .

لبنان :

٢٠ : نداء لبنانى للعالم لاجبار إسرائيل على الانسحاب من الجنوب ، قصف مدفعى اسرائيلى لقرى الجنوب وهجوم للمقاومة على عملائها .

٢٧ : اكد عمر كرامى رئيس الوزراء [...] تصريحات صحفية أن المقاومة الوطنية [...] الجنوب هى حق مشروع للبنان طالما [...] شبرا من ارضه تحت الاحتلال .

٢٩ : مجلس الامن يقرر خفض [...] الطوارىء بنسبة ١٠٪ فى جنوب لبنان [...] أن أثبت الجيش اللبنانى قدرته على [...] الأمن فى جزء كبير من المنطقة .

ليبيا :

٢١ : مجلس الامن يقرر بالاجماع [...] ليبيا بتسليم المتهمين بتفجير [...] الامريكية

٢٩ : عبدالسلام جلود يعلن إستعداد [...] ليبيا لتسليم المتهمين فى حادثتى [...] وإقترح تشكيل لجنة دولية تتول [...] الاتهامات الموجهة إلى ليبيا .

مصر :

٥ : مبارك يجرى مباحثات مع الرئيس [...] الفلسطينى ياسر عرفات خلال زيارته [...] القصيرة لمصر تناولت أهمية إستمرار [...] السلام .

١٢ : ١٥ : بدء زيارة وزير الخارجية [...] الهندى وإستقبال الرئيس مبارك له [...] تسلم رسالة من كل من رئيس الوزراء [...] الهندى ورئيس الجمهورية تتضمنان [...] رسمية لزيارة الرئيس مبارك الهند .

١٥ : بدء المؤتمر الثامن لوزراء الاعلام [...] للدول الاسلامية ، والرئيس مبارك [...] كلمته ويقول فيها أن العالم الاسلامى [...] لايستطيع أن يقف مكتوف الايدى [...] التحولات الجذرية فى الأوضاع الدولية .

٢٣ : مصر وليتوانيا تتبادلان العلاقات الدبلوماسية .

٢٥ : وفاة محمود رياض الأمين العام [...] الاسبق لجامعة الدول العربية .

: إتفاق مصر وجمهورية أوكرانيا [...] تبادل العلاقات والتمثيل الدبلوماسى [...] مستوى السفراء فى بيان مشترك [...] بالعاصمة الاوكرانية كييف .

٢٦ : توقيع مذكرة تفاهم مع أوزبكستان [...] لانشاء بنك مشترك وإنشاء مركز [...] مصرى فى جمهورية أوزبكستان .

٢٩ : وصل الرئيس حسنى مبارك [...] أبوجا عاصمة نيجيريا فى أول زيارة لرئيس [...] مصرى الى نيجيريا منذ إستقلالها [...] ١٩٦١ .

: اكد كابوكوك فايند نائب رئيس [...] الدولى أن مصر تتحرك لتنفيذ برنامج [...] الاصلاح الاقتصادى .

٣٠ : فى ثانى ايام زيارته لنيجيريا [...] الرئيس مبارك يعلن أن افريقيا تسهم [...] صنع النظام الدولى لخفض التسلح [...] مستوى معيشة الشعوب .

٣١ : وقع الرئيس حسنى مبارك [...]

مشتركا مع الرئيس النيجيرى ابراهيم بابانجيدا فى ختام زيارته يؤكدان فيه على ضرورة إنسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة بما فيها القدس ووقف الاستيطان لتحقيق التسوية الشاملة .

: تكثيف الجهود الافريقية لمعالجة قضية الديون التى تهدد التنمية ودعم المصالحات السلمية بالقارة لوقف تبديد الموارد البشرية والمادية ومطالبة الدول الافريقية بالمصادقة على معاهدة السوق المشتركة .

: اكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية عقب عودته من موسكو أن هناك إجماعا دوليا على ضرورة تمثيل فلسطينى الخارج فى محادثات السلام المتعددة الأطراف .

المغرب

١ : العفو عن عدد من العسكريين المسجونين بالمغرب ، هدم معتقل « تازمرت » لطى صفحة من الماضى .

٢٣ : فى البيان الختامى لاجتماع لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامى رفض أى دعوة لاستبعاد القدس من مفاوضات السلام وإدانة ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى وتهويد المدينة المقدسة .

٣١ : إجتماع الرئيس بوش مع الملك حسن فى نيويورك حيث شارك فى قمة أعضاء دول مجلس الامن وقد بحث بوش والحسن فى إجتماعهما عملية السلام فى الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية بين الدولتين .

موريتانيا :

٢٦ : إحتفظ الرئيس الموريتانى معاوية ولد طايع بمنصبه إثر ظهور النتائج شبه النهائية لأول إنتخابات رئاسية فى موريتانيا منذ الاستقلال عام ١٩٦٠ .

٢٧ : فرض حظر التجول على العاصمة نواكشوط ومدينة نواديبو عقب الاضطرابات التى نظمها مويدو احمد ولد دادة الذى خسر إنتخابات الرياسة .

نيجيريا :

٢٩ : ٣١ : انظر : مصر

٣٠ : فى ثانى ايام زيارة الرئيس مبارك لنيجيريا الرئيس بابا نجيدا يعلن فى مؤتمر صحفى أن حل المشكلة الليبية الامريكية بالمفاوضات والطرق الدبلوماسية وليس بالعدوان .

الهند :

١٢ : ١٥ : انظر مصر

الولايات المتحدة الامريكية :

٣ : الرئيس بوش يبحث نقل مقر عمادة القوات البحرية فى جنوب شرق آسيا الى سنغافورة .

: انظر : الكومنولث الروسى

٤ : انظر : كمبوديا

٥ : انظر : اسرائيل ، كوريا الجنوبية

٧ : انظر : اليابان

٨ : ٩ : بوش يتعرض لازمة صحية مفاجئة خلال عشاء رسمى فى اليابان

١٠ : انظر : باكستان

١٤ : امريكا تتهم المجموعة الاوروبية بالتخفى وراء شعار حديدى من الحماية الجمركية وتؤكد انها ستفوز بحرب المنافسة التجارية كما انتصرت فى الحرب الباردة

١٥ : اعلن متحدث باسم وزارة الدفاع ان معظم الدول قامت بسداد حصتها فى تكاليف الحرب وان جملة المبالغ التى سددتها هذه الدول للولايات المتحدة تصل الى ٥٢ مليارا و ٣٨٠ مليون دولار

: بوش يعلن ان العراق مازال يملك اعدادا كبيرة من صواريخ سكود متوسطة المدى الا انه لا يعلن عنها وانه ربما يحاول انتاج صواريخ اخرى من هذا الطراز

: جيمس بيكر يتدخل بشكل مباشر ولاول مرة فى الجولة الحالية من مباحثات السلام فى واشنطن بعد مواجهة اسرائيلية فلسطينية عاصفة .

١٦ : انتهاء جولة المحادثات الثنائية للسلام دون احراز اى تقدم ملحوظ

٢٠ : امريكا تخفض قواتها وتغلق ٤٠٠ قاعدة عسكرية فى كل انحاء العالم والغاء ١٨٠٠ برنامجا من برامج تطوير الاسلحة

٢٦ : اعلن رويرت ليفتون رئيس المؤتمر اليهودى الامريكى أ[...]ن المستوطنات الاسرائيلية تشكل عائقا امام مباحثات السلام فى الشرق الاوسط وحصول اسرائيل على ضمانات القروض التى طلبتها من الولايات المتحدة

٢٩ : فى خطابه عن حالة الاتحاد اعلن الرئيس بوش فوز امريكا بالحرب الباردة وحمايتها للحق والعدل فى العالم

: ١٥٠٠ مليار دولار حجم الميزانية الامريكية والتى تدعو الى خفض نفقات الدفاع ، وتقترح اجراء تخفيضات ضريبية للمستثمرين الامريكيين ورجال الاعمال والاسر الامريكية

٣٠ : امريكا تستثنى مصر واسرائيل من خفض المساعدات الخارجية

: اعلن ريتشارد تشيني وزير الدفاع ان السلام الدولى يعتمد على نشر قوات امريكية دائمة حول العالم كقوات حفظ سلام

: فى اول قمة من نوعها : مجلس الامن يؤكد على الامن الجماعى والدبلوماسية الوقائية واحكام الرقابة على التسلح وتعزيز دور الامم المتحدة فى تحقيق السلام العالمى وتكليف د . بطرس غالى باعداد تقرير حول دور اكبر للامم المتحدة فى صنع وحفظ السلام .

: بيكر يرفض حذف اسم سوريا من قائمة الارهاب او التستر عليه .

اليابان :

٥ : فى تطور هام يعكس مدى اهتمام اليابان بالقيام بدور سياسى بارز على الساحة الدولية وجهت الحكومة اليابانية دعوة رسمية لزعيم الحزب الشيوعى الصينى لزيارة طوكيو

٧ : بدء المباحثات الرسمية بين الرئيس الامريكى بوش ورئيس الوزراء كيتشى ميازاوا

: بوش يضغط لفتح اسواق اليابان امام الصادرات الامريكية

٩ : نجاح بوش فى فتح الاسواق اليابانية امام المنتجات الامريكية من السيارات والكمبيوتر ، والتوصل الى اتفاق لحل مختلف القضايا بين البلدين .

يوجوسلافيا :

١ : قتال عنيف بكرواتيا فى بداية العام الجديد وموافقة كل الاطراف على نشر قوات حفظ السلام .

٢ : جمهورية الصرب تعلن قيام دولة يوجوسلافية جديدة تسيطر عليها الصرب

٧ : مصرع ٤ ايطاليين وفرنسى من فريق المراقبة الاوروبية بنيران الجيش الاتحادى فوق اراضى كرواتيا

٨ : مجلس الامن يندد بالاعتداء على بعثة المراقبين

: استقالة وزير الدفاع اليوجوسلافى فى كرواتيا تتهم الجيش بتدبيره

١٥ : اعلنت المجموعة الاوروبية الاعتراف باستقلال جمهوريتى سلوفينيا وكرواتيا اليوجوسلافيتين

٢٨ : فشل ماراك جولدينج مبعوث الامم المتحدة فى اقناع الصربيين فى جمهورية كرواتيا بقبول خطة الامم المتحدة الرامية لنشر حوالى ١٠ الاف من قوات حفظ السلام فى يوجوسلافيا .

- The Corean Peninsula's Future: Gamal Eddine Mohamed Ali
- The Chinese-Israeli Relationship : Oussama Farouk Mekheimar
- President Bush's Visit to the Pacific Region: Yasser Hashem
- The New European Security Frame: Safaa Moussa
- Yugoslavia: Problems after the European Recognition : El Sayed Awad Osmane

MILITARY STRATEGY:
- Proposals for American Strategic Arms Reduction : Mourad I. Dessouki
- The Anarchy & Armed Violence Phenomenon in New International Order: Ahmed Ibrahim Mahmoud

INTERNATIONAL CONFERENCES & ROUND TABLES:
-Colloquium on the International Frontiers: Dr. Mahmoud Shawki
- International Conference on Water & Environment : Saffa Moussa
- ESCC Foreign Ministers Conference (2nd Session) : Dr. Khaled el-Koumy
- The Information Conference on Development: Howaida Adly
- The 4rth Arab Association for Political Science General Conference

BOOKS REVIEW:
- La Voix du Soulevement Palestinien (1987-1988) CEDEJ- 1991
- Arab Political Books

PERIODICAL REVIEWS: Prepared by Saousane Hussein
- Western Europe's Eastern Question : by Steven Philip Kramer (in World 60-day-Dec. 1991)
- Yougoslavie: 'Chronique d'une Fin Annoncée. par Reneo Lukic (in Politique Internationale N'53-Automne 1991)
- Les Entre 1/2 rises Publiques & L'Europe. Par Jacques Fournier (in Politique Ineternationale ? 54-Hiver 1991-1992)

CHRONOLOGY OF EVENTS:
- December 1991-January-February 1992

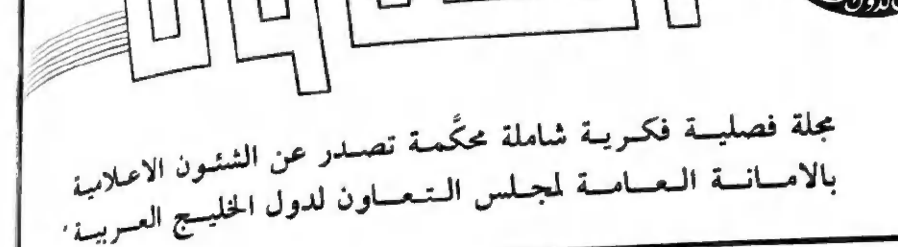

Chairman of the Board and General Editor :

...rahim Nafei

AL SIYASSA AL DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram) (First Issue : July 1965)

Chief Editor :

Dr. Oussama El Ghazali Harb

Managing Editor

Ahmad Youssef Al Karie

Technical Consultant :

Nabya Asfahany

Sub-Managing Editor :

...wsan Hussein

...ssistant :

...el Sayed

...tion Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram Un
Annual : 8 Egyptian Pounds.
Arab and African Countries (by Air Mail) : 35 $
Other Countries (by Air Mail) 40 $

CONTENTS